

بسم الله وبيد نستعين

مقدم الطالب بإصلاح ما طلب منه  
أعضاء اللجنة -

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القري

كلية الدعوة وأصول الدين

قسم الدراسات العليا

فرع الكتاب والسنة

دكتور / محمد أبارك السيد

دكتور / محمد أحمد القاسم

دكتور / أحمد محمد نور سيف

# رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات العليا

تأليف

الحافظ قاسم بن قطلوبغا الحنفى المتوفى ٨٧٩ هـ

رسالة مقدمة لنيل درجة «الدكتوراه» في الكتاب السنة

دراسة وتحقيق

الطالب

محمد الحارث يعقوبي

إشراف

الأستاذ الدكتور

أحمد محمد نور سيف



١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

الجزء الخامس

### فصل

( ١٣٧٤ ) حديث : " أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم ماعزا وكان محصنا " تقدم من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال له : " هل أحصنت " وعند البخاري<sup>(١)</sup> مثله من حديث جابر رضي الله عنه .

( ١٣٧٥ ) حديث : " لا يحل دم امرئ مسلم - وفيه - أو زنى بعد احصان " عن عثمان بن عفان رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث : زنى بعد احصان ، أو ارتداد بعد اسلام ، أو قتل نفس بغير حق " أخرجه أحمد<sup>(٢)</sup> ، والأربعة<sup>(٣)</sup> ، الا أبا داود<sup>(٤)</sup> ، وصححه الحاكم<sup>(٥)</sup> ، وأخرجه البزار<sup>(٦)</sup>

( ١٣٧٤ ) ٨٤/٤ ، تقدم تحت رقم ( ١٣٦٤ ) .

( ١ ) الصحيح : ٣٨٨/٩ في الطلاق ، باب الطلاق في الاغلاق والمكره والسكران ( ١١ ) الحديث ( ٥٢٧٠ و ٥٢٧٢ و ٦٨١٤ و ٦٨١٦ و ٦٨٢٠ و ٦٨٢٦ و ٧١٦٨ ) ولفظه عن جابر : " أن رجلا من أسلم أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فقال : انه قد زنى ، فأعرض عنه ، فتتحنى لشقه الذي أعرض فشهد على نفسه أربع شهادات ، فدعاه فقال : هل بك جنون ؟ هل أحصنت ؟ قال : نعم فأمر به أن يرجم بالمصلى ، فلما أن لفته الحجارة جمز حتى أدرك بالحررة فقتل " . قوله " جمز " بفتح الجيم والميم ويزاى : أى أسرع هاربا . فتح الباري : ٣٩٤/٩ . وقوله : " أن لفته الحجارة " أى : بلغت منه الجهد حتى قلق ، وقيل : مسسته الحجارة بذلقها ، ودلق كل شئ : حده . أنظر شرح السنة : ٢٩٠ / ١٠ . اسناده : رواه البخاري .

( ١٣٧٥ ) ٨٤/٤ .

( ٢ ) المسند : ٦١/١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٥ و ٧٠ .

( ٣ ) رواه الترمذى : ٢١٢/٣ في الفتن ، باب ما جاء لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث ( ١ ) الحديث ( ٢٢٤٧ ) . والنسائي : ٩٢/٧ في تحريم الدم ، باب ذكر ما يحل به دم المسلم ، وابن ماجه : ٨٤٧ / ٢ في أوائل كتاب الحدود ، الحديث ( ٢٥٣٣ ) .

( ٤ ) هكذا فى " م " باستثناء أبي داود وهذا سهو من المخرج ، والحديث أخرجه أبو داود أيضا فى سننه رقم ( ٤٥٠٢ ) فى الديات ، باب الامام يأمر بالعفو فى الدم .

( ٥ ) المستدرک : ٣٥٠ / ٤ فى الحدود ، باب لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث .

( ٦ ) ورواه أيضا ابن أبى شيبة فى المصنف : ٢٢٠-٢٢٢ فى الفتن ، باب ما ذكر

فى عثمان ، والامام أحمد فى فضائل الصحابة : ج ١ ص ٤٦٥ رقم ( ٧٥٥ ) و ( ٧٥٥-٧٥٢ ) =====

من وجه آخر عن عثمان . ولأبي داود<sup>(١)</sup> ، عن عائشة رضی الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، إلا بإحدى ثلاث : زنا بعد احصان ، فانه يرحم ، ورجل خرج محاربا لله ورسوله ، فانه يقتل أو يصلب أو ينفى من الأرض ، أو يقتل نفسا فيقتل بها " وأصله في المتفق عليه<sup>(٢)</sup> من حديث عبد الله بن مسعود ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يحل دم امرئ مسلم [ يشهد أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله ]<sup>(٣)</sup> إلا بإحدى ثلاث : الشيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة " .

( ١٣٧٦ ) قوله : " والنبي صلى الله عليه وسلم رجم الغامدية " ان أراد الأمر ، ففي

=== وابن الجارود في المنتقى ص ( ٢٨٤ ) رقم ( ٨٣٦ ) . والبغوي في شرح السنة : ١٠ / ١٤٨ رقم ( ٢٥١٨ ) وهو حديث طويل وهذا طرف منه ، وفيه قصبة الشهيد ذي النورين رضی الله عنه ومناظرته للخوارج وهو محصور في السدار . وسياق ابن أبي شيبة أطول من الآخرين .

إسناده : صحيح ، قال الترمذي : هذا حديث حسن ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي . قلت : رجال الاسناد كلهم ثقات ، وأبو أمانة بن سهل بن حنيف رضی الله عنه صحابي وهو الراوى للحديث .

( ١ ) السنن رقم ( ٤٣٥٣ ) في الحدود ، باب الحكم فيمن ارتد .

ورواه أيضا النسائي : ٩١ / ٧ في تحريم الدم ، باب ذكر ما يحل به دم المسلم ، والامام أحمد في مسنده : ١٨١ / ٦ و ٢١٤ . والحاكم في المستدرک : ٣٥٣ / ٤ و ٣٥٤ في الحدود ، والدارقطني : ٨٢ / ٣ في الحدود .

إسناده : صحيح ، قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا الاسناد ، ووافقه الذهبي . قلت : رجال الاسناد كلهم ثقات .

( ٢ ) رواه البخاري : ١٢ / ٢٠١ في الديات ، باب رقم ( ٦ ) الحديث ( ٦٨٧٨ ) . ومسلم :

٣ / ١٣٠٢ و ١٣٠٣ في القسامة ، باب ما يباح به دم المسلم ( ٦ ) الحديث :

( ٢٥ - ٢٦ ) ( ١٦٧٦ ) ، ورواه أيضا أبو داود رقم ( ٤٣٥٢ ) في أوائل كتساب

الحدود ، والترمذي : ٤٢٩ / ٢ في الديات ، باب ما جاء لا يحل دم امرئ مسلم

إلا بإحدى ثلاث ( ١٠ ) الحديث ( ١٤٢٣ ) وقال : حسن صحيح ، والنسائي :

٧ / ٩٠ في تحريم الدم ، باب ذكر ما يحل به دم المسلم ، وابن ماجه : ٨٤٧ / ٢

في أوائل كتاب الحدود ، الحديث ( ٢٥٣٤ ) ، والامام أحمد : ٣٨٢ / ١ و ٤٢٨ ،

٤٤٤ و ٤٦٥ .

إسناده : متفق عليه .

( ٣ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من النسخة المطبوعة .

حديث عبد الله بن بريدة<sup>(١)</sup> عن أبيه، قال: "جاءت الغامدية، فقالت: يا رسول الله انسى قد زني فطهرني، وانه رد ها<sup>(٢)</sup>، فلما كان الغد قالت: يا رسول الله لم تردني؟ لعلك أن تردني كما رددت معاذا، فوالله اني لحبلى، قال: امالا<sup>(٣)</sup>، فان هبى حتى تلدى، فلما ولدت أتته بالصبي في خرقة، قالت: هذا قد ولدته، قال: ان هبى فأرضعيه حتى تغطيه، فلما فطمته أتته بالصبي في يده كسرة خبز، فقالت: هذا يانبي الله قد فطمته، وقد أكل الطعام، فدفع الصبي الى رجل من المسلمين، ثم أمر بها فحفر لها الى صدرها، وأمر الناس فرجموها، فيقبل خالد بن الوليد بحجر، فرمى به رأسها، فتتضح<sup>(٤)</sup> الدم على وجه خالد بن الوليد، فسبها، فسمع النبي صلى الله عليه وسلم سبه اياها، فقال: مهلا يا خالد فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبة، لو تابها صاحب مكس<sup>(٥)</sup> لغفر له، ثم أمر بها فصلى عليها، ودفنت<sup>(٦)</sup> رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود<sup>(٧)</sup>، وأخرجه مسلم من حديث<sup>(٨)</sup> سليمان بن بريدة، عن أبيه فساقه الى أن قال<sup>(٩)</sup>: "فقال: قد ولدت<sup>(١٠)</sup> الغامدية، فقال:

١٦١/ب

- (١) في "م" "عبد الله بن يزيد" وهو خطأ والصواب كما صححته من النسخة المطبوعة.
- (٢) بعد قوله "رد ها" يوجد تكرار في "م" وهو "فلما كان الغد قالت: يا رسول الله انى قد زني فطهرني وانه رد ها" إلهـ. والتصحيح من صحيح مسلم واللفظ له.
- (٣) معناه: اذا أبيت أن تسترى على نفسك وتتوبى وترجعى عن قولك، فان هبى حتى تلدى فترجمين بعد ذلك. أنظر صحيح مسلم بشرح النووي: ٢٠٣/١١.
- (٤) روى بالحاء المهملة وبالمعجمة والأكثر على المهملة، ومعناه ترشش وانصبب. أنظر المصدر السابق.
- (٥) هو من يتولى الضرائب التى تؤخذ من الناس بغير حق.
- وقال الامام النووي: فيه أن المكس من أقبح المعاصي والذنوب الموبقات وذلك لكثرة مطالبات الناس له وظلاماتهم عنده، وتكرر ذلك منه وانتهاكه للناس وأخذ أموالهم بغير حقها وصرفها في غير وجهها. وقال الامام البغوى: المكس: ما يأخذه المكس والمكس: العشار، وأصل المكس: الخيانة.
- أنظر شرح السنة: ٢٩٦/١٠، وصحيح مسلم بشرح النووي: ٢٠٣/١١، وعشرون المعبود: ١٢٥/١٢.
- (٦) المسند: ٣٤٨/٥.
- (٧) الصحيح: ١٣٢٣/٣ في الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى (٥) الحديث (٢٣) (٢٢) (١٦٩٥). والدارقطنى فى السنن: ٩٢/٣ فى الحدود، من حديث سليمان بن بريدة عن أبيه عنه.
- (٨) السنن رقم (٤٤٤٢) فى الحدود، باب المرأة التى أمر النبي صلى الله عليه وسلم برفعها من جهينة. اسناد: رواه مسلم.
- (٩) فى "م" يقال "بدل" قال.
- (١٠) كذا فى "م" وأما فى المطبوع "وضعت" بدل "ولدت".



إذا لارجمها وندع ولدها صغيرا ليس له من يرضعه، فقام رجل من الأنصار فقال : الّـي  
رضاعه<sup>(١)</sup> يا نبي الله، قال : فرجمها<sup>(٢)</sup> ورواه الدارقطني ، وقال : هذا حديث صحيح . وإن أراد  
الرجم بالفعل وهو الظاهر . فعند أبي داود<sup>(٣)</sup> ، والنسائي<sup>(٤)</sup> ، والبزار<sup>(٥)</sup> من طريق عبد الرحمن  
ابن أبي بكرة<sup>(٦)</sup> وسيأتى ان شاء الله تعالى .

( ١٣٧٧ ) قوله : " وعن عمر " عن ابن عباس ، قال عمر بن الخطاب : " كان ما أنزل  
عليه آية الرجم<sup>(٧)</sup> فقرأناها ووعيناها وعقلناها ، فرجم رسول الله صلى الله عليه وسلم

( ١ ) انما قاله بعد الفطام ، وأراد بالرضاعة كفايته وتربيته، وسماه رضاعا مجازا . صحيح  
مسلم بشرح النووي : ٢٠٢ / ١١ .

( ٢ ) السنن : ٩٢ / ٣ وقال : هذا حديث صحيح أخرجه مسلم عن أبي كريب عن يحيى  
ابن يعلى عن أبيه عن غيلان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه .

( ٣ ) السنن رقم ( ٤٤٤٤ و ٤٤٤٤ و ٤٤٤٤ ) في الحدود ، باب المرأة التي أمر النبي صلى الله  
عليه وسلم بوجمها من جهينة .

( ٤ ) الكبرى له ( في الرجم ١٥ : ١ ) كما في تحفة الأشراف : ٥١ / ٩ ، وقد نسبته ابن  
الأثير لأبي داود فقط . جامع الأصول : ٥٣٤ / ٣ .

( ٥ ) ورواه أيضا الامام أحمد في المسند : ٣٦ / ٥ ، مختصرا . وابن حزم في المحلى :  
١٣ / ١٠٠ و ١٠١ ، المسألة ( ٢١٩٥ ) ، وأورد الحافظ الزيلعي في نصب الراية :

٣ / ٣٢٠ . ولفظ ابن حزم مطولا . وسيأتى سياقه في الحديث تحت رقم ( ١٣٨٠ ) .  
اسناداه : ضعيف ، فيه مجهول ، قال الحافظ المنذرى : وأخرجه النسائي ، وسمى

في حديثه ابن أبي بكرة : عبد الرحمن بن أبي بكرة ، والراوى عن ابن أبي بكرة  
- في روايتهما - مجهول ، اهـ . مختصر سنن أبي داود : ٢٥٧ / ٦ . وقال البزار :

لا نعلم أحدا سمى هذا الشيخ ، وتراجع ألفاظهم ، وذكره عبد الحق في " أحكامه "  
من جهة النسائي ولم يعمل به بغير الانقطاع ، اهـ .

قاله الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٣٢٠ .

( ٦ ) في " م " عبد الرحمن بن أبي بكر " والصواب أنه عبد الرحمن بن أبي بكرة  
نفع بن الحارث الثقفي ، ثقة ، من الثانية ، مات سنة ( ٩٦ ) ع / .

أنظر ترجمته في التاريخ الصغير : ٩٣ / ١ و ٩٤ ، سير أعلام النبلاء ٣٩٧ / ٤ ، ٤١١ ، الإصابة في

تمييز الصحابة : ٣٢٣ / ٧ ، التهذيب : ١٤٨ / ٦ ، التقریب : ٤٧٤ / ١ .

( ١٣٧٧ ) ٨٤ / ٤ .

( ٧ ) نص الحديث في " م " كالتالي " كان فيما أنزل الله الرجم فقرأناها وعقلناها ووعيناها "

والتصحيح من النسخة المطبوعة . قال الامام النووي : أراد بآية الرجم : " الشيخ

والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة " وهذا ما نسخ لفظه وبقي حكمه .

صحيح مسلم بشرح النووي : ١٩١ / ١١ .

ورجمنا بعده ، فأخشى ان طال بالناس زمان ، أن يقول قائل : مانجد الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ، وان الرجم في كتاب الله حق على من زنا اذا أحسن ، من الرجال والنساء ، اذا قامت البينة ، أو كان الحيل أو الاعتراف " رواه الجماعة <sup>(١)</sup> ، الا النسائي . ولمالك رحمه الله في الموطأ <sup>(٢)</sup> في هذا عن عمر " والذي نفسي بيده ، لولا أن يقول الناس زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله ، لكتبتها ( الشيخ <sup>(٣)</sup> ) والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة ) فاذا قد قرأناها " أخرجه عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد ابن المسيب عن عمر .

( ١٣٧٨ ) قوله : " أمر برجمه ولم يحفر له " عن أبي سعيد قال : " أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نرجم ما عز بن مالك خرجنا [ به ] <sup>(٤)</sup> الى البقيع ، فوالله <sup>(٥)</sup>

( ١ ) رواه البخارى : ١٢ / ١٤٤ في الحدود ، باب رجم الحبل من الزنا اذا أحصنت ( ٣١ ) الحديث ( ٦٨٣٠ ) هذا مختصر من خطبة عمر الطويلة قالها في آخر عمره .  
ومسلم : ١٣١٧ / ٣ في الحدود ، باب رجم الثيب في الزنا ( ٤ ) الحديث ( ١٥ ) ، ( ١٦٩١ ) واللفظ له ، وأبو داود رقم ( ٤٤١٨ ) في الحدود ، باب في الرجم ، والترمذى : ٤٤٢ / ٢ في الحدود ، باب ما جاء في تحقيق الرجم ( ٦ ) الحديث ( ١٤٥٦ ) وقال : هذا حديث صحيح ، وابن ماجه : ٨٥٣ / ٢ في الحدود ، باب الرجم ( ٩ ) الحديث ( ٢٥٥٣ ) . ورواه أيضا الدارم : ١٧٩ / ٢ في الحدود ، باب في حد المحصنين بالزنا ، والامام أحمد : ١ / ٢٣٠ و ٤٧٤ .  
اسناده : متفق عليه .

( ٢ ) ج ٢ ص ٨٢٤ في الحدود ، باب ما جاء في الرجم .  
اسناده : صحيح رجاله ثقات . وفي الباب روى الطبراني في المعجم الكبير : ٣٥٠ / ٢٤ رقم ( ٨٦٧ ) عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن خالته العجاء قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة " .

اسناده : قال الهيثمى : رجاله رجال الصحيح . مجمع الزوائد : ٦ / ٢٦٥ .  
( ٣ ) قال يحيى : سمعت مالكا يقول : قوله : ( الشيخ والشيخة ) ، يعنى الثيب والشيخة ( فارجموهما البتة ) . الموطأ : ٢ / ٨٢٤ .

( ١٣٧٨ ) ٤ / ٨٤٠

( ٤ ) في " م " معه " بدل " به " والتصويب من المطبوع .  
( ٥ ) البقيع : في اللغة - أصلا - الموضع الذى فيه أروم الشجر من ضروب شتى ، وبه سمي بقيع الفرقد ، وهى داخل المدينة ، مقبرة أهل المدينة . وجاء في معجم البلدان : ٨٢ / ٥ و ١ ص ٤٧٣ ، خارج المدينة من شرقها .

[ ما وثقناه ولا حفرنا له <sup>(١)</sup> ولكنه قام <sup>(٢)</sup> لنا فرميناه . . الحديث رواه أحمد <sup>(٣)</sup> ، ومسلم <sup>(٤)</sup> ، وأبو داود <sup>(٥)</sup> .

( ١٣٧٩ ) قوله : " لما روى عن علي رضي الله عنه أنه بدأ برجم الهمدانية <sup>(٦)</sup> لما أقرت عنده بالزنا ، وقال : الرجم رجمان : رجم سر ، ورجم علانية ، والعلانية أن يشهد على المرأة ما في بطنها ، والسر أن يشهد الشهود [ فترجم الشهود <sup>(٧)</sup> ثم الامام ثم الناس " . عبد الرزاق <sup>(٨)</sup> ، وأحمد <sup>(٩)</sup> ، والبيهقي <sup>(١٠)</sup> ، قال : " جئ بشراحة الهمدانية التي

( ١ ) في " م " ما حفرنا ولا وثقناه " والتصحيح من النسخة المطبوعة .

( ٢ ) في " م " ولكن أقام " والصواب كما أثبت من المطبوع .

( ٣ ) المسند : ٢ / ٣ .

( ٤ ) الصحيح : ٣ / ١٣٢٠ في الحدود ، باب من اعترف على نفسه بالزنا ( ٥ ) الحديث

( ٢٠ ) ( ١٦٩٤ ) .

( ٥ ) السنن رقم ( ٤٤٣١ ) في الحدود ، باب رجم ماعز بن مالك .

ورواه أيضا ابن أبي شيبة في المصنف : ١٠ / ٧٤ في الحدود ، باب في الزاني كم مرة يرد ، وما يصنع به بعد اقراره ٢ والبيهقي في السنن الكبرى : ٨ / ٢١٨ . وتام الحديث " فرميناه بالعظام والمدر والخزف فاشتد واشتد لنا خلفه حتى أتى عرض الحرة ، فانتصب لنا فرميناه بجلاميد الحرة حتى سكت ، فما استغفر له ولا سبه " .

اسناد : رواه مسلم .

[ شرح الغريب : " المدر " بفتح الميم والدا ل : هو الطين المجتمع الصلب . " والخزف " بفتح الخاء والزاي آخره فاء : وهي أكسار الأواني المصنوعة من المدر ، وفيه دليل على أن الحجارة لا تتعين للرجم وعليه اتفاق العلماء . " فاشتد " أي عدا عدا شديدا .

" عرض الحرة " بضم العين المهملة وسكون الراء : أي جانبها ، والحرة هي أرض ذات حجارة سود .

" بجلاميد الحرة " أي الحجارة الكبار واحد ها جلمد بفتح الجيم والميم .

أنظر : صحيح مسلم بشرح النووي : ١١ / ١٩٨ ، وعون المعبود : ١٢ / ١٦١٥ .

( ١٣٧٩ ) ٨٤ / ٤ .

( ٦ ) يعني شراحة الهمدانية ، وكانت من أهل الكوفة كما في بعض الروايات .

( ٧ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ٨ ) المصنف : ٧ / ٣٢٦ - ٣٢٨ رقم ( ١٣٣٥٠١١٣٣٥٣١٣٣٥٤١٣٣٥٤ ) .

( ٩ ) المسند : ١ / ١٠٧١١٦١١٤١١١٢١١٣١٥٣ .

( ١٠ ) السنن الكبرى : ٨ / ٢٢٠ في الحدود ، باب من اعتبر حضور الامام في الشهود =====

على بن أبي طالب ، فقال لها : ويلك لعل رجلا وقع عليك وأنت نائمة ، قالت : لا ، قال : لعلك استكرهك ، قالت : لا ، لعل زوجك من عدونا هذا أذاك فأنت تكرهين أن تدلي عليه ، يلقتها لعلها تقول نعم ، قال : فأمر بها فحبست ، فلما وضعت ما في بطنها ، أخرجها يوم الخميس ، فضربها مائة ، وحفر لها يوم الجمعة في الرحبة <sup>(١)</sup> فأحاط الناس بهـا ، وأخذوا الحجارة ، فقال : ليس هكذا الرجم إذا يصيب بعضكم بعضا ، صفوا كصف الصلاة ، صفا خلف صف ، ثم قال : أيها الناس انما امرأة جئ بها وبها حبلى يعنى اذا اعترفت ، فالامام أول من يرجم ، ثم الناس ، وأيما امرأة جئ بها ، أو رجل زان ، فشهد عليه أربعة بالزنا ، فالشهود أول من يرجم ، ثم الامام ، ثم الناس ، ثم رجمها ، ثم أمرهم فرجم صف ، ثم صف ، ثم قال : افعلوا بها كما تفعلوا بموتاكم . وفى لفظ <sup>(٢)</sup> " ولو كان يشهد على هذه أحد لكان أول من يرمى الشاهد ، يشهد ، ثم يتبع شهادته حجره ، ولكنها أقسرت ، فأنا أول من رماها ، فرماها بحجر ، ثم رمى الناس ، وأنا فيهم " يعنى الشعبى . وأخرج

=== وبداية الامام بالرجم . واللفظ له . ورواه أيضا الطحاوى فى شرح معاني الآثار : ١٤٠ / ٣ فى الحدود ، باب حد الزانى المحصن ما هو ؟ والدارقطنى فى سننه : ١٢٤ / ٣ فى الحدود . والحاكم فى المستدرک : ٣٦٥ / ٤ فى كتاب الحدود . وابن أبى شيبه فى المصنف : ٨٨ / ١٠ فى الحدود ، باب من قال : اذا فجرت وهى حامل . اسناد : صحيح ، وأصله فى صحيح البخارى : ١١٧ / ١٢ فى الحدود ، باب رجم المحصن ( ٢١ ) الحديث ( ٦٨١٢ ) من حديث الشعبى يحدث " عن على رضى الله عنه حين رجم المرأة يوم الجمعة ، وقال : قد رجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم " ، اهد . قلت : ولكن بدون ذكر الحفر وما بعده . وفى رواية للامام أحمد فى المسند : ٩٣ / ١ عن الشعبى " أن عليا رضى الله عنه حين رجم المرأة ضربها يوم الخميس ، ورجمها يوم الجمعة ، وقال : أجلدها بكتاب الله ، وأرجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم " اهد . وصححه الحاكم ووافقه الذهبى . قلت : رجال الأسانيد كلهم ثقات .

( ١ ) الرحبة : بفتح الراء وسكون المهملة وفى آخرها باء موحدة : قرية بحداء القادسية

على مرحلة من الكوفة . أنظر : معجم البلدان : ٣٣ / ٣ ، الباب : ١٩ / ٢ .

( ٢ ) رواه الامام أحمد فى المسند : ١٢١ / ١ وهو أطول ما هنا وفيه " وحفر لها السى

السرة " . وابن أبى شيبه فى المصنف : ٩٠٨٩ / ١٠ فى الحدود ، باب فيمن يبدأ بالرجم . بنحوه .

اسناد : ضعيف . رجال الاسناد ثقات الا مجالد بن سعيد الراوى عن الشعبى

وهو ليس بالقوى . وأخرجه ابن أبى شيبه من طريق عبد الله بن ادريس ، عن يزيد ، =====

ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> قال : حدثنا غندر ، عن شعبة ، عن الحكم ، قال : سمعت عمرو بن نافع<sup>(٢)</sup> يحدث ، عن علي رضي الله عنه ، قال : " الرجم رجمان ، فرجم يرمي الامام ، ثم الناس ، ورجم يرمي الشهود ، ثم الامام ، ثم الناس ، فقلت للحكم : ما رجم الامام ؟ قال : اذا ولدت أو أقرت ، ورجم الشهود اذا شهدوا " . قال : حدثنا أبو خالد الأحمر ، عن الحجاج ، عن الحسن بن سعد ، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ، عن علي رضي الله عنه ، قال : " أيها الناس ان الزنا زناآن : زنا سر وزنا علانية ، فزنا السر أن يشهد الشهود فيكون الشهود أول من يرمى ، ثم الامام ، ثم الناس ، وزنا العلانية أن يظهر الحبس أو الاعتراف ، فيكون الامام أول من يرمى ، قال : وفي يده ثلاثة أحجار ، قال : فرماها بحجر فأصاب صاخبها<sup>(٥)</sup> فاستدارت ، ورمى الناس " .

( ١٣٨٠ ) حديث : " أن النبي صلى الله عليه وسلم حفر / للغامدية حفرة الى صدرها وأخذ حصاة مثل الحمص فرماها بها ، وقال : ارموا واتقوا وجهها ، فلما طفت<sup>(٦)</sup> أخرجها

=== عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن علي كرم الله وجهه . ويزيد هو ابن أبي زياد الهاشمي الكوفي وهو ضعيف . وقد مضت ترجمته .

( ١ ) المصنف : ٩٠ / ١٠ في الحدود ، باب فيمن يبدأ بالرجم . وراءه عبد الرزاق في مصنفه : ٣٢٧ / ٧ رقم ( ١٣٣٥٣ ) من طريق الثوري ، عن أبي حصين ، واسماعيل عن الشعبي ، عنه به مثله . والبيهقي في السنن الكبرى : ٨ / ٢٢٠ . وذكره الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٣٢٠ .

اسناد : حسن ، اسناد ابن أبي شيبة رجاله ثقات ، وأما رجال عبد الرزاق والبيهقي لا بأس بهم .

( ٢ ) عمرو بن نافع لم أقف على ترجمته والله اعلم .

( ٣ ) ابن أبي في المصنف : ٩٠ / ١٠ في الحدود ، باب فيمن يبدأ بالرجم . وذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٣٢٠ .

اسناد : ضعيف ، فيه الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف .

( ٤ ) الحسن بن سعد بن معبد الهاشمي ، مولا هم ، الكوفي ، ثقة ، من الرابعة / بخ م د س ق .

التقريب : ١٦٦ / ١ ، وأنظر الجرح : ١٦ / ٣ ، التهذيب : ٢٧٩ / ٢ .

( ٥ ) الصماخ : بكسر الصاد : خرق الأذن ، ويقال : هو الأذن نفسها . الصماخ ١ / ٤٢٦ .

وفي المعجم الوسيط : ١ / ٥٢٢ ، الصماخ : قناة الأذن التي تنفض الى طبلته .

( ١٣٨٠ ) ٨٥ / ٤

( ٦ ) أي ماتت . بذل المجهود : ١٧ / ٤٠٢ .

وصلى عليها ، وقال : لقد تابت توبة لو قسمت على أهل الحجاز لو سعتهم " أخرجه الكرخي في مختصره ، ولم ينسبها ، ولفظه ثنا الحضرمي <sup>(٢)</sup> ثنا أحمد بن عبد الله بن أبي الغرياء <sup>(٣)</sup> ، ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ، <sup>(٤)</sup> ثنا زكريا بن سليم ، <sup>(٥)</sup> قال : سمعت شيخا يحدث عمرو ابن عثمان ، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة ، أن أباه حدثه " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان على بغلة ، فجاءته امرأة ، فقالت : اني زني ، فأقم علي الحد ، قال : ارجعي فاستقري بستر الله ، فعاودته مرارا ، فلما كان في الرابعة ، فقال : ان هبي حتى تضعي ، فولدت غلاما ، فقالت : اني قد وضعت حملي ، فقال : ان هبي حتى تطهرى وكفلى الصبي ، قالت : قد طهرت ، فبعث بنسوة يستبرين طهرها ، فنظرن فجئن ، فشهدن أنها قد طهرت ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحفر لها حفرة الى صدرها ، وأخذ حصاة مثل الحصاة فرماها ، وقال : أرموا واتقوا الوجه ، فلما طفئت أخرجها وصلى عليها ، وقال : لقد تابت توبة لو قسمت على أهل الحجاز لو سعتهم " وأخرجه أبو داود <sup>(٦)</sup> من حديث عبد الرحمن بن أبي بكرة ، عن أبيه " أن النبي صلى الله عليه وسلم حفر للغامدية التي

( ١ ) المختصر في الفروع ( الكتاب مفقود ) .

اسناده : ضعيف ، فيه مجهول لا يعرف من هو ذلك الشيخ .

( ٢ ) لم أقف على ترجمته والله اعلم .

( ٣ ) لم أقف على ترجمته والله اعلم .

( ٤ ) عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد ، العنبري ، أبو سهر البصري ، صدوق ، ثبت في شعبة ، من التاسعة ، مات سنة ( ٢٠٧ ) هـ / ٤٠٧ . التقريب : ١ / ٥٠٧ ، وأنظر : التاريخ الصغير : ٢ / ٣٠٧ و ٣٠٨ ، الجرح : ٦ / ٥٠ ، التهذيب : ٦ / ٣٢٧ .

( ٥ ) في " م " سليمان " والصواب هو زكريا بن سليم ، أبو عمران البصري مقبول ، من السادسة . / دس . التقريب : ١ / ٢٦١ . وقال الذهبي : صدوق . الكاشف : ١ / ٣٢٣ ، وأنظر التهذيب : ٣ / ٣٣١ ، وخلاصة تذهيب الكمال ص ( ١٢٢ ) وقال : قال ابن معين : صالح . قلت : وقد وقع في الخلاصة فقط زكريا بن سليمان كما في " م " . وعند الآخرين كما صححته والله أعلم .

( ٦ ) السنن رقم ( ٤٤٤٣ ، ٤٤٤٤ ) في الحدود ، باب المرأة التي أمر النبي صلى الله

عليه وسلم برجمها من جهينة . وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة في المصنف : ١٠ / ٨٥



( ١٩١٠ )

(١) الشدوة ، ثم رماها رسول الله صلى الله عليه وسلم أولا بحصاة مثل الحصاة ، ثم قال :  
أرموا واتقوا الوجه ، فلما طفتت أخرجها فضلى عليها " وأخرجها النسائي (٢) عن ابن أبي  
بكرة فأعله بالانقطاع . وفيه " لقد تابت توبة ، لو تابها صاحب مكس لغفر له " (٣)  
(١٣٨١) قوله : " لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل شيئا من ذلك بما عزم " تقدم .  
" وما نقل من الهرب " تقدم أيضا . وأما ما فى مسلم (٦) أنه " حفر له " فهو رواية بشير بن  
مهاجر (٧) وقد خالفه من هو أوثق منه ، ولم يتعرض النووى فى شرح

=== فى الحدود ، باب فى المرأة كيف يهضغ بها اذا رجعت ولم يحضر ، والبيهقى فى  
السنن الكبرى : ٢٢١ / ٨ .

إسناده : ضعيف لجهالة ذلك الشيخ وهو الراوى عن ابن أبي بكرة .

(١) قال فى النهاية : ٢٢٣ / ١ : الشدوتان للرجل كالثديين للمرأة - فمن ضم الشاء  
همز ومن فتحها لم يهمز ، اهـ . قال فى فتح الودود : والمراد هنا الى صدرها  
ويحتمل أن المراد الى صدر الرجل فيكون حقيقة . عون المعبود : ١٢ / ١٢٦ ،  
وقال الحافظ الزيلعى : ولم أجد أحدا من أهل اللغة ذكر استعمال الشدوة  
فى المرأة ، وفى حديث أبى داود استعماله ، والله أعلم .

نصب الراية : ٣ / ٣٢٥ . وانظر أيضا النهاية فى غريب الحديث ٢٢٣ / ١ .

(٢) فى الكبرى فى الرجم . كما فى تحفة الأشراف : ٥١ / ٩ .

(٣) المكس : الضريبة التى يأخذها الماكس ، وهو العشار .

النهاية : ٣٤٩ / ٤ . وقد تقدم شرحها قريبا .

(٤) قلت : هذا السياق من حديث بريدة الأسلمى وليس من حديث أبى بكرة . وهو

فى صحيح مسلم : ١٣٢٤ / ٣ فى الحدود ، باب رقم (٥) الحديث (٢٣) (١٦٩٥)

وقد تقدم قريبا . وقول المخرج " وفيه " " لقد تابت توبة . . . الخ " يوهم أنه

من حديث أبى بكرة وليس كذلك ، ولعله يوجد سقط فى " م " والله أعلم ، أو أن

المخرج لم ينبه الى ذلك للعلم أنه تقدم قريبا .

(١٣٨١) ٨٥ / ٤ . أى " لا ينبغي أن يربط المرجوم ولا يمسك ولا يحفر للرجل لكنسه

يقام قائما ثم يرجم " . تقدم فى الحديث رقم (١٣٧٨) . من حديث أبى سعيد .

(٥) تقدم فى الحديث رقم (١٣٧٢) .

(٦) الصحيح : ١٣٢٣ / ٣ فى الحدود ، باب رقم (٥) الحديث (٢٣) (١٦٩٥) .

(٧) بشير بن المهاجر الكوفى الغنوى - بالمعجمة والنون - صدوق لين الحديث ، روى

بالأرجاء ، من الخامسة م / ٤ . التقريب : ١٠٣ / ١ . قال أحمد : منكر الحديث ، يجهل

بالمعائب ، مرجئ ، متهم . وقال أبوحاتم السرازى : لا يحتج بحديثه . الضعفاء

والمتروكين لابن الجوزى : ١٤٥ / ١ . وقال النسائى : ليس بالقوى . الضعفاء =====



(١) مسلم لتوفيق ولا ترجيح . ونقل عن يقول بالحفر أن تأويل حديث أبي سعيد أنه لم يحفر له حفرة عظيمة . قلت : ويرد ظاهر رواية أنه هرب .<sup>(٢)</sup>

(١٣٨٢) حديث : " اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم ، فقد تاب توبة لو تابسها صاحب مكس لغفر له " أخرج الحارثي في المسند ،<sup>(٣)</sup> عن أبي حنيفة ، عن علقمة بن مرثد ، عن ابن بريدة عن أبيه ، حديث ماعز بن مالك وفيه " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فسي ماعز أنه تاب توبة لو تابسها صاحب مكس لقبل منه ، فلما بلغ ذلك أصحابه طمعو فيه ، قالوا : مانصنع بجسده ؟ قال : انطلقوا به فاصنعوا به كما تصنعون بموتاكم من الكفن والصلاة عليه والدفن ، قال : فانطلق أصحابه فصلوا " . وأخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup> مسن

=== والمتروكين ، ص (٢٤) . وانظر التاريخ ليحيى بن معين : ٦٠ / ٢ ، الميزان ٣٢٩ / ١

التهذيب : ٤٦٨ / ١ .

(١) ج ١١ ص ٢٠٣ .

(٢) انظر صحيح مسلم بشرح النووي : ١١ / ١٩٧ ، قال ابن الهمام : الرواية من حديث بريدة الأسلمي " أنه حفر له " وهو منكر لمخالفته الروايات الصحيحة المشهورة والروايات الكثيرة المتظافرة . شرح فتح القدير : ٥ / ٢١ . وقال ابن المنذر : واختلفوا في الحفر للمرجوم : فرأت طائفة : أن يحفر له . رويناه هذا القول عن علي ابن أبي طالب . وبه قال قتادة ، وأبو ثور . وقال أحمد بن حنبل : أكثر الأحاديث على ألا يحفر له . وقال أصحاب الرأي : لا يحفر له . وقالوا : ان حفر للمرأة فحسن ، وان ترك فحسن . وقال يعقوب : يحفر لها . انظر الاشراف على مذاهب أهل العلم : ٢ / ١٢ و ١٣ ، وشرح السنة : ١٠ / ٢٨٧ و ٢٨٨ ، والمبسوط : ٩ / ٥١ - ٥٢ ، المغني : ٨ / ١٥٩ .

(١٣٨٢) ٨٥ / ٤ .

(٣) ومن طريقه رواه الخوارزمي في جامع المسانيد : ج ٢ ص ١٩٤ و ١٩٥ .

(٤) المصنف : ٣ / ٢٥٤ في كتاب الجنائز ، باب في المرجومة تغسل أم لا .

وتامه : " قال : لما رجم ماعز ، قالوا : يا رسول الله مانصنع به ؟ قال : اصنعوا به ما تصنعون بموتاكم ، من الغسل . . . الخ " .

اسناد : صحيح ، رجاله كلهم ثقات ، قلت : والغريب من حافظ ابن حجر أنه قال في الدراية : ٢ / ٩٧ رقم (٦٤٨) : وفي اسناده أبو حنيفة ، والباقون من رجال الصحيح ، اهـ . وهذه زلة منه فيه . قال الخزرجي في خلاصة تهذيب تهذيب الكمال ص (٤٠٢) : أبو حنيفة امام العراق وفتيه الأئمة وثقه ابن معين ، وقال ابن المبارك : ما رأيت في الفقه مثل أبي حنيفة ، وقال مكي : أبو حنيفة أعلم أهل زمانه وقال القطان : لا تكذب الله ما سمعنا أحسن من رأى أبي حنيفة .

هذا الوجه بلفظ " من الفسل ، والكفن ، والحنوط ، والصلاة عليه " . وأخرج مسلم<sup>(١)</sup> والأربعة<sup>(٢)</sup> من حديث عمران بن حصين " أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على الغامدية

== قال ابن المبارك : ما رأيت أروع منه . وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء : ٣٩٢ / ٦ : وما بعده : وعنى بطلب الآثار ، وارتحل في ذلك ، وأما الفقه والتدقيق في الرأي وغوامضه ، فاليه المنتهى والناس عليه عيال في ذلك ، حدث عنه خلق كثير . . الخ وبهذا القول الرشيد يسقط كل ما ادعاه المتعصبون والحاقدون ، من متقدم ومتأخر ، من ضعف حفظ هذا الامام العظيم . وأنظر تاريخ بغداد : ٣٢٣ / ١٣ ، تذكرة الحفاظ : ١ / ١٦٨ ، البداية والنهاية : ١٠ / ١٢٣ و ١٢٤ .

( ١ ) الصحيح : ٣ / ١٣٢٤ في الحدود ، باب من اعترف على نفسه بالزنى ( ٥ ) الحديث ( ٢٤ ) ( ١٦٩٦ ) .

( ٢ ) رواه أبو داود رقم ( ٤٤٤٠ ) في الحدود ، باب المرأة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم بوجعها من جهينة . والترمذي : ٤٤٥ / ٢ في الحدود ، باب رقم ( ٨ ) ، الحديث ( ١٤٦٢ ) وقال : هذا حديث صحيح . والنسائي : ٦٣ / ٤ في الجنائز ، باب الصلاة على المرجوم ، وابن ماجه : ٨٥٤ / ٢ في الحدود ، باب الرجم ( ٩ ) ، الحديث ( ٢٥٥٥ ) ، ورواه أيضا الامام أحمد : ٤ / ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣٥ و ٤٣٧ و ٤٤٠ والدارمي في السنن : ٢ / ١٨٠ في الحدود ، باب الحامل اذا اعترفت بالزنا ، وابن الجارود في المنتقى ص ( ٢٧٧ ) رقم ( ٨١٥ ) ، وابن أبي شيبة في المصنف : ١٠ / ٨٧ في الحدود ، باب من قال : اذا فجرت وهي حامل انتظر بها حتى تضع ، ثم ترجم . ولفظه " أن امرأة من جهينة أتت نبي الله صلى الله عليه وسلم ، وهي حبلى من الزنى ، فقالت : يا نبي الله أصبت حدا ، فأقمه عليّ ، فدعا نبي الله صلى الله عليه وسلم وليها ، فقال : أحسن اليها ، فاذا وضعت فائتني بها ، ففعل . فأمر بها نبي الله صلى الله عليه وسلم ، فشكت عليها ثيابها ، ثم أمر بها فرجمت ، ثم صلى عليها ، فقال له عمر : تصلى عليها ؟ يا نبي الله وقد زنت ، فقال : لقد تابيت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم ، وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله تعالى " . هذا لفظ مسلم ولفظ الآخرين نحو . ( شرح الغريب ) قوله " فشكت " قال الامام النووي : هكذا هو في معظم النسخ " فشكت " وبعضها " فشدت " بالدال بدل الكاف ، وهو معنى الأول ، وفي هذا استحباب جمع أثوابها عليها وشد ها بحيث لا تنكشف عورتها في ثقلها وتكرار اضطرابها ، واتفق العلماء على أن لا ترجم الا قاعدة ، وأما الرجل فجمهورهم على أنه يرجم قائما ، وقال مالك : قاعدا ، وقال غيره : يخير الامام بينهما . صحيح مسلم

بعد ما رجعت " واختلف على جابر في قصة (١) ما عز فقيل : " صلى عليه " وقيل : " لم يصل عليه " والاختلف على الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر . وأخرج أبو قرة (٢) من حديث

=== وقال العلامة الخطابي : قوله " شكت ثيابها " أي شدت عليها لئلا تتجرد فتبدوا عورتها . معالم السنن : ٣٢١/٣ .

وقوله " من أن جادت بنفسها " أي سمحت بنفسها توبة إلى الله . بذل المجهود : ٢١٢/١٢ .

اسناد ه : رواه مسلم .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : ١٢٩/١٢ في الحدود ، باب الرجم بالمصلى (٢٥) الحديث (٦٨٢٠) من طريق محمود بن غيلان عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر ، فذكر قصة ما عز ، وفي آخره : " ثم أمر به فرجم ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خيرا ، وصلى عليه " ، قال ابن القطان في كتابه : قيل للبخاري : قوله : " وصلى عليه " قاله غير معمر ؟ قال : لا ، أهد . كما في نصب الراية : ٣٢١/٣ ، ورواه أبو داود رقم (٤٤٣٠) عن محمد بن المتوكل ، والحسن بن علي كلاهما عن عبد الرزاق به ، ورواه الترمذي : ٤٤١/٢ في الحدود ، باب رقم (٤) الحديث (١٤٥٤) عن الحسن بن علي به ، وقال : حسن صحيح ، ورواه النسائي : ج٤ ص ٦٣ في الجنائز ، باب ترك الصلاة على المرجوم ، عن محمد بن يحيى ، ومحمد ابن رافع ، ونوح بن حبيب ، ثلاثتهم عن عبد الرزاق به ، وقالوا فيه كلهم : " لم يصل عليه " . قال البيهقي : رواه البخاري عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق ، إلا أنه قال : " فصلى عليه " وهو خطأ ، لا جماع أصحاب عبد الرزاق على خلافه ، ثم اجماع أصحاب الزهري على خلافه ، أهد . السنن الكبرى : ٢١٨/٨ ، وقال الحافظ المنذرى : وعلل بعضهم هذه الزيادة - وهي قوله " فصلى عليه " - بأن محمد بن يحيى لم يذكرها وهو أضيف من محمود بن غيلان . ثم ذكر كلاما طويلا حوله . أنظر مختصر سنن أبي داود : ٣٢١ و ٣٢٠ / ٤ ، وفتح الباري : ١٢ / ١٣١ و ١٣٠ .

(٢) في سننه ، وقد أخرجه عبد الرزاق في المصنف : ٣٢١/٧ رقم (١٣٣٣٩) ونقله عنه الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣٢٢/٣ ، قال : أخرجه أبو قرة الزبيدي عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي بكر عن أبي أيوب عن أبي أمامة بن سهل الأنصاري (أسعد بن سهل بن حنيف) " أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر يوم رجم ما عز ، وطول في الأوليين ، حتى كان الناس يعجزون من طول الصلاة ، فلما انصرف أمر به فرجم ، فلم يقتل ، حتى رماه عربين الخطاب يلحى بعير ، فأصاب رأسه ، فقتله ، وصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، والناس " مختصر . وقال الزيلعي :

وهذا اللفظ يبعد تأويل الصلاة بالدعاء ، لأن الناس صلوا عليه بلا خلاف ، وعطف =====

أبي أمامة بن سهل " أنه صلى عليه والناس " . وروى أبوداود<sup>(١)</sup> من حديث أبي برزة ومسن حديث ابن عباس " أنه لم يصل عليه " وجمع بينهما ، أما يحمل الصلاة على الدعاء ففى الاثبات ، وعلى صلاة الجنازة النفى ، وأما يحملها فى الاثبات على الأمر ، وفى النفى على الفعل<sup>(٢)</sup> . قوله : " ولقد رأيته ينغمس " فى أنهار الجنة " أخرج النسائى<sup>(٣)</sup> ( ١٣٨٣ )

=== الناس على النبي صلى الله عليه وسلم ، مشعر بأن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم كصلاتهم ، اهـ .

اسناد هـ : صحيح رجاله ثقات ، ولذا قال الحافظ فى فتح البارى : ١٢ / ١٣١ : وقد خالفه ( أى حديث جابر الذى من طريق محمود بن غيلان عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن أبي سلمة المتقدم قريبا ) العدد الكثير من الحفاظ فصرحوا بأنه لم يصل عليه ، ولكن ظهر لى أن البخارى قويت عنده رواية محمود بالشواهد ، فقد أخرج عبد الرزاق ( فى المصنف : ٧ / ٣٢١ رقم ١٣٣٩ ) أيضا وهو فى المسند لأبي قرة من وجه آخر عن أبي أمامة بن سهل فى قصة ما عر قال : " فليل يارسول الله أتصلى عليه؟ قال : لا . قال : فلما كان من الغد قال : صلوا على صاحبكم ، فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس " فهذا الخبر يجمع الاختلاف فتحمل رواية النفى على أنه لم يصل عليه حين رجم ، ورواية الاثبات على أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليه فى اليوم الثانى ، وأنظر أيضا شرح فتح القدير : ٥ / ١٦ .

( ١ ) السنن رقم ( ٣١٨٦ ) فى الجنائز ، باب الصلاة من قتله الحدود ورقم ( ٤٤٢١ ) فى الحدود ، باب رجم ما عر بن مالك .

اسناد هـ : حديث أبي برزة الأسلمى ضعيف فى اسناد هـ مجاهيل ، قال أبو بشر حدثنى نفر من أهل البصرة عن أبي برزة . وضعفه ابن الجوزى فى التحقيق بأن فيه مجاهيل ، ونقل عن الامام أحمد أنه قال : ما نعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك الصلاة على أحد ، الا على الغال ، وقتل نفسه ، قال : ولو صح هذا الحديث ، فصلاته على الغامدية كانت بعد ذلك ، اهـ .

وأما اسناد حديث ابن عباس ، قال الامام النووى فى الخلاصة : اسناد هـ صحيح ، ويجمع بين الروایتين بأن رواية الاثبات مقدمة لأنها زيادة علم ، أو أنه عليه السلام أمرهم بالصلاة عليه ، ولم يصل هو بنفسه عليه ، اهـ . انظر نصب الراية ٣ / ٣٢٢ و ٣٢٣ ، مختصر سنن أبى داود ٤ / ٣٢٠ ، شرح فتح القدير ٥ / ١٦ تلخيص الحبير ٤ / ٥٩ .

( ٢ ) أنظر الدراية : ٩٧ / ٢ رقم ( ٦٤٩ ) .

( ١٣٨٣ ) ٥ / ٨٥ .

( ٣ ) معناه ينغمس ويفغوص فيها ويتنعم . أنظر معالم السنن : ٣ / ٣٢٠ ، وفتح البارى :

١٢ / ١٣٠ .

( ٤ ) فى الكبرى ، فى الرجم . تحفة الأشراف : ١٠ / ١٤٦ .

وأبوداود<sup>(١)</sup>، من حديث أبي هريرة في قصة الأسلى " فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلين من أصحابه، يقول أحدهما لصاحبه : انظروا الى هذا ستر الله عليه فلم تدعه نفسه حتى رجم رجم الكلب، فسكت عنهما، ثم سار ساعة حتى مر بجيفة حمار شائل<sup>(٢)</sup> برجله، فقال : أين فلان وفلان ؟ فقالا : نحن ذان يارسول الله، قال : أنزلا فكلا من جيفة هذا الحمار فقالا : يانبي الله، من يأكل من هذا ؟ قال : فما نلتما من عرض أخيكما أنفا أشد من أكل منه، والذي نفسي بيده، انه الآن لغني أنهار الجنة ينغمس فيها ".  
 (١٣٨٤) قوله : " لأن عليا رضي الله عنه كسر ثمرة السوط<sup>(٣)</sup> لما أراد [ اقامة الحد<sup>(٤)</sup> ] به " قال المخرجون : / لم نجده عنه. وروى ابن أبي شيبة<sup>(٥)</sup>، عن أنس قال : " كان يؤمر<sup>(٦)</sup> بـ ١٦٢ / ب بالسوط فيقطع ثمرته، ثم يدق بين حجرين حتى يلين [ ثم يضرب به<sup>(٧)</sup> ] قيل له : فسي زمن من كان هذا ؟ قال : في زمان عمر<sup>(٨)</sup> وعن ابن مسعود " أنه دعا بسوط فسدق

(١) السنن رقم (٤٤٢٨) في الحدود، باب رجم ماعز بن مالك. ورواه أيضا عبد الرزاق في المصنف : ٣٢٢ / ٧ رقم (١٣٣٤٠). وابن حبان في صحيحه ( موارد الظمان ) ص ٣٦٣ رقم (١٥١٣ و ١٥١٤)، والبيهقي في السنن الكبرى : ٢٢٧ / ٨. اسناد : حسن، وقد صححه ابن حبان وقال : لأبي هريرة في الصحيح حديث بغير هذا السياق .

قلت : وقد تقدم الكلام في عبد الرحمن بن الصامت، ابن عم أبي هريرة، وثقه ابن حبان . خلاصة تدهيب الكمال ص (٢٩٩) .  
 (٢) أي رافع رجله من شدة الانتفاخ، وشالت الناقة بذنبها شولا وشولانا وأشالته رفعتة . أنظر الصحاح : ١٧٤٢ / ٥، عون المعبود : ١١١ / ١٢ .  
 (١٣٨٤) ٨٥ / ٤ .

(٣) قال في مختار الصحاح ص (٨٦) : ثمر السياط : أي عقد أطرافها .  
 (٤) في " م " " الحرية " بدل " اقامة الحد " والتصحيح من النسخة المطبوعة .  
 (٥) نصب الراية : ٣٢٣ / ٣، الدراية : ٩٧ / ٢ رقم (٦٥٠) .  
 (٦) المصنف : ١٠ / ٥٠ في الحدود، باب في السوط من يأمر به أن يدق .  
 من طريق عيسى بن يونس عن حنظلة السدوسي عنه به .

اسناد : ضعيف، فيه حنظلة السدوسي، أبو عبد الرحمن، وهو ضعيف. أنظر الميزان : ٦٢١ / ١، التهذيب : ٣٢ / ٣، التقريب : ٢٠٦ / ١ .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من " م " . والمثبت من المطبوع .  
 (٨) رواه أيضا ابن أبي شيبة : ١٠ / ٥١٤٨ من طريق أبي الأحوص عن أبي الحارث التيمي عن أبي ماجد الحنفى عنه به . ورواه أيضا عبد الرزاق في المصنف : ٣٧٠ / ٧ رقم (١٣٥١٩)، والبيهقي في السنن الكبرى : ٣٢٦ / ٨ .  
 =====

ثمرته حتى [أخت] له ، فخففه ودعا بجلاد ، فقال : أجلد " وعن زيد بن أسلم " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد أصاب حدا ، فأتى بسوط جديد شديد ، فقال : دون هذا ، فأتى بسوط منكسر منتشر فقال : فوق هذا ، فأتى بسوط قد ونت يعنى : قد لين ، فقال : هذا " وأخرج عبد الرزاق ، (٣) عن معمر ، عن يحيى بن أبي كثير " أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله انى أصبت حدا ، فدعا بسوط بيـــــن سوطين . . . الحديث " .

=== إسناده : ضعيف ، فيه أبو الحارث يحيى بن عبد الله بن الحارث الجابر وهو ليس بالحديث ، وفيه أيضا أبو ماجد عائد بن نضلة وهو مجهول ، لم يرو عنه غير يحيى الجابر . وتقدمت ترجمتهما .

(١) كذا فى " م " وأما فى النسخة المطبوعة من المصنف " أصيب " بدل " أخت " قلت : اذا صح كما فى " م " فمعناه قال ابن الأثير : أخت الرجل اذا انكسر واستحيا ، والمختنى مثل المخت ، وهو المتصاغر المنكسر ، اهـ . النهاية : ٩ / ٢ . ولعل المراد هنا يريد صفرة وخفته والله أعلم .

(٢) رواه أيضا ابن أبي شيبة فى المصنف : ٥١ / ١٠ فى الحدود ، باب فى السوط من يأمر به أن يدق . من طريق أبي خالد الأحمر ، عن محمد بن عجلان عنه به . ورواه أيضا الامام مالك فى الموطأ : ٨٢٥ / ٢ فى الحدود ، باب ماجاء فىمن اعترف على نفسه بالزنا ، عن زيد بن أسلم ، ولفظه أطول من لفظ ابن أبي شيبة ، وعنه البيهقى فى السنن الكبرى : ٣٢٦ / ٨ . ونقله الحافظ الزيلعى فى نصب الراية : ٣٢٣ / ٣ . وهو فى موطأ محمد بن الحسن الشيبانى : ص ٢٤٤ رقم ( ٦٩٨ ) . والمحلى لابن حزم : ٩٠ / ١٣ ، المسألة ( ٢١٩٣ ) .

إسناده : قال الحافظ ابن عبد البر فى التمهيد : ٣٢١ / ٥ و ٣٢٢ : هكذا روى هذا الحديث مرسل جماعة الرواة للموطأ ، ولا أعلمه يستند بهذا اللفظ من وجه من الوجوه ، وقد روى معمر عن يحيى بن أبي كثير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله سواء . (٣) المصنف : ٣٦٩ / ٧ رقم ( ١٣٥١٥ ) ، وعنه ابن حزم فى المحلى : ٩٠ / ١٣ ، المسألة ( ٢١٩٣ ) . ولفظه : " أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله انى أصبت حدا فأقمه عليّ ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط جديد عليه ثمرته ، فقال : لا ، سوط دون هذا ، فأتى بسوط مكسور العجز ، فقال : لا ، سوط فوق هذا ، فأتى بسوط بين السوطين ، فأمر به ، فجلد ، ثم صعد المنبر والغضب يعرف فى وجهه ، فقال : أيها الناس ان الله تعالى حرم عليكم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، فمن أصاب منها شيئا فليستتر بستر الله ، فانه من يرفع اليها من ذلك شيئا نقمه " اهـ . قلت : ولفظ زيد بن أسلم المتقدم قريبا نحوه فى الموطأ . إسناده : مرسل ورجاله ثقات .

(١) قوله : " وعن عمر رضى الله عنه أنه قال للجلاء : اتق الرأس والوجه " .  
 (٢) ولا بن أبي شيبة ، عن علي رضى الله عنه " أنه أتى برجل سكران ، أو فى حد ، فقال :  
 أضرب واعط كل عضو حقه ، واتق الوجه والمذاكير " وأخرجه عبد الرزاق ، (٣) وسعيد بن منصور (٤)  
 من وجه آخر ، ولم يجد ه المخرجون مرفوعا . وقد ورد النهى عن ضرب الوجه أخرجه  
 الشيخان من حديث أبي هريرة ، ولهما (٥) عن ابن عمر " نهى أن تضرب  
 (٦) الشيطان من حديث أبي هريرة ، ولهما (٧) عن ابن عمر " نهى أن تضرب

(١٣٨٥) ٨٥/٤

(١) بياض فى "م" لم يجد ه المخرج بهذا اللفظ . قلت : روى عبد الرزاق فى المصنف :  
 ٣٦٩/٧ رقم (١٣٥١٦) ، وابن أبي شيبة : ٤٨/١٠ فى الحدود ، باب ما جاء فى  
 الضرب فى الحد ، والبيهقى : ٣٢٦/٨ وهو فى المحلى : ٩١/١٣ ، المسألة (٢١٩٣) ،  
 وكنز العمال : ٤٠٣/٥ رقم (١٣٤٢٨) بلفظ " واعط كل عضو حقه " . وهو طرف  
 الأخير من الحديث وأوله عن أبي عثمان النهدي قال : " أتى عمر برجل فى حد  
 فأمر بسوط فجن بسوط فيه شدة فقال : أريد ألين من هذا ، فأتى بسوط لين ، فقال :  
 أريد سوطا أشد من هذا فأتى بسوط بين السوطين فقال : أضرب به ولا يرى ابطك ،  
 واعط كل عضو حقه " اهـ . قلت : لم أجده الا بهذا اللفظ وليس فيه قوله " اتق  
 الرأس والوجه " . والله أعلم .  
واسناد ه : صحيح رجاله ثقات .

(٢) المصنف : ٤٩/١٠ فى الحدود ، باب ما جاء فى الضرب فى الحد .

(٣) المصنف : ٣٧٠/٧ رقم (١٣٥١٧) .

(٤) السنن الكبرى : ٣٢٧/٨ .

اسناده : ضعيف فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصارى وهو صدوق سئ  
 الحفظ جدا .

(٥) أنظر نصب الراية : ٣٢٤/٣ ، الدراية : ٩٨/٢ رقم (٦٥٢) .

(٦) رواه البخارى : ١٨٢/٥ فى العتق ، باب اذا ضرب العبد فليجتنب الوجه (٢٠) ،

الحديث (٢٥٥٩) ، ومسلم : ٢٠١٦ و ٢٠١٧ فى البر والصلة ، باب النهى عن

ضرب الوجه (٣٢) الحديث (١١٦-١١٧) (٢٦١٢) . ولفظه : " اذا ضرب

أحدكم أخاه فليجتنب الوجه " وفى رواية " اذا قاتل . . . الخ " .

اسناده : متفق عليه .

(٧) كذا فى "م" وهو كذا لك فى الدراية : ٩٨/٢ رقم (٦٥٢) ، وقد نسبته الحافظ

الزيلعى فى نصب الراية : ٣٢٤/٣ للبخارى فقط ، قلت : لم أقف عليه فى مسلم

والله أعلم ، ورواه البخارى : ٦٧٠/٩ فى الذبائح والصيد ، باب الوسم والعلم فى

الصورة (٣٥) الحديث (٥٥٤١) . ورواه الامام أحمد : ١١٨/٢ بلفظ " نهى " =====



- الصورة<sup>(١)</sup> وتقدم في حديث الغامدية<sup>(٢)</sup> " ارموا واتقوا الوجه " .
- (١٣٨٦) قوله : " عن أبي بكر الصديق أضربوا الرأس فان الشيطان فيه " ابن أبي شيبه<sup>(٣)</sup> قال : حدثنا وكيع ، عن المسعودي ، عن القاسم " أن أبا بكر أتى برجل انتفى من أبيه ، فقال أبو بكر : أضرب الرأس ، فان الشيطان في الرأس " .
- (١٣٨٧) قوله : " ان هذا ورد في حديثي كان راعيا<sup>(٤)</sup> " .
- (١٣٨٨) قوله : " كذا " نقل عن علي رضي الله عنه " قال المخرجون : لم نجده<sup>(٥)</sup> ،

=== رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ضرب الوجه " .

اسناده : رواه البخاري .

وروى مسلم : ١٦٧٣/٣ في اللباس والزينة ، باب النهي عن ضرب الحيوان في وجهه ، ووسمه فيه ( ٢٩ ) الحديث ( ١٠٦ ) ( ٢١١٦ ) . من حديث جابر بلفظ " نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الضرب في الوجه ، وعن الوسم في الوجه " قوله " الوسم " يدل على أثر ومعلم ، ووسمت الشيء وسما . أثرت فيه بسمه ، وقال أهل اللغة : الوسم أثرية . أنظر صحيح مسلم بشرح النووي : ٩٧/١٤ ، ومختار الصحاح ص ( ٧٢١ ) .

( ١ ) الصورة : بفتح الواو بلا ها جمع صورة ، والمراد بالصورة الوجه . أنظر فتح الباري ٦٧١/٩ .

( ٢ ) تقدم في الحديث رقم ( ١٣٨٠ ) .

( ١٣٨٦ ) ٨٥ / ٤

( ٣ ) المصنف : ١٥١/١٠ في الحدود ، باب في الرأس يضرب في العقوبة . وهو في نصب

الراية : ٣ / ٣٢٤ ، والمحلى لابن حزم : ٢٧٨/١٣ ، المسألة ( ٢٢٣٨ ) .

اسناده : قال الحافظ الزيلعي : والمسعودي ضعيف . قلت : قال الخزرجي فسي الخلاصة ص ( ٢٣٠ ) : عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة المسعودي الكوفي أحمد الأعلام ، قال أحمد : ثقة كثير الحديث اختلط ببغداد ، وقال ابن معين ثقة . أحاديثه عن الأعشى مقلوبة ، وقال ابن المديني : ثقة يغلط في عاصم بن بهدلة ، وقال أبو حاتم : تغير قبل موته بسنة أو سنتين . وأنظر الكواكب النيرات ص ( ٢٨٢ ) .

( ١٣٨٧ ) ٨٥ / ٤ . أي أثر الصديق " أضربوا الرأس فان الشيطان فيه " .

( ٤ ) بياض في " م " لم يجده المخرج . ولم أقف عليه أيضا والله أعلم .

( ١٣٨٨ ) ٨٦ / ٤ . أي نقل عنه " ويجرد عن ثيابه الا الازار " .

وقال في الهداية ( شرح فتح القدير : ١٨/٥ ) : " روى أن عليا كان يأمر بالتجريد في الحدود " .

( ٥ ) نصب الراية : ٣ / ٣٢٣ ، الدراية : ٩٨/٢ رقم ( ٦٥١ ) .

بل المنقول عنه خلافة ، فأخرج عبد الرزاق <sup>(١)</sup> وابن أبي شيبة <sup>(٢)</sup> " أن امرأة زنت فألبسها أهلها درعا من حديد ، فرفعت الى على فضر بها وهو عليها " بلفظ ابن أبي شيبة ، وعند عبد الرزاق " وتحت ثيابها درع حديد " وعن <sup>(٣)</sup> المغيرة : " أنه سئل عن المحدود <sup>(٤)</sup> أتتزع عنه ثيابه ؟ قال : لا ، الا أن يكون فروا <sup>(٥)</sup> عن ابن مسعود : " لا تحل في الأمة التجريد ، ولا مد <sup>(٦)</sup> ، ولا غل <sup>(٧)</sup> . رواهما عبد الرزاق <sup>(٨)</sup> .

( ١ ) المصنف : ٧ / ٣٧٥ رقم ( ١٣٥٣١ ) .

( ٢ ) المصنف : ٩ / ٥٢٦ في الحدود ، باب في الزانية والزاني يخلع عنهما ثيابهما أو يضربان فيها .

اسناده : صحيح رجاله ثقات .

( ٣ ) رواه عبد الرزاق في المصنف : ٧ / ٣٧٣ و ٣٧٤ رقم ( ١٣٥٢٦ ) من طريق ابن عينة عن مطرف عن الشعبي قال : " سألت المغيرة بن شعبه عن القاذف ، أتتزع عنه ثيابه ؟ قال : لا تتزع عنه ، الا أن يكون فروا أو محشوا " . قلت : هذا لفظه في النسخة المطبوعة .

اسناده : رجاله ثقات ، ومطرف هو : ابن طريف الكوفي وهو ثقة وقد تقدم .

( ٤ ) وكذا في نصب الراية : ٣ / ٣١٣ وأما في النسخة المطبوعة " القاذف " وسياق المخرج هنا مختصر وهو كذا في الدراية : ٢ / ٩٨ رقم ( ٦٥١ ) . والمخرج اختصره تبعا لشيخه .

( ٥ ) الفرو : الذي يلبس ، والجمع الفراء . أنظر الصحاح : ٦ / ٢٤٥٣ ، والنهاية ٣ / ٤٤٢ .

( ٦ ) المراد به هنا الزيادة في الضرب بعد تجريد . أنظر الصحاح : ٢ / ٥٣٨ .

( ٧ ) غل يده الى عنقه من باب رد . وقد غل فهو مغلول . ويقال : غل في المغنم يغفل غلولا فهو غال . وكل من خان في شيء خفية فقد غل . وسميت غلولا لأن الأيدي فيها مغلولة : أي ممنوعة مجعول فيه غل ، وهو الحديد التي تجمع يد الأسير الى عنقه . أنظر مختار الصحاح ص ( ٤٧٩ ) ، النهاية : ٣ / ٣٨٠ .

وقال العلامة ابن قدامة : قال ابن مسعود : ليس في ديننا مد ولا قيد ولا تجريد ، وجلد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينقل عن أحد منهم مد ولا قيد ولا تجريد ولا تتزع عنه ثيابه بل يكون عليه الثوب والثوبان ، وإن كان عليه فرو أو جبة محشوة نزعته عنه لأنه لو ترك عليه ذلك لم يبال بالضرب . المغني ٨ / ٣١٤ .

( ٨ ) المصنف : ٧ / ٣٧٣ رقم ( ١٣٥٢٢ ) ، من طريق الثوري عن جويبر عن الضحاك بن مزاحم عنه به . ورواه أيضا البيهقي : ٨ / ٣٢٦ ، والطبراني في المعجم الكبير :

٩ / ٣٩٦ رقم ( ٩٦٩٠ ) وهو في كنز العمال : ٥ / ٤٠٤ رقم ( ١٣٤٣٥ ) وتسامه :

" ولا صفا " وقال الجوهري : صند ه يصند ه صندا ، أي شده وأوثقه . الصحاح ٢ / ٤٩٨ .

قلت : وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> عن الوليد ، عن أبي مالك<sup>(٢)</sup> ، قال : " أتى أبو عبيدة برجل قد زنى ، فقال : ان هذا الجسد المذنب لأهل أن يضرب ، فنزع عنه قباؤه<sup>(٣)</sup> ، فأبى أن يضرب ، ورد عليه قباؤه " وفي لفظ له " فذهب الرجل ينزع قميصه ، وقال : ما ينبغي لجسدى هذا المذنب أن يضرب وعليه القميص ، قال : فقال أبو عبيدة : لا تدعوه ينزع قميصه ، فضرب عليه " . وسيأتى أن عليا ضرب فى العباءة والله أعلم .

( ١٣٨٩ ) قوله : " وعن علي يضرب الرجال قياما فى الحدود ، والنساء قعودا " أخرج عبد الرزاق<sup>(٤)</sup> عنه بسند ضعيف أنه قال : " يضرب الرجل قائما ، والمرأة قاعدا " وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(٥)</sup> ، قال : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن جابر ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبيه " أن عليا ضرب رجلا وهو قاعد وعليه عباؤه له قسطلانى<sup>(٦)</sup> .

=== اسناد ه : ضعيف فيه جويبر بن سعيد الأزدي وهو ضعيف جدا وقد تقدم . وقال الهيثمى : وهو منقطع الاسناد وفيه جويبر وهو ضعيف . مجمع الزوائد : ٢٥٣ / ٦ . ( ١ ) المصنف : ٢٥ / ٩ و ٥٢٧ فى الحدود ، باب فى القاذف تنزع عنه ثيابه أو يضرب فيها ، وباب فى الزانية والزاني يخلع عنهما ثيابهما أو يضربان فيها . من طريق أبي معاوية وأبي خالد ، عن الحجاج ، عن الوليد ، عن أبي مالك عنه به . اسناد ه : ضعيف فيه الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف ، وأبو مالك لم أشر على ترجمته والله أعلم .

( ٢ ) فى " م " عن الوليد بن مالك " بدل " عن الوليد عن أبي مالك " . والتصحيح من النسخة المطبوعة .

( ٣ ) وفى رواية " قميصه " بدل " قباؤه " . وقال فى المختار ص ( ٥٢٠ ) : القباؤه : الذى يلبس . والجمع الأقبية ، وتبقى لبس القباؤه .

( ١٣٨٩ ) ٤٦ / ٤ .

( ٤ ) المصنف : ٣٦٨ / ٧ و ٣٧٥ رقم ( ١٣٥٣٣ و ١٣٥٣٢ و ١٣٥٠٧ ) . ورواه البيهقى : ٣٢٧ / ٨ . وهو فى نصب الراية : ٣ / ٣٢٥ .

اسناد ه : قال الحافظ فى الدراية : ٩٨ / ٢ رقم ( ٦٥٤ ) : اسناد ه ضعيف .

( ٥ ) المصنف : ١٠ / ١٤٨ فى الحدود ، باب الرجل يضرب الحد وهو قاعد أو مضطجع من طريق ، وكيع ، عن سفيان ، عن جابر ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبيه . ورواه أيضا عبد الرزاق فى المصنف : ٣٧٣ / ٧ رقم ( ١٣٥٢٣ ) من طريق الثورى به نحوه . اسناد ه : ضعيف فيه جابر بن يزيد الجعفي وهو ضعيف ، وقد تقدم .

( ٦ ) القسطلانى : قوس وقزح ، والقسطلانية : حمرة الشفق ، وثوب منسوب الى عامل أو الى قسطلية . وقال فى معجم البلدان : ٣٤٧ / ٤ : قسطلية : بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح الطاء ، وتشديد اللام ، وهاء : مدينة بالأندلس . وأنظر القاموس المحيط : ٣٧ / ٤ .

( ١٣٩٠ ) حديث : " الغامدية " تقدم .

( ١٣٩١ ) حديث : " على مع الهمدانية " تقدم أيضا .

( ١٣٩٢ ) قوله : " لأن النبي صلى الله عليه وسلم رجم ماعزا ولم يجلد ه " تقدم . وفي

وفي المتفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في قصة العسيف <sup>(٢)</sup> " واغد يا أنيس <sup>(١)</sup> على امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها " لكن في مسلم من حديث عبادة بن الصامت <sup>(٣)</sup>

( ١٣٩٠ ) ٨٦/٤ . أى " وإن حفر لها في الرجم جاز " تقدم في الحديث رقم ( ١٣٧٦ )

( ١٣٩١ ) ٨٦/٤ . أى " وعلى رضى الله عنه حفر للهمدانية " تقدم في الحديث رقم :

٠ ( ١٣٧٩ )

( ١٣٩٢ ) ٨٦/٤ . تقدم في الحديث رقم ( ١٣٦٤ ) .

( ١ ) رواه البخارى : ٤٩٢/٤ في الوكالة ، باب الوكالة في الحدود ( ١٣ ) الحديث رقم

( ١٣١٣ و ٢٦٤٩ و ٢٦٩٦ و ٢٧٢٥ و ٢٦٦٣ و ٦٨٢٨ و ٦٨٣١ و ٦٨٣٦ و ٦٨٤٣ و

٠٧٢٧٩ و ٧٢٥٩ و ٧١٩٤ و ٦٨٦٠ .

و ٢٣١٥ و ٢٦٩٥ و ٢٧٢٤ و ٢٦٦٣ و ٦٨٢٧ و ٦٨٣٣ و ٦٨٣٥ و ٦٨٤٢ و ٦٨٥٩ و

٧١٩٣ و ٧٢٥٨ و ٧٢٦٠ و ٧٢٧٨ ) من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد رضى الله

عنهما . ومسلم : ١٣٢٤/٣ في الحدود ، باب من اعترف على نفسه بالزنى ( ٥ ) ،

الحديث ( ٢٥ ) ( ١٦٩٨ / ١٦٩٧ ) ، ورواه أيضا أبوداود رقم ( ٤٤٤٥ ) في الحدود

باب المرأة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم برجمها من جهينة .

والترمذى : ٤٤٣/٢ في الحدود ، باب ماجاء في الرجم على الثيب ( ٧ ) الحديث

( ١٤٥٨ ) وقال : حسن صحيح ، والنسائى : ٢٤١/٨ في آداب القضاة ، بساب

صون النساء عن مجلس الحكم ، وابن ماجه : ٨٥٢/٢ في الحدود باب حد الزنا

( ٧ ) الحديث ( ٢٥٤٩ ) . وفيه قصة العسيف مطولا .

اسناد ه : متفق عليه .

( ٢ ) العسيف : الأجير ، قال أبو عمرو : العسفاء الأجراء ، والواحد منهم عسيف . راجع

غريب الحديث للهروى : ١٥٨/١ ، والفاقى : ٤٢٩/٢ ، وقال الزمخشري : العسيف

الأجير والعبد المستهان به .

( ٣ ) الصحيح : ١٣١٦/٣ في الحدود ، باب حد الزنا ( ٣ ) الحديث ( ١٢ - ١٤ ) ،

( ١٦٩٠ ) ، ورواه أيضا الامام الشافعى في المسند ( ٢٥٢ ) بترتيب السندى ،

والبغوى في شرح السنة : ٢٧٦/١٠ رقم ( ٢٥٨٠ ) ، والبيهقى : ٢١٠ / ٨ و

٢٢٢ ، وأبوداود رقم ( ٤٤١٥ ) و ( ٤٤١٦ ) في الحدود ، باب في الرجم ،

وابن الجارود في المنتقى ص ( ٢٧٤ ) رقم ( ٨١٠ ) ، والدارى في السنن : ١٨١ / ٢

في الحدود ، باب في تفسير قول الله تعالى ( أو يجعل لهم سبيلا ) وابن أبى شيبة =====

"والثيب بالثيب جلد مائة والرجم" ولأحمد<sup>(١)</sup> في حديث على في قصة شراحة "جلدتها بكتاب الله ، ورجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم". وأجيب عن حديث عبادة بأنه منسوخ<sup>(٢)</sup> قال ذلك جماعة عن أئمة الحديث : منهم الطحاوى ، والحازمى ،<sup>(٣)</sup>  
<sup>(٤)</sup>

== في المصنف : ٨٠ / ١٠ في الحدود ، باب في البكر والثيب ما يصنع بهما اذا فجرا ؟ وابن ماجه : ٨٥٢ / ٢ في الحدود ، باب حد الزنا (٧) الحديث ( ٢٥٥٠ ) ، والطيالسى في المسند ( منحة المعبود : ج ١ ص ١٩٨ رقم ( ١٥١٤ ) ، والامام أحمد : ٥ / ٣١٣ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣٢٠ ، والطحاوى في شرح معاني الآثار : ٣ / ١٣٤ في أول كتاب الحدود ، وعبد الرزاق في المصنف : ٧ / ٣٢٩ رقم ( ١٣٣٥٩ ) وتام الحديث : " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر جلد مائة ، وتغريب عام . . . الخ " .  
اسناد ه : رواه مسلم .

( ١ ) المسند : ٩٣ / ١ و ١٤١ و ١٥٣ . وقد تقدم هذا الحديث بتمامه في رقم ( ١٣٧٩ )  
اسناد ه : صحيح رجاله ثقات .

( ٢ ) قال الحازمى : ذهب أحمد واسحاق وداود وابن المنذر الى أن الزاني المحصن يجلد ثم يرم ، وقال الجمهور : وهي رواية عن أحمد أيضا لا يجمع بينهما ، وذكروا أن حديث ابن الصامت منسوخ ، والناسخ له ما ثبت في قصة ماعز : أن النبي صلى الله عليه وسلم رجمه ، ولم يذكر الجلد ، وقال الشافعى : فدللت السنة على أن الجلد ثابت على البكر ، وساقط عن الثيب ، والدليل على أن قصة ماعز متراخية عن حديث عبادة ، أن حديث عبادة ناسخ لما شرع أولا من حبس الزانى في البيوت فنسخ الحبس بالجلد وزيد الثيب الرجم وذلك صريح في حديث عبادة ، ثم نسخ الجلد في حق الثيب ، وذلك مأخوذ من الاقتصار في قصة ماعز على الرجم وذلك في قصة الغامدية والجهينة واليهوديين ، لم يذكر الجلد مع الرجم . وقال البيهقى : ان جلد الثيب صار منسوخا وأن الأمر صار الى الرجم فقط ، اهـ . السنن الكبرى : ٨ / ٢٢٠ . وانظر معالم السنن : ٣ / ٣١٦ ، الاعتبار في النسخ والمنسوخ ص ( ٢٠٢ - ٢٠٤ ) ، الاشراف على مذاهب أهل العلم : ٢ / ٨٧ ، المحلى لابن حزم : ١٣ / ١٩٩ ، المسألة ( ٢٢٠٨ ) ، شرح السنة : ١٠ / ٢٧٧ و ٢٧٨ ، المغنى : ٨ / ١٥٦ و ١٦٠ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ٥ / ٨٧ ( سورة النساء : الآية : ١٦ ) ، عدة القارى : ٢٣ / ٢٩١ ، فتح البارى : ١٢ / ١٩١ .

( ٣ ) شرح معاني الآثار : ٣ / ١٣٩ - ١٤١ في الحدود ، باب حد الزاني المحصن ما هو ؟ .

( ٤ ) الاعتبار في النسخ والمنسوخ ص ( ٢٠٢ - ٢٠٤ ) .

والمندري . (١) ومن الفقهاء صاحب الهداية (٢) منا ، ومن الشافعية الامام الرافعي ، فأورد (٣)

قصة على مع شراحة فأجاب الطحاوي ، والرافعي أن (٤) / عمر قال مخرجوا أحاديث ١٦٣/أ

الرافعي (٥) : لم نجد . قلت : قد رواه الطحاوي (٦) قال : حدثنا يونس ، ثنا ابن وهب

قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني عبيد الله بن عبد الله ، أن أبا واقد

الليثي (٧) ثم الأشجعي (٨) أخبره ، وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال :

(١) مختصر سنن أبي داود : ٢٤٢ / ٦ في الحدود ، باب في الرجم .

(٢) أنظر شرح فتح القدير : ١٧ / ٥ في كتاب الحدود .

(٣) تلخيص الحبير : ٥٢ / ٤ رقم (١٧٤٧) . قال : ويروى أن عليا كرم الله وجهه

جلد شراحة الهمدانية ، ثم رجمها ، وقال : " جلدتها بكتاب الله ، ورجمتها بسنة

رسول الله " ، وروى عن جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم ماعزا ولم يجلده ،

ورجم الفامدية ولم يرد أنه جلد لها ، وحديث عبادة منسوخ بفعله . هذا ،

وما نقل عن علي فعن عمر خلافة ، اهـ .

(٤) هكذا وقع في " م " " أن عمر " ولعل الصواب " فعن عمر خلافة " يعني ما نقل عن علي

كرم الله وجهه من الجمع بين الجلد والرجم على الشيب الزاني ، وقد تقدم

قريبا قوله : " فعن عمر خلافة " من قول الرافعي .

(٥) تلخيص الحبير : ٥٢ / ٤ رقم (١٧٤٧) قال الحافظ : وأما قوله : " فعن عمر خلافة "

يعني أن عليا فعل ذلك مجتهدا ، وأن عمر تركه مجتهدا فتعارض ، ولم أره عن

عمر صريحا ، وقد يجوز أن يكون عنى به حديث عمر المتقدم ( يعني الشيخ والشيخه

إذا زنيا ، فأرجموها البتة ، نكالا من الله . . الخ ) ، فانه لم يذكر فيه إلا الرجم ،

وكذا ما أخرجه الطحاوي من رواية أبي واقد الليثي : أن عمر قال : فان اعترفت

فأرجمها ، اهـ .

(٦) شرح معاني الآثار : ١٤١ / ٣ في الحدود ، باب حد الزاني المحصن ما هسو ؟ .

اسناده : صحيح رجاله كلهم ثقات ، غير أن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود

الهدلي يروي عن أبي واقد الليثي مرسلا ، وهو ثقة فقيه ثبت ، وقد تقدم ترجمته .

وأنظر التريب : ٥٣٥ / ١ ، التهذيب : ٢٣ / ٧ .

(٧) أبو واقد الليثي ، قيل اسمه الحارث بن مالك ، وقيل ابن عوف وقيل اسمه عوف بن

الحارث ، مات سنة ( ٩٨ ) وهو ابن خمس وثمانين على الصحيح . ع . التريب :

٤٨٦ / ٢ ، التهذيب : ٢٧٠ / ١٢ ، أنظر الاستيعاب : ١٨٠ / ١٢ ، وأسد الغابة :

٣١٩ / ٥ ، الاصابة : ٨٨ / ١٢ .

(٨) هو عبيد الله بن عبد الرحمن الأشجعي ، أبو عبد الرحمن الكوفي ، ثقة مأمون . وقد

مضت ترجمته .

"بينما نحن عند عمر ، مقدمه الشام بالجابية<sup>(١)</sup> ، أتاه رجل فقال : يا أمير المؤمنين ، ان امرأتى زنت [بغلامى]<sup>(٢)</sup> فهى هذه تعترف بذلك ، فأرسلنى عمر فى رهط<sup>(٣)</sup> إليها لنسألها عن ذلك ، ففجئتها فإذا هى جارية حديثة السن ، فقلت : اللهم افرج فاهها اليوم عما شئت ، فسألتها وأخبرتها بالذى قال زوجها ، فقالت : صدق ، فبلغنا ذلك عمر ، فأمر برجمها . قال : حدثنا يونس ، ثنا ابن وهب أن مالكا حدثه ، عن يحيى بن سعيد ، عن سليمان ابن يسار ، عن أبى واقد الليثى مثله .

( ١٣٩٣ ) قوله : " واليه الإشارة [ بقول علي رضى الله عنه<sup>(٤)</sup> كفى بالنفى فتنسة " أخرجه عبد الرزاق<sup>(٥)</sup> ، ومحمد بن الحسن فى " الآثار<sup>(٦)</sup> " والأصل<sup>(٧)</sup> عن أبى حنيفة ، عن حماد ، عن ابراهيم ، عنه .

( ١٣٩٤ ) حديث : " البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام " مسلم<sup>(٨)</sup> ، عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " خذوا عني خذوا عني ، قد جعل الله لهن

( ١ ) هى قرية من أعمال دمشق ، ثم من عمل الجيدور من ناحية الجولان قرب مرج الصفر فى شمالي حوران . أنظر معجم البلدان : ٩١ / ٢ .

( ٢ ) سقط من " م " والمثبت من النسخة المطبوعة .

( ٣ ) والرهط من الرجال ما دون العشرة ، وقيل الأربعين ولا تكون فيهم امرأة ، ولا واحد له من لفظه ، ويجمع على أرهط وأرهاط ، وأرهط جمع الجمع . راجع النهاية : ٢ / ٢٨٣ ، الصحاح : ١١٢٨ / ٣ .

( ١٣٩٣ ) ٨٦ / ٤ .

( ٤ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من النسخة المطبوعة .

( ٥ ) المصنف : ٧ / ٣١٢ رقم ( ١٣٣١٣ ) .

( ٦ ) ص ١٣٤ رقم ( ٦١٥٦١٤ ) .

( ٧ ) لم أجد فى الأجزاء الموجود منه . وأورد الزيلعى فى نصب الراية : ٣ / ٣٣٠ و ٣٣١ وعزاه اليه فى كتاب الآثار فقط . وهو عن على كرم الله وجهه وعن ابن مسعود رضى الله عنه بسند واحد ، وتامه : " قال عبد الله بن مسعود فى البكر يزنى بالبكر : يجلدان مائة وينفيان سنة ، قال ابراهيم : لا ينفيان الى قرية واحدة ، ينفى كل واحد منهما الى قرية ، وقال على : حسبهما من الفتنة أن ينفيا " اهـ .

إسناده : حسن . قال النسائى : حماد بن أبى سليمان ثقة مرجئ . الخلاصة :

ص : ٩٢ .

( ١٣٩٤ ) ٨٦ / ٤ .

( ٨ ) الصحيح : ٣ / ١٣١٦ فى الحدود ، باب حد الزنى ( ٣ ) الحديث ( ١٢ ) ،

( ١٦٩٠ ) وتام الحديث " والثيب بالثيب جلد مائة والرجم " . وقد تقدم تحت

الحديث رقم ( ١٣٩٢ ) .



سبيلا ، البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة . . الحديث " . وللبخارى <sup>(١)</sup> في حديث العسيف  
 " وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام " . وأما بلفظ الكتاب فعند الطحاوى <sup>(٢)</sup> .

( ١٣٩٥ ) حديث : " خذوا عني . . . " هو هذا المذكور . <sup>(٣)</sup>

( ١٣٩٦ ) قوله : " وهو تأويل الحديث " النسائي <sup>(٤)</sup> ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم : " أنه ضرب وغرب ، وأن أبا بكر ضرب وغرب ، وأن عمر ضرب وغرب " ورواه الترمذى <sup>(٥)</sup>  
 وقال : حسن غريب ، قال الدارقطنى <sup>(٦)</sup> : الصواب في هذا عن ابن عمر أن أبا بكر وليس فيه  
 ذكر النبي صلى الله عليه وسلم .

( ١٣٩٧ ) قوله : " روى أن عمر نفي رجلا فلحق بالروم ، فقال : لا أنفى بعدها أحدا " .

( ١ ) الصحيح : ١٣٧/١٢ في الحدود ، باب الاعتراف بالزنا ( ٣٠ ) الحديث ( ٦٨٢٧ ) و  
 ( ٦٨٢٨ ) . وقد تقدم في الحديث رقم ( ١٣٩٢ ) من حديث أبي هريرة وزيد بن  
 خالد رضى الله عنهما .

( ٢ ) شرح معاني الآثار : ١٣٨/٣ في الحدود ، باب حد الزانى المحصن ما هو .  
 ( ١٣٩٥ ) ٨٦/٤ .

( ٣ ) وتامه : عن عبادة بن الصامت ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " خذوا  
 عني فقد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر ، جلد مائة وتغريب عام ،  
 والثيب بالثيب جلد مائة والرجم " . وقد تقدم تحت الحديث رقم ( ١٣٩٢ ) .  
 ( ١٣٩٦ ) ٨٦/٤ و٨٧ . وتامه : " وهو تأويل ما روى من التغريب عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم ، وعن أبي بكر وعمر رضى الله عنهما " .

( ٤ ) الكبرى ، في الرجم . كما في تحفة الأشراف : ١٤٣ / ٦ .

( ٥ ) السنن : ٤٤٦ / ٢ في الحدود ، باب ما جاء في النفي ( ١٠ ) الحديث ( ١٤٦٥ ) .  
 ورواه أيضا الحاكم في المستدرک : ٣٦٩ / ٤ في كتاب الحدود ، والبيهقى فى  
 السنن الكبرى : ٢٢٣ / ٨ في الحدود ، باب ما جاء في نفي البكر . وابن حزم فى  
 المحلى : ١١١ / ١٣ ، المسألة ( ٢١٩٧ ) .

إسناده : قال الترمذى : حسن غريب ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على  
 شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، وقال ابن أبي حاتم : قال أبى : هذا  
 خطأ رواه قوم عن عبد الله بن ادريس عن عبيد الله عن نافع أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم ، مرسل ، قال أبى : ابن ادريس وهم في هذا الحديث مرة حدث مرسلًا ومرة  
 حدث متصلًا ، وحديث ابن ادريس حجة يحتج بها وهو امام من أئمة المسلمين ، اهـ  
 علل الحديث : ٤٥٩ / ١ رقم ( ١٣٨٢ ) .

( ٦ ) وقد رجح النسائي والدارقطنى وقفه ، وصححه ابن القطان رفعه . انظر نصب الراية :  
 ٣٣١ / ٣ ، تلخيص الحبير : ٦١ / ٤ رقم ( ١٧٦٧ ) ، الدراية : ١٠٠ / ٢ رقم ( ٦٦٣ ) .

أخرجه النسائي<sup>(١)</sup>، عن سفيد بن المسيب، قال: "غرب [عمر]<sup>(٢)</sup> ربيعة بن أمية في الخمر الى خيبر فلحق به رقل فتنصر، فقال عمر: لا أغرب بعد مسلمًا"<sup>(٣)</sup>.

(١) السنن: ٣١٩/٨ في الأشربة، باب تغريب شارب الخمر. ورواه أيضا عبد الرزاق في المصنف: ٢٣١ و ٢٣٠/٩ رقم (١٧٠٤٠) من طريق معمر عن الزهري عنه به، ومن طريقه رواه النسائي. وقد أورد الحافظ الزيلعي في نصب الراية: ٣٣١/٣. اسناد: صحيح، رجاله رجال الصحيحين. قلت: وقد روى عبد الرزاق في مصنفه: ٣١٤/٧ رقم (١٣٣٢٠) أيضا من طريق ابن جريج عن عبد الله بن عمر "أن أبا بكر بن أمية بن خلف غرب في الخمر الى خيبر، فلحق به رقل، قال: فتنصر، فقال عمر: لا أغرب مسلما بعده أبدا، وعن ابراهيم أن عليا قال: حسبهم من الفتنة أن ينفوا" أهد. قلت: هو منقطع بهذا الاسناد لأن عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج لم يلق ابن عمر، فسنة وسن أبي حنيفة واحد ومولد هما وموتهما واحد. راجع سير أعلام النبلاء: ٣٣٤/٦، التهذيب: ٤٠٢/٦.

(٢) سقط من "م" والمثبت من النسخة المطبوعة.

(٣) قال الحافظ السيوطي: "غرب من التغريب وهذا من باب التعزير وهو غير داخل في الحد بخلاف التغريب في حد الزنا وقول عمر: "لا أغرب بعد مسلمًا" محمول على مثل هذا، وأما ما كان جزأ للحد فلا بد منه. أنظر سنن النسائي بشرح السيوطي ٣١٩/٨. فائدة: وقد اختلفوا - بعد ثبوت الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - في تغريب الزاني. قال العلامة ابن المنذر في الاشراف على مذاهيب أهل العلم: ٣١/٢ رقم (١١٠٤): فروينا عن الخلفاء الأربعة، أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، رضي الله عنهم: أنهم رأوا نفي الزاني (انظر سنن الترمذي: ٤٤٦/٢ في الحدود، باب رقم (١٠) الحديث (١٤٦٥)، ومصنف عبد الرزاق: ٣١٣/٧-٣١٤) وبه قال أبي بن كعب، وابن عمر، وعطاء، وطاووس، ومالك، والثوري، وابن أبي ليلى، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، قال ابن المنذر: وبه نقول وقالت طائفة: قليل عددنا، ضعيف قولها إذ قولها خلاف سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسنن خلفاء الراشدين من بعده. قلت: قوله غير مناسب وقد خفي على ابن المنذر قول علي كرم الله وجهه "كفى بالنفس فتنة" وروى عن عمر رضي الله عنه بمعناه، راجع مصنف عبد الرزاق: ٣١٢/٧ و ٣١٤ وقد تقدم ذلك. وأما الحنفية فلم يوجبوا التغريب، وقالوا: إن الحديث: "البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة..." الخ" (رواه مسلم: ١٣١٦/٣ من حديث عبادة ابن الصامت، وقد تقدم بتمامه) منسوخ من حيث الجمع بين الجلد والرجم في الثيب، ومن حيث الجمع بين الجلد والنفي في البكر. واستدلوا بما روى عن

( ١٣٩٨ ) حديث : " ابن عباس لا تقام الحدود في المساجد " أخرجه الترمذى (١)

وابن ماجه (٢) وفيه اسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف .

( ١٣٩٩ ) حديث : " حكيم بن حزام نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقام الحد في المساجد أو ينشد فيها الضالة أو الشعر " . ولا بن أبي شيبة (٣) ، وأحمد (٤) ، وأبو داود (٥) ، والترمذى (٦)

== علي وعمر رضي الله عنهما . وقالوا : الا أن يرى الامام في التغريب مصلحة فيقر به على قدر ما يرى تعزيرا وسياسة ، وعليه يحمل النفي المروى عن بعض الصحابة ، اه وأنظر تمام الكلام في المبسوط : ٤٤ / ٩ ، وشرح فتح القدير : ٥ / ٢٨٠ . وراجع فسى هذا الباب المغنى لابن قدامة : ٨ / ١٦٧ ، بداية المجتهد : ٢ / ٣٦٤ ، المجموع شرح المذهب : ١٨ / ٤٠٣ ، الافصاح عن معاني الصحاح : ٢ / ٢٣٤ ، أحكام القرآن للجصاص : ٣ / ٤١-٤٥ ، كتاب الفقه على مذهب الأربعة : ٥ / ٥٩ ، روضة الطالبين : ١٠ / ٨٨ .

( ١٣٩٨ ) ٤ / ٨٧٠

( ١ ) السنن : ٢ / ٤٢٨ في الديات ، باب ماجاء في الرجل يقتل ابنه يقاد منه أم لا ( ٩ ) الحديث ( ١٤٢٢ ) .

( ٢ ) السنن : ٢ / ٨٦٧ في الحدود ، باب النهي عن اقامة الحدود في المسجد ( ٣١ ) الحديث ( ٢٥٩٩ ) . ورواه أيضا الدارقطني : ٣ / ١٤١ في الحدود ، والدارمي ٢ / ١٩٠ في الديات ، باب القود بين الوالد والولد ، والحاكم في المستدرک : ٤ / ٣٦٩ في الحدود ، والبيهقي : ٨ / ٣٩ .

اسناده : ضعيف لأجل اسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف وقد تقدم .

قال الترمذى : هذا حديث لا نعرفه بهذا الاسناد الا من حديث اسماعيل بن مسلم ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه ، اه . وقال الزيلعي فسى نصب الراية : ٤ / ٣٤٠ : وأعله ابن القطان باسماعيل بن مسلم وقال : انه ضعيف ، قال ، قلت : تابعه قتادة أخرجه البزار ، وسعيد بن بشير أخرجه الحاكم ، وعبيد الله بن الحسن العنبري أخرجه الدارقطني والبيهقي ، اه .

( ١٣٩٩ ) ٤ / ٨٧٠

( ٣ ) المصنف : ١٠ / ٤٢ في الحدود ، باب من كره اقامة الحدود في المساجد .

( ٤ ) المسند : ٣ / ٤٣٤ .

( ٥ ) السنن رقم ( ٤٤٩٠ ) في الحدود ، باب في اقامة الحد في المسجد .

( ٦ ) كذا في " م " عزاه للترمذى ، ولم أقف عليه في الترمذى ، ولم ينسبه العلامة مجد الدين

ابن الأثير في الجامع الأصول : ٣ / ٦٠٧ ، الا لأبي داود فقط . والله أعلم .

قلت : وقد رواه أيضا الحاكم في المستدرک : ٤ / ٣٧٨ في كتاب الحدود .

=====

والدارقطني<sup>(١)</sup>، عن حكيم بن حزام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا تقام الحدود في المساجد، ولا يستقاد فيها " زاد الدارقطني " أو ينشد فيها " <sup>(٢)</sup> الشعر " وفي الباب عن طاؤس رفعه: " لا تقام الحدود في المساجد " أخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup>.  
وله<sup>(٤)</sup> قال: حدثنا ابن فضيل، عن محمد بن خالد الضبي<sup>(٥)</sup>، عن مكحول، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " جنبوا مساجدكم إقامة حدودكم ". وهذا مرسل جيد. ابن فضيل أحد الحفاظ الأعلام روى له الجماعة. ومحمد بن خالد، قال أبو حاتم لا بأس بحديثه. وهو يعضد ما أخرجه ابن ماجه<sup>(٦)</sup>، عن مكحول، عن واثلة مرفوعا: " جنبوا مساجدكم صبيانكم " <sup>(٧)</sup>

=== والطبراني في المعجم الكبير: ٢٢٨/٣ رقم (٣١٣٠ و ٣١٣١) والبيهقي في السنن

الكبرى: ٣٢٨/٨، وابن حزم في المحلى: ١٢/١٣، المسألة (٢١٦٩).

(١) السنن: ٨٥/٣ و ٨٦ في كتاب الحدود.

اسناد ه: قال محمد شمس الحق آبادي في التعليق المغني على الدارقطني: ولا بأس

باسناد ه. سنن الدارقطني: ٨٦/٣. وقال الحافظ المنذرى: في اسناد ه: محمد

ابن عبد الله بن المهاجر، وقد وثقه غير واحد، قال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه

ولا يحتج به. مختصر سنن أبي داود: ٢٩٢/٦، وقال الحافظ: وله طرق أخر

والكل متعاضدة، وقد عمل به الصحابة. بلوغ المرام (سبل السلام): ٣٢/٤.

(٢) كذا في "م" وأما في المطبوع "فيه" بدل "فيها" وكلاهما صواب.

(٣) المصنف: ٤٣/١٠ في الحدود، باب من كره إقامة الحدود في المساجد. من طريق

عبد الرحيم بن سليمان، عن اسماعيل، عن عمرو بن دينار عنه به.

اسناد ه: ضعيف لأجل اسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف، وقد تقدم. وضعفه

ابن حزم في المحلى: ١١/١٣، المسألة (٢١٦٩).

(٤) ابن أبي شيبة في المصنف: ٤٣/١٠.

اسناد ه: محمد بن فضيل صدوق، ومحمد بن خالد الضبي صدوق أيضا وباقي رجاله

ثقات وهو حسن بهذا الاسناد.

(٥) محمد بن خالد الضبي الكوفي، صدوق. ت. التقریب: ١٥٨/٢.

وأنظر الجرح والتعديل: ٢٤١/٧، التهذيب: ١٤٥/٩ و ١٤٦.

(٦) الضبي: بفتح الصاد وتشديد الباء الموحدة - هذه النسبة إلى ضبة بن أد بن

طابخة بن الياس بن مضر عم تميم بن مر بن أد، وينسب إليهم خلق كثير. اللباب:

٢/٢٦١.

(٧) السنن: ٢٤٧/١ في المساجد والجماعات، باب ما يكره في المساجد (٥) الحديث

(٧٥٠). اسناد ه: ضعيف، لأجل الحارث بن نبهان الجرمي، وهو متروك وقد

تقدم، وضعفه الحافظ ابن كثير في تفسيره: ٢٩٣/٣. وأنظر أيضا نيل الأوطار:

١٣٨/٢.

ومجانينكم وشراءكم وبيعكم وخصوصاًكم ورفع أصواتكم واقامة حدودكم وسل سيفوكم ، واتخذوا على أبوابها المطاهر<sup>(١)</sup> وجمروها<sup>(٢)</sup> في الجمع وأعل بالحارث بن نبهان . وأخرجـه الطبراني<sup>(٣)</sup> وابن عدي<sup>(٤)</sup> من طريق العلاء بن كثير، عن مكحول، عن أبي الدرداء، وأبي أمامة . وأخرجه عبد الرزاق<sup>(٥)</sup> وإسحاق<sup>(٦)</sup> والطبراني<sup>(٧)</sup> من طريق عبد ربه بن عبد الله ، عن مكحول ، عن معاذ ، وأسانيد ها كلها ضعيفة . وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشراء والبيع في المسجد ، وأن تنشد فيه الضالة وأن تنشد فيه شعور نهى عن التحلق<sup>(٨)</sup> قبل الصلاة [يوم] الجمعة<sup>(٩)</sup> [و] أخرجه

( ١ ) يعنى المراحيض التى يستعان بها على الوضوء وقضاء الحاجة ، وقد كانت قريباً من

مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم آبار يستقون منها فيشربون ويتطهرون

ويتوضئون وغير ذلك . راجع تفسير ابن كثير : ٢٩٣ / ٣ .

( ٢ ) يعنى بخروها فى أيام الجمع لكثرة اجتماع الناس يومئذ ، وقد قال الحافظ أبو يعلى

الموصلى : حدثنا عبيد الله حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن عمر عن

نافع عن ابن عمر أن عمر كان يجمر مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كل جمعة

قال الحافظ ابن كثير : اسناده : حسن لا بأس به . التفسير : ٢٩٣ / ٣ .

( ٣ ) المعجم الكبير : ١٥٦ / ٨ رقم ( ٧٦٠١ ) .

( ٤ ) الكامل : ج ١ ص ١٨٦١ فى ترجمة العلاء بن كثير الدمشقي .

اسناده : ضعيف لأجل العلاء بن كثير وهو ضعيف منكر الحديث . وقد تقدمت ترجمته .

( ٥ ) المصنف : ٤٤٢ و ٤٤١ / ١ رقم ( ١٧٢٦ ) .

( ٦ ) وهو فى كنز العمال : ٧ / ٦٧٠ رقم ( ٢٠٨٣٥ ) .

( ٧ ) المعجم الكبير : ٢٠ / ١٧٣ رقم ( ٣٦٩ ) ، ورواها أيضاً فى مسند الشاميين رقم

( ٣٥٨١ ) .

اسناده : قال فى مجمع الزوائد : ٢٦ / ٢ : ومكحول لم يسمع من معاذ .

( ٨ ) الحلق : بكسر الحاء وفتح اللام جمع حلقه ، بفتح الحاء وسكون اللام أى القصور

حلقاً حلقاً لأنه يقطع الصفوف مع كونهم مأمورين يوم الجمعة بالتكبير والتراسل

الصفوف فيكره جميع المذكورات . انظر مختصر سنن أبي داود : ١٣ / ٢ و ١٤ ،

الفتح الرباني : ٦٤ / ٣ فى أبواب المساجد .

( ٩ ) سقط من " م " .

( ١٠ ) هكذا فى " م " بواو العطف وليس قبله عزو ، قلت : بات من المؤكد أن يوجد

السقط فى " م " لأن الحديث بهذا السياق هنا هو سياق أبي داود بحروفه

والحديث أخرجه أيضاً بقية أصحاب السنن فرواه الترمذى : ٢٠٢ / ١ فى الصلاة ،

(١) أحمد عن جده عبد الله بن عمرو .

(١٤٠٠) حديث : " العسيف " عن أبي هريرة ، وزيد بن خالد الجهني ، قال : " جاء أعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جالس ، فقال : يا رسول الله ، أنشدك الا قضيت / لي بكتاب الله [ فقال الخصم الآخر - وهو ألقه منه - : نعم فاقض بيننا بكتاب الله ] (٢) واثن لي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قل ، قال ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته ، واني أخبرت : أن على ابني الرجم ، فافتديت منه بمائة شاة ووليدة ، (٣) فسألت أهل العلم ، فأخبروني : [ أن ما على ابني ] (٤) جلد مائة وتغريب عام ، وأن على امرأة هذا الرجم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والذي نفسي بيده ، لأقضين بينكما بكتاب الله ، الوليدة والغنم رد عليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ، واغد يا أنيس - لرجل من أسلم - الى امرأة هذا ، فان اعترفت فارجمها ، ففدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمت ، قال مالك : العسيف الاجير " رواه الجماعة . (٥)

=== باب ماجاء في النوم في المسجد رقم (٢٣٧) الحديث (٣٢١) . والنسائي : ٤٨/٢

في المساجد ، باب النهي عن تناشد الأشعار في المسجد ، وابن ماجه : ٢٤٧/١

في المساجد ، باب مايكره في المساجد (٥) الحديث (٧٤٩) ، وأبوداود رقم

(١٠٧٩) في الصلاة ، باب التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة .

(١) المسند : ١٧٩/٢ . خمستهم من طرق عن يحيى بن عجلان به ونحو سياق أبي داود .

اسناده : قال الترمذي : حديث حسن .

(١٤٠٠) ٠٨٧/٤

(٢) ما بين الحاضرتين سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

(٣) وفي بعض الروايات " وبجارية لي " بدل " ووليدة " وقد تطلق الوليدة على الجارية

والأمة وان كانت كبيرة . أنظر النهاية : ٢٢٥/٥ .

(٤) في " م " " انما على ابنك مائة جلد " . والتصحيح من النسخة المطبوعة .

(٥) رواه البخاري : ١٣٦/١٢ في الحدود ، باب رقم (٣٨٩٣٤٥٣٠) الحديث (٦٨٢٧)

و٦٨٣٥٦٨٤٢٠) وج ٤٩١/٤ في الوكالة ، باب الوكالة في الحدود (١٣) الحديث

(٢٣١٤ و٢٣١٥) ، وسلم : ١٣٢٤/٣ في الحدود ، باب من اعترف على نفسه

بالزنا (٥) الحديث (٢٥) (١٦٩٨/١٦٩٧) . وأبوداود رقم (٤٤٤٥) في

الحدود ، باب المرأة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم برجمها من جهينسة ،

والترمذي : ٤٤٣/٢ في الحدود ، باب ماجاء في الرجم على الثيب (٧) الحديث

(١٤٥٨) ، وقال : حسن صحيح . والنسائي : ٢٤٠-٢٤٢ في آداب القضاة ،

باب صون النساء عن مجلس الحكم ، وابن ماجه : ٨٥٢/٢ في الحدود ، باب حد

( ١٤٠١ ) حديث : " أربع الى الولاة وذكر منها الحدود " . وقال المخرجون :  
 لم نجده . وذكر ابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup> عن الحسن البصري : " أربعة الى السلطان الصلاة ،  
 والزكاة ، والحدود ، والقضاء " . وعن عبد الله<sup>(٣)</sup> بن محييز قال : " الجمعة ، والزكاة ،  
 والحدود ، والفيء<sup>(٤)</sup> الى السلطان " . وعن عطاء الخراساني<sup>(٥)</sup> قال : " الى السلطان الزكاة ،  
 والحدود ، والفيء<sup>(٦)</sup> " .

=== الزنا ( ٧ ) الحديث ( ٢٥٤٩ ) . قلت : واللفظ الذي هنا نقله العلامة ابن الأثير  
 في جامع الأصول : ٥٣٦ / ٣ وعزاه للجماعة ، ثم نقله عنه المخرج ، وليس سياقه  
 من رواية واحد بل هو أكثر من ذلك ، وقد تتبعت جميع الروايات فلم أجده عند  
 أحد هم بهذا اللفظ الذي هنا بعينه انما هو ملحق من جميع الروايات .  
اسناد ه : متفق عليه .

( ١٤٠١ ) ٨٧ / ٤

( ١ ) قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣٢٦ / ٣ : غريب . وقال الحافظ ابن حجر  
 في الدراية : ٩٩ / ٢ رقم ( ٦٥٧ ) : لم أجده .

( ٢ ) المصنف : ٥٥٣ / ٩ و ٥٥٤ في الحدود ، باب من قال : الحدود الى الامام .  
 أخرجه من طريق عدة عن عاصم عنه به ، وأخرجه أيضا في ٣٦٠ / ٣ ص ١٥٧ في الزكاة ،  
 باب من تدفع الزكاة الى السلطان ، من طريق عدة عن عائشة عنه به ولفظ الأول .  
اسناد ه : صحيح رجاله ثقات ، عدة ، هو عدة بن سليمان الكلابي وهو ثقة ثبت  
 وقد تقدم ، وعاصم هو ابن سليمان الأحمول وهو ثقة وقد تقدم أيضا . وقد ذكره  
 الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣٢٦ / ٣ من طريق ابن أبي شيبة وسكت عنه .  
 ( ٣ ) في " م " " عبيد الله " بدل " عبد الله " والتصحيح من المطبوع ونصب الراية .  
 ( ٤ ) الفئ : وهو ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد . وأصل  
 الفئ : الرجوع ، كأنه كان في الأصل لهم فرجع اليهم . أنظر النهاية : ٤٨٢ / ٣ ،  
 لسان العرب : ١٢٦ / ١ ، وقال الرازي المعروف بالجصاص في أحكام القرآن :  
 ٣١٧ / ٥ : فالغنيمة فيء والجزية فيء والخراج فيء .

( ٥ ) أخرجه أيضا ابن أبي شيبة في المصنف : ٥٥٤ / ٩ ، من طريق ابن مهدي عن حماد  
 ابن سلمة عن جبلة بن عطية عنه به . وذكره الزيلعي في نصب الراية : ٣٢٦ / ٣ .  
اسناد ه : رجاله ثقات وهو صحيح الاسناد .

( ٦ ) رواه أيضا ابن أبي شيبة في المصنف : ٥٥٤ / ٩ من طريق عمر بن أيوب عن مغيرة  
 بن زياد عنه به . وعنه الزيلعي في نصب الراية : ٣٢٦ / ٣ .

اسناد ه : ضعيف ، عمر بن أيوب العبدى الموصلى ، صدوق له أوهام ، التقريب :  
 ٥٢ / ٢ ، التهذيب : ٤٢٨ / ٧ ، ومغيرة بن زياد صدوق له أوهام وقد تقدم ، وعطاء  
 ابن مسلم الخراساني صدوق يهيم كثيرا وقد تقدم أيضا . وهو ضعيف بهذا الاسناد .



والجمعة ، والحدود . وروى الرازي <sup>(١)</sup> في " أحكام القرآن " <sup>(٢)</sup> من طريق حماد بن سلمة ، عن يحيى البكاء ، عن مسلم بن يسار ، عن أبي عبد الله رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان ابن عمر يأمرنا أن نأخذ عنه ، وقال : هو عالم خذوا عنه ، فسمعتة يقول : " الزكاة ، والحدود ، والفتى ، والجمعة الى السلطان " ويعارضه ما في الصحيحين ، عن أبي هريرة <sup>(٣)</sup> أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " اذا زنت أمة أحدكم فتيبن زناها ، فليجلدها الحد ، <sup>(٤)</sup> ولا يثرب عليها <sup>(٥)</sup> ، ثم ان زنت ، فليجلدها الحد ، ولا يثرب عليها ، ثم ان زنت الثالثة ،

( ١ ) هو الامام أبو بكر أحمد بن علي المعروف بالجصاص الرازي الحنفي المتوفى سنة ( ٣٧٠ )

أنظر كشف الظنون : ٢٠ / ١ ، هدية العارفين : ٦٦ / ١ .

( ٢ ) ج ١ ص ١٣١ في سورة النور ، باب فيمن يقيم الحد على المملوك . وقال الرازي : وقد قيل ان أبا عبد الله هذا يظن أنه أخو أبي بكر واسمه نافع .

اسناد ه : ضعيف ، فيه يحيى بن مسلم ، المعروف بيحيى البكاء ، وهو ضعيف وقد تقدمت ترجمته . ومسلم بن يسار المصري مقبول .

( ٣ ) رواه البخاري : ٣٦٩ / ٤ في البيوع ، باب بيع العبد الزاني ( ٦٦ ) الحديث

( ٢١٥٢ و ٢١٥٣ و ٢٢٣٣ و ٢٢٣٤ و ٢٥٥٥ و ٦٨٣٧ و ٦٨٣٩ ) . ومسلم : ٣ / ١٣٢٨

في الحدود ، باب رجم اليهود ، أهل الذمة ، في الزنى ( ٦ ) الحديث ( ٣٠ - ٣٢ )

( ١٧٠٣ ) . ورواه أيضا أبوداود رقم ( ٤٤٧٠ و ٤٤٧١ ) في الحدود ، باب نسي

الأمة تزني ولم تحصن . والترمذي : ٤٤٨ / ٢ في الحدود ، باب ما جاء في إقامة

الحد على الاما ( ١٢ ) الحديث ( ١٤٦٩ ) وقال : حسن صحيح .

اسناد ه : متفق عليه .

( ٤ ) أي الحد اللائق بها ، المبين في الآية ، وهي ، قوله تعالى : " فاذا أتيتن بقا حشة

فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب " ( سورة النساء ، الآية : ٢٥ ) .

وراجع صحيح مسلم بشرح النووي : ٢١١ / ١١ .

( ٥ ) " ولا يثرب " يعني : لا يعير ، والتثريب : التعيير ، قال الله سبحانه وتعالى :

" لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم " ( سورة يوسف ، الآية : ٩٢ ) معناه أنه لا يقتصر

على تعييرها وتبكيبتها ، ويعطل الحد الواجب عليها ، وقيل لا يثربها بعد الضرب .

أنظر شرح السنة : ٢٩٨ / ١٠ ، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن

عطية الأندلس : ٧٠ / ٨ ( سورة يوسف ، الآية : ٩٢ ) .

فائدة : اختلف أهل العلم في إقامة الحد على عبده ، وأمه دون السلطان ، يجوز

للسيد إقامة الحد على عبده وأمه دون السلطان وهو مذاهب مالك والشافعي

وأحمد وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، وقال أبو حنيفة

رضي الله عنه في طائفة : ليس له ذلك ، وهذا الحديث صريح في الدلالة للجمهور .

فتبين زناها<sup>(١)</sup> فليبيعها . ولو بحبل<sup>(٢)</sup> من شعر<sup>(٣)</sup> وفي رواية لأحمد<sup>(٤)</sup> ، وأبو داود<sup>(٥)</sup> ذكر البيع والحد في الرابعة . قال الخطابي : معنى " لا يشرب عليها " . لا يقتصر على التشريب . وعن أبي هريرة ، وزيد بن خالد الجهني قالا : " سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأمة إذا زنت ولم تحصن<sup>(٦)</sup> قال : ان زنت فاجلدوها ، ثم ان زنت فاجلدوها ، ثم ان زنت فاجلدوها ، ثم بيعوها ولو بفضير<sup>(٧)</sup> قال ابن شهاب : لا أدرى بعد الثالثة أو الرابعة . متفق عليه .<sup>(٨)</sup> ومن حديث علي رضي الله عنه " أن خادما للنبي صلى الله عليه وسلم [ فجرت ]<sup>(٩)</sup> فأمر نسي

== انظر شرح السنة : ٢٩٨/١٠ ، صحيح مسلم بشرح النووي : ٢١١/١١ ، المبسوط :

٨٠/٩ ، الاشراف على مذاهب أهل العلم : ٥٠٩/٢ ، المغني لابن قدامة :

١٧٧/٨ ، أحكام القرآن للجصاص : ١٣١/٥ فيمن يقيم الحد على المملوك .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من " م " .

(٢) أى ولو كان البيع بحبل من شعر وهذا مبالغة في التحريض ببيعها ، وذكر الحبل

بمعنى التقليل والترهيد عن الزانية . كما في عدة القارى : ١١ / ٢٧٧ .

(٣) المسند : ٢ / ٢٤٩ و ٣٧٦ و ٤٢٢ .

(٤) السنن رقم ( ٤٤٧٠ و ٤٤٧١ ) .

(٥) معالم السنن : ٣ / ٣٣٥ .

(٦) أصل الاحصان : المنع ، والمرأة تكون محصنة بالاسلام ، وبالعتاف ، والحرية ،

وبالتزويج ، يقال أحصنت المرأة فهي مُحَصَّنَةٌ ومَحَصَّنَةٌ ، وكذلك الرجل . أنظر

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية : ٤ / ٨-١ ، والنهائية :

٣٩٧/١

(٧) رواه البخارى : ٣٦٩/٤ في البيوع ، باب بيع العبد الزانى ( ٦٦ ) الحديث

رقم ( ٢١٥٣ و ٢١٥٤ و ٢٢٣٢ و ٢٥٥٦ و ٦٨٣٨ ) . ومسلم : ٣ / ١٣٢٩ ففى

الحدود ، باب رقم ( ٦ ) الحديث رقم ( ٣٣ ) ( ١٧٠٤ ) .

ورواه أيضا أبوداود رقم ( ٤٤٦٩ ) فى الحدود ، باب الأمة تزنى ولم تحصن .

وابن ماجه : ٨٥٧/٢ فى الحدود ، باب اقامة الحدود على الاماء ( ١٤ ) الحديث

( ٢٥٦٥ ) ، والدارس : ١٨١/٢ فى الحدود ، باب فى المالك اذا زنوا يقيم

عليهم سادتهم الحدود دون السلطان ، والموطأ : ٨٢٦/٢ فى الحدود ، بساب

جامع ماجه فى حد الزنا ، والامام أحمد فى المسند : ١١٦ و ١١٧ ، وابن الجارود

فى المنتقى ص ( ٢٧٩ ) الحديث ( ٨٢١ ) . كلهم من طرق عن مالك عن الزهري

عن عبيد الله بن عبد الله عنهما .

اسناد ه : متفق عليه .

(٨) فى " م " " أحدثت " بدل " فجرت " والتصويب من النسخ المطبوعة .

النبي صلى الله عليه وسلم أن أقيم عليها الحد ، فأتيته فوجدتها لم تجف من دمهـا ، فأتيته فأخبرته ، فقال : إذا جفت من دمهـا فأقم عليها الحد ، أقيموا الحدود علىـى ماملكت أيما نكم "رواه أحمد ، (١) وأبو داود ، (٢) والنسائي ، (٣) والبيهقي وأصله في مسلم (٥) موقوف من لفظ على في الحديث . وروى عبد الرزاق ، (٦) عن معمر عن أيوب ، عن نافع " أن ابن عمر

(١) المسند : ١/١٣٥ و١٤٥ ، وابنه عبد الله . أنظر رقم (١١٣٧ و١١٣٨) و (٧٣٦) و (١٢٣) بتحقيق أحمد شاكر .

(٢) السنن رقم (٤٤٧٣) في الحدود ، باب في إقامة الحد على المريض .

(٣) في الكبرى له . في الرجم : ٢٨ : ٣ . كما في تحفة الأشراف : ٧/٤٤٨ .

(٤) السنن الكبرى : ٨/٢٤٥ في الحدود ، باب حد الرجل أمته إذا زنت . ورواه أيضا

الدارقطني في السنن : ٣/١٥٨ في كتاب الحدود . والطيالسي في المسند (منحة

المعبود : ١/٣٠٠ رقم (١٥٢٦) ، والبغوي في شرح السنة : ١٠/٣٠٠ رقم

(٢٥٨٩) ، وابن أبي شيبة في المصنف : ٩/٥١٤ في الحدود ، باب في الرجل يزني

مسلوكه ، يقام عليه الحد أم لا ؟ ، وعبد الرزاق في المصنف : ٧/٣٩٣ رقم (١٣٦٠١)

عن عبد الأعلى الثعلبي عن أبي جميلة عنه به .

(٥) الصحيح : ٣/١٣٣٠ في الحدود ، باب تأخير الحد عن النفساء (٧) الحديث (٣٤)

(١٧٠٥) ، والترمذي : ٢/٤٤٨ في الحدود ، باب ما جاء في إقامة الحد على النساء

(١٢) الحديث (١٤٦٨) ، وقال : هذا حديث صحيح ، والحاكم في المستدرک :

٣٦٩/٤ ، والبيهقي : ٨/٢٤٤ .

إسناده : قال الحافظ المنذرى في مختصر سنن أبي داود : ٦/٢٨٢ رقم (٤٣٠٨) :

وفي إسناده : عبد الأعلى بن عامر الثعلبي : ولا يحتج به . وهو كوفي ، وقد أخرج

مسلم في صحيحه من حديث أبي عبد الرحمن السلمى - عبد الله بن حبيب - قال :

"خطب على فقال : يا أيها الناس ، أقيموا أركانكم الحد ، من أحصن منهم ومن لم

يحصن . فان أمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم زنت ، فأمرنى أن أجلد ها ، فإذا

هى حديثه عهد بنفاس ، فخشيت أن أنا جلدتها ، أن أقتلها ، فذكرت ذلك للنبي

صلى الله عليه وسلم ، فقال : أحسنت . وأخرجه الترمذي ، اهـ . وقد غفل الحاكم

فظن أنه لم يذكره أحد الشيخين واستدركه عليهما ، أو يمكن أن يستدركه لكون مسلم

لم يرفعه ، وقد ثبت عند الحاكم رفعه . قاله الأمير في سبل السلام : ٤/١٠ ، وأنظر

أيضا نيل الأوطار : ٧/١٣٨ . قلت : عبد الأعلى بن عامر الثعلبي ، ضعفه أحمد ،

وأبو زرعة ، وقال يحيى : ليس بذاك القوي ، وقال في التقريب : ١/٤٦٤ ، صدوق يهيم ،

وأنظر ميزان الاعتدال : ٢/٥٣٠ . قلت : المرفوع ضعيف لأجله والله أعلم .

(٦) المصنف : ١٠/٢٣٩ رقم (١٨٩٧٩) .

إسناده : صحيح رجاله ثقات .

قطع يد غلام له سرق ، وجلد عبدا له زنى ، من غير أن يرفعهما الى الوالي .<sup>(١)</sup> ورواه<sup>(٢)</sup> من وجه آخر وفيه قصة لعائشة . ورواه سعيد بن منصور ، عن هشيم ، عن [ ابن ]<sup>(٣)</sup> أبي ليلى عن نافع نحوه . وروى مالك في الموطأ<sup>(٤)</sup> ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عمرة أنها قالت : خرجت عائشة الى مكة ، ومعها غلام لبني عبد الله بن أبي بكر وذ كرقصة فيها أنه سـرق وأعترف ، فأمرت به عائشة ، فـقطعت يده . وأخرج مالك<sup>(٥)</sup> أيضا عن محمد بن عبد الرحمن ابن سعد بن زرارة ، أنه بلغه : أن حفصة قتلت جارية لها ، سحرتها ، وكانت قد دبرتها . ورواه عبد الرزاق<sup>(٦)</sup> من وجه آخر وفيه " فأمرت " . . . .

( ١ ) عبد الرزاق في المصنف : ٢٤١ / ١٠ رقم ( ١٨٩٨٦ ) . من طريق عبد الله بن عمر عن نافع قال : " أبق غلام لابن عمر ، فمربه على غلـمة لعائشة ، فسرق منهم جرابا فيه تمر ، وركب حمارا لهم . فأتى به ابن عمر ، فبعث به الى سعيد بن العاص وهو أمير على المدينة ، فقال : سمعت ألا يقطع آبقا ، قال : فأرسلت اليه عائشة : انما غلـمتي غلـمتك وانما جاع ، وركب الحمار يتبلغ عليه ، فلا تقطعه ، فقطعه ابن عمر . اسناده : ضعيف ، فيه عبد الله بن عمر بن حفص العمري وهو ضعيف وقد تقدمت ترجمته .

( ٢ ) قلت : ورواه ابن حزم في المحلى : ٧٩ / ١٣ ، المسألة ( ٢١٨٩ ) . من طريق عبد الرزاق . اسناده : ضعيف ، فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف وقد تقدمت ترجمته . ( ٣ ) سقط من " م " .

( ٤ ) ج ٢ ص ٨٣٢ و ٨٣٣ في الحدود ، باب ما يجب فيه القطع ، ورواه أيضا الامام الشافعي في الأم : ١٦٢ / ٦ في الحدود ، باب يقطع المملوك باقراره وقطعه وهو آبق . ولفظه طويل وقد اختصره المخرج بذكر موضع الشاهد فقط . اسناده : صحيح رجاله كلهم ثقات .

( ٥ ) الموطأ : ٨٧١ / ٢ في كتاب العقول ، باب ما جاء في الغيلة والسحر . وتامه " وقد كانت دبرتها ، فأمرت بها فقتلت ، قال مالك : الساحر الذي يعمل السحر ، ولم يعمل ذلك له غيره ، هو مثل الذي قال الله تبارك وتعالى في كتابه - ( ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ) ( سورة البقرة ، ١٠٢ ) - فأرى أن يقتل ذلك ، اذا عمل ذلك هو نفسه ، اهد . قلت : محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الانصارى ثقة ثبت من رجال الصحيحين . وقد تقدم . وهو بلاغ صحيح .

( ٦ ) المصنف : ١٨٠ / ١٠ رقم ( ١٨٧٤٧ ) من طريق عبد الله - أبو عبيد الله - ابن عمر عن نافع عن ابن عمر أن جارية لحفصة سحرتها ، واعترفت بذلك ، فأمرت بهيها عبد الرحمن بن زيد . الخ . وأخرجه أيضا البيهقي في السنن الكبرى : ١٣٦ / ٨

من طريق أبي معاوية عن عبيد الله بن عمر . وهو في المحلى لابن حزم : ٧٩ / ١٣ ، =====

عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب <sup>(١)</sup> فقتلها ، فأُنكر ذلك عليها عثمان بن عفان ، فقال له ابن عمر : ما تنكر على أم المؤمنين امرأة سحرت وأُعترفت \* . وروى عبد الرزاق <sup>(٢)</sup> ، والشافعي <sup>(٣)</sup> ، عن سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن الحسن بن محمد بن علي : \* أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم جلدت جارية لها زنت \* . ورواه <sup>(٤)</sup> ابن وهب عن ابن جريج ، عن عمرو ابن دينار \* أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم جلدت جارية لها زنت \* . ورواه ابن وهب ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار : \* أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت تجلد وليدتها خمسين إذا زنت \* . فَكُفِلَ المرفوعات على التسبب إنما يتأتى عند تعارض مرفوع آخر ولو كان فيجب تقديم ما ظهر عمل الصحابة عليه والله أعلم . ( ١٤٠٢ ) قوله : \* ولهذا أمر عليه الصلاة والسلام بحسم يد السارق \* تقدم من حديث أبي هريرة .

( ١٤٠٣ ) قوله : \* روى أن عمر رضي الله عنه هم برجم حامل ، فقال له علي بن أبي طالب رضي الله عنه : ان كان لك عليها سبيل فلا سبيل لك على ما في بطنها فخلي عنها \* .

=== المسألة ( ٢١٨٩ ) من طريق عبد الرزاق قال : عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر . ولم يقل - أبو عبيد الله - ورواه ابن أبي شيبة : ١٠ / ١٣٦ في الحدود ، باب ما قالوا في الساحر ، ما يصنع به ٢ . وفيه \* فكان عثمان إنما أنكر ذلك لأنها قتلت بغير أن نه \* .

إسناده : صحيح رجاله كلهم ثقات .

( ١ ) عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، العدوي ، ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، واستشهد أبوه باليمامة ، وولى امرأة مكة ليزيد بن معاوية ، ومات سنة بضع وستين ، وقيل كان اسمه محمدا فغيره عمر رضي الله عنه . / س .

أنظر أسد الغابة : ٣ / ٢٩٥ ، التاريخ الصغير : ١ / ١٤٥ ، التهذيب : ٦ / ١٧٩ ، التقریب : ١ / ٤٨٠ .

( ٢ ) المصنف : ٧ / ٣٩٤ رقم ( ١٣٦٠٣ و ١٣٦٠٢ ) .

( ٣ ) الأم : ٦ / ١٤٦ في كتاب الحدود وصفة النفي ، باب ما جاء في حد الرجل أمته إذا زنت والبيهقي : ٨ / ٢٤٥ من طريق الشافعي عن سفيان بن عيينه ، ورواه أيضا ابن أبي شيبة في مصنفة : ٩ / ١٤٥ و ٥١ في الحدود ، باب في الرجل يزني ملوكه ، يقام عليه الحد أم لا ٢ . من طريق ابن عيينة به .

إسناده : رجاله ثقات وهو صحيح الإسناد .

( ٤ ) ورواه ابن حزم في المحلى : ١٣ / ٧٩ ، المسألة ( ٢١٨٩ ) .

إسناده : رجاله ثقات .

( ١٤٠٢ ) ٨٧ / ٤ . تقدم في الحديث رقم ( ١٣٧٣ ) .

( ١٤٠٣ ) ٨٧ / ٤ .

المعروف في هذا أن القائل لعمر رضى الله عنه هو معاذ رضى الله عنه ، إلا أن نسخ هذا الشرح لم تصحح . كذلك أخرجه محمد بن الحسن في الأصل<sup>(١)</sup> ، وابن أبي شيبة في مصنفه<sup>(٢)</sup> من طريقين .

- ( ١ ) ورواه أيضا الدارقطني في السنن : ٣ / ٣٢٢ في أواخر كتاب النكاح . من طريق أحمد بن محمد بن يحيى بن سعد عن ابن نمير .
- ( ٢ ) ج ١ ص ٨٨ في الحدود ، باب من قال : إذا فجرت وهي حامل انتظر بها حتى تضع ، ثم ترجم ، ورواه أيضا سعيد بن منصور في سننه : ٢ / ٩٤ رقم ( ٢٠٧٦ ) ، كلاهما من طريق أبي معاوية ، وعبد الرزاق في المصنف : ٧ / ٣٥٤ رقم ( ١٣٤٥٤ ) من طريق الثوري أربعتهم عن الأعمش عن أبي سفيان عن أشياخ لهم عن عمر أنه رفعت له امرأة غاب عنها زوجها سنتين ، فجاء وهي حبل ، فرفعها إلى عمر ، فأمر برجمها ، فقال له معاذ بن جبل : يا أمير المؤمنين إن يك لك عليها سبيل ، فلا سبيل لك على ما في بطنها ، فتركها عمر حتى ولدت غلاما قد نبتت ثناياه ، فعرف زوجها شبهه به ، فقال : ابني ابني ، فبلغ ذلك عمر ، فقال : عجزت النساء أن يلدن مثل معاذ ، لولا معاذ هلك عمر . ومن طريق الدارقطني رواه البيهقي في السنن الكبرى : ٧ / ٤٤٣ في العدد ، باب ما جاء في أكثر الحمل .
- إسناده : ضعيف ، وقد أخرجه أيضا ابن حزم في المحلى : ١١ / ٧٢٩ و ٧٣٠ ، المسألة رقم ( ٢٠١٥ ) وقال : هذا باطل ، لأنه عن أبي سفيان - وهو ضعيف - عن أشياخ لهم ، وهم مجهولون ، اهـ . وقال البيهقي : وهذا إن ثبت ففيه دلالة على أن الحمل يبقى أكثر من سنتين . وسكت عنه الدارقطني .
- قلت : الضعف فيه من قبل المجاهيل ، وليس من قبل أبي سفيان . قال الحافظ الذهبي : طلحة بن نافع أبو سفيان القرشي ليس به بأس ، الكاشف : ٢ / ٢٥ ، وقال الحافظ : صدوق . التقريب : ١ / ٣٨٠ . وقد أورد هذا الحديث العلامة ابن قدامة في المغني : ٨ / ١٧١ في الحدود . وقال : وعن علي رضي الله عنه مثله . قلت : أثر على كرم الله وجهه في شأن المجنونة أخرجه سعيد بن منصور في سننه : ٢ / ٩٤ رقم ( ٢٠٧٨ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٨ / ٢٦٤ ، من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي ظبيان قال : " أتى عمر بن الخطاب بمجنونة فأمر برجمها ، فمر بها على علي رضي الله عنه يتبعها الصبيان ، فقال : ما هذه ؟ قالوا : مجنونة فجرت ، فأمر عمر برجمها ، فقال علي رضي الله عنه : كما أنتم ، لا تعجلوا ، فأتى عمر ، فقال : يا أمير المؤمنين أما علمت أن القلم رفع عن ثلاثة ؟ عن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يبرأ ، وعن الصغير حتى يدرك ، فقال عمر : كذلك ، فقال علي لعمر : فردها ، وخلي سبيلها " اهـ .

( ١٤٠٤ ) حديث : " أنه قال للغامدية : بعدما وضعت ارجعى حتى يستفسنى ولدك " لم يجده المخرجون بهذا اللفظ، وانما هو ما روى مسلم من حديث بريدة وقد قدمناه فى قوله : والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحبس الغامدية هو ظاهر الحديث، لكن أخرج ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> عن الشعبي : " أتى على رضى الله عنه بشراحة امرأة من همدان وهى حبلى من زنا ، فأمر بها فحبست فى السجن " . وتقدم<sup>(٢)</sup> من حديث أحمد ، والبيهقى فى هذه القصة " أنه لقنها لترجع ، فقالت : لا ، فأمر بها فحبست " فيحتاج الى الجواب والله أعلم .

( ١٤٠٥ ) حديث : " من أشرك بالله فليس بمحصن " أخرجه اسحاق بن راهويه فى " مسنده " مرفوعا بهذا اللفظ من حديث ابن عمر وأخرجه موقوفا عليه ، وأخرجه الدارقطني<sup>(٣)</sup> ،

( ١٤٠٤ ) ٠٨٨ / ٤

( ١ ) قال الحافظ الزيلعى : غريب بهذا اللفظ . نصب الراية : ٣ / ٣٣٢ ، وقال الحافظ

فى الدراية : ١٠١ / ٢ رقم ( ٦٦٤ ) : لم أجده بلفظه .

( ٢ ) الصحيح : ٣ / ١٣٢٣ فى الحدود ، باب من اعترف على نفسه بالزنى ( ٥ ) الحديث

( ٢٣ ) ( ١٦٩٥ ) . وقد تقدم فى الحديث رقم ( ١٣٧٦ ) .

( ٣ ) قلت : غير وارد فى نص الحديث أنه عليه السلام حبسها أو أمر بحبسها انما هذا من تعبير المخرج .

( ٤ ) المصنف : ١٠ / ٨٨ فى الحدود ، باب من قال : اذا فجرت وهى حامل انتظر بها

حتى تضع ، ثم ترجم ، من طريق على بن مسهر عن الأجلح عنه به وتامه : " فما وضعت ما فى بطنها أخرجها يوم الخميس فضربها مائة سوط ورجمها يوم الجمعة " .

وروى عبد الرزاق فى المصنف : ٢ / ٣٢٧ رقم ( ١٣٣٥١ ) من طريق الثورى عن

عبد الرحمن بن عبد الله عن القاسم بن عبد الرحمن قال : " حفر علي لشراحة

الهمدانية حين رجمها ، وأمر بها أن تحبس حتى تضع " ، اهـ

اسناد : حسن أجلح بن عبد الله بن حجية وهو صدوق . التقريب : ١ / ٤٩ ،

التهذيب : ١ / ١٨٩ ، وبقية رجاله ثقات . واسناد عبد الرزاق حسن أيضا عبد الرحمن

ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود السعوى وهو صدوق وقد تقدمت ترجمته .

( ٥ ) تقدم فى الحديث رقم ( ١٣٧٩ ) واسناده صحيح .

( ١٤٠٥ ) ٠٨٨ / ٤

( ٦ ) وعنه الزيلعى فى نصب الراية : ٣ / ٣٢٧ من طريق عبد العزيز بن محمد عن عبيد الله ،

عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

( ٧ ) السنن : ٣ / ١٤٧ فى كتاب الحدود ، من طريق اسحاق بن راهويه . وكذا البيهقى

فى السنن الكبرى : ٨ / ٢١٦ فى الحدود ، باب من قال من أشرك بالله فليس بمحصن .

وقال : الصواب موقوف ، انتهى . وفي هذا التصويب نظر ، والله أعلم . وللدارقطني <sup>(١)</sup> من وجه آخر بلفظ " لا يحسن الشرك بالله شيئا " . وقال : وهم فيه عفيف بن سالم <sup>(٢)</sup> ، عن الثوري ، وقال ابن عدى : هو منكر عن الثوري . وروى ابن أبي شيبة <sup>(٣)</sup> ثنا عيسى بن يونس ،

=== وابن أبي شيبة في المصنف : ٦٨ / ١٠ في الحدود ، باب في الرجل يتزوج المرأة من أهل الكتاب ثم يفجر . من طريق عبيد الله وموسى بن عقبة به موقوفا .

اسناده : قال الدارقطني : لم يرفعه غير اسحاق ، ويقال : انه رجوع عن ذلك ، والصواب موقوف ، اهـ . وقال الزيلعي : وهذا لفظ اسحاق بن راهويه في مسنده ، كما ترى ، ليس فيه رجوع ، وانما أحال التردد على الراوى في رفعه ووقفه ، والله أعلم . نصب الراية : ٣ / ٣٢٧ .

( ١ ) السنن : ٣ / ١٤٦ عن عفيف بن سالم ، عن سفيان الثوري ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يحسن الشرك بالله شيئا " .

اسناده : قال ابن القطان : وعفيف بن سالم الموصلي ثقة ، قاله ابن عدى وأبو حاتم ، وانما رفعه الثقة لم يضره وقف من وقفه ، وانما علته أنه من رواية أحمد بن أبي نافع عن عفيف المذكور ، وهو أبو سلمة الموصلي ولم يثبت عدالته ، قال ابن عدى : هو منكر من حديث الثوري . وقال البيهقي : وكان المراد بالاحصان في هذا الحديث احصان القذف ، والا فابن عمر هو الراوى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رجم يهوديين زنيا ، وهو لا يخالف النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عنه ، اهـ . راجع تلخيص الحبير : ٣ / ٥٤ رقم ( ١٧٥٠ ) ، ونصب الراية : ٣ / ٣٢٧ .

( ٢ ) عفيف بن سالم الموصلي ، البجلي ، مولا هم ، أبو عمرو ، صدوق ، من الثامنة ، مات بعد الثمانين ومائة . / عس . التقريب : ٢ / ٢٥ . وقد وثقه أبو حاتم ، وقال الدارقطني : ربما أخطأ ، ولا يترك . أنظر الجرح والتعديل : ٧ / ٢٩ ، الميزان : ٣ / ٨٤ والتهذيب : ٧ / ٢٣٥ .

( ٣ ) المصنف : ٦٧ / ١٠ في الحدود ، باب في الرجل يتزوج المرأة من أهل الكتاب ثم يفجر . وأخرجه أيضا سعيد بن منصور في السنن : ١ / ٢٢٤ رقم ( ٧١٥ ) ومن طريقهما البيهقي : ٨ / ٢١٦ ، والدارقطني : ٣ / ١٣٨ في الحدود ، والطبراني في المعجم الكبير : ١٩ / ١٠٣ رقم ( ٢٠٥ ) ، وابن عدى في الكامل : ج ٢ ص ٤٧٢ في ترجمة أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم الفسائي الحمصي .

اسناده : ضعيف ، قال الحافظ : اسناده ضعيف . الدراية : ٢ / ٩٩ رقم ( ٦٦٠ ) ، قلت : علته أبو بكر بن أبي مريم وهو ضعيف وقد تقدمت ترجمته ، وعلى بن أبي طلحة لم يدرك كعبا . وتقدمت ترجمته أيضا وكذا باقي رجال الاسناد . وقد فصل الكلام فيما يتعلق باسناد العلامة الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٣٢٨ .



عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم ، عن علي بن أبي طلحة ، عن كعب " أنه أراد أن يتزوج يهودية أو نصرانية ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فنهاه عنها ، وقال : إنها لا تحصنك " انتهى . عيسى بن يونس بن أبي اسحاق وثقه أبو حاتم وغيره ، وروى له الجماعة . وابن أبي مريم ضعفه أحمد ، وأبو زرعة ، والدارقطني ، وقال دحيم : <sup>(١)</sup> من كبار شيوخ حمص وفي حديثه بعض ما فيه ، وقال ابن عدي : أحاديثه صالحة ولا يحتج به ، وقال الجوزجاني <sup>(٢)</sup> : ليس بالقوى ، وقال يزيد بن هارون : كان من العباد المجتهدين ، وقال السكوني <sup>(٣)</sup> : كان في خديه سدين من الدموع ، وقال الذهبي هو من يكتب حديثه على لين فيه . وعلي بن أبي طلحة حراني <sup>(٤)</sup> نزل حمص أرسل عن كعب بن مالك ، وروى له مسلم محتجا به ، وقال النسائي : ليس به بأس . فهذا المرسل حجة <sup>(٥)</sup> عند علمائنا إذ ليس في رجاله من رمى بما يوجب الترك ، لا سيما على طريق الفقهاء <sup>(٦)</sup> والله أعلم .

( ١ ) اسمه عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمر ، و " دحيم " لقب له ، ثقة حافظ متقن من العاشرة /

خ د س ق . أنظر التهذيب : ١٣١ / ٦ ، التقريب : ٤٧١ / ١ .

( ٢ ) هو إبراهيم بن يعقوب بن اسحاق الجوزجاني ( بضم الجيم الأولى وزاى وجيم هذه

النسبة الى مدينة بخراسان ما يلي بلخ يقال لها جوزجانان والنسبة اليه

جوزجاني ) ثقة حافظ ، رمى بالنصب . د ت س .

أنظر تذكرة الحفاظ : ٥٤٩ / ٢ ، التهذيب : ١٨١ / ١ ، التقريب : ٤٦ / ١ ، اللباب : ٣٠٨ / ١ .

( ٣ ) هكذا في " م " ولم أعر على هذا الاسم في كتب الجرح ولعله خطأ والذي نفسى

سير أعلام النبلاء : ٦٥ / ٧ قال : وقيل : كان في خديه أثر من الدموع . بسد

" وقال السكوني كان في خديه سدين " . وراجع ان شئت الميزان : ٤٩٨ / ٤ ،

وكامل لابن عدي : ٤٦٩ / ٢ ، والضعفاء والمتروكين للنسائي : ص ( ٢٥ ) ، والمجروحين

لابن حبان : ١٤٦ / ٣ ، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي : ١٥٢ / ١ ، والتهذيب :

٢٨ / ١٢ .

( ٤ ) كذا في " م " وليست هذه النسبة في كتب التراجم . والله أعلم . أنظر التهذيب :

٣٣٩ / ٧ ، وقد سبقت ترجمته .

( ٥ ) قلت : اسناد الحديث ضعيف جدا لأجل أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم وهو

ضعيف وقد أجمعوا على ضعفه . وما نقل المخرج قوله : قال الذهبي : ( هو ممن

يكتب حديثه على لين فيه ) لم أجده في سير أعلام النبلاء : ٦٥ / ٧ ، والميزان : ٤٩٨ / ٤ .

والله أعلم . وعلي بن أبي طلحة الهاشمي وهو صدوق قد يخطئ ولم يدرك كعب بن

مالك وقد تقدم ، وراجع التفصيل فيه في نصب الراية : ٣٢٨ / ٣ ، قلت : ولا يصح

الاحتجاج به والله أعلم .

( ٦ ) قلت : ولا حجة في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا سيما بالحديث =====

وقد أخرجه أبوداود في المراسيل ، والطبراني ، والدارقطني ، وابن عدي ، وأخرج ابن أبي شيبة ،<sup>(٥)</sup> عن الحسن البصري أنه كان يقول : " لا تحصن الأمة الحر ولا العبد الحر "

=== المذكور الذي هو شديد الضعف ، والله أعلم ، واليك أقوال الأئمة في ذلك . قال العلامة ابن المنذر : واختلفوا في الذممة تكون تحت المسلم ، هل تحصنه أم لا ؟ . فقال سعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، وعطاء ، وسليمان بن موسى والزهرى ، وقتادة ، ومالك ، والشافعى ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور : إذا دخل بها فهو محصن . وقالت طائفة : لا تحصنه ، هذا قول الشعبي ، وعطاء ، ومجاهد والنخعي ، والثوري ، وأصحاب الرأي .

وقال ابن المنذر : وقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " رجم يهوديا ويهودية " ولا يرمي الا محصنين . وإذا كانت محصنة فهي تحصنه .

أنظر الاشراف على مذاهب أهل العلم : ٢ / ٩٨٨ رقم ( ١٠٦٠ ) ، المبسوط : ٩ / ٤١ ، المحلى لابن حزم : ١٣ / ٦٩ ، المسألة ( ٢١٨٦ ) ، الافصاح عن معاني الصحاح : ٢ / ٢٣٥ ، المغنى لابن قدامة : ٨ / ١٦٣ ، كتاب الفقه على مذاهب الأربعة : ٥ / ٥٥٥٤ ، المبدع في شرح المقنع : ٩ / ٦٣ ، الأم للامام الشافعى رحمه الله : ٦٦٧ ص .

( ١ ) ص ( ١١ ) ، وانظر أيضا تحفة الأشراف : ١٣ / ٣٢٤ .

( ٢ ) المعجم الكبير : ١٩ / ١٠٣ رقم ( ٢٠٥ ) .

( ٣ ) السنن : ٣ / ١٣٨ .

( ٤ ) الكامل : ٢ / ٤٧٢ في ترجمة ابن أبي مريم . وقد تقدم الكلام في اسناده .

( ٥ ) المصنف : ١٠ / ٦٥ في الحدود ، باب الرجل يتزوج الأمة فيفجر ، ما عليه ؟ من طريق

ابن علي عن يونس عنه به . وأخرج عبد الرزاق في المصنف : ٢ / ٣٠٦ رقم ( ١٣٢٨٤ )

من طريق معمر عن قتادة عن الحسن والنخعي قالا : " لا تحصن الأمة الحر " هـ

وروى سعيد بن منصور في سننه : ١ / ٢٣٨ رقم ( ٧٨٤٠ ) من طريق هشيم عن مغيرة

عن ابراهيم ومطرف عن الشعبي ويونس عن الحسن وحجاج وعبد الملك عن عطاء أنهم

قالوا : " في الحر اذا تزوج أمة ثم أتى فاحشة أنه يجلد ولا يرمي " هـ .

اسناده : رجال الأسانيد كلهم ثقات ، ولكن روى عبد الرزاق : ٧ / ٣٠٧ رقم ( ١٣٢٩٢ )

عن معمر عن قتادة عن ابن المسيب والحسن قالا : " يحصن العبد الحر " هـ .

ورجال الاسناد ثقات أيضا ، قلت : ولا يخفى هذا التعارض في قول الحسن البصري

في هذه المسألة والله أعلم .

ويعارضه ما أخرجه ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة  
أو عبد الله بن عتبة " أن مروان سأل عن الحر يكون تحت الأمة ثم يصيب فاحشة ، قال :  
يرجم ، قال : عن تأخذ هذا ؟ قال : أدركنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولونه<sup>(٢)</sup>  
وما في الهداية من [ حديث ]<sup>(٣)</sup> لا يحصن المسلم اليهودية ، ولا النصرانية ، ولا الحر  
الأمة ، ولا الحرية العبد " لم يجده المخرجون .<sup>(٤)</sup>

( ١٤٠٦ ) حديث : " أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين " عن ابن عمر :  
" أن اليهود أتوا النبي صلى الله عليه وسلم برجل وامرأة<sup>(٥)</sup> منهم قد زنيا ، فقال : ماتجدون

( ١ ) المصنف : ٦٥ / ١٠ في الحدود ، باب في الرجل يتزوج الأمة فيفجر ، ما عليها ؟ من  
طريق عبد الأعلى عن معمر به . وروى عبد الرزاق في المصنف : ٣٠٦ / ٧ رقم  
( ١٣٢٨٨ ) عن معمر عن الزهري قال : " سأل عبد الملك بن مروان عبد الله بن  
عتبة بن مسعود : أتحصن الأمة الحر ؟ قال : نعم ، قال : عن ؟ قال : أدركنا  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون ذلك " . ومن طريقه البيهقي  
في السنن الكبرى : ٢١٦ / ٨ في الحدود ، باب ما جاء في الأمة تحصن الحر .  
اسناده : صحيح رجاله كلهم ثقات . واليك أقوال الأئمة في هذه المسألة .  
قال الحافظ ابن المنذر : اختلفوا في الأمة تكون تحت الحر : فقال سعيد بن  
المسيب ، وعبيد الله بن عتبة ، والزهري ، ومالك ، والشافعي : أن وطئها  
فهو محصن .

وقال عطاء ، والحسن ، وابن سيرين ، وقتادة ، وسفيان الثوري ، وأحمد ، وإسحاق ،  
وأصحاب الرأي : لا تحصنه .

واختلفوا في الحرية تتكح العبد : فقالت طائفة : يحصنها العبد ، كذلك قال سعيد  
ابن المسيب ، والحسن البصري ، ومالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، وبهذا يقول  
ابن المنذر .

وقال النخعي ، وعطاء ، وأصحاب الرأي : لا يحصن العبد الحرية .

أنظر الاشراف على مذاهب أهل العلم : ١٠ / ٢ رقم ( ١٠٦١ و ١٠٦٢ ) ، المبسوط :

٤١ / ٩ ، المدونة : ٣٩٨ / ٤ ، الأم : ١٦٧ / ٦ ، المغني : ١٦٢ / ٨ .

( ٢ ) أنظر شرح فتح القدير : ٢٥ / ٥ .

( ٣ ) في " م " حد " والصواب " حديث " .

( ٤ ) أنظر نصب الراية : ٣ / ٣٢٧ و ٣٢٨ ، والدرية : ٩٩ / ٢ رقم ( ٦٦٠ ) .

( ١٤٠٦ ) ٨٨ / ٤ .

( ٥ ) ذكر السهيلي عن ابن العربي أن اسم المرأة بسرة ، ولم يسم الرجل . فتح الباري :

في كتابكم ؟ قالوا : نسخم وجوههما ونخزيهما<sup>(٢)</sup> قال [ عبد الله بن سلام ]<sup>(٣)</sup> كذبتم ان فيها الرجم ، فأتوا بالتوراة وجاءوا بقارئ لهم<sup>(٤)</sup> فقرأ حتى اذا انتهى الى موضع منها فوضع يده عليه [ قال ]<sup>(٥)</sup> : ارفع يدك فرفع يده فاذا [ فيه آية الرجم ]<sup>(٦)</sup> تلوح ، فقالوا [ صدق ]<sup>(٧)</sup> يا محمد ان [ عليهما ]<sup>(٨)</sup> الرجم ولكننا نتكاثمه بيننا فأمر بهما / ١٦٤ ب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما . . . الحديث " متفق عليه . وعن البراء بن عازب قال :

( ١ ) وفي رواية للبخارى الحديث رقم ( ٧٥٤٣ ) " ماتصنعون بهما " .

( ٢-٢ ) قوله " نسخم " من التسخيم بالسين المهملة والخاء المعجمة : وهو تسويد الوجه . وقوله " نخزيهما " أى نفضحهما بأن نركبهما على الحمار معكوسين وندورهما في الأسواق . أنظر عدة القارى : ١٩٢/٢٥ .

( ٣ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من النسخة المطبوعة البخارى الحديث رقم ( ٦٨٤١ ) .

( ٤ ) قوله " وجاءوا بقارئ لهم " لم أجد ها في جميع الروايات ولعلها من تعبير المخرج بالمعنى والموجود في رواية للبخارى الحديث رقم ( ٧٥٤٣ ) كما يلي : " فأتوا بالتوراة فأتوها ان كنتم صادقين ، فجاءوا فقالوا لرجل ممن يرضون يا أعور : اقرا فقرأ حتى انتهى الى موضع منها . . . الخ . قوله : " فقالوا لرجل " هو عبد الله بن سوريا الأعور اليهودى كان حبرا منهم . راجع عدة القارى : ١٩٢/٢٥ .

( ٥ ) في " م " " قليل له " بدل " قال " والتصحيح من صحيح البخارى الحديث رقم ( ٧٥٤٣ ) .

( ٦ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من صحيح البخارى الحديث رقم ( ٧٥٤٣ )

( ٧ ) سقط من " م " أيضا . وهو في الحديث رقم ( ٣٦٣٥ ) .

( ٨ ) في " م " " فيها " والتصحيح من صحيح البخارى رقم ( ٧٦٤٣ ) .

( ٩ ) في " م " " ولكننا كنا " بزيادة " كنا " والتصحيح من المطبوع .

( ١٠ ) رواه البخارى : ١٢٨/١٢ و ١٦٦ في الحدود ، باب الرجم في البلاط ( ٢٤ ) ،

باب أحكام أهل الذمة ( ٣٧ ) الحديث ( ٦٨٤٠ و ٦٨١٩ ) . وج ١٣ ص ٥١٦ في

التوحيد ، باب ما يجوز من تفسير التوراة ( ١٥ ) الحديث ( ٧٥٤٣ ) وج ٦ ص ٦٣١

في المناقب ، باب رقم ( ٢٦ ) الحديث ( ٣٦٣٥ ) . أنظر ج ٣ ص ١٩٩ حيث فيه

الأرقام المتسلسل الحديث ( ١٣٢٩ و ٣٦٣٥ و ٤٥٥٦ و ٦٨١٩ و ٦٨٤١ و ٧٣٣٢ و ٧٥٤٣ )

ومسلم : ١٣٢٦/٣ في الحدود ، باب رجم اليهود ، أهل الذمة في الزنى ( ٦ ) الحديث

( ٢٧ و ٢٦ ) ( ١٦٩٩ ) . وتام الحديث : " فرأيت يجرني عليها الحجارة " قلت :

الحديث أخرجه الأئمة الستة عن ابن عمر مختصرا ، ومطولا . وسياق المخرج منقول

من عدة الروايات وربما في بعض كلماته يذكره بالمعنى ولم يحسن الصنع في ذلك وليته =====

"مر على النبي صلى الله عليه وسلم بيهودى محمداً" مجلوداً " فذكر الحديث (٢)

(١٤٠٧) حديث : " البكر بالبكر " تقدم . وأنظر استدلال المصنف به هنا وقد

تقدم له أنه منسوخ . (٣)

=== تبع غيره من الحفاظ كالحافظ الزيلعى فى نصب الراية : ٣ / ٣٢٦ فانه ينقل النص بتمامه بدون زيادة أو نقصان ، والمخرج يفعل ذلك غالباً الا أحياناً نادراً يتصرف كهذا وقد نبهت عليه فى مواضعه ، والجدير بالذكر أن المخرج يجمع الروايات المتعددة من جامع الأصول لابن الأثير : ٣ / ٥٤١-٥٤٤ وليس فى هذا عيب المتأخر ينقل من المتقدم وهكذا جرت العادة والله أعلم بالصواب .

وأخرجه أبوداود رقم (٤٤٤٩ و ٤٤٤٦) فى الحدود ، باب فى رجم اليهوديين والترمذى : ٢ / ٤٤٦ فى الحدود ، باب ما جاء فى رجم أهل الكتاب (٩) الحديث (١٤٦٣) وقال : هذا حديث حسن صحيح . وابن ماجه : ٢ / ٨٥٤ فى الحدود ، باب رجم اليهودى واليهودية (١٠) الحديث (٢٥٥٦) . وقد اختصره هو والترمذى ، والنسائى فى الكبرى فى الرجم . كما فى تحفة الأشراف ٦ / ٦٥ . اسناد ه : متفق عليه .

(١) التحميم : تسويد الوجه من الحميم ، جمع حممة ، وهى : الفحمة . النهاية :

١ / ٤٤٤ ، وأنظر أيضاً جامع الأصول : ٢ / ١١٧ .

(٢) قلت : ليس فى " م " عزو للحديث ، وقد أخرجه مسلم فى صحيحه : ٣ / ١٣٢٧ فى الحدود ، باب رجم اليهود أهل الذمة فى الزنى (٦) الحديث (٢٨) (١٧٠٠) ، وأبوداود رقم (٤٤٤٨ و ٤٤٤٧) فى الحدود ، باب فى رجم اليهوديين ، وابن ماجه : ٢ / ٨٥٥ فى الحدود ، باب رقم (١٠) الحديث رقم (٢٥٥٨) والامام أحمد فى المسند : ٤ / ٢٨٦ . ولفظه مطول وفيه قصة رجم اليهوديين .

اسناد ه : رواه مسلم .

(١٤٠٧) ٤ / ٨٨ . تقدم فى الحديث رقم (١٣٩٤) .

(٣) قلت : كلام المخرج هنا غير مناسب ، حديث عبادة بن الصامت المتقدم " خذوا عني ،

خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلاً ، البكر بالبكر جلد مائة ، وتغريب عام ،

والثيب بالثيب جلد مائة ، والرجم " رواه مسلم رقم (١٦٩٠) والبيهقى : ٨ / ٢١٠

فقد استدال المصنف به فى عدم الجمع بين الجلد والرجم على الثيب ، وأن الجلد

هو المنسوخ وقد تقدم ذلك . وأما استدلاله هنا بقوله عليه السلام " البكر بالبكر

جلد مائة " . ففى شأن حد البكر الذى لم يتزوج ، وقال الامام البغوى فى شرح

السنة : ١٠ / ٢٧٧ : اتفقوا على أن البكر اذا زنى ، أن عليه جلد مائة ، لقوله

سيحانه وتعالى : " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " (سورة

النور ، الآية ٢) . والله أعلم وراجع أيضاً تهذيب الآثار للطبرى القسم الثانى ٢ / ١٧٠-١٧١ .

## فصل

( ١٤٠٨ ) حديث : " اد رؤوا الحدود بالشبهات " تقدم .

( ١٤٠٩ ) قوله : " روى أن امرأة استسقت راعيا لبنا فأبى أن يسقيها حتى تمكنه من نفسها ففعلت ، ثم رفع الأمر إلى عمر رضى الله عنه ، فدرأ الحد عنهما ، وقال : ذلك مهرها " .

أخرج محمد بن الحسن في الأصل<sup>(١)</sup> ، وطلحة بن محمد الحافظ في مسند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> ، عن أبي حنيفة ، عن الوليد بن عبد الله بن جميع الزهرى الكوفى ، عن واثلة بن الأسقع : " أن امرأة خرجت مع اخوة لها فاستأثروا بالحملان ، ثم بالطعام ، فاجاعوها ، ثم بالشراب فأعطشوها ، فلما بلغها الجهد رجعت ، فلقيها راعى غنم ، فاستسقته فأبى إلا أن تمكنه من نفسها ، ففعلت ووقع عليها ، فقدمت المدينة حبلى ، فأتى بها اخوتها عمر بن الخطاب ، فذكرت ذلك له فخلى سبيلها ، ولم يقم عليها الحد " قال محمد بنى الأصل : لأنها مضطرة . ثم أخرج<sup>(٣)</sup> عن عمر رضى الله عنه : " أن امرأة سألت رجلا شيئا فأبى أن يعطيها حتى أمكنته من نفسها ، فقال عمر : هذا مهر رأت عنها الحد " وأخرجه عبد الرزاق<sup>(٤)</sup> .

( ١٤٠٨ ) ٨٩ / ٤ تقدم في الحديث رقم ( ١٣٥٨ ) .

( ١٤٠٩ ) ٩١ / ٤ .

( ١ ) لم أجده في الأجزاء الموجود منه والله أعلم .

( ٢ ) ( ومن طريقه رواه ) الخوارزمى في جامع المسانيد : ج ٢ ص ٢١٢ و ٢١٣ .

( ٣ ) ( لم أجده في الأجزاء الموجود ) وعنه الخوارزمى في جامع المسانيد ج ٢ ص ٢١٢ .

إسناده : ضعيف ، فيه الوليد بن عبد الله بن جميع الزهرى وهو صدوق يهيم ورمى بالتشيع ، ولم يدرك واثلة بن الأسقع رضى الله عنه .

( ٤ ) المصنف : ٤٠٧ / ٧ رقم ( ١٣٦٥٤ ) عن ابن جريج ، عن يحيى بن سعيد ، عن ابن السيب " أن عمر بن الخطاب أتى بامرأة لقيها راع بغلاة من الأرض وهسى عطشى ، فاستسقته ، فأبى أن يسقيها إلا أن تتركه فيقع بها ، فناشدته بالله فأبى ، فلما بلغت جهدا أمكنته ، فدرأ عنها عمر الحد بالضرورة " .

ورواه أيضا سعيد بن منصور في سننه : ٩٦ / ٢ رقم ( ٢٠٨٣ ) من طريق أبي عوانة عن أبي بشر عن أبي الضحى عنه ولفظه أطول من لفظ عبد الرزاق . وأخرج البيهقي في السنن الكبرى : ٢٣٦ / ٨ في الحدود ، باب من زنى بامرأة مستكرهة . من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن عمر بن الخطاب عن عبد الرزاق ، وفيه " فشاور عمر الناس فسى رجمها ، فقال على رضى الله عنه : هذه مضطرة أرى أن تولى سبيلها ففعل " .

( ١٤١٠ ) قوله : " والصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على وجوب الحد فيهما - يعني اللواط<sup>(١)</sup> - لكن اختلفوا فيه . قال أبو بكر : يحرق بالنار . وقال علي : عليه الحد حد الزنا . وقال بعضهم : يحبسان في أنثن موضع حتى يموتا . وقال بعضهم : يهدم عليهما جدار . وقال ابن عباس : ينكس<sup>(٢)</sup> من موضع مرتفع " أثار الصديق أخرجه ابن أبي الدينار<sup>(٣)</sup> ، ومن طريقه البيهقي<sup>(٤)</sup> من طريق ابن المنكر " أن خالد بن الوليد كتب

=== وهو في كنز العمال : ٥/١٧٤١٧ و ٤٣٥٤ و ٤٥٦٠ . رقم ( ١٣٤٧٩ و ١٣٥٣٤ و ١٣٥٩٦ ) ، وأخرج عبد الرزاق أيضا في مصنفه : ٧/٤٠٧ رقم ( ١٣٦٥٣ ) عن سفيان بن عيينة عن الوليد بن عبد الله ، عن أبي الطفيل " أن امرأة أصابها جوع ، فأبت راعيها ، فسأله الطعام ، فأبى عليها حتى تعطيه نفسها ، قالت : فحش لي ثلاث حشيات من تمر ، وذكرت أنها كانت جهدت من الجوع ، فأخبرت عمر ، فكبر وقال : مهر مهر مهر ، كل حفنة مهر ، ودرأ عنها الحد " ، اهـ . وعنه ابن حزم في المحلى : ١٣ / ٢٢٣ ، المسألة رقم ( ٢٢١٨ ) .

اسناد ه : صحيح ، جميع الروايات المذكورة رجالهم ثقات عدا رواية الأخيرة عن عبد الرزاق التي من طريق أبي الطفيل ففيه الوليد بن عبد الله بن جميع الزهري وهو صدوق يهيم ، ورى بالتشيع وقد تقدمت ترجمته . قلت : ويفنى عن هذه الطريقة الطرق الأخرى المذكورة والصحيحة . والجدير بالذكر أن المخرج أورد هذه الطريقة بدل الطرق الصحيحة المذكورة علما أن القصة واحدة . والله أعلم .

( ١٤١٠ ) ٩١ / ٤ .

( ١ ) لا ط الرجل لواط ولا وط : أى عمل قوم لوط . قال الليث : لوط كان نبيا بعثه الله الى قومه فكذبوه وأحدثوا ، فاشتق الناس من اسمه فعلا لمن فعل فعل قومه ، ولوط اسم ينصرف مع العجمة والتعريف . وقال العلامة ابن عطية الأندلسي : وروى أنهم كانوا يأتى بعضهم بعضا ، وروى أنهم كانوا يأتون الغريباء ، قاله الحسن البصري ، قال عمرو بن دينار : ما نزل ذكر على ذكر قبل قوم لوط ، وحكى النقاش : أن ابليس كان أصل عملهم أن يعطهم الى نفسه . المحرر الوجيز : ٥ / ٥٧٠ . ( فى سورة الأعراف ، الآية : ٨٠ ) . وأنظر الغريب للهروى : ٣ / ٢٢ ، ولسان العرب : ٣٩٦ / ٧ .

( ٢ ) أى يقلب ، يقال : نكس الشيء فانتكس أى قلبه على رأسه وبابه نصر . راجع النهاية : ٥ / ١١٥ ، ومختار الصحاح ص ( ٦٧٩ ) .

( ٣ ) أورد ه حسام الدين الهندى فى كنز العمال : ٥ / ٤٦٩ رقم ( ١٣٤٣ ) . ونسبته فى ( ذم الملاحى ) لأبى بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبى الدنيا .

( ٤ ) السنن الكبرى : ٨ / ٢٣٢ فى الحدود ، باب ما جاء فى حد اللوطى . وابن حزم فى =====

الى أبي بكر أنه وجد رجلا في بعض نواحي العرب ، يتكح كما تنكح المرأة ، فجمع أبو بكر الصحابة ، فسألهم فكان [ من <sup>(١)</sup> أشدهم في ذلك قولا على رضي الله عنه ، قال : هذا ذنب لم يعص به الا أمة واحدة ، صنع الله بها ما قد <sup>(١)</sup> علمت ] نرى أن نحرقه بالنار ، فاجتمع رأى الصحابة على ذلك " وهذا ضعيف جدا ، ولو صح لكان مخالفا لما نقل عن علي وابن عباس ، وقاطعا للحجة . وروى الواقدي <sup>(٢)</sup> في الردة نحوه ، وفيه أن عسر أشار بذلك فحرقه خالد . ثم الاستدلال بهذا انما يتم على دعوى عدم الفارق في الحكم ، والقاتل بالفرق . أثر على رضي الله عنه أخرجه الطبراني <sup>(٣)</sup> عن عثمان أنه جلد رجلا فجر بغلام من قريش مائة ، وقال له علي : لو دخل بامرأته لكان <sup>(٤)</sup> عليه الرجم ، فقال أبو أيوب : أشهد لسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول [ الذي <sup>(٥)</sup> ذكر أبو الحسن " . وأخرج

=== المحلى : ١٣ / ٤٤٥ ، المسألة ( ٢٣٠٣ ) ، وهو في نصب الراية : ٣ / ٣٤٢ .

اسناد : ضعيف ، قال الحافظ في الدراية : ١٠٣ / ٢ رقم ( ٦٦٧ ) : وهو ضعيف جدا ، ولو صح لكان قاطعا للحجة . قلت : وقال الحافظ المنذرى : اسناد جيد . الترغيب والترهيب : ج ٣ ص ٢٨٩ .

( ١ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ٢ ) قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٣٤٢ : ورواه الواقدي في كتاب الردة - في آخر ردّة بنى سليم ، فقال : حدثني يحيى بن عبد الله بن أبي فروة عن عبد الله ابن أبي بكر بن حزم ، قال : " كتب خالد بن الوليد الى أبي بكر الصديق أخبرك أني أتيت برجل قامت عندي البيعة أنه يوطأ في دبره ، كما توطأ المرأة ، فدعا أبو بكر رضي الله عنه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، واستشارهم فيه ، فقال له عسر ، وعلى : أحرقه بالنار ، فان العرب تأنف أنفا لا يأنفه أحد غيرهم ، وقال غيرهما : اجلدوه ، فكتب أبو بكر الى خالد بن الوليد أن حرقه بالنار ، فحرقه خالد " . اسناد : يقال فيه ما قيل للذي قبله ضعيف جدا .

( ٣ ) المعجم الكبير : ٤ / ١٥٦ و ١٥٧ رقم ( ٣٨٩٧ ) ، وهو في نصب الراية : ٣ / ٣٤١ ،

وكنز العمال : ٥ / ٤٦٩ رقم ( ١٣٦٤٢ ) .

اسناد : ضعيف ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد : ٦ / ٢٧٢ : وفيه جابر الجعفي وقد صرح بالسماع وفيه من لم أعرفه ، اهـ . قلت : جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي وهو ضعيف وقد تقدم .

( ٤ ) كذا في " م " وأما في النسخة المطبوعة " لحل " بدلا " لكان " . وكلاهما صواب .

( ٥ ) في " م " النهي " بدل " الذي " والصواب كما أثبتته .



ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> عن يزيد بن قيس<sup>(٢)</sup> " أن عليا رجم لوطيا ". وروى البيهقي<sup>(٣)</sup> من طريق عطاء " أتى ابن الزبير بسبعة في لواط : أربعة منهم قد أحصنوا ، وثلاثة لم يحصنوا ، فأمر بالأربعة فرضخوا<sup>(٤)</sup> بالحجارة ، وأمر بالثلاثة فضرخوا الحد ، وابن عمر ، وابن عباس في المسجد " . وأما من قال " أنهما يحبسان في أنتن موضع<sup>(٥)</sup> " .  
وأما من قال " يهدم عليهما جدار " فقال مخرجوا<sup>(٦)</sup> أحاديث الهداية : لم نجد .

( ١ ) المصنف : ٥٣٠ / ٩ في الحدود ، باب في اللوطي حد كحد الزاني ، من طريق وكيع عن ابن أبي ليلى عن القاسم بن الوليد ، عنه به . والبيهقي في السنن الكبرى : ٣٣٢ / ٨ في الحدود ، باب ما جاء في الحد اللوطي . من طريق هشيم به ، وابن حزم في المحلى : ٤٤٦ / ١٣ ، المسألة ( ٢٣٠٣ ) ، من طريق موسى بن معاوية به . وهو في نصب الراية : ٣٤١ / ٣ . ورواه عبد الرزاق في المصنف : ٣٦٤ و ٣٦٣ / ٧ رقم ( ١٤٨٨ ) عن الثوري ، عن ابن أبي ليلى رفعه الى علي أنه رجم في اللوطية . والبيهقي : ٢٣٣ / ٨ وعند ذكره الثوري ، مقيدا بالاخصان ، وهشيم

ووكيع وموسى بن معاوية روه عن ابن أبي ليلى مطلقا . وهو في كنز العمال : ٤٦٩ / ٥ رقم ( ١٣٦٤٣ ) .

اسناده : ضعيف ، فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري وهو صدوق سئ الحفظ جدا ، وقد تقدم .

( ٢ ) يزيد بن قيس الأرحبي روى عن علي رضي الله عنه ، قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول ذلك ، اهـ . قلت : لم يذكروا فيه جرحا ولا تعديلا . أنظر الجرح والتعديل : ٢٨٤ / ٩ ، التاريخ لابن معين : ٦٧٥ / ٢ .

( ٣ ) السنن الكبرى : ٢٣٣ / ٨ في الحدود ، باب ما جاء في حد اللوطي ، وابن حزم في المحلى : ٤٤٧ / ١٣ ، المسألة ( ٢٣٠٣ ) . وهو في نصب الراية : ٣٤١ / ٣ . ونسبه للبيهقي وأخرج من طريق يزيد بن هارون عن اليمان بن المغيرة عنه به .  
اسناده : ضعيف ، فيه اليمان بن المغيرة البصري ، أبو حذيفة وهو ضعيف . أنظر التهذيب : ٤٠٦ / ١١ ، التقريب : ٣٧٩ / ٢ .

( ٤ ) الرضخ : الدق والكسر . أنظر غريب الحديث لابراهيم الحري : ٨٩٧ / ٢ ، النهاية : ٢٢٩ / ٢ .

( ٥ ) يوجد بياض في " م " بعد قوله " في أنتن موضع " لم يجده المخرج ، قلت : ولم أقف عليه والله أعلم .

( ٦ ) قال الحافظ في الدراية : ١٠٣ / ٢ تحت رقم ( ٦٦٧ ) : فلم أجده .

وأما أثر ابن عباس ، فأخرجه ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> ، عن أبي نضرة<sup>(٢)</sup> سئل ابن عباس : ما حد اللوطي ؟ قال ينظر<sup>(٣)</sup> أعلى بناء في القرية فيرمى منه منكسا ثم يتبع بالحجارة . وأخرج<sup>(٤)</sup> عن محمد بن بكر ، عن ابن جريج ، أنا ابن خيثم ، عن مجاهد وسعيد بن جبير<sup>(٥)</sup> أنهما سمعا ابن عباس يقول في الرجل يوجد - أو يؤخذ - على اللواطية : انه يرمم . وروى هذا أبو داود<sup>(٦)</sup> بلفظ " في البكر [ يؤخذ على اللواطية ] يرمم ."

( ١٤١١ ) حديث : " أقتلوا الفاعل والمفعول به " عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من وجد تنوءه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به " رواه الخمسة ، إلا النسائي ، ورواه الحاكم ، .....<sup>(٧)</sup><sup>(٨)</sup>

( ١ ) المصنف : ٩ / ٥٢٩ في الحدود ، باب في اللوطي حد كحد الزاني .

ورواه أيضا البيهقي في السنن الكبرى : ٨ / ٢٣٢ ، وابن حزم في المحلى : ١٣ / ٤٤٦ ، المسألة ( ٢٣٠٣ ) ، وهو في نصب الراية : ٣ / ٣٤٢ .

إسناده : صحيح قاله الحافظ في الدراية : ٢ / ١٠٣ ، تحت رقم ( ٦٦٧ ) .

( ٢ ) في " م " سئل عن ابن عباس " بزيادة " عن " ولاداعي لها وهي سهو .

( ٣ ) في " م " ينظر في أعلامكان " والتصحيح من النسخة المطبوعة ونصب الراية : ٣ / ٣٤٢ .

( ٤ ) ابن أبي شيبة في المصنف : ٩ / ٥٣٠ ، في الحدود ، باب في اللوطي حد كحد الزاني .

( ٥ ) السنن رقم ( ٤٤٦٣ ) في الحدود ، باب فيمن عمل عمل قوم لوط . ورواه أيضا عبد الرزاق في المصنف : ٧ / ٣٦٤ رقم ( ١٣٤٩١ ) . والبيهقي في السنن الكبرى : ٨ / ٢٣٢ هو وأبو داود كلاهما من طريق ابن راهويه ، عن عبد الرزاق ، عن ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خيثم به مثله . وهو في المحلى لابن حزم : ١٣ / ٤٤٦ ، المسألة ( ٢٣٠٣ ) ، ونصب الراية : ٣ / ٣٤٢ . من طريق ابن أبي شيبة .

إسناده : حسن رجاله ثقات عدا عبد الله بن عثمان بن خيثم فانه صدوق ، وهو حسن بهذا الإسناد . وقال أبو داود : حديث عاصم يضعف حديث عمرو بن عمرو . قال الحافظ المنذرى : يريد حديث عاصم بن أبي النجود ، الذي يأتي . مختصر سنن أبي داود : ٦ / ٢٧٤ رقم ( ٤٢٩٨ ) .

( ٦ ) في " م " " يوجد على اللواط " بدل ما بين الحاصرتين والتصحيح من المطبوع . ( ١٤١١ ) ٤ / ٩١ .

( ٧ ) رواه أبو داود رقم ( ٤٤٦٢ ) في الحدود ، باب فيمن عمل عمل قوم لوط . والترمذي : ٨ / ٣ في الحدود ، باب ما جاء في حد اللوطي ( ٢٤ ) الحديث ( ١٤٨١ ) ، وابن ماجه : ٢ / ٨٥٦ في الحدود ، باب من عمل عمل قوم لوط ( ١٢ ) الحديث ( ٢٥٦١ ) . والامام أحمد في المسند : ١ / ٣٠٠ .

( ٨ ) المستدرک : ٤ / ٣٥٥ في كتاب الحدود .

والبيهقي<sup>(١)</sup> أيضا / واستكره النسائي . ورواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup> والحاكم<sup>(٣)</sup> من حديث ١٦٥/أ

(١) السنن الكبرى : ٢٣٢/٨ في الحدود ، باب ما جاء في حد اللوطي .  
ورواه أيضا الدارقطني : ١٢٤/٣ في كتاب الحدود ، وابن الجارود في المنتقى :  
ص ( ٢٧٨ ) رقم ( ٨٢٠ ) ، والبغوي في شرح السنة : ٣٠٨/١٠ رقم ( ٢٥٩٣ ) ،  
وعبد الرزاق في المصنف : ٧/ ٣٦٤ رقم ( ١٣٤٩٢ ) ، وابن حزم في المحلى ١٣/٤٤٩  
المسألة ( ١٣٠٣ ) ، والطبراني في المعجم الكبير : ١١/٢١٢ رقم ( ١١٥٢٧ ) ،  
والطبري في تهذيب الآثار : ٢/ ١٣٦ و ١٣٨ .

اسناد : قال الحافظ : رواه أحمد والأربعة ورجاله موثقون الا أن فيه اختلافا ، اهـ  
وتعقبه الأمير الصنعاني قائلا : ظاهره أن الاختلاف في الحديث جميعه ( يعنى  
الشرط الثاني بعد المذكور هنا وهو قوله " ومن وجد تموه وقع على بهيمة فاقتلوه  
واقتلوا البهيمة " ) . لا في قوله " من وجد تموه يعمل عمل قوم لوط . . . الخ " .  
فقط ، وذلك أن الحديث قد روى عن ابن عباس مفرقا ، وهو مختلف في ثبوت كل واحد  
من الأمرين . أما الحكم الأول فانه قد أخرج البيهقي من حديث سعيد بن جبير  
وسجاهد عن ابن عباس " في البكر يؤخذ على اللوطية قال : يرمم " وأخرج عنه أنه  
قال : " ينظر أعلى بناء في القرية فيرمى به منكسا ثم يتبع بالحجارة " وأما الثاني :  
فانه أخرج عن عاصم بن بهدلة عن أبي زر عن ابن عباس " أنه سئل عن الذي  
يأتى البهيمة ، قال : لا أحد عليه " فهذا الاختلاف عنه دل أنه ليس عند هـ سنة  
فيهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وانما تكلم باجتهاد هـ ، كذا قيل في بيان  
وجه قول المصنف ( أن فيه اختلافا ) ، اهـ . أنظر سبل السلام : ٤/ ١٣ ، وقال الترمذي :  
انما يعرف هذا الحديث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الوجه .  
وروى محمد بن اسحاق هذا الحديث عن عمرو بن أبي عمرو فقال : " ملعون من عمل  
عمل قوم لوط " ولم يذكر القتل ، اهـ . وقال يحيى بن معين : عمرو بن أبي عمرو  
مولى المطلب ثقة ينكر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال : " اقتلوا الفاعل والمفعول به " . أنظر نيل الأوطار : ٧/ ١٣١ ، وقال ابن حزم :  
انفرد به عمرو بن أبي عمرو وهو ضعيف وإبراهيم بن اسماعيل ضعيف . أنظر المحلى :  
١٣/ ٤٥٠ ، المسألة ( ٢٣٠٣ ) . وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم  
يخرجاه وللزيادة في ذكر البهيمة شاهد ، اهـ . ووافقه الذهبي . وراجع نصب  
الراية : ٣/ ٢٤٣ . وقال ابن قيم الجوزية : اسناد هـ صحيح . زاد المعاد ج ٥ ص ٤٠ .

(٢) السنن : ٨٥٦/٢ في الحدود ، باب رقم ( ١٢ ) الحديث ( ٢٥٦٢ ) .

(٣) المستدرک : ٤/ ٣٥٥ ، وابن حزم في المحلى : ١٣/ ٤٥٠ ، المسألة ( ٢٣٠٣ ) .

اسناد : ضعيف ، قال ابن حزم : انفرد به القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص وهو  
مطرح في غاية السقوط . وسكت عنه الحاكم ، وتعقبه الذهبي بقوله : قلت : عبد الرحمن ساقط .

أبى هريرة ولفظه : " فارجعوا الأعلى والأسفل " وضعف قال ابن الطلاع : <sup>(١)</sup> حديث أبى هريرة لا يصح ، وحديث ابن عباس مختلف في ثبوته كما تقدم .  
 ( ١٤١٢ ) قوله : " ومن زنت اليه [ غير ] <sup>(٢)</sup> امرأته فوطئها لا يحد و عليه المهر بذلك حكم عمر رضى الله عنه . هكذا في النسخ ، وقال في الهداية <sup>(٣)</sup> : " حكم بذلك علي " وقال <sup>(٤)</sup> المخرجون : لم نجد . قلت : الصواب ما في الهداية ، وكذلك أخرجه عبد الرزاق <sup>(٥)</sup> ومحمد ابن الحسن في الأصل .

( ١ ) قال الحافظ في تلخيص الحبير : ٥٤ / ٤ رقم ( ١٧٥١ ) : قال ابن الطلاع في أحكامه : لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رجم في اللواط ، ولأنه حكم فيه ، وحديث أبى هريرة لا يصح .

فائدة : قال ابن المنذر ، والنذهي : أجمع المسلمون على أن التلوط من الكبائر التي حرم الله تعالى ، أنظر الاشراف على مذاهب أهل العلم : ٣٦ / ٢ رقم ( ١١١٢ ) ، وكتاب الكبائر ص ( ٦٠ ) . ( الكبيرة الحادية عشرة ) . واختلف أهل العلم في حد اللوطي ، فذهب قوم الى أن حد الفاعل حد الزنا ، ان كان محصنا يرجم ، وان لم يكن محصنا يجلد مائة ، وهو قول سعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبي رباح ، والحسن وقتادة ، والنخعي ، وبه قال الثوري ، والأوزاعي ، وهو أظهر قولي الشافعي .  
 وذهب قوم الى أن اللوطي يرجم محصنا كان أو غير محصن ، رواه سعيد بن جبير ، ومجاهد عن ابن عباس ، وروى ذلك عن الشافعي ، وبه قال الزهري ، وهو قول مالك ، وأحمد ، وإسحاق .

وعند أبى حنيفة لا حد عليه ولكنه يعزر ويسجن حتى يموت أو يتوب ، ولو اعتصم اللواط قتلته الامام سياسة أما الحد المقرر شرعا فليس حكما له ، وقال أبو يوسف ومحمد : هو كالزنا . أنظر شرح فتح القدير : ٤٣ / ٥ ، المبسوط : ٧٧ / ٩ ، روضة الطالبين : ٩٠ / ١٠ ، شرح السنة : ٣٠٩ / ١٠ ، المحلى لابن حزم : ٤٥٠ / ١٣ - ٤٥٤ ، المسألة ( ٢٣٠٣ ) ، المغني لابن قدامة : ١٨٨ / ٨ ، الاقصاص لابن هبيل : ٢٣٨ / ٢ ، فقه السنة : ٤٢٧ / ٢ - ٤٣٦ الجانب التعزيري في جريمة الزاني : ص ١٤٧ - ١٧١ وقال الحافظ ابن كثير : وأما اتیان النساء في الأدبار فهو اللوطية الصغرى وهو حرام باجماع العلماء الا قولاً شاذاً لبعض السلف . انظر تفسيره : ٢٣١ / ٢ ، وكتاب الفقه على المذاهب الأربعة : ١٢١ / ٥ - ١٢٩ .

( ١٤١٢ ) ٩١ / ٤ .

( ٢ ) سقط من " م " . ( ٣ ) أنظر شرح فتح القدير : ٣٩ / ٥ .

( ٤ ) قال الحافظ الزيلعي : غريب جدا . نصب الراية ، وقال الحافظ : لم أجده . الدراية :

١٠٢ / ٢ تحت رقم ( ٦٦٦ ) .

( ٥ ) كذا في " م " قلت : كلام المخرج غير واضح هل يقصد هذا أم غيره ان كان يقصد =====

( ١٤١٣ ) قوله : " لما روى أبو يوسف باسناد ه الى عمر رضى الله عنه أنه أتى برجل وقع على بهيمة فعززه وأمر بالبهيمة فذبحت وأحرقت بالنار " . وأخرجه محمد بن الحسن فى آخر الحدود من الأصل <sup>(١)</sup> بلاغا . وأخرج ابن أبي شيبة <sup>(٢)</sup> ، ثنا عيسى بن يونس ، عن أبي حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم ، قال : قال عمر : " ليس على من أتى البهيمة حد " . وأخرج <sup>(٣)</sup> عن ابن عباس مثله . فان قلت روى أحمد <sup>(٤)</sup> ، وأبو داود <sup>(٥)</sup> ، والترمذى <sup>(٦)</sup> ، عن

==== هذا فلم يجد ه الحافظ الزيلعى وابن حجر كما تقدم ، وان كان يقصد غيره بنحوه فلم أقف عليه بعد البحث الشديد والله أعلم .

( ١٤١٣ ) ٩٢ / ٤ .

( ١ ) لا يوجد فى الأجزاء الموجودة منه .

( ٢ ) المصنف : ١٠ / ٦ فى الحدود ، باب من قال : لا حد على من أتى بهيمة .

اسناد ه : رجاله ثقات ، الا أن إبراهيم لم يدرك عربى الخطاب وهو منقطع بهذا الاسناد

( ٣ ) ابن أبي شيبة فى المصنف : ١٠ / ٥ . ورواه أيضا عبد الرزاق : ٣٦٦ / ٧ رقم ( ١٣٤٩٧ )

وأبو داود رقم ( ٤٤٦٥ ) فى الحدود ، باب فيمن أتى بهيمة ، والطبرى فى تهذيب

الآثار : ٢ / ١٣٦ و ١٣٧ رقم ( ١٣٦٦ - ١٣٦٨ ) ، والحاكم فى المستدرک : ٤ / ٣٥٦ ،

والبيهقى فى السنن الكبرى : ٨ / ٢٣٤ ، والترمذى فى السنن : ٣ / ٨ فى الحدود

باب ما جاء فيمن يقع على البهيمة ( ٢٣ ) الحديث ( ١٤٧٩ ) . كلهم من طرق عن

عاصم بن بهدلة عن أبي رزین عن ابن عباس قال : " من أتى بهيمة فلا حد عليه " .

اسناد ه : فيه عاصم بن بهدلة وهو صدوق ، له أوهام . وقال الشوكانى : وهذا

أصح من الحديث الأول ( أى الذى يأتى بعد هذا هنا ) ، والعمل على هذا

عند أهل العلم وهو قول أحمد وإسحاق ، اهـ . نيل الأوطار : ٧ / ١٣٣ .

( ٤ ) المسند رقم ( ٢٤٢٠ ) . وأنظر : ج ١ ص ٢٦٩ .

( ٥ ) السنن رقم ( ٤٤٦٤ ) فى الحدود ، باب فيمن أتى بهيمة .

( ٦ ) السنن : ٣ / ٨ فى الحدود ، باب ما جاء فيمن يقع على البهيمة ( ٢٣ ) الحديث

( ١٤٧٩ ) . ورواه أيضا ابن ماجه : ٢ / ٨٥٦ فى الحدود ، باب من أتى ذات محرم

ومن أتى بهيمة ( ١٣ ) الحديث ( ٢٥٦٤ ) ، والدارقطنى : ٣ / ١٢٦ فى الحدود ،

والحاكم فى المستدرک : ٤ / ٣٥٦ ، والبيهقى : ٨ / ٢٣٤ ، والطبرى فى تهذيب الآثار :

٢ / ١٣٥ رقم ( ١٣٦٤ و ١٣٦٩ و ١٣٧٠ و ١٣٧١ ) ، وابن أبي شيبة : ١٠ / ٨ فى

الحدود ، باب من قال : على من أتى البهيمة حد ، والطبرانى فى المعجم الكبير :

١١ / ١١٥٦٨ و ١١٥٦٩ .

اسناد ه : ضعيف ، قال البخارى : عمرو بن أبي عمرو : صدوق ، ولكنه روى عن عكرمة

مناكير ، وقال أيضا : ويروى عن عمرو عن عكرمة فى قصة البهيمة ، فلا أدري : سمع أم لا ؟ .

=== وأخرج هذا الحديث ابن ماجه وغيره من حديث ابراهيم بن اسماعيل عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من وقع على نأت محرم فاقتلوه، ومن وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة " وابراهيم بن اسماعيل - هذا - هو ابن أبي حبيبة الأنصاري أبو اسماعيل، قال الامام أحمد : ثقة، وقال البخاري : منكر الحديث، وضعفه غير واحد من الحفاظ، وقال ابن أبي حاتم : قال أبي : هذا حديث منكر لم يروه غير ابن أبي حبيبة. وقال ابن حزم : هذا ضعيف لأن عباد بن منصور، وعمر بن أبي عمرو، واسماعيل بن ابراهيم ضعفاء كلهم . وقال الحافظ المنذرى : وعمر هذا قد احتج به الشيخان وغيرهما، وقال ابن معين : ثقة ينكر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس، يعنى هذا .

أنظر علل الحديث لابن أبي حاتم : ج ١ ص ٤٥٥ رقم (١٣٦٧)، المحلى لابن حزم : ١٣/٤٥٧، المسألة (٢٣٠٤)، مختصر سنن أبي داود : ٦/٢٧٥، الترغيب والترهيب : ٣/٢٨٨، وشرح السنة : ١٠/٣١٠ .

فائدة : اختلف أهل العلم فيما يجب على من أتى بهيمة : فقالت طائفة : يقتل الفاعل والبهيمة . روى هذا القول عن أبي سلمة بن عبد الرحمن . وقال الحسن البصري : حده حد الزاني . وقال قتادة : عليه الحد . وقال ابن عباس والشعبي رض الله عنهما : لا حد عليه . وقال عطاء، والنخعي، والحكم، ومالك، والثوري وأحمد بن حنبل وإسحاق، وأصحاب الرأي : أن عليه التعزير . أنظر مصنف عبد الرزاق ٧/٣٦٦، شرح السنة : ١٠/٣١٠، المبسوط : ٩/١٠٢، أحكام القرآن للجصاص : ٥/١٠٥، المغنى لابن قدامة : ٨/١٨٩، الاشراف على مذاهب أهل العلم : ٢/٣٧ رقم (١١١٣)، زاد المعاد : ٥/٤١، معالم السنن : ٣/٣٣٣ و٣٣٤ . الجانب التعزيري في جريمة الزنى ص (١٨٢-١٩٩) . وقال ابن قيم الجوزية في الطرق الحكمية ص (١٦٥) : وأما اتیان البهيمة : فان قلنا يوجب الحد، لم يثبت الا بأربعة، وان قلنا يوجب التعزير - كقول أبي حنيفة والشافعي ومالك - ففيه وجهان : أحدهما : لا يقبل فيه الا أربعة، لأنه فاحشة، وإيلاج فرج في فرج محرم، فأشبه الزنا، والثاني : يقبل فيه شاهدان، لأنه لا يوجب الحد . فثبت بشاهدين كسائر الحقوق . قال الشيخ في المغنى : وعلى قياس هذا : فكل زنا لا يوجب الحد، كوطء الأمة المشتركة وأمتة المزوجة وأشباه هذا، وأما الوطء المحرم لعارض - كوطء امرأته في الصيام، والا حرام والحيض - فانه لا يوجب الحد، ويكفى فيه شاهدان وكذلك وطؤها في دبرها .

عمرو بن أبي عمرو، عن ابن عباس، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة".<sup>(٢)</sup> قلت: رجع أبو داود والترمذي الموقوف المتقدم، وعلـسـي طريقنا العبرة بالموقوف في مثله، وهذا الذي ذكره المصنف هو مراد صاحب الهداية، بقوله: والذي يروى إلى آخره، فتغتنن لذلك، وقد قال المخرجون فيه: لم نجسده. وظنوا أنه أراد حديثاً مرفوعاً.

(١٤١٤) قوله: "وقد ورد الشرع به" أخرجه الثلاثة،<sup>(٥)</sup> والحاكم<sup>(٦)</sup> من حديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده "أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلاً في تهمة ثم خلى عنه" وقد تقدم.<sup>(٧)</sup> وفي الباب: عن أبي هريرة أخرجه الحاكم،<sup>(٨)</sup>

(١) عمرو بن أبي عمرو، ميسرة، مولى المطلب، المدني، أبو عثمان، ثقة ربما وهم، من الخامسة. مات بعد الخمسين. /ع التقریب: ٧٥/٢، وأنظر تاريخ ابن معين: ٤٥٠/٢، الميزان: ٢٨١/٣، التهذيب: ٨٢/٨.

(٢) قال الخطابي: قد عارض هذا الحديث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل الحيوان إلا لمأكلة. معالم السنن: ٣٣٣/٣.

(٣) أنظر شرح فتح القدير: ٤٥/٥، قال: "والذي يروى أنه تذبج البهيمة وتحرق فذلك لقطع التحدث به وليس بواجب" أهـ

(٤) انظر نصب الراية: ٣٤٢/٣ وقال: غريب بهذا اللفظ.

وقال الحافظ في الدراية: ١٠٤/٢ رقم (٦٦٨): لم أجده هكذا.

(١٤١٤) ٩٢/٤. وتام الكلام "وان رأى الامام أن يضم الحبس إلى التعزير... الخ"

(٥) رواه أبو داود رقم (٣٦٣٠) في الأقضية، باب في الحبس في الدين وغيره، والترمذي:

٤٣٥/٢ في الديات، باب ما جاء في الحبس والتهمة (١٩) الحديث (١٤٣٧)،

والنسائي: ٦٧/٨ في قطع السارق، باب امتحان السارق بالضرب والحبس.

(٦) المستدرک: ١٠٢/٤ في كتاب الأحكام. ورواه أيضاً عبد الرزاق في المصنف: ٣٠٧/٨

رقم (١٥٣١٣)، والبيهقي في السنن الكبرى: ٥٣/٦. وابن حزم في المحلى: ٢٥/١٣

المسألة (٢١٧٢).

استأنه: حسنه الترمذي، وهو كما قال. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الاستناد

ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا عن حديث رواه ابن

المبارك عن معمر بن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم

حبس في تهمة. قال أبي: روى هذا الحديث ابن علية عن بهز بن حكيم عن أبيه عن

جده، قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم أهلنا فقالوا اخواننا فمحبسوا؟ قال: اطلقوا

لهم اخوانهم. اختصره معمر كما ترى. علل ابن أبي حاتم: ٤٧٣/١ رقم (١٤٢١).

وضعه ابن حزم ببهز بن حكيم.

(٧) تقدم تحت الحديث رقم (٩١٢). (٨) المستدرک: ١٠٢/٤ في كتاب الأحكام.

والبزار<sup>(١)</sup> بلفظ "حبس رجلا في تهمة يوما وليلة استظهارا" وفيه ضعف . هذا ان أراد أن الشرع ورد بالحبس في الجملة ، وأما ان أراد في التعزير.<sup>(٢)</sup>

(١٤١٥) حديث: "من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين". أخرجه البيهقي<sup>(٣)</sup> من حديث النعمان بن بشير رفعه بلفظه ، وقال : المحفوظ مرسل . ولذلك أخرجه محمد ابن الحسن في الآثار<sup>(٤)</sup> مرسلا .

(١٤١٦) قوله : "وهو مأثور عن علي رضي الله عنه". قال مخرجوا<sup>(٥)</sup> أحاديث الهداية :

(١) كشف الأستار : ١٢٨/٢ رقم (١٣٦٠) ، وابن حزم في المحلى : ٢٥/١٣ ، المسألة (٢١٧٢) ، ثلاثتهم من حديث ابراهيم بن خيثم بن عراك بن مالك عن أبيه عن جد ه عنه به .

اسناد ه : ضعيف ، قال الهيثمي : رواه البزار وفيه ابراهيم بن خيثم عن عراك (كذا) والصواب خيثم بن عراك وهو متروك . مجمع الزوائد : ٤ / ٢٠٣ .

وسكت عنه الحاكم ، وتعقبه الذهبي وقال : ابراهيم متروك . وضعفه ابن حزم .  
(٢) قال الناسخ في هامش "م" : "بياض" . قلت : ويدل على ذلك الانقطاع في الكلام فيما بعده . وأصل التعزير : المنع والرد ولهذا قيل للتأديب الذي هو دون الحد تعزير . أنظر النهاية : ٣ / ٢٢٨ .

(١٤١٥) ٩٢/٤ .

(٣) السنن الكبرى : ٣٢٧/٨ في الأشربة والحد فيها ، باب ما جاء في التعزير وأنه لا يبلغ به أربعين . من طريق مسعر عن خاله الوليد بن عبد الرحمن عنه —هـ .  
اسناد ه : ضعيف ، الوليد بن عبد الرحمن قال أبو حاتم : مجهول . وقال ابن معين : ليس بشيء . الجرح والتعديل : ٩ / ٩ . وقال الهيثمي : رواه الطبراني وفيه محمد ابن الحسين الفضاخ والوليد خال مسعر ولم أعرفهما وبقية رجاله ثقات . مجمع الزوائد : ٦ / ٢٨١ .

(٤) ص ١٣٣ رقم (٦١٠) ورواه أيضا البيهقي : ٣٢٧/٨ ، فقال أخبرنا مسعر بسنن كدام أخبرني الوليد بن عبد الرحمن عن الضحاك بن مزاحم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من بلغ حدا في غير حد ، فهو من المعتدين".  
وأورد ه الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٣٥٤ .  
اسناد ه : ضعيف مثل سابقه .

(١٤١٦) ٩٢/٤ . وتام الكلام : "وأبو يوسف اعتبر الأقل من حد الأحرار وهو ثمانون فنقص عنه خمسة في رواية ، وهو مأثور عن علي رضي الله عنه" .

(٥) قال الحافظ الزيلعي : غريب ، وذكره البغوي في "شرح السنة" : ٣٤٤/١٠ فسي

كتاب الحدود ، باب التعزير . عن ابن أبي ليلى قال : الى خمسة وسبعين سوطا . =====



لم نجد هـ . ويعارضه ما في الصحيحين <sup>(١)</sup> عن أبي بردة <sup>(٢)</sup> رفعه " لا يجلد فوق عشرة أسواط الا في حد [ من حدود الله ] <sup>(٣)</sup> وللطبراني في الأوسط <sup>(٤)</sup> عن أبي هريرة رفعه : " لا تعزير فوق عشرة أسواط " . قلت : قد قيل ان هذا منسوخ لما روى من عمل الصحابة بخلافه <sup>(٥)</sup> من غير تكبر . وقيل : محمول على التأديب الصادر من غير الولاة ، كالسيد يضرب عبده ، والزوج امرأته ، والوالد ولده . قال حافظ العصر : وعدة من ادعى عمل الصحابة بخلافه كون عمر جلد في الخمر ثمانين ، وأن الحد الأصلي أربعون ، والثانية ضربها تعزيرا . لكن حديث علي المتقدم دال على أن عمر <sup>(٦)</sup> ضربها معتقدا أنها الحد <sup>(٧)</sup> الأولي أن يكون

=== نصب الراية : ٣ / ٣٥٤ ، وقال الحافظ في الدراية : ٢ / ١٠٧ رقم ( ٦٧٣ ) : لم أجد هـ .

- ( ١ ) رواه البخاري : ١٢ / ١٧٥ في الحدود ، باب كم التعزير والأدب ؟ ( ٤٢ ) الحديث ( ٦٨٤٨ ) ، ومسلم : ٣ / ١٣٣٢ في الحدود ، باب قدر أسواط التعزير ( ٩ ) ، الحديث ( ٤٠ ) ( ١٧٠٨ ) ، ورواه أيضا أبوداود رقم ( ٤٤٩١ ) في الحدود ، فسي التعزير ، والترمذي : ٣ / ١٢ في الصيد ، باب ما جاء في التعزير ( ٣٠ ) الحديث ( ١٤٨٨ ) ، وابن ماجه : ٢ / ٨٦٧ في الحدود ، باب التعزير ( ٣٢ ) الحديث ( ٢٦٠١ ) ، والامام أحمد : ٣ / ٤٦٦ ، وابن أبي شيبة في المصنف : ١٠ / ١٠٧ في الحدود ، باب في التعزير كم هو وكم يبلغ به ؟ .
- اسناد هـ : متفق عليه .

- ( ٢ ) هو أبو بردة بن نيار ، بكسر النون بعد ها تحتانية خفيفة ، البلوى ، حليف الأنصار ، صحابي ، اسمه هاني ، وقيل الحارث بن عمرو ، وقيل مالك بن هبيرة ، مات ( ٤١ ) ، وقيل بعد ها . ع . التقريب : ٢ / ٣٩٤ ، وأنظر الاستيعاب : ١١ / ١٤٥ ، أسد الغابة : ٥ / ١٤٦ ، الاصابة : ١١ / ٣٤ .
- ( ٣ ) ما بين الحاصرتين سقط في " م " .

- ( ٤ ) وعنه الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٣٥٤ ، ورواه أيضا ابن ماجه : ٢ / ٨٦٧ فسي الحدود ، باب التعزير ( ٣٢ ) الحديث ( ٢٦٠٢ ) عن هشام بن عمار ، عن اسماعيل ابن عياش عن عباد بن كثير ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ المذكور هنا .

اسناد هـ : ضعيف ، فيه عباد بن كثير الثقي البصري ، وهو متروك وقد تقدمت ترجمته .

- ( ٥ ) راجع : مصنف عبد الرزاق : ج ٧ ص ٤١٣ رقم ( ١٣٦٧٤-١٣٦٧٩ ) . المحلى لابن حزم : ١٣ / ٤٨٢-٤٨٦ ، المسألة ( ٢٣٠٩ ) ، شرح السنة : ١٠ / ٣٤٤ ، المبسوط : ٩ / ٧١ ، المغني لابن قدامة : ٨ / ٣٢٤-٣٢٦ ، الاشراف على مذاهب أهل العلم : ٢ / ٣٠ رقم ( ١١٠٣ ) ، فتح الباري : ١٢ / ١٧٨ في الحدود ، باب رقم ( ٤٢ ) ، ،

عدة القاري : ٢٤ / ٢٣ و ٢٤٠ .

( ٦ ) في " م " ابن عمر " والتصحيح من النسخة المطبوعة .

( ٧ ) تلخيص الحبير : ٤ / ٧٩ تحت رقم ( ١٨٠٢ ) .

عدتهم أن عمر ضرب شاهد الزور أربعين سوطاً كما قدمناه<sup>(١)</sup> ونحوه مما لا حد فيه، وسيأتي أكثر من هذا إن شاء الله تعالى .

قاعدة : ذكر صاحب الهداية<sup>(٢)</sup> في هذا الباب أن الصحابة اختلفوا في قوله " أنت خلية " ، أو برية ، أو أورك بيدك فذهب عمر أنها تطليقة رجعية " . أخرج ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> عن إبراهيم ، قال عمر ، وابن مسعود : في البرية<sup>(٤)</sup> والخلية : " هي تطليقة وهو أملك برجعتها " وعن علي<sup>(٥)</sup> قال : " هي ثلاث " . وأخرج عبد الرزاق<sup>(٦)</sup> ، عن علقمة والأسود : " جاء رجل السي

( ١ ) تقدم في الحديث رقم ( ٩٨٠ ) .

( ٢ ) أنظر شرح فتح القدير : ج ٣ ص ٣٦ ، وتام الكلام : " ولو قال لها أنت خلية أو برية أو أورك بيدك فأختارت نفسها ثم وطئها في العدة ، وقال : علمت أنها عليّ حرام لم يحد لا اختلاف الصحابة رض الله عنهم فيه فمن ذهب عمر أنها تطليقة رجعية " .

( ٣ ) قال أبو عبيد : " خلية طالق " أراد الناقة تكون معقولة ثم تطلق من عقالها وتخلى عنها ، فهي خلية من العقال وهي طالق ، لأنها قد طلقت منه ، فأراد الرجل ذلك ، فأسقط عمر عنه الطلاق لنيته وهذا أصل لكل من تكلم بشيء يشبه لفظ الطلاق والعناق وهو ينوي غيره أن القول فيه قوله فيما بينه وبين الله ، اهـ غريب الحديث : ٣ / ٣٨٠ .

( ٤ ) المصنف : ج ٥ ص ٦٨ و ٦٩ في الطلاق ، باب ما قالوا في الخلية . من طريق محمد ابن فضيل ، عن الأعمش ، عنه به .

اسناده : حسن ، محمد بن فضيل بن غزوان صدوق ، وباقي رجال الاسناد ثقات وهو حسن بهذا الاسناد .

( ٥ ) كذا في " م " وليست في النسخة المطبوعة . واللفظ فيها كما يلي عن عمر وعبد الله قالا في الخلية : " تطليقة وهو أملك برجعتها " اهـ . قلت : وقد أخرجه ابن أبي شيبة : ٥ / ٦٩ أيضاً في باب ما قالوا في البرية ما هي ؟ وما قالوا فيها ؟ بنفس السند المذكور سابقاً ولفظه ، عن عمر وعبد الله في البرية قالا : " تطليقة وهو أملك بها " اهـ . ولعل المخرج ضمهما والله أعلم .

( ٦ ) رواه أيضاً ابن أبي شيبة في المصنف : ٥ / ٦٩ من طريق ابن فضيل ، عن عطاء بن السائب ، عن الحسن ، عنه بلفظ المذكور .

اسناده : حسن مثل سابقه .

( ٧ ) المصنف : ٦ / ٥٢٠ رقم ( ١١٩١٤ ) ولفظه مطول وقد اختصره المخرج ورواه من طريقه الطبراني في المعجم الكبير : ٩ / ٣٨٧ رقم ( ٩٦٤٩ ) . والبيهقي في السنن

الكبرى : ٧ / ٣٤٧ ، وهو في سنن سعيد بن منصور برقم ( ١٦٤٠ ) .  
اسناده : صحيح رجاله كلهم ثقات .

ابن مسعود فقال ، قلت لأمرأتى : جعلت أملك بيدك ، قالت : أنا طالق ثلاثا ، فقال ابن مسعود : أراها واحدة \* . وأخرج مالك <sup>(١)</sup> ، عن نافع ، عن ابن عمر : \* فى الرجل اذا ملك امرأته أمرها بيدها ، القضاء ماقتضت ، الا أن يقول : ما أردت الا واحدة فيحلف على ذلك \* وذكر حديث \* لا تقام الحدود فى دار الحرب \* وقال المخرجون : <sup>(٢)</sup> لم نجد \* . وانما روى الشافعى ، <sup>(٣)</sup> عن زيد بن ثابت من قوله مثله . ذكره فى اختلاف العراقيين . وروى ابن أبى شيبة <sup>(٤)</sup> من طريق حكيم بن عير \* أن عمر كتب إلى

ب/١٦٥

( ١ ) الموطأ : ٥٥٣ / ٢ فى الطلاق ، باب ما يبين من التملك . وفى سياقه يوجد اختصار يسير ، وقد تبع المخرج فى ذلك شيخه الحافظ ابن حجر فى الدراية : ١٠٢ / ٢ . إسناده : صحيح رجاله ثقات .

( ٢ ) أى صاحب الهداية . أنظر شرح فتح القدير : ج ٦ ص ٤٦ فى كتاب الحدود .

( ٣ ) نصب الراية : ٣٤٣ / ٣ ، الدراية : ١٠٤ / ٢ رقم ( ٦٦٩ ) .

( ٤ ) الأم : ج ٧ ص ٣٧٤ فى كتاب سير الأوزاعى ، باب اقامة الحدود فى دار الحرب ، ورواه من طريقه البيهقى فى السنن الكبرى : ١٠٥ / ٩ فى كتاب السير ، باب من زعم لا تقام الحدود فى أرض الحرب حتى يرجع . عن الشافعى ، قال : قال أبو يوسف : حدثنا بعض أشياخنا عن مكحول ، عن زيد بن ثابت ، قال : \* لا تقام الحدود فى دار الحرب مخافة أن يلحق أهلها بالعدو ، قال : وحدثنا بعض أصحابنا عن ثور بن يزيد عن حكيم بن عير أن عمر بن الخطاب كتب إلى عير بن سعد الأنصارى ، وإلى عماله أن لا يقيموا حدا على أحد من المسلمين ففى أرض الحرب ، حتى يخرجوا إلى أرض المصالحة \* ، اهـ .

إسناده : ضعيف ، قال الامام الشافعى رحمه الله : ومن هذا الشيخ ؟ ومكحول لم ير زيد بن ثابت .

( ٥ ) المصنف : ج ١ ص ١٠٢ و ١٠٣ فى الحدود ، باب فى اقامة الحد على الرجل ففى أرض العدو . من طريق عبد الله بن المبارك عن أبى بكر بن أبى مريم عن حكيم بن عير . ورواه أيضا سعيد بن منصور فى سننه : ٢٣٥ / ٢ رقم ( ٢٥٠٠ ) من طريق اسماعيل ابن عياش عن الأحوص بن حكيم عن أبيه \* أن عمر كتب إلى الناس أن لا يجلدن أمير جيش ولا سارية رجلا من المسلمين حدا وهو غاز حتى يقطع الدرب قافلا لئلا تحمله حمية الشيطان فيلحق بالكفار \* ولفظ ابن أبى شيبة مثله .

قوله \* حتى يقطع الدرب \* الدرب : الطريق وباب السكة الواسعة وباب الأكبر ، والمراد هنا مدخل بلاد الاسلام عند القفول من أرض الحرب . أنظر لسان العرب : ٣٧٤ / ١

إسناده : ضعيف ، فى إسناده ابن أبى شيبة فيه أبو بكر بن أبى مريم وهو ضعيف ، وفى

(١) عمير بن سعد والى عماله : أن لا يقيموا حدا على أحد من المسلمين في دار الحرب\*  
ومن طريق أبي الدرداء (٢) " أنه نهى أن يقام على أحد حد في أرض العدو " . وروى الترمذى (٣)  
من حديث بسر بن أرطاة (٤) سمعت : رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا تقطع الأيدي

=== اسناد سعيد بن منصور فيه الأحوص بن حكيم بن عمير الحمصي وهو ضعيف الحفظ  
وقد تقدمت ترجمتهما .

(١) عمير بن سعد الأنصاري ، الأوسى ، صحابي ، ولي فلسطين لعمر ، كان عمر يسميه  
نسيج وحده ، بفتح النون وكسر الميملة بعدها تحتانية ساكنة ثم جيم ، ثم واو  
مفتوحة ومهملة ساكنة ، وهي كلمة تطلق على الفائق ، وكان يسميه بذلك الإعجابه به  
وكان يقول سيدنا عمر : وددت أن لي رجالا مثل عمير بن سعد أستعين بهم  
على أعمال المسلمين . / ت.س . التقريب : ٨٦ / ٢ . وأنظر أسد الغابة : ١٤٥ / ٤ ،  
الاصابة : ١٦٣ / ٧ .

(٢) أخرجه أيضا ابن أبي شيبة : ١٠٣ / ١٠ في الحدود ، باب إقامة الحد على الرجل  
في أرض العدو . من طريق ابن المبارك عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم  
عن حميد بن فلان بن رومان عن أبي الدرداء . وسعيد بن منصور في سننه :  
٢ / ٢٣٤ رقم ( ٢٤٩٩ ) من طريق اسماعيل بن عياش به ولفظه " عن أبي الدرداء  
أنه كان ينهى أن تقام الحدود على الرجل وهو غاز في سبيل الله حتى يقفل  
مخافة أن تحمله الحمية فيلحق بالكفار ، فان تابوا تاب الله عليهم ، وان عادوا  
فان عقوبة الله من ورائهم " اهـ . وهو في نصب الراية : ٣٤٣ / ٣ ، والجوهري  
النق : ١٠٥ / ٩ من طريق ابن أبي شيبة .

اسناده : ضعيف ، مثل سابقه فيه أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم وهو ضعيف .  
(٣) السنن : ٥ / ٣ في الحدود ، باب ما جاء أن لا يقطع الأيدي في الغزو ( ٢٠ ) ،  
الحديث ( ١٤٧٤ ) .

(٤) بسر بن أرطاة ، ويقال ابن أبي أرطاة ، واسمه عمير بن عويم بن عمران القرشي  
العامري ، نزل الشام ، اختلف في صحبته .

قال أحمد وابن معين : لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم . وقد سبى مسلمات  
باليمن ، فأقمن للبيع . وقال ابن يونس : صحابي شهد فتح مصر ولي الحجاز  
واليمن ، لمعاوية ، ففعل قبائح ، ووسوس في آخر عمره . وقال الذهبي : كان  
فارسا شجاعا ، فاتكا من أفراد الأبطال ، وفي صحبته تردد . وقال ابن حجر :  
من صفار الصحابة ، مات سنة ( ٨٦ ) / د ت.س . أنظر : تاريخ بغداد : ٢١٠ / ١ ،  
أسد الغابة : ١٧٩ / ١ ، المستدرک : ٥٩١ / ٣ ، سير أعلام النبلاء : ٤٠٩ / ٣ ،  
التهذيب : ٤٣٥ / ١ ، التقريب : ٩٦ / ١ .

في الغزو". وأخرجه أبوداود<sup>(١)</sup> والنسائي<sup>(٢)</sup> وقال الترمذي : غريب وبه كان يقول الأوزاعي . قالوا : ويعارضه ما أخرجه البيهقي<sup>(٣)</sup> ، عن عبادة بن الصامت رفعه : " أقيموا الحدود فسي السفر والحضر على القريب والبعيد ولا تبالوا في الله لومة لائم " انتهى . قلت : وهذا المعارض الذي ذكروه حجة لنا لما ذكره المصنف وصاحب الهداية ، وأهل المذهب أنه اذا غزا الامام أو من له ولاية الاقامة بنفسه فانه يقيم الحد على من فعل في معكسره ،

- ( ١ ) السنن رقم ( ٤٤٠٨ ) في الحدود ، باب في الرجل يسرق في الغزو أيقطع ؟ .  
 ( ٢ ) السنن : ٩١ / ٨ في السارق ، باب القطع في السفر . ورواه أيضا الامام أحمد في المسند : ٤ / ١٨١ ، والطبراني في المعجم الكبير : ج ٢ ص ١٩ رقم ( ١١٩٥ ) ، .  
 والبيهقي في السنن الكبرى : ٩ / ١٠٥١ . وفيه قصة عند الطبراني والبيهقي .  
اسناد ه : قال الحافظ في الاصابة : ١ / ٢٤٣ رقم الترجمة : ٦٣٩ : وفي سنن أبي داود باسناد مصرى قوى عن جنادة بن أبي أمية . قلت : وسكت عنه فسي الدراية : ٢ / ١٠٤ رقم ( ٦٦٩ ) . وقال الحافظ المنذرى : وكان يحيى بن معين لايحسن الثناء على بسر بن أرطاة ، وهذا يدل على أنه عنده لاصحبة لله ، والله أعلم ، وغزه الدارقطني ، اهـ . مختصر سنن أبي داود : ٦ / ٢٣٥ . وقال البيهقي : أهل المدينة ينكرون سماع بسر بن أرطاة من النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان يحيى بن معين يقول : بسر بن أبي أرطاة رجل سوء ، قال البيهقي : وذلك لما اشتهر من سوء فعله في قتال أهل الحرة ، اهـ . وأنظر نصب الراية : ٣ / ٣٤٤ .  
 ( ٣ ) السنن الكبرى : ٩ / ١٠٤ ، في السير ، باب اقامة الحدود في أرض الحرب . ورواه أيضا الامام أحمد في المسند : ٥ / ٣١٦ و ٣٣٠ و ٤٢٦ . وابن ماجه في السنن : ٢ / ٨٤٩ في الحدود ، باب اقامة الحدود ( ٣ ) الحديث ( ٢٥٤٠ ) .  
اسناد ه : قال البوصيري في الزوائد : هذا اسناد صحيح على شرط ابن حبان ، فقد ذكر جميع رواته ، في ثقاته ، اهـ . وقال ابن أبي حاتم : قال أبي : وهذا حديث حسن ان كان محفوظا . علل الحديث : ١ / ٤٥٣ رقم ( ١٣٦٠ ) .  
 فائدة : اختلفوا في اقامة الحدود في أرض الحرب . فقالت طائفة : تقام الحدود ، ولا فرق بين دار الحرب ودار الاسلام . هكذا قال الشافعي ، وبه قال مالك ، والليث ابن سعد . وقال الأوزاعي : يقيم من أمر على جيش ، وان لم يكن أمير مصر من الأمصار الحدود في عسكره غير القطع . فاذا قفل قطع . وقال النعمان : اذا غزا الجند أرض الحرب ، وعليهم أمير ، فانه لا يقيم الحدود في عسكره الا أن يكون امام مصر ، أو الشام ، أو العراق ، أو ما أشبهه ، فيقيم الحدود في عسكره . أنظر الام : ٧ / ٣٧٤ ، الاشراف على مذاهب أهل العلم : ١ / ٥٢١ ، رقم ( ١٠٢٣ ) ، المبسوط : ٩ / ١٠٠ ، المدونة : ٤ / ٤٢٥ ، شرح فتح القدير : ٥ / ٤٦ ، المغني : ٨ / ٤٧٤ .

وما استدلوأ به من الموقوفات والمرفوع خلا أثر زيد بن ثابت أن حمل على تأويل صاحب الهداية فحجة علينا ، فتأمل والله أعلم . وذكر حديث " أنت ومالك لأبيك " أخرجه ابن ماجه<sup>(٢)</sup> من حديث جابر ، وقد تقدم لنا في باب النفقة . وكذا حديث " من ستر على مسلم " في الشهادات<sup>(٥)</sup> والله أعلم .

---

( ١ ) صاحب الهداية . أنظر شرح فتح القدير : ٥ / ٣٧ .

( ٢ ) السنن : ٧٦٩ / ٢ في التجارات ، باب مال الرجل من مال ولده ( ٦٤ ) الحديث

٠ ( ٢٢٩١ )

اسناده : قال البوصيري في الزوائد : اسناده صحيح ، رجاله ثقات على شرط البخاري . قلت : وهو كما قال .

( ٣ ) تقدم في الحديث رقم ( ١٢٧١ ) .

( ٤ ) الهداية ( شرح فتح القدير : ٥ / ٥ ) في أوائل كتاب الحدود .

( ٥ ) تقدم في الحديث رقم ( ٩٦٥ ) .

### " باب حد القذف (١) "

(١٤١٧) " كان عند عائشة رضى الله عنها قينتان (٢) تغنيان (٣) بما تقاذف فيه الأنصار من الأشعار يوم بعث (٤) وهو فـ... .

(١) القذف : لغة الرمي مطلقا . واصطلاحا : الرمي بالزنى فى معرض التعبير فسن حق الشهادة به فلاحد فيها ، الا أن يشهد به دون أربعة ، وهو من الكبائر الموبقات ، فى الحديث : " من السبع الموبقات قذف المحصنات " سواء فى ذلك الرجل والمرأة . ويتعلق به الحد بالكتاب والسنة واجماع المسلمين . أنظر زاد المحتاج بشرح المنهاج : ٢١٤ / ٤ ، كفاية الأخيار : ٣٤٦ / ٢ ، أنوار المسالك ص ( ٢٦٦ ) ، كشف القناع : ١٠٤ / ٦ ، كتاب الكبائر للذهبي ، ص ( ١٠٠ ) الكبيرة الحادية والعشرون . قذف المحصنات ، المقنع لابن قدامة : ١٠٦ / ٤ .

(١٤١٧) ٩٣ / ٤ .

(٢) القينة : الأمة غنت أو لم تغن ، وكثيرا ما تطلق على المغنية من الاماء ، وجمعها : قينات . قال أبو منصور : انما قيل للمغنية قينة اذا كان الغناء صناعة لها ، وذلك من عمل الاماء دون الحرائر . أنظر النهاية : ١٣٥ / ٤ ، لسان العرب : ٣٥١ / ١٣ .

(٣) سقط من " م " والمثبت من النسخة المطبوعة . قلت : وقد ذكره ابن الأثير فى النهاية : ١٣٩ / ١ بلفظ : وفى حديث عائشة رضى الله عنها " وعندها جاريتان تغنيان بما قيل يوم بعث " .

(٤) بعث : بضم الباء وآخره ثاء مثلثة : موضع فى نواحي المدينة ، كانت به وقائع بين الأوس والخزرج فى الجاهلية ، وهو من المدينة على ليلتين . وقال ابن الأثير : وبعث اسم حصن للأوس . وقال ابن الديبع الشيباني : يوم بعث : وهو يوم وقعت فيه مقتلة عظيمة بين الأوس والخزرج فى شوال من السنة الحادية عشرة من البعثة ، وذكر أبو الفرج الأصبهاني أن سبب ذلك أنه كان من قاعدتهم أن الأصيل لا يقتل بالحليف فقتل رجل من الأوس حليفا للخزرج ، فأرادوا أن يقيدوه فامتنعوا ، ف وقعت عليهم الحرب لأجل ذلك ، فقتل فيها من أكابرهم من كان لا يؤمن ، أى يتكبر ويأنف أن يدخل فى الاسلام حتى لا يكون تحت حكم غيره . وفى صحيح البخارى : ١١٠ / ٧ فى مناقب الأنصار ، باب مناقب الأنصار ( ١ ) ، الحديث ( ٣٩٣٠ و ٣٨٤٦ و ٣٧٧٧ ) عن عائشة رضى الله عنها قالت : " كان يوم بعث يوما قدمه الله لرسوله صلى الله عليه وسلم ، فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد افترق ملأهم ، وقتلت سرواتهم وجرحوا . فقدمه الله لرسوله صلى الله عليه وسلم فى دخولهم فى الاسلام " هـ .

الصحيح بلفظ " تناولت الأنصار يوم بعثت " . " فصل "

(١٤١٨) قوله : " وأخرها حد الشرب لأنه ثبت باجماع الصحابة " قلت :  
وكذا قال في الهداية : (٢) ولم ينص المخرجون (٣) على من نقل الاجماع (٤) ولا بينوه ، وانما نقلوا  
ما في الباب من المرفوع ، والموقوف على ما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى ، وان لم يحصل  
على التقدير أولا فلا صحة له والله أعلم .

=== انظر حدائق الأنوار قسم : ٣٥٣/١ ، معجم البلدان : ٤٥١/١ ، النهاية فـى  
غريب الحديث : ١٣٩/١ ، فتح الباري : ١١١/٧ ، عدة القارى : ٢٥٤ / ١٦ ،  
لسان العرب : ١١٧/٢ .

(١) البخارى : ٤٤٥/٢ فى العيدين ، باب سنة العيدين لأهل الاسلام (٣) الحديث  
(٩٥٢) ، ورواه أيضا مسلم فى صحيحه : ٦٠٧/٢ فى صلاة العيدين ، باب الرخصة  
فى اللعب ، الذى لا معصية فيه ، فى أيام العيد (٤) الحديث (١٦) (٨٩٢) . وابن  
ماجه : ٦١٢/١ فى النكاح ، باب الغناء والدف (٢١) الحديث (١٨٩٨) ولفظه  
عن عائشة رضى الله عنها قالت : " دخل أبو بكر وعندى جاريستان من جوار الأنصار  
تغنيان بما تناولت الأنصار يوم بعثت ، قالت : وليستا بمغنياتين ، فقال أبو بكر :  
أمرامير الشيطان فى بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ وذلك فى يوم عيـد ،  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أبا بكر ، ان لكل قوم عيدا ، وهذا عيدنا " اهـ  
اسناده : متفق عليه .

(١٤١٨) ٩٧/٤ . وتام الكلام " واذا اجتمع حد الزنا والسرقة والشرب والقذف وفق  
العين ، يبدأ بالنقء لكونه خالص حق العبد ( الى أن قال ) فاذا برأ فلامام  
ان شاء بدأ بالقطع ، وان شاء بحد الزنا لاستوائهما فى الثبوت ، وأخرها حد  
الشرب لأنه ثبت باجماع الصحابة ، فكان دون ما ثبت بالكتاب . . . " .

(٢) أنظر شرح فتح القدير : ٧٩/٥ فى كتاب الحدود ، باب حد الشرب .

(٣) نصب الراية : ٣٤٩/٣ ، الدراية : ١٠٥ / ٢ رقم (٦٧١) .

(٤) قلت : قال الامام النووى : أجمع المسلمون على وجوب الحد على شارب الخمر  
سواء شرب قليلا أو كثيرا . صحيح مسلم بشرح النووى : ٢١٧/١١ فى الحدود ،  
باب حد الخمر . وقال الحافظ فى فتح الباري : ٧٢/١٢ فى الحدود ، باب الضرب  
بالجريد والنعال رقم (٤) : أجمعوا على وجوب الحد فى الخمر واختلفوا فـى  
تقديره ، فذهب الجمهور الى الثمانين ، وقال الشافعى فى المشهور عنه وأحمد فـى  
رواية وأبو ثور وداود : أربعين ، وتبعه على نقل الاجماع ابن دقيق العيد والنووى  
ومن تبعهما ، وتعقب بأن الطبرى وابن المنذر وغيرهما حكوا عن طائفة من أهـل  
العلم أن الخمر لا حد فيها وانما فيها التعزير واستدلوا بأحاديث الباب فانها  
=====



( ١٤١٩ ) قوله : " نقل ذلك عن ابن مسعود وابن عباس " أخرجه محمد بن الحسن في الأصل <sup>(١)</sup> بلاغا والله أعلم .

=== ساكتة عن تعيين عدد الضرب وأصرحها حديث أنس ولم يجزم فيه بالأربعين في أرجح الطرق عنه . وأنظر أيضا عدة القارى : ٢٣ / ٢٦٩ .

( ١٤١٩ ) ٩٧ / ٤ ، أى فانه اذا ما ارتكب الشخص عدة حدود متجانسة ولو مع أشخاص متعددين ولم يعاقب على المتقدم منها فان عقوبة هذه الحدود تندغم ويكتفى باقامة حد واحد عليه . وان اختلفت الحدود وكان أحدها القتل ، اكتفى بالقتل وسقط ما عداه لدخوله في القتل واليك ما ورد في ذلك مسندا عن ابن مسعود ، ولم أقف في شيء من ذلك عن ابن عباس .

( ١ ) لم أجده في الأجزاء الموجودة منه .

ورواه عبد الرزاق في المصنف : ٤٣٤ / ٧ رقم ( ١٣٧٧٢ ) من طريق ابن جريج عن عبد الكريم عن أصحاب ابن مسعود أنهم يقولون : " ان افترى - أى قذف - رجلا على رجل ، ثم مكث ، ثم افترى على آخر ، فانما هو حد واحد مالم يحد " اهـ  
اسناد ه : رجاله ثقات ، وعبد الكريم هو ابن مالك الجزري وهو ثقة . وأصحاب ابن مسعود معظمهم ثقات ومعروفون أيضا . وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه : ٤٧٩ / ٩ في الحدود ، باب في الرجل يسرق ويشرب الخمر ويقتل ، من طريق حفص عن مجالد عن الشعبي عن مسروق قال : قال عبد الله : " اذا اجتمع حدان أحدهما القتل أتى القتل على الآخر " اهـ .

اسناد ه : فيه مجالد بن سعيد الهمداني وهو ليس بالقوى وقد أخرج عبد الرزاق في المصنف : ١٩ / ١٠ رقم ( ١٨٢٢٠ ) من طريق ابن جريج عن أصحاب ابن مسعود قال أيضا : " اذا جاء القتل محي كل شيء " ، اهـ .

باب حد الشرب

( ١٤٢٠ ) حديث : " من شرب الخمر <sup>(١)</sup> فأجلدوه ، فان عاد فأجلدوه ، فان عاد فأجلدوه ، فان عاد فأجلدوه <sup>(٢)</sup> ، أخرجہ الأربعة <sup>(٣)</sup> ، الا الترمذی ، وأخرجہ ابن حبان ، والحاكم <sup>(٤)</sup> — من

( ١٤٢٠ ) ٩٧/٤

( ١ ) قال العلامة ابن عطية الأندلسي : [ الخمر ] : مأخوذة من خمر اذا ستر، ومنه خمار المرأة ، فلما كانت الخمر تستر العقل وتغطي عليه سميت بذلك . والخمر ماء العنب الذي غلي ولم يطبخ وما خامر العقل من غير ذلك فهو في حكمه وحرمت الخمر بالمدينة يوم حرمت وهي من العسل ، والزبيب ، والتمر ، والشعير ، والقمح ، ولم تكن عند هم خمر عنب . وأجمعت الأمة على خمر العنب - اذا غلت ورمت بالزبد - أنها حرام قليلها وكثيرها ، وأن الحد واجب في القليل منها والكثير ، وجمهور أنها حرام على أن ما أسكر كثيره من غير خمر العنب فمحرم قليله وكثيره ، والحد نفسى ذلك واجب . المحرر الوجيز : ج ٢ ص ٢٢٨ - ٢٣١ ( في سورة البقرة ، الآية ٢١٩ ) وأنظر أيضا الجامع لأحكام القرآن : ٥١/٣ . وروضة الطالبين للإمام النووي : ج ١ ص ١٦٨ .

( ٢ ) رواه أبوداود رقم ( ٤٤٨٤ ) في الحدود ، باب اذا تتابع في شرب الخمس . والنسائي : ٣١٤/٨ في الأشربة ، باب ذكر الروايات المفصلات في شرب الخمر ، وابن ماجه : ٨٥٩/٤ في الحدود ، باب من شرب الخمر مرارا ( ١٧ ) الحديث ( ٢٥٧٢ ) .

( ٣ ) الصحيح ( موارد الظمان ص ( ٣٦٤ ) رقم ( ١٥١٧ ) .

( ٤ ) المستدرک : ٣٧٢ و ٣٧١/٤ في كتاب الحدود ، باب حد شارب الخمر . ورواه - أيضا الطيالسي في مسنده ( منحة المعبود : ٣٠٢/١ رقم ١٥٤٠ ) . والاسمام أحمد : ٢٨٠/٢ ، والطحاوي في معاني الآثار : ١٥٩/٣ في الحدود ، باب من أسكر أربع مرات ما حده ؟ ، وعبد الرزاق في المصنف : ٣٨٠/٧ رقم ( ١٣٥٤٩ ) ، وابن الجارود في المنتقى ص ٢٨٢ رقم ( ٨٣١ ) . وابن حزم في المحلى : ٢٨/١٣ و ٤٢١ ، المسألة ( ٢٢٩٢ و ٢١٧٣ ) .

إسناده : قال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، وصححه ابن حبان . قال أبوداود : وكذا حدثنا عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : " اذا شرب الخمر فأجلده ، فان عاد الرابعة فاقتلوه " . وقال الحافظ المنذرى : هذا آخر كلامه . وعمر بن أبي سلمة - هذا - هو ابن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري مدني لا يحتاج بحديثه ، وقع لنا حديثه هذا من رواية أبي عوانة عنه . قال أبوداود : وكذا حديث سهيل

حديث أبي هريرة وفي آخره " فان عاد في الرابعة فاقتلوه " (١) وأخرجه الخمسة (٢) ،

=== عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : " ان شربوا الرابعة فاقتلوه " وحديث سهيل - هذا - من حديث عبد الرزاق عن معمر عن سهيل . وفيه قال : " فحدثت به ابن المنكر ، فقال : قد ترك ذلك ، قد أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بابن النعميان . فجلده ثلاثا ، ثم أتى به الرابعة فجلده ، ولم يزد " . مختصر سنن أبي داود : ٢٨٨ / ٦ ، وأنظر أيضا فتح الباري : ١٢ / ٦٧ - ٧٤ . ( ١ ) قال البغوي : وهذا أمر لم يذهب اليه أحد من أهل العلم قديما وحديثا أن شارب الخمر يقتل . قال الخطابي : قد يزد الأمر بالوعيد ، ولا يراد به وقوع الفعل ، وانما يقصد به الردع والتحذير ، كقوله صلى الله عليه وسلم : " من قتل عبدا قتلناه " ( رواه أبو داود رقم ( ٤٤١٥ ) ، والنسائي : ٢١٥٢٠ / ٨ ، وابن ماجه رقم ( ٢٦٦٣ ) وهو لو قتل عبدا لم يقتل به في قول عامة الفقهاء ، وقال الترمذي : انما كان هذا في أول الأمر ، ثم نسخ بعد ، وقال الامام النووي : وأجمع المسلمون على أنه لا يقتل بشرنها وان تكرر ذلك منه هكذا حكى الاجماع فيه الترمذي وخلائق ، وحكى القاضي عياض عن طائفة شاذة أنهم قالوا يقتل بعد جلد أربع مرات للحديث الوارد في ذلك ، وهذا القول باطل مخالف لاجماع الصحابة فمن بعدهم على أنه لا يقتل وان تكرر منه أكثر من أربع مرات وهذا الحديث منسوخ ، قال جماعة من أهل الاجماع على نسخه . وقال الحافظ المنذرى : قد جاء قتل شارب الخمر نفس المرة الرابعة من غير ماوجه صحيح ، وهو منسوخ . الترغيب والترهيب : ٣ / ٢٦٤ ، كتاب الحدود ، وأنظر الاعتبار في النسخ والمنسوخ : ص ( ٢٠١٥٢٠ ) ، معالم السنن : ٣ / ٣٣٩ ، شرح السنة : ١٠ / ٣٣٤ ، صحيح مسلم بشرح النووي : ١١ / ٢١٧ ، في الحدود ، باب حد الخمر .

قلت : وذهب بعض أهل الظاهر الى أنه يقتل ونصره ابن حزم واحتج له ، ودفع دعوى الاجماع على عدم القتل ، ولا يلتفت اليه وهو قول ساقط ولا يتابع عليه راجع ان شئت المحلى : ١٣ / ٤٢٥ ، المسألة ( ٢٢٩٢ ) .

( ٢ ) رواه أبو داود رقم ( ٤٤٨٢ ) ، والترمذي : ٤٥٠ / ٢ ، في الحدود ، باب ما جاء في شرب الخمر فجلده فان عاد في الرابعة فاقتلوه ( ١٤ ) الحديث ( ١٤٧٢ ) ، وابن ماجه : ٨٥٩ / ٢ رقم ( ٢٥٧٣ ) ، والامام أحمد : ٩٦ / ٤ ، ورواه أيضا عبد الرزاق : ٧ / ٣٨٠ رقم ( ١٣٥٥٠ ) ، وابن حبان ( الموارد ) ص ٣٦٤ رقم ( ١٥١٩ ) ، والطحاوي : ١٥٩ / ٣ ، والحاكم في المستدرک : ٤ / ٤٧٢ ولغظه كلفظ أبي هريرة المتقدم .

اسناد : يقال فيه ما قيل لسابقه ، وقد صححه ابن حبان والحاكم ووافقه الذهبي ، انما كان هذا في أول الأمر ، ثم نسخ كما قال الترمذي عن البخاري .

الا النسائي من حديث معاوية . قال الترمذى عن البخارى : رواية أبى صالح ، عن معاوية فى هذا أصح من رواية أبى صالح ، عن أبى هريرة . وأخرجه ابن حبان <sup>(١)</sup> من طريق أبى صالح ، عن أبى سعيد ، ونسخ القتل بما أخرجه النسائي <sup>(٢)</sup> ، عن جابر مثل ما تقدم ، وفى آخره " ثم أتى برجل قد شرب فى الرابعة ، فجلده ولم يقتله ، فرأى المسلمون أن الحد قد وقع " . وقال الترمذى : وإنما كان هذا فى أول الأمر ثم نسخ بعد . هكذا روى محمد بن اسحاق عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " ان شرب الخمر فاجلده ، فان عاد فى الرابعة فاقتلوه ، قال : ثم أتى النبى صلى الله عليه وسلم بعد ذلك برجل شرب فى الرابعة ، فضربه ولم يقتله " . وقال أبو داود <sup>(٣)</sup> : ثنا

( ١ ) الصحيح ( موارد الظمان ص ( ٤٦٤ ) رقم ( ١٥١٨ ) بلفظ المتقدم .

( ٢ ) فى سننه الكبرى كما فى نصب الراية : ٣ / ٣٤٧ . وقد نقله عنه .

وأخرجه البزار أيضا فى مسنده ( كشف الأستار : ٢ / ٢٢١ رقم ( ١٥٦٢ ) . عن ابن اسحاق ، عن محمد بن المنكدر ، عنه ولفظه " أن النبى صلى الله عليه وسلم أتى بالنعميمان قد شرب الخمر ثلاثا ، فأمر بضربه ، فلما كان فى الرابعة أمر به فجلد الحد ، فكان نسخا " . قلت : وهو الشطر الثانى من الحديث وأوله كحديث أبى هريرة المتقدم " من شرب الخمر فاجلده . . . الخ " . وهو فى نصب الراية : ٣ / ٣٤٧ أيضا . وقد أورد الهيثمى فى مجمع الزوائد : ٦ / ٢٧٨ وقال : رواه الترمذى غير قوله " فكان ناسخا للقتل ، وتسمية النعميمان " ونسبه للبزار .

اسناد : فيه محمد بن اسحاق وهو صدوق يدلّس وقد عنعنه هنا .

( ٣ ) السنن رقم ( ٤٤٨٥ ) فى الحدود ، باب اذا تتابع فى شرب الخمر . ورواه أيضا

عبد الرزاق فى مصنفه : ٩ / ٢٤٦ رقم ( ١٧٠٨٤ ) ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٣ / ١٦١ فى الحدود ، باب من سكر أربع مرات ما حده ، والامام الشافعى فى المسند : ٢ / ٣٠٥ ، والبغوى فى شرح السنة : ١٠ / ٣٣٥ رقم ( ٢٦٠٥ ) . والبيهقى فى السنن الكبرى : ٨ / ٣١٤ فى الأشربة والحد فيها ، باب من أقيم عليه الحد أربع مرات ثم عاد له ، وابن حزم فى المحلى : ١٣ / ٤٢٣ ، المسألة ( ٢٢٩٢ ) .

اسناد : رجاله ثقات ، الا أن قبيصة بن ذؤيب ولد عام الفتح ، وقيل : انه ولد

أول سنة من الهجرة ، ولم يذكر له سماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده الأئمة فى التابعين ، وذكروا أنه سمع من الصحابة ، واذا ثبت أن مولده فى أول سنة من الهجرة أمكن أن يكون سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد قيل : انه أتى به النبى صلى الله عليه وسلم وهو غلام ، ليدعوله ، وذكر عن الزهرى : أنه كان اذا ذكر قبيصة بن ذؤيب قال : كان من علماء هذه الأمة . أنظر مختصر سنن أبى داود : ٦ / ٢٩٠ . وقال ابن حزم : وأما حديث قبيصة بن ذؤيب فنقطع ، ولا حاجة فى منقطع . المحلى : ٣ / ٤٢٥ . قلت : وقد تقدم الاختلاف .

أحمد بن عبدة<sup>(١)</sup> ثنا سفيان، ثنا الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال : فذكر الحديث قال : " فأتى به فجلده ، ورفع القتل ، وكانت رخصة " قال سفيان : قال الزهري لمنصور بن المعتمر ومخول بن راشد : <sup>(٢)</sup> "كونا واندى العراق بهذا الحديث . ( ١٤٢١ ) قوله : " وعدد هـ ثمانون سوطا في الحر باجماع الصحابة " عن أنس : " أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب الخمر ، فجلده بجريدتين ، نحو أربعين ، قال : وفعله أبو بكر ، فلما كان عمر استشار الناس ، فقال عبد الرحمن : أخف الحدود ثمانون<sup>(٣)</sup> ، فأمر به عمر " متفق عليه<sup>(٥)</sup> . وأخرج مالك<sup>(٦)</sup> في الموطأ عن

( ١ ) هو أحمد بن عبدة ( بسكون الموحدة ) بن موسى الضبي ، أبو عبد الله البصري عن حماد بن زيد وأبي عوانة وخلق وعنه م ٤ / وثقه أبو حاتم والنسائي ، مات سنة ( ٢٤٥ ) . خلاصة تذييل الكمال ص ( ٩ ) ، وأنظر الجرح : ٦٢ / ٢ ، التهذيب : ٥٩ / ١ ، الكاشف : ٦٤ / ١ .

( ٢ ) مخول بن راشد ، أبو راشد بن أبي مجالد ، النهدي مولا هم ، الكوفي ، الحنطاط ، ثقة ، نسب إلى التشيع ، مات بعد سنة ( ١٤٠ ) ع / . التقريب : ٢ / ٢٣٦ ، وأنظر التهذيب : ١٠ / ٧٩ ، الجرح : ٨ / ٣٩٨ . ( ١٤٢١ ) ٩٧ / ٤ .

( ٣ ) قوله : " أخف الحدود " منصوب بفعل محذوف أي أجله كأخف الحدود ، وأوجعله كأخف الحدود . أنظر صحيح مسلم بشرح النووي : ١١ / ٢١٥ . ( ٤ ) كذا في " م " وأما في المطبوع " ثمانين " بدل " ثمانون " .

( ٥ ) رواه البخاري : ٦٣ / ١٢ في الحدود ، باب ماجاء في ضرب شارب الخمر ( ٢ ) الحديث ( ٦٧٧٦ و ٦٧٧٣ ) . ومسلم : ٣ / ١٣٣٠ في الحدود ، باب حد الخمر ( ٨ ) ، الحديث ( ٣٥-٣٧ ) ( ١٧٠٦ ) . واللفظ له ، ورواه أيضا أبو داود رقم ( ٤٤٧٩ ) في الحدود ، باب الحد في الخمر ، والترمذي : ٤٤٩ / ٢ في الحدود ، باب ماجاء في حد السكران ( ١٣ ) الحديث ( ١٤٧١ ) وقال : حسن صحيح . وابن ماجه : ٨٥٨ / ٢ في الحدود ، باب حد السكر ( ١٦ ) الحديث ( ٢٥٧٠ ) ، والامام أحمد في مسنده : ٣ / ١٧٦ و ١١٥ و ١٨٠ و ٢٧٢ و ٢٧٣ ، والداري في السنن : ٢ / ١٧٥ ، في الحدود ، باب في حد الخمر ، وابن الجارود في المنتقى ص ( ٢٨٢ ) رقم ( ٨٢٩ ) ، والبيهقي : ٨ / ٣١٩ .

اسناد هـ : متفق عليه .

( ٦ ) الموطأ : ج ٢ ص ٨٤٢ في الأشربة ، باب الحد في الخمر . والشافعي : ٢ / ٣٠٤ ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٨ / ٣٢١ . اسناد هـ : قال الحافظ : وهو منقطع لأن ثورا لم يلحق عمر بلا خلاف . تلخيص الحبير : ٤ / ٧٥ رقم ( ١٧٩٥ ) .

ثور بن زيد : " أن عمر استشار في الخمر يشربها الرجل فقال له عليّ : أرى<sup>(٢)</sup> أن تجلسه  
ثمانين ، فانه اذا شرب سكر ، [ وان ا ] سكر هذى ، وان ا هذى افترى ، أو كما قال<sup>(٥)</sup> ،  
فجلد عمر ثمانين . وهذا منقطع فان / ثورا لم يلق عمر بلا خلاف ، لكن وصله الحاكم<sup>(٦)</sup> أ/  
من وجه آخر ، عن ثور ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، ورواه عبد الرزاق<sup>(٧)</sup> ، عن معمر ، عن أيوب ،  
عن عكرمة لم يذكر ابن عباس . قال حافظ العصر<sup>(٨)</sup> : وفي صحته نظر لما تقدم من حديث أنس ،  
ولا يقال يحتمل أن يكون عبد الرحمن ، وعلى أشارا بذلك جميعا ، لما في صحيح مسلم<sup>(٩)</sup> ،  
عن حنظلة بن المنذر<sup>(١٠)</sup> ، قال : " شهدت عثمان بن عفان وأتى بالوليد قد صلى الصبح

( ١ ) في " م " ابن يزيد " والصواب ثور بن زيد الديلي ، المدني ثقة من السادسة ،  
مات سنة ( ١٣٥ ) ع / . التقريب : ١٢٠ / ١ ، وأنظر تاريخ ابن معين : ٧١ / ٢ ،  
الميزان : ٣٧٣ / ١ ، التهذيب : ٣١ / ٢ .

( ٢ ) في المطبوع " نرى " .

( ٣ ) سقط من " م " .

( ٤ ) الهذيان : كلام غير معقول مثل كلام المبرسم والمعتوه ، هذى يهذى هذيانا :  
تكلم بكلام غير معقول في مرض أو غيره ، وهذى اذا هذر بكلام لا يفهم .

راجع لسان العرب : ٣٦٠ / ١٥ ، القاموس : ٤٠٣ / ٤ .

( ٥ ) في " م " زيادة بعد قوله " افترى وعلى المفترى ثمانون جلد " والتصحيح من النسخة  
المطبوعة .

( ٦ ) المستدرک : ٣٧٥ / ٤ في كتاب الحدود .

( ٧ ) المصنف : ٣٧٨ / ٧ رقم ( ١٣٥٤٢ ) .

( ٨ ) تلخيص الحبير : ٧٥ / ٤ رقم ( ١٧٩٥ ) . وأنظر أيضا فتح الباري : ٧٠ / ١٢ و ٧١  
في الحدود ، باب رقم ( ٤ ) .

( ٩ ) ج ٣ ص ١٣٣١ في الحدود ، باب حد الخمر ( ٨ ) الحديث ( ٣٨ ) ( ١٧٠٢ ) .

ورواه أيضا أبوداود رقم ( ٤٤٨١ و ٤٤٨٠ ) في الحدود ، باب الحد في الخمر ،

وابن ماجه : ٨٥٨ / ٢ في الحدود ، باب حد السكران ( ١٦ ) الحديث ( ٢٥٧١ ) ،

والداري : ١٧٥ / ٢ ، في الحدود ، باب في حد الخمر ، وعبد الرزاق في المصنف :

٣٧٩ / ٧ رقم ( ١٣٥٤٥ ) ، والامام أحمد : ١٤٤ / ١ ، والطحاوي في معاني الآثار :

١٥٢ / ٣ في الحدود ، باب حد الخمر ، والبيهقي : ٣١٨ / ٨ ، والطيالسي فسي

المسند ( المنحة ) : ٣٠٢ / ١ رقم ( ١٥٣٧ ) . وابن أبي شيبة في المصنف : ٥٤٥ / ٩

في الحدود ، باب في حد الخمر هو ، وم يضرب شاربته ؟ .

استناده : رواه مسلم .

( ١٠ ) في " م " " المنكر " والصواب اسمه حنظلة : بضاد معجمة مصفرا : ابن المنذر

ابن الحارث الرقاشي ، أبو ساسان : بمهملتين ، وهو لقب ، وكنيته أبو محمد ، =====

ركعتين ، ثم قال : أزيدكم ؟ فشهد عليه رجلان : أحدهما حمران<sup>(١)</sup> أنه شرب الخمر ،  
 وشهد آخر أنه رآه ينتقياًها ، فقال عثمان : انه لم ينتقياًها حتى شربها ، فقال : يا علي  
 قم فاجلد ه ، فقال علي : قم يا حسن فاجلد ه ، فقال الحسن : ولّ حارها من تولّى قارها<sup>(٢)</sup>  
 فكأنه وجد عليه فقال : يا عبد الله بن جعفر قم فاجلد ه ، فجلد ه ، وعليّ يعد حتى يبلغ<sup>(٣)</sup>  
 أربعين ، فقال : أمسك ، ثم قال : جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين ، وأبو بكر  
 أربعين ، وعمر ثمانين ، وكل سنة وهذا أحب اليّ . فلو كان هو المشير بالثمانين لما  
 أضافها الى عمر ، ولم يعمل بها ، لكن يمكن أن يقال : أنه قال لعمر باجتهاد ه ، ثم تفسير  
 اجتهاد ه ، ثم قال : في قول الرافعي ، عن عليّ أنه رجع عن رأيه في الجلد ثمانين ، وكان<sup>(٤)</sup>  
 يجلد في خلافته أربعين . أما رجوعه فتقدم ذكره في حديث أبي ساسان يعني حضين بسن  
 المنذر ، وأنه قال في الأربعين : " وهذا أحب اليّ " ولكن كان ذلك في خلافة عثمان  
 لا في خلافته . نعم الظاهر أنه بقيت على ذلك ، انتهى . قلت : فهذا يؤثر في دعوى  
 اجماع الصحابة ، لكن لي فيه نظر لما روى البخاري ، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار ،  
 أنه قال لعثمان : " قد أكثر الناس في الوليد ، فقال : سنأخذ [ فيه ]<sup>(٥)</sup> بالحق ان شاء الله ،  
<sup>(٦)</sup>

=== كان من أمراء عليّ بصفين ، وهو ثقة ، من الثانية مات على رأس المائة . / م د س ق .  
 التقريب : ١٨٥ / ١ ، وأنظر تاريخ الصغير للبخاري : ق ٢٤٧ / ١ ، الكاشف :  
 ١٣٩ / ١ ، التهذيب : ٣٩٥ / ٢ .

( ١ ) حمران ، بضم أوله ، ابن أبان مولى عثمان بن عفان ، اشتراه في زمن أبي بكر الصديق ،  
 ثقة ، من الثانية ، مات سنة ( ٧٥ ) وقيل غير ذلك . / ع . أنظر البداية والنهاية :

١٤ / ٩ ، سير أعلام النبلاء : ١٨٢ / ٤ ، التهذيب : ٢٤ / ٣ ، التقريب : ١٩٨ / ١ .

( ٢ ) يريد : ولّ العقوبة والضرب من توليه العمل والنفع ، والقارّ : البارء ، قال الأصمعي :

ولّ شديد ها من تولي هنيئها ، والضمير عائدا الى الخلافة والولاية ، أى كما أن عثمان  
 وأقاربه يتولون هنيء الخلافة ويختصون به يتولون نكد ها وقار وراتها ، ومعناها  
 ليتول هذا الجلد عثمان بنفسه أو بعض خاصة أقاربه الأدنى . أنظر شرح السنة :

٣٣٣ / ١٠ ، وصحيح مسلم بشرح النووي : ٢١٩ / ١١ ، وعون المعبود : ١٨١ / ١٢ .

( ٣ ) أى غضب عليه . المصدر السابق .

( ٤ ) أنظر التلخيص : ٧٧ / ٤ رقم ( ١٢٩٨ ) . وأنظر أيضا فتح الباري : ٧٠ / ١٢ و ٧١ .

( ٥ ) الصحيح : ٥٣ / ٧ في فضائل الصحابة ، باب مناقب عثمان بن عفان رضى الله عنه

( ٧ ) الحديث ( ٣٦٩٦ و ٣٨٧٢ و ٣٩٢٧ ) . وهو حديث طويل وهذا طرف

منه .

إسناده : رواه البخاري .

( ٦ ) فى " م " منهم " والتصويب من المطبوعة .

ثم دعا عليا ، فأمره أن يجلد [ فجلده <sup>(١)</sup> ] ثمانين " مختصرة . ووجه الجمع ، ما أخرجه الشافعي في مسنده <sup>(٢)</sup> ، وعبد الرزاق <sup>(٣)</sup> في مصنفه ، عن ابن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي جعفر محمد بن علي : " أن علي بن أبي طالب جلد الوليد بن عقبة أربعين جلدة في الخمر بسوط له طرفان " . وعلى هذا يكون مرجع الإشارة <sup>(٤)</sup> في حديث مسلم إلى الواقع لا إلى مجرد اسم العدد ، فانتفى أن يكون رجوعا ، ويؤيد ما رواه ابن أبي شيبة <sup>(٥)</sup> ، ثنا أبو خالد الأحمر ، عن حجاج ، عن عطاء بن أبي مروان ، عن أبيه قال : " أتى علي رضي الله عنه برجل شرب خمر في رمضان ، فجلده ثمانين وعززه عشرين " . وأخرجه <sup>(٦)</sup> في باب آخر ، ثنا أبو معاوية ، عن حجاج ، عن أبي مصعب عطاء بن أبي مروان ، عن أبيه " أن علي أتى بالنجاشي <sup>(٧)</sup> سكران من الخمر في رمضان ، فتركه حتى صحا ، ثم ضربه ثمانين ، ثم أمر به

( ١ ) سقط من " م " .

( ٢ ) ج ٢ ص ٣٠٣ ، وفي الأم : ١٩٥ / ٦ في الحدود ، باب الأشربة .

( ٣ ) المصنف : ٣٧٨ / ٧ رقم ( ١٣٥٤٤ ) ، والبيهقي في الكبرى : ٣٢١ / ٨ .

استاد : رجاله ثقات ، ولكنه منقطع فان أبا جعفر محمد بن علي بن الحسين ولد بعد موت علي كرم الله وجهه بأكثر من عشرين سنة قاله الحافظ في فتح الباري : ٧١ / ١٢ .

( ٤ ) أي قوله : " وهذا أحب إلي " وراجع فتح الباري : ٧٠ / ١٢ في الحدود ، باب رقم ( ٤ ) .

( ٥ ) المصنف : ٥٢٣٦ / ١٠ في الحدود ، باب ماجاء في السكران متى يضرب إذا صحا أو في حال سكره ؟ ، وباب في الرجل يوجد شاربا في رمضان ما حده ؟ . وأخرجه أيضا عبد الرزاق في مصنفه : ٣٨٢ / ٧ رقم ( ١٣٥٥٦ ) ، ووجه ٩٩ ص ٢٣١ رقم ( ١٧٠٤٢ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٣٢١ / ٨ . والطحاوي في شرح معاني الآثار : ١٥٣ / ٣ في الحدود ، باب حد الخمر .

استاد : في استناد ابن أبي شيبة سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر ، وهو صدوق يخطئ ، وحجاج بن أرطاة النخعي ، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس وقد سبقت ترجمتهما ، وهو بهذا الاستناد ضعيف وصحيح بالمطابقة فقد أخرجه الطحاوي من طريق علي بن شيبة ، عن أبي نعيم ، وعبد الرزاق ، والبيهقي ثلاثتهم عن سفيان ، عن عطاء بن أبي مروان ، عن أبيه بنحو لفظ ابن أبي شيبة ، ورجاله ثقات وهو صحيح الاستناد .

( ٦ ) ابن أبي شيبة . ٣٦ / ١ في الحدود ، باب ماجاء في السكران متى يضرب إذا صحا أو في حال سكره ؟ ، في استاده حجاج بن أرطاة وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس وباقى رجاله ثقات .

( ٧ ) قلت : في بعض الروايات جاء " النجاشي الحارثي الشاعر " ولم أتفعل على اسمه والله اعلم .



الى السجن ، ثم أخرجه من الغد ، فضربه عشرين فقال : ثمانين للخمر ، وعشرين لجراأتك على الله في رمضان " . وأخرجه عبد الرزاق <sup>(١)</sup> ، عن الثوري ، عن عطاء " أن عليا ضرب النجاشي . . . الى آخره " ، فكفانا مؤنة الحجاج انتهى . وفيه دفع لما ذكر من الظاهر ، وبيان لعمل الصحابة في التعزير على خلاف حديث أبي بردة <sup>(٢)</sup> في التعزير ، وقد تقدم الكلام على ترجمة أبي خالد ، وحجاج . وأما أبو معاوية فقد روى له الجماعة . وأما عطاء بن أبي سروان ، فوثقه أحمد ، وابن معين . وأبوه اختلف في صحبته ، ووثقه العجلي ، وقال : تابعي مدني . وأخرجه الطحاوي <sup>(٣)</sup> من طريق أبي نعيم [سفيان] <sup>(٤)</sup> ، عن أبي مصعب عطاء بن أبي مروان به سنداً ومثناه . على أن للمرفوع الأول علة أخرى ، وهي ما أخرجه الشيخان <sup>(٥)</sup> ، عن علي رضي الله عنه قال : " ما كنت لأقيم حداً على أحد فيموت فيه ، فأجد <sup>(٦)</sup> منه في نفسي ، إلا صاحب الخمس ، فإنه لو مات وديته ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسنه <sup>(٧)</sup> . وقال أبو داود <sup>(٨)</sup> ، وابن ماجه <sup>(٩)</sup> ، فيه : . . . . .

( ١ ) المصنف : ٣٨٢ / ٧ رقم ( ١٣٥٥٦ ) وج ٩ ص ٢٣١ رقم ( ١٧٠٤٢ ) .

وإسناده صحيح رجاله ثقات .

( ٢ ) وقد تقدم في الحديث رقم ( ١٤١٦ ) .

( ٣ ) شرح معاني الآثار : ١٥٣ / ٣ في الحدود ، باب حد الخمر . وإسناده صحيح وقد تقدم الكلام عليه في أول الحديث .

( ٤ ) سقط من " م " .

( ٥ ) رواه البخاري : ٦٦ / ١٢ في الحدود ، باب الضرب بالجريد والنعال ( ٤ ) الحديث

( ٦٧٧٨ ) ، ومسلم : ١٣٣٢ / ٣ في الحدود ، باب حد الخمر ( ٨ ) الحديث ( ٣٩ ) ،

( ١٧٠٧ ) .

( ٦ ) في " م " " فيموت واحد وأخذ في نفي منه شيئاً " وهذا خطأ والتصويب من النسخة

المطبوعة . ومعنى " فأجد " من الوجد ، وله معان اللائق منها هنا الحزن . فتح

الباري : ١٢ / ٦٨ .

( ٧ ) أي غرمت ديته ، قال بعض العلماء : وجه الكلام أن يقال : فإنه ان مات وديته ،

وهكذا هو في رواية البخاري . أنظر صحيح مسلم بشرح النووي : ٢٢١ / ١١ .

( ٨ ) معناه : لم يقدر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم حداً مضبوطاً . أنظر المصدر السابق .

وقال العيني : وقيل معناه لم يعينه بضرب السياط ، وهو مطابق للترجمة لأنه ليس حد

معلوم . عمدة القاري : ٢٣ / ٢٦٨ .

( ٩ ) السنن رقم ( ٤٤٨٦ ) في الحدود ، باب اذا تتابع في شرب الخمر .

( ١٠ ) السنن : ٨٥٨ / ٢ في الحدود ، باب حد السكران ( ١٦ ) الحديث ( ٢٥٦٩ ) .

وفيه " انما هو شيء جعلناه نحن " بدل " انما هو شيء قلناه نحن " . ورواه أيضاً

الامام أحمد : ١٣٠٩١٢٥ / ١ ، والبخاري في شرح السنة : ١٠ / ٣٣٨ رقم ( ٢٦٠٨ ) .  
إسناده : متفق عليه .

"لم يسن فيه شيئاً ، إنما هو شيء" (١) قلناه نحن . فكيف يكون سنة ولم يسنه ؟ وقول بعض الحفاظ معناه : لم يقدره (٢) ويوقته بلفظه ونطقه بعيد . ان يعد ما قال عليه الصلاة والسلام : " من شرب الخمر فاجلدوه " (٣) ، ثم باشر هو صلى الله عليه وسلم عددًا مخصوصًا لا يفتر بعد ذلك أن يوقته بلفظه ، كيف والصحابة رضي الله عنهم يحتاجون بما فعلوه وهو حيّ كما في غير حديث " كنا نفعل في عهد / رسول الله صلى الله عليه وسلم " (٤) ومن المؤيدات ما رواه عبد الرزاق (٥) في مصنفه عن الثوري ، عن عوف أو غيره ، عن الحسن

ب/١٦٦

(١) سقط من "م" والمثبت من النسخة المطبوعة .

(٢) قال الحافظ : " لم يسنه أي يسن فيه عددًا معينًا ، واتفقوا على أن من مات من الضرب في الحد لضمان على قاتله إلا في حد الخمر ، فعن علي ما تقدم . فتح الباري : ٦٨ / ١٢ ، وأنظر شرح السنة : ٣٣٩ / ١٠ . والاشراف على مذاهب أهل العلم : ٨٧ / ٢ رقم (١٢٤٤١ و ١٢٤٤٣) ، والمحلى : ٤١٦ / ١٣ ، المسألة (٢٢٩١) ، والأم : ١٩٥ / ٦ باب الأشربة .

(٣) فقد تقدم في الحديث رقم (١٤٢٠) .

(٤) رواه أبوداود رقم (١٨٨٧) في المناسك (الحج) ، باب في الرمل . وابن ماجه : ٩٨٤ / ٢ في المناسك ، باب الرمل حول البيت (٢٩) الحديث (٢٩٥٢) رواه أبوداود من طريق أحمد بن حنبل عن عبد الملك بن عمرو ، وابن ماجه من طريق ابن أبي شيبة عن جعفر بن عون كلاهما عن هشام بن سعد ، عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : " سمعت عمر بن الخطاب يقول : فيم الرملان اليوم والكشف عن المناكب ؟ وقد أطأ الله الاسلام ونفى الكفر وأهله ، مع ذلك لاندع شيئاً كنا نفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم " . ( شرح الغريب ) قوله " أطأ الله " بتشديد الطاء ، أي أثبته وأحكمه ، وأصله وطى فأبدلت الواو همزة ، قال الخطابي : إنما هو وطأ أي ثبته وأرساه بالواو وقد تبدل الفاء . وفيه دليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد يسن الشيء لمعنى فيزول ذلك المعنى وتبقى السنة على حالها . ومن كان يرى الرمل سنة مؤكدة ويرى على من تركه دما سفيان الثوري ، وقال عامة أهل العلم ليس على تاركه شيء . أنظر معالم السنن : ١٩٤ / ٢ ، وعون المعبود : ٣٤٠ / ٥ .

اسناد : فيه هشام بن سعد المدني ، وهو صدوق ، له أوهام وباقي رجاله ثقات ، وسكت عنه الحافظ المنذرى في مختصره : ج ٢ ص ٣٨ ، وكذا البوصيرى في الزوائد ، ولعله في رتبة الحسن عندهما والله أعلم بالصواب . لأن هشام بن سعد وثقه غير واحد من الحفاظ .

(٥) المصنف : ٣٧٩ / ٧ رقم (١٣٥٤٧) و (١٣٥٤٨) .

اسناد هما : الأول : مرسل ورجاله ثقات ، والثاني : منقطع لأن الحسن البصري لم

" أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب في الخمر ثمانين " وعن ابن عيينة ، عن عمرو بن عبيد ، عن الحسن ، قال : " هم عربن الخطاب أن يكتب في المصحف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب في الخمر ثمانين ، ووقت لأهل العراق ذات عرق " وروى أبو يعلى <sup>(١)</sup> ، عن عبد الله ابن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من شرب خمرًا فاجلدوه ثمانين " والله أعلم .

( ١٤٢٢ ) قوله : " ما روى أن رجلا جاء بابت أخ له الى عبد الله بن مسعود ، فاعترف عنده بشرب الخمر ، فقال له ابن مسعود : بئس ولي اليتيم أنت لا أدبته صغيرا ولا سترت عليه كهيلا ؟ تتلوه ، <sup>(٢)</sup> ومزمزه ، <sup>(٣)</sup> ثم استنكهوه ، <sup>(٤)</sup> فان وجدتم رائحة الخمر فاجلدوه " قال مخرجوا أحاديث الهداية : لم نجد قوله " فان وجدتم رائحة الخمر فاجلدوه " وأخرج اسحاق <sup>(٥)</sup> ،

==== يدرك عربن الخطاب رضى الله عنه ولد لسنتين بقيتا من خلافته . أنظر : سیر أعلام النبلاء : ٥٦٥ / ٤ ، والتهذيب : ٢ / ٢٦٣ . وفيه أيضا عمرو بن عبيد البصرى وهو متروك ، وهو ضعيف ، وأما الأول فمرسل صحيح ، وراجع الاختلاف في قبول المرسل والاحتجاج به . بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب : ج ١ ص ٢٦٢ وما بعدها .

( ١ ) المسند . وأخرج عنه الزيلعى في نصب الراية : ٣ / ٣٥٢ ، والطحاوى في شرح معاني الآثار : ١٥٨ / ٣ في الحدود ، باب حد الخمر . كلاهما من طريق اسحاق ابن أبى إسرائيل ، قال : حدثني هشام بن يوسف ، أخبرني عبد الرحمن بن صخر الأفریقی عن جميل بن كريب عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو ، بهذا اللفظ . اسناد ه : ضعيف ، قال الحافظ : واسناده واه . الدراية : ٢ / ١٠٦ رقم ( ٦٧٢ ) ، وأشار اليه بالتضعيف صاحب التنقيح ، فقال : وروى باسناد غريب لا يثبت عن عبد الله بن عمرو مرفوعا ، اهـ . نصب الراية : ٣ / ٣٥٢ . وقد أورد ه الهيئى في مجمع الزوائد : ٦ / ٢٧٩ ونسبه للطبرانى وقال : فيه حميد ابن كريب ولم أعرفه .

قلت : لاحظ أن في اسناد الطبرانى حميد بن كريب بدل جميل بن كريب . فيحتمل فيه تصحيف " جميل " الى " حميد " أو يكون خطأ مطبعية . والله أعلم بالصواب .

( ١٤٢٢ ) ٩٨ / ٤ .

( ٢ ) وفي رواية أخرى ترتوه بالراء ، والثلثة والتررة : التحريك ، والمزمنة : التحريك

بعنف . أنظر شرح فتح القدير : ٥ / ٧٨ ، النهاية : ١ / ١٨٦ .

( ٣ ) أى شموأ نكهته ورائحة فمه هل شرب الخمر أم لا ؟ النهاية : ٥ / ١١٧ .

( ٤ ) نصب الراية : ٣ / ٣٤٩ ، الدراية : ٢ / ١٠٥ رقم ( ٦٧١ ) .

( ٥ ) المسند ونقل الزيلعى عنه في نصب الراية : ٣ / ٣٤٩ .

وعبد الرزاق<sup>(١)</sup>، والطبراني<sup>(٢)</sup>، عن أبي ماجد الحنفى، قال: "جاء رجل بابن أخ له إلى عبد الله سكران، فقال: انى وجدت هذا سكران، فقال عبد الله: تتروه، ومزمزوه، واستكهموه، قال: فترتر ومزمز وأستنكه، فوجد منه ريح الشراب، فأمر به عبد الله إلى السجن، ثم أخرجه من القيد ثم أمر بسوط فدقت ثمرته<sup>(٣)</sup> حتى أضت له مخفقة<sup>(٤)</sup>، ثم قال للجلاد: اجلد وأرجع يدك وأعط كل عضو حقه، فضربه ضربا غير مبرح<sup>(٥)</sup>، وأجعه وجعله فى قباء أو سراويل أو قميص وسراويل، ثم قال: بئس والله والى اليتيم ما أدبت فأحسنت الأرب، ولا سترت الخزية... الحديث". قلت: أخرجه الحارثى فى مسند<sup>(٦)</sup> أبي حنيفة، والكرخى فى مختصره<sup>(٧)</sup> بنحو هذا دون قول المصنف "فان وجدتم رائحة الخمر فاجلدوه" وفى روايتهما "ثم دعا جلادا، فقال: أجلد وارفع يدك فى جلدك ولا تبد ضبعك<sup>(٨)</sup>"، ثم أنشأ عبد الله يعد حتى إذا استكمل ثمانين جلدة ثم خلى سبيله، فقال الشيخ: يا أبا عبد الرحمن والله انه لا بن أخى ومالى ولد غيره، فقال: بئس لعمر الله والى اليتيم أنت كنت ما أحسنت أدبه صغيرا، ولا سترته كبيرا... الحديث". تنبيه: أخذ بعض الناس من هذا، وما أخرجه البخارى<sup>(٩)</sup>.

(١) المصنف: ٧/ ٣٧١ و ٣٧٠ رقم (١٣٥١٩).

(٢) المعجم الكبير: ٩/ ١١٤ رقم (٨٥٧٢).

(٣) ثمر السياط عقد أطرافها. مختار الصحاح ص (٨٦).

(٤) أى رجعت وصارت. النهاية: ١/ ٥٣.

(٥) المخفقة: بكسر الميم الدرة التى يضرب بها. الصحاح: ٤/ ١٤٦٩.

(٦) وفى السنن الكبرى: ٨/ ٣٢٦ قال: "قلت ما غير مبرح؟ قال: ضرب ليس بالشديد ولا بالهين، وضرب فى قميص وازار وقميص وسراويل - وذكر الحديث".

(٧) وعنه الخوارزمى فى جامع المسانيد: ج ٢ ص ٢١٧ و ٢١٨.

ورواه أيضا الامام أحمد فى المسند رقم (٣٧١١ و ٣٧٧ و ٤١٦٨ و ٤١٦٩)، الحميدى فى مسنده (٨٩)، وابن أبى شيبة فى مصنفه: ١٠/ ٣٧٣ و ٣٧٦ فى الحدود، باب ما جاء فى الكسر انى يضرب اذا صاح أو فى حال سكره؟، والبيهقى فى السنن الكبرى: ٨/ ٣١٨ و ٣٢٦ و ٣٣١.

اسناده: ضعيف، فيه أبو ماجد الحنفى اسمه عائذ بن نضلة وهو مجهول كذا قال الحافظ فى التقریب: ٢/ ٤٦٨، وقال فى مجمع الزوائد: ٦/ ٢٧٥، ٢٧٦: وأبو ماجد الحنفى ضعيف.

(٨) الضبع: ما بين الابط إلى نصف العضد من أعلاها، وهما ضبعان. المعجم الوسيط ج ١ ص ٥٣٣.

(٩) الصحيح: ٩/ ٤٧ فى فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم

(٨) الحديث (٥٠٠١). ورواه أيضا مسلم فى الصحيح: ج ١ ص ٥٥١ فى صلاة =====

عن علقمة ، قال : " قرأ عبد الله سورة يوسف بحمص <sup>(١)</sup> ، فقال رجل : ما هكذا أنزلت ، فدنا منه عبد الله ، فوجد منه ريح الخمر فقال له : أتشرب الخمر وتكذب بالكتاب ؟ والله لهكذا أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا أدعك حتى أجلك ، فجلده الحد " وفي لفظ " فقال رجل ما هكذا أنزلت ، فقال عبد الله : والله <sup>(٢)</sup> [ لقد ] <sup>(٣)</sup> قرأتها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : أحسنت فبينما هو يكلمه ان وجد منه ريح الخمر . الحديث " وما أخرجه ابن أبي شيبة <sup>(٤)</sup> ، عن يزيد <sup>(٥)</sup> بن الأصم " أن ذا قرابة لميمونة دخل عليها ، فوجدت منه ريح شراب ، فقالت : لئن <sup>(٦)</sup> لم تخرج الى المسلمين فيحدونك أو يطهرونك لا تدخل على بيتي أبدا " وما أخرج <sup>(٧)</sup> إنما عن السائب بن يزيد " أن عمر كان يضرب فسى

=== المسافرين ، باب فضل استماع القرآن ( ٤٠ ) الحديث ( ٢٤٩ ) ( ٨٠١ ) . وعبد الرزاق في مصنفه : ٢٣١ / ٩ رقم ( ١٧٠٤١ ) ، وابن أبي شيبة : ٣٨ / ١٠ في الحدود ، باب في الرجل يوجد منه ريح الخمر ، ما عليه ؟ ، والبيهقي : ٣١٥ / ٨ ، والامام أحمد في مسنده : ج ١ ص ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٨ . واللفظ للبخاري ومسلم وأحمد وهو لفظ الآخرين أيضا علما أن المخرج رحمه الله عز الحديث للبخاري فقط هكذا في " م " وقد نسبته ابن الأثير في جامع الأصول : ٤٨٥ / ٢ للبخاري ومسلم .  
اسناد ه : متفق عليه .

( ١ ) حمص : بالكسر ثم السكون ، والصاد مهملة : بلد مشهور قديم كبير مسور ، وفي طرفة القبلى قلعة حصينة على تل عال كبيرة ، وهى بين دمشق وحلب فى نصف الطريق . معجم البلدان : ٣٠٢ / ٢ .

( ٢ ) لفظ الجلالة مكرر فى " م " والتصويب من النسخة المطبوعة .

( ٣ ) سقط من " م " .

( ٤ ) المصنف ٣٨ / ١٠ فى الحدود ، باب فى رجل يوجد منه ريح الخمر ، ما عليه ؟ . من طريق كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عنه به .

اسناد ه : حسن ، جعفر بن برقان صدوق وبقية الرجال ثقات وهو حسن بهذا الاسناد . وقد سبقت ترجمة الجميع .

( ٥ ) فى " م " زيد " بدل " يزيد " والتصحيح من النسخة المطبوعة .

( ٦ ) هكذا فى " م " وأما فى النسخة المطبوعة " ان لم بدل " لئن " .

( ٧ ) ابن أبي شيبة : ٣٨ / ١٠ . من طريق وكيع عن ابن أبي ذئب عن الزهري عنه بهذا اللفظ هنا . وأخرجه عبد الرزاق فى المصنف : ٢٢٨ / ٩ رقم ( ١٧٠٢٩ ) من طريق ابن جريج قال : حدثني ابن شهاب عن السائب بن يزيد " أنه حضر عمر بن الخطاب وهو يجلد رجلا وجد منه ريح شراب ، فجلده الحد تاما " . ورواه أيضا الدارقطني

فى السنن : ١٦٨ / ٣ فى الحدود .

( ١ ) الموطأ ٢ / ٨٤٢ في الأشربة ، باب الحد في الخمر . ورواه أيضا النسائي في سننه : ٣٢٦ / ٨ في الأشربة ، باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب السكر . وعلقه البخاري في صحيحه : ١٠ / ٦٢ في الأشربة ، باب البانق ، ومن نهى عن كل مسكر من الأشربة رقم ( ١٠ ) ولفظه ، وقال عمر " وجدت من عبید الله ریح شراب ، وأنا سائل عنه ، فان كان یسکر جلدته " .

وقال الحافظ في فتح الباري : ١٠ / ٦٥ ، في الأشربة ، باب رقم ( ١٠ ) وسنده صحيح .  
 ( ٢ ) الطلاء : بالكسر والمد : عصير العنب اذا طبخ حتى يذهب ثلثاه ، وبعض العرب  
 تسمى الخمر طلاء . أنظر النهاية : ٣ / ١٣٧ ، وجامع الأصول : ٣ / ٥٩٠ .  
 ( ٣ ) هكذا في " م " وهو في جامع الأصول : ٣ / ٥٨٩ ، وأما في النسخة المطبوعة  
 " عما شرب " بدل " عنه " .

( ٤ ) هكذا في " م " ولم أقف عليه في مسند الحميدى في مواضعه والله أعلم . وقد أخرجہ سعيد بن منصور في سننه ( ولم أجد ه في القسم الموجود منه ) ونقله الحافظ في فتح البارى : ١٠ / ٦٥ في كتاب الأشرية ، باب رقم ( ١٠ ) قال : وأخرجہ سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن الزهرى سمع السائب بن يزيد يقول : " قام عمر على المنبر ، فقال : ذكر لى أن عبيد الله بن عمر وأصحابه شربوا شرابا ، وأنا سائل عنه ، فان كان يسكر حدوتهم " قال ابن عيينة : فأخبرنى معمر عن الزهرى عن السائب قال : " فرأيت عمر يجلدهم " ، اهـ . وأخرجہ أيضا في الاصابة : ج ٧ ص ٢٢٤ في ترجمة عبيد الله بن عمر رقم الترجمة ( ٦٢٣٥ ) وعزاه لسعيد بن منصور فقط . قلت : وهو في البخارى : ج ١ / ٦٢ في الأشرية ، باب رقم ( ١٠ )

(١) وغيره عن ابن عيينة ، عن الزهري عن السائب بن يزيد ، قال : قال عمر : " ذكر لسي أن عبيد الله (٢) وأصحابه شربوا شرابا بالشام ، وأنا سائل عنه ، فان كان / مسكرا جلد تهمم " ١٦٧/أ فان قيل فقد قالوا جودهم معمر على ما روى عبد الرزاق (٣) ، أنا معمر ، عن الزهري ، عن السائب ابن يزيد " أنه صلى على جنازة ، ثم أقبل علينا ، فقال : اني وجدت علي (٥)

== تعليقا ، بلفظ قال عمر : " وجدت من عبيد الله ربح شراب ، وأنا سائل عنه ، فان كان يسكر جلدته " . وهذا وصله مالك عن الزهري ، عن السائب بن يزيد : أن عمر خرج عليهم ، فقال : فذكره ، لكن لم يقل عبيد الله وقال : فلان . وقد تقدم قريبا . اسناده : صحيح ورجاله ثقات ، وعلقه البخاري بصيغة الجزم .

(١) وقد أورد ه الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٣٥٠ مثله بسند ه ومتنه ، ولم ينسبه الى أرباب الأصول ، بل اكتفى قائلا : ينظر الأطراف .

(٢) في " م " " عبد الله " والصواب اسمه عبيد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي أبو عيسى ، ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان من شجعان قريش وفرسانهم ، وشهد صفين مع معاوية ، وقتل فيها ، وكان سبب شهوده صفين أن أبا لؤلؤة لما قتل أباه عمر رضى الله عنه ، فلما دفن عمر ، قيل لعبيد الله قد رأينا أبا لؤلؤة والهرمزان نجيا والهرمزان يقلب هذا الخنجر بيده ، وهو الذي قتل به عمر ، ومعهما جفينة - وهو رجل من العباد جاء به سعد بن أبي وقاص يعلم الكتابة بالمدينة - وابن فيروز وكلهم مشرك الا الهرمزان فعدا عليهم عبيد الله بالسيف ، فقتل الهرمزان وابنته وجفينة ، فنهاه الناس فلم ينته ، فأرسل اليه صهيب بن سنان الرومي عمرو بن العاص ، فأخذ السيف من يده ، وصهيب كان قد وصى اليه عمر بالصلاة عليه ويصلى بالناس الى أن يقوم خليفة ، فحبسه صهيب حتى سلمه الى عثمان لما استخلف ، فقال عثمان أشيروا على في هذا الرجل الذي فتق في الاسلام ، فأشار عليه المهاجرون أن يقتله ، وقال جماعة منهم عمرو ابن العاص قتل عمر رأس ويقتل ابنه اليوم أبعد الله الهرمزان وجفينة ، فتركه وأعطى دية من قتل ، ولم يزل عبيد الله كذلك حيا حتى قتل عثمان ، ووليت علي الخلافة وكان رأيته أن يقتل عبيد الله فأراد قتله فهرب الى معاوية وشهد معه صفين وكان على الخيل ، فقتله ربيعة بن زياد بن خصيفة الرعي ، وقيل قتله عمار بن ياسر ، وقيل قتله رجل من همدان . أنظر التفصيل في ذلك . في الاستيعاب : ٧ / ٨٣ رقم الترجمة (١٧١٨) ، أسد الغابة : ٣ / ٣٤٢ ، الاصابة : ٧ / ٢٢٣ رقم الترجمة (٦٢٣٥) .

(٣) المصنف : ٩ / ٢٢٨ رقم (١٧٠٢٨) .

اسناد ه : صحيح ورجاله ثقات .

(٤) كذا في " م " وأما في النسخة المطبوعة " قال : شهدت عمر بن الخطاب " .

(٥) كذا في " م " وأما في النسخة المطبوعة " من " بدل " على " .

عبيد الله<sup>(١)</sup> بن عمر ربح شراب، واني سألته عنها، فزعم أنها الطلاء، واني سائل عن الشراب الذي شرب، فان كان خمرًا جلدته<sup>(٢)</sup> [فشهدته<sup>(٣)</sup>] بعد ذلك يجلده<sup>(٤)</sup>. قلت : فهذا المجود حجة لنا على أنه لم ير الجلد بمجرد الريح من أى شراب كان على ما زعموا، وعلى أنه لم ير الحد بدون السكر في غير الخمر، وقد قدمنا عنه ما يفيد ذلك مكررا . كيف وقد روى ابن أبي شيبة<sup>(٥)</sup>، عن عمر رضى الله عنه أنه قال : " لان أعطل الحدود بالشبهات أحب اليّ من أن أقيمها في الشبهات " وعن غير واحد من الصحابة نحو هذا والله أعلم .

( ١ ) في " م " عبد الله " . والصواب " عبيد الله " .

( ٢ ) كذا في " م " وأما في النسخة المطبوعة " مسكرا " .

( ٣ ) في " م " " فشهد له " والصواب كما أثبت من المطبوع .

( ٤ ) في " م " " فجلده " .

فائدة : اختلفوا في وجوب الحد بوجود رائحة الشراب الذي يسكر كثيره من الشراب : فقالت طائفة : يحد حدا تاما . ودليلهم حديث عمر بن الخطاب المذكور أعلاه ، وبه قال ابن مسعود ، ومالك ، والشافعي . وضرب عمر بن عبد العزيز قوما وجداً وا على شراب ، سكر بعضهم ولم يسكر بعض . وقال عطاء : لا حد الا ببينة ، ان الريح ليكون من الشراب الذي ليس به بأس . وقال عمرو بن دينار : لا حد في الريح . وقال الثوري : وان وجد ربح خمر ، فليس عليه حد حتى يعترف ، أو تقوم بينة أنه شربها ، أو يوجد سكران ولكن عليه تعزير اذا وجد ريحه ، قال أبو حنيفة ، والشافعي ، وأحمد رحمهم الله : فان وجدت منه ربح الخمر ولم يقر لا يلزمه الحد ، وقال مالك رحمه الله : يلزمه الحد .

أنظر الاشراف على مذاهب أهل العلم : ٢ / ٨٨ رقم ( ١٢٤٦ ) ، الانصاح عن معانى الصحاح : ٢ / ٢٧٠ ، شرح فتح القدير : ٥ / ٧٨ ، المدونة : ٤ / ٤١٠ ، المغنى : ٨ / ٣٠٩ ، الأم : ٦ / ١٩٥ ، عدة القارى : ج ١ ص ٨١ ، فتح البارى : ٩ / ٥٠ في فضائل القرآن باب رقم ( ٨ ) ، وج ١٠ ص ٦٥ في الأشربة ، باب رقم ( ١٠ ) .

( ٥ ) المصنف : ج ٩ ص ٥٦٦ في الحدود ، باب في درء الحدود بالشبهات . من طريق هشيم ، عن منصور ، عن الحارث ، عن ابراهيم عنه به . وهو في كنز العمال : ٥ / ٣٩٩ رقم ( ١٣٤١٥ ) .

اسناده : رجال الاسناد كلهم ثقات ، هشيم هو ابن بشير ، ومنصور هو ابن زاذان ، والحارث هو ابن يزيد العكلى وابراهيم هو النخعي . قال الساخاوى : وكذا أخرجه ابن حزم في " الايصال " بسند صحيح . كما في كشف الخفاء : ج ١ ص ٧١ رقم ( ١٦٦ ) . قلت : وقد ضعفه ابن حزم في المحلى : ١٣ / ٦٢ ، المسألة ( ٢١٨٣ ) ، قال : لأنه عمن ابراهيم عن عمر ولم يولد ابراهيم الا بعد موت عمر بنحو خمسة عشر عاما ، أهـ . قلت : هو منقطع بين ابراهيم النخعي وعمر أمير المؤمنين رضى الله عنه .



( ١٤٢٣ ) حديث : " حرمت الخمر لعينها والسكر من كل شراب " رواه العقيلي (١) في كتاب " الضعفاء " في ترجمة محمد بن الفرات الكوفي ، عن أبي اسحاق السبيعي ، عن الحارث ، عن علي رضي الله عنه ، قال : " طاف النبي صلى الله عليه وسلم بين الصفا والمروة أسبوعاً ، ثم استند الى حائط من حيطان مكة ، فقال : هل من شربة ؟ فأتى بقعب (٢) من نبيذ ، فذاقه فقطب ، (٣) ورد ، فقام اليه رجل من آل الحاطب : فقال : يا رسول الله هذا شراب أهل مكة ، قال : فصب عليه الماء ، ثم شرب ، ثم قال : حرمت الخمر لعينها والسكر من كل شراب " وأعله بمحمد بن الفرات ، نقل عن يحيى بن معين فيه : ليس بشيء وعن البخاري منكر الحديث ، وقال العقيلي : لا يتابع ، وأخرجه أيضاً من طريق عبد الرحمن بن بشر الغطفاني (٤) ، عن أبي اسحاق به ، وقال : عبد الرحمن هذا مجهول في الرواية والنسب ، وحديثه غير محفوظ ، انتهى . وسيأتي لهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى .

( ١٤٢٤ ) حديث " من شرب الخمر فاجلدوه " تقدم أول الباب .

( ١٤٢٥ ) قوله : " وعليه اجماع الصحابة " (٥) ظاهره العود الى تمام الحكم المذكور ،

( ١٤٢٣ ) ٩٨ / ٤ .

( ١ ) ج ٤ ص ١٢٣ في ترجمة محمد بن الفرات .

استاد ه : ضعيف جداً ، لأجل محمد بن الفرات وهو متروك ، وفيه أيضاً الحارث بن عبد الله الأعور صاحب علي رضي الله عنه وهو ضعيف .

( ٢ ) القعب : القدح الضخم ، الغليظ ، الجافى ، وقيل : قدح من خشب مقعر ، وقيل : هو قدح الى الصغر ، يُشَبَّه به الحافر ، وهو يروى الرجل . أنظر لسان العرب : ٦٨٣ / ١ ، القاموس : ١١٨ / ١ .

( ٣ ) قطب الشراب وأقطبه بمعنى ، أى مزجه . وقطب وجهه تقطيباً أى عيس وكلح من شراب وغيره وهو المراد هنا ، أنظر الصحاح : ٢٠٤ / ١ ، القاموس ١١٨ / ١ . ولسان العرب ٦٨٠ / ١ .

( ٤ ) وقال الذهبي : لا يعرف ، والخبر منكر . الميزان : ج ٢ ص ٥٥ .

( ١٤٢٤ ) ٩٨ / ٤ . تقدم في الحديث رقم ( ١٤٢٠ ) .

( ١٤٢٥ ) ٩٨ / ٤ .

( ٥ ) قال العلامة الحافظ ابن المنذر : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " اذا شرب الخمر فاجلدوه " . فالجلد يجب على شارب الخمر ، سكر أو لم يسكر ، على ظاهر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام " رواه مسلم في صحيحه : ١٥٨٨ / ٣ . ففى الأثرية ، باب بيان أن كل مسكر خمر ، وأن كل خمر حرام ( ٧ ) الحديث ( ٧٣ - ٧٥ ) ( ٢٠٠٣ ) ، وابن ماجه : ١١٢٤ / ٢ فى الأثرية ، باب رقم ( ٩ ) الحديث ( ٣٣٩٠ ) من حديث ابن عمر رضي الله عنه . وثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ما أسكر كثيره فقليله حرام " رواه النسائي : ٣٠٠ / ٨ فى الأثرية ، باب تحريم

وهو الحد بشرب قطرة الخمر، وبالسكّر من النبيذ، وفي الأول، ما أخرجه ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup>،  
عن الشعبي، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه قال: "في قليل الخمر وكثيره ثمانون"<sup>(٢)</sup>. وعن  
حصين بن عبد الرحمن يرفعه إلى عمر قال: "من شرب الخمر قليلا أو كثيرا ضرب الحد"<sup>(٣)</sup>.  
وفي الثاني ما أخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup> أيضا، عن يعلى بن أمية أنه قال لعمر بن الخطاب،  
أو كتب إليه: "أنا نؤتي بقوم قد شربوا الشراب فعلى من نقيم الحد؟ فقال: استقرئه  
القرآن والقدراء بين أودية، فإن لم يقرأ القرآن ولم يعرف دراهمه فأتهم عليه الحد"  
وعن عبد الله<sup>(٥)</sup> بن عتبة، قال: أراه عن عمر رضي الله عنه، قال: "لا حد الا فيما

=== كل شراب أسكر كثيره. وابن ماجه : ١١٢٥/٢، باب رقم (١٠) الحديث (٣٣٩٤)  
من حديث عبد الله بن عمرو واسناد حسن، أنظر الاشراف على مذاهب أهل العلم :  
٨٩/٢ رقم (١٢٤٦)، قلت: وسيأتي المزيد من ذلك في كتاب الأشربة قريبا بعد  
هذا الباب والله الموفق .

(١) المصنف : ٥٤٢/٩ في الحدود، باب في قليل الخمر، حد أم لا ؟ من طريق حفص بن  
غياث عن الحجاج عن حصين عنه به .

اسناد هـ : ضعيف جدا، فيه الحارث الأعور صاحب على رضي الله عنه وهو ضعيف،  
وحجاج بن أرطأة وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس، وحصين بن عبد الرحمن  
الحارثي الكوفي، قال أحمد : لا يعرف وأحاديثه منكيرة. راجع التهذيب : ٣٨٣/٢ .

(٢) كذا في "م" وأما في النسخة المطبوعة "ثانين" بدل "ثمانون" .

(٣) رواه ابن أبي شيبة أيضا في المصنف : ٥٤٣/٩ من طريق معاوية بن هشام، عن  
سفيان عنه به . وهو في كنز العمال : ٤٧٣/٥ رقم (١٣٦٥٦) .

اسناد هـ : ضعيف فيه معاوية هشام القصار أبو الحسن الكوفي وهو صدوق لـه  
أوهام، وفيه انقطاع أيضا لأن حصين بن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل وهو ثقة  
لكنه لم يلق عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٤) المصنف : ٥٤٨/٩ في الحدود، باب ما يجب على الرجل أن يقيم عليه الحد؟ من طريق

ابن مبارك عن معمر عن عبد الحليم بن قلاب بن يعلى عن أبيه عنه به . ورواه أيضا  
عبد الرزاق في المصنف : ٢٢٩/٩ رقم (١٧٠٣١) وهو في كنز العمال : ٤٧٥/٥،  
رقم (١٣٦٦٦) . من طريق معمر عن رجل من ولد يعلى بن أمية عن أبيه عنه نحوه .

اسناد هـ : ضعيف، عبد الحليم بن قلاب بن يعلى لم أجد من ترجم له ولم يصرح  
عبد الرزاق باسمه، وإنما قال : عن رجل من ولد يعلى بن أمية .

(٥) رواه أيضا ابن أبي شيبة : ٥٤٩/٩ من طريق وكيع عن مسعر عن أبي بكر بن عمرو بن عتبة

عنه به . وهو في كنز العمال : ٤٧٣/٥ رقم (١٣٦٥٥) .

اسناد هـ : رجال الاسناد كلهم ثقات عدا أبو بكر بن عمرو بن عتبة الثقي لم يذكر فيه جرحا

ولا تعدى لا . أنظر الجرح والتعديل : ٣٤١/٩ .

(١) خلس العقل " وأخرج الدارقطني ، (٢) والعقيلي (٣) من طريق سعيد بن زى لعوة (٤) " أن أعرابيا شرب من إداوة (٥) عمر نبينا فسكر، فضربه الحد ، فقال انما شربته من أداوتك قال : انما جلدتك على السكر " قال الدارقطني : لا يثبت ، وقال العقيلي سعيد ضعيف . وأخرجه ابن أبي شيبة (٦) من وجه آخر قال : ثنا ابن مسهر ، عن الشيباني ، عن حسان بن مخارق (٧) قال : بلغني " أن [ عمر بن الخطاب ساير رجلا (٨) في سفر وكان صائما ، فلما أفطر أهوى الى قرية (٩) لعمر معلقة فيها نبيد قد خضضها (١٠) البعير ، فشرب منها فسكر ، فضربه عمر الحد ، قال : انما شربت من قريتك ، فقال له عمر : انما جلدتك لسرك " وأخرجه عبد الرزاق (١١) .

- (١) خلس : خلس الشئ من باب ضرب ، واختلسه وتخلسه : أى استلبه . أنظر مختار الصحاح ص (١٤٨) ، ومثال الطالب ص (٣٦٥) .
- (٢) السنن : ٢٦٠ / ٤ في كتاب الأشربة .
- (٣) الضعفاء : ج ٢ ص ١٠٤ في ترجمة سعيد بن زى لعوة .
- اسناد ه : ضعيف لأجل سعيد بن زى لعوة وهو ضعيف . أنظر نصب الراية : ٣٥٠ / ٣ ، والدراية : ١٠٥ / ٢ ، رقم (٦٧١) .
- (٤) سعيد بن زى لعوة الذى روى عن الشعبي ، ضعفه يحيى ، وأبوحاتم ، وجماعة ، وقال الذهبي : وفيه جهالة . أنظر تاريخ ابن معين : ١٩٨ / ٢ ، الميزان : ١٣٤ / ٢ ، اللسان : ٢٧ / ٣ .
- (٥) الاداوة بالكسر : اناء صغير من جلد يتخذ للماء ، وجمعها أداوى . أنظر النهاية : ٣٣ / ١ ، وقال في مختار الصحاح ص (١١) ، الاداوة : المطهرة .
- (٦) المصنف : ٥٤٤ / ٩ في الحدود ، باب النبذ من رأى فيه حدا . وعنه الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣٥٠ / ٣ .
- اسناد ه : رجاله ثقات الا أنه منقطع حسان بن مخارق لم يدرك عمر بن الخطاب رضى الله عنه .
- (٧) حسان بن مخارق ، روى عن أم سلمة وأبى عبد الله الجدلي وسعيد بن جبير ، روى عنه الشيباني وجابر بن يزيد . ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا . أنظر الجرح والتعديل : ٢٣٥ / ٣ .
- (٨) في "م" " أن رجلا ساير عمر بن الخطاب " والتصويب من النسخة المطبوعة .
- (٩) القرية : ما يستقى فيه الماء ، وجمع الكثرة قرب . أنظر الصحاح : ١٩٩ / ١ .
- (١٠) الخضضة : تحريك الماء ونحوه . مختار الصحاح : ص (١٧٩) .
- (١١) المصنف : ٢٢٤ / ٩ رقم (١٧٠١٥) . من طريق ابن جريج عن اسماعيل بن أمية " أن رجلا عب ( أى شرب الماء ) من غير مص كشرب الحمام والدواب ، المختار : ص ٧٠ (٤) في شراب نبيد لعمر بن الخطاب بطريق المدينة ، فسكر ، فتركه عمر حتى فاق ، ثم حده " .

وأخرج الدارقطني<sup>(١)</sup> مثله عن علي رضي الله عنه . وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup> قال : حدثنا عبد الرحيم بن سليمان ، عن مجالد ، عن الشعبي ، قال : " كان علي رضي الله عنه يرزق الناس الطلاء في دنان صغار ، فسكرو منه رجل ، فجلده علي ثمانين ، قال : فشهدوا عنده انما سكر من الذي رزقهم ، قال : ولم شرب منه حتى سكر " وأخرج<sup>(٤)</sup> عن الحارث ، عن علي ، قال : " حد النبيذ ثمانون " وهذه كلها تبطل ذلك الظاهر فتبه<sup>(٥)</sup> لذلك . وأخرج ابن أبي

==== مختصر كذا اختصره الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٣٥٠ وهو في المطبوع أطول من ذلك ، وذكره الهندي في كنز العمال : ٥ / ٥١٧ رقم ( ١٣٧٧٩ ) .  
اسناد ه : منقطع كالأول .

( ١ ) السنن : ٤ / ٢٦١ في الأشربة ، من طريق وكيع ، عن شريك ، عن فراس ، عن الشعبي " أن رجلا شرب من اداوة علي نبيذا بصفين ، فسكر ، فضربه الحد " . وعند الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٣٥٠ .

اسناد ه : ضعيف فيه فراس بن يحيى الهمداني وهو صدوق ربما وهم وفيه انقطاع أيضا لأن الشعبي لم يدرك عليا كرم الله وجهه . وقال الدارقطني : لا يثبت .  
( ٢ ) المصنف : ٩ / ٥٤٥ في الحدود ، باب النبيذ من رأى فيه حدا .

وعنه الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٣٥٠ و ٣٥١ ، وهو في كنز العمال : ٥ / ٥٢١ .  
اسناد ه : ضعيف فيه مجالد بن سعيد الهمداني وهو ليس بقوى ، وهو منقطع أيضا لأن الشعبي لم يلق عليا كرم الله وجهه .

( ٣ ) الدن : وعاء ضخم للخمر ونحوها . المعجم الوسيط : ١ / ٢٩٩ .  
وقال الفيروز آبادي : الدن : الراقود العظيم ، وأطول من الحُب أو أصغر ، له عسعس لا يقعد الا أن يحفر له ، والجمع الدنان وهو الحباب . أنظر القاموس : ٤ / ٢٢٣ ، ولسان العرب : ١٣ / ١٣٩ .

( ٤ ) ابن أبي شيبة : ٩ / ٥٤٣ في الحدود ، باب النبيذ من رأى فيه حدا . من طريق عباد بن العوام عن حجاج عن حصين عن الشعبي عنه به .  
اسناد ه : ضعيف فيه الحارث الأعور صاحب علي كرم الله وجهه وهو ضعيف ، وحجاج بن أرطاة ضعيف أيضا .

( ٥ ) قلت : الآثار المذكورة كلها ضعيفة كما تقدم التوضيح في ذلك ولا تقوم بهم الحجة والله أعلم . وماذا عسى أن يفيدنا التنبيه . نعم اذا أخذنا بالمرفوع من حديث ابن عمر " كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام " رواه مسلم : ٣ / ١٥٨٨ رقم الحديث ( ٢٠٠٣ ) وابن ماجه في الحديث ( ٣٣٩٠ ) ، وقوله عليه السلام : " ما أسكر كثيره فقليله حرام " . رواه النسائي : ٨ / ٣٠٠ ، وابن ماجه رقم الحديث ( ٣٣٩٤ ) من حديث عبد الله بن عمرو ، واسناد ه حسن . وسيأتى المزيد في ذلك قريبا .

شبهة<sup>(١)</sup> أيضا عن ابن عباس ، قال : " في السكر من النبيذ ثمانون " .

---

( ١ ) المصنف : ٥٤٤ / ٩ من طريق عبد الله بن نمير عن حجاج عن أبي عون ، عن عبد الله بن شداد عنه به . وعنه الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٣٥١ .  
اسناده : فيه حجاج بن أرطاة النخعي ، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس ، وبقية رجاله ثقات .

### "كتاب الأشربة"<sup>(١)</sup>

( ١٤٢٦ ) حديث " حرمت الخمر لعينها " تقدم من حديث علي رضي الله عنه،

وأخرجه الدارقطني<sup>(٢)</sup> أيضا من حديث ابن عباس مرفوعا، ثم قال : الصواب موقوف، ثم

ساقه، وقال : قد روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم " كل مسكر حرام " وروى طاؤوس

وعطاء / ومجاهد، عن ابن عباس " قليل ما أسكر كثيره حرام " انتهى . قلت : وقد روى ١٦٧/ب

الموقوف أيضا الطبراني<sup>(٣)</sup> من طرق رجال بعضها رجال الصحيح ولفظه " حرمت الخمر

( ١ ) الأشربة : جمع شراب معنى مشروب، والشريب المولع بالشراب، والشرب : بفتح

الشين وسكون الراء، واشتهر إطلاقه على ما يحرم منه . وهي من الكبائر بل هي

أم الكبائر كما قاله عمر وعثمان رضي الله عنهما، والأصل في تحريمها قول الله تعالى :

" إنما الخمر والميسر . . الآية " ( سورة المائدة ، الآية : ٩٠ ) ، والأحاديث

الواردة في هذا الباب الآتي ذكرهم .

أنظر المنح الشافيات : ٦٤٢/٢ ، زاد المحتاج بشرح المنهاج : ٢٥٧/٤ ، زوائد

الكافي والمحرم على المقنع : ١٦٧/٢ ، الروضة الندية : ٤٠٩/٢ .

( ١٤٢٦ ) ٩٩/٤ . تقدم في الحديث رقم ( ١٤٢٣ ) .

( ٢ ) السنن : ٢٥٦/٤ في كتاب الأشربة .

( ٣ ) المعجم الكبير : ١٠ / ٤١١ و ٤١٢ رقم ( ١٠٨٣٧ - ١٠٨٣٩ - ١٠٨١٤ ) .

ورواه أيضا النسائي في سننه : ٣٢٠ و ٣٢١ / ٨ في الأشربة ، باب ذكر الأخبار التي

اعتل بها من أباح شراب السكر . بلفظ " حرمت الخمر بعينها ، قليلها وكثيرها ،

والسكر من كل شراب " وفي رواية بإسقاط " قليلها وكثيرها " . وقال : " وما أسكر

من كل شراب " وفي أخرى " والمسكر من كل شراب " . وفي أخرى لم يذكر

" بعينها " . ورواه الإمام أحمد في مسنده رقم ( ١٠٩ ) في الأشربة ، وأبو نعيم

في الحلية : ٢٢٤/٧ في ترجمة مسعر . والبيهقي في السنن الكبرى : ٢٩٧/٨ و

٢٩٨ في الأشربة ، باب ما يحتج به من رخص في المسكر إذا لم يشرب منه ما يسكره

والجواب عنه ، وابن أبي شيبة في المصنف : ١٩٣/٨ في الأشربة ، باب في الخمر

وما جاء فيها . وابن حزم في المحلى : ٢٣٦/٨ ، المسألة ( ١٠٩٨ ) .

استناده : قال ابن حزم صحيح وتابع أبا نعيم جعفر بن عون فرواه عن مسعر كذلك ،

وتابع مسعر الثوري فرواه عن أبي عون كذلك . وفي التهذيب للطبري ثنا محمد بن

موسى الحرشي ثنا عبد الله بن عيسى ثنا داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس

قال : " حرم الله الخمر بعينها والسكر من كل شراب " . وأخرجه ابن التركماني في

الجوهر النقي : ٢٩٧/٨ . وقال الأمير الصنعاني : حديث ابن عباس أخرجه

النسائي ، ورجاله ثقات ، إلا أنه اختلف في وصله وانقطاعه وفي رفعه ووقفه على أنه

بمعينها القليل منها والكثير والسكر من كل شراب" قال في الهداية<sup>(١)</sup> ويروى "لعينها"  
ولم يتعرض المخرجون لهذه الرواية وقد رواها الامام أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> عن أبي عون محمد  
ابن عبيد الله الثقفي، عن عبد الله بن شداد، عن ابن عباس أنه قال: "حرمت الخمر  
لعينها قليلا وكثيرا وما بلغ السكر من كل شراب". وفي رواية "والسكر من كل شراب"  
وأخرجه النسائي<sup>(٤)</sup> بلفظ الأول من طرق، وأخرجه بلفظ "وما أسكر من كل شراب" انتهى.  
والحق أن هذا من المرفوع لأن الفاعل المحرم المخبر عنه المحذوف ليس غير الشارع  
والله أعلم.

(٥) قوله: "وقد تواتر تحريمها عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعليه اجماع  
الامة" قلت: أما السنة فأخرجه مسلم<sup>(٦)</sup>، عن أبي سعيد الخدري، قال: سمعت

=== تقدير صحته. أنظر سبل السلام: ٣٤/٤ باب حد الشارب وبيان المسكر.  
وراجع الكلام المستفيض حول اسناده في نصب الراية: ٣٠٦/٤. للعلامة  
الحافظ الزيلعي رحمه الله تعالى. قلت: وهو صحيح بمجموع طرقه.

(١) انظر شرح فتح القدير: ج٩ ص ٣٥ في كتاب الأشربة.

(٢) قال الحافظ الزيلعي وابن حجر: ويروى "بمعينها" أنظر نصب الراية: ج٤ ص ٣٠٦،  
والدراية: ٢/٢٥١ رقم (٩٩٢).

(٣) المسند. وعنه الخوارزمي في جامع المسانيد: ج٢ ص ١٨٣ و١٨٤  
وهو كذا في مصنف ابن أبي شيبة: ٨/١٩٣، قال المحقق: وفي الأصل "لعينها".  
إسناده: صحيح رجاله ثقات.

(٤) السنن: ٨/٣٢٠ و٣٢١. وقد تقدم الكلام عليه وفي رواياته عند أول الحديث قريبا.  
(١٤٢٧) ٩٩/٤.

(٥) وقد انعقد الاجماع على أن قليل الخمر والنقطة منها، وكثيرها حرام، وثبتت  
قوله صلى الله عليه وسلم: "كل مسكر حرام"، ومن استحل ما هو حرام بالاجماع  
كفر. وعن ابن عباس قال: "لما حرمت الخمر مشى أصحاب رسول الله بعضهم  
الى بعض، وقالوا: حرمت الخمر وجعلت عدلا للشرك" رواه الطبراني في المعجم  
الكبير: ٣٧/١٢ رقم (١٢٣٩٩).

إسناده: قال في مجمع الزوائد: ٥٢/٥: ورجال الصالحين، وكذا قال  
الحافظ المنذرى في الترغيب والترهيب: ٣/٢٦٠ باب الترهيب من شرب الخمر  
أنظر الاشراف على مذاهب أهل العلم: ٣٧٥-٣٨٤ رقم (١٧٥٦-١٧٦٠)،  
المحلى لابن حزم: ج٢ ص ١٦١، المسألة (١٣٠) صحيح مسلم بشرح النووي ١١/٢١٧  
المغنى: ٨/٣٠٣، عمدة القارى: ٢١/١٦٧ و١٧٣، فتح البارى: ١٠/٤٠ و٦٦،

كتاب الكبائر للذهبي: ص ٨٧-٩٦.  
(٦) الصحيح: ٣/١٢٥ في المساقاة باب تحريم بيع الخمر، (١٢) الحديث ٦٧ (١٥٧٨).  
إسناده: رواه مسلم.

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " يا أيها الناس ان الله يعرض بالخمير، ولعل الله سينزل فيها أمرا ، فمن كان عند ه منها شيء فليبيعه ولينتفع به ، قال : فما لبثنا الا يسيرا حتى قال صلى الله عليه وسلم : ان الله حرم الخمر ، فمن أدركته هذه الآية <sup>(١)</sup> وعند ه منها شيء <sup>(٢)</sup> فلا يشرب ولا يبيع ، قال : فاستقبل الناس بما كان عند هم منها في طرق المدينة ، فسفكوها <sup>(٣)</sup> . وعن ابن عباس قال : " كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم صديق من ثقيف أودوس ، فلقية يوم الفتح براوية <sup>(٤)</sup> من خمري يهديها اليه ، فقال : يا فلان أما علمت أن الله حرمها ؟ فأقبل الرجل على غلامه ، فقال : ان هب فبيعها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الذي حرم شربها حرم بيعها . [ فأمر بها <sup>(٥)</sup> فأفرغت في البطحاء <sup>(٦)</sup> ] . رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي <sup>(٧)</sup> ، <sup>(٨)</sup> ، <sup>(٩)</sup> . وعن أبي هريرة : " أن رجلا كان يهدي للنبي

( ١ ) قال العلامة ابن الأثير في جامع الأصول : جده ص ١١٣ رقم ( ٣١٤٣ ) : وفي رواية ذكرها رزين ، قال : " لما نزلت ( يسألونك عن الخمر والميسر ) قل : فيهما اثم كبير ومنافع للناس ، واثمهما أكبر من نفعهما ) ( البقرة : ٢١٩ ) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أيها الناس ، ان الله يعرض بالخمير ، ولعل الله سينزل فيها أمرا ، فمن كان عند ه شيء فليبيعه ولينتفع به " . قلت : الجدير بالذكر أن هذه الرواية ليست في النسخة المطبوعة المتداولة بين أيدينا من صحيح مسلم ، وقد نسبها العلامة ابن الأثير لمسلم أيضا ولم أجدها ولعلها في نسخة أخرى والله أعلم بالصواب .

( ٢ ) سقط من " م " والمثبت من النسخة المطبوعة .

( ٣ ) يعني راقوها . صحيح مسلم بشرح النووي : ج ١ ص ٢ .

( ٤ ) الراوية : البعير الذي يستقى عليه ، وهذه المزايدة : أى قرية مستثلة خمر ، قالوا سميت راوية لأنها تروى صاحبها ومن معه ، وسميت المزايدة لأنه يتزود فيها الماء في السفر وغيره ، وقيل : لأنه يزداد فيها جلد ليتسع .

انظر غريب الحديث لأبي عبيد : ج ١ ص ٢٤٤ ، وج ٣ ص ٢١٠ و ج ٤ ص ٤٣٨ ، وصحيح

مسلم بشرح النووي : ج ١ ص ٤ ، والصحاح : ٢٣٦٤ / ٦ .

( ٥ ) سقط من " م " .

( ٦ ) البطحاء في اللغة : مسيل فيه دقاق الحصى . أنظر معجم البلدان : ١ / ٤٤٦ .

( ٧ ) المسند : ١ / ٢٣٠ و ٢٤٤ و ٣٢٣ و ٣٥٨ .

( ٨ ) الصحيح : ٦ / ٣ . في المساقاة ، باب تحريم بيع الخمر ( ١٢ ) الحديث ٦٨ ( ١٥٧٩ ) .

( ٩ ) السنن : ٣٠٨ / ٧ في البيوع ، باب بيع الخمر . ورواه أيضا الامام مالك في الموطأ :

٨٤٦ / ٢ في الأشربة ، باب جامع تحريم الخمر ، والدارمي في سننه : ١١٤ / ٢ في الأشربة ، باب النهي عن الخمر وشرائها ، وص ٢٥٦ في البيوع ، باب في النهي عن بيع الخمر . اسناد ه : رواه مسلم .



صلى الله عليه وسلم [ كل عام ]<sup>(١)</sup> راوية من خمر، فأهداها اليه عاما، وقد حرمت فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم : انها قد حرمت . . . الحديث . رواه الحميدى فى مسنده .<sup>(٢)</sup>  
 وعن ابن عمر، قال : " نزلت فى الخمر ثلاث آيات فأول شئ نزل [ يستلونك عن الخمر والميسر ]<sup>(٣)</sup>  
 فقليل حرمت الخمر : فقليل : يا رسول الله [ دعنا ]<sup>(٤)</sup> ننتفع بها كما قال الله عز وجل ، فسكت  
 عنهم ، ثم نزلت هذه الآية [ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ]<sup>(٥)</sup> فقليل : حرمت [ الخمر  
 بعينها ]<sup>(٦)</sup> فقالوا : يا رسول الله انا لا نشربها قرب الصلاة ، فسكت عنهم ، ثم نزلت :  
 [ يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس . . الآية ]<sup>(٧)</sup> فقال

( ١ ) سقط من " م " . والمثبت من النسخة المطبوعة .

( ٢ ) ج ٢ ص ٤٤٨ رقم ( ١٠٣٤ ) عن سفيان عن أبي النضر عن رجل عنه به وتام الحديث :

" فقال الرجل : أفلا أبيعها ؟ فقال : ان الذى حرم شربها حرم بيعها ، قال :  
 أفلا أكارم بها اليهود ؟ قال : ان الذى حرمها حرم أن يكارم بها اليهود ، قال :  
 فكيف أصنع بها ؟ قال : شئها فى البطحاء " . أى فرقها فى البطحاء .

اسناده : ضعيف فيه مجهول لا يعرف من هو ؟ . وبقية رجاله ثقات .

( ٣ ) ( سورة البقرة ، الآية : ٢١٩ ) . وقوله " الميسر " القمار " . تفسير الجلالين ص ( ٤٦ ) .

( ٤ ) سقط من " م " .

( ٥ ) ( سورة النساء ، الآية : ٤٣ ) . قال ابن عطية الأندلسى فى المحرر الوجيز : ٧٠ / ٤ :

سبب النهى عن قرب الصلاة فى حال سكر : أن جماعة من أصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم شربت الخمر عند أحد هم قبل التحريم ، فيهم أبو بكر ، وعمر ،  
 وعلى ، وعبد الرحمن بن عوف ، فحضرت الصلاة فتقدمهم على بن أبى طالب فقرا :  
 ( قل يا أيها الكافرون ) فخلط فيها بأن قال : " أعبد ما تعبدون ، وأنتم عابدون  
 ما أعبد " فنزلت الآية ، وروى أن المصلى عبد الرحمن بن عوف .

( ٦ ) ما بين الحاصرتين زيادة فى " م " .

( ٧ ) ( سورة المائدة ، الآية : ٩٠ ) قال القرطبى : وأما الخمر فكانت لم تحرم بعد ، وانما

نزل تحريمها فى سنة ثلاث بعد وقعة أحد ، وكانت وقعة أحد فى شوال ، سنة ثلاث  
 من الهجرة ، والميسر : قمار العرب بالأزلام ، والميسر مأخوذ من اليسر ، وهو وجوب  
 الشئ لصاحبه ، يقال يسر لى كذا اذا وجب فهو ييسر يسرا وميسرا . والياسر :  
 اللاعب بالقداح . وقال ابن عطية : وأما الميسر ففيه قمار ولذة للفرار من النفس  
 ونفع أيضا بوجه ما .

وأما الأنصاب : وهى حجارة يذكرون عند ها لفضل يعتقدون فيها ، وقيل :  
 هى الأنصاب المعبودة كانوا يذبحون لها وعند ها فى الجاهلية .

وأما الأزلام : فهى القداح ، وقال ابن عطية : وأما الأزلام : فهى الثلاثة التى كان =====

رسول الله صلى الله عليه وسلم : حرمت الخمر " رواه أبو داود الطيالسي في مسنده (١) وعن عبد الله بن عمرو بن العاص، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : " ان الله تعالى حرم الخمر والميسر والكوبة والغبيراء " (٢) أخرجه أحمد (٣) وعن جابر بن عبد الله قال : " كان رجل يحمل الخمر من خيبر الى المدينة ، فيبيعها من المسلمين ، فحمل منها بمال ، فقدم المدينة ، فلقى رجل من المسلمين ، فقال : يا فلان ان الخمر قد حرمت ، فوضعها حيث انتهى على تل ، وسجأها بأكسية ، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله بلغني أن الخمر قد حرمت ، قال : أجل ، قال : هل لي أرد ها على من ابتعتها منه ؟

=== أكثر الناس يتخذونها ، وفي أحد ها لا ، وفي الآخر نعم ، وفي الآخر غفل .

وأما الرجس : الشر ، وقال ابن عباس رضي الله عنه : رجس : سخط ، ويقال للنتن وللعذرة والأقدار رجس . والمعنى : هذه الأشياء التي ذكرها الله ، وهي الخمر والميسر والأنصاب والأزلام أمور مستقذرة مستقبحة شرعا لما يترتب عليها من الآثام الكبيرة " من عمل الشيطان " يعني وسوسته وتزيينه . وأمر الله تعالى باجتنب هذه الأمور بقوله " فاجتنبوه " فبهذا حرمت الخمر بظاهر القرآن ونص الحديث واجماع الأمة . أنظر المحرر الوجيز : ج ٥ ص ٢٥-٢٧ ، الجامع لأحكام القرآن : ج ٣ ص ٥٢ و ٥٣ وج ٦ ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، تفسير ابن عباس : ج ١ ص ٣٤٨ ، وهو في المطالب العالية : ١٠٣ / ٢ رقم ( ١٧٧٣ ) .

( ١ ) منحة المعبود : ج ١ ص ٣٣٧ رقم ( ١٧١٥ ) من طريق محمد بن أبي حميد عن أبي توبة المصري عنه به . وهذا طرف من الحديث وفيه قصة .

إسناده : ضعيف فيه محمد بن أبي حميد وهو ضعيف ، وقد سبقت ترجمته . وأبو توبة : قال ابن عساكر : لم أجد له ذكرا في شيء من الكتب . وقال الحافظ : وفي حديثه عن ابن عمر رضي الله عنهما في لعن شارب الخمر زيادة منكرة قال فيـه : " ولعن غارسها " . لسان الميزان : ٢٣ / ٧ .

( ٢ ) قال الخطابي : والكوبة : يفسر بالطبل ويقال هو النرد ، ويدخل في معناه كل وتر ومزهر في نحو ذلك من الملاهي والغناء .

الغبيراء : قال أبو عبيد : هو السكر ، وهو شراب يعمل من الذرة يصنع الحبشة وهو شرابهم . أنظر غريب الحديث : ج ٤ ص ٢٧٨ ، ومعالم السنن : ٢٦٧ / ٤ .

( ٣ ) المسند : ج ٢ ص ١٧١ و ١٥٨ . وتامه " وكل مسكر " . ورواه أيضا أبو داود رقم ( ٣٦٨٥ ) في الأشربة ، باب النهي عن المسكر .

إسناده : قال الحافظ المنذرى : الوليد بن عتبة ، قال أبو حاتم الرازي : هو مجهول ، وقال ابن يونس في تاريخ المصريين : وليد بن عتبة مولى عمرو بن العاص . روى عنه يزيد بن أبي حبيب ، والحديث معلول ، ويقال : عمرو بن الوليد بن عتبة ، وذكر له هذا الحديث ، وذكر أن وفاته سنة مائة . أنظر الجرح والتعديل : ١١ / ٩ ، ومختصر سنن أبي داود : ٢٦٨ / ٥ .

قال : لا ، قال : أفأهديها الى من يكافئني منها ؟ قال : لا ، قال : فان فيها مالا ليتمنى في حجرى ، قال : اذا أتانا مال البحرين فأتنا نعوض أيتامك من مالهم . . . الحديث " رواه أبو يعلى <sup>(١)</sup> . وعن عبد الله بن أبي الهذيل <sup>(٢)</sup> قال : " كان عبد الله يحلف بالله : ان التى أمر بها النبى صلى الله عليه وسلم أن يكسر دنانيتها ، حين حرمت الخمر لمن التمر والزبيب " <sup>(٤)</sup> . . . .

( ١ ) المسند ٤٠٤/٣ رقم (١٨٨٤) ج٤/ص ٧٥ رقم (٢٠٧٤) من طريق جعفر بن حميد الكوفى عن يعقوب

القضى عن عيسى بن جارية عنه به ، وعنه الحافظ الزيلعى فى نصب الراية : ٤ / ٢٩٨ . وأورد ه الحافظ فى المطالب العالية : ج٢ ص ٩٨ رقم ( ١٧٦٢ ) . وسكت عنه مكتفيا بعزوه لأبى يعلى فقط . وتام الحديث " ثم نادى بالمدينة ، فقال رجل : يا رسول الله الأوعية ينتفع بها ؟ قال : فحلوا أوكيتها ، فانصبت حتى استقرت فى بطن الوادى " . اسناد ه : ضعيف ، وقد أورد ه الهيثمى فى مجمع الزوائد : ٤ / ٨٩ وقال : رواه أبو يعلى وفى الطبرانى الأوسط طرف منه بمعناه وفى اسناد الجميع يعقوب القمى وعيسى بن جارية وفيهما كلام وقد وثقا ، اهـ . قال الحافظ : عيسى بن جارية الأنصارى فيه لين . التقريب : ٢ / ٩٧ ، وأنظر تاريخ ابن معين : ٢ / ٤٦٢ ، التهذيب : ٨ / ٢٠٧ ، الميزان : ٣ / ٣١٠ ، ويعقوب بن عبد الله بن سعد الأشعرى ، أبو الحسن القمى ، قال الحافظ : صدوق يهيم ، اهـ . وقد ضعفهما أكثر الحفاظ . انظر الجرح : ٩ / ٢٠٩ ، الميزان : ٤ / ٤٥٢ ، التهذيب : ١١ / ٣٩٠ ، التقريب : ٢ / ٣٧٦ .

( ٢ ) عبد الله بن أبى الهذيل ، الكوفى ، أبو المغيرة ، ثقة ، من الثانية ، مات فى ولاية خالد القسرى على العراق . / ت س ز م . التقريب : ١ / ٤٥٨ . وأنظر التهذيب : ٦ / ٦٢ ، الكاشف : ٢ / ١٣٩ ، خلاصة تدهيب الكمال ص ( ٢١٧ ) .

( ٣ ) الدين : واحد الدنان ، وهى الحباب ، معظم من الرواقيد ، وهو كهيئة الحب الا أنه أطول مستوى الصنعة فى أسفله كهيئة قونس البيضة . وقيل : الدين أصغر من الحب ، له عُسُسٌ فلا يقعد الا أن يحفر له . انظر الصحاح : ٥ / ٢١١٤ ، لسان العرب : ١٣ / ١٥٩ .

( ٤ ) هكذا السياق فى " م " وأما فى النسخة المطبوعة كما يلى قال : " كان عبد الله يحلف بالله : ان التى أمر بها النبى صلى الله عليه وسلم حين حرمت الخمر أن يكسر دنانها ، وأن يكفأ ثمر التمر ، والزبيب " وقال فى التعليق المغنى على الدارقطنى : قوله : " ثمر التمر " يعنى أن الخمر الذى نزل تحريمها وأمر النبى صلى الله عليه وسلم باهراقها ، كان من التمر والزبيب ، ففى ذلك صراحة على أن الخمر حقيقة يطلق على كل ما يسمى خمرا ، فقوله " ثمر التمر " أى ثمر هو التمر ، وثمر هو الزبيب ، فالإضافة بيانية ، والتقدير أن الذى أخبر النبى صلى الله عليه وسلم باهراقه خمرا ثمر التمر ، والزبيب . أنظر الهامش فى سنن الدارقطنى : ٤ / ٢٥٤ .

أخرجه الدارقطني<sup>(١)</sup> وعن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : " حرمت الخمر ثلاث مرات . " .  
 وذكر نحو حديث [ ابن ]<sup>(٢)</sup> عمر المتقدم . رواه أحمد<sup>(٣)</sup> . وأخرج أيضا<sup>(٤)</sup> ، عن نافع بن كيسان<sup>(٥)</sup> ،  
 أن أباه<sup>(٦)</sup> أخبره " أنه كان يتجر في الخمر زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنه أقبل

( ١ ) السنن : ج ٤ ص ٢٥٣ و ٢٥٤ في كتاب الأشربة . وهو هكذا في نصب الراية ٤ / ٢٩٩ .  
اسناده : ضعيف فيه الحسين بن محمد المروزي وهو مجهول ، أنظر التهذيب :  
 ٣٦٧ / ٢ ، والتقريب : ١ / ١٧٩ .

( ٢ ) سقط من " م " .

( ٣ ) المسند : ٣٥١ / ٢ ، ٣٥٢ . من طريق سريح يعني ابن النعمان عن أبي معشر عن  
 أبي وهب مولى أبي هريرة عنه به .

اسناده : ضعيف ، وقد أورد ه الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد : ج ٥ ص ٥١ وقال :  
 رواه أحمد وأبو وهب مولى أبي هريرة لم يجرحه أحد ولم يوثقه ، وأبو نجيع ضعيف  
 لسوء حفظه ، وقد وثقه غير واحد ، وشريح ثقة ، اهـ . قلت : الجد ير بالذ كر أن الأسان  
 أحمد عبد الرحمن البنا نقل كلام الهيثمي المذكور في الفتح الرباني : ١٨ / ٨٥ ، ولم  
 يتعقبه ، وقد وقع في مجمع الزوائد " وأبو نجيع ضعيف لسوء حفظه . الخ " وهذا  
 خطأ ، ولا يوجد هو في سند الحديث ، والذي فيه أبو معشر واسمه نجيع بن عبد الرحمن  
 السدي وهو ضعيف وقد تقدمت ترجمته .

( ٤ ) الامام أحمد في المسند : ٣٣٥ / ٤ و ٣٣٦ ، ورواه أيضا الطبراني في المعجم الكبير :  
 ١٩٥ / ١٩ رقم ( ٤٣٨ ) ، والأوسط ( مجمع البحرين : ١٦٨ ) .

اسناده : ضعيف فيه عبد الله بن لهيعة وهو ضعيف . وباقي رجال الاسناد ثقات ،  
 وقد أورد ه الهيثمي في مجمع الزوائد : ٨٨ / ٤ وقال : فيه نافع بن كيسان وهو مستور ، اهـ  
 وقد أورد ه الحافظ في الاصابة : ٣١٩ / ٨ رقم الترجمة ( ٧٤٦٥ ) عند ترجمة كيسان ،  
 ولم يذكر لك وسيأتي ترجمته قريبا ، وسبب الضعف فيه هو ابن لهيعة والله أعلم .  
 ( ٥ ) نافع بن كيسان ، والد أيوب بن نافع ، يعد في الشاميين ، لم يرو عنه غير ابنه أيوب

ابن نافع ، حديثه في الخمر : يشربها بعض أمتي ، يسمونها بغير اسمها . . . الحديث .  
 روى عنه حديث آخر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ينزل عيسى بن مريم  
 عليه السلام عند باب دمشق الشرقي . قال ابن عبد البر : يختلف في هذا الحديث ،  
 ويضطرب في اسناد ه . أنظر الاستيعاب : ٢٨٨ / ١٠ رقم الترجمة ( ٢٥٩٥ ) ، أسد  
 الغابة : ١١ / ٥ ، الاصابة : ١٣٤ / ٩ .

( ٦ ) اسمه كيسان بن عبد الله بن طارق ، سكن الطائف ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 في الخمر أنها حرمت وحرم ثمنها ، روى عنه ابنه نافع . أنظر الاستيعاب : ٢٦٧ / ٩ ،  
 رقم الترجمة ( ٢٢٢٠ ) ، أسد الغابة : ٢٥٧ / ٤ ، الاصابة : ٣١٩ / ٨ رقم ( ٧٤٦٥ ) .

من الشام ومعه زقاق<sup>(١)</sup> خمر يريد بها التجارة ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال :

يا رسول الله انى أتيتك بشراب جيد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : [ ياكيسان<sup>(٢)</sup> ]

انها قد حرمت بعدك ، قال : أفأبيعها يا رسول الله ؟ فقال : انها قد حرمت ، وحرم

ثمنها ، فانطلق كيسان / الى الزقاق فأخذ بأرجلها ثم أهرأها<sup>(٣)</sup> . وأخرج<sup>(٤)</sup> عن تميم

الداري<sup>(٥)</sup> أنه كان يهدى [ لرسول الله صلى الله عليه وسلم ] كل عام راوية خمرة ،  
[ فلما أنزل الله تحريم الخمر<sup>(٥)</sup> ] جاء بها ، فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم

( ١ ) الزق : السقاء ، وجمع القلة أزقاق ، والكثير زقاق ، وتزقيق الجلد : سلخه من قبل

رأسه على خلاف ما يسلخ اليوم . والزق جلد يجر ولا ينتف للشراب وغيره . أنظر

الصحاح : ١٤٩١ / ٤ ، القاموس : ٢٤١ / ٣ ، النهاية : ٣٠٦ / ٢ .

( ٢ ) سقط من " م " .

( ٣ ) الامام أحمد في المسند : ج٤ ص ٢٢٧ ، ورواه أيضا الطبراني في المعجم الكبير :

ج٢ ص ٤٦ ، رقم ( ١٢٧٥ ) . وتام الحديث عند أحمد \* فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم : لعن الله اليهود انطلقوا الى ما حرم عليهم من شحوم البقر والغنم ،

فأذابوه فجعلوه ثمنا له ، فباعوا به ما يأكلون ، وان الخمر حرام ، وثنمها حرام ،

وأن الخمر حرام ، وثنمها حرام ، وأن الخمر حرام ، وثنمها حرام \* .

اسناد : حسن ، وقد أورد الهيثمي في مجمع الزوائد : ٨٨ / ٤ وقال : رواه أحمد

هكذا عن ابن غنم ( أى عبد الرحمن ) أن الداري ، وفيه شهر ، وحديثه حسن وفيه

كلام ، ورواه الطبراني في الكبير عن عبد الرحمن بن غنم عن تميم الداري أنه كان

يهدى فذكر نحوه باختصار الا أنه قال : " حرام شراؤها وثنمها " واسناد متصل

حسن ، اهـ . قلت : وشهر هو ابن حوشب مولى أسماء بنت يزيد بن السكن أبوسعيد

الشامي أرسل عن تميم الداري وسلمان ، وروى عن مولاته وابن عباس وعائشة وأم سلمة

وجابر وطائفة ، وعنه قتادة وثابت والحكم وعاصم بن بهدلة ، وثقه ابن معين وأحمد ،

وقال يعقوب بن سفيان : شهر وان قال ابن عون تركوه فهو ثقة ، وقال ابن معين :

ثبت ، وقال النسائي : ليس بالقوى ، وقال أبو زرعة : لا بأس به ، خلاصة تذهيب

الكمال ص ( ١٦٩ ) ، وقال الحافظ في التزيين : ٣٥٥ / ١ ، صدوق كثير الارسال ،

والأوهام . وأنظر الميزان : ٢٨٣ / ٢ . وباقى رجال الاسناد ثقات ، وهو حسن بهذا

الاسناد والله أعلم . وسكت عنه الحافظ في المطالب العالية : ج٢ ص ١٠٣ رقم

( ١٧٧٤ ) .

( ٤ ) سقط من " م " والمثبت من النسخة المطبوعة .

( ٥ ) هكذا في " م " وأما في النسخة المطبوعة \* فلما كان عام حرمت \* بسدل

المذكور .

ضحك ، قال أشعرت أنها قد حرمت بعدك ؟ <sup>(١)</sup> قال : يا رسول الله أفلا أبيعها وأنتفع بـ  
بشمنها ؟ قال : ان الله حرم الخمر وشمئها . وعن أنس قال : " كنت ساقى القوم يوم  
حرمت الخمر في بيت أبي طلحة . . . الحديث " متفق عليه . <sup>(٢)</sup> وفي لفظ البخاري " فأمر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا ينادي ألا ان الخمر قد حرمت " انتهى فهذا  
نبذة صرح فيها بالتحريم ، ومن تتبع وجد ما يملأ أسفرا والله الموفق .

وأما الاجماع فلا مرية فيه نقله غير واحد منهم الحافظ أبو عمر بن عبد البر فـ  
الاستدكار . <sup>(٣)</sup>

( ١٤٢٨ ) حديث : " ان الذي حرم شربها حرم بيعها وأكل شمنها " . ذكر المخرجون  
فيه حديث ابن عباس المتقدم عند مسلم <sup>(٥)</sup> بلفظ " ان الذي حرم شربها حرم بيعها " .

( ١ ) في " م " " بي " بدل " بعدك " والتصويب من المطبوع .

( ٢ ) رواه البخاري : ١١٢ / ٥ في المظالم ، باب صب الخمر في الطريق ( ٢١ ) الحديث رقم

٧٢٥٣ و ٥٦٢٢ و ٥٦٠٠ و ٥٥٨٤ و ٥٥٨٣ و ٥٥٨٢ و ٥٥٨٠ و ٤٦٢٠ و ٤٦١٧ و ٢٤٦٤

ومسلم : ١٥٧٠ / ٣ في الأشربة ، باب تحريم الخمر ( ١ ) الحديث ( ٩٥٣ ) ( ١٩٨٠ ) ،

ورواه أيضا أبو داود رقم ( ٣٦٧٣ ) في الأشربة ، باب في تحريم الخمر ، والنسائي :

٢٨٧ / ٨ في الأشربة ، باب ذكر الشارب الذي أهريق بتحريم الخمر ، والموطأ :

٨٤٦ / ٢ في الأشربة ، باب جامع تحريم الخمر ، والبيهقي في شرح السنة : ٨ / ٣٢ رقم

( ٢٠٤٣ ) . وتام الحديث : " كنت ساقى القوم في منزل أبي طلحة ، وكان خمرهم

يومئذ الفضيخ ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا ينادي : ألا ان الخمر

قد حرمت ، قال فقال لي أبو طلحة : أخرج فأهريقها ، فخرجت فهرقتها ، فجرت فـ

سلك المدينة ، فقال بعض القوم : قد قتل قوم وهى في بطونهم ، فأنزل الله :

( ليس على الذين آمنوا وعلوا الصالحات جناح فيما طعموا ) الآية ( سورة المائدة :

الآية : ٩٣ ) ( شرح الغريب ) " الفضيخ " شراب يتخذ من بسر مفضوخ ، أى مكسور .

وقال الحافظ : الفضيخ : اسم للبسر اذا شذخ ونبذ . فتح الباري : ١٠ / ٣٨ . وأنظر :

النهاية : ٤٥٣ / ٣ والتمهيد : ج ١ ص ٢٤٢ وزاد ، من غير أن تمسه النار .

اسناد ه : متفق عليه .

( ٣ ) في " م " " الاستدكار " والصواب الاستدكار . الورقة ٢٥ كتاب الأشربة .

وقال في التمهيد : ١٤٢ / ٤ : وأجمعت الأمة على أن خمر العنب حرام في عينها

قليلها وكثيرها ، فأغنى عن ذلك عن الاكثار فيها ، راجع التمهيد : ج ١ ص ٢٤٢ - ٢٦٣ .

وقد استعرض المؤلف الأدلة وتحدث فيه بالتفصيل واستوفى جوانبها في كتابه التمهيد .

( ١٤٢٨ ) ٩٩ / ٤ .

( ٤ ) نصب الراية : ٢٩٧ / ٤ ، الدراية : ٢٤٧ / ٢ رقم ( ٩٨٩ ) .

( ٥ ) الصحيح : ١٢٠٦ / ٣ في المساقاة ، باب تحريم بيع الخمر ( ١٢ ) الحديث ( ٦٨ ) ( ١٥٧٩ )  
وقد تقدم تحت الحديث رقم ( ١٤٢٧ ) .

وذكروا في أحاديث الباب ما قد مناه من حديث كيسان ، وتميم الداري ، وليس واحد منها حديث الكتاب ، وإنما هو ما أخرج أبو نعيم ، وابن مندة <sup>(٢)</sup> في الصحابة من حديث محمد بن قيس الهمداني <sup>(٣)</sup> " أن رجلا من ثقيف يكنى [أبا عامر] <sup>(٤)</sup> كان يهدي لرسول الله صلى الله عليه وسلم كل عام راوية خمر ، فأهدى إليه في العام الذي حرمت فيه راوية كما كان يهدي ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : يا أبا عامر ان الله قد حرم الخمر فلا حاجة لنا في خمرك ، قال : فخذها يارسول الله فبيعها ، واستعن بثمنها على حاجتك ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : يا أبا عامر ان الذي حرم شربها حرم بيعها وأكل ثمنها " وأخرجه ابن السكن في الصحابة <sup>(٥)</sup> أيضا من طريق عبد الله بن عامر بن ربيعة .

( ١ ) معرفة الصحابة ( لم اجد هذا الكتاب ) .

( ٢ ) في معرفة من نزل من الصحابة سائر البلدان ( لم اجد هذا الكتاب ) .

ورواه أيضا محمد بن الحسن الشيباني في كتاب الآثار ص ١٦٨ رقم ( ٧٥٤ ) . وأبو يوسف في كتاب الآثار ص ٢٢٨ رقم ( ١٠٠٩ ) ، من طريق أبي حنيفة عنه به . وكذا ابن الأثير في أسد الغابة : ٥ / ٢٤١ ، والحافظ في الاصابة : ١١ / ٢٣٦ رقم الترجمة ( ٦٩٣ ) . في ترجمة أبي عامر الثقفي . وذكره أيضا في الايثار بمعرفة رواية الآثار ص ( ٣٢ ) رقم ( ٣١٣ ) .

اسناده : حسن .

( ٣ ) محمد بن قيس الهمداني المرهبي ، روى عن ابن عمر وإبراهيم النخعي وروى عنه الثوري وأبو حنيفة وغيرهما ، وثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم : لا بأس به ، وضعفه أحمد بن حنبل ، عداؤه في الكوفيين . أنظر الميزان : ٤ / ١٦ ، التهذيب : ٩ / ٤١٣ التقریب : ٢ / ٢٠٢ ، خلاصة تذهيب الكمال ص ( ٣٥٦ ) .

( ٤ ) في " م " "أبا عامر" بدل "أبا عامر" قال الحافظ في الاصابة : ١١ / ٢٣٦ رقم الترجمة ( ٦٩٣ ) : أبو عامر الثقفي : ذكر محمد بن الحسن الشيباني في كتاب الآثار ، عن أبي حنيفة عن محمد بن قيس ، وذكر الحديث ، وقال : أخرجه المستغفرى من طريق أبي حنيفة ، ووقع من وجه آخر عند ابن السكن من طريق زيد بن أبي أنيسة ، وعن أبي بكر بن حفص ، عن عبيد الله بن عامر بن ربيعة ، عن رجل من ثقيف ، يقال له : أبو عامر : أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم راوية خمر ، فقال : يا أبا عامر ، انها قد حرمت بعدك ، قال : يارسول الله . بيعها ، قال : ان الذي حرم شربها حرم بيعها . وهذا أخرجه الطبراني في الأوسط من هذا الوجه ، لكن قال : ان رجلا من ثقيف يكنى أبا تمام ، وقد صحف . قلت : وهذه الرواية قد أورد ها الهيثمي في مجمع الزوائد : ٤ / ٨٩ ، وقال : رواه الطبراني في الأوسط ، ورجاله رجال الصحيح .

( ٥ ) أخرجه سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي أبو علي في معرفة الصحابة . ( لم اجد هذا الكتاب ) .

( ١٤٢٩ ) حديث : " الخمر من هاتين الشجرتين ، وأشار الى الكرمة والنخلة " عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب " رواه الجماعة <sup>(١)</sup> ، الا البخارى ، وفي لفظ لمسلم " الكرمة والنخلة " .

( ١٤٣٠ ) قوله : " وعليه اجماع الصحابة <sup>(٢)</sup> رضي الله عنهم " ظاهره العود الى التى من ماء العنب والرطب اذا غلا .

( ١٤٢٩ ) ١٠٠ / ٤

( ١ ) رواه مسلم : ١٥٧٣ / ٣ فى الأشربة ، باب بيان أن جميع ما ينبذ مما يتخذ من النخل والعنب ، يسمى خمر ( ٤ ) الحديث ( ١٣ - ١٥ ) ( ١٩٨٥ ) . وأبو داود رقم ( ٣٦٧٨ ) فى الأشربة ، باب الخمر ما هو ؟ . والنسائي : ٢٩٤ / ٨ فى الأشربة ، باب تأويل قول الله تعالى : ( ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا ) ( سورة النخل ، الآية : ٦٧ ) . والترمذى : ١٩٨ / ٣ فى الأشربة ، باب ما جاء فى الحبوب التى يتخذ منها الخمر ( ٨ ) الحديث ( ١٩٣٦ ) وقال : حسن صحيح . وابن ماجه : ١١٢١ / ٢ فى الأشربة ، باب ما يكون منه الخمر ( ٥ ) الحديث ( ٣٣٧٨ ) . ورواه أيضا الامام أحمد فى مسنده : ٢ / ٢٠٨٧٩ و ٤٠٩٥٤ و ٤٧٤٦ و ٤٩٦١ و ٥٢٦٥ ، وابن أبى شيبة فى المصنف : ١٠٩ / ٨ فى الأشربة ، باب من حرم المسكر وقال : هو حرام ، ونهى عنه ، وعبد الرزاق : ٩ / ٢٣٤ رقم ( ١٧٠٥٣ ) .

اسناد ه : رواه مسلم .

( ١٤٣٠ ) ١٠٠ / ٤

( ٢ ) قال العلامة ابن عبد البر : وقد أجمع علماء المسلمين فى كل عصر ، وبكل مصر ، فيما بلغنا ، وصح ، أن عصير العنب ، اذا روى بالزبد ، وهدأ ، وأسكر الكثير منه أو القليل ، أنه خمر ، وأنه ما دام على حاله تلك حرام ، وليس فى هذا دليل على أن الخمر ما عصر من العنب لا غير ، لما قد منا ذكره ، من أن الخمر المعروف عند العرب ، ما خسر العقل ، وخامره ، وذلك اسم جامع للمسكر ، من عصير العنب وغيره ، وقال عامة أهل الحديث وأئمتهم ، أن كل مسكر خمر ، حكمه حكم خمر العنب فى التحريم والحد ، على من شرب شيئا من ذلك كله ، كما هو عند الجميع منهم على شارب خمر العنب ، وحجتهم أن القرآن قد ورد بتحريم الخمر مطلقا ، ولم يخص خمر العنب من غيرها ، فكل ما وقع عليه اسم خمر من الأشربة ، فهو داخل فى التحريم ، بظاهر الخطاب ، والدليل على ذلك أن الخمر نزل تحريمها بالمدينة ، وليس بها شئ من خمر العنب . وقال الامام البيهقي : قول باطل وفاسد من زعم ، أن لا خمر الا من العنب ، أو الزبيب ، أو الرطب ، أو التمر ، بل كل مسكر خمر ، وأن الخمر ما خامر العقل . أنظر شرح السنة : ١١ / ٣٥٢ ، التهيد لابن عبد البر : ج ١ ص ٢٤٥ ، وج ٤ ص ١٤٢ ، صحيح مسلم بشرح النووي : ١٣ / ١٥٤ و ١٥٤ .



( ١٤٣١ ) قوله : " روى ذلك عن ابن عباس يعني أن الشراب إذا بقي بعد ما اشربت عشرة أيام لا يحمض فهو حرام " . وقال في الهداية : <sup>(١)</sup> " ومثل ذلك مروى عن ابن عباس " قال مخرجوا أحاديثها : لم نجد هـ ، وإنما أخرج ابن أبي شيبة <sup>(٣)</sup> ، من طريق الضحاك ، عن ابن عباس ، أنه قال : " إنما النبيذ الذي إذا بلغ فسد ، وأما ما زاد على طول التترك جودة فلا خير فيه " قلت : هو هذا بعينه إذ ليس المراد الماثلة بالكمية المعينة ، وعبرة الهداية أولى بالصواب من عبارة الكتاب .

( ١٤٣٢ ) حديث : " كل مسكر حرام " عن أبي موسى ، قال قلت : " يا رسول الله أفنتا في شرابين كنا نصنعهما في اليمن : البتع <sup>(٤)</sup> ، وهو من العسل ينبذ حتى يشد . والمزر <sup>(٥)</sup> ، وهو من الذرة والشعير ينبذ حتى يشد ، قال : وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أعطى <sup>(٦)</sup> جوامع الكلم <sup>(٧)</sup> ، فقلت : " كل مسكر حرام " متفق عليه <sup>(٨)</sup> .

( ١٤٣١ ) ١٠٠ / ٤

( ١ ) أنظر شرح فتح القدير : ٣٢ / ٩ ، قال : وعن ابن عباس : " ما كان من الأشرية يبقى بعد عشرة أيام ولا يفسد ، فهو حرام ، ووجهه أن بقاء هذه المدة من غير أن يحمض دلالة قوته وشدته ، فكان آية حرمة " .

( ٢ ) انظر نصب الراية : ٢٩٩ / ٤ ، الدراية : ٢٤٩ / ٢ ، تحت رقم ( ٩٨٩ ) .

( ٣ ) المصنف : ٢٢٥ / ٨ في الأشرية ، باب ما يستحب من الأشرية . من طريق وكيع ، عن علي بن مالك ، عنه به .

إسناد : ضعيف ، فيه علي بن مالك العنزي وهو ضعيف ، قال ابن معين : ليس حديثه بشيء ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوى . أنظر الجرح والتعديل : ٢٠٣ / ٦ ، تاريخ ابن معين : ٤٢٢ / ٢ وفيه أيضا الضحاك بن مزاحم الهلال وهو صدوق كثير الأرسال .

( ١٤٣٢ ) ١٠٠ / ٤

( ٤ ) البتع : هو بباء موحدة مكسورة ثم تاء مثناة فوق ساكنة ثم عين مهملة : وهو نبيذ العسل

وهو شراب أهل اليمن . صحيح مسلم بشرح النووي : ١٦٩ / ١٣ و ١٧٠ .

( ٥ ) المزر : بكسر الميم ويكون من الذرة والشعير ومن الحنطة . أنظر المرجع السابق .

( ٦ ) أراد بجوامع الكلم : الإيجاز والبلاغة ، فتكون ألفاظه قليلة ، ومعاني كلامه كثيرة ، وكذلك كانت ألفاظه صلى الله عليه وسلم . جامع الأصول : ٩٣ / ٥ .

( ٧ ) أي أنه كان يختم على المعاني الكثيرة التي تضمنها اللفظ اليسير ، فلا يخرج منها

شيء عن طالبه ومستنبطه لعذوبة لفظه وجزالته . صحيح مسلم بشرح النووي : ١٧٠ / ١٣ .

( ٨ ) رواه البخاري : ٦٢ / ٨ في المغازي ، باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة

الوداع ( ٦٠ ) الحديث ( ٤٣٤٣ ) و ( ٦١٢٤ ) ومسلم : ١٥٨٦ و ١٥٨٧ في الأشرية

باب بيان أن كل مسكر خمر ، وإن كل خمر حرام ( ٧ ) الحديث ( ٧١٧٠ ) ( ١٧٣٣ ) ، =====

وعن جابر: " أن رجلا من جيشان<sup>(١)</sup> ( وجيشان من اليمن ) فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة يقال له المزرة؟ فقال: "مسكر هو؟ قال: نعم، فقال: كل مسكر حرام، الحديث" رواه أحمد، ومسلم، والنسائي<sup>(٢)</sup>، وعن ابن عباس رفعه: " كل مخمر خمر، وكل مسكر حرام " رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> وعن أبي هريرة رفعه: " كل مسكر حرام " رواه النسائي<sup>(٤)</sup>، وابن ماجه<sup>(٥)</sup>.

=== ورواه أيضا أبو داود رقم ( ٣٦٨٤ ) في الأشربة، باب النهي عن المسكر، والنسائي: ٢٩٩/٨ في الأشربة، باب تفسير البتع والمزرة، والبغوي في شرح السنة: ٣٥٦/١١ والامام أحمد في المسند: ٤/٢٠٧ و٤٠٧ و٤١٧ و٤١٨، وابن أبي شيبة في المصنف: ٧/١٠٠. اسناد ه: متفق عليه من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

( ١ ) جيشان: بالفتح ثم السكون، وشين معجمة، وألف ونون: وهي مدينة باليمن ينسب اليها الخمر السود. راجع معجم البلدان: ٢/٢٠٠، اللباب في تهذيب الأنساب: ٣٢٣/١.

( ٢ ) المسند: ٣/٣٦١.

( ٣ ) الصحيح: ١٥٨٧/٣ في الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر، وأن كل خمر حرام ( ٧ ) الحديث ( ٧٢ ) ( ٢٠٠٢ ) .

( ٤ ) السنن: ٣٢٧/٨ في الأشربة، باب ذكر ما أعد الله عز وجل لشارب المسكر من الذل والهوان وأليم العذاب. وتام الحديث: " أن على الله عز وجل عهدا، لمن يشرب المسكر، أن يسقيه من طينة الخبال، قالوا: يا رسول الله وما طينة الخبال؟ قال: عرق أهل النار، أو عصارة أهل النار ". اسناد ه: رواه مسلم.

( ٥ ) السنن رقم ( ٣٦٨٠ ) في الأشربة، باب النهي عن المسكر. ورواه أيضا البيهقي: ٢٨٨/٨ في الأشربة، باب التشديد على من سقى صبيا خمرًا. وهو حديث طويل وهذا طرف منه. من طريق محمد بن رافع النيسابوري عن إبراهيم بن عمر الصنعاني عن النعمان بن الزبير عن طاوس عن ابن عباس.

اسناد ه: رجال الاسناد كلهم ثقات الا إبراهيم بن عمر الصنعاني، وهو مستور، التقريب: ٤٠/١. وقال أبو زرعة: هذا حديث منكر. أنظر علل الحديث لابن أبي حاتم ج ٢ ص ٣٦ رقم ( ١٥٨٧ ) . وسكت عنه الحافظ العذري في مختصر سنن أبي داود: ٢٦٦/٥ رقم ( ٣٥٣٣ ) .

( ٦ ) السنن: ٢٩٧/٨ في الأشربة، باب تحريم كل شراب أسكر.

( ٧ ) السنن: ١١٢٧/٢ في الأشربة، باب النهي عن نبيذ الأوعية ( ١٣ ) الحديث ( ٣٤٠١ ) .

وصححه الترمذى (١) ولا بن ماجه (٢) مثله من حديث ابن مسعود ، ومن حديث معاوية .  
وعن عائشة ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كل مسكر حرام ، وما اسكر الفرق (٣)  
منه فله الكف منه حرام " رواه أحمد (٤) وأبو داود (٥) ، والترمذى ، وقال : حديث حسن ، وأعله  
الدارقطنى بالوقف (٧) .

(١) السنن : ١٩٣/٣ فى الأشرية ، باب ماجاء كل مسكر حرام (٢) الحديث (١٩٢٦) .  
ورواه أيضا ابن أبى شيبة فى المصنف : ١٠٣/٨ فى الأشرية ، باب من حرم المسكر  
وقال : هو حرام .

اسناد هـ : صححه الترمذى ، وقال البوصيرى فى الزوائد : اسناد هـ صحيح رجاله ثقات .  
(٢) السنن : ١١٢٣/٢ و ١١٢٤ فى الأشرية ، باب كل مسكر حرام (٩) الحديث :  
٣٣٨٨ و ٣٣٨٩ .

اسناد هما : قال البوصيرى فى حديث ابن مسعود : اسناد هـ صحيح ، رجاله ثقات ،  
وسكت عن اسناد حديث معاوية ، واسناد هـ جيد .

(٣) الفرق : بالتحريك : مكيال يسع ستة عشر رطلا ، وهى اثنا عشر مدا ، أو ثلاثة أصع  
عند أهل الحجاز ، وقيل : الفرق خمسة أقساط ، والقسط : نصف صاع ، فأما الفرق  
بسكون الراء ، فمائة وعشرون رطلا . أنظر غريب الحديث للخطابى : ٦٧٤/١ والنهاية  
٤٣٧/٣ .

(٤) المسند : ٧١/٦ و ١٣١ .

(٥) السنن رقم (٣٦٨٧) فى الأشرية ، باب النهى عن المسكر .

(٦) السنن : ١٩٤/٣ فى الأشرية ، باب ما أسكر كثيره فقليله حرام (٣) الحديث (١٩٢٥)  
ورواه أيضا الطيالسى (منحة المعبود) ٣٤٠/١ ، وابن حبان (مؤلفات)  
الطمان (٣٣٦) رقم (١٣٨٨) ، وابن أبى شيبة فى المصنف المجلد ٧ والجزء ٨  
ص ١٠٠ فى أوائل كتاب الأشرية . والطحاوى فى شرح معانى الآثار : ٢١٦/٤ فى  
الأشرية ، باب ما يحرم من النبيذ . وابن الجارود فى المنتقى ص (٢٩١) رقم (٨٦١) .  
والبيهقى : ٢٩٦/٨ . والدارقطنى فى سننه : ٢٥٥/٤ فى كتاب الأشرية .

اسناد هـ : قال الترمذى : هذا حديث حسن ، وقال المنذرى : رجاله كلهم محتج بهم  
فى الصحيحين ، إلا عمرو بن سالم وهو مشهور ، لم أجد لأحد غيه كلام ، وقال صاحب  
التنقيح بل وثقه أبو داود وذكره ابن حبان فى الثقات ورمز له السيوطى بإشارة الصحيح .  
انظر مختصر سنن أبى داود : ٢٧٠/٥ رقم (٣٥٤١) ، نصب الراية : ٣٠٤/٤ ،  
الجامع الصغير : ٩٤/٢ .

(٧) قاله الحافظ فى التلخيص : ٧٣/٤ رقم (١٧٨٨) . قلت : المعتمد والأولى بالصواب  
ما تقدم أنه مرفوع واسناد هـ صحيح .

( ١٤٣٣ ) حديث : " ما أسكر كثيره فقليله حرام " رواه أحمد ، وابن ماجه ، والدارقطني ( ٣ )  
 وصححه / من حديث ابن عمر ( ٤ ) ولأبي داود ( ٥ ) وابن ماجه ، والترمذي مثله سواء من ( ٦ )  
 حديث جابر . وكذلك لأحمد ، والنسائي ، وابن ماجه ( ٩ ) من حديث عمرو بن شعيب ، عن ( ١٠ )  
 أبيه ، / عن جده . وكذلك للدارقطني ( ١١ ) من حديث علي رضي الله عنه . وعن سعد بن ١٦٨ ب

( ١٤٣٣ ) ١٠٠ / ٤

( ١ ) المسند : ٩١ / ٢

( ٢ ) السنن : ١١٢٤ / ٢ في الأشربة ، باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ( ١٠ ) الحديث :  
 ( ٣٣٩٢ )

( ٣ ) السنن : ٢٤٩٥ / ٤ في كتاب الأشربة . والبيهقي : ٢٩٦ / ٨ ، والبزار ( كشف  
 الأستار ) ٣ / ٣٥٠ رقم ( ٢٩١٥ )

اسناد : حسن ، وصححه الدارقطني .

( ٤ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " .

( ٥ ) السنن رقم ( ٣٦٨١ ) في الأشربة ، باب النهي عن المسكر .

( ٦ ) السنن : ١١٢٥ / ٢ في الأشربة ، باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ( ١٠ ) الحديث ( ٣٣٩٣ ) .

( ٧ ) السنن : ١٩٤ / ٣ في الأشربة ، باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ( ٣ ) الحديث ( ١٩٢٧ ) ،

ورواه أيضا ابن الجارود في المنتقى ص ( ٢٩١ ) رقم ( ٨٦٠ ) . وابن حبان ( مسوار

الظمان ) ص ( ٣٣٦ ) ( ١٣٨٥ ) ، والبيهقي : ٢٩٦ / ٨ ، والبخاري في شرح السنة :

١١ / ٣٥١ رقم ( ٣٠١٠ ) ، والامام أحمد في مسنده : ٣ / ٣٤٣ .

اسناد : حسنه الترمذي ، وصححه ابن حبان ، ورمز له السيوطي بإشارة الحسن ،

الجامع الصغير : ١٤٢ / ٢ ، وقال الحافظ : رجاله ثقات . التلخيص : ٤ / ٧٣ رقم ( ١٧٨٧ ) .

( ٨ ) المسند : ١٦٧ / ٢ و ١٧٨ .

( ٩ ) السنن : ٣٠٠ / ٨ في الأشربة ، باب تحريم كل شراب أسكر كثيره .

( ١٠ ) السنن : ١١٢٥ / ٢ في الأشربة ، باب رقم ( ١٠ ) الحديث ( ٣٣٩٤ ) . ورواه أيضا

عبد الرزاق في المصنف : ٩ / ٢٢١ رقم ( ١٧٠٠٧ ) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار :

٤ / ٢١٧ في الأشربة ، باب ما يحرم من النبيذ ، والدارقطني في سننه : ٤ / ٢٥٤ و ٢٥٧

في كتاب الأشربة ، والبيهقي : ٢٩٦ / ٨ .

اسناد : حسن ، وقد نوه له الحافظ السيوطي بعلامة الحسن .

الجامع الصغير : ٢ / ١٤٢ .

( ١١ ) السنن : ٢٥٠ / ٤ في كتاب الأشربة . وهو في نصب الراية : ٤ / ٣٠٤ .

اسناد : ضعيف ، فيه عيسى بن عبد الله عن آبائه تركه الدارقطني . أنظر ميزان الاعتدال

٣ / ٣١٥ ، وقال الحافظ : اسناد ساقط . الدراية : ٢ / ٢٥٠ رقم ( ٩٩١ ) .

أبي وقاص : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قليل ما أسكر كثيره " . أخرجه  
النسائي <sup>(١)</sup> ، وابن حبان <sup>(٢)</sup> ، وصححه قال المنذرى فى مختصره <sup>(٣)</sup> : أجود أحاديث هذا الباب  
حديث سعد ، فانه من رواية محمد بن عبد الله الموصلى <sup>(٤)</sup> . وهو أحد الثقات ، عن الوليد  
ابن كثير <sup>(٥)</sup> ، وقد احتج به الشيخان <sup>(٦)</sup> ، عن الضحاك ، وقد احتج به مسلم ، عن بكير بن عبد الله  
ابن الأشج ، عن عامر بن سعد ، وقد احتج بهما الشيخان ، انتهى . قال فى الهداية <sup>(٧)</sup> :  
ويروى " ما أسكر الجرة " منه <sup>(٨)</sup> ، فالجرعة حرام " قال المخرجون <sup>(٩)</sup> : لم نجد بهذا اللفظ ،

- ( ١ ) السنن : ٣٠١ / ٨ فى الأشرية ، باب تحريم كل شراب أسكر كثيره .
- ( ٢ ) موارد الظمان ص ( ٣٣٦ ) رقم ( ١٣٨٦ ) . ورواه أيضا الدارنى : ١١٣ / ٢ فى الأشرية ،  
باب ما قيل فى المسكر ، وابن الجارود فى المنتقى ص ( ٢٩١ ) رقم ( ٨٦٢ ) ، والطحاوى  
فى معانى الآثار : ٢١٦ / ٤ ، وابن أبى شيبه فى المصنف المجلد ( ٧ ) والجزء ١٠٩ / ٨  
فى الأشرية ، الباب الأول فى كتاب الأشرية ، والبيهقى : ٢٩٦ / ٨ .
- إسناده : حسن ، وصححه ابن حبان ، وابن حزم فى المحلى : ج ٨ ص ٢٧٠ المسألة  
( ١٠٩٨ ) وقال : فهذه الآثار المتظاهرة الثابتة الصحاح المتواترة عن أم المؤمنين ،  
وأبى هريرة ، وأبى موسى ، وابن عمر ، وسعد بن أبى وقاص ، وجابر بن عبد الله . كلهم  
عن النبى صلى الله عليه وسلم ، مما لا يحتمل التأويل بل وتحريم القليل من كل ما أسكر  
كثيره بخلاف ما يقول من حرمة الله التوفيق .
- ( ٣ ) مختصر سنن أبى داود : ٢٦٧ / ٥ .
- ( ٤ ) محمد بن عبد الله بن عمار ، الخزاعى ، أبو جعفر ، نزيل الموصل ، ثقة حافظ ، من العاشرة ،  
مات سنة ( ٢٤٢ ) وله ثمانون سنة . / س . التقريب : ١٧٨ / ٢ . وأنظر تذكرة  
الحفاظ : ٤٩٤ / ٢ ، التهذيب : ٢٦٥ / ٩ ، طبقات الحفاظ : ص ٢١٩ .
- ( ٥ ) الوليد بن كثير بن سنان المزنى ، أبو سعيد المدنى ، الرادانى سكن الكوفة ،  
قال أبو حاتم : يكتب حديثه ، وقال الذهبي : وثق ، وقال الحافظ : مقبول . / س .  
أنظر الجرح والتعديل : ١٤ / ٩ ، الميزان : ٣٤٥ / ٤ ، التقريب : ٣٣٥ / ٢ .
- ( ٦ ) قلت : روى له النسائي فقط ، كذا فى التهذيب : ١٤٧ / ١١ ، وغيره ولعل ذلك وقع  
سهوا من الحافظ المنذرى والله أعلم .
- ( ٧ ) أنظر شرح فتح القدير : ج ٩ ص ٣٥ فى كتاب الأشرية .
- ( ٨ ) الجر والجرار : جمع جرة ، وهو الاناء المعروف من الفخار . النهاية : ١ / ٢٦٠ .
- ( ٩ ) قال الحافظ الزيلعى : هذه رواية غريبة ، ولكن معناها فى حديث عائشة ، " ما أسكر  
الفرق ، فملء الكف منه حرام " . نصب الراية : ٣٠٥ / ٤ .
- وقال الحافظ : لم أجده بهذا اللفظ . الدراية : ٢٥٠ / ٢ رقم ( ٩٩١ ) .

ومعناه فيما تقدم<sup>(١)</sup> من حديث عائشة رضى الله عنها .

( ١٤٣٤ ) حديث : " حرمت الخمر لعينها " تقدم .

( ١٤٣٥ ) قوله : " وما رواه من الأحاديث طعن فيها يحيى بن معين ، ذكره عبد الغنى المقدسى<sup>(٢)</sup> فى كتابه<sup>(٣)</sup> .

( ١٤٣٦ ) قوله : " ولأن عامة الصحابة خالفوه " سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى .

( ١٤٣٧ ) قوله : وروى الطحاوى<sup>(٤)</sup> بإسناد إلى ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم

( ١ ) تقدم تحت رقم ( ١٤٣٢ ) .

( ١٤٣٤ ) ١٠٠ / ٤ تقدم فى الحديث رقم ( ١٤٢٣ ) .

( ١٤٣٥ ) ١٠٠ / ٤ . أى فى " عصير العنب اذا طبخ فذهب ثلثاه حلال " قال محمد

رحمه الله : حرام لقوله صلى الله عليه وسلم " كل مسكر حرام " وقوله " ما أسكر

كثيره فقليله حرام " وقياسا على الخمر ، وما رواه من الأحاديث طعن فيه يحيى بن معين ..

( ٢ ) هو عبد الغنى بن عبد الواحد بن على بن سرور تقي الدين أبو محمد المقدسى

الحافظ الامام محدث الاسلام ، صاحب التصانيف ، ولد سنة ٥٤١ هـ ، وصنف فى

الحديث كتبها " المصباح " و " نهاية المراد " و " الكمال " و " العمدة "

وغير ذلك ، وكان غزير الحفظ والاثقان ، كثير العبادة ورعا ماشيا على قانون السلف ،

مات بمصر سنة ست مائة ، أنظر البداية والنهاية لابن كثير : ٣٧ / ١٣ ، تذكرة الحفاظ :

١٣٧٢ / ٤ ، طبقات الحفاظ : ص ٤٨٧ .

( ٣ ) ثم يوجد بياض فى " م " لم يتعقبه المخرج . قلت مؤلفات عبد الغنى المقدسى

كثيرة والبالغ عدد هم أربعة وثلاثون مصنفا . أنظر هدية العارفين المجلد الأول ،

ص ٥٨٩ . وهنا لم يوضح المصنف فى الاختيار اسم الكتاب ومن الصعب معرفته

لكثرة عدد هم للوقوف على كلامه هذا والله أعلم .

( ١٤٣٦ ) ١٠٠ / ٤ . سيأتى فى الحديث رقم ( ١٤٣٩ ) .

( ١٤٣٧ ) ١٠٠ / ٤ .

( ٤ ) فى شرح معانى الآثار : ٢١٩ / ٤ فى كتاب الأشربة ، باب ما يحرم من النبى .

ورواه أيضا البيهقى فى السنن الكبرى : ٣٠٥ / ٨ ، والنسائى فى سننه : ٣٢٣ / ٨ و

٣٢٤ ، وابن أبى شيبه فى المصنف ، المجلد السابع والجزء : ١٤٦ / ٨ و ١٤٧ فى

الأشربة ، باب فى الرخصة فى النبى ومن شربه ، من طريق على بن مسهر ، عن

الشييانى ( سليمان بن أبى سليمان أبو اسحاق الشيبانى ) ، عن عبد الملك ( بن

نافع بن أخى القعقاع ) عنه به ، والبيهقى من طريق عبد الواحد ، وورقا ، وقرة

العجلي ثلاثتهم عن سليمان الشيبانى عنه به نحوه .

إسناده : ضعيف ، فيه ليث بن أبى سليم ، وهو صدوق اختلط أخيرا ولم يتميز =====

أتى بنبيذ فشده فقطب<sup>(١)</sup> وجهه لشدته ، ثم دعا بما فصبه عليه وشرب منه ، وقال : اذا اغتسلت عليكم هذه الأشرية فاقطعوا متونها<sup>(٣)</sup> بالماء " وفي رواية " أنه لما قطب قال رجل : أحرام هو؟ قال : لا " قلت : أخرج الرواية الأولى عن أبي أمية<sup>(٤)</sup> ثنا أبو نعيم<sup>(٥)</sup> ، ثنا عبد السلام عن ليث ، عن عبد الملك بن أخى القعقاع بن شوار<sup>(٦)</sup> ، عن ابن عمر ، قال : " شهـدت رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بشراب . . . الحديث " وأخرج الرواية الثانية<sup>(٧)</sup> ،

=== حديثه فترك ، وفيه عبد الملك بن أخى القعقاع بن شوار وهو مجهول ، وقد وضـح البيهقي ضعفه فى السنن الكبرى ، وابن حزم فى المحلى : ٢٣٩ / ٨ ، المسألة ( ١٠٩٨ ) . وقد ضعفه أيضا العلامة ابن الجوزى . راجع العلل المتناهية فى أحاديث الواهية : ٢٨٨ / ٢ رقم ( ١١٢٥ ) .

( ١ ) أى قبض ما بين عينيه كما يفعله العبوس . أنظر النهاية : ٧٩ / ٤ ، الصحاح : ٢٠٤ / ١ .  
( ٢ ) الغلـمة : بالضم ، شهوة الضراب ، غلم الرجل وغيره ، بالكسر ، يغلم اغتلاما اذا هـاج وغلب شهوة ، وكذلك الجارية ، وفي الحديث : " خير النساء الغلـمة على زوجها " الغلـمة : هيجان شهوة النكاح من المرأة والرجل وغيرهما . والمعنى هنا قال أبو العباس : يقول اذا جاوزت حدها الذى لا يسكر الى حدها الذى يسكر . أنظر لسان العرب : ٤٣٩ / ١٢ و ٤٤٠ ، مادة " غلم " ، والقاموس : ١٥٧ / ٤ ، وقال العلامة ابن الأثير : اغتلت : اشتدت واضطربت ، وذلك عند الغليان . جامع الأصول : ١٢٣ / ٥ .

( ٣ ) أى شدتها . أنظر الصحاح : ٢٢٠٠ / ٦ .  
( ٤ ) هو محمد بن ابراهيم بن مسلم الخزازى ، أبو أمية الطرسوسى ، بغدادى الأصل ، مشهور بكنيته ، صدوق ، صاحب حديث ، بهم ، من الحادية عشرة مات سنة ( ٢٧٣ ) / س التقريب : ١٤١ / ٢ . وأنظر تذكرة الحفاظ : ٥٨١ / ٢ ، الميزان : ٤٤٧ / ٣ ، التهذيب : ١٥ / ٩ .

( ٥ ) فى " م " " نعيم " بسقط " أبو " والتصويب من النسخة المطبوعة .  
( ٦ ) عبد الملك بن نافع الشيبانى ، الكوفى ، ابن أخى القعقاع ، ويقال له ابن القعقاع ، قال الذهى : مجهول . مَرَّ ، وخبره منكر ، وقال يحيى : يضعفونه ، له فى النبـيـذ . قال النسائى : لا يحتج بحديثه ، وهو عبد الملك بن القعقاع . وقال الحافظ فى التقريب : ٥٢٤ / ١ : مجهول من الرابعة . / س .

أنظر الجرح والتعديل : ٣٧١ / ٥ ، الميزان : ٦٦٥ / ٢ ، التهذيب : ٤٢٧ / ٦ .  
( ٧ ) الطحاوى فى شرح معانى الآثار : ٢١٩ / ٤ فى الأشرية ، باب ما يحرم من النبـيـذ . والبيهقى : ٣٠٤ / ٨ ، من طريق محمد بن سليمان وأحمد بن محمد بن بحر العطار قالا : ثنا اسحاق بن ابراهيم بن حبيب بن الشهيد عن يحيى بن يمان به مثله . =====

عن فهد ، ثنا محمد بن سعيد ، (١) ثنا يحيى بن اليان ، عن سفيان ، عن منصور ، عن خالد  
ابن سعد ، عن أبي مسعود الأنصاري قال : " عطش رسول الله صلى الله عليه وسلم حول  
الكعبة ، فاستسقى ، فأتى بنبيذ من نبيذ السقاية ، [ فشمه ] (٤) فقطب ، فصب عليه ماء  
من ماء زمزم ، ثم شرب ، فقال رجل : أحرام هو ؟ قال : لا " قلت : قد تكلموا في كـ  
الحديثين ، أما هذا ، فقال ابن عبد الهادي في " التنقيح " (٥) : هذا حديث ضعيف لأن

== والدارقطني في سننه : ٢٦٣ / ٤ في كتاب الأشربة ، وابن أبي حاتم في العلل :  
٢٦ / ٢ رقم ( ١٥٥١ و ١٥٥٠ ) ، والنسائي في سننه : ٣٢٥ / ٨ في الأشربة ،  
باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب السكر ، من طريق الحسن بن  
اسماعيل بن سليمان ، وابن أبي شيبة في المصنف ، المجلد السابع : ج ٨ ص ١٤٠  
في الأشربة ، باب الرخصة في النبيذ ومن شربه . من طريق يحيى بن يمان به مثله .  
اسناد : ضعيف ، فيه يحيى بن يمان العجلي الكوفي ، وهو صدوق عابد ، يخطئ  
كثيرا ، وقد تغير ، قال أبو حاتم وأبو زرعة : أخطأ ابن اليان في اسناده ،  
وانما ذكرهم الثوري عن الكلبي عن أبي صالح عن المطلب بن أبي وداعة مرسلا ،  
فظنه يحيى بن يمان عنده ، عن منصور ، عن خالد بن سعد عن أبي مسعود ، فأدخل  
حديثا في حديث ، والكلبي لا يحل الاحتجاج به ، اهـ . أنظر علل الحديث  
لابن أبي حاتم : ٢٦ / ٢ رقم ( ١٥٥٠ و ١٥٥٢ ) ، والدراية : ٢ / ٢٥٢ تحت  
رقم ( ٩٩٢ ) ، وقال ابن عدي : قال البخاري : حديث يحيى بن يمان هذا لا يصح .  
الكامل : ٢٦٩١ / ٧ ، وأنظر أيضا نصب الراية : ٣٠٨ / ٤ ، العلل المتناهية في  
الأحاديث الواهية : ١٨٧ / ٢ رقم ( ١١٢٤ ) .

- ( ١ ) محمد بن سعيد بن سليمان الكوفي ، أبو جعفر بن الأصبهاني ، يلقب حسدان ،  
ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة ( ٢٢٠ ) خ ت سى .  
أنظر الجرح : ٢٦٥ / ٧ ، الكاشف : ٤٧ / ٣ ، التهذيب : ١٨٨ / ٩ ، التقريب : ١٦٤ / ٢ .  
( ٢ ) يحيى بن يمان العجلي الكوفي ، صدوق عابد ، يخطئ كثيرا ، وقد تغير ، من  
كبار التاسعة ، مات سنة ( ١٨٩ ) / ب خ م ع . التقريب : ٣٦١ / ٢ ، أنظر :  
تاريخ ابن معين : ٦٦٧ / ٢ ، الميزان : ٤١٦ / ٣ ، التهذيب : ٣٠٦ / ١١ .  
( ٣ ) خالد بن سعد الكوفي مولى أبي مسعود الأنصاري ، ثقة ، من الثانية / خ س ق .  
التقريب : ٢١٤ / ١ ، وأنظر تاريخ البخاري الصغير : ق ٢ / ٥٤ و ٥٥ ، التهذيب  
٩٤ / ٣ ، خلاصة تذهيب الكمال : ص ( ١٠١ ) .  
( ٤ ) سقط من " م " والمثبت من النسخة المطبوعة .  
( ٥ )



يحيى بن يمان انفراد به دون أصحاب سفيان ، وهو سيء الحفظ كثير الخطأ ، وقال البخاري : لا يصح نقله عنه ، وقال أبو حاتم ، وأبو زرعة : أخطأ ابن يمان في اسناد هذا الحديث ، وإنما ذكرهم سفيان ، عن الكلبي ، عن أبي صالح ، عن المطلب بن أبي وداعة مرسسـل ، فأدخل ابن يمان حديثاً في حديث ، والكلبي لا يحل الاحتجاج به . قلت : قد احتج مسلم بيحيى بن يمان ، وأما أنه أدخل حديثاً في حديث فينفيه ما قال ابن عبد الهادي في " التنقيح " حيث قال : ورواه [ يحيى ] <sup>(١)</sup> بن سعيد ، عن سفيان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن خالد بن سعد ، عن أبي مسعود فعله ، ويحيى بن سعيد أحد الأثبات ، فلم يبق إلا أنه انفراد بالرفع ، والحق أن الموقوف يبعد صحة المرفوع ، إلا أنه يحمل على تكرار القصة ، وتماثلها ، وربما يقوى هذا ما ذكر الكرخي في " مختصره " <sup>(٢)</sup> حيث قال : وقد روينا هذا الحديث من طرق عن خالد بن سعد ، عن أبي مسعود مرفوعاً . فيكون ليحيى متابعات حيث جعل المدار على خالد ، وبالجملة فالموقوف الصحيح عندنا محجة . وأما الأول فأعلّ بعبد الملك ، قال البيهقي : هو رجل مجهول ، وقال أبو حاتم : لا يكتب حديثه وهو منكر الحديث ، وقال النسائي : عبد الملك مشهور ولا يحتج بحديثه ، والمشهور عن ابن عمر خلافه . ثم أخرج <sup>(٣)</sup> عن ابن عمر حديث " يحرم المسكر " من غير وجه . قلت : أما الجهالة فمنفية ، فقد روى عنه أبو اسحاق الشيباني ، والعمام بن حوشب ، وقرة العجلي ، <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> واسماعيل بن أبي خالد ، وجماعة غيرهم ، وقال البخاري : لا يتابع على حديثه ، وقال ابن معين ضعيف . ومثل هذه الترجمة لا تضر على أصول بعض أصحابنا كيف وقد أخرجه الطبراني <sup>(٦)</sup> من

( ١ ) سقط من " م " .

( ٢ ) في مختصر في فروع الحسنية ( الكتاب مفقود ) .

( ٣ ) النسائي في سننه : ٣٢٣-٣٢٥ في الأثرية ، باب ذكر الأخبار التي أعتل بها من أباح شراب السكر .

( ٤ ) العموم بن حوشب بن يزيد الشيباني ، أبو عيسى الواسطي ، ثقة ، ثبت ، فاضل ، من السادسة ، مات سنة ( ١٤٨ ) هـ / ٠ ع . التقريب : ٨٩ / ٢ . وأنظر : تاريخ الصغير للبخاري : ٤٧ / ٢ ، السابق واللاحق : ص ( ٢٨٣ ) ، التهذيب : ١٦٣ / ٨ .

( ٥ ) قرة العجلي كوفي روى عن عبد الملك بن القعقاع ، وروى عنه اسماعيل بن أبي خالد ، قال يحيى بن معين : قرة العجلي الذي يروى عن عبد الملك بن أخى القعقاع لاشيء ، وقال أبو حاتم : هو مجهول لا أعلم روى عنه غير اسماعيل بن أبي خالد . أنظر الجرح : ١٣٠ / ٧ ، تاريخ ابن معين : ٤٨٨ / ٢ ، الميزان : ٣٨٨ / ٣ ، لسان الميزان : ٤ / ٤٧٢ .

( ٦ ) المعجم الكبير : ج ٢ ص ٢٩١ و ٢٩٢ رقم ( ٦٨٩ و ٦٩٠ ) . الأول : من طريق

العباس بن الفضل الأسفاطي ثنا أحمد بن يونس ثنا أبو شهاب عن الأعشى عن

طريقين غير هذه ، عن المطلب بن أبي وداعة في الأولى محمد بن السائب الكلبي ضعيف .  
 والثانية كلهم ثقات <sup>(١)</sup> مشهورون . قال الهيثمي في " مجمع الزوائد " : <sup>(٢)</sup> إلا أنه لم يقف على  
 ترجمة شيخ الطبراني وهو / العباس بن الفضل الأسفاطي ، فسألت عنه حافظ العصر ١٦٩ / أ  
 === أبي صالح عن المطلب بن أبي وداعة " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بانساء  
 نبذ فصب عليه الماء حتى تدفق ثم شرب منه " . والتدقيق : التصبب . كما في لسان  
 العرب : ٩٩ / ١٠ . والثاني : من طريق العباس بن الفضل الأسفاطي ثنا خالد بن  
 يزيد العمري ثنا سفيان الثوري عن الكلبي ( محمد بن السائب الكلبي ) عن أبي صالح  
 عن المطلب بن أبي وداعة قال : " طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت في يوم  
 صائف فعطش فاستسقى فقال رجل : يا رسول الله عندنا شراب من هذا الزبيب  
 أفأسقيك منه ؟ قال : بلى فبعث الرجل الى بيته ، فأتى بقدر عظيم ، فأدناه النبي  
 صلى الله عليه وسلم من فيه فوجد له ريحا شديدة فكرهه فرد " اهـ .  
اسناد : ضعيف ، أما في الأول : فقال في مجمع الزوائد : ٦٦ / ٥ : لم أعرف شيخه  
 العباس بن الفضل الأسفاطي ، وبقية رجاله رجال الصحيح ، اهـ . قلت : في اسناده  
 باذان أو باذان أبو صالح مولى أم هانئ وهو ضعيف ومدلس وقد تقدمت ترجمته .  
 وفي الثاني : قال في مجمع الزوائد : ٦٧ / ٥ : فيه محمد بن السائب الكلبي وهو  
 ضعيف ، اهـ . قلت : وفيه أيضا باذان أبي صالح وهو ضعيف . قلت : ولا يصح  
 هو في كلا الطريقين منهما كما ثبت لك ، ولا تقوم بهما الحجة ، لأن الضعف يسرى  
 فيهما معا ولا سيما في الثاني فان الكلبي متهم بالكذب وقد تقدمت ترجمته أيضا .  
 ( ١ ) قلت : بل فيه باذان أبو صالح ، وهو ضعيف مدلس ، وفيه أيضا أبو شهاب عبد ربه  
 ابن نافع ، قال الحافظ ابن حجر : صدوق يهيم . التقريب : ١ / ٤٧١ ، وأنظر :  
 التهذيب : ١٢٨ / ٦ ، الميزان : ٥٤٤ / ٢ . ولا أدري كيف قال الحافظ الهيثمي  
 وبقية رجاله رجال الصحيح والواقع يخالف ذلك كما عرفت ، والعجب من المخرج  
 كيف وافق الهيثمي وحاول تصحيح هذا الأثر الضعيف بحجج واهية التمسى  
 لا تساعد عليه ، والله أعلم . وقد قال ابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث  
 الواهية : ١٨٨ / ٢ رقم ( ١١٢٥ ) : وقد روى هذا الحديث الكلبي ، عن أبي صالح  
 وكلاهما لا يلتفت اليه ، اهـ . قلت : ورواه أيضا الدارقطني : ٢٦٢ / ٤ ، والبيهقي :  
 ٣٠٤ / ٨ في سننهما من طريق الكلبي عن أبي صالح باذان عن المطلب بن أبي  
 وداعة بنحو لفظ الطبراني المذكور آنفا . ( ٢ ) جه ص ٦٦ و ٦٧ .  
 ( ٣ ) انظر الانساب للسمعاني ج ١ ص ٢٢٢ ، قال ابن الأثير : الأسفاطي : بفتح الهمزة  
 وسكون السين المهملة وفتح الفاء وبعد الالف الساكنة طاء مهملة . هذه النسبة الى  
 بيع الأسفاط وعملها ، وينسب اليها العباس بن الفضل الأسفاطي البصري ، سمع  
 ابا الوليد الطيالسي وعلي بن المديني وغيرهما ، روى عنه أبو القاسم الطبراني ، اهـ .  
 اللباب في تهذيب الأنساب ٥٤ / ١

فأخرج لي من حاشية الأنساب للسمعاني سئل عنه الدارقطني ، فقال : صدوق . وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> ، قال : ثنا عبد الرحيم بن سليمان ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : " أتى النبي صلى الله عليه وسلم السقاية ، فقال : أسقوني من هذا ، فقال العباس : ألا نسقيك ما نضع في البيوت ؟ قال لا ، ولكن أسقوني ما يشرب الناس ، قال : فأتى بقدر من نبيذ فذاقه ، فقطب ، ثم قال هلموا ماء ، فصبه عليه ، ثم قال : زد فيه مرتين أو ثلاثا ، ثم قال : انا أصابكم هذا فاصنعوا به هكذا " واستدل ما أخرجه النسائي<sup>(٢)</sup> عن أبي الأحوص ، عن سماك ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي بردة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اشربوا في الظروف ولا تسكروا<sup>(٣)</sup> " . قال : حديث منكسر غلط فيه أبو الأحوص ، ولا تعلم أحدا تابعه عليه من أصحاب سماك ، وسماك كان يقبل التلقين ، وقال أحمد بن حنبل : كان أبو الأحوص يخطئ في هذا الحديث ، خالفه شريك في اسناده ، ومثله ، ثم أخرجه عن شريك ، عن سماك ، عن أبي بردة<sup>(٤)</sup> ، عن أبيه ————— " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الدباء ، والحنتم ، والنقير والمزفت<sup>(٥)</sup> " وكذا

( ١ ) المصنف ، المجلد السابع : ج ٨ ص ١٣٩ في الأشربة ، باب الرخصة في النبيذ ومن شربه .  
ورواه أيضا عبد الرزاق في مصنفه : ٢٢٥ / ٩ رقم ( ١٧٠١٨ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٨ / ٣٠٥ و ٣٠٤ .

اسناده : ضعيف فيه يزيد بن أبي زياد الهاشمي الكوفي وهو ضعيف وبقية رجاله ثقات .  
( ٢ ) في السنن : ٨ / ٣١٩ في الأشربة ، باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب السكر . ورواه أيضا الدارقطني : ٤ / ٢٥٩ في الأشربة ، وابن أبي حاتم في علله :  
٢ / ٢٤ رقم ( ١٥٤٩ ) ، والطيايلى في مسنده ( المنحة ) : ج ١ ص ٣٣٦ رقم ( ١٧٠٧ ) ثلاثتهم من طرق بهذا الاسناد والتمت .

اسناده : ضعيف للاختلاف المذكور هنا ، وقد ذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية :  
٤ / ٣٠٨ و ٣٠٩ .

( ٣ ) قال الامام السندي في حاشيته : ويفهم منه أن المراد لا تبلغوا بالشرب حد السكر .  
أنظر سنن النسائي بشرح الحافظ السيوطي وحاشية السندي : ٨ / ٣١٩ .  
( ٤ ) كذا ذكره الحافظ في الدراية : ٢ / ٢٥٢ تحت رقم ( ٩٩٢ ) وقال : قال أبو زرعة :  
وهم أبو الأحوص ، فقلب الاسناد وصحفه ، وأنحش من ذلك تغييره لفظ المتن ، قال :  
وسمعت أحمد يقول : حديث أبي الأحوص خطأ في الاسناد وفي الكلام ، اهـ .  
قلت : اختصر الكلام المذكور أعلاه .

( ٥ ) الدباء : القرع ، والمزفت : السقاء الذي زفت ، أى : رطب بالزفت وهو القيير ، وكذلك  
المقير ، والحنمة : الجرة . قال أبو عبيد : هي جرار خضر كانت يحمل فيها الخل  
الى المدينة . والنقير : أصل النخلة ينقر ، فيتخذ منه أوعية ينبذ فيها . والنهى عن =====

قال أبو زرعة<sup>(١)</sup> وقال الحافظ: رَوَاهُ بِلَفْظٍ "وَلَا تَشْرَبُوا مَسْكِرًا، وَاجْتَنِبُوا كُلَّ مَسْكِرٍ" قُلْتُ :  
 قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي كِتَابِ "الْأَسْتِكَارِ"<sup>(٢)</sup>، فِي بَابِ مَا يَنْهَى أَنْ يَنْبِذَ فِيهِ،  
 وَرَوَى سَمَاقُ بْنُ حَرْبٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ  
 أَبِي بَرْدَةَ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ  
 عَنِ الشَّرَابِ فِي الْأَوْعِيَةِ، فَاشْرَبُوا فِيمَا بَدَا لَكُمْ، وَلَا تَشْرَبُوا مَسْكِرًا" وَقَالَ شَرِيكَ فِي هَذَا  
 الْحَدِيثِ عَنْ سَمَاقٍ بِإِسْنَادِهِ: "فَاشْرَبُوا فِيمَا بَدَا لَكُمْ، وَلَا تَسْكُرُوا" وَلَمْ يَقُلْ ذَلِكَ عَنْهُ  
 شَرِيكَ، أَنْتَهَى بِحَرْفِهِ. فَتَبَيَّنَ أَنَّ لِأَبِي الْأَحْوَصِ مُتَابِعًا، وَأَنَّ كُلَّ حَافِظٍ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ بِحَسَبِ  
 مَا يَرَى، وَاعْتَبِرْ هَذَا بِحَدِيثٍ "مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَإِنَّ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ"<sup>(٣)</sup> قَالُوا: لَمْ يَرْفَعْهُ  
 إِلَّا أَبُو حَنِيفَةَ، وَالْحَسَنُ بْنُ عِمَارَةَ<sup>(٤)</sup>، وَرَوَاهُ سَفِيَانُ وَشَرِيكَ فَلَمْ يَرْفَعَاهُ، وَأَوْجَدْنَاكَ هُوَ مَرْفُوعًا  
 مِنْ رِوَايَةِ سَفِيَانٍ وَشَرِيكَ عِنْدَ ابْنِ مَنِيْعٍ. وَقَدْ أَخْرَجَ الْكَرْخِيُّ فِي الْمَخْتَصَرِ<sup>(٥)</sup> حَدَّثَنَا  
 الْحَضْرَمِيُّ، ثَنَا [الْفَضِيلُ]<sup>(٦)</sup> بَنُ الْحُسَيْنِ أَبُو كَامِلٍ، ثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، ثَنَا

== هذه الأوعية، لأنها أوعية متينة، ولها ضراوة يشتد فيها النبيذ، ولا يشعر بذلك صاحبها، فيكون على غرر من شربها، فأما غير المربوب من أسقية الأدم جلد رقيق إذا اشتد فيه النبيذ، تقطع وانشق، فلا يخفى على صاحبه أمره.

أنظر شرح السنة للإمام البغوي: ج ١ ص ٣٦٦، ونيل الأوطار: ٢٠٧/٨.

(١) راجع علل ابن أبي حاتم: ٢٤/٢ رقم (١٥٤٩).

(٢) وأنظر نصب الراية: ٣٠٩/٤.

(٣) الورقة ٢١ كتاب الأشربة، باب ما يكره أن ينبذ جميعها.

وقد أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار: ٢٢٨/٤ في الأشربة، باب الانتهاز في الدباء والحنتم والنقير والمزفت. بهذا الإسناد.

إسناده: حسن.

(٤) في "م" "عن" بدل "ابن" وهو خطأ.

(٥) راجع الحديث رقم (١٨٣).

(٦) قلت: الحسن بن عمارة البجلي أبو محمد الكوفي متروك وقد تقدم. وراجع نصب الراية: ج ٢ ص ٧-٩.

(٧) المختصر في فروع الحنفية (لم أقف على الكتاب) ورواه أيضا محمد في كتاب الآثار:

ص ١٨٥ رقم (٨٤١). وهو في جامع السانيد: ج ٢ ص ١٩٩.

إسناده: ضعيف جدا فيه جابر بن يزيد وهو مجهول لا يعرف، وفيه أيضا فرقد السبخي وهو صدوق لكنه لين الحديث كثير الخطأ.

(٨) في "م" "الفضل" والصواب "الفضيل" وقد تقدمت ترجمته.

فرقد السبخى<sup>(١)</sup>، عن جابر بن [يزيد]<sup>(٢)</sup>، عن مسروق، عن عبد الله، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ألا واني نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فانها تذركم آخرتكم، وكنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي". حدثنا الحضري، ثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، ثنا معمر بن واصل، حدثنا محارب بن [دثار]<sup>(٣)</sup>، عن [ابن بريدة]<sup>(٤)</sup>، عن أبيه<sup>(٥)</sup>، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، فان زيارتها تذكرة، ونهيتكم عن الأشربة أن تشربوا الا في ظرف الأديم<sup>(٦)</sup>، فاشربوا في كل وعاء غير ألا تسكروا"<sup>(٧)</sup> فهذا مسند آخر مبائن لسند النسائي، ومتابع لأبي الأحوص، وشريك على

- (١) هو فرقد بن يعقوب السبخى، بفتح الميملة والموحدة، وبخاء معجمة، أبو يعقوب البصرى، صدوق، عابد، لكنه لين الحديث كثير الخطأ، من الخامسة، مات سنة (١٣١) / تق. التقريب: ١٠٨ / ٢. وأنظر التاريخ الصغير للبخارى: ق ٢ / ٢١، تاريخ ابن معين: ٢ / ٤٧٣، الميزان: ٣ / ٣٤٥، التهذيب: ٨ / ٢٦٢.
- (٢) في "م" جابر بن زيد والصواب جابر بن يزيد، روى عن مسروق، وعنه فرقد السبخى، قال أبو زرعة وغيره: لا يعرف وليس هو بالجعفي. أنظر الجرح: ٢ / ٤٩٨، الميزان: ١ / ٣٧٩، لسان الميزان: ٢ / ٨٨.
- (٣) معمر بن واصل، بضم أوله وفتح الميملة وتشديد الراء المكسورة، ابن واصل، السعدي الكوفي، ثقة، من السادسة. م. د. التقريب: ٢ / ٢٦٣، وأنظر الجرح والتعديل: ٨ / ٤١٠، التهذيب: ١٠ / ٢٢٩.
- (٤) في "م" محارب بن دينار والصواب كما صححته وقد تقدمت ترجمتهما.
- (٥) في "م" أبي بريدة بدل ابن بريدة والصواب ابن بريدة وهو عبد الله وسليمان ابني بريدة بن الحبيب أبو سهل الأسلمي، وقد مضت ترجمتهم.
- (٦) الأديم: يقال للجلد المدبوغ. راجع لسان العرب: ١٢ / ١٠، ونيل الأوطار: ٨ / ٢٠٨.

(٧) قلت: عزا المخرج هذا الحديث للكرخي في مختصره كذا "م". وقد رواه أحمد في مسنده: جده ص ٣٥٠ و ٣٥٦ و ٣٥٧. ومسلم: ٢ / ٦٧٢ في الجنائز، باب استئذان النبي صلى الله عليه وسلم ربه عز وجل في زيارة قبر أمه (٣٦) الحديث (١٠٦) (٩٧٧) و ٣٠ و ٣١ ص ١٥٨ و ١٥٨ في الأشربة، باب النهي عن الانتباه في المزفت والدباء والحنتم والنقيير (٦) الحديث (٦٦-٦٣) (٩٧٧). وأبو داود رقم (٣٢٣٥) و (٣٦٩٨) في الجنائز، باب في زيارة القبور، وفي كتاب الأشربة، باب في الأوعية، والترمذي: ٣ / ١٩٦ في الأشربة، باب ماجاء في الرخصة أن تنبذ في الظروف (٦) الحديث (٩٩٣١)، و ٢ ص ٢٥٩ في الجنائز، باب ماجاء في الرخصة في زيارة القبور (٦٠) الحديث (١٠٦٠)، والنسائي: ٨ / ٣١١ في الأشربة،

على ما قاله ابن عبد البر: (١) من طريق [زهير بن] معاوية (٢)، عن زبيد اليامي، عن محارب  
ابن دثار عن ابن [بريدة] (٣) عن أبيه مثله. فالحضرمي (٤) . . . . . وأستدل أيضا بما أخرجه  
ابن أبي شيبة (٥)، ثنا أبو الأحوص، عن . . . . .

=== باب الأذن في شيء منها، وجد ص ٨٩ في الجنائز، باب زيارة القبور كلهم من  
حديث محارب بن دثار، عن ابن بريدة ( هو عبد الله وفي بعض الروايات سليمان )  
عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كنت نهيتكم عن الأشربة الا في  
ظروف الأدم ، فاشربوا في كل وعاء غير أن لا تشربوا مسكرا " . وفي رواية " نهيتكم  
عن الظروف وان ظرفا لا يحل شيئا ولا يحرمه ، وكل مسكر حرام " ولفظ الحديث  
في مسلم وغيره في كتاب الجنائز " نهيتكم عن زيارة القبور، فزورها ، ونهيتكم  
عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث ، فامسكوا ما بدا لكم ، ونهيتكم عن النبيذ الا في سقاء ،  
فاشربوا في الأسقية كلها ، ولا تشربوا مسكرا " اهـ .

إسناده : رواه مسلم ، وقال الترمذي : حسن صحيح .

قلت : وهو في سنن أبي داود بسند الكرخي كما أورده المخرج ، ولا أدرى لماذا عدل  
المخرج عن عزوه لأصحاب السنن ، وسلم ، أو يحتمل أن يكون هناك سقط في " م "  
ولم يظهر لي ذلك ، وكما لا يوجد فيها بياض والله أعلم بالصواب .

( ١ ) وقد أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار : ٢٢٨ / ٤ في أواخر كتاب الأشربة

قلت : ولا أدرى لماذا عدل المخرج عن عزوه للطحاوي وقد نقله ابن عبد البر عنه  
وأثنى عليه كثيرا . أنظر التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : ٢٥٦ / ١ .  
إسناده : صحيح رجاله كلهم ثقات . ولفظه نحو سياق مسلم وغيره المذكور أعلاه .

( ٢ ) في " م " " ظهير بن معاوية " والتصويب من الآثار للطحاوي : ٢٢٨ / ٤ .

( ٣ ) في " م " " عن ابن أبي بردة " وهو خطأ والتصويب من شرح معاني الآثار :

٢٢٨ / ٤

( ٤ ) بعد قوله " فالحضرمي " بياض في " م " ومقداره أقل من نصف السطر .

قلت : يفهم من خلال السياق أن في العبارة سقط، ولعل السقط فيه هو أن المخرج  
أراد أن يتحدث عن الحضرمي من حيث الجرح والتعديل فلم يفعل والله أعلم بالصواب .

( ٥ ) المصنف ، المجلد السابع ، الجزء ٨ : ص ١٤٥ ، في الأشربة ، باب الرخصة في النبيذ

ومن شربه ، وابن حزم في المحلى : ٢٤٩ / ٨ ، المسألة ( ١٠٩٨ ) من طريقه ،

وزاد بعد شماس بن ليبيد عن رجل عن ابن مسعود ، وسياقه : " ان القوم يجلسون

على الشراب ، وهولهم حلال فما يقومون حتى يحرم عليهم " .

إسناده : ضعيف ، قال ابن حزم : شماس ، وليبيد مجهولان ، ورجل أجهل

وأجهل ، اهـ .

[سعيد] <sup>(١)</sup> بن مسروق ، عن الشماس <sup>(٢)</sup> ، قال : قال عبد الله : " ما يزال القوم وان شرابهم لحلال حتى يصير عليهم حراما " . وأخرجه الطحاوي <sup>(٣)</sup> بلفظ " أن القوم ليجلسون على الشراب ، وهو يحل لهم ، فما يزالون حتى يحرم عليهم " . وأخرجه الكرخي في المختصر <sup>(٤)</sup> من وجه آخر حدثنا الحضرمي ، ثنا أحمد بن يونس ، ثنا العلاء بن المسيب ، عن فضيل ابن عمرو <sup>(٥)</sup> ، عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، أنه قال : " أن القوم ليجلسون على الشراب وهو لهم حلال ولا يزالون حتى يحرم عليهم " . قال الكرخي : يريد إلا مان <sup>(٦)</sup> حتى يقع السكر . واستدل أيضا بما أخرجه الدارقطني <sup>(٧)</sup> ، والطحاوي <sup>(٨)</sup> من طريق حجاج بن أرطاة ،

( ١ ) في " م " سعد بن مسروق " والصواب أنه سعيد بن مسروق الثوري ، والسد سفيان ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة ( ١٢٦ ) ع / ٠ . التقريب : ٣٠٥ / ١ .  
وأنظر التاريخ الصغير للبخاري : ١٠ / ٢ ، الجرح : ٦٦ / ٤ ، التهذيب : ٨٢ / ٤ .  
( ٢ ) هو شماس بن لبيد روى عن ابن مسعود ، وروى عنه سعيد بن مسروق الثوري ، كذا قال أبو حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا . أنظر الجرح والتعديل : ٣٨٤ / ٤

( ٣ ) شرح معاني الآثار : ٢٢٠ / ٤ في الأشربة ، باب ما يحرم من النبيذ . من طريق ابن مرزوق عن محمد بن كثير ، عن سفيان ، عن أبيه ، عن لبيد ، عن شماس عنه —هـ .  
إسناده : ضعيف مثل سابقه ، قلت : وقد جاء في إسناده ، عن لبيد ، عن شماس ، بينما في مصنف ابن أبي شيبة عن شماس وهو ابن لبيد كما في المحلى لابن حزم وهذا إسناده مضطرب لا يصح .

( ٤ ) مختصر في فروع الحنفية ( لم أعثر على الكتاب ) .  
إسناده : منقطع لأن فضيل بن عمرو لم يلق عليا كرم الله وجهه وهو ضعيف بهذا الإسناد ويسقط الاحتجاج به وإن كان رجاله ثقات .

( ٥ ) فضيل بن عمرو الفقيي ، بالفاء والقاف ، مصفرا ، أبو النضر ، الكوفي ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة ( ١١٠ ) م قد ت س ق . التقريب : ١١٣ / ٢ . وأنظر : الجرح : ٧٣ / ٧ ، التهذيب : ٢٩٣ / ٨ .

( ٦ ) هو الذي يعاقر شرابها ويلزمه ولا ينفك عنه . النهاية : ١٣٥ / ٢ .  
( ٧ ) السنن : ٢٥٠ / ٤ في كتاب الأشربة .

( ٨ ) شرح معاني الآثار : ٢٢٠ / ٤ في الأشربة ، باب ما يحرم من النبيذ .  
إسناده : ضعيف ، فيه حجاج بن أرطاة وهو ضعيف ، وقال الدارقطني : ولم يسند غير الحجاج ، وقد اختلف عنه ، وعمار بن مطر ضعيف ، وحجاج ضعيف ، وإنما هو من قول النخعي ، اهـ .

عن حماد ، عن ابراهيم ، عن علقمة ، قال سألت ابن مسعود عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في السكر ، قال : / " الشربة التي أسكرتك " لفظ الدارقطني ، ولفظ الطحاوي ١٦٩ ب / " الشربة الأخيرة " وضعف بابن أرطاة . وأخرج محمد في " الأشربة " (١) عن أبي يوسف ، عن الكلبي ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس أنه قال : " الكأس المسكر هو الحرام " والكلبي ضعيف .

( ١٤٣٨ ) قوله : " وعن ابن أبي ليلى [ قال ] (٢) أشهد على البدرين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يشربون النبيذ في الجرار الخضر " . الكرخي في المختصر (٣) قال : حدثنا الحضرمي ، قال : حدثنا أحمد ، قال : حدثنا حسن يعنسى ابن حي ، عن جابر ، عن النخعي ، قال : " شهد عندى عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه شرب نبيذا شديدا في الجرار الخضر عند البدرين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأنصار " ابن أبي شيبة (٤) قال : حدثنا يحيى بن آدم ، عن أبي عوانة ، (٥) عن ابن أبي ليلى [ عن أخيه عيسى ، (٦) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى (٧) قال : " كنت أشرب النبيذ في الجرار الخضر مع البدرية من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم " . قال : (٨) حدثنا وكيع ،

( ١ ) قلت : لعله كتاب مستقل ، وقد ذكره محمد بن اسحاق النديم في فهرسته ص ( ٢٨٧ ) .

اسناد : ضعيف ، فيه محمد بن السائب الكلبي وهو كذاب .

( ١٤٣٨ ) ١٠١ / ٤ .

( ٢ ) سقط من " م " .

( ٣ ) ( لم أعثر على الكتاب ) .

اسناد : ضعيف فيه جابر بن يزيد الجعفي وهو ضعيف .

( ٤ ) في المصنف ، المجلد السابع ، الجزء ٨ ص ١٥٥ في الأشربة ، باب من رخص في نبيذ الجرار الأخضر .

اسناد : ضعيف فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو صدوق سيء الحفظ جدا وبقيّة رجاله ثقات .

( ٥ ) اسمه وضاح بن عبد الله الشكري الواسطي ، البزاز ، أبو عوانة ، مشهور بكنيته ،

ثقة ثبت ، من السابعة ، مات سنة ( ١٢٧ ) ع / . التقريب : ٣٣١ / ٢ . وأنظر :

التاريخ الصغير للبخاري : ق ٢ / ٢١٢ ، تذكرة الحفاظ : ٢٣٦ / ١ ، والميزان :

٣٣٤ / ٤ ، التهذيب : ١١ / ١١٦ .

( ٦ ) هو عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، الأنصاري ، الكوفي ، ثقة ، من السادسة / ٤ .

التقريب : ٩٩ / ٢ ، وأنظر الجرح : ٢٨١ / ٦ ، التهذيب : ٢١٩ / ٨ ، الخلاصة ص ٣٠٢ .

( ٧ ) مابين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من النسخة المطبوعة .

( ٨ ) ابن أبي شيبة في المصنف المجلد السابع ، الجزء : ٨ / ١٤٦ في الأشربة ، باب فسي =====



عن عيسى بن المسيب، عن الشعبي، عن ابن أبي ليلى، قال: "أشهد على البدرين أنهم كانوا يشربون نبيذ [العرس]" (١).

(١٤٣٩) قوله: "وقد نقل ذلك عن أكثر الصحابة ومشاهيرهم" ابن أبي شيبة (٢)، قال: حدثنا أبو الأحوص، عن أبي اسحاق، عن عمرو بن ميمون، قال: قال عمر بن الخطاب: "أنا نشرب هذا الشراب الشديد لنقطع به لحوم الإبل من بطوننا أن تؤذينا فمن رابه من شرابه شيء فليمزجه بالماء". قال: (٤) حدثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي

=== الرخصة في النبيذ ومن شربه .

إسناده: ضعيف فيه عيسى بن المسيب البجلي وهو ضعيف وقد تقدم .

- (١) في "م" بهذه الصورة "العربين" والتصحيح من النسخة المطبوعة .  
(١٤٣٩) ١٠١/٤ . قلت : هذا يلي قول ابن أبي ليلى المتقدم قبل هذا الرقم .  
(٢) رواه في المصنف المجلد السابع : ج ٨ ص ١٤٢ و ١٤٣ في الشراب ، باب في الرخصة في النبيذ ومن شربه .

ورواه أيضا الطحاوي في شرح معاني الآثار : ٢١٨/٤ في الأشربة ، باب ما يحرم من النبيذ ، من طريق روح بن الفرخ عن عمرو بن خالد عن زهير عنه به ، وأبو يوسف في كتاب الآثار ص (٢٢٤) رقم (٩٩٣) من طريق أبيه عن أبي حنيفة عن أبي اسحاق عن عمرو بن ميمون عن عمر بن الخطاب قال : " أن للمسلمين كل يوم جزورا ولآل عمر منها العنق ، ولا يقطع هذا اللحم في بطوننا إلا النبيذ الشديد " ، ولفظ الطحاوي نحو سياق ابن أبي شيبة ، ورواه من طريق ابن أبي شيبة ابن حزم في المحلى : ٢٤٥/٨ ، المسألة (١٠٩٨) ، وابن التركماني في الجوهر النقي (السنن الكبرى : ٢٩٩/٨) ، والهندي في كنز العمال : ٥١٤/٥ رقم (١٣٧٧٢) ، وجامع المسانيد : ١٩٠/٢ .

- إسناده : صحيح رجاله رجال الثقات ، وقال ابن حزم : وهذا خبر صحيح .  
(٣) هو عمرو بن ميمون الأودي ، أبو عبد الله ، ويقال أبو يحيى ، مشهور ، أدرك الجاهلية ولم يلق النبي صلى الله عليه وسلم ، روى عن عمر وابن مسعود وغيرهما من كبار الصحابة ، وعنه أبو اسحاق السبيعي وعبد الملك بن عمير وغيرهما ، ثقة عابد ، نزل الكوفة ، مات سنة (٧٤) ع . التقريب : ٨٠/٢ ، وأنظر الاستيعاب : ١٤/٩ ، سير أعلام النبلاء : ١٥٨/٤ ، تذكرة الحفاظ : ٦٥/١ ، الإصابة : ٢٨٣/٧ .  
(٤) ابن أبي شيبة في المصنف ، المجلد السابع ، ج ٨ ص ١٤٣ في الأشربة ، باب في الرخصة في النبيذ ومن شربه ، ومن طريقه ابن حزم في المحلى : ٢٤٦/٨ ، المسألة (١٠٩٨) ، وابن التركماني في الجوهر النقي (السنن الكبرى : ٢٩٩/٨) .  
إسناده : صحيح رجاله رجال الثقات جميعهم .

حازم ، قال : حدثني عتبة بن فرقد ، قال : " قدمت على عمر فدا بعس<sup>(١)</sup> من نبيد قد كاد يصير خلا ، فقال : اشرب ، فأخذته فشربته ، فماكدت أن أسيغه ، ثم أخذته فشربه ، ثم قال : يا عتبة انا نشرب هذا [ النبيد<sup>(٢)</sup> ] الشديد لنقطع به لحوم الابل في بطوننا أن تؤذينا<sup>(٣)</sup> . حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن ابراهيم ، عن همام ، قال : " أتى عربنبيد زبيب من نبيد زبيب الطائف ، [ قال<sup>(٤)</sup> ] فلما ذاقه قطب ، فقال : ان لنبيد زبيب الطائف لعراما<sup>(٥)</sup> ثم دعا بماء فصبه عليه وشرب ، وقال : اذا اشتد عليكم ، فصبوا عليه الماء واشربوا<sup>(٦)</sup> . حدثنا أبو معاوية ، ثنا الأعمش ، عن ابراهيم التيمي ، عن أبيه<sup>(٧)</sup> ، عن أبي زر ، قال : " يكفيني كل يوم شربة من ماء ، أو شربة من نبيد ، أو شربة من لبن ، وفي الجمعة قفيز<sup>(٨)</sup> من قمح<sup>(٩)</sup> " حدثنا

( ١ ) العس : بضم العين والسين : القدح الكبير ، وجمعه : عساس وأعساس . أنظر

النهاية : ٢٣٦ / ٣ ، والصاح : ٩٤٩ / ٣ .

( ٢ ) في " م " " الشراب " بدل " النبيد " والتصويب من النسخة المطبوعة والمحلّى .

( ٣ ) ابن أبي شيبة في المصنف ، المجلد السابع : ج ٨ ص ١٤٣ و ٢٢٦ ، وعنه ابن حزم في

المحلّى : ٢٤٥ / ٨ ، المسألة ( ١٠٩٨ ) ، وأخرجه أيضا الطحاوي في شرح معاني

الآثار : ٢١٨ / ٤ في الأشربة ، باب ما يحرم من النبيد . من طريق فهد عن عمر

ابن حفص عن أبيه به نحوه .

إسناده : صحيح رجاله رجال الثقات جميعا . وقال ابن حزم : وهذا خبر صحيح .

( ٤ ) سقط من " م " .

( ٥ ) العرام : بضم العين المهملة - الشدة والقوة والشراسة . النهاية : ٢٢٣ / ٣ ،

ولسان العرب : ٣٩٧ / ١٢ .

قلت : وقد وقع في " م " والنسخة المطبوعة أيضا " لغراما " والتصحيح من المحلّى .

( ٦ ) ابن أبي شيبة في المصنف : ج ٨ ص ١٤٦ .

إسناده : ضعيف لأن سالم بن أبي أمية لم يدرك أبا زر رضى الله عنه . و ابراهيم

التيمي صدوق وبقية رجاله ثقات .

( ٧ ) هو سالم بن أبي أمية ، أبو النضر ، مولى عمر بن عبيد الله التيمي ، المدني ، ثقة ثبت ،

وكان يرسل ، من الخامسة ، مات سنة ( ١٢٩ ) ع / ٢٧٩ ، والتقريب : ٢٧٩ / ١ ، وأنظر :

الجرح : ١٧٩ / ٤ ، التهذيب : ٤٣١ / ٣ .

( ٨ ) القفيز : مكيال يتواضع الناس عليه ، وهو عند أهل العراق ثمانية مكايك . أنظر :

النهاية : ٩٠ / ٤ ، والايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ص ( ٧٢ ) .

( ٩ ) ابن أبي شيبة في مصنفه المجلد السابع : ج ٨ ص ١٤١ . وعنه ابن حزم في المحلّى :

٢٥٠ / ٨ ، المسألة ( ١٠٩٨ ) .

إسناده : ضعيف ، فيه مجهول لا يعرف من هو ، وقال ابن حزم : ولا يصح هذا عن

الحسن أصلا ، لأنه من رواية سماك وهو يقبل التلقين ، عن رجل لم يسمه - ولا يعرف

من هو - عن الحسن بن علي .

وكيع ، عن حسن بن صالح ، عن سماك ، عن رجل \* أنه سأل الحسن بن علي عن النبيذ ، فقال : اشرب فاذا رهبت أن تسكر فدعه \* حدثنا أبو الأخوص ، عن [ عمران ] <sup>(٢)</sup> بن مسلم <sup>(٣)</sup> ، عن سويد بن غفلة ، قال : كنت أشرب النبيذ مع أبي الدرداء وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشام في الحباب <sup>(٤)</sup> العظام \* . وأخرج الكرخي في المختصر <sup>(٥)</sup> ، قال : حدثنا الحضرمي ، ثنا أحمد ، ثنا ابن أخي <sup>(٦)</sup> ، عن أبي محمد يعني أخاه ، عن سماك بن حرب ، عن رجل ، عن الرجل الذي أخذ بساق علي بن أبي طالب ، فقال : \* أفتنى في النبيذ ، فقال : اشرب ولا تسكر \* قال الكرخي : وليس يعد هذا أن يكون في اسناد رجل مجهول ، لأن المسلمين عندنا عدول <sup>(٨)</sup> ، . . . . .

( ١ ) ابن أبي شيبة في المصنف ، المجلد السابع : ج ٨ ص ٤٤ ( ١٤٥٥ ) .

اسناد هـ : رجاله كلهم ثقات وهو صحيح .

( ٢ ) في " م " " عمر " بدل " عمران " والتصويب من النسخة المطبوعة .

( ٣ ) هو عمران بن مسلم الجعفي ، الكوفي الأعشى ، روى عن سويد بن غفلة ، قال الحافظ :

ثقة ، من السادسة . / تمييز . التقريب : ٢ / ٨٤ . وأنظر الجرح والتعديل :

٣٠٤ / ٦ ، تاريخ ابن معين : ٢ / ٤٣٩ ، التهذيب : ٨ / ١٣٩ .

( ٤ ) الحب : بضم الحاء والباء : الجرة الضخمة ، وجمعها : الحباب . أنظر :

لسان العرب : ١ / ٢٩٥ .

( ٥ ) ( لم أعثر على الكتاب ) .

اسناد هـ : ضعيف فيه مجهول لا يعرف من هو ، والرجل الذي أخذ بساق علي بن

أبي طالب رضي الله عنه مجهول أيضا وهو ضعيف بهذا الاسناد ، وسماك بن حرب

صدوق ، وقال ابن حزم يقبل التلقين . وقد تقدم قوله هذا قريبا . ومن كان مجهول

الحال أيضا لا تقبل روايته عند أهل العلم ، وفيه تفصيل . راجع بيان المختصر شرح

مختصر ابن الحاجب : ج ١ ص ٧٠٠ وما بعده ، وتدريب الراوي : ج ١ ص ٣١٦-٣٢٢ ،

الباعث الحثيث ص ( ٩٧ ) .

( ٦ ) ابن أخي لم أقف على ترجمته والله أعلم .

( ٧ ) أبو محمد لم أقف على ترجمته والله أعلم .

( ٨ ) العدالة : عبارة عن استقامة السيرة والدين ، ويرجع حاصلها : إلى هيئة راسخة

في النفس ، تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعا ، حتى تحصل الثقة للنفس بصدقه ،

ولا تشترط العصمة من جميع المعاصي ، ولا يكفي اجتناب الكبائر ، بل من الصفات

ما ترديه الشهادة والرواية ، وقد قال قوم : ان العدالة : عبارة عن اظهار الاسلام

فقط مع سلامته عن فسق ظاهر ، فكل مسلم مجهول عند هم عدل ، لأن الظاهر مسن

الا من ظهرت ريبته. (١) حدثنا عبد الله بن الرازي، (٢) حدثنا أبو عبد الرحمن يعني ابن عمار (٤) الفقيه، قال: حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين، عن فطر بن خليفة، (٥) عن عبد الأعلى الشعلبي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: " شربت عند علي بن أبي طالب نبذاً " (٦) حدثنا أبو عون الرابضي، (٧) ثنا أحمد بن منصور، (٨) ثنا نعيم بن حماد، قال: " كنا عند يحيى بن

== حال المسلم العدالة . قلت: وفي هذا خلاف وتفصيل طويل، وقد ضعف المذهب المذكور وأجابوا عنه بأننا لا نعلم أن الظاهر من حال المسلم، العدالة، كيف وكونه مجهول الحال يستوى العدالة والفسق في الظهور وعدمه.

أنظر التفصيل في ذلك في المراجع التالي: جامع الأصول: ج١ ص ٧٤-٧٨ بيان المختصر شرح مختصر ابن حاجب: ج١ ص ٧٠٠-٧٠٣، تدريب الراوي: ج١ ص: ٣١٦-٣٤٤، المغني في أصول الفقه ص (٢٠٠)، الباعث الحثيث ص (٩٧)، كتاب الكفاية في علم الرواية ص (١٤١) .

(١) ساق الخطيب البغدادي بسنده عن إبراهيم النخعي قال: كان يقال " العدل بين المسلمين من لم يظهر فيه ريبة " . وقال الخطيب: وزعم أهل العراق أن العدالة هي اظهار الاسلام، وسلامة المسلم من فسق ظاهر، فمتى كانت هذه حاله وجب أن يكون عدلاً . وذكر أدلتهم في ذلك يطول ذكرهم أنظر كتاب الكفاية في علم الرواية ص (١٣٧ و ١٤١) .

(٢) أخرجه الكرخي في المختصر (لم اعثر على الكتاب) .

أسناد ه: ضعيف فيه عبد الأعلى الشعلبي وهو ضعيف .

(٣) عبد الله بن الرازي لم أقف على ترجمته والله أعلم .

(٤) أبو عبد الرحمن بن عمار الفقيه لم أقف على ترجمته والله أعلم .

(٥) فطر بن خليفة المخزومي، مولاهم، أبو بكر الحنات، صدوق ربي بالتشيع، من الخامسة، مات بعد سنة (١٥٠) / ٠ / خ ٤ . التقريب: ١١٤ / ٢ . وأنظر: تاريخ

ابن معين: ٤٧٧ / ٢، الجرح: ٩٠ / ٧، التهذيب: ٣٠٠ / ٨ .

(٦) أخرجه الكرخي في المختصر (لم اعثر على الكتاب) .

أسناد ه: ضعيف، فيه نعيم بن حماد المروزي وهوليين الحديث .

(٧) أبو عون الرابضي لم أقف على ترجمته والله أعلم .

(٨) أحمد بن منصور بن سيار البغدادي الرمادي، أبو بكر، ثقة حافظ، طعن فيه أبو داود =====

سعيد بالكوفة وهو يحدثنا في تحريم النبيذ فجاء أبو بكر بن عياش حتى وقف عليه \* حدثنا  
الأعشى ، عن ابراهيم ، عن علقمة ، قال : \* شربنا عند ابن مسعود نبيذا صلبا \* . حدثنا  
ابن برهويه ، ثنا علي بن شعيب ، حدثنا ابن نمير ، ثنا الحسين بن عمرو ، قال : \* شربنا  
عند أبي وائل النبيذ الشديد ، وقال أبو وائل شربته عند عبد الله بن مسعود ، وأبي مسعود  
الأنصاري في جر أخضر \* . وفيه حدثنا ابن نمير ، عن الأعشى ، عن ابراهيم ، عن همام ، قال :

=== لمد هبه في الوقف في القرآن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ( ٢٦٥ ) وله ثلاث وثمانون / ق  
التقريب : ١ / ٢٦٠ . وأنظر الجرح : ٢ / ٧٨ ، تذكرة الحفاظ : ٢ / ٥٦٤ ، الميزان :  
١ / ١٥٨ ، التهذيب : ١ / ٨٣ .

( ١ ) أخرجه الكرخي في المختصر ( لم أعثر على الكتاب ) .  
أسناده : حسن . وما أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه : ج ١ ص ٢٥ و ٢٦ في كتاب  
الطهارة ، باب في الوضوء بالنبيذ . عن ابن مسعود \* أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال ليلة الجن : عندك طهور ؟ قال : لا إلا شيء من نبيذ في أداة فقال : تمر  
طيبة وماء طهور \* . وأورد الهندي في كنز العمال : ٩ / ٥٧٧ رقم ( ٢٧٤٩٨ ) .  
أسناده : ضعيف فيه أبو زيد مولى عمرو بن حريث عن عبد الله بن مسعود وهو  
مجهول عند أهل الحديث لا يعرف له غير هذا الحديث . راجع نصب الراية :  
١ / ١٣٧ و ١٣٨ وقد تقدم في الطهارة .

( ٢ ) أخرجه الكرخي في المختصر ( لم أعثر على الكتاب ) .  
أسناده : تعذر على الحكم على أسناده لعدم الوقوف على ترجمة رجال الأسانيد والله أعلم .  
( ٣ ) ابن برهويه لم أقف على ترجمته والله أعلم .

( ٤ ) علي بن شعيب بن عدي السمسار البزار ، البغدادي ، فارسي الأصل ، ثقة ،  
من كبار الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث وخمسين . / س .  
التقريب : ٢ / ٣٨ ، وأنظر الكاشف : ٢ / ٢٨٦ ، التهذيب : ٧ / ٣٣١ .  
( ٥ ) الحسين بن عمرو لم أقف على ترجمته والله أعلم .

( ٦ ) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه : ٨ / ١٦٤ من طريق غندر عن شعبة عن الحكم  
عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : \* الحنتم جرار خضر كان يؤتي بها من مصر  
فيها خمر \* .

( ٧ ) أخرجه الكرخي في مختصره ( لم أعثر على الكتاب ) .  
أسناده : رجاله ثقات . ولكني لا أدري ما إذا كان في السند قبل ابن نمير ضعيف ولم  
ينبه عليه المخرج كعادته والله أعلم بالصواب .

" كان أبو مسعود الأنصاري يشرب النبيذ في الجرا الأخضر " انتهى ، وليس في هذين الأخيرين دليل فتأمل <sup>(١)</sup> والله أعلم .

( ١ ) فائدة : قال الامام النووي : جواز شرب النبيذ مادام حلوا لم يغفل ، وهذا جائز باجماع الأمة . وقال العلامة ابن المنذر : الأخبار التي رويها عن النبي صلى الله عليه وسلم في نهيه عن الدباء والحنتم والنقير والمزفت : أخبار صحاح ثابتة الأسانيد ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك كما نهى عن زيارة القبور ، ثم أذن فيه وفي زيارة القبور ، وحرم كل مسكر ، وكل شراب لا يسكر كثيره فهو حلال في أى جرة وظرف كان ، الا جلد ميتة ، أو اناء بنجس ، وكل شراب أسكر كثيره فالقليل منه حرام في أى ظرف من هذه الظروف اتخذ ، كالعسل لا يبالى في أى ظرف جعل ، فهو حلال . والمسكر محرم في أى اناء وسقاء كان . وقال العلامة ابن عبد البر : قال أحمد بن شعيب : ان أول من أحل المسكر من الأنبياء ، ابراهيم النخعي ، وهذه زلة من عالم ، وقد حدثنا من زلة العالم ، ولا حجة في قول أحد مع السنة ، وقد زعمت طائفة ، أن أبا جعفر الطحاوى ، وكان امام أهل زمانه ، ذهب الى اباحة الشرب من المسكر ، ما لم يسكر ، وهذا لو صح عنه لم يحتج به على ما ذكرنا قولهم من الأئمة المتبعين في تحريم المسكر ، ما ثبت من السنة ، وأنا أنكر ما حكاه الطحاوى ليتبين لك أن الأمر ليس كما ظنوا ، قال أبو جعفر : اتفقت الأمة أن عصير العنب اذا اشتد وغلا ، وقذف بالزبد ، فهو خمر ، ومستحلة كافر ، واختلفوا في نقيع التمر اذا غلا وأسكر ، قال فهذا يدل على أن حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي كثير عن أبي هريرة ، عن النبي عليه السلام ، أنه قال : " الخمر من هاتين الشجرتين ، النخلة والعنب " غير معمول به عند هم ، لأنهم لو قبلوا الحديث ، لكفروا مستحل نقيع التمر ، فثبت أنه لم يدخل في الخمر المحرمة غير عصير العنب ، الذى قد اشتد وبلغ أن يسكر ، قال ، ثم لا تخلو الخمر من أن يكون التحريم معلقا بها فقط ، غير مقيس عليها غيرها ، أو يجب القياس عليها ، فوجدناهم جميعا قد قاسوا عليها نقيع التمر ، اذا غلا وأسكر كثيره ، وكذلك نقيع الزبيب ، قال : فوجب قياسا على ذلك أن يحرم كل ما أسكر ممن الأشربة ، قال : وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : " كل مسكر حرام " واستغنى عن ذكر سنده ، لقبول الجميع له .

انظر صحيح مسلم بشرح النووي : ١٣ / ١٧٤ ، الاشراف على مذاهب أهل العلم : ج ٢ ص ٣٧٤ رقم ( ١٧٥٥ ) ، التمهيد لابن عبد البر : ج ١ ص ٢٥٥ و ٢٥٦ و ج ٣ ص ٢١٩ - ٢٢٨ ، روضة الطالبين : ١٠ / ١٦٨ ، فتح الباري : ١٠ / ٥٨ - ٦٢ ، عمدة القارى : ٢١ / ١٦٦ - ١٨٤ ، المبدع في شرح المقنع : ٩ / ١٠٥ - ١٠٨ ، نيل الأوطار : =====

( ١٤٤٠ ) حديث: "الخمور من هاتين الشجرتين" تقدم . واخرج البخاري (١) / ١٧٠ أ /  
 عن ابن عمر: "لقد حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء" وأخرج عنه (٢) "نزل تحريم  
 الخمر، وإن بالمدينة يومئذ لخمسة اشربة، ما فيها شراب العنب". واخرج (٣)  
 عن انس: حرمت الخمر علينا حين حرمت، وما نجد خمر الأعناب الا قليلا ، وعامة خمونا  
 البسر (٤) والتمر. وعن انس: "كنت أسقي أبا عبيدة ر وأبا طلحة (٥) وأبى بن كعب من  
 فضيخ (٦) زهو (٧) وتمر، فجاءهم آت، فقال: ان الخمر قد حرمت، فقال ابو طلحة: قم يا انس  
 فاهرقها فأهرقتها". متفق عليه (٨). وعن ابن عمر: ان عمر قال على منبر النبي صلى الله عليه وسلم

==== ٨ / ١٣٢١٤٠٢١ . وقد سئل مالك أترى للمرء أن يجتنب شرب النبيذ وإن كان حلوا ؟  
 فقال: لا أرى أن يشرب الرجل النبيذ لا في البيت ولا خارجا وإن كان حلوا فاني لأحب  
 تركه واني لأنهى أهل المدينة لا يتخذونه ولا ينتبذونه مخافة أن يعرض نفسه لسوء  
 الظن، اهـ. البيان والتحصيل: ١٦ / ٣٠٣ .

( ١٤٤٠ ) ٤ / ١٠١ ، تقدم في الرقم ( ١٤٢٩ ) .

( ١ ) الصحيح : ١٠ / ٣٥ في الأشربة ، باب الخمر من العنب وغيره ( ٢ ) الحديث ( ٥٥٢٩ ) .  
إسناده : رواه البخاري .

( ٢ ) البخاري في صحيحه أيضا : ٨ / ٢٧٦ في تفسير سورة المائدة ، باب " إنما الخمر والميسر  
 والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان " ( سورة المائدة ، الآية : ٩٠ ) ( ١٠ ) ،  
 الحديث ( ٤٦١٦ ) . وابن أبي شيبة في المصنف : ٨ / ١٩٧ في الأشربة ، باب نفس  
 الخمر وما جاء فيها . إسناده : رواه البخاري .

( ٣ ) البخاري في صحيحه : ١٠ / ٣٥ في الأشربة ، باب الخمر من العنب وغيره ( ٢ ) الحديث :  
 ( ٥٥٨٠ ) . إسناده : رواه البخاري .

( ٤ ) البسر : بضم الباء : التمر قبل أن يرطب لغضاضته ، واحده بسة ، فأما البسر : بفتح  
 الباء ، فهو خلط البسر بالرطب أو بالتمر وانتبأ هـا جميعا . أنظر الفائق : ١ / ١٠٩  
 النهاية : ١ / ١٢٦ ، لسان العرب : ٤ / ٥٨٠ .

( ٥ ) سقط من "م" . والمثبت من النسخة المطبوعة .

( ٦ ) الفضیخ : شراب يتخذ من بسر مغسوخ ، أى مشدوخ ، ( أى المكسور ) ، ويصب عليه الماء  
 ويترك حتى يفلأ . أنظر النهاية : ٣ / ٤٥٣ ، عدة القارى : ٢١ / ١٦٨ .

( ٧ ) الزهو : يفتح الزاى وسكون الهاء وبالواو وقد يضم الزاى : وهو البسر الملون الذى  
 ظهر فيه الحمرة والصفرة . أنظر عدة القارى : ٢١ / ١٦٨ ، وجامع الأصول ٥ / ١١١ .

( ٨ ) رواه البخاري : ١٠ / ٣٦ و ٣٧ في الأشربة ، باب نزل تحريم الخمر وهى من البسر والتمر  
 ( ٣ ) الحديث ( ٥٥٨٢ ) ، واللفظ له . ومسلم : ٣ / ١٥٧٢ في الأشربة ، باب تحريم

الخمر وبيان أنها تكون من عصير العنب والتمر والبسر ( ١ ) الحديث ( ٩ ) ( ١٩٨٠ ) .  
إسناده : متفق عليه .

أما بعد أيها الناس انه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة : من العنب ، والتمر ، والعسل ، والحنطة ، والشعير ، والخمر ما خامر العقل " متفق عليه .<sup>(١)</sup> وعن النعمان بن بشير ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان من الحنطة خمر ، ومن الشعير خمر ، ومن الزبيب خمر ، ومن التمر خمر ، ومن العسل خمر " رواه الخمسة ،<sup>(٢)</sup> الا النسائي زاد أحمد ، وأبو داود

( ١ ) رواه البخارى : ٢٧٧/٨ فى التفسير ، باب رقم ( ١٠ ) الحديث ( ٤٦١٩ و ٥٥٨١ و ٥٥٨٨ و ٥٥٨٩ و ٧٣٣٧ ) . ومسلم : ٢٣٢٢/٤ فى التفسير ، باب فى نزول تحريم الخمر ( ٦ ) الحديث ( ٣٣٣٢ و ٣٣٣٣ ) . ورواه أيضا أبو داود رقم ( ٣٦٦٩ ) فى الأشربة باب فى تحريم الخمر ، والنسائي : ٢٩٥/٨ فى الأشربة ، باب ذكر أنواع الأشياء التى كانت منها الخمر حين نزل تحريمها ، وابن الجارود فى المنتقى ص : ( ٢٨٩ ) رقم ( ٨٥٢ ) .

اسناد ه : متفق عليه .

( ٢ ) رواه أبو داود رقم ( ٣٦٧٦ ) فى الأشربة ، باب الخمر ما هو ؟ . والترمذى : ١٩٧/٣ فى الأشربة ، باب ما جاء فى الحبوب التى يتخذ منها الخمر ( ٨ ) الحديث ( ١٩٣٤ ) . وابن ماجه : ١١٢١/٢ فى الأشربة ، باب ما يكون منه الخمر ( ٥ ) الحديث ( ٣٣٧٩ ) والامام أحمد فى مسنده : ٢٧٣ و ٢٦٧/٤ ، ورواه أيضا ابن حبان ( موارد الظمان ) : ص ( ٣٣٤ ) رقم ( ١٣٧٦ ) ، والدارقطنى : ٢٥٣ و ٢٥٢/٤ فى كتاب الأشربة ، وابن أبى شيبة فى مصنفه المجلد السابع ، الجزء ٨ ص ١١٣ فى الأشربة ، باب من حرم المسكر وقال : هو حرام ، ونهى عنه ، والبيهقى فى السنن الكبرى : ٢٨٩/٨ فى الأشربة ، باب ما جاء فى تفسير الخمر الذى نزل تحريمها ، والحاكم فى المستدرک : ١٤٨/٤ فى أواخر كتاب الأشربة ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار : ٢١٧/٤ فى الأشربة ، وابن حزم فى المحلى : ٢٦٢/٨ ، المسألة ( ١٠٩٨ ) ، والخطيب فى تاريخ بغداد : ٤٢٦/٤ .

اسناد ه : قال الترمذى : غريب ، وقال الحافظ المنذرى : فى اسناد ه : ابراهيم ابن المهاجر البجلي الكوفى ، وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة ، وفيه أيضا أبو حريز ، عبد الله بن الحسين الأزدي الكوفى ، قاضى سجستان ، وثقه يحيى بن معين وأبوزرعة الرازى ، واستشهد به البخارى ، وتكلم فيه غير واحد . مختصر سنن أبي داود : ٢٦٣/٥ رقم ( ٣٥٣٠ و ٣٥٢٩ ) ، وسكت عنه ابن عبد البر فى التمهيد : ٢٥٠/١ ، قلت : وفى رواية لأحمد والحاكم فيه السرى بن اسماعيل وهو متروك . أنظر التقريب : ٢٨٥/١ ، والميزان : ١١٧/٢ ، والمجروحين لابن حبان : ٣٥٥/١ ، وهو ضعيف بهذا الاسناد ، وصحيح بالشاهد ، ويشهد له حديث ابن عمر المتقدم آنفا فى المتفق عليه . وأخرجه الامام أحمد فى مسنده رقم ( ٥٩٩٢ ) بهذا السياق واسناده حسن .



"وأنا أنهى عن كل مسكر" انتهى . قال الطحاوى فى معانى الآثار: فى أحاديث [ثمة<sup>(١)</sup>] .  
 (١٤٤١) حديث: "كنت نهيتكم عن الانتباز فى الدباء<sup>(٢)</sup> والحنتم والمزفت والنقير،  
 فانتبذوا فيها واشربوا فى كل ظرف، فان الظرف لا يحل شيئا ولا يحرمه، ولا تشربوا المسكر"<sup>(٣)</sup>.  
 عن أنس قال: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبذ فى الدباء، والحنتم،  
 والمزفت، والنقير، ثم قال بعد ذلك: ألا انى كنت نهيتكم عن النبذ فى الأوعية،  
 فاشربوا فيما شئتم، ولا تشربوا مسكرا، من شاء أو كسى سقاءه على اثم"<sup>(٤)</sup>. وعن بريدة، قال:  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كنت نهيتكم عن الأشربة، فى ظروف الأدم، فاشربوا"

(١) هكذا فى "م" ولعل الصواب "مثله" بدل "ثمة" والله أعلم، لأن السياق فى معانى  
 الآثار: ٢١٧/٤ فى أكثر الروايات، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنهاكم  
 عن كل مسكر" فوقع ذلك خطأ من الناسخ.

(١٤٤١) ٠١٠١/٤

(٢) قال الخطابى: الدباء: القرع، قال أبو عبيد: قد جاء تفسيرها فى الحديث عن  
 أبى بكر أنه قال: أما الدباء فانا معاشر ثقيف كنا بالطائف نأخذ الدباء فنخسوط  
 فيها عناقيد العنب، ثم ندفننها حتى تهدر ثم تموت.

وأما النقير: فان أهل اليمامة كانوا ينقرون أصل النخلة ثم ينبذون الرطب والبسر  
 ويدعونه حتى يهدر ثم يموت. وأما الحنتم: فجارار كانت تحمل الينا فيها الخمر،  
 وأما المزفت: فهذه الأوعية التى فيها الزفت. معالم السنن: ٢٦٨/٤.

(٣) ويوجد بياض فى "م" ولم ينسبه المخرج، وقد أورده عبد السلام بن تيمية فى المنتقى  
 من أخبار المصطفى: ج ٢ ص ٨٩٦ رقم (٤٧٥٢) بهذا السياق ولم ينسبه فى آخره،  
 ثم ذكر حديث عبد الله بن مغفل، وقال فى آخره رواهما أحمد، وقد فات ذلك  
 للمخرج وهذا هو سبب عدم عزوه له.

قلت: أخرجه الامام أحمد فى مسنده: ٢٥٠٧/٣ مطولا وهذا طرف منه،  
 وفيه الأضاحى فوق ثلاث، وزيارة القبور.

وأخرجه أيضا ابن أبى شيبة فى مصنفه المجلد السابع: ج ٨ ص ١٥٩ فى الأشربة،  
 باب فى الشرب فى الظروف. مختصر. من حديث أنس رضى الله عنه.

استناد: ضعيف، وقد أورده الهيثمى فى مجمع الزوائد: ٦٦/٥، وقال: رواه أحمد  
 وأبو يعلى والبزار باختصار، وفيه يحى بن عبد الله الجابر وقد ضعفه الجمهور، وقال  
 أحمد لا بأس به، وبقية رجاله ثقات، اهـ. وأنظر نيل الأوطار: ٢٠٧/٨.

(٤) أصله من الوكاء وهو ما يشد به الكيس وغيره، يعنى بالخيط لئلا يدخله حيوان أو يسقط

فيه شيء. أنظر لسان العرب: ٢٠١/١.

(٥) الأدم: بفتح الهمزة والداال جمع أديم، والأديم: الجلد المدبوغ. كما فى نيل  
 الأوطار: ٢٠٨/٨.

في كل وعاء ، غير أن لا تشربوا مسكرا " . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، وفي رواية " نهيتكم عن الظروف وان ظرفا لا يحل شيئا ولا يحرمه ، وكل مسكر حرام " رواه الجماعة (٤) إلا البخاري ، وأبا داود .

( ١٤٤٢ ) حديث : " نعم الادم الخل " أخرجه مسلم ، والأربعة (٦) من حديث جابر رفعه بهذا اللفظ . وأخرجه الترمذي (٨) عن عائشة رضي الله عنها مرفوعا به ، وقال : حسن صحيح غريب .

( ١ ) المسند : ٥ / ٣٥٦ و ٣٥٧ .

( ٢ ) الصحيح : ٣ / ١٥٨٥ في الأشرية ، باب رقم ( ٦ ) الحديث رقم ( ٦٥٦٤ ) ( ٩٧٧ ) .

( ٣ ) السنن رقم ( ٣٦٩٨ ) في الأشرية ، باب في الأوعية .

( ٤ ) السنن : ٨ / ٣١١ في الأشرية ، باب الأذن في شيء منها .

ورواه أيضا الترمذي : ٣ / ١٩٦ في الأشرية ، باب ماجاء في الرخصة أن ينتبذ في

الظروف ( ٦ ) ، الحديث ( ١٩٣١ ) . وقال : حسن صحيح . وابن ماجه : ٢ / ١١٢٧

في الأشرية ، باب ما رخص فيه من ذلك ( ١٤ ) الحديث ( ٣٤٠٥ ) ، وابن أبي شيبة في

مصنفه : ج ٨ ص ١٥٩ في الأشرية ، باب في الشرب في الظروف ، وابن الجارود في

المنتقى ص ( ٢٩٢ ) ، رقم ( ٨٦٣ ) .

إسناده : رواه مسلم .

( ١٤٤٢ ) ٤ / ١٠١ .

( ٥ ) الأدم : مايؤكل مع الخبز . ويقال : أدمت الخبز آدمه ، والاسم الادم والأدم . أنظر

غريب الحديث للخطابي : ج ١ ص ٤٢٢ ، النهاية : ٣١ / ١ .

( ٦ ) الصحيح : ٣ / ١٦٢٢ في الأشرية ، باب فضيلة الخل ، والتأدم به ( ٣٠ ) الحديث

( ١٦٦ - ١٦٩ ) ( ٢٠٥٢ ) .

( ٧ ) رواه أبو داود رقم ( ٣٨٢٠ ) في الأطعمة ، باب في الخل ، والترمذي : ٣ / ١٨٢ في

الأطعمة ، باب ماجاء في الخل ( ٣٤ ) الحديث ( ١٩٠٠ ) وصححه . والنسائي : ١٤ / ٧

في الايمان والنذور ، باب اذا خلف أن لا يأدم فأكل خبزا بخل ، وابن ماجه : ١١ / ٢

أبي شيبة في مصنفه : ج ٨ ص ٣٣٧ في العقيقة ، باب من قال : نعم الادم الخل .

إسناده : رواه مسلم . وصححه الترمذي .

( ٨ ) السنن : ٣ / ١٨٢ في الأطعمة ، باب رقم ( ١٩٠١ ) ، ورواه أيضا مسلم في صحيحه :

٣ / ١٦٢١ في الأشرية ، باب رقم ( ٣٠ ) الحديث ( ١٦٤ - ١٦٥ ) ( ٢٠٥١ ) ،

وابن ماجه : ٢ / ١١٠٢ في الأطعمة ، باب رقم ( ٣٣ ) الحديث ( ٣٣١٦ ) . وابن أبي

شيبه : ٨ / ٣٣٧ في العقيقة ، باب من قال : نعم الادم الخل يلفظ " نعم الادم الخل " .

إسناده : رواه مسلم .

(١٤٤٣) حديث : " خير خلکم خل خمرکم " أخرجه البيهقي في " المعرفه " (١)  
 من طريق المغيرة بن زياد ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
 " خير خلکم خل خمرکم " قال : تفرد به المغيرة بن زياد وليس بالقوى . قلت : المغيرة  
 ابن زياد البجلي ، وثقه وكيع وغيره ، وروى جماعة ، عن ابن معين أنه ثقة ، وقال أبو داود :  
 صالح ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال ابن عدى : (٢) عندى لا بأس به ، وقال النسائي في  
 مرة : ليس بالقوى ، وقال أبو حاتم : شيخ ولا يحتج به ، وقال أحمد : منكر الحديث ،  
 انتهى . فالحاصل أن الطبقة الأولى وثقه ، والوسطى اختلفوا فيه ، ومن بعدهم ارتضاه ،  
 ومثل هذا مقبول الحديث ، والله أعلم . وأخرج الدارقطني ، (٣) عن أم سلمة أنها كانت لها  
 شاة تحلبها ، ففقد ها النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما فعلت الشاة ؟ قالوا : ماتت ،  
 قال : أفلا انتفعتم باهابها ؟ قلنا : انها ميتة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ان  
 دباغها يحلده كما يحل خل الخمر " وفيه فرج بن فضالة ، (٤) قال الدارقطني : تفرد به ،  
 وهو ضعيف ، يروى عن يحيى بن سعيد أحاديث لا يتابع عليها . قلت : هو مختلف فيه ،  
 وثقه أحمد ، وروى أبو داود ، عن أحمد اذا حدث عن الشاميين فليس به بأس ، ولكنسه روى  
 عن يحيى بن سعيد مناكير ، وقال ابن معين : ضعيف ، قاله عنه ابن أبي خيثمة ، وقال عثمان  
 [ الدارمي ] (٥) عنه : ليس به بأس ، وعورض هذا بما روى ، عن أنس ، عن ———

(١٤٣٣) ١٠١/٤

(١) ج٣ الورقة ٢٢/ب في البيوع ، وعنه الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣١١ / ٤ .  
اسناده : قال البيهقي : تفرد به المغيرة بن زياد ، وليس بالقوى ، وأهل الحجاز  
 يسمون خل العنب خل الخمر ، قال : وان صح فهو محمول على ما اذا تخلل بنفسه ،  
 وعليه يحمل أيضا حديث فرج بن فضالة ، اهـ . قلت سيأتى قريبا ، والمغيرة  
 صدوق له أو هام تقدم .

(٢) الكامل : ج٦ ص ٢٣٥٢-٢٣٥٤ ، وأنظر التهذيب : ١٠ / ٢٥٨-٢٦٠ .

(٣) السنن : ٤ / ٢٦٦ في آخر كتاب الأشربة . باب اتخاذ الخل من الخمر . وعنه الحافظ

الزيلعي في نصب الراية : ٣١١ / ٤ . وهو في الدراية : ٢ / ٢٥٢ رقم (٩٩٣) .

اسناده : ضعيف لأجل فرج بن فضالة وهو ضعيف .

(٤) فرج بن فضالة بن النعمان التنوخي الشامي ، ضعيف ، من الثامنة ، مات سنة (٢٧٩) .

/ د ت ق . التقريب : ١٠٨ / ٢ . أنظر الضعفاء الصغير للبخارى ص (٩٥) ،

والتاريخ الكبير له : ١٣٤ / ٧ ، والتاريخ الصغير : ق ٢ / ١٧٣ و ١٧٤ ، الميزان :

٣ / ٢٤٣ ، التهذيب : ٨ / ٢٦٠ .

(٥) في " م " " الرازي " بدل " الدارمي " وهذا خطأ . اسمه عثمان سعيد الدارمي الحافظ .

أنظر تذكرة الحفاظ : ج٢ ص ٦٢١ .

النبي صلى الله عليه وسلم " سئل عن الخمر: تتخذ خلا ؟ فقال : لا " . رواه أحمد <sup>(١)</sup> ،  
ومسلم <sup>(٢)</sup> ، وأبو داود <sup>(٣)</sup> ، والترمذي <sup>(٤)</sup> ، وصححه . وعن أنس : " أن أبا طلحة سأل النبي  
صلى الله عليه وسلم عن أيتام ورثوا خمرًا ، فقال : أهرقها ، قال : أفلا نجعلها خلا ؟  
قال : لا " . رواه أحمد <sup>(٥)</sup> ، وأبو داود <sup>(٦)</sup> . وعن أبي سعيد رفعه مثله . رواه أحمد <sup>(٧)</sup> . لكن هذه  
كلها في أول ما حرمت الخمر ، يدل على ذلك لفظ هذا الحديث عن أبي سعيد ، قال :  
" قلنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم لما حرمت الخمر ، إن عندنا خمرًا لیتیم لنا ، فأمرنا ،  
فأهرقناها " <sup>(٨)</sup> . وعن أنس : " أن یتیمًا كان في حجر أبي طلحة ، فاشتري له خمرًا ، فلما حرمت  
سئل النبي صلى الله عليه وسلم أیتخذ خلا ؟ قال : لا " <sup>(٩)</sup> . ولفظ ابن أبي شيبة <sup>(١٠)</sup> عن أنس

( ١ ) المسند : ٣ / ١٨٠ و ٢٦٠ .

( ٢ ) الصحيح : ٣ / ١٥٧٣ في الأشربة ، باب تحريم تخليل الخمر ( ٢ ) الحديث ( ١١ ) ،  
( ١٩٨٣ ) واللفظ له .

( ٣ ) السنن رقم ( ٣٦٧٥ ) في الأشربة ، باب ما جاء في الخمر تخلل .

( ٤ ) السنن : ٢ / ٣٨٠ في البيوع ، باب ما جاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك ( ٥٨ ) ،  
الحديث ( ١٣١٢ ) . وقال : حسن صحيح . ورواه أيضا ابن أبي شيبة : ٢٠٢ / ٨ في  
الأشربة ، باب في الخمر تحول خلا . والدارمي في سننه : ١١٨ / ٢ في الأشربة ، باب  
في النهي أن يجعل الخمر خلا . وابن الجارود في المنتقى ص ( ٢٩٠ ) رقم ( ٨٥٤ ) .

( ٥ ) المسند : ٣ / ١١٩ .

( ٦ ) السنن رقم ( ٣٦٧٥ ) .

إسناده : رواه مسلم .

( ٧ ) المسند : ٣ / ٢٦٠ من طريق يحيى عن مجالد عن أبي الوداك عنه به .

إسناده : ضعيف فيه مجالد بن سعيد الهمداني وهو ليس بالقوي ، وقد تغير فسي  
آخر عمره . وقد تقدمت ترجمته .

( ٨ ) فسي " م " " فأهرقناه " والتصحيح من النسخة المطبوعة ، والمنتقى من أخبار المصطفى :  
ج ٢ ص ٨٩٨ رقم ( ٤٧٦٧ ) وقال : رواه أحمد .

( ٩ ) قلت : أورد عبد السلام بن تيمية في المنتقى من أخبار المصطفى : ج ٢ ص ٨٩٨ رقم  
( ٤٧٦٨ ) وقال : رواه أحمد والدارقطني . وهو في المسند : ٣ / ١١٩ و ١٨٠ و ٢٦٠ .

والدارقطني في سننه : ٢٦٥ / ٤ في الأشربة ، باب اتخاذ الخل من الخمر . واللفظ له .  
إسناده : صحيح رجاله ثقات ، وهو في صحيح مسلم نحوه ، وقد تقدم قريبا .

( ١٠ ) المصنف : ج ٨ ص ٢٠٢ في الأشربة ، باب الخمر تحول خلا . من طريق وكيع عن سفيان

عن السدي ( هو اسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة ) عن يحيى بن عباد عنه به .  
إسناده : فيه السدي وهو صدوق يهيم ، ورى بالتشيع وقد تقدمت ترجمته ، وبقيصة  
رجال ثقات ، وأصله في مسلم وقد تقدم قريبا .

" أن أبا طلحة سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أيتام ورثوا زخرا<sup>(١)</sup> أن يجعله خلا؟ فكرهه " وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup> قال : حدثنا وكيع، عن مثنى بن سعيد<sup>(٣)</sup>، قال : " شهدت عمر بن عبد العزيز كتب الى عامله بواسط أن لا تحملوا الخمر من قرية الى قرية ، وما أدركت فاجعله خلا " حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، قال : " لا بأس أن يحول الخمر خلا " تنمة : عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " أنه نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعا ، ونهى أن ينبذ الرطب والبسر جميعا " رواه الجماعة<sup>(٥)</sup> ، الا الترمذى<sup>(٦)</sup> ، فان له منه فصل الرطب والبسر<sup>(٧)</sup> . وعن أبي قتادة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا تنبذوا الزهو<sup>(٨)</sup> والرطب جميعا ،

( ١ ) فى " م " خلا " بدل " خمر " والتصويب من النسخة المطبوعة .

( ٢ ) المصنف : ٢٠٢ / ٨ فى الأشربة ، باب فى الخمر تحول خلا .

اسناده : رجاله كلهم ثقات .

( ٣ ) المثنى بن سعيد الضبى ، بضم المعجمة وفتح الموحدة ، أبو سعيد البصري القسام القصير ، ثقة ، قال أبو حاتم : هو أوثق من الذى قبله ، من السادسة / ع . التقريب : ٢٢٨ / ٢ . وأنظر الجرح والتعديل : ٣٢٣ / ٨ ، التهذيب : ٣٤ / ١٠ . ( ٤ ) أخرجه ابن أبي شيبة فى مصنفه : ٢٠٢ / ٨ .

اسناده : رجاله كلهم ثقات .

( ٥ ) رواه البخارى : ١٠ / ٦٧ فى الأشربة ، باب من رأى أن لا يخلط البسر والتمر اذا كان مسكرا ( ١١ ) الحديث ( ٥٦٠١ ) . ومسلم : ٣ / ١٥٧٤ فى الأشربة ، باب كراهية انتباز التمر والزبيب مخلوطين ( ٥ ) الحديث ( ١٦-١٩ ) ( ١٩٨٦ ) ، وأبو داود رقم ( ٣٧٠٣ ) فى الأشربة ، باب فى الخليطين . والترمذى : ١٩٨ / ٣ فى الأشربة ، باب ما جاء فى خليط البسر والتمر ( ٩ ) الحديث ( ١٩٣٧ ) ، وقال : هذا حديث صحيح . والنسائى : ٢٩٠ / ٨ فى الأشربة ، باب خلط البسر والتمر ، وابن ماجه : ١١٢٥ / ٢ فى الأشربة ، باب النهى عن الخليطين ( ١١ ) الحديث ( ٣٣٩٥ ) . اسناده : متفق عليه .

( ٦ ) ولفظه " نهى أن ينبذ البسر والرطب جميعا " اهـ .

( ٧ ) كذا قال ابن تيمية فى المنتقى من أخبار المصطفى : ج ٢ ص ٨٩٦ رقم ( ٤٧٥٥ ) . " والبُسْرُ " قال الجوهرى : البسر : أوله طلع ، ثم خلال ، ثم بلج ، ثم بُسْرٌ ، ثم رطب ، ثم تمر . الواحدة بُسْرَةٌ ، والجمع بُسْرَاتٌ . الصحاح : ٥٨٩ / ٢ .

( ٨ ) الزهو : بفتح الزاى وضمها ، لغتان مشهورتان ، والزهو : هو البسر الملسون الذى بدأ فيه حمرة أو صفرة وطاب .

أنظر صحيح مسلم بشرح النووي : ١٥٦ / ١٣ .

ولا تنبذوا الزبيب والرطب جميعاً [ (١) ] انتبذوا كل واحد منهما على حدّثه .  
 رواه مسلم ، (٢) وأبو داود ، (٣) عن ابن عباس ، قال : " نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخلط  
 التمر والزبيب جميعاً ، وأن تخلط البسر والتمر جميعاً " . رواه مسلم ، (٤) والنسائي ، (٥) ولمسلم  
 عن ابن عمر : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينبذ البسر والرطب جميعاً ، والتمر  
 والزبيب جميعاً " قال ابن عبد البر (٧) بعد ذكر هذه الأحاديث : رت أبو حنيفة هذه

- (١) قوله " لكن زيادة في م " وهي في المنتقى من أخبار المصطفى : ٨٩٦/٢ رقم (٤٧٥٦) .  
 (٢) الصحيح : ١٥٧٥/٣ في الأشربة باب رقم (٥) الحديث (٢٤-٢٦) (١٩٨٨) واللفظ له .  
 (٣) السنن رقم (٣٧٠٤) في الأشربة ، باب في الخليطين . ورواه أيضاً البخاري : ٦٧/١٠ .  
 في الأشربة ، باب رقم (١١) الحديث (٥٦٠٢) لكن للبخاري ذكر التمر بدل الرطب .  
 والنسائي : ٢٩١/٨ في الأشربة ، باب خليط الرطب والزبيب ، وابن ماجه : ١١٢٦/٢  
 في الأشربة ، باب النهي عن الخليطين (١١) الحديث (٣٣٩٧) ، والموطأ :  
 ٨٤٤/٢ في الأشربة ، باب ما يكره أن ينبذ جميعاً .

أسناده : متفق عليه .

- (٤) الصحيح : ١٥٧٦/٣ في الأشربة ، باب رقم (٥) الحديث (٢٧) (١٩٩٠) .  
 (٥) السنن : ٢٩١/٨ في الأشربة ، باب خليط التمر والزبيب .  
أسناده : رواه مسلم .  
 (٦) الصحيح : ١٥٧٧/٣ في الأشربة ، باب رقم (٥) الحديث (٢٩٢٨) (١٩٩١) .  
أسناده : رواه مسلم .

(٧) قال في التمهيد : جده ص ١٦٤ : وقال أبو حنيفة : لا بأس بشرب الخليطين مسن  
 الأشربة : البسر والتمر ، الزبيب والتمر ، وكل ما لو طبخ أو نبذ على الانفراد حل ،  
 فكذلك إذا طبخ أو نبذ مع غيره ، وروى عن ابن عمر ، وإبراهيم ، مثل ذلك - فيما قال  
 أبو جعفر الطحاوي ، وهو قول أبي يوسف الآخر ، قال : وقال محمد بن الحسن أكره  
 المعق من التمر والزبيب . والنهي عند أبي حنيفة في الأحاديث المذكورة في هذا  
 الباب ، إنما هو من باب السرف ، لضيق ما كانوا فيه من العيش ، اهـ .

قلت : روى أبو يوسف في الآثار ص (٢٢٦) رقم (٩٩٩) . عن أبي حنيفة ، عن  
 حماد ، عن إبراهيم أنه قال : " إنما كان يكره أن يجمع بين التمر والزبيب في النبذ  
 كما يكره في شدة الزمان اللحم والسمن ، وأن يقرن الرجل بين التمرتين ، فأما اليوم  
 فلا بأس به " ، اهـ . وفيه أخذ الحنفية . وأنظر نصب الراية : ٣٠١/٤ ، المبسوط :  
 ٥/٢٤ ، شرح فتح القدير : ٣٣/٩ ، عدة القاري : ١٨٣/٢١ ، وموطأ الامام  
 مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني ص (٢٥١٩٢٥٠) .

الآثار برأيه ، وقال : لا بأس بشرب الخليطين من الأشربة : البسر والتمر ، والزبيب والتمر . قلت : هذا تحامل على أبي حنيفة ، أو عدم اطلاع على ما في الباب ، فقد أخرج ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> ، قال : ثنا سهل بن يوسف<sup>(٢)</sup> ، عن حميد ، عن عكرمة ، عن ابن عباس " أنه كان يكره البسر وحده ، وأن يجمع بينه وبين التمر ، ولا يرى بأسا بالتمر والزبيب ، ويقول : حللان اجتماعا أو تفرقا " انتهى . فهذا ابن عباس الذي سمع من في النبي صلى الله عليه وسلم النهي ، هل يظن به أنه خالف ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم لرأيه . وأخرج<sup>(٣)</sup> أيضا : حدثنا علي بن مسهر ، عن الشيباني ، عن عبد الملك بن نافع ، قال : " قلت لابن عمر : اني أريد نبيذ زبيب ، فيجئ ناس من أصحابنا ، فيقذفون فيه التمر ، فيفسدونه علي ، فكيف ترى ؟ قال : لا بأس به " وهذا ابن عمر الذي سمع النهي . وأخرج محمد بن الحسن في " الآثار " <sup>(٤)</sup> أنا أبو حنيفة ، عن سليمان الشيباني ، عن ابن زياد<sup>(٥)</sup> " أنه أفطر عند

( ١ ) المصنف ، المجلد السابع : ج ٨ ص ١٨٠ في الأشربة ، باب الخليطين من البسر والتمر والزبيب من نهى عنه .

إسناده : رجاله ثقات .

( ٢ ) سهل بن يوسف الأنطاقي ، البصري ، ثقة روى بالقدر ، من كبار التاسعة ، مات سنة ( ١٩٠ ) / خ ٤٠ . التقريب : ٣٣٧ / ١ . وأنظر تاريخ ابن معين : ٢ / ٢٤٢ ، التهذيب : ٢٥٩ / ٤ .

( ٣ ) ابن أبي شيبة في المصنف المجلد السابع : ج ٨ ص ١٣٤ في الأشربة ، باب في نقيع الزبيب ونبيذ العنب . وعنه ابن حزم في المحلى : ج ٨ ص ٢٩١ و ٢٩٢ ، المسألة ( ١١٠٠ ) . إسناده : ضعيف فيه عبد الملك بن نافع الشيباني ابن أخ القعقاع وهو مجهول ، قاله ابن حزم ، وغيره وقد تقدمت ترجمته .

( ٤ ) ص ١٨٢ رقم ( ٨٢٩ ) . وعنه الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٤ / ٣٠٠ . وأخرجه أيضا أبو يوسف في كتاب الآثار ص ( ٢٢٦ ) رقم ( ١٠٠١ ) بهذا الإسناد وسمى ابن زياد ، قال : نا أبو حنيفة عن أبي اسحاق ( سليمان الشيباني ) عن عقبة بن زياد ، قال : " سقاني ابن عمر رضي الله عنهما شربة فما كدت أهتدي إلى أهلي ، فرجعت إليه من الغد فذكرت له فذكرت له ذلك فقال : ما زدناك على عجوة وزبيب " . إسناده : عقبة بن زياد لم أجد من ترجم له . وقال الحافظ : وابن زياد لا أعرفه ولم أر من سماه . الدراية : ٢ / ٢٤٩ . وهو ضعيف بهذا الإسناد لجهالته .

( ٥ ) ابن زياد اسمه عقبة بن زياد وقد صرح بذلك أبو يوسف في كتاب الآثار ص ( ٢٢٦ ) رقم ( ١٠٠١ ) ولم أجد من ترجم له والله أعلم .

قال الحافظ في الايثار بمعرفة رواة الآثار ص ( ٣٧ ) : سليمان الشيباني عن ابن زياد أفطر عند ابن عمر الحديث في النبيذ . قال الزيلعي : ابن زياد لم أر من سماه ، ولا أعرف من هو ، اهـ .

عبدالله بن عمر، فسقاه شراباً فكأنه أخذ منه، فلما أصبح غدا إليه، فقال له: ما هذا الشراب؟ ما كنت أهدى إلى منزلي، فقال ابن عمر: ما زناك على عجوة،<sup>(١)</sup> وزبيب".  
فائدة: قال في الهداية: وهذا من الخليطين وكان مطبوخاً لأن المروى عنه حرمة نقيع الزبيب، وهو النبي منه. قال المخرجون: لم نجده عن ابن عمر. قلت: أخرج ابن أبي شيبة، ثنا حفص بن غياث، عن ليث، عن حرب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر أنه سئل عن نقيع الزبيب، فقال: الخمر اجتنبوها". قلت: فيحمل ما قدمناه من طريق عبد الملك على ما قبل الاشتداد والله أعلم. وأخرج أبو داود في سننه عن عبد الرحمن بن عثمان البكراوي،<sup>(٢)</sup> عن [عتاب] بن عبد العزيز الحماني،<sup>(٣)</sup> حدثني [صفية]<sup>(٤)</sup> بنت عطية، قالت:

(١) وهو نوع من تمر المدينة أكبر من الصحيحاني يضرب إلى السواد من غرس النبي

صلى الله عليه وسلم. أنظر النهاية: ١٨٨/٣.

(٢) أنظر شرح فتح القدير: ج ٩ ص ٣٣.

(٣) قال الحافظ الزيلعي: غريب، وقال الحافظ: لم أجده. أنظر نصب الراية: ٣٠٠/٤.

الدراية: ٢٤٩/٢ تحت رقم (٩٨٩).

(٤) المصنف، المجلد السابع: ج ٨ ص ١٣٢ في الأشربة، باب في نقيع الزبيب ونبيذ العنب.

اسناد ه: ضعيف فيه ليث بن أبي سليم بن زعيم وهو صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز

حديثه فترك، وقد تقدمت ترجمته.

(٥) حرب، لم أقف على ترجمته والله أعلم.

(٦) رقم الحديث (٣٧٠٨) في الأشربة، باب في الخليطين.

اسناد ه: ضعيف، فيه عبد الرحمن بن عثمان البكراوي وهو ضعيف، وقال الحافظ

المندري: في اسناد ه: أبو بحر: عبد الرحمن بن عثمان البكراوي البصري، لا يحتاج

بحديثه، اهـ. المختصر: ٢٧٨/٥. وقال الحافظ الزيلعي في نصب الراية:

٣٠١/٤: والبكراوي فيه مقال.

قلت: وبقي رجال الاسناد أيضاً فيهم مقال أنظر ترجمتهم فيما يلي.

(٧) عبد الرحمن بن عثمان بن أمية بن عبد الرحمن بن أبي بكره الثقفي، أبو بحر البكراوي،

ضعيف، من التاسعة، مات سنة (١٩٥) / د ق. التقريب: ٤٩٠/١، وأنظر

الميزان: ٥٧٨/٢، التهذيب: ٢٢٦/٦.

(٨) في "م" غياث والصواب اسمه عتاب بن عبد العزيز الحماني، بكسر المهملة وتشديد

الميم، البصري، مقبول، من السابعة. / د. التقريب: ٣/٢، وأنظر الكاشف: ٢٤٣/٢،

التهذيب: ٩٢/٧.

(٩) في "م" حفصة بدل "صفية" وهو خطأ والصواب اسمها صفية بنت عطية،

لا تعرف، من الثالثة / د. أنظر التهذيب: ٤٣١/١٢، التقريب: ٦٠٣/٢.



" دخلت مع نسوة من عبد القيس على عائشة رضى الله عنها ، فسألناها عن التمر والزبيب ، فقالت : كنت آخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب ، فألقيه في اناء فأمرسه ،<sup>(١)</sup> ثم أسقيه النبي صلى الله عليه وسلم " انتهى ، والبكراوى لين . وأخرجه ابن ماجه<sup>(٢)</sup> ولفظه عنها ، قالت : " كنا ننبد لرسول الله صلى الله عليه وسلم في سقاء ، فنأخذ قبضة من تمر ، أو قبضة من زبيب ، فنطرحهما فيه ، ثم نصب عليه الماء ، فننبد به غدوة فيشربه عشية ، وننبد به عشية فيشربه غدوة " . هكذا فى " الأحكام "<sup>(٣)</sup> لابن تيمية فى آخر باب ماجاء فى الخليطين ، وما فى بعض نسخ ابن ماجه " قبضة من تمر قبضة من زبيب " . ليس بموافق للترجمة . وسند ه حدثنا / أبو بكر ١/١٧١ أ ابن أبي شيبة ، ثنا أبو معاوية ، وحدثنا محمد بن أبي الشوارب ، حدثنا عبد الواحد بن زياد ،<sup>(٥)</sup> قال : حدثنا عاصم الأحول [ حدثنا بنان بن بنت يزيد العيشمية ،<sup>(٦)</sup> عن عائشة . وأخرج محمد بن الحسن فى " الآثار "<sup>(٨)</sup> قال : أنا أبو حنيفة ، عن حماد ، عن

( ١ ) قال الخطابى : قولها " أمرسه " تريد أنها تدلكه بأصابعها فى الماء ، والمرس والمرث

بمعنى واحد . وفيه : حجة لمن رأى الانتبان بالخليطين ، اهـ . معالم السنن ٤ / ٢٧٠ .

( ٢ ) السنن : ١١٢٦ / ٢ فى الأشربة ، باب صفة النبيذ وشربه ( ١٢ ) الحديث ( ٣٣٩٨ )

بهذا السياق المذكور تماما فى النسخة المطبوعة .

اسناد ه : ضعيف ، فيه بنان بن بنت يزيد العيشمية الراوية له عن عائشة فانها مجهولة ،

وبقية رجاله ثقات . وأنظر نيل الأوطار : ٨ / ٢٠٩ .

( ٣ ) المنتقى من أخبار المصطفى صلى الله عليه وسلم : ٨٩٧ / ٢ رقم ( ٤٧٦٤ ) .

( ٤ ) هو محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب ، الأموى ، البصرى ، واسم أبي الشوارب ، محمد

ابن عبد الرحمن بن أبي عثمان ، صدوق ، من كبار العاشرة مات سنة ( ٢٤٤ ) م / ٨٠٠ ت س ق

التقريب : ١٨٦ / ٢ . وأنظر الجرح : ٨ / ٥ ، التهذيب : ٩ / ٣١٦ ، خلاصة تهذيب

الكامل ص ( ٣٤٩ ) .

( ٥ ) عبد الواحد بن زياد ، العبدى مولا هم ، البصرى ، ثقة ، فى حديثه عن الأعمش وحده مقال ،

من الثامنة ، مات سنة ( ١٧٦ ) م / ٨٠٠ . التقريب : ١ / ٥٢٦ . أنظر التاريخ الصغير

للبخارى فى : ٢ / ٢١٨ ، تاريخ ابن معين : ٢ / ٣٧٧ ، التهذيب : ٦ / ٤٣٤ .

( ٦ ) فى " م " يوجد بهذه الصورة " ساسالم " بدل " حدثنا بنان " والصواب كما أثبت .

( ٧ ) هى بنان بن بنت يزيد العيشمية ، عن عائشة رضى الله عنها ، لا تعرف ، من الثانية / ق .

التقريب : ٢ / ٥٩١ - أنظر : الميزان : ٤ / ٦٠٤ ، التهذيب : ١٢ / ٤٠٤ .

( ٨ ) ص ١٨٣ رقم ( ٨٣١ ) ، وهو فى نصب الراية : ٤ / ٣٠١ ، وأخرجه أيضا أبو يوسف فى

كتاب الآثار ص ( ٢٢٦ ) رقم ( ٩٩٩ ) بهذا الاسناد ولفظه " قال : أنا كان يكره

أن يجمع بين التمر والزبيب فى النبيذ كما يكره فى شدة الزمان اللحم والسمن ،

وأن يقرن الرجل بين التمرتين ، فاما اليوم فلا بأس به " .

ابراهيم ، قال : " لا بأس بنبيذ خلط التمر [ والزبيب ] (١) وانما كره لشدة (٢) العيش فسى  
الزمن الأول ، كما كره السمن واللحم والقران فى التمر ، فأما اذا وسع الله فلا بأس " وأخرج  
ابن عدى (٣) من طريق عطاء بن أبى ميمونة (٤) عن أبى طلحة ، وأم سليم (٥) " أنهما كانا يشربان  
نبيذ الزبيب [ البسر ] (٦) يخلطانه ، ف قيل له : يا أبا طلحة : ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نهى عن هذا ، قال : انما نهى عنه للعوز فى ذلك الزمان ، كما نهى عن الأقران  
فى التمر " وأعله بعمر بن رديح . (٧)

=== اسناد ه : حسن ، ولكنه من قول ابراهيم النخعى ، والأحاديث الصحيحة المتواترة  
والمقدمة فى هذا الباب أولى بالاتباع والأخذ به ، وسأذكر من ذهب الجمهور فى آخر  
هذا الباب ان شاء الله تعالى ، وهو الصحيح وتؤيد الأدلة الصحيحة المتفق عليهم .

( ١ ) فى " م " " البسر " بدل " الزبيب " قلت : هذا السياق اختصره المخرج تبعاً

لشيخه الحافظ ابن حجر فى الدراية : ٢٥٠ و ٢٤٩ / ٢ تحت رقم ( ٩٩٠ ) .

( ٢ ) قال الحافظ الزيلعى : المراد بالشدة هنا القحط ، اهـ . نصب الراية : ٣٠١ / ٤ .

أى لا يجمع بين التمر والزبيب من الأنبة اذا كان الناس فى شدة وفقر ، لما نرى  
ذلك من الاسراف ومظاهر الترف ، كما يكره فى شدة الزمان الجمع بين اللحم  
والسمن ، وأن يقرن بين التمرتين ، وأما اليوم فلا بأس .

( ٣ ) الكامل : ج ٥ ص ١٦٨٣ عند ترجمة عمر بن رديح ، وعنه الزيلعى فى نصب الراية :

٣٠١ / ٤ .

اسناد ه : ضعيف ، قال الحافظ : وفى اسناد ه عمر بن رديح وهو ضعيف . الدراية :

٢٥٠ / ٢ .

( ٤ ) عطاء بن أبى ميمونة البصرى ، أبو معاذ ، واسم أبى ميمونة منيع ، ثقة روى بالقدر ، من

الرابعة ، مات سنة ( ١٣١ ) . خ م د س ق . التقريب : ٢٣ / ٢ ، وأنظر تاريخ

ابن معين : ٤٠٥ / ٢ ، الميزان : ٧٦ / ٣ ، التهذيب : ٢١٥ / ٧ .

( ٥ ) أم سليم بنت ملحان بن خالد الأنصارية ، والدة أنس بن مالك ، يقال اسمها

سهلة ، أو ربيعة ، أو رميثة ، أو مليكة ، أو أنيسة ، وهى الغميصاء ، أو الرميصاء ،

اشتهرت بكنيتها ، وكانت من الصحابيات الفاضلات ، ماتت فى خلافة عثمان / خ م د ق .

التقريب : ٦٢٢ / ٢ . أنظر الاستيعاب : ٢٣٣ / ١٣ ، سير أعلام النبلاء : ٣٠٤ / ٢ ،

أسد الغابة : ٥٩١ / ٥ ، الاصابة : ٢٢٦ / ١٣ ، التهذيب : ٤٧١ / ١٢ .

( ٦ ) فى " م " " التمر " بدل " البسر " والصواب كما صححته من المطبوع .

( ٧ ) أنظر ترجمته فى كتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى : ٢٠٩ / ٢ ، الميزان : ١٩٦ / ٣ ،

لسان الميزان : ٣٠٦ / ٤ .

قلت : قال ابن أبي خيثمة ثنا أحمد بن محمد الصفار، ثنا أبو حفص عمر بن رديح وكان يوثق به ، وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه ، فقال : شيخ فقيل له : ان يحيى بن معين قال هو صالح الحديث ، فقال : بل هو ضعيف الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : مستقيم الحديث . ومثل هذا ألا تعل الحديث به ، ولا سيما في نظر الفقيه والله أعلم .

( ١ ) فائدة : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " نهى عن البسر والتمر أن يخلطاً جميعاً ، وعن الزبيب والتمر أن يخلطاً جميعاً " . ونهى أن يجمع بين الرطب والتمر . وفي حديث أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا تجمعوا بين الزبيب والتمر ولا بين الزهو والرطب ، وانتبذوا كل واحد منهما على حدة " . الأحاديث في هذا الباب صحاح متواترة ، تلقاها العلماء بالقبول ، لكنهم اختلفوا في معناها ، فذهب مالك والشافعي وأصحابهما ، إلى القول بظاهرها وعمومها ، ونهوا عن الخليطين جملة واحدة . قال مالك لما ذكر حديث النهي عن أن ينبذ البسر والرطب جميعاً ، والزهو والرطب جميعاً . قال : وعلى هذا أدركت أهل العلم ببطلانها . وقال الشافعي : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخليطين ، فلا يجوز أن يجمع على حال . ولا يجمع عند مالك والشافعي بين شرابين ، سواء نبذ كل واحد منهما على حدة ، أو جمع شيئان فنبتا جميعاً . وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا بأس بشرب الخليطين من الأشرطة المذكورة وبه قال أصحابه ، إلا ما ذكر أن محمد بن الحسن الشيباني حرهما من الحنفية ، وبه يفتى عند الحنفية ، لضعف أدلتهم كما تقدم ذلك في هذا الباب والله أعلم .

أنظر موطأ الإمام مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني ص ( ٢٥٠ ) . معالم السنن : ٢٦٩/٤ ، التمهيد لابن عبد البر : ١٦٣/٥ وما بعده ، الإشراف على مذاهب أهل العلم : ٣٦٩/٢ رقم ( ١٧٥٤ ) ، المغني لابن قدامة : ٣١٩/٨ ، شرح فتح القدير : ٣٣/٩ ، عمدة القاري : ١٨٣/٢١ ، المبدع في شرح المقنع : ١٠٧/٩ ، والمحلى لابن حزم : ٢٨٦/٨ .

( ١ )

"كتاب السرقة"

( ٢ )

( ١٤٤٤ ) حديث : " من سرق قطعناه " .

( ١٤٤٥ ) قوله : " ورفع اليه صلى الله عليه وسلم سارق فقطعه " عن [ عبد الله ]

رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد سارق سرق برنسا<sup>(٣)</sup> من صفة النساء<sup>(٤)</sup> وثمنه ثلاثة دراهم . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي<sup>(٥)</sup> ، وأبو داود ، والنسائي<sup>(٦)</sup> ، والنسائي<sup>(٧)</sup> .

( ١٤٤٦ ) حديث : " كانت اليد لا تقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في

( ١ ) السرقة : بفتح السين وكسر الراء ، لغة : أخذ المال خفية . وشرعا : أخذه

خفية ظلما من حرز مثله ، وقيل : هي أخذ مال الخير من حرزه على وجه الاختفاء ،

وهو ثابت بالاجماع . أنظر الاجماع لابن المنذر ( ١١٠ ) ، المنح الشافيات :

٢ / ٦٣٣ ، المقنع لابن قدامة : ٤ / ١٢٠ ، زاد المحتاج بشرح المنهاج : ٤ / ٢٠٨ ،

حاشية الروض المربع : ٧ / ٣٥٣ ، المحلى لابن حزم : ١٣ / ٣٥٢ و ٣٤٠ المسألة

( ٢٢٦٦ ) و ( ٢٢٦٧ ) .

( ١٤٤٤ ) ٤ / ١٠٢ ثم يوجد بياض في " م " لم ينسبه المخرج الى أرباب الأصول لأنه

لم يجده . قلت : ولم أقف عليه بهذا السياق والله أعلم .

( ١٤٤٥ ) ٤ / ١٠٢ .

( ٢ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من النسخ المطبوعة .

( ٣ ) برنسا : بضم الموحدة وسكون الراء وضم النون بعد ه مهملة . قال في القاموس : هو

قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه ملتقى به من د راعة أو جبة أو غيره . وفي جامع

الأصول : ٣ / ٥٥٧ ، وسنن أبي داود وغيرهما بلفظ " ترسا " بالثناة من فوق وسكون

الراء بعدها مهملة ، وهو المجن . أنظر القاموس : ٢ / ٢٠٠ ، ونيل الأوطار : ٧ / ١٤٦ .

( ٤ ) صفة النساء : بضم الصاد المهملة وتشديد الفاء : أي الموضع المختص بهن من المسجد

وصفة المسجد موضع مظلل منه . أنظر عون المعبود : ١٢ / ٥٣ ، بذل المجهود :

١٧ / ٣٣٠ .

( ٥ ) المسند : ٢ / ١٤٥ .

( ٦ ) السنن رقم ( ٤٣٨٦ ) في الحدود ، باب ما يقطع فيه السارق .

( ٧ ) السنن : ٨ / ٧٧ في قطع السارق ، باب القدر الذي إذا سرقه السارق قطعت يده .

من طرق عن ابن جريج عن اسماعيل بن أمية عن نافع عنه به .

استناده : صحيح ورجاله كلهم ثقات . وهو في صحيح مسلم : ٣ / ١٣١٣ فسي

الحدود ، باب حد السرقة ونصابها ( ١ ) الحديث ( ٦ ) ( ١٦٨٦ ) . بمعناه

ولفظه " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في مجن قيمته ثلاثة دراهم " .

وقال الحافظ المنذرى : أخرجه مسلم والنسائي بمعناه . مختصر سنن أبي داود ٦ / ٢٢٠ .

( ١٤٤٦ ) ٤ / ١٠٣ .

ثمن المجن<sup>(١)</sup> عن عائشة رضي الله عنها قالت : " لم تكن يد السارق تقطع في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في أدنى من ثمن المجن حجة<sup>(٢)</sup> أو ترس وكلاهما ذو ثمن " .  
(٣) متفق عليه .

( ١٤٤٧ ) حديث " عائشة : كانت اليد لا تقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشيء التافه " ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup> ، قال : حدثنا عبد الرحيم بن سليمان ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه عن عائشة به [ وعن وكيع عن هشام<sup>(٥)</sup> مراسلاً ، وليس فيه عائشة . وكذا أخرجه عبد الرزاق<sup>(٦)</sup> ، عن ابن جريج ، وإسحاق بن راهويه<sup>(٧)</sup> عن عيسى بن يونس ، كلاهما عن هشام . وقد وصله أيضا عبد الله بن قبيصة الفزاري<sup>(٨)</sup> ، عن هشام ، أخرجه ابن عدى<sup>(٩)</sup> في ترجمته [ .  
(١٠)

( ١ ) المجن والمجان : وهو الترس . والميم زائدة لأنه من الجنة : السترة . أنظر

النهاية في غريب الحديث : ٤ / ٣٠١ . لسان العرب : ١٣ / ٤٠٠ .

( ٢ ) الحجة : بفتح المهملة والجيم ثم فاء هي الدقة وقد تكون من خشب أو عظم

وتغلف بالجلد أو غيره ، والترس مثله لكنه يطارق فيه بين جلدين ، وقيل هما بمعنى

واحد . أنظر النهاية : ١ / ٣٤٥ ، فتح الباري : ١٢ / ١٠٤ .

( ٣ ) رواه البخاري : ١٢ / ٩٧ في الحدود ، باب رقم ( ١٣ ) الحديث ( ٦٧٩٢ و ٦٧٩٣ و

٦٧٩٤ ) . ومسلم : ٣ / ١٣١٣ في الحدود ، باب رقم ( ١ ) الحديث ( ٥ ) ( ١٦٨٥ ) .

ورواه أيضا النسائي في سننه : ٨ / ٨٢ في قطع السارق ، باب ذكر اختلاف أبي بكر

ابن محمد ، وعبد الله بن أبي بكر عن عمرة في هذا الحديث .

استناده : متفق عليه .

( ١٤٤٧ ) ٤ / ١٠٣ .

( ٤ ) المصنف : ٩ / ٧٧٤ في الحدود ، باب من قال : لا تقطع في أقل من عشرة دراهم .

وعنه ابن حزم في المحلى : ١٣ / ٣٧١ ، المسألة ( ٢٢٧٨ ) ، والزيلعي في نصب

الراية : ٣ / ٣٦٠ ، ولفظه " لم يكن يقطع على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فسي

الشيء التافه " .

( ٥ ) رواه ابن أبي شيبة في مسنده كما في نصب الراية : ٣ / ٣٦٠ .

( ٦ ) المصنف : ١٠ / ٢٣٥ رقم ( ١٨٩٥٩ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٨ / ٢٥٦ من

طريق جرير ، ووکیع وابن ادريس عن هشام .

( ٧ ) في مسنده ( المخطوطة ، الورقة ٨٦ من مروياتها ) وهو في نصب الراية : ٣ / ٣٦٠ .

( ٨ ) عبد الله بن قبيصة الفزاري ، قال العقيلي : لا يتابع على كثير من حديثه ، وقال ابن عدى

له مناكير . أنظر : الميزان : ٢ / ٤٧٢ ، ولسان الميزان : ٣ / ٣٢٧ .

( ٩ ) الكامل : ج ٤ ص ١٥٠٩ .

( ١٠ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " وقد استدرسته من نصب الراية ، والدرية : ٢ / ١٠٩

رقم ( ٦٧٦ ) .

وقال : لم يتابع عليه . قلت : تقدم المتابع ، وعبد الرحيم روى له الجماعة ، وقال وكيع : ما أصح حديثه ، وقال ابن معين ، وأبو داود : ثقة ، وقال النسائي : ليس به بأس ، ولا يضره إرسال هشام بن عروة ، عن أبيه ، كما أخرجه ابن أبي شيبة <sup>(١)</sup> عن وكيع عنه ، وعبد الرزاق <sup>(٢)</sup> ، عن ابن جريج ، وإسحاق <sup>(٣)</sup> ، عن عيسى بن يونس كلاهما عنه .

( ١٤٤٨ ) قوله : " لأنه صلى الله عليه وسلم لم يوجب القطع في حريسة الجبل " .  
مالك <sup>(٤)</sup> عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : " لا قطع في ثمر معلق ، ولا في حريسة جبل ، فإذا آواه المراح <sup>(٥)</sup> أو الجرين <sup>(٦)</sup> فالقطع <sup>(٧)</sup> " .

( ١ ) المصنف : ٩ / ٤٧٥ في الحدود ، باب من قال : لا تقطع في أقل من عشرة دراهم .

( ٢ ) المصنف : ١٠ / ٢٣٤ رقم ( ١٨٩٥٩ ) . ولغظه أتم من هذا .

( ٣ ) في مسنده ( المخطوطة ، الورقة ٨٦ من مرويات أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ) .  
إسناده : صحيح ، رجال ابن أبي شيبة وغيره رجال ثقات ، قال ابن حزم : فكان هذا حديثاً صحيحاً تقوم به الحجة ، وهو مسند لأنها ذكرت عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع يد السارق إلا فيه ، لأنه لا يشك أحد - لا مؤمن ولا كافر - في أنه لم يكن في المدينة حيث كانت عائشة ، وحيث شهدت الأمر أحد يقطع الأيدي في السرقات ، ويحتج بفعله في الإسلام إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده .  
فصح الخبر . أنظر المحلي : ١٣ / ٣٩٥ ، المسألة ( ٢٢٨٥ ) .

( ١٤٤٨ ) ١٠٣ / ٤ .

( ٤ ) حريسة الجبل : قال ابن الأثير : أي ليس فيما يحرس بالجبل إذا سرق قطع ، لأنه ليس بحرز ، وحريسة فعيلة بمعنى مفعولة . أي أن لها من يحرسها ويحفظها ، ومنهم من يجعل حريسة السرقة نفسها أي ليس فيما يسرق من الماشية بالجبل قطع ، أنظر النهاية : ١ / ٣٦٧ ، لسان العرب ٦ / ٤٨٧ . وقال الإمام البغوي : وأراد بحريسة الجبل الشاة المسروقة من المرعى . شرح السنة : ١٠ / ٣١٩ .

( ٥ ) الموطأ : ج ٢ ص ٨٣١ في الحدود ، باب ما يجب فيه القطع . ورواه أيضاً محمد بن الحسن الشيباني في الموطأ ص ( ٢٣٦ ) رقم ( ٣٨٣ ) وقال : وبهذا نأخذ ، من سرق تمراً في رؤوس النخل ، أو شاة في المرعى ، فلا قطع عليه ، فإذا أتى بالثمر الجرين أو البيت وأتى بالغنم المراح وكان لها من يحفظها فجاء سارق سرق من ذلك شيئاً يساوئ ثمن المجن ففيه القطع ، والمجن كان يساوئ يومئذ عشرة دراهم . ولا يقطع في أقل من ذلك . وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا ، اهـ .

إسناده : قال الحافظ : وهو معضل . تلخيص الحبير : ٤ / ٦٥ تحت رقم ( ١٧٧٤ ) .

( ٦ ) المراح : موضع مبيت الغنم . معالم السنن : ٣ / ٣٠٥ .

( ٧ ) الجرين : المرید وهو الموضع الذي يلقي فيه الرطب ليحف ، وجمعه جرن . شرح فتح القدير : ٥ / ١٣٠ ، وأنظر أيضاً المصدر السابق .

فيما بلغ ثمن المجن " انتهى . وهذا معضل . وأخرجه موصولا ابن عبد البر ، قال :  
حدثنا سعيد بن نصر ، ثنا قاسم بن أصبغ ، ثنا

( ١ ) المعضل : وهو ما سقط من اسناد ه اثنان فصاعدا ، ومنه ما يرسله تابع التابعين ،  
وقد سماه الخطيب في بعض مصنفاته رسلا ، وذلك على مذ هب من يسمى كـ  
مالا يتصل اسناد ه برسلا . أنظر الباعث الحثيث ص ( ٥١ ) ، نزهة الناظر ص ( ٤٢ ) .  
( ٢ ) الاستذكار ( الورقة ( ١٠ ) باب مالا قطع فيه ) .

اسناد ه : ضعيف لأجل محمد بن وضاح القرظي له خطأ كثير .

قلت : الحديث أخرجه أبوداود رقم ( ١٧١٠-١٧١٣ ) في كتاب اللقطة ،  
والحديث رقم ( ٤٣٩٠ ) في الحدود ، باب مالا قطع فيه ، والنسائي : ٨ / ٨٦٥ و ٨ / ٨٦٦ في  
قطع السارق ، باب الثمر يسرق بعد أن يؤويه الجرين ، وابن ماجه : ٢ / ٨٦٦ في  
الحدود ، باب من سرق من الحرز ( ٢٨ ) الحديث ( ٢٥٩٦ ) ، وابن الجارود في  
المنتقى ص ( ٢٨١ ) رقم ( ٨٢٧ ) ، والامام أحمد في مسنده رقم ( ٦٦٨٣ و ٦٧٤٦ ) ،  
وابن أبي شيبة في مصنفه : ١٠ / ٢٦ في الحدود ، باب في الرجل يسرق التمر  
والطعام ، والحاكم في المستدرک : ٤ / ٣٨١ في كتاب الحدود ، والبيهقي : ٨ / ٢٦٣ .  
سختصرا ومطولا ، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جد ه عبد الله بن عمرو أن النبي  
صلى الله عليه وسلم سئل عن الثمر المعلق ، فقال : " من أصاب بفيه من ذي حاجة  
غير متخذ خبئة ( فهو ما يحمله الرجل في ثوبه . معالم السنن : ٣ / ٣٠٥ ) فلا شيء  
عليه ، ومن سرق منه شيئا بعد أن يؤويه الجرين ، فبلغ ثمن المجن ، فعليه القطع " اهـ  
وأخرجه في اللقطة أبوداود عن ابن عجلان ، وعن الوليد بن كثير ، وعن عبيد الله بن  
الأخنس ، وعن محمد بن اسحاق أربعتهم عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جد ه ،  
ولفظه أطول من الذي تقدم . وأخرجه الترمذي : ٢ / ٣٧٨ في البيوع ، باب رقم  
( ٥٤ ) عن ابن عجلان به مختصرا ، ولم يذكر فيه " السرقة " .

اسناد ه : قال الترمذي : حديث حسن ، وقال الحاكم : قال امامنا اسحاق بن  
راهويه : اذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة فهو كأبيوب عن نافع عن ابن عمر ، اهـ  
قلت : وهو حسن رواه جيدون وقد تقدم الكلام على عمرو بن شعيب في غير مرة وقد

ضعفه ابن حزم وقال : هو ما انفرد به عمرو بن شعيب عن أبيه عن جد ه - وهى  
صحيفة لا يحتج بها - فهذا وجه يسقط به ، اهـ . المحلى : ١٣ / ٣٤٧ ، المسألة  
( ٢٢٦٧ ) .

( ٣ ) سعيد بن نصر لم أقف على ترجمته والله أعلم .

محمد بن وضاح<sup>(١)</sup> ثنا أبو بكر، ثنا عبد الله بن ادريس، حدثنا محمد بن اسحاق، وحدثنا عبد الوارث بن سفيان<sup>(٢)</sup> واللفظ كحديثه. حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا ابن وضاح، حدثنا سحنون<sup>(٣)</sup>، حدثنا ابن وهب، قال: حدثنا هشام بن سعد، وعمر بن الحارث، ثم اتفقا عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: " لا قطع في ثمر معلق ولا خريسة جبل فإذا آواه المراح أو الجرين، فالقطع فينا بلغ ثمن المجن " .

( ١٤٤٩ ) حديث: " لا قطع في أقل من عشرة دراهم " عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا قطع فيما دون عشرة دراهم " . رواه أحمد<sup>(٤)</sup>،

( ١ ) محمد بن وضاح القرطبي الحافظ. محدث الأندلس. قال ابن الغرضي: له خطأ كثير وأشياء يصحفها، وكان لا علم له بالفقه ولا بالعربية. قال الذهبي: هو صدوق في نفسه رأس في الحديث، توفي في ( ٢٨١ ) . أنظر تذكرة الحفاظ: ٢ / ٦٤٦ ، الميزان: ٥٩ / ٤ ، لسان الميزان: ٤١٦ / ٥ .

( ٢ ) عبد الوارث بن سفيان لم أقف على ترجمته والله أعلم.

( ٣ ) سحنون الفقيه المالكي المشهور، اسمه عبد السلام بن سعيد بن حبيب بن حسان ابن هلال بن بكار بن ربيعة التنوخي قاضي أفريقية، يكنى أبا سعد . اسمه عبد السلام، وسحنون لقب عليه . سمع من ابن وهب وغيره . تكلم فيه أبو يعلى الخليلي فقال: لم يرض أهل الحديث حفظه، وأثنى عليه أبو العرب كثيرا، فقال: انتشرت امامته بالشرق والمغرب، وسلم له الإمامة أهل عصره، وأجمعوا كلهم على فضله وتقدمه، ولد في رمضان سنة ( ١٦٠ هـ ) ومات سنة ( ٢٤٠ هـ ) وهو ابن ثمانين سنة . أنظر الديباج المذهب: ٣٠ / ٢ ، وفيات الأعيان: ١٨٠ / ٣ ، الاكمال: ٢٦٥ / ٤ ، ذيل ميزان الاعتدال ص ٢٦٢ ، لسان الميزان: ٨ / ٣ .

( ١٤٤٩ ) ١٠٣ / ٤ .

( ٤ ) المسند: ٢ ص ٢٠٤ . من طريق نصر بن باب عن الحجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به .

إسناده: ضعيف، فيه نصر بن باب أبو سهل الخرساني روى عنه أحمد وأبو الحسن المدني، تركه جماعة، قال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال ابن حبان: لا يحتج به . أنظر الضعفاء والمتروكين للبخاري ص ( ١١٣ ) ، الميزان: ٤ / ٢٥٠ . وقد أورد ه الهيئتي في مجمع الزوائد: ٢٧٣ / ٦ وقال: رواه أحمد وفيه نصر بن باب ضعفه الجمهور وقال أحمد: ما كان به بأس، اهـ .

وقد ضعفه الحافظ بحجاج بن أرطاة قال: هو ضعيف ومذلس. فتح الباري: ١٢ / ١٠٣ .



وفيه الحجاج بن أرطاة وقد تقدم ما فيه . وعن عبد الله بن مسعود ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : " لا قطع الا في عشرة دراهم " رواه الطبراني في الأوسط<sup>(١)</sup> ، وفي سنده مقال . وله طريق آخر في الأوسط<sup>(٢)</sup> عن زهر بن ربيعة<sup>(٣)</sup> أن عبد الله بن مسعود أخبره ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : " القطع في دينار أو عشرة [ دراهم ]<sup>(٤)</sup> . وفيه سليمان بن داود الشاذكوني / ضعيف .

ب / ١٧١

( ١٤٥٠ ) قوله : " وما روى أن القطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن الا في ثمن المجن ، فقد نقل عن ابن عباس ، وأيمن بن أم أيمن<sup>(٥)</sup> ، قالا : كانت قيمة المجن الذي قطع فيه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم " .

( ١ ) المعجم ( الورقة ( ١٤٨ ) ج ٢ ) .

إسناده : ضعيف ، قال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط وإسناده ضعيف .  
مجمع الزوائد : ٦ / ١٧٤ .

( ٢ ) المعجم ( واورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٦ / ١٧٤ ) .

إسناده : ضعيف ، وقد أورد أيضا الهيثمي في مجمع الزوائد : ٦ / ١٧٤ وقال : رواه الطبراني في الأوسط وفيه سليمان بن داود الشاذكوني وهو ضعيف ، اهـ . قلت : وقد أخرجه عبد الرزاق : ١٠ / ٢٣٣ رقم ( ١٨٩٥٠ ) ، وابن أبي شيبة في مصنفيهما : ٩ / ٤٧٤ في الحدود ، باب من قال : لا تقطع في أقل من عشرة دراهم ، والطبراني في المعجم الكبير : ٩ / ٤٠٩ رقم ( ٩٧٤٢ و ٩٧٤٣ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٨ / ٢٦٠ . موقوفا .

إسناده : منقطع ، قال الهيثمي : والقاسم أبو عبد الرحمن ( أي الراوي عن ابن مسعود ) ضعيف وقد وثق . مجمع الزوائد : ٦ / ٢٧٣ . وقال البيهقي : منقطع ( أي بين القاسم أبي عبد الرحمن وبين ابن مسعود ) . قلت : القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود أبو عبد الرحمن ثقة ويروى عن جده مراسلا وقد تقدم .

( ٣ ) زهر بن ربيعة لم أقف على ترجمته والله اعلم .

( ٤ ) سقط من " م " .

( ١٤٥٠ ) ١٠٣ / ٤ .

( ٥ ) قال الحافظ في التقریب : ٨٨ / ١ : أيمن : قيل هو الذي قبله ( أي أيمن الحبشي ) ، وقيل مولى الزبير ، وقيل هو أيمن بن أم أيمن ، والأخير خطأ ، والأول أشبه . / س .

أنظر : التهذيب : ١ / ٣٩٤ ، الإصابة : ١ / ٢٢٣ .

أما الأول : فقد تقدم أول الباب . وأما ماعن ابن عباس ، فأخرج النسائي <sup>(١)</sup> ، والحاكم <sup>(٢)</sup> عنه " كان ثمن المجن يقوم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم " . وأخرج أبوداود <sup>(٣)</sup> عنه : " أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل في مجن قيمته ديناران أو عشرة دراهم " . وأخرج النسائي <sup>(٤)</sup> ، عن عطاء : " أن نبي ما يقطع فيه السارق ثمن المجن ، وكان يقوم في زمانهم دينارا أو عشرة دراهم " . وأما ماعن أيمن فأخرجه الطحاوي <sup>(٥)</sup> ، قال : حدثنا ابن أبي داود <sup>(٦)</sup> ، عن يحيى بن عبد الحميد الحماني ، حدثنا شريك ، عن منصور ،

( ١ ) السنن : ٨٣ / ٨ في قطع السارق ، باب القدر الذي إذا سرقه السارق قطعت يده .  
 ( ٢ ) المستدرک : ٣٧٩ و ٣٧٨ / ٤ في كتاب الحدود . ورواه أيضا ابن أبي شيبة في مصنفه :  
 ٤٧٤ / ٩ في الحدود ، باب من قال : لا تقطع في أقل من عشرة دراهم . والبيهقي :  
 ٢٥٧ / ٨ ، والطبراني في المعجم الكبير : ٣١ / ١١ رقم ( ١٠٩٤٦ ) . والدارقطني  
 في سننه : ١٩٢ / ٣ في الحدود والديات .

إسناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، ووافقه  
 الذهبي . قلت : فيه محمد بن اسحاق يرويه بعنينة مع اضطراب كثير في حديثه  
 كما تقدم . وأنظر نصب الراية : ٣ / ٣٥٨ و ٣٥٩ .

( ٣ ) السنن رقم ( ٤٣٨٧ ) في الحدود ، باب ما يقطع فيه السارق .  
إسناده : يقال فيه ما قيل لسابقه لأن فيه أيضا محمد بن اسحاق بن يسار ، وهو  
 صدوق يدلّس وقد عنعنعه هنا .

( ٤ ) السنن : ٨٣ / ٨ في قطع السارق ، باب القدر الذي إذا سرقه السارق قطعت يده .  
 ورواه أيضا ابن أبي شيبة في مصنفه : ٤٧٥ / ٩ في الحدود ، باب من قال : لا تقطع  
 في أقل من عشرة دراهم .

إسناده : فيه عبد الملك بن أبي سليمان العزمي وهو صدوق له أوهام ، وبقيّة رجاله  
 ثقات . وهو ضعيف لأجل عبد الملك المذكور .

( ٥ ) شرح معاني الآثار : ١٦٣ / ٣ في الحدود ، باب المقدار الذي يقطع فيه السارق .  
 ورواه أيضا الطبراني في المعجم الكبير : ٨٨ / ٢٥ رقم ( ٢٢٨ ) من طريق علي بن عبد العزيز  
 به سنداً ومثلاً .

إسناده : ضعيف جداً ، وقد أوردّه الهيثمي في مجمع الزوائد : ٢٧٤ / ٦ ، وقال : فيه  
 يحيى بن عبد الحميد الحماني وهو ضعيف ، اهـ . قلت : وفيه أيضا شريك بن عبد الله  
 النخعي القاضي وهو صدوق يخطئ كثيرا ، وقال البيهقي : وغلط في إسناده ، وشريك  
 من لا يحتج به ، فيما يخالف فيه أهل الحفظ والثقة ، لما ظهر من سوء حفظه .  
 أنظر السنن الكبرى : ٢٥٧ / ٨ ، ونصب الراية : ٣٥٦ / ٣ ، وفتح الباري : ١٢ / ١٠٣ .

( ٦ ) هو عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني أبو بكر بن أبي داود الحافظ الثقة

عن عطاء، عن أيمن بن أم أيمن، عن أمه<sup>(١)</sup>، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 " لا يقطع يد السارق الا في حقة<sup>(٢)</sup> ، وقومت يومئذ - على عهد رسول الله صلى الله عليه  
 عليه وسلم دينارا ، أو عشرة دراهم " . وأخرجه النسائي<sup>(٣)</sup> من طريق شريك ، عن منصور ،  
 عن عطاء ، ومجاهد ، عن أيمن رفعه : " لا تقطع اليد الا في ثمن المجن ، وثمانه يومئذ  
 دينار . وأخرجه الحاكم ، عن سفيان ، عن منصور [ عن الحكم ]<sup>(٤)</sup> عن مجاهد ، عن أيمن ،  
 ولفظه [ قال : " لم تقطع اليد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا في ثمن المجن ]<sup>(٥)</sup>  
 و [ ثمنه يومئذ ] دينار<sup>(٦)</sup> . قال حافظ العصر<sup>(٧)</sup> : وهذا منقطع ، لأن أيمن ان كان هو ابن  
 أم أيمن ، فلم يدركه عطاء ومجاهد ، لأنه استشهد يوم حنين ، وأن كان والد عبد الواحد  
 أو ابن امرأة كعب فهو تابعي ، وبالثاني جزم الشافعي وأبو حاتم وغيرهما . قلت : هكذا

=== صاحب التصانيف . وثقه الدارقطني ، فقال ثقة الا أنه كثير الخطأ في الكلام على  
 الحديث . ولد سنة ٢٣ . ومات سنة ٣١٦ هـ . أنظر ترجمته في تاريخ البغدادى :  
 ٤٦٤ / ٩ ، تذكرة الحفاظ : ٧٦٧ / ٢ ، الميزان : ٤٣٣ / ٢ ، لسان الميزان : ٢٩٣ / ٣ ،  
 طبقات الحفاظ ص ( ٣٢٤ ) .

( ١ ) هي أم أيمن ، حاضنة النبي صلى الله عليه وسلم ، ويقال اسمها بركة ، وهي والسدة  
 أسامة بن زيد ، ماتت في خلافة عثمان ، وقد أورد هذا الحديث الحافظ في الاصابة :  
 ١٣ / ١٧٧ - ١٨٠ ، وقال : فيه مقال . وأنظر ترجمتها في أسد الغابة : ٥٦٧ / ٥ ، سير  
 أعلام النبلاء : ٢٢٣ / ٢ ، التهذيب : ٤٥٩ / ١٢ ، وفي المعجم الكبير للطبرانى :  
 ٨٥ / ٢٥ رقم ( ٢١٨ ) ترجمتها ومروياتها .

( ٢ ) يقال للترس اذا كان من جلد ليس فيه خشب ولا عقب . أنظر : مختار الصحاح ص ( ١٢٤ )  
 وقد تقدم شرحها قريبا أوسع من هذا .

( ٣ ) السنن : ٨٣ / ٨ في قطع السارق ، باب القدر الذي اذا سرقه قطعت يده .  
 اسناد ه : ضعيف لأجل شريك بن عبد الله النخعي القاضي كما تقدم قريبا .

( ٤ ) المستدرک : ٣٧٩ / ٤ في كتاب الحدود .

اسناد ه : سكت عنه الحاكم ، وقال الذهبي في تلخيصه : أيمن هو ابن امرأة كعب الأحمار  
 قاله الشافعي ، اهـ . قلت : وقد وقع اختلاف في أيمن من هو ؟ . وقد حاول المخرج  
 كشف النقاب عنه ، ولكن الالتباس باق فيه عند الحفاظ وسيأتي ذلك قريبا . ويبقى  
 الاضطراب فيه لأجله وبقيته رجاله ثقات . وراجع نصب الراية : ٣٥٦ / ٣ .

( ٥ ) سقط من " م " .

( ٦ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من النسخة المطبوعة .

( ٧ ) في " م " وكان يقوم دينارا " والتصويب من النسخة المطبوعة ونصب الراية ٣٥٦ / ٣ .

( ٨ ) في الدراية : ١٠٩ / ٢ تحت رقم ( ٦٧٥ ) .

وجدت ابن امرأة كعب ، والذي أحفظه أن ابن امرأة كعب اسمه تبيع <sup>(١)</sup> وعنه أيمن ، وقد يستبعد أن يكون أيمن الذي عن تبيع هو هذا المتنازع فيه لأن تبيعا أسلم زمن أبي بكر . والنسائي يقول في أيمن : ما أحسب أن له صحبة فلو كان هو هذا ما تأتى من النسائي تردد ، ورواية أيمن عن تبيع عنده . وقد جزم ابن أبي حاتم <sup>(٢)</sup> ، والبخاري ، والدارقطني بأن المراد من حديث " السرقة " هو الحبشي <sup>(٣)</sup> والد عبد الواحد فعلى رواية الحجازي يكون متصلا ، ولا [ يستبعد ] <sup>(٤)</sup> صحبة أمه والله أعلم .

( ١ ) تبيع الحميري ، ابن امرأة كعب الأخبار ، يكنى أبا عبيدة ، صدوق عالم بالكتب القديمة ، من الثانية ، / س . التقريب : ١ / ١١٢ . وقال في التهذيب : ١ / ٥٠٨ : روى عنه أيمن غير منسوب . وقال في الإصابة : ١ / ٣١١ : وذكره أبو بكر البغدادي في الطبقة العليا من أهل حمص التي تلى الصحابة ، وقال : كان رجلا دليلا للنبي صلى الله عليه وسلم ، قال : فعرض عليه الاسلام فلم يسلم حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم ، وأسلم مع أبي بكر ، وذكر ابن يونس في تاريخ مصر أنه مات سنة ( ١٠١ ) ، ا هـ .

( ٢ ) أنظر علل الحديث له : ج ١ ص ٤٥٧ رقم ( ١٣٧٥ ) . قال : قال أبي : هو مرسل ( أي حديث أيمن ) وأرى أنه والد عبد الواحد بن أيمن ، وليست له صحبة ، ا هـ . وقال المزي : أيمن الحبشي مولى بني مخزوم ، روى عن سعد ، وعائشة ، وجابر ، وعنه ابنه عبد الواحد ، وثقه أبو زرعة ، ا هـ . ثم قال : أيمن مولى ابن الزبير ، وقيل : مولى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في السرقة ، وله عن تبيع عن كعب ، وعنه عطاء ، ومجاهد ، قال النسائي : ما أحسب أن له صحبة ، وقد جمع بين هذين الترجمتين ابن أبي حاتم ، وابن حبان ، فجعلاهما واحدا ، قال ابن أبي حاتم : أيمن الحبشي مولى ابن عمر ، روى عن عائشة ، وجابر ، وتبيع روى عنه مجاهد ، وعطاء ، وابن عبد الواحد سمعت أبي يقول ذلك ، وسئل أبو زرعة عن أيمن والسدي عبد الواحد ، فقال : مكى ثقة ، ا هـ .

وقال الحافظ الزيلعي : والحاصل أن الحديث معلول ، فإن كان أيمن صحابيا ، فعطاء ومجاهد لم يدركاه ، فهو منقطع ، وإن كان تابعيا فالحديث مرسل ، ولكنه يتقوى بغيره من الأحاديث المرفوعة والموقوفة ، ا هـ . أنظر نصب الراية : ٣ / ٣٥٥ - ٣٥٩ ، وسنن الدارقطني : ٣ / ١٩٤ في الحدود . وسنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٢٥٧ ، الجرح والتعديل : ٢ / ٤٤٧ .

( ٣ ) هو أيمن الحبشي ، المكى ، والد عبد الواحد ، ثقة من الرابعة . / خ صد . قاله الحافظ

في التقريب : ١ / ٨٨ ، وأنظر التهذيب : ١ / ٣٩٤ .

( ٤ ) في " م " موجود بهذه الصورة " سعه " والتصحيح منى ولعله الصواب والله أعلم .

وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> قال : حدثنا الثقفى ، عن المثنى ، عن عمرو بن شعيب ، قال :  
 " دخلت على سعيد بن المسيب ، فقلت له : ان أصحابك عروة بن الزبير ، ومحمد بن مسلم  
 الزهرى ، وابن يسار ، يقولون : ثمن المجن خمسة دراهم ، فقال : أما هذا فقد مضت  
 فيه السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم " . وأخرج<sup>(٢)</sup> عن وكيع ، وابن  
 المبارك ، عن المسعودى عن القاسم ، عن ابن مسعود ، أنه قال : " لا يقطع الا فى دينار  
 أو عشرة دراهم " . وأخرجه عبد الرزاق<sup>(٣)</sup> من وجه آخر ، عن القاسم ، عن ابن مسعود .  
 وأخرجه الحارثى فى " مسند<sup>(٤)</sup> أبى حنيفة " عنه ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبيه ،  
 عن ابن مسعود : " انما كان القطع فى عشرة دراهم " وفى رواية مثل المرفوع أعلاه . وأخرج

( ١ ) المصنف : ٩ / ٤٧٦ فى الحدود ، باب من قال : لا تقطع فى أقل من عشر دراهم .  
 ورواه أيضا عبد الرزاق فى مصنفه : ١٠ / ٢٣٣ رقم ( ١٨٩٥١ ) من طريق المثنى به .  
 وابن الترمذى فى الجوهر النقى . أنظر الهامش فى السنن الكبرى : ٨ / ٢٥٩ .  
اسناد ه : ضعيف فيه المثنى بن الصباح اليماني ، وهو ضعيف اختلط بآخره ،  
 وقد تقدمت ترجمته .

( ٢ ) ابن أبي شيبة فى مصنفه : ٩ / ٤٧٤ ، ورواه أيضا البيهقى فى السنن الكبرى : ٨ / ٢٦٠  
 من طريق على بن الجعد عن المسعودى به . والطحاوى فى شرح معانى الآثار :  
 ٣ / ١٦٧ فى الحدود ، باب المقدار الذى يقطع فيه السارق ، من طريق عثمان بن  
 عمر عن المسعودى به . والطبرانى فى الكبير : ٩ / ٤٠٩ رقم ( ٩٧٤٣ ) .  
اسناد ه : قال البيهقى : هو منقطع . قلت : القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن  
 مسعود المسعودى أبو عبد الرحمن يروى عن جده مرسلًا وهو ثقة . أنظر التهذيب :  
 ٨ / ٣٢١ . وفيه المسعودى هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة المسعودى وهو  
 صدوق اختلط قبل موته وقد تقدمت ترجمته .

( ٣ ) المصنف : ١٠ / ٢٣٣ رقم ( ١٨٩٥٠ ) من طريق الثورى ، عن عبد الرحمن بن عبد الله  
 عنه به ومن طريق عبد الرزاق الطبرانى فى المعجم الكبير : ٩ / ٤٠٩ رقم ( ٩٧٤٢ ) .  
اسناد ه : رجاله ثقات الا أنه منقطع مثل سابقه لأن القاسم بن عبد الرحمن لم يسمع  
 من ابن مسعود . وقال الهيثمى فى المجمع : ٦ / ٢٧٣ القاسم بن عبد الرحمن  
 ضعيف وقد وثق ، اهـ . قلت : الصواب فيه أنه ثقة وقد تقدمت ترجمته ، والعلّة  
 فيه الانقطاع فقط .

( ٤ ) ومن طريقه — رواه الخوارزمى فى جامع المسانيد : ج ٢ ص ٢١٦ . ورواه أيضا  
 الدارقطنى فى سننه : ٣ / ١٩٣ فى كتاب الحدود . من طريق محمد بن الحسن  
 وأبى مطيع عن أبى حنيفة به ، ولفظه " لا يقطع السارق فى أقل من عشرة دراهم " ،  
 والطبرانى فى المعجم الأوسط كما فى نصب الراية : ٣ / ٣٥٩ من طريق أبى مطيع =====

(١) ابن أبي شيبة، حدثنا [وكيع] (٢) عن عطية بن [عبد الرحمن] (٣) عن القاسم، قال: "أتى عمر بسارق فأمر بقطعه، فقال عثمان: إن سرقة لا تساوي عشرة دراهم، فأمر بها عمر فقومت بشمانية دراهم فلم يقطعه".

(١٤٥١) قوله: "ونقل أقل من ذلك". عن ابن عمر: "أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم" رواه الجماعة (٤) وفي لفظ بعضهم "قيمتها ثلاثة دراهم".

=== البلخي به، ثم قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن أبي حنيفة إلا أبو مطيع الحكم بن عبد الله، أهد. قلت: لم ينفرد به أبو المطيع، بل تابعه محمد بن الحسن في الدارقطني كما سلف ذكره قريبا. والحكم بن عبد الله، أبو مطيع البلخي الفقيه، صاحب أبي حنيفة، ضعيف أنظر الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: ٢٢٧/١، والميزان: ٥٧٤/١.

إسناده: حسن. رجاله جيدون.

(١) المصنف: ٩٧٦/٩ في الحدود، باب من قال: لا تقطع في أقل من عشرة دراهم، ورواه أيضا عبد الرزاق في مصنفه: ٢٣٣/١٠ رقم (١٨٩٥٣) من طريق يحيى بن يزيد وغيره عن الثوري عنه به، والبيهقي في السنن الكبرى: ٢٦٠/٨ من طريق أبي نعيم عن سفيان به، والزيلعي من طريق ابن أبي شيبة عن يحيى بن يزيد وغيره عن الثوري عن عطية بن عبد الرحمن عن القاسم بن عبد الرحمن، قال: "أتى إلى عمر بن الخطاب برجل سرق ثوبا، فقال لعثمان: قومه، فقومه ثمانية دراهم، فلم يقطعه" أهد. نصب الراية: ٣٦٠/٣.

إسناده: قال البيهقي: هو منقطع، قلت: وعطية بن عبد الرحمن روى عن القاسم مرسلا.

(٢) في "م" "شريك" بدل "وكيع".

(٣) في "م" "عطية بن القاسم" والتصويب من النسخ المطبوعة. وترجمته هو عطية ابن عبد الرحمن أبو محمد الثقفي، روى عن القاسم بن عبد الرحمن مرسلا، روى عنه الثوري وشريك، قال ابن معين: ثقة. أنظر الجرح والتعديل: ٣٨٣/٦، وتاريخ ابن معين: ٤٠٧/٢.

(١٤٥١) ١٠٣/٤ وتامه "ونقل أقل من عشرة دراهم".

(٤) رواه البخاري: ٩٧/١٢ في الحدود، باب رقم (١٣) الحديث (٦٧٩٥-٦٧٩٨).

ومسلم: ١٣١٣/٣ في الحدود، باب حد السرقة ونصابها (١) الحديث (٦) (١٦٨٦) وأبو داود رقم (٤٣٨٥) في الحدود، باب ما يقطع فيه السارق، والترمذي: ٣/٣ في الحدود، باب ما جاء في كم يقطع السارق (١٦) الحديث (١٤٧٠) وقال: حسن صحيح، والنسائي: ٧٦/٨ في قطع السارق، باب القدر الذي إذا سرق السارق

وعن عائشة رضى الله عنها ، قالت : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا " رواه الجماعة <sup>(١)</sup> ، الا ابن ماجه ، وفي رواية ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : " لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار فصاعدا " . رواه أحمد <sup>(٢)</sup> ، ومسلم <sup>(٣)</sup> ، والنسائي <sup>(٤)</sup> ، وابن ماجه <sup>(٥)</sup> . وفي رواية ، قال : " لا تقطع يد السارق [ الا ] <sup>(٦)</sup> في ربع دينار فصاعدا " . رواه البخارى <sup>(٧)</sup> . وفي رواية قال : " اقطعوا في ربع الدينار ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك ، وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم ، والدينار اثني عشر درهما " رواه أحمد <sup>(٨)</sup> . وفي رواية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم / : " لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن <sup>(٩)</sup> المجن ، قيل لعائشة : ما ثمن المجن ؟ قالت : ربع دينار " رواه النسائي <sup>(١٠)</sup> . وعن عروة بنت

== قطعت يده ، وابن ماجه : ٨٦٢ / ٢ في الحدود ، باب حد السارق ( ٣٣ ) الحديث :  
٠ ( ٢٥٨٤ )

اسناد ه : متفق عليه .

( ١ ) رواه البخارى : ٩٦ / ١٢ في الحدود ، باب رقم ( ١٣ ) الحديث ( ٦٧٩١ و ٦٧٩٠ ) .  
ومسلم : ١٣١٢ / ٣ في أول كتاب الحدود ، الحديث ( ١-٤ ) ( ١٦٨٤ ) . وأبو داود :  
رقم ( ٤٣٨٤ و ٤٣٨٣ ) ، والترمذى : ٣ / ٣ في الحدود ، باب ماجاء في كم يقطع  
السارق ( ١٦ ) الحديث ( ١٤٦٩ ) ، وقال : حسن صحيح . والنسائي : ٧٧ / ٨ - ٨٢  
في قطع السارق ، باب ذكر الاختلاف على الزهري . ورواه الامام مالك في الموطأ :  
٨٣٢ / ٢ في الحدود ، باب ما يجب فيه القطع .

اسناد ه : متفق عليه .

( ٢ ) المسند : ٦ / ٦٣ و ١٦٣ و ٩١ و ٢٤ و ١٠٤٠ .

( ٣ ) الصحيح : ١٣١٣ / ٣ في الحدود ، الحديث رقم ( ٤ ) ( ١٦٨٤ ) .

( ٤ ) السنن : ٧٨ / ٨ .

( ٥ ) السنن : ٨٦٢ / ٢ في الحدود ، باب حد السارق ( ٢٢ ) الحديث ( ٢٥٨٥ ) .

اسناد ه : رواه مسلم .

( ٦ ) سقط من " م " قلت : وبهذا اللفظ هو في جامع الأصول لا بن الأثير : ٥٥٥ / ٣ .

( ٧ ) الصحيح : ٩٦ / ١٢ في الحدود ، باب رقم ( ١٣ ) الحديث ( ٦٧٨٩ ) ولفظه فسى

النسخة المطبوعة : " تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا " .

( ٨ ) المسند : ٨١٠٨ / ٦ .

اسناد ه : رجاله كلهم ثقات .

( ٩ ) زيادة في " م " وليست في النسخة المطبوعة . وهي في المنقى لابن تيمية : ٧١ / ٢ رقم

( ٤٠٧٤ ) . في المطبوع كما يلي " لا تقطع يد السارق فيما دون المجن " .

( ١٠ ) السنن : ٨١ / ٨ في قطع السارق ، باب ذكر اختلاف أبي بكر بن محمد وعبد الله بن أبي

بكر عن عروة في هذا الحديث . ورواه أيضا الدارقطني في سننه : ١٨٩ / ٣ في كتاب

الحدود . اسناد ه : رجاله كلهم ثقات ، وأصله في مسلم .

عبدالرحمن : " أن سارقاً سرق أترجة <sup>(١)</sup> في زمن عثمان ، فأمر بها عثمان أن تقوم ، فقومت بثلاثة دراهم من صَرَفِ اثني عشر [ درهما ] <sup>(٢)</sup> بدينار ، فقطع عثمان يده " . رواه مالك في الموطأ <sup>(٣)</sup> قلت : ويعارضه ما تقدم .

( ١٤٥٢ ) حديث : " فإذا آواه الجرين " تقدم .

( ١٤٥٣ ) حديث : " لا قطع في حريسة جبل " تقدم .

( ١٤٥٤ ) قوله : " لما روى أنه عليه السلام قطع سارق رداء صفوان من تحت رأسه وهو نائم في المسجد " مالك <sup>(٤)</sup> ، عن ابن شهاب ، عن صفوان بن عبد الله بن صفوان <sup>(٥)</sup>

" أن صفوان بن أمية قيل له : من لم يهاجر هلك فقدم صفوان بن أمية المدينة ، فنام في المسجد وتوسد رداءه ، فجاء سارق فأخذ رداءه ، فأخذ صفوان السارق ، فجاء به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم [ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أسرقت رداءه هذا ؟ قال : نعم ] <sup>(٦)</sup>

( ١ ) أترجة : قال الفيروز آبادي في قاموس المحيط : ج ١ ص ١٨٠ : والأترج والأترجة م ( أي معروف ) حامضه مسكن غُلْمَة النساء ، ويجلو اللون والكلف ، وقشره في الشياب يمنع السوس . . . الخ .

( ٢ ) سقط من " م " .

( ٣ ) ج ٢ ص ٨٣٢ في الحدود ، باب ما يجب فيه القطع ، ومحمد بن الحسن في موطئه ص ( ٢٣٨ ) رقم ( ٦٨٨ ) . وقال محمد رحمه الله : قد اختلف الناس فيما تقطع فيه اليد ، فقال أهل المدينة : ربع دينار ، ورووا هذه الأحاديث ، وقال أهل العراق : لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم ، ورووا في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن عمر ، وعن عثمان ، وعن علي ، وعن عبد الله بن مسعود . وعن غير واحد ، وإذا جاء الاختلاف في الحدود أخذ فيها بالثقة ، وهو قول أبي حنيفة والعامسة من فقهاءنا ، اهـ . ورواه أيضا الامام الشافعي في الأم : ١٥٩ / ٦ .

استناد ه : صحيح ، رجاله ثقات .

( ١٤٥٢ ) ( ١٠٤ / ٤ ) ، تقدم في الحديث ( ١٤٤٨ ) .

( ١٤٥٣ ) ( ١٠٤ / ٤ ) ، تقدم في رقم ( ١٤٤٨ ) .

( ١٤٥٤ ) ( ١٠٤ / ٤ ) .

( ٤ ) الموطأ : ج ٢ ص ٨٣٤ و ٨٣٥ في الحدود ، باب ترك الشفاعة للسارق إذا بلغ السلطان . ورواه محمد بن الحسن الشيباني في موطئه ص ( ٢٣٧ ) رقم ( ٦٨٥ ) وقال : إذا رفع السارق إلى الامام أو القاض ، فوهب صاحب الحد حده لم ينبغ للامام أن يعطل الحد ، ولكنه يمضيه . وهو قول أبي حنيفة والعامسة من فقهاءنا ، اهـ .

( ٥ ) صفوان بن عبد الله بن صفوان بن أمية القرشي ، ثقة ، من الثانية / بخ م س ق .

التقريب : ٣٦٨ / ١ ، أنظر الجرح : ٤٢١ / ٤ ، التهذيب : ٤٢٧ / ٤ .

( ٦ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من النسخة المطبوعة .



فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقطع يده ، فقال صفوان : انى لم أرد هذا يا رسول الله هو عليه صدقة ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : فهلا قبل أن تأتينى به ؟ ، ورواه ابن ماجه ، عن مالك ، عن الزهرى ، عن عبد الله بن صفوان ، عن أبيه ، ورواه أصحاب السنن ، <sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup> والحاكم <sup>(٣)</sup> من طرق منها ، عن طاؤس ، عن صفوان ، ورجحها ابن عبد البر .  
( ١٤٥٥ ) حديث : " ما أخا له سرق " تقدم .

### فصل

( ١٤٥٦ ) حديث : " ان اليد كانت لا تقطع فى الشيء التافه " تقدم .  
( ١٤٥٧ ) حديث " لا قطع فى الطير " قال مخرجوا <sup>(٤)</sup> أحاديث الهداية : لم نجد هـ .  
وأخرج ابن أبى شيبة ، <sup>(٥)</sup> وعبد الرزاق ، <sup>(٦)</sup> ع

( ١ ) السنن : ٨٦٥ / ٢ فى الحدود ، باب من سرق من الحرز ( ٢٨ ) الحديث ( ٢٥٩٥ ) .  
( ٢ ) رواه أبوداود رقم ( ٤٣٩٤ ) فى الحدود ، باب من سرق من حرز . والنسائي : ٧٠ / ٨ ، فى قطع السارق ، باب ما يكون حرزا وما لا يكون . والامام أحمد فى مسنده : ٤٦٥ / ٦ و ٤٦٦ ، وج ٣ ص ٤٠١ .

( ٣ ) المستدرک : ٩٥ / ٤ فى الحدود ، باب النهى عن الشفاعة فى الحد . ورواه أيضا عبد الرزاق فى مصنفه : ١٠ / ٢٢٥ - ٢٢٩ و ٢٣٠ رقم ( ١٨٩٣٨ و ١٨٩٣٩ و ١٨٩٣٦ ) ، والامام الشافعى فى الأم : ١٦٠ / ٦ ، وابن الجارود فى المنتقى ص ( ٢٨١ ) رقم ( ٨٢٨ ) ، والبيهقى : ٢٦٥ / ٨ ، والطبرانى فى المعجم الكبير : ٥٤ / ٨ - ٥٦ و ٥٨ و ٥٩ و ٥٩ رقم ( ٧٣٢٧ - ٧٣٢٥ ) ، ( ٧٣٣٤ - ٧٣٣٧ ) ، وابن أبى شيبة فى مصنفه : ٩ / ٤٩٣ فى الحدود ، باب ما قالوا : اذا أخذ سرقة يقطعه أولا .

اسناد هـ : صحيح رجاله ثقات ، قال الحافظ : ورواه أصحاب السنن والحاكم من طرق منها عن طاوس عن صفوان ، ورجحها ابن عبد البر ، وقال : ان سماع طاوس من صفوان ممكن ، لأنه أدرك زمن عثمان ، وقال البيهقى : روى عن طاوس عن ابن عباس وليس بصحيح . تلخيص الحبير : ٦٤ / ٤ رقم ( ١٧٧١ ) ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي . وقال ابن عبد الهادى فى التنقيح : حديث صفوان حديث صحيح . أنظر نصب الراية : ٣ / ٣٦٩ ، ونيل الأوطار : ١٤٦ / ٧ وقد صححه ابن الجارود .

( ١٤٥٥ ) ١٠٥ / ٤ تقدم فى الحديث رقم ( ١٣٧٣ ) .

( ١٤٥٦ ) ١٠٧ / ٤ تقدم فى الحديث رقم ( ١٤٤٧ ) .

( ١٤٥٧ ) ١٠٧ / ٤ .

( ٤ ) أنظر نصب الراية : ٣ / ٣٦٠ ، والدرية : ١٠٩ / ٢ رقم ( ٦٧٧ ) .

( ٥ ) المصنف : ٣٢ / ١٠ فى الحدود ، باب الرجل يسرق الطير أو الباز ، ما عليه ؟ .

( ٦ ) المصنف : ١٠ / ٢٢٠ رقم ( ١٨٩٠٧ ) ، ورواه أيضا البيهقى : ٨ / ٢٦٣ ، وابن حزم فى =====

[أبي (١)] سلمة بن عبد الرحمن أنه قال : قال عثمان : " لا قطع في الطير " حدثنا (٢)  
 عباد بن العوام ، عن أبي خالد ، عن رجل ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه " أنه كان  
 لا يقطع في الطير " وأخرج (٣) من طريق يزيد بن خصيفة (٤) قال أتى عمر بن عبد العزيز برجل  
 قد سرق طيرا ، فاستفتى في ذلك السائب بن يزيد ، فقال ما رأيت أحدا من قطع في الطير ،  
 وما عليه في ذلك قطع ، فتركه عمر بن عبد العزيز فلم يقطعه " وأخرجه البيهقي (٥) عن أبي الدرداء  
 " ليس على سارق الحمام قطع " قال البيهقي : أراد الطير والحمام المرسل في غير حزر ،  
 انتهى . وهذا تصحيف التيسر الحمام بتشديد الميم بالطير . فان ابن أبي شيبة (٦) ترجم  
 عليه في الرجل يدخل الحمام فيسرق ثيابا . وقال : حدثنا زيد بن حباب ، حدثنا معاوية  
 ابن صالح ، ثنا أبو الزاهرية ، عن (٧) . . . . .

=== المحلى : ٣٦٢ / ١٣ ، المسألة (٢٢٧٣) . وأورد الحافظ الزيلعي في نصب الراية :  
 ٣٦١ / ٣ . وتامه : " أتى عمر بن عبد العزيز برجل قد سرق دجاجة ، فأراد أن يقطعه ،  
 فقال أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف : كان عثمان يقول : لا قطع في الطير فخلسى  
 عمر سبيله " .

إسناده : ضعيف ، فيه جابر بن يزيد الجعفي وهو ضعيف .

( ١ ) سقط من " م " .

( ٢ ) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه : ٣٢ / ١٠ .

إسناده : ضعيف ، فيه مجهول لا يعرف . وقد ضعفهما ابن حزم في المحلى ٣٦٣ / ١٣ .

( ٣ ) ابن أبي شيبة في المصنف : ٣٢ و ٣١ / ١٠ . من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن

زهير بن محمد عنه به . ومن طريق ابن أبي شيبة الزيلعي في نصب الراية ٣٦١ / ٣ .

إسناده : ضعيف ، فيه زهير بن محمد التميمي أبو المنذر وهو ضعيف . أنظر :

التهذيب : ٣٤٨ / ٣ ، والتقريب : ٢٦٤ / ١ .

( ٤ ) هو يزيد بن عبد الله بن خصيفة الكندي ، المدني ، وقد ينسب لجده ، ثقة ، من

الخامسة . ع . أنظر الميزان : ٤٣٠ / ٤ ، التهذيب : ٣٤٠ / ١١ ، التقريب ٣٦٧ / ٢ .

( ٥ ) السنن الكبرى : ٢٦٣ / ٨ في السرقة ، باب القطع في كل ماله ثمن إذا سرق من حزر

وبلغت قيمته ربع دينار . وهو في نصب الراية : ٣٦١ / ٣ .

( ٦ ) المصنف : ١٥٠ / ١٠ في الحدود ، باب في الرجل يدخل الحمام فيسرق ثيابا . ومن

طريقه ابن الترمذاني في الجوهر النقي بهامش السنن الكبرى : ٢٦٣ / ٨ ، والزيلعي

في نصب الراية : ٣٦١ / ٣ .

إسناده : فيه معاوية بن صالح الحضرمي وهو صدوق له أوهام وهو ضعيف لأجله ،

وزيد بن حباب صدوق ، وأبو الزاهرية صدوق ، وجبير بن نغير ثقة .

( ٧ ) اسمه حدير بن كريب الحضرمي ، أبو الزاهرية الحمصي ، صدوق ، من الثالثة ، مات على =====

(١) جبير بن نغير، عن أبي الدرداء \* أنه سئل عن سارق الحمام ، فقال : لا قطع عليه \* وأخرجه عبد الرزاق (٢) من طريق بلال بن سعد (٣) أن رجلا دخل الحمام وترك برنسا (٤) له ، فجاء رجل فسرقه ، فوجده صاحبه ، فجاء به إلى أبي الدرداء . . . فذكر الخبر .

(١٤٥٨) حديث : " لا قطع في الطعام " قال مخرجوا أحاديث الهداية : لم نجده بهذا اللفظ ، وإنما روى أبو داود في المراسيل (٦) عن الحسن قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اني لا أقطع في الطعام " . وأخرجه ابن أبي شيبة (٧) ، وعبد الرزاق (٨) من مرسله

=== رأس المائة . / لم ندر سق . التقريب : ١٥٦/١ . وأنظر تاريخ ابن معين : ١٠٤/٢ ، الكاشف : ٢١٠/١ ، التهذيب : ٢١٨/٢ .

(١) جبير بن نغير بن مالك بن عامر الحضرمي الحمصي ، ثقة جليل ، من الثانية ، ولأبيه صحبة ، فكانه هو ما وفد الا في عهد عمر ، مات سنة ثمانين ، وقيل بعد ها . / بخ م ٤ .  
التقريب : ١٢٦/١ . وأنظر الاستيعاب : ١٣٦/٢ ، البداية والنهاية : ٣٦/٩ ، سير أعلام النبلاء : ٧٦/٤ ، تذكرة الحفاظ : ٥٢/١ ، الاصابة : ٥٩/٢ .

(٢) المصنف : ٢٢٢/١٠ رقم (١٨٩١٤) من طريق سعيد بن عبد العزيز عنه به وتسام لفظه : " فقال : أقم على هذا حد الله ، فقال أبو الدرداء - أخبرنا مالك بن عدي - : اني أعوذ بالله منك ، قال : أتركه ؟ قال : نعم أتركه ، يعني أن سارق الحمام لا يقطع " . وهو في نصب الراية : ٣٦١/٣ من طريقه .  
اسناده : رجاله ثقات .

(٣) بلال بن سعد بن تيم الأشعري ، أو الكندي ، أبو عمرو ، أو أبو زرعة الدمشقي ، ثقة عابد فاضل من الثالثة ، مات في خلافة هشام . / بخ قد س . التقريب : ١١٠/١ ، الجرح : ٣٩٨/٢ ، التهذيب : ٥٠٣/١ .

(٤) البرنس : هو قلنسوة طويلة كان النساك يلبسونها في صدر الاسلام ، وهو من البرس - بكسر الباء - القطن ، والنون زائدة ، وقيل انه غير عربي . وقال ابن الأثير : البرنس : هو كل ثوب رأسه منه ملتصق به . أنظر الصحاح : ٩٠٨/٣ ، النهاية في غريب الحديث : ١٢٢/١ .

(١٤٥٨) ١٠٧/٤ .

(٥) أنظر نصب الراية : ٣٦٢/٣ ، الدراية : ١٠٩/٢ رقم (٦٢٩) .

(٦) ص (١٢) ، وأنظر تحفة الأشراف : ١٦٣/١٣ .

(٧) المصنف : ٢٧/١٠ في الحدود ، باب في الرجل يسرق التمر والطعام . من طريق وكيع عن جرير بن حازم والسري بن يحيى عنه به ، وهو في نصب الراية : ٣٦٢/٣ من طريقه .

(٨) المصنف : ٢٢٢/١٠ رقم (١٨٩١٥) من طريق الثوري عن رجل عن الحسن البصري .

" أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل سرق طعاما ، فلم يقطعه " . قلت أخرجه بلفظ محمد بن الحسن في " الأصل " <sup>(١)</sup> حدثنا يعقوب ، عن السري بن يحيى <sup>(٢)</sup> البصري ، عن البصري ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا قطع في الطعام " .  
 (١٤٥٩) حديث : " لا قطع في ثمر ولا كثر " <sup>(٣)</sup> أخرجه الأربعة ، وابن حبان <sup>(٤)</sup> وابن أبي شيبة ، ومالك <sup>(٥)</sup> ، والطبراني ، وأحمد <sup>(٦)</sup> ، والدارمي ، وإسحاق <sup>(٧)</sup> من حديث رافع بن خديج رفعه بهذا اللفظ ، وفي رواية للنسائي : " والكثير الجمار " .

( ١ ) لم أقف عليه في الأجزاء الموجودة منه .

استاد : سند ابن أبي شيبة رجاله ثقات ، وأما في سند عبد الرزاق فيه مجهول لا يعرف وسند محمد بن الحسن الشيباني ثقات أيضا .

( ٢ ) السري بن يحيى بن إياس بن حرمة الشيباني البصري ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة ( ١٦٧ ) / يخ س . التقريب : ١ / ٢٨٥ . وأنظر تاريخ ابن معين : ٢ / ١٩٠ ، الميزان ١١٨ / ٢ ، التهذيب : ٣ / ٤٦٠ .

( ١٤٥٩ ) ١٠٧ / ٤ .

( ٣ ) الثمر : الرطب مادام في رأس النخلة ، فإذا صرم ، فهو الرطب . ومعنى الثمر في هذا الحديث ما كان معلقا بالنخل قبل أن يجذ ويحرز .

( ٤ ) الكثر : جمار النخل ، وهو شيء أبيض لين يخرج من رأس النخل ، ومن قال هو حطب أصفر النخل فقد أخطأ . وقيل : الكثر : الوى وهو الصغار من النخل ، وقيل غصن يخرج من النخل فيقطع ويفرس . أنظر معالم السنن : ٣ / ٣٠٤ ، شرح السنة : ١٠ / ٣١٩ ، شرح فتح القدير : ٥ / ١٣٠ .

( ٥ ) رواه أبو داود رقم ( ٤٣٨٨ ) في الحدود ، باب ما لا قطع فيه . والترمذي : ٣ / ٥ في الحدود ، باب ما جاء لا قطع في ثمر ولا كثر ( ١٩ ) الحديث ( ١٤٧٣ ) ، والنسائي : ٨ / ٨٦ في قطع السارق ، باب ما لا قطع فيه . وابن ماجه : ٢ / ٨٦٥ في الحدود ، باب لا يقطع في ثمر ولا كثر ( ٢٧ ) الحديث ( ٢٥٩٣ ) .

( ٦ ) موارد الظمان ص ( ٣٦١ ) رقم ( ١٥٠٥ ) .

( ٧ ) المصنف : ١٠ / ٢٦ في الحدود ، باب في الرجل يسرق التمر والطعام .

( ٨ ) الموطأ : ج ٢ ص ٨٣٩ في الحدود ، باب ما لا قطع فيه .

( ٩ ) المعجم الكبير : ٤ / ٣٠٨ - ٣١١ رقم ( ٤٣٣٩ - ٤٣٥٢ ) .

( ١٠ ) المسند : ٣ / ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ .

( ١١ ) السنن : ٢ / ١٧٤ و ١٧٥ في الحدود ، باب ما لا يقطع فيه من الثمار .

( ١٢ ) ورواه أيضا الحميدي في مسنده : ١ / ١٩٩ رقم ( ٤٠٧ ) . وابن الجارود في المنتقى :

ص ( ٢٨١ ) رقم ( ٨٢٦ ) ، والامام الشافعي في الأم ( ٦ / ١٤٣ ) ، والبخاري في شرح

السنة : ١٠ / ٣١٧ رقم ( ٢٦٠٠ ) والطحاوي في شرح معاني الآثار : ٣ / ١٧٢ في =====

( ١٤٦٠ ) حديث " لا قطع في الشار وما آواه الجرين <sup>(١)</sup> ففيه القطع " وذكره فسي الهداية <sup>(٢)</sup> باللفظ الأول وهذه الزيادة، وزيادة أخرى، وهي " أو الجران " . قال مخرجوا <sup>(٣)</sup> أحاديث الهداية : لم نجد بهذه الزيادة وفي معنى هذه الزيادة حديث عبد الله بن عمرو " أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الثمر المعلق ، فقال : من أصاب بفیه مسن ذى حاجة غير متخذ خبنة <sup>(٤)</sup> فلا شيء عليه ، ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن المجن [ فعليه ] <sup>(٥)</sup> قطع " أخرجه الأربعة ، إلا الترمذى ، فاختصره . وأخرجه / ١٧٢ ب / الحاكم ، وابن أبي شيبة <sup>(٦)</sup> ، لكن وقفه . قلت الموقوف بلفظ " الشار " كما في هذا الكتاب .

=== الحدود ، باب سرقة الثمر والكثير ، والبيهقى : ٢٦٢ / ٨ ، وعبد الرزاق في مصنفه : ١٠ / ٢٢٣ رقم ( ١٨٩١٧ و ١٨٩١٦ ) . وهو حديث طويل وفيه قصة وهذا طرف منه . اسناده : رجاله ثقات ، واختلف في وصله وارساله ، وقال الطحاوى : هذا الحديث تلقت العلماء متته بالقبول . وقد صححه البيهقى وابن حبان ، وابن الجارود . أنظر نصب الراية : ٣ / ٣٦١ ، تلخيص الحبير : ٤ / ٦٥ رقم ( ١٧٧٤ ) ، نيل الأوطار ١٤٤ / ٧ .

( ١٤٦٠ ) ١٠٧ / ٤ .

( ١ ) الجرين : هو موضع تجفيف التمر ، وهو له كالبيدر للحنطة ، ويجمع على جرن بضمتين . أنظر النهاية في غريب الحديث : ١ / ٢٦٣ .

( ٢ ) أنظر شرح فتح القدير : ٥ / ١٣٠ ولفظه " لا قطع في ثمر ولا كثر ، فإذا آواه الجرين ، أو الجران ، قطع " .

( ٣ ) أنظر نصب الراية : ٣ / ٣٦٢ ، والدراية : ٢ / ١٠٩ رقم ( ٦٨٠ ) .

( ٤ ) الخبنة : معطف الازار وطرف الثوب : أى لا يأخذ منه في ثوبه . أنظر النهاية : ٢ / ٩ عون المعبود : ١٢ / ٥٧ .

( ٥ ) سقط من " م " .

( ٦ ) رواه أبوداود رقم ( ٤٣٩٠ ) في الحدود ، باب ما لا قطع فيه . والنسائي : ٨٥ / ٨ فسي قطع السارق ، باب الثمر المعلق يسرق . وابن ماجه : ٨٦٥ / ٢ رقم الحديث ( ٢٥٩٦ ) .

( ٧ ) السنن : ٢ / ٣٧٨ في البيوع ، باب ما جاء في الرخصة في أكل الثمرة للماربها ( ٥٤ ) الحديث ( ١٣٠٦ ) .

( ٨ ) المستدرك : ٤ / ٣٨١ في الحدود ، باب حكم حريسة الجبل .

( ٩ ) المصنف : ١٠ / ٢٦ في الحدود ، باب في الرجل يسرق الثمر والطعام . اسناده : قال الترمذى : هذا حديث حسن ، وصححه الحاكم . وأقره الحافظ فسي بلوغ المرام ص ( ٢٦٣ ) رقم ( ١٢٦٢ ) . قلت : وقد تقدم هذا الحديث والكلام في اسناده بأوسع من هذا . أنظر تحت الحديث رقم ( ١٤٤٨ ) . وأما بالنسبة الموقوف الذى برواية ابن أبي شيبة ففيه حجاج بن أرطاة وهو ضعيف .

قال المخرجون : وله شاهد مرسل أخرجه مالك<sup>(٢)</sup> . قلت : قد قدمناه<sup>(٣)</sup> موصولا من جهة ابن عبد البر . وأخرج الطبراني<sup>(٤)</sup> عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا قطع في ماشية الا ما وراء الزرب<sup>(٥)</sup> ، ولا في ثمر الا ما آوى الجرين " . وفيه عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد ضعيف .

( ١٤٦١ ) حديث : " لا قطع على خائن ، ولا مختلس ، ولا منتهب " الأربعة ، وصححه

( ١ ) أنظر نصب الراية : ٣ / ٣٦٣ ، والدراية : ٢ / ١٠٩ رقم ( ٦٨٠ ) .

( ٢ ) الموطأ : ٢ / ٨٣١ في الحدود ، باب ما يجب فيه القطع .

إسناده : معضل وقد تقدم في رقم ( ١٤٤٨ ) .

( ٣ ) وقد تقدم تحت رقم ( ١٤٤٨ ) .

( ٤ ) المعجم الكبير : ١٢ / ٣٤٤ رقم ( ١٣٢٩٨ ) .

إسناده : ضعيف ، قال في مجمع الزوائد : ٦ / ٢٧٤ : فيه عبد الله بن سعيد بن أبي

سعيد وهو متروك ، اهـ . قلت : هو عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري

وهو متروك ، وقد تقدمت ترجمته .

( ٥ ) الزرب : بفتح الزاء المشددة وكسرهما : وهو حظيرة الغنم ، والحفرة يكمن فيها

الصائد ، والمدخل ، وجمعها " زروب " . أنظر لسان العرب : ١ / ٤٤٨ ، والمعجم

الوسيط : ١ / ٣٩١ .

( ١٤٦١ ) ٤ / ١٠٨ .

( ٦ ) الخيانة : الأخذ مما في يده على وجه الأمانة .

( ٧ ) الاختلاس : هو أخذ الشيء من ظاهر بسرعة .

( ٨ ) النهب : هو الأخذ على وجه العلانية قهرا . قال العلامة الخطابي : أجمع

عامة أهل العلم على أن المختلس والخائن لا يقطعان وذلك أن الله سبحانه أنما

أوجب القطع على السارق ، والسرقة انما هي أخذ المال المحفوظ سرا عن صاحبه ،

والاختلاس غير محترز منه فيه ، وقد قيل ان القطع انما سقط عن الخائن لأن صاحب

المال قد أعان على نفسه في ذلك باثباته اياه وكذلك المختلس ، وقد يحتل أن يكون

انما سقط القطع عنه لأن صاحبه قد يمكنه رفعه عن نفسه بمجاهدته وبالاستغاثة

بالناس فانما قصر في ذلك ولم يفعل صار كأنه أتى من قبل نفسه .

أنظر معالم السنن : ٣ / ٣٠٦ ، شرح السنة : ١٠ / ٣٢٢ ، عون المعبود : ١٢ / ٥٩ .

( ٩ ) رواه أبوداود رقم ( ٤٣٩١ ) في الحدود ، باب القطع في الخلسة والخيانة . والترمذي :

٤ / ٣ في الحدود ، باب ما جاء في الخائن والمختلس والمنتخب ( ١٨ ) الحديث :

( ١٤٧٢ ) ، والنسائي : ٨ / ٨٩٨٨ في قطع السارق ، باب ما لا قطع فيه ، وابن ماجه :

٢ / ٨٦٤ في الحدود ، باب الخائن والمنتهب والمختلس ( ٢٦ ) الحديث ( ٢٥٩١ ) .

الترمذى عن جابر رضى الله عنه ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : " ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع " وأخرجه ابن حبان <sup>(١)</sup> فى صحيحه . قال أبو حاتم <sup>(٢)</sup> : انه معلول لم يسمعه ابن جريج من أبي الزبير . لكن أخرجه النسائى <sup>(٣)</sup> له متابعا فرواه من حديث المفسير <sup>(٤)</sup> ابن مسلم ، عن أبي الزبير ورواه عن سويد بن نصر ، <sup>(٥)</sup> عن ابن المبارك ، عن ابن جريج ،

( ١ ) موارد الظمان ص ( ٣٦٠ ) رقم ( ١٥٠٢ ) ، ورواه أيضا الدارقطنى : ١٨٧ / ٣ فى كتاب الحدود ، والدارمى : ١٧٥ / ٢ فى الحدود ، باب ما لا يقطع من السارق ، والامام أحمد : ٣ / ٣٨٠ ، وعبد الرزاق فى مصنفه : ١٠ / ٢١٠ رقم ( ١٨٨٦٠ ) ، وابن أبى شيبة : ١٠ / ٤٥ فى الحدود ، باب فى الخلصة فيها قطع أم لا ؟ ، والبيهقى : ٢٧٩ / ٨ ، والخطيب فى تاريخ بغداد : ١١ / ١٥٣ .

اسناده : قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم ، اهـ . وصححه ابن حبان ، وقال الزيلعى : وسكت عنه عبد الحق فى " أحكامه " وابن القطان بعد ، فهو صحيح عندهما ، أنظر نصب الراية : ٣ / ٣٦٤ . وقد أخرجه ابن الجوزى فى العلل المتناهية : ج ٢ ص ٣٠٨ و ٣٠٩ رقم ( ١٣٢٦ ) وقال : قال الخطيب : لا أعلم روى هذا الحديث عن ابن جريج مجودا هكذا غير المكى بن ابراهيم ان كان أحمد بن الحباب حفظه عنه ، وأن الثورى وعيسى بن يونس وغيرهما روه عن ابن جريج عن أبي الزبير ولم يذكروا فيه " الخائن " وكان أهل العلم يقولون لم يسمع ابن جريج هذا الحديث من أبي الزبير وإنما سمعه من ياسين الزيات عنه فدل على روايته عن أبي الزبير ، اهـ . وقد أفرط ابن حزم حيث قال : لا يصح دون أن يذكر علته . راجع المحلى : ١٣ / ٣٤٧ ، المسألة ( ٢٢٦٧ ) والحاصل أنه حسن صحيح كما قال الترمذى ، ولا سيما وقد صححه جماعة من الحفاظ كما سلف ذلك قريبا . أنظر التلخيص : ٤ / ٦٥ رقم ( ١٧٧٥ ) ، الدراية : ٢ / ١١٠ رقم ( ٦٨١ ) نيل الأوطار : ٧ / ١٤٧ .

( ٢ ) علل الحديث : ج ١ ص ٤٥٠ رقم ( ١٣٥٣ ) .

( ٣ ) السنن : ٨ / ٨٩ .

( ٤ ) المغيرة بن مسلم القسملى ، بقاف وميم مفتوحتين بينهما مهملة ساكنة ، أبو سلمة السراج ، أصله من مرو ، صدوق ، من السادسة . / يخ ت س ق . التقريب : ٢ / ٢٧٠ . وأنظر : الجرح : ٨ / ٢٢٩ ، التهذيب : ١٠ / ٢٦٨ .

( ٥ ) سويد بن نصر بن سويد المروزي ، أبو الفضل ، لقبه شاه ، راوية ابن المبارك ، ثقة ، من

العاشرة ، مات سنة ( ٢٤٠ ) وله شعون سنة . / ت س . التقريب : ١ / ٣٤١ .

وأنظر تاريخ الصغير للبخارى : ٢ / ٣٧٢ ، التهذيب : ٤ / ٢٨٠ .

أخبرني أبو الزبير . ورواه عبد الرزاق <sup>(١)</sup> وفيه التصريح له بسماع أبي الزبير من جابر . وروى ابن ماجه <sup>(٢)</sup> عن عبد الرحمن بن عوف رفعه " ليس على المختلس قطع " واسناده صحيح . وللطبراني <sup>(٣)</sup> في الأوسط عن أنس كحديث جابر ورجاله ثقات .

(١٤٦٢) قوله : " وسئل على رضى الله عنه عن المختلس والمنتهب ؟ فقال : تلك دعارة <sup>(٤)</sup> لاشئ فيها " . أخرجه محمد بن الحسن فى " الأصل <sup>(٥)</sup> " بلفظ " لا قطع فى الخلصة تلك الدعارة ، والمفالية <sup>(٦)</sup> لا قطع فيها " .

(١٤٦٣) حديث: "من نبش<sup>(٧)</sup> قطعناه" أخرجه البيهقي

- (١) المصنف: ١٠/٩٠٢ رقم (١٨٨٦٠ و ١٨٨٥٩) .
- (٢) السنن : ٢/٨٦٤ في الحدود ، باب رقم (٢٦) الحديث (٢٥٩٢) .
- اسناد ه : صحيح ، قال البوصيري : رجال اسناد ه موثقون . وقال الحافظ : اسناد ه صحيح . التلخيص : ٤/٦٦ رقم (١٧٧٥) .
- (٣) المعجم الأوسط : ج ١ ص ٣١٢ رقم (٥١٣) . وأخرج من طريقه الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣/٣٦٥ . ولفظه : " ليس على منتهب ، ولا مختلس ، ولا خائن قطع " .
- اسناد ه : صحيح ، قال الحافظ : رجاله ثقات . الدراية : ٢/١١٠ رقم (٦٨١) .
- (١٤٦٢) ٤/١٠٨ .
- (٤) الدعارة : الفساد والشر ، ورجل داعر : خبيث مفسد . النهاية : ٢/١١٩ .
- (٥) لم أقف في الأجزاء الموجود منه .
- ورواه أيضا عبد الرزاق في مصنفه : ١٠/٢٠٨ رقم (١٨٨٥٢) . من طريق الثوري عن اسماعيل بن مسلم عن الحسن بن علي قال : " سئل عن الخلصة ، فقال : تلك الدعرة المعلنة ، لا قطع فيها " ومن طريقه أخرجه ابن حزم في المحلى : ١٣/٣٤٤ ، المسألة (٢٢٦٧) وقد أورد ه البهني في كنز العمال : ٥/٥٥٠ رقم (١٣٩١٥) عن الحسن قال : " سئل على عن الخلصة ؟ فقال : تلك الدعرة المغيلة لا قطع فيها " ورمز له ب ( ن ) ولم أجد ه في النسائي بعد بحث مستفيض في تحفة الأشراف وغيره ولعله أخطأ في هذا الرمز . والله أعلم .
- الدعرة : قيل هي الخلصة ، وهي من الدفع ، لأن المختلس يدفع نفسه على الشيء ليختلسه . النهاية : ٢/١٢٣ .
- والمغيلة والمغيلة : بالكسر الاغتيال . الصحاح : ٥/١٧٨٧ .
- اسناد ه : رجاله ثقات ، وهو صحيح .
- (٦) كذا في " م " ولعل الصواب فيه " المغيلة " كما في رواية عبد الرزاق المتقدمة قريبا . والله أعلم بالصواب .
- (١٤٦٣) ٤/١٠٨ .
- (٧) نبش البقل والميت : أي استخرجه وبابه نصر ومنه النباش . أنظر الصحاح : ٣/١٠٢١ ، ومختار الصحاح ص (٦٤٣) .



"المعرفة" (١) من طريق عمران بن يزيد بن البراء (٢) بن عازب، عن أبيه، (٣) عن جده مرفوعاً بهذا، وقال: في بعض هذا الاسناد من يجهل حاله. وأخرج (٤) عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "سارق أمواتنا كسارق أحيائنا" وقال البخاري في "تاريخه" (٥): قال هشيم حدثنا سهيل (٦) هو السندی: "شهدت ابن الزبير قطع نباشاً". وأخرج عبد الرزاق (٧) "أن عمر كتب إلى [عامله] (٨) باليمن أن يقطع أيدي قوم يخفون (٩) القبور" انتهى. قال عباد ابن الصوام: عن سهيل كنا نتهمه بالكذب.

( ١ ) لم اعثر عليه في المخطوطة ، وغده الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٣٦٦ و ٣٦٧ .  
اسناد هـ : ضعيف . قال ابن عبد الهادي : في هذا الاسناد من يجهل حاله ، كبشر  
 ابن حازم وغيره . كما في نصب الراية : ٣ / ٣٦٧ .  
 ( ٢ ) عمران بن يزيد بن البراء بن عازب لم اقف على ترجمته والله اعلم .

( ٣ ) هو يزيد بن البراء بن عازب الأنصاري ، الكوفي ، صدوق ، من الثالثة . / د.س. التقريب :  
٣٦٢ / ٢ ، وقال الخزرجي في الخلاصة ص ( ٤٣٠ ) ، وثقه ابن معين .  
( ٤ ) البيهقي في كتاب المعرفة ) . وعنه الزيلعي في نصب الراية ٣ / ٣٦٧  
وسكت عنه .

إسناده : ضعيف ، فيه سويد بن عبد العزيز السلمي وقد ضعفه جمهور الحفاظ ، وقال الحافظ : لين الحديث . أنظر التهذيب : ٢٢٦ / ٤ ، والتقريب : ٣٤٠ / ١ ، والميزان : ٢٥٢ / ٢ .

(٥) التاريخ الكبير: ١٠٤/٤. وأورد ه الحافظ الزيلعي في نصب الراية: ٣/ ٣٦٧. وأخرجه أيضا ابن حزم في المحلى: ١٣/ ٣٥٧، المسألة (٢٢٧١).  
اسناد ه: ضعيف، فيه سهيل بن زكوان أبو السندی وهو متروك الحديث.

(٦) هو سهيل بن ذكوان، أبو السندی، كذب به يحيى بن معين، وقال غير واحد: متروك. وهو واسطي، أدركه هشيم، بل ويزيد بن هارون. أنظر: تاريخ ابن معين: ٢٤٢/٢، التاريخ الصغير للبخاري: ق ١٠٣/٢، الضعفاء والمتروكين للنسائي: ص (٥٤)، الميزان: ٢٤٢/٢، اللسان: ١٢٤/٣.

(٧) المصنف : ٢١٥ / ١٠ رقم ( ١٨٨٧ ) ، وعنه الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٣٦٧ ،  
وأورد هـ الهندي في كنز العمال : ٥ / ٥٤٢ رقم ( ١٣٨٧٢ ) .  
إسناده : ضعيف ، فيه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي أبو اسحاق المدني ،  
شيخ عبد الرزاق ، وهو متروك ، وقد تقدمت ترجمته .

( ٨ ) في " م " " عماله " والصواب كما أثبتته من المطبوع .  
 ( ٩ ) المختفى : هو النباش عند أهل الحجاز ، وهو من الاختفاء : الاستخراج . أنظر  
 النهاية : ٥٧ / ٢ .

( ١٤٦٤ ) قوله : " روى الزهرى " أخرج ابن أبى شيبه <sup>(١)</sup> ، ثنا حفص عن أشعث ، عن الزهرى ، قال : " أخذ نباش فى زمان معاوية زمان كان مروان على المدينة ، فسأل من كان بحضرته من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة والفقهاء ، لم يجدوا أحدا قطعه ، قال : فأجمع رأيهم على أن يضربه ويطاف به " . ثنا عيسى بن يونس ، عن معمر ، عن الزهرى قال : " أتى مروان بن الحكم يقوم يختفون القبور يعنى ينبشون فضربهم ، ونفاهم وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون " . حد ثنا <sup>(٢)</sup> شيخ لقيته بمنى ، عن روح بن القاسم <sup>(٣)</sup> عن مطر ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : " ليس على النباش قطع وعليه شبيه بالقطع " وما فى الهداية <sup>(٤)</sup> من حديث " لا قطع على المختفى " فلم يجده المخرجون <sup>(٥)</sup> .  
( ١٤٦٥ ) قوله : " وقيل هو [ موقوف ] وليس بمرفوع " . يعنى حديث " من نبش قطعناه " وكذا قال فى " الهداية " <sup>(٦)</sup> ولم أر للمخرجين <sup>(٧)</sup> كلاما على هذا <sup>(٨)</sup> .

( ١٤٦٤ ) ١٠٨ / ٤ ، وتامه كما يأتى فى رواية ابن أبى شيبه ولذا لم يذكره المخرج .  
( ١ ) المصنف : ٣٣ / ١٠ فى الحدود ، باب ما جاء فى النباش يؤخذ وما حد ٢٥ . وعنه الزيلعى فى نصب الراية : ٣٦٧ / ٣ ، وابن الترمذى فى الجوهر النقى : ٢٦٩ / ٨ . وأخرجه عبد الرزاق فى مصنفه : ٢١٣ / ١٠ رقم ( ١٨٨٢٥ ) من طريق معمر عن الزهرى نحوه .  
أسناده : فى سند ابن أبى شيبه أشعث بن سوار الكندى النجار وهو ضعيف . وأما رجال عبد الرزاق فكلهم ثقات .

- ( ٢ ) أخرجه أيضا ابن أبى شيبه فى مصنفه : ٣٣ / ١٠ ، أسناده : رجاله ثقات .  
( ٣ ) أخرجه ابن أبى شيبه : ٣٦٧ / ٣ . وعنه الزيلعى فى نصب الراية : ٣٦٧ / ٣ .  
أسناده : ضعيف فيه مجهول وهو شيخ ابن أبى شيبه وهو لا يعرف ، وفيه أيضا مطر ابن طهمان الوراق وهو صدوق كثير الخطأ .  
( ٤ ) روح بن القاسم التميمى العنبرى أبو غياث البصرى ، ثقة حافظ ، من السادسة ، مات سنة ١٤١ أرخه ابن حبان / خ م د س ق ، التقريب ١ / ٢٥٤ ، وانظر الجرح ٣ / ٤٩٥ ، تذكرة الحفاظ : ١ / ١٨٨ ، والتهذيب : ٣ / ٢٩٨ .  
( ٥ ) انظر شرح فتح القدير : ٥ / ١٣٧ .  
( ٦ ) انظر نصب الراية : ٣٦٧ / ٣ ، الدراية : ٢ / ١١٠ رقم ( ٦٨٣ ) .  
( ١٤٦٥ ) ١٠٩ / ٤ .  
( ٧ ) فى ( م ) " معروف " بدل " موقف " والصواب كما صححته من المطبوع .  
( ٨ ) شرح فتح القدير : ٥ / ١٣٧ .  
( ٩ ) انظر نصب الراية ٣ / ٣٦٦ ، الدراية ٢ / ١١٠ رقم ( ٦٨٢ ) .  
( ١٠ ) فائدة : اختلف اهل العلم فى النباش يسرق الكفن : فروى عن ابن الزبير أنه قطع نباشا وبه قال عمر بن عبد العزيز ، والحسن البصرى ، والشعبى ، وقتادة ، والنخعى ، وحماة بن أبى سليمان ، وهو قول مالك والشافعى ، وعبد الملك الماجشون وإسحاق وأبى ثور ، وأبى يوسف .  
وقال أحمد : هو اهل ان يقطع وكان الثورى والنعمان ومحمد يقولون : لا قطع عليه .  
وليس القبر عندهم بحرز ، وقال أبو بكر : يقطع . انظر معالم السنن ٣ / ٣١٣ ، الاشراف على مذاهب اهل العلم ج ١ ص ٥٠١ رقم ( ٩٧٧ ) ، المحلى لابن حزم ١٣ / ٣٥٦ ، المسألة ( ٢٢٧١ ) ، احكام القرآن للجصاص ٤ / ٦٧ ، ومصنف عبد الرزاق ١٠ / ٢١٣ و ٢١٥ ، الامام الشافعى ٦ / ١٥٧ ، شرح فتح القدير ٥ / ١٣٧ .

(١٤٦٦) قوله : " وهو مروي عن علي " ابن أبي شيبة ، حدثنا شريك ، عن سماك ، عن ابن عبيد بن الأبرص : " أن عليا كان يقسم سلاحا في الرحبة ، فأخذ رجل مغفرا (٢) فالتحف عليه فوجد له رجل ، فأخذ به وأتى به عليا فلم يقطعه ، وقال له : فيه شرك " . وفي الباب : ما أخرجه ابن أبي شيبة ، (٥) حدثنا وكيع ، عن المسعودي ، عن القاسم :

(١٤٦٦) ١٠٩/٤ ، أى : أن السرقة من بيت المال والمغنم لا يقطع فيهما .

(١) المصنف : ٢١/١٠ في الحدود ، باب في الرجل يسرق من بيت المال ، ما عليه ؟ ورواه أيضا عبد الرزاق في مصنفه : ٢١٢/١٠ رقم (١٨٨٧١) من طريق سفيان عن سماك عنه به ، ومن طريقه ابن حزم في المحلى : ٣٥٣/١٣ ، المسألة (٢٢٦٨) ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٢٨٢/٨ من طريق أبي الأحوص به .  
اسناد ه : في سند ابن أبي شيبة شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي وهو صدوق يخطئ كثيرا ، وقد تابعه سفيان الثوري وأبو الأحوص عند عبد الرزاق والبيهقي وهما من الثقات ، وسماك بن حرب صدوق ، وزيد بن دثار ابن عبيد بن الأبرص لم يذكر فيه جرح ولا تعديل .

(٢) اسمه زيد بن دثار بن بدر بن عبيد بن الأبرص ، هو الذي يذكر في بعض الحديث ابن أبي عبيد بن الأبرص . أنظر الجرح والتعديل : ٥٦٣/٣ .

(٣) الرَّحْبَةُ بالتحريك : ساحة المسجد ، والجمع رَحَبٌ وَرَحَبَاتٌ وَرَحَابٌ كما في الصحاح : ١٣٥/١ .

(٤) اللحاف : قال أبو عبيد : وأما اللحاف فكلما تغطيت به فقد التحفت به ، يقال منه : لحفت الرجل الحفة لحفا إذا فعلت ذلك به . غريب الحديث : ج١ ص ٣١١ .

(٥) المصنف : ٢٠/١٠ في الحدود ، باب في الرجل يسرق من بيت المال ، ما عليه ؟ ، ورواه أيضا ابن حزم في المحلى : ٣٥٣/١٣ ، المسألة (٢٢٦٨) من طريق موسى ابن معاوية عن وكيع به مثله . وقد أورد الهندي في كنز العمال : ٥٤٢/٥ رقم (١٣٨٧٦) .

اسناد ه : فيه عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة المسعودي وهو صدوق واختلط قبل موته ، وبقيته رجاله ثقات . وقال ابن حزم الظاهري : وأما احتجاجهم بأن له في ذلك نصيبا - فهذا ليس حجة في إسقاط حد الله تعالى ، إذ ليست هذه القصة ما جاء به القرآن ، ولا ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ما أجمعت عليه الأمة : فلا حجة لهم في غير هذه العمد الثلاث ، وكونه له في بيت المال وفي المغنم نصيب لا يبيح له أخذ نصيب غيره لأنه حرام عليه باجماع لا خلاف فيه . وأنظر اختلاف الفقهاء فيه . المحلى : ٣٥٤/١٣ ، المسألة (٢٢٦٨) . الإشراف على مذاهب أهل العلم : ج١ ص ٩٤ رقم (٩٦١) ، المبسوط : ١٨٨/٩ ، أحكام القرآن للجصاص : ٧٧٧/٤ ، المدونة : ٤١٨/٤ .

" أن رجلا سرق من بيت المال ، فكتب فيه سعد الى عمر ، فكتب عمر الى سعد : ليس عليه قطع ، له فيه نصيب " . (١) وأخرج ، عن عبد الله بن عمرو الحضرمي : " أنه أتى عمر رضي الله عنه بفلام له ، فقال : اقطعه قال : وماله ؟ قال : سرق امرأة لامرأتى خير من سستين درهما ، قال عمر : غلامكم سرق متاعكم " (٣) (٤) وعن عمرو بن شرحبيل ، قال : " جاء معقل المزني الى عبد الله ، فقال : غلامي سرق قبائي فأقطعه ، قال عبد الله : مالك بعضه في بعض " . وعن (٧)

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه : ٢١ / ١٠ في الحدود ، باب في العبد يسرق من مولاه ، ما عليه ؟ ورواه أيضا البيهقي في السنن الكبرى : ٢٨٢ / ٨ ، وعبد الرزاق في مصنفه : ٢١٠ / ١٠ رقم (١٨٨٦٦) ، والامام مالك في الموطأ : ٨٣٩ / ٢ .  
اسناد ه : صحيح رجاله ثقات .

(٢) عبد الله بن عمرو الحضرمي ، ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى عن عمر ، من الثانية . / كد . التقريب : ٤٣٧ / ١ ، وأنظر الاستيعاب : ٣٣٧ / ٦ ، الاصابة : ١٢٥ / ٦

(٣) قلت : لفظه في النسخة المطبوعة " أن عبد الله بن عمرو الحضرمي قال : أتيت عمر بفلام لي فقلت : اقطعه ، قال : وماله ؟ قلت : سرق امرأة لأمرأتى خير من سستين درهما ، قال عمر : غلامكم سرق متاعكم " اهـ . وسياق المذكور أعلاه فيه بعض التصرف من قبل المخرج .

(٤) أخرجه أيضا ابن أبي شيبة في مصنفه : ٢٢ / ١٠ في الحدود ، باب في العبد يسرق من مولاه ، ما عليه ؟ ، من طريق أبي معاوية عن الأعش عن ابراهيم عن همام عنه به ، ورواه أيضا عبد الرزاق : ٢١١ / ١٠ رقم (١٨٨٦٨ و ١٨٨٦٧) من طريق معمر عن الأعش ، ومن طريق الثوري عن حماد عن ابراهيم عن معقل بن مقرن . والبيهقي في السنن الكبرى : ٢٨١ / ٨ من طريق سعيد بن منصور عن أبي معاوية به .  
اسناد ه : رجاله ثقات وهو صحيح الاسناد .

(٥) عمرو بن شرحبيل الهمداني ، أبو ميسرة ، الكوفي ، ثقة عابد ، مخضرم ، مات سنة (٦٣) / خ م د س ت . التقريب : ٧٢ / ٢ . وأنظر الجرح : ٢٣٧ / ٦ ، التهذيب : ٤٧ / ٨ ، والتاريخ الصغير للبخاري : ١٥٨ / ١

(٦) هو معقل بن مقرن المزني ، أخو النعمان بن مقرن ، يكنى أبا عمرة ، كانوا سبعة اخوة كلهم هاجروا ، وصحب النبي صلى الله عليه وسلم ، وليس ذلك لأحد من العرب سواهم . أنظر الاستيعاب : ١٧١ / ١٠ ، أسد الغابة : ٣٩٨ / ٤ ، الاصابة : ٢٥٨ / ٩

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة أيضا في مصنفه : ٢٢ / ١٠ في الحدود ، باب في العبد يسرق من مولاه ، ما عليه ؟ . من طريق يزيد بن هارون عن حجاج عن الحكم .  
اسناد ه : ضعيف ، فيه حجاج بن أرطاة النخعي وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس .

على رضى الله عنه أنه قال : " اذا سرق عبدى مالى لم أقطعه " . وأخرج ابن ماجه<sup>(١)</sup> ،  
عن ابن عباس " أن عبدا من رقيق الخمس سرق / من الخمس ، فرفع [ ذلك ]<sup>(٢)</sup> الى النبى ١٧٣ / أ  
صلى الله عليه وسلم ، فلم يقطعه وقال : مال الله سرق بعضه بعضا " واسناد ه ضعيف .  
وأخرجه عبد الرزاق<sup>(٣)</sup> مرسلا " فصل " .  
( ١٤٦٧ ) قوله : " لقراءة ابن مسعود " أخرج الكرخى فى " المختصر " من رواية<sup>(٤)</sup>  
الشعبى . والبيهقى من رواية مجاهد ، قال : وفى قراءة ابن مسعود ( السارق والسارقة فاقطعوا<sup>(٥)</sup>  
أيماهما )<sup>(٦)</sup> . . . .

( ١ ) السنن : ٢ / ٨٦٤ فى الحدود ، باب العبد يسرق ( ٢٥ ) الحديث ( ٢٥٩٠ ) ، والبيهقى  
فى السنن الكبرى : ٨ / ٢٨٢ .

اسناد ه : ضعيف ، قال البوصيرى فى الزوائد : فى اسناد ه جبارة بن المغلس وهو ضعيف .  
وقال الحافظ فى التلخيص : ٤ / ٦٩ رقم ( ١٧٨٤ ) : اسناد ه ضعيف .

( ٢ ) سقط من " م " .

( ٣ ) المصنف : ١٠ / ٢١٢ رقم ( ١٨٨٧٣ ) من طريق عبد الله بن محرر قال : أخبرنى ميمون  
ابن مهران قال : " أتى النبى صلى الله عليه وسلم بعبد قد سرق من الخمس ، فقال :  
مال الله سرق بعضه بعضا ، ليس عليه قطع " اهـ .

اسناد ه : ضعيف فيه عبد الله بن محرر الجزرى القاضى ، وهو متروك . أنظر التهذيب :  
٥ / ٣٨٩ ، التقريب : ١ / ٤٤٥ ، وبالإضافة أنه مرسل . أرسله ميمون بن مهران ولم يذكر  
ابن عباس رضى الله عنهما كما فى ابن ماجه .

( ١٤٦٧ ) ٤ / ١٠٩ .

( ٤ ) ( لم اعثر على الكتاب ) .

( ٥ ) السنن الكبرى : ٨ / ٢٧٠ فى كتاب السرقة ، باب السارق يسرق أولا فتقطع يده اليمنى  
من مفصل الكف ثم يحسم بالنار .

اسناد ه : ضعيف ، قال البيهقى : هذا منقطع . وقال الحافظ فى التلخيص : ٤ / ٧١ : فيه  
انقطاع وضعفه ابن حزم فى المحلى : ١٣ / ٤٠٥ .

( ٦ ) ( سورة المائدة ، الآية : ٣٨ ) قال الخازن والنسفى فى تفسيريهما : ج ١ ص ٤٥٤ و ٤٥٥ :

قوله " أيديهما " أى يديهما والمراد اليمينان بدليل قراءة عبد الله بن مسعود رضى الله  
عنه ، اهـ . وقال الامام تقي الدين : القراءة الشاذة كخبر الواحد فى وجوب العمل وهى  
مفسرة للأيدى المذكورة فى القراءة المشهورة . أنظر كفاية الأختار : ج ٢ ص ٣٦٢ ،  
واتفق أهل العلم على أن السارق اذا سرق أول مرة تقطع يده اليمنى ، ثم اذا سرق ثانيا  
تقطع رجله اليسرى ، واختلفوا فيما اذا سرق ثالثا بعد قطع يده ورجله ، فذهب  
أكثرهم الى أنه تقطع يده اليسرى ، ثم اذا سرق رابعا تقطع رجله اليمنى ، ثم اذا سرق

وفيه انقطاع<sup>(١)</sup>، وروى أبو نعيم في " معرفة الصحابة " من حديث الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة<sup>(٢)</sup>، وفي سند عبد الكريم بن أبي المخارق<sup>(٣)</sup>.  
(١٤٦٨) حديث " أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقطع [ يد ] السارق<sup>(٤)</sup> من الزند<sup>(٥)</sup> ". أخرج الدارقطني<sup>(٦)</sup> من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده " أن

==== بعد ه يعزره، ويحبس وهو مروي عن أبي بكر رضي الله عنه، وهو قول قتادة، واليه ذهب مالك، والشافعي، وإسحاق بن راهويه، وقال الزهري: لم يبلغنا في السنة الا قطع اليد والرجل، وبه قال حماد بن أبي سليمان وأحمد بن حنبل، وبهذا قال الحنفية استحساناً، وقالوا: يعزر بعد المرة الثانية. أنظر الموطأ: ٢ / ٨٣٥، مصنف عبد الرزاق: ١٠ / ١٨٧ و ١٨٨، والسنن الكبرى: ٨ / ٢٧٣ و ٢٧٤، شرح السنة: ١٠ / ٣٢٦، الاشراف على مذاهب أهل العلم: ١ / ٥١٠، رقم (٩٩٩)، المبسوط: ٩ / ١١٦٦، المغني: ٨ / ٢٦٥، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٤ / ٤٣٧، ( سورة المائدة: ٣٨ ) .

(١) المنقطع: هو الذي لم يتصل اسناده على أي وجه كان، سواء ترك الراوي من أول الاسناد، أو أوسطه، أو آخره، هذا هو الذي عليه الجمهور من الفقهاء والمحدثين، غير أن أكثر ما يوصف بالانقطاع رواية من دون التابعي عن الصحابي، كمالك عن ابن عمر، وقيل: هو ما اختلف فيه رجل قبل التابعي محدثاً كان أو مبهماً كرجل ونحوه، وقيل: ما روى عن تابعي أو عن دونه موقوفاً عليه قولاً أو فعلاً. أنظر التقييد والايضاح ص (٨٠)، جواهر الأصول ص (٤٥)، تدريب الراوي: ١ / ١٩٤ .

(٢) (لم اعثر على الكتاب ) .

اسناده: ضعيف، فيه عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية وهو ضعيف وقد تقدم .  
(٣) الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة بن المغيرة المخزومي، المكي أمير الكوفة المعروف بالقباع ( بالتخفيف أي الذي يخفى ما فيه ) . صدوق، من الثانية، وله رواية مرسلة، مات قبل السبعين ٠ / ق س . التقريب: ١ / ١٤١، وأنظر الجرح: ٣ / ٧٧، التهذيب: ٢ / ١٤٥، خلاصة تذهيب الكمال ص (٦٨) .

(١٤٦٨) ٤ / ١٠٩ .

(٤) سقط من " م " والمثبت من النسخة المطبوعة .

(٥) الزند: موصل طرف الذراع في الكف وهما زندان: الكوع والكرسوع . والزندان: عظما الساعد أحدهما أدق من الآخر، فطرف الزند الذي يلي الابهام هو الكوع، وطرف الزند الذي يلي الخنصر كرسوع، والرسغ مجمع الزند ومن عندهما تقطع يد السارق .

راجع المختار ص (٢٧٦) لسان العرب: ٣ / ١٩٦ .

(٦) السنن: ٣ / ٢٠٤ و ٢٠٥ في كتاب الحدود والديات وغيره . من طريق أبي نعيم =====

النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقطع السارق من المفصل " . وأخرجه ابن عدي من حديث  
[ليث] <sup>(٢)</sup> عن مجاهد ، عن عبد الله بن عمرو . وأخرج البيهقي <sup>(٣)</sup> ، عن عدي بن [عميرة] <sup>(٤)</sup> :  
" أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد سارق من المفصل " . وأخرج ابن أبي شيبة <sup>(٥)</sup> مرسل

=== النخعي ثنا محمد بن عبيد الله العرزمي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال :  
" كان صفوان بن أمية بن خلف نائما في المسجد ، ثيابه تحت رأسه ، فجاء سارق  
فأخذها ، فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فأقر السارق ، فأمر به النبي صلى الله  
عليه وسلم أن يقطع ، فقال صفوان : يا رسول الله أيقطع رجل من العرب في ثوبى ،  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أفلا كان هذا قبل أن تجيء به ، ثم قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : اشفعوا ما لم يتصل الى الوالى ، فاذا أوصل الى  
الوالى فعفا ، فلا عفا الله عنه ، ثم أمر بقطعه من المفصل " . وهو في نصب الراية :  
٣٧٠ / ٣ من طريق الدارقطني .

إسناده : ضعيف ، فيه محمد بن عبيد الله العرزمي وهو متروك وقد تقدمت ترجمته .  
والحديث ضعفه ابن القطان ، فقال : العرزمي متروك ، وأبو نعيم عبد الرحمن بن  
هاني النخعي لا يتابع على ما له من حديث ، إله كما في نصب الراية : ٣٧٠ / ٣ .

( ١ ) في الكامل : ج ٣ ص ٩٠٨ ، ولغظه " قطع النبي صلى الله عليه وسلم سارقا من المفصل " اهـ

إسناده : ضعيف ، فيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف ، وقال ابن القطان : عبد الرحمن  
ابن سلمة لا أعرف له حالا . كما في نصب الراية : ٣٧٠ / ٣ .

( ٢ ) في " م " " ليس " بدل " ليث " والتصحيح من النسخة المطبوعة .

( ٣ ) السنن الكبرى : ٢٧١ / ٨ . من طريق أحمد بن محمد بن أبي رجاء ، عن وكيع ، عن  
مسرة بن معبد ، عن اسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر ، عن رجاء بن حيوة ، عن  
عدي ، وذكر الحديث المذكور ، ثم قال : وحدثنا وكيع ثنا سفيان عن ابن جريج عن  
أبي الزبير عن جابر مثله ، اهـ .

إسناده : فيه مسرة بن معبد اللخمي وهو صدوق له أوهام ، وقال ابن حبان :  
لا يجوز الاحتجاج به اذا انفرد يروى عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات . أنظر :

المجروحين : ٤٢ / ٣ ، الميزان : ٩٦ / ٤ ، التهذيب : ١٠٩ / ١٠ ، التقريب : ٢٤٢ / ٢ .  
وأحمد بن محمد بن عبيد الله بن أبي رجاء وهو صدوق . كما في التقريب : ٢٤ / ١ .  
وبقية رجاله ثقات ، وهو ضعيف بهذا الإسناد لأجل مسرة ، وقد خالف ابن أبي رجاء  
إبن أبي شيبة في الرواية التالية فرواه مرسل .

( ٤ ) في " م " " ثابت " بدل " عميرة " وهو خطأ والتصويب من النسخة المطبوعة .

( ٥ ) المصنف : ٣٠٩ / ١٠ في الحدود ، باب ما قالوا : من أين تقطع؟ وعنه الحافظ

الزيلعي في نصب الراية : ٣٧٠ / ٣ .

رجاء بن حيوة<sup>(١)</sup> أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع رجلا من المفصل<sup>(٢)</sup> . وأخرج<sup>(٣)</sup> عن عمر: أنه قطع اليد من المفصل<sup>(٤)</sup> . وفي كتاب الحدود<sup>(٥)</sup> لأبي الشيخ<sup>(٦)</sup> من طريق نافع، عن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان كانوا يقطعون السارق من المفصل<sup>(٧)</sup> .

(١٤٦٩) حديث: "اقتطعوه [و] أحسموه" تقدم .

(١٤٧٠) قوله: "والله الإشارة بقول على رضي الله عنه: اني لأستحي من الله أن لأدع له يدا يأكل بها ويستنجى بها، ورجلا يمشي عليها" روى محمد بن الحسن في الآثار<sup>(٨)</sup> أخبرنا أبو حنيفة، حدثنا عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة<sup>(٩)</sup> عن

==== اسناده : يقال فيه ما قيل للذي قبله لأجل مسرة بن معبد، ويضاف إليه العلة الثانية وهو الارسال .

(١) رجاء بن حيوة : بفتح المبهلة ، وسكون التحتانية ، وفتح الراء ، الكندي ، أبو المقدام ، ويقال أبو نصر ، الفلسطيني ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات سنة (١١٢) / ٠ ختم ع .  
التقريب : ٢٤٨ / ١ . وأنظر التاريخ الصغير للبخاري : ١ / ١٥٧ ، تذكرة الحفاظ : ١ / ١١٨ ، التهذيب : ٣ / ٢٦٥ .

(٢) ابن أبي شيبة في مصنفه : ١٠ / ٣٠ أيضا من طريق أبي سعد عن ابن جريج عن عمرو ابن دينار عن عكرمة عنه به .

اسناده : منقطع لم يدرك عكرمة مولى ابن عباس عمر بن الخطاب رضي الله عنه .  
(٣) (لم اعثر على الكتاب) . وعنه الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير : ٤ / ٧١ تحت رقم (١٧٨٤) . وسكت عنه .

(٤) اسمه عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصمهباني صاحب المصنفات ولد سنة (٢٧٤) ومات سنة (٣٦٩) أحد الأعلام صالحا خيرا ثقة متقنا . أنظر ترجمته فسي تذكرة الحفاظ : ٣ / ٩٤٥ ، طبقات الحفاظ ص (٣٨٢) ، هدية العارفين ج ٥ ص ٤٤٧ .  
(١٤٦٩) ١١٠ / ٤ . تقدم في الحديث رقم (١٣٧٣) .

(٥) في "م" "ثم" بدل "و" والتصويب من المطبوع .

(٦) الحسم : أصله القطع ، وأراد به قطع الدم عنه بالكي ، وعامة الفقهاء على أن السارق تقطع يده من الكوع . راجع شرح السنة : ١٠ / ٣٢٧ ، مصنف عبد الرزاق : ١٠ / ١٨٥ ، السنن الكبرى : ٨ / ٢٧١ ، الاشراف على مذاهب أهل العلم : ١ / ٥١٠ رقم (١٠٠٠) .  
(١٤٧٠) ١١٠ / ٤ .

(٧) ص ١٣٨ رقم (٦٣١) . وعنه الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٣٧٤ .

اسناده : فيه عبد الله بن سلمة المرادى وهو صدوق تغير حفظه ، وقد وثق وبقيته رجاله ثقات . وهو حسن بهذا الاسناد .

(٨) عبد الله بن سلمة : بكسر اللام ، المرادى ، الكوفي ، صدوق تغير حفظه ، من الثانية / ٤ .



على رضى الله عنه، قال : " إذا سرق [ السارق ]<sup>(١)</sup> قطعت يده اليمنى ، فإن عاد قطعت  
 [ رجله ]<sup>(٢)</sup> اليسرى ، فإن [ عاد ]<sup>(٣)</sup> ضمنه السجن ، حتى يحدث خيرا ، انى لأستحي من  
 الله أن أدعه ليست له يد يأكل بها ، ويستنجى بها ، ورجل يمشى عليها " . وأخرجـه  
 الدارقطني<sup>(٤)</sup> من هذا الوجه ، وأخرجه عبد الرزاق<sup>(٥)</sup> ، عن معمر ، عن جابر ، عن الشعبي :  
 " كان على رضى الله عنه لا يقطع الا اليد والرجل ، وإن سرق بعد ذلك سجن [ كان ]<sup>(٦)</sup>  
 يقول " فذكره ، ولم يذكر " الرجل " . وأخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٧)</sup> ، قال : حدثنا ابن ادريس ،  
 عن حصين ، عن الشعبي ، وعن شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن عبد الله بن سلمة ، عن عيسى  
 ابن أبي طالب رضى الله عنه فذكره .

=== قال البخارى : لا يتابع فى حديثه ، وثقه العجلي . أنظر التهذيب : ٢٤١ / ٥ ، التقريب :

١ / ٤٢٠ ، خلاصة تذهيب الكمال ص ( ٢٠٠ ) .

( ١ ) فى " م " " الرجل " والصواب كما أثبت .

( ٢ ) فى " م " " يده " بدل " رجله " والتصحيح من النسخة المطبوعة .

( ٣ ) سقط من " م " .

( ٤ ) السنن : ١٠٣ / ٣ فى الحدود والديات وغيره .

( ٥ ) المصنف : ١٨٦ / ١٠ رقم ( ١٨٧٦٤ ) .

اسناد : ضعيف ، فيه جابر الجعفي وهو ضعيف ، وقال الحافظ : ضعيف . الدراية :

١١٢ / ٢ تحت رقم ( ٦٨٨ ) .

وقال ابن التركمانى : عن سماك عن بعض أصحابه أن عمر استشارهم فى سارق فأجمعوا  
 على مثل قول على كرم الله وجهه وبه قال الثورى وأبو حنيفة وصاحبا أنه لا قطع بعد  
 الثانية وإنما فيه الغرم ، وهو قول الزهرى والنخعي والشعبي والأوزاعي وحماد وأحمد ،  
 وروى عن جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . أنظر الجوهر النقى بهامش  
 السنن الكبرى : ٢٧٥ / ٨ . ومصنف عبد الرزاق : ١٨٦ / ١٠ ، والسنن الكبرى :

٢٧٤ / ٨ و ٢٧٥ ، والاشراف على مذاهب أهل العلم : ٥١٠ / ١ رقم ( ٩٩٩ ) .

( ٦ ) سقط من " م " وقد اختصره المخرج تبعا للحافظ فى الدراية : ١١٢ / ٢ ، وتامه :

" وكان يقول : انى لأستحي الله ألا أدع له يدا يأكل بها ويستنجى " اهـ .

( ٧ ) المصنف : ٥١٢ / ٩ فى الحدود ، باب السارق يسرق فتقطع يده ورجله ثم يعسود .

ولفظه : " أن عليا أتى بسارق فقطع يده اليمنى ، ثم أتى به فقطع رجله اليسرى ،

ثم أتى به الثالثة فقال : انى استحي أن أقطع يده يأكل بها ويستنجى بها ،

وفى حديث بعضهم : ضربه وحبسه " اهـ .

وأخرجه أيضا البيهقي فى السنن الكبرى : ٢٧٥ / ٨ وفيه " ثم ضربه وخلده فى السجن "

وابن حزم فى المحلى : ٣٩٩ / ١٣ ، المسألة ( ٢٢٨٧ ) .

اسناد : رجاله ثقات ، الا عبد الله بن سلمة وهو صدوق تغير حفظه ، وقد وثق .

( ١٤٧١ ) قوله : " وبهذا حاج بقية الصحابة " أخرج سعيد بن منصور <sup>(١)</sup> من طريق أبي سعيد المقبري ، قال : " حضرت علي بن أبي طالب رضي الله عنه أتى برجل 7 مقطوع اليد والرجل <sup>(٢)</sup> قد سرق ، فقال لأصحابه : ماترون في هذا ؟ قالوا : اقطعه ، قال : قتلته انن ، وما عليه القتل ، بأي شيء يأكل ؟ بأي شيء يتوضأ ؟ بأي شيء يقوم ؟ فردّه الى السجن أياما ، ثم أخرجه فجلده جلدا شديدا ثم أرسله <sup>(٣)</sup> . وفي أسناده مقال .

( ١٤٧٢ ) قوله : " وعن عمر رضي الله عنه أنه أتى برجل أقطع اليد والرجل وقصد سرق يقال له " سدوم " فأراد أن يقطعه ، فقال له 7 علي رضي الله عنه <sup>(٤)</sup> انما عليه قطع يد ورجل ، فحبسه عمر ولم يقطعه " . أخرج عبد الرزاق <sup>(٥)</sup> ، عن اسراييل بن يونس عن سماك ابن حرب ، عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدي <sup>(٦)</sup> ، عن عمر " أنه أتى برجل قد سرق ، يقال له : سدوم ، فقطع يده ، ثم أتى به الثانية فقطعه ، ثم أتى به الثالثة ، فأراد أن يقطعه ، فقال له علي : لا تفعل ، انما عليه يد ورجل ، ولكن أحبسه " . وأخرج سعيد بن منصور <sup>(٧)</sup> ، قال :

( ١٤٧١ ) ١١٠ / ٤ . أي : وبهذا حاج علي بقية الصحابة فحبسهم أي غلبهم . وأنظر

شرح فتح القدير : ١٥٥ / ٥ .

( ١ ) قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣٧٥ / ٣ : قال في " التنقيح "

قال سعيد بن منصور : ثنا أبو معشر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه ، قال : " حضرت علي بن أبي طالب . . الخ " .

أسناده : ضعيف ، قال الحافظ في الدراية : ١١٣ / ٢ قبيل رقم ( ٦٨٩ ) : وأسناد ه هذا ضعيف ، اهـ .

( ٢ ) مابين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من النسخة المطبوعة .

( ٣ ) قلت : في سياقه يوجد بعض الاختصار اختصره المخرج تبعا لشيخه الحافظ ابن حجر في الدراية : ١١٣ / ٢ .

( ١٤٧٢ ) ١١٠ / ٤ .

( ٤ ) سقط من " م " والمثبت من النسخة المطبوعة .

( ٥ ) المصنف : ١٨٦ / ١٠ رقم ( ١٨٧٦٦ ) ، وعنه ابن حزم في المحلى : ١٣ / ٤٠٠ المسألة ( ٢٢٨٧ ) .

أسناده : حسن ، رجاله كلهم ثقات عدا سماك بن حرب وهو صدوق .

( ٦ ) عبد الرحمن بن عائذ الأزدي الكندي ، ثقة ، من الثالثة ، ووهم من ذكره في الصحابة ، قال أبو زرعة : لم يدرك معاذ ١٠ / ٤٠ . التقريب : ٤٨٦ / ١ . وأنظر الاستيعاب ٧ / ٣٢٩ ، سير أعلام النبلاء : ٤٨٧ / ٤ ، الاصابة : ٢٩١ / ٦ .

( ٧ ) ومن طريقه أخرجه البيهقي في السنن الكبرى : ٢٧٤ / ٨ في السرقة ، باب السارق يعود فيسرق ثانيا وثالثا ورابعا . وعنه أيضا الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣٧٥ / ٣ .

أسناده : قال الحافظ : وأسناد ه جيد . الدراية : ١١٣ / ٢ ، قبيل رقم ( ٦٨٩ ) .

حدثنا أبو الأحوص، عن سماك عن عبد الرحمن بن عائذ : " أتى عمر رضي الله عنه بأقطع اليد والرجل، قد سرق، فأمر أن تقطع رجله، فقال على رضي الله عنه : ( انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله )<sup>(١)</sup> الآية، فقد قطعتة فلا ينبغي أن تقطع رجله، فتدعه ليس له قائمة يمشي عليها، اما أن تعززه، واما أن تودعه السجن، ففعل<sup>(٢)</sup>. وأخرجه البيهقي<sup>(٣)</sup>، واسناده جيد. وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup>، ثنا عيسى بن يونس، عن الأوزاعي عن الزهري، قال : " انتهى أبو بكر في قطع السارق الى اليد والرجل ". وهذا يفيد خلاف ما رواه مالك<sup>(٥)</sup>، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، أن رجلا من أهل اليمن، أقطع اليد والرجل، قدم فنزل على أبي بكر الصديق، فشكا اليه أن عامل اليمن قد ظلمه، فكان يصلي من الليل فيقول أبو بكر: وأبيك / ماليلك بليل سارق، ثم انهم فقدوا عقدا لأسماء بنت عيسى امرأة ١٧٣/ب أبي بكر، فجعل الرجل يطوف معهم ويقول : اللهم عليك بمن بيت أهل هذا البيت الصالح، فوجدوا الحلبي عند صائغ، زعم أن الأقطع جاء به، فاعترف به الأقطع، أو شهد به عليه، فأمر به أبو بكر، فقطعت يده اليسرى، وقال أبو بكر: والله لداؤه على نفسه أشد عندي [عليه]<sup>(٧)</sup> من سرقة<sup>(٨)</sup> وأخرجه عبد الرزاق، حدثنا الثوري عن عبد الرحمن عن أبيه مثله

( ١ ) ( سورة المائدة، الآية : ٣٣ ) .

( ٢ ) في هذا السياق يوجد بعض الاختصار فقد اختصره المخرج تبعا للحافظ ابن حجر

في الدراية : ١١٣ / ٢ .

( ٣ ) السنن الكبرى : ٢٧٤ / ٨ .

( ٤ ) المصنف : ٥١٠ / ٩ في الحدود، باب في السارق يسرق فتقطع يده ورجله ثم يعود .

وعنه ابن التركماني في الجوهر النقي الذي بهامش السنن الكبرى : ٢٧٤ / ٨ .

اسناده : رجاله ثقات الا أنه منقطع لأن محمد بن شهاب الزهري لم يدرك أبا بكر

الصديق رضي الله عنه . راجع سير أعلام النبلاء : ٣٢٦ / ٥، التهذيب : ٤٤٥ / ٩ .

( ٥ ) الموطأ : ٨٣٥ / ٢ في الحدود، باب جامع القطع، وعنه الشافعي : ٢٩٨ / ٢، والبيهقي

٢٧٣ / ٨، والبغوي في شرح السنة : ٣٢٤ / ١٠ رقم ( ٢٦٠٢ ) .

اسناده : رجاله ثقات الا أنه منقطع لأن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق لم

يدرك جده .

( ٦ ) أي أغار عليهم ليلا بأخذ العقد، وتبيت العدو : هو أن يقصد في الليل من غير

أن يعلم فيؤخذ بغتة، وهو البيات . أنظر النهاية : ١٧٠ / ١ .

( ٧ ) سقط من " م " والمثبت من النسخة المطبوعة .

( ٨ ) المصنف : ١٨٧ / ١٠ رقم ( ١٨٧٦٩ ) قلت : لفظه مختصر وهو كما يلي رواه من طريق

الثوري عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد " أن سارقا مقطوع اليد

والرجل سرق حليا لأسماء، فقطعه أبو بكر الثالثة - قال : حسبته قال - يده " اهـ .

ولم أجده في المصنف الا بهذا القدر والله أعلم .

اسناده : منقطع مثل سابقه .

على أن هذا منقطع، وقد خولف ، فأخرج عبد الرزاق<sup>(١)</sup> ، أنا معمر، عن الزهري ٧ عن عروة<sup>(٢)</sup> عن عائشة ، قالت : " كان رجل أسود يأتي أبا بكر فيدنيه ، ويقرئه القرآن ، حتى بعث ساعيا - أو قال سرية - فقال : أرسلني معه ، فقال بل تكث عندنا ، فأبى فأرسله معه ، واستوصى به خيرا فلم يغبر<sup>(٣)</sup> عنه الا قليلا حتى جاء وقد قطعت يده ، فلما رآه أبو بكر فاضت عيناه ، قال : ماشأئك ؟ قال : ما زدت على أنه كان يوليني شيئا من عمله ، فخننته فريضة واحدة ، فقطع يدي ، فقال أبو بكر : تجدون الذي قطع هذا يخون أكثر من عشرين فريضة ، والله لئن كنت صادقا لأقيدك منه ، ثم أدناه ولم يحول منزلته التي كانت له منه قال : فكان الرجل يقوم الليل فيقرأ ، فإذا سمع أبو بكر صوته ، قال : تالله لرجل قطع هذا ٧ لقد اجترأ على الله<sup>(٤)</sup> فلم يغبر الا قليلا حتى فقد آل أبي بكر حليا لهم ومتاعا ، فقال أبو بكر : طرق الحى الليلة ، فقام الأقطع فاستقبل القبلة ، ورفع يده الصحيحة ، والأخرى التي قطعت : فقال : اللهم أظهر على من سرقهم ، أو نحو هذا ، وكان معمر ربما قال : اللهم أظهر على من سرق أهل هذا البيت الصالحين ، قال : فما انتصف النهار حتى ٧ عشروا<sup>(٥)</sup> على المتاع عنده ، فقال له أبو بكر : ويحك ٧ انك<sup>(٦)</sup>

( ١ ) المصنف : ١٨٨ / ١٠ رقم ( ١٨٧٧٤ ) ، ومن طريقه الدارقطني في سننه : ١٨٤ / ٣ ، في كتاب الحدود .

اسناده : رجاله كلهم ثقات . قال محمد بن الحسن الشيباني في موطئه ص ( ٢٣٩ ) رقم ( ٦٨٩ ) : قال ابن شهاب الزهري : يروى ذلك عن عائشة أنها قالت : انما كان الذي سرق حلى أسماء أقطع اليد اليمنى فقطع أبو بكر رجله اليسرى ، وكانت تنكر أن يكون أقطع اليد والرجل ، وكان ابن شهاب أعلم من غيره بهذا ونحوه من أهل بلاده ، وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب أنهما لم يزيدا في القطع على قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى ، فان أتى به بعد ذلك لم يقطعه وضمانه ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا ، اهـ .

( ٢ ) سقط من " م " والمثبت من النسخة المطبوعة .

( ٣ ) أى فلم يمكث . قال في لسان العرب : ٣ / ٥ : غير الشيء يغبر غبورا : مكث وذهب . وغير الشيء يغبر أى بقي ، والغابر : الباقي ، والغابر : الماضي ، وهو من الأضداد . وأنظر أيضا الصحاح : ٢ / ٧٦٥ . قلت : في نسخة المطبوعة والتلخيص : ٤ / ٧١ " فلم يغبر " بدل " فلم يغبر " وأما في سنن الدارقطني فكما هنا .

( ٤ ) ما بين الحاصرتين زيادة من تلخيص الحبير : ٤ / ٧١ ، وليس في النسخة المطبوعة .

( ٥ ) كذا في " م " وسنن الدارقطني ، وأما في النسخة المطبوعة " ظهروا " بدل " عشروا " .

( ٦ ) في " م " " انه " بدل " انك " والتصويب من النسخة المطبوعة .

لقليل العلم بالله ، فأمر به ، فقطعت رجله " . وأخرج عبد الرزاق <sup>(١)</sup> ، عن معمر <sup>(٢)</sup> عن الزهري عن سالم وغيره <sup>(٣)</sup> قال : " انما قطع أبو بكر رضى الله عنه <sup>(٤)</sup> رجل الأقطع <sup>(٥)</sup> وكان مقطوع اليد <sup>(٦)</sup> اليمنى فقط <sup>(٧)</sup> ، قال الزهري : ولم يبلغنا فى السنة الا قطع اليد والرجل ، لايزاد على ذلك " . وأخبرنا <sup>(٨)</sup> معمر ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : " انما قطع أبو بكر رضى الله عنه رجل الذى قطعه يعلى بن أمية ، وكان مقطوع اليد قبل ذلك " ، وأخرج أبو بكر بن أبي شيبة <sup>(٩)</sup> ، ثنا أبو أسامة ، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، عن <sup>(١٠)</sup> مكحول أن عمر قال : " اذا سرق فاقطعوا يده ، ثم اذا عاد فاقطعوا رجله ، ولا تقطعوا يده الأخرى وذرؤه يأكل بها الطعام ويستنجى بها من الغائط ، ولكن أحسوه عمن المسلمين " . فان قلت قد أخرج ابن أبي شيبة <sup>(١١)</sup> ، عن ابن عباس ، قال : " رأيت عمر بن الخطاب قطع يد رجل بعد يده ورجله " .

( ١ ) المصنف : ١٨٧ / ١٠ رقم ( ١٨٧٧٠ ) .

إسناده : قال الحافظ : رجاله ثقات مع انقطاعه . فتح البارى : ١٠٠ / ١٢ ففى

الحدود ، باب رقم ( ١٣ ) .

( ٢ ) فى " م " " والزهري والسالم عنه " والتصويب من النسخة المطبوعة .

( ٣ ) هكذا فى " م " وأما فى النسخة المطبوعة " رجله " بدل " رجل الأقطع " .

( ٤ ) زيادة فى " م " وليست فى النسخة المطبوعة ، ولا فى فتح البارى .

( ٥ ) أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه : ١٨٧ / ١٠ رقم ( ١٨٧٧١ ) .

إسناده : رجاله ثقات .

( ٦ ) المصنف : ٥١٠ / ٩ فى الحدود ، باب فى السارق يسرق فتقطع يده ورجله ثم يعود .

وعنه ابن الترمذى فى الجوهر النقى الذى بهامش السنن الكبرى : ٢٧٤ / ٨ ، وهو

فى كنز العمال : ٥٤٤ / ٥ رقم ( ١٣٨٨٥ ) . ونصب الراية : ٣٧٥ / ٣ .

إسناده : رجاله ثقات الا أنه منقطع لأنه لم يدرك عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

راجع سير أعلام النبلاء : ١٥٥ / ٥ .

( ٧ ) عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي ، أبو عتبة ، الشامي ، الداراني ، ثقة ، من السابعة ،

مات سنة بضع وخمسين ومائة . ع . انظر التاريخ الصغير للبخارى : ١١٨ / ٢ ،

تذكرة الحفاظ : ١٨٣ / ١ ، سير أعلام النبلاء : ١٧٦ / ٧ ، التهذيب : ٢٩٧ / ٦ ،

التقريب : ٥٠٢ / ١ .

( ٨ ) المصنف : ٥١١ / ٩ فى الحدود ، باب فى السارق يسرق فتقطع يده ورجله ثم يعود .

من طريق ابن عليه ، عن خالد الحذاء ، عن عكرمة ، عنه به .

ورواه أيضا البيهقي فى السنن الكبرى : ٢٨٤ / ٨ من طريق هشيم به ، وعبد الرزاق

فى مصنفه : ١٨٧ / ١٠ رقم ( ١٨٧٦٨ ) من طريق معمر به .

إسناده : صحيح رجاله كلهم ثقات .

قلت : اذا تعارض القول والفعل قدم القول ، ويحمل هذا على ما قبل رجوع عــــر الى قول على رضى الله عنه ، ويدل على ذلك أيضا ارادة عمر قطع الرجل فى أثر<sup>(١)</sup> على رضى الله عنه ، ويؤيد ه أيضا ما أخرجه ابن أبى شيبة<sup>(٢)</sup> ، ثنا أبو خالد الأحمر ، عن حجاج ، عن سماك ، عن بعض أصحابه " أن عمر استشارهم فى سارق فاجمعوا على مثل قول على رضى الله عنه " . حدثنا أبو خالد الأحمر ، عن حجاج ، عن عمرو بن دينار ، ان نجدة كتب الى ابن عباس يسأله عن السارق ، فكتب اليه بمثل قول على رضى الله عنه " .  
( ١٤٧٣ ) قوله : " وما روى فى الحديث فى قطع أربعة السارق [ طعن ]<sup>(٤)</sup> فيه الطحاوى " يشير الى ما رواه أبوداود<sup>(٥)</sup> ، والنسائى<sup>(٦)</sup> عن جابر رضى الله عنه ، قال : " جــــى

( ١ ) وقد تقدم قريبا فى الحديث رقم ( ١٤٧٢ ) .

( ٢ ) المصنف : ٥١٣ / ٩ فى الحدود ، باب فى السارق يسرق فتقطع يده ورجله ثم يعود .  
اسناده : ضعيف ، فيه حجاج بن أرطاة وهو ضعيف ، وفيه أيضا مجهول لا يعرف ( وهو عن سماك عن بعض أصحابه ) .

( ٣ ) أخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه : ٥١٣ / ٩ . وعنه ابن الترمذى فى الجوهر النقى الذى فى هامش السنن الكبرى : ٢٧٥ / ٨ .  
اسناده : ضعيف فيه حجاج بن أرطاة وهو ضعيف .

( ١٤٧٣ ) ١١٠ / ٤

( ٤ ) سقط من " م " .

( ٥ ) السنن رقم ( ٤٤١٠ ) فى الحدود ، باب فى السارق يسرق مرارا .

( ٦ ) السنن : ٩٠ / ٨ فى قطع السارق ، باب قطع اليدين والرجلين من السارق .

ورواه أيضا البيهقى فى السنن الكبرى : ٢٧٢ / ٨ .

اسناده : ضعيف ، قال ابن عبد البر : حديث القتل فى الخامسة منكر ، وقد ثبت " لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث " وثبت " السرقة فاحشة وفيها عقوبة " وثبت عن الصحابة قطع الرجل بعد اليد وهم يقرءون " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما " . وانما قالوا جميع ذلك بالسنة . راجع فتح البارى : ١٢ / ١٠٠ فى الحدود ، باب رقم ( ١٣ ) ، وقال الخطابى : ولا أعلم أحدا من الفقهاء يبيح دم السارق وان تكررت منه السرقة مرة بعد أخرى الا أنه قد خرج على مذاهب بعض الفقهاء أن يباح دمه وهو أن يكون هذا من المفسدين فى الأرض فى أن للامام أن يجتهد فى تعزير المفسدين ويبلغ به ما رأى من العقوبة وان زاد على مقدار الحد وجاوزه وان رأى القتل قتل ، اهـ . معالم السنن : ٣١٤ / ٣ ، وقال الحافظ : ولا أعلم فيه حديثا صحيحا . تلخيص الحبير : ٦٨ / ٤ رقم ( ١٧٨٢ ) . قلت : سبب الضعف فيه هو مصعب بن ثابت - هذا - وقد ضعفه غير واحد من الأئمة ، وقد تقدمت ترجمته ، وقال الحافظ فى التقریب : ٢٥١ / ٢ : لين الحديث ، وكان عابدا .

بسارق الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : أقتلوه ، فقالوا : يا رسول الله انما سرق فقال :  
 اقطعه قال : فقطع [ ثم جئ به الثانية فقال : اقتلوه ، فقالوا : يا رسول الله ، انما سرق ،  
 قال : اقطعه ، قال : فقطع ، ثم جئ به الثالثة ، فقال : اقتلوه ، فقالوا : يا رسول الله ،  
 انما سرق ، قال : اقطعه [ (١) ثم أتى به الرابعة ، فقال : أقتلوه ، فقالوا : يا رسول الله ،  
 انما سرق ، قال : اقطعه ، فأتى به الخامسة ، فقال : أقتلوه ، قال جابر : فانطلقنا به الى  
 مريد (٢) النعم [ وحملناه (٣) فاستلقى على ظهره ، فقتلناه ، ثم اجترأنا (٤) فألقيناه في بئر ،  
 ورمينا عليه الحجارة " وفي اسناد مصعب بن ثابت ، وقد قال النسائي : ليس بالقوي ، وهذا  
 الحديث منكر . ولا أعلم فيه حديثا صحيحا . وللدارقطني (٥) من حديث أبي هريرة  
 " اذا سرق السارق فاقطعوا يده ، فان عاد فاقطعوا رجله ، فان عاد / فاقطعوا يده (٦)  
 نحو ما تقدم . وللطبراني (٧) من حديث عصمة بن مالك (٨) قال : " سرق مملوك في عهد

=== أنظر مختصر سنن أبي داود : ٢٣٨ / ٦ ، نصب الراية : ٣٧٢ / ٣ ، زاد المعاد : ٥٧ / ٥ ،

بلوغ المرام ص ( ٢٦٣ ) رقم ( ١٢٦٤ ) .

( ١ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من النسخة المطبوعة .

( ٢ ) المريد : بكسر الميم وسكون الراء : الموضع الذي تحبس فيه الابل والغنم . النهاية :

٠١٨٢ / ٢

( ٣ ) سقط من " م " .

( ٤ ) وهذا الحديث ان كان له أصل ، فقد يحتمل أن يكون هذا رجل مشهور بالفساد ،

ومعلوم من أمره أنه سيعود الى سوء فعله ، ولا ينتهي عنه حتى تنتهي حياته ، ويحتمل أن

يكون ما فعله ان صح الحديث انما فعله بوحي من الله تعالى ، واطلاع منه على

ما سيكون منه فيكون معنى الحديث خاصا فيه . أنظر بذل المجهود : ٣٦٢ / ١٧ ،

عون المعبود : ٨٨ / ١٢ ، زاد المعاد : ٥٧ / ٥ .

( ٥ ) السنن : ١٨١ / ٣ في كتاب الحدود . وعنه الحافظ الزيلعي في نصب الراية :

٠٣٧٢ و ٣٦٨ / ٣

اسناد ه : ضعيف ، فيه محمد بن عمر بن واقد الأسلمي مولا هم ، الواقدي المدني القاضي ،

قال أحمد : كذاب ، وقال البخاري : متروك الحديث ، والأكثر على ضعفه . أنظر :

التقريب : ٢ / ١٩٤ ، التهذيب : ٣٦٣ / ٩ .

( ٦ ) تكملة الحديث " فان عاد فاقطعوا رجله " ، اهـ . قال الحافظ في التلخيص : ٦٩ / ٤

رقم ( ١٧٨٢ ) : وقد قال الشافعي : هذا الحديث منسوخ لا خلاف فيه عند أهل

العلم ، قال ابن عبد البر : وهذا يدل على أن ما حكاه أبو مصعب ، عن عثمان بن عبد العزيز

أنه يقتل لأصل له ، اهـ .

( ٧ ) المعجم الكبير : ١٨٢ / ١٧ رقم ( ٤٨٣ ) .

اسناد ه : ضعيف ، قال في مجمع الزوائد ٢٧٥ / ٦ : وفيه الفضل بن المختار وهو ضعيف .

( ٨ ) عصمة بن مالك الخطمي ، نسبه أبو نعيم ، فقال : ابن مالك بن أمية بن ضبيعة بسن

رسول الله صلى الله عليه وسلم فعفا عنه ، ثم رفع اليه الثانية وقد سرق فعفا عنه ، ثم رفع اليه الثالثة وقد سرق فعفا عنه ، ثم رفع اليه الرابعة وقد سرق فعفا عنه ، ثم رفع اليه الخامسة وقد سرق فقطع يده ، ثم رفع اليه السادسة وقد سرق فقطع رجله ، ثم رفع اليه السابعة وقد سرق فقطع يده ، ثم رفع اليه الثامنة وقد سرق فقطع رجله ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أربع بأربع . وفيه الفضل بن المختار<sup>(١)</sup> ضعيف ، وقال الذهبي في الميزان<sup>(٢)</sup> يشبهه أن يكون موضوعا ، وقد تقدم قول النسائي : لا أعلم فيه حديثا صحيحا .<sup>(٣)</sup> وأخرج نحوه ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup> من مسند الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة ، وابن سابط ، وهذا الذي اعتمد به ابن عبد البر وقال : حديث القتل منكرا لأصل له . وقــــــــــــــــال

=== زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف ، له أحاديث ، أخرجهما الدارقطني والطبراني وغيرهما ، مدارها على الفضل بن مختار ، وهو ضعيف جدا . أنظر الاستيعاب : ٩٣ / ٨ ، الإصابة : ٨ / ٧ .

( ١ ) الفضل بن المختار البصري ، قال أبو حاتم : هو مجهول وأحاديثه منكرا يحدث بالباطيل أنظر : الجرح والتعديل : ٦٩ / ٧ ، لسان الميزان : ٤٤٩ / ٤ ، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي : ٨ / ٣ .

( ٢ ) ج ٣ ص ٣٥٨ .

( ٣ ) قلت : هذا قول الحافظ في التلخيص : ٦٩ / ٤ ، وليس هو قول النسائي ، بل قوله كالتالي : وهذا حديث منكرو مصعب بن ثابت ليس بالقوى في الحديث ، اهد . ولكنه اشتبه على المخرج لأنه رأى ذلك في التلخيص فظن أنه من قول النسائي وليس كذلك ، وقد أورد الحافظ المنذرى في مختصره : ٢٣٨ / ٦ قول النسائي هذا .

( ٤ ) المصنف : ٥١١ / ٩ في الحدود ، باب في السارق يسرق فقطع يده ورجله ثم يعفود . من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج يقال : أخبرني عبد ربه بن أبي أمية بن الحارث عن<sup>×</sup> ابن عبد الله بن أبي ربيعة أنه حدثه وعبد الرحمن بن سابط أيضا حدثه " أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بعبد قد سرق فقطع يده ، ثم الثانية فقطع رجله ، ثم أتى به فقطع يده ، ثم أتى به فقطع رجله " . وأخرجه أيضا عبد الرزاق في مصنفه : ١٨٨ / ١٠ رقم ( ١٨٧٢٣ ) من طريق ابن جريج به ولفظه " أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بعبد سرق ، فأتى به أربع مرات فتركه ، ثم أتى به الخامسة فقطع يده ، ثم السادسة ، فقطع رجله ، ثم السابعة فقطع يده ، ثم الثامنة فقطع رجله " ورواه البيهقي في السنن الكبرى : ٢٧٣ / ٨ ، وأبوداود في المراسيل ص ( ١٢ ) من طريق اسحاق الحنظلي به ، وابن حزم في المحلى : ٣٩١ / ١٣ ، المسألة ( ٢٢٨٤ ) .

إسناده : مرسل حسن ، الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة وهو صدوق ، وبقية رجاله ثقات ، قال ابن حزم : هذا مرسل ولا حجة في مرسل .



(١) الشافعي : هذا الحديث منسوخ لا خلاف فيه عند أهل العلم . وأما طعن الطحاوي ، فقال المخرجون : لم نقف عليه . قلت : قال سبط ابن الجوزي في كتابه " ايثار الانتصاف " (٣) : عن أبي جعفر الطحاوي أنه قال : حفظنا الأحاديث ، وتتبعنا الحفاظ فلم نعرفه ، انتهى . وقد تقدمه الزهري في هذا حيث قال : " ولم يبلغنا في السنة الاقطع اليد ، والرجل لايزاد على ذلك " كما ذكرناه من جهة عبدالرزاق (٤) والله أعلم .

( ١٤٧٤ ) قوله : " لحديث عمر " تقدم من رواية سعيد بن منصور .

( ١٤٧٥ ) حديث : " من وجد عين ماله فهو أحق به " تقدم في الغصب .

( ١٤٧٦ ) حديث " أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع سارق رداً صفوان " تقدم

أول الباب .

( ١٤٧٧ ) حديث : " لا غرم " على السارق بعد ما قطعت يمينه " وفي رواية ابن عوف عنه عليه السلام إذا قطع السارق فلا غرم عليه " (٦)

( ١ ) انظر كفاية الأخيار : ج ٢ ص ٣٦٤ .

( ٢ ) انظر نصب الراية : ٣ / ٣٧٣ ، الدراية : ٢ / ١١٢ تحت رقم ( ٦٨٨ ) .

( ٣ ) ( لم اعثر على الكتاب ) .

قلت : في " م " " ايثار الانصاف " والصواب " ايثار الانتصاف " كما في كشف الظنون :

١ / ٢٠٥ قال : ايثار الانتصاف - لأبي المظفر يوسف بن قزاو على المعروف بسـبـط

ابن الجوزي المتوفى سنة ( ٦٥٤ ) .

( ٤ ) المصنف : ١٠ / ١٨٧ رقم ( ١٨٧٧٠ ) من طريق معمر ، عن الزهري ، عن سالم وغيره به مثله .

( ١٤٧٤ ) ٤ / ١١١ . أي بعد ما قطعت يده ورجله حبس وضرب . تقدم في الحديث ( ١٤٧٢ ) .

( ١٤٧٥ ) ٤ / ١١١ . تقدم في الحديث رقم ( ١٠٨٨ ) .

( ١٤٧٦ ) ٤ / ١١١ . تقدم في الحديث رقم ( ١٤٥٤ ) .

( ١٤٧٧ ) ٤ / ١١١ .

( ٥ ) الغرم : ما يلزم أداء شيء لازم ، وقد غرم يغرم غرماً . النهاية : ٣ / ٣٦٣ ، الصحاح :

٥ / ١٩٩٦ . والمراد هنا أي ان وجد عند عين المسروق يؤخذ منه ولا يترك بعد

اجراء الحد عليه ولا يضمن وبه أخذ الامام أبي حنيفة ، والجمهور يتكلمون في الحديث

بأنه مرسل والمرسل ليس بحجة عند بعض . أنظر حاشية الامام السندي بهامش

سنن النسائي : ٨ / ٩٣ .

( ٦ ) ثم يوجد بياض في " م " قال الحافظ الزيلعي : حديث " لا غرم على السارق بعد ما

قطعت يمينه " غريب بهذا اللفظ ، ومعناه أخرجه النسائي عن حسان بن

عبد الله . . . الخ . نصب الراية : ٣ / ٣٧٥ ، وقال الحافظ في الدراية :

٢ / ١١٣ رقم ( ٦٨٩ ) : لم أجد بهذا اللفظ .

وأخرج حديث ابن عوف النسائي<sup>(١)</sup>، عن حسان بن عبد الله<sup>(٢)</sup>، عن المفضل بن فضالة<sup>(٣)</sup>، عن يونس بن يزيد، عن سعد بن إبراهيم، عن المسور بن إبراهيم<sup>(٤)</sup>، عن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: " لا يغرم صاحب سرقة إذا أقيم عليه الحد " انتهى . قال النسائي : هذا مرسل وليس بثابت . وأخرجه الدارقطني<sup>(٥)</sup> بلفظ " لا غرم على السارق

( ١ ) السنن : ٩٣ / ٨ في قطع السارق ، تعليق يد السارق في عنقه .  
إسناده : ضعيف ، وقد أخرجه ابن أبي حاتم في علله : ٤٥٢ / ١ رقم ( ١٣٥٧ ) بهذا

الاسناد ، وقال : قال أبي : هذا حديث منكر ، ومسور لم يلق عبد الرحمن بن عوف ، هو مرسل أيضاً ، إهـ . قلت : حسان بن عبد الله الكندي صدوق يخطئ ، والمسور بن إبراهيم وهو مقبول ، وهو لا يثبت بهذا السند .

( ٢ ) حسان بن عبد الله بن سهل الكندي ، أبو علي الواسطي ، نزيل مصر ، صدوق يخطئ ، من العاشرة ، مات سنة ( ٢٢٢ ) / ٠ خ س ق . أنظر الميزان : ٤٧٨ / ١ ، التهذيب : ٢٥٠ / ٢ ، التقريب : ١٦٢ / ١ .

( ٣ ) المفضل بن فضالة بن عبيد بن ثمامة ، المصري ، أبو معاوية القاضي ، ثقة فاضل ، عابد ، أخطأ ابن سعد في تضعيفه ، من الثامنة ، مات سنة ( ١٨١ ) / ٠ ع . أنظر سير أعلام النبلاء : ١٧١ / ٨ ، تذكرة الحفاظ : ٢٥١ / ١ ، البداية والنهاية لابن كثير : ٢٠٤ / ١٠ ، التهذيب : ٢٧٣ / ١٠ ، التقريب : ٢٧١ / ٢ .

( ٤ ) المسور بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، مقبول ، من الرابعة ، وروايته عن عبد الرحمن بن عوف مرسل ، مات سنة ( ١٠٧ ) / ٠ س . أنظر الجرح : ٢٩٨ / ٨ ، الميزان : ١١٣ / ٤ ، التهذيب : ١٤٩ / ١٠ ، التقريب : ٢٤٩ / ٢ .

( ٥ ) السنن : ١٨٢ / ٣ و ١٨٣ في كتاب الحدود .

إسناده : ضعيف ، وقال عبد الحق : إسناده منقطع ، قال ابن القطان : وفيه مع الانقطاع بين المسور وعبد الرحمن بن عوف ، انقطاع آخر بين المفضل ويونس ، فقد رواه إسحاق بن الفرات عن المفضل بن فضالة ، فجعل فيه الزهري بين يونس وبين يزيد وسعد بن إبراهيم ، قال : وفيه مع ذلك الجهل بحال المسور ، فإنه لا يعسرف له حال ، إهـ . أنظر نصب الراية : ٣٧٥ / ٣ ، الدراية : ١١٣ / ٢ رقم ( ٦٨٩ ) . وقال الحافظ ابن المنذر : لا يثبت حديث عبد الرحمن بن عوف ، إهـ . كما في الإشراف على مذاهب أهل العلم : ج ١ ص ٥٢٠ رقم ( ١٠١٧ ) .

فائدة : في الحديث دليل على أن العين المسروقة إذا تلفت في يد السارق لم يغرمها بعد أن وجب عليه القطع سواء أ تلفها قبل القطع أو بعده ، وإلى هذا ذهب الهادي ورواه أبو يوسف عن أبي حنيفة ، وذهب الشافعية وأحمد وآخرون ورواية عن أبي حنيفة إلى أنه يغرم ، لقوله عليه السلام " على اليد ما أخذت حتى تؤديه " ، ولقوله تعالى " ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل " . " ولا يحل مال امرئ

بعد قطع يمينه " قال : والمسور بن ابراهيم لم يدرك عبد الرحمن بن عوف، فان صح اسناده فهو مرسل ، وسعد بن ابراهيم مجهول ، انتهى . قال ابن القطان : وصدق فيما قال . وأخرجه البزار<sup>(١)</sup> بلفظ : " لا يضمن السارق سرقة بعد اقامة الحد " قال : المسور لم يلق عبد الرحمن . ورواه الطبراني في الأوسط<sup>(٢)</sup> ، وقال : وهو غير متصل ، لأن المسور لم يسمع من جده . وأعله بذلك أبو حاتم<sup>(٣)</sup> أيضا . وقال البيهقي<sup>(٤)</sup> : ان كان سعد هذا هو ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف فلا يعرف له أخا يقال له المسور، وان كان غيره، فلا نعرفه ، ولا نعرف أخاه ، قال : وقد رأيت حديثا لسعد بن محمد بن المسور بن ابراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف ، فان كان هذا الانتساب صحيحا ، وثبت كون المسور أخا لسعد ، فلم يثبت له سماع من جده . قلت : حاصل هذا الاعلال ، بالارسال وبجهالة سعد مرة ، والمسور أخرى ، وكل هذا لا يضر على أصولنا ، وأما على طريقهم ، فقد وصله سعيد بن كثير ابن عفير على ما قاله ابن عبد البر<sup>(٥)</sup> ، والحق أن الذي وصله أحمد بن الحسن الترمذي<sup>(٦)</sup> ، أخرجه الحافظ أبو جعفر الطبري<sup>(٧)</sup> ، قال : ثنا أحمد بن الحسن الترمذي ، ثنا سعيد بن

== مسلم الا بطيبة من نفسه " . وقال الحافظ ابن المنذر : أجمع عوام أهل العلم على أن السارق اذا وجب قطع يده ، فقطعت ، ووجد المتاع بعينه عنده : أن رد ذلك يجب ، على المسروق منه ، وقال الامام مالك : ان وجد المتاع بعينه أخذ منه ، وان استهلكه السارق غرم قيمته ان كان له مال ، فان كان معدما بطل عنه ، ولم يكن ديناً عليه . وأنظر التفصيل في ذلك : الاشراف على مذاهب أهل العلم : ١٧/١ و ٥١٨ رقم ( ١٠١٦ و ١٠١٧ ) الهداية ( شرح فتح القدير ) : ٥ / ١١٨ و ١١٩ ، المبسوط : ٩ / ١٧٧ ، تبیین الحقائق : ٣ / ٢٣٢ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ١٦٥ / ٦ ، سبل السلام : ٢٤ / ٤ .

( ١ ) المسند ( المخطوطة الورقة ١١٦ ) ، وعنه الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٣٧٥ .

( ٢ ) المعجم ( الورقة ٢٩٥ ج ٢ ) وعنه الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٣٧٦ .

( ٣ ) في علل الحديث : ١ / ٤٥٢ رقم ( ١٣٥٧ ) .

( ٤ ) السنن الكبرى : ٨ / ٢٧٧ .

( ٥ ) الاستذكار الورقة ( ٧ ) باب جامع القطع .

( ٦ ) أحمد بن الحسن بن جنيد الترمذي ، أبو الحسن ، ثقة حافظ ، من الحادية عشر ،

مات سنة ( ٢٥٠ ) / خ ت . القريب : ١ / ١٣ . وأنظر الجرح : ٢ / ٤٧ ، تذكرة

الحفاظ للذهبي : ٢ / ٥٣٦ ، التهذيب : ١ / ٢٤ .

( ٧ ) ورواه أيضا الجصاص في أحكام القرآن : ج ٤ ص ٨٤ . بسنده ومثله . وقال عبد الباقي :

هذا هو الصحيح وأخطأ فيه خالد بن خدّاش ، فقال : المسور بن مخزوم . ويدل عليه

من جهة النظر امتناع وجوب الحد والمال بفعل واحد كما لا يجتمع الحد والمهر

والقود والمال فوجب أن يكون القطع نافيا لضمان المال ان كان المال في الحدود

لا يجب الا مع الشبهة وحصول الشبهة ينفي وجوب القطع .

كثير بن عفير، ثنا المفضل بن فضالة، عن يونس بن يزيد، عن سعد بن إبراهيم، قال :  
 حدثني أخى المسور بن إبراهيم، عن أبيه إبراهيم، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف، أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم، قال : " إذا أقيم على السارق الحد فلا غرم عليه " قال الحافظ : <sup>(١)</sup> وهذا  
 خبر صحيح عندنا بسند هـ، قال : وبذلك قال جماعة من العلماء، منهم الشعبي، والنخعي،  
 وعطاء، والحسن، انتهى بحروفيه. قلت : أحمد بن الحسن بن جنيد بن روى عنه البخاري / ١٧٤ ب  
 وقال أبو حاتم : صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال حافظ العصر : ثقة حافظ .  
 وسعيد بن كثير بن عفير : روى عنه الشيخان محتجين به، قال ابن عدي : هو صدوق ثقة،  
 ولا معنى لما قاله السعدى <sup>(٢)</sup> فيه : ولا بلغنى عن أحد كلام فيه. والمفضل بن فضالة بن  
 عبيد : روى له الجماعة، وثقه ابن معين، وغيره . وقال أبو حاتم وغيره : صدوق . وقال  
 ابن يونس : كان من أهل الفضل، والدين ثقة ورعا . وقال أبوداود : كان مجاب الدعوة .  
 ويونس بن يزيد الأيلي : روى له الجماعة، وقال النسائي وغيره : ثقة . وسعد بن إبراهيم هو  
 ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري قاضي المدينة بمقتضى هذا السند الناطق بنسبته روى له  
 الجماعة، وله مناقب كثيرة، وكان كثير الحديث ثبتا فضالا . والمسور بن إبراهيم بن  
 عبد الرحمن، قال ابن أبي حاتم : المسور بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، أخو صالح،  
 وسعد بن إبراهيم روى عن عبد الرحمن بن عوف مرسلا، ولم يذكر جرحا ولا تعديلا، وقال حافظ  
 العصر في " تقريب التهذيب " : المسور بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري  
 مقبول من الرابعة، وروايته عن جده مرسله، مات سنة سبع ومائة . وإبراهيم بن عبد الرحمن  
 ابن عوف احتج به الشيخان، وقال يعقوب بن شيبة : كان ثقة من الطبقة الأولى ممن  
 التابعين . وقال الواقدي : لا نعلم أحدا من أخوته سمع من عمر غيره، انتهى . والحق

=== وانظر أيضا الجامع لأحكام القرآن : ج ٦ ص ١٦٥ . ( سورة المائدة ، الآية : ٣٨ )

وسبل السلام : ٤ / ٢٥٢٤ .

( ١ ) قال في بلوغ المرام ص ٢٦٢ رقم ( ١٢٦١ ) : رواه النسائي ، وبين أنه منقطع ،

وقال أبو حاتم : هو منكر ، اهـ . وأنظر أيضا الدراية في تخريج أحاديث الهداية

٢ / ١١٣ رقم ( ٦٨٩ ) .

قلت : وليس فيه الكلام المذكور أعلاه .

( ٢ ) قال السعدى : سعيد بن عفير فيه غير لون من البدع وكان مخلطا غير ثقة ، قال

أحمد بن عدي : وهذا الذى قاله السعدى لا معنى له ، ولم أسمع أحدا ولا بلغنى

عن أحد في سعيد بن كثير بن عفير كلام وهو عند الناس صدوق ثقة . أنظر :

تهذيب التهذيب : ٤ / ٧٤ .

أن تصحيح هذا الحديث رأى بعض فقد انفرد بوصله أحمد بن الحسن الترمذى . وغيره من الحفاظ يرويه مراسلا . والمسور، قالوا : لا يعرف الا فى هذا . وههنا بحث من وجه آخر ، وهو أن الحديث لم يفصل فى عدم الغرامة بين [ هلاك ]<sup>(١)</sup> المسروق واستهلاكه ، ولا بين ما اذا كان ذلك قبل القطع أو بعده ، وهم لا يخصصون النص بالعلة ابتداء ، فليُنظر تحرير هذا المحل والله سبحانه أعلم . " فصل " .

( ١٤٧٨ ) قوله : " والآية <sup>(٢)</sup> مرتبة على ما ذكرنا من الأحوال الأربعة ، وروى ذلك عن على ، وابن عباس ، والنخعى ، وابن جبير " أثر على رضى الله عنه أخرجه الكرخى فى " المختصر " <sup>(٣)</sup> حدثنا أحمد بن نصر ، ثنا أحمد بن رشدين ، <sup>(٤)</sup> حدثنا يحيى الجعفى ، <sup>(٥)</sup> حدثنا على بن هاشم بن يزيد ، <sup>(٦)</sup> حدثنا عثمان بن عطاء عن أبيه ، عن على رضى الله عنه فى قوله تعالى : [ انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ] الآية ، قال : " كان على رضى الله عنه يقضى فى الرجل اذا حارب الله ورسوله وأخذ قبل أن يجىء تائبا نظر فى أمره ، فان لم يجد ه

( ١ ) فى " م " " هلال " بدل " هلاك " ولعله الصواب والله اعلم .

( ١٤٧٨ ) ١١٤ / ٤ .

( ٢ ) قوله تعالى : " انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي فى الدنيا ولهم فى الآخرة عذاب عظيم " ( سورة المائدة ، الآية ٣٣ ) .

( ٣ ) ( لم اعثر على الكتاب ) .

اسناده : ضعيف جدا فيه أحمد بن رشدين وهو ضعيف وقيل : كذبوه . وعثمان ابن عطاء بن أبى مسلم الخراسانى وهو ضعيف ايضا . وأحمد بن نصر كذاب . وهذا الاسناد ظلمات فوقه ظلمات والغريب أن المخرج سكت عنه .

( ٤ ) أحمد بن نصر بن عبدالله ، أبو بكر الذارع . قال الدارقطنى : كذاب دجال . أنظر الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى : ٩١ / ١ ، الميزان : ١٦١ / ١ ، لسان الميزان : ٣١٧ / ١ .

( ٥ ) هو أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد أبو جعفر المصرى . قال ابن عدى : كذبوه وأنكرت عليه أشياء . وقد ذكر الحفاظ له المناكير . أنظر : الكامل لابن عدى : ٢٠١ / ١ ، الميزان : ١٣٣ / ١ ، لسان الميزان : ١٧٢ / ١ و ٢٥٧ .

( ٦ ) هو يحيى بن سليمان بن يحيى بن سعيد الجعفى وهو صدوق يخطئ وقد تقدمت ترجمته .

( ٧ ) لم أقف على ترجمته والله أعلم .

أصاب مالا ، ولا دما نفى سنتين ، وان وجد ه أصاب دما صلب وقتل ، وان وجد ه مالا على الله ورسوله جلد ه حد المملوك ، وحرّم نصيبه في الغني<sup>(١)</sup> . أثر ابن عباس : أخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup> ، حدثنا عبد الرحيم بن سليمان ، عن حجاج ، عن عطية ، عن ابن عباس في قوله تعالى : [ انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله . . الآية ] فقال : اذا حارب الرجل فقتل وأخذ المال قطعت يده ورجله من خلاف<sup>(٣)</sup> وصلب ، وانما قتل ولم يأخذ المال قتل ، وانما أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف ، وانما لم يقتل ولم يأخذ المال نفى<sup>(٤)</sup> . أثر النخعي أخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٥)</sup> ، حدثنا ابن ادريس ، عن أبيه ، عن حماد ، عن ابراهيم قال : [ انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله . . الآية ] قال : اذا خرج وأخاف السبيل وأخذ المال قطعت يده ورجله من خلاف ، وانما أخاف السبيل ولم يأخذ المال نفى ، وانما قتل قتل ، وانما أخاف السبيل وأخذ المال وقتل صلب<sup>(٥)</sup> . أثر سعيد أخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٥)</sup> ، حدثنا محمد بن بكر ، ثنا ابن جريج ، قال :

( ١ ) الغني : هو ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد . النهاية :

٣ / ٤٨٢ .

( ٢ ) المصنف : ١٠ / ١٤٧ في الحدود ، باب في المحارب اذا قتل وأخذ المال وأخاف السبيل . ورواه أيضا عبد الرزاق في مصنفه : ١٠ / ١٠٩ رقم ( ١٨٥٤٤ ) من طريق ابراهيم عن داود عن عكرمة عنه به نحوه . ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى : ٨ / ٢٨٣ ، وأنظر تفسير الطبري : ٦ / ١٣٨ وأحكام القرآن للجصاص : ٤ / ٥٤ . اسناده : ضعيف في سند ابن أبي شيبة حجاج بن أرطاة وهو ضعيف ، وفي سند عبد الرزاق ابراهيم بن اسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري وهو ضعيف . أنظر ترجمته في الميزان : ١ / ١٩ ، التهذيب : ١ / ١٠٤ ، التقریب : ١ / ٣١ .

( ٣ ) قوله : " من خلاف " : معناه أن تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى ، ثم ان عاد : قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى ، وقطع اليد عند مالك والجمهور من الرسغ ، وقطع الرجل من المفصل ، وذلك في الحراية وفي السرقة . أنظر كتاب التسهيل لعلوم التنزيل : ١ / ٣١٥ .

( ٤ ) المصنف : ١٠ / ١٤٦ ، في الحدود ، باب في المحارب اذا قتل وأخذ المال وأخاف السبيل . وأخرجه الطبري في تفسيره : ٦ / ١٣٦ و ١٣٧ . اسناده : حسن .

( ٥ ) المصنف : ١٠ / ١٤٧ في الحدود ، باب في المحارب اذا قتل وأخذ المال وأخاف السبيل . ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى : ٨ / ٢٨٤ . وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ١٠ / ١٨٥ رقم ( ١٨٥٤٣ ) من طريق ابن جريج عن عبد الكريم - أو غيره - عنه به نحوه .

اسناده : ضعيف ، فيه محمد بن بكر بن عثمان البرساني وهو صدوق يخطئ ، وابن

حدث عن سعيد بن جبير، قال : " من حارب الله فهو محارب ، فقال سعيد : فان أصاب  
دما قتل ، وان أصاب دما ومالا صلب ، فان الصلب هو أشد ، وان أصاب مالا ولم يصب  
دما قطعت يده ورجله من خلاف لقول الله جل جلاله <sup>(١)</sup> " أو تقطع أيديهم وأرجلهم من  
خلاف " فان تاب فتوبته بينه وبين الله تعالى ويقام عليه الحد .

( ١٤٧٩ ) قوله : " وان اجمع بين القتل / والسرقه يجمع عليه بين موجبهما ، وهكذا ١٢٥/أ  
نزل جبريل عليه السلام في الحد فيهم " . وأخرج الكرخي في " المختصر " <sup>(٢)</sup> حدثنا أحمد  
ابن نصر ، حدثنا أحمد بن محمد بن رشدين ، حدثنا يحيى الجعفي ، حدثنا محمد بن فضيل ،

=== جريح ثقة فقيه فاضل ، وكان يدلس ويرسل ، وقد قال هنا حدث ولا يعرف من هو؟  
وأما في سند عبد الرزاق ففيه عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية وهو ضعيف وقد  
تقدمت ترجمته .

فائدة : قال أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص : فهذا قول السلف الذين جعلوا  
حكم الآية على الترتيب ، وقال الآخرون : الامام مخير فيهم اذا خرجوا يجرى عليهم  
أى هذه الأحكام شاء ، وان لم يقتلوا ولم يأخذوا مالا ، ومن قال ذلك سعيد بن  
المسيب ومجاهد والحسن وعطاء بن أبي رباح . وقال أبو حنيفة وزفر وأبو يوسف  
ومحمد : اذا قتل المحارب ولم يعدوا ذلك قتلوا ، وان أخذوا المال ولم يعدوا  
ذلك قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، لا خلاف بين أصحابنا في ذلك ، فان  
قتلوا وأخذوا المال ، فان أبا حنيفة قال : للامام أربع خيارات : ان شاء قطع  
أيديهم وأرجلهم وقتلهم ، وان شاء قطع أيديهم وأرجلهم وصلبهم ، وان شاء  
صلبهم ، وان شاء قتلهم وترك القطع .

أنظر أحكام القرآن : ٤ / ٥٥٥٥ ، الاشراف على مذاهب أهل العلم : ج ١ ص ٥٣-٥٣٣  
رقم ( ١٠٣٧ ) ( ١٠٣٨ ) ، الأم : ٦ / ١٦٤ ، المحلى لابن حزم : ١٣ / ٣٠٨ ، المسألة  
( ٢٢٥٦ ) وما بعدها . تفسير القرطبي : ٦ / ١٥١ و ١٥٢ ، المبسوط : ٩ / ١٩٥-١٩٨ ،  
الجامع الصغير لمحمد بن الحسن الشيباني ص ( ٢٤٥-٢٤٧ ) شرح فتح القدير :  
٥ / ١٧٧-١٨٦ ، شرح السنة : ١٠ / ٢٦٠ و ٢٦١ ، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة :  
ج ٥ ص ٣٤٦-٣٥٣ .

( ١٤٧٩ ) ١١٥ / ٤ .

( ١ ) ( لم أعثر على الكتاب ) .

اسناده : ضعيف جدا لتوالى الضعفاء والمتروكين في اسناده ، فيه أحمد بن محمد  
ابن الحجاج بن رشدين فقد كذبوه ، ويحيى بن سليمان بن يحيى بن سعيد الجعفي وهو  
صدوق يخطئ ، ومحمد بن السائب بن بشر الكلبي وهو كذاب ، وأبو صالح اسمه باذان  
أو باذانم وهو ضعيف ومدلس . وقد تقدمت ترجمتهم .

حدثنا الكلبي ، أن أبا صالح حدثه ، عن ابن عباس : " في قوله تعالى : ٧ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله . . . الآية ] قال : نزل هذا فيما بلغنا في حى من كنانة كان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم حلف وموادة <sup>(١)</sup> قعد ناس منهم ، فقطعوا الطريق على من يأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنزل جبريل فيهم بهذه القصة ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بطلبهم ، فقال : من قدرت عليه منهم وقد قتل ولم يأخذ مالا فاقتله ، ومن وجدته قد أخذ المال ولم يقتل فاقتطع يده ورجله ، ومن أعجزك أن تدركه فهو هرج <sup>(٢)</sup> من لقيه قتله <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) يقال : توادع الفريقان ، إذا أعطى كل واحد منهما الآخر عهدا ألا يفزوه ، واسم ذلك العهد : الوديع ، يقال : أعطيته وديعا : أى عهدا . أنظر النهاية : ١٦٢/٥ .

( ٢ ) الهرج : الاختلاط ، هرج الناس يهرجون بالكسر ، هرجا من الاختلاط أى اختلطوا ، وأصل الهرج : الكثرة فى المشى والاتساع .

والهرج : الفتنة فى آخر الزمان . والهرج : شدة القتل وكثرته . أنظر النهاية : ٢٥٧/٥ ، منال الطالب : ص ٥٢٥ و ٥٣٤ ، لسان العرب : ٣٨٩/٢ .

( ٣ ) قال العلامة القرطبي : اختلف الناس فى سبب نزول آية المحاربة ، فالذى عليه الجمهور أنها نزلت فى العرنيين ، روى الأئمة واللفظ لأبى داود رقم ( ٤٣٦٤ ) عن أنس بن مالك : أن قوما من عكل أو قال : من عرينة فاجتووا المدينة فأمر لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بلقاح وأمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها فأنطلقوا . . . الخ . أنظر الجامع لأحكام القرآن : ١٤٨/٦ ، قلت : وقد صحح سند هذا الحافظ المنذرى فى مختصر سنن أبى داود : ٢٠٤/٦ ، وقال الحافظ ابن المنذر : اختلف أهل العلم فىمن نزل قوله عز وجل : " إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله . . . الخ " فقال مالك ، والشافعى ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأى : نزلت الآية فىمن خرج من المسلمين بقطع السبيل ، ويسعى فى الأرض بالفساد ، وقالت طائفة : نزلت فى أهل الشرك ، هذا قول الحسن البصرى ، وعطاء ، وعبد الكريم وقد أجمع أهل العلم على أن أهل الشرك إذا وقعوا فى أيدينا وأسلموا أن دمائهم تحرم . فدل ذلك على أنها نزلت فى أهل الاسلام . واحتج بعض من يقول بالقول الآخر بخبر العرنيين ، وقال : فى بعض الأخبار : أنهم كفروا بعد اسلامهم ، وفيهم نزلت الآية . وقال الحافظ ابن المنذر : قول مالك أصح ، اهـ . وأنظر الاشراف على مذاهب أهل العلم : ج ١ ص ٥٢٩ و ٥٣٠ رقم ( ١٠٣٦ ) ، المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز : ج ٤ ص ٤٢٢-٤٢٥ ، تفسير الفخر الرازى : ج ١ ص ٢١٤ . المبسوط



( ١ )  
 كتاب السير

( ١٤٨٠ ) حديث : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله " عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، فمن قال لا اله الا الله فقد عصم مني ماله ونفسه الا بحقه <sup>(٢)</sup> وحسابه على الله " <sup>(٣)</sup> متفق عليه . وللبخارى ، عن أنس مثله وزاد " قالوها ، وصلوا صلاتنا ، واستقبلوا قبلتنا ، وذبحوا ذبيحتنا ، فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم الا بحقها ، وحسابهم على الله " .

=== وتفسير الطبري رقم ( ١١٨٠٥ ) ، المقنع لابن قدامة : ١٣٨/٤ - ١٤٣ . وقال الحافظ ابن كثير : والصحيح أن هذه الآية عامة في المشركين وغيرهم ممن ارتكب هذه الصفات . تفسير ابن كثير : ج ٢ ص ٤٨ .

( ١ ) السير : بكسر السين وفتح المثناة التحتية ، جمع سيرة بسكونها ، وهي السنة والطريقة ، وغرضه من الترجمة ذكر الجهاد وأحكامه ، وعدل عن الترجمة به ، أو بقتال المشركين الى السير ، لأن الجهاد متلقى من سيره صلى الله عليه وسلم في غزواته والأصل فيـه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى : " كتب عليكم القتال " ( سورة البقرة ، الآية : ٢١٦ ) " وقاتلوا المشركين كافة " ( سورة التوبة ، الآية : ٣٦ ) ، وأخبار ، كخبر الصحيحين : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله " ، وخبر مسلم " لغدوة أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها " قلت : وسيأتى قريباً هذه الأخبار ان شاء الله تعالى . أنظر روضة الطالبين : ١٠ / ٢٠٤ ، شرح فتح القدير : ٥ / ١٨٧ ، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر بهامشه : ١ / ٦٣٩ ، زاد المحتاج بشرح المنهاج : ٤ / ٢٨٥ .

( ١٤٨٠ ) ٤ / ١١٧ .

( ٢ ) أَيْ مَنْ قَتَلَ نَفْسٍ أَوْحَدٍ أَوْ غَرَامَةً مَتْلَفٍ أَوْ تَرَكَ صَلَاةً وَزَكَاةً .

أنظر التفصيل في هذا في معالم السنن : ٢ / ٢٧٠ ، صحيح مسلم بشرح النووي : ١ / ٢٠٦ ، عون المعبود : ٧ / ٣٠٠ ، السراج الوهاج : ١ / ٧٢-٧٠ ، فتح المبدى : ١ / ٥٩ .

( ٣ ) رواه البخارى : ١٢ / ٢٧٥ في استتابة المرتدين ، باب قتل من أبى قبول الفرائض ( ٣ ) الحديث ( ٦٩٢٤ ) ، ومسلم : ١ / ٥٢ ، في الإيمان ، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا اله الا الله محمد رسول الله ( ٨ ) الحديث ( ٣٣ ) ( ٢١ ) ، ورواه أيضا أبو داود رقم ( ٢٦٤٠ ) في الجهاد ، باب على ما يقاتل المشركون ، والترمذى : ٤ / ١١٧ في أوائل كتاب الإيمان ، وقال : حسن صحيح . والنسائى : ٥ / ١٤ في الزكاة ، باب مانع الزكاة ، وابن ماجه ٢ / ١٢٩٥ في أوائل كتاب الفتن ، الحديث رقم ( ٣٩٢٧ ) .

اسناده : متفق عليه .

( ٤ ) الصحيح : ١ / ٤٩٦ و ٤٩٧ في الصلاة ، باب فضل استقبال القبلة ( ٢٨ ) الحديث : ===

( ١٤٨١ ) حديث : " الجهاد ماضٍ منذ بعثني الله الى يوم القيامة ، حتى تقاتل عصابة من أمتي الدجال " (١) .  
 وأخرجه أبو داود ، عن يزيد بن أبي نضلة (٢) ، عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : " ثلاث من أصل الإيمان : الكف عن الله ولا تكثره بذنوب ، ولا تخرجه من الإسلام بعمل والجهاد ماضٍ منذ بعثني الله الى أن يقاتل آخر أمتي الدجال ، لا يبيطله جور جائر ولا عدل عادل ، والإيمان بالأقدار " . قال المنذرى ففى

=== ( ٣٩٣-٣٩١ ) . ورواه أيضا أبو داود رقم ( ٢٦٤١ ) فى الجهاد ، باب على ما يقاتل المشركون ، والترمذى : ١١٨ / ٤ فى الإيمان ، باب ما جاء أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ويقيموا الصلاة ( ٢ ) الحديث ( ٢٧٣٥ ) وقال : حسن صحيح ، والنسائى : ١٠٩ / ٨ فى الإيمان وشرائعه ، باب على ما يقاتل الناس . اسناده : رواه البخارى .

( ١٤٨١ ) ١١٢ / ٤ .

( ١ ) وأصل الدجال : الخلط . يقال : دجل اذا لبس وموه . ومنه الحديث " يكون فى آخر الزمان دجالون " أى كذابون موهون ، وقد تكرر ذكر الدجال فى الحديث ، وهو الذى يظهر فى آخر الزمان يدعى الألوهية ، ويكثر منه الكذب والتبليس وفتنته عظيمة جدا تدش العقول وتحير الألباب مع سرعة مروره فلا يمكث بحيث يتأمل الضعفاء حاله ودلائل حدوث فيه والنقص ، فيصدق من صدقه فى هذه الحالة ، ولهذا حذر الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين من فتنته ونبهوا على نقصه ودلائل ابطاله ، وأما أهل التوفيق فلا يفترون به ولا يخذعون لما معه من الدلائل المكذبة له . وظهور الدجال من أشراط الساعة من الآيات التى تكون قبل الساعة وأحاديث ظهوره فى صحيح مسلم : ٢٢٢٥ / ٤ فى كتاب الفتن ، باب رقم ( ١١ ) الحديث ( ٤١٣٧ ) ( ٢٩٠٠-٢٩٠١ ) . وأنظر صحيح مسلم بشرح النووى : ٥٩ / ١٨ ، النهاية : ١٠٢ / ٢ ، لسان العرب : ٢٣٦ / ١١ ، السراج الوهاج : ٢١٥ / ١ .

( ٢ ) ما قبله يوجد بياض فى " م " ولذا أتى المخرج بحرف العطف هنا لأنه لم يجده بهذا السياق .

( ٣ ) السنن رقم ( ٢٥٣٢ ) فى الجهاد ، باب فى الغزو مع أئمة الجور . وعنه الحافظ

الزيلعى فى نصب الراية : ٣ / ٣٧٧ .

اسناده : ضعيف ، لجهالة يزيد بن أبي نضلة ، وقد نوه له بإشارة الضعيف الحافظ

السيوطى فى الجامع الصغير : ١ / ١٣٦ .

( ٤ ) فى " م " " شية " بدل " نشبة " والصواب كما أثبتته ، وترجمته : يزيد بن أبي نضلة ، =====

(١) المختصر: يزيد بن أبي نشبة ، في معنى المجهول . وقال عبد الحق : (٢) هو رجل من بنى سليم ، لم يرو عنه الا جعفر بن برقان . (٣)

(١٤٨٢) قوله : " وكان عليه السلام اذا بعث جيشا أوصى صاحبهم . . . الحديث " عن بريدة رضي الله عنه قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أمر أميرا على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله (٥) ومن معه من المسلمين خيرا ، ثم قال : أغزوا باسم الله ، في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، أغزوا ولا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليدا ، (٦) واذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال أو خلال ، فأيتتهن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم ادعهم الى الإسلام ، فان أجابوك فاقبل منهم [ وكف عنهم ] ثم ادعهم الى التحول من دارهم الى دار المهاجرين ، وأخبرهم أنهم ، اذا فعلوا ذلك ، فلهم مال المهاجرين وعليهم ما عليهم ، فان أبو أن يتحولوا

=== يضم النون ، وسكون المعجمة ، السلس ، مجهول من الخامسة . د . أنظر الميزان :

٤ / ٤٤٠ ، التهذيب : ١١ / ٣٦٤ ، التقريب : ٢ / ٣٧١ .

(١) مختصر سنن أبي داود : ٣ / ٣٨٠ .

(٢) نقله عنه الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٣٧٧ .

(٣) جعفر بن برقان صدوق يهيم في حديث الزهري وقد قدمت ترجمته .

(١٤٨٢) ٤ / ١١٧ .

(٤) " سرية " هي قطعة من الجيش تخرج منه تغير وتعود اليه . قال ابراهيم الحربي :

هي الخيل تبلغ أربع مائة ونحوها . قالوا : سميت سرية لأنها تسرى في الليل ويخفى

نهابها . وهي فعيلة بمعنى فاعلة . يقال : سرى وأسرى ، اذا ذهب ليلا .

أنظر غريب الحديث لإبراهيم الحربي : ١ / ٣٢٠ ، وصحيح مسلم بشرح الامام

النووي : ١٢ / ٣٧٢ .

(٥) " في خاصته " أي في حق نفس ذلك الأمير خصوصا . أنظر جامع الأصول :

٢ / ٥٩٢ .

(٦) لفظ الجلالة سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

(٧) " ولا تغلوا " من الغلول . ومعناه الخيانة في المغنم . أي لا تخونوا في الغنيمة .

(٨) " ولا تغدروا " أي ولا تنقضوا العهد .

(٩) " ولا تمثلوا " أي لا تشوهوا القتل بقطع الأنوف والآذان .

(١٠) " وليدا " أي صبيا ، لأنه لا يقاتل . والجمع : ولدان .

أنظر فيما ذكر من الغريب آنفا . معالم السنن : ٢ / ٢٦٢ . وصحيح مسلم بشرح

النووي : ١٢ / ٣٧٢ و ٣٨ ، وجامع الأصول : ٢ / ٥٩٢ .

(١١) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من النسخة المطبوعة .

منها ، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب<sup>(١)</sup> المسلمين ، يجري عليهم حكم الله الذي يجرى على المؤمنين ، ولا يكون لهم في الغنيمة والفى شيء ، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين ، فإن هم أبو فسلهم الجزية ، فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم ، وإذا حاصرت أهل حصن ، فأرادوك أن تجعل لهم ذمة<sup>(٢)</sup> الله وذمة نبيه ، فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه ، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك ، فإنكم أن تخفروا<sup>(٣)</sup> ذمتكم وذمة أصحابكم ، أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله ، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله ، فلا تنزلهم على حكم الله . ولكن أنزلهم على حكمك ، فإنك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله أم لا ، ثم أفضوا فيهم بما شئتم<sup>(٤)</sup> رواه الجماعة<sup>(٥)</sup> ، إلا البخاري . ورواه الامام أبو حنيفة من هذا الوجه بلفظ الجمع في الأمر من أوله إلى آخره ، أخرجه الحارثي في " مسنده " وهو لفظ كتب علمائنا رحمهم الله تعالى .<sup>(٦)</sup>

( ١٤٨٣ ) قوله : " والنبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج [ إلى الجهاد ] ولا يخرج جميع [ أهل ] المدينة<sup>(٧)</sup> . قلت : يستند هذا من وجوه كثيرة منها ما رواه أهل المغازي<sup>(٨)</sup>

( ١ ) " أعراب " الأعراب : ساكنوا البادية من العرب . جامع الأصول : ٥٩٢ / ٢ .

( ٢ ) " ذمة الله " الذمة ، ههنا ، العهد . النهاية : ١٦٨ / ٢ .

( ٣ ) " أن تخفروا " يقال : أخفرت الرجل إذا نقضت عهده . وخفرت أمانته وحميته .

صحيح مسلم بشرح النووي : ٣٩ / ١٢ .

( ٤ ) في " م " " جاء " بدل " حاصرت " والتصويب من النسخة المطبوعة .

( ٥ ) رواه مسلم : ١٣٥٧ / ٣ في أوائل كتاب الجهاد والسير ، الحديث رقم ( ٣ ) ( ١٧٣١ )

وأبوداود رقم ( ٢٦١٢-٢٦١٤ ) في الجهاد ، باب في دعاء المشركين . والترمذي :

٨٥ / ٣ في السير ، باب ما جاء في وصية النبي صلى الله عليه وسلم في القتال ( ٤٧ ) ،

الحديث ( ١٦٦٦ ) ، وابن ماجه : ٩٥٣ / ٢ في الجهاد ، باب وصية الامام ( ٣٨ ) ،

الحديث ( ٢٨٥٨ ) ، والامام أحمد في مسنده : ٣٥٨ / ٥ ، والبيهقي في شرح السنة :

١١ / ١١ رقم ( ٢٦٦٩ ) ، وابن أبي شيبة في المصنف : ٢٣٨ / ١٢ في الجهاد ،

باب ما قالوا في وضع الجزية والقتال عليها .

إسناده : رواه مسلم ، وقال الترمذي : حسن صحيح .

( ٦ ) ( المسند ) ، وعنه الخوارزمي في جامع المسانيد : ج ٢ ص ٩١ و ٩٢ في كتاب

السير . من طريق أبي حنيفة عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه عن النبي

صلى الله عليه وسلم . إسناده : يقال فيه ما قيل لسابقه .

( ١٤٨٣ ) ١١٨ / ٤ .

( ٧ ) سقط من " م " .

( ٨ ) أنظر سيرة ابن هشام : ج ٢ ص ٦٤ ( غزوة أحد ) . امتاع الأسماع : ج ١ ص ١١٣ ،

زاد المعاد : ج ٢ ص ١٩٣ . البداية والنهاية : ج ٤ ص ١٦ ، السيرة الحلبية : ج ٢ ص ٤٨٧ .

والسير، وفضائل الصحابة<sup>(١)</sup> ومعرفتهم، أن النبي صلى الله عليه وسلم استخلف عمرو بن  
أم مكتوم على المدينة ثلاث عشرة نوبة أحد ها حجة الوداع . ومنها ما رواه مسلم<sup>(٢)</sup> وغيره  
عن / بريدة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " حرمة نساء المجاهدين ، على القاعدين ، ١٧٥ / ب  
كحرمة أمهاتهم ، وما من رجل من القاعدين يَخْلِفُ رجلاً من المجاهدين في أهله ، فيخوننه  
[ فيهم ]<sup>(٤)</sup> الا وقف [ له ]<sup>(٤)</sup> يوم القيامة ، فيأخذ من عمله ما شاء ، فما ظنكم ؟<sup>(٥)</sup> ويستند  
المعنى المطلوب أيضا بعوثة صلى الله عليه وسلم ، وسراياه وذلك كثير شهير وقد قال الله  
تعالى : لا يستوى القاعدون من المؤمنين . . . الآية<sup>(٦)</sup> .

( ١ ) انظر الاستيعاب : ٣٥١ / ٨ ، سير أعلام النبلاء ج ١ ص ١٦١ .

قال الحافظ ابن عبد البر ، وتبعه الحافظ ابن حجر : استخلف رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ابن أم مكتوم على المدينة ثلاث عشرة مرة في غزواته : في غزوة الأبواء ،  
وبواط ، وذى العشيرة ، وخروجه الى ناحية جهينة في طلب كرز بن جابر ، وغزوة  
السويق ، وغطفان ، وأحد ، وحمراء الأسد ، ونجران ، وذات الرقاع ، واستخلفه  
حين سار الى بدر ، ثم رد أبا لبابة واستخلفه عليها ، واستخلفه أيضا في خروجه  
الى حجة الوداع . وقال : وقتل شهيدا بالقادسية ، وكان معه اللواء يومئذ .  
رضي الله عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعا . أنظر الاستيعاب :  
٣٥١ / ٨ رقم الترجمة ( ١٩٤٦ ) وج ٧ / ٤١ رقم الترجمة ( ١٦٦٩ ) ، الإصابة :  
٨٤٣ / ٧ و ٨٤٣ / ٨ رقم الترجمة ( ٥٧٥٩ ) ، سير أعلام النبلاء : ٣٦١ / ١ ، أسد  
الغابة : ١٨٣ / ٣ .

( ٢ ) الصحيح : ١٥٠٨ / ٣ في الامارة ، باب حرمة نساء المجاهدين ، واثم من خانهم  
فيهن ( ٣٩ ) الحديث ( ١٣٩ ) ( ١٨٩٧ ) . ورواه أيضا أبو داود رقم ( ٢٤٩٦ ) في  
الجهاد ، باب في حرمة نساء المجاهدين على القاعدين ، والنسائي : ٥٠ / ٦ و ٥١  
في الجهاد ، باب من خان غازيا في أهله ، والامام أحمد في مسنده : ٣٥٢ / ٥ .  
اسناد : رواه مسلم .

( ٣ ) هذا في شيئين : أحدهما : تحريم التعرض لهن برية من نظر محرم وخلوة وحديث  
محرم وغير ذلك . والثاني : في برهن والا حسان اليهن وقضاء حوائجنهن التي لا يترتب  
عليها مفسدة ، ولا يتوصل بها الى ريبة ، ونحوها . أنظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٣ / ٤١ .  
( ٤ ) سقط من " م " والمثبت من النسخة المطبوعة .

( ٥ ) معناه : ما تظنون في رغبته في أخذ حسناته والاستكثار منها في ذلك المقام ، أي لا يبقى  
منها شيئا ان أمكنه . أنظر صحيح مسلم بشرح النووي : ١٣ / ٤٢ .

( ٦ ) وتام الآية " غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله  
المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله  
المجاهدين على القاعدين أجرا عظيما " . ( سورة النساء ، الآية : ٩٥ ) .

( ١٤٨٤ ) قوله : " وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ د روعا من صنفوان " .

تقدم في العارية .

( ١٤٨٥ ) قوله : " وكان عمر يغزى الأعزب <sup>(١)</sup> عن نى الحليلة <sup>(٢)</sup> ، ويعطى الشاخص <sup>(٣)</sup> فرس القاعد " أخرج ابن سعد في الطبقات <sup>(٤)</sup> في ترجمة عمر بن الخطاب رضى الله عنه : أخبرنا الواقدي ، قال : حدثنا قيس بن الربيع ، عن عاصم الأحول ، عن أبي عثمان النهدي ، عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه " أنه كان يغزى الأعزب عن نى الحليلة ، ويغزى الفارس عن القاعد " . وأخرجه ابن أبي شيبه <sup>(٥)</sup> حدثنا حفص بن غياث ، عن عاصم ، عن أبي مجلز ، قال : " كان عمر رضى الله عنه يغزى العزب ، ويأخذ فرس المقيم فيعطيه للمسافر " .

( ١٤٨٤ ) ١١٨ / ٤ وقد تقدم في الحديث رقم ( ١٠٨٠ ) .

( ١٤٨٥ ) ١١٨ / ٤ .

( ١ ) العزب : الذين لأزواج لهم من الرجال والنساء . وقال الكسائي : العزب : السدى

لأهل له ، والعزبة : التى لأزواج لها ، والاسم : العزبة والعزوبة ، يقال : تعزب

فلان زمانا ثم تأهل . أنظر الصحاح : ١ / ١٨٠ ، النهاية : ٢٢٧ / ٣ و ٢٢٨ .

( ٢ ) حليلة الرجل : امرأة ، وهو حليلها ، لأن كل واحد منهما يحال صاحبها ، وهو

أمثل من قول من قال أنا هو من الحلال أى أنه يحل لها وتحل له ، وذلك

لأنه ليس باسم شرعى وأنا هو من قديم الأسماء . ويقال : أنا سميت الزوجة

حليلة لأن كل واحد منهما محلل أزار صاحبها . أنظر النهاية : ١ / ٤٣١ ،

لسان العرب : ١١ / ١٦٤ .

( ٣ ) الشاخص : الذى لا يُغيبُ الغزو ، عن ابن الأعرابي ، وأنشد : 7 أما ترينى اليوم ثلبي

شاخصا من الثلب : المسن . وفي حديث أبي أيوب : فلم " يزل شاخصا في سبيل الله " .

لسان العرب : ٧ / ٤٦ . وقال في المعجم الوسيط : ج ١ ص ٤٧٥ : الشاخص :

الشيء المائل ، ويطلق على الهدف والعلامة البارزة وللقائم يحدد به القياس ، اهـ .

يقال : أغزى الأمير الجيش إذا بعثه الى العدو . والشخص : المراد به هنا :

الذهاب من بلد الى بلد ، أى الى الجهاد والله أعلم . راجع شرح فتح القدير :

١٩٥ / ٥ .

( ٤ ) ج ١ ص ٢٢٠ في ترجمة عمر رضى الله عنه . وعنه الحافظ الزيلعى في نصب الراية :

٣ / ٣٢٨ .

أسناده : رجاله جيدون ، عدا محمد بن عمر الواقدي وهو متروك ، ولكن رواياته

في المغازى مقبولة ، ولذا سكت عنه الحافظ في الدراية : ٢ / ١١٤ رقم ( ٦٩١ ) وكذا غيره .

( ٥ ) المصنف : ١٢ / ٣٦٠ في الجهاد ، باب ما قالوا في العزب يغزى ويترك الزوج .

ورواه أيضا سعيد بن منصور في سننه : ج ٢ ص ١٧١ رقم ( ٢٣٥٥ ) . من طريق عبد الله =====

( ١٤٨٦ ) قوله : " لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم ما قاتل قوما حتى دعاهم الى الاسلام " . عن ابن عباس : " أن النبي صلى الله عليه وسلم ما قاتل قوما حتى دعاهم " أخرجه عبد الرزاق ، وأحمد ، ( ١ ) والطبراني ، ( ٢ ) والحاكم ، ( ٣ ) ورجال بعضها رجال الصحيح . وفي الباب : عن فروة ، ( ٤ ) قال : " أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله أقاتل بمقبل قومي مدبرهم ؟ قال : نعم ، فلما وليت دعاني ، فقال : لا تقا تلهم حتى تدعوهم الى الاسلام " رواه أحمد . ( ٥ )

=== ابن المبارك به ولفظه " أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يفزى الأعزب عن نى الحليلة " . وأخرج من طريق ابن أبي شيبة الحافظ الزيلعى فى نصب الراية : ٣٧٧/٣ و ٣٧٨ .

اسناد : رجاله كلهم ثقات وقد سبقت ترجمتهم . الا أن لاق ابن حميد بن سعيد أبو مجلز يروى عن أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه مرسل .

( ١٤٨٦ ) ١١٨/٤ .

( ١ ) المصنف : ج ٥ ص ٢١٨ رقم ( ٩٤٢٧ ) .

( ٢ ) المسند : ج ١ ص ٢٣١ و ٢٣٦ .

( ٣ ) المعجم الكبير : ج ١١ ص ٩٥ و ١٣٢ رقم ( ١١٥٩ و ١١٢٦ و ١١٢٧ ) .

( ٤ ) المستدرک : ج ١ ص ١٥ فى كتاب الايمان .

ورواه أيضا الدارنى فى سننه : ٢١٧/٢ فى السير ، باب فى الدعوة الى الاسلام قبل القتال ، والبيهقى : ١٠٧/٩ فى كتاب السير ، وابن أبى شيبة فى المصنف : ج ١٢/٣٦٥ فى الجهاد ، باب فى دعاء المشركين قبل أن يقاتلوا .

اسناد : صحيح ، قال الحاكم : هذا حديث صحيح من حديث الثورى ولم يخرجاه ، وقد احتج مسلم بأبى نجیح والد عبد الله ، واسمه يسار وهو من موالى المكين ، اهـ . وقال الهيثمى : رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني بأسانيد ورجال أحدها رجال الصحيح . مجمع الزوائد : ٥ / ٣٠٤ .

( ٥ ) هو فروة بن مسيك : بمهملة مصغرا ، المرادى ، ثم الغطيفى ، بمعجمة مصغرا ، صاحبى سكن الكوفة ، يكنى أبا عمير ، واستعمله عمر . د . ت . أنظر : الاستيعاب : ٩ / ١١٦ ، أسد الغابة : ٤ / ١٨١ ، الاصابة : ٨ / ٩٥ ، التقريب : ٢ / ١٠٨ .

( ٦ ) كذا فى " م " وهو فى نصب الراية : ٣ / ٣٧٨ و ٣٧٩ ، والدراية : ٢ / ١١٤ رقم ( ٦٩٢ ) . وقد عزاه الحافظ الزيلعى لأحمد فى مسنده ، ثم قلده الحافظ والمخرج ، وليس فسى مسنده من مروياته الا حديث واحد فى : ج ٣ ص ٤٥١ ولم أجد هذا فيه وذلك بعد البحث الشديد فى جميع أجزاء المسند والله أعلم . ولكن الحديث أخرجه الترمذى فى سننه : ج ٥ ص ٣٩ فى التفسير ، سورة سبأ . ولفظه مطول وفيه قصة ، ورواه أيضا =====

وللطبراني في الأوسط<sup>(١)</sup> عن أنس " أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث عليا إلى قوم يقاتلهم ، وقال : لا تقاتلهم حتى تدعوهم " وأخرجه عبد الرزاق<sup>(٢)</sup> من حديث علي . وأحمد ، والحاكم<sup>(٣)</sup> من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنهم أجمعين .

=== أبوداود رقم ( ٣٩٨٨ ) في الحروف والقراءات . وابن أبي شيبة في مصنفه : ٣٦٢ / ١٢ و ٣٦٣ في الجهاد ، باب في دعاء المشركين قبل أن يقاتلوا . مختصرا . من حديث فروة بن مسيك المرادي رضي الله عنه .

اسناد : قال الترمذي : هذا حديث غريب حسن ، وهو كذا في مختصر سنن أبي داود :

( ١ ) ٨ / ٦ رقم ( ٣٨٣٢ ) . المعجم وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٥ / ٣٠٥ ، وقد أورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٣٧٨ .

( ٢ ) المصنف : ٥ / ٢١٧ رقم ( ٩٤٢٤ ) ولغظه أتم .

اسناد : صحيح ، قال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط ، رجاله رجال الصحيح . غير عثمان بن يحيى القرطاني وهو ثقة . مجمع الزوائد : ٥ / ٣٠٥ . وأما اسناد عبد الرزاق فمعضل .

( ٣ ) المسند : ٥ / ٤٤٠ .

( ٤ ) كذا في " م " وهو في نصب الراية : ٣ / ٣٧٨ ونسبه للهاكم في المستدرک ، قلت : لم أجده فيه بعد البحث الشديد ، ولعل في هذا العزو خطأ كالذي مضى قريبا ، أي حديث فروة بن مسيك المرادي والله أعلم .

أما حديث سلمان الفارسي هذا فقد أخرجه الترمذي في سننه : ٣ / ٥٢ في أوائل أبواب السير ، باب ما جاء في الدعوة قبل القتال ( ١ ) الحديث ( ١٥٨٨ ) ، وسعيد ابن منصور : ٢ / ٢١٣ رقم ( ٢٤٧٠ ) ، وابن أبي شيبة في مصنفه : ١٢ / ٣٣٧ و ٣٦١ في الجهاد ، باب ما قالوا في وضع الجزية والقتال عليها ، وباب في دعاء المشركين قبل أن يقاتلوا . وأبو يوسف في الخراج ص ( ٣٧١ ) رقم ( ٤٥٩ ) في قتال أهل الشرك وأهل البغى وكيف يدعون ، وأبو عبيد في كتاب الأموال ص ٣٤ رقم ( ٦١ ) من طرق عن عطاء بن السائب عن أبي البختري عن سلمان " أنه انتهى إلى حصن ، أومدينة فقال لأصحابه : دعوني أدعوهم كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوهم ، فقال لهم : إنما كنت رجلا منكم فهداني الله للإسلام ، فإن أسلمتم فلکم مالنا وعليکم ما علينا ، وإن أبيتم فأدوا الجزية وأنتم صاغرون ، فإن أبيتم نابذناكم على سواء ، إن الله لا يحب الخائنين ، ففعل ذلك بهم ثلاثة أيام ، فلما كان في اليوم الرابع أمر الناس ، فغدوا إليها ففتحوها " انتهى لفظه .

اسناد : قال الترمذي : حديث سلمان حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث عطاء

ابن السائب ، وسمعت محمدا يقول : أبو البختري لم يدرك سلمان لأنه لم يدرك عليا ، =====



( ١٤٨٧ ) حديث : " فاذنوا قبلوها فاعلمهم أن لهم مال المسلمين وعليهم ما على المسلمين " تقدم بما فيه .

( ١٤٨٨ ) حديث : " وقال على رضي الله عنه : إنما بذلوا الجزية لتكون أموالهم كأموالنا ، وماؤهم كدمائنا " قال مخرجوا أحاديث الهداية : (١) لم نجد هكذا وإنما أخرج الدارقطني (٢) عنه " من كانت له ذمتنا ، فدمه كدمنا ، وديته كديتنا " .

( ١٤٨٩ ) قوله : " للنهي أو لمخالفة الأمر على ما مر به " لم أر النهي فيما تقدم للمصنف ، فيحمل قوله على ما رأى من الأمر وهو في حديث بريدة (٣) ، وقد تقدم (٤) لنا النهي في حديث فروة بن مسيك (٥) عند أحمد .

=== وسلمان مات قبل علي ، وفي الباب عن بريدة ، والنعمان بن مقرن ، وابن عمر ، وابن عباس ، اهـ .

أبو البختری : اسمه سعيد بن فيروز ، أرسل عن علي ، وابن مسعود ، وهو تابعي ثقة ثبت فيه تشيع قليل ، وكثير الارسال ، وروى له الجماعة . أنظر : الطبقات الكبرى : ٢٠٥ / ٦ ، سير أعلام النبلاء : ٢٧٩ / ٤ ، التقريب : ٣٠٣ / ١ ، قلت : وهو منقطع بهذا الاسناد وصحيح بالشاهد ، ويشهد له حديث بريدة الأسلمي رضي الله عنه رواه الجماعة الا البخاري وقد تقدم في الحديث رقم ( ١٤٨٢ ) .

( ١٤٨٧ ) ١١٩ / ٤ تقدم في الحديث رقم ( ١٤٨٢ ) . من حديث بريدة الأسلمي . ( ١٤٨٨ ) ١١٩ / ٤ .

( ١ ) أنظر نصب الراية : ٣٨١ / ٣ ، الدراية : ١١٥ / ٢ رقم ( ٦٩٤ ) .

( ٢ ) السنن : ١٤٨ / ٣ في الحدود والديات . وعنه الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣٨١ / ٣ . من طريق شعبة عن الحكم عن حسين بن ميمون ، عن أبي الجنوب عن علي رضي الله عنه .

اسناده : ضعيف ، قال الدارقطني : خالفه أبان بن تغلب ، فرواه عن حسين بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله ، عن أبي الجنوب ، وأبو الجنوب ضعيف الحديث ، اهـ . ( ١٤٨٩ ) ١١٩ / ٤ أي " يجب أن يدعوهم قبل القتال ، فإن قاتلهم بغير دعوة قيل يجوز ، لأن الدعوة الى الاسلام قد انتشرت في دار الحرب فقام الشيوع مقام البلوغ ، وقيل : لا يجوز وهو آثم للنهي أو لمخالفة الأمر على ما مر " .

( ٣ ) تقدم في الحديث رقم ( ١٤٨٢ ) .

( ٤ ) تقدم تحت الحديث رقم ( ١٤٨٦ ) .

( ٥ ) في " م " " مسيك " والصواب " مسيك " .

( ١٤٩٠ ) حديث : " أن النبي صلى الله عليه وسلم أغار<sup>(١)</sup> على بنى المصطلق<sup>(٢)</sup> وهم غارون " عن ابن عون قال : " كتبت الى نافع أسأله عن الدعاء قبل القتال ؟ فكتب السّيّ اما كان ذلك في أول الاسلام ، قد أغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بنى المصطلق وهم غارون ، وأنعامهم تسقى على الماء ، فقتل مقاتلهم وسبى ذراريهم<sup>(٤)</sup> وأصاب يومئذ<sup>(٥)</sup> جويرية بنت الحارث<sup>(٦)</sup> حدثني به عبد الله بن عمر ، وكان في ذلك الجيش<sup>(٦)</sup> .

( ١٤٩٠ ) ٥١١٩/٤

( ١ ) الغارة : وجمعها الغارات ، وهي الاسم من الاغارة على العدو ، يقال : أغار يغير اذا أسرع في العدو . أنظر منال الطالب ص ( ٦٠٢ ) ، النهاية : ٣ / ٣٩٤ . وقال في جامع الأصول : ٢ / ٥٩٤ : الغيرة : الغفلة ، ورجل غار " وقوم غارون .

( ٢ ) غزوة بنى المصطلق : غزا النبي صلى الله عليه وسلم غزوة بنى المصطلق من خزاعة بالمريسيع - بالضم ثم الفتح ويا ساكنة ثم سين مهمة مكسورة ويا أخرى وآخره عين مهمة ، كأنه تصغير المرسوع وهو الذي انسلقت عنه من السهر ، معجم البلدان ٥ / ١١٨ - في السنة الرابعة للهجرة ، وذلك أنه بلغه أن بنى المصطلق من خزاعة أجمعوا لحربه فخرج اليهم فلقبهم بالمريسيع وهو ماء لهم من ناحية ( قديد ) مصفرا أيضا وهو أي ( قديد ) مكان بين خليص ورابغ بين مكة والمدينة ، وخليص على ثلاثة مراحل من مكة ، فهزمهم الله ، وقتل من قتل منهم وسبى أولادهم ونساءهم ، وغنم أموالهم واصطفى من سبيهم لنفسه جويرية بنت الحارث المصطلقية - أم المؤمنين رضى الله عنها - ولما قفل صلى الله عليه وسلم اتفق في قفوله حديثان :-  
أحدهما : نزول سورة " المنافقون " .

والثاني : حديث الافك . راجع ذلك مفصلا في سيرة ابن هشام : ٢ / ٢٩٢ و ٢٨٩ ، تاريخ الطبرى : ٢ / ٦٠٧ - ٦٠٨ و ٦٠٤ - ٦١٠ و ٦١٩ - ٦١٠ ، امتاع الأسماع : ١ / ١٩٥ - ٢٠٦ ، سيرة الحلبية : ٢ / ٥٨٣ - ٥٩٤ ، حقائق الأنوار ، القسم الأول : ١ / ٥٠ - ٥٢ ، والقسم الثاني : ٢ / ٥٥٦ - ٥٧٩ .

( ٣ ) " وهم غارون " أي غافلون . صحيح مسلم بشرح النووي : ١٢ / ٣٦ .

( ٤ ) هكذا في " م " وجامع الأصول : ٢ / ٥٩٣ ، ونصب الراية : ٣ / ٣٨٢ ، وأما في النسخة المطبوعة " وسبى سبيهم " .

( ٥ ) جويرية بنت الحارث بن أبي ضرار الخزاعية ، من بنى المصطلق أم المؤمنين كان اسمها برة ، فغيرها النبي صلى الله عليه وسلم ، وسبأها في غزوة المريسيع ، ثم تزوجها ، وكانت ممن أجمل النساء ، وكان أبوها سيدا مطاعا ، وماتت سنة خمس ، على الصحيح . ع / ١٠ . التقريب ٢ / ٥٩٣ . وأنظرا لاستيعاب : ١٢ / ٢٤٣ ، أسد الغابة : ٥ / ١٩٤ ، سير أعلام النبلاء : ٢ / ٢٦١ ، الاصابة : ١٢ / ١٨٢ .

( ٦ ) قلت : ليس فيه غزو ولعله سقط العزو من المخرج أو الناسخ والله أعلم . وقد أخرجه =====

( ١٤٩١ ) حديث : " أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم عهد إليه أن يغير على [ بنى ] أصفر صباحا وأن يحرق نخلهم " . أبوداود ، وابن ماجه ، عن أسامة بن زيد " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عهد إليه فقال : أغر<sup>(٤)</sup> على<sup>(٥)</sup> أبني صباحا وحرق<sup>(٦)</sup> وفي لفظ " بيني " .

( ١٤٩٢ ) حديث : " فاستعن بالله وقاتلهم " تقدم من حديث بريدة عن

الجماعة ، إلا البخارى .

=== البخارى : ١٧٠ / ٥ فى العتق ، باب من ملك من العرب رقيقا فوهب وباع وجامع ( ١٣ ) الحديث ( ٢٥٤١ ) ، ومسلم : ١٣٥٦ / ٣ فى أوائل الجهاد والسير ، الحديث رقم ( ١ ) ( ١٧٣٠ ) ، وأبوداود رقم ( ٢٦٣٣ ) فى الجهاد ، باب فى دعاء المشركين ، وسعيد بن منصور فى سننه : ٢٢٩ / ٢ رقم ( ٢٤٨٤ ) ، والامام أحمد فى المسند رقم ( ٥١٢٤٦٨٧٥٥٤٨٥٧ ) .

اسناد ه : متفق عليه .

( ١٤٩١ ) ١١٩ / ٤ .

( ١ ) كذا فى " م " والاختيار ، ولكنها فى لفظ الحديث كما سيأتى قريبا " أبني " : بضم الهمزة ، وسكون الباء الموحدة ، بعدها نون ، وألف مقصورة . موضع بالشام من جهة البلقاء . أنظر معجم البلدان : ١ / ٧٩ ، ونصب الراية : ٣ / ٣٨٢ .

( ٢ ) السنن رقم ( ٢٦١٦ ) فى الجهاد ، باب فى الحرق فى بلاد العدو .

( ٣ ) السنن : ٩٤٨ / ٢ فى الجهاد ، باب التحريق بأرض العدو ( ٣١ ) الحديث ( ٢٨٤٣ ) ورواه أيضا الطحاوى فى الآثار : ٢٠٨ / ٣ فى أوائل كتاب السير ، والطيالسى فى مسنده

( المنحة ) ٢٣٧ / ١ رقم ( ٢٠٥٥ ) ، وسعيد بن منصور فى سننه : ٢٨٤ / ٢ رقم ( ٢٦٤١ )

فى الجهاد ، باب ماجاء فى الحريق وقطع النخل ، والبيهقى فى السنن الكبرى : ٩ / ٨٣ ، وابن أبى شيبه فى المصنف : ٣٦٦ / ١٢ فى الجهاد ، باب فى الاغارة عليهم وتبويتهم بالليل .

اسناد ه : ضعيف ، وقد سكنت عنه الحافظ المنذرى فى مختصر سنن أبى داود : ٣ / ٤١٩ ،

ثم البوصيرى فى الزوائد . والحافظ ابن حجر فى الدراية : ١١٥ / ٢ رقم ( ٦٩٥ ) . قلت :

العلة فيه هو صالح بن أبى الأخضر وهو ضعيف ، وتقدمت ترجمته وبقيت رجاله ثقات .

( ٤ ) فى " م " " أغزو " بدل " أغر " والتصويب من النسخة المطبوعة .

( ٥ ) فى " م " " أبني الأصفر " بزيادة " الأصفر " ، والتصويب من المطبوع . و " أبني " : بالضم ثم

السكون وفتح النون والقصر . موضع بالشام من جهة البلقاء . أنظر معجم البلدان : ١ / ٢٩٠ .

( ٦ ) فى " م " " بنيا " وهو خطأ والتصويب من سنن أبى داود رقم ( ٣٦١٧ ) قال : هـى بينى فلسطين .

( ١٤٩٢ ) ١١٩ / ٤ . تقدم فى الحديث رقم ( ١٤٨٢ ) .

( ١٤٩٣ ) قوله : " وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم حاصر الطائف فرماهم بالمنجنيق (١) وكان فيهم المسلمون " . أما نصب المنجنيق على الطائف : فرواه أبو داود (٢) وابن سعد في الطبقات (٣) عن مكحول " أن النبي صلى الله عليه وسلم نصب المناجيق على أهل الطائف (٤) .

( ١٤٩٣ ) ٠١١٩/٤

( ١ ) المنجنيق : آلة قديمة من آلات الحصار ، كانت ترمى بها حجارة ثقيلة الى الأسوار فتهدمها . والمنجنيق : معربة وأصلها بالفارسية من جن نيك أى مأجود نى وهى مؤنثة ، وجمعها ، منجنيقات . أنظر مختار الصحاح ص ( ١٠٦ ) والمعجم الوسيط : ٠٨٥٥/٢

( ٢ ) فى المراسيل ص ( ١٥ ) ، وأنظر تحفة الأشراف : ٠٣٩٦/١٣ . عن محمد بن بشير ، عن يحيى بن سعيد ، عن سفيان ، عن ثور بهذا ، ورواه البيهقي : ٠٨٤/٩ .

( ٣ ) الطبقات الكبرى : ج ٢ ص ١١٥ القسم الأول منه . فى غزوات النبي صلى الله عليه وسلم . استانده : مرسل صحيح الاسناد رجاله ثقات .

( ٤ ) قال فى مراصد الاطلاع : ٨٧٧/٢ : الطائف : كانت قديما تسمى " وُجُ " وسميت بالطائف لما أطيّف عليها الحائط ، وهى ناحية ذات نخيل وأغاب ومزارع وأودية على ظهر جبل غزوان ، وبها عقبة مسيرة يوم للطالع من مكة ونصف يوم للهابط الى مكة ، اهد . وأما غزوة الطائف : فانه صلى الله عليه وسلم توجه اليها لقتال من شرد اليها من حنين ، ومر على طريقه بحصن مالك بن عوف النصرى قائد هوازن ، فهدمه ثم ارتحل فحاصر أهل الطائف بضعا وعشرين ليلة من شهر شوال ، وقتلهم قتالا شديدا ، فلم يظفر بهم ، بعد أن رماهم بالمنجنيق ، وحرق أغابهم ، فلما انصرف قيل له : ادع عليهم ، فقال : اللهم اهد ثقيفا وائت بهم ، فهداهم الله بدعوتيه فأتوا الى المدينة مسلمين ، بعد أن تقدم قبلهم مالك بن عوف ، فأسلم ثم رجع اليهم ، فدعاهم الى الله وأتى بهم الى النبي صلى الله عليه وسلم مسلمين . وكانت ذلك فى السنة الثامنة للهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات وأتم التسليم . وأنظر ذكر هذه الغزوة مفصلا فى المراجع الآتية : سيرة ابن هشام : ٤٧٨/٢ - ٤٩٣ ، طبقات ابن سعد : ١١٤/١ - ١١٥ ، تاريخ الطبرى : ٨٢/٣ - ٩٤ ، امتاع الأسماع : ٤١٥/١ - ٤٢٠ ، الوفاء بأحوال المصطفى : ٤٣٠/٢ ، زاد المعاد : ٤٩٥/٣ ، البداية والنهاية : ٣٨٦/٤ ، حقائق الأنوار / قسم الأول : ٦٥/١ ، وقسم الثانى ٦٩١/٢ . قلت : أما الحديث المذكور " اللهم اهد ثقيفا " رواه الترمذى : ٣٨٦/٥ فى المناقب ، ياب فى ثقيف وبنى حنيفة ، الحديث ( ٣٩٣٧ ) ، والامام أحمد فى مسنده : ٣٤٣/٣ من حديث جابر بن عبد الله . بلغظ المذكور أعلاه ولان كر فيهما : " وائت بهم " كما فى كتب السير والمغازى . استانده : صحيح رجاله ثقات .

(١) وللترمذى نحوه . وأخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٢) مسندا من حديث على رضى الله عنه .  
 وذكره الواقدي في "المغازي" (٣) عن سلمان الفارسي "أنه أشار بذلك على رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ففعله" . فالصحة حينئذ على أصولنا . وأما أنهم (٤) "كان فيهم مسلمون" (٥)  
 (١٤٩٤) قوله : "ولما مر صلى الله عليه وسلم يريد الطائف بدا له قصر عمر بن مالك (٦)

(١) السنن : ١٨٦/٤ في الاستئذان والآداب ، باب ما جاء في الأخذ من اللحية (٥١)  
 الحديث (٢٩١٢) فقال : قال قتبية : ثنا وكيع عن رجل عن ثور بن يزيد "أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم نصب المنجنيق على الطائف" قال قتبية : قلت لو كيع : من هذا  
 الرجل ؟ قال : صاحبكم عمر بن هارون ، اهـ .

إسناده : قال الحافظ الزيلعي : معضل ، ولم يصل سند به . نصب الراية : ٣/٣٨٢ .  
 (٢) ج٢ ص ٢٤٣ . عن عبد الله بن خراش ، عن العوام بن حوشب ، عن أبي صادق ، عن  
 على رضى الله عنه قال : "نصب رسول الله صلى الله عليه وسلم المنجنيق على أهل  
 الطائف" . وذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣/٣٨٣ .

إسناده : ضعيف ، قال الحافظ : أخرجه أبو داود في المراسيل ، ورجاله ثقات ، ووصله  
 العقيلي بإسناد ضعيف عن على رضى الله عنه . بلوغ المرام ص (٢٧٠) رقم (١٣٠٦) .  
 (٣) ج٢ ص ٩٢٩ . وهو في السنن الكبرى : ٨٤/٩ ، ونصب الراية : ٣/٣٨٣ . وقال  
 الامام الشافعي : "نصب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الطائف منجنيقا  
 أو عرادة" السنن الكبرى : ٨٤/٩ .

والعرادة : بالتشديد : شيء أصغر من المنجنيق . الصحاح : ٥٠٨/٢ . وقال  
 الحافظ في التلخيص : ١٠٤/٤ رقم (١٨٦٨) : قال السهيلي : ذكر الواقدي كما  
 ذكره مكحول ، وزعم أن الذي أشار به سلمان الفارسي .

(٤) كذا في "م" ولعله من الأنسب "أنه" بدل "أنهم" والله أعلم .

(٥) ثم يوجد بياض في "م" لم ينسبه المخرج ، قلت : ولم أقف عليه بهذا اللفظ والله أعلم .  
 (١٤٩٤) ١١٩/٤ .

(٦) في "م" "عمر بن مالك النصري" والتصحيح من النسخة المطبوعة من الاختيار .

قلت : والصواب أن اسمه كما في المغازي والسير وفضائل الصحابة ومعرفتهم :  
 مالك بن عوف بن سعد بن ربيعة بن يربوع بن واثلة بن دهمان بن نصر بن معاوية  
 ابن بكر بن هوازن النصري ، انهزم يوم حنين كافرا ، وكان رئيس جيش المشركين يومئذ ،  
 وكان قد فر إلى حصن الطائف ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو أتاني مسلما  
 لرددت إليه أهله وماله ، فبلغه ذلك ، فلقى برسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد  
 خرج من الجعرانة ، فأسلم فأعطاه أهله وماله ، وأعطاه مائة من الإبل ، كما أعطى  
 سائر المؤلفة قلوبهم - وهو أحد هم ومعدود فيهم - ومالك بن عوف النصري كان

النضري / فأمر بتحريقه ، فلما انتهى الى الكروم أمر بقطعها ، قال الزهري : <sup>(١)</sup> وقطع رسول الله ١٢٦ / ١  
 صلى الله عليه وسلم نخل بني النضير وحرق [ البيوت ] <sup>(٢)</sup> ، ولما تحصن بنو النضير <sup>(٣)</sup> من  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقطع نخلم وتحريقها ، فقالوا : يا أبا القاسم ما كنت  
 ترضى بالفساد ، فأنزل الله تعالى [ ما قطعتم من لينة <sup>(٤)</sup> أو تركتموها قائمة على أصولها فبأن الله <sup>(٥)</sup> ]

== شاعرا ، واستعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم على من أسلم من قومه ، ومن قبائل  
 قيس ، وأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بمعاودة ثقيف ، ففعل ، وضيق عليهم ،  
 وحسن إسلامه . أنظر الاستيعاب : ٣٢٢ / ٩ ، أسد الغابة : ٢٨٩ / ٤ ، الاصابة :  
 ٩٤ / ٩ ، وأنظر كتب المغازي فيما تقدم قريبا عند التعليق في حديث مكحول الشامي  
 " أن النبي صلى الله عليه وسلم نصب المناجيق على أهل الطائف "

( ١ ) هو محمد بن مسلم الزهري ، قاله في المغازي ، وقد عدد " حاجي خليفة " كتب  
 المغازي ، فقال : ومنها " مغازي محمد بن مسلم الزهري " . ومع الأسف لم يصل إلينا  
 هذا الكتاب ، وهو من الأهمية بمكان أهمية الزهري في تطور السيرة . انظر :  
 كشف الظنون : ١٧٤٧ / ٢ ، حقائق الأنوار : ق ١٦ / ١ المقدمة .

( ٢ ) في " م " " البويرة " بدل " البيوت " والتصحيح من النسخة المطبوعة .

( ٣ ) " بنو النضير " بفتح النون وكسر الضاد المعجمة ، وهم قبيلة كبيرة من يهود المدينة ،  
 وكان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عقد موادة ، فسرعان ما نقضوا ذلك  
 حسدا منهم وبغيا . والسبب فيه : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بنسى  
 النضير يستعينهم في دية الرجلين اللذين قتلها عمرو بن أمية الضمري خطأ ،  
 فاستند الى جدار حصن لهم من حصونهم ، فأمرؤا رجلا أن يطرح حجرا على رأسه  
 من الحصن ، فأخبره جبريل عليه السلام بذلك ، فقام موها لهم ، وترك أصحابه  
 ورجع الى المدينة ، ثم أصبح غازيا عليهم فحصرهم وقطع نخيلهم وحرقها . وكانت  
 ذلك في السنة الرابعة للهجرة . أنظر المغازي للواقدي : ٣٦٣ - ٣٨٣ ، سيرة  
 ابن هشام : ١٩٠ - ٢٠٣ ، امتاع الأسماع : ١٧٨ - ١٨٣ ، السيرة الحلبية :  
 ٥٥٩ - ٥٧٠ ، الوفاء بأحوال المصطفى : ٤٠٥ / ٢ ، حقائق الأنوار : ق ٥٤٦ / ٢ ،  
 عمدة القاري : ١٢٥ / ١٧ في كتاب المغازي ، باب حديث بني النضير .

( ٤ ) " لينة " هي أنواع التمر كلها الا العجوة . وقيل : كرام النخل . وقيل كل النخل .  
 وقيل : كل الأشجار للينها . أنظر صحيح مسلم بشرح النووي : ٥٠ / ١٢ ، وتفسير  
 القرطبي : ٦ / ١٨ ، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي : ١٧٧ / ٨ ، وأصواء البيان :

٠٤٨ / ٨

( ٥ ) ( سورة الحشر ، الآية : ٥ ) .

قلت : أخرج موسى بن عقبة في " مغازية <sup>(١)</sup> " : " وزعمو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين انصرف الى الطائف أمر بقصر مالك بن عوف، فحرق ، وأقام بها رجلا من رجل قتلته ، ويقال أنه أول قتيل أقيد في الاسلام <sup>(٢)</sup> " وأخرج ابن اسحاق في " المغازي <sup>(٣)</sup> " من طريق عمرو بن شعيب " أن النبي صلى الله عليه وسلم سار الى الطائف ، فخرج على قصر مالك بن عوف ، فأمر به فهدم - وفيه - وأمر بقطع الأعناب " . وعن ابن عمر : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع نخل بني النضير ، وحرق ، ولها <sup>(٤)</sup> يقول حسان رضي الله عنه :  
( <sup>(٥)</sup> وهان على سراة بني لؤى <sup>(٦)</sup> : : حريق بالبويرة مستطير <sup>(٧)</sup> ) وفي ذلك نزلت : <sup>(٨)</sup>

( ١ ) كان مالك اذا سئل عن المغازي يقول : عليكم بمغازي الرجل الصالح موسى بن عقبة ، فانها أصح المغازي . أنظر تذكرة الحفاظ : ١ / ١٤٨ ، طبقات الحفاظ ص ( ٧٠ ) ، كشف الظنون : ١٧٤٧ / ٢ .

( ٢ ) وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى : ٩ / ٨٤ في السير ، باب قطع الشجر وحرق المنازل ، بسند ه من حديث موسى بن عقبة بلغظ قال : " نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأكمة عند حصن الطائف بضع عشرة ليلة يقاتلهم ، قال : وقطعوا طائفة من أعنابهم ليفيطوهم بها ، هالت ثقيف : لا تفسدوا الأموال فانها لنا أو لكم ، قال : واستأذنهم المسلمون في مناهضة الحصن ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أرى أن نفتحها ، وما أن لنا فيه الآن " .

اسناد ه : فيه اسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس الأصبحي وهو صدوق ، أخطأ فسي أحاديث من حفظه ، وبقية رجاله ثقات . التهذيب : ١ / ٣١٠ ، التقريب : ١ / ٧١ . وقد أورد ه الحافظ في التلخيص : ٤ / ١١٢ رقم ( ١٨٨٦ ) . ولم يتعقبه ولعله حسن لغيره .  
( ٣ ) أنظر سيرة ابن هشام : ٢ / ٤٨٢ في ذكر غزوة الطائف بعد حنين .

وتامه " قال ابن اسحاق : فحدثني عمرو بن شعيب : أنه أقام يومئذ ببحرة الرغاء ، حين نزلها ، بدم ، وهو أول دم أقيد به في الاسلام ، رجل من بني ليث قتل رجلا من هذيل ، فقتله ، وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو بليّة ، بحصن مالك بن عوف فهدم ، وأمر صلى الله عليه وسلم بقطع أعناب ثقيف " .

( ٤ ) " ولها " أي لهذه الحادثة . أو للبويرة . عمدة القاري : ١٢ / ١٦٣ .

( ٥ ) " هان " أي جاء هينا لا يبالي به .

( ٦ ) " سراة بني لؤى " أي أشرف القوم ورؤساؤهم . أنظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٢ / ٥١ .

( ٧ ) البويرة : تصغير البئر التي يستقى منها الماء ، والبويرة : هو موضع منازل بني النضير

اليهود الذين غزاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بعد غزوة أحد بستة أشهر ، فأحرق نخلهم وقطع زرعهم وشجرهم . كما في معجم البلدان : ١ / ٥١٢ ، قال الشنقيطي فسي أضواء البيان : ٨ / ٤٩ : والبويرة : معروفة اليوم ، وهي بستان يقع في الجنوب الغربي من مسجد قباء .

( ٨ ) " مستطير " أي منتشر . فتح الباري : ٥ / ٩ .

( ماقطعتم من لينة أو تركتموها... الآية ) " متفق عليه . (١) ولم يذكر أحمد (٢) الشعر .  
 (١٤٩٥) قوله : " لما روينا من الحديث أول الباب " هو حديث (٣) بريدة رضي الله عنه .  
 (١٤٩٦) حديث : " الحرب خدعة " (٤)

(١) رواه البخارى : ٩/٥ فى الحرث والمزاعة ، باب قطع الشجر والنخل (٦) الحديث  
 (٢٣٢٦ و ٣٠٢١ و ٤٠٣١ و ٤٠٣٢ و ٤٨٨٤) . ومسلم : ٣/ ١٣٦٥ و ١٣٦٦ فى  
 الجهاد والسير ، باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها (١٠) الحديث (٢٩ و ٣٠)  
 (١٧٤٦) ، ورواه أيضا أبوداود رقم (٢٦١٥) فى الجهاد ، باب فى الحرق فسى  
 بلاد العدو . وسعيد بن منصور فى سننه : ٢/ ٢٨٥ رقم (٢٦٤٢) فى الجهاد ،  
 باب ما جاء فى الحريق وقطع النخل ، والبيهقى فى شرح السنة : ١٣/ ٣٨٢ رقم  
 (٣٧٨١) .

(٢) المسند : ٨/٢ و ٥٢ و ٨٠ و ٨٦ و ١٢٣ و ١٤٠ ، وكذا لم يذكر الشعر الترمذى  
 فى سننه : ٨١/٥ فى التفسير ، سورة الحشر ( الحديث رقم ٣٣٥٦ ) وقال : حسن صحيح .  
إسناده : متفق عليه .

(١٤٩٥) ١٢٠/٤ قال : " ولا ينبغي للمسلمين أن يفدروا ولا يغفلوا ، ولا يمثّلوا لما روينا  
 من الحديث أول الباب " .

(٣) تقدم فى الحديث رقم (١٤٨٢) .

(١٤٩٦) ١٢٠/٤ .

(٤) " الحرب خدعة " يعنى : أن أمرها ينقضى بمرة واحدة من الخداع . قال الخطابى :  
 هذا الحرف يروى بفتح الخاء وسكون الدال ، وهو أفصحها وأصوبها ، ويضم الخاء  
 وسكون الدال ، ويضم الخاء وفتح الدال ، فمعنى الأولى : المرة الواحدة من الخداع ؛  
 أى أن المقاتل اذا خدع مرة واحدة لم يكن لها اقالة ، ومعنى الثانية : الاسم من  
 الخداع ، ومعنى الثالثة : أراد أن الحرب تخدع الرجال ، وتمنيهم ، ولا تفى لهم ،  
 كما يقال : فلان رجل لُعبَة " : اذا كان يكثر اللعب ، وضحة : للذى يكثر الضحك .  
 معالم السنن : ٢/ ٢٦٩ ، وأنظر جامع الأصول لابن الأثير : ٢/ ٥٧٥ . " سببه " عن  
 عائشة رضي الله عنها قالت : ان نعيم بن مسعود قال : يا نبي الله انى أسلمت ولم  
 أعلم قومى باسلامى ، مرئى بما شئت ، فقال : " انما أنت فينا كرجل واحد ، فخدع ان  
 شئت فانما الحرب خدعة " وأصل مورد ذلك كان نعيم الخندق ، روى ذلك مطولا ابن  
 أبى شيبة فى مصنفه : ١٤/ ٤٠٨ فى المغازى ، باب غزوة الخندق ، وابن جرير فى تهذيب  
 الآثار : ١/ ١٠٤ و ١٠٥ رقم (٢١٢) ، وابن ماجه : ٢/ ٩٤٥ فى الجهاد ، باب  
 رقم (٢٨) الحديث (٢٨٣٣) . واسناده : صحيح . وأنظر البيان والتعريف فى  
 أسباب ورود الحديث الشريف : ٢/ ٢٨٤ .



أخرجه مسلم، والأربعة<sup>(٢)</sup> من حديث جابر رفعه به .  
 (١٤٩٧) قوله : " والمثلة المنهية " تقدم أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن المثلية  
 وفي حديث بريدة " ولا تثلوا " .  
 (١٤٩٨) قوله : " لنهيه صلى الله عليه وسلم عن قتل الصبيان والذراري " قال  
 المخرجون :<sup>(٣)</sup> لم نجده هكذا ، وإنما في حديث ابن عمر " أن امرأة وجدت في بعض  
 مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم مقتولة فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٤)</sup> عن  
 قتل النساء والصبيان " رواه الجماعة<sup>(٥)</sup> ، إلا النسائي .

(١) الصحيح : ٣ / ١٣٦١ في الجهاد والسير ، باب جواز الخدعة في الحرب ( ٥ ) ،  
 الحديث (١٧) (١٧٣٩) . قلت : كذا في " م " عزاه المخرج لمسلم . وهو في  
 البخاري أيضا : ج ٦ ص ١٥٨ في الجهاد ، باب الحرب خدعة ( ١٥٧ ) الحديث  
 ( ٣٠٣٠ ) . كلاهما من حديث سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بهذا  
 اللفظ سواء بسواء .

(٢) رواه أبوداود رقم (٢٦٣٦) في الجهاد ، باب المكر في الحرب . والترمذي : ٣ /  
 ١١٢ في الجهاد ، باب ما جاء في الرخصة في الكذب والخديعة في الحرب ( ٥ ) الحديث  
 (١٧٢٦) وقال : حسن صحيح . قلت : نسبه المخرج للأربعة وليس هو في النسائي  
 ولا عند ابن ماجه ، وقد أخرجه الامام أحمد في مسنده : ٣ / ٩٧ و ٣٠٨ ، وابن أبي  
 شيبة : ١٢ / ٥٣٠ في الجهاد ، باب في المكر والخدعة في الحرب وسعيد بن منصور  
 في سننه : ٢ / ٣٦٧ رقم ( ٢٨٨٩ ) في الجهاد ، باب جامع الشهادة ، والبيهقي :  
 ٩ / ١٥٠ ، والبخاري في شرح السنة : ١١ / ٤٠ رقم ( ٢٦٩٠ ) .  
اسناد ه : متفق عليه .

(١٤٩٧) ١٢٠ / ٤ . تقدم في الحديث رقم (١٤٨٢) .

(١٤٩٨) ١٢٠ / ٤ .

(٣) أنظر نصب الراية : ٣ / ٣٨٦ ، الدراية : ٢ / ١١٦ رقم ( ٧٠٠ ) .

(٤) قوله : " مقتولة فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم " مكرر في " م " .

(٥) رواه البخاري : ٦ / ١٤٨ في الجهاد ، باب قتل الصبيان في الحرب ، وباب قتل النساء  
 في الحرب ( ١٤٨٧ و ١٤٨٨ ) الحديث ( ٣٠١٤ و ٣٠١٥ ) .

ومسلم : ٣ / ١٣٦٤ في الجهاد والسير ، باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب

( ٨ ) الحديث ( ٢٥٢٤ ) ( ١٧٤٤ ) ، وأبوداود رقم ( ٢٦٦٨ ) في الجهاد ،

باب في قتل النساء ، والترمذي : ٣ / ٦٦ في السير ، باب ما جاء في النهي عن قتل

النساء والصبيان ( ١٩ ) الحديث ( ١٦١٧ ) وقال : حسن صحيح . وابن ماجه :

٩٤٧ / ٢ في الجهاد ، باب الفارة والبيات وقتل النساء والصبيان ( ٣٠ ) الحديث =====

(١٤٩٩) قوله : " ورأى النبي صلى الله عليه وسلم امرأة مقتولة فقال : هاها (١) ما لها قتلت وما كانت تقاتل " قال مسخرجوا (٢) أحاديث الهداية : لم نجد ههكذا . وعند أبي داود (٣) من حديث رباح بن الربيع بن صيفي : " كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة فرأى (٤) الناس مجتمعين على شيء " فبعث رجلا ، فقال : أنظر علام اجتمع هؤلاء فجاء (٥) فقال : امرأة قتيل ، فقال : ما كانت لتقاتل " وأخرجه ابن حبان ، وأحمد ، والنسائي ، وابن ماجه ،

=== ( ٢٨٤١ ) ، ورواه أيضا الدارمي في سننه : ٢٢٣ / ٢ في السير ، باب النهي عن قتل

النساء والصبيان ، والامام أحمد في المسند : ١٢٢ / ٢ و ١٢٣ .

اسناده : متفق عليه .

( ١٤٩٩ ) ٤ / ١٢٠ .

( ١ ) قوله " هاها " هي كلمة تعجب . وقال في شرح فتح القدير : ٢٠٣ / ٥ : هي كلمة تنبيه

الحقت بآخرها هاها السكت .

( ٢ ) أنظر نصب الراية : ٣٨٧ / ٣ ، الدراية : ١١٦ / ٢ رقم ( ٧٠١ ) .

( ٣ ) السنن رقم ( ٢٦٦٩ ) في الجهاد ، باب في قتل النساء . وتامه " وعلى المقدمة خالد

ابن الوليد ، فبعث رجلا فقال : قل لخالد لا يقتلن امرأة ولا عسيفا . قوله " العسيف "

الأجير والتابع . مختصر سنن أبي داود : ١٣ / ٤ ، وقال : أخرجه النسائي وابن ماجه ،

ورباح هذا - يقال فيه : رباح : بالباء الموحدة ، ويقال فيه : رباح - بالياء آخر

الحروف ، وقال الدارقطني : ليس في الصحابة أحد يقال له : رباح ، الا هذا ، على

اختلاف فيه أيضا ، اهـ .

اسناده : صحيح رجاله ثقات . وسيأتي المزيد فيه قريبا .

( ٤ ) رباح بن الربيع بن صيفي ، أخو حنظلة الكاتب ، صحابي ، له حديث في النهي عن قتل

الذرية . / دسقي . أنظر الاستيعاب : ٢٥٣ / ٣ ، أسد الغابة : ١٦٠ / ٢ ،

الاصابة : ٢٤٨ / ٣ .

( ٥ ) سقط من " م " والمثبت من النسخة المطبوعة .

( ٦ ) موارد الظمان ص ( ٣٩٧ ) رقم ( ١٦٥٦ ) .

( ٧ ) المسند : ٤٨٨ / ٣ .

( ٨ ) في الكبرى له . وقد عزاه ابن الأثير في جامع الأصول : ٥٩٨ / ٢ ، والنابلسي فسي

ن خائر المواريث : ٢٠٨ / ١ لأبي داود فقسطه . وقد نسبته الحافظ الزيلعي في نصب

الراية : ٣٨٧ / ٣ ، للنسائي .

( ٩ ) السنن : ٩٤٨ / ٢ في الجهاد ، باب الغارة والبيات وقتل النساء والصبيان ( ٣٠ ) ،

الحديث ( ٢٨٤٢ ) .

وأخرجه أحمد، وابن حبان، (٢) من حديث حنظلة الكاتب. (٣) قلت : وأخرجه الحاكم (٤) من حديث رباح بن صيفي " أن النبي صلى الله عليه وسلم غزا غزوة كان على مقدمها خالد بن الوليد ، فمر رباح وأصحابه على امرأة مقتولة ، مما أصاب المقدمة ، فوقفوا عليها يتعجبون من خلقها حتى لحقهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ففرجوا له حتى نظر إليها ، فقال : ها ما كانت هذه تقاتل ، ثم نظر في وجوه القوم ، فقال لأحد هـم : [ إلحلق ] (٥) بخالد [ بن الوليد ] (٥) فلا يقتلن ذرية ولا عسيفاً . على شـرط الشيخين ، وهذا لفظ الكتاب ، الا قوله " مالها " وهو مستغنى عنه .

( ١٥٠٠ ) قوله : " والنبي صلى الله عليه وسلم قتل دريد بن الصمة وكان له مائة وعشرون سنة " .

( ١ ) المسند : ١٧٨ / ٤ .

( ٢ ) موارد الظمان ص ( ٣٩٨ ) رقم ( ١٦٥٥ ) . ورواه أيضا عبد الرزاق في المصنف : جده ص ٢٠١ رقم ( ٩٣٨٢ ) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار : ٣ / ٢٢١ في السير ، باب ما ينهى عن قتله من النساء والولدان في دار الحرب ، وسعيد بن منصور في السنن : ٢ / ٢٨٠ رقم ( ٢٦٢٣ ) في الجهاد ، باب ما جاء في قتل النساء والولدان ، وابن حزم في المحلى : ٧ / ٤٧٢ ، المسألة ( ٩٢٨ ) .

( ٣ ) هو حنظلة بن الربيع بن صيفي : بفتح المهملة بعد ها تحتانية ساكنة ، التيمى يعرف بحنظلة الكاتب ، صحابي نزل الكوفة ، ومات بعد سيدنا على كرم الله وجهه . / م ت س ق . التقريب : ١ / ٢٠٦ ، أنظر الاستيعاب : ٣ / ٩٠ ، أسد الغابة :

٥٨ / ٢ ، الإصابة : ٢ / ٢٩٦ .

( ٤ ) المستدرک : ٢ / ١٢٢ في الجهاد .

اسناده : صححه الحاكم ، ووافقه الذهبي .

واختلف فيه على المرقع بن صيفي ، ف قيل عن جده رباح ، وقيل : عن حنظلة بن الربيع ، وذكر البخاري وأبو حاتم أن الأول أصح . أنظر عل الحديث لابن أبي حاتم : ج ١ ص ٣٤٥ رقم ( ١٠١٩ ) ، نصب الراية : ٣ / ٣٨٧ و ٣٨٨ ، تلخيص الحبير : ٤ / ١٠٢ رقم ( ١٨٦١ ) ، نيل الأوطار : ٧ / ٢٧٩ .

قلت : اسناده صحيح رجاله ثقات ، وقد افترط ابن حزم فيه ، فقال : أما حديث المرقع فالمرقع مجهول . أنظر المحلى : ٧ / ٤٧٤ ، المسألة ( ٩٢٨ ) . وقال الحافظ ابن حجر تعقيبا على كلام ابن حزم المذكور : وهو من اطلاقاته المردودة ، اهـ .

تهذيب التهذيب : ١٠٨ / ٨٨ .

( ٥ ) سقط من " م " .

( ١٥٠٠ ) ١٢٠ / ٤ . وسيأتي ترجمة دريد بن الصمة قريبا .

(١) وفي الصحيحين من حديث أبي موسى الأشعري، قال : " لما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من حنين <sup>(٢)</sup> بعث أبا عامر <sup>(٣)</sup> على جيش إلى أوطاس ، فلقه <sup>(٤)</sup> " \_\_\_\_\_

(١) رواه البخاري : ٤٢٥١ / ٨ في المغازي ، باب غزوة أوطاس ( ٥٥ ) الحديث ( ٤٣٢٣ ) و ٢٨٨٤ و ٦٣٨٣ . ومسلم : ١٩٤٣ / ٤ في فضائل الصحابة ، باب فضائل أبي موسى وأبي عامر الأشعريين ( ٣٨ ) الحديث ( ١٦٥ ) ( ٢٤٩٨ ) . وهو حديث طويل وليس هذا الأسطر من مقدمته .

إسناده : متفق عليه .

(٢) " حنين " هو واد قبل الطائف، وقيل : واد بجانب ذي المجاز، وقال الواقدي بينه وبين مكة بضعة عشر ميلاً . معجم البلدان : ٣١٣ / ٢ ، أما غزوة حنين فكانت في السنة الثامنة للهجرة، فانه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من الفتح بلغه أن هوازن أقبلت لحربه في أربعة آلاف عليهم مالك بن عوف النصري ، فأجمع صلى الله عليه وسلم على المسير اليهم ، فخرج بجيش الفتح ، وألفين ممن أسلم بعد الفتح ، فلما انتهى السبي حنين في غلس الصبح وجد المشركين قد سبقوه اليه وكنوا في شعابه ، فلما توسط المسلمون في الوادي شد المشركون عليهم شدة رجل واحد ، فانشمر المسلمون راجعين وكان سبب الهزيمة مسلمي الفتح ، وثبت النبي صلى الله عليه وسلم ، وثبت معه جماعة من أهل بيته منهم ، عمه العباس ، ويقول صلى الله عليه وسلم : ( أنا النبي لا كذب \* أنا ابن عبد المطلب ) . فقال صلى الله عليه وسلم : يا عباس ناد أصحاب السمرة - أي أهل بيعة الرضوان - وكان العباس صيِّتاً ، فقلت : بأعلى صوتي : أين أصحاب السمرة ؟ فقالوا : يالبيك يالبيك ، فاقتتلوا هم والكفار ، ثم أخذ صلى الله عليه وسلم كفاً من الحصة فرمى به في وجوه الكفار ، وقال : شأنت الوجوه فما خلق الله منهم انساناً الا امتلأت عيناه تراباً بتلك القبضة ، فولو مدبرين ، فهزمهم الله . راجع المغازي للواقدي : ٨٨٥ - ٩٢٢ ، سيرة ابن هشام : ٤٣٧ - ٤٥٢ ، امتاع الأسماع : ٤٠١ - ٤١٥ ، السيرة الحلبية : ٦١ - ٧٢ ، الروض الأنف : ١٦١ - ١٨٤ ، الوفاء بأحوال المصطفى : ٤٢٤ - ٤٢٩ ، حقائق الأنوار : ٦٧٩ .

(٣) واسمه : عبيد بن سليم بن حضار عم أبي موسى الأشعري استشهد بأوطاس رضي الله عنه . أنظر الاستيعاب : ٣٠ / ١٢ ، أسد الغابة : ٢٣٨ / ٥ ، الإصابة : ٢٣٥ / ١١ ، تجريد أسماء الصحابة : ١٨١ / ٢ .

(٤) في " م " " طاس " والتصحيح من النسخة المطبوعة .

" أوطاس " : هو واد في ديار هوازن فيه كانت وقعت حنين للنبي صلى الله عليه وسلم أنظر مرادد الاطلاع : ١٣٢ / ١ .

وأما بعث أبي عامر الأشعري إلى أوطاس ، فكانت هوازن قد خرجت معها بأهلها =====

دريد بن الصمة<sup>(١)</sup> ، [ فقتل ]<sup>(٢)</sup> [ دريد ]<sup>(٣)</sup> فهزم الله أصحابه " فصل " .  
( ١٥٠١ ) قوله : " ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام صالح أهل مكة عام الحديبية<sup>(٤)</sup>

=== وأموالها ، فلما انحاز منهم طائفة بالأهل والمال الى ناحية أوطاس عليهم دريد  
ابن الصمة ، فبعث النبي صلى الله عليه وسلم أبا عامر الأشعري في جيش من  
المسلمين في آثارهم ، فأدركوهم وناوشوهم القتال ، فاستشهد أبو عامر بعد أن قتل  
تسعة إخوة ، فقتله عاشرهم ، فأخذ الراية منه أبو موسى الأشعري باستخلاف منه ،  
ففتح الله على يديه وقتل قاتل أبي عامر وهزمهم وغنم أموالهم ، وكانت سباياهم  
من النساء والصبيان نحو ستة آلاف ، وأما الابل والغنم فلا تحصر عددهم ، فأمر  
بها النبي صلى الله عليه وسلم فحبست في الجعرانة .

وأنظر أيضا بعد حديث أبي موسى الأشعري هنا : المغازي للواقدي : ٩١٥/٣ -  
٩١٦ ، سيرة ابن هشام : ٤٥٤/٢ - ٤٥٥ ، امتاع الأسماع : ٤١٣/١ ، السيرة

الخلبية : ٢١٤ - ٢١٥ ، زاد المعاد : ٤٦٥ / ٣ ، حقائق الأنوار : ٦٨٢/٢ - ٦٨٩ .

( ١ ) دريد بن الصمة الجشمي البكري ، من هوازن ، شجاع ، من الأبطال الشعراء ، المعمرين  
في الجاهلية ، كان سيد بني جشم وفارسهم وقائدهم ، وعاش حتى سقط حاجباه عن  
عينيه ، وأدرك الاسلام ، ولم يسلم ، فقتل على دين الجاهلية يوم حنين ، قلت : ونفى  
قتله قصة ، راجع سيرة ابن هشام : ٤٥٣/٢ . والأعلام للزركلي : ٣٣٩/٢ .

( ٢ ) في " م " " قتله " والتصحيح من النسخة المطبوعة .

قوله " فقتل " على صيغة المجهول ، واختلف في قاتله ، قيل : قتله ربيعة بن  
رفيع بن أهبان ، وكان يقال له ابن الدغنة ، وليس هو ابن الدغنة المذكور في  
قصة أبي بكر في الهجرة . وقيل : قتله الزبير بن العوام ، وكان دريد لما قتل  
ابن عشرين ويقال ابن ستين ومائة . أنظر سيرة ابن هشام : ٤٥٣/٢ ، وعمدة  
القارى : ١٧ / ٣٠٢ .

( ٣ ) سقط من " م " والمثبت من النسخة المطبوعة .

( ١٥٠١ ) ٤ / ١٢١ .

( ٤ ) قال العلماء : فهو المراد في قوله تعالى : " انا فتحنا لك فتحا مبينا " (سورة  
الفتح ، الآية : ١) لأنها نزلت عند انصرافهم منها ، ثم قال فيها : " فجعل من  
دون ذلك فتحا قريبا " ( سورة الفتح ، الآية ٢٧ ) والمراد به فتح خيبر لأنهم  
فتحوها بعد انصرافهم من الحديبية ، ثم وعدهم فتح مكة بقوله تعالى : " اذا جاء  
نصر الله والفتح " ( سورة النصر ، الآية ١ ) ، وكانت صلح الحديبية في آخر السنة  
السادسة للهجرة . أنظر تفسير ابن كثير : ١٨٢ / ٤ ، فتح القدير : ٤٤ / ٥ ، حقائق  
الأنوار : ٦٢٤ / ٢ ، سيرة ابن هشام : ٣٠٨ - ٣٢٢ ، الوفاء بأحوال المصطفى :  
٤١٦ - ٤١٨ .

على وضع الحرب عشر سنين " أخرج أبوداود<sup>(١)</sup> من حديث محمد بن اسحاق ، عن الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن المسور بن مخرمة ، ومروان بن الحكم " أنهم اصطلحوا على وضع الحرب عشر سنين يأمن فيهن الناس ، وعلى أن بيننا عيبة مكفوفة<sup>(٢)</sup> ، وأنه لا اسلال ولا اغلال<sup>(٣)</sup> . وأخرجه أحمد<sup>(٤)</sup> مطولا " خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية " فذكره وفيه " هذا ما اصطلح عليه محمد بن عبد الله ، وسهيل بن عمرو<sup>(٥)</sup> على وضع الحرب عشر سنين يأمن فيها الناس " ويكف بعضهم عن بعض . الحديث " وأخرج البيهقي في دلائل النبوة قصة

( ١ ) السنن رقم ( ٢٧٦٦ ) في الجهاد ، باب في صلح العدو .

استناده : رجاله ثقات ، ومحمد بن اسحاق روايته هنا في المغازي . ولذا سكنت

عنه الحافظ المنذرى في مختصر سنن أبي داود : ٤ / ٨١ رقم ( ٢٦٤٩ ) .

( ٢ ) العيبة : ما يجعل فيه الثياب ، وقال الخطابي : " عيبة مكفوفة " .

العبية : ههنا مثل ، والمعنى أن بيننا صدورا سليمة في المحافظة على العهد الذي عقدناه بيننا ، وقد يشبه صدر الانسان الذي هو مستودع سره وموضع مكنون أمره ، بالعبية التي يودعها حرمتها ومصون ثيابه .

أنظر : الصحاح : ج ١ ص ١٩٠ ، ومعالم السنن : ٢ / ٣٣٥ ، النهاية : ٣ / ٣٢٧ .

( ٣ ) فان الاسلال : من السلة وهي السرقة ، والاغلال : الخيانة ، يقال : أغل الرجل

إذا خان اغلالا ، وغل في الغنيمة غلولا . معالم السنن : ٢ / ٣٣٦ .

( ٤ ) المسند : ٤ / ٣٢٣-٣٢٦ . وهو حديث طويل يتضمن صلح الحديبية .

استناده : أصله في صحيح البخاري : ج ٥ ص ٣١٢ و ٣٢٩ في الشروط ، باب رقم

( ١٥١ ) الحديث ( ٢٧١١ و ٢٧١٢ ) ( ٢٧٣١ و ٢٧٣٢ ) ولكن ليس فيه ذكر

المدة .

( ٥ ) سهيل بن عمرو ، يكنى أبا يزيد ، وكان خطيب قريش ، وفصيحهم ومن أشرافهم ،

لما أقبل في شأن الصلح ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : " سهيل أمركم " أخرجه

البخاري : ٥ / ٣٢٩ ، الحديث رقم ( ٢٧٣١ ) ( ٢٧٣٢ ) . تأخر اسلامه الى

يوم الفتح ، ثم حسن اسلامه ، وكان قد أسري يوم بدر وتخلص ، وكان سمحا جوادا ،

وقد قام بمكة خطيبا عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بنحو من خطبة الصديق

بالمدينة ، فسكنهم وعظم الاسلام ، وكان كثير الصلاة والصوم والصدقة ، قال المدائني

وغيره : استشهد يوم اليرموك ، وقال الشافعي ، والواقدي : مات في طاعون عواس .

أنظر الاستيعاب : ٤ / ٢٨٧ ، أسد الغابة : ٢ / ٣٧١ ، سير أعلام النبلاء :

ج ١ ص ١٩٤ ، الاصابة : ٤ / ٢٨٧ .

( ٦ ) سقط من " م " والمثبت من النسخة المطبوعة .

( ٧ ) ج ٤ ص ١٦٢ في باب سياق قصة الحديبية وما ظهر من الآثار فيها .

استناده : رجاله ثقات غير أنه مرسل .

الحديبية عن عروة بن الزبير وموسى بن عقبة مرسلًا وفي آخرها " فكان الصلح بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين قريش سنتين " قال البيهقي : يريد أن بقاءه حتى نقض المشركون عهدهم ، وخرج النبي صلى الله عليه / وسلم اليهم حينئذ لفتح مكة ، فأما المدة التي وقع عليها ١٢٦ / ب عقد الصلح فيشبهه أن يكون المحفوظ ما رواه ابن اسحاق ، وهي عشر سنين . قال حافظ العصر (١) قاضي القضاة : ويعكر عليه أن في مفازي ابن عائد [ عن ابن عباس ] (٢) بلفظ " أن مدة الصلح كانت سنتين " . قلت الذي وقع في مفازي ابن عائد بلفظ أن مدة الصلح كانت السنتين فيصح احتمال إرادة البقاء على كلا التقديرين ، والذي يعكر على ما أخرجه الطبراني في " الأوسط " (٤) بسند رجاله ثقات ، عن ابن عمر رضي الله عنه قال : " كانت الهدنة بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أهل مكة بالحديبية أربع سنين " .

( ١٥٠٢ ) قوله : " والنبي صلى الله عليه وسلم نبذ المودعة التي كانت بينه وبين أهل مكة " . أخرج (٥) ابن اسحاق حدثني الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن مروان بن الحكم ، والمسور بن مخرمة ، قالا : " كان في صلح رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية بينه وبين قريش أنه من شاء أن يدخل في عقد محمد وعهد د خل ، ومن شاء أن يدخل في عقد قريش وعهدهم د خل ، فدخلت خزاعة في عقد محمد صلى الله عليه وسلم ، ودخلت بنو بكر في عقد قريش ، فمكثوا في الهدنة نحو [ السبعة ] (٦) أو الثمانية عشر شهرا ، ثم ان بنى بكر

( ١ ) الدراية في تخريج أحاديث الهداية : ١١٧ / ٢ رقم ( ٧٠٢ ) .

( ٢ ) هو محمد بن عائد الدمشقي الكاتب ، صاحب المفازي ، وغيرها ، وثقه ابن معين ، وغيره ، ولد سنة ( ١٥٠ ) وتوفي ( ٢٣٤ ) . أنظر طبقات الحفاظ ص ( ٢٠٩ ) رقم ( ٤٦٢ ) ، كشف الظنون : ١٧٤٧ / ٢ ، هدية العارفين : ٦ / المجلد الثاني : ص ١٢ .

( ٣ ) سقط من " م " والمثبت من الدراية .

( ٤ ) المعجم الأوسط ( واورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٦ / ١٤٦ ) .

إسناده : قال الهيثمي في مجمع الزوائد : ٦ / ١٤٦ : رواه الطبراني في الأوسط ورجالته ثقات ، اهـ .

( ١٥٠٢ ) ١٢١ / ٤ .

( ٥ ) رواه البيهقي في دلائل النبوة : ج ٧ ص ٧٦ . في باب نقض قريش ما عاهدوا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية . وعنه الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٣٩٠ ، وابن كثير في البداية والنهاية : ٤ / ٣٠٩ و ٣١٠ .

إسناده : رجاله ثقات .

( ٦ ) في " م " " السنة " بدل " السبعة " والتصويب من المطبوع ونصب الراية . قال المقرئ : فلما دخل شعبان على رأس اثنين وعشرين شهرا من صلح الحديبية ، وقال ابن اسحاق : فمكثوا في تلك الهدنة نحو السبعة عشر أو ثمانية عشر شهرا . أنظر امتاع الأسماع : ج ١ ص ٣٥٧ ، وحدايق الأنوار : ق ٢ ص ٦٦١ .

الذين دخلوا في عقد قريش وثبوا على خزاعة الذين دخلوا في عقد محمد صلى الله عليه وسلم ليلاً، بماء لهم، يقال له الوثير،<sup>(٢)</sup> قريب [من مكة]<sup>(٣)</sup> وقالت قريش: هذا ليل، وما يعلم بنا محمد، ولا يرانا أحد، فأعانوا بني بكر بالسلاح والكراع،<sup>(٤)</sup> وقاتلوا خزاعة معهم، للضفن<sup>(٥)</sup> على رسول الله صلى الله عليه وسلم وركب عمرو بن سالم<sup>(٦)</sup> إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك، يخبره الخبر، فلما قدم عليه أنشد هـ:-

اللهم انى ناشد محمدًا<sup>(٧)</sup> : : حلف أبينا وأبيه الأتلدًا<sup>(٨)</sup>  
ان قريشا أخلفوك الموعدًا : : ونقضوا ميثاقلك المؤكدًا  
هم بيتونا<sup>(٩)</sup> بالوثير هجدًا<sup>(١٠)</sup> : : فقتلونا ركعًا وسجدًا  
فانصر رسول الله : : نصرًا اعتدًا<sup>(١١)</sup>

فقال صلى الله عليه وسلم: نصرت يا عمرو بن سالم، ثم أمر الناس فتجهزوا، وسأل الله أن يعصى على قريش خبرهم، حتى يبيغتهم<sup>(١٢)</sup> في بلادهم\* وذكر موسى بن عقبة نحو هذا،

(١) كذا في "م" وأما في النسخة المطبوعة "رسول الله" بدل "محمد".

(٢) الوثير: اسم ماء بأسفل مكة لخزاعة، وقيل: ما بين عرفة إلى أدام. انظر: معجم البلدان: ٣٦٠/٥ و٣٦١.

(٣) سقط من "م" ويوجد فيه بدل "من مكة" لهم يقال من بكر\* والتصويب من النسخة المطبوعة ونصب الراية.

(٤) "الكراع": السلاح، وقيل: هو اسم يجمع الخيل والسلاح. لسان العرب: ٣٠٧/٨.

(٥) "الضفن" بالكسر "والضغينة" الحقد. القاموس المحيط: ٢٤٣/٤.

(٦) عمرو بن سالم بن كلثوم الخزاعي، حجازي، روى حديثه المكيون حيث خرج مستنصرًا من مكة إلى المدينة حتى أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأنشد هذه الأبيات وهي أطول ما هنا. أنظر الاستيعاب: ٣٠٤/٨، أسد الغابة: ١٠٤/٤، الاصابة: ١٠٧/٧.

(٧) أى طالب. المختار ص (٦٥٩).

(٨) "الأتلد" أى القديم. لسان العرب: ١٠٠/٣.

(٩) يقال: بيت الأمر دبره ليلاً، والمعنى هنا أى قصدونا بنو بكر ليلاً دون انذار أو علم، والأخذ بغتة وهو البيات. أنظر القاموس المحيط: ١٤٤/١.

(١٠) هجد وتهجد، أى نام ليلاً، وهجد وتهجد، أى سهر، وهو من الأضداد، ومنه قيل لصلاة الليل: التهجد. الصحاح: ٥٥٥/٢.

(١١) "اعتدا" أى حاضرا. المعجم الوسيط: ٥٨٢/٢. قال في الاستيعاب لابن عبد البر

٣٠٥/٨: "نصرا أبدا" بدل "اعتدا" وفي سيرة ابن هشام: ٣٩٤/٢ "اعتدا".

(١٢) بغته: أى فاجأه ولقيه، بغتة: أى فجأة، والمباغته: أى المفاجأة. أنظر: المختار ص ٥٨، لسان العرب: ١٠/٢.



وزاد " فقال أبو بكر: يا رسول الله ، ألم تك بينك وبينهم مدة ؟ قال : ألم يبلغك ما صنعوا ببني كعب ؟ يعني خزاعة " . وكذا أخرجه ابن أبي شيبة <sup>(١)</sup> من حديث عروة . وفي الطبراني الكبير ، والأصغر <sup>(٣)</sup> من حديث ميمونة نحوه . قلت : ظاهر عبارة المصنف وسياقه أن النبي صلى الله عليه وسلم نبذ العهد من قبل نفسه ، وهذا المروي يقتضي أن العهد انتقض بما فعلت قريش ، لا أن النبي صلى الله عليه وسلم نبذ اليهم عهدهم . والمصنف يقول في صفة النبذ : أن يعلم ملكهم بذلك ، وفي المروي " وسأل الله أن يعص على قريش خبرهم ، فأين النبذ منه صلى الله عليه وسلم ؟ زاد في الهداية <sup>(٤)</sup> حديث " وفاء لا غدر " قال المخرجون : لم نجده مرفوعا ، ولأحمد <sup>(٦)</sup> وأصحاب السنن <sup>(٧)</sup> وابن حبان <sup>(٨)</sup> ، من حديث عمرو بن عبسة ، أنه غزى مع معاوية ، فكان يقول : " الله أكبر [ الله أكبر ] <sup>(٩)</sup> وفاء لا غدر ، فسأله معاوية ،

( ١ ) المصنف : ١٤ / ٤٢٩ في المفازي ، باب غزوة الحديبية . من طريق أبي أسامة ( حماد بن أسامة القرشي ) ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه . وأورد الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٣٩٠ .

إسناده : رجاله ثقات ، وهو مرسل صحيح .

( ٢ ) المعجم الكبير : ٢٣ / ٤٣٣ رقم ( ١٠٥٢ ) .

( ٣ ) المعجم الصغير : ٢ / ٧٣-٧٥ . وهو حديث طويل .

إسناده : ضعيف ، قال الهيثمي : فيه يحيى بن سليمان بن نضلة وهو ضعيف .

مجمع الزوائد : ٦ / ١٦٤ .

( ٤ ) أنظر شرح فتح القدير : ٥ / ٢٠٦ .

( ٥ ) أنظر نصب الراية : ٣ / ٣٩٠ ، الدراية : ٢ / ١١٧ رقم ( ٧٠٣ ) .

( ٦ ) المسند : ٤ / ١١١ و ١١٣ و ٣٨٦ .

( ٧ ) رواه أبو داود رقم ( ٢٦٥٩ ) في الجهاد ، باب في الامام يكون بينه وبين العدو

عهد فيسير اليه ، والترمذي : ٣ / ٧١ في السير ، باب ما جاء في الغدر ( ٢٦ ) الحديث

( ١٦٢٩ ) ، وفيه قصة . قلت : ان المخرج عزاه لأصحاب السنن وليس هو فسي

ابن ماجه ، أما النسائي فقد أخرجه في الكبرى ، في السير : ٩٨ : ١ ، كما في تحفة

الأشراف : ٨ / ١٦٠ .

( ٨ ) موارد الظمان ص ( ٤٠٥ ) ، رقم ( ١٦٨١ ) ، ورواه أيضا ابن الجارود في المنتقى :

ص ( ٣٥٧ ) رقم ( ١٠٦٩ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٩ / ٢٣١ في كتاب الجزية ،

وأبو داود الطيالسي في مسنده : ١ / ٢٤٠ رقم ( ٢٠٧٥ ) ، وابن أبي شيبة فسي

مصنفه : ١٢ / ٤٥٩ في الجهاد ، باب الغدر في الأمان .

إسناده : قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وصححه ابن حبان وابن الجارود .

( ٩ ) سقط من " م " والمثبت من السنن .

فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول : من كان بينه وبين قوم عهد ، فلا يشد عقدة ولا يحلها حتى ينقضي أمدها أو ينبذ إليهم على سواء <sup>(١)</sup> .

( ١٥٠٣ ) حديث : " اجعل مالك دون نفسك " . وأخرج مسدد <sup>(٢)</sup> عن يونس بن جبير <sup>(٣)</sup>

قال : " شيعنا جندبا [ أى حصن الكائن <sup>(٤)</sup> ] فقلنا له : أوصنا ، فقال عليكم بالقرآن ، فانه نور الليل المظلم ، وهدى النهار ، فاعملوا به على ماكان من جهد وفاقه <sup>(٥)</sup> ، فان عرض [ بلاء <sup>(٦)</sup> ] فقدم مالك دون نفسك ، فان تجاوز البلاء ، فقدم نفسك دون دينك " .

( ١٥٠٤ ) قوله : " ويكره بيع السلاح والكراع <sup>(٧)</sup> من أهل الحرب وتجهيزه إليهم قبل

المواعدة وبعد ها ، لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك " . قال المخرجون <sup>(٨)</sup> لم نجد هـ .

/ وعند البزار <sup>(٩)</sup> ، والطبراني <sup>(١٠)</sup> ، وابن عدى <sup>(١١)</sup> ، والعقيلي <sup>(١٢)</sup> من حديث عمران بن حصين ١٧٧ / أ

( ١ ) الأمد : بفتح تين . الغاية . المختار ص ( ٢٤ ) ، النهاية : ٦٥ / ١ .

( ١٥٠٣ ) ١٢١ / ٤ .

( ٢ ) وأخرجه الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء : ج ٣ ص ١٧٤ عند ترجمة جندب

ابن عبد الله بن سفيان . أتم من هذا ، وسنده عن شعبة وهشام : عن قتادة ، عن

يونس بن جبير ، قال : " شيعنا جندبا ، فقلت له : أوصنا ، قال : أوصيكم بتقوى الله ،

وأوصيكم بالقرآن ، فانه نور بالليل المظلم ، وهدى بالنهار ، فاعملوا به على ماكان

من جهد وفاقة ، فان عرض بلاء ، فقدم مالك دون دينك ، فان تجاوز البلاء ، فقدم

مالك ونفسك دون دينك ، فان المخروب من خرب دينه ، والمسلوب من سلب دينه ،

واعلم أنه لا فاقة بعد الجنة ولا غنى بعد النار " اهـ .

اسناد هـ : رجاله ثقات وهو أثر صحيح الاسناد .

( ٣ ) يونس بن جبير الباهلي ، أبو غلاب البصري ، ثقة ، من الثالثة ، مات بعد التسعين ، وأوصى

أن يصلى عليه أنس بن مالك . ع / أنظر التاريخ الصغير : ق ١ / ٢١٥ ، الجرح :

٢٣٦ / ٩ ، التهذيب : ٤٣٦ / ١١ ، التقريب : ٣٨٤ / ٢ .

( ٤ ) مابين الحاصرتين في " م " ولا معنى لذلك ، واسمه : جندب بن عبد الله بن سفيان

الجلبي العلقى . أنظر أسد الغابة : ٣٠٤ / ٥ ، وقد تقدمت ترجمته والذي هنا خطأ .

( ٥ ) الفاقة : الحاجة والفقر . النهاية : ٤٨٠ / ٣ .

( ٦ ) سقط من " م " .

( ١٥٠٤ ) ١٢٢ / ٤ .

( ٧ ) الكراع : السلاح ، وقيل : هو اسم يجمع الخيل والسلاح . لسان العرب : ٣٠٧ / ٨ .

( ٨ ) أنظر نصب الراية : ٣ / ٣٩١ ، الدراية : ١١٧ / ٢ رقم ( ٧٠٥ ) .

( ٩ ) كشف الأستار : ج ٤ ص ١١٧ رقم ( ٣٣٣٣ ) .

( ١٠ ) المعجم الكبير : ج ١٨ ص ١٣٧ رقم ( ٢٨٦ ) .

( ١١ ) الكامل : ج ٦ ص ٢٢٦٩ في ترجمة محمد بن مصعب القرطاسي .

( ١٢ ) الضعفاء : ج ٤ ص ١٣٩ في ترجمة محمد بن مصعب القرطاسي .

" أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السلاح في الفتنة <sup>(١)</sup> وصوب ابن عدي ، والبيهقي وقفه . وعلقه البخاري . <sup>(٣)</sup> وذكر هنا <sup>(٤)</sup> حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تسافروا بالقرآن في أرض العدو <sup>(٥)</sup> . وقد رواه الجماعة - إلا الترمذي - بدون هذا اللفظ ،

( ١ ) قال الحافظ : وكأن المراد بالفتنة ما يقع من الحروب بين المسلمين لأن في بيعه ان ذاك اعانة لمن اشتراه ، وهذا محله اذا اشتبه الحال ، فأما اذا تحقق الباغى فالبيع للطائفة التي في جانبها الحق لا بأس به . وأما البيع في غير أيام الفتنة فلا يمنع لحديث الباب . أنظر فتح الباري : ٤ / ٣٢٣ ، وعدة القاري : ١١ / ٢١٩ .

( ٢ ) السنن الكبرى : ج ٥ ص ٣٢٧ في كتاب البيوع .

( ٣ ) الصحيح ( فتح الباري : ٤ / ٣٢٢ في البيوع ، باب بيع السلاح في الفتنة ( ٣٧ ) .

اسناد : ضعيف ، قال البيهقي : بحر السقاء ضعيف لا يحتج به ، وقال الحافظ : رواه ابن عدي ، والبزار ، والبيهقي مرفوعا وهو ضعيف ، والصواب وقفه ، وكذا ذكره البخاري تعليقا . تلخيص الحبير : ٣ / ١٨ رقم ( ١١٧٦ ) ، وقال في فتح الباري : ٤ / ٣٢٣ : ورواه الطبراني في الكبير من وجه آخر عن أبي رجاء عن عمران مرفوعا . واسناده ضعيف . وقال الهيثمي : رواه البزار والطبراني في الكبير وفيه بحر بن كنيز وهو متروك . مجمع الزوائد : ٤ / ٨٧ و ١٠٨ و ٧ ص ٢٩٠ ، وأنظر أيضا نصب الراية : ٣ / ٣٩١ .

( ٤ ) قال المصنف في الاختيار : ٤ / ١٢٢ : " ولا بأس بادخال المصحف أرض الحرب لقراءة القرآن مع جيش عظيم أو تاجر دخل بأمان لأن الغالب السلامة ، ويكره مع سرية أو جريدة خيل يخاف عليهم الانهزام لأنه ربما وقع في أيدي أهل الحرب فيستخفون به ، اهـ

( ٥ ) قلت : هو في الهداية ( شرح فتح القدير : ٥ / ٢٠٠ ) بهذا اللفظ تماما ، وقال الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٣٨٣ : رواه الجماعة - إلا الترمذي - ثم أورد بلفظه كما هنا ، والمخرج نقله منه من غير أن يذكر ذلك والله أعلم .

( ٦ ) رواه البخاري : ٦ / ١٣٣ في الجهاد ، باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو ( ١٢٩ ) الحديث ( ٢٩٩٠ ) . ومسلم : ٣ / ١٤٩٠ في الامارة ، باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار ( ٢٤ ) الحديث ( ٩٢-٩٤ ) ( ١٨٦٩ ) . وأبو داود رقم ( ٢٦١٠ ) في الجهاد ، باب في المصحف يسافر به إلى أرض العدو ، وابن ماجه : ٢ / ٩٦١ في الجهاد ، باب النهي أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو ( ٤٥ ) الحديث ( ٢٨٧٩ ) و ( ٢٨٨٠ ) .

والنسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف : ٦ / ٢٠٠ ، وأنظر أيضا جامع الأصول : ٨ / ٥١١ ، ورواه أيضا الامام مالك في الموطأ : ٢ / ٤٤٦ في الجهاد ، باب رقم ( ٢ ) .

وابن الجارود في المنتقى ص ( ٣٥٦ ) رقم ( ١٠٦٤ ) ، والامام أحمد في المسند ٢ / ٦٣ و ٧٢

ففى لفظ الشيخين ، عن ابن عمر ، قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسافر بالقرآن الى أرض العدو " ولمسلم " لا تسافروا بالقرآن مخافة أن يناله العدو " .  
( ١٥٠٥ ) حديث : " أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر ثمامة <sup>(١)</sup> أن يدير <sup>(٢)</sup> أهل مكة ، وكانوا حربا عليه " روى ابن اسحاق <sup>(٣)</sup> فى قصة اسلام ثمامة بن أثال من حديث أبى هريرة حديثا طويلا وفيه " وانصرف ومنع الحمل الى مكة حتى جهدت قريش ، فكتبوا الى النبي صلى الله عليه وسلم يسألونه بأرحامهم ، فكتب الى ثمامة أن يخل بين قريش وبين الميرة " وأصله فى " الصحيح <sup>(٤)</sup> " وفى آخره أنه قال لقريش : " والله لا يأتكم

=== و ١٠٦٥ و ١٠٦٥ و ٧٦٥٥ ، وسعيد بن منصور فى السنن : ٢ / ٢١١ رقم ( ٢٤٦٧ ) فى الجهاد ، باب لا يسافر بالقرآن الى أرض العدو . ولفظه : " لا تسافروا بالقرآن فى أرض العدو ، فاني أخاف أن يناله أحد منهم " .

اسناده : متفق عليه .

( ١٥٠٥ ) ١٢٢ / ٤ .

( ١ ) هو ثمامة بن أثال الحنفى ، سيد أهل اليمامة . قلت : ترجمته مطولا فى كتب التراجم وفيه قصة اسلامه ، وحديث أبى هريرة هذا أيضا . أنظر الاستيعاب : ٢ / ٩٧ ، أسد الغابة : ١ / ٢٤٦ ، الاصابة : ٢ / ٢٧ .

( ٢ ) الميرة : الطعام يجمع للسفر ونحوه . وقيل : الميرة : جلب الطعام للبيع . أنظر لسان العرب : ٥ / ١٨٨ ، والمعجم الوسيط : ٢ / ٨٩٣ .

( ٣ ) أخرجه البيهقى فى دلائل النبوة : ج ٤ ص ٨٠ . فى آخر باب حديث الافك ، من طريق ابن اسحاق حدثنى سعيد المقبرى عن أبى هريرة ، فذكر قصة اسلام ثمامة مطولا وفيه هذا اللفظ الذى هنا . وذكره ابن هشام فقال : وحدث أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم حين أسلم : والله يا محمد لقد كان وجهك أبغض الوجوه الىّ ، فلقد أصبح اليوم أحب الوجوه الىّ ، وقال فى الدين والبلد مثل ذلك ، ثم خرج ثمامة معتمرا حتى دخل مكة ، فقالوا له : صبا يا ثمامة ؟ قال : لا ، ولكنى أتبع خير الدين ، دين محمد ، والله لا تصل اليكم حبة من اليمامة حتى يأذن فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم خرج الى اليمامة ، فمنع أهلها أن يحملوا الى مكة شيئا ، فكتبوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انك تأمر بصلة الرحم ، وانك قد قطعت أرحامنا ، فكتب اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخلي بينهم وبين الحمل ، اهـ . سيرة ابن هشام ٢ / ٣٩٢ .

( ٤ ) رواه البخارى : ٨ / ٨٧ فى المغازى ، باب وفد بنى حنيفة ، وحديث ثمامة بن أثال ( ٧٠ ) الحديث ( ٤٣٧٢ ) ، ومسلم : ٣ / ١٣٨٦ فى الجهاد والسير ، باب ربط الأسير وحسه ، وجواز المن عليه ( ١٩ ) الحديث ( ٥٩ ) ( ١٧٦٤ ) . ورواه أيضا الامام أحمد فى مسنده : ج ٢ ص ٤٥٢ من طريق أبى هريرة مطولا .  
اسناده : متفق عليه .

من اليمامة<sup>(١)</sup> حبة حنطة حتى يأذن فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم " ولم يذكروا بقيته .

### فصل

( ١٥٠٦ ) حديث : " المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم " . أبو داود<sup>(٢)</sup> وابن ماجه<sup>(٣)</sup> عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " المسلمون تتكافأ دماؤهم : ويسعى بذمتهم أدناهم ، ويجير عليهم أقصاهم<sup>(٤)</sup> ، وهم يد على سواهم ، يرد مشد هم<sup>(٥)</sup> على مضعفهم<sup>(٦)</sup> ، و [ متسريهم<sup>(٧)</sup> ] على قاعد هم<sup>(٨)</sup> ،

( ١ ) " اليمامة " : هو بلد كبير ، فيه قرى وحصون وعيون ونخيل ، وكان اسمها أولا : " جؤا " و " اليمامة " هي " الرزقاء " التي يضرب بها المثل في النظر البعيد ، قلغ " تبع " عينها وصلبها على باب " جو فسميت بها " . أنظر مراد الاطلاع : ١٤٨٣ / ٣ ، معجم البلدان : ٤٤١ / ٥ و ٤٤٢ .

( ١٥٠٦ ) ١٢٣ / ٤ .

( ٢ ) السنن رقم ( ٢٧٥١ ) في الجهاد ، باب في السرية ترد على أهل العسكر . ورقم ( ٤٥٣ ) في الديات ، باب أيقاد المسلم بالكافر .

( ٣ ) السنن : ٨٩٥ / ٢ في الديات ، باب المسلمون تتكافأ دماؤهم ( ٣١ ) الحديث ( ٢٦٨٥ ) ورواه أيضا الامام أحمد في المسند : ٢ / ٩٢ و ٢١١ ، وابن الجارود في المنتقى : ص : ( ٣٥٩ ) رقم ( ١٠٧٣ ) ، والبيهقي : ٢٩ / ٨ في كتاب الجنائيات .

اسناده : حسن .

( ٤ ) يريد أن العبد - ومن كان في معناه من الطبقة الدنيا كالنساء والضعفاء الذين لا جهاد عليهم - اذا أجازوا كافرا أمضى جوارهم ولم تخف ذمتهم . معالم السنن : ٣١٤ / ٢ .

( ٥ ) معناه أن بعض المسلمين وان كان قاصي الدار اذا عقد للكافر عقدا لم يكن لأحد منهم أن ينقضه وان كان أقرب دارا من المعقود له . أنظر المصدر السابق .

( ٦ ) فان معنى اليد المعاونة والمظاهرة اذا استتفروا وجب عليهم النفي وان استتجدوا أنجدوا ولم يتخلفوا ولم يتخاذلوا . أنظر المرجع السابق أيضا .

( ٧ ) " المشد " القوى .

( ٨ ) " المضعف " من كانت دوابه ضعفا . وجاء في بعض الحديث " المضعف أمير الرقعة " يريد أن الناس يسيرون بسير الضعيف لا يتقدمونه ، فيتخلف عنهم ، ويبقى بضعفة . أنظر المرجع السابق أيضا .

( ٩ ) في " م " " مسيرهم " والتصويب من السنن . والمتسرى : هو الذي يخرج في السرية ، ومعناه : أن يخرج الجيش فينسخون بقرب دار العدو ، ثم ينفصل منهم سرية ، فيغنموا ، فانهم يردون ما غنموه على الذين هم ردة لهم لا ينفردون به ، فأما اذا كان خروج السرية من البلد ، فانهم لا يردون على المقيمين في أوطانهم شيئا . انظر المرجع السابق أيضا .

الا لا يقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد في عهد هـ . وعن علي رضي الله عنه أنه سئل " هل عهد اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا لم يعهد به الى الناس عامة ؟ قال : لا الا ما فسى كتابي هذا ، فأخرج كتابا من قراب<sup>(١)</sup> سيفه ، فاذا فيه : المؤمنون تتكافأ دماؤهم ، وهم يد على من سواهم ويسعى بذمتهم أدناهم . . الحديث<sup>(٢)</sup> وأخرجه أحمد<sup>(٣)</sup> ، والحاكم<sup>(٤)</sup> ، وصحيح علي شرط الشيخين . وفي الصحيحين عن علي رضي الله عنه رفعه " ذمة المسلمين واحدة<sup>(٥)</sup> ، يسعى بها أدناهم<sup>(٦)</sup> ، فمن أخفر مسلما فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفا ولا عدلا<sup>(٧)</sup> . ولا عدلا<sup>(٨)</sup> .

(١) " القراب " : غمد السيف والسكين ، ونحوهما . وفي الصحاح : قراب السيف غمده

وحالته . أنظر الصحاح : ١٩٩/١ ، لسان العرب : ٦٦٧/١ .

(٢) المسند : ج١ ص ٧٩ و ١١٠ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٢ و ١٥٢ .

(٣) المستدرک : ج٢ ص ١٤١ في كتاب قسم الغي .

وتامه : " ألا لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهد هـ ، ومن أحدث حدثا ،

أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين " أهـ . وهو في نصب

الراية : ٣ / ٣٩٤ .

اسناده : صححه الحاكم ووافقه الذهبي . قلت : رجال الاسناد كلهم ثقات .

(٤) رواه البخاري : ٢٧٣/٦ في الجزية والموادعة ، باب ذمة المسلمين وجوارهم واحد

(١٠) الحديث (٣١٧٢) و (١١١) و (١٨٧٠) و (٤٧٠) و (٣٠٤٧) و (١٧٩٣) و (٣١٧٥) و (٦٧٥٥) و (٦٩٠٣) و

(٦٩١٥ و ٧٣٠٠) ، ومسلم : ٢ / ٩٩٥-٩٩٩ في الحج ، باب فضل المدينة

(٨٥) الحديث (٤٦٧ و ٤٦٨) (١٣٧٠) . وهو بعض سياقه .

اسناده : متفق عليه .

(٥) المراد بالذمة هنا الأمان . معناه أن أمان المسلمين للكافرين صحيح . فاذا أمنه

أحد المسلمين حرم على غيره التعرض له مادام في أمان المسلمين . أنظر صحيح مسلم

بشرح النووي : ٩ / ١٤٤ .

(٦) " يسعى بها أدناهم " أي يتولاها ويلبى أمرها أدنى المسلمين مرتبة . أنظر :

المرجع السابق .

(٧) " فمن أخفر مسلما " معناه من نقض أمان مسلم ، فتعرض لكافر أسننه مسلم ، قال أهل

اللغة : يقال : أخفرت الرجل إذا نقضت عهده ، وخفرتة إذا أمنتته . أنظر المرجع

السابق أيضا ، والنهاية : ٢ / ٥٢ .

(٨) " الصرف " التوبة ، وقيل : النافلة . النهاية : ٣ / ٢٤ .

(٩) " العدل " الفدية ، وقيل : الفريضة . النهاية : ٣ / ٢٤ .

( ١٥٠٧ ) حديث : " ان زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أمنت زوجها ، فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم أمانها " . أخرجه الطبراني <sup>(١)</sup> من طريق عباد بن كثير ، عن عقيل بن خالد ، عن ابن شهاب عن أنس " أن زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أجارت أبا العاص ، فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم جوارها ، وأن أم هاني <sup>(٢)</sup> بنت أبي طالب أجارت أخاها عقيل ، فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم جوارها ، وقال : يجير على المسلمين أدناهم " . وعباد بن كثير ضعيف . وأخرجه <sup>(٣)</sup> من طريق ابن لهيعة عن أم سلمة : " أن أبا العاص لما لحق بالمدينة أرسل الى زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن خذي لي أمانا من أبيك ، فخرجت ورسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح ، فقالت : يا أيها الناس أنا زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واني قد أجرت أبا العاص ، فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة ، قال : يا أيها الناس اني لم أعلم بهذا حتى سمعتموه ، الا وانه يجير على المسلمين أدناهم " .

( ١٥٠٨ ) حديث : " أن أم هاني <sup>(٤)</sup> أجارت رجلين من المشركين فأراد على رضى الله عنه أن يقطعهما الحديث أخرج الأزرقى <sup>(٥)</sup> في " تاريخ مكة " من طريق الواقدي ، عن

( ١٥٠٧ ) ٤ / ١٢٣ .

( ١ ) المعجم الكبير : ج ٢٢ ص ٤٢٦ رقم ( ١٠٤٨ ) وهو في نصب الراية : ٣ / ٣٩٦ .

اسناد : ضعيف ، فيه عباد بن كثير الثقفى وهو متروك . وقد تقدمت ترجمته . وأنظر

مجمع الزوائد : ٥ / ٣٢٩ .

( ٢ ) أم هاني <sup>(٢)</sup> بنت أبي طالب الهاشمية ، اسمها فاختة ، وقيل : هند ، لها صحبة وأحاديث ،

ماتت في خلافة معاوية . ع . التقريب : ٢ / ٦٢٥ ، وأنظر الاستيعاب : ١٣ / ٣٠٤ ،

سير أعلام النبلاء : ٢ / ٣١١ ، الإصابة : ١٣ / ٣٠٠ .

( ٣ ) الطبراني في المعجم الكبير : ج ٢٢ ص ٤٢٥ رقم ( ١٠٤٧ ) من طريق ابن لهيعة ،

ثنا موسى بن جبير عن عراك بن مالك عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن

هشام عن أم سلمة . وأورد الحافظ الزيلعى في نصب الراية : ٣ / ٣٩٦ .

اسناد : ضعيف فيه عبد الله بن لهيعة وهو ضعيف وقد تقدمت ترجمته . قال فى

مجمع الزوائد : ٩ / ٢١٣ وجه ص ٣٣٠ : فيه ابن لهيعة وفيه ضعف وبقيته رجاله

ثقات ، اهـ .

( ١٥٠٨ ) ٤ / ١٢٣ .

( ٤ ) هو محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق الأزرقى

المكى الأزرقى ، صنف تاريخ مكة وأخبارها ، توفي سنة ( ٢٢٣ ) . أنظر : كشف الظنون :

١ / ٣٠٦ ، وهدية العارفين ، المجلد : ١١ / ٢ .

( ٥ ) ج ٢ ص ١٦٢ . وعنه الحافظ الزيلعى في نصب الراية : ٣ / ٣٩٥ .

اسناد : ضعيف فيه محمد بن عمرو بن واقد الواقدي وهو متروك . وله شاهد فى =====

ابن أبي ذئب، عن المقبري، <sup>(١)</sup> عن أبي مرة <sup>(٢)</sup> مولى عقيل، عن أم هانئ بنت أبي طالب، قالت: "ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له: يا رسول الله اني أجرت حمويين <sup>(٣)</sup> لى من المشركين، فأراد علي أن يقتلهم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما كان ذلك له، قد أجرنا من أجرت، وأماناً من أمنت. . الحديث <sup>(٤)</sup> وفي الصحيحين <sup>(٥)</sup> عنها، قالت:

=== الصحيحين نحوه كما سيأتى بعد هذا. قلت: وقد روى هذا الحديث الترمذى فى السنن: ٧٠/٣ فى السير، باب ما جاء فى أمان المرأة والعبد (٢٥) الحديث (١٦٢٧) من طريق أبي الوليد الدمشقى حدثنا الوليد بن مسلم قال: أخبرنى ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبرى، عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب عن أم هانئ أنها قالت: "أجرت رجلين من أحمائي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قد أمانا من أمنت" اهـ.

وقال: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم، أجازوا أمان المرأة والعبد، وهو قول أحمد وإسحاق، أجازوا أمان المرأة والعبد.

(١) هو سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبرى، أبو سعيد المدنى، ثقة، من الثالثة، تغيير قبل موته بأربع سنين، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسله، مات فى الحدود (١٢٠)، وقيل: قبلها، وقيل: بعد ها/ع. التقريب: ٢٩٧/١. وأنظر: تذكرة الحفاظ: ١١٦/١، سير أعلام النبلاء: ٢١٦/٥، التهذيب: ٣٨/٤.

(٢) أبو مرة مولى عقيل بن أبي طالب، اسمه يزيد أبو مرة، ويقال مولى أخته أم هانئ، مدنى مشهور بكنيته، ثقة، من الثالثة. /ع. أنظر التاريخ الصغير للبخارى: ١/١٧٨، الطبقات الكبرى: ١٣١/٥، التهذيب: ٣٧٤/١١، التقريب: ٣٧٣/٢.

(٣) وهما الحارث بن هشام، وزهير بن أبي أمية، أخو أم سلمة - وقيل: أحدهما جعدة ابن هبيرة، والآخر عبد الله بن المغيرة. أنظر سيرة ابن هشام: ١١/٢، واتحاف الورى بأخبار أم القرى: ٥١٥/١.

(٤) وتام الحديث "ثم اغتسل وصلى ثمان ركعات، وذلك ضحى يوم فتح مكة، وكان الذى أجارت أم هانئ يوم الفتح عبد الله بن أبي ربيعة بن المغيرة، والحارث ابن هشام بن المغيرة كلاهما من بنى مخزوم" اهـ.

(٥) رواه البخارى: ٦ / ٢٧٣ فى الجزية والموادعة، باب أمان النساء وجوارهن (٩)، الحديث (٣١٧١) و (٦١٥٨٣٥٧٢٨٠). ومسلم: ١ / ٢٦٥ فى الحيض، باب تستر المغتسل بثوب نحوه (١٦) الحديث (٧٢-٧٠) (٣٣٦)، وفى كتاب صلاة المسافرين ٤٩٧ باب استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتين وأكملها ثمان (١٣) الحديث (٨٠-٨٣) (٣٣٦). ورواه أيضا أبوداود رقم (١٢٩٠) فى الصلاة، باب صلاة الضحى. والترمذى: ٤ / ١٧٥ فى الاستئذان والآداب، باب ما جاء فى مرحبا =====



" يارسول الله زعم ابن أمي علي أنه قاتل رجلا قد أجرتة ، فلان بن هبيرة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قد أجرنا من أجرت . . الحديث <sup>(٢)</sup> زاد في الهداية <sup>(٣)</sup> حديث أبي موسى الأشعري مرفوعا " أمان العبد أمان " قال المخرجون : لم نجد هـ . وأخرج عبد الرزاق ، وابن أبي شيبة <sup>(٥)</sup> ، أن عمر رضي الله عنه كتب أن العبد المسلم من المسلمين ، وأمانه أمانهم " زاد ابن أبي شيبة " وأجاز [عمر] <sup>(٧)</sup> أمانه " وأخرج البيهقي ، عن علي <sup>(٨)</sup>

=== ( ٣٤ ) الحديث ( ٢٨٧٨ ) والحميدى فى مسند هـ : ج ١ ص ١٥٨ رقم ( ٣٣٢ و ٣٣١ ) .  
والنسائي : ١٢٦ / ١ فى الطهارة ، باب ذكر الاستتار عند الاغتسال . وسعيد بن منصور فى السنن : ٢ / ٢٧٥ رقم ( ٢٦١٠ ) فى الجهاد ، باب المرأة تجير على القوم ، والدارمي : ١ / ٣٣٩ فى الصلاة ، باب صلاة الضحى والامام أحمد فى مسند هـ : ٦ / ٣٤٣ و ٤٢٣ و ٤٢٥ .

اسناد هـ : متفق عليه .

( ١ ) قال أبو العباس بن سريج وغيره : هما جعدة بن هبيرة ورجل آخر من بنى مخزوم كانا فيمن قاتل خالد بن الوليد ولم يقبلا الأمان ، فأجارتهما أم هانئ ، وكانا ممن أحماهما . وقيل : الحارث بن هشام . وقيل غير ذلك وقد توسع الحافظ ابن حجر فى فتح البارى فانظر : ج ١ ص ٤٧٠ فى كتاب الصلاة ، باب الصلاة فى الثوب الواحد ( ٤ ) الحديث ( ٣٥٧ ) .

( ٢ ) وتام الحديث قالت : ذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم علم الفتح فوجدته يغتسل وفاطمة ابنته تستره ، فسلمت عليه ، فقال : من هذه ؟ فقلت أنا أم هانئ بنت أبي طالب فقال : مرحبا بأم هانئ ، فلما فرغ من غسله قام فصلى ثمان ركعات ملتحفا فى ثوب واحد ، فقلت : يارسول الله ، زعم ابن أمي علي أنه قاتل . . الخ .

( ٣ ) أنظر شرح فتح القدير : ج ٥ ص ٢١٢ .

( ٤ ) أنظر نصب الراية : ٣ / ٣٩٦ ، الدراية : ٢ / ١١٨ رقم ( ٧٠٨ ) .

( ٥ ) المصنف : ج ٥ ص ٢٢٣ رقم ( ٩٤٠٢ ) .

( ٦ ) المصنف : ١٢ / ٤٥٤ فى الجهاد ، باب فى أمان المرأة والملوك . ورواه أيضا

البيهقى فى السنن الكبرى : ٩ / ٩٤ . وسعيد بن منصور فى سننه : ٢ / ٢٧٤ رقم

( ٢٦٠٨ و ٢٦٠٩ ) فى الجهاد ، باب ما جاء فى أمان العبد . ولفظه مطول وفيه قصة .

اسناد هـ : صحيح رجاله ثقات . وقد روه من حديث معمر بن عاصم بن سليمان

الأحول عن فضيل بن زيد الرقاشى وفضيل بن زيد الرقاشى أبو حسان وثقه ابن معين .

أنظر : تاريخ ابن معين : ٢ / ٤٧٦ ، الجرح والتعديل : ٧٢ / ٧ ، وبقية الرجال ثقات وقد تقدموا .

( ٧ ) سقط من " م " والمثبت من المصنف .

( ٨ ) السنن الكبرى : ٩ / ٩٤ . اسناد هـ : ضعيف ، أنظر نصب الراية : ٣ / ٣٩٦ .

/ مرفوعاً " ليس للعبد من الفسيفساء شيء الا خرشي المتاع ، وأمانه جائز ، وأمان المرأة جائز ، ١٧٧ ب / اذا هي أعطت القوم الأمان " .

### فصل

( ١٥٠٩ ) " قسم خيبر " البخارى <sup>(٢)</sup> من طريق [ زيد بن ] <sup>(٣)</sup> أسلم أن عمر رضى الله عنه قال : " لولا أن أترك آخر المسلمين [ ببانا ] <sup>(٤)</sup> ليس لهم شيء " ، ما فتحت [ على ] <sup>(٥)</sup> قرية الا قسمتها كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر ، ولكن أتركها لهم خزائنة يقتسمونها " ولأبى داود <sup>(٥)</sup> ، عن سهيل بن أبى حشمة ، قال : " قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر نصفين نصفاً لنوابه ، ونصفاً بين المسلمين قسمها بينهم على ثمانية عشر سهماً " قال ابن عبد الهادى : <sup>(٦)</sup> اسناده جيد .

( ١٥١٠ ) قوله : " وسعد بنى قريظة " <sup>(٧)</sup> . . .

( ١ ) " الخرشي " أثاث البيت ومتاعه . النهاية : ١٩ / ٢ .

( ١٥٠٩ ) ١٢٤ / ٤ .

( ٢ ) الصحيح : جده ص ١٧ فى الحرث والمزارة ، باب أوقاف أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وأرض الخراج ومزارعتهم ( ١٤ ) الحديث ( ٤٢٣٤ و ٣١٢٥ و ٤٢٣٥ و ٤٢٣٦ ) .  
ورواه أيضا أبوداود رقم ( ٣٠٢٠ ) فى الخراج ، باب فى حكم أرض خيبر .  
اسناده : رواه البخارى .

( ٣ ) سقط من " م " .

( ٤ ) " ببانا " بموحدين مفتوحتين الثانية ثقيلة وبعد الألف نون : قال أبو عبيدة : قال ابن مهدي : يعنى شيئاً واحداً ، قال الخطابى : ولا أحسب هذه اللفظة عربية ولم أسمعها فى غير هذا الحديث . وقال صاحب العين : ضوعفت حروفه ، وقال : البيان المعدم الذى لاشئ له . أنظر فتح البارى : ٧ / ٤٩٠ فى المغازى باب ( ٣٨ ) لسان العرب : ١٣ / ٤٥ . وقوله " ببانا " سقط من " م " والمثبت من صحيح البخارى .  
( ٥ ) السنن رقم ( ٣٠١٠ ) فى الخراج والامارة والغنى ، باب ما جاء فى حكم أرض خيبر .  
اسناده : حسن رواه جيدون .

وقد نقل الحافظ الزيلعى قول ابن عبد الهادى المذكور فى نصب الراية : ٣ / ٣٩٧ .  
وسكت عنه الحافظ المنذرى فى مختصر سنن أبى داود : ٤ / ٢٣٧ .

( ٦ ) التنقيح ( الورقة ٢٨٩ ب .

( ١٥١٠ ) ١٢٤ / ٤ .

( ٧ ) " قرظ " بضم القاف وفتح الراء وفى آخرها ظاء معجمة ، وهو اسم رجل نزل أولاد ه

حصنا بقرب المدينة ، وقريظة والنضير أخوان من أولاد هارون النبى عليه السلام .

وأما غزوة بنى قريظة فكانت فى السنة الخامسة للهجرة النبوية ، وسببها نقض عهدهم =====

(١) مسلم عن عائشة : " أصيب سعد يوم الخندق ، رماه رجل من قريش [ يقال له ] (٢) ابن العرقة (٣) رماه في الأكحل (٤) فضرب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم خيمة في المسجد (٥)

=== مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اشتد حصار المسلمين قريبا من شهر، ثم زاد الأمر شدة أن حيي بن أخطب تقدم الى بنى قريظة فلم يزل بهم حتى نقضوا العهد .  
أنظر المغازي للواقدي : ٢/ ٤٩٦-٥٣١ ، سيرة ابن هشام : ٢/ ٢٣٣-٢٧٣ ،  
تاريخ الطبري : ٢/ ٥٨١-٥٩٤ ، الروض الأنف : ٦/ ٢٨٢-٢٩٦ ، امتاع الأسماع :  
١/ ٢٤١-٢٥٣ ، السيرة الحلبية : ٢/ ٦٥٧-٦٧٦ ، نور اليقين ص ( ٦٦ ) ( الباب :  
٢٦ / ٣ .

(١) الصحيح : ٣/ ١٣٨٩ في الجهاد والسير ، باب جواز قتال من نقض العهد ( ٢٢ )  
الحديث ( ٦٥-٦٧ ) ( ١٧٦٩ ) . ورواه أيضا البخاري : ٧/ ٤١١ في المغازي ،  
باب مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الأحزاب ( ٣٠ ) الحديث ( ٤١٢٢ ) .  
والنسائي : ٢/ ٤٥ في المساجد ، باب ضرب الخبء في المساجد . والامام أحمد  
في المسند : ٦/ ٥٦ ، وابن أبي شيبة في مصنفه : ١٤/ ٤٠٩ في المغازي ، باب غزوة  
الخندق .

اسناد ه : متفق عليه .

( ٢ ) سقط من " م " . والمثبت من الصحيح .  
( ٣ ) وفي رواية البخاري اسمه " حبان بن العرقة " بفتح الميم وكسر الراء ثم قاف ، والعرقة  
أمه وهي بنت سعيد بن سعد بن سهم ، " وهو حبان بن قيس " . راجع فتح الباري :  
٧/ ٤١٣ في المغازي ، باب رقم ( ٣٠ ) الحديث ( ٤١٢٢ ) . وصحيح مسلم بشرح  
النووي : ١٢ / ٩٤ .

( ٤ ) " الأكحل " بفتح الهمزة والميم بينهما كاف ساكنة ، وهو عرق في وسط الذراع ، قال  
الخليل : هو عرق الحياة ، ويقال ان في كل عضو منه شعبة فهو في اليد الأكحل ،  
وفي الظهر الأبهري ، وفي الفخذ النساء اذا قطع لم يرقأ الدم .

أنظر صحيح مسلم بشرح النووي : ١٢ / ٩٤ ، وفتح الباري : ٧ / ٤١٣ .

( ٥ ) قيل المراد المسجد الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم أعده للصلاة في بنى قريظة  
أيام حصارهم ، وليس المراد به المسجد النبوي بالمدينة ، لكن كلام ابن اسحاق يدل  
على أنه كان مقيما في مسجد المدينة حتى بعث اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ليحكم في بنى قريظة فانه قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل سعدا  
في خيمة رفيعة عند مسجده ، وكانت امرأة تدأوى الجرحى فقال : اجعلوه في خيمتها  
لأعوده من قريب ، فلما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بنى قريظة وحاصرهم ،  
وسأله الأنصار أن ينزلوا على حكم سعد أرسل اليه ، فحملوه على حمار ووطؤا لسهه =====

يعود هـ من قريب، فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخندق وضع السلاح، فاغتسل، فأثاه جبريل وهو ينفذ رأسه من الغبار، فقال: وضعت السلاح؟ والله ما وضعناه، أخرج اليهم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فأين؟ فأشار إلى بني قريظة، فقاتلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنزلوا على حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحكم فيهم إلى سعد، قال: فاني أحكم فيهم أن تقتل العقائلة، وأن تسبي الذرية والنساء، وتقسم أموالهم. وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: "نزل أهل قريظة على حكم سعد بن معاذ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى سعد، فأثاه على حمار، فلما دننا قريبا من المسجد، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للأنصار: قوموا إلى سيدكم<sup>(١)</sup> أو خيركم، ثم قال: ان هؤلاء نزلوا على حكمك، قال: تقتل مقاتلتهم،

=== وكان جسيما". فدل قوله " فلما خرج إلى بني قريظة " أن سعدا كان في مسجد

المدينة . أنظر سيرة ابن هشام: ٢٣٩/٢، وفتح الباري: ٢/٤١٢ .

(١) قال الامام النووي: فيه اكرام أهل الفضل وتلقيهم بالقيام لهم اذا أقبلوا هكذا احتج

به جماهير العلماء لاستحباب القيام، قال القاضي: وليس هذا من القيام المنهى عنه،

وانما ذلك فيمن يقومون عليه وهو جالس، ويمثلون قياما طول جلوسه . قلت: القيام

للقيام من أهل الفضل مستحب وقد جاء فيه أحاديث ولم يصح في النهي عنه شيء

صريح . قال القاضي: واختلفوا في الذين عناهم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله

" قوموا إلى سيدكم " هل هم الأنصار خاصة أم جميع من حضر من المهاجرين معهم .

صحيح مسلم بشرح النووي: ٩٣/١٢ .

وقال الامام البغوي: في حديث معاوية رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول: " من أحب أن يمثل له الرجال قياما فليتبوأ مقعده من

النار " وهذا فيمن سلك فيه طريق التكبر، فأما القيام على وجه الاحترام، فغير

مكروه، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في بني قريظة حين أقبل سعد: " قوموا

إلى سيدكم " اهـ . شرح السنة: ١٢/٢٩٥، الحديث رقم (٣٣٣٠) . قلت: هذا

الحديث أخرجه أبوداود رقم (٥٢٢٩) في الأدب، باب في قيام الرجل للرجل،

والترمذي: ١٨٤/٤ في الاستئذان والآداب، باب ما جاء في كراهية قيام الرجل للرجل

(٤٧) الحديث (٢٩٠٣)، والامام أحمد في المسند: ٩١/٤ .

إسناده: حسن، قال الترمذي: هذا حديث حسن، وحسنه أيضا البغوي، ورجاله

ثقات . وقوله: " أن يمثل له الرجال " يمثل معناه يقوم وينتصب بين يديه .

ومعنى ما روى من قوله ( من أحب أن تستجم له الرجال صفوا ) هو أن يأمرهم بذلك

ويلزمه إياهم على مذهب الكبر والنخوة . قال الخطابي في معالم السنن: ١٥٥/٤ .

وراجع ما ذكر في ذلك مفصلا . في فتح الباري: ١١/٤٩-٥٤ في الاستئذان، باب رقم =====

وتسبى ذريتهم ، قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قضيت بحكم الله ، وربما قال : قضيت بحكم الملك " متفق عليه <sup>(١)</sup> ، واللفظ لمسلم .

(١٥١١) قوله : " كما فعل عمر رضى الله عنه بسواد العراق باجماع الصحابة " . قال المخرجون لأحاديث الهداية : روى ابن سعد <sup>(٢)</sup> من طريق أبي مجلز " أن عمر وجه عثمان ابن حنيف على خراج السواد ، ورزقه كل يوم ربع شاة وخمسة دراهم " الحديث موقوف . قلت : ليس هذا مقصود المصنفين ، ولا فيه مطابقة للمقصود بوجه من الوجوه ، ولا دلالة على أن عمر هو الذى فتح سواد العراق ، فيا لله العجب ، وأثر عمر أخرجه أبو عبيد في كتاب

=== ( ٢٦ ) تحت الحديث رقم ( ٦٢٦٢ ) ، والبيان والتعريف في أسباب ورود الأحاديث الشريف : ٧١/٣ رقم ( ١٢٨٦ ) .

( ١ ) رواه البخارى : ١٦٥/٦ فى الجهاد ، باب اذا نزل العدو على حكم رجل ( ١٦٨ ) ، الحديث ( ٤٣٠٤٣ و ٣٨٠٤١ و ٦٢٦٢ ) . ومسلم : ١٣٨٨/٣ فى الجهاد ، باب جواز قتال من نقض العهد ( ٢٢ ) الحديث ( ٦٤ ) ( ١٧٦٨ ) . ورواه أيضا أبو داود رقم ( ٥٢١٥ ) فى الأدب ، باب ما جاء فى القيام . والامام أحمد فى مسنده : ٤/٧١ ، وابن أبى شيبة : ١٤ / ٤٢٥ فى المغازى ، باب ما حفظت فى بنى قريظة . اسناده : متفق عليه .

( ١٥١١ ) ١٢٤/٤ .

( ٢ ) سواد العراق افتتحها المسلمون على عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه سعى بذلك لسواده بالزروع والنخيل والأشجار ، وحد السواد من حدثة الموصل طولا السى عبادان ، ومن العذيب القادسية الى حلوان عرضا فيكون طوله مائة وستين فرسخا . راجع معجم البلدان : ٢٧٢/٣ .

( ٣ ) أنظر نصب الراية : ٤٠٠/٣ ، الدراية : ١١٩/٢ رقم ( ٧٠٩ ) .

( ٤ ) الطبقات ( ج ٣ ص ٢٥٥ و ج ٦ ص ٨ ، فى ترجمة عمار بن ياسر ، وتسعية من نزل الكوفة . وأخرجه أيضا أبو عبيد فى كتاب الأموال ص : ٨٢ و ٨١ رقم ( ١٧٢ ) ) وحيد بن زنجويه فى الأموال : ج ١ ص ٢٠٦ و ٢٠٢ ( فتوح الأراضين ، باب أرض العنوة تقر بأيدى أهلها . والبلاذرى فى فتوح البلدان : ج ٢ ص ٣٢٩ رقم ( ٦٧٣ ) ) وابن أبى شيبة فى مصنفه : ج ٣ ص ٢١٧ فى الزكاة ، باب مال للعامل على الصدقة من الأجر . مختصرا . وأورده الحافظ ابن قيم الجوزية فى أحكام أهل الذمة : ج ١ ص ١٠٧ .

اسناده : رجال الاسناد ثقات الا أن أبا مجلز - واسمه لاحق بن حميد - لم يسدرك عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فحدثة عنه مرسل ، وهو منقطع بهذا الاسناد .

الأموال<sup>(١)</sup> وسعيد بن منصور في سننه<sup>(٢)</sup> كلاهما عن هشيم ، أخبرنا العوام بن حوشب ، عن  
ابراهيم التيمي ، قال : " لما فتح المسلمون السواد ، قالوا لعمر : أقمه بيننا ، فانما  
فتحناه عنوة<sup>(٣)</sup> ، قال : فأبى<sup>(٤)</sup> وقال : فما لمن جاء بعدكم من المسلمين ؟ وأخاف ان قسمته  
أن تفاسدوا بينكم في المياه ، قال<sup>(٥)</sup> فأقر أهل السواد في أرضهم ، وضرب على رؤسهم  
الجزية<sup>(٦)</sup> ، وعلى أرضهم الخراج<sup>(٧)</sup> .

( ١٥١٢ ) قوله : " كما قاله عمر رضي الله عنه ، فانه لما وضع الخراج على أرض العراق  
وطلبوا منه أن يقسمها بينهم ، واحتجوا عليه بقوله تعالى : / ( ما آفأ<sup>(٨)</sup> ) الله على رسوله من  
أهل القرى . . . الآية<sup>(٩)</sup> ) .<sup>(١٠)</sup>

( ١ ) ص ٧٠ الحديث رقم ( ١٤٦ ) .

( ٢ ) ج ٢ ص ٢٦٨ رقم ( ٢٥٨٩ ) في كتاب الجهاد ، باب ما جاء في الفتوح . ورواه أيضا  
حميد بن زنجويه في كتاب الأموال : ١ / ١٨١ في فتوح الأرضين ، باب فتح الأرض عنوة ،  
والبلاذري في فتوح البلدان : ٢ / ٣٢٩ رقم ( ٦٧٢ ) كلاهما به مثله .

إسناده : رجاله ثقات الا أن ابراهيم التيمي لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
فحديثه عنه مرسل ، وهو منقطع بهذا الإسناد .

( ٣ ) هو ابراهيم بن يزيد بن شريك التيمي ، يكنى أبا أسماء الكوفي العابد ، ثقة ، الا أنه  
يرسل ويبدل ، من الخامسة ، مات سنة ( ٩٢ ) وله أربعون سنة . ع . أنظر الطبقات  
الكبرى : ٦ / ٢٨٥ ، اللباب : ١ / ١٩٠ ، سير أعلام النبلاء : ٥ / ٦٠ ، التهذيب :  
١ / ١٧٦ ، التقريب : ١ / ٤٥ .

( ٤ ) " عنوة " أي قهرا وغلبة . النهاية : ٣ / ٣١٥ .

( ٥ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " وزاد سعيد بن منصور بعد قوله " أن تفاسدوا  
بينكم في المياه ، وأخاف أن تقتلوا . . . الخ " .

( ٦ ) " الجزية " وهي عبارة عن المال الذي يعقد للكتابي عليه الذمة ، وهي فعلة ، من  
الجزأ ، كأنها جرت عن قتله . أنظر النهاية : ١ / ٢٧١ ، الصحاح : ٦ / ٢٣٠٣ .  
( ٧ ) " الخراج " وهو شيء يخرج القوم في السنة من مالهم بقدر معلوم . أنظر المجموع

المفنيث : ج ١ ص ٥٦٣ ، لسان العرب : ٢ / ٢٥١ .

( ١٥١٢ ) ٤ / ١٢٤ .

( ٨ ) " الفئ " وهو ما يؤخذ من أموال الكفار من غير قتال ولا إيجاب خيل ولا ركاب . أنظر :  
كتاب التسهيل لعلوم التنزيل : ٤ / ١٩٨ . وقال الشنقيطي في أضواء البيان : ٨ / ٥٢ :  
" الفئ " الغنيمة بدون قتال .

( ٩ ) " القرى " أي جميع البلدان التي تفتح هكذا فحكمها حكم أموال بني النضير ولهذا قال  
تعالى : " فله وللرسول ولذی القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل " . أنظر تفسير ابن  
كثير : ٤ / ٣٣٥ ، وفتح القدير : ٥ / ١٩٥ . ( ١٠ ) سورة الحشر ، الآية : ٧ .

ويقوله : [ للفقراء<sup>(١)</sup> المهاجرين . . . الآية ] فاحتج عليهم بقوله تعالى : [ والذين جاؤوا من بعدهم . . . الآية<sup>(٢)</sup> ] . ويقولوه أخرجه أبو يوسف في " كتاب الخراج<sup>(٣)</sup> " من طريق الليث بن سعد ، والزهرى وغيرهما .

( ١٥١٣ ) حديث : " أنه عليه السلام قتل " عن علقمة بن هلال<sup>(٤)</sup> عن أبيه عن جدّه<sup>(٥)</sup> " أنه قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجال من قومه وهو بالمدينة بعد مهاجرة اليها ، فوافيناه يضرب أعناق أسارى على ماء قليل فقتل عليه حتى سفح الدم الماء<sup>(٦)</sup> . رواه الطبرانى . وعن أنس بن مالك رضى الله عنه " أن النبى صلى الله عليه وسلم دخل عام الفتح وعلى رأسه المغفر<sup>(٧)</sup> فلما نزع جاءه رجل ، فقال : يا رسول الله ابن خطل<sup>(٨)</sup> متعلق<sup>(٩)</sup>

( ١ ) " للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم . . . الآية " . ( سورة الحشر ، الآية ٨ ) .

( ٢ ) ( سورة الحشر ، الآية : ١٠ ) . ( ٣ ) ( ص ٢٨ و ٢٩ و ٧٤ فى الفى والخراج ) . ( ١٥١٣ ) ١٢٥ / ٤ .

( ٤ ) علقمة بن هلال الكلبى ، عداؤه فى التابعين ، يحدث عن أبيه مجهول . قال أبو حاتم : علقمة وأبوه مجهول . أنظر الجرح والتعديل : ٤٠٦ / ٦ ، الميزان : ١٠٨ / ٣ ، اللسان : ١٨٨ / ٤ .

( ٥ ) اسمه أبو هلال التيمى قاله أبو نعيم ، وقال ابن مندة : أنه كلبى وهما واحد ، فان تيم اللات ، وقيل تيم الله هو ابن ربيعة بن ثور بن كلب بن وبرة بطن كبير من كلب . أنظر أسد الغابة : ٣١٧ / ٥ ، الاصابة : ٧٩ / ١٢ .

( ٦ ) جاء تفسيره فى الحديث ، قال صفوان : " سفح " يعنى غطى الماء . وقال ابن الأثير : وهذا لا يلائم اللغة لأن السفح الصب ، فيحتمل أنه أراد أن الدم غلب على الماء فاستهلكه ، كالإناء الممتلئ إذ اصب فيه شئ أثقل مما فيه فانه يخرج مما فيه بقدر ما صب فيه ، فكأنه من كثرة الدم انصب الماء الذى كان فى ذلك الموضع فخلفه الدم ، النهاية : ٣٧١ / ٢ .

( ٧ ) المعجم الكبير : ٢٢ / ٣٨٠ رقم ( ٩٤٨ ) .

استناده : ضعيف ، قال الهيثمى فى مجمع الزوائد : ٣٣٣ / ٥ : وعلقمة مجهول وقبله راو لم يسم .

( ٨ ) " المغفر " زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس يلبس تحت القنسوة ، ( ج ) مغافر ، مختار الصحاح ص ٤٧٦ ، والمعجم الوسيط : ج ٢ ص ٦٥٦ .

( ٩ ) اسم ابن خطل عبد الله ، وقيل : هلال ، وليس بصحيح وهلال اسم أخيه صرح بذلك الكلبى فى النسب ، والأصح أن اسمه كان عبد العزى فى الجاهلية فلما أسلم

سمى عبدا لله ، وقيل : هو عبد الله بن هلال بن خطل ، وقيل : غالب بن عبد الله =====

بأستار الكعبة، فقال : أقتلوه<sup>(١)</sup> .

( ١٥١٤ ) قوله : " وقتل عليه الصلاة والسلام عقبة بن أبي معيط<sup>(٢)</sup> ، والنضر بن الحارث<sup>(٣)</sup> )

=== بن خطل ، واسم خطل عبد مناف من بنى تيم بن فهر بن غالب وخطل لقب عليه . قال ابن اسحاق : عبد الله بن خطل ، رجل من بنى تيم بن غالب : انما أمر بقتله أنه كان مسلما ، فبعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم مصدقا ، وبعث معه رجلا من الأنصار ، وكان معه مولى له يخدمه ، وكان مسلما ، فنزل منزلا ، وأمر المولى أن يذبح له تيسا ، فيصنع له طعاما ، فنام ، فاستيقظ ولم يصنع له شيئا فعدا عليه فقتله ، ثم ارتد مشركا .

وروى الحاكم بسنده عن السائب بن يزيد قال : " رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرج عبد الله بن خطل من بين أستار الكعبة فقتله صبورا ، ثم قال : لا يقتل أحد من قريش بعد هذا صبورا " اهـ . المستدرک : ٦٣ ٧/٣ ، وأنظر سيرة ابن هشام : ٤٠٩/٢ و ٤١٠ ، عدة القارى : ٢٠٧/١٠ ، فتح البارى : ٦١/٤ فى كتاب جزاء الصيد ، باب رقم ( ١٨ ) الحديث ( ١٨٤٦ ) .

( ١ ) لم ينسبه المخرج هكذا فى " م " يحتمل عزوه سقط منه . قلت : الحديث أخرجه البخارى : ٥٩/٤ فى جزاء الصيد ، باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام ( ١٨ ) ، الحديث ( ١٨٤٦ و ٣٠٤٤ و ٤٢٨٦ و ٨٠٨ و ٥٨٠٨ ) ، ومسلم : ٩٨٩/٢ فى الحج ، باب جواز دخول مكة بغير إحرام ( ٨٤ ) الحديث ( ٤٥٠ ) ( ١٣٥٧ ) ، وأبو داود : رقم ( ٢٦٨٥ ) فى الجهاد ، باب قتل الأسير ولا يعرض عليه الاسلام ، والترمذى : ١١٩/٣ فى الجهاد ، باب ما جاء فى المغفر ( ١٨ ) الحديث ( ١٧٤٤ ) . وقال : حسن صحيح ، والنسائى : ٢٠١/٥ فى الحج ، باب دخول مكة بغير إحرام . اسناده : متفق عليه .

( ١٥١٤ ) ١٢٥ / ٤

( ٢ ) عقبة بن أبى معيط بن أبى عمرو بن أمية بن عبد شمس ، قتله عاصم بن ثابت بن أبى الأفلح ، صبورا ، قال ابن هشام : ويقال : قتله على بن أبى طالب . سيرة ابن هشام : ٧٠٨ و ٦٤٣ / ١ . وصدق الله ورسوله صلى الله عليه وسلم فى قوله لعقبة : ان وجدتك خارج جبال مكة قتلتك صبورا . أنظر امتاع الأسماع : ٩٠ و ٦١ / ١ .

( ٣ ) النضر بن الحارث بن علقمة بن كعدة بن عبد مناف من بنى عبد الدار من قريش ، صاحب لواء المشركين ببدر ، وكان من شجعان قريش وشياطينها ، له اطلاع على كتب الفرس ، وابن خالة النبی صلى الله عليه وسلم ولما ظهر الاسلام استمر على عقيدة الجاهلية وآذى الرسول صلى الله عليه وسلم كثيرا ، شهد وقعة بدر مع المشركين ، فأسره المسلمون وقتلوه بالأثيل قرب المدينة ، ومن الرواة من يرى أن النضر لم يقتل =====



بعد ما حصل في يده " . أخرجه أبوداود في المراسيل<sup>(١)</sup> عن سعيد بن جبير " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل يوم بدر ثلاثة من قريش صبرا :<sup>(٢)</sup> المطعم بن عدى ، والنضر بن الحارث ، وعقبة بن أبي معيط " ووصله الطبراني في الأوسط<sup>(٤)</sup> بذكر ابن عباس وقال : " طعيمة بدل المطعم " . وأخرجه أبو عبيد في الأموال<sup>(٦)</sup> / وقال : كذا قال هشيم : المطعم وهو ١٨٨ / أ غلط ، وإنما هو طعيمة ، وأما المطعم فمات بمكة قبل يوم بدر . قلت : وكذا أخرجه

=== صبرا ، وإنما أصابته جراحة فامتنع عن الطعام والشراب ما دام في أيدي المسلمين ، فمات . أنظر سيرة ابن هشام : ٣٠٠ / ١ ، والأعلام : ٣٢ / ٨ .

( ١ ) ص ( ١٥ ) ، وأنظر تحفة الأشراف : ٢٠٢ / ١٣ .

إسناده : رجاله ثقات . عدا هشيم بن بشير وهو ثقة ثبت أيضا ولكنه كثير التدليس والارسال الخفى . وقد تقدمت ترجمته .

( ٢ ) وأصل الصبر الحبس ، وكل من حبس شيئا فقد صبره . لسان العرب : ٤ / ٤٣٨ .

( ٣ ) المطعم بن عدى بن نوفل بن عبد مناف من قريش رئيس بني نوفل في الجاهلية وقائد هم في حرب الفجار ، أجاره رسول الله صلى الله عليه وسلم لما انصرف عن أهل الطائف ، مات المطعم بن عدى قبل وقعة بدر .

أنظر الأعلام : ٢٥٢ / ٧ . قال الامام البغوي : المطعم بن عدى كان معظما في قريش ، وهو الذي قام بنقض الصحيفة التي كتبتها قريش على بني هاشم وبني المطلب ، قام بنقضها هو وهشام بن عمرو بن الحارث ، وزهير بن أبي أمية بن المغيرة المخزومي ، وأبو البختري بن هشام ، وزمعة بن الأسود بن المطلب . ذكره ابن اسحاق . شرح السنة : ٨٣ / ١١ . وأنظر أيضا سيرة ابن هشام : ٣٧٤ - ٣٨٢ .

( ٤ ) المعجم ( الورقة ) ٢٢٣ . ( )

إسناده : ضعيف . ذكره الحافظ في التلخيص : ١٠٨ / ٤ رقم ( ١٨٧٦ ) وسكت عنه وقال الهيثمي : فيه عبد الله بن حماد بن نمير ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات . مجمع الزوائد : ٩٠٩ / ٦ .

( ٥ ) قال ابن هشام : وطعيمة بن عدى بن نوفل قتله على بن أبي طالب ، ويقال : حمزة ابن عبد المطلب يوم بدر . السيرة النبوية : ٧٠٩ / ١ .

( ٦ ) كتاب الأموال : ص ١٥٤ رقم ( ٣٤٥ ) . في باب الحكم في رقاب أهل العنوة من الأسارى والسبي . ورواه أيضا حميد بن زنجويه في الأموال : ٣٣٣ / ١ في باب ما أمر به من قتل الأسارى . وهو في نصب الراية : ٤٠٢ / ٣ .

إسناده : رجاله ثقات ، إلا هشيم بن بشير الواسطي وهو أيضا ثقة ثبت ولكنه كثير التدليس والارسال الخفى . وسكت عنه الحفاظ .

ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup>، حدثنا أبو خالد الأحمر، عن شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل يوم بدر صبرا الا ثلاثة : عقبة بن أبي معيط، والنضر بن الحارث وطعيمة بن عدى، وكان النضر أسره المقداد<sup>(٢)</sup> انتهى . عند أهل المغازي أن طعيمة قتل في الحرب، ولم يقتل صبرا .

(١٥١٥) قوله : "وقتل بنى قريظة<sup>(٣)</sup> بعد ثبوت اليد عليهم " أخرج أصحاب السنن<sup>(٤)</sup> الأربعة، عن عطية القرظي : "كنت فيمن أخذ من سبي قريظة، فكانوا يقتلون من أنبت، ويتركون من لم ينبت، فكنت فيمن ترك " . وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(٥)</sup>، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا هشام، عن محمد، قال : "عاهد حيي بن أخطب<sup>(٦)</sup> رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يظا هر عليه أحدا وجعل الله عليه كفلا، قال : فلما كان يوم

(١) المصنف : ٣٧٢/١٤ في المغازي، باب غزوة بدر الأولى . وهو في كنز العمال : ٤٠٨/١٠ رقم (٢٩٩٨٤) .

اسناده : ضعيف فيه سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر وهو صدوق يخطئ وبقيّة رجاله ثقات .

(٢) قاله الحافظ في الدراية : ١١٩/٢ رقم (٧١٠) .

(١٥١٥) ١٢٥/٤

(٣) عطية القرظي، بضم القاف وفتح الراء بعدها ظاء مشالة، صاحب صغير، له حديث، يقال سكن الكوفة. ٤/ التقريب : ٢٥/٢ . وأنظر الاستيعاب : ٩٧/٨، أسد الغابة ٤١٣/٣، الاصابة : ١٥/٧، سيرة ابن هشام : ٢/٢٤٤ .

(٤) رواه الترمذى : ٧٢/٣ في السير، باب ما جاء في النزول على الحكم (٢٨) الحديث (١٦٣٣)، وأبو داود رقم (٤٤٠٤) في الحدود، باب في الفلّام يصيب الحد . والنسائي : ١٥٥/٦ في الطلاق، باب متى يقع طلاق الصبي، وج ٨ ص ٩٢ في قطع السارق، باب حد البلوغ وذكر السن الذي اذا بلغها الرجل . وابن ماجه : ٨٤٩/٢ في الحدود، باب من لا يجب عليه الحد (٤) الحديث (٢٥٤١) . ورواه أيضا الامام أحمد : ٣١٠/٤، والحميدى : ٣٩٤/٢ رقم (٨٨٨) في مسنديهما وسعيد بن منصور : ٣٩٦/٢ رقم (٢٩٦٥)، والدارقنى : ٢٢٣/٢ في السير، باب حد الصبي متى يقتل . في سننهما .

اسناده : قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم أنهم يرون الانبات بلوغا ان لم يعرف احتلامه ولا سنه، وهو قول أحمد واسحاق، اهـ .

(٥) المصنف : ٤٢٤/١٤ في المغازي، باب ما حفظت في بنى قريظة وهو في كنز العمال : ٤٥٩/١٠ رقم (٤٠١١٤) .

اسناده : رجال الاسناد كلهم ثقات، ومحمد هو محمد بن سيرين تابعى ثقة جليل القدر، وهو مرسل صحيح الاسناد .

(٦) حيي بن أخطب النضرى، جاهلى، من الأشداء العتاة، كان ينعت بسيد الحاضرين =====

قريظة أتى به وابنه سلماً<sup>(١)</sup>، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أو في [ الكيل ]<sup>(٢)</sup>  
فأمر به فضربت عنقه وعنق ابنه .

( ١٥١٦ ) قوله : " وفاداة يوم بدر عاتبه الله عليها بقوله [ لولا كتاب من الله سبق . . (٣)  
الآية ] فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر بيكيان ، وقال صلى الله عليه وسلم :  
لو نزل من السماء عذاب لما نجا منه الا عمر " عن ابن عباس قال : " لما أسروا<sup>(٤)</sup> الأسارى  
- يعنى يوم بدر - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبى بكر وعمر : ماترون فى هؤلاء  
الأسارى ؟ فقال أبو بكر : يابن الله هم بنوا العم والعشيرة [ أرى ]<sup>(٥)</sup> أن تأخذ منهم  
فدية<sup>(٦)</sup> ، فتكون لنا قوة على الكفار ، وعسى الله أن يهديهم للإسلام<sup>(٧)</sup> ، فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : ماترى ؟ [ يا ]<sup>(٨)</sup> ابن الخطاب ، قال [ قلت ]<sup>(٩)</sup> لا والله

=== والبادى ، أدرك الاسلام وآذى المسلمين فأسروه يوم قريظة ، ثم قتلوه . أنظر سيرة  
ابن هشام : ٢ / ٢٤١ و ٢٤٠ ، الأعلام : ٢ / ٢٩٢ .

( ١ ) لم أجد من ترجم له . والله أعلم .

( ٢ ) فى " م " الكفيل " بدل " الكيل " والتصويب من المصنف والكنز .

( ١٥١٦ ) ٤ / ١٢٥ .

( ٣ ) ( سورة الأنفال ، الآية : ٦٨ ) قال العلامة ابن عطية الأندلسي : قوله تعالى :

" لولا كتاب من الله سبق " الآية . قالت فرقة : الكتاب السابق هو القرآن ، والمعنى :

لولا الكتاب الذى سبق فأمنتم به وصدقتم لمسكم العذاب لأخذكم هذه المفاداة .

وقال سعيد بن جبير ، ومجاهد ، والحسن أيضاً ، وابن زيد : الكتاب السابق هو مغفرة

الله لأهل بدر ما تقدم من ذنوبهم أو تأخره . وقيل : الكتاب هو ما قد كان الله

قضاه فى الأزل من احلال الغنيمة والفداء لمحمد صلى الله عليه وسلم وأمه ، وكانت

فى سائر الأمم محرمة ، وهو قول ابن عباس وأبى هريرة والحسن . راجع المحرر

الوجيه فى تفسير الكتاب العزيز : ج ٦ ص ٣٨٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ج ٨ ص ٥٠ و ٥١ .

( ٤ ) قال الحافظ ابن كثير : والمشهور أن الأسارى يوم بدر كانوا سبعين ، والقتلى من

المشركين سبعين ، كما ورد فى غير ما حديث . أنظر البداية والنهاية : ٣ / ٣٣٠ - ٣٣٢ .

( ٥ ) سقط من " م " والمثبت من صحيح مسلم .

( ٦ ) الفداء : بالكسر والمد ، والفتح مع القصر : فكاك الأسير ، يقال : فداه يفديه فداءً

وفدى ، وفاداة يفاديه مفاداة اذا أعطى فداءًه وأنقذه . النهاية : ٣ / ٤٢١ .

( ٧ ) فى " م " " الاسلام " بدل " للإسلام " والتصويب من الصحيح .

( ٨ ) حرف النداء سقط من " م " .

( ٩ ) سقط من " م " .

يارسول الله ماأرى الذى رأى أبوبكر، ولكنى أرى أن تكنا فنضرب أعناقهم ، فتمكن عليا من عقيل فيضرب عنقه ، وتمكنى من فلان ( نسيباً لعمر ) فأضرب عنقه ، فان هؤلاء أئمة الكفر وصناديدها ، فهوى<sup>(١)</sup> رسول الله صلى الله عليه وسلم [ ما قال<sup>(٢)</sup> ] أبى بكر ولم يهسو ماقلت ، فلما كان من الغد جئت فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وأبو بكر قاعد ين بيكيان، قلت : يارسول الله أخبرنى من أى شىء تبكى [ أنت<sup>(٣)</sup> ] وصاحبك ، فان وجدت بكاء بكيت وان لم أجد بكاءً تباكيت لبكائكما ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبكى للذى عرض علي أصحابك من أخذهم الفداء ، [ لقد<sup>(٤)</sup> ] عرض عليّ عذابهم أدنى من هذه الشجرة ، شجرة قريبة [ من نبي الله صلى الله عليه وسلم ]<sup>(٥)</sup> وأنزل الله عز وجل : ( ماكان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن<sup>(٦)</sup> فى الأرض - الى قوله - فكلوا مما غنمتم حلالا طيباً )<sup>(٧)</sup> فأحل الله الغنيمة لهم " رواه أحمد ،<sup>(٨)</sup> ومسلم .<sup>(٩)</sup> وأما قوله : " لو نزل من السماء عذاب مانجا منه الا عمر " ذكره ابن هشام<sup>(١٠)</sup> ففى

( ١ ) " وصناديدها " يعنى أشرافها ، الواحد صنديد ، والضمير فى صناديدها يعود

على أئمة الكفر أو مكة . صحيح مسلم بشرح النووي : ١٢ / ٨٦ .

( ٢ ) " فهوى " أى أحب ذلك واستحسنه . يقال : هوى الشىء يهوى هوى . والهوى المحبة . أنظر المصدر الأول .

( ٣ ) فى " م " قول " بدل " ما قال " والتصويب من صحيح مسلم .

( ٤ ) سقط من " م " .

( ٥ ) سقط من " م " .

( ٦ ) فى " م " منه " بدل ما بين الحاصرتين والتصويب من صحيح مسلم .

( ٧ ) " يثخن " قيل : الاثخان : المبالغة فى الحرب ، وقيل : القهر والقتل ، وقيل معننى

قوله " حتى يثخن فى الأرض " أى حتى يكثر القتل ، والايقاع بالعدو ، وقيل : حتى

يتمكن فى الأرض . أنظر شرح السنة : ١١ / ٧٦ ، المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب

العزیز : ٦ / ٣٧٩ .

( ٨ ) ( سورة الأنفال ، الآية : ٦٧ - ٦٩ ) . وراجع المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب

العزیز : ٦ / ٣٨٥ .

( ٩ ) المسند : ١ / ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ .

( ١٠ ) الصحيح : ٣ / ١٣٨٥ فى الجهاد والسير ، باب الامداد بالملائكة فى غزوة بدر ،

واباحة الغنائم ( ١٨ ) الحديث ( ٥٨ ) ( ١٧٦٣ ) . ورواه أيضا ابن أبى شيبة فى

المصنف : ١٤ / ٣٤٦ - ٣٧٢ فى المغازى ، باب غزوة بدر الكبرى ومتى كانت وأمرها .

والبيهقى : ٩ / ٦٨ .

اسناد ه : رواه مسلم .

( ١١ ) لم أجد ه فى النسخة المطبوعة من سيرة ابن هشام : ج ١ ص ٦٧٦ . والله أعلم .

تهذيب السيرة منقطعا . ورواه ابن مردويه<sup>(١)</sup> موصولا من حديث ابن عمر بلفظ " لو نزل العذاب ما أفلت منه الا ابن الخطاب " وفي سنده ضعف . وأخرج ابن جرير<sup>(٢)</sup> عن ابن اسحاق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لو نزل عذاب من السماء لم ينج منه الا سعد بن معاذ لقوله : يابني الله كان [ الاشخان ]<sup>(٣)</sup> في القتل أحب الي من استبقاء الرجال " . وعن عمران بن حصين : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين من بنى عقيل<sup>(٤)</sup> " . رواه أحمد<sup>(٥)</sup> ، والترمذي<sup>(٦)</sup> وصححه ، ولم يقل فيه " من بنى عقيل " .

( ١ ) هو الحافظ الكبير العلامة أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه صاحب التفسير . وقد ذكره الحافظ السيوطي في الدر المنثور : ج٤ ص ١٠٨ في تفسير سورة الأنفال ، الآية : ٦٨ . قال : وقد أخرج ابن المنذر ، وأبو الشيخ وابن مردويه من طريق نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان كاد ليمسنا في خلاف ابن الخطاب عذاب عظيم ، ولو نزل العذاب ما أفلت الا عمر " . وأخرجه أيضا ابن أبي حاتم في تفسيره رقم ( ٦٧٢ ) في تفسير سورة الأنفال آية ( ٦٨ ) ج٢ ص ٥٤ ، وابن جرير الطبري رقم ( ١٦٣١٩ و ١٦٣١٥ ) ج٤ ص ١٤٩ و ٢٠٧ .

اسناده : ضعيف فيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف ، وقد تقدمت ترجمته . ( ٢ ) التفسير رقم ( ١٦٣٢٠ ) ج٤ ص ١٤٩ في تفسير سورة الأنفال ، الآية : ٦٨ . وقد أورد ابن عطية الأندلسي في المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ج٦ ص ٣٧٦ . عند تفسير سورة الأنفال آية ( ٦٧-٦٩ ) . وقال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن : ج٨ ص ٤٧ : وذكر القشيري أن سعد بن معاذ قال : يا رسول الله ، انه أول وقعة لنا مع المشركين فكان الاشخان أحب الي . وهو في سيرة ابن هشام ١ / ٦٢٨ . اسناده : منقطع .

( ٣ ) في " م " " الایجان " بدل " الاشخان " والتصويب من التفسير . ( ٤ ) ولفظ مسلم في صحيحه : ٣ / ١٢٦٢ في النذر ، باب لا وفاء لنذر في معصية الله ، ولا فيما لا يملك العبد ( ٣ ) الحديث ( ٨ ) ( ١٦٤١ ) " كانت ثقيف حلفاء لبني عقيل ، فأسرت ثقيف رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأسر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من بنى عقيل ، وأصابوا معه العضباء . . الخ " . قوله " وأصابوا معه العضباء " أي أخذوها ، وهي ناقة نجبية كانت لرجل من بنى عقيل ، ثم انتقلت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم . أنظر صحيح مسلم بشرح النووي : ٨ / ١٧٣ ومعال السنن : ٤ / ٥٧ ، والسراج الوهاج : ٤ / ٤٣٢-٤٣٤ .

( ٥ ) المسند : ٤ / ٤٢٦ و ٤٣٢ و ٤٣٠ .

( ٦ ) السنن : ٣ / ٦٥ في السير ، باب ما جاء في قتل الأسارى والفداء ( ١٨ ) . الحديث

( ١٦١٥ ) . ورواه أيضا الدارمي في سننه : ٢ / ٢٢٣ في السير ، باب في فداء الأسارى ، =====

(١) ولمسلم من حديث سلمة بن الأكوع " أن النبي صلى الله عليه وسلم فدى بامرأة ناسا من المسلمين ، كانوا أسروا بمكة " . وأخرج أبوداود ، وابن سعد ، (٢) (٣) والحاكم (٤) من حديث عائشة " أن أبا العاص بن الربيع كان فيمن شهد بدرًا مع المشركين ، فأسره عبد الله بن جبير بن النعمان ، فلما بعث أهل مكة في فداء أساراهم بعثت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي يومئذ بمكة بقلادة لها في فداء زوجها أبا العاص ، فلما رأى النبي صلى الله عليه وسلم ذلك رقق لها ، وقال لأصحابه : ان رأيتم أن تطلقوا لها أسيرها ، وتردوا [ عليها الذي ] (٥) لها فافعلوا ، قالوا : نعم يا رسول الله ففعلوا وأطلقوه ،

=== وسعيد بن منصور في سننه : ٣٤١ / ٢ رقم ( ٢٨٢٠ ) في الجهاد ، باب ما جاء في الفداء ، وابن أبي شيبة في المصنف : ٤١٦ / ١٢ في الجهاد ، باب في الفداء من رآه وفعله وأبو عبيد في كتاب الأموال ص ١٤٣ رقم ( ٣٢١ ) . والطحاوي في شرح معاني الآثار : ٢٦٠ / ٣ ، في السير ، باب الفداء .

اسناد ه : قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . قلت : أصله في صحيح مسلم رقم ( ١٦٤١ ) مطول ، ورواه أيضا مطولا أبوداود رقم ( ٣٣١٦ ) ، وعبد الرزاق : ٢٠٦ / ٥ رقم ( ٩٣٩٥ ) ، وابن الجارود في المنتقى رقم ( ٩٣٣ ) ، والحميدي في مسنده : ٣٦٥ / ٢ رقم ( ٨٢٩ ) ، والبغوي في شرح السنة : ٨٣ / ١١ رقم ( ٢٧١٤ ) وقال : هذا حديث صحيح .

(١) الصحيح : ١٣٧٦ / ٣ في الجهاد والسير ، باب التنفيل وفداء المسلمين بالأسارى ( ١٤ ) الحديث ( ٤٦ ) ( ١٧٥٥ ) وهو حديث طويل وفيه قصة وهذا السطر الأخير منه . ورواه أيضا ابن أبي شيبة : ٤١٦ / ١٢ في الجهاد ، باب في الفداء من رآه وفعله . اسناد ه : رواه مسلم .

(٢) السنن رقم ( ٢٦٩٢ ) في الجهاد ، باب في فداء الأسير بالمال .

(٣) الطبقات الكبرى : ٢٠ / ٨ في ترجمة زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٤) المستدرک : ٢٣ / ٣ في كتاب المغازي ، و ٢٣٦ / ٣ في كتاب معرفة الصحابة .

ورواه أيضا الامام أحمد في المسند : ٢٧٦ / ٦ ، وابن الجارود في المنتقى ، ص ٣٣٦ ،

رقم ( ١٠٩٠ ) ، وهو في سيرة ابن هشام : ٦٥٣ / ١ . ونصب الراية : ٤٠٥ / ٣ .

اسناد ه : قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه ووافقه الذهبي وقال الحافظ المنذرى : في اسناد محمد بن اسحاق وقد تقدم الكلام عليه . مختصر سنن أبي داود : ٢٦ / ٤ . قلت : ولا يضره محمد بن اسحاق لأن رواياته في المغازي مقبولة وهذا منه وبقيته رجاله ثقات وأدنى ما يقال في اسناد ه أنه حديث حسن .

(٥) سقط من " م " .

وردوا لها الذي لها \* . ولمسلم<sup>(١)</sup> من حديث أبي هريرة \* أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أطلقوا شامة - بعدما قاله شامة - وان تنعم تنعم على شاكر . . الحديث \* . / وروى ١٧٨ ب / أحمد<sup>(٢)</sup> \* أن النبي صلى الله عليه وسلم من على عمه<sup>(٣)</sup> عدى بن حاتم \* . وعن ابن عباس \* أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل فداء أهل الجاهلية يوم بدر أربعمائة \* . رواه أبو داود<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) الصحيح : ١٣٨٦ / ٣ في الجهاد والسير ، باب ربط الأسير وحبسه ، وجواز المن عليه ( ١٩ ) الحديث ( ٥٩ ) ( ١٧٦٤ ) وهو حديث طويل وفيه قصة اسلام شامة بن أثال . وقد تقدم بعض لفظه في الحديث رقم ( ١٥٠٥ ) .

اسناد : متفق عليه راجع الحديث رقم ( ١٥٠٥ ) .

( ٢ ) المسند : ٣٧٨ / ٤ . من طريق محمد بن جعفر ، عن شعبة ، عن سماك بن حرب ، عن عباد بن حبيش ، عن عدى بن حاتم قال : \* جاءت خيل رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بعقرب ( ويقال : العقرباء منزل من أرض اليمامة . معجم البلدان : ١٣٥ / ٤ ) فأخذوا عمتي وناسا ، قال : فلما أتوا بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فصفا له ، قلت : يا رسول الله نأى الوافد ( أى بعد الذى يفد اليك من رجالنا ، الفتح الربانى : ١٨٩ / ٢١ ) وانقطع الولد وأنا عجوز كبيرة ، ما بى من خدمة فمن على من الله عليك ، قال : من وافك ؟ قالت : عدى بن حاتم ، قال : الذى فر من الله ورسوله ، قالت : فمن علي ، قالت : فلما رجع ورجل الى جنبه نرى أنه عليّ ، قال : سليه حملانا ( أى دابة تحملها السى بلادها . الفتح الربانى : ١٨٩ / ٢١ ) قال : فسألته فأمر لها . . الحديث \* . قلت : وهو حديث طويل وفيه قصة اسلام عدى بن حاتم رضى الله عنه . وقد أخرجه أيضا الترمذى فى السنن : ج ٤ ص ٢٧١ فى التفسير ، باب ومن سورة فاتحة الكتاب ( ٢ ) الحديث ( ٤٠٢٩ ) ، والطبرانى فى المعجم الكبير : ١٧ / ٩٨ - ١٠٠ رقم ( ٢٣٧٧ و ٢٣٦ ) . اسناد : قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه الا من حديث سماك بن حرب ، وروى شعبة عن سماك بن حرب عن عباد بن حبيش عن عدى بن حاتم عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث بطوله ، اهـ وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد : ٣٣٥ / ٥ : رجاله رجال الصحيح غير عباد بن حبيش وهو ثقة .

قلت : عباد بن حبيش وثقه ابن حبان فقط . أنظر التهذيب : ٩١ / ٥ ، والخلاصة : ص ( ١٨٦ ) وهو بهذا الاسناد حديث حسن ان شاء الله تعالى .

( ٣ ) قلت : فى سيرة ابن هشام : ٥٧٩ / ٢ فى باب أمر عدى بن حاتم ، قال : \* ابنة حاتم \* بدل \* عمه عدى بن حاتم \* وذكر القصة وابنة حاتم هذه : هى سفانة . كما فى الإصابة : ٣٠٦ / ١٢

( ٤ ) السنن رقم ( ٢٦٩١ ) فى الجهاد ، باب فى فداء الأسير بالمال . ورواه أيضا الطبرانى

فى المعجم الكبير : ١٨٣ / ١٢ رقم ( ١٢٨٣١ ) ، والحاكم فى المستدرک : ١٤٠ / ٢ فى =====

( ١٥١٧ ) قوله : " أما الحرق قبل الذبح منهي عنه لما فيه من تعذيب الحيوان " .  
تقدم ما في تعذيب الحيوان <sup>(١)</sup> . وأما التحريق فأخرج البخاري <sup>(٢)</sup> ، عن أبي هريرة ، قال :  
" بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعث ، فقال : [ ان <sup>(٣)</sup> ] وجدتم فلانا وفلانا ،  
فأحرقوهما [ بالنار ] <sup>(٤)</sup> فلما خرجنا دعانا <sup>(٥)</sup> رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال ان  
وجدتم فلانا وفلانا <sup>(٥)</sup> فاقتلوهما ولا تحرقوهما ، فانه لا يعذب بهما

=== كتاب قسم الفبيء ، والبيهقي : ٦٨ / ٩ .

اسناده : صححه الحاكم ، ووافقه الذهبي . وقد سكت عنه أبوداود والمنذري ،  
والحافظ في التلخيص : ١٠٩ / ٤ رقم ( ١٨٧٨ ) ورجاله ثقات إلا أبا العنيس وهو  
مقبول . راجع التقريب : ٤٥٧ / ٢ ، وأنظر أيضا مختصر سنن أبي داود : ٤ / ٢٥ ،  
ونصب الراية : ٤٠٢ / ٣ ، ونيل الأوطار : ٣٤٨ / ٧ .

( ١٥١٧ ) ١٢٥ / ٤ .

- ( ١ ) تقدم في الحديث رقم ( ١٤١٣ ) .  
( ٢ ) الصحيح : ١٤٩ / ٦ في الجهاد ، باب لا يعذب بعذاب الله ( ١٤٩ ) الحديث  
( ١٦٠١٤ و ٢٩٥٤ ) . ورواه أيضا أبوداود رقم ( ٢٦٧٤ ) في الجهاد ، باب فسي  
كراهية حرق العدو بالنار ، والترمذي : ٦٧ / ٣ في السيرة ، باب رقم ( ٢٠ ) الحديث  
( ١٦١٩ ) وقال : حسن صحيح ، والنسائي في الكبرى . تحفة الأشراف : ١٠٦ / ١٠ .  
والامام أحمد في المسند : ٣٠٧ / ٢ و ٣٣٨ و ٣٥٣ .  
اسناده : رواه البخاري .

( ٣ ) سقط من " م "

( ٤ ) قلت : هكذا السياق في " م " وهو في نصب الراية : ٤٠٧ / ٣ . وأما في النسخة  
المطبوعة كالتالي : " ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أردنا الخروج : اني  
أمرتكم أن تحرقوا فلانا وفلانا ، وان النار لا يعذب بها الا الله ، فان وجدتموهما  
فاقتلوهما " .

( ٥ ) ورواه البيهقي وسمى الرجلين فقال فيه : " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما  
قدم المدينة خرجت ابنته زينب تريد أن تلحق بأبيها مختفية ، فأدركها هبار بن  
الأسود ، ونافع بن عبد القيس الفهمري ، فروعاها بالرمح ، وهي في هودجها حتى  
صرعاها ، والقلت ما في بطنها ، وأهرقت دما ، وكانت تحت أبي العاص . . . الخ " .  
مختصر وهو مطول فيه . أنظر دلائل النبوة : ج ٣ ص ١٥٤-١٥٧ في باب ماجاء  
في زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهجرتها من مكة الى أبيها بعد بدر .  
ورواه أيضا البزار في مسنده ( كشف الأستار : ٢٤٢ / ٣ رقم ٢٦٦٦ ) ، والطبراني في  
المعجم الكبير : ٤٣١ / ٢٢ رقم ( ١٠٥١ ) ثلاثتهم من حديث عائشة أم المؤمنين

رضي الله عنها ، مطولا . ورواه ابن اسحاق ( سيرة ابن هشام : ١ / ٦٥٤ و ٦٥٥ ) .



الا لله<sup>(١)</sup> وله<sup>(٢)</sup> عن ابن عباس<sup>(٣)</sup> أن علياً أتى بالزندقة فأحرقهم<sup>(٤)</sup>، فبلغ ذلك<sup>(٥)</sup> ابن عباس، فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعذبوا بعدا اب الله<sup>(٦)</sup>. وعن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أنه قال: "لا تعقرن<sup>(٧)</sup> شاة الا لمأكلة" رواه ابن أبي شيبة<sup>(٨)</sup>، ومالك فى الموطأ<sup>(٩)</sup>.

=== وهو فى نصب الراية : ٣ / ٤٠٧ .

اسناده : قال الهيثمى : رواه الطبرانى فى الكبير والأوسط بعضه، ورواه البزار ورجاله رجال الصحيح . مجمع الزوائد : ٩ / ٢١٣ .

(١) رواه البخارى فى صحيحه : ١٢ / ٢٦٧ فى استتابة المرتدين ، باب حكم المرتد والمرتدة (٢) الحديث رقم (١٧٠٣٠١٢٢٦٩) وتامه : " ولقتلتهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : من بدل دينه فاقتلوه " . والشافعى : ٢ / ٢٨٠ و ٢٨١ ، وأحمد : ١ / ٢٨٢ و ٣٢٢ . اسناده : رواه البخارى .

(٢) سقط من " م " .

(٣) قوله " زنادقة " جمع زنديق بكسر الزاى فارسى معرب ، وقال سيبويه : الهاء فى زنادقة بدل من ياء زنديق وقد تزندق والاسم الزندقة ، واختلف فى تفسيره ، فقيل : هو المبطن للكفر المظهر للإسلام كالمنافق ، وقيل : قوم من الشنوية القائلين بالخالقين ، وقيل : من لا دين له ، وقيل : هم طائفة من الروافض تدعى السبائية ادعوا أن علياً رضى الله عنه اله ، وكان رئيسهم عبد الله بن سبأ ، وكان أصله يهودياً . أنظر : الصارم السلولى : ص ٣٤٥ ، شرح السنة : ١٠ / ٢٣٨ ، غدة القارى : ٢٤ / ٧٩ ، فتح البارى : ١٢ / ٢٧٠ فى استتابة المرتدين ، باب رقم (٢) .

(٤) سقط من " م " .

(٥) أصل العقير : ضرب قوائم البعير أو الشاة بالسيف وهو قائم ، وانما نهى عنه لأنه مثله وتعذيب للحيوان . ومنه حديث " لا عقير فى الاسلام " رواه الامام أحمد : ٣ / ١٩٧ ، وعبد الرزاق فى المصنف : ٣ / ٥٦٠ . أى : أنهم كانوا يعقرون الابل على قبور الموتى : أى ينحرونها ويقولون : ان صاحب القبر كان يعقر للأضياف أيام حياته فنكافئه بمثل ضيعه بعد وفاته . أنظر غريب الحديث للخطابى : ١ / ٣٦٨ و ٣٦٩ ، النهاية : ٣ / ٢٧١ ، منال الطالب ص : ٥٣٠ .

(٦) المصنف : ١٢ / ٣٨٣ فى الجهاد ، باب من ينهى عن قتله فى دار الحرب .

(٧) ج ٢ ص ٤٤٨ فى الجهاد ، باب النهى عن قتل النساء والولدان فى الغزو .

ورواه أيضا عبد الرزاق فى المصنف : ٥ / ١٩٩ رقم (٥٣٧٥) . وسعيد بن منصور فى سننه : ٢ / ١٨١ رقم (٢٣٨٣) فى الجهاد ، باب ما يؤمر به الجيوش اذا خرجوا ،

والبيهقى : ٩ / ٨٩ . وهو فى نصب الراية : ٣ / ٤٠٦ و ٤٠٧ . وتام لفظه : =====

(١) قال المخرجون لم نجده مرفوعا . قلت : ولأبي داود في المراسيل<sup>(٢)</sup> عن القاسم بن عبد الرحمن الشامي في حديث : " ولا تقتل [ مجثمة<sup>(٣)</sup> وفي نسخ ] بهيمة ليست لك بها حاجة " .

(١٥١٨) حديث : " أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغنيمة في دار الحرب " قال المخرجون<sup>(٤)</sup> لم نجده .

(١٥١٩) حديث : " أنه صلى الله عليه وسلم قسم غنائم بدر بالمدينة " رواه أبو حنيفة ، عن مقسم ، عن ابن عباس " أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم شيئا من غنائم بدر الا من بعد مقدمه المدينة " أخرجه الحارثي في المسند<sup>(٥)</sup> . وأخرج محمد في الأصل<sup>(٦)</sup> ثنا

=== " أن أبا بكر بعث جيوشا الى الشام ، فخرج يتبع يزيد بن أبي سفيان ، فقال : انسى أوصيك بعشر : لا تقتلن صبيا ، ولا امرأة ، ولا كبيرا هرما ، ولا تقطعن شجرا مشمرا ، ولا تعقرن شاة ، ولا بقرة ، الا لمأكلة ، ولا تخربين عامرا ، ولا تفرقن نخلا ، ولا تحرقنه ، ولا تخن ، ولا تغفل " .

اسناد ه : رجاله ثقات الا أنه منقطع الاسناد عند الجميع .

(١) أنظر نصب الراية : ٤٠٦/٣ ، الدراية : ١٢٠/٢ رقم (٧١٢) .

(٢) ض ١٤ ، وأنظر تحفة الأشراف : ٣٣٣/١٣ .

(٣) هكذا في " م " وتامه في النسخة المطبوعة قال : " ان النبي صلى الله عليه وسلم أوصى رجلا عشرا ، قال : ولا تقطع شجرة مشمرة ولا تقتل بهيمة ليست لك بها حاجة واتق أذى المؤمن " اهـ .

قلت : قوله " مجثمة " لا وجود له أصلا وقد يحتمل أن يكون ذلك قفصة بصرية أو خطأ من الناسخ ، وكما ليس له أى معنى هنا والله أعلم .

اسناد ه : مرسل ضعيف ، لأجل عثمان بن عبد الرحمن وهو مجهول . أنظر التهذيب : ١٣٦/٧ ، التقريب : ١٢/٢ ، وبقية رجاله ثقات وقد أخرجه من طريق سليمان بن داود ، عن ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن عثمان بن عبد الرحمن ، عن القاسم بن عبد الرحمن .

(١٥١٨) ١٢٦/٤ .

(٤) أنظر نصب الراية : ٤٠٨/٣ ، الدراية : ١٢٠/٢ رقم (٧١٣) .

(١٥١٩) ١٢٦/٤ .

(٥) لم اعثر عليه في الموجود ، وعنه الخوارزمي في جامع المسانيد : ج ٢ ص ٢٨٢ .

اسناد ه : ضعيف لم يسمع أبو حنيفة عن مقسم بن بجرة .

(٦) لم أقف عليه في الأجزاء الموجودة منه .

اسناد ه : ضعيف لأنه منقطع الاسناد ، والكلبي هو محمد بن السائب بن بشر الكلبي

وهو كذاب . وقد تقدم .

(١) يعقوب، أن الكلبى، ومحمد بن اسحاق حدثاه " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم غنائم بدر بعد ما قدم المدينة ، فسأله عثمان أن يضرب [ له ]<sup>(٢)</sup> سهمها فيها ، فقال : نعم ، قال : وأجرى ، قال : وأجرك . . . الحديث " وأخرج البيهقي عن [ ابن ]<sup>(٣)</sup> اسحاق أن<sup>(٤)</sup> النبي صلى الله عليه وسلم قسم غنائم بدر بشعب من شعابها يقال له الصفراء<sup>(٥)</sup> والأول أقوى والله أعلم .

( ١٥٢٠ ) قوله : " وما روى أنه صلى الله عليه وسلم قسم غنائم خيبر فيها ، وغنائم بني المصطلق فيها ، فانه فتحها وصارت دار اسلام " قلت : يشهد له ما أخرج محمد في الأصل<sup>(٦)</sup> عن عير مولى أبي اللحم<sup>(٧)</sup> قال : " أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة خيبر وهو يقسم الغنيمة وأنا مملوك ، وسألته أن يعطيني ، فقال : قل هذا السيف . . . الحديث " وأخرجه بنحوه ابن أبي شيبة<sup>(٨)</sup> ، ورواه أحمد<sup>(٩)</sup> ، وأبو داود<sup>(١٠)</sup> ، والترمذي<sup>(١١)</sup> ، وصححه

== قلت : وقد روى ابن أبي شيبة في المصنف : ٤٦ / ١٢ في الفضائل ، باب ما ذكر في فضائل عثمان بن عفان رضي الله عنه ، والحاكم في المستدرک : ٩٨ / ٣ في كتاب معرفة الصحابة . بلفظ " ضرب له بسهم ولم يضرب لأحد غاب ( أى بدر ) غيره " وهو حديث طويل وهذا بعضه وليس فيه ما يتعلق بتقسيم الغنيمة .

اسناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي . ( ١ ) هو يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس الثقفي ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة ( ١٢٨ ) / ١٢٨٠ . التهذيب : ٣٩٢ / ١١ ، التقريب : ٣٧٦ / ٢ .

( ٢ ) في " م " " لهم " وهو خطأ .

( ٣ ) السنن الكبرى : ٥٦ / ٩ في كتاب السير ، باب قسمة الغنيمة في دار الحرب . وج ٦ ص ٣٠٥ . اسناده : منقطع كسابقه .

( ٤ ) في " م " " أبى " بدل " ابن " والتصويب من السنن . وهو محمد بن اسحاق .

( ٥ ) " الصفراء " بلفظ تأنيث الأصفر من الألوان ، وادى الصفراء : من ناحية المدينة ، وهو واد كثير النخل والزرع والخير ، وبينه وبين بدر مرحلة . أنظر معجم البلدان ٣ / ١٢٠٣ .

( ١٥٢٠ ) ١٢٧ / ٤ .

( ٦ ) لم أجده في الأجزاء الموجودة منه .

( ٧ ) عير مولى أبي اللحم ، الغفارى ، صحابى شهد خيبر ، وعاش الى نحو السبعين . ٤٤٠ / ٠ . أنظر الإصابة : ١٧١ / ٧ ، التهذيب : ١٥١ / ٨ ، التقريب : ٨٧ / ٢ .

( ٨ ) المصنف : ٤٠٦ / ١٢ في الجهاد ، باب العبد أيسم له شئ إذا شهد الفتح ؟ .

( ٩ ) المسند : ٢٢٣ / ٥ .

( ١٠ ) السنن رقم ( ٢٧٣٠ ) في الجهاد ، باب في المرأة والعبد يحذيان من الغنيمة .

( ١١ ) السنن : ٥٨ / ٣ في السير ، باب هل يسهم للعبد ( ٩ ) الحديث ( ١٦٠٠ ) . =====

ولفظ محمد أصرح والله أعلم . وأخرج محمد<sup>(١)</sup> أيضا عن سعيد بن المسيب ، قال : " قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمس يوم خيبر . . الحديث " . وعن أبي سعيد الخدري قال : " خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بنى المصطلق فأصبنا سبيا من سبي<sup>(٢)</sup> العرب ، فاشتبهينا النساء ، فاشتدت علينا العزبة<sup>(٣)</sup> ، وأحببنا العزل<sup>(٤)</sup> ، فسألنا<sup>(٥)</sup> عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما عليكم [ أن<sup>(٦)</sup> لا تفعلوا ، فان الله عز وجل كتب [ من<sup>(٧)</sup> هو خالق الى يوم القيامة " . متفق عليه<sup>(٨)</sup> . استنبط البيهقي

=== ورواه أيضا ابن ماجه : ٩٥٢/٢ في الجهاد ، باب رقم (٣٧) الحديث (٢٨٥٥) وعبد الرزاق في المصنف : ٢٢٨/٥ رقم (٩٤٥٤) ، وابن حبان (موارد الظمآن : ص ٤٠٢ رقم (١٦٦٩) ، وابن الجارود ص (٣٦٥) رقم (١٠٨٧) ، والحاكم في المستدرک : ١٣١/٢ ، والبيهقي : ٣٣٢/٦ وتام لفظه : " وأعطاني من خرشي المتاع ولم يضرب لي بسهم " ، اهـ .

" الخرشي " : أثاث البيت ومتاعه . النهاية : ١٩/٢ .

اسناده : قال الترمذي : حسن صحيح ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

(١) في الأصل ، ولم أقف عليه في الموجود منه .

(٢) سقط من " م " والمثبت من الصحيح .

(٣) " العزب " بالضم والتشديد الذين لا أزواج لهم من الرجال والنساء . قال الكسائي : الرجل عزب والمرأة عزية والاسم العزبة كالعزلة والعزوبة أيضا . أنظر مختار الصحاح : ص (٤٢٩) ، المعجم الوسيط : ٥٩٨/٢ .

(٤) " العزل " هو أن يجامع فإذا قارب الانزال نزع وأنزل خارج الفرج . أنظر صحيح

مسلم بشرح النووي : ٩/١٠ ، والسراج الوهاج : ٢٧١/٥ .

(٥) في " م " " فسألت " والتصحيح من البخاري .

(٦) سقط من " م " .

(٧) سقط من " م " والمثبت من الصحيحين .

(٨) رواه البخاري : ٤٢٠/٤ في البيوع ، باب بيع الرقيق (١٠٩) وجه ص ١٧٠ في

العنق ، باب رقم (١٣) الحديث رقم (٢٢٢٩) و٢٥٤٢ و٤١٣٨ و٥٢١٠ و٦٦٠٣ و

٧٤٠٩ . ومسلم : ١٠٦١/٢ - ١٠٦٤ في النكاح ، باب حكم العزل (٢٢) الحديث

(١٢٥-١٣٣) (١٤٣٨) .

اسناده : متفق عليه .

(٩) السنن الكبرى : ٥٤/٩ ، وقال بعد أن روى الحديث المذكور : وفي هذا دلالة

على أنه قسم بينهم غنائمهم قبل الرجوع الى المدينة ، كما قال الأوزاعي والشافعي =====

من هذا أنه عليه الصلاة والسلام قسم الغنيمة على مياهمهم كما ذكره الشافعي رحمه الله تعالى .  
 ( ١٥٢١ ) قوله : " بذلك كتب عمر رضي الله عنه الى سعد بن أبي وقاص " أخرج محمد  
 في الأصل ، عن أبي يوسف ، عن مجالد بن سعيد ، عن عامر قال : " كتب عمر رضي الله عنه  
 الى سعد بن أبي وقاص [ اني قد أمدتك <sup>(٢)</sup> يقوم ] من أهل الشام فمن أتاك منهم قبل أن  
 [ تتفقاً <sup>(٣)</sup> القتل فأسركه في الغنيمة " وأخرجه ابن أبي شيبة <sup>(٤)</sup> ، حدثنا يحيى بن زكريا

=== قال أبو يوسف : افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم بلاد بني المصطلق وظهر عليهم  
 فصارت بلادهم دار الاسلام وبعث الوليد بن عقبة يأخذ صدقاتهم .  
 ( ١٥٢١ ) ١٢٧/٤ أي " اذا لحقهم مدد في دار الحرب شاركهم فيها " أي في الغنيمة .  
 ( ١ ) لم أقف عليه في الأجزاء الموجودة منه .

اسناده : ضعيف ومنقطع فيه مجالد بن سعيد وهو ليس بالقوى .

وعامر الشعبي لم يدرك أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه .

( ٢ ) في " م " بهذه الصورة " اني قدامه ذلك يقوم " وهذا خطأ من الناسخ ولعل  
 ما أثبتته صواب والله أعلم ، وكما أني لم أجده في الأصل لأتمكن من تصحيحه ومقابلته  
 من هناك . والذي في شرح كتاب السير الكبير : ١٠٠٧/٣ يختلف عن هذا  
 السياق في صدره .

( ٣ ) في " م " " تنقضى " والتصويب ما أورده محمد بن الحسن الشيباني في شرح كتاب  
 السير الكبير : ج ٣ ص ١٠٠٧ رقم ( ١٨٧٤ ) بدون الاسناد ، ولفظه : " أن  
 عمر رضي الله عنه كتب الى سعد بن أبي وقاص : من وافاك من الجند مالم تتفقاً القتل  
 فأشركه في الغنيمة " . أي مالم يتشقق القتل بتناول الزمان ، أو معناه مالم يتميز  
 قتل المشركين من قتل المسلمين بالدفن ، وهذا هو الأشهر ، فان الفقهاء عبارة  
 عن التمييز والتشقق ومنه سمي الفقيه ، لأنه يميز الصحيح من السقيم ، اهـ .

( ٤ ) المصنف : ١٢ / ٤١٠ في الجهاد ، باب في القوم يجيئون بعد الواقعة هل لهم  
 شيء . ورواه أيضا عبد الرزاق في المصنف : ٣٠٣ / ٥ رقم ( ٩٦٩٠ و ٩٦٩٢ ) . عن  
 حماد بن أسامة وهشيم به نحوه ، وسعيد بن منصور في السنن : ٢ / ٣٣٣ رقم  
 ( ٢٧٩٤ و ٢٧٩٥ ) عن حبان بن علي وهشيم به نحوه .

اسناده : ضعيف فيه مجالد بن سعيد الهمداني وهو ليس بالقوى وقد تغيّر  
 في آخر عمره ، وقد تقدمت ترجمته ، وعامر بن شراحيل الشعبي لم يثبت له سماع  
 من عمر بن الخطاب رضي الله عنه . راجع سير أعلام النبلاء : ٢٩٤ / ٤ وبقية  
 رجاله ثقات .

(١) ابن أبي زائدة ، عن مجالد عن عامر قال : " كتب عمر رضى الله عنه الى سعد يوم القادسية  
انى قد بعثت اليك أهل الحجاز ، وأهل الشام ، فمن أدرك منهم القتال قبل أن يتفقتوا  
فاسهم لهم " . حدثنا (٣) عبد الله بن ادريس عن محمد بن اسحاق عن يزيد بن أبي حبيب  
" أن أبا بكر بعث عكرمة بن أبي جهل مددا للمهاجر ابن أبي أمية (٤) ، وزيد بن لبيد (٥)  
الشامي فانتبهوا الى القوم وقد فتح عليهم ، والقوم في دمائهم ، قال : فأشركوهم في غنيمتهم " .  
حدثنا (٦) المسعودي ، عن الحكم " أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم لجعفر وأصحابه يوم خيبر

(١) القادسية : قال ياقوت الحموي : القادس السفينة العظيمة ، وبينها وبين الكوفة  
خمسة عشر فرسخا ، وبينها وبين العذيب أربعة أميال ، قيل : سميت القادسية بقادس  
هراة ، وبهذا الموضع كان يوم القادسية بين سعد بن أبي وقاص والمسلمين والفرس  
في أيام عمر بن الخطاب رضى الله عنه في السنة (١٦) من الهجرة ، وقد كانت من  
أعظم وقائع المسلمين وأكثرها بركة ، وزعم ابن اسحاق أن المسلمين كانوا مابين  
السبعة آلاف الى الثمانية آلاف ، وأن رستم كان في ستين ألفا ، وقيل : ثمانون ألفا ،  
وكانت في السنة (١٤) من الهجرة ، يوم الاثنين من المحرم . أنظر البدايسة  
والنهاية : ٧ / ٤٢ - ٥٤ ، معجم البلدان : ٢٩١ / ٤ .

(٢) انقضا : انشق ، تنقأ النبات تفتح وبدا نوره أو شره ، والمراد هنا قبل أن يفرقوا  
وقد تقدم قريبا تفسير محمد بن الحسن الشيباني ، وانظر الصحاح : ١ / ٦٣ ، والمعجم  
الوسيط : ٢ / ٦٩٦ . قلت : في " م " " ينقضوا " بدل " يتفقتوا " والتصحيح من  
المصنف .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه : ١٢ / ٤١١ في الجهاد ، باب في القوم يجيئون بعد  
الوقعة هل لهم شيء ، وأورد به بدون السند محمد بن الحسن الشيباني في شرح كتاب  
السير الكبير : ٣ / ١٠٠٥ .

اسناد : ضعيف لانقطاعه ، يزيد بن أبي حبيب لم يدرك أبا بكر الصديق رضى الله  
عنه وقد توفي سنة (١٢٨) وكما لم يثبت أنه روى عن أبي بكر الصديق مرسل قط .  
ورجال الاسناد ثقات .

(٤) المهاجر بن أبي أمية بن المغيرة القرشي المخزومي أخو أم سلمة زوج النبي صلى الله  
عليه وسلم لأبيها وأما كان اسمه الوليد فكرهه رسول الله صلى الله عليه وسلم وسماه  
المهاجر . أنظر الاستيعاب : ١٠ / ٢٠٥ ، أسد الغابة : ٤ / ٤٢٢ ، الاصابة : ٩ / ٢٩٤ .

(٥) زيد بن لبيد بن ثعلبة الأنصاري ، الخزرجي ، أبوعبد الله ، صحابي شهد بدرا ، وكان  
عاملا على حضر موت لما مات النبي صلى الله عليه وسلم ، مات سنة احدى وأربعين ٠ / ق .  
أنظر الاستيعاب : ٤ / ٣٧ ، أسد الغابة : ٢ / ٢١٧ ، الاصابة : ٤ / ٣٣ ، التقريب : ١ / ٢٧٠ .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة : ١٢ / ٤١١ أيضا ، وابن سعد في الطبقات الكبرى : ٤ / ١ / ٢٣ =====

ولم يشهدوا الواقعة " وهو في الصحيحين <sup>(١)</sup> من حديث أبي موسى .

( ١٥٢٢ ) حديث " ابن عمر أن جيشا غنموا في زمان رسول الله / صلى الله عليه وسلم ١٢٩/أ  
طعاما وعسلا فلم يأخذ [ منهم ] <sup>(٢)</sup> الخمس " . أخرجه أبو داود ، وابن حبان ، والبيهقي <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>  
من حديثه هذا .

=== من طريق يزيد بن هارون عن المسعودي به .

إسناده : معضل ، قال ابن الصلاح : مثال المعضل ما يرويه تابعي التابعي قائلا فيه :  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك ما يرويه من دون تابعي التابعي عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو عن أبي بكر وعمر وغيرهما ، غير ذلك للوسائط بينه  
وبينهم . أنظر : التقييد والإيضاح ص ( ٨٢ ) ، الباعث الحثيث ص ( ٥١ ) ، جواهر  
الأصول ص ( ٤٦ ) . قلت : والحكم بن عتيبة لم يسمع من جعفر رضي الله عنه وغيره .  
ولكن يشهد له حديث أبي موسى الأشعري الآتي في الصحيحين وغيرهما .

( ١ ) رواه البخاري : ٤٨٧/٧ في المغازي ، باب غزوة خيبر ( ٣٨ ) الحديث ( ٤٢٣٣ ) و  
ج ٦ ص ٢٣٧ في فرض الخمس ، باب رقم ( ١٥ ) الحديث ( ٣١٣٦ و ٣٨٧٦ و ٣٨٧٦ و ٣٨٧٦ ) .  
ومسلم : ١٩٤٦/٤ في فضائل الصحابة ، باب فضائل جعفر بن أبي طالب وأسماء  
بنت عميس ، وأهل سفينتهم ( ٤١ ) الحديث ( ١٦٩ ) ( ٢٥٠٢ ) . وأبو داود رقم  
( ٢٧٢٥ ) في الجهاد ، باب فيمن جاء بعد الغنيمة لاسهم له . والترمذي : ٥٩/٣  
في السير ، باب رقم ( ١٠ ) الحديث ( ١٦٠٣ ) وقال : حسن صحيح غريب . ولفظ  
البخاري عن أبي موسى الأشعري قال : " قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم بعد  
أن افتتح خيبر ، فقسم لنا ، ولم يقسم لأحد لم يشهد الفتح غيرها " . وفي رواية  
" وما قسم لأحد غاب عن فتح خيبر منها شيئا ، إلا لمن شهد معه ، إلا أصحاب  
سفينتنا مع جعفر وأصحابه ، قسم لهم معهم " . ولفظ الآخرين مثله .  
إسناده : متفق عليه .

( ١٥٢٢ ) ١٢٨/٤ .

( ٢ ) في " م " منه " بدل " منهم " .

( ٣ ) السنن رقم ( ٢٧٠١ ) في الجهاد ، باب في إباحة الطعام في أرض العدو .

( ٤ ) الصحيح ( موارد الظمان ص : ٤٠٢ رقم ( ١٦٧٠ ) .

( ٥ ) السنن الكبرى : ٥٩/٩ في السير ، باب السرية تأخذ العلف والطعام ، وابن حزم

في المحلى : ٥٧٢/٧ المسألة ( ٩٦٣ ) .

إسناده : صحيح رجاله ثقات ، وصححه ابن حبان ، والبيهقي ، وسكت عنه الحافظ

المندري في مختصر سنن أبي داود : ٣٤/٤ ، وأنظر نيل الأوطار : ٣٣٤/٧ .

ورجح الدارقطني<sup>(١)</sup> وقفه . وللبخاري<sup>(٢)</sup> عنه ، قال : " كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب ، فنأكله ولا نرفعه "<sup>(٣)</sup> .

( ١٥٢٣ ) قوله : " وعن عبد الله بن أبي أوفى أن الطعام يوم خيبر لم يخمس " أخرجه أبو داود<sup>(٤)</sup> ، عن محمد بن أبي مجالد<sup>(٥)</sup> ، عن عبد الله بن أبي أوفى قال : قلت " هل كنتم تخمسون - يعني الطعام - في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : أصبنا طعاما يوم خيبر ، فكان الرجل يجيء فيأخذ منه مقدار ما يكتفيه ، ثم ينصرف " .  
( ١٥٢٤ ) قوله : " وكتب عمر " ابن أبي شيبة<sup>(٦)</sup> ، حدثنا اسماعيل بن عياش عن

( ١ ) هكذا ذكره الحافظ في تلخيص الحبير : ١١٣ / ٤ رقم ( ١٨٨٩ ) . قال الخطابي : لا أعلم بين الفقهاء خلافا في أن الطعام لا يخمس في جملة ما يخمس من الغنيمة وأن لواجده أكله مادام الطعام في حد القلة وعلى قدر الحاجة ومادام واجده مقيما في دار الحرب . معالم السنن : ٢ / ٢٩٥ .

( ٢ ) الصحيح : ٢٥٥ / ٦ في فرض الخمس ، باب ما يصيب من الطعام في أرض الحرب ( ٢٠ ) الحديث ( ٣١٥٤ ) . من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .  
استاده : رواه البخاري .

( ٣ ) أي ولا نحمله على سبيل الادخار ، ويحتمل أن يريد ولا نرفعه الى متولى أمر الغنيمة أو الى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا نستأذنه في أكله اكتفاء بما سبق منه من الأذن .  
أنظر : عدة القاري : ٧٦ / ١٥ ، وفتح الباري : ٢٥٦ / ٦ .  
( ١٥٢٣ ) ١٢٨ / ٤ .

( ٤ ) السنن رقم ( ٢٧٠٤ ) في الجهاد ، باب في النهي عن النهي اذا كان في الطعام قلة في أرض العدو . ورواه أيضا الحاكم في المستدرک : ١٢٦ / ٢ ، والبيهقي : ٦٠ / ٩ .  
وسعيد بن منصور في سننه : ٣٠٨ / ٢ رقم ( ٢٧٤٠ ) في الجهاد .  
استاده : قال العلامة الحافظ ابن كثير : تفرد به أبو داود ، وهو حسن . البداية والنهاية : ٢١٩ / ٤ في غزوة خيبر . وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي .

( ٥ ) اسمه عبد الله بن أبي المجالد : بالجيم ، مولى عبد الله بن أبي أوفى ، ويقال اسمه محمد ، ثقة ، من الخامسة . / خ د س ق . التقریب : ٤٤٥ / ١ . وأنظر : الكاشف : ١٢٤ / ٢ ، التهذيب : ٣٨٨ / ٥ .

( ١٥٢٤ ) ١٢٨ / ٤ .

( ٦ ) المصنف : ٤٣٨ / ١٢ في الجهاد ، باب في الطعام والعلف يؤخذ منه الشيء فسي أرض العدو . ورواه أيضا سعيد بن منصور في سننه : ٣٢١ / ٢ رقم ( ٢٧٥٠ ) فسي الجهاد ، باب ما بيع من متاع العدو من ذهب أو فضة . به . ولغظه " ان صاحب جيش الشام كتب الى عمر . . الخ " . والبيهقي في السنن الكبرى : ٦٠ / ٩ .



أسيد بن عبد الرحمن الخثعمي ، عن مقبل بن عبد الله ، عن هاني بن كلثوم الكنانى <sup>(٣)</sup> قال :  
 " كنت صاحب الجيش الذى [ فتح الشام ] <sup>(٤)</sup> فكتبت الى عمر : انا فتحنا أرضا كثيرة الطعام  
 والعلف ، فكرهت أن أتقدم الى شئ من ذلك الا بأمرك واذنك ، فاكتب الى بأمرك فى ذلك ،  
 فكتب [ الى ] <sup>(٤)</sup> عمر أن دع الناس يأكلون ويعلفون ، فمن باع شيئا بذهب أو فضة فقد  
 وجب [ فيه ] <sup>(٤)</sup> خمس الله وسهام المسلمين . " وأخرج <sup>(٥)</sup> مثله من قول فضالة بن عبيد  
 رضى الله عنه . وفى الباب : ما أخرجه البيهقي من حديث عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال يوم خيبر : كلوا واعلفوا ولا تحملوا . " وأخرجه الواقدي فى المغازي ، <sup>(٧)</sup> من  
 حديث جابر بن عبد الله وكلاهما ضعيف .

=== استناده : رجاله ثقات عد الاسماعيل بن عياش . هو صدوق ، ومقبل بن عبد الله شامي لم  
 يذكر فيه أبوحاتم جرحا ولا تعديلا . وهاني بن كلثوم يروى عن عمر بن الخطاب مرسل .  
 وأرجو أن يكون حسن مع ارساله .

( ١ ) أسيد بن عبد الرحمن الخثعمي الرملي ، ثقة من السادسة ، مات سنة ( ١٤٤ ) . د / .

أنظر : التهذيب : ٣٤٦ / ١ ، التقريب : ٧٧ / ١ ، خلاصة تذهيب الكمال : ص ( ٣٨ ) .

قلت : فى "م" "أسيد بن عبد الله" والتصويب عن سنن سعيد بن منصور والبيهقي .

( ٢ ) مقبل بن عبد الله شامي روى عن هاني بن كلثوم روى عنه أسيد بن عبد الرحمن ورجاء  
 ابن أبي سلمة . قلت : ولم يذكر أبوحاتم فيه جرحا ولا تعديلا . أنظر الجرح والتعديل :  
 ٤٤٠ / ٨ .

( ٣ ) هاني بن كلثوم بن عبد الله الكنانى أو الكندى الفلسطينى ثقة عابد ، من الثالثة ، أرسل  
 عن عمر ، مات على رأس المائة . د . التقريب : ٣١٥ / ٢ . وأنظر الجرح : ١٠١ / ٩ ،  
 والتهذيب : ٢٢ / ١١ .

( ٤ ) سقط من "م" والمثبت من المصنف .

( ٥ ) ابن أبي شيبة : ٤٣٨ / ١٢ . من طريق اسماعيل بن عياش ، عن أسيد بن عبد الرحمن ،  
 عن خالد بن الدريك ، عن عبد الله بن محيريز قال : " سئل فضالة بن عبيد صاحب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام والعلف فى أرض الروم ، قال فضالة : ان  
 قوما يريدون أن يستزلوني عن ديني ، والله اني لأرجو أن لا يكون ذلك حتى ألقى  
 محمدا صلى الله عليه وسلم ، من باع طعاما بذهب أو فضة فقد وجب فيه خمس الله  
 وسهام المسلمين " ، اهـ . ورواه أيضا البيهقي فى السنن الكبرى : ٦٠ / ٩ من طريق  
 الأوزاعي عن أسيد به نحوه .

استناده : صحيح رجاله ثقات .

( ٦ ) السنن الكبرى : ٦١ / ٩ فى السير ، باب ما فضل فى يده من الطعام والعلف فى دار الحرب .

( ٧ ) ج ٢ ص ٦٤٢ . فى غزوة خيبر .

استنادهما : ضعيف ، وقد أوردهما الحافظ الزيلعي فى نصب الراية : ٤٠٩ / ٣ =====

### فصل

( ١٥٢٥ ) قوله : " والنبي صلى الله عليه وسلم أسهم للخيل بخيبر وكانت حصونا ، لم يقاتلوا على الخيل وإنما قاتلوا رجاله " . أما أنها كانت حصونا فصحيح صرح بذلك أهل المغازي والسير<sup>(١)</sup> والحديث وذكروا أسماءها : نطاة ، والكتيبة ، والقموص ، والسلالم<sup>(٢)</sup> ، وأما أنه عليه الصلاة والسلام أسهم للخيل فيأتي قريب ان شاء الله ، وأما أنهم لم يقاتلوا على الخيل وإنما [ قاتلوا ]<sup>(٣)</sup> برجاله ، فظاهر الأخبار أنهم فعلوا كل ذلك . ففي البخاري<sup>(٤)</sup>

=== وعزا حديث عبد الله بن عمرو رضى الله عنه للبيهقي في المعرفة ، ثم حكى ضعفهما

عن البيهقي . وأنظر أيضا الدراية : ١٢١ / ٢ رقم ( ٧١٥ ) .

( ١٥٢٥ ) ١٢٩ / ٤ .

( ١ ) في " م " " والسعر " بدل " والسير " وهذا خطأ ، والصواب كما صححته .

( ٢ ) انظر تاريخ الطبري : ج ٣ ص ٩-١٦ ، والبداية والنهاية : ج ٤ ص ٢١٥ و ٢٢٢ .

قلت : وكانت خيبر منقسمة الى شطرين ، شطر فيها خمسة حصون :-

١- حصن ناعم . ٢- حصن الصعب بن معاذ . ٣- حصن قلعة الزبير .

٤- حصن أبي . ٥- حصن النزار .

والحصون الثلاثة الأولى تقع في منطقة يقال لها ( النطاة ) ، وأما الحصنان الآخران

فيقعان في منطقة تسمى بالشق . أما الشطر الثاني ، ويعرف ( بالكتيبة ) ففيه

ثلاثة حصون فقط : ١- حصن القموص ( كان حصن بنى أبي الحقيق من بنى النضير )

٢- حصن الوطيح . ٣- حصن السلالم . وفي خيبر حصون وقلاع غير هذه

الثمانية ، إلا أنها كانت صغيرة لا تبلغ الى درجة هذه القلاع في مناعتها وقوتها .

والقتال المرير إنما دار في الشطر الأول منها ، أما الشطر الثاني فحصونها الثلاثة

مع كثرة المحاربين فيها سلمت دونما قتال .

أنظر : صحيح البخاري : ٦٣ / ٧ في المغازي ، باب غزوة خيبر ( ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ )

الحديث ( ٤١٩٥-٤٢٤٩ ) ، ومسلم : ١٤٢٦ / ٣ في الجهاد والسير ، باب غزوة خيبر

( ٤٣ ) الحديث ( ١٢٠-١٣٠ ) ( ١٨٠٥ ) ، المغازي - للواقدي - ٦٩٣-٦٣٣ / ٢ .

طبقات ابن سعد : ١ / ٢ / ٧٧-٨٥ ، سيرة ابن هشام : ٣٢٨-٣٥٢ ، أنساب

الأشراف : ١ / ٣٥٢ ، الدرر في اختصار المغازي والسير : ص ٢٠٩-٢١٩ ، السروض

الأنف : ٦ / ٤٩٩-٥٩٢ ، الاكتفاء في مغازي الرسول والثلاثة الخلفاء : ٢ / ٢٧٠-٢٧١ ،

نهاية الأرب : ١٧ / ٢٤٨-٢٦٨ ، عيون الأثر : ٢ / ١٦٨-١٨٧ ، بهجة المحافل

وبغية الأماثل : ١ / ٣٤٥-٣٥٨ ، تاريخ الخميس : ٢ / ٤٣-٥٨ ، المواهب اللدنية :

١ / ١٣٣-١٤٠ ، السيرة الحلبية : ٧٢٦-٧٧٤ ، الرحيق المختوم ص ( ٤١٣ ) .

( ٣ ) في " م " " قالوا " والصواب كما أثبتته .

( ٤ ) الصحيح : ج ١ ص ٤٧٩ في الصلاة ، باب ما يذكر في الفخذ ( ١٢ ) الحديث ( ٣٧١ ) .

ورواه أيضا مسلم : ١٤٢٦ / ٣ في الجهاد والسير ، باب غزوة خيبر ( ٤٣ ) الحديث ===

عن أنس رضي الله عنه : " أن النبي صلى الله عليه وسلم غزا خيبر [ فصلينا <sup>(١)</sup> ] عند هـا  
[ صلاة <sup>(٢)</sup> ] الغداة بغلس ، فركب نبي الله صلى الله عليه وسلم وركب أبو طلحة وأنارديف  
أبي طلحة ، فأجرى <sup>(٣)</sup> [ نبي <sup>(٤)</sup> ] الله صلى الله عليه وسلم في زقاق <sup>(٥)</sup> خيبر . . . الحديث " .  
وفي عيون الأثر <sup>(٦)</sup> في هذا الحديث " فركب نبي الله صلى الله عليه وسلم وركبنا معه ،  
فاستقبلنا عامل خيبر عادين ، فلما رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولوا . . . الحديث " .  
وفي مسند <sup>(٧)</sup> الشافعي فيه " فركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وركب المسلمون ، وخرج  
أهل القرية . . . الحديث " . وفي البخاري <sup>(٨)</sup> ، وأبي داود <sup>(٩)</sup> ، عن ابن عمر : " أن

=== ( ١٢٠ ) ( ١٣٦٥ ) . وهو حديث طويل فيه فتح خيبر . وهذا السطر الأول منه  
اسناده : متفق عليه .

- ( ١ ) في " م " فصل " بدل " فصلينا " والتصويب من الصحيحين .
- ( ٢ ) سقط من " م " والمثبت من الصحيح .
- ( ٣ ) أي مركوبه ، في الكلام حذف . تقديره فأجرى نبي الله ركوبته وأجرينا ركوبتنا معه  
بقرينة ، قوله : " وان ركبتي لتمس فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم " . أنظر : صحيح  
مسلم بشرح النووي : ١٢ / ١٦٣ ، وفتح الباري : ١ / ٤٨٠ .
- ( ٤ ) في " م " رسول " بدل " نبي " والتصويب من الصحيحين .
- ( ٥ ) بضم الزاي وبالقاف : وهو السكة يذكرونها ويؤنث ، والجمع أزقة وزقاق بضم الزاي وتشديد  
القاف . عمدة القاري : ٤ / ٨٤ .
- ( ٦ ) ج ٢ ص ١٧٤ .
- ( ٧ ) وفي الأم : ٨ / ٥٦١ من كتاب الأسارى والغلول وغيره .
- ( ٨ ) قلت : وقد نسبته المزي في تحفة الأشراف : ٦ / ١٣٣ لأبي داود فقط . وقال الحافظ  
في النكت الظراف على الأطراف : علقه ( البخاري في صحيحه : ٥ / ٣٢٧ في الشروط ،  
باب اذا اشترط في المزارعة ( ١٤ ) الحديث ( ٢٧٣٠ ) منه شيئا فقال غيب حديث  
مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قام عمر خطيبا . . . فذكر القصة والحديث . قال :  
ورواه حماد بن سلمة ، عن عبيد الله - أحسبه عن نافع - عن ابن عمر ، عن عمر - اختصره ، اهـ  
وأنظر أيضا : ج ٨ ص ٦٨ من تحفة الأشراف . قلت : والجدير بالذكر أن ابن الأثير  
الجزري نسبته للبخاري وأبي داود في جامع الأصول : ج ٢ ص ٦٤٢ . وقد قلده المخرج  
في ذلك والله أعلم .
- ( ٩ ) السنن رقم ( ٣٠٠٦ ) في الخراج والامارة والفتى ، باب ما جاء في حكم أرض خيبر .  
وهذا لفظه ، وهو حديث طويل وهذا السطر الأول منه فقط .  
اسناده : رجاله ثقات وهو صحيح الاسناد . وقد سكته عنه المنذرى في مختصر  
سنن أبي داود : ٤ / ٢٣٦ .

النبي صلى الله عليه وسلم قاتل أهل خيبر، فغلب على النخل والأرض، وألجأهم إلى قصرهم، فزالحوه . . . الحديث . وعن أبي طلحة، قال : " كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم [ فلو قلت أن ركبتى تمس ركبته ]<sup>(١)</sup>، فسكت [ عنهم ]<sup>(٢)</sup> حتى إذا كان عند السحر، وذهب نوا الضرع إلى ضربه، وذاوا الزرع إلى زرعه أغار عليهم، وقال : أنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين . رواه الطبراني . وعن عبد الله بن أبي أوفى الأسلمي، قال : " أغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على [ أهل ]<sup>(٣)</sup> خيبر وهم غارون . . . الحديث .<sup>(٤)</sup> رواه الطبراني في الأوسط<sup>(٥)</sup>، والصفير<sup>(٦)</sup> ورجال الأول رجال الصحيح . وفي الثاني عبد الله ابن محمد بن المغيرة ضعيف .<sup>(٧)</sup>

( ١٥٢٦ ) حديث : " ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم للفارس ثلاثة أسهم، وللراجل سهمًا " أخرجه الجماعة<sup>(٨)</sup>، إلا النسائي فلفظ البخاري في باب سهم الخيل عن

( ١ ) سقط من " م " والمثبت من المعجم الكبير : ١٠٠ / ٥ رقم ( ٤٧٠٥ ) .

( ٢ ) المعجم الكبير : ج ٥ ص ١٠٠ رقم ( ٤٧٠٥ ) .

إسناده : قال الهيثمي في مجمع الزوائد : ١٤٩ / ٦ : ورجاله رجال الصحيح .

( ٣ ) سقط من " م " .

( ٤ ) وتام الحديث " فقالوا : محمد والخميس فقال النبي صلى الله عليه وسلم الله أكبر

خربت خيبر، أنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين " ، اهـ .

قوله [ محمد والخميس ] الخميس الجيش سمي به لأنه مقسوم بخمسة أقسام : المقدمة،

والساقة، والميمنة، والميسرة، والقلب . وقيل لأنه تخمس فيه الفنائم . ومحمد خبر

مبتدأ محذوف، أي هذا محمد . أنظر النهاية في غريب الحديث : ٢ / ٧٩ .

( ٥ ) المعجم ( الورقة ) ( ٢٢٥ ) .

( ٦ ) المعجم الصغير : ج ١ ص ١٩٥ .

إسناده : قال الهيثمي : فيه عبد الله بن محمد بن المغيرة وهو ضعيف . مجمع الزوائد :

١٤٩ / ٦ .

( ٧ ) عبد الله بن محمد بن المغيرة الكوفي، نزل مصر، قال أبو حاتم : ليس بقوى . وقال ابن

يونس : منكر الحديث، وقال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال العقيلي :

يحدث بما لا أصل له . أنظر : الكامل : ١٥٣٣ / ٤ ، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي :

١٤٠ / ٢ ، الميزان : ٤٨٧ / ٢ ، لسان الميزان : ٣٣٢ / ٣ .

( ١٥٢٦ ) ١٣٠ / ٤ .

( ٨ ) رواه البخاري : ٦٧ / ٦ في الجهاد، باب سهم الفرس ( ٥١ ) الحديث ( ٢٨٦٣ ) و

ج ٧ ص ٤٨٤ في المغازي، باب غزوة خيبر ( ٣٨ ) الحديث ( ٤٢٢٨ ) ، ومسلم :

١٣٨٣ / ٣ في الجهاد والسير، باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين ( ١٧ ) ، =====

ابن عمر " أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهمًا " ولفظه فسي غزوة خيبر عنه " أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم يوم خيبر للفرس سهمين ، وللراجل سهمًا " وفسره نافع فقال : إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم ، فإن لم يكن له فرس فله سهم . لفظ مسلم " قسم في النفل للفرس سهمين وللراجل <sup>(١)</sup> سهمًا " ولفظ أبي داود " أسهم للرجل والفرس ثلاثة أسهم : سهمًا له وسهمين لفرسه " . وهو لفظ ابن حبان في صحيحه <sup>(٢)</sup> ولفظ الترمذي لفظ مسلم . ولفظ ابن ماجه " أسهم يوم خيبر ، للفرس ثلاثة أسهم : للفرس سهمان ، وللرجل سهم " . وفي الباب : عن ابن عباس رضي الله عنه " أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للفرس ثلاثة أسهم ، وللراجل سهمًا " . أخرجه اسحاق <sup>(٣)</sup> ، قال حافظ العصر : <sup>(٤)</sup> أخرجه من طريقين في كل منهما / ضعف . وعن الزبير بن العوام : ١٧٩ / ب " أعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر أربعة أسهم سهمين لفرسي وسهمًا لي ، وسهمًا لأمي من ذوى القربى " أخرجه الدارقطني <sup>(٥)</sup> . قال حافظ العصر : فيه مقال <sup>(٦)</sup> . وأخرجه أحمد <sup>(٧)</sup> من طريق مرسل . وقال ابن عبد الهادي : فيها من ليس بمشهور <sup>(٨)</sup> .

=== الحديث ( ٥٧ ) ( ١٧٦٢ ) ، وأبو داود رقم ( ٢٧٣٣ ) في الجهاد ، باب في سهمان الخيل ، والترمذي : ٥٦ / ٣ في السير ، باب في سهم الخيل ( ٦ ) الحديث ( ١٥٩٥ ) وقال : حسن صحيح ، وابن ماجه : ٩٥٢ / ٢ في الجهاد ، باب قسمة الغنائم ( ٣٦ ) الحديث ( ٢٨٥٤ ) ، والامام أحمد : ٨٠٧٢ و ٦٢٢ و ٢ / ٢ ، والدارمي : ٢ / ٢٢٥ في السير ، في سهمان الخيل ، والدارقطني : ١٠٢ / ٤ في كتاب السير ، وابن الجارود في المنتقى ص ( ٣٦٤ ) رقم ( ١٠٨٤ ) ، والبيهقي : ٣٢٥ / ٦ .

اسناد ه : متفق عليه .

- ( ١ ) في النسخة المطبوعة " وللرجل " وكلاهما صواب .
- ( ٢ ) وكذا قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٤١٣ / ٣ .
- ( ٣ ) اسحاق بن راهوية في مسنده ، وقد رواه عنه الزيلعي في نصب الراية : ٤١٤ / ٣ .
- اسناد ه : ضعيف .
- ( ٤ ) الدراية في تخريج أحاديث الهداية : ١٢٣ / ٢ رقم ( ٧١٨ ) .
- ( ٥ ) السنن : ١١٠ / ٤ في كتاب السير . وعنه الزيلعي في نصب الراية : ٤١٥ / ٣ .
- اسناد ه : ضعيف .
- ( ٦ ) الدراية في تخريج أحاديث الهداية : ١٢٣ / ٢ رقم ( ٧١٨ ) .
- ( ٧ ) المسند : ١٦٦ / ١ . من طريق عبد الله بن المبارك ، ثنا فليح بن محمد ، عن المنذر ابن الزبير ، عن أبيه : " أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الزبير سهمًا ، وأمه سهمًا ، وفرسه سهمين " .
- ( ٨ ) وذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٤١٥ / ٣ .

(١) (وللدارقطني) عن جابر : " شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزاة ، فأعطى الفارس منا ثلاثة أسهم ، وأعطى الراجل سهما " . فيه ضعيفان ، وللدارقطني (٢) من حديث أبي هريرة ، وسهل بن أبي حنيفة نحوه ، وفيهما ضعف . وللبيهقي (٣) من طريق ابن اسحاق عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم مثله ، وهي مرسله .

(١٥٢٧) قوله " روى عن المقداد أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم له سهما ، ولفرسه سهما " . أخرجه الطبراني (٤) وفي سننه مقال من جهة الشاذكون والواقدي . قلت :

(١) قوله (وللدارقطني) سقط من (م) وهو في نصب الراية ٤١٥/٣ ، والدراية ١٢٣/٢ رقم (٧١٨) ، وقد أخرجه الدارقطني في سننه ١٠٥/٤ في كتاب السير . اسناده : ضعيف ، قال الزيلعي : محمد بن يزيد بن سنان ، وأبوه يزيد بن سنان . ضعيفان . نصب الراية ٤١٥/٣ .

(٢) السنن ١١١/٤ في كتاب السير ، وعنه الزيلعي في نصب الراية ٤١٥/٣ . اسناده : ضعيف ، قال الزيلعي : والواقدي مجروح . قلت : وقد تقدمت ترجمته انه متروك الحديث .

(٣) في دلائل النبوة ج٤ ص ٢٤ في باب نزول بني قريظة على حكم سعد بن معاذ ، وما جرى في قتلهم ، وسبى نسائهم وذرائعهم وفي السنن الكبرى ٣٢٧/٦ ، ولغة : " قال : لم تقع القسمة ولا السهم ، الا في غزوة بني قريظة ، كانت الخيل يومئذ ست وثلاثين فرسا ، ففيها اعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسهمان الرجال ، فعلى سنتها جرت المقاسم ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ للفارس وفرسه ثلاثة أسهم ، له سهم ولفرسه سهمان ، وللراجل سهما " ، اهـ . وذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٤١٦/٣ . اسناده : قال البيهقي : وهذا هو الصحيح المعروف بين أهل المغازي .

(١٥٢٧) ١٣٠/٤

(٤) المعجم الكبير ٢٦١/٢٠ رقم (٦١٤) . اسناده : ضعيف جدا ، وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٣٤٢/٥ وقال وفيه الواقدي وهو ضعيف ، اهـ . قلت : الواقدي متروك الحديث كما تقدمت ذلك في ترجمته ، وفيه أيضا موسى بن يعقوب الزمعي ، قال الحافظ : صدوق سي " الحفظ . التقريب ٢٨٩/٢ ، وقد تقدمت ترجمته ، وسليمان بن داود الشاذكون وهو ضعيف ، ورماه ابن معين بالكذب ، وقال البخاري : فيه نظر ، وقال أبو حاتم : متروك ، وقد تقدمت ترجمته أيضا .

اخرجه الكرخي في المختصر<sup>(١)</sup> حدثنا الهروي<sup>(٢)</sup> ، حدثنا محمد بن الحسن ، عن موسى بن يعقوب بن عبد الله بن زعمه ، عن عقبه ، عن أمه كريمة بنت المقداد ، عن ابيها المقداد : (( ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اسهم له يوم بدر سهما ولفرسه سهما )) فهذه طريق أخرى . واخرج البزار<sup>(٣)</sup> ، والدارقطني<sup>(٤)</sup> ، عن المقداد (( أن النبي صلى الله عليه وسلم اعطى للفرس سهمين ولصاحبه سهما )) وفيه مقال .

(١٥٢٨) قوله (( وروى مجمع بن يعقوب بن مجمع )) اخرجه ابوداود<sup>(٦)</sup> ، واحمد<sup>(٧)</sup> وابن ابي شيبة<sup>(٨)</sup> ، والطبراني<sup>(٩)</sup>

### ( ١ ) ( لم اعثر على الكتاب ) .

اسناده : ضعيف بل هو اشد ضعفا وظلما من سابقه ، فيه الهروي ، وهو صدوق في نفسه ، الا انه عمى فصار يتلقن ماليس من حديثه ، وموسى ابن يعقوب الزمعي ضعيف ورمي بالكذب ، وعقبه هذا لا يعرف من هو ، لم اقف على ترجمته والله اعلم .

( ٢ ) اسمه سويد بن سعيد بن سهل الهروي الاصل ، ابو محمد ، صدوق في نفسه ، الا انه عمى فصار يتلقن ماليس من حديثه ، قال يحيى بن معين : كذاب ساقط . / م ق أنظر الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٣٢/٢ ، التهذيب ٢٧٢/٤ ، التقريب ١/٣٤٠ .

( ٣ ) وعنه الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٤١٤/٣ .

( ٤ ) السنن ١٠٢/٤ و ٤٠٣ في كتاب السير . وزاد فيه (( يوم خير )) .  
اسناده : ضعيف ، قال الزيلعي : وموسى بن يعقوب فيه لين ، وشيخته قريبة ، تفرد هو عنها ، اهـ . قلت : موسى بن يعقوب ضعيف ، وقد تقدمت ترجمته .

( ١٥٢٨ ) ١٣٠ / ٤ .

( ٥ ) مجمع بن يعقوب بن مجمع بن يزيد بن جارية الانصاري ، صدوق ، مسن الثامنة ، مات سنة ( ١٦٠ ) / ٥ س .

أنظر الكاشف ١٢٢/٣ ، التهذيب ٤٨/١٠ ، التقريب ٢/٢٣٠ .

( ٦ ) السنن رقم ( ٢٧٣٦ ) في الجهاد ، باب فيمن اسهم له سهما .

( ٧ ) المسند ٣ / ٤٢٠ .

( ٨ ) المصنف ١٤ / ٤٣٧ في المغازي ، باب غزوة الحديبية . وج ١٠٢ ص ٤٠٠

في الجهاد ، باب من قال : للفارس سهما .

( ٩ ) المعجم الكبير ١٩ / ٤٤٥ رقم ( ١٠٨٢ ) .

والحاكم<sup>(١)</sup> ، عن مجمع بن يعقوب ، قال : سمعت ابي يعقوب<sup>(٢)</sup> بن مجمع يذكر عن عمه عبد الرحمن بن يزيد الانصارى<sup>(٣)</sup> ، عن عمه مجمع بن جارية الانصارى ، وكان احد القراء الذين قرؤوا القرآن ، قال : (( شهدنا الحديبية مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما انصرفنا عنها اذا الناس يهزون الاباعر<sup>(٤)</sup> )) ، فقال بعض الناس : ما للناس ؟ قالوا : اوحى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فخرجنا

(١) المستدرک ٢/ ١٣١ فى كتاب قسم الغي ، ورواه ايضا الدارقطنى ٤/ ١٠٥

فى كتاب السير ، والبيهقى ٦/ ٣٢٥ .

اسناده : قال الحاكم : هذا حديث كبير صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، ووافقه

الذهبي . واعله ابن القطان بجهالة يعقوب بن مجمع وقد ذكر ذلك المخرج

فى آخر هذا الحديث ، وهو مذكور فى نصب الراية ٣/ ٤١٧ .

وقال الحافظ المنذرى : قال الامام الشافعى : مجمع بن يعقوب - يعنى راوى

هذا الحديث - شيخ لا يعرف . وقال البيهقى : والذى رواه مجمع بن يعقوب

باسناده - فى عدد الجيش وعدد الفرسان - قد خولف فيه . ففى رواية جابر

واهل المغازى : (( انهم كانوا الفا واربعمئة ، وهم اهل الحديبية )) .

وفى روايه ابن عباس وصالح بن كيسان ويسير بن يسار (( أن الخيل مائتا فارس ،

وكان للفرس سهمان ، ولصاحبه سهم ، ولكل رجل سهم )) .

مختصر سنن ابي داود ٤/ ٥٣ . وقال ابن حزم : مجمع مجهول وابوه كذلك .

المحلى ج ٧ ص ٥٣٤ ، والمسألة ( ٩٥٠ ) . وقال الحافظ العراقى عبد الرحيم

ابن الحسين : فقد ذكرهما ابن حبان فى الثقات .

انظر الثقات ٧/ ٤٩٨ و ٦٤٢ ، وذيلى ميزان الاعتدال ص ( ٤٥٩ ) رقم الترجمة ( ٧٥٧ )

(٢) يعقوب بن مجمع بن زيد بن جارية ، المدنى مقبول ، من الرابعة / د . التقريب

٢/ ٣٧٧ ، قلت : وسكت عنه ابو حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا . انظر

الجرح والتعديل ٩/ ٢١٥ . التهذيب ١١/ ٣٩٥ .

(٣) عبد الرحمن بن يزيد بن جارية الانصارى ، أبو محمد المدنى ، اخو عاصم بن عمر لاه

يقال ولد فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم ، وذكره ابن حبان فى ثقات التابعين

مات سنة ( ٩٣ ) ٠ / بخ ٤ . انظر الجرح ٥/ ٢٩٩ ، التهذيب ٦/ ٢٩٨ ، التقريب ١/ ٥٠٢

(٤) قوله (( يهزون )) بضم الهاء والزأى أى يحركون رواحلهم ، والهز : كالضغط للشئ ،

وشدة الاعتماد عليه . و(( الاباعر )) جمع بعير ، والمعنى يحركون ويسرعون رواحلهم

لتجتمع فى مكان واحد .

انظر تهذيب سنن ابي داود لابن قيم الجوزية ٤/ ٥٢ ، وعون المعبود ٧/ ٤٠٧ .



مع الناس نوجف<sup>(١)</sup> ، فوجدنا النبي صلى الله عليه وسلم واقفا على راحلته عند كراع الغميم<sup>(٢)</sup> ، فلما اجتمع عليه الناس قرأ عليهم ( انا فتحنا لك فتحا مبينا )<sup>(٣)</sup> فقال رجل : ( يا رسول الله )<sup>(٤)</sup> افتح هو؟ قال نعم والذي نفس ( محمد )<sup>(٤)</sup> بيده انه لفتح قال<sup>(٥)</sup> فقسمت خيبر على اهل الحديبية ، فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثمانية عشر سهما ، وكان الجيش الفا وخمسائة ، فيهم ثلاثمائة فارس ، فأعطى الفارس سهمين ، وأعطى الراجل سهما<sup>(٦)</sup> . قال أبو داود : وهذا وهم انما كانوا مائتي فارس ، فأعطى الفرس سهمين ، وأعطى صاحبه سهما . قال ابن القطان فى كتابه<sup>(٦)</sup> : علة هذا الحديث الجهل بحال يعقوب بن مجمع ، ولا نعلم روى عنه غير ابنه ، وابنه مجمع ثقة ، وعبد الرحمن بن يزيد اخرج له البخارى ، انتهى كلامه . قلت : قال فى التهذيب<sup>(٧)</sup> روى عنه ابن اخيه ابراهيم بن اسماعيل

( ١ ) الايجاف : الركض والاسراع ، يقال : وجف البعير وجيفا ، وأوجفه راكبه ايجافا . انظر المرجعين السابقين .

( ٢ ) كراع الغميم : موضع بناحية الحجاز بين مكة والمدينة وهو واد امام عسفان بشمانية أميال ، وهذا الكراع جبل اسود فى طرف الحرة يمتد اليه . وكراع كل شىء : طرفه ، وكراع الارض : ناحيتها . أنظر معجم البلدان ٤ / ٤٤٣ ، بذل المجهود ١٢ / ٣٤٠ .

( ٣ ) ( سورة الفتح ، الاية : ١ ) قال الفرناطى : يحتمل هذا الفتح فى اللغة أن يكون بمعنى الحكم اى حكمنا لك على اعدائك ، او من الفتح بمعنى العطاء او من فتح البلاد ، واختلف فى المراد بهذا الفتح على اربعة اقوال : الاول : انه فتح مكة وعده الله به قبل ان يكون وذكره بلفظ الماضى لتحقيقه وهو على هذا بمعنى فتح البلاد .

والثانى : انه ما جرى فى الحديبيه من بيعة الرضوان ومن الصلح الذى عقده رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قريش وهو على هذا بمعنى الحكم او بمعنى العطاء . الثالث : انه ما أصاب المسلمون بعد الحديبيه من الفتح لفتح خيبر وغيرها الرابع : انه الهداية الى الاسلام .

راجع كتاب التسهيل لعلوم التنزيل ٩١ / ٤ ، وفتح القدير ٤٤ / ٥ . وقال

البغوى : ( انا فتحنا لك فتحا مبينا ) أى : قضينا لك قضاء مفصلا فيما اختار الله من

مهادنة اهل مكة وموادعتهم عام الحديبية ، والفتح يكون صلحا ، ويكون عنوة . شرح السنة ٤ / ١٤ .

( ٤ ) سقط من (( م )) والمثبت من النسخ المطبوعة .

( ٥ ) قوله (( قال )) غير موجود فى سنن أبى داود وغيره

( ٦ ) نقل عنه الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ٣ / ١٧ .

( ٧ ) ج ١١ ص ٣٩٥ .

ابن مجمع ، [وعبد العزيز بن عبيد] <sup>(١)</sup> بن صهيب ، وابنه مجمع ، وذكره ابن حبان  
 في الثالثة من الثقات <sup>(٢)</sup> . واخرج الكرخي في المختصر <sup>(٣)</sup> حدثنا ابن راهوية ، حدثنا  
 علي ابن شعيب <sup>(٤)</sup> قال قرأ على ابو سمره <sup>(٤)</sup> وانا اسمع ان اسامة <sup>(٤)</sup> حدثه عن مكحول  
 الباهلي قال : (( أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للفارس سهمين وللراجل <sup>(٤)</sup>  
 سهماً )) حدثنا ابو بكر احمد بن يعقوب بن شيبه <sup>(٥)</sup> ، حدثنا علي بن حرب <sup>(٦)</sup>  
 عن القاسم الجرمي <sup>(٨)</sup> ، حدثنا سليمان بن معاذ <sup>(٩)</sup> ، عن الزهري ، عن مالك -  
 ابن أوس ، عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، والزيبر بن العوام ، وطلحة  
 ابن عبيد الله ، قالوا : (( كان رسول الله يسهم للفارس سهمين وللراجل سهماً ))  
 واخرج ابن مردويه في تفسيره <sup>(١٠)</sup> في سورة الانفال ، حدثنا احمد ابن

(١) في (( م )) ( عبد الرحمن بن عبد الله بن حمزة ) بدل ما بين الحاصرتين

والتصويب من التهذيب .

(٢) ج ٧ ص ٦٤٢ .

(٣) ( لم اعثر على الكتاب ) .

اسناده : ضعيف ، فيه سليمان بن معاذ وهو سىء الحفظ ، وفيه من لم  
 اقف على ترجمتهم حتى الان والله اعلم بحالهم ، والغالب فيه انه اسناد  
 مظلم ولا يصح والله اعلم .

(٤) لم اقف على ترجمتهم حتى الان والله اعلم .

(٥) اخرجه ايضا الكرخي في المختصر ( لم اعثر على الكتاب ) .

اسناده : ضعيف .

(٦) لم اقف على ترجمته والله اعلم .

(٧) علي بن حرب بن محمد بن علي الطائي ، صدوق فاضل ، من صفار العاشرة

مات سنة ( ٢٦٥ ) وقد جاوز التسعين . س . التقريب ٣٣/٢ .

انظر الجرح ١٨٣/٦ ، التهذيب ٢٩٤/٧ .

(٨) هو القاسم بن يزيد الجرمي ، بفتح الجيم وسكون الراء ، ابو يزيد الموصلي ،

ثقة عابد ، من التاسعة ، مات سنة ( ١٩٤ ) . س . التقريب ١٢١/٢ .

وانظر الجرح ١٢٣/٧ ، التهذيب ٣٤١/٨ ، خلاصة تذهيب الكمال ص ٣١٤ .

(٩) هو سليمان بن قره : بفتح القاف وسكون الراء ، ابن معاذ ابوداود البصري ،

النحوى ، ومنهم من ينسبه الى جده ، سىء الحفظ يتشيع ، من السابعة . س .

التقريب ٣٢٩/١ ، وانظر الميزان ٢١٩/٢ ، التهذيب ٢١٣/٤ .

(١٠) وعنه الحافظ الزيلعي في نصب الرية ٤١٧/٣ .

اسناده : ضعيف جدا ، فيه احمد بن محمد بن السرى الرافضى الكذاب ،

والمنذر بن محمد مجهول ، ويحيى بن محمد بن هانىء ضعيف .

(١) محمد (بن) السرى ، حدثنا المنذر بن محمد ، (٣) ، حدثنى أبى حدثنا يحيى بن محمد (٤)  
ابن هانىء (٥) ، عن محمد بن اسحاق ، حدثنى محمد بن جعفر بن الزبير ، (٦) عن  
عروة ، عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : (( أصاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم سبايا بنى المصطلق ، فأخرج الخمس منها ، ثم قسم بين المسلمين ، فأعطى  
الفرس سهمين ، والراجل سهما )) . قلت : على بن حرب وثقه الدارقطنى ، وقال  
ابوحاتم : صدوق . وقال الفسائى : صالح . والقاسم الجرمى ، قال ابوحاتم :  
ثقة صالح ، وقال الازدى فى تاريخ الموصل (٧) : كان فاضلا ورعا حافظا للحديث  
متفقها من المعدودين فى اصحاب سفيان ، رحل الآفاق ، وكتب عن من لحق من  
الحجازيين والبصريين ، والشاميين/والواصلية وعدله مناقب كثيرة . وسليمان بن - ( ١٨٠ / ١ )  
معاذ أخرج له البخارى فى الادب المفرد ومسلم فى صحيحه محتجا به . وقال احمد :  
ما أرى به باسا ولينه غيره . والزهرى احد الائمة الاعلام الذى روى عنهم الجماعة .  
ومالك بن أوس بن الحدثان مختلف فى صحبته ، وذكره ابن سعد (٨) فىمن رأى النبى  
صلى الله عليه وسلم ، وقال عروة (٩) : صدق مالك بن أوس ،

- 
- (١) سقط من (( م )) والمثبت من نصب الراية .  
(٢) احمد بن محمد بن السرى بن يحيى بن ابى دارم المحدث ، أبوبكر الكوفى  
الرافض الكذاب مات فى اول سنة سبع وخمسين وثلاثمائة .  
انظر الميزان ١٣٩/١ ، لسان الميزان ٢٦٨/١ .  
(٣) المنذر بن محمد القابوسى ، قال الدارقطنى : مجهول ، وقال مرة اخرى :  
متروك . الميزان ١٨٢/٤ ، ولسان الميزان ٩٠/٦ .  
(٤) ( لم اقف على ترجمته والله اعلم ) .  
(٥) يحيى بن محمد بن عباد بن هانىء المدنى الشجرى ، ضعيف ، وكان ضريرا  
يتلقن ، من التاسعة . / ت . التقريب ٣٥٧/٢ .  
انظر الجرح ١٨٥/٩ ، التهذيب ٢٧٣/١١ ، خلاصة تذهيب الكمال ص ٤٣٧  
(٦) محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام الاسدى ، المدنى ، ثقة ، من السادسة  
مات سنة ( ١٢٠ ) ع / ٠ . التقريب ١٥٠/٢ .  
وانظر التاريخ الضيفر للبخارى ق ٢٨٨/١ ، التهذيب ٩٣/٩ .  
(٧) وذكر ذلك الحافظ فى تهذيب التهذيب ٣٤١/٨ .  
(٨) الطبقات الكبرى ٥٦/٥ ، وانظر ايضا سير اعلام النبلاء ١٧١/٤ .  
(٩) انظر تهذيب التهذيب ١٠/١٠ .

وقال ابن خراش<sup>(١)</sup> ثقة .

(١٥٢٩) قوله (( وروى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل مذهب ابي حنيفة )) روى ابن ابي شيبة<sup>(٢)</sup> حدثنا ، ابواسامة ، وابن نمير قالا : ثنا عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر : (( ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفارس سهمين ، وللراجل سهما )) قال الدارقطني<sup>(٣)</sup> : قال ابوبكر النيسابوري<sup>(٤)</sup> هذا عندى وهم من ابن ابي شيبة ، لان احمد وغيره ، روه عن ابن نمير خلاف هذا ، وكذلك رواه ابن كرامة<sup>(٥)</sup> ، وغيره عن ابي اسامه خلاف هذا<sup>(٦)</sup> . ورواه الدارقطني<sup>(٧)</sup> من طريق نعيم بن حماد ، عن ابن المبارك عن عبيد الله بن عمر عن نافع ، عن ابن عمر مثله . وقال : قال احمد بن منصور : هكذا لفظ نعيم عن ابن المبارك ، والناس يخالفونه . قال النيسابوري : والعل الوهم فيه

(١) هو الحافظ البارع الناقد ابو محمد عبدالرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش

المروزي البغدادي ، قال ابونعيم بن عدى : مارأيت احفظ منه .

انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ٦٨٤/٢ ، طبقات الحفاظ ص ( ٣٠١ ) .

(١٥٢٩) ١٣٠/٤ .

(٢) المصنف ١٢/٣٩٦ و ٣٩٧ فى الجهاد ، باب فى الفارس كم يقسم له ؟ من قال

ثلاثة اسهم . ورواه ايضا عبدالرزاق فى المصنف ١٨٥/٥ رقم ( ٩٣٢٠ )

من طريق عبدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر .

والبيهقى فى السنن الكبرى ٣٢٥/٦ من طريق عبدالرزاق ، وفى رواية له

ج ٩ ص ٥١ من طريق ابي معاوية عن عبيد الله بن عمر عن ابن عمر رضى

الله عنهما . بهذا اللفظ تماما .

اسناده : رجاله كلهم ثقات ومن رجال الصحيحين وقد مضت ترجمتهم .

(٣) السنن ٤/١٤٦ فى كتاب السير . من طريق ابن ابي شيبة .

(٤) هو الحافظ العلامة ابوبكر عبدالله بن زياد بن واصل النيسابوري الفقيه الشافعى

روى عنه الدارقطني ، وقال : مارأيت أحفظ منه ، ولد سنة ( ٢٣٨ ) ومات سنة

( ٣٢٤ ) . انظر تذكرة الحفاظ ٨١٩/٣ ، طبقات الحفاظ ص ( ٣٤٣ ) .

(٥) هو محمد بن عثمان بن كرامة ، بفتح الكاف وتخفيف الراء ، الكوفى ثقة ، من الحادية

عشرة ، مات سنة ( ٢٥٦ ) / خ د ت ق . التقريب ١٩٠/٢ . وانظر الكاشف ٧٦/٣ ،

التهذيب ٣٣٨/٩ .

(٦) يعنى ( انه اسهم للفارس ثلاثة اسهم ) .

(٧) السنن ٤/١٠٦ ولغظه (( انه صلى الله عليه وسلم اسهم للفارس سهمين ، وللراجل سهما ))

ونعيم بن حماد بن معاوية وهو صدوق يخطىء كثيرا . التقريب ٣٠٥/٢ وقد تقدمت

ترجمته .

من نعيم ، لان ابن المبارك من اثبت الناس . واخرجه الدارقطني <sup>(١)</sup> ايضا من طريق ابن وهب ، عن عبدالله بن عمر المكي <sup>(٢)</sup> عن نافع ، عن ابن عمر مثله ، ثم قال : تابعه ابن ابي مريم وخالد بن عبدالرحمن <sup>(٣)</sup> ، عن عبدالله بن عمر . ورواه القعنبي <sup>(٤)</sup> عنه بالشك في الفارس <sup>(٥)</sup> . ثم اخرجه عن القعنبي كذلك . ثم اخرجه ، عن الحجاج بن المنهال ، حدثنا حماد بن سلمة ، حدثنا عبيدالله ابن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر مثله . ثم قال : وخالفه النضر بن محمد عن حماد . واخرجه الدارقطني ايضا في كتابه "المؤتلف والمختلف" <sup>(٧)</sup> من رواية

- 
- (١) السنن ١٠٦/٤ في كتاب السير . ولفظه (( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسهم للخيول : للفارس سهمين ، وللراجل سهما )) ، اهـ .
- (٢) واسمه عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني ، ضعيف انظر التهذيب ٣٢٦/٥ ، التقريب ١/٤٣٤ .
- قلت : هذا مراده بالمكي ، واما المصغر (( عبيدالله )) .
- (٣) خالد بن عبدالرحمن بن بكير السلمي ، ابو امية البصري ، صدوق يخطئ ، ممن الثامنة ، خ ت س . التقريب ١/٢١٥ .
- وانظر الميزان ١/٦٣٤ ، والتهذيب ٣/١٠٢ .
- (٤) هو عبدالله بن مسلمة بن قعنب القعنبي ، ابو عبدالرحمن البصري ثقة عابد ، ولد بالمدينة بعد سنة (١٣٠) ومات بالبصرة سنة (٢٢١) . خ م د ت س .
- انظر تذكرة الحفاظ ١/٣٨٣ ، التهذيب ٦/٣١ ، التقريب ١/٤٥١ . طبقات الحفاظ ص (١٦٨)
- (٥) في سنن الدارقطني ١٠٦/٤ : ورواه القعنبي عن العمري بالشك في الفارس والفرس قلت : كذا في النسخة المطبوعة وهو كذلك في نصب الراية ٣/٤١٨ أيضا .
- وقوله (( والفرس )) سقط من (( م )) .
- (٦) الدارقطني ١٠٧/٤ ولفظه (( ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم للفارس سهمين ، وللراجل سهما )) .
- (٧) قلت : حرف الهزة مفقود من المؤلف والمختلف وهذا فيه والله سبحانه أعلم .
- وعنه الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٣/٤١٨ . ولفظه (( ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم للفارس سهمين ، وللراجل سهما )) ، اهـ .
- قلت : فيه عبدالرحمن بن أميين وهو منكر الحديث .

(١) عبد الرحمن بن امين ، عن نافع ، عن ابن عمر مثله . قلت : ابو بكر بن ابي شيبة  
 ونعيم بن حماد ، وحجاج بن المنهال ، وابن وهب من رجال الصحيحين ،  
 وتوبع ابن وهب بمن ذكر ، وله متابع آخر أخرجه الكرخى فى المختصر ، حدثنا (٢)  
 الهروى ، حدثنا محمد بن شجاع ، حدثنا المعلى ، حدثنا محمد بن الحسن (٣)  
 عن عبد الله بن عمر ، عن نافع بن عمر (( ان النبى صلى الله عليه وسلم قسم  
 للفارس سهمين ، وللراجل سهم )) حدثنا ابو القاسم المروزى ، حدثنا احمد (٤)  
 العطاردى ، حدثنا يونس ، عن عبد الله بن عمر ( بن ) حفص عن نافع ، عن  
 ابن عمر قال : (( قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر )) فذكر مثله  
 قال فى الهداية : ولا بى حنيفه ماروى ابن عباس (( ان النبى صلى الله عليه  
 وسلم اعطى الفارس سهمين ، والراجل سهما )) قال المخرجون لم نجده (٥)  
 (٦) (٧) (٨) (٩)

(١) عبد الرحمن بن امين مدينى ، قال ابو حاتم : هو منكر الحديث لا يشبهه  
 حديثه حديث الثقات .

انظر الجرح والتعديل ٢١١/٥ ، الميزان ٥٤٩/٢ ، اللسان ٤٠٦/٣  
 (٢) ( لم اعثر على الكتاب ) .

اسناده : ضعيف جدا فيه محمد بن شجاع البغدادى الثلجى وهو  
 متروك ، وعبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم العمرى وهو ضعيف ، واحمد  
 ابن عبد الجبار العطاردى فى الطريق الثانى وهو ضعيف ايضا .

(٣) محمد بن شجاع البغدادى ، القاضى ، الثلجى ، متروك ، روى بالبدعة  
 من كبار الحادية عشرة ، مات سنة ( ٢٦٦ ) تمييز .

انظر الميزان ٥٧٧/٣ ، التهذيب ٢٢٠/٩ ، التقريب ١٦٩/٢ .

(٤) محمد بن الحسن لم اقف على ترجمته والله اعلم .

(٥) لم اقف على ترجمته والله اعلم .

(٦) هو احمد بن عبد الجبار بن محمد العطاردى ، ابو عمر الكوفى ، ضعيف ، من  
 العاشرة ، مات سنة ( ٢٧٢ ) وله خمس وتسعون سنة . د .

انظر الجرح ٦٢/١ ، الميزان ١١٢/١ ، التهذيب ٥١/١ ، التقريب ١٩/١ .

(٧) فى (( م )) (( حدثنا )) بدل (( ابن )) . والصواب كما اثبتته .

(٨) راجع شرح فتح القدير ٢٣٦/٥ .

(٩) انظر نصب الراية ٤١٦/٣ ، والدراية ١٢٣/٢ رقم ( ٧١٩ ) .

والمرورى عن ابن عباس خلافة كما أخرجه اسحاق<sup>(١)</sup> فيما تقدم . قلت : أخرجه محمد ابن الحسن فى الاصل<sup>(٢)</sup> حدثنا يعقوب ، عن الحسن بن عمار ، عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس (( ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم للفارس سهمين ، وللراجل سهما يوم بدر )) . وأخرجه أيضا يعقوب فى كتاب الخراج<sup>(٣)</sup> من هذا الوجه . وأخرجه ابو يعلى<sup>(٤)</sup> ، ثنا ابو الربيع ، ثنا حفص بن ابى داود عن محمد بن ابى لیلی عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس (( ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى يوم بدر الفرس سهمين ، والراجل سهما )) .

( ١ ) رواه اسحاق بن راهويه فى مسنده ، وعنه الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ٤١٤/٣ من طريق محمد بن الفضيل بن غزوان ، عن الحجاج ، عن ابى صالح ، عن ابن عباس ، قال : (( أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للفارس ثلاثة اسهم ، وللراجل سهما )) ومن طريق عيسى بن يونس عن ابن ابى لیلی عن الحكم عن ابن عباس (( ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اسهم للفارس ثلاثة اسهم : سهما لفرسه ، ولصاحبه سهما )) ، ا هـ .  
اسناده : ضعيف ، قال الحافظ فى الدراية ١٢٣/٢ رقم ( ٧١٨ ) : أخرجه اسحاق من طريقين فى كل منهما ضعف .

( ٢ ) لم أجده فى الاجزاء الموجودة منه .

اسناده : ضعيف فيه الحسن بن عمار البجلي وهو متروك ، وقد تقدم .

( ٣ ) ( ص ١٩ فى باب قسم الغنائم ) .

اسناده : ضعيف مثل سابقه .

( ٤ ) المسند ( ج ٤ ص ٣٣٢ رقم ٢٤٥١ ) .

وأورده الحافظ فى المطالب العالية ١٦١/٢ رقم ( ١٩٤١ ) . وسكت عنه .

اسناده : ضعيف ، قال الهيثمى : رواه ابو يعلى وفيه محمد بن ابى لیلی وهو

سواء الحفظ ويتقوى بالمتابعات ، ا هـ . مجمع الزوائد ج ٥ ص ٣٤١ و ٣٤٢ .

قلت : وفيه أيضا حفص بن ابى داود ، هو حفص بن سليمان الاسدى قال الدارقطنى فى السنن ٣٣١/٢ فى كتاب الحج : ضعيف ، وقال ابو حاتم : منكر الحديث وقال الحافظ فى التقریب ١٨٦/١ : متروك الحديث .

انظر الجرح والتعديل ١٧٢/٣ ، الميزان ٥٥٨/١ ، والتهذيب ٤٠٠/٢

( ٥ ) فى (( م )) (( مجد )) بدل (( محمد )) والتصويب مسن

مجمع الزوائد وغيره .

واخرج محمد<sup>(١)</sup> ايضا عن يعقوب ، عن الحجاج بن ارطاة ، عن مكحول (( ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم يوم خيبر للفارس سهمين ، وللراجل سهما )) قال فسى الهداية : فتعارضت رواية ابن عمر فتترجح رواية غيره ، يشير الى رواية ابن عباس . قلت : وقد تعارضت رواية ابن عباس ايضا على ما اخرجناه اسحاق<sup>(٣)</sup> ، وقال فيها : فتعارض فعلاه - يعنى النبي صلى الله عليه وسلم فرجع الى قوله - وقد قال صلى الله عليه وسلم : (( للفارس سهمان ، وللراجل سهم )) . قال المخرجون لم نجده . قلت : ظاهر عبارة ابى يوسف فى كتاب الخراج ان الامام انما رجح مذهبه بما روى عن الصحابة العالمين باحواله صلى الله عليه وسلم عندما يعارض المرفوعات . فحدث عنه الامام محمد بن الحسن فسى الآثار<sup>(٥)</sup>

(١) فى الاصل ، ولم اقف عليه فى الموجود منه .

ورواه ايضا سعيد بن منصور فى السنن ٣٢٦/٢ رقم ( ٢٧٦٩ ) . فى الجهاد باب ما جاء فى سهام الرجال والخيول ، وابن ابى شيبة فى المصنف ٣٩٨/١٢ فى الجهاد ، باب فى الفارس كم يقسم له ؟ من قال : ثلاثة اسهم . وعبدالرزاق ١٨٥/٥ رقم ( ٩٣١٩ ) .

اسناده : ضعيف ، مع ارساله فيه الحجاج بن ارطاة وهو ضعيف ، وفى اسناد الآخرين فيه اسامه بن زيد وهو صدوق يهم .

(٢) انظر شرح فتح القدير ج ٥ ص ٢٣٦ . قال : وقد روى عن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم للفارس سهمين ، واذا تعارضت رواياته ترجح رواية غيره .

(٣) رواه اسحاق بن راهويه فى المسند . نصب الراية ١٦/٣ . وقد تقدم قريبا .

(٤) انظر نصب الراية ١٧/٣ ، الدراية ١٢٣/٢ رقم ( ٧٢٠ ) وقال الحافظ : لم اجده من قوله صلى الله عليه وسلم .

(٥) ص ١٨٩ رقم ( ٨٦١ ) . ورواه ايضا ابويوسف فى كتاب الآثار ص ١٧١ رقم ( ٧٨٠ ) .

اسناده : ضعيف ، عبدالله بن داود لم اقف على ترجمته ، ثم رواه ابويوسف فى كتاب الآثار من طريق ابى حنيفة عن زكريا بن الحارث عن حدثه عن المنذر بن ابى حميضة . قلت : فيه ايضا مجهول لا يعرف ، وزكريا بن الحارث لا يعرف من هو ايضا .



والحافظ ابن المقرئ<sup>(١)</sup> في " المسند " حدثنا عبدالله بن داود<sup>(٢)</sup> ، عن المنذر ابن أبي حمصة<sup>(٣)</sup> قال : بعثه عمر رضي الله عنه في جيش إلى مصر ،

( ١ ) ابن المقرئ هو محمد بن ابراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الاصبهاني الحافظ

ومحدث اصبهان صاحب مسند ابي حنيفة ، ثقة مأمون ، مات ( ٣٨١ ) هـ .

انظر تذكرة الحفاظ ٩٧٣/٣ ، وطبقات الحفاظ ص ( ٣٨٨ ) .

( ٢ ) وعنه الخوارزمي في جامع المسانيد ج ٢ ص ٢٨٢ و ٢٩٥ . ورواه ايضا ابو

يوسف في كتاب الاثار ص ( ١٧١ ) رقم ( ٧٨٠ ) .

من طريق ابي حنيفة عن زكريا بن الحارث عن حدثه عن المنذر بن ابي حميضة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (( انه بعثه على بعض الشام على حمص او غيرها ، فقسم للفارس سهمين ، وللراجل سهما ، فبلغ ذلك عمر فرضى به )) ا هـ .

واسناده : ضعيف .

( ٣ ) لم اقف على ترجمته والله اعلم ، قلت : الظاهر انه مجهول لا يعرف ، وذلك ان ابا يوسف في كتاب الاثار لم يصرح باسمه انما قال : ( عن حدثه ) بدل ( عبدالله ابن داود ) وقال الحافظ في الاثار بمعرفته رواية الاثار ص ( ١٦ ) : ما عرفته وقال الحسيني في رجال العشرة : انه مجهول .

( ٤ ) كذا في الاثار لمحمد بن الحسن ، واما في الاثار لابن يوسف ( حميضة ) وقال الحافظ في الاصابه . ٤٧/١ : هو المنذر بن ابي حميضة الوداعي الهمداني ، له ادراك هو اول من جعل سهم البرانين ( البغال ) دون سهم العرب ( الخيل ) فبلغ عمر فاعجبه . ذكر ذلك الشافعي في الام ٣٥٦/٢ باب سهم الفارس والراجل وتفضيل الخيل . عن ابن عيينه عن الاسود بن قيس ، عن علي بن الاقمر ، قال : اغارت الخيل بالشام ، فادركت الخيل من يومها وادركت البرانين ضحى وكان على الخيل يومئذ المنذر بن ابي حميضة الهمداني ففضل الخيل وقال : لا اجعل لمن ادرك كمن لم يدرك ، فبلغ ذلك عمر فقال : شكلت الوداعي امه ، لقد ادركت به أمضوها على ما قال .

قال الشافعي : لو كنا نثبت مثل هذا ما خالفناه ، يعني ان سنده منقطع . واخرجه ايضا سعيد بن منصور في سننه ٣٢٦/٢ رقم ( ٢٧٧٢ ) في الجهاد باب ما جاء في تفضيل الخيل على البرانين ، وابن ابي شيبة في المصنف ٤٠٣/١٢ في الجهاد ، باب في البرانين مالها وكيف يقسم لها ؟ وعبدالرزاق في المصنف ١٨٣/٥ رقم ( ٩٣١٣ ) ، والبيهقي ٣٢٨/٦ و ٥١/٩ .

فاصابوا غنائم / ، فقسم للفارس سهمين ، وللراجل سهما ، فرضى بذلك عمر ( ١٨٠ / ب )  
 رضى الله عنه . . وحدث به عنه ابو يوسف فى " كتاب الخراج " <sup>(١)</sup> عن زكريا  
 ابن الحارث <sup>(٢)</sup> عن المنذر به ، لكن يعارضه ما اخرجہ سعيد بن منصور <sup>(٣)</sup> حدثنا  
 فرج بن فضالة ، حدثنا محمد بن الوليد الزبيدى ، عن الزهرى : (( ان عمر  
 رضى الله عنه كتب الى ابى عبيدة ان اسهم للفارس سهمين وللفرسين اربعة اسهم ،  
 ولصاحبها سهما ، فذلك خمسة اسهم ، فما كان فوق الفرسين فهو جنائب <sup>(٤)</sup> )) واخرج  
 الكرخى <sup>(٥)</sup> ، وابن ابى شيبه <sup>(٦)</sup> ، عن على رضى الله عنه ، قال : (( للفارس  
 سهمان )) وعن <sup>(٧)</sup>

( ١ ) ص ٢ فى باب قسمة الغنائم .

( ٢ ) زكريا بن الحارث النسوى ، قال الدارقطنى : ضعيف مجهول .

انظر لسان الميزان ج ٢ ٤٧٨ .

( ٣ ) السنن ٣٢٨ / ٢ رقم ( ٢٧٧٥ و ٢٧٧٦ ) فى الجهاد ، باب من قال لا سهم

لاكثر من فرسين . واورده الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ٤١٩ / ٣ .

اسناده : ضعيف فيه فرج بن فضالة بن النعمان التتوخى الشامى ، وهو  
 ضعيف وقد تقدمت ترجمته . وقال صاحب التنقيح : مراسيل الزهرى ضعيفه  
 كان يحى القطان لا يرى ارسال الزهرى ، وقتادة شيئا ، ويقول : هى بمنزلة  
 الريح . قاله عنه الزيلعى فى نصب الراية ٤٢٢ / ٣ .

( ٤ ) الجنائب التى ليس لها رب يفتقدها . انظر لسان العرب ٢٨٠ / ١ .

( ٥ ) المختصر ( لم اعثر على الكتاب ) .

( ٦ ) المصنف ٤٠١ / ١٢ فى الجهاد ، باب من قال للفارس سهمان . من طريق

محمد بن جعفر غندر عن شعبة عن ابى اسحاق السبيعى عن هانى بن هانى

واورده ابن التركمانى فى الجوهر النقى ٣٢٧ / ٦ .

اسناده : ضعيف ، فيه هانى بن هانى ، قال ابن المدينى مجهول ، وقال الامام  
 الشافعى : لا يعرف واهل العلم بالحديث لا ينسبون حديثه لجهالة حاله .

وذكره ابن حبان فى الثقات . وقال الحافظ فى التقريب ٣١٥ / ٢ .

مستور من الثانية . وانظر الجرح ١٠١ / ٩ ، الميزان ٢٩١ / ٤ ، التهذيب ٢٢ / ١١

( ٧ ) رواه ابن ابى شيبه فى المصنف ٤٠٠ / ١٢ فى الجهاد ، باب من قال :

للفارس سهمان من طريق معاذ عن حبيب بن شهاب عن ابيه عن ابى موسى الاشعرى

اسناده : صحيح ، رجاله ثقات ، معاذ هو معاذ بن نصر بن حسان العنبرى ثقة .

انظر التهذيب ١٩٤ / ١٠ ، والتقريب ٢٥٧ / ٢ ، وحبيب بن شهاب ثقة

وابوه ثقة أيضا .

(١) حبيب بن شهاب ( عن ابيه )<sup>(٢)</sup> قال : (( غزوت مع ابي موسى الاشعري فاسهم للفارس سهمين وللراجل سهماً ))<sup>(٣)</sup> وأخرج الكرخي عن ( قثم )<sup>(٤)</sup> بن العباس انه قال لسعيد بن عثمان : (( اعطني سهماً لي وسهما لفرسى )) .  
(١٥٣٠) حديث (( ان النبي صلى الله عليه وسلم اسهم لفرسين ))<sup>(٥)</sup> اخرج الدارقطني من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي ( عمرة )<sup>(٦)</sup> عن ابيه<sup>(٧)</sup> .<sup>(٨)</sup>

(١) حبيب بن شهاب العنبري ، قال ابن معين ثقة ، وقال ابو حاتم : ليس به

باس انظر الجرح والتعديل ١٠٣/٣ .

(٢) ( عن ابيه ) سقط من (( م )) والمثبت من المصنف ، واسمه شهاب بن مدلسج

العنبري والد حبيب بن شهاب ، سئل ابو زرعة عنه فقال : بصرى ثقة .

انظر الجرح والتعديل ٣٦١/٤ .

(٣) المختصر ( لم اعثر على الكتاب ) .

اسناده : ضعيف .

(٤) في (( م )) (( غثم )) وهو خطأ والصواب - قثم ، بضم القاف وفتح المثلثة ،

ابن العباس بن عبد المطلب الهاشمي صحابي صغير ، مات سنة سبع وخمسين

شهد فتح سمرقند فاستشهد بها . / س . انظر البداية والنهاية ٨٥/٨ .

سير أعلام النبلاء ٤٤٠/٣ ، الاصابة ١٤٠/٨ ، التهذيب ٣٦١/٨ ،

التقريب ١٢٣/٢ .

(٥) سعيد بن عثمان بن عفان المدني غزا وراء النهر بخراسان ، قال ابن ابي حاتم

روى عنه هاني بن هاني وعبد الملك بن عمير ، سمعت ابي يقول ذلك .

الجرح والتعديل ٤٧/٤ .

(١٥٣٠) ١٣٠/٤ .

(٦) السنن ١٠٤/٤ في كتاب السير . وقد اورد الحافظ الزيلعي في نصب الراية

٤١٨/٣ . من طريقه .

اسناده : رجاله ثقات عدا عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي عمرة لم يذكر فيه جرحاً

ولا تعديلاً ، وسكت عنه الدارقطني ثم الحافظ الزيلعي وابن حجر في الدراية ١٢٤/٢ .

(٧) في (( م )) (( عميرة )) والصواب كما أثبت .

وعبد الله بن عبد الرحمن ابن ابي عمرة الانصاري المازني روى عن جده ابي عمرة

روى عنه المسعودي ، قال ابن ابي حاتم : سمعت ابي يقول ذلك الجرح والتعديل ٩٦/٥ .

(٨) هو عبد الرحمن بن ابي عمرة الانصاري ، يقال : ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ،

وقال ابن ابي حاتم : ليست له صحبة . / ع . التقريب ٤٩٣/١ .

وانظر التهذيب ٢٤٢/٦ ، خلاصة تذهيب الكمال ص ( ٢٣٢ ) .

(١) عن جده ، قال : (( اسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لفرسى اربعة اسهم ، ولى سهما ، فاخذت خمسة اسهم )) وعبد الله ذكره ابو حاتم ، ولم يذكر جرحها ولا تعدى ، ولم اقف على من دونه والله اعلم . واخرج سعيد بن منصور (٢) عن الازاعي (( ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسهم للخيل ، وكان لا يسهم للرجل فوق فرسين ، وان كان معه عشرة افراس )) واخرج عبد الرزاق (٣) عن مكحول : (( ان الزبير خضر خير بفرسين ، فاعطاه النبي صلى الله عليه وسلم خمسة اسهم )) . قال الزيلعي (٤) : قال البيهقي (٥) ، عن الشافعي : انه اشار الى هذا الحديث ، وقال : حديث هشام اثبت ، وحديث هشام هو الذي اخرج الدارقطني (٦) عنه ، عن ابيه ، عن عبد الله بن الزبير ، عن ابيه ، قال : (( أعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر اربعة اسهم ، سهمين لفرسى ، وسهما لى وسهما لى )) انتهى .

- (١) هو ابو عمرة الانصارى النجارى ، صحابى ، قيل : اسمه بشر وقيل بشيرو قيل : رشيد وقيل اسامة ، ذكره ابن اسحاق فى البدرين ، مات فى خلافة على كرم الله وجهه ، وهو والد عبد الرحمن . س . التقريب ٤٥٦/٢ . انظر الاستيعاب ٦٧/١٢ ، الاصابة ٢٦٩/١١ ، اسد الغابة ٢٦٣/٥ .
- (٢) السنن ٣٢٨/٢ رقم (٢٧٧٤) فى الجهاد ، باب من قال لا سهم لاكثر من فرسين من طريق اسماعيل بن عياش عنه به .
- اسناده : معضل ، وفيه اسماعيل بن عياش بن سليم العنسى وهو صدوق فى روايته عن اهل بلده ، مغلط فى غيرهم ، والاوزاعى هو عبد الرحمن بن ابي عمرو الازاعى ثقة جليل يروى عن التابعين وقد تقدمت ترجمتهما ، وهو معضل بهذا الاسناد لانه سقط من اسناده اثنان ، وهو من انواع الضعيف عند اهل الحديث .
- (٣) المصنف ١٨٧/٥ رقم (٩٣٢٤) من طريق ابراهيم ( بن محمد بن ابي يحيى الاسلمى ) عن صالح بن محمد عنه به ، ورواه البيهقى فى السنن الكبرى ٦/٣٢٨ و ٧/٩٥٥ .
- اسناده : ضعيف جدا ، قلت : مع انقطاعه فيه ايضا ابراهيم بن محمد بن ابي يحيى الاسلمى وهو متروك ، وقد تقدمت ترجمته .
- (٤) نصب الراية ٤١٨/٣ .
- (٥) انظر السنن الكبرى ج ٦ ص ٣٢٨ و ٣٢٩ . وهو فى الام ٣٦٢/٧ .
- باب سُهْمَان الخيل .
- (٦) السنن ١١٠/٤ فى كتاب السير من طريق اسماعيل بن عياش عن هشام ابن عروة عن ابيه عن عبد الله بن الزبير عن الزبير .

قلت : لا تعارض لان مروي مكحول في خير ، ولما لم يتعارض لم يحتج الى ان حديث هشام اثبت .

( ١٥٣١ ) حديث (( ان الزبير بن العوام حضر خيبر بأفراس فلم يسهم النبي صلى الله عليه وسلم الا لفرس واحد )) . أخرج الشافعي<sup>(١)</sup> عن عبد الوهّاب الخفاف ، عن العمري ، عن اخيه : (( ان الزبير وافى<sup>(٢)</sup> بأفراس يوم خير ، فلم يسهم له الا لفرس واحد )) . وهذا منقطع ذكره في القديم . قال البيهقي بعد ذكره من جهة الشافعي<sup>(٣)</sup> : وقد روى عن عبد الله بن رجاء<sup>(٤)</sup> ، عن عبد الله ابن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن الزبير (( أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بأفراس ، فلم يقسم الا لفرسين )) وهذا يخالف الاول في الاسناد ، والمتن والعمري غير محتج به . وروى عن الحسن عن بعض الصحابة قال : (( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقسم الا لفرسين )) وهذا منقطع ذكره ذلك في المعرفة<sup>(٥)</sup> . قال حافظ<sup>(٦)</sup> العصر ، قلت : لكن اخرج احمد<sup>(٧)</sup> ،

( ١٥٣١ ) ١٣٠ / ٤ .

( ١ ) وعنه البيهقي في السنن الكبرى ٣٢٨ / ٦ و ٣٢٩ في قسم الفئ والغنيمة

باب لا يسهم الا لفرس واحد . وج ٩ ص ٥٢ .

اسناده : ضعيف ، ومنقطع أيضا ، الضعف لاجل عبد الله بن عمر بن حفص العمري وهو ضعيف ، وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف صدوق ربما أخطأ . واما الانقطاع فان عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري ولم يدرك الزبير رضي الله عنه .

( ٢ ) اي اشرف بأفراس يوم خير . انظر المختار ص ( ٧٣١ ) ،

النهاية ٢١١ / ٥ .

( ٣ ) وانظر كتاب الام ٣٥٦ / ٧ - ٣٦٣ .

( ٤ ) عبد الله بن رجاء المكسي ، ابو عمران البصري ، نزيل مكة ، ثقة ،

تغير حفظه قليلا ، من صفار الثامنة ، مات في حدود التسعين ومائة

/ زمر د س ق انظر التاريخ الصغير للبخاري ق ٢ / ٣٤٤ ، تاريخ ابن

معين ٣٠٦ / ٢ ، التهذيب ٢١١ / ٥ . التقريب ٤١٤ / ١ .

( ٥ ) ( ج ٢ الورقة ٧١ / ب في كتاب الفئ والغنيمة ، باب من قال لا يسهم الا لفرس واحد

وج ٣ الورقة ١٥٥ / ب تلخيص الجير ١٠٦ / ٣ رقم ( ١٤٠٨ ) .

( ٧ ) المسند ج ١ ص ١٦٦ .

(١) والنسائي من طريق يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير ، عن جده ، قال :  
 (( ضرب النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر اربعة اسهم . . . الحديث )) .  
 قلت : تمامه (( سهم للزبير ، وسهم لذى القربى لصفية بنت عبد المطلب ام الزبير  
 وسهمان للفرس )) انتهى . فلا استدراك ، بل هذا يقوى ما أخرجـه  
 الشافعى ، وانما يعارضه حديث مكحول ، وقدرده الشافعى رحمه الله ، وقال :  
 هذا اثبت . وايضا فقد اختلف على مكحول كلما اوردناه من طريق محمد  
 ابن الحسن ، الا ان يدعى ان ذلك يتقيد بالزبير كما اخرج مسلم ، <sup>(٢)</sup> عن  
 سلمة بن الاكوع (( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال فى الحديثية : خير  
 فرساننا اليوم ابو قتاده ، وخير ( رجالنا ) سلمة ، ثم اعطانى ( سهمين ) <sup>(٣)</sup>  
 سهم الفارس ، وسهم الراجل فجمعها لى جميعا )) . ورواه ابن حبان <sup>(٤)</sup> ،  
 وفيه (( وانما اعطاه سهم الفارس ايضا من خمس خمسة صلى الله عليه وسلم  
 دون ان يكون اعطاه من سهام المسلمين )) . ورواه ابو عبيد <sup>(٥)</sup> ، وقال :  
 قال عبد الرحمن بن مهدي ، فحدثت به سفيان ، فقال : خاص بالنبي صلى  
 الله عليه وسلم . قال ابو عبيد : وهذا عندى اولى من حمله على انه اعطاه  
 من سهمه الذى كان خاصا به ، ان لو كان كذلك لم يسم نفلا ، وانما هو هبة ،

- 
- (١) السنن ٢٢٨/٦ فى كتاب الخيل ، باب سهمان الخيل .  
 ورواه ايضا الدارقطنى فى السنن ١١١/٤ فى كتاب السير .  
 والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢٨٣/٣ فى كتاب وجوه الفىء وخمس الفنائم  
 والامام الشافعى فى الام ٣٦٢/٧ فى باب سهمان الخيل ، والبيهقى ٣٢٦/٦  
اسناده : صحيح رجاله ثقات وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد ٣٤٢/٥ :  
 رواه احمد ورجاله ثقات ، اه . وانظر نيل الاوطار ٣٢٢/٧ .  
 (٢) الصحيح ١٤٣٩/٣ فى الجهاد والسير ، باب غزوة ذى قرد وغيرها ( ٤٥ )  
 الحديث (٣٢) ( ١٨٠٧ ) ، وهو حديث طويل وهذا بعضه ، ورواه ايضا  
 الامام احمد ٥٣/٤ .  
اسناده : رواه مسلم .  
 (٣) فى (( م )) (( رجالنا )) والتصويب من الصحيح والمسند .  
 (٤) فى (( م )) (( سهمان )) بدل (( سهمين )) والصواب كما اثبت من الصحيح  
 (٥) وقد ذكره الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ٤٢٠/٣ . قلت : واصله فى البخارى  
 ايضا ج ٦ ص ١٦٤ فى الجهاد ، باب رقم ( ١٦٦ ) والحديث ( ٣٠٤١ و ٤١٩٤ )  
 وفيه قصة انقاذ سلمة لقاتح النبي صلى الله عليه وسلم .  
 (٦) كتاب الاموال ص ٣٥٦ و ٣٥٧ رقم ( ٨٢٧ ) .

او عطية ، او نحلة ، انتهى . ويعارضه ايضا ما اخرجہ الواقدي <sup>(١)</sup> ، عن عبد الملك بن يحيى عن عيسى بن معمر <sup>(٢)</sup> ، قال : (( كان مع الزبير يوم خيبر فرسان ، فاسهم له النبي صلى الله عليه وسلم خمس اسهم )) لكن هذا سند ضعيف . وقد ( ١٨١ / ١ ) اخرج الواقدي في المغازي من طريق آخر عن الحارث <sup>(١)</sup> ( بن ) عبد الله بن كعب <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> (( ان النبي صلى الله عليه وسلم قاد في خيبر ثلاثة افراس : لزاز ، والظرب ، والسكب ، وقاد الزبير بن العوام افراسا ، وقاد خراش بن الصمة فرسين ، وقاد البراء <sup>(٧)</sup> بن أوس بن خالد بن الجعد فرسين ، وقاد ابو عمرة الانصاري فرسين فاسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل من كان له فرسان خمسة اسهم اربعة لفرسيه وسهما له ، وما كان اكثر من فرسين ، لم يسهم له ، ويقال : انه لم يسهم الا لفرس واحد ، واثبت ذلك انه اسهم لفرس واحد ، ولم نسمع

- 
- ( ١ ) المغازي ج ٢ ص ٦٧٧ . وعنه الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٤١٩ / ٣ .  
اسناده : ضعيف ، الواقدي متروك الحديث ، وفيه عيسى بن معمر وهيو ضعيف واعله الشافعي . كما في الدراية ١٢٤ / ٢ رقم ( ٧٢٢ ) .
- ( ٢ ) عبد الملك بن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير ، لم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا . انظر الجرح والتعديل ٣٧٥ / ٥ .
- ( ٣ ) عيسى بن معمر حجازي ، ضعيف ، من السادسة . د / أنظر .  
الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٢ / ٢٤٢ ، الميزان ٣ / ٣٢٣ ، التهذيب ٨ / ٢٣١
- ( ٤ ) سقط من (( م )) .
- ( ٥ ) الحارث بن عبد الله بن كعب بن عمرو بن عوف بن ميثول الانصاري الاوسي قال العدو : شهد الحديبيه ، وما بعدها واستشهد بالحرّة .  
انظر اسد الغابة ٣٣٧ / ١ ، الاصابة ١٦٢ / ٢ .
- ( ٦ ) خراش بن الصمة بن عمرو بن الجموح بن زيد بن حرام بن كعب الانصاري الخزرجي السلمي ، شهد بدرا وكان معه يوم بدر فرسان ، وجرح يوم أحد عشر جراحات ، وكان من الرماة المذكورين .  
انظر الاستيعاب ٣ / ١٩١ ، أسد الغابة ٢ / ١٠٨ ، الاصابة ٣ / ٨٦ .
- ( ٧ ) براء بن أوس بن خالد بن الجعد شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم إحدى غزواته وقاد معه فرسين فضرب له النبي صلى الله عليه وسلم خمسة اسهم قاله ابن مندة وابونعيم .  
انظر أسد الغابة ١ / ١٧١ ، الاصابة ١ / ٢٣٤ .

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اسهم لنفسه ، الا لفرس واحد )) انتهى .  
 فاعترف الواقدي بعد رواية المعارض ان الاثبت خلافه . وهذا خلاف ما ذكر  
 في الهداية <sup>(٢)</sup> )) ان البراء بن اوس قاذ فرسين فلم يسهم النبي صلى الله عليه  
 وسلم الا لفرس واحد )) وقد أخرجه ابن مندة <sup>(٣)</sup> في ترجمته من هذا الوجه

(١) وقد اوردته الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٤١٩/٣ .

واسناده : ضعيف كسابقة .

(٢) انظر شرح فتح القدير ٢٣٨/٥ . قال الحافظ الزيلعي : غريب ، بل جاء

عنه عكسه كما ذكره ابن مندة في كتاب الصحابة في ترجمته .

وقال الحافظ : لم اجد . انظر نصب الراية ٤١٩/٣ ، الدراية ١٢٤/٢

رقم (٧٢٣) .

(٣) واخرجه عنه الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٤١٩/٣ من طريق علي بن قرين

عن محمد بن عمر المدني عن يعقوب بن محمد بن صمصمة عن عبد الله

ابن ابي صمصمة عن البراء بن اوس (( انه قاذ مع النبي صلى الله عليه

وسلم فرسين ، فضرب عليه السلام له خمسة اسهم )) .

اسناده : ضعيف فيه علي بن قرين وهو متروك . انظر ترجمته في تاريخ

بغداد ٥١/١٢ ، الميزان ١٥١/٣ .

فائدة : عن ابن عمر : (( ان النبي صلى الله عليه وسلم اسهم للرجل ولفرسه

ثلاثة اسهم : سهما له ، وسهمين لفرسه )) .

هذا حديث متفق على صحته رواه البخاري ٦٧/٦ في الجهاد ، باب رقم (٥١)

ومسلم رقم الحديث (١٧٦٢) . قال الخطابي : قوله : (( سهما له )) اللام في

هذه الاضافة لام التملك ، وقوله : (( سهمين لفرسه )) اللام فيه ، لام التسبب

وتحريف الكلام فيه : انه اعطى الفارس ثلاثة اسهم : سهما له ، وسهمين

لاجل فرسه ، أي لغنائه في الحرب ، ولما يلزمه من مؤنثته ، ان كان معلوما

ان مؤنثة الفرس متضاعفة على مؤنثة صاحبه ، فضوعف له العوض من اجله

وهذا قول اكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

وغيرهم ، واليه ذهب الثوري ، والأزاعي ، ومالك والشافعي وأحمد ، وابن

المبارك ، واسحاق ، وابويوسف ، ومحمد ، قالوا : للراجل سهم ، ولل فارس

ثلاثة اسهم ، وذهب ابو حنيفة الى ان للفارس سهمين وروى هذا الحديث

من طريق عبد الله بن عمر عن نافع ، عن ابن عمر قال فيه : (( للفارس

سهمان ، وللراجل سهم )) ( قلت : وعبد الله العمري ضعيف وقد تقدم ===



.....

=== تخريجه وكذا الذى قبله ) وعبيد الله بن عمر احفظ من عبد الله ، واثبت  
باتفاق اهل الحديث كلهم . روى عن مجمع بن جارية الانصارى ،  
قال : (( قسمت خيبر على اهل الحديبيه ، فقسمها رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ثمانية عشر سهما ، فكان الجيش ألفا وخمسمائة ، فيهم  
ثلاثمائة فارس ، فاعطى الفارس سهمين ، والراجل سهما )) ( أخرجه ابوداود  
رقم ( ٢٧٣٦ ) و ( ٣٦١٥ ) ، والدارقطنى ١٠٥/٤ ، والحاكم ١٣١/٢ .  
وفى سنده عندهم يعقوب بن مجمع لم يوثقه غير ابن حبان ، وقال  
الشافعى : شيخ لا يعرف ، وضعفه الحافظ فى فتح البارى ٦٨/٦ )  
قال ابوداود : حديث ابى معاوية اصح ( يعنى به حديث ابن عمر  
المتفق عليه الذى تقدم ) واتى الوهم فى حديث مجمع ، أنه قال :  
ثلاثمائة فارس ، وانما كانوا مائتى فارس . ( قلت : دليل الجمهور  
اقوى ) .

وانظر معالم السنن ٣٠٨/٢ ، ٣٠٩ ، شرح السنة ١٠١/١١ و ١٠٢ ،  
الافصاح عن معالى الصحاح ٢٧٨/٢ ، المغنى ٤٠٤/٨ ، فتح البارى  
٦٨/٦ ، شرح فتح القدير ٢٣٥/٥ - ٢٣٨ ، عمدة القارى ١٥٤/١٤ ،  
شرح كتاب السير الكبير ٨٨٦/٣ . حقائق الانوار ٦٤٥/٢ ،  
المبدع فى شرح المقنع ٣٦٧/٣ ، احكام القرآن للجصاص ٢٤٠/٤ .

مثل رواية الواقدي ، الا ان يحمل على الاثبات الذي ذكره الواقدي ، والله اعلم .

(١٥٣٢) حديث (( ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يسهم للعبيد والنساء والصبيان )) ..... (١)

(١٥٣٣) قوله (( وعن ابن عباس انه يرضخ لهم )) (٢) (٣) اخرج مسلم ، عن يزيد ابن هرمز ، قال : (( كتب نجدة بن عامر الى ابن عباس يسأله عن العبد . (٤) (٥)

والمرأة )) وفى لفظ (( هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفسز بالنساء ؟ )) (٦) وهل كان يضرب لهن بسهم ؟ فكتب اليه قد كان يفسزو

(١٥٣٢) ١٣١/٤ .

(١) ثم يوجد بياض فى (( م )) لم يعزه المخرج ، قلت : ولم اقف عليه ايضا والله اعلم .

(١٥٣٣) ١٣١/٤ .

(٢) الرضخ : العطية القليلة . النهاية ٢٢٨/٢ .

(٣) قلت : اخرجه سعيد بن منصور فى سنة ٣٣٠/٢ فى الجهاد ، باب العبد

والمرأة يحضران الفتح بنحو هذا السياق رواه من طريق اسماعيل بن عياش

عن اسماعيل بن امية عن سعيد بن ابي سعيد المقبرى عن ابن عباس (( فسى

العبد والمرأة يحضران البأس قال : ليس لهما سهم ، وقد يرضخ لهما )) اهـ

اسناده : فيه اسماعيل بن عياش وهو صدوق فى روايته عن اهل بلده ، مخطوط

فى غيرهم ، وبقيّة رجاله ثقات . وهو حسن بهذا الاسناد والله اعلم .

(٤) الصحيح ٤٤٤/٣ - ١٤٤٧ فى الجهاد ، والسير ، باب النساء الغزيات يرضخ

لهن ولا يسهم (٤٨) الحديث (١٣٧-١٤١) (١٨١٢) . وهو حديث طويل

وهذا مختصر اختصره المخرج ، واختصره الحافظ فى الدراية ٢/٢٥ رقم (٧٢٥)

(٥) يزيد بن هرمز المدنى ، مولى بنى ليث ، وهو غير يزيد الفارسى ، وهو والد

عبد الله ، ثقة ، من الثالثة ، مات على رأس المائة . م د ت س .

التهذيب ٣٦٩/١١ ، التقريب ٣٧٢/٢ ، خلاصة تذهيب الكمال ص (٤٣٥) .

(٦) هو نجدة بن عامر الحرورى ( هذه النسبة الى حروراء ، وهو موضع على ميلين من

الكوفة ، كان أول اجتماع الخوارج به فنسبوا اليه ) قال الامام النووى : ان ابن

عباس كان يكره نجدة لبدعته وهى كونه من الخوارج الذين يعمرون من الدين

مروق السهم من الرمية ، ولكن لما سأله عن العلم لم يمكنه كتبه فاضطر الى

جوابه ، وقال : لولا ان اكنم علما ما كتبت اليه ، اى لولا انى تركت الكتابة

اصير كاتما للعلم مستطفا لوعيد كاتميه لما كتب اليه . انظر صحيح مسلم

على شرح النووى ١٦٠/١٢ ، اللباب ٣٥٩/١ .

(٧) فى (( م )) (( يفسزو بالنساء والصبيان )) بزيادة (( والصبيان )) وهذا سهواً مالم يخرج

أو الناسخ وليست فى الصحيح ولذا حذفها .

بهن فيداوين الجرحى ويحذين<sup>(١)</sup> من الغنيمة ، فاما بسهم ، فلم يكن يضرب  
 لهن (( . وفى لفظ لابي داود<sup>(٢)</sup> )) قد كن يحضرن الحرب مع رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فاما ( ان ) يضرب لهن بسهم ، وقد كان يُرضخ لهن<sup>(٣)</sup> .  
 واخرجه محمد فى " الاصل<sup>(٤)</sup> عن ابي يوسف ، عن محمد بن اسحاق ، عن ابي  
 جعفر والزهرى واسماعيل بن امية وزاد اسماعيل بن امية )) وكتبت تسألننى  
 عن العبيد هل كانوا يحضرون الحرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ وهل  
 كان يضرب لهم سهما ؟ فكتب اليه فى العبيد كما كتب اليه فى النساء ،  
 وكتبت تسألنى عن اليتيم متى يخرج من اليتيم ؟ قال : اذا احتلم خرج  
 من اليتيم ، ويضرب له بسهم )) وعن عمير مولى ابي اللحم ، قال : (( شهدت  
 خير وانا ( عبد )<sup>(٥)</sup> مملوك ، فلما فتحوها اعطانى النبى صلى الله عليه وسلم

( ١ ) قوله ويحذين بضم الياء واسكان الحاء المهمة وفتح الذال المعجمة ، اى يعطين  
 تلك العطية ، وتسمى الرضخ ، وفى هذا ان المرأة تستحق الرضخ ولا تستحق  
 السهم ، وبهذا قال ابو حنيفة والثورى والليث والشافعى ، وجماهير العلماء ،  
 وقال الاوزاعى : تستحق السهم ان كانت تقاتل او تداوى الجرحى ، وقال مالك  
 لارضخ لها ، وهذان المذهبان مردودان بهذا الحديث الصحيح الصريح .

انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٢ / ١٩٠ ، وشرح السنة ١١ / ١٠٤ ، ١٠٥ .  
 وبذل المجهود ١٢ / ٣٢٥ .

( ٢ ) السنن رقم ( ٢٧٢٨ ) فى الجهاد ، باب فى المرأة والعبد يحذيان من الغنيمة .  
 ( ٣ ) سقط من (( م )) والمثبت من السنن .

( ٤ ) ورواه ايضا الامام الشافعى ٢ / ٩٦ و ٩٨ ، والامام احمد ١ / ٢٢٤ و  
 ٣٠٨ و ٣٥٢ ، والترمذى ٣ / ٥٧ فى السير ، باب من يعطى الفسء ( ٨ )  
 الحديث ( ١٥٩٨ ) ،

وسعيد بن منصور فى سننه ٢ / ٣٢٩ و ٣٣٠ رقم ( ٢٧٨٢ ) فى  
 الجهاد ، باب العبد والمرأة يحضران الفتح ، والبلغوى فى شرح  
 السنة ١١ / ١٠٣ رقم ( ٢٧٢٣ ) ، وابن ابي شيبة فى المصنف  
 ١٢ / ٤٠٨ .

اسناده : رواه مسلم ، وقال الترمذى : حسن صحيح .

( ٥ ) سقط من (( م )) زيدت من المصنف .

سيفاً ، فقال : تقلد هذا ، واعطاني من خرشي<sup>(١)</sup> المتاع ، ولم يضرب لي  
 بسهم )) . رواه ابوداود<sup>(٢)</sup> ، والترمذي وصححه<sup>(٣)</sup> ، وابن ماجه<sup>(٤)</sup> ،  
 وابن ابي شيبة<sup>(٥)</sup> ، واللفظ له . فان قلت يعارضه حديث بن زياد<sup>(٦)</sup> ،  
 عن جدته (( ان النبي صلى الله عليه وسلم اسهم لهن كما اسهم للرجال ))<sup>(٧)</sup>  
 اخرج ابوداود<sup>(٨)</sup> ،

- (١) الخرشي : آثا البيت ومثاعه . النهاية ١٩/٢ .  
 (٢) السنن رقم ( ٢٧٣٠ ) في الجهاد ، باب في المرأة والعبد  
 يحذيان من الغنيمة .  
 (٣) السنن ٥٨/٣ في السير ، باب هل يسهم للعبد ( ٩ )  
 الحديث ( ١٦٠٠ ) .  
 (٤) السنن ٩٥٢/٢ في الجهاد ، باب العبد والنساء يشهدون  
 مع المسلمين ( ٣٧ ) الحديث ( ٢٨٥٥ ) .  
 (٥) المصنف ٤٠٦/١٢ في الجهاد ، باب العبد ايسهم له شيء اذا شهد  
 الفتح ، ورواه ايضا الامام احمد ٢٢٣/٥ ، وابن حبان ( الموارد  
 ص ٤٠٢ رقم ( ١٦٦٩ ) ، وابن الجارود ص ٣٦٥ رقم ( ١٠٨٢ ) ،  
 والبيهقي ٣٣٢/٦ .  
اسناده : صحيح قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وصححه  
 ابن حبان والحاكم ووافقه الذهبي .  
 (٦) حشر بن زياد الاشجعي ، ذكره ابن حبان في الثقات ، قال ابن حزم  
 وابن القطان انه مجهول ، وقال عبدالحق لم يرو عنه الرافع . وقال -  
 الذهبي : لا يعرف . انظر الميزان ٥٥١/١ ، التهذيب ٣٧٧/٢  
 خلاصة تذهيب الكمال ص ( ٨٥ ) .  
 (٧) هي ام زياد الاشجعية ، صحابية جدة حشر بن زياد الاشجعي .  
 انظر أسد الغابة ٥٨٤/٥ ، التهذيب ٤٧٠ / ١٢ ،  
 التقريب ٦٢١/٢ .  
 (٨) السنن رقم ( ٢٧٢٩ ) في الجهاد ، باب في المرأة والعبد  
 يحذيان من الغنيمة .

والنسائي<sup>(١)</sup> . قلت : حشرج مجهول . فان قلت روى ابو داود فسي  
المراسيل<sup>(٢)</sup> .

(١) في كتاب السير ( الكبرى ١٨٥ ) كما في تحفة الاشراف ٨٠/٣ .  
وذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٤٢١/٣ وعزاه لابن داود  
والنسائي ولم يذكره في الكبرى له .

ورواه ايضا الامام احمد في المسند ٢٧١/٥ ، و ٣٧١/٦ ، والبيهقي  
٣٣٣/٦ . من طريق رافع بن سلمة بن زياد ، حدثني حشرج بن  
زياد ، عن جدته ام ابيه انها خرجت مع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في غزوة خيبر سادس ست نسوة ، فبلغ رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ، فبعث اليها ، فجئنا فرأينا فيه الغضب ، فقال :  
( مع من خرجتن وبأذن من خرجتن ) ؟ ؟ فقلنا : يا رسول الله  
خرجنا نغزل الشعر ، ونعين به في سبيل الله ، ومعنا دواء الجرحى  
ونناول السهام ، ونسقى السويق ، فقال : (( قمن )) حتى اذا فتح  
الله عليه خير اسهم لنا كما اسهم للرجال ، قال : فقلت لهما :  
يا جده وما كان ذلك ؟ قالت : تمرا ، اه .

اسناده : ضعيف ، قال الخطابي : اسناده ضعيف لا تقوم الحجة بمثله .  
معالم السنن ٣٠٧/٢ ، وقال ابن حزم الظاهري : وهذا اسناد مظلم  
رافع بن سلمة ، وحشرج : مجهولان . المحلى ٥٤١/٢ ، المسألة  
رقم ( ٩٥٣ ) . قلت : رافع بن سلمة بن زياد بن ابي الجعد الغطفاني  
مولا هم البصري ، قال الحافظ : ثقة من السابعة ، وجهل حاله ابن حزم  
وابن القطان . انظر التهذيب ٢٣٠/٣ ، التقريب ٢٤١/١ وانظر  
ايضا مختصر سنن ابي داود ٥٠/٤ رقم ( ٢٦١٣ ) .

(٢) ص ( ١٤ ) ، وانظر تحفة الاشراف ١٨٤/١٣ ، وهو في المسند الكبرى  
٣٢٨/٦ . ولفظه (( اسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للعرب سهمين  
وللهجين سهما )) ، اه . ( العرب ) خيل عربية منسوبة الى العرب  
( الهجين ) اي ناقة كريمة . انظر النهاية ٢٠٣/٣ و ٢٤٨/٥ قلت :  
بهذا السياق وجد في النسخة المطبوعة وتحفة الاشراف ، وليس فيه محل  
الاستدلال كما ترى ، والذي اورد المخرج ذكره الحافظ الزيلعي في  
نصب الراية ٤٢٢/٣ من طريق محمد بن عبد الله بن مهاجر الشعمي  
عن خالد بن معدان بهذا اللفظ هنا ، قال : قال ابن القطان : ومع ارساله  
فمحمد بن عبد الله بن مهاجر مختلف فيه ، قال دحيم : كان ثقة ، وضعفه ابوحاتم ،  
وقال : لا يحتج به ، اه . وقال البيهقي : وهو منقطع ، لا تقوم به حجة .

من طريق خالد بن معدان <sup>(١)</sup> (( ان النبي صلى الله عليه وسلم اسهم للنساء ، والضيان والخيل )) . قلت : قال ابن القطان : فيه مع الارسال محمد بن <sup>(٢)</sup> عبد الله <sup>(٣)</sup> ابن المهاجر مختلف فيه ، وثقة دحيم ، وقال ابو حاتم : <sup>(٤)</sup> ضعيف لا يحتج به فلا يقويان قوة حديث ابن عباس . وأوله الطحاوى <sup>(٥)</sup> بانه يحتمل ان النبي صلى الله عليه وسلم استطاب انفس أهل الغنيمة ، وقال غيره : يشبه ان يكون أعطاهم من الخس الذي هو حقه ، والله أعلم .

(١٥٣٤) حديث (( لا تجعلوهم كاهل الجهاد )) <sup>(٦)</sup> .....

(١٥٣٥) قوله (( واستعان النبي صلى الله عليه وسلم باليهود على اليهود فلم يسهم لهم )) أخرجه محمد بن الحسن في الاصل <sup>(٧)</sup> حدثنا ابو يوسف

(١) خالد بن معدان الكلاعي الحمصي ، ابو عبد الله ، ثقة عابد يرسل كثيرا ،

من الثالثة ، مات سنة ( ١٠٣ ) وقيل بعد ذلك . ع . انظر طبقات ابن

سعد ٤٥٥/٧ ، تذكرة الحفاظ ٩٣/١ ، سير اعلام النبلاء ٥٣٦/٤ ،

التهذيب ١١٨/٣ ، التقريب ٢١٨/١ .

(٢) محمد بن عبد الله بن المهاجر ، الشعيثي ، صدوق ، من السابعة ، مات سنة

( ١٥٤ ) ٤/ . التهذيب ٢٨٠/٩ ، التقريب ١٨٠/٢ .

(٣) مابين الحاصرتين سقط من (( م )) والمثبت من نصب الراية وكتب التراجم

(٤) الجرح والتعديل ٣٠٤/٧ .

(٥) كذا اورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٤٢١/٣ ، والعلامة ابن الهمام

في شرح فتح القدير ٢٤٢/٥ ولم يذكره في أي مصنفاته قال ذلك ، قلت :

لم اقف عليه في شرح معاني الآثار ، ولعله في احكام القرآن له والله

اعلم .

( ١٥٣٤ ) ١٣١/٤ .

(٦) ويوجد بياض في (( م )) لم ينسبه المخرج الى ارباب الاصول

قلت : ولم اقف عليه ايضا .

( ١٥٣٥ ) ١٣١/٤ .

(٧) ورواه ايضا البيهقي في السنن الكبرى ٥٣/٩ في السير ، باب

الرضخ لمن يستعان به من اهل الذمة على قتال المشركين .

واورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٤٢٢/٣ .

اسناده : ضعيف ، فيه الحسن بن عمارة البجلي وهو متروك ، قال البيهقي :

تفرد بهذا الحسن بن عمارة وهو متروك ولم يبلغنا في هذا حديث صحيح ، اهـ .

عن الحسن بن عمار ، عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس رضی اللہ عنہما (( ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم استعان بيهود بنی قینقاع علی بنی قریظۃ ، ولم یعطہم من الغنیمۃ شیئاً )) وفي لفظ (( فلم یسہم لہم )) وعورض هذا فی حکمین جمیعاً ، وأما فی الاستعانۃ ، فیما رواہ الجماعة ، إلا البخاری ، عن عائشۃ رضی اللہ عنہا : (( ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم خرج الی بد ر حتی اذا کان بحیرۃ الوبرۃ <sup>(١)</sup> لحقہ رجل من المشرکین یذکر منہ جرأة ، ونجدۃ ، فقال لرسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم : جئت لأتبعک / واصیب معک ، فقال له النبی صلی اللہ (١٨١/ب) علیہ وسلم : تؤمن باللہ ورسولہ ؟ قال : لا ، قال : ارجع فلن نستعین بمشرک .... الحديث <sup>(٣)</sup> )) . ورواہ اسحاق <sup>(٤)</sup> ،

(١) رواہ مسلم ١٤٤٩/٣ فی آخر کتاب الجہاد ، باب کراہیۃ الاستیعانۃ فی الغزو بکافر (٥١) الحديث (١٥٠) (١٨١٢) ، وابوداود رقم (٢٧٣٢) فی الجہاد ، باب فی المشرک یمسہم لہ ، والترمزى ٥٨/٣ فی السیر ، باب ما جاء فی اهل الذمۃ یفزون مع المسلمین هل یمسہم لہم (١٠) الحديث (١٦٠١) وقال : حسن غریب ، والعمل علی هذا عند بعض اهل العلم قالوا : لا یمسہم لاهل الذمۃ وان قاتلوا مع المسلمین العدو ، ورأى بعض اهل العلم أن یمسہم لہم اذا شهدوا القتال مع المسلمین . وابن ماجہ ٩٤٥/٢ فی الجہاد ، باب الاستعانۃ بالمشرکین (٢٧) الحديث (٢٨٣٢) والنسائی (فی السیر: الکبری ١٨٩) كما فی تحفة الاشراف ١٣/١٢ .

اسناده : رواہ مسلم .

(٢) حرۃ الوبرۃ : بثلاث فتحات ، وقد سکن بعضهم الباء : وهو موضع علی نحو من اربعۃ امیال من المدینۃ ، وقال الحموی : وهی علی ثلاثۃ امیال من المدینۃ . انظر صحیح مسلم بشرح النووی ١٩٨/١٢ ، ومفجـم البلدان ٢٥٠/٢ .

(٣) وتام الحديث (( قالت : ثم مضى حتى اذا كنا بالشجرة ادركه الرجل ، فقال له كما قال اول مرة ، فقال له النبی صلی اللہ علیہ وسلم كما قال اول مرہ ، قال : فارجع فلن استعین بمشرک ، قال : ثم رجع فادركه بالبيداء ، فقال له كما قال اول مرہ ، تؤمن باللہ ورسولہ ؟ قال : نعم ، فقال له رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم : فانطلق )) .

(٤) وعنه الحافظ الزيلعي فی نصب الراية ٤٢٣/٣ .

وابن ابي شيبة<sup>(١)</sup> ، والبيهقي<sup>(٢)</sup> ، عن ابي حميد الساعدي ، قال : (( خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد حتى اذا خلف ثنية<sup>(٣)</sup> الوداع نظر وراءه ، فانا كتيبة حسناء<sup>(٤)</sup> ، فقال : من هؤلاء ؟ قالوا : هذا عبد الله بن ابي بن سلول<sup>(٥)</sup> في مواليه من اليهود ، فقال : هل أسلموا ؟ قالوا : لا ، انهم على دينهم ، قال : قولوا لهم : فليرجعوا ، فانا لا نستعين بالمشركين

(١) المصنف ٣٩٤/١٢ في الجهاد ، باب في الاستيغانة بالمشركين ومن كرهه .  
(٢) السنن الكبرى ٣٧/٩ في السير ، باب ما جاء في الاستيغانة بالمشركين ، والحاكم في المستدرک ج ٢ ص ١٢٢ في كتاب الجهاد .

اسناده : قال البيهقي : وهذا الاسناد اصح ، اهـ ، واورد الحديث الهيثمي في مجمع الزوائد ٣٠٣/٥ وعزاه للطبراني في الكبير والوسط وقال : فيه سعيد ابن المنذر بن ابي حميد ذكره ابن حبان في الثقات ، فقال : سعد بن ابي حميد ، فنسبه الى جده ، وبقية رجاله ثقات ، اهـ . وسكت عنه الحافظ في الدراية ١٢٦/٢ رقم (٧٢٦) ، وكذا الزيلعي في نصب الراية ٤٢٣/٣ ، والحاكم في المستدرک . قلت : رجال الاسناد ثقات عدا سعيد بن المنذر ابن ابي حميد ذكره ابن حبان في الثقات كما اشار اليه الهيثمي آنفا ، قلت : لم اقف عليه في كتب التراجم ، وكونه ذكره ابن حبان وحده او وثقه لا يكفي عند المحدثين لتساهله ، ويقال في اسناده انه صحيح لشواهده وهو حديث ام المؤمنين عائشة رضي الله عنها المتقدم قريبا بنحوه .

(٣) الثنية في الجبل كالعقبة فيه ، وقيل هو الطريق العالي فيه ، قيل اعلى المسيل في رأسه . وهي ثنية مشرفة على المدينة يطؤها من يريد مكة ، وقيل : سميت بثنية الوداع لانها موضع وداع المسافرين من المدينة الى مكة ، وقيل غير ذلك .  
انظر النهاية ٢٢٦/١ ، ومعجم البلدان ٨٦/٢ .

(٤) الكتيبة : القطعة العظيمة من الجيش ، والجمع الكتائب .

لسان العرب ٧٠١/١ .

(٥) في ((م)) ((خسنا)) وكذا في مجمع الزوائد ٣٠٣/٥ ، والتصويب من نصب الراية ٤٢٣/٣ ومصنف ابن ابي شيبة .

(٦) عبد الله بن ابي بن مالك بن الحارث بن عبيد الخزرجي ، المشهور بابن سلول وسلول جدته لابييه من خزاعة ، رأس المنافقين في الاسلام من اهل المدينة وكان كلما سمع بسيئة نشرها وله في ذلك اخبار .

انظر الاعلام ٦٥/٤ .



على المشركين )) . وما أخرجه الحاكم من حديث حبيب بن يساف نحوه . وأما  
 في الاسهام : فيما أخرجه ابوداود ، والترمذي عن الزهري قال : (( اسهم  
 النبي صلى الله عليه وسلم لقوم من اليهود قاتلوا معه )) لفظ الترمذي .  
 ولفظ ابى داود بزيادة (( مثل ( سُهْمَان ) المسلمين )) ولفظ ابن ابى شيبة  
 (( كسهم المسلمين )) ودفع الاول بانه كان فى بدر واحد ، والاستعانة فى  
 بنى قريظة وهى متأخرة فلا تعارض . والثانى بأنه مرسل الزهري ، وقد

(١) المستدرک ١٢٢/٢ فى كتاب الجهاد . ولفظه قال : (( خرج رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فى بعض غزواته ، فاتيته انا ورجل قبل ان نسلم  
 فقلنا انا نستحي ان يشهد قوما مشهدا ولا نشهد ، فقال : أأسلتما؟  
 قلنا لا ، قال : فانا لا نستعين بالمشركين على المشركين ، فأسلمنا  
 وشهدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . الخ ))  
اسناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ،  
 ووافقه الذهبي .

(٢) حبيب بن أساف ، وقيل يساف الانصارى الخزرجى ، قال الحافظ :  
 ذكره الطبرانى وابن عبد البر فى حرف الحاء المهملة ، وهو تصحيف  
 وانما هو خبيب بالحاء المعجمة مصغر ، صحابى شهد بدرا .

انظر اسد الغابة ٣٦٨/١ ، الاصابة ٣١/٣ .

(٣) المراسيل ص (١٣) ، وانظر تحفة الاشراف ٣٧١/١٣ .

(٤) السنن ٥٩/٣ فى السير ، باب ما جاء فى اهل الذمة يفتنون مع  
 المسلمين هل يسهم لهم ؟ (١٠) .

(٥) كذا فى (( م )) ونصب الراية ٤٢٢/٣ ايضا ، واما فى المراسيل المطبوع  
 (( سهام المسلمين )) .

(٦) المصنف ٣٩٥/١٢ فى الجهاد باب من غزا بالمشركين واسهم لهم . ورواه

ايضا عبد الرزاق ١٨٨/٥ رقم (٩٣٢٨) ، والبيهقى ٥٣/٩ ،

وسعيد بن منصور فى سننه ٣٣١/٢ رقم (٢٢٩٠) .

وابن حزم فى المحلى ٥٤٢/٢ ، المسألة (٩٥٣) .

اسناده : ضعيف ، قال البيهقى : هذا منقطع ، والحديث المنقطع عندنا

لا يكون حجه ، وقال ابن عبد الهادى : مراسيل الزهري ضعيفة ، كان يحسب

القطان لا يرى ارسال الزهري ، وقتادة شيئا ، ويقول : هبسى

بمنزلة الريح ، اهـ . انظر نصب الراية ٤٢٢/٣ ، وقال ابن حزم :

لاحجة فى المرسل .

نقل تضعيفه وبأن الشافعي<sup>(١)</sup> رحمه الله ، قال : لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اسهم لهم ،

( ١٥٣٦ ) قوله (( الا ان ذكر الله تعالى للتبرك في افتتاح الكلام )) .  
ابن ابي شيبة<sup>(٢)</sup> ، حدثنا سفيان ، عن قيس بن مسلم ، عن الحسن بن محمد  
ابن علي ( قال : سألت عن قوله ) ( واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله  
خمس ) فقال : هذا مفتاح<sup>(٣)</sup> كلام ، ليس لله نصيب ، لله الدنيا والاخرة ))

( ١ ) الا ٣٦١/٧ و ٣٦٢ . باب سهم الفارس والراجل وتفضيل الخيل .

( ١٥٣٦ ) ١٣١/٤ .

( ٢ ) هو قوله تعالى : (( واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة )) (سورة الانفال  
الاية : ٤١ )

( ٣ ) المصنف ٤٣١/١٢ في الجهاد ، باب في الغنيمة كيف يقسم ؟ ورواه ايضا  
النسائي في السنن ١٣٣/٧ في قسم الفئ ، من طريق ابي اسحاق الفزاري  
والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٧٧/٣ في كتاب وجوه الفئ وخمس الغنائم  
من طريق عبد الله بن المبارك ، وابو عبيد في كتاب الاموال ص ٢٤ رقم ( ٣٩ )  
وابن جرير الطبري في تفسيره رقم ( ١٦٠٩٤ و ١٦٠٩٣ ) ج ١٣ ص ٥٤٨ .  
والحاكم في المستدرک ١٢٨/٢ في قسم الفئ ، ثلاثتهم من طريق عبد الرحمن  
ابن مهدي ، وابن ابي حاتم في تفسيره ٣٩٣/١ رقم ( ٤١١ ) من طريق  
ابي اسامة وابي نعيم ، وعبد الرزاق في المصنف ٢٣٨/٥ رقم ( ٩٤٨٢ )  
كلهم عن سفيان الثوري عن قيس بن مسلم الجدلي عن الحسن بن محمد  
ابن علي بن ابي طالب ( المعروف بابن الحنفية ) .

اسناده : رجال الاسناد كلهم ثقات وهو صحيح الاسناد لكنه من كلامه .

( ٤ ) كذا في (( م )) والمصنف ، واما عند عبد الرزاق والآخرين ( عن قيس بن مسلم  
الجدلي قال : سألت الحسن بن محمد بن علي بن الحنفية عن قول الله تعالى )  
( ٥ ) ( سورة الانفال ، الاية : ٤١ ) .

( ٦ ) قال العلامة ابن عطية في المحرر الوجيز ٣٠٩/٦ : (( فان لله خمسة )) .  
استفتاح كلام كما يقول الرجل لعبده : قد اعتقك الله واعتقتك ، على جهة التبرك  
وتفخيم الامر ، والدنيا كلها لله ، وقسم الله وقسم الرسول واحد .

وانظر ايضا الجامع لاحكام القرآن ١/٨ - ٢٠ .

واخرج ابن مردويه فى "تفسيره"<sup>(١)</sup> فى سورة الانفال عن ابن عباس قال: (( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث سرية فغنموا خمس الغنيمة ، ف ضرب ذلك الخمس فى خمسة ، ثم قرأ ( واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله خمسها وللرسول ) وقال : قوله ( فان لله ) مفتاح كلام ( لله ما فى السموات وما فى الارض )<sup>(٢)</sup> ، ثم جعل سهم الله ، وسهم الرسول واحدا ( ولذى القربى ) فجعل هذين السهمين قوة فى الخيل والسلاح ، وجعل سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل لا ( يعطيه )<sup>(٣)</sup> غيرهم ، وجعل الاربعه الاسهم الباقية ، للفرس سهمين ( ولراكبه سهم )<sup>(٤)</sup> وللراجل سهم )) . وروى الطبرى<sup>(٥)</sup> ، عن قتادة فى قوله ( ما أفاء الله على رسوله ... الاية )<sup>(٦)</sup> .

( ١ ) وقد اورد السيوطى فى الدر المنثور ج ٤ ص ٦٦ . ( فى سورة الانفال الاية : ٤١ ) ونسبه اليه ورواه ايضا الطبرانى فى المعجم الكبير ١٢٤/١٢ رقم ( ١٢٦٦٠ ) بهذا اللفظ تماما .

اسناده : ضعيف ، قال الهيثمى فى مجمع الزوائد ٥ / ٣٤٠ : فيه نهشل بن سعيد وهو متروك ، أ هـ .

( ٢ ) ( سورة البقرة ، الاية : ٢٨٤ ) .

( ٣ ) فى (( م )) (( يعطاه )) بدل (( يعطيه )) والتصويب من معجم الطبرانى والدر المنثور .

( ٤ ) قوله (( ولراكبه سهم )) سقط من (( م )) والمثبت من المعجم والدر المنثور .

( ٥ ) فى (( م )) (( الطبرانى )) بدل (( الطبرى )) والتصويب من نصب الراية

٣ / ٤١٢ و ٤١٣ ، قال فيه : وروى الطبرى فى تفسيره ج ٢٨ ص ٣٩ ،

( فى سورة الحشر ٧ ) حدثنا محمد بن بشار ثنا عبد الله بن سفيان عن

قتادة ( ما أفاء الله على رسوله من اهل القرى فله وللرسول ... الخ ) .

ورواه ايضا عبد الرزاق فى المصنف ٥ / ٢٣٨ رقم ( ٩٤٨١ ) من طريق معمر عن

قتادة مختصرا . وذكره الجصاص فى احكام القرآن ٤ / ٢٤٣ فى باب قسمة الخمس .

اسناده : صحيح رجاله ثقات .

( ٦ ) الفى : ما صار الى المسلمين من اموال الكفار من غير ايجاف خيل ولا ركاب ، فذهب

الشافعى الى انه يخمس ، ويخمس خمسة على خمسة اقسام ، كخمس الغنيمة ، ويصرف

اربعة اخماس الى المقاتلة ، وأولى المصالح ، واحتج بالآية المذكورة هنا من سورة

الحشر الاية : ٧ ، وذهب اكثر اهل العلم الى ان الفى لا يُخَسُّ بل مصرف جميعها

واحد ، واليه كان يذهب عمر رضى الله عنه . انظر شرح السنة ١١ / ٣٩ و ٤٠ ،

واحكام القرآن للجصاص ٥ / ٣١٧ .

( ٧ ) ( سورة الحشر ، الاية : ٧ )

قال : كانت الغنيمة خمس خمسة اخماس ، فاربعة اخماس لمن قاتل عليها ويخمس الخمس الباقي على خمسة اخماس ، فخمس لله ورسوله ، وخمس لقراية رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته ، وخمس لليتامى ، وخمس للمساكين وخمس لابن السبيل ، فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل ابو بكر ، وعمر رضى الله عنهما هذين السهمين ، سهم الله والرسول وسهم قرابته ، فحملا عليه في سبيل الله صدقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم )) .

( ١٥٣٧ ) قوله (( ولان الائمة المهديين والخلفاء الراشدين لم يفردوا هذا السهم - يعنى سهم الله - ولم ينقل عنهم )) قلت : ( يتراى )<sup>(١)</sup> فيه نظر اخرج ابن ابى شيبه<sup>(٢)</sup> عن مالك بن عبد الله الخثعمي قال : كنا جلوسا عند عثمان بن عفان رضى الله عنه ، فقال : من ههنا من اهل الشام ؟ فقلت ، فقال ابلغ معاوية ، اذا غنم غنيمة ان يأخذ خمسة اسهم ، فيكتب على سهم منها لله ثم ليقرع ، فحيثما خرج منها فيأخذه . حدثنا وكيع ، حدثنا

( ١٥٣٧ ) ١٣١/٤ .

( ١ ) كذا فى (( م )) وهذه عجالة من الناسخ وليس لها معنى هنا .

( ٢ ) المصنف ١٢/٢٩ فى الجهاد ، باب فى الغنيمة كيف يقسم ؟ من طريق عيسى ابن يونس ، عن صالح بن ابى الاخير ، عن الوليد بن هشام عن مالك بن عبد الله الخثعمي واورده الحافظ السيوطى فى الدر المنثور ٤/٧٠ فى تفسير سورة الانفال ، الاية : ٤١ . من طريق ابن ابى شيبه .

اسناده : ضعيف ، فيه صالح بن ابى الاخير وهو ضعيف ، وتقدمت ترجمته .

( ٣ ) مالك بن عبد الله الخثعمي ، الفلسطينى ، يقال له مالك السرايا ويقال : له صحبة ، ولم يصح ، كان من ابطال الاسلام قاد جيوش الصوائف اربعين سنة ، وكان ناظر من صيام وقيام وجهاد توفى فى حدود سنة ستين او بعد ها . انظر التاريخ الصغير للبخارى ق ١/١٩١ ، الاستيعاب ٩/٣١٦ ، اسد الغابة ٤/٢٨٣ ، سير اعلام النبلاء ٤/١٠٩ ، الاصابة ٩/٥٤ .

( ٤ ) رواه ابن ابى شيبه فى المصنف ١٢/٢٩ فى الجهاد ، باب فى الغنيمة كيف يقسم وتماه (( ثم يقسم مابقى على خمسة فيكون سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وسهم لذوى القربى وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل )) ورواه ايضا ابو عبيد فى كتاب الاموال ص ٢٤ رقم ( ٣٨ ) باب صنوف الاموال وابن جرير الطبرى ١٣/٥٥٠-٥٥١ رقم ( ١٦١٠٢ و ١٦١٠٣ ) فى تفسير سورة الانفال ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٣/٢٧٦ فى كتاب وجوه الفى وخمس الغنائم . وحמיד بن زنجويه فى الاموال ١/٨٨ فى صنوف الاموال رقم ( ٧١ ) و ج ٢ ص ٦٩٣ فى باب سهم النبى صلى الله عليه وسلم رقم ===

(١) أبو جعفر، عن الزهري عن أبي العالية، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتى بالغنيمة فيقسمها على خمسة، فيكون أربعة لمن شهد بها ويأخذ الخمس، فيضرب بيده فيه، فيما أخذ من شيء جعله للكعبة، وهو سهم الله الذي سمي، ثم يقسم ما بقي... الحديث.

(١٥٣٨) قوله (( وما سهم النبي صلى الله عليه وسلم فكان يستحقه بالرسالة، كما كان يستحق الصفي (٢) من المغنم )) ابن أبي شيبة، حدثنا أبو خالد الأحمر، عن الأشعث، عن محمد، قال: في المغنم خمس الله: وسهم النبي صلى الله عليه وسلم والصفي وقال ابن سيرين أيضا: يؤخذ للنبي صلى الله عليه وسلم خير رأس من السبي، ثم يخرج الخمس، ثم يضرب له بسهمه مع الناس غاباً وشهد، قال أشعث: وقال (٤) (أبو) الزبير وعمرو بن دينار والزهرى: اصطفى رسول الله صلى الله عليه وسلم سيفه ذا الفقار (٥)

== (١٢٢٧)، وابن أبي حاتم في التفسير: ٣٩٥/١ رقم (٤١٧) كلهم من طرق عن أبي جعفر الرازي عن الربيع عنه به.

اسناده: ضعيف فيه أبو جعفر الرازي وهو صدوق سيء الحفظ، وفيه أيضا الربيع وهو صدوق له أوهام، ولم يتابعوا عليه فهو مرسل ضعيف وقد مضت ترجمة الرواة. (١) كذا في (م) وأما في النسخة المطبوعة من المصنف وكذا عند الآخرين "الربيع" وهو ابن أنس وتقدمت ترجمته.

(١٥٣٨) ١٣١ / ٤ .

(٢) الصفي: ما كان يأخذه رئيس الجيش ويختاره لنفسه من الغنيمة قبل القسمة، ويقال له: الصفية. والجمع الصفايا. النهاية: ٤٠ / ٣ .

(٣) المصنف: ٣٢/١٢ في الجهاد، باب في الغنيمة كيف يقسم. ورواه أيضا سعيد بن منصور في سننه: ٢٩٨/٢ رقم (٢٦٧٩) في الجهاد، باب ما جاء في سهم النبي صلى الله عليه وسلم والصفي، من طريق هشيم عن أشعث عن ابن سيرين مختصرا. اسناده: ضعيف فيه أبو خالد الأحمر وهو صدوق يخطئ، والأشعث ابن سوار الكندي، وهو ضعيف. قلت: هو صحيح بالمتابعة رواه أبو داود في سننه رقم (٢٩٩٢) من طريق محمد بن بشار عن أبي عاصم وأزهر قالا: ثنا ابن عون عن محمد بن سيرين ولفظه بنحوه، وقد تابع أبو عاصم وأزهر أبا خالد الأحمر، وكذا عبد الله بن عون تابع الأشعث ابن سوار الكندي، ورجال أبي داود كلهم ثقات، وهو مرسل صحيح وسيأتي قريباً. (٤) سقط من "م" والمثبت من المصنف.

(٥) روى الترمذي في سننه: ٦١/٣ في السير، باب في النفل (١٢) الحديث (١٦٠٧). وسعيد بن منصور في سننه: ٢٩٨/٢ رقم (٢٦٨١) في الجهاد، باب ما جاء فيما تنفل النبي صلى الله عليه وسلم، وابن ماجه: ٩٣٩/٢ في الجهاد، باب بالاسلاح (١٨) الحديث (٢٨٠٨)، والأمام أحمد في المسند: ٢٧١/١. عن ابن عباس "أن النبي صلى الله عليه وسلم تنفل سيفه ذا الفقار يوم بدر وهو الذي رأى فيه الرؤيا يوم أحد". وفي رواية لسعيد بن منصور في سننه: ٢٩٩/٢ رقم (٢٦٨٢) عن عكرمة "أن سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم ذا الفقار كان لأبي العاص بن منبه فقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر وتسلحه" أهد. وهو مرسل صحيح واما اسناده حديث ابن عباس، فقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

يوم بدر . واخرج ابوداود<sup>(١)</sup> عن الشعبي قال : (( كان لرسول الله صلى عليه وسلم سهم يدعى الصفيّ ان شاء عبدا ، او امة ، أو فرسا ( ١٨٢ / أ ) يختاره قبل الخمس )) وعن قتادة<sup>(٢)</sup> قال : (( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ( اذا غزا كان له سهم صاف )<sup>(٣)</sup> يأخذه من حيث شاء ، فكانت صفيّة من ذلك السهم وكان اذا لم يغز بنفسه ضرب له بسهمه ولم يخير )) . واخرج ايضا قول ابن سيرين المتقدم عند ابن ابي شيبة .

( ١ ) السنن رقم ( ٢٩٩١ ) في الخراج والامارة والفيء ، باب ما جاء في سهم الصفي . ورواه ايضا عبدالرزاق في المصنف ٢٣٩/٥ رقم ( ٩٤٨٥ ) . وابن ابي شيبة ٤٣٣/١٢ في الجهاد ، باب في الغنيمة كيف يقسم ؟ وسعيد بن منصور في السنن ٢٩٦/٢ رقم ( ٢٦٧٣ و ٢٦٧٤ ) . في الجهاد ، باب ما جاء في سهم النبي صلى الله عليه وسلم والفيء . من طرق عن سفيان الثوري ، عن مطرف بن طريف الحارثي عنه به .

اسناده : مرسل صحيح رجاله رجال الثقات .

( ٢ ) في (( م )) (( عبادة )) بدل (( قتادة )) والتصويب من سنن ابي داود رقم ( ٢٩٩٣ ) في الخراج والامارة والفيء ، باب ما جاء في سهم الصفي . من طريق محمود بن خالد السلمي عن عمر بن عبد الواحد عن سعيد بن بشير عن قتادة بن دعامة . وأورده الزيلعي في نصب الراية ٤٢٧/٣ .

اسناده : ضعيف فيه سعيد بن بشير الازدي ابو عبد الرحمن وهو ضعيف وهو مرسل ضعيف ، قال الحافظ المنذرى : وهذا ايضا مرسل . مختصر سنن ابي داود ٢٢٩/٤ .

( ٣ ) في (( م )) (( اذا غزا بنفسه يكون له سهم صفاء )) بدل ما بين الحاصرتين والتصويبين السنن .

( ٤ ) ابوداود في السنن رقم ( ٢٩٩٢ ) في الخراج والامارة والفيء ، باب ما جاء في سهم الصفي . من طريق محمد بن بشار عن ابي عاصم وازهر عن ابن عون ، قال : (( سألت محمدا عن سهم النبي صلى الله عليه وسلم والفيء ، قال : كان يضرب له بسهم مع المسلمين وان لم يشهد ، والفيء يؤخذ له رأس من الخمس قبل كل شيء )) اهـ .

اسناده : مرسل صحيح رجاله كلهم ثقات . وقال الحافظ المنذرى :

وهذا مرسل ايضا . مختصر سنن ابي داود ٢٢٩/٤ .

( ١٥٣٩ ) حديث (( مالى فيما افاء الله عليكم الا الخمس ، والخمس مردود فيكم )) . النسائي<sup>(١)</sup> عن عبادة بن الصامت ، قال : (( اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ( حنين )<sup>(٢)</sup> وبرة من جنب بعير ، فقال : يا أيها الناس انه لا يحل لى مما افاء الله عليكم قدر هذه ، الا الخمس والخمس مردود فيكم )) . عن عمرو بن عبسة ، قال : (( صلى بنارسل الله صلى الله عليه وسلم الى بعير من المغنم ، فلما ( صلى )<sup>(٤)</sup> أخذ وبرة من جنب البعير ، ثم قال : انه لا يحل لى مما غنمتم مثل هذه الا الخمس ، والخمس مردود فيكم )) . ورواه ابو داود ،<sup>(٥)</sup>

( ١٥٣٩ ) ١٣١/٤ .  
( ١ ) السنن ١٣١/٧ فى كتاب قسم الفىء . ورواه ايضا الامام احمد فى مسنده ٣١٩/٥ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٣٠٣/٦ ، والحاكم فى المستدرک ٤٩/٣ فى كتاب المغازى من طرق عن عبد الرحمن بن عياش ، عن سليمان بن موسى عن مكحول ، عن ابي سلام ، عن ابي امامة الباهلى عنه به اسناده : حسن ، وسكت عنه الحاكم والذهبي ، قلت : ورواه ابن ماجه ٩٥٠/٢ فى الجهاد ، باب الغلول ( ٣٤ ) الحديث ( ٢٨٥٠ ) من طريق ابي سنان عيسى بن سنان عن يعلى بن شداد ، عن عبادة بن الصامت بنحوه وقال البوصيرى فى الزوائد : فى اسناده عيسى بن سنان ، اختلف فيه كلام ابن معين ، قال : لى الحديث وليس بالقوى ، وقيل : ضعيف وقيل : لا بأس به ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وياقضى رجال الاسناد ثقات ، اهـ .

( ٢ ) فى (( م )) (( خير )) بدل (( حنين )) والتصحيح من السنن .  
( ٣ ) وبرة : بفتح تين اى شعرة . حاشية السندى على سنن النسائي

١٣١/٧ .

( ٤ ) كذا فى (( م )) واما فى النسخ المطبوعة (( سلام )) بدل (( صلى ))  
( ٥ ) السنن رقم ( ٢٧٥٥ ) فى الجهاد ، باب فى الامام يستأثر بشىء من الفىء لنفسه .

والنسائي<sup>(١)</sup> .

( ١٥٤٠ ) قوله (( وكذلك الائمة المهديين لم يفردوه )) تقدم في حديث قتادة<sup>(٢)</sup> ، وسياتي له زيادة اخرى ان شاء الله تعالى .

( ١٥٤١ ) قوله (( لما روى ان جبير بن مطعم ، وعثمان بن عفان رضى الله عنهما جاءا الى النبی صلى الله عليه وسلم )) عن جبير بن مطعم قال : (( لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم نوى القري من خيبر بين بنى هاشم ، وبنى المطلب جئت أنا ، وعثمان فقلنا : يا رسول ( الله )<sup>(٣)</sup> هؤلاء بنو هاشم ، لا ننكر فضلهم ، لمكانك منهم ، فلما بال اخواننا من بنى المطلب اعطيتهم ، وتركنا ، وانما نحن وهم<sup>(٣)</sup> منك ) بمنزلة واحدة ، فقال انهم لم يفارقوني في جاهليسة ( ولا اسلام )<sup>(٤)</sup> وانما بنو هاشم ، وبنو المطلب شيء واحد ، ثم شبك

( ١ ) كذا في (( م )) وهذه النسبة للنسائي عجالة اوسهون المخرج وليس فيه راجع تحفة الاشراف ١٦٣/٨ . فقد عزاه المزى - لابي داود فقط .

قلت : ورواه ايضا الحاكم في المستدرک ٦١٦/٣ في معرفة الصحابة والبيهقي في السنن الكبرى ٣٣٩/٦ . من حديث عبد الله ابن العلاء عن ابي سلام الاسود عنه به .  
اسناده : قال ابوحاتم : ما ادري ما هذا لم يسمع ابوسلام من عمرو بن عيسى شيئا انما يروي عن ابي امامة عنه . علل الحديث ج ١ ص ٣٠٣ رقم ( ٩٠٨ ) ، وسكت عنه الحاكم والذهبي .  
وكذا الحافظ المنذرى في مختصر سنن ابي داود ٦٢/٤ رقم ( ٢٦٣٨ ) . قلت : قال الحافظ في التهذيب ٢٩٦/١٠ : مطرور ابوسلام روى عن عمرو بن عيسى ، وهو ثقة يرسل . كما في التقریب ٢٧٣/٢ . طالما رجال الاسناد كلهم ثقات هو صحيح الاسناد والله اعلم .

( ١٥٤٠ ) ١٣١/٤ . تقدم في الحديث رقم ( ١٥٣٩ )

( ٢ ) تقدم تحت الحديث رقم ( ١٥٣٦ )

( ١٥٤١ ) ١٣١/٤ .

( ٣ ) سقط من (( م )) والمثبت من السنن .

( ٤ ) في (( م )) (( والاسلام )) والتصويب من السنن .



بين اصابعه )) . أخرجه ابوداود<sup>(١)</sup> ، والنسائي<sup>(٢)</sup> ، وابن ماجه<sup>(٣)</sup> ، وهو للبخارى باختصار سياقه . وقال البرقاني<sup>(٥)</sup> : هو على شرط مسلم<sup>(٦)</sup> .  
(١٥٤٢) قوله (( ولما روى انه عليه الصلاة والسلام اعطى بنى المطلب وحرم بنى امية وهم اليه اقرب ، لان امية كان اخا هاشم لابييه وامه ،

(١) السنن رقم (٢٩٧٨ و ٢٩٨٠) فى الخراج والامارة والفى\* ، باب فى بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذى القربى .

(٢) السنن ١٣٠/٧ و ١٣١ فى كتاب قسم الفى\* . فى أول الكتاب .

(٣) السنن ٩٦١/٢ فى الجهاد ، باب قسم الخمس (٤٦) الحديث (٢٨٨١)

(٤) الصحيح ٢٤٤/٦ فى فرض الخمس ، باب ومن الدليل على ان الخمس

للإمام (١٧) . الحديث (٣١٤٠ و ٣٥٠٢ و ٤٢٢٩) ، ورواه ايضا

الإمام احمد ٨١/٤ و ٨٣ و ٨٥ ، والطبرانى فى المعجم الكبير

١٣٠/٢ و ١٤٧ رقم (١٥٤٠ و ١٥٩١ و ١٥٩٢ و ١٥٩٣) .

وابن ابى شيمية فى المصنف ٤٧٠/١٢ فى الجهاد ، باب سهم ذوى القربى

لمن هو؟ وابويوسف فى الخراج ص (٦١) رقم (٦٣) فى باب سهم

الرسول صلى الله عليه وسلم وذوى القربى ، وحديد بن زنجويه فى

الاموال ٧٠١/٢ رقم (١٢٤٢ و ١٢٤٣) فى الخمس ، باب سهم

ذوى القربى من الخمس ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢٨٣/٣

فى كتاب وجوه الفى\* وخمس الفنائم ، وابوعبيد فى كتاب الاموال ص ٣٦٤

رقم (٨٤٣) باب سهم ذى القربى من الخمس ، والبيهقى ٣٤١/٦ .

اسناده : صحيح ، اصله فى البخارى دون قوله (( انهم لم يفارقونى فى

جاهلية ولا اسلام ، وشبك بين اصابعه )) . وقال ابن حزم : وهذا

بيان جلى واسناده فى غاية الصحة . المحلى ٥٣٠/٧ ، المسألة (٩٤٩)

(٥) البرقاني : هو ابويكر احمد بن محمد بن احمد بن غالب الخوارزمى

الشافعى ، شيخ الفقهاء والمحدثين ، وشيخ بغداد ، قال الخطيب :

كان ثقة ورعا ثبتا ، ولم نر فى شيوخنا اثبت منه ، عارفا بالفقه

كثير الحديث ، ولد سنة (٣٣٦) ومات سنة (٤٢٥) فى رجب .

انظر تذكرة الحفاظ ١٠٧٤/٣ ، طبقات الحفاظ ص (٤١٨) .

(٦) ذكر ذلك الحافظ فى التخليص ١٠١/٣ رقم (١٣٨٢) .

( ١٥٤٢ ) ( ١٣١/٤ ) .

والمطلب اخوه لابييه (( فاما الحديث فاخرجه الطحاوى <sup>(١)</sup> ، من طريق سعيد بن المسيب ، عن جبير بن مطعم ، قال : (( لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذوى القربى اعطى بنى هاشم ، وبنى المطلب ، ولم يعط بنى امية شيئا . . . الحديث )) واما ان امية كان اخا هاشم ، فلم اعلم كيف يتصور لان امية بن عبد شمس بن عبد مناف ، وهاشم بن عبد مناف فامية ابن اخى هاشم ، وصوابه ان يقال لان امية بن عبد شمس وعبد شمس اخو هاشم لابييه وامه ، والمطلب اخو هاشم لابييه فقط <sup>(٢)</sup> .

(١٥٤٣) قوله (( ولان ابا بكر وعمر وعثمان وعليه رضى الله عنهم قسموه على ثلاثة )) . اخرج ابو يوسف فى كتاب الخراج <sup>(٣)</sup> حدثنا محمد بن السائب الكلبي ، عن ابي صالح ، عن عبد الله بن عباس : (( ان الخمس (الذى كان يقسم على) عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على خمسة اسهم

(١) شرح معانى الآثار ٢٨٣/٣ فى كتاب وجوه الفى وخمس الفنائم وتمامه (( فاتيت انا وعثمان ، رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله ، هؤلاء بنو هاشم فضلهم الله بك ، فما بالناس وبنى المطلب ؟ وانما نحن وهم فى النسب شىء واحد ، فقال : ان بنى المطلب لم يفارقونى فى الجاهلية والاسلام )) .

واسناده : صحيح وقد تقدم الكلام عليه قريبا .

(٢) قال الامام الشافعى : وامية : هو ابن عبد شمس ، وعبد شمس ونوفل وهاشم والمطلب ، اولاد عبد مناف بن قصى ، فقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذوى القربى فى بنى هاشم وبنى المطلب ولم يعط بنى امية بن عبد شمس وبنى نوفل شيئا . وان كانا اخوى هاشم والمطلب ، لان الفرق هو الذى ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو : ان بنى هاشم والمطلب شىء واحد ، لم يفارقوهم فى جاهلية ولا اسلام ودخلوا معهم فى الشعب دون بنى امية وبنى نوفل .

انظر الرسالة (٦٨ و ٦٩) وتحفه الطالب ص (٣٣١) ورقم الحديث (٢٢٩) .

( ١٥٤٣ ) ١٣١/٤ .

(٣) ص ٦١ رقم (٦٤) فى سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وذوى القربى .

واورده الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ٤٢٤/٣ .

اسناده : ضعيف جدا فيه الكلبي وهو متروك ، وفيه ايضا ابو صالح -

بازان - وهو ضعيف ومدلس ، وقد مضت ترجمتها .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (( م )) والمثبت من كتاب الخراج .

لله والرسول سهم ، ولذى القربى واليتامى ، والمساكين ثلاثة اسهم ، ثم قسمه ابوبكر ، وعمر ، وعثمان ، على ثلاثة اسهم : سقط سهم الرسول وسهم ذوى القربى ، وقسم على الثلاثة الباقيين ، ثم قسمة على بن ابي طالب على ما قسمة عليه ابوبكر وعمر وعثمان (( انتهى . والكلمة ضعيف وقد تقدم عن قتادة ، عن ابي بكر وعمر مثله . واخرج أبو يوسف فى (( الخراج )) (٢) ايضا حدثنا قيس بن مسلم ، عن الحسن بن محمد ( قال : اختلف الناس ) (٣) فى هذين السهمين : سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسهم ذى القربى ، وقال قوم : سهم الرسول للخليفة من بعده ، وقال آخرون : سهم ذى القربى لقربة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقالت طائفة منهم : سهم ذى القربى لقربة الخليفة من بعده ، فاجمعوا ان يجعلوا هذين السهمين (٤)

(١) تقدم تحت الحديث رقم ( ١٥٣٦ ) .

(٢) ص ٦١ رقم (٦٠) فى سهم الرسول صلى الله عليه وسلم وذوى القربى ورواه ايضا ابو عبيد فى كتاب الاموال ص ٣٦٥ رقم (٨٤٧) . باب سهم ذى القربى من الخمس ، وعبدالرزاق فى المصنف ٢٣٨/٥ رقم (٩٤٨٢) . والنسائى فى سننه ١٣٣/٧ فى كتاب قسم الفى ، وابن ابي حاتم ٤٠٢/١ رقم (٤٢٨) . ( فى تفسير سورة الانفال : الاية : ٤١ ) ، وابن جرير الطبرى فى تفسيره رقم (١٦١٢٢ و ١٦١٢١) ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٣٣٨/٦ كلهم من طريق سفيان الثورى عن قيس عنه به نحوه .

اسناده : رجال الاسناد كلهم ثقات ، وهو صحيح الاسناد ، وقد

تقدم فى الحديث رقم ( ١٥٣٦ ) .

(٣) سقط من (( م )) والمثبت من الخراج ، والمصنف وغيرها .

(٤) قال العلامة الطحاوى بعد ان اخرج هذا الاثر : فلما اجمعوا بعد ما كانوا اختلفوا ، كان اجماعهم حجة ، وفيما اجمعوا عليه من ذلك ، بطلان سهم ذوى القربى من الغنائم والفى ، بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . الخ .

انظر شرح معانى الاثار ٣٠٩/٣ و ٢٧٧ فى كتاب وجوه الفى وخمس الغنائم .

فى الكراع<sup>(١)</sup> والسلاح . واخرج هذا بهذا اللفظ ابن ابى شيبه<sup>(٢)</sup> ، حدثنا وكيع ، حدثنا سفيان ، عن قيس بن عمار<sup>(٣)</sup> ، واخرج ابن ابى شيبه<sup>(٣)</sup> ، حدثنا عبد الرحيم ابن سليمان ، عن اشعث ، عن الحسن بن فضال<sup>(٤)</sup> ، فان الله خمسته وللرسول ولذى القربى ، واليتامى ، والمساكين ، وابن السبيل ) قال : لم يعط اهل البيت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمس ابو بكر ولا عمر ولا غيرهما ، فكانوا يرون ان ذلك الى الامام يضعه فى سبيل الله ، وفى (١٨٢/ب) الفقراء حيث اراه الله . واخرج اسحاق بن راهويه فى (( مسنده ))<sup>(٥)</sup>

(١) الكراع : اسم لجميع الخيل . النهاية ٤/١٦٥ ، وفى الاموال لابى عبيد قال : (( فاجمع رأيهم على ان يجعلوا هذين السهمين فى الخيل والعدة فى سبيل الله ، فكانا على ذلك خلافة ابى بكر وعمر )) اه .

(٢) المصنف ١٢/٤٧١ و ٤٧٢ فى الجهاد ، باب سهم ذوى القربى لمن هو؟ ولفظه عن الحسن بن محمد ابن الحنفية قال : (( اختلف الناس بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم فى هذين السهمين : سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وسهم لذوى القربى ، فقالت طائفة : سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لل خليفة من بعده ، وقالت طائفة : سهم لذوى القربى لقربة الخليفة ، فاجمعوا على ان يجعلوا هذين السهمين فى الكراع وفى العدة فى سبيل الله )) اه .

(٣) المصنف ١٢/٤٧٣ فى الجهاد ، باب سهم ذوى القربى لمن هو؟ اسناده : ضعيف فيه اشعث بن سوار الكندى وهو ضعيف .

(٤) الاية فى ((م)) كما يلى ( ) لله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل )) . ( سورة الانفال ، الاية : ٤١ ) . والصواب (( فان لله خمسته )) الخ .

(٥) قلت : لم اقف عليه فى القسم الموجود من مسند ام هانىء ل ٢٤٨-٢٥٠ . ولعله فى القسم المفقود والله اعلم ، وقد اورد الحافظ السيوطى فى مسند ابى بكر الصديق رضى الله عنه ص ( ١٤٣ ) رقم ( ٥٢١ ) بهذا اللفظ تماما وعزاه لاسحاق بن راهويه ، وقال : فيه الكسبى متروك عن محمد بن السائب ، اه . ورواه الطحاوى فى شرح معانى الآثار ٣/٣٠٨ فى كتاب وجوه الفى وخمس الغنائم ، به نحوه .

اسناده : ضعيف جدا فيه محمد بن السائب الكسبى ، وبازان - ابوصالح ، الاول متروك ، والثانى ضعيف .

ثنا روح بن عبادة ، ثنا سفيان الثوري ، عن محمد بن السائب ، عن ابي صالح مولى ام هانئ ، واسمه باذان ، عن ام هانئ بنت ابي طالب : (( ان فاطمة اتت ابا بكر لتسأله سهم ذى القربى ، فقال لها ابو بكر : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : سهم ذى القربى سهم فى حياتى وليس لهم بعد موتى )) . فان قلت يعكر على هذا الاجماع الذى حكاه الحسن بن محمد ما تقدم من عثمان فى سهم الله تعالى ، قلت : لا يضره ذلك ، فقد زاد الضحاك بن مزاحم فى روايته لهذا ، فقال : فاجمعوا ان يجعلوه فى الكراع والسلاح فى سبيل ( الله ) عز وجل ، فكان كذلك

( ١ ) قلت : ان لم يكن هناك سقط فى المخطوطة فقد وهم المخرج فى قوله (( الذى حكاه الحسن بن محمد ما تقدم من عثمان فى سهم الله تعالى )) قلت : لم يسبق ان تقدم منه ذلك ، الا ما روى ابن ابي شيبة ٢٩٩/١٢ عن مالك بن عبد الله الخثعمي قال : كنا جلوسا عند عثمان فقال : من ههنا من اهتمل الشام ؟ فقامت فقال : ابلغ معاوية ، اذا غنم غنيمة ان يأخذ خمسة اسهم ، فيكتب على سهم منها (( لله )) ثم ليقرع فحيثما خرج منها فليأخذه )) واورده السيوطى فى الدر المنثور ٧٠/٤ . وقد تقدم هذا الاثر فى رقم ( ١٥٣٧ ) واسناده ضعيف ، والمخرج لم يكشف النقاب على اسناده اصلا كعادته . فائدة : ١ - لا خلاف فى وجوب خمس الخمس للرسول صلى الله عليه وسلم سواء غاب عن القسمة او حضرها .

٢ - اتفقوا على ان بنى العباس ، وبنى ابي طالب من ذوى القربى فى اخذ سهم ذوى القربى مدة حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٣ - اتفقوا على ان الامام ان وضع ثلاثة اخماس الخمس فى اليتامى والمساكين وابن السبيل فقد اصاب . ولا يعطى من هؤلاء الا الفقراء ، وعليه الاجماع . هذا وان الخمس المخصص للامام يعطى منه الغنى والفقير ، وهو قول عامة الفقهاء . انظر موسوعة الاجماع فى الفقه الاسلامى

٢/ ٨٤٤ و ٨٤٥ ، عن بداية المجتهد ٣٧٧/١ و ٣٧٨ ، ومراتب الاجماع ص ١١٤ ، واختلاف الفقهاء ١٣٩/٣ ، وانظر ايضا مجموع فتاوى لابن تيمية ٣١/١٩ .

( ٢ ) سقط من (( م )) .

خلافة ابي بكر ، وعمر ، أخرجه الكرخى فى "المختصر" <sup>(١)</sup> . وأخرج <sup>(٢)</sup> ، عن محمد بن اسحاق ، قلت : لابي جعفر : (( ما صنع على رضى الله عنه فى الخمس حين ولى وانتم تقولون فيه ما تقولون ، قال : اتبع فيه اثر ابي بكر وعمر ، انه كره ان يدعى عليه خلافتهم )) فان ثبت تبدل حال بعد عمر رضى الله عنه ، والا فحمل المروى عن عثمان على ان المراد الخمس بتمامه وهو الموافق لما روى الكلبى ويندفع النظر من هذا الوجه ، وهو معنى ما روى ابن ابي شيبة <sup>(٣)</sup> ،

( ١ ) ( لم اعثر على الكتاب ) .

( ٢ ) الكرخى فى المختصر ( لم اعثر على الكتاب ) . ورواه ايضا الطحاوى فى شرح معانى الآثار ٣/ ٣٠٩ فى كتاب وجوه الفى وخمس الغنائم . من طريق محمد بن خزيمة ، عن يوسف بن عدى ، عن عبد الله بن المبارك ، عن محمد بن اسحاق ، قال : (( سألت ابا جعفر ، قلت : أرايت على بن ابي طالب رضى الله عنه حيث ولى العراق وما ولى من أمر الناس كيف صنع فى سهم ذوى القربى ؟ قال : سلك به - والله - سبيل ابي بكر وعمر رضى الله عنهما . قلت وكيف ، وانتم تقولون ؟ قال : أما والله ، ما كان أهله يصدرون الا عن رأيه ، قلت : فما منعه ؟ قال : كره - والله - ان يدعى عليه خلاف ابي بكر رضى الله عنه )) . ثم تكلم الامام الطحاوى حوله واحسن الكلام فيه ، حيث أثبت ما قاله بالأدلة القوية راجع المصدر المذكور اعلاه للإستفادة ، لانه يطول ذكره . اسناده : رجال الاسناد ثقات ، الا ما اختلفوا فى محمد بن اسحاق وقبلوا روايته فى المغازى ، وهو مرسل حسن ان شاء الله تعالى .

( ٣ ) المصنف ١٢/ ٤٣٠ فى الجهاد ، باب فى الغنينة كيف يقسم . وتمامه : (( قال : قلت : فهل احد أحق بها من احد ، قال : فقال : ان رमित بعهم فى جنبك فليست باحق به من أخيك )) . ورواه ايضا الطحاوى فى شرح معانى الآثار ٣/ ٢٢٩ و ٣٠١ فى السير ، وكتاب وجوه الفى وخمس الغنائم ، وسعيد ابن منصور فى السنن ٢/ ٢٩٨ رقم ( ٢٦٨٠ ) فى الجهاد ، باب ما جاء فى سهم النبى صلى الله عليه وسلم والصفى . وحديث بن زنجوية فى الاموال ١/ ٦٥٨ رقم ( ١١٣٦ ) فى كتاب الخمس . والبلاذرى فى أنساب الاشراف ١/ ٣٥٢ باب ( غزاة وادى القرى ) . والبيهقى فى السنن الكبرى ٦/ ٣٢٤ و ٣٣٦ و ج ٩ ص ٦٢ ، وابو عبيد فى كتاب الاموال ص ٣٣٨ رقم ( ٧٦٥ ) .

اسناده : رجال الاسناد ثقات الا انه منقطع عبد الله بن شقيق لم يدرك النسب صلى الله عليه وسلم . والمنقطع من انواع الضعيف عند المحدثين . وانظر علل ابن

ابى حاتم ٢/ ٣٠٨ و ٣٠٩ رقم ( ٩٢٥ ) .

عن عبد الله بن شقيق العقيلي<sup>(١)</sup> قال : (( قام رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله اخبرني عن الغنيمة ، فقال : لله سهم ، ولهؤلاء أربعة . . . الحديث )) .

( ١٥٤٤ ) حديث (( يابني هاشم ان الله كره لكم اوساخ الناس وعوضكم عنها بخمس الخمس )) تقدم في الزكاة .

( ١٥٤٥ ) قوله (( وروى ان عمر كان ينكح منه أيهم )) . روى أحمد<sup>(٤)</sup> ، والنسائي<sup>(٥)</sup> (( ان نجدة الحروري ارسل الى ابن عباس يسأله عن سهم ذى القربى ، لمن تراه ؟ فقال : هولنا لقربى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم )) .

( ١ ) عبد الله بن شقيق العقيلي : بالضم ، بصرى ثقة ، فيه نصب ، من الثالثة ، مات سنة ( ١٠٨ ) بخ م ٤ . انظر الجرح ٨١/٥ ، والتهذيب ٢٥٣/٥ ، التقريب ٤٢٢/١ .

( ٢ ) هذه النسبة الى عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر ، والمشهور بها ابو عبد الرحمن عبد الله بن شقيق البصرى ، تابعى ، روى عن ابي هريرة وابن عباس وغيرهما . انظر اللباب فى تهذيب الانساب ٣٥٠/٢ . ( ١٥٤٤ ) ١٣٢/٤ ، تقدم فى الحديث رقم ( ٥٤٩ ) .

( ١٥٤٥ ) ١٣٢/٤ .

( ٣ ) الايامى : الذين لأزواج لهم من الرجال والنساء . انظر لسان العرب ٣٩/١٢ . ( ٤ ) المسند ج ١ ص ٣٢٠ و ٢٩٤ و ٢٤٨ .

( ٥ ) النسائي ١٢٨/٢ فى أول كتاب قسم الفى ، ورواه ايضا ابو داود رقم ( ٢٩٨٢ ) فى الخراج والامارة والفى ، باب فى بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذى القربى ، والدارقنى ٢٢٥/٢ فى الجهاد ، باب سهم ذى القربى ، وابسن ابى شيبة فى المصنف ٤٧١/١٢ فى الجهاد ، باب سهم ذوى القربى لمن هو ؟ وعبدالرزاق ٢٣٨/٥ رقم ( ٩٤٨٠ ) ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢٣٥/٣ فى السير ، باب سهم ذوى القربى ، وص ٣٠٣ فى وجوه الفى .

اسناده : صحيح رجاله كلهم ثقات ، واصله فى صحيح مسلم ١٤٤٦/٣ فى الجهاد والسير ، باب رقم ( ٤٨ ) الحديث ( ١٤٠ ) ( ١٨١٢ ) . بنحو هذا السياق ، ولذا عزاه الحافظ المنذرى لمسلم ، والنسائي . انظر مختصر سنن ابى داود ٢٢١/٤ رقم ( ٢٨٦٢ ) . وقد تقدم حديث نجدة بن عامر فى سهم النسائي والصبيان والعبيد من الغنيمة فى الحديث رقم ( ١٥٣٣ ) من رواية مسلم .

عليه وسلم لهم ، وقد كان عمر عرض علينا منه شيئا رأينا دون حقنا ، فردناه عليه  
وابينا ان نقبله ، وكان الذى عرض عليهم ان يعين ناكحهم ، وان يقضى عن غارهم  
وان يعطى فقيرهم ، وابى ان يزيدهم على ذلك )) . وبهذا يستند علي ، ان ما  
فعله رضى الله عنه فى الخمس فى ولاية عمر على هذا النحو ، هو ما اخرج ابو  
داود عنه قال : (( ولأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس الخمس ، فوضعت

( ١ ) قال فى فتح الودود : لعله مبنى على ان عمر رآهم مصارف وابن عباس رآهم  
مستحقين لخمس الخمس كما قال الشافعى رحمه الله ، فقال بناء على ذلك انه  
عرض دون حقهم والله اعلم ، اهـ . والفرق بين المصروف والمستحق ، ان  
المصروف من يجوز الصرف اليه ، والمستحق من كان حقه ثابتا فيستحق المطالبة  
والتقاضى بخلاف المصروف فانه لا يستحق المطالبة اذا لم يعط . انظرعون  
المعبود ٢٠٣/٨ ، وبذل المجهود ٢٨٥/١٣ .

( ٢ ) السنن ( ٢٩٨٣ ) فى الخراج والامارة والفى ، باب بيان مواضع قسم  
الخمس وسهم ندى القربى . من طريق عباس بن عبد العظيم ، عن يحيى بن  
ابى بكير ، عن ابى جعفر الرازى ، عن مطرف عن عبد الرحمن بن ابى ليلى  
قال : سمعت عليا يقول : وتامه (( ولأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
خمس الخمس فوضعت مواضعه حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحياة  
ابى بكر وحياة عمر ، فاتى بمال فدعانى فقال : خذه ، فقلت : لا أريده  
قال : خذه فانتم احق به ، قلت : قد استغنينى عنه ، فجعله فى بيت  
المال )) اهـ . وابن حزم فى المحلى ٥٣٢/٧ ، المسألة ( ٩٤٩ ) ،  
والبيهقى فى السنن الكبرى ٣٤٣/٦ فى كتاب قسم الفى والغنيمة . واورده  
الهندي فى كنز العمال ٥١٨/٤ رقم ( ١١٥٣١ ) .

اسناده : قال الحافظ المنذرى : فى اسناده ابو جعفر الرازى : عيسى بن  
ماهان ، وقيل : ابن عبد الله بن ماهان ، وقد وثقه ابن المدنى ، وابن معين  
ونقل عنهما خلاف ذلك ، وتكلم فيه غير واحد ، اهـ . مختصر سنن ابى  
داود ٢٢١/٤ . وقال الحافظ فى التقریب ٤٠٦/٢ : هو صدوق سسى  
الحفظ . وقال ابن حزم : ابو جعفر الرازى ثقة روى عنه عبد الرحمن بن  
مهدى وغيره . قلت : اسناده ضعيف لاجل ابى جعفر هو صدوق سسى  
الحفظ وباقى رجاله ثقات .



(١) مواضعه حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحياة ابي بكر ، وحياة عمر)) وخرج  
ايضا ، عن حسين بن ميمون <sup>(٢)</sup> عن عبد الله <sup>(٣)</sup> ، عن عبد الرحمن بن ابي ليلى : (( سمعت  
علياً رضي الله عنه ، قال : اجتمعت انا والعباس وفاطمة وزيد بن حارثة عند النبي  
صلى الله عليه وسلم ، فقلت : يا رسول الله ان رأيت ان توليني حقنا من هذا  
الخمس في كتاب الله فاقسمه حياتك كي لا ينازعني احد بعدك فافعل ، قال :  
ففعل ذلك ( قال ) <sup>(٤)</sup> فقسمته حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وولاية ابي بكر  
حتى كانت آخر سنة من سني عمر رضي الله عنه فانه اتاه مال كثير ، فعزل حقنسا ،  
ثم ارسل اليّ ، فقلت : بنا العام غني عنه ، وبالمسلمين اليه حاجة فاردده عليهم  
فرده ( عليهم ) <sup>(٤)</sup> ثم لم يدعني اليه احد بعد عمر ، فقلت العباس بعد ما خرجت  
من عند عمر ، فقال : يا عليّ حرمتنا الغداة شيئاً لا يرد علينا <sup>(٤)</sup> ( ابداً ) وكان رجلاً  
داهياً <sup>(٥)</sup> ))

- 
- (١) ابو داود في العين رقم ( ٢٩٨٤ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى ج ٦  
ص ٣٤٣ ، والبغوي في شرح السنة ١٢٨/١١ رقم ( ٢٧٣٧ ) .  
اسناده : فيه حسين بن ميمون وهولسين الحديث وباقي رجاله ثقات .
- (٢) الحسين بن ميمون الجندقي ، الكوفي ، لين الحديث .  
من السابعة . د عس . التقريب ١٨٠/١ . وانظر الضعفاء والمتروكين  
للسائس ص ( ٣٣ ) ، الميزان ٥٤٩/١ ، التهذيب ٣٧٢/٢ .
- (٣) هو عبد الله بن عبد الله ابو جعفر الرازي مولى بني هاشم اصله كوفي ، القاضي  
صدوق . د عس ق . انظر الجرح ٩٢/٥ ، التهذيب ٢٨٦/٥ ،  
التقريب ٤٢٦/١ .
- (٤) سقط من (( م )) زيدت من السنن .
- (٥) داهياً : اي فطنا ذارأى في الامور . عون المعبود ٢٠٥/٨ . قال  
العلامة الخطابي : وقد اختلف العلماء في ذلك ، فقال الشافعي : حقهم  
ثابت ، وكذلك مالك بن انس ، وقال اصحاب الرأي : لاحق لذى القربى  
وقسموا الخمس في ثلاثة اصناف ، وقال بعضهم : انما اعطى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بني المطلب للنصرة في القرابة ، الا تراه يقسول :  
(( انا لم نفترق في جاهلية ولا اسلام )) فنيه على ان سبب الاستحقاق  
النصرة والنصرة قد انقطعت فوجب ان تنقطع العطية . انظر معالم  
السنن ٢٢/٢ .

(١) قال المنذرى : حسين بن ميمون قال ابو حاتم الرازى ، يكتب حديثه وليس بالقوى ، وقال ابن المدينى : ليس بمعروف ، وذكر له البخارى فى " تاريخه " (٣) هذا الحديث وقال : لم يتابع عليه . قال المنذرى : وفى حديث جبير بن مطعم : ان ابا بكر لم يقسم لذوى القربى ، وفى حديث على انه قسم لهم ، وحديث جبير صحيح ، وحديث على لا يصح . قلت : يجمع بينهما لمفهوم ما اخرج ابو داود ، عن (٥) عن سعيد بن المسيب ، حدثنا جبير بن مطعم : (( ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقسم لبني عبد شمس ، ولا لبني نوفل من الخمس شيئا ، كما قسم لبني هاشم وبني المطلب ، قال : وكان ابو بكر رضى الله عنه يقسم الخمس نحو قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غير انه لم يكن يعطى قريى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان يعطيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان عمر يعطيهم ، ومن كان (١٨٣/أ) بعده ( منهم ) (( (٦) .

(١٥٤٦) حديث (( من قتل قتيلًا فله سلبه ، قاله يوم بدر : وقال مالك يوم (٨) حنين )) .

- 
- (١) مختصر سنن ابى داود ٢٢٢/٤ رقم ( ٢٨٦٤ ) .
- (٢) الجرح والتعديل ٦٥/٣ .
- (٣) التاريخ الكبير ٣٨٥/١ .
- (٤) انظر نصب الراية ٤٢٨/٣ .
- (٥) السنن رقم ( ٢٩٧٩ ) فى الخراج والامارة والفى ، باب فى بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذى القربى . وعنه الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ٤٢٧/٣ .
- اسناده : صحيح رجاله ثقات .
- (٦) فى ((م)) (( منه )) والتصحيح من السنن .
- (١٥٤٦) ١٣٢/٤ .
- (٧) السلب : وهو ما ياخذُه أحد القرنين فى الحرب من قرنه مما يكون عليه ومعه من سلاح وثياب ودابة وغيرها ، وهو فعل بمعنى مفعول : اى مسلوب .
- النهاية ٣٨٧/٢ ، وانظر لسان العرب ٤٧١/١ .
- (٨) كذا فى ((م)) واما فى الاختيار ١٣٢/٤ ((خير)) بدل (( حنين )) والصواب الذى فى ((م)) وهو كذلك فى الموطأ ٤٥٥/٢ فى الجهاد ، باب ما جاء فى السلب فى النفل .

اخرج ابن مردويه في (( تفسيره )) في اول (( سورة الانفال )) من طريق اسماعيل ابن عياش ، عن الكلبي عن ابي صالح ، عن ابن عباس ، وعن عطاء بن عجلان ، عن عكرمه ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر : (( من قتل قتيلًا فله سلبه )) ، فجاء أبو اليسر بأسرين (٣) . . . الحديث (٤) وللواقدي حدثني عبد الحميد بن جعفر (٥) ، قال : (( سألت موسى بن سعد بن زيد بن ثابت (٦) كيف فعل النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر في الأسرى ، والأسلاب ، والانفال ؟ فقال : نادى مناديه يومئذ : من قتل قتيلًا فله سلبه ، ومن أسرا أسيرًا فهو له ، فكأن يعطى من ( قتل ) قتيلًا فله سلبه )) . وفي هذين ضعيف .

( ١ ) وفد اورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٣ / ٤٣٠ . والحافظ في تلخيص

الحبير ٣ / ١٠٥ رقم ( ١٤٠١ ) .

اسناده : ضعيف جدا ، فيه الكلبي وهو متروك ، وابوصالح - باذان - وهو

ضعيف ، وعطاء بن عجلان البصري الحنفى وهو متروك . وقال الحافظ نسي

الدراية ٢ / ١٢٧ رقم ( ٧٣٠ ) : واسناده واه .

( ٢ ) هو كعب بن عمرو بن عباد ، السلمي ، الانصارى ، ابو اليسر ، صحابى ، بدرى

جليل ، مات بالمدينة ، سنة خمس وخمسين وقد زاد على المائة . / بخم ٤٠ .

انظر الاستيعاب ١٢ / ١٨٥ ، اسد الغابة ٥ / ٣٢٣ ، الاصابة ١٢ / ٩٩ ،

التقريب ٢ / ١٣٥ .

( ٣ ) وتامه : (( فقال سعد بن عباد ، اى رسول الله ، اما والله ما كان بنا جبن

عن العدو ، ولا ضن بالحياة ان نضع ما نضع اخواننا ، ولكنا رأيناك قد

أفردت فكرهنا ان نضعك بمضيعة ، قال : فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم ان يوزعوا تلك الغنائم بينهم )) اه .

( ٤ ) المغازى ١ / ١٥٦ ، واورده الزيلعي في نصب الراية ٣ / ٤٣٠

اسناده : ضعيف ، قال الحافظ في الدراية ٢ / ١٢٨ رقم ( ٧٣٠ ) : وهذا

ضعيف ومنقطع .

( ٥ ) هو عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع الانصارى ، صدوق

رمى بالقدر ، وربما وهم ، من السادسة ، مات سنة ( ١٥٣ ) . / ختم ٤٠ .

التقريب ١ / ٤٦٧ . وانظر الميزان ٢ / ٥٣٩ ، التهذيب ٦ / ١١١ ،

الجرح ٦ / ١٠ .

( ٦ ) موسى بن سعد بن زيد بن ثابت الانصارى المدنى ، مقبول ، من الرابعة / مدق

التقريب ٢ / ٢٨٣ ، وانظر الجرح ٨ / ١٤٥ ، التهذيب ١٠ / ٣٤٥ .

( ٧ ) سقط من (( م )) . زيدت من المطبوع .

(١) وفى الصحيحين من حديث أبى قتادة : ان النبى صلى الله عليه وسلم ، قال : (( من قتل قتيلًا له عليه بينة فله سلبه )) وفيه قصة ، وذلك عام حنين . وعن انس : (( ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين : من قتل رجلا فله سلبه ، فقتل ابو طلحة يومئذ عشرين رجلا واخذ اسلابهم )) . رواه احمد ، وابوداود (٣) (٢) وعن عوف بن مالك انه قال لخالد بن الوليد : (( اما علمت ان النبى صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل ؟ قال : بلى )) .

(١) رواه البخارى ٢٤٧/٦ فى كتاب فرض الخمس ، باب من لم يخمس الاسلاب (١٨) الحديث (٣١٤٢) ، وج ٨ ص ٣٥ فى المغازى ، باب رقم (٥٤) الحديث (٤٣٢١) . وج ٤ ص ٣٢٢ فى البيوع ، باب رقم (٣٦) الحديث (٢١٠٠ و ٤٣٢٢ و ٧١٧٠) . ومسلم ١٣٧٠/٣ فى الجهاد والسير ، باب استحقاق القاتل سلب القتيل (١٣) الحديث (٤١) (١٧٥١) ، ورواه ايضا ابوداود رقم (٢٧١٧) فى الجهاد ، باب فى السلب يعطى القاتل ، والترمزى ٦٢/٣ فى ابواب السير ، باب ما جساء فيمن قتل قتيلًا فله سلبه (١٣) الحديث (١٦٠٨) ، وابن ماجه ٩٤٦/٢ فى الجهاد ، باب المبارزة والسلب (٢٩) الحديث (٢٨٣٧) . والامام احمد فى مسنده ٣٠٦/٥ ، وهو حديث طويل وفيه قصة .

اسناده : متفق عليه ، وانظر تحفة الطالب ص (٣٢٩ و ٤٥٧) رقم (٢٢٨ و ٣٤٨) .

(٢) المسند ١١٤/٣ و ١٩٠ و ٢٧٩ .

(٣) السنن رقم (٢٧١٨) فى الجهاد ، باب فى السلب يعطى القاتل . ورواه ايضا ابن حبان (الموارد) ص (٤٠٢ و ٤١٢) رقم (١٦٧١ و ١٧٠٥) والدارى فى السنن ٢٢٩/٢ فى السير ، باب من قتل قتيلًا فله سلبه ، وابن ابى شيبه فى المصنف ٣٦٩/١٢ فى الجهاد ، باب جعل السلب للقاتل ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢٢٧/٣ ، باب الرجل يقتل قتيلًا فى دار الحرب ، هل يكون له سلبه ام لا ؟ والحاكم المستدرک ٣٥٣/٣ فى كتاب معرفة الصحابة ، والبيهقى ٣٠٦/٦ و ٣٠٧ و ابو عبيد فى كتاب الاموال ص ٣٤٢ رقم (٧٧٣) . فى باب نفل السلب ، وهو الذى خمس فيه ، وابن حزم فسق المحلى ٥٤٥/٧ ، المسألة (٩٥٥) .

اسناده : صحيح ، قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبى . وصححه ابن حبان ، وقال ابن حزم : فهذه الاحاديث منقولة نقل التواتر كما ترى .

رواه مسلم<sup>(١)</sup> . وعن عوف ، وخالد : (( ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخمس السلب )) . رواه احمد ، وابوداود<sup>(٢)</sup> .<sup>(٣)</sup>

(١٥٤٧) قوله (( قال محمد : وما روى انه عليه السلام نفل بعد الاحراز انما كان من الخمس او من الصفي فغلط قوم فظنوا ان النفل يجوز بعد الاحراز )) يشهد للنفل بعد الاحراز حديث سلمة بن الاكوع المتقدم<sup>(٤)</sup> ، وحديث حبيب بن مسلمة<sup>(٥)</sup>

(١) الصحيح ١٣٧٣/٣ - ١٣٧٤ في الجهاد والسير ، باب استحقاق القاتل سلب القتيل (١٣) الحديث (٤٣ و ٤٤) (١٧٥٣) ، والبغوي في شرح السنة ١١٠٩/١١٠٩ رقم (٢٧٢٥) ، وهو حديث طويل وفيه قصة يطول ذكرها . ورواه ايضا ابوداود رقم (٢٧١٩) في الجهاد ، بال في الامام يمنع القاتل السلب ان رأى ، والفرس والسلاح من السلب ، والامام احمد في مسنده ٢٦/٦ اسناده : رواه مسلم ، قال الامام البغوي : هذا حديث صحيح اخرجه مسلم عن زهير بن حرب ، عن الوليد بن مسلم .

(٢) المسند ج ٤ ص ٩٠ .

(٣) السنن رقم (٢٧٢١) في الجهاد ، باب في السلب لا يخمس . ورواه ايضا الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٢/٣ في السير ، باب الرجل يقتل قتيلاني دار الحرب ... الخ ، وابن الجارود في المنتقى ص (٣٦١) رقم (١٠٧٧) والبيهقي في السنن الكبرى ٣١٠/٦ ، وسعيد بن منصور في سننه ٣٠٦/٢ رقم (٢٦٩٨) .

اسناده : صحيح ، قال الحافظ المنذرى : في اسناده اسماعيل بن عياش ، وقد تقدم الكلام عليه . مختصر سنن ابى داود ٤٥/٤ رقم (٢٦٠٥) . قلت : اسماعيل ابن عياش يروى عن الشاميين وروايته عن الشاميين صحيحة كما تقدم ذلك ، وقد روى هنا عن صفوان بن عمرو ، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير ، عن ابيه عن عوف وخالد ، وهذا اسناد صحيح شامى ، وقد تابعه ابوالمغيرة عند غير ابى داود ، قال : ثنا صفوان بن عمرو به ، وهو اسناد صحيح من غير شك .

(١٥٤٧) ١٣٣/٤ .

(٤) تقدم تحت الحديث رقم (١٥٣١) .

(٥) حبيب بن مسلمة بن مالك بن وهب القرشى الفهرى المكي ، نزيل الشام ، وكان يسمى حبيب الروم ، لكثرة دخوله عليهم مجاهدا ، مختلف في صحبتته ، والراجح ثبوتها ، ولكنه كان صغيرا ، وله ذكر في الصحيح ، في حديث ابن عمر مع معاوية ، مات بأرمنية ، كان اميرا عليها للمعاوية ، سنة (٤٢) . / دق . التقريب ١٥١/١ . وانظر الاستيعاب ٢٩٤/٢ ، اسند الغابة ٣٧٤/١ ، سير اعلام النبلاء ١٨٨/٣ ، الاصابة ٢٠٨/٢ .

(( ان النبي صلى الله عليه وسلم نفل الربع بعد الخمس في ( بدأته <sup>(١)</sup> ) ونفل الثلث بعد الخمس في رجعتة )) رواه احمد <sup>(٣)</sup> ، وابوداود <sup>(٤)</sup> . ويشهد لقول محمد مارواه ابن ابي شيبة <sup>(٥)</sup> ، عن عمرو بن شعيب ، عن ابيه ، عن جده : (( ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينفل قبل ان تنزل فريضة الخمس من المغنم <sup>(٦)</sup> )) .

(١) في (( م )) (( البدأة )) .

(٢) في (( م )) (( الرجعة )) . والتصحيح من المسند .

(٣) المسند ١٥٩ و ١٦٠ / ٤ .

(٤) السنن رقم ( ٢٧٤٨ ) في الجهاد ، باب فيمن قال : الخمس قبل النفل . ورواه ايضا عبدالرزاق في المصنف ١٨٩ / ٥ رقم ( ٩٣٣١ ) و ( ٩٣٣ ) ، والطبراني في المعجم الكبير ٢١ / ٤ - ٤٢ رقم ( ٣٥١٨ - ٣٥٣٢ ) ، وابن ماجه ٩٥١ / ٢ في الجهاد ، باب النفل ( ٣٥ ) الحديث ( ٢٨٥١ ) ، والحميدي في المسند ٣٨٤ / ٢ رقم ( ٨٧١ ) ، وابن حبان ( الموارد ) ص ( ٤٠٣ ) رقم ( ١٦٧٢ ) ، وابو عبيد في كتاب الاموال ص ٣٤٨ رقم ( ٧٩٩ و ٨٠٠ ) ، في باب النفل والربع بعد الخمس ، والحاكم ١٣٣ / ٢ في كتاب قسم الفى ، وسعيد بن منصور ٣٠٧ / ٢ رقم ( ٢٧٠٢ ) في الجهاد ، باب النفل والسلب في الغزو والجهاد . والدارمي في السنن ٢٢٩ / ٢ في السير ، باب النفل بعد الخمس .

اسناده : صححه ابن حبان ، والحاكم ، ووافقه الذهبي . قلت رجاله كلهم ثقات وله شاهد من حديث عبادة بن الصامت ولفظه (( ان النبي صلى الله عليه كان ينفل في البدأة الربع ، وفي القول الثلث )) اهـ . رواه الترمذي في السنن ٦١ / ٣ في السير ، باب في النفل ( ١٢ ) الحديث ( ١٦٠٦ ) ، والامام في المسند ٣١٩ / ٥ و ٣٢٠ ، وابن ماجه رقم ( ٢٨٥٢ ) ، وقال الترمذي : حديث عبادة حديث حسن .

(٥) المصنف ٤٢٥ / ١٢ و ٤٢٦ في الجهاد ، باب قوله (( يسئلونك عن الانفال )) وما ذكر فيها وتامه : (( فلما نزلت ( ماغنم من شىء فان لله خمس ) ترك النفل الذي ينفل وصار ذلك خمس الخمس ، وهو سهم الله وسهم النبي صلى الله عليه وسلم )) اهـ . ورواه ايضا البيهقي في السنن الكبرى ٤ / ٦ ٣١ في قسم الفى والغنيمة . من طريق ابي نعيم فضل بن دكين ، وابن ابي شيبة من طريق يحيى بن ادم عن زهير ( ابن معاوية ) عن الحسن بن الحر عن الحكم عنه به . اسناده : حسن .

(٦) كذا في (( م )) واما في المطبوع (( في )) بدل (( من )) وكلاهما صحيح .

(١) وعن سعيد بن المسيب قال (( ما كانوا ينفلون الا من الخمس )) .  
 (١٥٤٨) حديث (( ليس للمرأة الا ما طاب به نفس امامه )) اخرج الطبراني في  
 (الكبير و) الاوسط ، عن جنادة بن ابي امية <sup>(٥)</sup> قال (( نزلنا بدابق <sup>(٦)</sup> ، وعلينسا <sup>(٧)</sup>  
 ابو عبيدة بن الجراح ، فبلغ حبيب بن مسلمة ان ابنه صاحب قبرص ، خرج يريد  
 بطريق اذريجان <sup>(٨)</sup> ،

(١) رواه ابن ابي شيبة في المصنف ١٢/٤٢٨ في الجهاد ، باب الامام ينفل  
 قبل الغنمة وقبل ان يقسم ، وعبدالرزاق ٥/١٩٢ رقم (٩٣٤٤) ، وسعيد بن  
 منصور في السنن ٢/٣٠٨ رقم (٢٧٠٦) في الجهاد ، باب النفل والسلب في  
 الغزو والجهاد .  
اسناده : صحيح رجاله كلهم ثقات ، رواه ابن ابي شيبة من طريق حفص وسعيد  
 ابن منصور كلاهما من طريق سفيان عن يحيى بن سعيد عنه به وعبدالرزاق من طريق  
 ابن جريج عن خالد بن يحيى بن سعيد عنه به مثله .

(١٥٤٨) ١٣٣/٤ .  
 (٢) كذا في ((م)) واما في الاختيار ١٣٣/٤ ((طابت)) باثبات التاء .  
 (٣) المعجم الكبير ج ٤ ص ٢٤ رقم (٣٥٣٣) .  
 (٤) سقط من ((م)) وفيه بدل عن ذلك (( اخرج الطبراني في الاوسط والصفين))  
 والتصويب من مجمع الزوائد ٥/٣٣١ ، ونصب الراية ٣/٤٣١ .  
اسناده : ضعيف أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/٣٣١ وقال : رواه الطبراني  
 في الكبير والاوسط ، وفيه عمرو بن واقد وهو متروك .

(٥) في ((م)) جنادة بن امية ، والصواب ، جنادة بن ابي امية الازدي مختلف في  
 صحبته ، فقال العجلي : تابعي ثقة ، والحق انهما اثنان صحابي وتابعي ،  
 وروايته في النسائي ، وروايته عن عباد بن الصامت في الكتب الستة . ع/  
 التقريب ١/١٣٤ . وانظر الاستيعاب ٢/١٦٤ ، اسد الغابة ١/٢٩٨  
 سير اعلام النبلاء ٤/٦٢ ، الاصابة ٢/٩٩ .

(٦) دابق : بكسر الباء وقد روى بفتحها ، واخرها قاف قرية قرب حلب . من اعمال  
 عزازينها وبين حلب أربعة فراسخ . انظر معجم البلدان ٢/٤١٦ .  
 (٧) كذا في ((م)) ونصب الراية ٣/٤٣١ . واما في النسخة المطبوعة ((بنت))  
 بدل ((ابنه)) .

(٨) اذريجان : في الاقليم الخامس . قلت : وقد اطال الكلام فيه يا قوت  
 الحموي في معجم البلدان فانظر ج ١ / ص ١٢٨ و ١٢٩ .

(١) ومعه زمرد ، وياقوت ، ولؤلؤ ، وغيرها فخرج اليه فقتله ، وجاء بما معه ، فأراد أبو عبيدة رضى الله عنه (ان) يخمسه ، فقال حبيب بن مسلمة : لا تحرمنى رزقا رزقنيه الله ، فان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل السلب للقاتل ، فقال معاذ : يا حبيب انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : انما للمرأ ما طابت بسه نفس امامه )) . وفيه عمرو بن واقد ضعيف . واخرجه اسحاق <sup>(٥)</sup> حدثنا بقية بن الوليد حدثنى رجل ، عن مكحول ، عن جنادة بن ابى أمية ، قال : (( كنا معسكرين بدابق ، فذكر لحبيب بن مسلمة الفهرى ان ابنة القبرصى ، خرج بتجارة من البحر يريد بها بطريق ارمنية ، فخرج عليه حبيب بن مسلمة ، فقتله ، فجاء بسلبه ، يحمله على خمسة أبغال (من الديباج ، والياقوت ، والزبرجد) <sup>(٨)</sup> فاراد حبيب ان يأخذه كله

(١) الزمرد : حجر كريم اخضر اللون ، شديد الخضرة ، شفاف ، واشده خضرة اجوده واصفاه جوهرًا ، واحده : زمردة . المعجم الوسيط ج١ ص ٤٠٠ .  
(٢) الياقوت : حجر من الاحجار الكريمة ، وهو اكثر المعادن صلابة بعد الماس ، ويتركب من اكسيد الالمنيوم ، ولونه فى الغالب شفاف مشرب بالحمرة او الزرقاة او الصفرة ، ويستعمل للزينة ، واحده : ياقوتة والجمع يواقيت . انظر المعجم الوسيط ٢ / ١٤٦٥ .

(٣) اللؤلؤ : الدر ، وهو يتكون فى الاصداف من رواسب او جوامد صلبة لماعة مستديرة فى بعض الحيوانات المائية الدنيا من الرخويات ، واحده : لؤلؤة (ج) لآلى . تفسير القرطبى ٢٩ / ١٢ والمعجم الوسيط ٢ / ٨١٠ .  
(٤) سقط من (( م )) .

(٥) عمرو بن واقد الدمشقى ، ابو حفص ، مولى قریش ، متروك ، من السادسة ، مات بعد الثلاثين ومائة . دق . التقريب ٢ / ٨١ . وانظر المجروحين ٢ / ٧٧ ، الكامل ٥ / ١٧٦٩ ، الميزان ٣ / ٢٩١ ، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢ / ٢٣٣ رقم (٢٥٩٨) ، الضعفاء الصغير ص ٨٥ .  
(٦) اسحاق بن راهويه فى مسنده ، واورده الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ٣ / ٤٣١ .

اسناده : ضعيف فيه مجهول لا يعرف من هو . وصرح البيهقى بانـه منقطع وسياتى ذلك قريباً .

(٧) فى (( م )) (( العرى )) بدل (( الفهرى )) وهذا خطأ والصواب كما اثبت .  
(٨) ما بين الحاضرتين سقط من (( م )) والمثبت من نصب الراية .



وابوعبيدة يقول : بعضه فقال حبيب لابي عبيدة : قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قتل قتيلًا فله سلبه ، فقال ابوعبيدة : انه لم يقل ذلك للابد ، وسمع معاذ بذلك فأتى اباعبيدة ، وحبيب خاصه ، فقال معاذ لحبيب : الا تتقى (الله) (١) وتأخذ ما طابت به نفس امالك ، ( وانما لك ما طابت به نفس امالك ) وحدثهم معاذ بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢) قال البيهقي : منقطع ، ورواية مكحول مجهول وهذا اسناد لا يحتج به . قلت : الا على أصولنا (٤) .

( ١ ) سقط من (( م )) والمثبت من نصب الراية .

( ٢ ) وتماه : (( فاجتمع رأيهم على ذلك ، فاعطوه بعد الخمس ، فباعه بالفدينار )) اهـ

( ٣ ) قال الحافظ الزيلعي : وذكره البيهقي في (( المعرفة - في باب احياء الموات ))

بهذا الاسناد ، ثم قال : هو منقطع بين مكحول ومن فوقه ، ورواه عن

مكحول مجهول ، وهذا اسناد لا يحتج به ، اهـ .

( ٤ ) فائدة :

واما جهالة الراوى فانه ايضا سبب للطعن في الحديث لانه لما لم يعرف اسمه وذاته لم يعرف حاله وانه ثقة او غير ثقة . كما يقول : حدثني رجل ، واخبرني شيخ ويسمى هذا باللفظ العام مبهما ، فمجهول الحال من العدالة والفسق وهو المستور في الاصطلاح غير مقبول عند الجمهور ، وروى عن ابي حنيفة رضي الله عنه في غير رواية الظاهر قبوله ، واعلم ان الامام ابا حنيفة احتاط في باب السنة جدا فمنع الكتاب والرسالة الا بالبينه ولم يعتمد على الرسول ، ومنع الاجازة مطلقا ولم يعمل بالخط الا متذكرا ، ولهذا قلت الروايات عنه ، فان هذه الشروط قلما يوجد ، وذلك لان السنة اصل الدين كالكتاب وفيها وان لم يجب التواتر . اما قبول المرسل فرأى مالك ، وابي حنيفة قبول المرسل باطلاق وهو عندهم بمرتبة المسند ، والتقديم بقوة الرواية بل ان هذين الامامين الجليلين لا يقبلان مرسل التابعي فقط ، وهو الذي لا يذكر فيه اسم الصحابي بل يقبلان مرسل تابع التابعي ، اي الذي ارسل فيه التابعي التابعين ، وكانت العبرة عندهما بمقدار الثقة بمن يروى لهم . اما الامامان الشافعي واحمد فقد كان العهد في عصرهما قد بعد واحتاجا الى السند ، ووضع المرسل في ذلك الوضع . فالامام احمد لم يأخذ الا اذا لم يكن ثمة فسخ الموضوع حديث ، لانه يعتبره من الضعيف لا يأخذ به الا عند الضرورة ، والشافعي لا يأخذ به الا اذا كان التابعي من المعروفين بانه لقي كثيرين من الصحابة كسعيد بن المسيب في المدينة والحسن البصري في العراق ، ==

وفي الباب : ماروى احمد (١) ، ومسلم (٢) ، عن عوف بن مالك ، قال : (( قتل رجل من حبيير رجلا من العدو ، فاراد سلبه ، فمنعه خالد بن الوليد ، وكان واليا عليهم ، فاتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عوف بن مالك ، فاخبره ، فقال لخالد : ما منعك ان تعطيه سلبه ؟ قال : استكثرت . يارسول الله ، قال : ادفعه اليه ، فمر خالد بعوف ، فجر برءائه (٤) ، ثم قال : ( هل انجزت ) لك (٥)

=== ومع ذلك لا يقبل الخبر المرسل من هؤلاء الا بشروط. انظر فيه وفيما تقدم المصادر التالية الرسالة للامام الشافعى ص ٤٦١ - ٤٦٤ رقم ( ١٢٦٤ - ١٢٧٦ ) ، التمهيد لابن عبد البر ج ١ ص ٣ - ٦ ، و ٣٨ ، ميزان الاصول ص ( ٤٣٥ ) ، المستصفى من علم الاصول ، وبذيله فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت فى الفقه ج ٢ ص ( ١٤٦ و ١٦٦ ) ، مقدمة فى اصول الحديث ص ( ٦٥ ) ، واصول الفقه للامام محمد أبوزهرة ص ( ١١١ و ١١٢ ) ، وجامع الاصول لابن الاثير ج ١ ص ١١٥ - ١١٩ . وقال شمس الدين الاصفهاني فى بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (( ج ١ ص ٧٠٠ - ٧٠٢ مجهول الحال لا يقبل . الراوى اذا كان معلوما اسلامه مجهولا حاله من العدالة والفسق ، لا تقبل روايته عند اكثر العلماء .

( ١ ) المسند ٢٦/٦ .

( ٢ ) الصحيح ١٣٧٣/٣ فى الجهاد والسير ، باب استحقاق القاتل سلب القتل

( ١٣ ) الحديث ( ٤٣ ) ( ١٧٥٣ ) .

اسناده : رواه مسلم .

( ٣ ) هذه القضية جرت فى غزوة مؤتة سنة ثمان ، كما بينه فى الرواية التى بعد هذه ، وهذا الحديث قد يستشكل من حيث ان القاتل قد استحق السلب فكيف منعه اياه ؟ ويجاب عنه بوجهين : احدهما لعله اعطاه بعد ذلك للقاتل ، وانما اخره تعزيرا له ولعوف بن مالك ، لكونهما اطلقا السنتهما فى خالد رضى الله عنه وانتهاكا حرمة الوالى ومن والاه ، الثانى : لعله استطاب قلب صاحبه فتركه صاحبه باختياره وجعله للمسلمين ، وكان المقصود بذلك استطاب قلب خالد رضى الله عنه ، للمصلحة فى اكرام الامراء . انظر صحيح مسلم بشرح النووى ٦٤/١٢ .

( ٤ ) اى جذب عوف برءاء خالد ووبخه على منعه السلب منه .

( ٥ ) فى (( م )) (( هذا نجزت )) والتصحيح من صحيح مسلم .

ما ذكرت لك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فسمعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستغضب ، فقال : لا تعطه يا خالد ، ( لا تعطه يا خالد )<sup>(١)</sup> هل انتم تاركون لى امرائى ؟ انما مثلكم ومثلهم كمثل رجل استرعى ابلا أوغما فرعاها (١٨٣/ب) ثم ( تحين ) سقيها ، فاوردها حوضا ( فشرعت فيه ) فشربت صفوه وتركته كدره ،<sup>(٢)</sup> فصفو<sup>(٣)</sup> لكم وكدره عليهم<sup>(٤)</sup> . ولفظ ابى داود<sup>(٥)</sup> ، وهو رواية لاحمد<sup>(٦)</sup> ، قال : (( خرجت مع زيد بن حارثة فى غزوة مؤتة ورافقى ملائكة من اهل اليمن ، ومضيفنا فلقينا جموع الروم ، وفيهم رجل على فرس لهم اشقر عليه سرج مذهب ، وسلاح مذهب فجعل السروى يفرى<sup>(٧)</sup> .

- (١) سقط من (( م )) والمثبت من صحيح مسلم .  
 (٢) فى (( م )) «تخير» والصواب كما اثبتته من الصحيح .  
 (٣) فى (( م )) (( فشربت منه )) والتصويب من الصحيح .  
 (٤) (فصفوه لكم وكدره عليهم ) فصفوه لكم ، يعنى الرعية ، وكدره عليهم يعنى على الامراء ، قال اهل اللغة : الصفو ، هنا بفتح الصاد لا غير ، وهو الخالص ، فاذا الحقوه الهاء فقالوا الصفوة - كانت الصاد مضمومة ومفتوحة ومكسورة - ثلاث لغات . ومعنى الحديث ان الرعية يأخذون صفوا الامور فتصلهم اعطياتهم بغير نكد ، وتبتلى الولاة بمقاساة الامور وجمع الاموال من وجوهها وصرفها فى وجوهها ، وحفظ الرعية ، والشفقة عليهم والذب عنهم وانصاف بعضهم من بعض ، ثم متى وقع علقه ( كذب ) أعتب فى بعض ذلك ، توجه على الامراء ، دون الناس . انظر معالم السنن ٢/٤٠٣ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ١٢/٦٥٠  
 (٥) فى (( م )) (( اليهم )) بدل (( عليهم )) والتصويب من الصحيح .  
 (٦) السنن رقم (٢٧١٩) فى الجهاد ، بابغى الامام يمنع القاتل السلب ان رأى والفرس والسلاح من السلب . وقد اختصر المخرج سياقه قليلا .  
 (٧) المسند ٦/٢٦٠ . ورواه ايضا البيهقى فى السنن الكبرى ٦/٣١٠ وسعيد ابن منصور فى سننه ٢/٣٠٤ رقم (٢٦٩٧) فى الجهاد ، باب النفل والسلب فى الغزو والجهاد ، والبغوى فى شرح السنة ١١/١٠٩ رقم (٢٧٢٥) .

اسناده : صحيح رجاله كلهم ثقات ، وهو فى صحيح مسلم نحوه .

(٨) (مدى ) يعنى رجل من المدد الذين جاءوا يمدون جيش مؤتة ويساعدونهم .

عون المعبود ٧/٣٨٩ .

(٩) وكذا فى النسخة المطبوعة ايضا ، اما فى معالم السنن ٢/٣٠٤ (( يفرى )) ،

وقال الخطابى : قوله ( يفرى بالمسلمين ) معناه شدة النكاية فيهم ، يقال :

فلان يفرى الفرى اذا كان يبالغ فى الامر واصل الفرى القطع .

(١) (بالمسلمين) فقعد له المددى خلف صخرة ، فمربه الرومى فعرقب فرسه ، فخر وعلاه فقتله ، وحاز فرسه وسلاحه ، فلما فتح الله على المسلمين بعث اليه خالد ابن الوليد فأخذ منه السلب ، قال عوف : فاتيته ، فقلت : يا خالد اما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل ؟ قال : بلى ولكن استكثرته ، قلت : لتردنه اليه أولاً عرفنكها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فابى ان يرد عليه ، قال عوف : فاجتمعنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقضيت عليه قصة المددى وما فعل خالد (( وذكر بقية الحديث بمعنى ما تقدم . واخرج ابن ابي شيبة (٧) ، عن عمر رضى الله عنه انه ، قال لابي طلحة : (( انا كنا لانخمس

(١) فى "م" (بالمسلم) والتصحيح من السنن .

(٢) قوله (( فعرقب )) اى قطع قوائمها فخر الرومى عن فرسه . بذل المجاهد

٣١٠/١٢ .

(٣) قوله (( حاز )) اى جمع . انظر المرجع السابق .

(٤) فى السنن (( ولكنى )) .

(٥) فى السنن (( عليه )) .

(٦) قوله (( لا عرفنكها )) يريد لا جازينك بها حتى تعرف صنيعك ، قال الفيزا : العرب تقول للرجل اذا أساء اليه رجل لا عرفن لك عن هذا اى لا جازينك عليه تقول هذا لمن تتوعد ، قد علمت ما علمت وعرفت ما صنعت ، ومعناه سأجازيك عليه لأنك تقصد الى ان تعرفه انك قد علمت فقط . انظر معالم السنن

٣٠٤/٢ .

(٧) المصنف ٣٧١/١٢ و ٣٧٢ فى الجهاد ، باب من جعل السلب للقاتل .

قلت : ان المخرج رحمه الله جمع بين الحديثين سنداً ومقتناً ، وهذا السياق طرف من اواخرهما وفيهما قصة وهى : عن انس بن مالك قال : (( كان السلب لا يخمس ، فكان اول سلب خمس فى الاسلام سلب البراء بن مالك ، وكان حمل على مرزبان الزارة فطعنه بالرمح حتى دق قربوس السرج ، ثم نزل اليه فقطع منطقة وسواريه قال : فلما قدمنا المدينة صلى عمر بن الخطاب صلاة الغداة ، ثم اتانا فقال : السلام عليكم أثم ابو طلحة ، فقال : نعم ، فخرج اليه فقال عمر : انا كنا لا نخمس السلب وان سلب البراء بن مالك . . . الخ )) ورواه ايضا عبد الرزاق فى مصنفه ٢٣٣/٥ رقم (٩٤٦٨) من طريق معمر عن ايوب ، وسعيد بن منصور فى سننه ٣٠٨/٢ رقم (٢٧٠٨) فى الجهاد ، باب النفل والسلب فى الغزو والجهاد ، من طريق هشيم عن

ابن عون ويونس وهشام ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢٢٩/٣ ===

السلب ، وان سلب البراء<sup>(١)</sup> مال ، فاني خامسه ، فدعا المقومين فقوموا ثلاثين الفا ،  
فاخذ منه ستة الاف )) اخرجته عن عدى بن يونس<sup>(٢)</sup> ، وعبد الرحيم بن سليمان ،  
عن ابن عون<sup>(٣)</sup> ، وهشام بن حسان ، عن ابن سيرين ، عن انس بن مالك .

=== في السير ، باب الرجل يقتل قتيلًا في دار الحرب ، هل يكون له سلبه  
ام لا ؟ من طريق سفيان عن ايوب ، والبيهقي ٣١٠/٦ عن عبد الله بن  
المبارك ، عن هشام بن حسان ، وابو عبيدة في كتاب الاموال ص ٣٤٢ و ٣٤٣  
رقم (٧٨١) في باب نفل السلب ، وهو الذي لا خمس فيه . من طريق  
ابن ابي شيبه ، وفي رواية عن يزيد بن سليمان التيمي ، وفي اخرى عن  
هشيم عن يونس ، واخرجه حميد بن زنجويه في الاموال ٦٦٧/١ رقم  
١١٥٨ و ١١٥٩ في الخمس ، باب نفل السلب ، عن ابن عون وهشام كلهم  
عن محمد بن سيرين ، عن انس بن مالك ، والبعض عن ابن سيرين عن عمر  
رضي الله عنهما بنحو سياق ابن ابي شيبه .

اسناده : صحيح رجاله كلهم ثقات ، الا ان ابن سيرين لم يدرك عمر بن  
الخطاب وهو منقطع عنه . وقد اورده ابن حزم في المحلى ٥٤٦/٧ ،  
المسألة (٩٥٥) من طريق ابن ابي شيبه وصححه .

(١) هو البراء بن مالك بن النضر الانصاري النجاري صاحب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ، واخو خادم النبي صلى الله عليه وسلم انس بن مالك ، شهد  
احدا ، وبايع تحت الشجرة ، قال العلامة الذهبي : بلغنا ان البراء يوم  
حرب مسليمة الكذاب امر اصحابه ان يحملوه على ترس ، على اسنة رماحهم  
ويلقوه في الحديقة ، فاقتحم اليهم وشد عليهم ، وقاتل حتى افتتج باب  
الحديقة ، فجرح يومئذ بضعة وثمانين جرحا ، ولذلك اقام خالد بن الوليد  
عليه شهرا يداوى جراحه . وقد اشتهر ان البراء قتل في حروبه مئة نفس  
من الشجعان مبارزة ، واستشهد يوم فتح تستر سنة عشرين . انظر  
الاستيعاب ٢٨٤/١ ، اسد الغابة ١٧٢/١ ، سير اعلام النبلاء ١٩٥/١  
الإصابة ٢٣٥/١ .

(٢) لم اقف على ترجمته والله اعلم .

(٣) في (( م )) (( ابن عون )) بدل (( ابن عون )) والصواب كما صححته وهو  
عبد الله بن عون بن اربطبان وهو ثقة ثبت تقدمت ترجمته .

(١) واخرج عن الضحاك بن مخلد ، عن الازاعي عن ابن شهاب ، عن القاسم ، قال :  
 (( سئل ابن عباس رضى الله عنهما عن السلب ؟ فقال : لا سلب الا من النفل ،  
 وفى النفل الخمس )) واخرج الطبرانى ، عن الشعبي (( ان جرير بن عبد الله  
 البجلي بارز فارسا فقتله ، فقومت منطقه بثلاثين الفا ، فكتبوا الى عمر ،  
 فقال عمر : ليس هذا من السلب الذى يخس ، ولم ينفله ، وجعله مغنما )) .  
 (( فصل )) .

( ١٥٤٩ ) حديث (( ابن عباس ان رجلا وجد بعيرا له فى المغنم )) اخرج  
 محمد فى " الاصل " عن يعقوب ، عن الحسن بن عمار ،

(١) اخرجه ابن ابى شيبة فى المصنف ٣٧٤/١٢ فى الجهاد باب من جعل  
 السلب للقاتل ، واخرجه ايضا ابن حزم فى المحلى ٥٤٧/٧ ، والمسألة  
 (٩٥٥) من طريق ابن ابى شيبة ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٣/٢٣٠  
 فى السير ، باب الرجل يقتل قتيلا فى دار الحرب والبيهقى ٣١٢/٦ ، وحميد  
 بن زنجويه فى الاموال ٦٥٦/١ رقم (١١٢٩) فى كتاب الخمس ، وابوعبيد  
 فى كتاب الاموال ص ٣٣٧ رقم (٧٥٩-٧٦١) فى كتاب الخمس ، باب ما جاء فى  
 الانفال وتأويلها وما يخمس منها . من طرق عن الازاعي به مثله .  
اسناده : صحيح رجاله كلهم ثقات ، وهو موقوف صحيح .

(٢) المعجم الكبير ٣٢٨/٢ رقم (٢٢١٢) . وعنه الحافظ الزيلعى فى نصب  
 الراية ٤٣٤/٣ .  
اسناده : قال الهيثمى فى مجمع الزوائد ٣٣١/٥ : رواه الطبرانى ولم يقل  
 عن جرير فهو منقطع ، اهـ .

(٣) النطاق : شُقَّةٌ تلبسها المرأة وتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى  
 الركبة والاسفل ينجر على الارض ، وليس لها حُجْرَةٌ ولا نيفق ولا ساقان ، والجمع  
 نطق ، وقد انتطقت المرأة ، اى لبست النطاق ، وانتطق الرجل ، اى لبس  
 المنطق ، وهو كل ما شدت به وسطك ، والمنطقة معروفة ، اسم لها خاصة ،  
 تقول منه : نطقت الرجل تنطيقا فتنطق ، اى اشدتها فى وسطه . انظر  
 الصحاح ١٥٥٩/٤ ، لسان العرب ٣٥٥/١٠ ، المعجم الوسيط ٩٣١/٢ .  
 ( ١٥٤٩ ) ٣٤ و ٣٣/٤ .

(٤) لا يوجد فى الاجزاء الموجودة منه . ورواه ايضا الدارقطنى فى السنن ١١٤/٤  
 فى كتاب السير . من طريق يزيد بن هارون به ، والبيهقى فى السنن الكبرى  
 ١١١/٩ فى السير ، باب من فرق بين وجوده قبل القسم وبين وجوده بعده ،  
 عن الحسن بن عمار به نحوه . واورده الزيلعى فى نصب الراية ٤٣٤/٣ ===

(١) عن عبد الملك بن ميسرة ، عن طاوس ، عن ابن عباس : (( ان رجلا وجد بعيرا له في المغنم قد كان المشركون اصابوه قبل ذلك فسأل عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : ان وجدته قبل القسمة فهو لك ، وان وجدته بعد القسمة اخذته بالثمن ان شئت )) . وفي رواية (( بالقيمة )) .

( ١٥٥٠ ) قوله (( وعن تميم بن طرفة )) اخرج ابو يوسف في " كتاب الخراج " حدثنا سماك ، عن تميم بن طرفة ، قال : (( اصاب المشركون ناقه لرجل من المسلمين ، فاشتراها رجل من العدو ، فخاصه صاحبها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واقام البينة ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تدفع اليه بالثمن الذي اشتراها به من العدو ، والا خلق بينه وبينها )) . واخرجه ابوداود في " مراسيله " (٣) ووصله الطبراني في معجمه ... (٤)

=== وابن حزم في المحلى ٤٨٤/٧ م ( ٩٣١ ) .

اسناده : ضعيف جدا ، الحسن بن عماره وهو متروك لا يحتج به ، قلت : وقد اطال الكلام حول اسناده البيهقي في سننه راجعه .

( ١ ) عبد الملك بن ميسرة الهلالي ، ابوزيد العامري ، الكوفي ، ثقة ، مسن الرابعة . / ع . انظر الجرح ٣٦٥/٥ ، التهذيب ٤٢٦/٦ ، التقريب ٥٢٤/١ .

( ١٥٥٠ ) ١٣٤/٤ .

( ٢ ) ص ٢١٧ فصل في قتال اهل الشرك واهل البغي وكيف يدعون .

ورواه ايضا الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٦٣/٣ في السير ، باب ما حرز المشركون من اموال المسلمين .

( ٣ ) ص ( ١٥ ) ، وانظر تحفة الاشراف ١٥٢/١٣ . من طريق هناد بن السرى ، عن ابي الاحوص ، عن سماك بن حرب ، عن تميم بن طرفة به ، وعن ابي صالح وهو محبوب بن موسى - عن ابي اسحاق - وهو الفزاري - وعن سفيان ، عن سماك بن حرب نحوه . واورده الزيلعي في نصب الراية ٤٣٤/٣ .

( ٤ ) المعجم الكبير ٢٢٤/٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ رقم ( ١٨٣٣ و ٢٠٦٤ ) .

اسناده : حسن ، اورده الهيثمي في المجمع ١٧٣/٤ و ١٧٤ وقال : رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح ، اهـ . قلت : اخرجه الطبراني برقم ( ١٨٣٣ ) من حديث سفيان عن سماك بن حرب عن تميم بن طرفة عن جابر بن سمرة قال : (( اصاب العدو ناقه رجل من بني سليم ، ثم اشتراها رجل من المسلمين فعرضها صاحبها ، فاتى النبي صلى الله عليه وسلم ===

من حديث ياسين الزيات <sup>(١)</sup> بذكر جابر بن سمرة .

( ١٥٥١ ) قوله (( عن عمر ، وابنه ، وزيد بن ثابت ، وابى عبيدة بن الجراح مثل مذهبننا )) . اما اثر عمر فاخرجه ابن ابى شيبه <sup>(٢)</sup> ، حدثنا هشيم ، عن ابن عون

=== فامرہ النبی صلی اللہ علیہ وسلم ان يأخذھا بالثمن الذی اشتراها به من العدو ، والاخلى بينها وبينه )) ، اھ . هذا الذى قال الهيثمى عنه رجاله رجال الصحيح . واما الثانى الذى برقم ( ٢٠٦٤ ) حديث ياسين الزيات فسكت عنه الهيثمى ، وكذا الزيلعى فى نصب الراية ٣/ ٤٣٤ ، وقسد اخرج الطبرانى من حديث ياسين الزيات عن سماك بن حرب عن تميم عن جابر بن سمرة بلفظ المذكور اعلاه تماما ، واسناده ضعيف فيه ياسين الزيات وهو متروك . وقال ابن حزم : وياسين لا تحل الراية عنه ، وسماك قد ذكرناه ، اھ . انظر المحلى ٧/ ٤٨٤ ، المسألة ( ٩٣١ ) . قلت : سماك صدوق وباقى رجاله ثقات وهو حسن بهذا الاسناد .

( ١ ) هو ياسين بن معاذ ، ابو خلف ، الزيات ، الكوفى ، قال يحيى : ليس بشىء وقال مره ضعيف ، وقال البخارى : منكر الحديث ، وقال النسائى ، وعلسى ابن الجنيد ، والازدى : متروك الحديث ، وقال ابن حبان يروى الموضوعات عن المثقات ، لا يجوز الاحتجاج به . انظر الضعفاء الصغير للبخارى ص ( ١٢٤ ) ، الضعفاء والمتروكين للنسائى ص ( ١١٢ ) ، المجروحين لابن حبان ٣/ ١٤٢ ، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٣/ ١٩٠ رقم ( ٣٦٨٧ ) الميزان ٤/ ٣٥٨ . ( ١٥٥١ ) ٤/ ١٣٤ .

( ٢ ) المصنف ١٢/ ٤٤٣ فى الجهاد ، باب فى العبد يأسره المسلمون ثم يظهر عليه العدو . ورواه ايضا سعيد بن منصور فى سننه ٢/ ٣٣٥ رقم ( ٢٧٩٩ ) . فى الجهاد ، باب ما احرزه المشركون من المسلمين ثم يفيئه الله على المسلمين من طريق حماد بن زيد عن مطر الوراق به نحوه ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٩/ ١٢٢ من طريق عبد الله بن لهيعة عن سليمان بن موسى به نحوه . والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٣/ ٢٦٣ فى السير ، باب ما احرز المشركون من اموال المسلمين ، من طريق ازهر بن سعد السمان به .

اسناده : منقطع لان رجاء بن حيوة لم يدرك عمرا رضى الله عنه ، ورجاله رجال الثقات .



عن رجاء بن حيوة (( ان ابا عبيدة كتب الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى عبد اسره المشركون ، ثم ظهر عليه المسلمون بعد ذلك ، قال : صاحبه احق به مالم يقسم فاذا قسم مضى )) حدثنا عبيدة بن سليمان ، عن سعيد عن قتادة ، عن رجاء بن حيوة ، عن قبيصة بن ذؤيب ، قال : قال عمر : (( ما أحرز المشركون من اموال المسلمين فغزوه بعد وظهروا عليهم ، فوجد رجل ماله بعينه قبل ان تقسم السهام فهو أحق به ، وان كان قسم فلا شىء له )) . حدثنا عيسى بن يونس (٢) عن ثور ، عن ابي عون ، عن زهرة بن يزيد المرادى : (( ان امة لرجل من المسلمين ابقت ولحقت بالعدو فغنمها المسلمون فعرفها اهلها ، فكتب ابو عبيدة الى عمر ، فكتب عمر : ان كانت لم تخمس ولم تقسم فهي رد على اهلها ، وان كانت قد خمس وقسمت فامضها لسبيلها )) (٦) .

(١) ورواه ابن ابى شيبة فى مصنفه ٤٤٤/١٢ ، ورواه ايضا الطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢٦٣/٣ فى السير ، باب ما أحرز المشركون من اموال المسلمين والبيهقى فى السنن الكبرى ١١٢/٩ ، وابن حزم فى المحلى ٤٨٠/٧ م ، المسألة (٩٣١) ثلاثتهم من طريق عبد الله بن المبارك عن سعيد به مثله ، والدارقطنى فى سننه ١١٤/٤ فى كتاب السير ، من طريق خالد بن الحارث عن سعيد بن ابى عروة به مثله .

اسناده : قال الدارقطنى : هذا مرسل . قلت : رجاله كلهم ثقات وهو مرسل صحيح . وقال ابن حزم : ولا يصح .

(٢) ورواه ايضا ابن ابى شيبة ٤٤٤/١٢ . وعنه ابن حزم فى المحلى ٤٨٠/٧ م (٩٣١) اسناده : ضعيف ، قال ابن حزم : ابو عون وا ابن عون لم يدركا ابا عبيدة ولا عمر .

(٣) فى ((م)) ((ابن عون)) والصواب كما اثبتته من المصنف والمحلى : وابوعون هو ابو عون الاعور الانصارى ، الشامى ، اسمه عبد الله بن ابى عبد الله ، مقبول من الخامسة . س . التقريب ٤٥٧/٢ . وانظر الجرح ٤١٤/٩ ، التهذيب ١٩١/١٢ .

(٤) زهرة بن يزيد المرادى لم اقف على ترجمته والله اعلم .

(٥) ابق العبد : ذهب بلا خوف ولا كد عمل ، واستخفى ثم ذهب . القاموس المحيط ٢٠٨/٣ .

(٦) فى ((م)) ((الى سبيلها)) والتصويب من المصنف والمحلى .

واما اثر ابن عمر فاخرجه الطحاوى<sup>(١)</sup> بلفظ (( ان المشركين اصابوا فرسا لعبد الله  
ابن عمر ، فاصابه المسلمون ( بعد ) فاخذه قبل ان يقسم القاسم ، الا ان الحكم  
بعد ما يقع المقاسم ، بخلاف ذلك عنده )) . واخرج الدارقطنى<sup>(٣)</sup> والطبرانى<sup>(٤)</sup> ( ١٨٤ / أ )  
وابن عدى<sup>(٥)</sup> عن ابن عمر مثل الاول وطرقه ضعيفة . واما اثر زيد بن ثابت فاخرجه

( ١ ) شرح معانى الآثار ٢٦٤ / ٣ فى السير ، باب ما احرز المشركون من اموال  
المسلمين ، هل يملكونه ام لا ؟ من طريق احمد ، عن عبيد الله ، عن حماد  
عن ايوب ، عن نافع به ، ورواه ايضا عبد الرزاق فى المصنف ١٩٣ / ٥ رقم  
( ٩٣٥٢ ) من طريق ابن جريج ، قال : سمعت نافعا - مولى ابن عمر -  
(( يزعم ان عبد الله بن عمر ، ذهب العدو وبفرسه ، فلما هزم العدو ، وجد  
خالد بن الوليد فرسه ، فردّه الى عبد الله بن عمر )) . ورواه البخارى فى  
صحيحه ١٨٢ / ٦ فى الجهاد ، باب اذا غنم المشركون مال المسلم ثم وجدّه  
المسلم ( ١٨٧ ) الحديث ( ٣٠٦٧ و ٣٠٦٨ و ٣٠٦٩ ) من طريق ابن نمير  
عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : (( ذهب فرس لى  
فاخذه العدو ، فظهر عليه المسلمون فردّه عليه فى زمن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وابق عبد له فلحق بالروم ، فظهر عليهم المسلمون فردّه عليه خالد  
ابن الوليد بعد النبى صلى الله عليه وسلم )) .  
اسناده : رواه البخارى ، ورجال الاسانيد عند الطحاوى وعبد الرزاق كلهم  
ثقات .

( ٢ ) سقط من (( م )) والمثبت من الآثار .  
( ٣ ) السنن ١١٤ / ٤ فى كتاب السير ، من حديث رشدين ، عن يونس ، عن الزهرى  
عن سالم عن ابيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( وما احرز  
العدو ، ووجدّه صاحبه قبل ان يقسم ، فهو له )) ، اهد . قلت : واخرجه فى  
رواية مثل سياق المتقدم .  
( ٤ ) قال الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ٤٣٥ / ٣ : اخرجه الطبرانى فى المعجم  
الاوسط عن ياسين الزيات ، عن الزهرى ، عن سالم ، عن ابيه مرفوعا : (( من  
ادرك ماله فى الفى قبل ان يقسم ، فهو له )) ، وان ادركه بعد ان يقسم ، فهو  
احق به بالثمن )) .

( ٥ ) الكامل ج ٧ ص ٢٦٤٢ فى ترجمة ياسين بن معاذ الزيات .  
اسناده : ضعيف ، قال الحافظ فى الدراية ١٢٩ / ٢ رقم ( ٧٣٢ ) : اخرجه  
الدارقطنى ، والطبرانى وابن عدى من ثلاث طرق ضعيفة جدا .

الكرخي في "المختصر" والطحاوي<sup>(٢)</sup> من طريق ابن لهيعة . واما اثر ابو عبيدة فهو  
إمضاه قضاء عمر<sup>(٣)</sup> . واخرج الطحاوي بعد اثر قبيصة ، عن عمر حدثنا يزيد بن سنان<sup>(٥)</sup>  
(محمد بن خزيمة)<sup>(٦)</sup> حدثنا ازهر بن سعد السمان ، عن ابن عون ، عن رجاء ابن  
حيوة ان عمر بن الخطاب و ابا عبيدة رضى الله عنهما قالا ذلك .  
(١٥٥٢) قوله (( وعن على رضى الله عنه : من اشترى ما أحرزه العدو فهو جائز ))  
واخرجه الطحاوي<sup>(٨)</sup> ،

(١) واخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١١٣/٩ في السير ، باب من فرق بسين  
وجوده قبل القسم وبين وجوده بعده . ولفظه عن زيد بن ثابت رضى الله عنه  
قال : (( ما أحرز العدو من مال المسلمين فاستنقذ فعرفه اهله قبل ان يقسم  
رد اليهم ، وان لم يعرفوه حتى يقسم لم يرد عليهم )) .

(٢) شرح معانى الآثار ٢٦٣/٣ في كتاب السير ، باب ما أحرز المشركون من اموال  
المسلمين هل يملكونه ام لا ؟ .

اسناده : ضعيف ، قال البيهقي : وهو هكذا منقطع ، وابن لهيعة غير محتج  
به .

(٣) قلت : تقدم قريبا .

(٤) شرح معانى الآثار ٢٦٣/٣ . قلت : اثر قبيصة بن ذؤيب تقدم قريبا .  
ولفظه (( فيما أحرز المشركون فاصابه المسلمون ، فعرفه صاحبه قال : ان ادركه  
قبل ان يقسم ، فهو له ، وان جرت فيه السهام ، فلا شيء له )) اهـ .  
اسناده : رجاله ثقات غير انه منقطع لأن رجاء بن حيوة لم يدرك عمراً ولا أباعبدة  
رضى الله عنهما .

(٥) فى ((م)) ((شيان)) بدل ((سنان)) والصواب إسمه يزيد بن سنان بن يزيد  
القزاز البصرى ، ابو خالد ، نزل مصر ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة (٢٦٤)  
وله بضع وثمانون . س . التقريب ٣٦٥/٢ . وانظر الجرح ٢٦٧/٩ ،  
التهذيب ٣٣٥/١١ .

(٦) سقط من ((م)) والمثبت من النسخة المطبوعة ، وهو ثقة مشهور تقدم .

(٧) ازهر بن سعد السمان ، ابو بكر الباهلى ، بصرى ثقة ، من التاسعة ، مات سنة

(٢٠٣) وهو ابن اربع وتسعين . س . انظر الميزان ١٧٢/١

التهذيب ٢٠٢/١ ، التقريب ٥١/١ .

(١٥٥٢) ١٣٤/٤ .

(٨) شرح معانى الآثار ٢٦٤/٣ فى كتاب السير ، باب ما أحرز المشركون من اموال  
المسلمين ، هل يملكونه ام لا ؟ . ورواه ايضا ابن أبى شيبة فى مصنفه ٤٤٧/١٢ ===

(١) وحدثنا احمد ، حدثنا عبيد الله ، حدثنا حماد بن سلمة ، عن قتادة ، عن خلاس  
عن علي بلفظه . واخرجه ابن ابي شيبة (٣) ، حدثنا يزيد بن هارون ، عن حماد بن  
سلمة ، عن قتادة ، عن خلاس ، عن علي رضى الله عنه ، قال : (( ما أحرز العدو  
فهو جائز )) . واخرج الكرخي في "المختصر" بلفظ (٤) فهو لمن اشتراه )) .  
( ١٥٥٣ ) حديث (( من اسلم على مال فهو له )) اخرجه ابو يعلى (٥) ، وابسن  
عدى من حديث ابي هريرة بلفظ (( من اسلم على شيء فهو له )) . (٦)

=== في الجهاد ، باب في العبد يأسره المسلمون ثم يظهر عليه العدو ، من طريق  
يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة به مثله . وعنه ابن حزم في المحلى  
٤٧٩/٧ ، المسألة ( ٩٣١ ) .

اسناده : صحيح رجاله كلهم ثقات ، قال ابن حزم : ورواية خلاس عن علي  
صحيحة الا انه لا بيان فيها انما هي (( ما احرزه العدو فهو جائز )) ولا  
ندرى ما معنى : فهو جائز ، ولعله اراد : انه جائز لأصحابه اذا ظفر  
به ، اهـ .

(١) هو احمد بن داود بن موسى السدوسي المكي ، ثقة حافظ .

انظر تراجم الاخبار شرح معاني الآثار ١٨/١ .

(٢) هو عبيد الله بن محمد بن عائشة ، اسم جده ، حفص بن عمر بن موسى بن  
عبيد الله بن معمر التيمي ، وقيل له : ابن عائشة ، والعائشي ، نسبة  
الى عائشة بنت طلحة ، لانه من ذريتها ، ثقة جواد ، من كبار العاشرة ،  
مات سنة ( ٢٢٨ ) / ٠ د ت س ، التقريب ٥٣٨/١ . وانظر الجرح  
٣٣٥/٥ ، الكشف ٢٣٣/٢ ، التهذيب ٤٥/٧ .

(٣) المصنف ٤٤٧/١٢ ، وعنه ابن الترمذاني في الجوهر النقي ١١٢/٩ ، واسناده  
صحيح وتقدم قريبا .

(٤) ( لم اعثر على الكتاب ) .

( ١٥٥٣ ) ( ١٣٤/٤ ) .

(٥) المسند ( ج ١٠ ص ٢٢٧ رقم ٥٨٤٧ ) . وعنه الزيلعي في نصب

الراية ٤١٠/٣ وقد اورده الحافظ في المطالب العالية ١٨٢/٢ رقم ( ٢٠٠٢ )

(٦) الكامل ج ٧ ص ٢٦٤٢ في ترجمة ياسين الزيات . ورواه ايضا البيهقي

في السنن الكبرى ١١٣/٩ في السير ، باب من أسلم على شيء  
فهو له .

اسناده : ضعيف لاجل ياسين الزيات وهو متروك .

وأغل بياسين الزيت . واخرج سعيد بن منصور ، عن عروة بن الزبير ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( من اسلم على شيء فهو له )) قال ابن عبد الهادي : مرسل صحيح . وعن صخر بن العيلة رفعه (( ان القوم اذا اسلموا احرزوا دماءهم وأموالهم )) . أخرجه ابو داود ، واحمد ، واسحاق ، والدارمي والبزار ، وابن ابى شيبة ، والطبراني مطولا في قصة ، وفي سنده أبان بن عبد الله

( ١ ) قلت : لم اقف عليه في القسم الموجود والمطبوع من سننه والله أعلم . قال البيهقي في السنن الكبرى ١١٣/٩ : وانما يروى عن ابن ابى مليكة ، وعن عروة مرسل ، اهـ . ومرسل عروة قال صاحب التنقيح ، رواه سعيد بن منصور حدثنا عبد الله بن المبارك عن حيرة بن شريح عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل ، عن عروة بن الزبير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( من اسلم على شيء فهو له )) ، قال : وهو مرسل صحيح ، اهـ . انظر نصب الراية ٣١٠/٣ ، وقال الحافظ : رجاله ثقات . التلخيص ١١/٤ رقم ( ١٨٨٣ ) وقال في الدراية ١٢١/٢ رقم

( ٧١٦ ) : اسناده صحيح .  
( ٢ ) التنقيح ( الورقة ٣٠٤ ) ورواه ايضا محمد بن الحسن الشيباني في شرح كتاب السير الكبير ج ٥ ص ١٧٧٣ الفقرة ( ٣٥٤٥ ) معلقا .  
( ٣ ) صخر بن العيلة : بفتح المهلة وسكون المثناة التحتانية ، ابن عبد الله ابن ربيعة الاحمسي ، صاحب قليل الحديث ، يقال ابن العيلة اسم امه . د .  
انظر الاستيعاب ١٢٠/٥ ، الاصابة ١٣٠/٥ ، التقريب ٣٦٥/١ .

( ٤ ) السنن رقم ( ٣٠٦٧ ) في الخراج والامارة والفي ، باب في اقطاع الارضين .  
( ٥ ) المسند ٣١٠/٤ .

( ٦ ) اسحاق بن راهوية في المسند ، وعنه الزيلعي في نصب الراية ٤١٢/٣ .

( ٧ ) السنن ٢٢٨/٢ في السير ، باب الحربى اذا قدم مسلما .

( ٨ ) المسند ، ورواه ايضا البيهقي في السنن الكبرى ١١٤/٩ .

( ٩ ) المصنف ٤٦٦/١٢ و ٤٦٧ في الجهاد ، باب من اعلم على شيء فهو له .

( ١٠ ) المعجم الكبير ٢٩/٨ و ٣٠ رقم ( ٧٢٧٩ ) .

اسناده : سكت عنه الحافظ في الدراية ١٢٢/٢ رقم ( ٧١٦ ) . قلت : رجال الاسناد ثقات الا أبان بن عبد الله بن ابي حازم وهو صدوق في حفظه لين وقد تقدم ترجمته . وقال الحافظ المنذرى : في اسناده : أبان بن عبد الله ابن ابى حازم . وقد وثقه يحيى بن معين ، وقال الامام احمد : صدوق صالح الحديث ، وقال ابن عدى : ارجوانه لا بأس به ، وقال ابو حاتم : وكان من فحش خطوه وانفرد بمناكير . انظر مختصر سنن ابى داود ٢٦٣/٤ .

البجلي ، قال ابن معين : ثقة ، قال احمد : صدوق ، وقال ابن عدى : ارجوانه  
لا بأس به ، قال ابن حبان : كان فحش غلظه وانفرد بمناكير . واستشهد البخاري<sup>(٥)</sup>  
بهذه المسألة بحديث عمر أنه قال لمولى له : يقال له هني : (( أكف<sup>(٦)</sup> (جناحك<sup>(٧)</sup>)  
عن المسلمين )) وفيه : (( انها لبلاذهم<sup>(٩)</sup> قاتلوا عليها فسى الجاهلييه ،

(١) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي ص (٦٧) رقم (١٢٥) .

(٢) انظر التهذيب ٩٦/١ .

(٣) الكامل ج ١ ص ٣٧٨ في ترجمة ابان بن عبدالله بن ابي حازم .

(٤) المجروحين ٩٩/١ . انظر ايضا الجرح والتعديل ٢٩٦/٢ .

(٥) الصحيح ١٧٥/٦ في الجهاد ، باب اذا اسلم قوم في دار الحرب ولهم مال  
وارضون فهي لهم ( ١٨٠ ) الحديث ( ٣٠٥٩ ) وتماه : (( ان عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه استعمل مولى له يدعى هنيًا على الحمي فقال : يا هني اضم  
جناحك عن المسلمين ، واتق دعوة المسلمين فان دعوة المظلوم مستجابة ، وادخل  
رب الصريمة ورب الغنيمة ) مصفرا ، اي صاحب القطعة القليلة من الابل والغنم واياي  
ونعم ابن عوف ونعم ابن عفان ، فانهما ان تهلك ماشيتهما يرجعا الى نخسل  
وزرع وان رب الصريمة ورب الغنيمة ان تهلك ماشيتهما ياتنى ببنيه فيقول : يا امير  
المؤمنين ، أفنتاركهم انا لا ابالك ؟ فالماء والكلأ أيسر على من الذهب والورق  
وأيم الله انهم ليرون اني قد ظلمتهم ، انها لبلاذهم ، فقاتلوا عليها في الجاهلية  
واسلموا عليها في الاسلام ، والذي نفسى بيده لولا المال الذي احمل عليه فسى  
سبيل الله ما حميت عليهم من بلادهم شبرا )) اه .

اسناده : رواه البخاري .

(٦) قال الحافظ : هي بالنون مصفر بغير همز ، وقد يهمز ، وهذا المولى لم ار من  
ذكره في الصحابة مع ادراكه ، وقد وجدت له رواية عن ابي بكر وعمر بن العاص  
روى عنه ابنه عمير ، وشيخ من الانصار وغيرهما ، وشهد صفين مع معاوية ثم تحول  
الى علي لما قتل عمار ، ثم وجدت في كتاب مكي لعمر بن شبة ، ان آل هني  
ينتسبون في همدان وهم موالى آل عمر ، اه . ولولا انه كان من الفضلاء النبياء  
الموثقون بهم لما استعمله عمر . انظر فتح الباري ١٧٦/٦ ، وعمدة القاري  
٣٠٤/١٤ .

(٧) كذا في (( م )) وهو كذلك في الدراية ١٢٢/٢ رقم (٧١٦) نقله المخيرج

بالمعنى واختصره تبعا للحافظ ، وهو في الصحيح (( اضم )) بدل (( أكف )) .

(٨) فسى (( م )) (( حاصل )) بدل (( جناحك )) والتصويب من الصحيح .

(٩) في (( م )) (( فانها لبلاذهم )) والتصحيح من الصحيح .

واسلموا عليها في الاسلام )) .

( ١٥٥٤ ) حديث (( عَيْدُ الطَّائِف )) اخبره البيهقي <sup>(١)</sup> ، عن ابن اسحاق ، عن  
عبد الله بن مكرم <sup>(٢)</sup> الثقفي ، قال : (( لما حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل  
الطائف خرج اليه رقيق من رقيقهم ( فيهم ) <sup>(٣)</sup> ابوبكرة <sup>(٤)</sup> وكان عبدا للحارث بن كلدة <sup>(٥)</sup>  
والمنبعت <sup>(٦)</sup> ) ويحنس <sup>(٧)</sup> ، ووردان <sup>(٨)</sup> .

( ١٥٥٤ ) ١٣٥/٤ .

( ١ ) السنن الكبرى ٢٢٩/٩ في كتاب الجزية ، باب ما جاء من عبيد اهل الحرب مسلما  
اسناده : قال البيهقي : هذا منقطع . واورده الزيلعي في نصب الراية

٣/٤٣٧ ، وقال : وهو مرسل ، وقد تقدم في المتيق . راجع ج٣ ص ٢٨٢ .

( ٢ ) عبد الله بن مكرم ، روى عن عبد الله بن قارب ، روى عنه محمد بن اسحاق قال ابن  
أبي حاتم : سمعت ابي يقول ذلك ، اهـ . قلت : لم يذكر فيه جرحا ولا  
تعديلا . انظر الجرح والتعديل ١٨١/٥ .

( ٣ ) هكذا بزيادة في (( م )) . وليست في النسخة المطبوعة .

( ٤ ) هونيع بن الحارث ابوبكرة الثقفي صاحب مشهور وقد تقدم ترجمته .

( ٥ ) الحارث بن كلدة بن عمرو بن عجلان الثقفي طبيب العرب وهو مولى ابي بكرة ،  
مختلف في صحبته ، قال ابن ابي حاتم : لا يصح اسلامه ، واخبر الحارث  
في الطب كثيرة . انظر اسد الغابة ٣٤٥/١ ، الاصابة ١٧٢/٢ . قلت  
له قصة ذكرها العسكري في تصحيقات المحدثين ، القسم الاول ص ( ٢٤ ) .  
فيما يتعلق بالطب فراجعها للاستفادة ان شئت وفقني الله واياك .

( ٦ ) المنبعت كان اسمه المضطجع فسماه النبي صلى الله عليه وسلم منبعا اسلم  
لما حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم الطائف . انظر اسد الغابة  
٤٤٥/٤ ، الاصابة ٢٧٩/٩ .

( ٧ ) في (( م )) سقط والمثبت من السنن الكبرى ، وهو يحنس النبال ذكره ابن  
اسحاق فيمن نزل الى النبي صلى الله عليه وسلم من الطائف لما حاصره  
فاسلم ، ثم اسلم سيده ، فرد ولاءه اليه ، وكان عبدا لآل يسار بن مالك  
من ثقيف ، وذكر الواقدي : انه كان مولى يسار بن مالك نفسه . انظر  
اسد الغابة ٩٩/٥ ، الاصابة ٣٣٥/١٠ .

( ٨ ) وردان هو جد الفرات بن يزيد بن وردان وكان وردان عبدا لعبد الله بن  
ربيعة بن خشة الثقفي ، ذكره ابن اسحاق فيمن نزل الى النبي صلى الله  
عليه وسلم من الطائف . انظر اسد الغابة ٨٢/٥ ، الاصابة

فى رهط من رقيقهم ، فاسلموا ، قالوا : يارسول الله رّد علينا رقيقنا الذين أتوك ، فقال : لا أولئك عتقاء الله عز وجل ، ورد على كل رجل ولاء عبده (( . وهذا مرسل . واخرج ابوداود فى "المراسيل" نحوه من حديث عبدربه بن الحكم ، واخرج احمد (٤) وابن ابى شيبه (٥) والطبرانى (٦) ، عن ابن عباس : (( ان عبد بن خرجا من الطائف الى النبى صلى الله عليه وسلم ، فاسلما فاعتقهما رسول الله صلى الله عليه وسلم : احدهما ابوبكرة )) ولفظ ابن ابى شيبه : (( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتق من اتاه من العبيد اذا اسلموا ، وقد اعتق يوم الطائف رجلين احدهما ابوبكرة )) . (١٥٥٥) قوله (( وقد صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم نصارى نجران على الف ومائتى (٨) ))

(١) الرهط : ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة . انظر المجموع

المفيث ج ١ ص ٨٢٩ ، ومختار الصحاح ص ( ٢٥٩ ) .

(٢) ص (١٦) ، وانظر تحفة الاشراف ٢٦٨/٣ . وهو فى نصب الراية ٤٢٦/٣ .

استاده : ضعيف ، لان عبدربه بن الحكم الطائفى مجهول .

(٣) عبدربه بن الحكم الطائفى ، عداؤه فى التابعين ، مجهول ، تفرد عنه عبد الله

ابن عبد الرحمن الطائفى . انظر الجرح ٤٠/٦ ، الميزان ٥٤٤/٢ .

(٤) المسند رقم (١٩٥٩ و ٢١١١ و ٢١٧٦ و ٢٢٢٩ و ٣٢٦٧ و ٣٤١٥) .

(٥) المصنف ٥٠٩/١٤ فى المغازى ، باب ما ذكروا فى الطائف .

(٦) المعجم الكبير ٣٨٧/١١ رقم (١٢٠٧٩ و ١٢٠٩٢) ورواه ايضا البيهقى

فى السنن الكبرى ٢٢٩/٩ و ٢٣٠ فى الجزية ، باب من جاء من عبيد اهل

الحرب مسلما ، وسعيد بن منصور فى سننه ٣٣٧/٢ رقم (٢٨٠٧) . من

طرق عن الحجاج عن الحكم عن مقسم عنه به .

استاده : اورده الهيثمى فى مجمع الزوائد ٢٤٥/٤ وقال : فيه الحجاج بن

ارطاة وهو ثقة لكنه مدلس ، اهـ . قلت : هو صدوق كثير الخطأ والتدليس

وقد تقدمت ترجمته ، وهو ضعيف لأجله .

(٧) كانت غزوة الطائف بعد حنين فى سنة ثمان . انظر سيرة ابن هشام

٤٧٨/٢ ، وحدايق الانوار ٦٩١/٢ ، وخاتم النبیین ١٢٦٩/٢ .

( ١٥٥٥ ) ١٣٦/٤ .

(٨) قال الاستاذ المرحوم ابوزهرة : وقد لجأت النصرانية الى ارض نجران ، ويظهر

انهم كانوا من النصارى الذين فروا من حكم القياصرة الذين اضطهدوهم ، ويظهر

انهم كانوا فى ابتداء امرهم موحدين حتى غشيت الوثنية تلك الديانة السماوية

بالتثليث وادعاء الالهية لعيسى بن مريم عليه السلام ، واهـ والروح القدس

فقد جاء فى كتاب الاكتفاء مانصه : (( كان بنجران بقايا من اهل دين عيسى

ابن مريم على الانجيل ، اهل فضل واستقامة من اهل دينهم ، لهم رأس ==



حلة )) وكذا ذكر في الهداية <sup>(١)</sup> ، والمعروف ما أخرجه ابو داود <sup>(٢)</sup> ، عن ابن عباس ، قال :  
 (( صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل نجران على الفى حلة ، النصف فى صفر  
 والبقية فى رجب ... الحديث )) . وأخرجه ابو يوسف فى كتاب " الخراج " <sup>(٣)</sup> من  
 طريق ابن اسحاق ، ومحمد فى " الاصل " <sup>(٤)</sup> عن ابى يوسف ، وليس فى شىء منها ذكر  
 " المائتين " ورجال ابى داود موثقون ، الا انه قيل سماع اسماعيل السدى من ابن  
 عباس نظير .

( ١٥٥٦ ) قوله (( فيضع على الفنى فى كل سنة ثمانية واربعين درهما ، وعلى  
 المتوسط اربعة وعشرين درهما وعلى الفقير اثني عشر درهما ، ويجب فى اول الحول  
 وتؤخذ فى كل شهر يقسطه ، هكذا روى عن عمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم من غير  
 تكثير من غيرهم )) وكذا قال فى الهداية <sup>(٥)</sup> ، ولم يذكر المخرجون -

== يقال له عبد الله التامر ، وكان موضع اصل ذلك الدين بنجران ، وهى بأوسط  
 ارض العرب فى ذلك الزمان . انظر خاتم النبئين ج ١ ص ٥٧ و ٥٨ ،  
 والجواب الصحيح ٥٠ / ١ وج ٢ ص ٥٠ .  
 ( ١ ) انظر شرح فتح القدير ج ٥ ص ٢٨٨ .  
 ( ٢ ) السنن رقم ( ٣٠٤١ ) فى الخراج والامارة والفى ، باب فى اخذ الجزية .  
 ولفظه مطول وهذا أوله .

اسناده : ضعيف ، لان اسماعيل بن عبد الرحمن القرشى السدى صدوق بهم  
 وقد تقدمت ترجمته ، وقال الحافظ المنذرى : فى سماع السدى من عبد الله  
 ابن عباس نظير ، وانما قيل : رآه ، ورأى ابن عمر ، وسمع من انس  
 ابن مالك رضى الله عنهم . مختصر سنن ابى داود ٢٥١ / ٤ ، وانظر  
 ايضا التلخيص ١٢٥ / ٤ رقم ( ١٩١٩ ) . واورده ابن قيم الجوزية فى احكام  
 اهل الذمة ٣٠ / ١ ، وسكت عنه . وقال الحافظ فى الدراية ١٣٣ / ٢  
 رقم ( ٧٣٧ ) : رواه موثقون ، الا ان سماع السدى من ابن عباس  
 نظير ، اه .

( ٣ ) ( ص ٧٨ فصل فى قصة نجران وأهلها ) .

( ٤ ) لم اجده فى الاجزاء الموجود والله اعلم .

اسناده : ضعيف .

( ١٥٥٦ ) ١٣٧ / ٤ .

( ٥ ) انظر شرح فتح القدير ج ٥ ص ٢٨٩ .

الاما روى ابن ابى شيبة من طريق ابى عون الثقفى (( ان عمر وضع الجزية <sup>(٢)</sup> على رؤس الرجال : على الفنى ثمانية واربعين <sup>(٣)</sup> ( درهما ) وعلى المتوسط اربعة وعشرين وعلى الفقير اثنى عشر درهما )) وهذا مرسل . وصله حميد بن زنجويه عن ( ابى ) <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> عون عن المغيرة بن شعبه . وماروى ابن سعد عن ابى نضرة : (( ان عمر وضع <sup>(٦)</sup>

(١) المصنف ٢٤١/١ فى الجهاد ، باب ما قالوا فى وضع الجزية والقتال عليها ، ورواه ايضا فى ج ٣ ص ٢١٧ فى الزكاة ، باب ما يؤخذ من الكروم والرطاساب والنخل وما يوضع على الارض ، مطولا بهذا الاسناد ، ورواه ايضا حميد بن زنجوية فى الاموال ٢٠٢/١ فى فتوح الارضين ، باب ارض العنوة تقر بايدى اهلها . من حديث سليمان بن ابى سليمان ابو اسحاق الشيبانى عن ابى عون محمد بن عبيد الله الثقفى ، واخرجه البيهقى فى السنن الكبرى ١٩٦/٩ فى كتاب الجزية ، باب الزيادة على الدينار بالصلح . والبلاندرى فى فتوح البلدان ٢٢٩/٢ ، وابوعبيدة فى كتاب الاموال ص ٥٠ رقم ( ١٠٤ ) فى باب فرض الجزية ، ومبلغها ، وأرزاق المسلمين ، وضيافتهم .

اسناده : مرسل ، ورجاله ثقات وهو صحيح الاسناد ، مع انقطاعه بين ابى عون وعمر رضى الله عنه .

(٢) الجزية : وهى عبارة عن المال الذى يعقد للكتابى عليه الذمة ، وهى فعلة ، من الجزاء ، كأنها جزت عن قتله ، انظر النهاية ٢٧١/١ ، احكام اهل الذمة ١٧/١ - ٢٣ ، شرح فتح القدير ٢٩٦/٥ .

(٣) سقط من (( م )) والمثبت من السنن الكبرى ، ونصب الراية .

(٤) كتاب الاموال ج ١ ص ١٤٧ فى الفى ، باب فرض الجزية ومبلغها ، وج ١ ص ٢٠٨ فى فتوح الارضين ، باب ارض العنوة تقر بايدى اهلها . واورده الحافظ الزيلعى فى نصب الراية من طريقه ، عن ابى نعيم عن مندل عن الشيبانى عن ابى عون عن المغيرة بن شعبه : (( ان عمر وضع ... الخ )) .

اسناده : ضعيف فيه مندل وهو ضعيف . انظر الميزان ١٨٠/٤ ، التمهيد ٢٩٨/١ ، التقريب ٢٧٤/٢ ، السابق واللاحق ص ( ٣٣٦ ) .

(٥) فى (( م )) (( ابن عون )) وا لصواب كما صحته .

(٦) الطبقات الكبرى ٢٠٢/٣ فى ترجمة عمر رضى الله عنه . وعنه الزيلعى فى نصب الراية ٤٤٨/٣ . من طريق عارم بن الفضل عن حماد بن سلمة عن سعيّد الجريرى عن ابى نضرة : (( ان عمر وضع الجزية على اهل الذمة فيما فتح من البلاد ، فوضع على الفنى ثمانية واربعين درهما ، وعلى الوسط اربعة وعشرين درهما ، وعلى الفقير اثنى عشر درهما ... الخ )) ، مختصر من حديث طويل .

اسناده : منقطع لان ابا نضرة - المنذر بن مالك - لم يدرك عمر ا رضى الله عنه .

الجزية على أهل الذمة)) فذكر نحوه مطولا . وما روى ابو عبيدة من طريق حارثة ابن مضرب : (( ان عمر بعث عثمان بن حنيف / فوضع عليهم ذلك )) . (١٨٤/ب) (١٥٥٧) قوله (( وما روى انه عليه السلام قال لمعان : خذ من كل حالم وحالمة ديناراً أو عدله معافراً )) . أخرجه عبد الرزاق ، حدثنا معمر وسفيان ، عن الاعشى ، عن ابي وائل عن مسروق ، عن معاذ بن جبل رضى الله عنه : (( ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه الى اليمن وامره ان ياخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً أو تبيعسة ، ومن كل أربعين مسنة ، ومن كل حالم أو حالمة ديناراً أو عدله معافراً )) . وأخرجه الدارقطني (٦) (٧)

(١) كتاب الاموال ص ٥٠ رقم (١٠٣) فى باب فرض الجزية ، ومبلغها ، وارزاق المسلمين ، وضيافتهم . من طريق اسماعيل بن جعفر عن اسرائيل عن ابي اسحاق عن حارثة بن المضرب عن عمر : (( انهم بعث عثمان بن حنيف ، فوضع عليهم ثمانية واربعين درهما ، واربعة وعشرين ، واثنى عشر )) اهـ . ورواه ايضا البلاذرى فى فتوح البلدان ٣٢٦/٢ عن يحيى بن آدم به ، وبه البيهقى فى السنن الكبرى ١٣٤/٩ ، وحميد بن زنجويه فى الاموال ١٤٧/١ فى الفقه ، باب فرض الجزية ومبلغها بنحو سياق ابي عبيدة وسنده ، وابو يوسف فى كتاب الخراج ص (٨٨ و ٨٩) باب ما عمل به فى السواد ، من حديث محمد بسن اسحاق عن حارثة بن مضرب به مثله . واورده الهندي فى كنز العمال ٩٦٧/٤ . اسناده : صحيح رجاله كلهم ثقات .

( ١٥٥٧ ) ( ١٣٧/٤ ) .

(٢) اى بالغ مدرك . النهاية ٤٣٤/١ ، لسان العرب ١٤٦/١٢ .  
(٣) المعافرة : بفتح الميم : حى من همدان لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة لانه جاء على مثال ما لا ينصرف من الجمع ، واليهم تنسب الثياب المعافرية . قال فسى النهاية ٢٦٢/٣ : هى برد باليمن منسوبة الى معافر ، وهى قبيلة باليمن ، والميم زائدة . وانظر الصحاح ٧٥٣/٢ ، ولسان العرب ٥٩٠/٤ .  
(٤) المصنف ج ٤ ص ٢١ و ٢٢ رقم (٦٨٤١) . ومن طريقه أخرجه الترمذى فى سننه ٦٨/٢ فى الزكاة ، باب ما جاء فى زكاة البقر (٥) الحديث (٦١٩) اسناده : قال الترمذى : هذا حديث حسن .

(٥) وهو الذى دخل فى السنة الثانية ، سمى به ، لانه يتبع أمه . وقيل : يتبع قرنه أذنه لتساويهما . انظر المجموع المفهيم ج ١/٢١٦ .  
(٦) وهى التى دخلت فى الثانية . انظر النهاية ٤١٢/٢ .  
(٧) السنن ١٠٢/٢ فى الزكاة ، باب ما يجب فى الخضروات صدقة ، من طريق عبد الرزاق أيضاً .

من هذا الوجه ، وقال : كان معمري يقول : هذا غلط ليس على النساء شي . واخرج  
ابوداود في " المراسيل " <sup>(١)</sup> عن الحكم ، قال : (( كتب رسول الله عليه وسلم  
الى معاذ باليمن : على كل حال او حالمة دينار أوقيته )) . وعن الحسن  
مرسلا نحوه اخرج ابن زنجويه . <sup>(٢)</sup> وعن عروة مرسلا ايضا اخرج ابو عبيد فسي  
الاموال <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) ص ( ٩ ) وتامه (( اوعده من قيمة المعافر ولا يعين يهودى عن يهودية )) .  
وانظر تحفة الاشراف ١٣ / ١٧٧ ، واورده الزيلعى فى نصب الراية ٤ / ٤٤٦ .  
وقد اخرج ابن ابي عمير فى الخراج ص ( ٦٨ ) رقم ( ٢٢٩ ) فى باب اما  
الجزية والخراج ، ص ( ١١٢ ) رقم ( ٣٦٥ ) فى باب ما سقت السماء اوسقى بفرب .  
والبلاندى فى فتوح البلدان ١ / ٨٥ رقم ( ٢٢٠ ) ، وحفيد بن زنجويه فى كتاب  
الاموال ج ١ ص ١١٧ فى الفى ، باب اخذ الجزية من عرب اهل الكتاب .  
اسناده : رجال الاسناد ثقات ، الا ان الحكم بن عتيبة لم يدرك معاذ ، وقد  
ارسله وهو ربما يدلس ، وهو منقطع بهذا الاسناد .

( ٢ ) كتاب الاموال ١ / ١١٨ فى الفى ، باب اخذ الجزية من عرب اهل الكتاب مسن  
طريق النضر بن شميل ، عن عوف ، عن الحسن ، قال : (( كتب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الى اهل اليمن : من اسلم من يهودى او نصرانى فله مال للمسلم  
وعليه ماعليه ، ومن ابى فعليه الجزية ، على كل حال من ذكر أو أنثى ، حر أو عبد  
دينار وافر أوقيته من المعافر ، فى كل عام )) ، اهـ ورواه عنه الزيلعى فسي  
نصب الراية ٣ / ٤٤٧ .

اسناده : رجاله ثقات وهو مرسل صحيح .

( ٣ ) كتاب الاموال ص ٣٧ رقم ( ٦٦ ) فى كتاب سنن الفى ، والخمس ، والصدقة  
وهى الاموال التى تليها الأئمة للرعية ، باب اخذ الجزية من عرب اهل الكتاب  
من طريق عثمان بن صالح عن عبد الله بن لهيعة عن ابى الاسود عن عروة  
ابن الزبير . قال : (( كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اهل اليمن  
انه من كان على يهودية او نصرانية ، فانه لا يفتن عنها ، وعليه الجزية : على  
كل حال : ذكر أو أنثى ، عبد أو أمة دينار وافر أوقيته من المعافر ، فمن  
ادى ذلك الى رسلى فان له ذمة الله وذمة رسوله ، ومن منعه منكم فانه  
عدو لله ولرسوله وللمؤمنين )) ، اهـ . وعنه الزيلعى فى نصب الراية ٣ / ٤٤٦

اسناده : ضعيف مع ارساله لاجل ابن لهيعة وهو ضعيف وقد تقدمت  
ترجمته .

(١) وعن معاوية بن قرة مرسلًا أيضًا ، قال : (( كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مجوس هجر : ومن ابى فعلية الجزية على كل رأس دينار ، على الذكر والانثى )) (٢) (٣)  
 (١٥٥٨) قوله (( روى ان عمر قال : ما اصنع بهم ؟ - يعنى المجوس - فقال عبد الرحمن بن عوف : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : سنوا بهم سنة اهل الكتاب غير ناكحى نسائهم ولا آكلى ذبائهم )) . تقدم فى النكاح .  
 (٤) وللبخارى -

(١) قلت : وقد اخرج حميد بن زنجويه فى كتاب الاموال ١٢٧/١ فى الفى ، باب اخذ الجزية من المجوس ، من طريق هشام بن القاسم عن المرجابن رجا عن سليمان بن حفص عن ابى اياس معاوية بن قرة به وقد اختصر المخرج سياقه بعض الاختصار وذلك تبعًا لشيخه الحافظ ابن حجر فى الدراية ١٣٣/٢ رقم (٧٣٨) . ومن طريق ابن زنجوية اورده الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ٤٤٧/٣ .  
اسناده : مرسل ضعيف لان سليمان بن حفص مجهول . انظر الميزان ١٩٩/٢ التهذيب ١٨٠/٤ ، التقريب ٣٢٣/١ .

(٢) المجوس : هم عبدة النيران القائلين ان للعالم اصلين : نور وظلمة ، قال قتادة : الاديان خمسة ، اربعة للشيطان وواحد للرحمن . وقيل : المجوس فى الاصل النجوس لتدينهم باستعمال النجاسات . انظر تفسير القرطبى ج ١ ص ٤٣٣ - ٤٣٥ ، وج ١٢ ص ٢٣ ، خاتم النبیین ١٧/١ .  
 (٣) هى مدينة وهى قاعدة البحرين ، وقيل : ناحية البحرين كلها حجر . انظر مرصاد الاطلاع ١٤٢٥/٣ .

(١٥٥٨) ١٣٧/٤ ، وقد تقدم فى الحديث رقم (١١٢٨) .  
 (٤) الصحيح ٢٥٧/٦ فى أوائل كتاب الجزية ، الحديث رقم (٣١٥٦) ورواه - ايضا الترمذى ٧٣/٣ فى السير ، باب فى اخذ الجزية من المجوس (٣٠) ، الحديث (١٦٣٥) عن بجاله بن عبدة بنحوه . وابوداود رقم (٣٠٤٣) فى الخراج والامارة والفى ، باب فى اخذ الجزية من المجوس ، والطيالسى فى مسنده ( المحنة المعبود ) ٢٤٠/١ رقم (٢٠٧٨) والامام احمد فى المسند ١٩٠/١ ، والحميدى فى مسنده ٣٥/١ رقم (٦٤) . وعبدالرزاق فى المصنف ٦٨/٦ رقم (١٠٠٢٤) ، وابن الجارود فى المنتقى ص (٣٧٢) رقم (١١٠٥) ، والبغوى فى شرح السنة ١٦٨/١١ رقم (٢٧٥٠) .  
اسناده : رواه البخارى ، قال البغوى : هذا حديث صحيح اخرج محمد (البخارى) عن على بن عبد الله ، عن سفيان .

عن بجالة بن عبدة<sup>(١)</sup> : (( اتانا كتاب عمر قبل موته بسنة : فرقوا بين كل ذى محرم<sup>(٣)</sup> من المجوس ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبدالرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذها من مجوس هجر<sup>(٤)</sup> )) وروى مالك عن الزهري (( ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس البحرين ، وان عمر اخذها من مجوس فارس ، وان عثمان اخذها من مجوس البربر<sup>(٥)</sup> )) .

(١) بجالة - بفتح الموحدة بعدها جيم - ابن عبدة - بفتحيتين - التميمي العنبري البصري ، ثقة ، من الثانية . خ د ت س . انظر الجرح ٤٣٧/٢ ، الكاشف ١٤٩/١ ، التهذيب ٤١٧/١ ، التقريب ٩٣/١ .

(٢) في (( م )) (( عبدة )) والتصحيح من صحيح البخاري وغيره .

(٣) في (( م )) (( كل ذى رحم محرم )) بزيادة (( رحم )) والصواب كما صححته من البخاري .

(٤) الموطأ ج ١ ص ٢٧٨ في الزكاة ، باب جزية اهل الكتاب والمجوس . والموطأ

برواية محمد بن الحسن الشيباني ص (١١٧) رقم (٣٣٢) وهذا لفظه . ورواه ايضا ابن ابي شيبة في مصنفه ٢٤٢/١٢ في الجهاد ، باب ما قالوا في المجوس تكون عليهم جزية ، من طريق وكيع عن مالك بن انس عنه به مثله ، وعبدالرزاق في المصنف ٦٩/٦ رقم (١٠٠٢٦) من طريق معمر به ، وابوعبيدة في كتاب الاموال ص ٤٢ رقم (٧٩) باب اخذ الجزية من المجوس . من طريق سعيد بن عفير عن يحيى بن ايوب عن يونس بن يزيد الإيلي عنه به مثله .

اسناده : رجاله ثقات لكنه منقطع الاسناد ، وقد وصله الحسين بن ابي كبشة عن عبدالرحمن بن مهدي ، عن مالك فقال : عن الزهري ، عن السائب بن يزيد اخرجه الدارقطني في غرائب مالك ( كما في نصب الراية ٤٤٨/٣ ) . والطبراني في المعجم الكبير ١٧٨/٧ رقم (٦٦٦٠) قال الدارقطني : المحفوظ المرسل وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٣/٦ : رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح غير الحسين بن سلمة بن ابي كبشة وهو ضعيف ، اهـ .

(٥) البربر : جيل من الناس ، يقال انهم من ولد برّ بن قيس بن عيلان . وهم

جيل كبير من ناحية كبيرة من بلاد المغرب ، والنسبة اليه البربري . انظر

اللبان في تهذيب الانساب ١٣٢/١ ، لسان العرب ٥٦/٤ .

فائدة : اخذ الجزية من المجوس جائز بالاجماع ، الا ما حكى عن عبدالملك

ابن الماجشون بانها لا تقبل الا من اليهودي والنصراني فقط . ولا جزية

على النساء بالاجماع ، واتفقوا على ان الجزية لا تجب على الصبيان ،

واجمعوا على ان الجزية لا تجب على العبيد ، وهي لا تؤخذ من سيده المسلم ===

( ١٥٥٩ ) حديث ( ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين : لو كان يجزى على عربى رق لكان اليوم ، وانما الاسلام او السيف )) . واخرجه الطبرانى (١) والبيهقى (٢) ، والشافعى فى القديم (٣) ، عن معاذ : ( ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لو كان ثابت على احد من العرب رق لكان اليوم انما هو أسار او فداء )) وفى سند الشافعى والبيهقى الواقدي ، وفى سند الطبرانى يزيد بن عياض روى بالكذب . واخرج محمد فى " الاضل" (٥)

=== عنه ، وعليه قول عامة اهل العلم ، ولا جزية على المجنون بلا خلاف يعلم من اهل العلم . انظر موسوعة الاجماع فى الفقه الاسلامى ج ١ ص ٢٦٢ و ٢٦٣ . عن المغنى لابن قدامة ٤٩٨/٨ - ٥٠١ ، واختلاف الفقهاء ٣/١٩٩ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٨ و ٢٨٠ ، وبداية المجتهد ١/٣٧٦ و ٣٩٠ والمحلى لابن حزم ٧/٥٦٦ و ٥٦٩ ، المسألة ( ٩٦٠ ) ، انظر التفصيل فى ذلك فى شرح السنة ١١/١٧٠ - ١٧٢ ، والتمهيد لابن عبد البر ٢/١٢٤ - ١٤٤ ، وشرح فتح القدير ٥/٢٨٨ - ٢٩٦ ، وعمدة القارى ١٥/٨٠ ، وفتح البارى ٦/٢٥٩ - ٢٦٦ ، والمبدع شرح المقنع ج ٣ ص ٣٩٥ - ٤١٥ . ( ١٥٥٩ ) ١٣٧/٤ .

(١) المعجم الكبير ج ٢٠ ص ١٦٨ رقم ( ٣٥٥ ) .  
(٢) السنن الكبرى ٩/٧٤ فى السير ، باب من يجزى عليه الرق .  
(٣) الام ج ٤ ص ٢٨٨ فى الجزية ، باب من قوتل من العرب والعجم ومن يجزى عليه الرق .

اسناده : ضعيف ، قال الهيثمى : رواه الطبرانى وفيه يزيد بن عياض وهو كذاب . مجمع الزوائد ٥/٣٣٢ ، وقال البيهقى : وهذا اسناد ضعيف لا يحتج بمثله ، اهـ .

(٤) يزيد بن عياض بن جعدية الليثى ، ابو الحكم المدنى ، نزيل البصرة ، وقد ينسب لجده ، كذبه مالك وغيره ، من السادسة . /تق . انظر الضعفاء الصغير للبخارى ص ( ١٢٢ ) ، الضعفاء والمتروكين للنسائى ص ( ١١١ ) ، والمجروحين لابن حبان ٣/١٠٨ ، تاريخ ابن معين ٢/٦٧٥ ، الميزان ٤/٤٣٦ ، التهذيب ١١/٣٥٢ ، التقريب ٢/٣٦٩ .

(٥) لم اقف فى الاجزاء الموجود منه والله اعلم .

اسناده : ضعيف فيه الحسن بن عمارة البجلي وهو متروك الحديث .  
فائدة : ان الجزية تؤخذ من اهل الكتاب من العرب بالاجماع انظر ذلك مفصلا فى المغنى لابن قدامة ٨/٤٩٨ و ٤٩٩ ، وشرح فتح ===

حدثنا يعقوب ، عن الحسن بن عمار ، عن مقسم ، عن ابن عباس ، قال : (( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقبل من مشركي العرب الا الاسلام او القتل )) ( ١٥٦٠ ) حديث (( من بدل دينه فاقتلوه ))<sup>(١)</sup> أخرجه ابن ماجه مختصرا على هذا ، ورواه البخاري ، وبقية اصحاب السنن<sup>(٢)</sup> ، عن عكرمة ، قال : (( اتى على بزنادقة<sup>(٣)</sup> ، فاحرقهم ، فبلغ ذلك ابن عباس ، فقال : لو كنت انا لم احرقهم لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم : لاتعذبوا بعذاب الله ولقتلتهم ، لقول الله صلى الله عليه وسلم : من بدل دينه فاقتلوه )) .

( ١٥٦١ ) قوله (( لأن النبي صلى الله عليه وسلم استرق نساء العرب كما يسترق اهل الكتاب )) . عن ابي هريرة ، قال : (( لا ازال احب بنى تميم ، بعد ثلاث سمعتن من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولها فيهم ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : هم اشد امتي على الدجال ، قال : وجاءت

=== القدير ٢٩٢/٥ ، والمبدع فى شرح المقنع ٤٠٦/٣ .

( ١٥٦٠ ) ١٣٨ / ٤ .

( ١ ) سبب ورود الحديث - كما فى البخارى - عن عكرمة ان عليا حرق قوما فبلغ ابن عباس ، فقال : لو كنت انا لم احرقهم لان النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تعذبوا بعذاب الله ، ولقتلتهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم (( من بدل ... الخ )) انظر البيان والتعريف فى اسباب ورود الحديث الشريف ٢٠٨/٣ رقم ( ١٥٢٩ ) .

( ٢ ) السنن ٨٤٨/٢ فى الحدود ، باب المرتد عن دينه ( ٢ ) الحديث ( ٢٥٣٥ )

( ٣ ) الصحيح ١٤٩/٦ فى الجهاد ، باب لا يعذب بعذاب الله ( ١٤٩ ) الحديث

( ٣٠١٧ ) ، وج ١٢ ص ٢٦٧ فى استتابة المرتدين ، باب حكم المرتد والمرتدة

( ٢ ) الحديث ( ٦٩٢٢ ) .

( ٤ ) رواه ابو داود رقم ( ٤٣٥١ ) فى اول كتاب الحدود . والترمذى ١٠/٣ فى

الحدود ، باب ماجاء فى المرتد ( ٢٥ ) الحديث ( ١٤٨٣ ) . والنسائى

١٠٤/٧ فى تحريم الدم ، باب حكم فى المرتد ، والامام احمد ٢٨٢/١ .

اسناده : رواه البخارى .

( ٥ ) الزنديق : القائل ببقاء الدهر ، فارسى معرب ، وهو بالفارسية : زندكراى ،

يقول بدوام بقاء الدهر ، والزندقة : الضيق ، وقيل : الزنديق منه لانه ضيق

على نفسه ، وزندقته انه لا يؤمن بالآخرة ، ووحدانية الخالق . انظر

لسان العرب ١٤٧/١٠ ، وفتح البارى ٢٧٠/١٢ .

( ١٥٦١ ) ١٣٨ / ٤ .



صدقاتهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هذه صدقات قومنا ، قال : وكانت سبية منهم عند عائشة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اعتقيها فانها من ولد اسماعيل (( متفق عليه . وعن عائشة قالت : (( لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سبايا بنى المصطلق وقعت جويرية بنت الحارث [ فى السهم ] لثابت (٤) ابن قيس بن شماس أولاد بن عم له ، فكاتبته على نفسها ، وكانت امرأة حلوة [ ملاحه لا يراها احد الا اخذت بنفسه ] (٤) ، فانت رسول الله صلى الله عليه وسلم (٥) فقالت: يا رسول الله انا جويرية بنت الحارث بن ابي ضرار سيد قومى ، وقد اصابنى

(١) قال العلامة العيني فى عمدة القارى ١٠٥/١٣ : ذكر ما يستفاد منه : فيه دليل على جواز إسترقاق العرب وتملكهم كسائر فرق العجم الا ان عتقهم افضل . قال ابن بطال : وتميم كانوا يختارون ما يخرجون فى الصدقات من افضل ما عندهم فاعجبه صلى الله عليه وسلم ، فلذلك قال : هذا القول على معنى المبالغة فى نصحهم لله ولرسوله فى جودة الاختيار للصدقة ، وفيه فضيلة ظاهرة لبسنى تميم وكان فيهم فى الجاهلية وصدر الاسلام جماعة من الاشراف والرؤساء ، وفيه الاخبار عما سياتى من الاحوال الكائنة فى آخر الزمان . وانظر ايضا فتوح البارى ١٧٢/٥ .

(٢) (( سبية )) السبية : المرأة التى تسبى من قومها ، وتؤخذ أمة فعيلة بمعنى مفعولة . راجع جامع الاصول ٢١٩/٩ .

(٣) رواه البخارى ١٧٠/٥ فى العتق ، باب من ملك من العرب رقيقا فوهب وباع وجامع (١٣) الحديث (٢٥٤٣) ، وج ٨ ص ٨٤ فى المغازى ، باب رقم (٦٨) الحديث (٤٣٦٦) ، ومسلم ١٩٥٧/٤ فى فضائل الصحابة ، باب من فضائل غفار واسلم وجهينة (٤٧) الحديث (١٩٨) (٢٥٢٥) . ورواه ايضا ابن الجارود فى المنتقى ص (٣٢٥) رقم (٩٧٤) . اسناده : متفق عليه .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (( م )) والمثبت من المسند .

(٥) وتام الحديث بعده (( تستعينه فى كتابتها ، قالت : فوالله ما هو الا ان رأيته على باب حجرتى فكرهتها وعرفت انه سبرى منها ما رأيت فدخلت عليه ، فقالت ... الخ )) . قلت : سقط هذا من (( م )) ولعل المخرج اختصره الجزء المطلوب منه يبدو ذلك والله اعلم .

(٦) الحارث بن ابي ضرار وهو حبيب بن الحارث بن عائذ بن مالك بن جذيمة الخزاعى المصطلق ابو جويرية زوج النبي صلى الله عليه وسلم بنت الحارث قال ابن اسحاق : تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم جويرية بنت الحارث ==

من البلاء ما لم يخف عليك ، فجئتك استعينك على كتابتي ، قال : فهل لك في خير من ذلك ؟ قالت : قلت : وما هو يا رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> ؟ قال : اقضى كتابتك واتزوجك ، قالت : نعم يا رسول الله ، قال : قد فعلت ، قالت : وخرج الخبر الى الناس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم / تزوج جويرية بنت ( ١٨٥ / أ ) الحارث فقال الناس : اصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فارسلوا ما بأيديهم ، قالت : فلقد اعتقب تزويجه اياها مائة اهل بيت من بني المصطلق ، فما اعلم امرأة كانت اعظم بركة على قومها منها )) رواه احمد <sup>(٢)</sup> واحتج به <sup>(٣)</sup> .

=== وكانت في سبايا بني المصطلق من خزاعة فوَقعت لثابت بن قيس بن شمس فذكر الخبر ، ثم قال : فاقبل ابوها الحارث بن ابي ضرار لفداء ابنته ، فلما كان بالعقيق نظر الى الابل التي جاء بها للفداء فرغب في بيعين منها فبيعهما في شعب من شعاب العقيق ، ثم اتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا محمد اخذتم ابنتي وهذا فداؤها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فابن البعيران اللذان غيبت بالعقيق في شعب كذا وكذا ، فقال الحارث : اشهد ان لا اله الا الله وانك رسول الله ما طلع على ذلك الا الله ، واسلم الحارث وابنان له وناس من قومه . انظر أسد الغابة ١ / ٣٣٥ ، الاصابة ٢ / ١٦٠ .

( ١ ) لفظ الصلاة والتسليم زيادة في (( م )) وليست في المسند .

( ٢ ) المسند ج ٦ ص ٢٧٧ . ورواه ايضا ابو داود رقم ( ٣٩٣١ ) في العتق باب بيع المكاتب اذا فسخت الكتابة ، والطبراني في المعجم الكبير ٢٤ / ٦١ رقم ( ١٥٩ ) ، والحاكم في المستدرک ٤ / ٢٦ في كتاب معرفة الصحابة . وابن اسحاق ( سيرة ابن هشام ٢ / ٢٩٤ ) .

اسناده : حسن ، قال الحافظ المنذرى : فيه محمد بن اسحاق بن يسار مختصر سنن ابي داود ٥ / ٣٩٣ رقم ( ٣٧٧٧ ) ، وسكت عنه الحاكم ، ثم الذهبي ، قلت : رجاله ثقات عدا محمد بن اسحاق فانه صدوق يدلس وروايته في المغازي مقبولة وهو حسن ان شاء الله .

( ٣ ) قلت : فيه تفصيل ، اختلفوا فيمن لا كتاب له وشبهة كتاب ، كعبدة الاوثان من العرب والعجم ، هل تؤخذ منهم الجزية ، أم لا ؟ فقال ابو حنيفة : لا تقبل الا من العجم منهم دون العرب . وقال مالك : تؤخذ من كل كافر : عربيا كان أو أعجميا ، الا من مشركي قريش خاصة . وقال الشافعي واحمد ( في اظهر الروايتين ) : لا تقبل الجزية من عبدة الاوثان على الاطلاق : عربيهن وعجميهن ، والرواية الاخرى عن احمد : كمذهب ابي حنيفة في اعتبار الاخذ من المعجم خاصة . انظر المحرر في الفقه على مذهب الامام احمد ===

(١٥٦٢) قوله (( ولان عمر لم يضع الجزية على النساء )) . وابن ابي شيبة (١) حدثنا  
 عبدة بن سليمان ، حدثنا عبيد الله ، عن نافع ، عن اسلم مولى عمر ، قال : (( كتب  
 عمر الى امرأ<sup>(٣)</sup> الجزية : لا تضعوا الجزية الا على من جرت عليه المواسى ، ولا تضعوا  
 الجزية على النساء ، ولا على الصبيان )) .  
 (١٥٦٣) قوله (( لان عمر شرط كونه معتقلا<sup>(٤)</sup> ))

== ابن حنبل ١٨٢/٢ و ١٨٣ ، المقنع لابن قدامة ١/٢٤٥ و ٥٢٥ ، الافصاح عن

معاني الصحاح ٢/٢٩٢ ، رحمة الامة فى اختلاف الائمة ص (٣٩٥) .

(١٥٦٢) ١٤٨/٤ .

(١) المصنف ١٢/٢٣٩ فى الجهاد ، باب ما قالوا فى وضع الجزية والقتال عليها .  
 وتماه (( قال : وكان عمر يختم اهل الجزية فى اعناقهم )) ، اهـ . ورواه ايضا  
 البيهقى فى السنن الكبرى ٩/١٩٥ فى كتاب الجزية ، باب من يرفع عنه الجزية  
 وعبد الرزاق فى المصنف ٦/٨٥ رقم (١٠٠٩٠) و ج ١٠ ص ٣٣١ رقم (١٩٢٧٣)  
 وسعيد بن منصور فى سننه ٢/٢٨٢ رقم (٢٦٣٢) فى الجهاد ، باب ما جاء فى  
 قتل النساء والولدان ، وابويوسف فى كتاب الخراج ص ٢٦٣ رقم (٢٨١) فى لباس  
 اهل الذمة وزبيهم ، ويحيى بن ادم فى الخراج ايضا (ص ٦٩ رقم ٢٣١) ، وحديد ابن  
 زنجوية فى الاموال ١/١٣٨ فى الفى ، باب من تجب عليه الجزية ومن تسقط  
 وص (١٤٤) فى باب فرض الجزية ومبلغها . وابو عبيد فى كتاب الاموال ص  
 ٤٧ رقم (٩٣) فى باب من تجب عليه الجزية ومن تسقط عنه من الرجال والنساء  
 من طرق عن نافع عن اسلم مولى عمر وبعضهم مطولا والبعض ينحو سيقا ابن ابي شيبة .

اسناده : صحيح رجاله كلهم ثقات . من رجال الصحيحين .

(٢) اسلم العدوى ، مولى عمر ، ثقة ، مات سنة ثمانين ، وقيل بعد سنة ستين وهو

ابن اربع عشرة ومائة سنة . ع . التقريب ١/٦٤ . انظر تذكرة الحافظ

١/٥٢ ، وسير اعلام النبلاء ٤/٩٨ ، التهذيب ١/٢٦٦ ، والاصابة ١/٥٨

(٣) فى ((م)) ((امير)) بدل ((أمرأ)) والتصحيح من المصنف .

(١٥٦٣) ١٣٨/٤ .

(٤) الاعمال : افتعال ، من العمل : اى انهم يقومون بما تحتاج اليه من

عمارة وزراعة وتلقيح وحراسة ، ونحو ذلك . النهاية ٣/٣٠٠ . ونسب

لسان العرب ١١/٤٧٥ : واعتل : اضطرب فى العمل ، واستعمل

فلان اذا ولى عملا من اعمال السلطان . وفى الصحاح ٥/١٧٧٥ :

والعمالاة بالضم : رزق العامل .

(١) أخرجه البيهقي من طرق مرسله عن عمر ( ) انه ضرب الجزية على الفنى ثمانية واربعين درهما ، وعلى المتوسط اربعة وعشرين ، وعلى الفقير المكتسب اثني عشر )) . وقال الكرخي (٢) : قال محمد بن الحسن : وانما جاء الاثران الخراج على كل معتمل . وفي الهداية (٣) ان عثمان رضى الله عنه لم يوظفها على فقير غير معتمل وكان ذلك بمحض من الصحابة )) . قال المخرجون (٤) : لم نجد الا ما روى ابو عبيد في " الاموال " (٥) ان عمر

(١) السنن الكبرى ١٩٦/٩ فى الجزية ، باب الزيادة على الدينار بالصلح . ورواه ابن ابى شيبه فى المصنف ٢٤١/١٢ فى الجهاد ، باب ما قالوا فى وضع الجزية والقتال عليها ، من طريق على بن مسهر ، عن الشيباني ، عن ابى عون محمد ابن عبد الله الثقفى ، ورواه البيهقي من طريقه ويوجد فارق يسير عن هذا السياق المذكور هنا . والجدير بالذكر ان هذا السياق بتمامه اورده الحافظ فى التخليص ١٢٧/٤ تحت رقم ( ١٩٢٥ ) واما فى النسخة المطبوعة كما يلى : (( وضع عمر ابن الخطاب فى الجزية على رؤس الرجال على الفنى ثمانية واربعين درهما وعلى الوسط اربعة وعشرين ، وعلى الفقير اثني عشر درهما )) اهـ . اسناده : رجاله ثقات الا انه منقطع لان محمد بن عبد الله الثقفى لم يدرك عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ، هو يروى عنه مرسل . وكذا قال البيهقي . وقد تقدم قريبا .

(٢) المختصر ( لم اعثر على الكتاب ) .

(٣) انظر شرح فتح القدير ٢٩٤/٥ .

(٤) انظر نصب الراية ٤٥٣/٣ ، والدرية ١٣٥/٢ رقم ( ٧٣٩ ) وقال الحافظ :

لم اجده ، والذي وظف الخراج والجزية هو عثمان بن حنيف فى خلافة عمر كما

تقدم ، ولم اجد عنده هذا الاستثناء . وهو فى الاموال الحميد بن زنجويه :

ابصر عمر شيئا كبيرا من اهل الذمة يسأل ، فكتب الى عماله : ان لا ياخذ

الجزية من شيخ كبير ، اهـ . مختصر ، وتمامه فى نصب الراية ٤٥٣/٣ . وقال

الزيلعي : المراد بعثمان : عثمان بن حنيف .

(٥) كتاب الاموال ص ٥٠ رقم ( ١٠٣ ) بباب فرض الجزية ، ومبلغها ،

وأزاق المسلمين ، وضيا فتهم . من طريق اسماعيل بن جعفر عن اسرائيل

عن ابى اسحاق عن الحارث بن المضرب عن عمر (( انه بعث عثمان بن

حنيف ... الخ )) .

اسناده : صحيح رجاله كلهم ثقات ، وقد تقدم قريبا .

بعث عثمان بن حنيف ، فوضع عليهم ثمانية وأربعين درهما ، وأربعة وعشرين ، واثنى عشر )) والله اعلم ، وليس فيه استثناء ، ولا انه بحضرة الصحابة ، وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية ، وكذا عمر ، ومعان ، ورفع الى بيت المال ولم يخمس ، وقال المخرجون : لم نجد المرفوع ، وكذا ما عن معان . واما ما عن عمر فعند ابي داود <sup>(٢)</sup> ، عن عمر بن عبد العزيز : ( انه كتب ان من سأل عن مواضع الفى فهو ما حكم ) فيه <sup>(٣)</sup> عمر ، فرآه المؤمنون عدلا موافقا لقول النبي صلى الله عليه وسلم : جعل الله الحق على لسان عمر وقلبه ، فرض الأ عطية ، وعقد لاهل ( الاديان ) <sup>(٤)</sup> ذمة بما فرض عليهم من الجزية ، لم يضرب فيها بخمس ، ولا مغم <sup>(٥)</sup> . وفى سننده انقطاع ، وابن عدى قيل مجهول . وفيها ما اخرج ابوداود <sup>(٦)</sup> ، والترمذى <sup>(٧)</sup> ، ولاحمد <sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) انظر نصب الراية ٤٥٣/٣ ، والدراية ١٣٥/٢ رقم ( ٧٣٩ ) .
- (٢) السنن رقم ( ٢٩٦١ ) فى الخراج والامارة والفى ، باب فى تدوين العطاء . من طريق عيسى بن يونس ، عن ابن لعدى بن عدى الكندى عنه به .
- اسناده : ضعيف قال الحافظ المنذرى : فى رواته مجهول . عمر بن عبد العزيز لم يدرك عمر بن الخطاب ، والمرفوع منه مرسل ، اهـ . مختصر سنن ابى داود ٢٠٨/٤ رقم ( ٢٨٤١ ) .
- (٣) سقط من (( م )) والمثبت من السنن .
- (٤) فى (( م )) (( الاوثان )) بدل (( الاديان )) والتصحيح من السنن .
- (٥) ابن عدى بن عدى الكندى ، شيخ لعيسى بن يونس ، لم يسم ولا يعرف حاله ، قال الذهبى : مجهول ، من السادسة . /مد . انظر الميزان ٥٩٤/٤ ، الكاشف ٤١٤/٣ ، التهذيب ٣٠٣/١٢ ، التقريب ٥١٧/٢ .
- (٦) السنن رقم ( ٣٠٥٣ ) فى الخراج والامارة والفى ، باب فى الذى يسلم فى بعض السنة هل عليه جزية ؟
- (٧) السنن ٧٢/٢ فى الزكاة ، باب ما جاء ليس على المسلمين جزية ( ١١ ) الحديث ( ٦٢٨ ) .
- (٨) المسند ٢٢٣/١ و ٢٨٥ . ورواه ايضا الدارقطنى فى سنة ١٥٦/٤ كتاب المكاتب ، باب خبر الواحد يوجب العمل ، وابن ابى شيبة فى المصنف ١٩٧/٣ فى الزكاة ، باب من قال ليس على المسلم عشور . وحيد بن زنجوية فى الاموال ١٦١/١ فى الفى ، باب الجزية على من اسلم من اهل الذمة ، والبيهقى فى السنن الكبرى ١٩٩/٩ فى الجزية ، باب الذى يسلم فيرفع عنه الجزية وابوعبيد فى كتاب الاموال ص ٥٨ رقم ( ١٢١ ) باب الجزية على من اسلم من اهل الذمة او مات وهى عليه ، من طريق قابوس بن ابى ظبيان عن ابيه ===

عن ابن عباس رفعه (( ليس على مسلم جزية ))<sup>(١)</sup> واخرجه الطبراني في "الاوسط"<sup>(٢)</sup> عن ابن عمر مرفوعا : (( من أسلم فلا جزية عليه )) .

( ١٥٦٤ ) قوله (( والأصل أن عمر كتب الى امراء الاجناد ويأمرهم ان يأمروا اهل الذمة ان يختموا رقابهم بالرصاص<sup>(٣)</sup> ،

=== عن ابن عباس ، وسياق بعضهم ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( لا يصلح قبلتان في ارض واحدة وليس على المسلمين جزية )) .

اسناده : سكت عنه ابو داود ورجال اسناده موثقون ، وقد تكلم في قابوس بن الحصين بن جندب ، ووثقة ابن معين ، وقال الترمذي : حديث ابن عباس قد روى عن قابوس بن ابي ظبيان عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا . والعمل على هذا عند عامة اهل العلم ان النصراني اذا اسلم وضعت عنه جزية رقبته . وذكر ابن ابي حاتم عن ابيه انه مرسل وقال : هذا من قابوس لم يكن قابوس بالقوى فيحتمل ان يكون مرة قال هكذا ومرة قال هكذا . ونوه له السيوطي باشارة الصحيح . انظر علل الحديث لابن ابي حاتم ٣١٤/١ رقم ( ٩٤٣ ) والجامع الصغير ١٣٦/٢ ، ونيل الاوطار ٧٠/٨ .

( ١ ) (( ليس على مسلم جزية )) له تأويلان : أحدهما : ان معنى الجزية : الخراج مثل ان يكون ذميا اسلم ، وكان في يده ارض صولح عليها ، فتوضع عن رقبته الجزية ، وعن ارضه الخراج ، والثاني : الذمي اذا اسلم ، وقد مر بعض الحول لم يطالب بحصة ما مضى من السنة . انظر شرح السنة ١٧٦/١١ ، وجامع الاصول ٦٦٥/٢ ، ٦٦٦ .

( ٢ ) المعجم ، وقد اوردته الهيثمي في مجمع الزوائد ١٣/٦ من طريق عمرو بن يزيد عن محارب بن دثار عنه به .

اسناده : ضعيف فيه عمرو بن يزيد التميمي وهو ضعيف . انظر التهذيب ١١٩/٨ ، التقريب ٨١/٢ . وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٣/٦ : فيه من لم اعرفه .

( ١٥٦٤ ) ( ١٣٩/٤ ) .

( ٣ ) قال الامام تقي الدين : اذا دخلوا الحمام جعل في رقابهم طوق من رصاص او نحاس او جرس ليميزوا عن المسلمين ، وكذلك الحكم حيث تجردوا من الثياب وكل هذه الامور حتى يعاملوا بما يليق بهم حتى لا يتصدرون في المجالس اهانة لهم ولا يبدؤون بالسلام ، لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن بداعتهم به ، وقال : (( اذا لقيتموهم في الطريق فاضطروهم والجئوهم الى اضيقها )) كما رواه مسلم ١٧٠٧/٤ في السلام ، باب ( ٤ ) الحديث ( ١٣ ) ( ٢١٦٧ ) ===

وان يظهرها مناطقهم<sup>(١)</sup> ، وان يحلقوا نوانصبيهم ولا يتشبهوا بالمسلمين في اثوابهم وروى انه صالح اهل الذمة على ان يشدوا في اوساطهم الزنار<sup>(٢)</sup> ، وكان بحضرة من الصحابة من غير تكير<sup>(٣)</sup> . واخرج ابن ابي شيبة عن اسلم مولى عمر<sup>(٤)</sup> (( انه كتب الى عماره : لا تضربوا الجزية على النساء والصبيان ، ولا تضربوها الا على من جرت عليه المواسي ، ويختم في أعناقهم )) . وفي لفظ (( وكان عمر يختم اهل الجزية في أعناقهم ))<sup>(٥)</sup> . اخرج البيهقي عن أسلم قال: (( كتب عمر الى امراء الاجناد ان اختتموا رقاب اهل الجزية في أعناقهم ))

=== وابوداود رقم ( ٥٢٠٥ ) في الادب ، باب في السلام على اهل الذممة ، والترمذي ١٦٢/٤ في الاستئذان ، باب ماجاء في كراهية التسليم على الذمي ( ١٢ ) الحديث ( ٢٨٤٣ ) . والامام احمد ٢٦٣/٢ و ٢٦٦ و ٣٤٦ و ٤٤٤ و ٤٥٩ و ٥٢٥ ، من حديث ابي هريرة رضى الله عنه . اسناده : رواه مسلم ، وقال الترمذي : حسن صحيح . وانظر كفاية الاخير ج ٢ ص ٤١٨ ، وشرح فتح القدير ٣٠١/٥ ، والمبدع في شرح المعنع ٣/٤١٧ و ٤١٨ .

( ١ ) المناطق : واحدها منطق ، وهو كل ما شدت به وسطك ، اي وان يربطوا الكستجات في اوساطهم ، ويروى : المناطق ، الكستجات هي الزناير ، والمراد بها المناطق ايضا . انظر كفاية الاخير ٢/٤١٨ ، ولسان العرب ١٠/٣٥٥ . ( ٢ ) الزنار : ما على وسط المجوس والنصراني ، وفي التهذيب : ما يلبسه الذمي يشده على وسطه . انظر الصحاح ٢/٦٧٢ ، ولسان العرب ٤/٣٣٠ . ( ٣ ) المصنف ١٢/٢٤٠ في الجهاد ، باب ما قالوا في وضع الجزية والقتال عليها من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عنه به . ورواه ايضا عبدالرزاق في المصنف ٨٥/٦ رقم ( ١٠٠٩٠ ) من طريق عبد الله بن عمر به . اسناده : صحيح رواه كلهم ثقات .

( ٤ ) رواه ابن ابي شيبة ١٢/٢٣٩ من طريق عتبة بن سليمان عن عبيد الله عن نافع عن اسلم مولى عمر قال : (( كتب عمر الى امراء الجزية : لا تضعوا الجزية الا على من جرت عليه المواسي ، ولا تضعوا الجزية على النساء ولا على الصبيان ، قال : وكان عمر يختم اهل الجزية في أعناقهم )) .

اسناده : صحيح رجاله كلهم ثقات .

( ٥ ) السنن الكبرى ٩/١٩٥ و ١٩٨ في كتاب الجزية ، باب الزيادة على الدينار بالصلح ، وباب من يرفع عنه الجزية . اسناده : صحيح رجاله كلهم ثقات .

واخرج ابو يوسف فى كتاب الخراج<sup>(١)</sup> حدثنى كامل بن العلاء<sup>(٢)</sup> عن حبيب بن ابى ثابت  
 (( ان عمر بن الخطاب بعث عثمان بن حنيف على مساحة الارض - وفيه - وختم علوج<sup>(٣)</sup>  
 السواد فختم خمسمائة الف علج على الطبقات بشمانية واربعين ، واربعة وعشرين ،  
 واثنى عشر ، فلما فرغ من عرضهم دفعهم الى الدهاقين<sup>(٤)</sup> وكسر الخواتم )) واخرج  
 ابو عبيد فى كتاب الاموال<sup>(٥)</sup> عن اسلم<sup>(٦)</sup> (( ان عمر ( امر ) فى أهل الذمة : ان تجز  
 نواصيهم ، وان يركبوا على الاكف<sup>(٨)</sup> ) وان يركبوا<sup>(٩)</sup> )

(١) ص ١٣٨ فى لباس اهل الذمة وزبيهم .

اسناده : ضعيف ، فيه كامل بن العلاء التميمي ، وهو صدوق يخطىء ، وحبيب  
 ابن ابى ثابت ثقة فقيه كثير الارسال والتدليس ، ولم يدرك عمر بن الخطاب  
 رضى الله عنه وهو منقطع الاسناد ايضا .

(٢) كامل بن العلاء التميمي ، الكوفي ، صدوق يخطىء ، من السابعة . د م ت ق  
 انظر ترجمته فى المجروحين لابن جبان ٢٢٦/٢ ، تاريخ ابن معين ٢/٤٩٣ ،  
 الميزان ٣/٤٠٠ ، التهذيب ٨/٤٠٩ ، التقريب ٢/١٣١ .

(٣) العلج : الرجل من كفار العجم وغيرهم ، والاعلاج : جمعه ، ويجمع على علوج  
 أيضا . انظر النهاية ٣/٢٨٦ ، مختار الصحاح ص (٤٤٩) .

(٤) الدهقان : بكسر الدال وضمها : رئيس القرية ومقدم اصحاب الزراعة ، وهو  
 معرب ، ونون اصلية ، لقولهم تدهقن الرجل ، وقيل النون زائدة وهو من  
 الدهق : الامتلاء . انظر المجموع المغيث ١/٦٧٩ ، الصحاح ٥/٢١١٧ ،  
 النهاية ٢/١٤٥ .

(٥) ص ٦٥ رقم ( ١٣٦ و ١٣٧ ) باب الجزية كيف تجتبى وما يؤخذ به اهلها ممن  
 الزى وختم الرقاب . ورواه ايضا عبد الرزاق فى المصنف ٦/٨٥ رقم ( ١٠٠٩٠ )  
 وجد ١٠ ص ٣٣١ رقم ( ١٩٢٧٣ ) وحفيد بن زنجويه فى كتاب الاموال ١/١٧٥  
 فى الفىء ، باب الجزية كيف تؤخذ . من طريق عبد الرحمن عن عبد الله بن عمر  
 عن نافع عنه به .

اسناده : ضعيف فيه عبد الله بن عمر العمرى وهو ضعيف وقد تقدمت ترجمته .

(٦) فى (( م )) (( كتب )) بدل (( امر )) والتصويب من كتاب الاموال .

(٧) الجز : هوقص الشعر والصوف . النهاية ١/٢٦٨ .

(٨) جمع لكاف وهى البرازع ( الحلس الذى يلقي تحت الرجل ، والجمع البرازع ،  
 وخص بعضهم به الحمار ) انظر المبدع فى شرح المقنع ٣/٤١٧ ، ولسان  
 العرب ٨/٨ .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط فى (( م )) والمثبت من المطبوع .



(١) عرضاً ، وان لا يركبوا كما يركب المسلمون ، وان يوثقوا المناطق (( . قال ابو عبيد :  
يعنى الزنانير . ورواه عن عمر بن عبدالعزيز مثله . واخرج البيهقي (٣) ، والخلال (٤) ،  
عن عبدالرحمن بن غنيم ، قال : (كتبت لعمر بن الخطاب حين صالح اهل الشام :  
بسم الله الرحمن الرحيم هذا الكتاب لعبدالله عمر امير المؤمنين من نصارى مدينة  
كذا وكذا انكم لما قدمتم علينا سألناكم الامان لانفسنا وذراريها واموالنا واهل  
ملتنا وشرطنا لكم على انفسنا ان لا نحدث فى مدينتنا ولا فيما حولها ديرا  
ولا كنيسة ولا قلالية (٥) ولا صومعة (٦) راهب ولا نجد ماخرب منها ، ولا نحبي ماكان منها

(١) وركوبهم عرضاً : رجلاه الى جانب ، وظهره الى آخر . انظر البغدادي فى شرح  
المقتع ٤١٧/٣ .

(٢) ابو عبيد فى كتاب الاموال ص ٦٥ رقم (١٣٩) ، واورده الحافظ فى التلخيص  
١٢٩/٤ . من طريق عبدالرحمن بن مهدي عن خالد بن ابى عثمان الاموى  
قال : (( امر عمر بن عبدالعزيز فى اهل الذمة : ان يحملوا على الاكف ، وان  
تجز نواصيهم )) .

اسناده : صحيح رجاله ثقات ، وخالد بن ابى عثمان القرشى الاموى من  
جلة العلماء ، قال ابن معين وغيره : ثقة ، وقال ابو حاتم : لا بأس بحديثه  
انظر الجرح والتعديل ٣/٣٤٥ ، وسير اعلام النبلاء ٢/١٩٤ . وعبدالرحمن  
بن مهدي ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث . انظر التهذيب  
٢٧٩/٦ ، التقريب ٤٩٩/١ .

(٣) السنن الكبرى ٢٠٢/٩ فى الجزية ، باب الامام يكتب كتاب الصلح على  
الجزية .

اسناده : ضعيف ، وسيأتى سبب ضعفه فى آخر سياقه حيث نسبته المخرج ايضا  
لابن خزم فى المحلى ، وتاريخ الرقة .

(٤) واورده الهندي فى كنز العمال ٥٠٣/٤ رقم (١١٤٩٣) . قلت الخلال : بفتح  
الخاء المعجمة وشد اللام نسبة الى الخل المأكول ، وهو المحدث ابو بكر احمد  
ابن محمد بن هارون البغدادي الحنبلي ، مؤلف علم احمد وجامعه ومرتبته ، مات  
سنة (٣٢١) عن نحو ثمانين سنة . صف السنة والعلل والجامع . انظر  
تذكرة الحفاظ ٣/٧٨٥ ، طبقات الحفاظ ص (٣٣١) ، الرسالة المستطرفة  
ص (٢٩) .

(٥) القلية : كالصومعة ، واسمها عند النصارى : القلاية ، وهو تعريب كلالدة  
وهى من بيوت عبادتهم . النهاية ١٠٥/٤ .

(٦) صوامع : جمع صومعة . وهى بناء مرتفع حديد الاعلى وهى كنيسة النصارى ===

ففى خطط المسلمين، وان لا تمنع كنائسنا ان ينزلها احد من المسلمين فى ليل ولا نهار  
 وأن نوسع ابوابها للمارة وابن سبيل ، وان نزل من مدينا من المسلمين ثلاثة أيام  
 ونطعمهم ، وان لا نؤمن فى كنائسنا ولا / منازلنا جاسوسا ولا نكتم غشاً ( ١٨٥ / ب )  
 للمسلمين ، ولا نعلم اولادنا القرآن ولا نظهر شركا ولا ندعوا اليه احدا ، ولا نمنع  
 احدا من قرايتنا الدخول فى الاسلام ان اراده ، وان نوقر المسلمين ، وان نقوم  
 لهم من مجالسنا ان ارادوا جلوسا ، ولا نتشبه بهم فى شئ من لباسهم من قلنسوة  
 ولا عمامة ولا نعلين ولا فرق شعر ، ولا نتكلم بكلامهم ولا نتكنى بكناهم ، ونركسب  
 السروج ولا نتقلد السيوف ولا نتخذ شيئا من السلاح ولا نحمله معنا ، ولا ننقش  
 خواتمنا بالعربية ، ولا نبيع الخمر وان نجزمقاديسم رؤسنا وان نلزم زيننا حيث  
 ما كنا ، وان نشد الزناير على أوساطنا ، وان لا نظهر صليتنا ولا كتبنا فى شئ مسن  
 طريق المسلمين ولا اسواقهم ، وان لا نظهر الصليب على كنائسنا ، وان لا نضرب  
 بناقوس<sup>(٢)</sup> فى كنائسنا بحضرة المسلمين ، وان لا نخرج سعانين<sup>(٣)</sup> ولا باعوثا<sup>(٤)</sup> ولا نرفع  
 اصواتنا مع امواتنا ، ولا نظهر النيران معهم فى شئ من طريق المسلمين ، ولا  
 نجاورهم موتانا ، ولا نتخذ من الرقيق ما جرى عليه سهام المسلمين ، وان نرشد  
 المسلمين ولا نطلع عليهم فى منازلهم ، فلما أتيت عمر بالكتاب زاد فيه : وان لا نضرب  
 احدا من المسلمين ، شرطنا لهم ذلك على انفسنا واهل ملتنا وقبلنا عنهم الامان ،  
 فان نحن خالفنا شيئا مما شرطناه لكم فضعناه على انفسنا فلا ذمة لنا وقد حل لكم

=== وقال الطبرى : هى كنائس اليهود . انظر تفسير القرطبي ٧١/١٢ -

( سورة الحج ، الاية : ٤٠ ) ، ولسان العرب ٢٠٨/٨ .

( ١ ) الخطط : جمع خطة بالكسر ، وهى الارض يختطها الانسان لنفسه بان يعلم  
 عليها علامة ويخط عليها خطأ ليعلم انه قد احتازها ، وبها سميت خطط الكوفة  
 والبصرة . انظر النهاية ٤٨/٢ .

( ٢ ) الناقوس : مضرب النصارى الذى يضربونه ايدانا بحلول وقت الصلاة ، وجمعه  
 نواقيس . انظر المعجم الوسيط ٩٤٦/٢ .

( ٣ ) السعانين : عيد للنصارى ، هو عيد لهم معروف قبل عيدهم الكبير باسبوع ، وهو  
 سريانى معرب ، وقيل : هو جمع ، واحده سعنون . انظر النهاية ١٣٩/٢ /  
 ٣٦٩ ، ولسان العرب ٢٠٩/١٣ .

( ٤ ) الباعوث للنصارى كالا يستسقاء للمسلمين ، وهو اسم سريانى ، وقيل : هو  
 بالغين المعجمة والتاء فوقها نقطتان . انظر النهاية ١٣٩/١ ، القاموس  
 ١٦٢/١ ، لسان العرب ١١٨/٢ .

ما يحل لكم من أهل المعاندة والشقاق (( وكذلك أخرجه الحافظ ابو على بن محمد ابن سعيد الحرائى فى " تاريخ الرقة " <sup>(٢)</sup> وابن حزم فى محله <sup>(٣)</sup> . وزاد الخلال (( ولا تضرب بناقوسنا الا ضربا خفيفا فى جوف كنائسنا ، ولا نرفع أصواتنا فى الصلاة ، ولا القراءة فى كنائسنا فيها بحضرة المسلمون ولا نرغب فى ديننا )) وفيه بعد قوله : (( ولا فرق شعر ولا فى مراكبهم )) وفيه (( وان نوفر المسلمين فى مجالسهم )) وفيه (( وان لا يشارك احد منا المسلمين فى تجارة الا ان يكون الى المسلم امر التجارة )) وفيه بعد قوله (( نطعمهم من أوسط ما نجد )) وفيه بعد قوله (( على أنفسنا وذرياتنا وزواجنا ومساكيننا )) وفيه (( فكتب له عمر أن أمضى لهم ما سألوه وألحق فيه حرفين <sup>(٤)</sup> اشرضا عليهم مع ما شرطوا على انفسهم ان لا يشتروا من

(١) هو محمد بن سعيد بن عبد الرحمن القشيري الحرائى ابو على الحافظ المؤرخ

نزىل رقة توفى سنة ( ٣٣٤ ) صنف تاريخ رقة . انظر هدية العارفين ،

ج ٢ ص ٧ ، وكشف الظنون ١/ ٢٩٥ .

(٢) ( لم اعثر على الكتاب والله اعلم ) . واورده الهندى فى كنز العمال ٤/ ٥٠٣ .

رقم ( ١١٤٩٣ ) .

(٣) ج ٧ ص ٥٦٥ ، المسألة ( ٩٥٩ ) . كلهم من طريق يحيى بن عتبة بن اليسى

العزيز ، عن سفيان الثورى ، عن طلحة بن مصرف عن مسروق عن عبد الرحمن بن

غثم بهذا اللفظ .

اسناده : ضعيف فيه يحيى بن عتبة بن ابى العيزار : قال ابو حاتم : يفتعل

الحديث ، وقال ابن معين : ليس بشئ ، وقال البخارى : منكر الحديث ، وروى

ابن محرز عن ابن معين : كذاب خبيث عدو الله كان يسخر به ، وقال النسائى

ليس بثقة . انظر التاريخ الكبير ٨/ ٢٩٧ ، الضعفاء والمتروكين للنسائى ص

( ١٠٨ ) ، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٣/ ٢٠٠ ، الميزان ٤/ ٣٩٧ ،

المجروحين ٣/ ١١٧ ، الكامل ٧/ ٢٦٧٩ ، لسان الميزان ٦/ ٢٧٠ . وقال

حافظ العصر فى التلخيص ٤/ ١٢٩ : رواه البيهقى مطولا من حديث عبد الرحمن

ابن غثم عن عمر ، وفى اسناده ضعف ، وقد أخرجه ايضا ابو على محمد بن سعيد

الحافظ الحرائى فى تاريخ الرقة من هذا الوجه ، اه . اما ابن حزم فقد سكت

عنه مع شدة ضعف اسناده . وقال ابن تيمية فى كتاب الصارم المسلول على

شاتم الرسول ص ٢٠٨ فى باب شروط المسلمين على اهل الذمة : اسناده

صحيح ، قلت : ولا ادرى كيف صححه مع ضعفه كما علمت آنفا .

(٤) المراد به كلمتين او جملتين او عبارتتين ، وهو المذكور فى الشرطين فيما يلى .

سبايانا شيئا ، ومن ضرب مسلما عمدا فقد خلع عهده )) . واخرج ابو يوسف في "كتاب الخراج" <sup>(١)</sup> حدثني عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان ، عن ابيه <sup>(٢)</sup> ، عن عمر ابن عبدالعزيز (( انه كتب الى عامل له اما بعد فلا تدعن صليبا ظاهرا الا كسرته ولا يركبن يهودى ولا نصرانى على السرج ويركب على إكاف ولا تركبن امراه من نساءهم على رحاله <sup>(٣)</sup> وليكن ركوبها على إكاف ، وتقدم فى ذلك تقدما بليغا <sup>(٤)</sup> ومنع من قبلك ولا يلبس نصرانى قباء <sup>(٥)</sup> ولا ثوب خزولا <sup>(٦)</sup> عصب <sup>(٧)</sup> . قلت : فينبغى للإمام اذا عقد الذمة أن يعقدها على ما عقدها عليه عمر بن الخطاب رضى الله عنه وان ينتقض العهد بكلماته خلاف ذلك كيف وقد اخرج البيهقي <sup>(٨)</sup> عن سويد بن

(١) ( ص ١٣٧ و ١٣٨ فصل فى لباس اهل الذمة وزيه ) .

ورواه ايضا عبدالرزاق فى مصنفه ٣٢١/١٠ رقم ( ١٩٢٣٥ ) وج ٦ ص ٦١ وقسم ( ١٠٠٠٤ ) . من طريق معمر عن عمرو بن ميمون بن مهران عنه به نحوه . اسناده : صحيح رجال عبدالرزاق كلهم ثقات . أما فى سند ابى يوسف فيه عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسى الدمشقى وهو صدوق يخطئ وقد تقدمت ترجمته .

(٢) هو ثابت بن ثوبان العنسى ، الشامي ، والد عبدالرحمن ، ثقة ، من السادسة / بخ د ت ق . انظر الجرح ٤٤٩/٢ ، الكاشف ١٧٠/١ ، التهذيب ٤/٢ ، التقريب ١١٥/١ .

(٣) وعند عبدالرزاق (( وكتب ان يمنع نساءهم ان يركبن الرحائل )) . والرحالة : سرج من بخلود ليس فيه خشب كانوا يتخذونه للركض الشديد ، والجمع الرحائل . انظر لسان العرب ٢٧٥/١١ .

(٤) عند عبدالرزاق (( فان قدروا على احد منهم فعل من ذلك شيئا بعد التقدم اليه فان سلبه لمن وجده )) .

(٥) القباء : ممدود ، من الثياب : الذى يلبس مشتق من ذلك لاجتماع اطرافه ، والجمع اقبية . لسان العرب ١٦٨/١٥ .

(٦) الخَزّ : ثياب تنسج من صوف وابريسم . انظر النهاية ٢٨/٢ ، الصحاح ٨٧٧/٣ .

(٧) العصب : برود يمنية يعصب غزلها : اى يجمع ويشد ثم يصبغ وينسج فيأتى مواشيا لبقاء ما عصب منه ابيض لم يأخذه صبغ . انظر النهاية ٢٤٥/٣ .

(٨) السنن الكبرى ٢٠١/٩ فى الجزية ، باب يشترط عليهم ان احدا من رجالهم ان اصاب مسلمة بزنا او اسم نكاح او قطع الطريق . ورواه ايضا ابو عبيد فى ===

غفلة قال : (( كنا عند عمر ، وهو أمير المؤمنين بالشام ، فاتاه قبطى مضروب (مشجج) (١) يستعدى ، فغضب (غضبا شديدا) (٢) فقال لصهيب : انظر من صاحب هذا ؟ فانطلق صهيب ) فاذا هو عوف بن مالك الاشجعي ، فقال عمر : مالك ولهذا ؟ فقال : يا أمير المؤمنين رأيته يسوق بامرأة مسلمة فنخس الحمار ليصرعها فلم تصرع ، ثم دفعها فخرت عن الحمار فغشيها ، ففعلت ما ترى ، فاتى زوج المرأة وابوها ، فصدقوا عوفا فيها بما قال ، فقال عمر : والله ما على هذا عاهدناكم ، فامر به فصلب ، ثم قال : يا ايها الناس فوا بذمة محمد صلى الله عليه وسلم ، فمن فعل منهم هذا فلا ذمة له )) . واخرجه الطبرانى (٤) ، ورجاله رجال الصحيح . واخرج عبدالرزاق (٥) ، عن

=== كتاب الاموال ص ٤١١ رقم ( ٤٨٦ ) فى باب اهل الصلح والعهد ينكثون متى تستحل دماؤهم ؟ ، وحفيد بن زنجوية فى الاموال ٤٢٤/١ باب اهل الصلح والعهد ينكثون متى تستحل دماؤهم . واورده الهمدنى فى كنز العمال ٤٩٠/٤ رقم ( ١١٤٥٩ ) . من حديث مجالد بن سعيد عن الشعبي عنه به ولفظه مطول عند الجميع ، وقد اختصره المخرج هنا بهذا القدر مكتفيا به .  
اسناده : ضعيف لاجل مجالد بن سعيد الهمداني الكوفي وهو ليس بقوى وقد تقدمت ترجمته ، وبقيه رجاله ثقات .

( ١ ) فى (( م )) (( مصحح )) بدل مشجج )) والتصحيح من السنن الكبرى .

( ٢ ) سقط (( م )) والمثبت من السنن .

( ٣ ) واصل النخس : الدفع والحركة . النهاية ٣٢/٥ وقال فى الصحاح ٩٨١/٣ : نخسه بعود يَنْخُسُهُ وَيَنْخُسُهُ نَخْسًا ، ومنه سَيْئُ النَّخَاسِ . وَالنَّخَاسُ فى البعير : جَرَبٌ يكون عند ذنبه والبعير مَخُوسٌ .

( ٤ ) المعجم الكبير ج ١٨ ص ٣٧ رقم ( ٦٤ ) . وعبدالرزاق فى مصنفه ٣١٥/١٠ و ٣٦٣ رقم ( ١٩٢١٦ و ١٩٢٧٨ ) وج ١١٤/٦ رقم ( ١٠١٦٧ ) . ولفظه : (( عن عوف بن مالك انه ابصر نصرانيا يسوق بامرأه فنخس بها فصرت فتحللها فضربته بخشبة معى فشججته فانطلقت الى معاذ بن جبل فقلت : اجرننى من عمر وخشيت عجلته ، فاتى عمر فاخبره فجمع بيننا فلم يزل بالنصراني حتى اعترف فامر له بخشبة فنخست ، ثم قال : لهؤلاء عهد ففوالهم بعهد ماوفوا لكم فاذا بدلوا فلا عهد لهم وامر به فصلب )) وهو ضعيف وقد تقدمت ترجمته .

اسناده : قال الهيثمى : ورجاله رجال الصحيح . مجمع الزوائد ١٣/٦ . واما فى سند عبدالرزاق ففيه جابر الجعفى .

( ٥ ) المصنف ١١٥/٦ رقم ( ١٠١٧٠ ) . وج ١٠ ص ٣٦٤ رقم ( ١٩٣٨١ ) .

اسناده : ضعيف فيه مجهول لا يعرف .

ابن جريج اخبرت (( ان ابا عبيدة بن الجراح ، و ابا برزة قتلا<sup>(١)</sup> كتابيين ارادا امسرة مسلمة على نفسها )) . واخرج ابوداود<sup>(٢)</sup> عن ابن عباس : (( صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل نجران على الفي حلة )) فذكر الحديث وفيه (( عيسى ان لا تهدم لهم بيعة ، ولا يخرج لهم قس ، ولا يفتنوا عن دينهم<sup>(٣)</sup> ، مالم يحدثوا حدثا<sup>(٤)</sup> او يأكلوا الربا )) . ولم يختلف اهل السير ابن اسحاق<sup>(٥)</sup> ، وموسى بن عقبة<sup>(٦)</sup> ، وجماعة / ممن روى السير ان بنى قينقاع كان بينهم وبين رسول الله صلى ( ١٨٦ / أ ) الله عليه وسلم مواعدة وعهد ، فاتت امرأة من الانصار الى صائغ منهم ليصوغ لها

( ١ ) كذا فى (( م )) والذى فى النسخة المطبوعة من المصنف بدون (( و ابا برزة ))

( ٢ ) السنن رقم ( ٣٠٤١ ) فى الخراج والامارة والفي ، باب فى اخذ الجزية .

مختصر من حديث طويل .

اسناده : فى سماع اسماعيل بن عبد الرحمن القرشى من عبد الله بن عباس نظر وقد تقدم الكلام فى اسناده عند الحديث رقم ( ١٥٥٥ ) . وقد اعساده المخرج هنا للمرة الثانية .

( ٣ ) (( بيعة )) بالكسر معبد النصارى . عون المعبود ٨ / ٢٩٢ .

( ٤ ) (( قس : بفتح القاف وتشديد المهملة بعدها )) وهو رئيس النصارى فى العلم

والدين . بذل المجهود ١٣ / ٣٨٢ .

( ٥ ) فى (( م )) (( يفتنون )) والتصحيح من السنن .

( ٦ ) انظر سيرة ابن هشام ٢ / ٤٧ و ٤٨ ، وقال ابن هشام : وذكر عبد الله بن جعفر

ابن السور بن محزومة ، عن ابي عون ، قال : كان من امر بنى قينقاع ان امرأة من

العرب قدمت بجلب لها ، فباعته بسوق بنى قينقاع ، وجلست الى صائغ بها ،

فجعلوا يريدونها على كشف وجهها ، فأبت ، فعمد الصائغ الى طرف ثوبها

فعمده الى ظهرها ، فلما قامت انكشفت سووتها ، فضحكوا بها فصاحت ، فوثب

رجل من المسلمين على الصائغ فقتله ، وكان يهوديا ، وشدت اليهود على

المسلم فقتلوه ، فاستصرخ اهل المسلم المسلمين على اليهود ، فغضب

المسلمون ، فوقع الشربينهم وبين بنى قينقاع . ثم قال فى امتاع الاسماع

ج ١ ص ١٠٤ : فاجتمع عليه ( اى على الرجل المسلم ) بنو قينقاع وقتلوه

ونبذوا العهد الى النبی صلى الله عليه وسلم وحاربوا ، وتحصنوا فى حصنهم

وخرجوا بعد ثلاث فلاحقوا باذرعات بنسائهم وذراريهم ، فلم يلبثوا الا قليلا

حتى هلكوا . وانظر ايضا خاتم النبیین ج ٢ ص ٨١٣ . واخرج عبد الرزاق فى

مصنفه ٦ / ٥٤ و ٥٥ رقم ( ٩٩٨٨ ) وج ١٠ ص ٣٥٨ رقم ( ١٩٣٦٤ ) من

طريق ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر : (( ان يهود بنى ===

حليا ، فلما جلست عنده عمد الى بعض حدائده فشد بها اسفل ذيلها وجنبها  
وهي لا تشعر ، فلما قامت المرأة وهي في سوقهم نظروا اليها متكشفة فجعلوا  
يضحكون منها ويسخرون ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فناداهم وجعل  
ذلك منهم نقضا للعهد ، انتهى . وقد وقع في نفسى في قول علمائنا ان الذي  
اذا سب النبي صلى الله عليه وسلم لا ينقض عهده لان سبه صلى الله عليه وسلم كفر  
منه والكفر المقارن لا يمنعه فالطاري<sup>(١)</sup> لا يرفعه . ان هذا الفعل مالم يعاهدوا على  
مثله ، وانه كالقتال في إيلاام قلوب المسلمين ، وقد وقع العهد على انهم لا  
يظهرون كفرهم لنا ، وان اظهروه حل لنا منهم ما يحل لنا من اهل الشقاق  
والمعاندة<sup>(٢)</sup> كما ذكرته من كتاب عمر رضى الله عنه -

== النضير وقريظة حاربوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاجلى بنى النضير ،  
واقر قريظة ومن عليهم حتى حاربتهم قريظة بعد ذلك ، فقتل رجالهم وقسم  
نساءهم واولادهم ، واموالهم بين المسلمين ، الا بعضهم لحقوا برسول الله  
صلى الله عليه وسلم ، فأمنهم ، واسلموا ، واجلى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يهود المدينة كلهم ، بنى قينقاع ، وهم قوم عبد الله بن سلام ،  
ويهود بنى حارثة ، وكل يهود كان بالمدينة . واخرجه ايضا البيهقي في  
السنن الكبرى ٢٠٨/٩ .

اسناده : صحيح رجاله كلهم ثقات .

( ١ ) انظر الهداية ( شرح فتح القدير ٣٠٣/٥ ) وقال العلامة ابن الهمام :  
فالكفر الطاري لا يرفعه في حال البقاء بطريق اولى يوفيه ماروى عن  
عائشة رضى الله عنها : ( ان رهطا من اليهود دخلوا عليه صلى الله عليه  
وسلم ، فقالوا : السام عليك ، فقال : وعليكم ، قالت : ففهمتها وقلت :  
عليكم السام واللعنة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : مهلا يا عائشة  
فان الله يحب الرفق في الامر كله ، قالت : قلت يا رسول الله ألم تسمع  
ما قالوا ؟ قال صلى الله عليه وسلم : قد قلت وعليكم . قلت : الحديث  
متفق عليه . رواه البخارى ٤٤٩/١٠ في الادب ، باب رقم ( ٣٥ )  
الحديث ( ٦٠٢٤ ) ، ومسلم ١٧٠٦/٤ في السلام ، باب رقم ( ٤ ) -  
الحديث ( ١١١٠ ) ( ٢١٦٥ ) . قال ابن الهمام : ولا شك ان هذا  
سبب منهم له صلى الله عليه وسلم ، ولو كان نقضا للعهد لقتلهم  
لصيرورتهم حربيين ، ثم مضى قائلا : والذي عندي ان سبه صلى الله  
عليه وسلم او نسبه مالا ينبغي الى الله تعالى ان كان مما لا يعتدونه  
كنسبة الوالد الى الله تعالى وتقدس عن ذلك اذا اظهره يقتل به  
وينتقض عهده .

( ٢ ) لا ينتقض العهد الا بالامتناع من بذل الجزية وجرى احكامنا عليهم او -  
باحد هما . فان فعل احدهم ما فيه غضاظة ونقيضه على الاسلام هي اربعة اشياء ذكر  
الله عز وجل بها لا يليق بجلاله ، او ذكر كتابه المجيد ، او ذكر دينه القويم ==

حتى رأيت الطبراني<sup>(١)</sup> قد روى عن ( غرفة )<sup>(٢)</sup> بن الحارث ، وكانت له صحبة ، وقاتل مع عكرمة بن ابى جهل باليمن فى الردة (( انه مرنصرانى من اهل مصر يقال له المندقون ، فدعاه الى الاسلام ، فذكر النصرانى النبى صلى الله عليه وسلم ، فتناوله فرفع ذلك الى عمرو بن العاص ، فارسل اليه ، فقال : قد اعطيناهم العهد ، فقال غرفة : معاذ الله ان نكون اعطيناهم العهد والمواثيق على ان يؤذونا فى الله ورسوله ، انما اعطيناهم على ان يخلو بينهم وبين كئاسهم يقولون<sup>(٤)</sup>

== او رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم - بما لا ينبغي ، فهل ينتقض العهد بذلك ام لا ؟ فقال احمد : ينتقض العهد بذلك ، سواء شرط ترك ذلك عليهم اولم يشترط ، وقال مالك : اذا سبوا الله ورسوله ، او دينه او كتابه بغير ما كفروا به ، فانه ينتقض عهدهم بذلك ، سواء اشترط ترك ذلك اولم يشترط . وقال اكثر اصحاب الشافعى : اذا فعل ذلك فحكمه حكم ما فيه ضرر على المسلمين . انظر الام للإمام الشافعى ١٩٤/٤ - ١٩٩ ، الافصاح عن معانى الصحاح ٢٩٩/٢ ، الصارم السلول على شاتم الرسول ص ٥ - ٢٦ احكام اهل الذمة لابن الجوزية ج ٢ ص ٨١٠ و ٨٢٢ و ٨٣٠ و ٨٥٩ . المقنع لابن قدامة ج ١ ص ٥٣٤ ، المبدع فى شرع المقنع ٤٣٣/٣ - ٤٣٥ .

(١) المعجم الكبير ( وقد اورده الهيثمى فى مجمع الزوائد ج ٦ ص ١٣ ) ورواه ابن عبد البر فى الاستيعاب ١٠٤/٩ ، وابن الاثير فى اسد الغابة ١٦٩/٤ ، والحافظ فى الاصابة ٧٤/٨ . فى ترجمته .

اسناده : قال الحافظ ابن حجر : واسناده صحيح وهو معروف . الاصابة ٧٤/٨ . وقال الحافظ الهيثمى : وفيه عبدالله بن صالح كاتب الليث ، قال عبد الملك بن شعيب بن الليث : ثقة مأمون ، وضعفه جماعة ، وبقيّة رجاله ثقات . مجمع الزوائد ١٣/٦ .

(٢) فى (( م )) (( عروة )) وهذا خطأ والصواب (( غرفة )) بضم فسكون ، ابن الحارث الكندى ، أبو الحارث ، صحابى من اليمن ، شهد حجة الوداع ، ثم فتح مصر ونزلها . ومنهم من ذكره بالمهملة . د . التقريب ١٠٤/٢ . انظر التهذيب ٢٤٤/٨ ، خلاصة تذهيب الكمال ص ( ٣٠٧ ) ، الكاشف ١٧٤/٢ .

(٣) فى اسد الغابة ١٦٩/٤ (( انه سمع نصرانيا يشتم النبى صلى الله عليه وسلم بمصر وكان غرفة يسكنها فضرب النصرانى فوق انفه )) وفى الاستيعاب ١٠٤/٩ (( فضربه ودق انفه ... الخ )) .

(٤) كذا فى (( م )) وفى المطبوع من مجمع الزوائد (( بيننا )) بدل (( بينهم )) .



فيها ما بداهم ، وان لا نحملهم مالا طاقة لهم به ، وان نقاتل من ورائهم ، وان يخلى بينهم وبين احكامهم الا ان ياتونا فنحكم بينهم بما انزل الله ، فقال عمرو: صدقت )) . وفي سنده عبدالله بن صالح<sup>(١)</sup> كاتب الليث قال عبد الملك بن شعيب ثقة مأون ، وضعفه جماعة ، وبقية رجاله ثقات . والامام احمد قد روى عن عبدالله ابن عمر انه مر به راهب فقيل له هذا يسب النبي صلى الله عليه وسلم فقال: لو سمعته لقتله انهما لم نعظم العهد على ان يسبوا نبينا صلى الله عليه وسلم . وابا داود قد روى عن الشعبي عن علي (( ان يهودية كانت تشتم النبي صلى الله عليه وسلم وتقع فيه ، فخنقها رجل حتى ماتت ، فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم دمه )) . وعن ابن عباس<sup>(٤)</sup> (( ان اعمى كانت له ام ولد تشتم النبي صلى الله عليه وسلم وتقع فيه ،

(١) عبدالله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني ، ابو صالح المصري ، كاتب الليث صدوق كثير الفلظ ، ثبت في كتابه ، وكان فيه غفلة ، من العاشرة ، مات سنة (٢٢٢) وله خمس وثمانون سنة / خت د ت ق . انظر الجرح ٨٦/٥ ، الميزان ٤٤٠/٢ ، والتهذيب ٢٥٦/٥ ، التقريب ٤٢٣/١ .

(٢) قلت : لم اقف عليه في المسند بعد البحث الشديد حتى الان والله اعلم . وقد عزاه العلامة ابن الهمام في شرح فتح القدير ٣٠٣/٥ لابي يوسف في كتاب الخراج (قلت: لم اقف عليه في الخراج) . عن حفص بن عبدالله ، عن ابن عمر : (( ان رجلا قال له : سمعت راهبا سب النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال: لو سمعته لقتله انما لم نعظم العهد على هذا )) قال اسناده ضعيف .

(٣) السنن رقم (٤٣٦٢) في الحدود ، باب الحكم فيمن سب النبي صلى الله عليه وسلم . من طريق عثمان بن ابي شيبة وعبدالله بن الجراح ، عن جرير ، عن مسند مغيرة عنه به .

اسناده: صحيح رجاله ثقات ، قال الحافظ المنذرى : ذكر بعضهم : ان الشعبي سمع من علي بن ابي طالب ، وقال غيره : انه رآه ، اهـ . مختصر سنن ابي داود ٢٠٠/٦ .

(٤) رواه ايضا ابو داود رقم (٤٣٦١) . والنسائي ١٠٧/٧ و ١٠٨ في تحريم الدم ، باب الحكم فيمن سب النبي صلى الله عليه وسلم . مختصر من حديث طويل وفيه قصة .

اسناده: حسن رجاله ثقات عدا عثمان الشحام العدوي ، ابو سلمة البصري يقال اسم ابيه ميمون او عبدالله ، وهو لا بأس به . كذا قال احمد . انظر الكاشف ٢٥٨/٢ ، التهذيب ١٦٠/٧ ، التقريب ١٥/٢ وسكت عنه المنذرى في مختصره ١٩٩/٦ .

(١) فاخذ المفسول فوضعه في بطنها واتكأ عليها فقتلها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :  
 : الا أشهدوا : ان دمها هدر<sup>(٢)</sup> . واخرج هذا النسائي ايضا ، واحتج به احمد .  
 (١٥٦٥) حديث (( لا تبدؤهم بالسلام والجئوهم الى اضيق الطرق )) . عن  
 ابي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( لا تبدؤا  
 اليهود ولا النصارى بالسلام ، واذا ( لقيتم احدهم ) في طريق ( فاضطروه )<sup>(٣)</sup> السى  
 اضيقه<sup>(٣)</sup> )) . متفق عليه<sup>(٤)</sup> .  
 (١٥٦٦) حديث (( لا خصاء<sup>(٥)</sup> في الاسلام ، ولا كنيسة<sup>(٦)</sup> )) .

(١) المفسول : آلة ذات نصل دقيق يكون مخبوءا في مثل سوط او عكازة . انظر معالم  
 السنن ٢٩٦/٣ ، وجامع الاصول ٢٥٩/١٠ .  
 (٢) أى ابطله : يقال : ذهب دمه هدرا ، اذا لم يدرك بثأره . النهاية ٢٥٠/٥  
 (١٥٦٥) ١٤٠/٤ .  
 (٣) فى ((م)) (( واذا رأيتوهم )) (( فاضطروه )) (( اضيقها )) والتصويب مسن  
 صحيح مسلم وغيره .  
 (٤) كذا فى ((م)) قلت : وليس هو فى صحيح البخارى راجع تحفة الاشراف ٤٠٧/٩ و  
 ٤١١ ، وجامع الاصول ٦١٣/٦ ، وذخائر المواريث ٦٣/٤ رقم ( ٨٩١١ ) .  
 فقد نسبوه لمسلم فى صحيحه ١٧٠٧/٤ فى السلام ، باب النهى عن ابتداء اهل  
 الكتاب بالسلام ، وكيف يرد عليهم (٤) الحديث (١٣) (٢١٦٧) ، وابى داود  
 رقم ( ٥٢٠٥ ) فى الادب ، باب فى السلام على اهل الذمة ، والترمذى ١٦٢/٤  
 فى الاستئذان والاداب ، باب ما جاء فى كراهية التسليم على الذمى (١٢)  
 الحديث (٢٨٤٣) . وقد رواه البخارى فى الادب المفرد ( فضل الله  
 الصمد ج ٢ ص ٥٦٠ رقم ( ١١٠٨ ) ، ورواه ايضا الامام احمد ٢٦٣/٢ ،  
 ٢٦٦ و ٣٤٦ و ٤٤٤ و ٤٥٩ و ٥٢٥ ، والطيالسى فى مسنده ( منحة المعبون  
 ٣٦٢/١ رقم ( ١٨٦٩ ) .  
اسناده : رواه مسلم ، وقال الترمذى : حسن صحيح .

( ١٥٦٦ ) ١٤٠/٤ .  
 (٥) الخصاء : ان تسل انثيه (اي البيضتين) سلا فان روضهما رضا ولم تخرجهما  
 فذلك الوجاء وقد وجأته وجأ ، فان شققته الصف من  
 فاخرجتهما بعروقهما فذلك المشن وقد مشنته مشنا فهو مشون ، وان شد دتها حتى  
 تسقط من غير نزع فهو العصب . انظر الفريب لأبى عبيد ج ٤ ص ٤٥ و ٤٦ ،  
 والصاحح ٢٣٢٧/٦ .  
 (٦) الكنيسة : وجمعها كنائس ، وهى معربة أصلها كنشت ، والكنيسة متعبد  
 اليهود او النصارى . انظر لسان العرب ١٩٩/٦ ، ومختار الصحاح ص  
 ( ٥٨٠ ) والقاموس ٢٤٧/٢ .

(١) أخرجه أبو عبيد بهذا عن توبة بن النمر الحضرمي عن أخبره ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . وأخرجه البيهقي من حديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( لا خصاء في الاسلام ، ولا بنيان كنيسة )) وأخرج أبو عبيد (٤) عن عمر رضي الله عنه : (( لا كنيسة في الاسلام ، ولا خصاء )) والاول ضعيف ، والثاني مرسل ، والثالث موقوف . قلت : وإذا وقع عقد الذمة ما عقده عمر رضي الله عنه ، فيلزم ان لا يعاد ما خرب من الكنائس لأنهم اشترطوا ذلك على انفسهم . وقد روى ابن عدي في " الكامل " (٥) باسناد ضعيف عن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( لا تبني كنيسة في الاسلام ولا يبنى ما خرب منها )) .

(١) كتاب الاموال ص ١١٣ رقم ( ٢٥٩ ) باب ما يجوز لاهل الذمة ان يحدثوا في ارض العنوة . عن عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عنه به . وأخرجه ايضا حميد بن زنجوية في الاموال ٢٦١/١ في فتوح الارضين ، باب ما جاء فيما يجوز لاهل الذمة ان يحدثوا في ارض العنوة ، من طريقه .  
اسناده : ضعيف فيه مجهول لا يعرف من هو ؟ وعبد الله بن صالح الجهني صدوق كثير الغلط . انظر المجروحين ٤٠/٢ ، التهذيب ٥٦/٥ ، التقريب ٤٢٣/١ .

(٢) هو توبة بن النمر بن حرمة الحضرمي ، يكنى ابا محجن ، المصري ، قاضيا ، توفي سنة ( ١٢٠ هـ ) وكان فاضلا عابدا . انظر التاريخ الكبير ١٥٦/٢ ، الجرح والتعديل ٤٤٦/٢ ، تعجيل المنفعة ص ( ٦١ ) .

(٣) السنن الكبرى ج ١٠ ص ٢٤ في السبق والرمي ، باب كراهية خصاء البهائم .

اسناده : ضعفه البيهقي ، وكذا الحافظ في الدراية ١٣٥/٢ رقم ( ٧٤١ ) .

(٤) كتاب الاموال ص ١١٣ رقم ( ٢٦٠ و ٢٦١ ) باب ما يجوز لاهل الذمة ان

يحدثوا في ارض العنوة وفي امصار المسلمين وما لا يجوز . وحميد بن زنجوية

في الاموال ٢٦١/١ في فتوح الارضين ، باب ما جاء فيما يجوز لاهل الذمة

ان يحدثوا في ارض العنوة وفي امصار المسلمين وما لا يجوز .

اسناده : ضعيف فيه عبد الله بن لهيعة وهو ضعيف ، وسكت عنه الحافظ

الزيلعي في نصب الراية ٤٥٤/٣ ، والحافظ في الدراية ١٣٥/٢ رقم

( ٧٤١ ) .

(٥) ج ٣ ص ١١٩٩ في ترجمة سعيد بن سنان الحمصي .

اسناده : ضعيف ، قال الحافظ رواه ابن عدي باسناد ضعيف عن عمر مرفوعا .

الدراية ١٣٥/٢ رقم ( ٧٤١ ) . وعلمته سعيد بن سنان كما في نصب الراية ٤٥٤/٣ .

(١) واخرج ابن ابي شيبة ، والبيهقي ، عن حنش ، عن عكرمة ، قال : قيل لابن عباس: (( اللعجم ان يحدثوا في امصار المسلمين بناء او بيعة ؟ فقال : ايما مصر مصرتة العرب فليس للعجم ان يبنوا فيه بناء ، او قال : بيعة ، ولا يضربوا فيه ناقوسا ولا يشربوا فيه خمر ، ولا يتخذوا فيه خنزيرا ، او يدخلوه فيه ، وايما مصر مصرتة العجم / ففتح الله على العرب ، فنزلوا على حكمهم ، ( ١٨٦ ب / ) لللعجم ما في عهدهم ، ولللعجم على العرب ان يوفوا بعهدهم ، ولا يكلفوهم فوق طاقتهم )) . وحنش ضعيف .

( ١٥٦٧ ) حديث (( لا يجتمع دينان في ارض العرب )) . واخرج مالك في الموطأ ، عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (( لا يجتمع دينان في جزيرة العرب )) .<sup>(٣)</sup>

(١) المصنف ٣٤٤/١٢ و ٤٣٣ في الجهاد ، باب ما قالوا في هدم البيع والكنائس وبهوت النار . ورواه ايضا عبدالرزاق في المصنف ٦٠/٦ رقم ( ١٠٠٠٢ ) واعاده في ج ١٠ ص ٣٢٠ رقم ( ١٩٢٣٤ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠١/٩ و ٢٠٢ في كتاب الجزية . وابوعبيد في كتاب الاموال ص ١١٦ رقم ( ٢٦٩ ) في باب ما يجوز لاهل الذمة ان يحدثوا في ارض العنوة وفي امصار المسلمين وما لا يجوز . وحמיד بن زنجويه في الاموال ٢٦١/١ ، باب ما جاء فيما يجوز لاهل الذمة ان يحدثوا في ارض العنوة وفي امصار المسلمين وما لا يجوز .

اسناده : ضعيف فيه عند الجميع حنش هو الحسين بن قيس الرحبي ابو علي الواسطي وهو متروك وقد تقدمت ترجمته .

( ١٥٦٧ ) ١٤٠/٤ .

(٢) ج ٢ ص ٨٩٢ و ٨٩٣ في كتاب الجامع ، باب ما جاء في اجلاء اليهود من المدينة .

اسناده : منقطع .

(٣) قال المغيرة بن عبدالرحمن : جزيرة العرب ، مكة ، والمدينة ، واليامة واليمن . قال سعيد بن عبدالعزيز : جزيرة العرب : ما بين الوادي الى اقصى اليمن ، الى تخوم العراق ، الى البحر . قال ابو عبيد : جزيرة العرب : ما بين حفر ابي موسى الى اقصى اليمن في الطول ، واما العرض ، فما بين رمل يبرين الى منقطع السماوة . وقال الاصمعي : جزيرة العرب من اقصى عدن ابيّن الى ريف العراق في الطول ، واما العرض فمن جدة والاها من ساحل البحر الى اطراف الشام ، وسميت ===

قال ابن شهاب : ففحص<sup>(١)</sup> عمر عن ذلك حتى اتاه اليقين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك : فاجلى يهود خيبر ويهود نجران<sup>(٢)</sup> ، وفدك<sup>(٣)</sup> : ووصل ابن اسحاق فى السيرة<sup>(٤)</sup> : حدثنى صالح بن كيسان ، عن الزهرى ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن عائشة قالت : (( آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يترك بجزيرة العرب دينان )) ورواه اسحاق فى (( مسنده ))<sup>(٥)</sup>

=== جزيرة لانجزار المياه التى حواليتها عنها كبحر البصرة وعمان وعدن والفرات ، وقيل لان حواليتها بحر الحبش وبحر فارس ودجلة والفرات ، وقال الازهرى : سميت بذلك لان بحر فارس وبحر السودان احاطا بجانبها الجنوبى واحاط بالجانب الشمالى دجلة والفرات . انظر شرح السنة للبغوى ١٨١/١١ وشرح فتح القدير ٥ / ٣٠١ ، والمغنى لابن قدامة ٥٢٩/٨ .

(١) الفحص : البحث عن حقيقة الامر وكشفه . انظر النهاية ٤١٦/٣ ، وجامع الاصول ٣٤٤/٩ .

(٢) نجران : من مخاليف اليمن من ناحية مكة ، وبها كان خبر الأخدود واليهما تنسب كعبة نجران . انظر معجم البلدان ٢٦٦/٥ ، ومراد الاطلاع ١٣٥٨/٣ .

(٣) فدك : قرية بالحجاز بينها وبين المدينة يومان ، وقيل : ثلاثة أفاها الله تعالى على رسول الله صلى الله عليه وسلم صلحا . فيها عين فؤارة ونخل . انظر معجم البلدان ٢٣٨/٤ ، ومراد الاطلاع ١٠٢٠/٣ .

(٤) اورده الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ٤٥٤/٣ ، وانظر السيرة النبوية لابن هشام ٣٥٣/٢ ٣٥٦٤ .

اسناده : لم يتعرض احد من المخرجين لسنده ، قلت : رجاله ثقات الا ابن اسحاق فانه صدوق يدلس ، وروايته هنا فى المفازى وهو صحيح الاسناد ان شاء الله ، ويشهد له حديث ابى هريره وابن عباس فيما ياتى ، والثانى متفق عليه . (٥) لم اقف عليه فى القسم الموجود من مسنده فى المخطوطة وقد اخرجته عنه الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ٤٥٤/٣ . ولفظه (( ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى مرضه الذى توفى فيه : لا يجتمع دينان فى جزيرة العرب )) ، وقال الزيلعى وفيه قصه .

اسناده : ضعيف فيه صالح بن ابى الاخضر اليمامى وهو ضعيف وقد مضت ترجمته .

عن النضر بن شميل ، عن صالح بن ابي الاخير ، عن الزهري ، عن سعيد ( بن  
 المسيب عن ابي هريرة ) واخوه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد ( ٣ )  
 فقال عمر لليهود : (( من كان عنده عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فليأت  
 به ) والا فاني مجليكم )) . وفي الموطأ ( ٥ ) ايضا عن اسماعيل بن ابي حكيم ( ٦ )  
 ( ٧ )

( ١ ) ما بين الحاصرتين سقط (( م )) والمثبت من نصب الراية ٤٥٤/٣ .

( ٢ ) المصنف ٥٣/٦ رقم ( ٩٩٨٤ ) ، ج ١٠ ص ٣٥٩ رقم ( ١٩٣٦٧ ) . و ج ٦  
 ص ٥٦ رقم ( ٩٩٩٠ ) و ج ١٠ ص ٣٦٠ رقم ( ١٩٣٦٩ ) واخرجه البيهقي  
 في السنن الكبرى ٢٠٨/٩ من طريق مالك عن ابن شهاب مرسل ، ولم يذكر  
 سعيد بن المسيب .

اسناده : رجاله ثقات وهو مرسل صحيح ، وقال يحيى بن معين واحمد بن حنبل :  
 أصح المراسيل مراسيل سعيد بن سعيد وقال الشافعي ، وارسال ابن المسيب عندنا  
 حسن ، قال الخطيب : اختلف الفقهاء من اصحاب الشافعي في قوله هذا ، منهم  
 من قال : اراد الشافعي به ان مرسل سعيد بن المسيب حجة ، لانه روى حديثه  
 المرسل في النهي عن بيع اللحم بالحيوان ، واتبعه بهذا الكلام ، وجعل الحديث  
 أصلا اذا لم يذكر غيره فيجعل ترجيح حاله ، وانما فعل ذلك لان مراسيل سعيد  
 تتبعته ، فوجدت كلها مسانيد عن الصحابة من جهة غيره . انظر كتاب الكفاية  
 في علم الرواية ص ( ٥٧١ ) .

( ٣ ) ما بين الحاصرتين سقط من (( م )) والمثبت من الدراية ١٣٦/٢ رقم ( ٧٤٢ ) .

( ٤ ) سقط من (( م )) والمثبت من المصنف .

( ٥ ) ج ٢ ص ٨٩٢ في كتاب الجامع ، باب ما جاء في اجلاء اليهود في المدينة .

وتماه : (( كان من آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال : قاتل الله  
 اليهود والنصارى ، اتخذوا قبورا نبياهم مساجد . . . الخ )) ورواه ايضا محمد  
 ابن الحسن الشيباني في موطئه ص ٣١٢ رقم ( ٨٧٤ ) وقال : قد فعل  
 ذلك عمر بن الخطاب فاخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب .

اسناده : قال ابن عبد البر : هكذا جاء هذا الحديث عن مالك في الموطأ  
 كلها ، مقطوعا ، وهوي متصل من وجود حسان ، عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 من حديث ابي هريرة ، وعائشة ، ومن حديث علي بن ابي طالب ، واسامة .  
 انظر التمهيد ج ١ ص ١٦٥ و ١٦٦ .

( ٦ ) سقط من (( م )) .

( ٧ ) اسماعيل بن ابي حكيم القرشي مولا هم ، المدني ، ثقة من السادسة ، مات

سنة ( ١٣٠ ) / ٤٨٨ ق . التقريب ٦٨/١ . انظر الجرح والتعديل ١٦٤/٢

والتهذيب ٢٨٩/١ .

سمع عمر بن عبدالعزيز ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : (( لا ييقن دينان بأرض العرب )) . وعن ابن عباس : (( ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في مرض موته : اوصيكم بثلاث : اخرجوا المشركين من جزيرة العرب . . . الحديث )) . متفق عليه .<sup>(١)</sup>  
( ١٥٦٨ ) قوله : (( لان عمر صالحهم على ان يأخذ منهم ضعف زكاة المسلمين )) تقدم في الزكاة . (( فصل )) .

( ١٥٦٩ ) قوله : (( لان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لم يضعوا الخراج على ارض العرب )) بيض لهذا جميع المخرجين ، وفيه ما قال ابو يوسف<sup>(٢)</sup> في " كتاب الخراج " : (( بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم افتتح فتوحا من الارض العربية فوضع عليها العشر ، ولم يجعل على شيء منها خراجا )) .  
( ١٥٧٠ ) قوله (( لان عمر فتح سواد العراق ووضع عليهم الخراج بمحضر من الصحابة )) تقدم في الاول من هذا الكتاب .

( ١٥٧١ ) قوله : (( واجتمعت الصحابة رضى الله عنهم على وضع الخراج على الشام )) . قال الزيلعي في تخريج احاديث الهداية<sup>(٥)</sup> : واما وضع الخراج على

( ١ ) رواه البخارى ١٧٠/٦ في الجهاد ، باب هل يستشفع الى اهل الذمة ؟ ومما ملتهم ( ١٧٦ ) الحديث ( ٣٠٥٣ ) ، ومسلم ١٢٥٧/٣ في الوصية ، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصى فيه ( ٥ ) الحديث

( ٢٠ - ٢٢ ) ( ١٦٣٧ ) .

اسناده : متفق عليه .

( ١٥٦٨ ) ١٤٢/٤ تقدم في الحديث رقم ( ٥٣٣ ) .

( ١٥٦٩ ) ١٤٢/٤ .

( ٢ ) الخراج : قال ابن قيم الجوزية : ومعنى الخراج في كلام العرب انما هو الكراء والغلة . احكام اهل الذمة ج ١ ص ١١٠ . وقال ابن منظور في لسان العرب ٢٥٢/٢ : جملة معنى الخراج الغلة ، وقيل للجزية التي ضربت على رقاب اهل الذمة : خراج لانه كالغلة الواجبة عليهم . وانظر ايضا كشف القناع ٨٩/٣ .

( ٣ ) انظر نصب الراية ٤٣٨/٣ ، الدراية ١٣٠/٢ رقم ( ٧٣٤ ) .

( ٤ ) ص ٦٤ فصل في ذكر القاطع .

( ١٥٧٠ ) ١٤٢/٤ . تقدم في الحديث رقم ( ١٥١٠ ) .

( ١٥٧١ ) ١٤٢/٤ .

( ٥ ) نصب الراية ٤٣٨/٣ .

(١) الشام فمعروف انتهى . قلت : وكذلك وضع الخراج على سواد العراق ومصر فكان يكفى شهرته عن ايراد الآثار ، وكأنه لم يحضره فيه شئ ، وفيه ما اخرج به ابويوسف فى " كتاب الخراج " (٢) عن الليث بن سعد (( ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ارادوا عربن الخطاب ان يقسم الشام كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير ، فقال عمر : اذنا اترك من بعدكم من المسلمين لا شئ لهم ، قال : وتركهم عمر اهل ذمة يؤدون الخراج الى المسلمين )) . وما اخرج ابو عبيد فى " الاموال " (٣) حدثنا هشام بن عمار ، عن يحيى بن حمزة ، حدثنى

(١) كذا فى (( م )) واما فى النسخة المطبوعة من نصب الراية ، قال : وكذا اجمعت الصحابة على وضع الخراج على اهل الشام ، اهـ . ثم قال: روى أبو عبيد القاسم بن سلام فى كتاب الاموال ص ٧٠ . رقم (١٤٦) فى كتاب فتوح الارضين عنوة وسننها واحكامها ، حدثنا هشيم بن بشير انبأ العوام بن حوشب عن ابراهيم التيمى ، قال : (( لما فتح المسلمون السواد ، قالوا لعمر اقسمه بيننا ، فانا فتحناه عنوة ، قال : فابى ، وقال : فما لمن جاء بعدكم من المسلمين ؟ واخاف ان قسمته ان تفاسدوا بينكم فى المياه ، قال : فاقر اهل السواد فى رضهم ، وضرب على رؤوسهم الجزية ، وعلى اراضيهم الخراج ولم يقسم بينهم )) اهـ . قلت : واخرجه ايضا حميد بن زنجوية فى كتاب الاموال ١/ ١٨١ فى فتوح الارضين ، باب فتح الارض عنوة ، من طريق ابى عبيد ويلفظه . واخرجه البلاذرى فى فتوح البلدان ٢/ ٣٢٩ رقم (٦٧٢) فى فتوح السواد ، من طريق هشام البزار به مثله .

اسناده : رجال الاسناد ثقات الا ان ابراهيم بن يزيد بن شريك التيمى لم يدرك امير المؤمنين يروى عنه مرسل ، وهو منقطع بهذا الاسناد .

(٢) ( ص ٢٦ و ٢٨ فى الفى والخراج ) .

اسناده : معضل : وهو ما سقط من اسناده اثنان فصاعدا . ومنه ما يرسله تابع التابعى ، وهو من انواع الضعيف عند المحدثين .

(٣) كتاب الاموال ص ٧٢ رقم (١٥٢) فى كتاب فتوح الارضين عنوة ، وسننها واحكامها ، ومن طريقه اخرجه حميد بن زنجوية فى كتاب الاموال ١/ ١٨٦ ، فى فتوح الارضين ، باب فتح الارض عنوة . واخرجه البلاذرى فى فتوح البلدان ١/ ١٧٩ رقم (٤٠٨) عن هشام بن عمار به نحوه ، وابن عساكر فى تاريخ دمشق ١/ ٥٨٢ باب ذكر حكم الارضين وما جاء فيه عن السلف الماضين . واورده الهندى فى كنز العمال ٤/ ٥٧٣ رقم ( ١١٦٨١ ) .



(١) حدثنى تميم بن عطية ، ( قال : اخبرنى ) عبدالله بن ابي قيس ، او عبدالله ابن قيس ، (٣) شك أبو عبيد ، قال : (( قدم عمر الجابية (٤) ، فاراد قسم الارضين المسلمين ، فقال له معاذ : والله اذا ليكونن ما نكره ، انك ان قسمتها اليوم صار الربيع العظيم فى ايدى القوم ، ثم يبيدون ، فيصير ذلك الى الرجل الواحد او المرأة ، ثم يأتى من بعدهم قوم يسدون من الاسلام مسدا ، لا يجدون شيئا فانظر امرا يسمع أولهم وآخرهم )) . فصار عمر الى قول معاذ ، ويشير اليه ما أخرجه البخارى فى " صحيحه " (٦) فى غزوة خيبر ، عن عمر رضى الله عنه انه ، قال : (( أما والذى نفسى بيده ، لولا ان اترك آخر الناس بيانا ليس لهم شىء )) . (٧)

=== اسناده : فيه تميم بن عطية العنسى وهو صدوق يهيم كذا قال الحافظ فى

التقريب ١١٣/١ ، وقد وثقه الحافظ الذهبى فى الكاشف ١٦٨/١ . و باقى رجاله ثقات والحديث بهذا الاسناد حسن ان شاء الله تعالى .

(١) تميم بن عطية العنسى الشامي ، صدوق يهيم ، من السابعة . ت . وقد

وثقه الذهبى فى الكاشف ١٦٨/١ ، وانظر الجرح والتعديل ٤٤٣/٢ ،

الميزان ٣٦٠/١ ، التهذيب ٥١٣/١ ، الخلاصة ص (٥٥) .

(٢) فى (( م )) (( اما أن )) والتصحيح من كتاب الاموال .

(٣) عبدالله بن قيس الكندى السكونى ، ابو بحرية حمصى مشهور ، مخضرم ،

ثقة ، مات سنة (٧٧) ٤/٠ . التقريب ٤٤١/١ . وانظر تاريخ ابن معين

٣٠٧/٢ ، الجرح ١٣٨/٥ ، التهذيب ٣٦٤/٥ .

(٤) الجابية : بكسر الباء ، وياء مخففة ، واصله فى اللغة الحوض الذى يجبى فيه

المياه للابل ، وهى قرية من اعمال دمشق ثم من عمل الجيدور من ناحية

الجولان قرب مرج الصفر فى شمال حوران ، وبالقرب منها تل يسمى تسحل

الجابية . انظر معجم البلدان ٩١/٢ .

(٥) الربيع : الزيادة والنماء على الاصل . النهاية ٢٨٩/٢ ، لسان العرب ٨/

١٣٧ .

(٦) ج ٧ ص ٤٩٠ فى المغازى ، باب غزوة خيبر (٣٨) الحديث (٤٢٣٥)

و (٢٣٣٤ و ٣١٢٥ و ٤٢٣٦) ، ورواه الامام احمد ايضا فى مسنده

٣١/١ و ٣٢ و ٤٠ .

اسناده : رواه البخارى .

(٧) بيانا : بفتح الباء الموحدة الاولى ، وتشديد الثانية وبالنون ، ومعناه

شيئا واحدا ، وقال الخطابى : ولا احسب هذه اللفظة عربية ولم اسمعها

فى غير هذا الحديث ، وقال الازهرى : بل هى لغة صحيحة لكنها ===

ما فتحت على قرية الا قسمتها كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر ، ولكنى اتركها خزانة لهم يقسمونها )) . ورواه الطبرانى <sup>(١)</sup> فى الكبير أيضا ، وبيانا : بموحدتين الثانية مشددة ، وبعد الالف نون خفيفة اى : شيئا واحدا ، كذا قيل .

( ١٥٧٢ ) قوله : (( وكذلك وضع عمر الخراج على مصر حين فتحها عمرو بن العاص )) . روى ابن سعد باسانيده عن الواقدي باسانيده : ان عمرو بن العاص <sup>(٢)</sup> افتتح مصر عنوة ، واستباح ما فيها ، ثم صالحهم بعد ذلك على الجزية فى رقابهم ووضع الخراج على ارضهم ، وكتب بذلك الى عمر . وفى لفظ : كان يبعث بجزية/اهل مصر وخراجها الى عمر بعد حبس ما يحتاج اليه )) . ( ١٨٧/أ ) ( ١٥٧٣ ) قوله : (( واما مكة فالنبي صلى الله عليه وسلم خصها بذلك لانه فتحها

=== غير فاشية ، وقال صاحب العين : يقال هم على بيان واحد اى على طريقة واحدة ، وقال ابن فارس : هم على بيان واحد اى شىء واحد . وقال الطبري . المعنى لولا ان اتركهم فقراء معدمين لاشىء لهم اى متساويين فى الفقر . انظر عمدة القارى ٢٥٥/١٧ ، وفتح البارى ٤٩٠/٧ . وغريب الحديث لابی عبيد ٢٦٨/٣ .

( ١ ) كذا فى ((م)) وليس فيه . قلت : مستند امير المؤمنين فى المعجم الكبير للطبرانى احاديثه فيه محدودة وقليلة ، وهذا عزو خطأ ، وقد اخرجاه الامام احمد فى مسنده ٣٢٢/١ و ٤٠ ، والبخارى فى صحيحه ١٧/٥ فى الحرث والمزارعة ، باب رقم ( ١٤ ) الحديث ٢٣٣٤ و ٣١٢٥ و ٤٢٣٥ و ٤٢٣٦ ) عن زيد بن اسلم عن ابيه عن عمر قال : (( لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية الا قسمتها بين اهلها كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر )) ، اهـ . قال الحافظ : بقية الكلام فى الحديث محذوف تقديره : لكن النظر لآخر المسلمين يقتضى ان لا أقسمها بل اجعلها وقفا على المسلمين ، وقد صنع ذلك عمر فى أرض السواد ، اهـ . فتح البارى ١٧/٥ ، وانظر ايضا عمدة القارى ١٧٣/١٢ ، وقد نسبته العيسنى للامام احمد ، وكذا الهيثمى فى مجمع الزوائد ٢/٦ وقال : رواه احمد ورجاله رجال الصحيح .

اسناده : رواه البخارى : قلت : وهو طرف آخر من حديث أسلم مولى عمر المتقدم آنفا .

( ١٥٧٢ ) ٤٢/٤ .

( ٢ ) الطبقات الكبرى ٢٥٤/٤ و ٤٩٣/٧ فى ترجمة عمرو بن العاص . واورده الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ٤٣٩/٣ .

اسناده : ضعيف ، فيه الواقدي وهو متروك .

( ٣ ) اى قهرا وغلبة ، وهومن عنايعنوا اذا نل وخضع . النهاية ٣١٥/٣ .

( ١٥٧٣ ) ١٤٢/٤ .

عنوة ، وتركها لاهلها ولم يضع عليهم الخراج )) . اما انه صلى الله عليه وسلم فتحها  
عنوة ، ففيه ماخرج مسلم <sup>(١)</sup> ، عن ابن هريره ، قال : (( اقبل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم حتى دخل مكة ، فبعث الزبير على احدى المجنبتين <sup>(٢)</sup> ، وبعث خالد ا على  
(المجنبة) <sup>(٣)</sup> الاخرى ، وبعث اباعبيدة على ( الحُسر ) <sup>(٤)</sup> فذكر الحديث ، وفيه  
انه صلى الله عليه وسلم ، قال لانا نصار : الا ترون الى أوياش <sup>(٥)</sup> قریش واتباعهم؟  
ثم قال بيديه - يضرب احدهما على الاخرى - فقال : احصوهم حصدا ، فجاء  
ابو سفيان فقال :

(١) الصحيح ١٤٠٥/٣ فى الجهاد والسير ، باب فتح مكة (٣١) الحديث  
(٨٤ - ٨٦) ( ١٧٨٠ ) ، وعنه البغوى فى شرح السنة ١٥١/١١ رقم  
( ١٧٤٦ ) . مختصر من حديث طويل وفيه فتح مكة حرسها الله تعالى ، من  
حديث عبد الله بن رباح الانصارى ، عن ابن هريرة رضى الله عنه . ورواه ايضا  
ابوداود رقم ( ٣٠٢٤ ) فى الخراج والامارة والفتى ، باب ما جاء فى فتح  
مكة ، والامام احمد ٥٣٨/٢ ، والطيالسى ( منحة المعبود ١٠٦/٢ .  
رقم ٢٣٦٧ ) فى مسنديهما ، وابن ابي شيبة وفى المصنف ٤٧١/١٤ فى  
المغازى ، باب حديث فتح مكة ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ،  
٣٢٤/٣ ، فى الحجة ان فتح مكة كانت عنوة ، والبيهقى فى السنن  
الكبرى ١١٧/٩ فى كتاب السير ، باب فتح مكة .  
اسناده : رواه مسلم ، وقال البغوى : هذا حديث صحيح .  
(٢) المجنبتين : هى بضم الميم وفتح الجيم وكسر النون ، وهما الميمنه  
والمسيره ويكون القلب بينهما . انظر صحيح مسلم بشرح النووى ١١٢/  
١٢٦ .

(٣) سقط من (( م )) والمثبت من الصحيح .  
(٤) الحسر : هو بضم الحاء وتشديد السين المهملتين ، اى الذين لا دروع  
عليهم . وقال ابن الاثير : (( على الحسر جمع حاسر ، وهو الذى لا درع  
عليه ، ولا مغفر ، وقد روى فى كتب الغريب )) ( الحبس ) وهم الرجاله  
سموا بذلك لتأخرهم عن الركبان ، قال : واحسب الواحد حبيسا فعيل  
بمعنى مفعول ، ويجوز ان يكون حابسا ، كأنه يحبس من يسير من الركبان  
بمسيره . قال الحميدى : والذى رأيناه من رواية اصحاب الحديث (( الحسر ))  
والله اعلم ، اهـ . قلت : فى (( م )) (( الحبس )) بدل (( الحسر ))  
والتصويب من صحيح مسلم . انظر النهاية ٣٨٣/١ ، وجامع الاصول ٣٧٢/٨ ، وصحيح  
مسلم بشرح النووى ١٢٦/١٢ .  
(٥) اى جمعت جموعا من قبائل شتى . انظر المصدر السابق ، والنهايه ٣٣٠/١ ،  
والقاموس ٢٦٧/٢ ، ولسان العرب ٢٧٨/٦ .

( يارسول الله ابيدت ) خضراء<sup>(٢)</sup> قريش ، لا قريش بعد اليوم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أغلق بابه فهو آمن ، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ... الحديث )) . واخرجه ابن حبان<sup>(٣)</sup> ، قال : هذا دليل على ان مكة فتحت عنوة . وفي الباب : حديث ام هاني وقوله صلى الله عليه وسلم لها :<sup>(٤)</sup>  
 (( قد اجرنا من اجرت ))<sup>(٥)</sup> .

- ( ١ ) ستط من (( م )) والمثبت من الصحيح .
- ( ٢ ) اي استوصلت قريش بالقتل وافنيت ، وخضراءهم بمعنى جماعتهم ويعبر عن الجماعة المجتمعة بالسواد والخضرة ومنه السواد الاعظم . انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٢٧/١٢ .
- ( ٣ ) واورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٤٤٠/٣ .
- ( ٤ ) اختلف اهل العلم في فتح مكة انه كان صلحا ، أم عنوة ؟ فذهب الأوزاعي واصحاب الراي ، وابوعبيد الى أنها فتحت عنوة ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم للانصار : (( انظروا اذا لقيتموهم غدا ان تحصدوهم حصدا )) . وذهب قوم الى انها فتحت صلحا ، واليه ذهب الشافعي ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم بذل لهم الامان بقوله : من ألقى السلاح فهو آمن ، ومن أغلق بابه فهو آمن )) . انظر شرح السنة للبخاري ١٥٣/١١ ، عمدة القاري ٢٨٩/١٧ ، فتح الباري ١٢/٨ في المغازي ، باب رقم ( ٤٨ ) وقال ابن هبيرة : فقال ابو حنيفة ومالك ( في اظهر الروايتين عنه ) انها فتحت عنوة . وقال الشافعي واحمد ( في الرواية الاخرى ) فتحت صلحا . انظر الإفصاح على المذاهب الاربعة ج ٢ ص ٢٨٥ .
- ( ٥ ) كذا في (( م )) لم يعزه المخرج الى ارباب الاصول ولعل ذلك كان سهوا منه والله اعلم ، قلت : وقد اخرجه البخاري في صحيحه ج ١ ص ٤٦٩ ، في الصلاة ، باب الصلاة في الثوب الواحد ملثقا به ( ٤ ) الحديث ( ٣٥٧ ) ومسلم في صحيحة ج ١ ص ٤٩٨ في صلاة المسافرين وقصرها ، باب استحباب صلاة الضحى ، وان اقلها ركعتان ( ١٣ ) الحديث ( ٨٢ ) ( ٣٣٦ ) ، وتام الحديث ، عن ام هاني تقول : (( ذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح ، فوجدته يختسل ، وفاطمة ابنته تستره بثوب ، قالت : فسلمت فقال : من هذه ؟ ، قلت : ام هاني بنت ابي طالب ، قال : مرحبا بام هاني ، فلما فرغ من غسله قام فصلى ثمانى ركعات ، ملثقا في ثوب واحد ، فلما انصرف قلت : يارسول الله زعم ابن امي علي بن ابي طالب انه قاتل رجلا أجرت ، فلان بن هبيرة ، فقال رسول الله ===

ان لو فتحت صلحا لدخلا في الامان العام ، وحديث أبي هريرة ، وحديث ابي  
(١) شريح (( انها احلت لي ساعة من نهار )) . متفق عليه . (٣) واما انه تركها  
لاهلها ولم يضع عنهم الخراج ، فلم يتعرض له احد من المخرجين مع التصدير به  
عندهم ، ويدل عليه ما روى ابو عبيد في "الاموال" (٥) عن عبيد بن عمير : (( ان رسول

==== صلى الله عليه وسلم : قد اجرنا من اجرت يا ام هاني ء )) ، قالت ام هاني ء :  
وذلك ضحى .

اسناده : متفق عليه .

(١) ابو شريح الخزاعي الكعبي ، اسمه خويلد بن عمرو ، او عكسه ، وقيل عبد الرحمن  
ابن عمرو ، وقيل : هاني ء ، وقيل : كعب ، صحابي ، نزل المدينة ، مات سنة  
(٦٨) على الصحيح . ع / ٥ . التقريب ٤٣٤ / ٢ . وانظر الاستيعاب  
٣٢١ / ١١ ، اسد الغابة ٢٣٥ / ٥ ، الاصابة ١٩٢ / ١١ .

(٢) فـى (( م )) (( انما )) بدل (( انها )) والتصويب من الصحيحين ، وفي بعض  
الروايات (( الا وانها حلت لي ... الخ )) .

(٣) رواه البخارى ١ / ١٩٧ و ٢٠٥ فى العلم ، باب ليبلغ العلم الشاهد الفائب  
وباب كتابة العلم ( ٣٧ و ٣٩ ) الحديث ( ١٠٤ و ١١٢ ) وانظر الارقام  
التالية ايضا ( ١٨٣٢ و ٤٢٩٥ ) و ( ٢٤٣٤ و ٦٨٨٠ ) . ومسلم ٢ /  
٩٨٧ و ٩٨٨ فى الحج ، باب تحريم مكة وصيدها ( ٨٢ ) الحديث ( ٤٤٦ -  
٤٤٨ ) ( ١٣٥٤ و ١٣٥٥ ) ، مختصر من حديثهما الطويل .

اسنادهما : متفق عليهما .

(٤) انظر نصب الراية ٣ / ٤٣٩ ، الدراية ٢ / ١٣٠ رقم ( ٧٣٥ ) ، وقال الحافظ :  
حديث : ان النبى صلى الله عليه وسلم ترك عقار مكة بايدى اهلها ، مستفاد  
من الاصل ، ومن قوله : من وجد ، ومن دخل دار حكيم بن حزام فهو آمن ،  
ذكره ابن اسحاق فى السيرة ، وفى الصحيحين من حديث اسامة بن زيد :  
وهل ترك لنا عقيل من ربا ، اهـ . انظر تخليص الحبير فى تخريج احاديث  
الرافعى الكبير ٤ / ١١٤ رقم ( ١٨٩٧ ) .

(٥) كتاب الاموال ص ٨١ رقم ( ١٧١ ) فى كتاب فتوح الارضين غنوة وسننها واحكامها  
عن محمد بن سلمة الحرانى عن ابي عبد الرحيم عن زيد بن ابي انيسة عن ابي  
الزبير عنه به . وذكره الزيلعى فى نصب الراية ٣ / ٤٤٣ .

اسناده : رجاله كلهم ثقات الا محمد بن مسلم ابو الزبير المكي وهو صدوق يدل  
وقد احتج به مسلم ، والبخارى مقرونا ، وعبيد بن عمير بن قتادة اللبشى تابعى  
مجمع على ثقته ، وقد تقدمت ترجمته ، وهو بهذا الاسناد مرسل حسن .

الله صلى الله عليه وسلم ، قال فى مكة : لا تحل غنيمةها (( وقال ابو عبيد : فلم يتعرض صلى الله عليه وسلم لهم فى انفسهم ، ولم يغنم اموالهم . وفى الصحيحين (١) من حديث اسامة : (( وهل ترك لنا عقيل من ربا ع )) .

(١٥٧٤) قوله (( والقياس فى البصرة الخراج<sup>(٣)</sup> الا ان الصحابة وظفوا عليها العشر )) قال الزيلعى : ذكره ( ابن عمر<sup>(٥)</sup> ) وغيره ، انتهى . قلت : أما توظيف العشر فهو الذى ذكره ابو عمر ابن عبد البر ، وقد اخرج يحيى بن آدم فى " كتاب الخراج<sup>(٦)</sup> " ،

(١) رواه البخارى ٤٥٠/٣ فى الحج ، باب توريث دور مكة وبيعها وشراؤها (٤٤) الحديث (١٥٨٨ و ٣٠٥٨ و ٤٢٨٢ و ٦٧٦٤) . ومسلم ٩٨٤/٢ فى الحج ، باب النزول بمكة للحاج ، وتوريث دورها (٨٠) الحديث (٤٣٩) و (٤٤٠) (١٣٥١) ولفظه مختصر من حديث طويل .

اسناده : متفق عليه .

(٢) الرباع : جمع ربع بفتح الراء وسكون الموحده ، وهو المنزل المشتل على ابيات ، وقيل هو الدار ، محصل هذا ان النبى صلى الله عليه وسلم لما هاجراستولى عقيل وطالب على الدار كلها باعتبار ما ورثاه من ابيهما لكونهما كانا لم يسلمتا ، وباعتبار ترك النبى صلى الله عليه وسلم لحقه منها بالهجرة ، وفقد طالب ببدر فباع عقيل الدار كلها . وكان عقيل ورث ابا طالب هو وطالب ولم يرثه جعفر ولا على شيئا لانهما كانا مسلمين وكان عقيل وطالب كافرين ، قال القاضى عياض : لعله اضاف الدار اليه صلى الله عليه وسلم لسكناه اياها مع ان اصلها كان لأبى طالب لأنه الذى كفله ولأنه اكبر ولد عبد المطلب فاحتوى على املاك عبد المطلب وحازها وحده لسنه على عادة الجاهلية . انظر صحيح مسلم بشرح النووى ٩/ ١٢٠ ، والسراج الوهاج ٣٧٤/٤ ، وفتح البارى ٤٥٢/٣ .

(١٥٧٤) ١٤٣/٤ .

(٣) قال الجمهور : الخراج على رقبة الارض ( اى لانه اجرة الارض ) زرعت اولم تنزع ، والعشر فى مغلها سواء كانت ملكا او غارية او إجارة ، ولم يوضع الخراج بدلا عن العشر ، بل وضع حقا للمسلمين فى رقبة الارض . انظر احكام اهل الذمة ج ١ ص ١٠٣ .

(٤) فى نصب الراية ٤٤٠/٣ .

(٥) فى (( م )) (( ابو عمر )) والتصويب من نصب الراية .

(٦) وذكر ذلك العلامة ابن الهام فى شرح فتح القدير ٢٨١/٥ .

(٧) ص ٦٩ رقم (٢٣١) . واخبار امراء البصرة ( لم اعثر على الكتاب ) .

وعنه الحافظ فى التخليص ١١٦/٤ رقم (١٨٩٧) . وسكت عنه .

وروى عمر بن شبة<sup>(١)</sup> في أخبار البصرة " ان اراضيها كانت سبخة<sup>(٢)</sup> ، فاحياها عثمان ابن ابي العاص ، وعتبة بن غزوان بعد الفتح في سنة أربع جشرة وكان السابق عتبة بن غزوان .

(٣) (١٥٧٥) حديث (( لا يجتمع عشرو خراج في ارض مسلم )) . واخرجه ابن عدي من حديث ابن مسعود بلفظ (( لا يجتمع على مسلم خراج وعشر )) وفيه يحيى بن عنبسة ، وهوواه ، وقال الدارقطني : كذاب . واستدل ابن الجوزي<sup>(٥)</sup> ، وتبعه حافظ العصر<sup>(٦)</sup>

(١) هو عمر بن شبة بفتح المعجمة وتشديد الموحدة ، ابن عبيدة النميري الحافظ البصري ، نزل بغداد . وثقه الدارقطني وغيره ، وقال الخطيب : كان ثقة عالما بالسير وايام الناس ، وله تصانيف كثيرة ، منها تاريخا للبصرة ( اخبار أمراء البصرة ) مات بسُرْمَنْ رَأَى سنة (٢٦٢) وقد جاوز التسعين . ق . انظر تاريخ بغداد ٢٠٨/١١ ، تذكرة الحفاظ ٥١٦/٢ ، طبقات الحفاظ ص (٢٢٩) ، التهذيب ٤٦٠/٧ ، التقريب ٥٧/٢ ، هدية العارفين ٧٨٠/١ .

(٢) السبخة : واحدة السباخ ، وهي الارض التي تعلوها الملوحة ولا تكاد تنبت الا بعض الشجر . انظر النهاية ٣٣٣/٢ ، والصاحح ٤٢٢/١ .

(١٥٧٥) ١٤٣/٤ .

(٣) الكامل ج ٧ ص ٢٧١٠ في ترجمة يحيى بن عنبسة . وعنه الزيلعي فسي نصب الراية ٤٤٢/٣ .

استاده : ضعيف لاجل يحيى بن عنبسة ، وهوواه ، وقال الدارقطني : هو كذاب . انظر الدراية ١٣٢/٢ رقم (٧٣٦) .

(٤) يحيى بن عنبسة القرشي البصري ، قال ابن عدي : هو مكشوف الامر في ضعفه لروايته عن الثقات الموضوعات . وقال ابن حبان : دجال يضع الحديث لا تحل الرواية عنه . وقال الازدي : كذاب لا يكتب حديثه . انظر المجروحين ١٢٤/٣ ، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٢٠١/٣ رقم

(٣٧٤٦) ، الميزان ٤٠٠/٤ ، اللسان ٢٧٢/٦ <sup>قال</sup> (٥) في التحقيق ، كما في نصب الراية ٤٤٤/٣ . وابن الهمام : وقال الشافعي ومالك واحمد : يجمع بينهما لانهما حقان مختلفان ذاتا ، فان العشر مؤنسة فيها معنى العبادة ، والخراج مؤنة فيها معنى العقوبة . وقال فسي الهداية : وقال الشافعي : يجمع بينهما لانهما حقان مختلفان وجبا في محلين مختلفين بسببين مختلفين فلا يتنافيان . انظر شرح

فتح القدير ج ٥ ص ٢٨٦ .

(٦) انظر فتح الباري ج ٣ ص ٣٤٨ و ٣٤٩ .

على جواز الجميع بين العشر والخراج في الارض الواحدة بعموم ما فسّر  
 "الصحيحين" <sup>(١)</sup> عن ابن عمر رفعه : (( فيما سقت السماء <sup>(٢)</sup> والعيون <sup>(٣)</sup> ) او كان عشريا <sup>(٤)</sup>  
 العشر )) . قلت : لا عموم له فيما نحن بصدده لما في كتاب عمرو بن حزم السدي  
 تلقته الامة بالقبول وعملوا به وتقدم تخريجه بعد بيان مقادير الزكاة ((وان الصدقة  
 لا تحل لمحمد ولا لأهل بيته <sup>(٥)</sup>)) انما <sup>(٦)</sup> هي الزكاة تزكى بها انفسهم ، ولفقراء  
 المسلمين وفي سبيل الله ، وليس في رقيق ، ولا مزرعة ، ولا عمالها شيء اذا كانت  
 تؤدى صدقتها من العشر )) .

(١٥٧٦) قوله (( ولم ينقل عن احد من ائمة العدل والجور ذلك فكفى بهم حجة ))  
 وقال في الهداية : وكفى باجماعهم حجة . قال حافظ العصر <sup>(٧)</sup> : كذا قال ولا اجماع  
 مع خلاف عمر بن عبد العزيز ، والزهرى ، بل لم يثبت عن غيرهما التصريح بخلافهما ،

(١) كذا في (( م )) وليس هو في مسلم ، وقد اخطأ المخرج في عزوه اليه ، انظر  
 تحفة الاشراف ٤٠٢/٥ . ولكن رواه البخارى ٣٤٧/٣ في الزكاة ، باب  
 العشر فيما يسقى من ماء السماء و بالماء الجارى (٥٥) الحديث (١٤٨٣)  
 ورواه ايضا ابوداود رقم (١٥٩٦) في الزكاة ، باب صدقة الزرع ، والترمذى  
 ٧٦/٢ في الزكاة ، باب ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالانهار وغيرها  
 (١٤) الحديث (٦٣٥) ، والنسائى ٤١/٥ في الزكاة ، باب ما يوجب  
 العشر وما يوجب نصف العشر ، وابن ماجه ٥٨١/١ في الزكاة ، باب صدقة  
 الزرع والثمار (١٧) الحديث (١٨١٧) . وتعامه (( وما سقى بالنضح نصف  
 العشر )) هذا لفظ البخارى ، والترمذى ولفظ الاخرين نحوه واورده ابن  
 الاثير في جامع الاصول ٦١٢/٤ ، ولم ينسبه لمسلم ايضا .

اسناده : رواه البخارى ، وقال الترمذى : حسن صحيح .

(٢) سقط من (( م )) والمثبت من البخارى .

(٣) عثريا : بفتح المهملة والمثلثة وكسر الراء وتشديد التحتانية ، قال الخطابى :

هو الذى يشرب بعروقه من غير سقى . . انظر فتح البارى ٣٤٩/٣ .

(٤) تقدم في الحديث رقم (٥٠٢) .

اسناده : صحيح .

(٥) في (( م )) (( اما )) والتصحيح من المستدرك للحاكم ج ١ ص ٣٩٦ ،  
 كتاب الزكاة .

(١٥٧٦) ١٤٣/٤ . اى لم ينقل عن احدا أنه يجتمع عشر وخراج في أرض مسلم .

(٦) انظر شرح فتح القدير ٢٨٧/٥ .

(٧) انظر الدراية في تخريج احاديث الهداية ١٣٢/٢ رقم (٧٣٦) .



انتهى . قلت : أما ما عن عمر بن عبدالعزيز ، فهو ما أخرجه البيهقي <sup>(١)</sup> ، من طريق يحيى بن آدم في "الخراج" <sup>(٢)</sup> له عن عمرو بن ميمون ، قال : (( سألت عمر بن عبدالعزيز عن المسلم يكون في يده ارض الخراج ، فيسأله عن الزكاة فيقول : انما علي الخراج ، فقال : الخراج على الارض ، والعشر على الحب )) واما ما عن الزهري فهو ما أخرجه <sup>(٣)</sup> ايضا عن يونس : (( سألت الزهري عن زكاة الارض التي عليها الجزية ، فقال : لم يزل المسلمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبعده يعاملون على الارض ويستكرونها ، ويؤدون الزكاة مما خرج منها ، فترى هذه الارض على ( نحو ذلك )) انتهى . قلت : لم يدع الشيخ رحمه الله اجماعا مطلقا ، وانما ادعى اجماع الائمة <sup>(٤)</sup> الذين لهم امر العشر والخراج / فلا يرد عليه مثل الزهري رحمه الله ، وحاصل (١٨٧/ب) ما قال الزهري ، الحاق الخراج بالاجرة ، ومقاطعة العامل ، وجوابه مسطور فسي كتاب الفقه فليطالع ثمة . وفيما قاله الزهري تأييد لقول الشيخ ، فانه لم ينقل فسي الجمع شيئا عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولا عن صحابته رضى الله عنهم ، ولا عن اتباعهم ، وانما ذكر قياس الخراج على الاجرة ، فلو كان عنده علم بالجمع

(١) السنن الكبرى ١٣١/٤ في الزكاة ، باب المسلم يزرع ارضا من ارض الخراج .  
(٢) كتاب الخراج ص (١٦٠) رقم (٦٠١) ، وحديد بن زنجويه في الاموال ٢٥١/١ في فتوح الارضين ، باب في ارض الخراج من العنوة يسلم صاحبها . وابن ابي شيبة في مصنفه ٢٠١/٣ في الزكاة ، باب ما قالوا في ارض الخراج ، وابو عبيد في كتاب الاموال ص ١٠٥ رقم (٢٣٥) فسي باب ارض الخراج من العنوة يسلم صاحبها ، هل عليه فيها عشر مع الخراج ام لا ؟ من طرق عن سفيان عن عمرو بن ميمون نحوه .

اسناده : صحيح رجاله كلهم ثقات .

(٣) البيهقي في السنن الكبرى ١٣١/٤ في الزكاة ، باب المسلم يزرع ارضا من ارض الخراج فيكون عليه في زرع العشر او نصف العشر . وأورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٤٤٤/٣ . من طريق يحيى ، عن ابن المبارك عنه به .

اسناده : صحيح رجاله كلهم ثقات .

(٤) هو الشيخ تقي الدين ، قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٤٤٤/٣ : واستدل الشيخ تقي الدين في "الامام" للشافعي بما أخرجه البيهقي عن يحيى بن آدم في "الخراج" ... الخ . وقال ايضا : وأخرج ايضا البيهقي عن يحيى عن ابن المبارك عن يونس قال : سألت الزهري عن زكاة الارض التي عليها الجزية ... الخ

من قبل النقل لم يذكر القياس ، وبهذا يعلم ما فى كلام الشيخ تقى الدين فسى  
 الامام<sup>(١)</sup> حيث قال : والاول ، فتوى عمر بن عبدالعزيز ، والثانى ، مرسل . فان  
 الثانى قياس لا اثر ، وانما المأثور المعاملة ، والمؤاجرة ، ، واما فتوى عيسى بن  
 عبدالعزيز ، فهو وان كان من الائمة ، ولكن ليس هذا المنقول عنه انه عمل  
 به فى ولايته ، وكتب به الى عماله ، ولا حمل عليه رعيته ، فيجوز ان يرى الامام  
 شيئا ولا يعمل به لمخالفة من تقدمه ، ونحو ذلك كما قدمنا<sup>(٢)</sup> عن علي رضي الله  
 عنه فى قسمة الخمس من ان رآيه ان سهم ذوى القربى لهم ، ولكن كره ان يدعى  
 عليه مخالفة ابي بكر وعمر ، فقسمه على قسمها والله أعلم . واما قول<sup>(٣)</sup> حافظ العصر  
 لم يثبت عن غيرهما التصريح بخلافهما ، فلم اعلم مراده بعد ان قد كتب قبل هذا  
 بسطرين ، وقد صح عن الشعبى انه قال : (( لا يجتمع عشر وخراج فى ارض )) وعن  
 عكرمة : (( لا يجتمع عشر وخراج فى مال )) اخرجهما ابن ابى شيبه والله اعلم .  
 ( ١٥٧٧ ) قوله (( لان عمر لم يوظف الخراج مكررا ))<sup>(٥)</sup>

( ١ ) ( الكتاب مفقود ) ، وذكره الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ٤٤٤/٣

وابن الهمام فى شرح فتح القدير ٢٨٧/٥ بنحو ذلك .

( ٢ ) راجع الحديث رقم ( ١٥٤٠ ) .

( ٣ ) الدراية فى تخريج احاديث الهداية ١٣٢/٢ رقم ( ٧٣٦ ) .

( ٤ ) المصنف ٢٠١/٣ فى الزكاة ، باب من قال لا يجتمع خراج وعشر على ارض .

من طريق ابراهيم بن المغيرة ختن لعبدالله بن المبارك عن ابى حمزة  
 السكونى عن الشعبى ، وعن يحيى بن واضح ابوتيملة ، عن ابى المنيب عن

عكرمة ، ورواه عنه الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ٤٤٢/٣ .

اسناده : قال الحافظ : وصح هذا الكلام عن الشعبى ، وعن عكرمة اخرجة

ابن ابى شيبه ، اهـ . الدراية ١٣٢/٢ رقم ( ٧٣٦ ) . وقال ابن الهمام

بعد ذكرهما : وحاصل هذا كما ترى ليس الانقل مذهب بعض التابعين ولم

يرفعوه ، فيكون حديثا مرسلا ، وقد نقل ابن المبارك الجمع بينهما مذهب

لجماعة آخرين ، فهذا نقل المذاهب لا استدلال . انظر شرح فتح القدير

٢٨٧/٥ .

( ١٥٧٧ ) ١٤٣/٤ .

( ٥ ) اى فى سنة بتكرر الخارج ، فالخراج له شدة من حيث تعلقه بالتمكين وله

خفة باعتبار عدم تكرره فى السنة ، ولوزع فيها مرارا ، والعشر له شدة وهو

تكرره بتكرر خروج الخارج ، وخفة بتعلقه بين الخارج فانما عطلها لا يؤخذ

بشيء . انظر شرح فتح القدير ٢٨٨/٥ ، وقال فى الاختبار ١٤٣/٤ : ===

(١) قال المخرجون : روى ابن ابى شيبه (٢) من طريق زياد بن حدير ، قال : (( استعملنى عمر على المتاجر ، فكتبت اعشر من أقبل ومن أدبر ، فخرج اليه <sup>رجله</sup> ، فأعلمه فكتب الى ان لاتعشر الا مرة واحدة )) . ومن طريق ابراهيم : (( ان شيخا نصرانيا قال لعمر : عشر عمالك فى السنة مرتين ، فكتب اليه ان لا يعشر فى السنة الا مرة واحدة )) . ومن طريق الزهرى : (( لم يبلغنا ان أحدا من الائمة كانوا يثنون فى

=== ولان الخارج للارض كالأجرة ، فاذا اداها فله ان ينتفع بها ماشاء ويزرعها مرارا ، اما العشر فبمعناه ان يأخذ عشر الخارج ولا يتحقق ذلك الا بوجوبه فى كل خارج .

(١) انظر نصب الراية ٤٤٤/٣ ، الدراية ١٣٢/٢ رقم ( ٧٣٦ ) .

(٢) المصنف ١٩٩/٣ فى الزكاة ، باب من كان لا يرى العشر فى السنة الا مرة من طريق ابى بكر بن عياش ، عن ابى حصين عنه به .

اسناده : صحيح رجاله كلهم ثقات .

(٣) كذا فى (( م )) ونصب الراية ، والدراية ، واما فى النسخة المطبوعة (( علمى الصارة )) .

(٤) زيادة فى (( م )) والدراية وليس فى المصنف ونصب الراية .

(٥) رواه ابن ابى شيبه ١٩٩/٣ فى الزكاة ، باب من كان لا يرى العشر فى السنة الا مرة . من طريق وكيع عن سفيان عن غالب بن ابى الهذيل عنه به . وتماام لفظه ، قال : (( جاء نصرانى الى عمر ، فقال : ان عاملك عشر فى السنة مرتين فقال : من انت؟ فقال : انا الشيخ النصرانى ، فقال له عمر : وانا الشيخ الحنيفى ، فكتب الى عامله ان لا يعشر فى السنة الا مرة واحدة )) ، اهـ . ولفظ المخرج مختصر اختصره تبعا للحافظ ابن حجر فى الدراية ١٣٢/٢ .

اسناده : رجاله ثقات الا انه منقطع لان ابراهيم النخعى يروى عن امير المؤمنين رسلا لم يدركه ، وهو مرسل صحيح من حيث الاسناد .

(٦) رواه ايضا ابن ابى شيبه فى مصنفه ٢١٨/٣ فى الزكاة ، باب من قال لا تؤخذ الصدقة فى السنة الا مرة واحدة . من طريق معن بن عيسى عن ابن ابى نئب عنه به . وتماام لفظه ، قال : (( لم يبلغنا ان احدا من ولاة هذه الامة الذين كانوا بالمدينة ، ابوبكر ، وعمر ، وعثمان انهم كانوا يثنون الصدقة لكن يبعثون عليها كل عام فى الخصب ، والجذب ، لان اخذها سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم )) اهـ . وعنه الزيلعى فى نصب

الراية ٤٤٥/٣ .

اسناده : رجاله ثقات الا انه منقطع لان الزهرى لم يدرك احدا ممن

خلفاء الراشدين رضى الله عنهم .

الصدقة )) انتهى . قلت : ان كان هذا قياس للخراج على العشر فلم يبينوا وجهه ولم يعتذروا عن عدم وجدان ما يدل على قول الاصحاب في الخراج وان كانوا لا يفرقون بين العشر والخراج ، فيا لله العجب ، وما ذكره الاصحاب مأخوذ من استقراء آثار عمر رضي الله عنه ، ويمكن استنباطه مما في " الخراج " <sup>(١)</sup> لابي يوسف وليحيى بن آدم : (( ان عمر مسح السواد فبلغ ستة وثلاثين الف الف جريب ، وانه حمل اليه في السنة الاولى ثمانمائة الف الف درهم ، وقيل مائة وعشرون الف الف درهم ، فلو كان مكررا اضعاف ذلك ، او في كل جريب كرم عشرة دراهم ، وكل جريب رطبة خمسة دراهم ، وكل جريب بر أربعة دراهم ، وكل جريب شعير درهمين )) وفي رواية غير ذلك . فعلى تقدير التضعيف مرة وأن يكون الكل شعيرا ، وهو خلاف مقتضى النص ، والعادة يكون الخراج مائة الف الف واربعين الف الف ، والف الف الف عن ستة وثلاثين الف الف جريب ، والمنقول في التحصيل انه دون ذلك فظهر ان الخراج لم يكن مكررا ، والله اعلم .

( ١٥٧٨ ) قوله (( روى ان عمر رضي الله عنه لما فتح سواد العراق تركها على اربابها وبعث عثمان بن حنيف ليمسح الاراضي وجعل عليها حذيفة بن اليمان مشرفا ، فمسح ، فبلغ ستة وثلاثين الف الف جريب ، فوظف على كل جريب ارض بيضاء تصلح للزراعة درهما وقيظا مما يزرع ، وعلى كل جريب رطبة خمسة دراهم ، وعلى كل جريب كرم عشرة دراهم ، وذلك بمحض من الصحابة من غير نكير )) ، اما ان عمر رضي الله عنه فتح سواد العراق وتركها على اربابها فقد تقدم <sup>(٤)</sup> ، اما انه بعث عثمان بن حنيف ليمسح الارض فتقدم ايضا ، وسيأتى قريبا ايضا ، واما انه جعل حذيفة بن اليمان مشرفا فليس كذلك . اخرج ابو يوسف . . .

( ١ ) ( ص ٣٨ ، ما عمل به في السواد ) .

( ٢ ) كتاب الخراج ( ص ٧٠ رقم ٢٣٢ ) .

( ٣ ) الجريب من الارض مقدار معلوم الزراع والمساحة ، وهو عشرة اقفة ، كل قفيظ منها عشرة أعشراء ، فالعشير جزء من مائة جزء من الجريب . لسان العرب ٢٦٠ / ١ . وقال ابن مفلح : الجريب عشر قصبات في عشر قصبات اي : مائة قصبة مكسرة ، ومعنى الكسر : ضرب احد العددين في الآخر ، فيصير احدهما كسرا للآخر ، والقصة : هي المقدار المعلوم الذي يسمح به المزارع كالذراع للجزء ، والقصة ستة اذرع بالذراع العمرية ، اي : بذراع عمر ، وهو ذراع وسط . انظر المبدع في شرح المقنع ٣ / ٣٨١ ، القاموس ٤٥ / ١ ، معجم البلدان ٢٧٤ / ٣ .

( ١٥٧٨ ) ١٤٤٣ / ٤ و ١٤٤٤ .

( ٤ ) انظر الحديث رقم ( ١٥١٠ ) .

في كتاب الخراج <sup>(١)</sup> حدثني الاعشى ، عن ابراهيم بن مهاجر ، عن عمرو بن ميمون قال : (( بعث عمر حذيفة بن اليمان على ماوراء دجلة ، وبعث عثمان بن حنيف على ما دون ذلك )) حدثني حصين بن عبد الرحمن ، عن عمرو بن ميمون ، قال : (( شهدت عمر بن الخطاب واقفا على حذيفة بن اليمان ، وعثمان بن حنيف ، وهو يقول : لعلكم حملتم الارض مالا تطيق ، وكان عثمان عاملا على شط الفرات <sup>(٣)</sup> ، وحذيفة على ماوراء دجلة <sup>(٤)</sup> من / هو حى ، وما سقت ، فقال عثمان حملت الارض امرأهى له / ١٨٨ / أ

(١) ص ٤ . ما عمل به فى السواد .

اسناده : فيه ابراهيم بن مهاجر البجلي وهو صدوق لين الحفظ ، كما فى التقريب ٤٤ / ١ ، قال القطان ، والنسائى : ليس بالقوى ، وقال احمد : لا بأس به .

انظر الكشف ٩٤ / ١ . وباقي رجاله ثقات .

(٢) رواه ابو يوسف ايضا فى كتاب الخراج ص ٨٩ رقم (٩٤) . ما عمل به فى

السواد . ورواه ايضا البخارى فى صحيحه ٥٩ / ٧ - ٦٢ فى فضائل الصحابة ،

باب قصة البيعة ، والاتفاق على عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وفيه مقتل

عمر بن الخطاب رضى الله عنهما (٨) الحديث (٣٧٠٠) ، مطولا . ويحيى

ابن آدم فى كتاب الخراج ص (٧٢) رقم (٢٤٠) ، وعبد الرزاق فى مصنفه

١٠٣ / ٦ رقم (١٠١٣٥) وج ١٠ ص ٣٧١ رقم (١٩٤٠٤) وحميد بن

زنجويه فى الاموال ١٤٨ / ١ فى الفى ، باب فرض الجزية ومبلغها . وابن

سعد فى الطبقات ٢٤٣ / ٣ و ٢٤٤ ، وابو عبيد فى كتاب الاموال ص ٥١ رقم

(١٠٦) فى باب فرض الجزية ومبلغها وارزاق المسلمين وضيافتهم ، كلهم من

حديث حصين بن عبد الرحمن عنه به نحوه .

اسناده : رواه البخارى .

(٣) الفرات : نهر بالكوفية ، بجانب دجلة ، والفرات فى أصل كلام العرب اعذب

المياه ، ومخرج الفرات فيما زعموا من ارمية ثم من قاليقلا قرب خلاط ويدور بتلك

الجبال حتى يدخل ارض الروم ويحى الى كمخ ويخرج الى ملطية ، ثم الى

سميساط ويصب اليه انهار صفار ، فاذا سقت الزروع وانتفع بمياهها فمهما فضل

من ذلك انصب الى دجلة ، منها ما يصب فوق واسط ومنها ما يصب بين واسط

وبصرة فتصير دجلة والفرات نهرا واحدا عظيما عرضه نحو الفرسخ ثم يصيب

فى بحر الهند . انظر معجم البلدان ٢٤١ / ٤ و ٢٤٢ ، القاموس ١٥٤ / ١

الصاح ٢٥٩ / ١ ، اللباب ٤١٤ / ٢ .

(٤) دجلة : بكسر الدال لا تدخله الالف واللام ، اسم نهر ، من ذلك لانها غطت

الارض بمائها حين فاضت ، وفى الصاح : دجلة نهر يفدا . انظر معجم

البلدان ٤٤٠ / ٢ ، الصاح ١٦٩٥ / ٤ ، لسان العرب ٢٣٦ / ١١ .

مطابقة ولو شئت لاضعت ارضي ، وقال حذيفة : وضعت عليها امرا هي له محتملة  
وما فيها كثير فضل )) انتهى . فاني يكون احدهما مشرفا على الآخر وقد وقع  
مثل هذا في الهداية <sup>(١)</sup> ، ولم ينبه عليه المخرجون ، واما انه بلغ ستة و ثلاثين  
الف الف جريب فاخرجه ابو يوسف في " كتاب الخراج " وابوعبيد في " كتساب <sup>(٢)</sup>  
" الاموال " كلاهما من طريق الشعبي : (( ان عمر بن الخطاب مسح السواد فبلغ  
ستة وثلاثين الف الف جريب ، وانه وضع على جريب الزرع درهما وقفيزا <sup>(٣)</sup> وعلسى  
الكرم عشرة دراهم ، وعلى الرطبة خمسة دراهم ، وعلى الرجل اثني عشر درهما  
واربعة وعشرين ، وثمانية واربعين درهما )) واما بلفظ الكتاب والله اعلم به .  
( ١٥٧٩ ) حديث (( ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى خيبر لاهلها معااملة  
بالنصف )) تقدم في المزاوعة .

( ١٥٨٠ ) قوله (( ولا يزداد على ما وظفه عمر رضى الله عنه ، وهو على كل جريب

( ١ ) انظر شرح فتح القدير ٢٨٢/٥ .

( ٢ ) انظر نصب الراية ٤٤٠/٣ ، الدراية ١٣١/٢ رقم ( ٧٣٥ ) .

( ٣ ) ص ٨٠ رقم ( ٩٤ ) ما عمل به في السواد .

( ٤ ) ص ٨٣ رقم ( ١٧٥ ) باب ارض العنوة تقر في ايدي أهلها ويوضع عليها الطقس  
وهو الخراج ، ورواه ايضا حميد بن زنجوية في الاموال ٢٠٦/١ في فتسح  
الارضين ، باب ارض العنوة تقر بايدي أهلها . والبلانري في فتوح البلدان  
٣٢٩/٢ رقم ( ٦٧٣ ) . من طريق اسماعيل بن مجالد بن سعيد عن ابيه  
مجالد بن سعيد عنه به .

اسناده : ضعيف فيه اسماعيل بن مجالد بن سعيد الهماني ، وهو صدوق يخطئ ؛  
انظر الميزان ٢٤٦/١ ، التهذيب ٣٢٧/١ ، هدى السارى ص ٣٩١ ، التقریب  
٧٣/١ . ومجالد بن سعيد ليس بالقوى وقد تقدمت ترجمته ، وهو منقطع ايضا  
لان الشعبي لم يدرك عمر رضى الله عنه .

( ٥ ) القفيز : مكيال يتواضع الناس عليه ، وقدر القفيز ثمانية ارطال بالمكى نص عليه ،  
واختاره القاضي ، لان الرطل العراقي لم يكن ، وانما كان المكى وهو رطلان ،  
فيكون ستة عشر رطلا بالعراقي ، وقال في " المحرر " ان القفيز ثمانية ارطال . صاع عمر  
قفيز الحجاج ، نص عليه ، وذلك ثمانية ارطال بالعراقي ، لانه هو القفيز الذى  
كان معروفا بالعراق ، وهو المسمى بالقفيز الحجاجي . انظر المحرر في الفقه

١٧٩/٢ ، المبدع في شرح المقنع ٣٨١/٣ ، الايضاح والتبيان ص ٧٢ .

( ١٥٧٩ ) ١٤٤/٤ . تقدم في الحديث رقم ( ١١٠٨ ) .

( ١٥٨٠ ) ١٤٤/٤ .

يبلغه الماء صاع ودرهم ، وجريب الرطبة خمسة دراهم ، والكرم والنخل المتصل عشرة دراهم على ماروينا )) . قلت : لم يتقدم للنخل ذكر فيما تقدم ، ولا انه متصل او منفصل ، وقد اخرج ابو يوسف في " كتاب الخراج " <sup>(١)</sup> حدثني سعيد بن ابي عروبة <sup>(٢)</sup> عن قتادة ، عن ابي مجلز قال : (( بعث عمر بن الخطاب عمار بن ياسر على الصلاة والحرث ، وبعث عبدالله بن مسعود على القضاء وبيت المال ، بعث عثمان ابن حنيف على مساحة الارضين ، قال : فمسح عثمان الارضين ، فجعل على جريب العنب عشرة دراهم ، وعلى جريب النخل ثمانية دراهم ، وعلى جريب القصب ستة دراهم وعلى جريب الحنطة اربعة دراهم ، وعلى جريب الشعير درهمين ، وعلى الرأس كل رجل منهم اثني عشر ، واربعة وعشرين ، ثمانية واربعين درهما ، وعطل من ذلك النساء والصبيان ، وقال سعيد : وخالفني بعض اصحابي فقال : على جريب النخل عشرة دراهم ، وعلى جريب العنب ثمانية دراهم )) . واخرج <sup>(٣)</sup> الحسن بن عمار ، عن الحكم ، عن عمرو بن ميمون ، وحارثة بن مضرب ، قال : (( بعث عمر بن الخطاب عثمان بن حنيف على السواد ، وأمره ان يسمح فوضع على كل جريب عامر او غامر فيما يعمل مثله درهما ، وقفيزا والغى النخل ، والكرم ،

(١) ص ٨٧٠ رقم (٨٨) ما عمل به في السواد . واخرجه ايضا حميد بن زنجويه في الاموال ٢٠١/١ في باب ارض العنوة تقر بأيدى أهلها وتوضع عليها الخراج . والبلاذري في فتوح البلاد ٣٣٠/٢ رقم (٦٧٥) . وابو عبيد في كتاب الاموال ص ٥٠ و ٨١ رقم (١٠٢ و ١٧٢) في باب فرض الجزية و مبلغها وأرزاق المسلمين وضيافتهم ، وعبدالرزاق ١٠٠/٦ رقم (١٠١٢٨) وج ١٠ ص ٣٣٣ رقم (١٩٢٧٦) ، وابن ابي شيبة ١٧/٣ في الزكاة ، باب مال للعامل على الصدقة من الأجر ، والبيهقي في السنن الكبرى ١٣٦/٩ .  
اسناده : رجاله ثقات الا انه منقطع لان لاحق بن حميد ( ابو مجلز ) لم يدرك عمر رضى الله عنه بل روى عنه مرسل . انظر تاريخ بغداد ٤٠٨/٥ ، التهذيب ١٧١/١ ، التقريب ٣٤٠/٢ .

(٢) في (( م )) (( سعيد بن ابي عروبة )) والتصويب من الخراج .

(٣) يعنى الرطبة . كما في نصب الراية ٤٣٩/٣ .

(٤) ابو يوسف في كتاب الخراج ص ٧٩ رقم ( ٩١ ) .

اسناد : ضعيف ، فيه الحسن بن عمار البجلي ابو محمد الكوفي وهو متروك .

(٥) الغامر : ما لم يزرع مما يحتل الزراعة من الارض ، سعى غامرا لان الماء يغمره ، فهو العامر فاعل بمعنى مفعول . قال القتيبي : ما لا يبلغ الماء من موات الارض لا يقال له غامر ، وانما فعل عمر ذلك لئلا يقتصر الناس في الزراعة . انظر النهاية

٣٨٣/٣ ، غريب الحديث للهروي ٢٤٩/١ .

والرطاب (( وعن الحجاج بن ارطاة عن أبي عون <sup>(٢)</sup> : (( ان عمر بن الخطاب <sup>(١)</sup> مسبح  
السواد مادون جبل حلوان <sup>(٣)</sup> فوضع على كل جريب عامراً و غامر ما يناله الماء <sup>(٤)</sup> بدلو  
وبغيره ، وزرع أو عطل درهما و قفيزاً واحداً ، وألقى لهم النخل عوناً لهم واخذ من  
كل جريب من الكرم عشرة دراهم ، ومن جريب السمس خمسة دراهم ، ومن الخضر  
من غلة الصيف من كل جريب ثلاثة دراهم ، ومن جريب القطن خمسة دراهم ((  
انتهى . وهذه كلها اخرجها ابن ابى شيبة <sup>(٥)</sup> ، وعبدالرزاق <sup>(٦)</sup> ، ويحيى بن آدم <sup>(٧)</sup> .  
فان قلت فى بعض هذه الاثار انه الغى النخل ، قلت : فحمله المتفرق ، و  
يؤيد ذلك ما أخرجه أبو يوسف <sup>(٨)</sup> ، حدثني السري <sup>(٩)</sup> ، عن الشعبي : (( ان عمر-

- 
- (١) اخرجہ ایضا ابو یوسف فی کتاب الخراج ص ٤١ (ما عمل به فی السواد) .  
اسناده : ضعیف فیہ الحجاج بن ارطاة وهو ضعیف ، وهو منقطع ایضاً لان  
محمد بن عبید اللہ الثقفی ( ابو عون ) لم یدرك عمر رضی اللہ عنہ .  
(٢) فی ((م)) (( ابن عون )) بدل (( ابی عون )) والصواب كما صححته .  
(٣) حلوان : بلدة بقوہستان نيسابور ، وهی آ خر حدود خراسان مما یلئى  
اصبہان . انظر معجم البلدان ٢/ ٢٩٤ .  
(٤) المصنف ٣/ ٢١٧ فی الزكاة ، باب ما يأخذ من الكرم والرطاب والنخل وما  
یوضع علی الارض . من طریق علی بن مسهر ، عن الشیانی ، عن ابی عون  
محمد بن عبید اللہ الثقفی .  
اسناده : رجاله ثقات الا انه منقطع لان ابا عون لم یدرك عمر رضی اللہ عنہ .  
(٥) المصنف ٦/ ١٠٠ رقم ( ١٠١٢٨ ) و ج ١٠ ص ٣٣٣ رقم ( ١٩٢٧٦ ) .  
هو وابن ابی شيبة ٣/ ٢١٧ من حديث ابی مجلز ورجال الاسناد ثقات الا انه  
منقطع لان ابا مجلز لم یدرك عمر رضی اللہ عنہ وقد تقدم قریباً .  
(٦) فی کتاب الخراج ص ٧٠ ( ٢٣٨ ) .  
(٧) فی کتاب الخراج ص ٤٠ ( ما عمل به فی السواد ) .  
اسناده : ضعیف ، فیہ السری بن اسماعیل الهمدانی وهو متروک ، والشعبي  
لم یدرك عمر رضی اللہ عنہ ، وهو منقطع ایضاً .  
(٨) هو السری بن اسماعیل الهمدانی الکوفی ، صاحب الشعبي ، ولی القضاء ،  
وهو متروک الحدیث ، من السادسة . ق . انظر الضعفاء الصغیر  
للبخاری ص ( ٥٦ ) ، الضعفاء والمتروکین للنسائی ص ( ٥٢ ) ، المجروحین  
١/ ٣٥٥ ، الجرح ٤/ ٢٨٢ ، تاریخ ابن معین ٢/ ١٩٠ ، الضعفاء  
والمتروکیں لابن الجوزی ١/ ٣١٠ ، المیزان ٢/ ١١٧ ، التهذیب ٣/  
٤٥٩ ، التقریب ١/ ٢٨٥ .



ابن الخطاب فرض على الكرم عشرة دراهم ، وعلى الرطبة خمسة ، وعلى كل أرض يبلغها الماء عملت أو لم تعمل درهما ، ومختوماً ، قال عامر<sup>(١)</sup> : هو الحجاجي ، وهو الصاع<sup>(٢)</sup> ، وما كان من نخل عملت أرضه فليس عليه شيء<sup>(٣)</sup> . وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup> من طريق محمد بن عبيد الله الثقفي ، قال : (( وضع عمر بن الخطاب على (أهل) السواد على كل جريب أرض يبلغها الماء عامراً و غامراً درهما و قفيزاً من طعام ، وعلى البساتين على كل جريب عشرة دراهم و عشرة أقفزة من طعام ، وعلى الرطاب على كل جريب أرض خمسة دراهم ، و خمسة أقفزة من طعام ، و على كل جريب أرض عشرة دراهم ، و عشرة أقفزة ، ولم يضع على النخل شيئاً جعله تبعاً للارض )) ، انتهى . فلو كان متصلاً لم يكن تبعاً . فائدة : قال في الصحاح<sup>(٥)</sup> :

(١) هو عامر بن شراحيل الشعبي .

(٢) الصاع : أربعة أمداد باتفاق ، فيكون خمسة أرتال وثلث بالبغدادى ، وقد ذكر أصحابنا : أن الخليفة هارون الرشيد حج معه أبو يوسف رحمهما الله تعالى - فلما دخل المدينة - على ساكنها - أفضل الصلاة والسلام - جمع بينه وبين الإمام مالك - رحمه الله تعالى - فسأل أبو يوسف مالكا عن الصاع ؟ فقال : خمسة أرتال وثلث ، فانكر أبو يوسف ذلك ، لأن أبا حنيفة رحمه الله تعالى يرى أنه ثمانية أرتال ، لحديث ورد فيه ، ضعفه أصحابنا وأولوه على تقدير صحته ، فاستدعى مالك أهل المدينة وسأل كل واحد منه أن يحضر معه صاع ، فاجتمعوا ومع كل واحد منهم صاع يقول : هذا ورثته عن أبي ، وحدثني أنه ورثه عن جدي ، أنه كان يخرج به زكاة الفطر إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فوزنه الرشيد ، فإذا هو خمسة أرتال وثلث بالبغدادى ، فرجع أبو يوسف إلى هذا لظهوره واشتهاره في المدينة . انظر الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ص (٦٣) و (٦٤) ، ونصب الراية ٢/٤٢٨ و ٤٢٩ .

(٣) المصنف ٣/٢١٧ في الزكاة ، باب ما يأخذ من الكرم والرطاب والنخل وما يوضع على الأرض . من طريق على بن مسهر ، عن الشيباني ، عنه به . وروى عنه الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٣/٤٣٨ .

إسناده : رجاله ثقات ولكنه منقطع لأن محمد بن عبيد الله الثقفي لم يدرك عمر رضي الله عنه .

(٤) سقط من (( م )) والمثبت من المصنف .

(٥) في (( م )) (( وعلى الكرم )) وهذا خطأ من الناسخ والله اعلم .

(٦) ج ٢ ص ٧٧٣ .

الغامر من الارض : ما لم يزرع ما يحتمل الزراعة ، وانما قيل له غامر لان الماء يبلغه فيغمره ، وهو فاعل بمعنى مفعول كقولهم سركا تم وماء دافق وانما بنى على فاعل ليقابل به الغامر . وما لا يبلغه الماء من موات الارض لا يقال له غامر .

( ١٥٨١ ) قوله (( قال عمر : لعلكم حملتم الارض ما لا تطيق ؟ قال : لا ولوزدنا لأطاعت )) تقدم بالمعنى ، والمخاطب بذلك حذيفة بن اليمان ، وعثمان بن حنيف . واخرجه البخارى فى صحيحه <sup>(١)</sup> فى كتاب " فضائل الصحابة " فى باب البيعة لعثمان

عن عمرو بن ميمون ، قال : (( رأيت/ عمر بن الخطاب قبل ان يصاب بأيام / ١٨٨ /  
( بالمدينة ) وقف على حذيفة وعثمان بن حنيف ، قال : كيف ( فعلتما ) <sup>(٢)</sup> ؟ اتخافان <sup>(٣)</sup>  
ان تكونا حملتما الارض ما لا تطيق ؟ قال : حملناها امرا هى له مطيقة ، ما فيها  
كثير فضل ، قال : انظرا أن تكونا حملتما الارض <sup>(٤)</sup> ما لا تطيق ، قال : لا . . . . .  
( الحديث ) . وروى عبدالرزاق <sup>(٥)</sup> من طريق ابراهيم النخعى ، قال : (( جاء  
رجل الى عمر فقال : ( ان <sup>(٦)</sup> ) ارض كذا وكذا يطيقون من الخراج اكثر مما عليهم ،  
<sup>(٧)</sup>

( ١٥٨١ ) ٤ / ١٤٤ . تقدم تحت الحديث رقم ( ١٥٧٨ ) .

( ١ ) ج ٧ ص ٥٩ - ٦٢ ، باب رقم ( ٨ ) الحديث ( ٣٧٠٠ ) . وهو حديث طويل وهذا اوله .  
اسناده : رواه البخارى .

( ٢ ) سقط من (( م )) والسميث من صحيح البخارى .

( ٣ ) فى (( م )) (( وظفتما )) وهذا خطأ والتصويب من صحيح البخارى .

( ٤ ) اى هل تخافان بان تكونا ، اى من كونكما قد حملتما الارض اى ارض العراق ما لا  
تطيق حمله وذلك لانه كان بعثهما يضربان الخراج عليها والجزية على اهلها .  
انظر عمدة القارى ١٦ / ٢١٠ .

( ٥ ) فى (( م )) (( حملتوها )) والتصويب من البخارى وفى نصب الراية ٣ / ٤٤١  
(( حملتماها )) .

( ٦ ) المصنف ١٠١ / ٦ رقم ( ١٠١٣٠ ) ، واعاده فى ج ١٠ ص ٣٣٦ رقم ( ١٩٢٨٤ ) .  
من طريق معمر ، عن على بن الحكم البنانى ، عن محمد بن زيد عنه به . ورواه  
ايضا البيهقى فى السنن الكبرى ٩ / ١٤٢ فى السير ، باب الارض اذا اخذت  
عنوة ، من طريق ابن المبارك عن معمر به نحوه .

اسناده : منقطع لأن ابراهيم النخعى لم يدرك عمر رضى الله عنه يروى عنه مرسل  
ورجال الاسناد ثقات عدا محمد بن زيد بن على البصرى وهو صدوق انظر  
الكاشف ٣ / ٤٥ ، التهذيب ٩ / ١٧٣ ، التقريب ٢ / ١٦٢ .

( ٧ ) سقط من (( م )) .

فقال : ليس اليهم سبيل )) .

( ١٥٨٢ ) قوله (( لانه لم يرد عن عمر في البساتين تقدير )) . قلت : ورد عنه كما قد مناه من عند ابن ابي شيبة<sup>(١)</sup> . تنتمه : أخرجه أبو يوسف في " كتاب الخراج<sup>(٢)</sup> " حدثنا مجالد ، عن عامر ، عن عتبة بن فرقد انه قال لعمر : (( اني اشتريت ارضا من ارض السواد ، فقال عمر : انت<sup>(٣)</sup> فيها ) مثل صاحبها )) .

( ١٥٨٢ ) ١٤٤/٤ .

( ١ ) المصنف ١١٧/٣ في الزكاة ، باب ما يؤخذ من الكروم والرطاساب والنخل وما يوضع على الارض . من طريق علي بن مسهر ، عن الشيباني ، عن ابي عون محمد بن عبيد الله الثقفي قال : (( وضع عمر بن الخطاب على اهل السواد على كل جريب يبلغه الماء عامراً أو غافر درهما وقيظاً من طعام وعلسى البساتين على كل جريب عشرة دراهم وعشرة أقفزة من طعام م . . . الخ )) . وقد تقدم تحت الخديث رقم ( ١٥٨٠ ) .

اسناده : رجاله ثقات لكنه منقطع لان ابا عون لم يدرك عمر رضى الله عنه ، واعاده ابن ابي شيبة<sup>١</sup> في مصنفه في ج ١٢ ص ٢٥٧ في الجهاد ، باب ما قالوا في الخمس والخراج كيف يوضع .

( ٢ ) كذا في (( م )) وهو في الدراية ١٣١/٢ رقم ( ٧٣٥ ) نقل المخرج من نفسه بحروفه ومن غير نقصان ، واما في نصب الراية ٤٤١/٣ فقال الحافظ الزيلعي : قال البيهقي في كتاب المعرفة : قال أبو يوسف : القول ما قال ابو حنيفة : انه كان لابن مسعود ، وخباب بن الارت ، والحسين بن علي ، ولشريح ارض الخراج ، حدثنا مجالد بن سعيد عن عامر ، عن عتبة بن فرقد السلمى انه قال لعمر بن الخطاب : (( اني اشتريت ارضا من ارض السواد ، فقال عمر : انت فيها مثل صاحبها )) ، اهـ . قلت : وقد رواه ابو يوسف في كتاب الرد على سير الازاعي ص ( ٩٢ ) في باب خراج الارض . قال : حدثنا مجالد عن عامر الشعبي عن عتبة بن فرقد السلمى انه قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : (( اني اشتريت ارضا من ارض السواد ، فقال عمر : أكل اصحابها ارضيت ؟ قال : لا ، قال : فانت فيها مثل صاحبها )) . واخرجه ايضا الامام الشافعي في الام ٣٧٧/٧ في كتاب سير الازاعي ، باب خراج الارض . من طريق ابي يوسف سنداً ومقتناً .

اسناده : فيه مجالد بن سعيد الهمداني وهو ليس بالقوى وباقي رجاله ثقات .

( ٣ ) في (( م )) (( لها )) وهو خطأ . والتصويب من المراجع المذكورة أعلاه .

وروي يحيى بن آدم في "الخراج" ، وعبد الرزاق ، وابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> ، من حديث طارق ابن شهاب ، قال : (( اسلمت امرأة من اهل نهر الملك<sup>(٤)</sup> ، فكتب عمر إن اختارت أرضها ، وادت ما على أرضها ، فخلوا بينها وبين أرضها )) . وروي ابن أبي شيبة<sup>(٥)</sup> من طريق الزبير بن عدي :

(١) كتاب الخراج ص ٥٦ رقم ( ١٨٢ و ١٨١ ) .

(٢) المصنف ١٠٢/٦ رقم ( ١٠١٣٢ ) واعاده في ج ١٠ ص ٣٧٠ رقم ( ١٩٤٠١ ) .

(٣) المصنف ٤٢١/٦ في البيوع والاقضية ، باب في الرجل يسلم وله أرض ، واعاده في ج ١٢ ص ٣٣٣ في الجهاد ، باب ما قالوا في الرجل من اهل الذمة يسلم من قال يرفع عنه الجزية . ورواه ايضا ابو عبيد في كتاب الاموال ص ١٠٣ رقم ( ٢٣١ ) في باب أرض الخراج من العنوة يسلم صاحبها ، هل عليه فيها عشر مع الخراج ام لا ؟ ، وحميد بن زنجويه في الاموال ٢٤٨/١ رقم ( ٣٦٣ ) فتوح الارضين ، باب أرض الخراج من العنوة يسلم صاحبها ، والبيهقي في السنن الكبرى ١٤١/٩ . من طرق عن قيس بن مسلم عن طارق ابن شهاب بالفاظ متقاربة .

اسناده : صحيح رجاله كلهم ثقات .

(٤) نهر الملك : كورة واسعة ببغداد بعد نهر عيسى ، يقال : انه يشتمل على ثلاثمائة وستين قرية على عدد ايام السنة . قيل : ان أول من حفره سليمان بن داود ، عليهما السلام ، وقيل : انه حفره الاسكندر لما خرب السواد . انظر معجم البلدان ٣٢٤/٥ .

(٥) المصنف ٤٢٠/٦ في البيوع والاقضية ، باب في الرجل يسلم وله أرض ، واخرجه ايضا عبد الرزاق في المصنف ١٠٣/٦ رقم ( ١٠١٣٤ ) . واعاده في ج ١٠ ص ٣٧١ رقم ( ١٩٤٠٣ ) ، وسعيد بن منصور في سننه ٢٦٩/٢ رقم ( ٢٥٩٣ ) في الجهاد ، باب من أسلم واقام بأرضه ، والبيهقي ١٤٢/٩ في سننهما ، ويحيى بن آدم في الخراج ص ٥٧ رقم ( ١٨٨ ) ، وحميد بن زنجويه في الاموال ١٦٢/١ في الفئ ، باب الجزية على من اسلم من اهل الذمة وابو عبيد في كتاب الاموال ص ٥٩ رقم ( ١٢٣ ) . في باب الجزية على من اسلم من اهل الذمة او مات وهي عليه . من طريق هشيم عن سيار عنه به .

اسناده : رجاله ثقات من رجال الصحيحين ، لكنه منقطع لان الزبير ابن عدي لم يدرك عليا كرم الله وجهه .

(( ان (دهقاناً) اسلم على عهد ( على )<sup>(٢)</sup> ، فقال ( له على )<sup>(٣)</sup> ان أقمت في أرضك رفعنا الجزية عن رأسك واخذناها من أرضك ، وان تحولت ( عنها ) فنحن احق بها )) . ومن طريق محمد بن عبيد الله الثقفي ، عن عمر ، وعلى قالا : (( اذا أسلم وله أرض وضعنا عنه الجزية ، واخذنا منه خراجها )) . واخرج ابويوسف ، قال : حدثني ابو حنيفة ، عن من حدثه : (( كان لعبد الله بن مسعود أرض خراج ، وكان لحباب أرض خراج وكسان للحسن بن علي ابن ابي طالب رضى الله عنهما أرض خراج ، ولغيرهم من الصحابة ، وكان لشريح أرض خراج فكانوا يؤدون عنها الخراج )) . (( فصل ))  
(١٥٨٣) قوله (( وروى مثل ذلك عن عمر )) مالك<sup>(٦)</sup> ، عن عبد الرحمن بن القاري ، عن ابيه ،<sup>(٧)</sup>  
<sup>(٨)</sup>

(١) في ((م)) ((دهقان)) . وهو رئيس القرية ومقدم اصحاب الزراعة . النهاية

١٤٥/٢ .

(٢) في ((م)) ((عمر)) بدل ((على)) . والتصويب من المنصف . ونصب الراية ٤٤٢/٣ .  
(٣) سقط من ((م)) .

(٤) اخرجه ايضا ابن ابي شيبة ٤٢٠/٦ في البيوت والقضية ، باب في الرجل يسلم وله أرض من طريق حفص عن محمد بن قيس عنه به . وعنه الزيلعي في نصب الراية ٤٤٢/٣ . وابن حزم في المحلى ٥٦٢/٧ ، المسألة (٩٥٧) .  
اسناده : رجاله ثقات الا انه منقطع محمد بن عبيد الله الثقفي لم يدرك كلا من أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه ، وعلي كرم الله وجهه .

(٥) كتاب الخراج ص ٦٧ في ذكر القطاع . وهو في نصب الراية ٤٤١/٣ نحوه .  
اسناده : ضعيف فيه مجهول لا يعرف من هو ؟

(١٥٨٣) ١٤٦/٤ .

(٦) الموطأ ج ٢ ص ٧٣٧ في القضية ، باب القضاء فيمن ارتد عن الاسلام . ومحمد في موطئه ص ٣١٠ رقم ( ٨٦٩ ) .

اسناده : منقطع وسيأتى الكلام عليه في آخر الحديث .

(٧) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري ، وهو والد يعقوب بن عبد الرحمن الاسكندراني ، روى عن اخيه ابراهيم بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري وابيه ، وروى عنه ابنه يعقوب بن عبد الرحمن ، قال ابو محمد روى عنه مالك بن انس ، ومحمد بن اسحاق ، وسفيان بن عيينة . قال يحيى بن معين : ثقة . انظر الجرح والتعديل ٢٨١/٥ .

(٨) هو محمد بن عبد الله بن عبد القاري ، وهو جد يعقوب بن عبد الرحمن المدني

الاسكندراني ، روى عن ابيه عن عمر ، وابي طلحة ، روى عنه الزهري ، وابنه عبد الرحمن ، قاله ابوحاتم . قال الحافظ : مقبول ، من السادسة . / بخ . ==

عن عمر رضى الله عنه انه قال لو قد قدموا عليه من بنى ثور : (( هل من مغربة خير؟<sup>(١)</sup> قالوا : نعم ، اخذنا رجلا من العرب كفر بعد اسلامه ، فقد مناه ، فضرينا عنقه ، فقال : هلا ادخلتموه جوف بيت ، فألقيتم<sup>(٢)</sup> اليه كل يوم رغيفا<sup>(٣)</sup> ، ثلاثة ايام ، واستتبتموه لعله يتوب ، او يراجع أمر الله ؟ اللهم لم<sup>(٤)</sup> ( أشهد ) ولم آمر ، ولم ارض ، اذ بلغنى )) . ورواه ابو عبيد فى " الغريب " ، والبيهقى فى " المعرفة " ، واخرجه ابن ابى شيبة<sup>(٥)</sup> .<sup>(٦)</sup>

=== وذكره ابن حبان فى الثقات . وسكت عنه الذهبى . انظر الجرح والتعديل

٣٠٠ / ٧ ، الميزان ٥٩٢ / ٣ ، التهذيب ٢٦٣ / ٩ ، التقريب ١٧٨ / ٢ .

( ١ ) مغربة : بضم الميم وسكون العين المعجمة وكسر الراء وفتحها مع الاضافة فيهما ، معناه : هل من خير جديد من بلاد بعيدة . انظر نصب الراية ٤٦١ / ٣ ، ونيل الاوطار ٢٢١ / ٧ .

( ٢ ) فى (( م )) بعد قوله (( فالقيتم )) زيادة (( واستتبتموه )) وهذه الزيادة ادرجها الناسخ خطأ .

( ٣ ) الرغيف : من الخبر ، والجمع أرغفة . انظر الصحاح ١٣٦٦ / ٤ .

( ٤ ) سقط من (( م )) .

( ٥ ) غريب الحديث ج ٣ ص ٢٧٨ و ٢٧٩ ، وقال : (( مغربة خير )) يقال : بكسر الراء وفتحها ، واصله فيما نرى عن الغرب ، هو البعد ، ومنه قيل : دار فلان غربة .

( ٦ ) وكذا عزاه الزيلعى فى نصب الراية ٤٦٠ / ٣ ، قلت : واخرجه ايضا فى السنين الكبرى ٢٠٦ / ٨ فى المرتد ، باب من قال : فى المرتد يستتاب مكانه فان تاب والا قتل .

( ٧ ) المصنف ٢٧٢ / ١٢ و ٢٧٣ فى الجهاد ، باب ما قالوا فى المرتد كم يستتاب؟ ورواه ايضا عبدالرزاق فى مصنفه ١٦٥ / ١٠ رقم ( ١٨٦٩٥ ) . والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢١١ / ٣ فى أوائل كتاب السير . وسعيد بن منصور فى سننه ٢٦٦ / ٢ و ٢٦٧ رقم ( ٢٥٨٦ ) فى الجهاد ، باب ما جاء فى الفتوح ، وابن حزم فى المحلى ١٢٤ / ١٣ . المسألة ( ٢١٩٩ ) ، والشافعى فى مسنده رقم ( ١٤٨٤ )

اسناده : منقطع لان محمد بن عبدالله بن عبد القارى روى عن ابيه عن عمر رضى الله عنه وقد تقدم ذلك عند ترجمته قريبا ، اى انه لم يدرك عمر فيكون بهذا الاسناد منقطع ، لكن الطحاوى زاد (( عن جده )) فى روايته فى الآثار رواه من طريق ابن وهب عن مالك عن عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله بن عبد القارى عن ابيه عن جده ، قلت : اذا لم تكن ===

((استبتموه ثلاثا ... الحديث )) . واخرج عن عثمان ، وعلى وابن عمر ((يستتاب المرتد ثلاثا ، فان عاد قبل )) . وعن عمر بن عبدالعزيز : (( يستتاب المرتد ،

فان رجع ، والاقتل )) . (٣) . عن اسامه بن زيد ، قال : (( بعثنا ( ١٥٨٤ ) حديث (( هلا شقت عن قلبه )) .

=== هذه الزيادة خطأ فهو متصل الاسناد والا فمنقطع ، ولم أرها عند غيره والله اعلم . قال الشافعي : من لم يتأني بالمرتد زعموا ان هذا الاثر ليس بم متصل ا هـ . قلت : ولم يتعرض احد من المخرجين والحفاظ لسنده . راجع المحلى ١٣ / ١٢٥ م ( ٢١٩٩ ) ، التمهيد لابن عبدالبر ٥ / ٣٠٦ ، نصب الراية ٣ / ٤٦٠ ، الدراية ٢ / ١٣٨ رقم ( ٧٤٥ ) ، التخليص ٤ / ٥٠ رقم ( ١٧٤٣ ) ، نيل الاوطار ٧ / ٢١٧ .

(١) ابن ابي شيبة في مصنفه ١٢ / ٢٧٣ في الجهاد ، باب ما قالوا في المرتد كم يستتاب؟ من طريق وكيع ، عن سفيان ، عن جابر ، عن عامر عن علي قال : (( يستتاب المرتد ثلاثا )) . وعن حفص بن غياث ، عن أشعب عن الشعبي قال قال علي : (( يستتاب المرتد ثلاثا ، فان عاد قتل )) . وعن معاذ بن معاذ ، عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن عثمان قال : (( يستتاب المرتد ثلاثا )) ورواه عبدالرزاق ١٠ / ١٦٤ رقم ( ١٨٦٩٢ ) من طريق ابن جريج عن سليمان ابن موسى بلاغا . ومن طريق وكيع عن سفيان عن عبدالكريم عن سمع ابن عمر يقول : (( يستتاب المرتد ثلاثا )) واغاده ابن ابي شيبة في ج ١٠ ص ١٣٨ في الحدود ، باب في المرتد عن الاسلام ما عليه ؟ واخرجهم البيهقي فسنن السنن الكبرى ٨ / ٢٠٧ و ٢٠٨ . من طريق ابن ابي شيبة . ومن طريق اسماعيل بن عياش عن ابن جريج ان عمر بن عبدالعزيز قال : (( يستتاب المرتد ثلاثا فان رجع والا قتل )) . ورواه ابن سعد في الطبقات الكبرى ٥ / ٣٣٠ في ترجمة عمر بن عبدالعزيز ، من طريق ربيع بن عطاء عن عمر بن عبدالعزيز . وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣ / ٤٦١ .

اسانيدهم : اثر على كرم الله وجهه ضعيف فيه أشعث بن سوار الكندي ، وجابر الجعفي وكلاهما ضعيفان . واثر عثمان رضى الله عنه منقطع ، واثر ابن عمر ضعيف فيه مجهول لا يعرف ، واثر عمر بن عبدالعزيز فيه اسماعيل بسنن عياش وهو صدوق في رواية عن اهل بلده مخلط في غيرهم .

(٢) في ((٢)) ((وعمر)) وهذا خطأ والصواب كما اثبتته .

( ١٥٨٤ ) ٤ / ١٤٦ .

(٣) قال البغوي : فيه دليل على ان الحكم انما يجرى على الظاهر وان السرائر

موكولة الى الله عز وجل . شرح السنة ١٠ / ٢٤٣ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الحرقات من جهينة . - وفيه - فادركت رجلا منهم فجعلت اذا لحقته قال : لا اله الا الله ، فظننت انه انما يقولها فزعا من السلاح<sup>(٣)</sup> فحملت عليه فقتلته . فعرض في نفسى من امره<sup>(٥)</sup> . فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أقال : لا اله الا الله وقتله؟ - وساقه وفيه - قال : هلا شقت عن قلبه حتى تعلم انه انما قالها فزعا من السلاح<sup>(٦)</sup> . متفق عليه .

( ١٥٨٥ ) قوله : (( والنبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل من المنافقين ظاهر

( ١ ) الحرقات : بضمتين وقاف وآخره تاء ، موضع ، سموا بذلك لوقعة كانت بينهم وبين بني مرة بن عون فأحرقوهم بالسهم لكثرة من قتلوا منهم . انظر معجم البلدان ٢/٢٤٣ ، فتح الباري ١٢/١٩٥ .

( ٢ ) كذا في (( م )) ولم ارفى النسخ المطبوعة الا (( فلما غشيناه )) بسدل (( فجعلت اذا لحقته )) . والجدير بالذكر أن المخرج انما نقله من جامع الاصول لابن الاثير ج ٨ ص ٣٥٥ و ٣٥٦ فجمع بين الروايات الواردة فسي الصحيحين وعبر بمعناه على طريقة الفقهاء وهذا شأنه في النقل لسياق الحديث احيانا ولذا كنت اجد خلال البحث عناء شديدا عند مقابلة النصوص حتى في الصحيحين وهذا امر لا بد منه للتأكيد من سياقه لانه يجمع لفظ الحديث من جميع طرقه الواردة في الصحيحين وغيرهما ثم يقدم ويؤخر ولا ينبه على ذلك وهذه عادته في نقل السياق ويفسر بذلك عن غيره ، وكما انه تارة يعبر بمعناه . وقال ابن الاثير : (( فلما غشيناه )) أدركناه ولحقناه ، كأنهم اتوه من فوقه . جامع الاصول ٨/٣٥٢ .

( ٣ ) قوله : (( انه انما يقولها فزعا من السلاح )) كذا في (( م )) واما في النسخة المطبوعة (( قال قلت : يا رسول الله انما قالها خوفا من السلاح )) . ( ٤ ) قوله : (( فحملت عليه فقتله )) كذا في (( م )) وليست في النسخة المطبوعة انما هو من تعبير المخرج والله اعلم . ( ٥ ) قوله : (( فعرض في نفسى من امره )) كذا في (( م )) . واما في الصحيح (( فوقع في نفسى من ذلك )) .

( ٦ ) رواه البخاري ٥١٧/٧ في المغازي ، باب بعث النبي صلى الله عليه وسلم اسامه بن زيد الى الحرقات من جهينة ( ٤٥ ) الحديث ( ٤٢٦٩ ) وطرفه ( ٦٨٧٢ ) ج ١٢ ص ١٩١ في الديات ، باب رقم ( ٢ ) ، ومسلم ٩٦/١ و ٩٧ في الايمان ، باب تحريم قتل الكافر بعد ان قال : لا اله الا الله ( ٤١ ) الحديث ( ١٥٩١٥٨ ) ( ٩٦ ) . ورواه ايضا ابو داود رقم ( ٢٦٤٣ ) في الجهاد ، باب على ما يقاتل المشركون . اسناده : متفق عليه .



(١) في الصحيحين (( ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في مالك بن الدخشم: (٢)  
اليس يشهد ان لا اله الا الله وانى رسول الله ؟ قالوا : انه يقول ذلك ، وما هو نفس  
قلبه . . . الحديث )) .

(١٥٨٦) قوله (( واما وجوب قتله فلقوله تعالى ( تقاتلونهم أو يسلمون ) (٣)  
أصل الردة نقلا عن ابن عباس ، وجماعة من المفسرين )) .

(١) رواه البخارى ٥١٨/١ و ٥١٩ في الصلاة ، باب اذا دخل بيتا يصلى حيث  
شاء ، او حيث امر ، ولا يتجسس (٤٥) الحديث (٤٢٤) واظرافه ٤٢٥ و  
٦٦٧ و ٦٨٦ و ٨٣٨ و ٨٤٠ و ١١٨٦ و ٤٠٠٩ و ٥٤٠١ و ٦٤٢٣ و ٦٩٣٨  
ومسلم ٦١/١ و ٦٢ في الايمان ، باب الدليل على ان من مات على التوحيد  
دخل الجنة قطعا (١٠) الحديث (٥٤ و ٥٥) (٣٣) واعاده ايضا  
ج ١ ص ٤٥٥ و ٤٥٦ في المساجد ، باب الرخصة في التخفيف عن  
الجماعة بعذر (٤٧) الحديث (٢٦٣ - ٢٦٥) من حديث عتب بن  
مالك بن عمرو بن عجلان الانصارى ، مختصر من حديث طويل وفيه قصة .  
وهذا طرف من الحديث .

اسناده : متفق عليه .

(٢) هو مالك بن الدخشم بن مالك بن الدخشم بن غنم بن عوف بن عمرو بن عوف  
شهد العقبة في قول ابن اسحاق ، وموسى ، والواقدي ، وقال ابو معشر  
لم يشهد مالك بن الدخشم العقبة ، قال ابو عمر : لم يختلفوا انه شهد بدرا  
وما بعدها من المشاهد ، وهو الذى اسرى يوم بدر سهيل بن عمرو ، وكان يتهم  
بالنفاق ، ولا يصح عنه النفاق ، وقد ظهر من حسن اسلامه ما يمنع من  
اتهامه ، اهـ . وهو الذى أرسله رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحرق  
مسجد الضرار هو ومعن بن عدى ، فدل على انه برى مما اتهم به من  
النفاق ، او كان قد أُلغى عن ذلك ، والنفاق الذى اتهم به ليس نفاق  
الكفر انما انكر الصحابة عليه تودده للمنافقين ، ولعل له عذرا في ذلك  
كما وقع لحاطب . قال ابن اسحاق فى المغازى . نقل ذلك عنه .  
الحافظ فى فتح البارى ٥٢١/١ ، فى الصلاة ، باب (٤٦) وانظر  
ترجمة فى الاستيعاب ٣٠٨/٩ ، اسد الغابة ٢٧٨/٤ ، الاصابة  
٤٥/٩ .

(١٥٨٦) (١٤٦/٤) .

(٣) ( سورة الفتح ، الآية : ١٦ ) .

وقال ابن الجوزي ، في قوله تعالى : ( تقاتلونهم اويسلمون ) اقوال احدها :  
 انهم بنوا حنيفة يوم اليمامة ، قاله الزهري ، وابن السائب ، ومقاتل ، وقال رافع<sup>(٣)</sup>  
 ابن خديج : كنا نقرأ هذه الآية ، ولا نعلم من هم ؟ حتى دعا ابو بكر الى قتال  
 بني حنيفة ، فعملنا انهم هم . وقال بعض اهل العلم : لا يجوز ان تكون هذه  
 الآية الا في العرب ، لقوله تعالى : ( تقاتلونهم اويسلمون ) وفارس والروم انما  
 يقاتلون حتى يعطوا الجزية . / قلت : ويؤيده ما قدمناه من رواية ابي يوسف<sup>(٤)</sup> / ١٨٩ / أ  
 وما اخرجه عبدالرزاق ، عن معمر ، عن الزهري : (( ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 صالح عبدة الاوثان على الجزية ، الا من كان منهم من العرب )) . وثاني الاقوال  
 انهم فارس والروم ، قاله الحسن : ورواه ابن ابي نجيج<sup>(٥)</sup> ، عن مجاهد . وثالثها :  
 انهم اهل الاوثان . رواه ليث ، عن مجاهد . ورابعها : انهم هوازن وغطفان ،  
 وذلك يوم حنين ، قاله سعيد بن جبير ، وقتادة . وخامسها : انهم الروم ،  
 قاله كعب .<sup>(٦)</sup> وسادسها : انهم فارس ،<sup>(٧)</sup>

(١) زاد المسير في علم التفسير ٤٣١/٧ و ٤٣٢ . وانظر ايضا تفسير القرطبي  
 ٢٧٢/١٦ ، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٦١/٨ ، تفسير ابن كثير  
 ١٩٠/٤ ، فتح القدير ٥٠/٥ ، احكام القرآن للجصاص ٢٧٢/٥ .  
 (٢) هو محمد بن السائب بن بشر الكلبى المفسر . وهو كذاب وقد تقدمت ترجمته  
 (٣) هو مقاتل بن سليمان بن بشير الازدى الخراساني ، ابو الحسن البخسى  
 صاحب التفسير ، كذبوه وهجروه ، ورمى بالتجسس ، من السابعة . مات  
 سنة ( ١٥٠ ) هـ . / ل . انظر التاريخ الصغير للبخارى ق ٢/٢٣٧ ،  
 الميزان ١٧٣/٤ ، سير اعلام النبلاء ٢٠١/٧ ، التهذيب ٢٧٩/١٠ ،  
 التقريب ٢٧٢/٢ .

(٤) تقدم في الحديث رقم ( ) .

(٥) المصنف ٨٦/٦ رقم ( ١٠٠٩٠ ) واعاده في ج ١٠ ص ٣٢٦ رقم  
 ( ١٩٢٥٩ ) وتماه (( وقبل الجزية من اهل البحرين ، وكانوا مجوسا )) .

اسناده : مرسل ، واسناده صحيح .

(٦) هو عبدالله بن ابي نجيج ، يسار المكي ، وهو ثقة روى بالقدر ، وقد تقدمت

ترجمته ، وقال يحيى بن سعيد : لم يسمع ابن ابي نجيج التفسير من

مجاهد ، وقال ابن حبان : ابن ابي نجيج روى في التفسير عن مجاهد

من غير سماع . انظر سير اعلام النبلاء ٢٥/٦ ، تهذيب التهذيب ٥٤/٦

(٧) هو كعب الاحبار ، اسمه كعب بن ماته الحميري ، ابو اسحاق ، المعروف بكعب

الاحبار ، ثقة ، من الثانية ، كان من اهل اليمن فسكن الشام ، ===

رواه ابن ابي طلحة عن ابن عباس ، وبه قال عطاء بن ابي رباح ، وعطاء الخرساني ، وابن ابي ليلى ، وابن جريج في آخرين . وهذا مخالف لما قاله المصنف عن ابن عباس .

( ١٥٨٧ ) حديث (( من بدل دينه فاقتلوه )) تقدم . وفي الباب : عن معاوية ابن حيدة عند الطبراني في الكبير ، وعن عائشة عنده في الاوسط . ( ٣ )  
( ١٥٨٨ ) حديث (( لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث )) تقدم في الحدود .

=== العلامة الحبر ، الذي كان يهوديا ، فاسلم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وقدم الى المدينة من اليمن في ايام عمر رضى الله عنه ، فجالس اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان يحدثهم عن الكتب الاسرائيلية ، ويحفظ عجائب ، ويأخذ السنن عن الصحابة ، وكان حسن الاسلام ، متين الديانة من نبلاء العلماء ، حدث : عن عمر ، وصهيب ، وغير واحد . حدث عنه : ابو هريرة ، ومعاوية وابن عباس ، وذلك من قبيل رواية الصحابي عن التابعي وهو نادر عزيز . مات في خلافة عثمان ، وقد زاد على المائة . / خ م د ت س ر ق انظر أسد الغابة ٢٤٧/٤ ، تذكر الحفاظ ٥٢/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٨٩/٣ ، الاصابة ٣٣٤/٨ ، التقريب ١٣٥/٢ .

( ١ ) هو علي بن ابي طلحة سالم الهاشمي ، صدوق قد يخطئ . وقد تقدمت ترجمته . قال دحيم : لم يسمع التفسير من ابن عباس . ونقل البخاري من تفسيره رواية معاوية بن صالح عنه عن ابن عباس شيئا كثيرا في التراجم وغيرها ، ولكنه لا يسميه يقول : قال ابن عباس او يذكر عن ابن عباس . راجع فيه تهذيب التهذيب ٣٤٠/٧ .

( ١٥٨٧ ) ١٤٦/٤ . تقدم في الحديث رقم ( ١٥٦٠ ) .  
( ٢ ) المعجم الكبير ج ١٩ ص ٤١٩ رقم ( ١٠١٣ ) . وتام الحديث (( من بدل دينه فاقتلوه ، لا يقبل الله توبة عبد كفر بعد اسلامه )) . واخرجه الامام احمد في مسنده ٥/٥ . الشطر الثاني من الحديث .

اسناده : قال الهيثمي : رواه الطبراني ورجاله ثقات . مجمع الزوائد ٢٦١/٦ وسكت عنه الحافظ في التلخيص ٤٨/٤ رقم ( ١٧٣٢ ) .

( ٣ ) المعجم الاوسط ( وقد اوردته الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٦١/٦ وعنه الزيلعي في نصب الراية ٣/٥٦ عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( من بدل دينه فاقتلوه ) .

اسناده : قال الهيثمي : رواه الطبراني في الاوسط ، وفيه ابو بكر الهذلي وهو ضعيف . مجمع الزوائد ٢٦١/٦ .

( ١٥٨٨ ) ١٤٦/٤ تقدم في الحديث رقم ( ١٣٧٤ ) .

( ١٥٨٩ ) (( فكسب الاسلام لورثته ( المسلمين ) باجماع الصحابة رضى الله عنهم  
 هكذا قضى على رضى الله عنه فى ( مال ) المستورد العجلي حين قتله مرتدا  
 من غير تكبير من احد من الصحابة ، وعن ابن مسعود مثله )) . اخرج ابن ابي شيبة ( ٣ )  
 قال : حدثنا ابو معاوية ، عن الاعمش ، عن ابي عمرو والشيباني ، عن علي رضى الله  
 عنه : (( انه اتى بمستورد العجلي وقد ارتد ، فعرض عليه الاسلام ، فابى ، قال :

( ١٥٨٩ ) ١٤٧/٤ .

( ١ ) سقط من (( م )) والمثبت من الاختيار .

( ٢ ) روى البيهقى فى السنن الكبرى ٢٥٤/٦ فى الفرائض ، باب ميراث المرتد .  
 بسند صحيح عن ابي عمرو والشيباني : (( ان عليا رضى الله عنه اتى بالمستورد  
 العجلي ، فقتله وجعل ميراثه لاهله من المسلمين ، فاعطاه النصارى بجيفته  
 ثلاثين الفا ، فأبى ان يبيعهم اياه واحرقه )) وفى رواية اخرى (( فجاء اهل الحيرة  
 فاعطوا يعنى بجيفته اثني عشر الفا فأبى عليهم على رضى الله عنه وأمر بها  
 فاحرقت بالنار ولم يعرض لماله )) وفيه قصة . وفى سنده شريك بن عبد الله  
 النخعي الكوفي وهو صدوق يخطئ كثيرا .

( ٣ ) المصنف ٣٥٥/١١ فى الفرائض ، باب فى المرتد عن الاسلام ، واعاده فى ج ٢ ص ١٢٦  
 فى الجهاد ، باب ما قالوا فى المرتد ما جاء فى ميراثه . ورواه ايضا  
 عبد الرزاق فى مصنفه ١٠٤/٦ رقم ( ١٠١٣٨ ) واعاده فى ج ١٠ ص ٣٣٩  
 رقم ( ١٩٢٩٦ ) من طريق معمر عن الاعمش به . وسعيد بن منصور فى سننه  
 ١٢٣/١ رقم ( ٣١١ ) فى ولاية العصبة ، باب ميراث المرتد ، من طريق ابي معاوية  
 به ، والدارقنى فى سننه ٣٨٤/٢ فى الفرائض ، باب ميراث المرتد ، من طريق  
 الحجاج بن منهال عن ابي عوانة به ، والطحاوى فى شرح معاني الآثار  
 ٢٦٦/٣ فى السير ، باب ميراث المرتد لمن هو ؟ من طريق محمد بن سعيد  
 الاصبهاني عن ابي معاوية به ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٢٥٤/٦ فى  
 الفرائض باب ميراث المرتد ، من طريق ابن ابي شيبة .

اسناده : موقوف صحيح وقد صححه ابن حزم فى المحلى ٤٠٤/١٠ ( ١٧٤٦ )  
 وقال ابن الترمذى فى الجوهر النقى ٢٥٤/٦ : صحح ابن حزم ذلك عن علي ثم  
 - ذكر رواية ابي عمرو وذكرها ايضا ابن ابي شيبة وعبد الرزاق فى مصنفيهما  
 وسندهما صحيح وابو عمرو والشيباني ادرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم  
 فروايته عن علي محمولة على الاتصال ، اهد . وقال سعيد بن منصور فى سننه  
 ١٢٣/١ عقب تخرجه : ليس هذا الحديث عند أحد الا عند ابي معاوية ، اهد ==

فقتله ، وجعل ميراثه بين ورثته المسلمين (( . واخرج عن عبدالله بن مسعود رض الله عنه ، قال : (( اذا ارتد المرتد ورثه ولده )) ، واخرجه الطحاوى من طريق الحكم ابن عتيبة : (( ان ابن مسعود قال : ميراثه لورثته ( من ) المسلمين وليس لأهل دينه شيء )) . وعن سعيد بن المسيب ،

== قلت : فى قوله نظر رواه عبدالرزاق فى مصنفه عن معمر عن الاعمش عن ابي عمرو الشيباني عنه به ، وعند الدرايمى عن ابي عوانة عن الاعمش به ، ولفظه مختصر وقد ضعفه الامام احمد هذا الحديث ، وقال البيهقى ، وقد رويت قصة المستورد من وجه آخر عن على وليس فيها هذه اللفظة (( ان ميراث المرتد لورثته مسن المسلمين )) وانما فيها انه لم يعرض لماله .

( ١ ) ابن ابي شيبة فى مصنفه ٣٥٤/١١ فى الفرائض ، باب فى المرتد عن الاسلام من طريق ابن فضيل عن الوليد بن جميع عن القاسم بن عبد الرحمن عنه به . ومن طريقه البيهقى فى السنن الكبرى ٢٥٥/٦ . واخرجه عبدالرزاق فى مصنفه ٣٤٠/١٠ رقم ( ١٩٢٩٧ ) من طريق معمر وابن جريج بلاغسا ، والدرايمى فى سننه ٣٨٤/٢ فى الفرائض ، باب ميراث المرتد ، من طريق محمد بن عيسى عن ثابت بن الوليد بن جميع قال : اخبرنى عن القاسم بن عبد الرحمن قال : (( كان ابن مسعود يورث اهل المرتد اذا قتل )) .

اسناده : قال البيهقى : هذا منقطع ، القاسم لم يدرك جده .

( ٢ ) شرح معانى الآثار ٢٦٦/٣ فى السير ، باب ميراث المرتد لمن هو ؟ . من طريق على بن زيد ، عن عبدة بن سليمان ، عن عبدالله بن المبارك عن شعبة عنه به .

اسناده : منقطع الحكم بن عتيبة لم يدرك ابن مسعود رض الله عنه . قال ابن خزم فى المحلى ٤٠٤/١٠ ، المسألة ( ١٧٤٦ ) : لا يصح عنه .

( ٣ ) سقط من (( م )) والمثبت من الآثار .

( ٤ ) قوله (( وليس لأهل دينه شيء )) زيادة فى (( م )) وليست فى النسخة المطبوعة .

( ٥ ) رواه ابن ابي شيبة فى مصنفه ٣٥٧/١١ ، وعبدالرزاق ٣٣٩/١٠ رقم

( ١٩٢٩٥ ) ، واعاده ابن ابي شيبة ٢٧٦/١٢ فى الجهاد ، باب ما قاتلوا

فى المرتد ما جاء فى ميراثه ، وسعيد بن منصور فى سننه ١٢٣/١ رقم

( ٣٠٩ ) فى ولاية العصبة ، باب ميراث المرتد ، والطحاوى فى الآثار ٢٦٧/٣

فى السير ، باب ميراث المرتد لمن هو ؟ كلهم من حديث موسى بن أبى كثير عن سعيد بن المسيب .

اسناده : حسن ، موسى بن أبى كثير صدوق . انظر التهذيب ٣٦٧/١٠ ،

التقريب ٢٨٧/٢ وباقى رجاله ثقات وهو حسن بهذا الاسناد .

قال : (( المرتدون نرثهم ولا يرثوننا )) . وعن الحسن <sup>(٢)</sup> قال : (( يقتل وميراثه بسين ورثته من المسلمين )) . قال الشعبي <sup>(٣)</sup> ، والحكم قالا : (( يقسم ( ميراثه ) بين ورثته <sup>(٤)</sup> من المسلمين )) . تنبيه : ليس في شيء من هذه الآثار تفرقة بين كسب الاسلام وكسب الردة .

( ١٥٩٠ ) قوله (( ان عليا رضى الله عنه اسلم وهو صبي ، وصحح النبي صلى الله عليه وسلم اسلامه ، وافتخر به ، وقال : سبقتكم الى الاسلام طراً <sup>(٦)</sup> .

( ١ ) فى (( م )) (( المرتدين )) والتصحيح من المصنف .

( ٢ ) رواه ابن ابى شيبة فى المصنف ٢٧٧/١٢ فى الجهاد ، باب ما قالوا فى المرتد ما جاء فى ميراثه . وعبدالرزاق ٣٤٠/١٠ رقم ( ١٩٢٩٩ ) ، وسعيد بن منصور فى سننه ١٢٣/١ رقم ( ٣١٠ ) فى ولاية العصابة ، باب ميراث المرتد . والطحاوى فى الآثار ٢٦٧/٣ فى السير ، باب ميراث المرتد لمن هو ؟ .  
اسناده : صحيح رجاله ثقات .

( ٣ ) رواه ابن ابى شيبة ٢٧٧/١٢ فى الجهاد ، باب ما قالوا فى المرتد ما جاء فى ميراثه .

اسناده : ضعيف فيه أشعث بن سوار الكندى وهو ضعيف .

( ٤ ) سقط من (( م )) والمثبت من المصنف .

( ٥ ) قال العلامة ابن الهمام فى شرح فتح القدير ٣١٣/٥ : وان مات المرتد او قتل على ردة انتقل ما اكتسبه فى اسلامه الى ورثته المسلمين وكان ما اكتسبه فى حال ردة فيئا لجماعة المسلمين يوضع فى بيت المال ، وهذا عند ابى حنيفة ، وقالا : كلا الكسبين لورثته ، وقال الشافعى ومالك واحمد : كلاهما فىء لانه مات كافرا والمسلم لا يرث الكافر . وانظر الامام الشافعى ج ٧ ص ٣٨٣ . وراجع آراء العلماء فى هذه المسألة . فى الاشراف على مذاهب اهل العلم ٢٤٩/٢ رقم ( ١٥٥٥ ) ، المحلى لابن حزم ١٣٥/١٣ المسألة ( ٢٢٠٠ ) ، الافصاح على مذاهب الاربعة ٢٢٨/٢ ، المدونة ٢٢١/٢ فتح البارى ٢٧٢/١٢ ، البيان والتحصيل ج ١٦ ص ٤٤٢ ، روضة الطالبين ج ١٠ ص ٧٢ فى كتاب الردة ، كتاب الفقه على المذاهب الاربعة ج ٥ ص ٣٦٣ - ٣٦٨ .

( ١٥٩٠ ) ١٤٨/٤ .

( ٦ ) طراً : أى جميعاً ، وهو منصوب على المصدر ، او الحال . انظر منال

الطالب ص ١٤٥ ، ولسان العرب ٤٩٨/٤ .

غلاما ما بلغت اوان حلمي )) . اما اسلام على رضى الله عنه في صباه فمن وجوه :  
 منها ما رواه البخارى في " تاريخه " <sup>(١)</sup> عن عروة ، قال (( اسلم على وهابن ثمان  
 سنين )) . ومنها ما روى الحاكم في المستدرک <sup>(٢)</sup> من طريق ( ابن ) اسحاق <sup>(٣)</sup> (( ان عليا  
 اسلم ، وهو ابن عشر سنين )) . ومنها ما روى ابن سعد في " الطبقات " <sup>(٤)</sup> في ترجمة  
 علي رضى الله عنه عن مجاهد قال : (( اول من صلى عليّ وهو ابن عشر سنين )) .  
 وعن محمد بن عبد الرحمن بن زرارۃ قال : (( اسلم علي وهو ابن تسع سنين )) . ومنها  
 ما اخرج الحاكم <sup>(٥)</sup> ، عن ابن عباس رضى الله عنهما : (( ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم دفع الراية الى علي رضى الله عنه يوم بدر وهو ابن عشرين سنة )) . وقال :  
 صحيح على شرط الشيخين ، قال الذهبي في " مختصره " : هذا نص في انه اسلم  
 وله اقل من عشر سنين ، بل نص في انه اسلم وهو ابن سبع سنين ، او قال :  
 ثمان سنين ، وهو قول عروة . وقال حافظ العصر <sup>(٦)</sup> : على هذا يكون عمره

( ١ ) ج ٦ ص ٢٥٩ في ترجمة علي كرم الله وجهه وعنه الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٣ / ٤٥٩ .

اسناده : قال الحافظ : ورواه يعقوب بن سفيان باسناد صحيح عن عروة قال :

(( اسلم علي وهو ابن ثمان سنين )) ، وقال ابن اسحاق : (( عشر سنين )) ،

وهذا ارجحها ، وقيل : غير ذلك . فتح الباري ٧ / ٧١ و ٧٢ في فضائل

الصحابه ، باب رقم ( ٩ ) وقال الملامه ابن الهمام : بل الصحيح عنه انه

اسلم وهو ابن ثمان سنين . شرح فتح القدير ج ٥ ص ٣٢٩ .

( ٢ ) ج ٣ ص ١١١ في معرفة الصحابه ، باب ذكر اسلام علي رضى الله عنه .

اسناده : منقطع لان محمد بن اسحاق لم يدرك عليا كرم الله وجهه .

( ٣ ) سقط من (( م )) .

( ٤ ) ج ٣ ص ١٣ من طريق الواقدي ، عن ابراهيم بن نافع ، واسحاق بن حازم ، عن

ابن ابي نجيح ، عن مجاهد . وعنه الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٣ / ٤٥٩ .

اسناده : ضعيف فيه الواقدي وهو مستروك .

( ٥ ) ابن سعد في الطبقات ج ٣ ص ١٣ . من طريق الواقدي عن عمرو بن

عبد الله بن عتبة عن عمارة بن غزية عنه به .

اسناده : ضعيف لاجل الواقدي وهو متروك .

( ٦ ) المستدرک ٣ / ١١١ في معرفة الصحابة .

اسناده : قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه

الذهبي .

( ٧ ) الدراية في تخريج احاديث الهداية ٢ / ١٣٧ رقم ( ٧٤٥ ) .

حين اسلم خمس سنين ، لان اسلامه كان في اول المبعث ، ومن المبعث الى بدر خمس عشرة ، فلعل فيه تجاوزا بالغاء الكسر الذي فوق العشرين ، حتى يوافق قول عروة . واما تصحيح اسلامه ، فقال حافظ العصر : (مستند<sup>(١)</sup>) من كونه أقره على ذلك . قلت : أوضح من هذا ما روى ابن سعد في الطبقات اخبرنا اسماعيل بن ابي أويس<sup>(٣)</sup> ، قال : حدثني ابي<sup>(٤)</sup> ، عن الحسن بن زيد بن علي<sup>(٥)</sup> ابن ابي طالب : (( ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا عليا الى الاسلام وهو ابن تسع سنين ، ويقال دون التسع ، ولم يعبد وثنا قط لصفره )) انتهى . فلولم يكن الاسلام مقبولا منه لما دعاه اليه . وروى الامام الاعظم ابو حنيفة<sup>(٦)</sup>

(١) في ((م)) ((مستنيط)) والتصويب من الدراية .

(٢) ج٣ ص ١٣ في ترجمة علي رضي الله عنه .

اسناده : منقطع ، والحسن بن علي صدوق يهيم ، والذي قبله كذلك . فيه علة الانقطاع وضعفهما ايضا قلت : وهذا الايضاح على قول المخرج لا يجعلنا في طمأنينة لضعف هذا الاسناد والله اعلم .

(٣) هو اسماعيل بن عبدالله بن أويس بن مالك بن ابي عامر الاصبحي ، ابو عبدالله

ابن ابي أويس المدني ، صدوق ، أخطأ في احاديث من حفظه ، من العاشرة

مات سنة (٢٢٦) / خ م ت ق . التقريب ٧١/١ . وانظر التاريخ الكبير

٣٦٤/١ ، والصغير ٣٥٥/٢ ، الميزان ٢٢٢/١ ، التهذيب ٣١٠/١ .

(٤) هو عبدالله بن عبدالله بن اويس بن مالك بن ابي عامر الاصبحي صدوق يهيم

وقد تقدمت ترجمته .

(٥) الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن ابي طالب ، ابو محمد المدني ، صدوق

يهيم ، وكان فاضلا ، ولي إمارة المدينة للمنصور ، من السابعة ، مات سنة

(١٦٨) وهو ابن خمس وثمانين . /س. انظر الجرح ١٤/٣ والتهذيب ٢/

٢٧٩ ، التقريب ١٦٦/١ .

(٦) في مسنده (ص ١٧٣ / رقم ٣٦٨) ورواه ايضا الامام احمد في مسنده ١٤١/١

وابو داود الطيالسي (منحة المعبود) ١٨٠/٢ رقم (٢٦٥٦) ، والامام

احمد في فضائل الصحابة ٥٩٠/٢ رقم (٩٩٩) ، وابن سعد في الطبقات

٢١/٣ ، وابن عبد البر في الاستيعاب ١٤٢/٨ كلهم من طرق عن سلمة ابن

كهيل به ولفظه (( انا أول من صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم )) .

والطيالسي في قصة بلفظ (( لقد رأيته صلى الله عليه وسلم )) .

اسناده : فيه حبة العرنى ، وهو صدوق له أغلاط ، وقال الهيثمي : رجاله رجال

الصحيح غير حبة وقد وثق . مجمع الزوائد ١٠٣/٩ . قلت : حسن لانه قد وثق كما

سيأتي فسي ترجمته .



رضى الله عنه ، عن سلمة بن كهيل<sup>(١)</sup> ، عن حبة العرنى<sup>(٢)</sup> ، قال : سمعت عليا يقول :  
 (( انا اول من ايلم وصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم )) . واخرج الحاكم نفي  
 المستدرك<sup>(٣)</sup> عن غفيف بن عمرو<sup>(٤)</sup> قال : (( كنت أمراً تاجراً وكنت صديقا للعباس )) (١٨٩/ب)  
 ابن عبدالمطلب في الجاهلية ، فقدمت في تجارة<sup>(٥)</sup> ، فنزلت على العباس بمضى ، فجاء  
 رجل ، فنظر الى الشمس حين مالست ، فقام يصلى ، ثم جاءت امرأه فقامت تصلى  
 ثم جاء غلام<sup>(٦)</sup> وقد راهق الحلم ، فقام يصلى ، فقلت للعباس : من هذا ؟ فقال :  
 محمد ابن اخى يزعم انه نبي ، ولم يتابعه على امره غير امراته هذه خديجة بنست  
 خويلد رضى الله عنها ، وهذا الغلام ابن عمه على بن ابي طالب رضى الله عنهم  
 قال غفيف : فلوددت انى أسلمت يومئذ فيكون لى ربع الاسلام )) . وقال : صحيح  
 الاسناد ، ولم يخرجاه . فلولم يصحح النبي صلى الله عليه وسلم اسلامه لماعلمه<sup>(٧)</sup>

(١) سلمة بن كهيل الحضرمي ، ابو يحيى الكوفي ، ثقة ، من الرابعة . ع/ . انظر

الجرح ١٢٠/٤ ، التاريخ الكبير ٧٤/٤ ، والصفيرق ٣١١/١ و ٣١٢ ،

التهذيب ١٥٥/٤ ، التقريب ٣١٨/١ .

(٢) هو حبة بن جوين العرنى ، ابوقدامة الكوفي عن على وحدث عنه سلمة اكهيل

وجماعة ، قال النسائي : ليس بالقوى ، وقال ابن معين وابن خراش : ليس

بشيء ، وقال احمد بن عبد الله العجلي : تابعى ثقة ، وقال ابن عدى : رأيته

له منكرا ، قد جاوز الحد ، قال الطبراني : يقال : له رؤية . قيل مات سنة

(٧٦) ، وقال الحافظ : صدوق ، له اغلاط . ع/ . انظر الجرح ٢٥٣/٣

الكامل ٨٣٥/٢ ، الميزان ٤٥٠/١ ، التهذيب ١٧٦/٢ ، التقريب ١٤٨/١ .

ونذكره ابن عبد البر في الاستيعاب ٨٣/٩ - ٨٧ ، رقم الترجمة ( ٢٠٣٦ )

(٣) ج ٣ ص ١٨٣ في معرفة الصحابة .

اسناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، ووافقه

الذهبي . وقال ابن عبد البر : هذا حديث حسن جدا .

(٤) هو غفيف الكندي ، عم الاشعث واخوه لأمه ، صاحبى ، له حديث فى فضل على

رضى الله عنه . التقريب ٢٥/٢ . وانظر الاستيعاب ٨٢/٩ ، اسد الغابة

٤١٤/٣ ، الاصابة ١٧/٧ .

(٥) فى المستدرك " لتجارة "

(٦) كذا فى (( م )) واما فى المستدرك المطبوع (( حين )) بدل (( وقد )) .

(٧) فى (( م )) (( يصح )) بدل (( يصح )) .

احكامه والله اعلم . واما افتخاره به في قوله : ( سبقتكم الى الاسلام طرا . . . البيت فأورده حافظ العصر بغير اسناد . وفي الصحيحين : ان النبي صلى الله

- (١) الدراية في تخريج احاديث الهداية ١٣٨/٢ رقم (٧٤٥) .
- (٢) رواه البخارى ٢١٨/٣ في الجنائز ، باب اذا اسلم الصبي فمات هل يصلى عليه (٧٩) الحديث (١٣٥٤) واطرافه في رقم (٣٠٥٥ و ٦١١٧٣ و ٦٦١٨٠) ومسلم ٢٢٤٤/٤ في الفتن واشراط الساعة ، باب ذكر ابن صياد (١٩) ، الحديث (٩٧-٩٥) (٢٩٣٠ و ٢٩٣١) . من حديث ابن عمر ولفظه : ((ان عمر انطلق في رهط من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مع النبي صلى الله عليه وسلم قبل ابن صياد حتى وجده يلعب مع الغلمان عند أطم بنى مغالة وقد قارب يومئذ ابن صياد يحتلم ، فلم يشعر بشئ حتى ضرب النبي صلى الله عليه وسلم ظهره بيده ، ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم : اتشهد انى رسول الله ؟ صلى الله عليه وسلم ، فنظر اليه ابن صياد فقال : اشهد انك رسول الاميين . فقال ابن صياد للنبي صلى الله عليه وسلم : اتشهد انى رسول الله ؟ قال له النبي صلى الله عليه وسلم : آمنت بالله ورسوله . قال النبي صلى الله عليه وسلم : ماذا ترى ؟ قال ابن صياد : ياتينى صادق وكاذب ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : خلط عليك الامر . قال النبي صلى الله عليه وسلم : انى قد خبأت لك خبيثا . قال ابن صياد : هو الدخ . قال النبي صلى الله عليه وسلم : أخسا ، فلن تعدو قدرك ، قال عمر : يا رسول الله ائذن لى فيه أضرب عنقه . قال النبي صلى الله عليه وسلم : ان يكنه فلن تسلط عليه ، وان لم يكن هو فلا خير لك فسى قتله )) إ ه . (شرح الفريب) (أطم بنى مغالة) الأطم : البناء المرتفع . ( انى قد خبأت لك خبيثا ) أى أخفيت لك شيئا . ( الدخ ) بضم الدال وفتحها : الدخان ، وفسر في الحديث انه اراد بذلك (( يوم تأتى السماء بدخان مبين )) (سورة الدخان ، الآية : ١٠) ، وقيل ان الدجال يقتله عيسى عليه السلام . بجبل الدخان ، فيحتمل ان يكون اراده تعريضا بقتله ، لان ابن صياد كان يظن انه الدجال . ( اخسا ) خسأت الكلب : اذا طرده وزجرته . ( فلن تعدو قدرك ) أى لن تجاوز ما قدر الله فيك او مقدار أمثالك من الكهان . ( فلن تسلط عليه ) انما صاحبه عيسى بن مريم عليهما السلام . انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٤٦/١٨ - ٥٨ ، وشرح السنة ٧١/١٥ ، والنهاية ١٠٧/٢ ، وجامع الاصول ٣٦٨/١٠ ، وفتح البارى ١٧٣/٦ و ١٧٤ . قلت : هذا الحديث ورد في الصحيحين وغيرهما مطولا ومختصرا . وما جاء به المخرج ==

عليه وسلم دعا ابن صياد<sup>(١)</sup> الى الاسلام ، وهو غلام لم يبلغ الحلم .

=== انما هو تعبير بالمعنى وليس من احد الفاظ طرقه من قصة ابن صياد .

استاده : متفق عليه .

( ١ ) قلت : اسمه (( صاف )) كما ورد فى رواية للبخارى رقم ( ١٣٥٥ ) ومسلم رقم ( ٢٩٣١ ) ، قال العلامة الخطابى فى معالم السنن ٤ / ٣٤٨ و ٣٤٩ ، وعنه البغوى فى شرح السنة ١٥ / ٧٤ و ٧٥ ، وابن الاثير فى جامع الاصول ١٠ / ٣٦٢ و ٣٦٣ : قد اختلف الناس فى امر ابن صياد اختلافا شبيها واشكل امره ، حتى قيل فيه كل قول ، فيقال : كيف ابقى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يدعى النبوه كاذبا ، وتركه بالمدينة فى داره يجاوره ؟ وما معنى ذلك ؟ وما وجه امتحانه اياه بما خبا له من آية الدخان ؟ وقوله بعد ذلك : (( اخساً ، فلن تعد وقدرك )) ؟ قال : والذى عندي ، ان هذه القصة انما جرت معه ايام مهادنته صلى الله عليه وسلم اليهود وخلفاءهم ، وذلك : انه بعد مقدمه المدينة كتب بينه وبين اليهود كتابا صالحهم فيه علموا ان لا يهاجروا ، وان يتركوا على امرهم ، وكان ابن صياد منهم ، او دخیلاً فى جملتهم - وكان يبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم خبره ، وما يدعيه من الكهانة ويتعاطاه من الغيب ، فامتحنه النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ليمرز أمره ويختبر شأنه ، فلما كلمه علم انه مبطل ، وانه من جملة السحرة أو الكهنة او ممن يأتيه رثى من الجن ، او يتعاهده شيطان ، فيلقى على لسانه بعض ما يتكلم به ، فلما سمع قوله : (( الدخ )) زبره ، فقال : (( اخساً فلن تعد وقدرك )) يريد ان ذلك شيء اطلع عليه الشيطان ، فالتقه عليه واجراه على لسانه ، وليس ذلك من قبيل الوحي السماوى ان لم يكن له قدر الانبياء الذين يوحي اليهم على الغيب ، ولا درجة الاولياء الذين يلهمون الغيب فيصيبون بنور قلوبهم ، وانما كانت له تارات يصيب فى بعضها ، ويخطئ فى البعض وذلك معنى قوله : (( ياتينى صادق وكاذب )) فقال له عند ذلك : (( قد خلط عليك )) وقد اختلفت الروايات فى كفره ، وفيما كان من شأنه بعد كبره ، فروى انه تاب عن ذلك القول ، ثم انه مات بالمدينة ، وانهم لما ارادوا الصلاة عليه ، كشفوا عن وجهه حتى رآه الناس ، وقيل لهم : اشهدوا ، وروى غير ذلك ، وانه فقد يوم الحرة فلم يجدوه ، والله اعلم ، اهـ . قلت : وقد جمع هذه الروايات كلها ، الحافظ ابن الاثير فى جامع الاصول ج ١٠ ص ٣٦٢ - ٣٧٥ ، والخطيب التبريزى فى مشكاة المصابيح ج ٣ ص ١٥١٨ - ١٥٢٢ رقم ( ٥٤٩٤ - ١٥٥٠ ) فى كتاب الفتن ، باب قصة ابن صياد . فراجعهما لانه يطول ذكر ذلك .

(١) قال المخرجون : وفي الباب حديث أنس (( كان غلام يخدم النبي صلى الله عليه وسلم فمرض فأتاه يعودُه فقال له : اسلم فنظر الى أبيه ، فقال أطيع أبا القاسم ، فأسلم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول : الحمد لله الذي أنقذه بي من النار )) .  
 أخرجه البخاري ، قلت : رواه الامام ابو حنيفة ، عن علقمة بن مرثد ، عن ابن بريدة ، عن أبيه ، قال : (( كنا جلوسا عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : اذ هبوا بنا نعود جارنا اليهود )) فذكره وفيه (( فنظر الرجل الى أبيه . . . )) وساقه . أخرجه محمد في " الآثار " وهذا سالم عن معارضة قوله صلى الله عليه وسلم : (( رفع القلم عن ثلاث )) وقوله صلى الله عليه وسلم (( الله أعلم بما كانوا عاملين )) ، ونحوه .

(١) انظر نصب الراية ٤٦٠/٣ ، والدراية ١٣٨/٢ رقم (٧٤٥) .  
 (٢) قال الحافظ في فتح الباري ٢٢١/٣ : لم أقف في شيء من الطرق الموصولة على تسميته الا ان ابن بشكوال ذكر ان صاحب العتبية حكى عن زياد شيطون ان اسم هذا الغلام عبد القدوس ، قال : وهو غريب ما وجدته عند غيره ، اهـ  
 (٣) الصحيح ٢١٩/٣ في الجنائز ، باب اذا اسلم الصبي فمات هل يصلح عليه (١٣٥٦) الحديث (١٣٥٦ و ٥٦٥٧) ، ورواه ايضا ابوداود رقم (٣٠٩٥) في الجنائز ، باب في عيادة الذمي ، والامام احمد في مسنده ٢٢٧/٣ و ٢٨٠ ، والبيهقي ٣٨٣/٣ .

اسناده : رواه البخاري .

(٤) ص ٧٧ رقم (٣٧٥) .

اسناده : صحيح رجاله ثقات وقد تقدموا جميعا .

(٥) تقدم في الحديث رقم (٤٧١) .

(٦) لفظ الجلالة سقط من (( م )) .

(٧) رواه البخاري ٢٤٥/٣ في الجنائز ، باب ما قيل في أولاد المشركين (٩٢) .

الحديث (١٣٨٣ و ٦٥٩٧) و (١٣٨٤ و ٦٥٩٨ و ٦٦٠٠) . ومسلم ٤/

٢٠٤٨ و ٢٠٤٩ في القدر ، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ،

وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين (٦) الحديث (٢٤ - ٢٨) و

(٢٦٥٨ - ٢٦٦٠) من حديث أبي هريرة وابن عباس رضي الله

عنهما ، ولفظه قالا : (( سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

أطفال المشركين ؟ قال : الله أعلم بما كانوا عاملين )) .

اسناده : متفق عليه .

فائدة : قال الحمادان وابن المبارك واسحاق ، ونقله البيهقي عن الشافعي

في حق أولاد الكفار خاصة انهم في مشيئة الله تعالى ، وقال ابن عبد البر : ==

وعلى الرواية الاولى يحتاج الى التوفيق والله أعلم .<sup>(١)</sup>

( ١٥٩١ ) قوله (( نهى عن قتل النساء )) تقدم فى هذا الباب .

( ١٥٩٢ ) قوله (( ونهى على السبب . . . الخ )) تقدم ايضا .

( ١٥٩٣ ) قوله (( وحديث من بدل دينه فاقتلوه )) رواه ابن عباس ، ومذهبه

ان المرتدة لا تقتل ، أما أنه رواه ابن عباس فقد تقدم . وأما ان مذهبه انها لا تقتل ، فاخرجه ابن ابى شيبة<sup>(٢)</sup> .

=== وهو مقتضى صنيع مالك ، وليس عنده فى هذه المسألة شيء منصوص ، الا ان

اصحابه صرحوا بان اطفال المسلمين فى الجنة وأطفال الكفار خاصة ففسى

المشيئة ، والحجة فيه حديث (( الله اعلم بما كانوا عاملين )) . انظر شرح

الفقه الاكبر ص ٢٧٠ ، والاعتقاد للبيهقى ص ٧٣ ، وعمدة القارى ٢١٢/٨ و

٢١٣ ، وفتح البارى ٢٤٦/٣ فى الجنائز ، باب رقم ( ٩٢ ) .

( ١ ) قلت : التوفيق بينهما ان الرواية الاولى فى حديث أنس قال : (( كان غلام

يخدم النبى صلى الله عليه وسلم فمرض . . . الخ )) وفى الرواية الثانية حديث

بريدة بن الحصيب قال : (( ان هبوا بنا الى جارنا اليهود . . . )) وفيه

(( فنظر الرجل الى ابيه . . . )) اى أن القصة الاولى تختلف عن الثانية ففسى

الاولى غلام كان يخدم النبى صلى الله عليه وسلم ، وفى الثانية انه جار للنبى

صلى الله عليه وسلم وفيها أيضا (( فنظر الرجل الى ابيه )) اى انه رجس

وليس بغلام وهذا مما يؤكد أن القصة ليست واحدة والله اعلم .

( ١٥٩١ ) ١٤٩/٤ . تقدم فى الحديث رقم ( ١٤٩٩ ) .

( ١٥٩٢ ) ١٤٩/٤ وتماه (( أن النبى صلى الله عليه وسلم نبه على انه السبب

بقوله : مالها قتلت ولم تقاتل ؟ تقدم فى الحديث رقم ( ١٤٩٩ ) .

( ١٥٩٣ ) ١٤٩/٤ . تقدم فى الحديث رقم ( ١٥٦٠ ) .

( ٢ ) المصنف ١٤٠/١٠ فى الحدود ، باب فى المرتدة ، ما يصنع بها ؟ واعاده ففى

ج ١٢ ص ٢٧٨ فى الجهاد ، باب ما قالوا فى المرتد عن الاسلام ؟ . وعنه

الزيلعى فى نصب الراية ٤٥٧/٣ . والبيهقى فى السنن الكبرى ٢٠٣/٨

فى كتاب المرتد . والدارقطنى فى سننه ١١٧/٣ و ١١٨ فى الحدود

والديات وغيره ، والشافعى فى الأم ١٨٠/٦ . وعبد الرزاق فى مصنفه

١٧٧/١٠ رقم ( ١٨٧٣١ ) من طريق الثورى عن عاصم به .

اسناده : فيه عاصم بن بهدلة وهو صدوق له أوهام ، وبقية رجاله ثقات .

وتكلم فى اسناده ابن التركمانى واطال القول فيه راجع الجواهر النقى ٢٠٣/٨ و

٢٠٤ . وقال الحافظ : خالفه جماعة من الحفاظ فى لفظ المتن . فتح البارى

حدثنا عبدالرحيم ( بن سليمان )<sup>(١)</sup> ووكيع عن ابي حنيفة ، عن عاصم ، عن ابي رزيس<sup>(٢)</sup> عن ابن عباس ، قال : (( لا تقتل النساء اذا ارتدن عن الاسلام ، ولكن يحبسن ويدعين الى الاسلام ، ويجبرن عليه )) . واخرجه الدارقطني ، عن الثوري ، عن ابي حنيفة ، عن عاصم ، ثم اخرج عن ابن معين ، قال : كان الثوري يعيب على ابي حنيفة حديثا كان يرويه ، ولم يروه غير ابي حنيفة ، عن عاصم ، عن ابي رزيس انتهى . وهذا لا يضر اماننا رضي الله عنه على ان الدارقطني قد اخرجه عن ابي مالك النخعي<sup>(٣)</sup> ، عن عاصم ، فلم ينفرد والله اعلم . واعلم ان هذا استدلال به عامة الفقهاء<sup>(٥)</sup> ، وهم يقولون في الأصول : ان محل الاحتجاج برأي الراوي على خلاف

(١) في (( م )) (( عبدالرحيم ووكيع بن سليمان )) وهذا خطأ من الناسخ حيث جعل وكيعا في الوسط . والصواب كما أثبتته .

(٢) اسمه مسعود بن مالك ، ابو رزيس الاسدي الكوفي ، ثقة فاضل ، من الثانية ، مات سنة ( ٨٥ ) ، وهو غير ابي رزيس عبيد ، الذي قتله عبيد الله بن زياد بالبصرة ، ووهب من خلطهما ٤٠ / بخ م ٤٠ . انظر التاريخ الصغير للبخاري ٢٣١ / ١ ، الجرح والتعديل ٢٨٢ / ٨ ، التهذيب ١١٨ / ١٠ ، التقريب ٢٤٣ / ٢ .

(٣) اسمه عبدالملك بن الحسين وهو متروك وقد تقدمت ترجمته .

(٤) وقال ابن الهمام بعد ان أورده : فزال انفراد ابي حنيفة الذي ادعاه الثوري . انظر شرح فتح القدير ٣١٢ / ٥ . قلت : وهذه متبعة ضعيفة جدا لان ابا مالك النخعي متروك الحديث .

(٥) قال ابن المنذر النيسابوري : ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

(( من بدل دينه فاقتلوه )) ( وقد سبق تخريجه في الحديث رقم ١٥٦٠ ) ،

قولا عاما يدخل فيه الرجال والنساء ، لأنه لم يخص امرأة دون رجل . وقد

اختلف فيه : فقالت طائفة في المرأة اذا ارتدت : تقتل ان لم ترجع الى

الاسلام . كذلك قال الحسن البصري ، والزهرى ، ومكحول ، والنخعي ،

وحمام ، ومالك ، والليث بن سعد ، والاوزاعي ، والشافعي ، واحمد ،

واسحاق . وفيه قول ثان وهو : أنها تسترق ولا تقتل ، يروي هذا القول عن

علي بن ابي طالب ، وبه قال قتادة ، والحسن البصري . وفيه قول ثالث

وهو انها تسجن ولا تقتل ، روى هذا القول عن ابن عباس ولا يصح ذلك عنه .

وقال النعمان ( ابو حنيفة رحمه الله ) : تجبر على الاسلام ولا تقتل تحبس المرأة

الحرّة وتجبر على الاسلام . قال ابن المنذر : بظاهر قول رسول الله صلى

الله عليه وسلم نقول ، اهـ . الاشراف على مذاهب اهل العلم ٢٤٠ / ٢ ===

روايته ما لم يكن عاما او محتملا للتأويل وهذا عام فتأمل . واخرج عبدالرزاق <sup>(١)</sup> ، عن عمر رضى الله عنه (( أنه أمر فى أم ولد تنصرت ، أن تباع فى أرض ذات مؤنة عليها ، ولا تباع فى أهل دينها )) . واخرج الدارقطنى <sup>(٢)</sup> ، عن علي رضى الله عنه : (( المرتدة <sup>(٣)</sup> تستتاب ولا تقتل )) وفى الاول انقطاع ، وفى الثانى خلاص بن عمرو . وفى الباب عن معاذ بن جبل (( ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له حين بعثه الى اليمن : أيا رجل ارتد عن الاسلام فادعه ، فاذا تاب ، فاقبل منه ، وان لم يتب فاضرب عنقه ، وايا امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها فان تابت ، فاقبل منها ، وان أبت فاستتبتها )) .

=== رقم ( ١٥٣٨ ) ، وقال إمام الحرمين فى قوله صلى الله عليه وسلم : (( من بدل دينه فاقتلوه )) ولا يتناول النساء . البرهان فى اصول الفقه ج ١ ص ٣٦٠ ، رقم ( ٢٦١ ) ، وراجع ايضا الأم للإمام الشافعى ٦ / ١٨٠ - ١٨٤ فى الحدود باب خلاف بعض الناس فى المرتد والمرتدة ، والمفنى لابن قدامة ٨ / ١٢٣ فى أوائل كتاب المرتد ، ومصنف عبدالرزاق ١٠ / ١٧٦ و ١٧٧ ، والمبسوط ١٠ / ١٠٨ ، وشرح فتح القدير ٥ / ٣١١ ، وشرح السنة للبيهقى ١٠ / ٢٣٩ وفتح البارى ١٢ / ٢٦٨ فى استتابة المرتدين ، باب رقم ( ٢ ) ، وعمدة القارى ٢٤ / ٧٧ ، وكتاب الفقه على المذاهب الاربعة ٥ / ٣٦١ و ٣٦٢ . وروضة الطالبين ١٠ / ٧٥ فى كتاب الردة .

( ١ ) المصنف ١٠ / ١٧٦ رقم ( ١٨٧٢٩ و ١٨٧٣٠ ) من طريق معمر بن أيوب ومسن طريق الثورى عن يحيى بن سعيد كلاهما عن عمرو بن عبدالعزيز . قلت : هكذا فى النسخة المطبوعة من المصنف ، وقد اخرج الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ٣ / ٤٥٨ به ولكنه قال : عمر بن الخطاب بدل عمر بن عبد العزيز ، وهو كذا فى الدراية ٢ / ١٣٧ رقم ( ٧٤٤ ) .

اسناده : منقطع ، ورجاله ثقات .

( ٢ ) السنن ٣ / ٢٠٠ فى كتاب الحدود والديات وغيره . من طريق خلاص بن عمرو عنه به ، وعنه الزيلعى فى نصب الراية ٣ / ٤٥٨ .

اسناده : قال ابن الهمام والزيلعى : وضعف بخلاص ، انظر شرح

فتح القدير ٥ / ٣١٣ . وسكت عنه الحافظ فى الدراية ٢ / ١٣٧ رقم

( ٧٤٤ ) ، قلت : خلاص بن عمرو الهجرى ثقة وكان يرسل ، كذا قال

الحافظ فى التقريب ١ / ٢٣٠ . وقد تقدم ترجمته ، وعلى هذا ينبغى

ان يكون اسناده صحيحا والله اعلم .

( ٣ ) كذا فى (( م )) ونصب الراية ، والدراية ، واما فى النسخة المطبوعة

(( تستأنى )) .

رواه الطبراني <sup>(١)</sup> ، قال الهيثمي في كتاب به "مجمع الزوائد" <sup>(٢)</sup> : فيه راو لم يسم قال مكحول : عن ابن أبي طلحة اليعمرى ، وثقة رجاله ثقات . وقال حافظ العصر <sup>(٣)</sup> اسناده ضعيف . قلت : ان كان الضعف لابهام <sup>(٤)</sup> ابن أبي طلحة فلا يضر على ما قدمناه عن الكرخي والله اعلم . وأخرج ابن عدى في الكامل <sup>(٥)</sup> فى ترجمة حفص ابن سليمان ، عن ابن هريرة : (( ان امرأة ارتدت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يقتلها )) . وحفص <sup>(٦)</sup> اختلف فيه قال عبدالله بن احمد عن أبيه : صالح ، وقال عثمان بن السماك ، ثنا حنبل عن احمد بن حنبل ما به بأس ، وروى ابن ابى حاتم / عن عبدالله بن احمد عن أبيه ايضا متروك ، وقال (١٩٠/أ) ابن معين : ليس بثقة ، وقال ابن المدينى : تركته على عمد ، وقال البخارى : تركوه ، وقال ابن خراش : كذاب يضع الحديث ، وقال ابن عدى : عاملة أحاديثه غير محفوظة ، وقال ابو عمرو الدانى وثقة وكيع . وأخرج الدارقطنى <sup>(٧)</sup> ، عن ابن عباس مرفوعا نحو الموقوف عليه المتقدم ، وقال : لا يصح فيه عبدالله بن

(١) المعجم الكبير ج ٢٠ ص ٥٤ رقم (٩٣) . وعنه الزيلعى فى نصب الراية ٤٥٧/٣ . من طريق الفزارى عن مكحول عن أبى طلحة اليعمرى عن ابى ثعلبة الخشنى عن معاذ بن جبل .

اسناده : ضعيف فيه الفزارى وهو محمد بن عبيد الله العرزمى وهو متروك . انظر التهذيب ٣٢٢/٩ ، التقريب ١٨٧/٢ وقد تقدمت ترجمته . وقال الحافظ فى الدراية ١٣٦/٢ رقم (٧٤٤) : اسناده ضعيف .

(٢) ج ٦ ص ٢٦٣ فى كتاب الحدود ، باب فىمن كفر بعد اسلامه .

(٣) الدراية ١٣٦/٢ رقم (٧٤٤) .

(٤) سقط من (( م )) .

(٥) ج ٢ ص ٧٩٠ فى ترجمة حفص بن سليمان . وعنه الزيلعى فى نصب الراية ٤٥٧/٣ .

اسناده : ضعيف ، قال الحافظ : وهو ضعيف . الدراية ١٣٦/٢ رقم (٧٤٤) . قلت : حفص بن سليمان الاسدى وهو متروك وقد تقدمت ترجمته .

(٦) هو حفص بن سليمان الاسدى متروك الحديث وقد مضت ترجمته وانظر تاريخ بغداد ١٨٦/٨ .

(٧) السنن ١١٧/٣ و ١١٨ فى كتاب الحدود . بلفظ ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( لا تقتل المرأة اذا ارتدت )) .

اسناده : ضعيف فيه عبدالله بن عيسى الجزرى وهو كذاب .



عيسى وهو كذاب . واخرج الدارقطني<sup>(١)</sup> ما يخالف هذا عن جابر قال : (( ارتدت امرأة عن الاسلام ، فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعرض عليها الاسلام<sup>(٢)</sup> فان اسلمت ، والا قتلت ، فعرض عليها فأبى ان تسلم فقتلت )) ، انتهى . وفيه عبدالله بن اذينة<sup>(٣)</sup> قال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به بحال ، وقال الدارقطني في "المؤتلف والمختلف"<sup>(٤)</sup> : متروك ، ورواه ايضا<sup>(٥)</sup> من طريق معمر بن بكار وهو ضعيف ، ورواه ابن عدى<sup>(٦)</sup> وقال عبدالله منكر الحديث .

(١) السنن ١١٩/٣ في كتاب الحدود والديات وغيره . وعنه الزيلعي في نصب الراية ٤٥٨/٣ .

اسناده : ضعيف لاجل عبدالله بن اذينة وهو متروك الحديث . انظر الدراية في تخريج احاديث الهداية ١٣٧/٢ .

(٢) في المطبوع (( يعرضوا )) .

(٣) هو عبدالله بن عطار بن اذينة ، قال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به بحال ، وقال ابن عدى : له احاديث لا يتابع عليها ، وقال الحافظ : لين . انظر المجروحين ١٨/٣ ، الكامل ١٥٣٠/٤ ، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١١٥/٢ و ١٣٢ ، تاريخ ابن معين ٢٩٧/٢ ، الميزان ٣٩١/٢ ، اللسان ٣١٦/٣ .

(٤) قلت : حرف الهمزة مفقود فيه والمذكور في حرف الهمزة والله أعلم .

(٥) الدارقطني في سننه ١١٨/٣ في كتاب الحدود . من طريق معمر بن بكار السعدي عن ابراهيم بن سعد عن الزهري عن محمد بن المنكدر عن جابر (( ان امرأة يقال لها ام مروان ارتدت عن الاسلام ، فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعرض عليها الاسلام ، فان رجعت والا قتلت )) ، اهـ . وعنه الزيلعي في نصب الراية ٤٥٩/٣ .

اسناده : ضعيف لاجل معمر بن بكار السعدي وهو ضعيف .

(٦) معمر بن بكار السعدي ، قال العقيلي : في حديثه وهم ، ولا يتابع على أكثره . انظر الجرح ٢٥٩/٨ ، الميزان ١٥٣/٤ ، اللسان ٦٦/٦ .

(٧) الكامل ج ٤ ص ١٥٣٠ في ترجمة عبدالله بن عطار بن اذينة . من طريق عبدالله بن عطار بن اذينة عن هشام بن الغار عن محمد بن المنكدر عن جابر قال : (( ارتدت امرأة عن الاسلام فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعرض عليها الاسلام والا قتلت ، فعرضوا عليها فأبى ان تقبل فقتلت )) ، اهـ . ورواه ايضا الدارقطني في السنن ١١٩/٣ .

اسناده : ضعيف لاجل عبدالله بن اذينة .

واخرج الدارقطني<sup>(١)</sup> ، عن عائشة رضى الله عنها : (( ارتدت امرأة يوم احد ، فامر  
النبي صلى الله عليه وسلم ان تستاب ، فان تابت ، والا قتلت )) وفيه محمد  
ابن عبد الملك<sup>(٢)</sup> ، قال احمد وغيره : يضع . واخرج الدارقطني<sup>(٣)</sup> ، عن سعيد بن  
عبد العزيز<sup>(٤)</sup> (( ان ابا بكر الصديق قتل ام قرفة الغزارية في ردتها قتلة مثله )) . قال  
الحافظ<sup>(٥)</sup> : اسناده منقطع . قلت : ولا اعلم من وثق روايته مع الانقطاع . وقد ذكر  
أهل السير<sup>(٦)</sup> : ان النبي صلى الله عليه وسلم قتل ام قرفة يوم قريظة . واخرج ابو

(١) السنن ١١٨/٣ في كتاب الحدود . وعنه الزيلعي في نصب الراية

. . . ٤٥٨/٣

اسناده : ضعيف لاجل محمد بن عبد الملك وهو متروك الحديث .

(٢) محمد بن عبد الملك ابو عبد الله الانصارى من ولد ابى ايوب الانصارى ، قال

النسائي : متروك الحديث ، وقال البخارى : منكر الحديث ، وقد ساق له

ابن عدى جملة احاديث واهية ، وبعضها أنكر من بعض . انظر التاريخ

الكبير ١٦٤/١ ، والكامل ٢١٦٦/٦ ، الضعفاء الصغير للبخارى ص (١٠٣)

الضعفاء والمتروكين للنسائي ص (٩٣) ، المجروحين ٢٦٩/٢ ، الضعفاء

والمتروكين لابن الجوزى ٨٢/٣ ، الميزان ٦٣١/٣ ، اللسان ٢٦٥/٥ .

(٣) السنن ١١٤/٣ في كتاب الحدود ، وعنه الزيلعي في نصب الراية ٣/

٤٥٩ . والبيهقى في السنن الكبرى ٢٠٤/٨ في كتاب المرتد .

اسناده : منقطع لان سعيدا هذا لم يدرك ابا بكر . كذا قال الزيلعي .

(٤) سعيد بن عبد العزيز التنوخي الدمشقي ، ثقة ، امام ، سواء احمد بالاوزاعي

وقدامة ابو مسهر ، ولكنه اختلط في آخر عمره ، من السابعة ، مات سنة

(١٦٧) وقيل بعدها ، وله بضع وسبعون . بخ م . التقريب ٣٠١/١ .

انظر تذكرة الحفاظ ٢١٩/١ ، سير أعلام النبلاء ٣٢/٨ ، التهذيب

٥٩/٤ ، الكواكب النيرات ص ٢١٣ .

(٥) وتماه (( قتله مثله شد رجلها بفرسين ، ثم صاح بهما فسقاها )) .

(٦) الدراية في تخريج احاديث الهداية ١٣٧/٢ .

(٧) قال الحافظ في التلخيص ٤٩/٤ رقم (١٧٤٣) : في السير : ان النبي صلى

الله عليه وسلم قتل ام قرفة يوم قريظة ، وهى غير تلك ، وفي الدلائل لابسى

نجيم ان زيد بن حارثة قتل ام قرفة في سريته الى بنى فزارة ، كاه . قلت :

وام قرفة قتلها قيس ابن المحسر اليمى قتل عنيقا : ربط بين رجلها حبلا ،

ثم ربطها بين بعيرين ثم زجرهما فذهبا فقطعاها ، وهى عجوز كبيرة . ===

نعيم في "دلائل النبوة" <sup>(١)</sup> باسناد حسنه الترمزى عن عائشة قالت: ((بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امرأة <sup>(٢)</sup> من) بنى فزارة يقال لها ام قرفة : جهزت ثلاثين راكبا من ولدها ، وولد ولدها ، وقالت : اذهبوا الى المدينة ، فاقتلوا محمدا فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم انكلمها بولدها ، <sup>(٣)</sup> وبعث اليهم زيد ابن حارثة فى بعث ، فالتقوا ، فقتل زيد بنى فزارة ، وقتلت أم قرفة وولدها ... الحديث )) فالله اعلم . وبالجمله فاحاديثنا أقوى ، وآثارنا أصح .

(١٥٩٤) قوله (( لان الصحابة استرقوا ( نساء ) <sup>(٤)</sup> بنى حنيفة بعدما ارتسدا وام محمد بن الحنيفة منهم )) اخرج الواقدي في "كتاب الردة" <sup>(٥)</sup> من حديث خالد ابن الوليد ، انه قسم سهم بنى حنيفة خمسة أجزاء ، فقسم على الناس أربعة ، وعزل الخمس حتى قدم به على ابي بكر ، ثم ذكر من عدة طرق ان الحنفية كانت <sup>(٦)</sup> من ذلك السبى . قال حافظ العصر <sup>(٧)</sup> : وروينا فى جزء ابن علية <sup>(٨)</sup> : ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى الحنفية فى بيت فاطمة ، فأخبر عليها انها ستصير لسه ، وانه يولد له منها ولد اسمه محمد .

=== انظر القصة بطولها فى سيرة ابن هشام ٢/٦١٧ ، امتاع الاسماع ١/٢٧٠ ،

خاتم النبیین ٢/١١١٢ ، البداية والنهاية ٤/٢٤٦ .

(١) ص ١٩٥ ذكر سرية زيد بن حارثة فى الباب الثامن والعشرون .

اسناده : حسن .

(٢) سقط من (( م )) .

(٣) النكل : بالتحريك : من التنكيل ، وهو المنع والتنحية عما يريد . النهاية

١١٦/٥ .

(١٥٩٤) ٤/١٤٩ .

(٤) سقط من (( م )) .

(٥) ( لم اعثر على الكتاب ) . وعنه الحافظ فى تلخيص الحبير ٤/٥٠ .

رقم (١٧٤٤) .

اسناده : ضعيف لان الواقدي متروك .

(٦) هى خولة بنت اياس بن جعفر الحنفية ، والدة محمد بن على بن ابي طالب ،

رآها النبي صلى الله عليه وسلم فى منزله ، فضحك ، ثم قال : يا على اما انك

تتزوجها من بعدى ، ستلد لك غلاما ، فسمه باسمى ، وكنه بكيتى الخ ، رويناه

فى فوائد ابي الحسن احمد بن عثمان الآدمى ، من طريق ابراهيم بن عمر

ابن كيسان ، عن ابي جبير ، عن ابيه قنبر ، صاحب على قال : رآنى على فذكره

وسنده ضعيف ، وثبت صحبتها مع ذلك يتوقف على انها كانت حينئذ مسلمة .

انظر الاصابه ١٢/٢٢٩ .

(٧) تلخيص الحبير ٤/٥٠ رقم (١٧٤٤) .

(٨) كذا فى (( م )) واما فى التلخيص (( فى جزء ابن علم )) ولم يتضح لى ايهما ===

(( فصل ————— ل ))

(١٥٩٥) قوله (( وقال على رضى الله عنه : اخواننا بغوا علينا )) ابن ابى شيبة (١)  
 حدثنا يزيد بن هارون ، عن شريك ، عن ابى العنابس ، عن ابى البختري ، قال :  
 (( سئل على رضى الله عنه عن اهل الجمل امشركون هم ؟ قال : من الشرك فروا ،  
 قيل : أمانفون هم ؟ قال : ان المنافقين لا يذكرون الله الا قليلا ، قيل : فما  
 هم ؟ اخواننا بغوا علينا )) (٢)  
 (١٥٩٦) قوله (( فان عليا (رضى الله عنه) لم يكفر شاته حتى لم يقتله )) أخرج (٣)  
 (٤)

=== اقرب الى الصواب حتى الآن لاننى لم اعثر على اسمه فى الكتب الدالة  
 عليه والله اعلم .

(١٥٩٥) ١٥١/٤ .

(١) المصنف ٢٥٦/١٥ فى كتاب الجمل ، باب فى مسير عائشة وعلى وطلحة  
 والزبير رضى الله عنهم . والبيهقى فى السنن الكبرى ١٧٣/٨ فى قتال اهل  
 البغى ، باب الدليل على ان الفئة الباغية منهما لا تخرج بالبغى عن  
 تسمية الاسلام ، واورده الهندي فى كنز العمال ٣٣٥/١١ رقم (٣١٦٧٣)  
اسناده : ضعيف فيه شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضى وهو صدوق  
 يخطئ كثيرا ، وابى البختري سعيد بن فيروز يروى عن امير المؤمنين على كسر  
 الله وجهه مرسل . كما فى التهذيب ٧٢/٤ .

(٢) ابو العنابس الكوفي النخعي ، اسمه عمرو بن مروان ، صدوق من السادسة .  
 تمييز . انظر التهذيب ١٨٩/١٢ ، التقريب ٤٥٧/٢ . وقال الذهبي :  
 صالح . الميزان ٥٥٩/٤ .

(٣) وقد كانت هذه الواقعة لخمس ليال يقين من ربيع الآخر سنة ست وثلاثين من  
 الهجرة ، وخرج امير المؤمنين كرم الله وجهه من المدينة فى آخر شهر ربيع  
 الآخر سنة ست وثلاثين فى نحو تسعمائة مقاتل متوجها الى البصرة بدلا من  
 مسيره الى الشام ليمنع أولئك من دخول البصرة ان امكن ، او يطردهم عنها  
 ان كانوا قد دخلوها ، وذلك لما بلغه قصد طلحة والزبير البصرة . انظر  
 ذلك مفصلا فى البداية والنهاية ٢٥٤/٧ و ٢٥٥ وما بعدها ، ومصنف ابن  
 ابى شيبة ٢٤٨/١٥ وما بعدها فى كتاب الجمل ، والتاريخ الطبرى ٣/٥  
 وما بعدها .

(٤) واصل البغى مجاوزة الحد ، وفى حديث عمار (( تقتله الفئة الباغية )) هـى  
 الظالمة الخارجة عن طاعة الامام . انظر النهاية فى غريب الحديث ١٤٣/١ .

(١٥٩٦) ١٥١/٤ .

(٥) سقط من (( م )) والمثبت من الاختيار .

محمد في الأصل<sup>(١)</sup> عن الاجلس بن عبد الله<sup>(٢)</sup> ، عن سلمة بن كهيل ، عن كثير بن نمر الحضرمي<sup>(٣)</sup> ، قال : دخلت مسجد الكوفة من جهة ابواب كندة ، واذا نفر خمسة يشتمون عليا وفيهم رجل عليه برسن<sup>(٤)</sup> ، يقول : أعاهد الله لأقتله ، قال : فتفلفت به وتفرق اصحابه ، فاتيت به عليا رضي الله عنه ، فقلت : اني سمعت هذا يعاهد الله ليقتلك ، فقال : اذن ويحك ، وقال : من أنت ؟ قال أنا سوار المنقري<sup>(٥)</sup> قال : فقال علي : خلّ عن الرجل ، قال ، فقلت : اخلّ عنه وقد عاهد الله ليقتلك ، قال : فاقتله ولم يقتلني ؟ فانه قد شتمك ، قال : فاشتمه ان شئت أودع .  
(١٥٩٧) قوله (( لان عليا بعث ابن عباس )) اخرج احمد<sup>(٦)</sup> والنسائي<sup>(٧)</sup> في الخصائص والطبراني<sup>(٨)</sup> ،  
(٩)

(١) لم اجده موجود في الاجزاء منه .

اسناده : كثير بن نمر الحضرمي لم يذكر فيه جرح ولا تعديل ، واجلح صدوق وباقي رجاله ثقات ، قلت : ارجوانه حسن الاسناد والله اعلم .

(٢) أجلح بن عبد الله بن حجية ، بالمهملة والجيم مصفرا ، يكنى ابا حجية الكندي ، يقال اسمه يحيى ، صدوق ، شيعي من السابعة ، مات سنة ( ١٤٥ ) .  
التقريب ٤٩/١ . وانظر تاريخ ابن معين ٩١/٢ ، الميزان ٧٨/١ ، التهذيب ١٨٩/١ .

(٣) كثير بن نمر الحضرمي كوفي روى عن علي رضي الله عنه ، روى عنه سلمة بن كهيل ، قال ابن ابي حاتم : سمعت ابي يقول ذلك ، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا ، انظر الجرح والتعديل ١٥٢/٢ .

(٤) كذا في (( م )) ولعل الصواب (( البرنس )) وهو كل ثوب رأسه منه ، ملتزق به . وقلنسوة طويلة . وورداء ذوكمين يلبس بعد الاستحمام . ج برانيس . انظر المعجم الوسيط ج ١ ص ٥٢ . والمختار ص ٥٠ .

(٥) الفالق : الشق في الجبل والشعب والفلق : المظمئن من الارض بين الربوتين ويقال : كان ذلك يفالق كذا وكذا ، يريدون المكان المنحدر بين ربوتين ، وقيل : الفالق : قضاء بين شقيقتين من رمل . انظر لسان العرب ٣١١/١ .

(٦) كذا في (( م )) ولم أقف على ترجمته والله اعلم .

(١٥٩٧) ١٥١/٤ .

(٧) المسند ٣٤٢/١ .

(٨) في سننه الكبرى في خصائص علي رضي الله عنه . راجع نصب الراية

٤٦١/٣ ، وتحفة الاشراف ٤٧٠/٤ .

(٩) المعجم الكبير ٣١٢/١٠ - ٣١٤ رقم ( ١٠٥٩٨ ) .

(١) والبيهقي، عن ابن عباس، قال: (( لما اعتزلت الحرورية، وكانوا على حديثهم، قلت لعلی: يا أمير المؤمنين ابرد عن الصلاة لعلی آتی هؤلاء القوم فأكلهم، قال: انی اتخوفهم عليك، قلت: كلا ان شاء الله فليست أحسن ما أقدر عليه من هذه اليمانية، ثم دخلت عليهم وهم قائلون فی نحر الظهيرة، فقالوا: مرحبا بك يا ابن عباس لا تحدثوه، وقال بعضهم: (لنحدثه) (٤)، قال، قلت: اخبروني / ١٩٠ ما تنقمون على ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وختته وأول من آمن به، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم معه؟ قالوا: ننقم عليه ثلاثا، قلت: ما هن؟ قالوا: أولهن انه حكم الرجال فی دين الله، وقد قال الله تعالى: (ان الحكم الا لله) (٥) قلت: وماذا؟ قالوا: قاتل ولم يسب، ولم يغنم لئن كانوا كفارا لقد حلت أموالهم، ولئن كانوا مؤمنين لقد حرمت عليه دماؤهم، قال، قلت: وماذا؟ قالوا: ومحي نفسه من أمير المؤمنين، قال، قلت: أرايتم ان قرأت عليكم من كتاب الله المحكم، وحدثكم من سنة نبيكم محمد صلى الله عليه وسلم ما لا تنكرون اتراجعون؟ قالوا: نعم، قلت: اما قولكم انه حكم الرجال فی دين الله فانه تعالى يقول: (يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم) الى قوله (يحكم به ذوا عدل منكم) (٧)، وقال فی المرأة وزوجها (وان خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها) (٨)، انشدكم الله أفحكم الرجال فی دمائهم وانفسهم وصلاحت ذات بينهم [احق ام فی ارب ثمنها ربع درهم؟ قالوا: اللهم فی

(١) السنن الكبرى ١٧٩/٨ فی قتال اهل البغی، باب لا يبدأ الخوارج بالقتال حتى يسألوا .

اسناده: صحيح وسيأتی فی آخر الحديث ما قال الحفاظ فی درجته .

(٢) الحرورية: طائفة من الخوارج نسبوا الى حروراء، بالمد والقصر، وهو موضع قريب من الكوفة، كان أول مجتمعهم وتحكيمهم فيها، وهم احد الخوارج الذين قاتلهم علي كرم الله وجهه، وكان عندهم من التشدد فی الدين ما هو معروف. انظر النهاية ٣٦٦/١، معجم البلدان ٢/٢٤٥، لسان العرب ١٨٥/٤ .

(٣) نحر الظهيرة: هو حين تبلغ الشمس منتهاها من الارتفاع، كأنها وصلت الى النحر، وهو أعلى الصدر. النهاية ٢٧/٥ .

(٤) فی (( م )) (( لنحدثهم )) . والتصحيح من المعجم الكبير .

(٥) (سورة يوسف، الاية: ٦٧)

(٦) زيادة فی (( م )) .

(٧) (سورة المائدة، الاية: ٩٥) .

(٨) (سورة النساء، الاية: ٣٥) .

(١) حقن دمائهم وصلاحي ذات بينهم). قال : اخرجت من هذه ؟ قالوا : اللهم نعم ،  
واما قولكم انه قتل ولم يسب ولم يغنم ، اتسبون أمكم ام تستحلون منها ما يستحل من  
غيرها ؟ لئن فعلتم فقد كفرتم ، وان ( قلتم ) ( انها ) ( ليست ) ( بأمكم ) (٥) فقد  
كفرتم ( وخرجتم من الاسلام ) (٦) قال الله تعالى : ( النبي أولى بالمؤمنين من انفسهم  
وازواجه أمهاتهم ) (٧) ، وانتم تترددون بين ضلالتين فاختاروا أيهما شئتم ؟ اخرجت  
من هذه ؟ قالوا : اللهم نعم ، واما قولكم محي نفسه من امير المؤمنين فان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم دعا قريشا يوم الحديبية على ان يكتب بينه وبينهم كتابا  
فقال : أكتب هذا ما قضى عليه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : والله  
لو كنا نعلم انك رسول الله ما صدرك عن البيت ، ولا قاتلناك ، ولكن أكتب محمد  
بن عبد الله ( فقال والله اني لرسول الله وان كذبتهموني أكتب يا علي محمد بن  
عبد الله ) (٨) ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفضل من علي ، أخرجت من هذه ؟  
قالوا : اللهم نعم فرجع منهم عشرون ألفا ، وبقي منهم اربعة آلاف فقتلوا ) .  
وفى رواية : (( ورسول الله صلى الله عليه وسلم خير من علي ، وقد محي نفسه ، ولم  
يكن محوه ذلك محوا من النبوة ، أخرجت من هذه ؟ قالوا : اللهم نعم ، فرجع  
منهم الفان وبقي سائرهم ، فقتلوا على ضلالتهم ، قتلهم المهاجرون والانصار )) .  
واخرجه عبد الرزاق (٩) مثل الاول ، والحاكم (١٠) نحو الثاني ، وقال صحيح على شرط  
مسلم ولم يخرجاه . وقال الهيثمي (١١)

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (( م )) والمثبت من النسخ المطبوعة .

(٢) زيادة فى (( م )) .

(٣) فى (( م )) (( زعمتم )) بدل (( قلتم )) .

(٤) سقط من (( م )) .

(٥) فى (( م )) (( بأمنا )) بدل (( بأمكم )) .

(٦) سقط من (( م )) .

(٧) ( سورة الاحزاب ، الآية : ٦ ) .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (( م )) والمثبت من المعجم الكبير .

(٩) المصنف ج ١٠ ص ١٥٧ - ١٦٠ رقم ( ١٨٦٧٨ ) .

(١٠) المستدرک ج ٢ ص ١٥٠ فى قتال أهل البغى .

(١١) اسناده : قال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبى ، وقال

الحافظ : اسناده صحيح . الدراية فى تخريج احاديث الهداية ٢/ ١٣٨

رقم ( ٧٤٦ ) . وقال الهيثمي : رواه الطبرانى واحمد ببعضه ورجالهما رجال

الصحيح . مجمع الزوائد ٦/ ٢٤١ .

رجال الطهراني<sup>(١)</sup> رجال الصحيح .

(١٥٩٨) قوله (( لان عليا قاتلهم بحضرة الصحابة )) تقدم في الذي قبله

(( قتلهم المهاجرون والانصار )) .

(١٥٩٩) قوله (( وما روى عن عبد الله بن عمر وجماعة من الصحابة رضى الله عنهم من

العود عن الفتنة فيجوز انهم كانوا عاجزين عن ذلك ))<sup>(٢)</sup> .

(١) كذا في ((م)) واما في النسخة المطبوعة ، ورجالهم رجال الصحيح ، كما تقدم والله اعلم .

(١٥٩٨) ١٥١/٤ . تقدم في الحديث رقم (١٥٩٧) في آخره بلفظ (( قتلهم

المهاجرون والانصار )) .

(١٥٩٩) ١٥١/٤ . بياض في (( م )) ولم ينسبه المخرج الى ارباب الاصول .

(٢) قلت : أخرج البخاري في صحيحه ٣١٠/٨ في التفسير ، سورة الانفال (٥)

وج ١٣ ص ٤٥ في الفتن ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : ((الفتنة

من قبل المشرق)) (١٦) ، الحديث (٤٦٥١ و ٧٠٩٥) عن سعيد بن

جبير قال : (( خرج علينا عبد الله بن عمر فرجونا أن يحدثنا حديثا حسنا ،

فبادرنا اليه رجل فقال : يا ابا عبد الرحمن حدثنا عن القتال في الفتنة والله

يقول ( قاتلوهم حتى لا تكون فتنة ) ، فقال : هل تدري ما الفتنة ثلثك أمك ؟

انما كان محمد صلى الله عليه وسلم يقاتل المشركين ، وكان الدخول في دينهم

فتنة وليس كقتالكم على الملك )) إ ه . قال الحافظ في فتح الباري ٤٧/١٣ :

في قوله (( حدثنا عن القتال في الفتنة والله يقول )) يريد أن يحتج بالآية

على مشروعية القتال في الفتنة وان فيها الرد على من ترك ذلك كابن عمر ،

وحاصل جواب ابن عمر له ان الضمير في قوله تعالى (( وقاتلوهم )) للكفار ،

فامر المؤمنين بقتال الكافرين حتى لا يبقى احد يفتن عن دين الاسلام ويرتد

الى الكفر ، وقوله هنا (( وليس كقتالكم على الملك )) اى في طلب الملك ،

ويشير الى ما وقع بين مروان ثم عبد الملك ابنة وبين ابن الزبير وما أشبه ذلك ،

وكان رأى ابن عمر ترك القتال في الفتنة ولو ظهر أن احدى الطائفتين محقة

والاخرى مبطله ، وقيل الفتنة مختصة بما اذا وقع القتال بسبب التغالب ففى

طلب الملك ، واما اذا علمت الباغية فلا تسمى فتنة وتجب مقاتلتها حتى

ترجع الى الطاعة ، وهذا قول الجمهور ، ا ه . انظر ايضا عمدة القارى

٢٠٠/٣٤ قتال البغاة على الامام ان البغاة متى خرجوا ظلما ، على امام عادل ، واجب

الطاعة ، صحيح الامامة ، وخالفوا رأى الجماعة ، وشقوا عصا الطاعة ، فقد

وجب قتالهم بعد انذارهم ، وعليه أجمعت الصحابة . وصفة قتال البغاة : ===



( ١٦٠٠ ) (( فان عليا رضى الله عنه كان اذا أخذ أسيرا استحلفه ان لا يعين عليه وخلاه )) (١).

( ١٦٠١ ) قوله (( وهذا فعل علي رضى الله عنه بأهل البصرة ، وقال : لا يفنم لهم مال ولا تسبى لهم ( ذرية ) (٢) وقال يوم الجمل : لا تتبعوا مدبرا ، ولا تقتلوا أسيرا ، ولا تدفقوا على جريح ، ولا يكشف ستر ، ولا تؤخذ مال )) . قلت : هذا يقتضى ان لعلى رضى الله عنه ( وقفة ) (٤) مع أهل البصرة خلاف يوم الجمل ، وهو خلاف ما صرح به أصحاب التواريخ الثابتة ، وابن ابى شيبه (٦) ، وغيره من أئمة النقل ، وأما الاحكام

=== اتفقوا على أن من قاتل الفئة الباغية ، ممن له ان يقاتلها ، وهى خارجة ظلما على امام ، عدل ، واجب الطاعة ، صحيح الامامة ، فلم يتبع مدبرا ، ولا اجهز على جريح منهم ، ولا أخذ لهم مالا ، أنه قد فعل فى القتال ماوجب عليه . انظر موسوعة الاجماع فى الفقه الاسلامى ج ١ ص ١٦٢ و ١٦٣ عن المغنى لابن قدامة ١٠٧/٨ و ١٠٨ ، وصحيح مسلم بشرح الامام النووى ج ١٢ ص ٢٣١ - ٢٣٤ ، وج ٧ ص ١٧٠ ، ومراتب الاجماع ( ١٢٦ و ١٢٧ ) ، ونيل الاوطار ١٨٥/٧ - ١٩٣ .

( ١٦٦٠ ) ( ١٥٢/٤ ) .

( ١ ) ثم يوجد بياض فى (م) لم ينسبه المخرج الى ارباب الاصول ، قلت : وقد رواه ابن ابى شيبه فى مصنفه ٢٩٥/١٥ فى كتاب الجمل ، من طريق شريك عن محمد بن اسحاق عن ابى جعفر قال : (( كان على اذا اتى بأسير يوم صفين اخذ رايته وسلاحه ، واخذ عليه ان لا يعود ، وخلق سبيله )) ، اهـ . وغنه الهندى فى كنز العمال ٣٤٥/١١ رقم ( ٣١٧٠٢ ) .

اسناده : ضعيف ، فيه شريك بن عبد الله النخعى القاضى وهو صدوق يخطئ كثيرا ، وهو منقطع أيضا لان ابا جعفر الباقر لم يدرك أمير المؤمنين كرم الله وجهه انما يروى عنه مرسل .

( ١٦٠١ ) ( ١٥٢/٤ ) .

( ٢ ) سقط من ((م)) والمثبت من الاختيار .

( ٣ ) تذييف الجريح : الاجهاز عليه وتحرير قتله . انظر غريب الحديث للهروى ٣٣/٤ و ٤٩٨ ، والنهاية ١٦٢/٢ .

( ٤ ) فى (( م )) (( وقعة )) وهذا خطأ والصواب كما أثبت .

( ٥ ) انظر تاريخ الطبرى ٢١٨/٥ ، البداية والنهاية ٢٥٥/٧ وما بعده .

( ٦ ) المصنف ٢٦٩/١٥ فى كتاب الجمل عن قبصة قال : حدثنا سفيان عن ابى اسحاق عن حمير ابن مالك . قال : قال عمار لعلى يوم الجمل : ماترى فى سبى والذرية ؟ قال ، فقال : انما قاتلنا من قاتلنا ، قال : لو قلت غير هذا خالفناك اهـ . قلت : وسيأتى نحوه فيما يلى باسانيد فى غاية الصحة ، واخرجه البيهقى ١٨٢/٨ .

المذكورة، فاخرجها محمد بن الحسن في الأصل<sup>(١)</sup> بلفظ الكتاب الا أنه قال ولا يوتى<sup>(٢)</sup> على جريح بدل قوله تذفوا ، واخرج ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> وسعيد بن منصور<sup>(٤)</sup> والبيهقي<sup>(٥)</sup> من حديث عهد خير، عن علي رضي الله عنه انه قال يوم الجمل : (( لا تتبعوا مدبرا ، ولا تجهزوا على جريح ، ومن القى سلاحه فهو آمن )) واخرج ابن أبي شيبة<sup>(٦)</sup> أيضا عن جعفر، عن أبيه ، قال : (( أمر علي مناديه ، فنادى يوم البصرة : لا يتبع مدبر ، ولا يذف على جريح ، ولا يقتل اسير ، ومن أغلق بابه فهو آمن ، ومن القى سلاحه فهو آمن ، ولم يأخذ من متاعهم شيئا )) واخرج عبد الرزاق<sup>(٧)</sup> من هذا الوجه ، وزاد (( وكان علي

(١) لم أجده في الاجزاء الموجود منه .

(٢) في (( م )) (( توت )) والصواب ( يوتى ) .

(٣) المصنف ٢٦٣/١٥ و ٢٦٧ في كتاب الجمل ، من طريق يحيى بن آدم عن شريك ، عن السدي ، عنه به ، ومن طريق عبد بن سليمان عن عبد الملك ، بن سلع عن عبد خير . وعنه الهندي في كنز العمال : ٣٣٥/١١ رقم (٣١٦٧٥) .

(٤) السنن : ٣٩١/٢ رقم (٢٩٥٠) في الجهاد ، باب جامع الشهادة ، عن خالد بن عبد الله ، عن عطاء بن السائب عن أبي البختري عن علي كرم الله وجهه بنحو سياق ابن أبي شيبة المذكور ولم أقف عليه من حديث عبد خير كما عزاه المخرج ولعل ذلك سهو منه .

(٥) السنن الكبرى : ١٨٢ و ١٨١/٨ في كتاب قتال أهل البغي ، باب أهل البغي اذا فاءوا لم يتبع مدبرهم ولم يقتل أسيرهم ولم يجهز على جريحهم . من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن علي رضي الله عنه بنحو لفظ ابن أبي شيبة المذكور . قلت : ولم أقف عليه أيضا من حديث عبد خير كما عزاه المخرج والله أعلم .

اسناده : صحيح رجاله ثقات .

(٦) المصنف : ٢٨١ و ٢٨٠/١٥ في كتاب الجمل : وهو في كنز العمال : ٣٣٤/١١ ، رقم (٣١٦٧٢) ومن طريق ابن أبي شيبة أورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٤٦٣/٣ .

(٧) المصنف : ١٢٣/١٠ رقم (١٨٥٩٠) . وأخرجه أيضا سعيد بن منصور في سننه : ٣٩٠/٢ رقم (٢٩٤٨) في الجهاد ، باب جامع الشهادات . والبيهقي في السنن الكبرى : ١٨١/٨ ، وابن حزم في المحلى : ٥٠٤/١٢ ، المسألة (٢١٥٨) ، من طريق عبد الرزاق .

اسناده : رجاله ثقات ولكنه مرسل لأن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب يروي عن جد أبيه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه مرسلا . أنظر التهذيب ٣٥٠/٩ . قلت : هو منقطع بهذا الاسناد .

(١) لا يأخذ مالا لمقتول ، ويقول : من اعترف شيئا فليأخذه . واخرج ابن ابي شيبة  
ايضا من طريق الضحاك : (( أن عليا لما هزم طلحة ، وأصحابه أمر مناديه ، (١٩١/أ) )  
فنادى أن (لا) (٢) يقتل مقبل ولا مدبر ، ولا يفتح باب ، ولا يستحل فرج ، ولا مال .  
واخرج بحشل في (٣) تاريخ واسط (٤) من طريق ابي محنف (٥) عن علي ، انه قال يوم  
الجمل : (( لا تتبعوا مدبرا ، ولا تجهزوا على جريح ، ولا تقتلوا اسيرا وياكم والنساء )) .  
ومن طريق زيد بن وهب قال : (( أقبل طلحه والزبير حتى نزلوا البصرة ، وطرحوها )) .

(١) المصنف ٢٦٦/١٥ و ٢٦٧ في كتاب الجمل . برقم (١٩٦٣٥) . وهوفي كنز  
العمال ٣٣٦/١١ رقم (٣١٦٧٧) . من طريق عبدة بن سليمان ، عن  
جوير ، عن الضحاك بن مزاحم .

اسناده : ضعيف فيه جوير بن سعيد الازدي وهو ضعيف جدا كما في التقريب  
٣١٨/١ ، وانظر ايضا التهذيب ١٢٣/٢ .

(٢) سقط من ((م)) والمثبت من المصنف .

(٣) بحشل : هو الحافظ الصدوق ، محدث واسط ، صاحب " تاريخها " ابوالحسن  
أسلم بن سهل بن سلم بن زياد بن حبيب الواسطي ، ثقة ثبت ، امام يصلح  
للصحيح . مات سنة (٢٩٢) هـ . انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ٦٦٤/٢ ،  
طبقات الحفاظ ص (٢٩٣) رقم (٦٦٢) ، لسان الميزان ٣٨٨/١ ، كشف  
الظنون ٣٠٩/١ .

(٤) ( ص ١٦٥ ) من طريق محمد بن فرج بن كردى عن محمد بن  
الحكم بن عوانة عن أبيه عن ابي محنف عن علي كرم الله وجهه . وعنه الحافظ  
الزيلعي في نصب الراية ٤٦٣/٣ .

اسناده : سكت عنه ، كل من الحافظ الزيلعي ، والحافظ في الدراية  
١٣٩/٢ رقم (٧٤٦) . وهو حسن ، والحكم بن عوانة بن عياض سكت عنه  
أبو حاتم في الجرح والتعديل ج ٣ ص ١٢٦ .  
(٥) لم أقف على ترجمته والله اعلم .

(٦) قال الحافظ في التلخيص ٤/٤٤ رقم (١٧٣٦) : كانت وقعة الجمل في سنة ست  
وثلاثين وكانت وقعة صفين في ربيع الاول سنة سبع وثلاثين ، واستمرت ثلاثة اشهر ،  
وكانت النهروان في سنة ثمان وثلاثين .

(٧) هكذا في (( م )) لم ينسبه المخرج رحمه الله ، قلت : وقد أخرجه ابن ابي  
شيبه في مصنفه ٢٨٦/١٥ و ٢٨٧ في كتاب الجمل . من طريق أحمد بن  
عبد الله عن زائدة عن عمرو بن قيس عن زيد بن وهب .

اسناده : صحيح رجاله ثقات .

سهل بن حنيف ، فبلغ ذلك عليا ، وكان قد بعثه اليها ، فأقبل - يعنى عليا - حتى نزل بذي قار<sup>(١)</sup> ، فارسل عبدالله بن عباس الى الكوفة فابطؤا عليه ، ثم اتاهم عمار فخرجوا ، قال زيد : فكنت فيمن خرج معه ، قال : فكف طلحة والزبير واصحابهم ، ودعاهم حتى بدأوه ، فقاتلهم بعد صلاة الظهر ، فما غربت الشمس ، وحول الجمل عين تطرف من كان يذب عنه ، فقال علي رضي الله عنه : لا تتموا جريحا ولا تقتلوا مدبرا ، ومن أغلق بابه وألقى سلاحه فهو آمن ، فلم يكن قتالهم الا تلك العشيّة وحدها ، فجأؤوا بالغد يكلمون عليا في الغنيمة ، فقرأ على هذه الآية ، فقال : أما ان الله يقول : (( واعلموا انما غنمتم من شيء ، فان لله خمسة وللرسول ))<sup>(٢)</sup> أيكم لعائشة؟ فقالوا : سبحان الله أمنا ، فقال : أحرام هي ؟ قالوا : نعم ، قال علي : فانه يحرم من بناتها ما يحرم منها ، قال : أفليس عليهن ان يعتدّن من القتلى اربعة أشهر وعشرا؟ قالوا : بلى ، (قال<sup>(٣)</sup>) أفليس لهن الربع والثلث من أزواجهن؟ قالوا : بلى قال : ثم قال : ما بال اليتامى لا يأخذون أموالهم ، ثم قال : يا قنبر<sup>(٤)</sup> من عرف شيئا فليأخذه ، قال زيد : فرد ما (كان<sup>(٥)</sup>) في العسكر وغيره ، قال : وقال علي لطلحة والزبير : ألم تبايعاني ؟ فقالا : نطلب دم عثمان ، فقال علي : ليس عندى دم عثمان<sup>(٦)</sup> ، قال : قال عمرو بن قيس : لما نادى قنبر من

(١) ذو قار : ماء لبكر بن وائل قريب من الكوفة بينها وبين واسط ، وحنسوزى قار : على ليلة منه وفيه كانت الواقعة المشهورة بين بكر بن وائل والفرس . انظر

القصة بطولها فى معجم البلدان ٢٩٣/٤ .

(٢) ( سورة الانفال ، الآية : ٤١ ) .

(٣) سقط من (( م )) .

(٤) قنبر مولى على رضي الله عنه لم يثبت حديثه ، قال الازدى : يقال كسبر

حتى كان لا يدرى ما يقول او يروى ، قل ماروى . انظر الجرح ١٤٦/٢ ،

الميزان ٣٩٢/٣ ، لسان الميزان ٤٧٥/٤ .

(٥) سقط من (( م )) .

(٦) قلت : لا يعنى هذا انه يريد بذلك ترك القصاص عن هؤلاء الخوارج الذين

اشتركوا فى قتل خليفة الله فى الارض لا معاذ الله ، ولكنه كان فى موقف صعب

وخرج جدا حيث لا يمكنه من ذلك ، وهذا هو القعقاع بن عمرو يوضح لنا

الموقف بجلاء حين بعثه على رضى الله عنه رسولا الى البصرة . قال العلامة

الطبرى ، والحافظ بن كثير : بعث على القعقاع بن عمرو رسولا الى طلحة

والزبير بالبصرة يدعوهم الى اللفة والجماعة ، ويعظم عليهما الفرقة والاختلاف

فذهب القعقاع الى البصرة ، فبدأ بعائشة أم المؤمنين ، فقال : اى اماء ===

==== ما أقدمك هذا البلد ؟ فقالت : اى بنى الاصلاح بين الناس ، فسألها ان  
تبعث الى طلحة والزبير ليحضرا عندها ، فحضرا ، فقال القعقاع : انسى  
سألت أم المؤمنين ما اقدمها ؟ فقالت : انما جئت للاصلاح بين الناس ،  
فقالا : ونحن كذلك . قال : فأخبرونى ما وجه هذا الاصلاح ؟ وعلى اى  
شئ يكون ؟ فوالله لئن عرفناه لنصطلحن ، ولئن أنكرناه لا نصطلحن ، قالا :  
قتلة عثمان ، فان هذا ان ترك كان تركا للقرآن ، فقال : قتلتما قتله من  
اهل البصرة ، وانتما قبل قتلهم أقرب منكم الى الاستقامة منكم اليوم ، قتلتم  
ستمائة رجل ، فغضب لهم ستة الاف فاعتزلوكم ، وخرجوا من بين اظهركم ،  
وطلبتم حرقوص بن زهير فمنعه ستة آلاف ، فان تركتموه وقعتم فيما تقولون ،  
وان قاتلتموهم غلبوكم وانتصروا عليكم ، كان الذى حذرتم ، وفرقتم من هذا  
الامر أعظم مما أراكم تدفعون وتجمعون منه - يعنى ان الذى تريدونه من  
قتل قتلة عثمان مصلحة ، ولكنه يترتب عليه مفسدة هى اربى منها - وكما انكم  
عجزتم عن اخذ بثأر عثمان من حرقوص بن زهير ، لقيام ستة الاف فى منعه  
من يريد قتله ، فعلى أعذر فى تركه الآن قتل قتلة عثمان ، وانما أخر قتل  
قتلة عثمان الى ان يتمكن منهم ، فان الكلمة فى جميع الامصار مختلفة ، ثم  
أعلمهم ان خلقا من ربيعة ومضر ، قد اجتمعوا لحربهم بسبب هذا الامر الذى  
وقع ومختصر . راجع البداية والنهاية ٢٥٩/٧ ، وتاريخ الطبرى ٤٨٨/٤ و  
٤٨٩ نزول امير المؤمنين ذا قار سنة ٣٦ هـ . قلت : وجدى بالذكير ان  
معاوية رضى الله عنه ايضا لم يأخذ بثأر قتلة عثمان رضى الله عنه فى خلافته  
حينما اجتمعت له الكلمة لصعوبة الموقف ، والعهد كان قريبا ، مع انه كان  
قد امتنع عن مبايعة على كرم الله وجهه من اجل ذلك ، ثم اعرض عن هؤلاء  
فلم يقتص له منهم تجنبا لما كان سسيترتب على ذلك من الفتنة ما هو أعظم من  
ذلك بكثير علما ان اكثر الخوارج الذين اشتركوا فى قتل الخليفة كانوا على  
قيد الحياة ، وكان عددهم الفين وخمسمائة رجل متفرقين من شتى القبائل  
ولو انه اقدم على اخذ بثأر عثمان من هؤلاء لادى ذلك بالتأكيد والله اعلم  
الى تحريك الفتنة وانبعاثها من جديد ولكانت اعظم واطغر من اختها  
السابقة ، ولكانت عواقبها وخيمة . وقد سبقه الى ذلك أمير المؤمنين على  
كرم الله وجهه فاخر القصاص عن هؤلاء الخوارج الى ان تتفق الكلمة فى جميع  
الامصار خوفا من العواقب الوخيمة والله سبحانه وتعالى اعلم . قال فى شرح  
الفقه الاكبر ص ١٣٩ : ولا نذكر احدا من اصحاب رسول الله الا بخير، ===

=== يعنى اعتقاد اهل السنة والجماعة تزكية جميع الصحابة والثناء عليهم كما اثنى الله تعالى ورسوله عليهم ، وما جرى بين على ومعاوية كان مبنيا على الاجتهاد ، اهـ . قال الحافظ بن حجر فى الاصابة ج ٢ ص ٥٨ : وكل من الفريقين مجتهد ، وكان من الصحابة فريق لم يدخلوا فى شىء من القتل وظهر بقتل عماران الصواب كان مع على واتفق على ذلك اهل السنة بعد اختلاف كان فى القديم والله الحمد ، اهـ . وقال الذهبى فى كتابه دول الاسلام ٢٨/١ و ٢٩ : ثم ان طلحة والزبير وام المؤمنين عائشة رضى الله عنهم ندوا وعظم عليهم قتله ( اى عثمان بن عفان رضى الله عنه ) ، ورأوا انهم قد قصروا فى نصرته ، فخرجوا على وجوههم قاصدين البصرة للطلب بدم عثمان من غير أمر على ، وذلك ان قتلة عثمان اتقوا على وصاروا من رؤس الملاء ، وخاف هو من ان ينتقض الناس ، فسار بعسكر المدينة ورؤس قتلة عثمان الى العراق ، فجرت بينه وبين عائشة وقعة الجمل بلا علم ولا قصد ، والتحم القتال من الغوغاء ، وخرج الامر عن على وعن طلحة والزبير ، وقتل مسن الفريقين نحو من عشرين الفا ، وقتل طلحة والزبير - فانا لله وانا اليه راجعون . ثم تحرك جيش الشام وامتنعوا عن مبايعة على رضى الله عنه فسار نحوهم فى سبعين الفا من العراق اوفى تسعين الفا ، وسار اليه معاوية فى ستين الفا ، فالتقوا على ارض صغين بناحية الفرات ، ودام الحرب والمصابرة اياما وليالى ، واستشهد من الفريقين ازيد من ستين الفا ، وقتل من جند على عمار بن ياسر من السابقين الاولين البدريين ، وكان من نجباء الصحابة ، قال له النبى صلى الله عليه وسلم : (( يا ابن سمية تقتلك الفتنة الباغية )) . وقتل مع على ايضا خزيمة بن ثابت الانصارى ذو الشهاداتتين ، وأويس القرنى زاهد التابعين . وقد شهد صغين مع على ومعاوية جماعة من الصحابة ، وتخلف عنها جماعة من سادة الصحابة وأوا السلامة فى العزلة ، وقالوا : اذا كان غزو الكفار قاتلنا ، فاما قتال الفتنة والبغى فلا نقاتل اهل القبلة ، ولم يتهيأ فى هذه السنين جهاد ولا افتتح المسلمون شيئا بل اشتغلوا بالفتنة . انتهى مع بعض الاختصار ومع ترك قصة التحكيم . وانظر ايضا

تلخيص الحبير ٤/٤٥ - ٤٧ رقم ( ١٧٣٦ ) .

عرف شيئاً فليأخذه من رجل على قدر لنا ونحن نطبخ فيها فاخذها ، فقلنا : دعها حتى ينضج ما فيها ، (قال) : (١) فضربها برجله ، ثم أخذها ( ) وفي الباب : عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( هل تدري كيف حكم الله فيمن بغى من هذه الامة ؟ قلت : الله ورسوله اعلم ، قال : لا يجهز على جريحها ولا يقتل اسيرها ، ولا يطلب هاربها ، ولا يقسم فيئها )) . اخرج البزار (٢) والحاكم (٣) وفي اسناده كوثربن حكيم (٤) ضعيف . واخرجه ابن منيع (٥) والحاثر ابن ابى اسامة (٦) .

( ١٦٠٢ ) قوله (( وهو مأثور عن علي رضي الله عنه )) اخرج ابى اسامة

(١) سقط من (( م )) .

(٢) كشف الاستار ٣٥٩/٢ رقم (١٨٤٩) .

(٣) المستدرک ١٥٥/٢ في كتاب قتال اهل البغى .

اسناده : ضعيف ، قال الحافظ : سكت عنه الحاكم ، وقال ابن عدى : هذا الحديث غير محفوظ ، وقال البيهقي : ضعيف ، قلت : في اسناده كوثربن ابن حكيم وقد قال البخاري : انه متروك ، اهـ . تلخيص الحبير ٤٤٤/٤ رقم ( ١٧٣٦ ) . وانظر نصب الراية ٤٦٣/٣ و ٤٦٤ ، والدرية ١٣٩/٢ رقم ( ٧٤٦ ) . وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٤٣/٦ : فيه كوثربن حكيم وهو ضعيف متروك .

(٤) كوثربن حكيم : عن نافع ، عن ابن عمر ، قال البخاري : منكر الحديث ، وقال ابو زرعة : ضعيف ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال احمد : احاديثه بواطيل ليس بشيء ، وقال الدارقطني وغيره : متروك . انظر الضعفاء الصغير للبخاري ص ( ٩٨ ) رقم ( ٣١٠ ) ، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ( ٨٩ ) رقم ( ٥٠٣ ) ، والتاريخ الكبير ٢٤٥/٧ ، للميزان ٤١٦/٣ . (٥) صاحب المسند اسمه احمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوي نزيل بغداد الحافظ المتوفى سنة ( ٢٤٤ ) . انظر كشف الظنون ١٦٨٠/٢ ، الرسالة المستطرفة ص ( ٤٩ ) . قلت : وقد اخرج البيهقي في السنن الكبرى ١٨٢/٨ في كتاب قتال اهل البغى . وقال : تفرد به كوثربن حكيم وهو ضعيف .

(٦) صاحب المسند الحارث بن محمد بن ابى اسامة البغدادي الحافظ المتوفى يوم عرفة سنة ( ٢٨٢ ) . انظر كشف الظنون ١٦٨٢/٢ ، الرسالة المستطرفة ص ( ٥٠ ) وقد اخرج ابن حزم في المحلى ٥٠٥/١٢ ، المسألة ( ٢١٥٨ ) . وقال : فان كوثربن حكيم ساقط البتة متروك الحديث .

( ١٦٠٢ ) ١٥٢/٤ .

(١) شبيه من طريق ابن الحنيفة : (( ان عليا رضى الله عنه قسم يوم الجمل فسى  
العسكر ما أجابوا عليه من سلاح او كراع )) (٢).

(١٦٠٣) قوله (لما روى الزهري ، قال : وقعت الفتنة فاجتمعت الصحابة  
وهم متوافرون ان كل دم أريق بتأويل القرآن فهو هدر ، وكل ما أتلّف بتأويل  
القرآن فلا ضمان فيه ، وكل فرج استحل بتأويل القرآن فلا حد فيه ، وما كان قائما  
بعينه رد ) ، رواه عبد الرزاق<sup>(٣)</sup> بالمعنى ولفظه اخبرنا معمر ، اخبرنا الزهري : ( ان سليمان بن  
هشام<sup>(٤)</sup> كتب اليه يسأله عن امرأة خرجت من عند زوجها ، وشهدت على قومها  
بالشرك ، ولحقت بالحرورية ، فتزوجت ، ثم انها رجعت الى اهلها تائبة  
( قال الزهري ) فكتبت اليه : اما بعد ، فان الفتنة الاولى ثارت واصحاب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ممن شهد بدرا كثير ، ( فاجتمع ) رأيهم على ان لا يقيموا  
على احد حدا في فرج استحلوه بتأويل القرآن ، ولا قصاص في قتل أصابوه على

(١) المصنف ٢٨١/١٥ فى كتاب الجمل . من طريق وكيع عن فطر عن منذر عنه

به . وعنه ابن حزم فى المحلى ٥١٧/١٢ ، المسألة (٢١٥٨) .

اسناده : حسن ، قال ابن حزم : وهذا خبر فاسد ، لان فطرا ضعيف ،  
انتهى . قلت : فطربن خليفة صدوق روى بالتشيع وقد تقدمت ترجمته ، وباقي  
رجالها ثقات وهو حسن بهذا الاسناد .

(٢) الكراع : اسم لجميع الخيل . النهاية ١٦٥/٤ .

(١٦٠٣) ١٥٢/٤ .

(٣) المصنف ١٠/١٢٠ و ١٢١ رقم (١٨٥٨٤) ، ورواه ايضا سعيد بن منصور

فى سننه ٣٩٢/٢ رقم (٢٩٥٣) فى الجهاد ، باب جامع الشهادة . من  
طريق عبد الله بن مبارك ، والبيهقى فى السنن الكبرى ١٧٥/٨ من طريق  
سعيد بن منصور ، وابن حزم فى المحلى ١٥٠/١٢ ، المسألة (٢١٥٩) من  
طريق عبد الرزاق . وهو فى نصب الراية ٤٦٤/٣ .

اسناده : رجال الاسناد ثقات ، قال ابن حزم : انه منقطع لان الزهري لم  
يدرك تلك الفتنة ولا ولد الابعدها ببضع عشرة سنة . وسكت عنه الحافظ

الزيلعى والحافظ فى الدراية ١٣٩/٢ رقم (٧٤٦) .

(٤) هو سليمان بن هشام بن عبد الملك بن مروان القرشى الاموى ابن الخليفة .

انظر البداية والنهاية ٣٨٢/٩ ، وسير أعلام النبلاء ٣٥٣/٥ .

(٥) سقط من (( م )) والمثبت من المصنف .

(٦) فى (( م )) (( فاجمع )) والتصحيح من المصنف .



تأويل القرآن ، ولا يرد ما اصابه على تأويل القرآن <sup>(١)</sup> ، الا ان يوجد شيء بعينه فيرد على صاحبه ، وانى ارى ان ترد ( الى ) <sup>(٢)</sup> زوجها ، وان يحد من افترى عليها )) .

( ١٦٠٤ ) قوله (( لم ينقل عن على رضى الله عنه حمل الرأس فى الحروب كلها )) واخرج محمد بن زكريا الغلابي <sup>(٣)</sup> الإخبارى البصرى فى كتاب أخبار زياد له بسنده الى الشعبى ، قال : (( لم يحمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا الى ابي بكر ، ولا الى عمر ، ولا الى عثمان ، ولا الى على برأس ، واول رأس حمل رأس عمرو بن الحقيق <sup>(٥)</sup> حمل الى معاوية )) .

( ١ ) ما بين الحاصرتين سقط من (( م )) والمثبت من المصنف .

( ٢ ) فى (( م )) (( على )) بدل (( الى )) والتصويب من المصنف .

( ١٦٠٤ ) ١٥٣/٤ .

( ٣ ) هو محمد بن زكريا بن دينار الغلابي ابو عبد الله البصرى الاخبارى الشيعى من الامامية توفى سنة ( ٢٩٨ ) له من الكتب ، كتاب الاجواد ، كتاب الجيل ، كتاب الصفيين ، كتاب الوافدين ، مقتل الامام حسين بن على رضى الله عنهما . انظر هدية العارفين ، المجلد الثانى / ص ٢٣ .

( ٤ ) ( لم اعثر على الكتاب ) .

وعنه الحافظ فى التلخيص ١٠٨/٤ رقم ( ١٨٢٥ ) .

اسناده منقطع لان الشعبى لم يدرك جميع المذكورين فى الاثر .

( ٥ ) عمرو بن الحقيق بن الكاهل بن حبيب الخزاعى ، هاجر الى النبى صلى الله عليه وسلم بعد الحديبية ، صحبا للنبى صلى الله عليه وسلم وحفظ عنه احاديث وسكن الشام ، ثم انتقل الكوفة فسكنها ، وكان ممن سار الى عثمان رضى الله عنه ، وهو أحد الاربعة الذين دخلوا عليه الدار فيما ذكروا ، ثم صار من شيعة على رضى الله عنه ، وشهد معه مشاهد كلها : الجمل ، النهروان ، صفين ، واعان حبرين عدى ، ثم هرب فى زمن زياد الى الموصل ، ودخل غارا فنهشته حية فقتلته ، فبعث الى الغارى فى طلبه فوجد ميتا ، فاخذ عامل الموصل رأسه ، وحمله الى زياد ، فبعث به زياد الى معاوية وكان أول رأس حمل فى الاسلام من بلد الى بلد ، وكانت وفاته سنة خمسين . / س ق . انظر الاستيعاب ٣٠١/٨ ت ( ١٩٠٩ ) ، اسد الغابة ١٠٠/٥ ، الاصابة ١٠١/٧ ت ( ٥٨١٣ ) ، التقريب ٦٨/٢ .

ولابن ابي شيبة<sup>(١)</sup> ، حدثنا شريك ، عن ابي اسحاق ، عن هنيذة بن خالد الخزازي<sup>(٢)</sup> قال : (( ان اول رأس اهدى في الاسلام رأس ابن الحمق أهدى الى معاوية )) .  
 ( ١٦٠٥ ) قوله (( وروى انه حمل الى ابي بكر الصديق رضي الله عنه رأس فأنكر حمله ، فقيل له : ان فارس والروم يفعلون ذلك فقال : استن/فارس ( ١٩١ / ب ) والروم ؟ )) ابن ابي شيبة<sup>(٣)</sup> ، حدثنا عيسى بن يونس ، عن الازاعي ، عن قرة بن عبد الرحمن ، عن يزيد بن ابي حبيب المصري ، قال : (( بعث ابو بكر أو عمر - شك الازاعي - عتبة بن عامر الجهني ، ومسلمة بن مخلد الانصاري الى مصر ، قال : ففتح لهم ، قال : فبعثوا برأس يناق البطريق<sup>(٤)</sup> ، فلما رآه انكر ذلك ، فقال : (انهم)<sup>(٥)</sup> )

(١) المصنف ١١/١٣١ في كتاب الامراء ، واعاده في ج ٢ ص ٥١٥ في الجهاد ، باب في حمل الروس . وابن سعد في الطبقات ١٥/٦ .

اسناده : رجاله ثقات ، عدا شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي وهو صدوق يخطئ كثيرا ، وقال الحافظ في الاصابة ١٠٢/٧ ت ( ٥٨١٣ ) : سنه جيد .  
 (٢) في (( م )) (( هندية بن خالدة )) والصواب ، هنيذة ، بنون مصفرا ، ابن خالد الخزازي ، ويقال النخعي ، ربيب عمر ، مذكور في الصحابة ، وقيل : من الثانية ، ذكره ابن حبان في الموضعين . دس . التقريب ٣٢٢/٢ . وانظر الاستيعاب ١١/١٤ ت ( ٢٧١٢ ) ، اسد الغابة ٥/٧٣ ، الاصابة ١٠/٢٦٣ ت ( ٩٠١٠ ) .  
 ( ١٦٠٥ ) ( ١٥٣/٤ ) .

(٣) المصنف ١٢/٥١٥ في الجهاد ، باب في حمل الرأس ، واخرجه ايضا سعيد بن منصور في سنة ٢٨٧/٢ رقم ( ٢٦٤٩ ) في الجهاد ، باب ما جاء في حمل الرأس من طريق عبد الله بن مبارك عن سعيد بن يزيد عن يزيد بن ابي حبيب عن علي بن رباح عن عتبة بن عامر ، ومن طريق البيهقي في السنن الكبرى ٩/١٣٢ في السير باب ما جاء في نقل الرأس . الا انه زاد بعد سعيد بن يزيد " عن ابي شجاع " اسناده : رجاله ثقات وقد تقدمت ترجمتهم ، عدا ترجمة سعيد بن يزيد الحميري الاسكندراني وهو ثقة عابد . انظر التهذيب ٤/١٠١ ، التقريب ١/٣٠٩ . وهو بهذا الاسناد صحيح . وقال الحافظ : اسناده صحيح . التلخيص ٤/١٠٨ رقم ( ١٨٧٥ ) .

(٤) قرة بن عبد الرحمن بن حيويثيل ، المعافري ، البصري ، يقال اسمه يحيى ، صدوق له مناكير ، من السابعة ، مات سنة ( ١٤٧ ) . ٤م/٠ . انظر الميزان ٣/٣٨٨ ، التهذيب ٨/٣٧٢ ، التقريب ٢/١٢٥ ، الخلاصة ص ( ٣١٦ ) .  
 (٥) يناق : كسحاب بطريق ، والبطريق : في لغة الروم عبارة عن الامير الكبير فيهم . انظر القاموس ٣/٢٩١ ، والبداية والنهاية ٩/٣٧٤ .  
 (٦) سقط من (( م )) والسبب من المصنف .

يصنعون بنا مثل هذا ، فقال : استئان بفارس والروم ، لا يحمل الينا رأس انما يكفينا من ذلك الكتاب والخبر)) . واخرجه النسائي في الكبرى<sup>(١)</sup> ، والبيهقي في السنن<sup>(٢)</sup> قال الحافظ : ذكره من جهة البيهقي اسناده صحيح . وروى البيهقي ، عن الزهري ، قال : (( لم يكن يحمل الى النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة رأس قط ، ولا يوم بدر ، وحمل الى ابي بكر رأس ، ( فانكر )<sup>(٤)</sup> ذلك ، واول من حملت اليه الرأس عبد الله بن الزبير )<sup>(٥)</sup> .

( ١٦٠٦ ) قوله : (( لان ابن مسعود حمل رأس ابي جهل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكر عليه )) . رواه ابو نعيم في المعرفة<sup>(٦)</sup> من طريق الطبراني فسي

( ١ ) كذا قال الحافظ في التلخيص ١٠٨/٤ رقم ( ١٨٧٥ ) وتبعه المخرج في عزوه اليه .

( ٢ ) السنن الكبرى ١٣٢/٩ في السير ، باب ما جاء في نقل الرأس . من طريق سعيد ابن منصور المذكور آنفا ، ونحو لفظ ابن ابي شيبة المذكور ايضا .

( ٣ ) السنن الكبرى ١٣٢/٩ و ١٣٣ .

اسناده : منقطع ، وقد أورده الحافظ في التلخيص ١٠٧/٤ رقم ( ١٨٧٥ ) . وسكت عنه .

( ٤ ) كذا في (( م )) وهو في التلخيص ، واما في النسخة المطبوعة من السنن الكبرى (( فكره )) بدل (( فانكر )) .

( ٥ ) قال ابن التركماني في الجوهر النقي ١٣٣/٩ : بل أول من حملت اليه الرأس معاوية بن ابي سفيان حمل اليه رأس عمرو بن الحمق الخزاعي رضي الله عنه صاحب جليل كما هو مذكور في كتب التاريخ ، واقتدى به ابن الزبير ، وقد تبرأ من ذلك الصديق ، وقال : لا تحمل الجيف الى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا الى غيرها . قلت : ورواه ايضا عبد الرزاق في المصنف ٣٠٦/٥ رقم ( ٩٧٠٢ ) ، وسعيد بن منصور في السنن ٢٤٥/٢ رقم ( ١٦٥١ ) من طريق عبد الله بن المبارك ثم كلاهما عن معمر بن الزهري قال : (( لم يؤت النبي صلى الله عليه وسلم برأس ، واتى ابو بكر برأس ، فقال : لا يؤت بالجيف الى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واول من اتى برأس ابن الزبير )) ا هـ . وذكره السيوطي في مسند ابي بكر الصديق ص ٦٠ رقم ( ٢٠٧ ) وتقديم اسناده انه منقطع .

( ١٦٠٦ ) ١٥٣/٤ .

( ٦ ) معرفة الصحابة ( لم اعثر على الكتاب ) وذكره أيضا الذهبي في سير اعلام

النبلاء ٢٥١/١ وابن عبد البر في الاستيعاب ١٠/١٢١ ت ( ٢٤٢٢ ) ،

في ترجمة معاذ بن عمرو بن الجموح . وذكره أيضا ابن هشام في السيرة ===

ترجمة معاذ بن عمرو بن الجموح : (( ان ابن مسعود حمز رأس ابى جهل وجاء بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم ينكر عليه )) . روى ابن ماجه من حديث (٣)

=== ٦٣٤-٦٣٦ ، والمقریزی فی امتاع الاسماع ٩١/١ ، وقال : (( ولما وضعت الحرب اوزارها امر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلتصق ابو جهل فوجده عبد الله بن مسعود فی آخر رمق ، فوضع رجله على عنقه وضربه فقطع رأسه وأتى بسلبه النبی صلى الله عليه وسلم فسربقتله ... الخ )) . وقد نقل الحافظ فی فتح الباری ٢٩٤/٧ و ٢٩٥ فی المغازی ، باب رقم ( ٨ ) هذه الروایات ولم يتعقب اسانیدهم . قلت : وقد اخرج البخاری فی صحیحہ ٢٩٣/٧ فی المغازی ، باب قتل ابی جهل ( ٨ ) الحديث ( ٣٩٦٣ ) بسنده من حديث أنس رضي الله عنه قال : قال النبی صلى الله عليه وسلم يوم بدر : (( من ينظر ما فعل ابو جهل ؟ فانطلق ابن مسعود فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى برد ، فاخذ بلحيته فقال : انت ابا جهل ؟ قال : وهمل فوق رجل قتله قومه ؟ او قال : قتلتموه )) ، انتهى . وليس فيه قطع رأسه وانه أتى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ذكر ذلك أصحاب السير ومعرفة الصحابة . والله اعلم .

( ١ ) هو معاذ بن عمرو بن الجموح بن يزيد بن حرام الخزرجي الانصاري ، فذكر ابن هشام عن زياد عن ابن اسحاق انه هو الذي قطع رجل ابى جهل وصرعه ، قال : فضربه ابنه عكرمة بن ابى جهل يد معاذ ، فطرحها ، ثم ضربه معوذ ابن عفراء حتى اشيته ، ثم تركه وبه رفق ، ثم دفن عليه عبد الله بن مسعود ، واحتز رأسه حين أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلتصق أبا جهل فی القتلى . انظر القصة بطولها فی سيرة ابن هشام ٦٣٤/١ ، ٦٣٥ ، الاستيعاب ١٢٠/١ ، ٢٤٢٢ ) ، المستدرک للحاکم ٤٢٤/٣ ، ومسنند الامام أحمد ١٩٣/١ ، اسد الغابة ٣٨١/٤ ، سير اعلام النبلاء ٢٤٩/١ ، الاصابة ٢٢٤/٩ ت ( ٨٠٤٦ ) .

( ٢ ) أى قطع رأسه ، الحز : قطع فی علاج ، وقيل : هو فی اللحم ما كان غير بائن حزه يحزه حزا واحتزه احتزازاً . انظر النهاية ٣٧٧/١ ، ولسان العرب ٣٣٤/٥ .

( ٣ ) السنن ٤٤٥/١ فی اقامة الصلاة والسفة فيها ، باب ماجاء فی الصلاة والسجدة عند الشکر ( ١٩٢ ) الحديث ( ١٣٩١ ) .  
اسناده : قال الحافظ : اسناده حسن ، واستغربه العقيلي ، تلخيص الحبير ١٠٧/٤ رقم ( ١٨٧٥ ) .

ابن ابي أوفى : (( ان النبي صلى الله عليه وسلم ، صلى يوم بشر برأس ابن جهل ، ركعتين )) اسناده حسن ، واستغربه العقيلي . وروى البيهقي عن علي رضي الله عنه ، قال : (( جئت الى النبي صلى الله عليه وسلم برأس مرحب )) . وروى ابن ابي شيبة<sup>(٣)</sup> ، في حمل الرؤوس عن البراء بن عازب قال : (( بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج امرأة ابيه ، فأمره ان يأتيه برأسه )) . وعن ابي عبيدة<sup>(٤)</sup> ، ( عن عبد الله<sup>(٥)</sup> ) قال ( ١ ) السنن الكبرى ١٣٢/٩ في السير ، باب المبارزة . وقد أورده الحافظ في التلخيص ١٠٧/٤ رقم ( ١٨٧٥ ) وسكت عنه .

اسناده : فيه ابوقابوس لا يعرف . كما في الميزان ٥٦٣/٤ . قلت : وقد اختلف من قتل مرحب اليهودي ، وسيأتى ذلك قريبا في ترجمة مرحب . ( ٢ ) مرحب اليهودي قتل بخير ، وقيل : ان الذي قتله هو محمد بن مسلمة هذا ماجاء في رواية ابن اسحاق في قتل مرحب اليهودي بخير ، وخالفه غيره فقال : بل قتله علي بن ابي طالب ، وهو صحيح عندنا . الدرر في اختصار المغازي والسير : ٢١١ - ٢١٣ ، وانظر حقائق الانوار ٦٤٣/٢ ، وامتاع الاسماع ٣١٤/١ ، وسيرة ابن هشام ٣٣٢/٢ - ٣٣٤ . وقيل : ان الذي قتله هو عامر بن الاكواع . وقد روى ذلك البخاري في صحيحة ٤٦٤/٧ في المغازي ، باب غزوة خير ( ٣٨ ) الحديث ( ٤١٩٦ ) بسنده من حديث سلمة بن الاكواع . بلفظ : (( كان سيف عامر قصيرا ، فتناول به ساق يهودي ليضربه ، ويرجع ذباب سيفه فأصاب عين ركبة عامر فمات منه . . . الخ )) وهو حديث طويل وفيه قصة . وقال الحافظ في فتح الباري ٤٦٦/٧ : هو مرحب اليهودي .

( ٣ ) المصنف ٥١٤/١٢ في الجهاد ، باب في حمل الرؤوس ، وج ١٠ ص ١٠٤ في الحدود ، باب في الرجل يقع على ذات محرم منه ، ورواه ايضا الطبري في تهذيب الآثار ١٤٤/٢ و ١٤٥ رقم ( ١٣٩٤ - ١٣٩١ ) . والامام احمد ٢٩٢/٤ و ٢٩٥ و ٢٩٧ ، وابن ماجه ٨٦٩/٢ في الحدود ، باب تزويج امرأة ابيه ممن بعده ( ٣٥ ) الحديث ( ٢٦٠٧ ) ، والدارقطني ١٩٩/٣ في كتاب الحدود والديات وغيره ، والطحاوي في الآثار ١٤٨/٣ في الحدود ، باب من تزوج امرأة ابيه او ذات محرم منه فدخل بها ، وابو داود في سننه رقم ( ٤٤٥٦ ) و ( ٤٤٥٧ ) في الحدود ، باب في الرجل يزني بحريمه .

اسناده : صحيح ، وقد صححه الطبري ، وقال الشوكاني : وللحديث أسانيد كثيرة ، منها ما رجاله رجال الصحيح . نيل الاوطار ٧ / ١٣١ ، وانظر مختصر سنن ابي داود ٢٦٨/٦ .

( ٤ ) ابو عبيدة هو ابن عبد الله بن مسعود مشهور بكنيته وقد تقدمت ترجمته .

( ٥ ) سقط من ( ( م ) ) .

(( اشتركت يوم بدر أنا وسعد ، وعمار ، فجاء سعد برأسين )) : قلت : المراد بالرأس هنا نفس الرجل كما تقول رأس رقيق ، وثلاث رؤس خيل . لان النسائي <sup>(١)</sup> وأبا داود <sup>(٢)</sup> ، وابن ماجه <sup>(٣)</sup> روه موصولا بلفظ يفيد ذلك ، قالوا : عن عبيدة ، عن عبد الله قال : (( اشتركت أنا ، وعمار بن ياسر ، وسعد فيما نصيب يوم بدر ، فجاء سعد بأسيرين ، ولم أجد أنا وعمار بشيء )) . وروى أبو داود في " المراسيل " <sup>(٥)</sup> ، وابن أبي شيبة في " المصنف " <sup>(٦)</sup> عن أبي نضرة العبدى ، قال : (( لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم العدو ، فقال : من جاء برأس فله على الله ما تمنى فجاء رجلان برأس ... الحديث )) . قال أبو داود : في هذا أحاديث ولا يصح منها شيء . وقال البيهقي <sup>(٧)</sup> : وهذا ان ثبت ، فان فيه تحريضا على قتل العدو ، وليس فيه حمل الرأس من بلاد الشرك الى بلاد الاسلام . قلت : ومع هذا فيه الاحتمال الاول والله اعلم . أورد عن ابن عمر قال : (( ما حمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رأس قط )) .

(١) السنن ٣١٩/٧ في البيوع ، باب الشركة بغير مال .

(٢) السنن رقم (٣٣٨٨) في البيوع ، باب في الشركة على غير رأس مال .

(٣) السنن ٧٦٨/٢ في التجارات ، باب الشركة والمضاربة (٦٣) الحديث

٠ ( ٢٢٨٨ )

اسناده : قال الحافظ المنذرى : وهو منقطع ، فان ابا عبيدة لم يسمع من أبيه . مختصر سند أبي داود ٥٣/٥ (٣٢٤٧) . وقال الحافظ في تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٧٥ : أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن مسعود روى عن أبيه ولم يسمع منه . قلت : رجال الاسناد كلهم ثقات ، وأبو عبيدة ثقة من كبار الثالثة . وقال الحافظ في التقریب ٤٤٨/٢ : الراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه . وهو ضعيف لانقطاعه .

(٤) هو سعد بن أبي وقاص . كما في مختصر سند أبي داود ٥٣/٥ .

(٥) ص (١٤) ، وتامه : (( فاختصا فيه فقصى به لا حدهما )) . وانظر ايضا

تحفة الاشراف ٤٠٢/٣ رقم (١٩٤٩٤) ، والتلخيص ١٠٧/٤ رقم (١٨٧٥) .

(٦) ج ١٢ ص (٥١٤) في الجهاد ، باب في حمل الرؤس ، من طريق أبي اسامة ،

عن ابن عقبة ، عنه به . ورواه ايضا البيهقي في السنن الكبرى ١٣٣/٩ .

اسناده : رجال له كلهم ثقات وهو مرسل صحيح . ابن عقبة هو بشير بن عقبة وهو ثقة . انظر التهذيب ٤٦٥/١ ، والتقریب ١٠٣/١ ، وباقي رجال الاسناد

ثقات فقد تقدمت ترجمتهم .

(٧) السنن الكبرى ١٣٣/٩ .

رواه الطبراني<sup>(١)</sup> وفيه زمعة بن صالح وهو ضعيف . أجيب بان النسائي<sup>(٢)</sup> ، والطبراني<sup>(٣)</sup> ،  
وغيرهما رووا من حديث [ عبدالله بن ] فيروز الديلمي ، عن ابيه ، قال : «أتيت  
النبي صلى الله عليه وسلم برأس الاسود العنسي<sup>(٤)</sup> . وسنده ثقات . قيل عليه ،  
قال الحاكم في<sup>(٦)</sup> " الكنى " : هو وهم ، لان الاسود قتل سنة احدى عشرة<sup>(٥)</sup>

( ١ ) المعجم الكبير ٢٨٩ / ١٢ رقم ( ١٣١٤٣ ) . وتجا م : « ولا يوم يدر الى المدينه » .  
اسناده : ضعيف ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٥ / ٣٣٠ : فيه زمعة بن صالح  
وهو ضعيف ، اهـ . قلت : هو زمعة بن صالح الجندی اليماني ، ضعيف ، وقد  
تقدمت ترجمته .

( ٢ ) في السير ( الكبرى ٦٩ : ١ ) كما في تحفة الاشراف ٨ / ٢٧٣ رقم ( ١١٠٦٣ ) .

( ٣ ) المعجم الاوسط ( الورقة ١٩٣ / ج٢ ) .

اسناده : قال الهيثمي : رواه الطبراني في الاوسط ورجاله ثقات . مجمع  
الزوائد ٥ / ٣٣٠ . وسكت عنه الحافظ في تلخيص الحبير ٤ / ١٠٧ ( رقم ١٨٧٥ ) .  
( ٤ ) ما بين الحاصرتين سقط في (( م )) والمثبت من تحفة الاشراف ٨ / ٢٧٣ ، والتلخيص  
واليك ترجمته : هو عبدالله بن فيروز الديلمي ، أخو الضحاك ، ثقة ، من كبار  
التابعين ، ومنهم من ذكره في الصحابة . / د س ق . انظر الاصابة ٧ / ٣١١ ،  
التهذيب ٥ / ٣٥٨ ، والتقريب ١ / ٤٤٠ .

( ٥ ) اسمه عبله بن كعب بن غوث ، ( متبى ) من اهل اليمن ، من بلدة يقال لها :  
كهف حنان ، الاسود العنسي ، صاحب صنعاء . كان بطاشا جبارا ، اسلم لما  
اسلمت اليمن ، وارتد في ايام النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان اول مرتد في  
الاسلام ، وادعى النبوة ، وأرى قومه أعاجيب إستهواهم بها فاتبعته ( مذهب ) ،  
وتغلب على نجران وصنعاء ، واتسع سلطانه ، وقد قيل : ان مدة ملكه منذ  
ظهر الى ان قتل - ثلاثة أشهر ، ويقال : اربعة أشهر ، مات غيلة وكان مقتله  
قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بشهر واحد . وان الذي قتله هو فيسبهرورز  
الديلمي رضى الله عنه . قلت : ليس في كتب التراجم انه اتى برأسه السي  
النبي صلى الله عليه وسلم . والله اعلم . انظر ترجمته مطولا في البداية  
والنهاية ٦ / ٣٤٧ - ٣٥٠ ، سيرة ابن هشام ٢ / ٥٩٩ و ٦٠٠ ، الاعلام ٥ / ١١١ ،  
حدائق الانوار ٢ / ٧٠٨ .

( ٦ ) هو ابو احمد الحاكم الكبير مؤلف " الكنى " محدث خراسان الامام الفاضل محمد  
ابن محمد بن اسحاق النيسابوري الكرابيسي ، امام عصره ، مات في ربيع الأول  
سنة ( ٣٧٨ ) عن ( ٩٣ ) سنة . انظر تذكرة الحفاظ ٣ / ٩٧٦ ، طبقات الحفاظ  
ص ( ٣٨٨ ) رقم ( ٨٨٢ ) ، الرسالة المستطرفة ص ( ٩١ ) .

( ٧ ) ( لم اعثر على الكتاب ) .

على عهد ابي بكر رضى الله عنه ، وايضا فالنبي صلى الله عليه وسلم ذكر خروج الاسود صاحب صنعاء بعده ، لافى حياته ، وتعقبه ابن القطان <sup>(١)</sup> : بان رجاله ثقات ، وتفرد <sup>(٢)</sup> ضمرة به لا يضره ، ويحتمل ان يكون معناه انه اتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم قاصدا اليه ، وافدا عليه ، مبادرا بالتبشير بالفتح ، فصادفه قد مات صلى الله عليه وسلم . قاله حافظ العصر <sup>(٣)</sup> ، قلت : وقول الحاكم : ان الاسود لم يخرج في حياته ، غير مسلم ، فقد ثبت ان ابتداء خروجه كان في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، وانما معنى قوله صلى الله عليه وسلم : انه يخرج بعده ، على اشتداد شوكته ، واشتহার أمره ، وعظم الفتنة به ، وكان كذلك ، وقتل في اثر ذلك ، ومع ذلك فلا حجة فيه ، ان ليس فيه اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك . وتقريره : قلت : يشكل على هذا المعنى ذكر مارواه ابن جرير الطبري <sup>(٤)</sup> ففى قصة الاسود من طريق العلاء بن زياد ، عن ابن عمر ، قال النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(٥)</sup> : (( اتى الخبر الى النبي صلى الله عليه وسلم ) من السماء الليلة التي قتل فيها العنسي ليشرنا ، فقال : قتل العنسي البارحة ، قتله رجل مبارك من اهل بيت مباركين ، قيل : ومن ؟ قال : فيروز ، فاز فيروز )) . وسياق حديثه صريح في هذا ، وملخصه ان الاسود كان كاهنا معه شيطان ، وتابع له فادعى النبوة ، وخرج فنزل على ملك اليمن ، فقتل ملكها ، ونكح امرأته ، وملك اليمن ،

(١) وقد نقل المخرج كل ذلك بتمامه عن الحافظ من تلخيص الحبير ١٠٧/٣

رقم ( ١٨٧٥ ) .

(٢) هو ضمرة بن ربيعة الفلستيني وهو ثقة وقد تقدمت ترجمته . قلت :

وقد اخرج النسائي في الكبرى من طريق عيسى بن محمد بن النحاس

عن ضمرة بن ربيعة عن يحيى بن ابي عمرو الشيباني عن عبد الله بن

فيروز الديلمي عن ابيه ، قال : (( قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم برأس الاسود الكذاب )) كما في تحفة الاشراف ٢٧٣/٨ رقم

( ١١٠٦٣ ) .

(٣) تلخيص الحبير ١٠٧/٤ رقم ( ١٨٧٥ ) .

(٤) في تاريخه ج ٣ ص ٢٣٦ . والحافظ ابن كثير في البداية والنهاية ٦/

٣٥٠ . وقال الحافظ ابن كثير : أن خبر قتل الاسود العنسي جاء

الى الصديق في أواخر ربيع الاول ، بعد ما جهز جيش أسامة ، وقيل :

بل جاءت البشارة الى المدينة صبيحة توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم

و الاول أشهر ، والله اعلم ، اهـ .

(٥) قوله (( اتى )) سقط من (( م )) وقد اثبت من تاريخ الطبري والبداهة والنهاية .

(٦) سقط من (( م )) .



وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد بعث (١) وبر بن يحنس (٢) الأزدي ، فاجتمع مع  
 دأؤويه (٣) ، وقيس بن المكشوح (٤) المرادي ، وفيروز الديلمي على قتله ، فبعثوا الى  
 امرأة الملك انا نريد قتل الاسود ، فكيف لنا فأرسلت اليهم ، فاتاها فيروز الديلمي ،  
 فدلتهم على بيت ليس على ظهره حرس ، وواعدتهم (٥) ان ينقبوه ، ويدخلوا على

(١) قال في البداية والنهاية ٣٤٧/٦ : قال سيف بن عمر التميمي : وبعث رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كتابه - حين بلغه خبر الاسود العنسي - مع رجل يقال له :  
 وبر بن يحنس الديلمي ، يأمر المسلمين الذين هناك بمقاتلة الاسود العنسي  
 ومصالته ... الخ . وانظر ايضا تاريخ الطبري ج ٣ ص ٢٣١ .

(٢) وبر بن يحنس ، ويقال : ابن محسن الخزاعي ، له صحبة ، وهو الذي بعثه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى دأؤويه وفيروز الديلمي وجشيش الديلمي  
 باليمن ليقتلوا الاسود العنسي الذي ادعى النبوة . انظر الاستيعاب ١١/  
 ١٨ ت (٢٧١٦) ، أسد الغابة ٨٣/٥ ، الاصابة ٢٩٧/١٠ ت (٩١٠٥) .  
 (٣) دأؤويه الفارسي : كان خليفة بازام عامل النبي صلى الله عليه وسلم على اليمن  
 فلما خرج الاسود العنسي الكذاب ، وظفر ببادام فقتله هرب دأؤويه ، ومن  
 تبعه ، والقصة مشهورة في المغازي ، وهو احد الثلاثة الذين دخلوا على  
 الاسود العنسي فقتلوه . انظر الاستيعاب ٢١٦/٣ ، اسد الغابة ١٢٩/٢ ،  
 الاصابة ٢٠١/٣ .

(٤) قيس بن المكشوح ، ابو شداد ، واختلف في اسمه ، فقيل : هبيرة بن هلال ،  
 وهو الاكثر ، وقيل : عبد يغوث بن هبيرة بن هلال بن الحارث ، قيل : لاصحبه  
 له : وقيل : له صحبه باللقاء والرواية ، وهو احد الثلاثة الذين قتلوا الاسود  
 العنسي ، ويدل على ان اسلامه كان في مرض النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم  
 قتل رحمه الله بصفين مع علي رضي الله عنه . وكان شجاعا فارسا بطلا شاعرا .  
 انظر الاستيعاب ١٩١/٩ ت (٢١٥٥) ، اسد الغابة ٢٢٧/٤ ، الاصابة  
 ٢٤٤/٨ .

(٥) كذا في ((م)) وقال ابن جرير الطبري في تاريخه ج ٣ ص ٢٣٤ : قال فيروز  
 الديلمي : فأتيت المرأة وقلت : ما عندك ؟ فقالت : هو متحرز متحرس ، وليس  
 من القصر شيء الا والحرس محيطون به غير هذا البيت ، فان ظهره الى مكان  
 كذا وكذا من الطريق ، فان امسيتم فانقبوا عليه ، فانكم من دون  
 الحرس ، وليس من قتلته شيء ، وقالت : انكم ستجدون فيه  
 سرجا وسلاحا ... الخ .

الاسود ، فيقتلوه ، وكان الاسود يرى بعضهم عندها ، فيكاد يقتله فتذكر انه يلون<sup>(١)</sup> لها بقرابة ونسب ورضاع محرم ، فأخذوا الغيرة<sup>(٢)</sup> ونقبوا البيت ، ودخلوا ، فتقدم فيروز الديلمي ، وذبحه ، وخرجوا برأسه ، فalcوه للقوم الذين معه ، واعلنوا بالاذان ، وشهدوا لمحمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة ، وشهدوا على الاسود بالكذب ، وانحازوا الى عمال النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم معاذ بن جبل ، فكان يصلى بهم ، وكتبوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخبر وذلك فسى حياته صلى الله عليه وسلم ، فاتاه الخبر من ليلته ، وقدمت الرسل ، وقد مات النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة تلك الليلة ، فاجابهم ابو بكر رضى الله عنهم قلت<sup>(٣)</sup> : وقد ورد غير هذا روى محمد بن اسحاق فى مغازيه<sup>(٤)</sup> حديث جعفر بن عبد الله ابن اسلم<sup>(٥)</sup> ، عن ابى حذر<sup>(٦)</sup> ، قال : تزوجت امرأة من قومي فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٧)</sup> ( استعينه ) على نكاحي ، وفيه فدعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم

( ١ ) قلت : كذا فى ((م)) ولعله تصرف فى العبارة من المخرج رحمه الله ، وتتمه ما ذكر فى تاريخ الطبرى ٣/٢٣٤ قبل هذا التعليق . وقالت : انكم ستجدون فيه سراجا وسلاحا ، قال فيروز الديلمي : فخرجت فتلقانى الاسود خارجا من بعض منازل ، فقال لي : ما أدخلك على ؟ ووجاراسى حتى سقطت - وكان شديدا - وصاحت المرأة فادهشته عنى ، ولولا ذلك لقتلنى ، وقالت : ابن عمى جائنى زائرا ، فقصرت بى ، فقال : اسكتى لا أبالك ، فقد وهبته لك فتزايلت عنى . الخ . وانظر ايضا البداية والنهاية ٦/٣٤٩ .

( ٢ ) الغرة : بكسر الغين وفتح الراء المشدة : اى الغفلة . النهاية ٣/٣٥٤ .  
( ٣ ) قلت : وقد لخصه المخرج من تاريخ الطبرى ج ٣ ص ٢٢٢ - ٢٣٩ . وانظر البداية والنهاية ٦/٣٤٧ - ٣٥٠ . ودلائل النبوة للبيهقى ج ٥ ص ٣٣٥ - ٣٣٦ باب رؤيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الاسود العنسى ومسيلمة الكذابين .  
( ٤ ) قلت : لم اقف عليه فى سيرة ابن هشام والله اعلم .

اسناده : ضعيفا لأنه منقطع جعفر بن عبد الله بن اسلم لم يدرك أبا حذر .

( ٥ ) جعفر بن عبد الله بن اسلم ، ابن اخى زيد بن اسلم ، مولى عمر مقبول ، من السابعة .  
/ كن . تهذيب التهذيب ٢/٩٩ ، التقريب ١/١٣١ .

( ٦ ) ابو حذر الاسلمى المدنى ، قيل : اسمه عبد ، قيل : عبيد ، قيل سلامة بن عمير صحابى ، ويقال هو والد عبد الله بن ابى حذر الصحابى ، مات عبد الله سنة احدى وسبعين . / بخ . التقريب ٢/٤١٠ ، والتهذيب ١٢/٦٨ وانظر الاستيعاب ٦/١٤٦ ، اسد الغابة ٥/١٦٩ ، الاصابة ٦/٥٢ .  
( ٧ ) فى ((م)) ((استفتيه)) وهو خطأ والتصحيح من اسد الغابة ٥/١٧٠ .

ورجلين من المسلمين ، فقال : اخرجوا الى هذا الرجل يريد دماً . واخرج ابن شاهين<sup>(٢)</sup> في "الافراد"<sup>(٣)</sup> له ، ومن طريق السلفي<sup>(٤)</sup> في "الطيوريات"<sup>(٥)</sup> من حديث ابى سعيد الخدري : ان اول رأس علق في الاسلام (رأس)<sup>(٦)</sup> ابى عزة الجمحي<sup>(٧)</sup>

- (١) ثم يوجد بياض في ((م)) ولفظه في كتب التراجم (( انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم يستعينه في مهر امرأة ، قال : كم أمهرتها ؟ قال : مائتي درهم ، قال : لو كنتم تغرفون من بطحان ما زدتم )) اهـ . قلت : بهذا اللفظ رواه ابن الاثير في اسد الغابة ١٧٠/٥ ، وذكره الحافظ في الاصابة ٥٢/٦ ت (٤٦٦٢) في ترجمة عبدالله بن ابى حدر ، وقال الحافظ : وحكى الطبرى ، عن الواقدي أن هذا الحديث غلط ، وانما هو لابن ابى حدر ، وهو الذى استعان ، وعكس ذلك ابو احمد الحاكم . قلت : ومع هذا ليس هو من حديث الباب فى شيء لانه ليس فيه حمل الرأس ، والمخرج بدأ به ولم يكمله . والله اعلم بالصواب .
- (٢) هو الحافظ عمر بن احمد بن عثمان ابو حفص ابن شاهين الحافظ المفيد الكبير البغدادي ومحدث العراق ، ثقة مأمون ، صنف ما لم يصنفه احد . انظر تاريخ بغداد ٢٦٥/١١ ، تذكرة الحفاظ ٩٨٧/٣ ، طبقات الحفاظ ص (٣٩٣) رقم (٨٩١) ، هدية العافيين ، المجلد الاول ص (٧٨١) .
- (٣) قلت : قد اورد هذا الاثر الحافظ في تلخيص الحبير ١٠٧/٤ رقم (١٨٧٥) .
- (٤) هو احمد بن محمد السلفي ابو طاهر ، والاجزاء الطيوريات من انتخابه مسن حديث ابى الحسين المبارك ابن عبد الجبار بن احمد بن القاسم الازدي الصيرفي المعروف ( بابن الطيورى ) . انظر الرسالة المستطرفة ص (٦٩) .
- (٥) اورده الحافظ في تلخيص الحبير ١٠٧/٤ رقم (١٨٧٥) .
- اسناده : ضعيف فيه عبدالله بن الفضل بن عبد الرحمن ، قال العقيلي : له احاديث لا يتابع منها على شيء ، كما سيأتى ذلك قريباً في ترجمته . وعبدالله ابن عبد الرحمن بن ابى صعصعة لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .
- (٦) سقط من ((م)) والمثبت من التلخيص .
- (٧) اسمه عمرو بن عبدالله بن عثمان الجمحي الشاعر ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اسره ببدر ، ثم من عليه ، واخذ عليه الا يظاهر عليه أحداً ( ولكنه سرعان ما نقض ذلك واسر في غزوة احد ) فقال : يا رسول الله ، أقتلني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( والله لا تمسح عارضيك بمكة بعد هذا )) وتقول : خدعت محمداً مرتين ، اضرب عنقه يا زبير ، فضرب عنقه )) . قال ابن هشام : وبلغني عن سعيد بن المسيب انه قال : قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم (( ان المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين ، اضرب عنقه يا عاصم بن ثابت ، فضرب عنقه )) .

ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم عنقه ، ثم حمل رأسه على رمح ، ثم ارسل به الى المدينة . اخرجه من حديث محمد بن هارون ، حدثنا محمد بن يحيى القطعي (١) (٢) (٣)  
حدثني عبدالله بن اسحاق بن الفضل بن عبدالرحمن ، حدثني ابي ، عن صالح (٤) (٥)  
بن خوات ، عن عبدالله بن عبدالرحمن ، عن ابي سعيد رضى الله عنه . (٦) (٧)

=== انظر سيرة ابن هشام ٦٦٠/١ و ج ٢ ص ١٠٤ ، و امتاع الاسماع ٩٧/١ و ١١٤ و ١٦٠ .

(١) هو محمد بن هارون الحضرمي ، قال الدارقطني وابن الفواس : هو من الشيوخ الثقات ، مات سنة (٣٢١) هـ . وكان مولده سنة (٢٢٥) هـ . انظر تاريخ بغداد ٣٥٨/٣ ، شذرات الذهب ٢٩١/٢ ، السابق واللاحق ص ١٣٩ .

(٢) محمد بن يحيى بن ابي حزم القطعي ، بضم القاف وفتح المهملة ، البصري ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة (٢٥٣) هـ . م/دس ق . انظر الجرح ١٢٤/٨ ، الكاشف ١٠٦/٣ ، التهذيب ٥٠٨/٩ ، التقريب ٢١٧/٢ .

(٣) في ((م)) ((القطيعي)) والصواب كما صحته من مراجع التراجم .  
(٤) عبدالله بن اسحاق بن الفضل بن عبدالرحمن بن العباس الهاشمي ، قال العقيلي : له احاديث لا يتابع منها على شيء ، انظر الميزان ٣٩٢/٢ ، ولسان الميزان ٢٥٨/٣ .

(٥) لم اقف على ترجمته والله اعلم .  
(٦) هو صالح بن خوات بن صالح بن خوات ، مقبول ، من الثامنة .  
/١ . انظر الجرح ٣٩٩/٤ ، التهذيب ٣٨٧/٤ ، التقريب ١/١ .  
٣٥٩ ، لسان الميزان ٢٥٨/٣ .

(٧) هو عبدالله بن عبدالرحمن بن ابي صعصعة الانصاري المازني المدني روى عن ابي سعيد الخدري ، روى عنه ابنه محمد ، قال ابن ابي حاتم : سمعت ابي يقول ذلك . ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا .  
انظر الجرح والتعديل ٩٤/٥ .

### ” كتاب الكراهية ” (١)

( ١٦٠٧ ) قوله ” حديث ما اجتمع الحلال والحرام الا وقد غلب الحرام الحلال ” أخرجه عبد الرزاق ، (٢) عن عبد الله بن مسعود قوله ، وفيه جابر الجعفي ، عن الشعبي عنه فهو منقطع .

( ١٦٠٨ ) قوله تعالى : ( قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ) الآية ، معناه : يسترونها من الانكشاف لئلا ينظر اليها الناس نقلا عن المفسرين . (٣)

( ١ ) قال العلامة ابن الهمام : اختلف أصحاب الشرع في معنى المكروه ، فروى عن محمد أنه نص على أن كل مكروه حرام ، الا أنه لما لم يجد فيه نصا قاطعا لم يطلق عليه لفظ الحرام ، فكان نسبة المكروه الى الحرام عنده كنسبة الواجب الى الغرض في أن الاول ثابت بدليل قطعي ، والثاني ثابت بدليل ظني ، وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه الى الحرام أقرب ، ثم ان هذا حد المكروه كراهية تحريم ، وأما كراهية المكروه كراهية تنزيه فالى الحل أقرب . راجع شرح فتح القدير ٨ / ٤٤٠ ، والاختيار ٤ / ١٥٣ .

( ٢ ) ( ١٦٠٧ ) ٤ / ١٥٣ . المصنف لم اقف عليه في المصنف بعد البحث الشديد ، والله اعلم وقد رواه ايضا البيهقي في السنن الكبرى ج ٧ ص ١٦٩ . اسناد : ضعيف ، فيه جابر بن يزيد الجعفي وهو ضعيف ، ومنقطع ايضا لأن الشعبي لم يدرك عبد الله بن مسعود .

( ١٦٠٨ ) ٤ / ١٥٤ . ( سورة النور ، الآية : ٣٠ ) .

( ٣ ) ثم يوجد بياض في ( م ) سكت المخرج ولم يعلق على تفسيرها بشيء . قلت : قال العلامة القرطبي : ( ويحفظوا فروجهم ) أي يستروها عن أن يراها من لا يحل . وقيل : ( ويحفظوا فروجهم ) أي عن الزنى ، والصحيح أن الجميع مراده واللفظ عام ، وروى بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : ” قلت يا رسول الله ، عوراتنا مانتى منها وما نذر ؟ قال : احفظ عورتك الا من زوجتك أو ما ملكت يمينك ” . قلت : وسيأتي هذا الحديث قريبا في رقم ( ١٦١١ ) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٢ / ٢٢٣ ، وتفسير ابن كثير ٣ / ٢٨١ و ٢٨٢ ، وفتح القدير ٤ / ٢٢-٢٧ . وقال الغرناطي : والمراد غض البصر عما يحرم ، والاقتصار به على ما يحل . كتاب التسهيل في علوم التنزيل ٣ / ١٣٨ وأحكام القرآن للجصاص ٥ / ١٧١ و ١٧٢ ، و ” من ” في قوله تعالى : ( قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم . . ) قال الزمخشري في الكشاف : ” من ” للتبعية =

( ١٦٠٩ ) حديث " ملعون من نظر الى سوء أخيه " .

( ١٦١٠ ) قوله " وقيل أبو هريرة سرّة الحسن بن علي رضي الله عنهم ، وقال :

هذا موضع قبله رسول الله صلى الله عليه وسلم " . روى الامام أحمد في مسنده ،<sup>(١)</sup>

وابن حبان في صحيحه ، والبيهقي في سننه<sup>(٢)</sup> من طريق ابن عون ، عن عمير بن

اسحاق ، قال : " كنت أمشي مع الحسن بن علي رضي الله عنهما في بعض طرق

المدينة ، فلقينا أبو هريرة ، فقال للحسن : اكشف لي عن بطنك - جعلت فداك -

حتى أقبل حيث رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبله ، قال : فكشف عن بطنه ،

فقبل سرته " وقال في " الهداية " :<sup>(٥)</sup> الحسين ولم يوجد . وفي معجم

= والمراد غض البصر عما يحرم ، والاقتصاري به على ما يحل ، وجوز الأخفش أن

تكون مزيدة . انظر أضواء البيان للشنقيطي ج ٦ ص ١٨٨ ، والجدول في

اعراب القرآن وصرفه ج ١٨ ص ٢٢٦ .

( ١٦٠٩ ) ١٥٤ / ٤ . ثم يوجد بياض في " م " لم ينسبه المخرج الى أرباب الاصول ،

قلت : ولم أقف عليه أيضا بهذا اللفظ ولا بمعناه والله أعلم .

( ١٦١٠ ) ١٥٤ / ٤ .

( ١ ) ج ٢ ص ٢٥٥ و ٢٢٧ و ٤٨٨ و ٤٩٣ . وفي فضائل الصحابة ٢ / ٧٧٧ رقم

( ١٣٧٥ ) .

( ٢ ) موارد الظمان ص ( ٥٥٣ ) رقم ( ٢٢٣٨ ) .

( ٣ ) السنن الكبرى ج ٢ ص ٢٣٢ في الصلاة ، باب من زعم أن الفخذ ليست

بعورة وما قيل في السرة والركبة .

اسناده : صحيح وسيأتي الكلام عليه قريبا .

( ٤ ) عمير بن اسحاق مولى بني هاشم أبو محمد ، فقط وثقه ابن معين في عثمان

الداري . من الثالثة . / بخ س . أنظر الجرح ٦ / ٣٧٥ ، تاريخ عثمان

ابن سعيد الداري ص ( ١٦٢ ) رقم ( ٥٧٦ ) ، الميزان ٣ / ٢٩٦ ، التهذيب

٨ / ٤٣ ، التقريب ٢ / ٨٦ ، الخلاصة للخزرجي ( ٢٩٦ ) .

( ٥ ) قال . في نصب الراية ٤ / ٢٤٢ ، والدراسة ٢ / ٢٢٦ رقم ( ٩٥١ ) : " وأبدي

الحسين بن علي سرته فقبلها أبو هريرة " وقال الحافظ ابن حجر : كذا

فيه ، والمحفوظ الحسن ، اهـ . قلت : في نسخة الهداية " وأبدي

الحسن بن علي رضي الله عنه . الخ " وهو الصواب راجع شرح فتح

القدير ٨ / ٤٦٤ .

الطبراني<sup>(١)</sup> " فرغ عن بطنه ، ووضع يده على ستره " انتهى .  
 (١٦١١) حديث " غص بصرک الا عن زوجتك " قال حافظ العصر<sup>(٢)</sup> : لم أره  
 بهذا اللفظ ، و (الذى)<sup>(٣)</sup> عند الأربعة<sup>(٤)</sup> ، والحاكم<sup>(٥)</sup> من طريق بهز بن حكيم ، عن  
 أبيه ، عن جده ، قلت : " يا رسول الله عوراتنا مانأتى منها وما نذر ؟ " قال : ١٩٢ / ب

(١) المعجم الكبير ٩٧ ، ١٩ / ٣ رقم (٢٧٦٤ و ٢٥٨٠) . ورواه أيضا الحاكم في

المستدرک ج ٣ ص ١٦٨ . فى كتاب الفضائل .

اسناده : قال الهيثمى : رواه أحمد والطبراني ، ورجالهما رجال الصحيح  
 غير عمير بن اسحاق وهو ثقة ، اهـ . مجمع الزوائد ١٧٧ / ٩ ، وصححه  
 الحاكم ، ووافقه الذهبي ، لكنه والبيهقي فى رواية ذكرها عندهما فى السند  
 محمد بن سيرين بدل عمير بن اسحاق ، والحديث لا يعرف عند الآخرين  
 الا من رواية عمير بن اسحاق والله أعلم .

(١٦١١) / ٤ ١٥٥ .

(٢) الدراية فى تخريج أحاديث الهداية ٢٢٧ / ٢ رقم (٩٥٣) .

(٣) سقط من " م " والمثبت من الدراية .

(٤) رواه أبو داود رقم (٤٠١٧) فى الحمام ، باب ماجاء فى التعرى .

والترمذى ١٩٧ / ٤ فى الاستئذان والآداب ، باب ماجاء فى حفظ العورة

(٧٢) الحديث (٢٩٤٦) ، وابن ماجه ١ / ٦١٨ فى النكاح ، باب التستر

عند الجماع (٢٨) الحديث (١٩٢٠) ، والنسائى فى عشرة النساء (الكبرى) (٢٢)

كما فى تحفة الأشراف ٨ / ٤٢٨ رقم (١١٣٨٠) ، وقد رمز له العلامة

ابن الأثير فى جامع الأصول ٥ / ٤٤٧ رقم (٣٦٢٣) لآبى داود والترمذى .

(٥) المستدرک ٤ / ١٧٩ فى اللباس ، ورواه أيضا البيهقي فى السنن الكبرى

٢ / ٢٢٥ فى الصلاة و ١ / ١٩٩ فى الطهارة ، باب كون السترا أفضل وان

كان خاليا . وذكره البخارى فى صحيحه ١ / ٣٨٥ فى الفصل ، باب رقم (٢٠)

من اغتسل مستترا فى ترجمة الباب تعليقا بصيغة الجزم .

اسناده : قال الحافظ : فالاسناد الى بهز صحيح ، ولهذا جزم به

البخارى ، وأما بهز وأبوه فليسا من شرطه . فتح البارى ١ / ٣٨٦ . وقال

الترمذى : هذا حديث حسن ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد

ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

(٦) أى ، أى عورة نسترها ، وأى عورة نترك سترها . عون المعبود ١١ / ٥٧ =

احفظ عورتك الا من زوجتك، وما ملكت يمينك". وروى الطبراني (١) وعبد الرزاق (٢) من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن سعد بن مسعود الكندي، قال (٣): "أتى عثمان بن مظعون (٤) رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله

= وقال ابن الأثير: ( عوراتنا ) العورات: جمع عورة، وهو ما يجب على الانسان ستره في الصلاة، وهي من الرجل: ما بين السرة والركبة، ومن المرأة الحرة: جميع جسد ها، الا الوجه واليدين الى الكوعين. ومن الأمة: مثل الرجل، وما يبد منها في حال الخدمة، كالرأس، والرقبة، وأطراف الساق والساعد: فليس بعورة. وما يجب ستره من هذه العورات في الصلاة، يجب في غير الصلاة، وفي وجوبه عند الخلوة خلاف، وكل ما يستحي منه اذا ظهر: فهو عورة، ولهذا يقال للنساء: عورة، وعورة الانسان: سوءته، والعورة في الحروب والثغور: خلل يتخوف منه القتل. ومنه قوله تعالى: ( ان بيوتنا عورة ) ( سورة الاحزاب، الآية: ١٣ ) أى خلل ممكنة من العدو. أنظر جامع الاصول ٤٤٧/٥ و ٤٤٨، النهاية ٣١٩/٣، والجامع لأحكام القرآن ١٢/٢٢٣-٢٣٩.

(١) المعجم الكبير ٢٥/٩ رقم (٨٣١٨). وقد أخرجه أيضا ابن سعد فى الطبقات ٢٨٦/١/٣ و ٢٨٧، والزيلعى فى نصب الراية ٢٤٥/٤ و ٢٤٦ من طريق الطبراني. وأورده الهندي فى كنز العمال ٣٤٥/١٦ رقم (٤٤٨٤٣). وعزاه لابن سعد، والطبراني، والهيثى فى مجمع الزوائد ٢٩٤/٤.

(٢) المصنف ١٩٥/٦ رقم (١٠٤٧١).  
اسناده: ضعيف جدا، فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم وهو ضعيف فى حفظه، وقد تقدمت ترجمته، وفيه يحيى بن العلاء وهو متروك. كما فى مجمع الزوائد ٢٩٤/٤، وقال الذهبى: هذا منقطع. سير أعلام النبلاء ١٥٧/١.  
 (٣) سعد بن مسعود الكندي، قال البغوى: له صحبة، وقال ابن مندة: ذكر فى الصحابة، ولا يصح له صحبة، وذكره البخارى فى الصحابة، وأما ابن أبى حاتم فذكره فى التابعين. أنظر: الاصابة ١٦٩/٤ رقم الترجمة (٣١٩٤)، الجرح والتعديل ٩٤/٤، أسد الغابة ٢٩٥/٢.

(٤) عثمان بن مظعون بن حبيب بن وهب بن حذافة الجمحى، أبو السائب، من سادة المهاجرين، ومن أولياء الله المتقين الذين فازوا بوفاتهم فى حياة نبيهم صلى الله عليهم، وكان أبو السائب رضى الله عنه أول من دفن =



انى أستحي أن يرى أهلى عورتى ، قال : ولم وقد جعلك الله لهم لباسا وجعلهم لك ، قال : أكره ذلك ، قال : فانهن يرونه منى ، وأراه منهن ، قال : أنت ؟ قال : أنا ، قال : فمن بعدك اذا يارسول الله ؟ قال : فلما أدبر ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان ابن مظعون لحق ستير<sup>(١)</sup> . قلت : الأول يفيد بعض ما فى حديث الكتاب بطريق اللزوم ، والثانى يفيد ذلك البعض نصا ، وقد قال الترمذى فى الأول : حديث حسن . وقال الحاكم : صحيح الاسناد ولم يخرجاه . وقال الشيخ تقي الدين<sup>(١)</sup> فى الثانى : ينظر هل هو مسند أو مرسل .

( ١٦١٢ ) حديث " من أتى حائضا ، أو امرأة فى دبرها ، أو أتى كاهنــــــــــــــــا فصدقه فيما يقول : فقد كفر بما أنزل على محمد " أخرجه أحمد<sup>(٢)</sup> ، والترمذى<sup>(٣)</sup> من

= بالبقيع ، أسلم بعد ثلاثة عشر رجلا ، وهاجر الى الحبشة ، كان من حكماء العرب فى الجاهلية ، يحرم الخمر شهد بدرا ، وأول من مات بالمدينة من المهاجرين . أنظر : الاستيعاب ٨ / ٦٠ ، أسد الغابة ٣ / ٣٨٥ ، سير أعلام النبلاء ١ / ١٥٣ ، الاصابة ٦ / ٣٩٥ ت ( ٥٤٤٥ ) ، حقائق الانوار ق ٤٧٧ / ٢ .

( ١ ) قال الحافظ الزيلعى : قال الشيخ فى الامام : يجب أن ينظر فى هذا الحديث ، أسند هو ، أم مرسل ١ ، ٢ هـ . نصب الراية ٤ / ٢٤٦ .

( ١٦١٢ ) ٤ / ١٥٥ .

( ٢ ) السند ٢ / ٤٠٨ و ٤٧٦ .

( ٣ ) السنن ١ / ٩٠ فى الطهارة ، باب ماجاء فى كراهية اتيان الحائض ( ١٠٢ ) الحديث ( ١٣٥ ) . ورواه أيضا أبو داود رقم ( ٣٩٠٤ ) فى الطب ، باب فى الكاهن . وابن ماجه ١ / ٢٠٩ فى الطهارة ، باب النهى عن اتيان الحائض ( ١٢٢ ) الحديث ( ٦٣٩ ) . والدارمى ١ / ٢٥٩ فى الوضوء ، باب من أتى امرأته فى دبرها . والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٣ / ٤٥ ، فى النكاح ، باب وطء النساء فى أدبارهن . والبيهقى فى السنن الكبرى ٧ / ١٩٨ فى النكاح ، باب اتيان النساء فى أدبارهن .

اسناده : قال الترمذى فى علله الكبير ١ / ١٢٠ فى الطهارة ، باب كراهية

اتيان الحائض ( ٤١ ) : سألت محمدا عن هذا الحديث فلم يعرفه الا من هذا الوجه ، وضعف هذا الحديث جدا ، ١ هـ . ونوه له السيوطى باشارة

= الصحيح . الجامع الصغير ٢ / ١٥٦ .

طريق حماد بن سلمة ، عن حكيم الأثرم <sup>(١)</sup> ، عن أبي تميمه <sup>(٢)</sup> ، عن أبي هريرة مرفوعاً به ، قال الترمذى : غريب لا نعرفه الا من حديث حكيم . وقال البخارى : لا نعرف لأبى تميمه سماع من أبى هريرة . وقال البزار <sup>(٣)</sup> : هذا حديث منكر ، وحكيم لا يحتج به ، وما انفرد به فليس بشئ .

(١٦١٣) قوله " وعن ابن عمر أن النظر أبلغ في تحصيل اللذة " قال المخرجون : لم نجده . <sup>(٤)</sup>

(١٦١٤) قوله " لأنه يورث النسيان " قال فى الهداية <sup>(٥)</sup> : لورود الأثر . قال المخرجون : لم نجده ، وورد أن ذلك يورث العمى أخرجه ابن عدى ، وابن حبان فى الضعفاء <sup>(٨)</sup> ، من طريق بقية ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس رفعه

= قلت : فى سنده حكيم الأثرم وهولين ، قال البخارى : لا يتابع فى حديثه يعنى عن أبى تميمه عن أبى هريرة من أتى كاهناً ولا نعرف لأبى تميمه سماعاً من أبى هريرة . أنظر تهذيب التهذيب ٢ / ٤٥٢ ، التلخيص ٣ / ١٨٠ رقم (١٥٤٢) وجامع التحصيل فى أحكام المراسيل ص (٢٤٤) ، وتفسير ابن كثير ج ٢ ص ٢٦٣ .

(١) حكيم الأثرم البصرى عن الحسن وعنه حماد بن سلمة ، قال النسائى : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال أبو داود وابن المدينى : ثقة ، وقال الحافظ : فيه لين . التقريب ١ / ١٩٥ . وأنظر الجرح ٣ / ٢٠٨ ، التهذيب ٢ / ٤٥٢ ، خلاصة تهذيب الكمال ص (٩١) .

(٢) هو طريف بن مجاهد الهجيمى ، أبو تميمه : بفتح أوله ، البصرى ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة (٩٧) أو قبلها أو بعدها . / خ ٤ . التقريب ١ / ٣٧٨ . وأنظر الجرح ٤ / ٤٩٢ ، الكاشف ٢ / ٤٢ ، التهذيب ٥ / ١٢ ، الخلاصة ص (١٧٩) .

(٣) أنظر كشف الاستار ٢ / ١٧٣ رقم (١٤٥٥) ، وتلخيص الحبير ٣ / ١٨٠ رقم (١٥٤٢) (١٦١٣) ٤ / ١٥٥ . أى النظر الى العورة .

(٤) أنظر نصب الراية ٤ / ٢٤٨ ، الدراية ٢ / ٢٢٩ تحت رقم (٩٥٤) . (١٦١٤) ٤ / ١٥٥ . أى النظر الى العورة .

(٥) أنظر شرح فتح القدير ٨ / ٤٦٦ .

(٦) أنظر نصب الراية ٤ / ٢٤٨ ، الدراية ٢ / ٢٢٩ .

(٧) الكامل ج ٢ ص ٥٠٧ فى ترجمة بقية بن الوليد .

(٨) ج ١ ص ٢٠٠ فى ترجمة بقية بن الوليد . =

" اذا جامع أحدكم زوجته فلا ينظر الى فرجها ، فان ذلك يورث العمى " قال ابن حبان : هذا موضوع ، وكان بقية سمعه من كذاب فاسقطه ، وقال ابن أبي حاتم (١) عن أبيه : موضوع ، وأورد الأزدى في الضعفاء (٢) في ترجمة ابراهيم بن محمد الغريابى (٣) باسناد عن أبي هريرة مثله ، وفي اسناده من لا يقبل قوله .

اسناده : ضعيف ، وقد أورد الهندى في كنز العمال ٣٤٤/١٦ رقم (٤٤٨٣٩) وقال : قال ابن الصلاح : جيد الاسناد ، ا هـ . ونسبه لابن عدى . وانظر أيضا تنزيه الشريعة المرفوعة ٢٠٩/٢ رقم (٣٤) واللاكسى المصنوعة فى الاحاديث الموضوعة ١٧٠/٢ .

قلت : بقية بن الوليد بن صائد الكلاعى صدوق كثير التدليس وقد تقدمت ترجمته .

- (١) العلل ج ٢ ص ٢٩٥ رقم (٢٣٩٤) .
- (٢) قال الزيلعى : رواه ابن الجوزى فى الموضوعات من طريق أبي الفتح الأزدى ثنا زكريا بن يحيى المقدسى ثنا ابراهيم بن محمد الغريابى ثنا محمد بن عبد الرحمن القشيري عن جعفر بن كدام ، عن سعيد المقبرى ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اذا جامع أحدكم ، فلا ينظر الى الفرج ، فانه يورث العمى ، ولا يكثر الكلام ، فانه يورث الخرس " . ثم قال الأزدى : ابراهيم بن محمد بن يوسف الغريابى ساقط ، ا هـ . نصب الراية ٢٤٨/٤ ، وأورد الهندى فى كنز العمال ٣٤٤/١٦ رقم (٤٤٨٤١) وعزاه للأزدى فى الضعفاء ، والخليلى فى مشيخته ، وهو فى اللاكسى المصنوعة فى الاحاديث الموضوعة ١٧٠/٢ ، وتنزيه الشريعة المرفوعة عن الاخبار الشنيعة الموضوعة ٢٠٩/٢ رقم (٣٤) .

اسناده : قال الحافظ : وفي اسناده من لا يقبل قوله ، ا هـ . الدراية ٢٢٩/٢ . قلت : يعنى بذلك ابراهيم بن محمد الغريابى ، ولكنه قال فى التقريب ٤٢/١ : أنه صدوق . وقد روى له ابن ماجة ، وقال فى الميزان ٦١/١ : قال فيه أبو حاتم وغيره صدوق ولا يلتفت الى كلام الأزدى فيه فان فى لسانه فى الجرح رهقا ، ا هـ . وسواء على ما ذكر من آراء الحفاظ فانه حسن بهذا الاسناد .

- (٣) هو ابراهيم بن محمد بن يوسف بن سريج الغريابى ، نزيل بيت المقدس ، قال أبو حاتم وغيره : صدوق ، وقال الأزدى وجده : ساقط . قال الذهبى : لا يلتفت الى قول الأزدى ، فان فى لسانه فى الجرح رهقا . وقال الحافظ : صدوق ، تكلم فيه الساجى من العاشرة . ق . أنظر الجرح ١٣١/٢ ، =

(١٦١٥) حديث "إذا أتى أحدكم أهله فليستتر ما استطاع ولا يتجرد ان  
(تجرد) العير" ابن ماجه<sup>(١)</sup>، والطبراني<sup>(٢)</sup> من حديث عتبة بن عبد<sup>(٤)</sup> مرفوعا  
بلفظه، الا أنه قال: "ولا يتجرد" بدون الألف والنون، ولم يتعرض أحد من المخرجين  
لسنده، وفيه أحوص ابن حكيم كان ابن عيينة يفضل على ثور بن يزيد في الحديث،  
وكان ثور بن يزيد أحد الحفاظ العلماء وثقه ابن معين وغيره، وأخرج له البخاري،  
وقال ابن معين: أحوص ليس بشيء، وقال النسائي: ضعيف، وقال أبو حاتم: منكر الحديث<sup>(٦)</sup>.  
وأخرج النسائي<sup>(٧)</sup> والطبراني<sup>(٨)</sup> وابن عدي<sup>(٩)</sup> من حديث

= الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٥٢/١ رقم (١١٧)، الميزان ٦١/١،  
التهذيب ١٦١/١، التقريب ٤٢/١.

١٥٥/٤ (١٦١٥)

(١) في "م" "كتجرد" بزيادة الكاف والصواب كما صححته.

(٢) السنن ١/١٨٦٩٦١ في النكاح، باب التستر عند الجماع (٢٨) الحديث

١٩٢١).

(٣) المعجم الكبير ١٢٩/١٧ رقم (٣١٥). وأورده الهندي في كنز العمال

٣٤٣/١٦ برقم (٤٤٨٣٤). والزيلعي في نصب الراية ٢٤٦/٤.

إسناده: ضعيف، فيه الأحوص بن حكيم العنسي وهو ضعيف الحفاظ وقد  
تقدمت ترجمته، وقال البوصيري في الزوائد: إسناده ضعيف لجهالة تابعيه.

(أى راشد بن سعد، وعبد الأعلى بن عدي).

(٤) عتبة بن عبد السلمي أبو الوليد، صحابي شهير، أول مشاهده قريظة، مات

سنة (٨٧) ويقال: بعد (٩٠)، وقد قارب المائة. دق.

انظر: الاستيعاب ١٨/٨ ت (١٧٦٨)، أسد الغابة ٣/٣٦٢، الاصابة

٣٧٧/٦ ت (٥٣٩٩)، التقريب ٥/٢.

(٥) أنظر نصب الراية ٢٤٦/٤، والدراية ٢٢٨/٢ رقم (٩٥٤).

(٦) راجع تهذيب التهذيب ج ١ ص ١٩٢.

(٧) في عشرة النساء (الكبرى ٢٧) عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن البرقي،

عن عمرو بن أبي سلمة، عن صدقة بن عبد الله، عن زهير بن محمد، عن عاصم

الأحول عنه به. أنظر تحفة الأشراف ٤/٣٥٠ برقم (٥٣٢٤).

(٨) المعجم الكبير، لم أقف عليه في الأجزاء الموجودة منه. وعنه الحافظ الزيلعي

في نصب الراية ٢٤٦/٤.

(٩) الكامل ج ٣ ص ١٠٧٨ في ترجمة زهير بن محمد العنبري، وجه ص ١٣٩٣ =

عبد الله بن سرجس بلفظ " اذا أتى أحدكم أهله فليلق على عجزه <sup>(٢)</sup> وعجزه <sup>(٣)</sup> شيئا ، ولا يتجرد ان تجرد العيرين " . وأوردوه من رواية زهير بن محمد ، عن عاصم ، <sup>(٤)</sup> والمحفوظ عن عاصم ، عن أبي قلابة مرسل . كذلك أخرجه ابن أبي شيبة ، <sup>(٥)</sup> وعبد الرزاق . <sup>(٦)</sup> وأخرجه ابن أبي شيبة ، <sup>(٧)</sup> والبزار ، <sup>(٨)</sup> وابن عدي ، <sup>(٩)</sup> والعقيلي <sup>(١٠)</sup> ،

= في ترجمة صدقة بن عبد الله أبو معاوية الدمشقي . وهو في الكنز ٣٤٣/٦ .  
إسناده : ضعيف وسيأتي الكلام عليه قريبا .

- ( ١ ) عبد الله بن سرجس : بفتح المهملة وسكون الراء وكسر الجيم بعدها مهملة ، المزني ، حليف بنى مخزوم ، صحابي سكن البصرة . ٤م / . أنظر الاستيعاب ٢١٧/٦ ت (١٥٤٨) أسد الغابة ٣/ ١٧١ ، الاصابة ٥/ ٩٨ ت (٤٦٩٦) .  
التقريب ١/ ٤١٨ .
- ( ٢ ) العجز : مؤخر الشيء ، يؤنث ويذكر ، وهو للرجل والمرأة جميعا ، والجمع الأعجاز . أنظر الصحاح ٣/ ٨٨٣ ، النهاية ٣/ ١٨٥ .
- ( ٣ ) زهير بن محمد التميمي ، أبو المنذر ، الخراساني ، سكن الشام ثم الحجاز ، رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة ، فضعف بسببها ، قال البخاري : عن أحمد : كان زهير الذي يروى عنه الشاميون آخر ، وقال أبو حاتم : حدث بالشام من حفظه ، فكثرت غلطه ، من السابعة ، مات سنة ( ١٦٢ ) . ع / ٠ . التقريب ٨/ ٢٦٤ .  
أنظر الضعفاء الصغير للبخاري ص ( ٤٧ ) رقم ( ١٢٧ ) ، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ( ٤٤ ) رقم ( ٢١٨ ) ، تاريخ ابن معين ٢/ ١٧٦ ، الميزان ٢/ ٨٤ ، التهذيب ٣/ ٣٤٨ .
- ( ٤ ) المصنف ٤/ ٤٠٢ في النكاح ، باب ما قالوا في الاستتار اذا جامع الرجل أهله .
- ( ٥ ) المصنف ٦/ ١٩٤ و ١٩٥ رقم ( ١٠٤٦٩ و ١٠٤٧٠ ) .  
إسناده : ضعيف ، قال النسائي : حديث منكر ، وصدقة يضعف ، اهـ . تحفة الاشراف ٤/ ٣٥٠ برقم ( ٥٣٢٤ ) ، وأعله عبد الحق في أحكامه بصدقة ، وقال : انه ليس بالقوى ، وأعله ابن القطان بعده بزهير ، وقال : انه ضعيف . أنظر نصب الراية ٤/ ٢٤٦ .
- ( ٦ ) المصنف ٤/ ٤٠٢ في النكاح ، باب ما قالوا في الاستتار اذا جامع الرجل أهله . وعنه الزيلعي في نصب الراية ٤/ ٢٤٦ .
- ( ٧ ) كشف الاستار ٢/ ١٧٠ رقم ( ١٤٤٩ ) .
- ( ٨ ) الكامل ج ٦ ص ٢٤٤٨ في ترجمة مند بن علي أبو عبد الله العنزي .
- ( ٩ ) والبيهقي في السنن الكبرى ٧/ ١٩٣ في النكاح ، باب الاستتار في حال الوطء . اما العقيلي فقد أخرجه في ضعفائه ج ٤ ص ٢٦٧ في ترجمة مند بن علي العنزي .

والطبراني<sup>(١)</sup> من حديث أبي وائل، عن عبد الله ابن مسعود كالذي قبله . قال  
البخاري: تفرد به مندل عن الأعشى، وأخطأ فيه، ونقل العقيلي أن الأعشى بلغه ذلك،  
فقال: كذب مندل، إنما هو عن عاصم، عن أبي قلابة. قال حافظ العصر: وهذا<sup>(٢)</sup>  
كله يدل على أن الذي أخرجه الطبراني، عن علي بن عبد العزيز، عن أبي غسان<sup>(٣)</sup>،  
عن إسرائيل<sup>(٤)</sup> عن الأعشى، عن أبي وائل، عن ابن مسعود خطأ، أما من إسرائيل

# ( ١ ) المعجم الكبير ٢٤٢/١٠ رقم ( ١٠٤٤٣ ) .

إسناده : ضعيف، سئل أبو زرعة عن هذا الحديث فقال : أخطأ فيه مندل .  
أنظر علل الحديث لابن أبي حاتم ٤٢٧/١ رقم ( ١٢٨٣ ) . وقال البيهقي :  
تفرد به مندل بن علي وليس بالقوى وهو وإن لم يكن ثبت فمحمود في الأخلاق  
قال الشافعي رحمه الله : وأكره أن يظاها والأخرى تنظر لأنه ليس من التستر  
ولا محمود الأخلاق ولا يشبه العشرة بالمعروف وقد أمر أن يعاشرها  
بالمعروف، اهـ . السنن الكبرى ١٩٣/٧ . وأنظر أيضا نصب الراية ٢٤٦/٤  
و ٢٤٧ ، وقال البخاري : أخطأ مندل في رفعه والصواب أنه مرسل . مجمع  
الزوائد ٢٩٣/٤ .

## ( ٢ ) الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٢٢٨/٢ تحت رقم ( ٩٥٤ ) .

( ٣ ) هو علي بن عبد العزيز البغوي الحافظ المجاور بمكة ، ثقة ، لكنه يطلب على  
التحديت ، ويعتذر بأنه محتاج . قال الدارقطني : ثقة مأمون . مات سنة  
( ٢٨٦ ) . أنظر الجرح ١٩٦/٦ ، الميزان ١٤٣/٣ ، تذكرة الحفاظ ٦٢٢/٢ ،  
التهذيب ٣٦٢/٧ ، طبقات الحفاظ ص ( ٢٧٨ ) .

( ٤ ) هو مالك بن اسماعيل النهدي ، أبو غسان الكوفي ، سبط حماد ابن أبي  
سليمان ، ثقة متقن ، صحيح الكتاب ، عابد ، من صفار التاسعة ، مات سنة  
( ٢١٧ ) . ع/٠ . التقريب ٢٢٣/٢ . أنظر الجرح ٢٠٦/٨ ، تاريخ الصغير  
للبخاري ق ٣٢٩/٢ ، والكبير له أيضا ٩٦/٥ ، تذكرة الحفاظ ٤٠٢/١ ،  
التهذيب ٣/١ ، طبقات الحفاظ ص ( ١٧٤ ) .

( ٥ ) قلت : كذا وقع في الدراية ، والذي في المعجم الكبير ٢٤٢/١٠ رقم  
( ١٠٤٤٣ ) قال : حدثنا علي بن عبد العزيز ، ثنا أبو غسان مالك بن  
اسماعيل ، ثنا مندل ، عن الأعشى ، عن أبي وائل ، عن عبد الله . كذا بهذا  
السند ورد في النسخة المطبوعة وهذا هو الصواب ، ومثله عند البيهقي  
١٩٣/٧ . والذي في الدراية " إسرائيل " بدل " مندل بن علي " خطأ .  
والله أعلم بالصواب .

أو من دونه . وفي الباب : عن أبي أمامة أخرجه الطبراني<sup>(١)</sup> بلفظ مندل . وعن أبي هريرة أخرجه الطبراني في الأوسط<sup>(٢)</sup> والبزار<sup>(٣)</sup> بلفظ : " إذا أتى أحدكم أهله فليستتر ، فانه إذا لم يستتر استحييت الملائكة فخرجت ، وبقي الشيطان ، فإذا كان بينهما ولد ، كان للشيطان فيه نصيب " . وفي اسناده ضعف . وروى ( الترمذي<sup>(٤)</sup> ) في باب الاستتار عند الجماع من حديث ابن عمر / رفعه : " إياكم والتعري فإن ٩/١٩٣ معكم من لا يفارقكم الا عند الغائط ، وحين يفضي الرجل الى أهله " وقال : غريب . وللزيلعي<sup>(٥)</sup> في موافقته للتبويب نظر والله أعلم .

( ١٦١٦ ) قوله " وعن الحسن والحسين رضى الله عنهما أنهما كانا يدخلان على أختهما أم كلثوم وهي تمتشط " . أخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٦)</sup> ثنا وكيع ، عن سفيان ،

( ١ ) المعجم الكبير ٨ / ١٩٢ رقم ( ٧٦٨٣ ) من طريق أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة ، عن أبي المغيرة ، عن عفير بن معدان ، عن سليم بن عامر ، عن أبي أمامة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا أتى أحدكم أهله فليستر عليه وعلى أهله ولا يتعريان تعري الحمير " . هـ . وعنه الزيلعي في نصب الراية ٤ / ٢٤٧ .

اسناده : ضعيف ، قال في مجمع الزوائد ٤ / ٢٩٤ : فيه عفير بن معدان وهو ضعيف .

( ٢ ) وعنه الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٤ / ٢٤٧ ، والهيثمى في مجمع الزوائد ٤ / ٢٩٣ .

( ٣ ) كشف الاستار ٢ / ١٧٠ رقم ( ١٤٤٨ ) . وهو في كنز العمال ٦ / ٣٤٣ برقم ( ٤٤٨٣٥ ) .

اسناده : قال الحافظ في الدراية ٢ / ٢٢٨ تحت رقم ( ٩٥٤ ) : وفي اسناده ضعف . ( ٤ ) في " م " " النسائي " وهو خطأ ، والصواب كما أثبتته وهو كذا في نصب الراية ٤ / ٢٤٧ ، والدراية ٢ / ٢٢٨ . رواه الترمذي في سننه ٤ / ١٩٩ في الاستئذان والأدب ، باب ما جاء في الاستتار عند الجماع ( ٧٥ ) الحديث ( ٢٩٥٢ ) . من طريق أحمد بن محمد بن نيزك البغدادي ، عن الأسود ابن عامر ، عن أبي محياة ، عن ليث ، عن نافع ، عنه به . وعنه الزيلعي في نصب الراية ٤ / ٢٤٧ .

اسناده : ضعيف فيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف ، اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه فترك وقد تقدمت ترجمته .

( ٥ ) قال : وفي دخول هذا الحديث في هذا الباب نظر ، يظهر بالتأمل ، نصب الراية ٤ / ٢٤٨ .

( ١٦١٦ ) ٤ / ١٥٥ .

( ٦ ) المصنف ٤ / ٣٣٦ في النكاح ، باب ما قالوا في الرجل ينظر الى شعر أخته =

عن الأعمش ، عن عمرو بن مرة ، عن أبي البختري ، عن أبي صالح : " أن الحسن والحسين كانا يدخلان على أختيهما أم كلثوم وهي تمتشط " .

( ١٦١٢ ) قوله " لأن المسافرة معهن حلال بالنص " هو حديث " لا يحل لامرأة ، تؤمن بالله واليوم الآخر ، أن تسافر سفرا يكون ثلاثة أيام فصاعدا ، إلا ومعها أبوها أو ابنها أو زوجها ( أو أخوها ) <sup>(١)</sup> أو ذو ومحرم منها " أخرجه مسلم <sup>(٢)</sup> وقد تقدم في الحج .

( ١٦١٨ ) حديث " أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا قدم من مغازيه قبل رأس فاطمة " أخرجه ابن أبي شيبة <sup>(٣)</sup> عن عكرمة مرسلا بلفظ " قبل فاطمة " . وأخرج أبو داود <sup>(٤)</sup> ، والنسائي <sup>(٥)</sup> ، والترمذي <sup>(٦)</sup> ، وقال : حسن ، عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، قالت : " ما رأيت أحدا أشبهه سمتها " <sup>(٧)</sup>

= أو ابنته .

اسناد : صحيح رجاله ثقات .

( ١٦١٢ ) ١٥٥ / ٤ . تقدم في الحديث رقم ( ٦٢٨ ) .

( ١ ) سقط من " م " والمثبت من صحيح مسلم .

( ٢ ) الصحيح ٩٧٧ / ٢ في الحج ، باب سفر المرأة مع محرم الى حج وغيره ( ٧٤ ) الحديث ( ٤٢٣ ) ( ١٣٤٠ ) من حديث أبي سعيد الخدري .

( ١٦١٨ ) ١٥٥ / ٤ .

( ٣ ) المصنف ٤٠٧ / ٤ في النكاح ، باب ما قالوا في الرجل يقبل ابنته أو أخته . من طريق زيد بن الحباب ، عن حسين بن واقد ، عن يزيد النحوي ، عن عكرمة : " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قدم من مغازيه قبل فاطمة " .

اسناد : زيد بن الحباب أبو الحسين العكلى صدوق ، وباقي رجاله ثقات وهو مرسل حسن بهذا الاسناد .

( ٤ ) السنن رقم ( ٥٢١٧ ) في الأدب ، باب ماجاء في القيام .

( ٥ ) السنن الكبرى ( المناقب ٧٥ : ٥ ) كما في تحفة الأشراف ١٢ / ٤٠٥ برقم

( ١٧٨٨٣ ) وعنه الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٤ / ٢٥٨ .

( ٦ ) السنن ٣٦١ / ٥ في المناقب ، باب ماجاء في فضل فاطمة رضي الله عنها ، الحديث ( ٣٩٦٤ ) . ورواه أيضا الحاكم في المستدرک ٣ / ١٥٤ في معرفة الصحابة .

اسناد : قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ، وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن عائشة ، اهـ . وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

( ٧ ) سمتا : بفتح المهملة وسكون الميم : هو حسن المنظر في أمر الدين =



ودلاً<sup>(١)</sup>، وهدى برسول الله صلى الله عليه وسلم من فاطمة ابنته رضى الله عنها ، قالت : وكانت اذا دخلت عليه ، قام اليها فقبلها ، وأجلسها فى مجلسه وكان النبى صلى الله عليه وسلم اذا دخل عليها ، قامت اليه ، فقبلته ، وأجلسته فى مجلسها " انتهى . وفى بعض نسخ الترمذى : حسن صحيح .<sup>(٢)</sup> ولا يابى داود<sup>(٣)</sup> عن ثوبان ، قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سافر كان آخر عهده بانسان من أهله فاطمة رضى الله عنها ، واذا قدم من سفره كان أول من يدخل عليه فاطمة . . . . . " وساقه ولم يذكر " تقبيلاً " .

( ١٦١٩ ) قوله " وعن أبى بكر رضى الله عنه أنه قبل رأس عائشة رضى الله عنها " قوله أخرجه ابن أبى شيبة<sup>(٤)</sup> ، عن مجاهد بهذا اللفظ . وعن البراء ، قال : " دخلت

= ويطلق أيضا على القصد فى الأمر وعلى الطريق والجهة . النهاية ٣٩٧/٢ ، وفتح البارى ١٠ / ٥١٠ فى الأدب ، باب رقم ( ٧٠ ) .

( ١ ) دلا : بفتح الدال المهملة وتشديد اللام ، قال الكرماني : الدل قريب

المعنى من الهدى وهما من السكنة والوقار فى الهيئة والمنظر والشاغل والهدى هو السيرة . أنظر عمدة القارى ٢٢ / ١٥٤ ، وفتح البارى ١٠ / ٥١٠ .

( ٢ ) كذا صرح به الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ٤ / ٢٥٨ ، وقال فى تحفة

الأشراف ١٢ / ٤٥٥ رقم ( ١٧٨٨٣ ) : حسن صحيح ، غريب من هذا الوجه .

( ٣ ) السنن رقم ( ٤٢١٣ ) فى الرجل ، باب ماجاء فى الانتفاع بالعاج . وهو

حديث طويل وفيه قصة . ورواه أيضا الامام أحمد فى مسنده ٥ / ٢٧٥ .

والجدير بالذكر أن المخرج نقل هذا السياق من جامع الأصول لابن الاثير

٤ / ٧٩١ . والذي يوجد اختلاف يسير مع نسخة المطبوعة من السنن .

اسناده : ضعيف ، قال الحافظ المنذرى : فى اسناده حميد الشامى ، وسليمان

المنبهى . قال عثمان بن سعيد الدارمى ( فى تاريخه ص ٩٧ رقم ٢٦٨ ) :

قلت ليحيى بن معين : حميد الشامى الذى يروى حديث ثوبان عن سليمان

المنبهى ؟ فقال : ما أعرفهما . وسئل الامام أحمد عن حميد الشامى هذا .

من هو ؟ قال : لا أعرفه . مختصر سنن أبى داود ٦ / ١٠٩ .

( ١٦١٩ ) ٤ / ١٥٥ .

( ٤ ) المصنف ٤ / ٤٠٨ فى النكاح ، باب ما قالوا فى الرجل يقبل ابنته أو أخته .

من طريق وكيع ، عن مالك بن مغول ، عن أبى حصين عنه به .

اسناده : صحيح رجاله ثقات .

مع أبي بكر أول ما قدم المدينة على أهله ، فاذا عائشة ابنته مضطجعة ، قد أصابتها الحمى ، فأتاها أبو بكر رضى الله عنه ، فقال : كيف أنت يا بنية ؟ وقبل خدها " رواه أبو داود <sup>(١)</sup> .

( ١٦٢٠ ) قوله " ومحمد بن الحنفية كان يقبل رأس أمه <sup>(٢)</sup> .

( ١٦٢١ ) حديث " دع ما يريبك الى ما لا يريبك " أخرجه الترمذى ، والنسائى ، وابن حبان ، والحاكم ، والطبرانى فى الصغير ، والبيهقى فى الزهد من حديث ابن عمر ، وقد تقدم .

( ١٦٢٢ ) قوله " وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كان اذا رأى أممة مختمة ... " تقدم <sup>(٣)</sup> فى الصلاة بدون هذا اللفظ ، وقال المخرجون : <sup>(٤)</sup> لم نجده به .  
( ١٦٢٣ ) قوله " عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أنه كان يصفح العجائز ،

( ١ ) السنن رقم ( ٥٢٢٢ ) فى الآداب ، باب فى قبلة الخد . من طريق عبد الله

بن سالم ، عن ابراهيم بن يوسف ، عن أبيه ، عن أبي اسحاق ، عنه به .

اسناده : فيه ابراهيم بن يوسف بن اسحاق السبيعى وهو صدوق يهيم ، قاله

الحافظ فى التقريب ١ / ٤٧ ، وقال الحافظ الذهبى : فيه لين . الكاشف

١ / ٩٧ . وأنظر تهذيب التهذيب ١ / ١٨٣ . وباقى رجاله ثقات .

وسكت عنه المنذرى فى مختصره ٨ / ٨٧ .

( ١٦٢٠ ) ٤ / ١٥٥ .

( ٢ ) ويوجد بياض فى " م " ولم ينسبه المخرج الى أرباب الأصول بهذا اللفظ .

قلت : وأورد الجصاص فى أحكام القرآن ٥ / ١٧٥ بغير هذا السياق وسدون السند قال : وروى المنذر الثورى أن محمد بن الحنفية كان يمشط أمه ، اهـ .

وقد أخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه ٤ / ٣٣٧ فى النكاح ، باب ما قالوا فى الرجل ينظر الى شعر أمه ويفليها . من طريق عبد الرحيم عن سفيان عن

سالم بن أبى حفصة عن منذر عن ابن الحنفية " أنه كان يذوب أمه " . أى يضفر

ذوائبها . كما فى النهاية لابن الأثير ٢ / ١٧١ . واسناده : حسن .

( ١٦٢١ ) ٤ / ١٥٥ . تقدم فى الحديث رقم ( ٦٠٨ ) .

( ١٦٢٢ ) ٤ / ١٥٦ . وتامه " ألقى خمارها ، وقال لها : يالكاع لا تشبهين بالحرائر " .

( ٣ ) تقدم فى الحديث رقم ( ١٥٥ ) .

( ٤ ) أنظر نصب الراية ١ / ٣٠٠ ، والدراية ١ / ١٢٤ .

( ١٦٢٣ ) ٤ / ١٥٦ .

وعبد الله بن الزبير استأجر عجوزا تمرضه فكانت تغمره وتغلى<sup>(١)</sup> رأسه . قال المخرجون<sup>(٢)</sup> لم نجد هـما .

( ١٦٢٤ ) حديث " المغيرة بن شعبة أنظر إليها فانه أخرى<sup>(٣)</sup> أن يؤدم بينكما " . أخرجه الترمذى ، وابن ماجه ، عن بكر بن عبد الله ( المزنى ) ، عن<sup>(٤)</sup> المغيرة بن شعبة ، أنه خطب امرأة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : " أنظر إليها فانه أخرى أن يؤدم<sup>(٥)</sup> بينكما " قال الترمذى : حسن . وفى الباب : عن<sup>(٦)</sup> أبى هريرة أخرجه سلسل<sup>(٧)</sup> . وعن جابر<sup>(٨)</sup> —————

- 
- ( ١ ) فلا رأسه يفلوه ، ويغليه فلاية وقلبا وفلاه : بحثه عن القمل .  
 أنظر الصحاح ٢٤٥٧/٦ ، ولسان العرب ١٦٢/١٥ .
- ( ٢ ) أنظر نصب الراية ٢٤٠/٤ ، والدراية فى تخريج أحاديث الهداية ٢٢٥/٢ رقم ( ٩٤٩ ) .  
 ( ١٦٢٤ ) ١٥٧/٤ .
- ( ٣ ) أى أولى وأجدر أن يجمع بينهما ويتفقا على ما فيه صلاحهما ، وأكثر الفسقة تنسج بينهما . أنظر جامع الاصول ٤٣٩/١١ .
- ( ٤ ) السنن ٢٧٥/٢ فى النكاح ، باب ماجاء فى النظر الى المخطوبة ( ٥ ) الحديث ( ١٠٩٣ ) .
- ( ٥ ) السنن ٦٠٠/١ فى النكاح ، باب النظر الى المرأة اذا أراد أن يتزوجها ( ٩ ) .  
 الحديث ( ١٨٦٦ ) ، ورواه أيضا النسائى ٦٩/٦ فى النكاح ، باب اباحه النظر قبل التزويج ، والطبرانى فى المعجم الكبير ٤٣٣/٢٠ رقم —————  
 ( ١٠٥٦-١٠٥٢ ) .
- اسناده : قال الترمذى : هذا حديث حسن ، وقال البوصيرى فى الزوائد : اسناده صحيح .
- ( ٦ ) فى " م " " المزى " والصواب كما أثبت . وترجمته : هو بكر بن عبد الله المزنى ، أبو عبد الله البصرى ، ثقة ثبت جليل ، من الثالثة ، مات ست ومائة . ع .  
 انظر سير اعلام النبلاء ٥٣٢/٤ ، البداية والنهاية ٢٨٨/٩ ، التهذيب ٤٨٤/١ ، التقريب ١٠٦/١ .
- ( ٧ ) قال الحافظ : ومعناه أن يؤدم المودة بينكما . الدراية فى تخريج أحاديث الهداية ٢٢٥/٢ برقم ( ٩٥٠ ) .
- ( ٨ ) الصحيح ١٠٤٠/٢ فى النكاح ، باب ندب النظر الى وجه المرأة وكفيها =

رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . وعن أنس رواه ابن حبان<sup>(٢)</sup> في صحيحه ، وعن محمد بن مسلمة<sup>(٣)</sup> أخرجه ابن ماجة<sup>(٤)</sup> ، وابن حبان<sup>(٥)</sup> ، والحاكم<sup>(٦)</sup> ، وعن أبي حمزة

= لمن يريد تزوجها (١٢) الحديث (٧٤) (١٤٢٤) . ورواه أيضا النسائي ٦٩/٦ في النكاح ، باب اباحه النظر قبل التزويج . ولغظه عن أبي هريرة قال : " كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنظرت اليها ؟ قال : لا . قال : فاذهب فانظر اليها ، فان في الأنصار شيئا " . اسناده : رواه مسلم .

(١) السنن رقم (٢٠٨٢) في النكاح ، باب في الرجل ينظر الى المرأة وهو يريد تزويجها . ولغظه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن ينظر الى ما يدعوه الى نكاحها فليفعل ، قال فخطبت جارية فكنت أتخبأ لها ، حتى رأيت منها ما دعاني الى نكاحها وتزوجها فتزوجتها " .

اسناده : فيه محمد بن اسحاق وهو صدوق يدل على صحته . ولكنه صحيح بالشواهد منه حديث المغيرة ، وحديث أبي هريرة المتقدمين آنفا ، وفيما سيأتى . وقال الحافظ : اسناده حسن . الدراية ٢٢٦/٢ رقم (٩٥٠) . وأنظر أيضا مختصر سنن أبي داود ٢٥/٣ رقم (١٩٩٨) .

(٢) موارد الظمان ص (٣٠٣) رقم (١٢٣٦) ، ورواه أيضا ابن ماجة ٥٩٩/١ في النكاح ، باب رقم (٩) الحديث (١٨٦٥) ، والحاكم في المستدرک ١٦٥/٢ . ولغظه ، عن أنس : " أن المغيرة بن شعبه خطب امرأة ، فقال صلى الله عليه وسلم : اذهب فانظر اليها ، فانه أجدر أن يؤدم بينكما " .

اسناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، وقال البوصيري : اسناده صحيح ورجاله ثقات .

(٣) محمد بن مسلمة بن سلمة الأنصاري ، صحابي مشهور ، وهو أكبر من اسمه محمد من الصحابة ، مات ، بعد الأربعين ، وكان من الفضلاء . ع/٠ . التقريب ٢٠٨/٢ . وأنظر الاستيعاب ٤٤/١٠ ت (٢٣٤٤) ، وأسد الغابة ٤/٣٣٠ ، سير أعلام النبلاء ٣٦٩/٢ ، الاصابة ١٣١/٩ ت (٧٨٠٠) .

(٤) السنن ٥٩٩/١ في النكاح ، باب رقم (٩) الحديث (١٨٦٤) .

(٥) موارد الظمان ص (٣٠٣) رقم (١٢٣٥) .

(٦) والامام أحمد في مسنده ٤٩٣/٣ ، والحاكم في المستدرک ٤٣٤/٣ = =

رواه الطبرانى (١) واسحاق (٢).

(١٦٢٥) حديث "أنه صلى الله عليه وسلم عانق جعفر بن أبي طالب رضى الله عنه لما قدم من الحبشة، وقبل بين عينيه، وكان يوم فتح خيبر، وقال : لا أدرى

= ولفظه عن محمد بن مسلمة قال : "خطبت امرأة، فجعلت أتخبأ لها، حتى نظرت اليها فى نخل لها، فقيل له : أتفعل هذا وأنت صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا ألقى الله فى قلب امرئ منكم خطبة امرأة، فلا بأس أن ينظر اليها".

اسناده : قال البوصيرى فى الزوائد : فى اسناده حجاج وهو ابن أربة الكوفى، ضعيف ومدلس، ورواه بالنعنة. لكن لم ينفرد به حجاج، فقد رواه ابن حبان فى صحيحه باسناد آخر، ا هـ. قلت : رجال ابن حبان ثقات، وهو حسن بهذا الاسناد. أما اسناد الحاكم ففيه ابراهيم بن صرمة ضعفه الدارقطنى قاله الذهبى فى تلخيصه. وقد أوضح الكلام فيه الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ٤ / ١٤٢٥٢، وسكت عنه الحافظ فى التلخيص ٣ / ١٤٧ رقم (١٤٨٣)، وقد أخطأ الشوكانى فى نيل الأوطار ٦ / ١٢٥ فيه فقال : أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وصحاه، ا هـ. قلت : قال الحاكم هذا حديث غريب وابراهيم بن صرمة ليس من شرط هذا الكتاب، ا هـ.

(١) لم أجده فى القسم الموجود ولعله فى المفقود والله أعلم، وقد رواه أيضا الامام أحمد فى مسنده ٥ / ٤٢٤، والطحاوى فى الآثار ٣ / ١٤ فى النكاح، باب الرجل يريد تزويج المرأة هل يحل له النظر اليها أم لا ؟.

(٢) اسحاق بن راهويه فى مسنده، وعنه الزيلعى فى نصب الراية ٤ / ٢٤٢. ورواه أيضا البزار كشف الاستار ٢ / ١٥٩ رقم (١٤١٨). ولفظه : عن أبى حميد الساعدى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إذا خطب أحدكم امرأة، فلا جناح عليه أن ينظر اليها إذا كان انما ينظر اليها للخطبة" ا هـ.

اسناده : قال الهيثمى : رواه أحمد الا أن زهيراً شك، فقال : عن أبى حميد أو أبى حميدة، والبزار من غير شك، والطبرانى فى الأوسط والكبير، ورجال أحمد رجال الصحيح، ا هـ. مجمع الزوائد ٤ / ٢٧٦.

بأى الأمرين أسر ؟ بفتح خير أم بقدم جعفر " أخرجه الحاكم <sup>(١)</sup> فى الفرائد  
عن الأجلح ، عن الشعبي ، عن جابر ، قال : " لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من خير قدم جعفر من الحبشة ، فلتقاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل جبهته ،  
وقال : والله ما أدرى بأيهما أفرح بفتح خير ، أم بقدم جعفر " وأخرجه <sup>(٢)</sup> من  
حديث ابن عمر ، بلفظ : " فلما قدم منها أعتقه النبي صلى الله عليه وسلم ، وقبل  
بين عينيه " وقال : صحيح لا غبار عليه . وأخرجه الطبرانى <sup>(٣)</sup> من حديث أبى جحيفة  
قال : " قدم جعفر بن أبى طالب رضى الله عنه / من أرض الحبشة ، فقبل رسول الله ١٩٣ / ب  
صلى الله عليه وسلم ما بين عينيه ، وقال ما أدرى أنا بقدم جعفر أسرا أو بفتح خير " <sup>(٤)</sup>  
وأخرجه الدارقطنى <sup>(٥)</sup> من حديث ( عائشة ) قالت : " لما قدم جعفر بن أبى طالب

( ١ ) الاستدرك ٣ / ٢١١ ، ورواه أيضا البيهقى فى دلائل النبوة ج ٤ ص ٢٤٦  
باب غزوة خير ، وقد أورده الحافظ ابن كثير فى البداية والنهاية ٤ / ٢٣١ ،  
والزيلعى فى نصب الراية ٤ / ٢٥٤ .

اسناده : سكت عنه الحاكم ، ثم أخرجه عن سفيان عن اسماعيل بن أبى خالد ،  
وزكريا بن أبى زائدة عن الشعبي ، وقال : هذا مرسل صحيح ، وقال البيهقى  
فى روايته : فى اسناده الى الثورى من لا يعرف ، وسنده كما يلى ، قال : أخبرنا  
أبو عبد الله ، ثنا الحسن بن اسماعيل العلوى ، ثنا أحمد بن محمد ، ثنا  
مكى بن ابراهيم ، ثنا سفيان الثورى عن أبى الزبير عن جابر فذكره بلفظه .  
( ٢ ) الحاكم فى المستدرك ج ١ ص ٣١٩ فى كتاب صلاة التطوع . ولفظه مطسول  
وهذا طرف منه .

اسناده : قال الحاكم : هذا اسناد صحيح لا غبار عليه ، ووافقه الذهبى .

( ٣ ) المعجم الصغير ج ١ ص ١٩٩ ، ورواه أيضا فى المعجم الكبير ج ٢ ص ١٠٠

برقم ( ٢٤٤ ) . وج ٢ ص ١٠٧ برقم ( ١٤٧٠ ) .

اسناده : قال الهيثمى : رواه الطبرانى فى الثلاثة ، وفى رجال الكبير  
أنس بن سالم ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات . مجمع الزوائد ٩ / ٢٧١ و ٢٧٢ .  
وسكت عنه الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ٤ / ٢٥٥ ، والحافظ فى الدراية  
٢ / ٢٣١ .

( ٤ ) كذا فى " م " أطلقه ، وقال الزيلعى فى نصب الراية ٤ / ٢٥٥ : رواه الدارقطنى  
فى سننه عن عائشة رضى الله عنها وذكره ، قلت : لم آقف عليه فى النسخة  
المطبوعة من السنن والله أعلم .

اسناده : ضعفه الدارقطنى فى علله كما فى نصب الراية .

( ٥ ) سقط من " م " والمثبت من نصب الراية ٤ / ٢٥٥ .

(١) من أرض الحبشة خرج اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فعانقه " وأخرج ابن عدى بلفظ " استقبله وقبله بين عينيه " . وأخرج أبو داود<sup>(٢)</sup> ، عن الشعبي : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تلقى جعفر بن أبي طالب رضى الله عنه فالتزمه وقبل مابين عينيه " وأخرج البزار<sup>(٣)</sup> ، عن عبد الله بن جعفر ، قال : " لما قدم جعفر بن أبي طالب رضى الله عنه من الحبشة أتاه النبي صلى الله عليه وسلم فقبل مابين عينيه ، وقال :

(١) الكامل ج ٦ ص ٢٢٢٥ فى ترجمة محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير المكي .

اسناده : ضعيف لأجل محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي المكي ،

ضعفه ابن معين ، وقال النسائي : متروك ، وقال البخارى : منكر الحديث ،

وقال ابن عدى : مع ضعفه يكتب حديثه . أنظر لسان الميزان ٥ / ٢١٦ .

(٢) السنن رقم ( ٥٢٢٠ ) فى الآداب ، باب فى قبلة مابين العينين . ورواه أيضا

الطبرانى فى المعجم الكبير ج ٢ ص ١٠٧ برقم ( ١٤٦٩ ) ، والطحاوى فى

شرح معانى الآثار ٤ / ٢٨١ فى الكراهية ، باب المعانقة ، وابن سعد فى

الطبقات ٤ / ٢٣ ، والحاكم فى المستدرک ٣ / ٢١١ فى كتاب معرفة

الصحابة ، وابن أبى شيبه فى المصنف ٨ / ٦٢١ فى الآداب ، باب فى المعانقة

عند ما يلتقى الرجلان والبيهقى فى السنن الكبرى ٢ / ١٠١ فى النكاح ،

باب ما فى قبلة مابين العينين . والحافظ الذهبى فى سير أعلام النبلاء ١ / ٢١٣ .

اسناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح انما ظهر بمثل هذا الاسناد

الصحيح مرسل ، وقال الذهبى : وهو الصواب . وقال الهيثمى : رو الطبرانى

مرسلا ورجاله رجال الثقات . مجمع الزوائد ٩ / ٢٧٢ .

(٣) كشف الاستار ج ٢ ص ٢٨٥ رقم ( ٢٧٥٦ ) . وفى الحديث قصة . وعنه الحافظ

الزيلعى فى نصب الراية ٤ / ٢٥٦ . من طريق أحمد عن عبد الله بن شبيب

عن اسماعيل بن أبى يونس عن محمد بن اسماعيل بن أبى فديك عن

عبد الرحمن بن أبى مليكة عن اسماعيل بن عبد الله بن جعفر عن أبيه .

اسناده : قال البزار : لا نعلمه يروى عن عبد الله بن جعفر ، عن أبيه ، عن

النبي صلى الله عليه وسلم الا من هذا الوجه ، وقد رواه الشعبى ، عن

عبد الله بن جعفر ، عن أبيه ، ا هـ . قلت : فى اسناده عبد الله بن شبيب

وهو ضعيف ، ذاهب الحديث ، قال ابن حبان : يقلب الأخبار ويسرقها .

أنظر المجروحين ٢ / ٤٧ . والكامل ٤ / ١٥٧٤ ، والميزان ٢ / ٤٣٨ ،

واللسان ٣ / ٢٩٩ .

ما أنا بفتح خير أشد فرحا مني بقدم جعفر". وأخرج الترمذى <sup>(١)</sup>، عن عائشة رضى الله عنها، قالت: "قدم زيد بن حارثة المدينة، ورسول الله صلى الله عليه وسلم فى بيتى، فأتاه فقرع الباب، فقام إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم عريانا يجرتوبه، والله ما رأيته عريانا قبله ولا بعده، فاعتنقه وقبله" قال الترمذى حسن غريب، ورواه أبو نعيم فى "دلائل النبوة" <sup>(٢)</sup> وأخرج

(١) السنن ١٧٤/٤ فى الاستئذان والآداب، باب ما جاء فى المعانقة والقبلة (٣٢) الحديث (٢٨٧٦). وعنه الزيلعى فى نصب الراية ٢٥٦/٤، ورواه الطحاوى أيضا فى شرح معانى الآثار ٢٨١/٤ فى الكراهية، باب المعانقة.

إسناده: قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث الزهرى إلا من هذا الوجه.

(٢) (ص ١٩٥ فى ذكر سرية زيد بن حارثة فى باب الثمان والعشرين. بإسناد الترمذى، ولفظه، قالت: "بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن امرأة من بنى فزارة يقال لها: أم قرفة، جهزت ثلاثين راكبا من ولدها، وولد ولدها، وقالت: اذهبوا الى المدينة فاقتلوا محمدا، فقال النبى صلى الله عليه وسلم: اللهم اكملها بولدها، وبعث اليهم زيد بن حارثة فى بعث، فالتقوا، فقتل زيد بنى فزارة، وقتل أم قرفة ولدها، فاقبل زيد حتى قدم المدينة... الخ". قوله (اكملها) الشكل: هو الموت والهلاك. لسان العرب ٨٨/١١ وقوله (يقال لها: أم قرفة) اسمها فاطمة بنت ربيعة بن بدر الفزارية. كانت سرية زيد بن حارثة الى أم قرفة، بناحية وادى القرى: على سبع ليال من المدينة، فى رمضان سنة ست، وسببها أن زيدا خرج فى تجارة الى الشام، ومعه بضائع لأصحاب النبى صلى الله عليه وسلم، فخرج عليه ناس من بنى بدر من فزارة فضربوه ومن معه حتى ظنوا أنهم قد قتلوه، وأخذوا ما كان معه، ثم تحامل حتى قدم المدينة، فبعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سرية الى بنى فزارة، وأسرت أم قرفة فاطمة بنت ربيعة بن بدر، وغنموا، ثم قدموا المدينة، فقرع زيد بن حارثة الباب، فقام إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم يجرتوبه عريانا حتى اعتنقه وقبله، وساء له فأخبره بما ظفروا الله. وقتلت أم قرفة قتلها قيس بن المحسر اليممرى قتلا عنيفا: ربط بين رجليها حبلا، ثم ربطها بين بعيرين ثم زجرهما فذهبا فقطعاها، وهى عجور كبيرة، =



ابن سعد فى الطبقات <sup>(١)</sup> قال : " أسلم نعيم بن عبد الله بن النحام بعد عشرة ، وكان يكتسب ( اسلامه ) <sup>(٢)</sup> ثم هاجر الى المدينة فى أربعين نفرا من أهله ، فأتى النبى صلى الله عليه وسلم فاعتنقه وقبله " .

( ١٦٢٦ ) حديث " نهى عن المكاعة والمكامعة " <sup>(٤)</sup> عن أبى ریحانة <sup>(٥)</sup> صاحب

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واسمه شمعون ، قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن المكامعة ، أو مكاعة المرأة المرأة ، ليس بينهما شئ ، وعن مكامعة ، أو مكامعة الرجل الرجل ليس بينهما شئ " رواه ابن أبى شيبة <sup>(٦)</sup> .

= وكان زوجها مالك بن حذيفة بن بدر . أنظر طبقات ابن سعد ٦٥ / ٢ ،

سيرة ابن هشام ٦١٧ / ٢ ، امتاع الأسماع ٢٧٠ / ١ .

( ١ ) القسم الأول ، من الجزء السادس ص ١٠٢ فى ترجمة نعيم النحام . من

طريق الواقدي عن يعقوب بن عمر عن نافع العدوى عن أبى بكر بن عبد الله

ابن أبى جهم .

اسناده : ضعيف ، الواقدي متروك .

( ٢ ) فى " م " " ايمانه " بدل " اسلامه " والصواب كما أثبت من الطبقات ونصب الراية

٢٥٦ / ٤ .

( ١٦٢٦ ) ١٥٧ / ٤ .

( ٣ ) المكاعة : هو أن يلثم الرجل صاحبه ، ويضع فمه على فمه كالتقبيل . أخذ من

كهم البعير ، وهو أن يشد فمه اذا هاج ، فجعل لثمه اياه بمنزلة الكعام .

والمكامعة : مفاعلة منه . انظر : النهاية ١٨٠ / ٤ ، الفائق ٢٦٤ / ٣ .

( ٤ ) المكامعة : هو أن يضاجع الرجل صاحبه فى ثوب واحد ، لا حاجز بينهما .

والكميع : الضجيع . وزوج المرأة كميعها .

النهاية ٢٠٠ / ٤ ، وانظر لسان العرب ٣١٣ / ٨ .

( ٥ ) اسمه شمعون بن زيد ، أبو ریحانة الأزدي ، حليف الأنصار ، ويقال مولسى

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، صحابى شهد فتح دمشق ، وقدم مصر ،

وسكن بيت المقدس . / دمشق . التقريب ٣٥٤ / ١ . انظر الاستيعاب

٩٣ / ٥ ت ( ١٢٠٤ ) أسد الغابة ٤ / ٣ ، الاصابة ٨٦ / ٥ ت ( ٣٩١٦ ) .

( ٦ ) المصنف ٣٩٧ / ٤ و ٣٩٨ فى النكاح ، باب فى مباشرة الرجل الرجل والمرأة

المرأة . من طريق زيد بن حباب ، عن يحيى بن أبى أيوب المصرى ، عن عياش

ابن عباس الحميرى ، عن أبى الحصين الحجرى الهيثمى ، عن عامر الحجرى =

وعن ( عياش ) ابن عباس <sup>(١)</sup> رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم " أنه نهى عن  
المكامة والمكامة " رواه أبو عبيد <sup>(٢)</sup> ، وقال : المكامة : أن يلثم الرجل فم صاحبه ،  
والمكامة : أن يضاجع الرجل صاحبه في ثوب واحد . ولا يبي داود <sup>(٣)</sup> ، والنسائي <sup>(٤)</sup> ،  
عن أبي ریحانة ، قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عشرة : عن الوشر <sup>(٥)</sup> ،  
والوشم <sup>(٦)</sup> ، والنتف <sup>(٧)</sup> ، ومكامة الرجل الرجل بغير شعار ، ومكامة المرأة المرأة  
بغير شعار <sup>(٨)</sup> ، وأن يجعل الرجل في أسفل ثيابه حريرا مثل

= عنه به . وعنه الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٢٥٧/٤ .

اسناده : فيه يحيى بن أيوب الخافقي أبو العباس المصري ، وهو صدوق ربما  
أخطأ ، وعامر الحجري هو أبو عامر الحجري المصري ، اسمه عبد الله بن جابر ،  
وقيل : عامر ، والصحيح أبو عامر ، وهو مقبول ، من الثالثة . / من أنظر  
التهذيب ١٢ / ١٤٥ ، التقريب ٢ / ٤٤٤ . وباقي رجال الاسناد ثقات .  
وسكت عنه الحافظ الزيلعي ، والحافظ في الدراية ٢٣٢/٢ برقم ( ٩٦١ ) .

( ١ ) سقط من " م " والمثبت من نصب الراية ٢٥٧/٤ ، والدراية ٢٣٢/٢ .  
( ٢ ) غريب الحديث ج ١ ص ١٧١ و ١٧٢ . وهو بدون السند في النسخة المطبوعة  
أما الزيلعي في نصب الراية ٢٥٧/٤ نسبه لأبي عبيد في غريبه ، وذكره  
باسناده ، قال : حدثني أبو نصر ، عن الليث بن سعد ، عن عياش بن عباس  
اسناده : رجاله ثقات إلا أنه معضل سقط من اسناده اثنان وهو ما أرسله  
تابع التابعي .

( ٣ ) السنن رقم ( ٤٠٤٩ ) في اللباس ، باب ما جاء في لبس الحرير ، ومن كرهه .

( ٤ ) السنن ٨ / ١٤٣ في الزينة ، باب النتف .

اسناده : فيه أبو عامر الحجري الراوي عن أبي ریحانة وهو مقبول ، وباقي رجاله  
ثقات . وسكت عنه المنذرى في مختصره ٣٣ / ٦ ، والزيلعي في نصب الراية  
٢٥٧/٤ .

( ٥ ) الوشر : تحديد الأسنان وترقيق أطرافها تفعله المرأة تتشبه بالشواب ، وإنما

نهى عنه لما فيه من التغدير وتغيير خلق الله . النهاية ١٨٨ / ٥ .

( ٦ ) الوشم : هو أن يفرز الجلد بآبرة ثم يحشى بكحل أو نيل فيزرق أثر أو يخضر

، عون المعبود ٩٧ / ١١ .

( ٧ ) النتف : أي عن نتف النساء الشعور من وجوههن ، أو نتف اللحية أو الحاجب .

بأن ينتف البياض منهما ، أو نتف الشعر عند المصيبة . بذل المجهود ٣٧٥ / ٦ .

( ٨ ) بكسر أوله أي ثوب يتصل بشعر البدن . قال في النهاية ٤٨٠ / ٢ : هو =

(١) وأن يجعل على منكبيه حريرا ، وعن النهبي ، وركوب النمر (٢) ، ولبس الخاتم الا لدى سلطان (٤) . ورواه أحمد في مسنده (٥) ، ولا بن حاجة (٦) بعضه .

(١٦٢٧) قوله " ولا بأس بالمصافحة فانها سنة قديمة متوارثة بين المسلمين من لدن الصدر الأول الى يومنا هذا " . قلت : أخرج أبو داود (٧) عن رجل من عنزة أنه قال لآبى ذر : انى أريد أن أسألك عن حديث ، هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصافحكم اذا لقيتموه ؟ قال : مالم يته قط الا صافحنى . وعن قتادة ، قال : " قلت لآنس كان المصافحة فى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم " . أخرجه البخارى (٨) . وعن حذيفة بن اليمان ، قال : قال رسول الله

= أن يضاجع الرجل صاحبه فى ثوب واحد لا حاجز بينهما . وأنظر عـون المعبود ٩٧/١١ .

(١) فلبس الحرير للرجال حرام وان كان تحت الثياب . بذل المجهود ٣٧٦/١٦ .

(٢) النهبي : بضم النون مقصورة بمعنى النهب ، والمراد بالنهبى الفارة على مال الغير والسلب منه بغير اختياره . عون المعبود ٩٨/١١ ، والمصدر السابق .

(٣) ركوب : جلود ، النمر : جمع نمر وهو السبع المعروف ، وانما نهى عن استعمال جلده لما فيه من الزينة والخيلاء ، أولآنه من فعل العجم ، ويكون لأنه غير مدبوغ لأنه انما يراد لشعره والشعر لا يقبل الدباغ . أنظر معالم السنن ٩٨/١١ ، وبذل المجهود ٣٧٦/١٦ ، وعون المعبود ٩٨/١١ .

(٤) قال الخطابى : ويشبه أن يكون انما كره الخاتم لغير ذى سلطان لأنه يكون حينئذ زينة محضة لا حاجة ولا لأرب غير الزينة . معالم السنن ٩٨/١٦ .

(٥) ج ٤ ص ١٣٤ .

(٦) السنن ١٢٠٥/٢ فى اللباس ، باب ركوب النمر (٤٧) الحديث (٣٦٥٥) ولفظه مختصر عنده وهو : " كان النبى صلى الله عليه وسلم ينهى عن ركوب النمر " ورواه أيضا الدارمى فى سننه ٢٨٠/٢ فى الاستئذان ، باب فى النهي عن مكامعة الرجل الرجل والمرأة المرأة . واسناده تقدم الكلام عليه قريبا .

(١٦٢٧) ١٥٧/٤

(٧) السنن رقم (٥٢١٤) فى الأدب ، باب فى المعانقة . بلفظ مطول وهذا مختصر . اسناده : ضعيف لجهالة ذلك الرجل من عنزة .

(٨) الصحيح ٥٤/١١ فى الاستئذان ، باب المصافحة (٢٧) الحديث (٦٢٦٣) . اسناده : رواه البخارى .

صلى الله عليه وسلم : " ان المؤمن اذا لقي المؤمن فسلم عليه ، وأخذ بيده فصافحه  
تناثرت خطاياهما ، كما يتناثر ورق الشجر " (رواه الطبراني في معجمه الأوسط) <sup>(١)</sup> .  
وللبیهقي في الشعب <sup>(٢)</sup> ، عن يزيد بن البراء ، عن أبيه : " دخلت على النبي صلى  
الله عليه وسلم فرحب بي ، وأخذ بيدي ، وقال : لا يلقي مسلم مسلماً ، ( فيرحب به ) <sup>(٣)</sup>  
ويأخذ بيده ، الا تناثرت الذنوب بينهما ، كما يتناثر ورق الشجر " . وأخرج أبو داود <sup>(٤)</sup> ،  
والترمذي <sup>(٥)</sup> ، وابن ماجه <sup>(٦)</sup> ، وأحمد <sup>(٧)</sup> من وجه آخر عن البراء بلفظ " ما من مسلمين  
يلتقيان ، فيتصافحان ، الا غفر لهما قبل أن يفترقا " .

( ١ ) مابين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من نصب الراية ٢٥٩ / ٤ .

رواه الطبراني في المعجم الأوسط ( ج ١ / ص ١٨٤ / رقم ( ٢٤٧ ) .  
وللبیهقي في شعب الايمان .

اسناده : قال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط ويعقوب بن محمد بن  
الطحلاء روى عنه غير واحد ولم يضعفه أحد ، وبقي رجاله ثقات . مجمع  
الزوائد ٣٦ / ٨ و ٣٧ . قلت : رجال البيهقي ثقات وهو صحيح الاسناد .

( ٢ ) شعب الايمان ( الجزء الثالث / ٢ / الورقة ( ١٩٦ ) .

اسناده : حسن .

( ٣ ) سقط من " م " .

( ٤ ) السنن رقم ( ٥٢١٢ ) في الأدب ، باب في المصافحة .

( ٥ ) السنن ١٧٤ / ٤ في الاستئذان والأدب ، باب ماجاء في المصافحة ( ٣١ ) ،  
الحديث ( ٢٨٧٥ ) .

( ٦ ) السنن ١٢٢٠ / ٢ في الأدب ، باب المصافحة ( ١٥ ) الحديث ( ٣٧٠٣ ) .

( ٧ ) المسند ٣٠٣ / ٤ و ٢٨٩ / ٤ . ورواه أيضا البغوي في شرح السنة ٢٨٩ / ١٢  
رقم ( ٣٣٢٦ ) ، وابن أبي شيبة في المصنف ٦١٩ / ٨ في الأدب ، باب في  
المصافحة .

اسناده : قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب من حديث أبي اسحاق ،  
وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن البراء . وقال المنذرى : في اسناده  
الاجلج : واسمه يحيى بن عبد الله أبو حجية الكندي ، قال ابن معين : ثقة ،  
وقال مرة : صالح ، ومرة : ليس به بأس . وقال ابن عدي : يعد في الشيعة  
الكوفة ، وهو عندى مستقيم الحديث صدوق . وقال أبو زرعة الرازي : ليس  
بقوى . وقال أبو حاتم : ليس بقوى كان كثير الخطأ ، مضطرب الحديث ،  
يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، وقال الامام أحمد : روى عنه غير حديث منكراً ، =

وللترمذى ، عن ابن مسعود رفعه : " من تمام التحية الأخذ باليد " . واسناده ضعيف .

( ١٦٢٨ ) قوله " وعن سفيان بن عيينة أنه قال : تقبيل يد العالم أو يد السلطان العادل سنة ، فقام عبدالله بن المبارك فقبّل رأسه " . ( ٢ )

= وقال السعدى : الأجلح : مفترء ، وقال ابن حبان : لا يدري ما يقول ، يجعل أبا سفيان : أبا الزبير ، ويقلب الأسماء . مختصر سنن أبى داود ٨٠ / ٨ رقم ( ٥٠٤٩ ) . وأنظر الميزان ٣٨٨ / ٤ .

( ١ ) السنن ١٧٣ / ٤ فى الاستئذان والأدب ، باب ماجاء فى المصافحة ( ٣١ ) الحديث ( ٢٨٧٣ ) . ورواه أيضا فى غلله الكبير ٢ / ٧٦٠ باب رقم ( ٣٨١ ) . اسناده : ضعيف ، قال الترمذى : هذا حديث غريب . وقال : سألت محمد ابن اسماعيل عنه ، فلم يعبده محفوظا ، ا هـ . قال الزيلعى : وفيه أيضا مجهول . نصب الراية ٤ / ٢٦٠ . وقال الحافظ : اسناده ضعيف . الدراية ٢ / ٢٣٤ تحت رقم ( ٩٦٣ ) .

( ١٦٢٨ ) ١٥٧ / ٤ .

( ٢ ) قلت : لم ينسبه المخرج هذا الاثر بهذا اللفظ ، ولم آقف عليه بهذا السياق ، وأما بنحوه فقد أخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه ٨ / ٧٥٠ فى الأدب ، باب فى الرجل يقبل يد الرجل عند السلام ، من طريق وكيع ، عن سفيان ، عن زياد ابن فياض ، عن تميم بن سلمة ، والبيهقى فى السنن الكبرى ١ / ١٠١ فى النكاح باب ماجاء فى قبلة اليد . من طريق عبد الرزاق ، عن الثورى ، عن زياد بن فياض عن تميم بن سلمة ، قال : " لما قدم عمر رضى الله عنه الشام استقبله أبو عبيدة بن الجراح رضى الله عنه ، فقبل يده ثم خلوا ببيكان ، قال تميم : تقبيل اليد سنة " ، ا هـ .

اسناده : رجاله ثقات ، وهو مرسل صحيح ، فان تميم بن سلمة كوفى تابعى مشهور ثقة ، يروى عنه زياد بن فياض وغيره ، قلت : لم يذكر أحد أنه روى أو أدرك عمرا رضى الله عنه . أنظر الاصابة ١ / ٣٠٧ ت ( ٨٤٢ ) ، التهذيب ١ / ٥١٢ ، التقريب ١ / ١١٣ . وروى ابن أبى شيبه أيضا فى مصنفه ٨ / ٧٥٠ من طريق سفيان بن عيينة عن مالك عن طلحة قال : قبل خيشمة يدى ، قال مالك : وقبل طلحة يدى . وأخرجه ابن سعد فى الطبقات الكبرى ٦ / ٢٠١ من طريق يحيى بن عباد عن مالك بن مغول . قلت : مالك : هو مالك بن مغول البجلي ثقة جليل ، وطلحة : هو طلحة بن مصرف الحافظ شيخ الاسلام =

ولله<sup>(١)</sup> من حديث أبي أمامة : " من تمام عيادة المريض أن يضع أحدكم يده على جبهته ، ومن تمام التحية المصافحة " .

( ١٦٢٩ ) قوله " لأن الصحابة كانوا يقبلون أطراف رسول الله صلى الله عليه وسلم " . روى الأربعة<sup>(٢)</sup> ، إلا النسائي عن ابن عمر أنه كان في سرية قال : " فدنونا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبلنا يده " .

= الهمداني ثقة جليل ، وخيثمة : هو خيثمة بن عبد الرحمن كان من علماء العباد ، تابعي ثقة جليل ، مانجا من فتنة ابن الأشعث الا هو وابراهيم النخعي . انظر سير أعلام النبلاء ج ٧ ص ١٧٤ وجه ص ١٩١ وجه ص ٣٢٠ .

( ١ ) أي للترمذي في سننه ١٧٣ / ٤ في الاستئذان والآداب ، باب ماجاء في المصافحة ( ٣١ ) الحديث ( ٢٨٧٤ ) ، ورواه أيضا الامام أحمد في مسنده ج ٥ ص ٢٦٠ ، وابن أبي شيبة في مصنفه ٦٢٠ / ٨ في الأدب ، باب في المصافحة عند السلام ، من رخص فيها . الحديث رقم ( ٥٧٧٥ ) .

اسناده : ضعيف ، قال الترمذي : اسناده ليس بالقوى ، وعلى بن يزيد ضعيف ، اهـ . على بن يزيد بن أبي زياد ، أبو عبد الملك الدمشقي ، صاحب القاسم بن عبد الرحمن ، ضعيف ، من السادسة . / ت ق .

انظر التهذيب ٣٩٦ / ٧ ، والتقريب ٤٦ / ٢ .

١٥٧ / ٤ ( ١٦٢٩ ) .

( ٢ ) رواه أبو داود رقم ( ٢٦٤٧ ) في الجهاد ، باب في التولي يوم الزحف ، ورقم ( ٥٢٢٣ ) في الأدب ، باب ما في قبلة اليد ، والترمذي ١٣٠ / ٣ في الجهاد ، باب ماجاء في الفرار من الزحف ( ٣٦ ) الحديث ( ١٧٧٠ ) ، وابن ماجه ١٢٢١ / ٢ في الأدب ، باب الرجل يقبل يد الرجل ( ١٦ ) الحديث ( ٣٧٠٤ ) . ورواه أيضا البيهقي في السنن الكبرى ١٠١ / ٧ في النكاح ، باب ماجاء في قبلة اليد . والامام الشافعي في مسنده ١٠٨١ / ٢ ، والبخاري في شرح السنة ٦٩ / ١١ رقم ( ٢٧٠٨ ) ، وابن الجارود في المنتقى ص ( ٣٥٠ ) رقم ( ١٠٥٠ ) ، والامام أحمد في مسنده ٨٦ / ٢ و ٧٠ / ٢ و ١١١ / ١ ، وفي البخاري في الأدب المفرد ( فضل الله الصمد ) ٤٦١ / ٢ رقم ( ٩٧٥ ) وفي الحديث قصة . وهذا مختصر .

اسناده : قال الترمذي : هذا حديث حسن لا نعرفه الا من حديث يزيد ابن أبي زياد . وصححه الاستاذ أحمد محمد شاكر رقم ( ٥٣٨٤ ) .

قلت : يزيد بن أبي زياد الهاشمي الكوفي ، وهو ضعيف ، كبر فغير ، صار =

وروى أبو داود (١) والبخارى فى "الأدب المفرد" (٢) عن الزارع / ابن عامر (٣) قال : ١/١٩٤  
 " فجعلنا نتبادر من رواحنا ، نقبل يد النبى صلى الله عليه وسلم ورجله " .  
 وروى الحاكم (٤) من طريق عبد الله بن بريدة ، عن أبيه : " أن رجلا أتى النبى صلى  
 الله عليه وسلم [ وسأله شيئا يزاد به يقينا فذكر أجابة (٥) الشجرة (٦) وفيه ] ثم أذن  
 له فقبل رأسه ورجليه " . ورواه البزار (٧) وأخرج (أبو داود) (٨) من حديث أسيد بن حضير

= يتلقن ، وكان شيعيا . كما فى التقريب ٢/ ٣٦٥ ، وأنظر التهذيب ١١/ ٣٢٩

ومع ذلك فقد حسنه الترمذى ، وباقى رجاله ثقات . هو ضعيف لأجل يزيد .

( ١ ) السنن رقم ( ٥٢٢٥ ) فى الأدب ، باب قبلة الجسد ، مختصر ، وفيه قصة .

( ٢ ) فضل الله الصمد ٢/ ٤٦٥ رقم ( ٩٧٨ ) ، باب تقبيل الرجل .

إسناده : حسن ، قال الحافظ المنذرى : ذكر أبو عمر النمرى : أن كنية

الزارع ، أبو الوازع ، وأن له ابنا يسمى الزارع ، وبه كان يكنى ، وأن حديثه عند

البصريين ، وأن حديثه هذا حسن ، اهـ . مختصر سنن أبى داود ٨/ ٩١

رقم ( ٥٠٦٢ ) . وسكت عنه الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ٤/ ٢٤٨ ،

والحافظ فى الدراية ٢/ ٢٣٢ .

( ٣ ) هو زارع بن عامر العبدى ، صحابى ، عداة فى أعراب البصرة . / بخ د .

أنظر أسد الغابة ٢/ ١٩٢ ، الاصابة ٤/ ٣ ، التهذيب ٣/ ٣٠٣ ، التقريب ٨/ ٢٥٦ .

( ٤ ) المستدرک ٤/ ١٧٢ فى البر والصلة . مختصر ، وفيه قصة .

إسناده : ضعيف ، قال الحاكم : صحيح الاسناد ، وتعقبه الذهبى ، فقال :

صالح بن حيان متروك . قلت : ضعفه ابن معين ، وقال البخارى : فيه نظر ،

وقال ابن عدى : عامة ما يرويه غير محفوظ . انظر التاريخ الكبير ٤/ ٢٧٥ ،

الضعفاء والمتروكين للنسائى ص ( ٥٧ ) رقم ( ٢٩٥ ) ، الميزان ٢/ ٢٩٢ .

( ٥ ) هكذا فى " م " كما بين الحاصرتين اختصره المخرج ، وتامه : " فقال :

يا رسول الله علمنى شيئا أزاد به يقينا ، قال ، فقال : أدع تلك الشجرة

فدعابها ، فجاءت حتى سلمت على النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم قال لها :

ارجعى فرجعت ... الخ " .

( ٦ ) فى " م " " السمرة " بدل " الشجرة " والصواب كما أثبت من المستدرک .

( ٧ ) كشف الاستار ٣/ ١٣٢ و ١٣٣ رقم ( ٢٤٠٩ ) فى علامات النبوة ، باب انقياد

الشجرة له .

إسناده : ضعيف فيه صالح بن حيان وهو ضعيف وقد تقدم الكلام عليه قريبا .

( ٨ ) قوله ( أبو داود ) سقط من " م " رواه أبو داود فى سننه رقم ( ٥٢٢٤ ) فى

الأدب ، باب فى قبلة الجسد ، مختصر ، وفيه قصة ، ورواه أيضا الحاكم =

"أنه قبل كشح<sup>(١)</sup> النبي صلى الله عليه وسلم "تتمة : تورّد في هذا الفصل عن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه في قوله تعالى : ( ولا يبدّين زينتهن الا ما ظهر منها )<sup>(٢)</sup> أنه قال : هو الكحل ، والخاتم ،<sup>(٣)</sup> ولم يوجد<sup>(٤)</sup> . حديث " من نظر الى محاسن امرأة أجنبية عن شهوة صب في عينيه الآنك<sup>(٥)</sup> يوم القيامة " ولم يوجد<sup>(٦)</sup> . والمعروف " من استمع الى حديث قوم وهم له كارهون صب في أذنه الآنك يوم القيامة " . أخرجه البخاري<sup>(٧)</sup> من حديث ابن عباس . حديث " من مس كف امرأة ليس منها بسبيل ، وضع على كفه جمرة يوم القيامة " ولم يوجد<sup>(٨)</sup> أيضا . وحديث أبي هريرة " الركبة — من العورة " ولم يوجد<sup>(٩)</sup> من حديثه ، وتقدّم في شروط الصلاة من حديث علي رضي الله عنه .

= في المستدرك ٢٨٨/٣ في معرفة الصحابة .

اسناده : صحيح ، صححه الحاكم ، ووافقه الذهبي .

( ١ ) الكشح : الخصر ، أو الذي يطوى عنك كشحه ولا يآلفك . النهاية ١٧٥ / ٤ .

وقال في عون المعبود ١٣٥ / ١٤ : الكشح : هو ما بين الخاصرة إلى الضلع الأقصر من أضلاع الجنب .

( ٢ ) ( سورة النور ، الآية : ٣١ ) .

( ٣ ) قال ابن عباس : ( ولا يبدّين زينتهن الا ما ظهر منها ) هي الكحل والخاتم .

أنظر تفسير الطبري ١١٨ / ١٨ ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٨٣ / ٤ - ٢٨٥ في

النكاح ، باب في قوله : ( ولا يبدّين زينتهن ) . وقد تقدّم في الحديث رقم ( ١٥٧ ) .

( ٤ ) قال الحافظ الزيلعي : وأما الرواية عن علي كرم الله وجهه فغريب . نصب

الراية ٢٣٩ / ٤ ، وقال الحافظ في الدراية ٢٢٥ / ٢ : أما عن علي فلم أجد ذلك عنه .

( ٥ ) الآنك : هو الرصاص الأبيض ، وقيل الأسود ، وقيل هو الخالص منه .

أنظر النهاية ٧٧ / ١ ، وقال العيني في عمدة القاري ١٦٧ / ٢ : " الآنك "

بالمد وضم النون وبالكاف ، وهو الرصاص المذاب .

( ٦ ) قال الحافظ : لم أجدّه . أنظر الدراية ٢٢٥ / ٢ ، ونصب الراية ٢٤٠ / ٤ .

( ٧ ) الصحيح ٤٢٧ / ١٢ في التعبير ، باب من كذب في حلمه ( ٤٥ ) الحديث ( ٧٠٤٢ ) .

اسناده : رواه البخاري .

( ٨ ) أنظر نصب الراية ٢٤٠ / ٤ ، الدراية ٢٢٥ / ٢ رقم ( ٩٤٩ ) .

( ٩ ) أنظر نصب الراية ٢٤٢ / ٤ ، والدراية ٢٢٦ / ٢ .

( ١٠ ) تقدّم في الحديث رقم ( ١٥٥ ) .



وحدث جرهد<sup>(١)</sup> أخرجه مالك<sup>(٢)</sup> عن أبي النضر، عن زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد<sup>(٣)</sup>، عن أبيه<sup>(٤)</sup>، قال : كان جرهد من أصحاب الصفة<sup>(٥)</sup>، قال : " جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا ، وفخذى منكشفة ، فقال : أما علمت أن الفخذ عورة ؟ " وهكذا أخرجه (أبو) داود<sup>(٦)</sup> من هذا الوجه ، وأخرجه الترمذى<sup>(٨)</sup> ، والحاكم<sup>(٩)</sup> من طريق ابن عيينة ، عن أبي النضر، عن زرعة بن سلم ( بن ) جرهد ، عن جده جرهد . ومن رواية معمر عن أبى الزناد ، أخبرنى ابن جرهد<sup>(٤)</sup> ، عن أبيه . ومن رواية عبد الله بن محمد بن

( ١ ) هو جرهد بن رزاح : بكسر الراء بعدها زاي وآخره مهمل ، الأسلمى ، مدنى له صحبة ، وكان من أهل الصفة ، يقال مات سنة احدى وستين . / خت د ت ق . التقريب ١ / ١٢٦ . وأنظر الاستيعاب ٢ / ٢٠٣ ت ( ٣٥٥ ) ، أسد الغابة ١ / ٢٧٧ ، الاصابة ٢ / ٧٥ ت ( ١١٢٧ ) .

( ٢ ) قلت : كذا فى " م " وهو كذلك فى الدراية ٢ / ٢٢٦ رقم ( ٩٥٢ ) عزاه لمالك وليس فيه ، وقد أخرجه أبو داود فى سننه رقم ( ٤٠١٤ ) من طريق مالك ، عن أبي النضر ، عن زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد ، عن أبيه ... الخ . هكذا عزاه الزيلعى فى نصب الراية ٤ / ٢٤٣ ، وهذا هو الصواب ، ولأن الحافظ فى الدراية اختصره ، وقلده المخرج فى ذلك وكان الأولى أن ينبه عليه لرفع الالتباس حتى لا يتوهم أنه فى الموطأ . وقد عزاه لأبى داود ، والترمذى فقط ابن الأثير فى جامع الأصول ٥ / ٤٥١ .

( ٣ ) زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد الأسلمى المدنى ، وثقه النسائى ، من الثالثة . / د كن . أنظر الجرح ٣ / ٦٠٦ ، التهذيب ٣ / ٣٢٦ ، التقريب ١ / ٢٦٠ .

( ٤ ) هو عبد الرحمن بن جرهد الأسلمى ، ويقال عبد الله ، مجهول الحال ، من الثالثة . / د كن . أنظر الجرح ٥ / ٢٢٠ ، الكاشف ٢ / ١٦٠ ، التهذيب ٦ / ١٥٥ ، التقريب ١ / ٤٧٥ .

( ٥ ) الصفة من البنيان شبه البهو الواسع الطويل السمك ، وأهل الصفة ، هم فقراء المهاجرين ومن لم يكن له منهم منزل يسكنه فكانوا يآوون الى موضع مظلل فى مسجد المدينة يسكنونه . أنظر النهاية ٣ / ٣٧ ، ولسان العرب ٩ / ١٩٥ ، معجم البلدان ٣ / ٤١٤ .

( ٦ ) سقط من " م " .

( ٧ ) السنن رقم ( ٤٠١٤ ) فى الحمام ، باب النهى عن التعرى .

( ٨ ) السنن ٤ / ١٩٧ فى الاستئذان ، باب ما جاء أن الفخذ عورة ( ٧٣ ) الحديث ( ٢٩٤٧ ٢٩٤٨ ٢٩٤٩ ٢٩٥٠ ٢٩٥١ ) .

( ٩ ) المستدرک ٤ / ١٨٠ فى اللباس ، باب أن الفخذين عورة . ورواه أيضا =

عقيل ، عن عبد الله بن جرهد الأسلمي ، <sup>(١)</sup> عن أبيه . وأخرجه الدارقطني <sup>(٢)</sup> من رواية  
سفيان ، عن أبي الزناد ، حدثني ( آل ) <sup>(٣)</sup> الجرهد ، عن الجرهد . وأخرجه أحمد ، <sup>(٤)</sup>  
وابن حبان <sup>(٥)</sup> من طريق مالك ، وقال ابن حبان : من زعم أنه زرعة بن مسلم فقد وهم .

= الامام أحمد ٤٧٨/٣ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٧٥/١ فـ في  
الصلاة ، باب الفخذ هل هو من العورة أم لا ؟ .

اسناده : قال الحافظ : في اسناده اختلاف كثير . التهذيب ١٥٥/٦ ،  
وسياتي ذلك قريباً .

( ١ ) عبد الله بن جرهد الأسلمي ، عن أبيه ، وعنه ابن عقيل فقط ، مع لين ابن عقيل  
ويروى أيضاً عن ابن عقيل ، عن عبد الله بن مسلم بن جرهد ، عن أبيه ، عن  
النبي صلى الله عليه وسلم : " الفخذ عورة " ، اهـ . قاله الذهبي في الميزان  
٢ / ٤٠٠ ، وقال في الكاشف ٧٧/٢ : مستور . وذكره ابن حبان في الثقات .  
التهذيب ١٧٠/٥ .

( ٢ ) السنن ٢٢٤/١ في كتاب الحيض ، باب في بيان العورة والفخذ منها .

( ٣ ) سقط من " م " والمثبت من السنن .

( ٤ ) المسند ٤٧٨/٣ .

( ٥ ) موارد الظمان ص ١٠٦ رقم ( ٣٥٣ ) ، وعنه الزيلعي في نصب الراية ٢٤٣/٤ ،

ورواه أيضاً الدارمي في سننه ٢٧١/٢ في الاستئذان ، باب في أن الفخذ عورة .  
اسناده : قال الترمذي : هذا حديث حسن ما أرى اسناده بمتصل ، ومرة  
أخرى قال : حسن غريب . وقال الحاكم : صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه .

قال ابن القطان : وحديث جرهد له علتان ، أحدهما : الاضطراب المؤدى  
لسقوط الثقة به ، وذلك أنهم مختلفون فيه ، فمنهم من يقول : زرعة بن عبد الرحمن  
ومنهم من يقول زرعة بن مسلم ، ثم من هؤلاء من يقول : عن أبيه عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ، ومنهم من يقول : عن أبيه عن جرهد عن النبي صلى الله  
عليه وسلم ، ومنهم من يقول : زرعة عن آل جرهد ، عن جرهد عن النبي صلى  
الله عليه وسلم . والعلة الثانية : أن زرعة وأباه غير معروف في الحال ، ولا  
مشهور في الرواية . قاله الزيلعي في نصب الراية ٢٤٣/٤ . قال الطحاوي :  
وقد جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم آثار متواترة صحاح فيها  
أن الفخذ من العورة . شرح معاني الآثار ٤٧٤/١ . وقال البغوي : وأكثر  
أهل العلم على أن الفخذ عورة ، ويروى عن ابن عباس وجرهد أن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال : " الفخذ عورة " . قال محمد بن اسماعيل : حديث =

وفي الباب: عن علي رفعه: " لا تكشف فخذك، ولا تنظر الى فخذ حتى ولا ميت " أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup> من رواية ابن جريج، وأخرجه ابن ماجه<sup>(٢)</sup>، والحاكم<sup>(٣)</sup> من وجه آخر، عن ابن جريج. وعن ابن عباس رفعه: " الفخذ عورة " أخرجه الترمذي<sup>(٤)</sup>، والحاكم<sup>(٥)</sup> وأحمد<sup>(٦)</sup>، والبيهقي<sup>(٧)</sup>، والطبراني<sup>(٨)</sup>. [ وعن محمد بن عبد الله بن جحش: " كنت مع

= أنس أسند ( وسيأتي قريباً )، وحديث جرهد أحوط حتى يخرج من اختلافهم. أنظر شرح السنة ٩ / ٢٢٥٢١. وصحيح البخاري ج ١ ص ٤٧٨ في الصلاة، باب ما يذكر في الفخذ ( ١٢ ) .

( ١ ) السنن رقم ( ٤٠١٥ ) في الحمام، باب النهي عن التعري. وفي الجنائز رقم ( ٣١٤٠ ) .

( ٢ ) السنن ١ / ٤٦٩ في الجنائز، باب ماجاء في غسل الميت ( ٨ ) الحديث ( ١٤٦٠ ) .

( ٣ ) المستدرک ٤ / ١٨٠ و ١٨١ في اللباس، باب التشديد في كشف العورة .

ورواه أيضا البيهقي في السنن الكبرى ٢ / ٢٢٨ في الصلاة، باب عورة الرجل .

والدارقطني في السنن ١ / ٢٢٥ في كتاب الحيض، باب في بيان العورة

والفخذ منها . والطحاوي في شرح معاني الآثار ١ / ٤٧٤ في الصلاة، باب

الفخذ هل هو من العورة أم لا؟ وعبد الله بن أحمد في زوائد السنن ١ / ١٤٦

، قال ابن جريج: أخبرني عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة عن علي .

إسناده : قال أبو داود : هذا الحديث فيه نكارة، وسكت عنه الحاكم . قال

ابن أبي حاتم في العلل ج ٢ ص ٢٧١ رقم ( ٢٣٠٨ ) عن أبيه : لم يسمعه

ابن جريج من حبيب ولا حبيب من عاصم . قلت : الحديث منقطع بهـذا

الاسناد في موضعين وهو ضعيف . قال ابن حزم : منقطع، رواه ابن جريج

عن حبيب بن أبي ثابت، ولم يسمعه منه، وبينهما من لم يسم ولا يدرى من هو؟

ورواية حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة، ولم يسمعه منه، وقال ابن معين :

بينهما رجل ليس بثقة، ولم يروه عن ابن جريج إلا أبو خالد، ولا يدرى من

هو؟ . المحلي ٣ / ٢٧٦، المسألة ( ٣٤٩ )، وأنظر نصب الراية ٤ / ٢٤٤ .

( ٤ ) السنن ٤ / ١٩٨ في الاستئذان والآداب، باب ماجاء أن الفخذ عورة ( ٧٣ ) الحديث ( ٢٩٥٠ ) .

( ٥ ) المستدرک ٤ / ١٨١ في اللباس، باب لا تنظر الى فخذ حتى ولا ميت .

( ٦ ) السنن رقم ( ٢٤٩٣ ) .

( ٧ ) السنن الكبرى ٢ / ٢٢٨ في الصلاة، باب عورة الرجل .

( ٨ ) المعجم الكبير ١١ / ٨٤ رقم ( ١١١١٩ ) . عن اسراييل عن أبي يحيى القتات، =

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمر على معمر<sup>(١)</sup> وهو جالس على باب داره وفخذه مكشوفة - فقال له : يا معمر غط فخذك ، فان الفخذ عورة<sup>(٢)</sup> أخرجه أحمد ، والطبراني<sup>(٣)</sup> (٤) والحاكم ، والطحاوي<sup>(٥)</sup> ، والبخاري في " تاريخه " ، وعلقه في صحيحه<sup>(٦)</sup> مع حديث<sup>(٧)</sup> (٨)

= عن مجاهد ، عن ابن عباس .

اسناده : ضعيف ، فيه أبو يحيى القتات ، وهو ضعيف . أنظر المحلى ٣/٢٧٦م

( ٣٤٩ ) ، ونصب الراية ٤/٢٤٤ ، والجواهر النقي ٢/٢٢٨ .

( ١ ) هو معمر بن عبد الله بن نافع بن نضلة العدوي ، وهو ابن أبي معمر صحابي كبير ، من مهاجرة الحبشة . م د ت ق . أنظر الاستيعاب ١٠/١٧٥ ت ( ٢٤٦٨ ) ، أسد الغابة ٤/٤٠٠ ، الإصابة ٩/٢٦٢ ت ( ٨١٤٦ ) ، التقريب ٢/٢٦٦ .

( ٢ ) المسند ٥/٢٩٠ .

( ٣ ) المعجم الكبير ج ١٩ ص ٢٤٥ رقم ( ٥٥٠ - ٥٥٤ ) .

( ٤ ) مابين الحاصرتين سقط من " م " وقد استدركه من الدراية ٢/٢٢٧ ، ونصب

الراية ٤/٢٤٥ .

( ٥ ) المستدرک ٤/١٨٠ في اللباس ، باب أن الفخذ من عورة ، وج ٣ ص ٦٣٧ .

( ٦ ) شرح معاني الآثار ١/٤٧٤ في الصلاة ، باب الفخذ هو من العورة أم لا ؟

( ٧ ) ورواه أيضا البيهقي ٢/١٢٨ ، والبيهقي في شرح السنة ٩/٢١ رقم ( ٢٢٥١ ) .

( ٨ ) ج ١ ص ٤٧٨ في الصلاة ، باب ما يذكر في الفخذ ( ١٢ ) .

اسناده : قال الحافظ الزيلعي : وهذا مسند صالح ، ورواه الطحاوي وصححه وسكت عنه الحاكم . وقال الحافظ : رجاله رجال الصحيح غير أبي كثير فقد روى عنه جماعة ، لكن لم اجد فيه تصريحاً بتعديل ، وقال ابن الترمكاني : له علتان ، احدهما : انه مختلف الاسناد حكاه صاحب الامام عن الدارقطني . والثانية : ان ابا كثير الراوي عن ابن جحش لم اعرف اسمه ولا حاله وخطأ ابن مندة من جعله من الصحابة وقال ابن حزم : ابو كثير مجهول . وقال الحافظ في التقريب ٢/٤٦٦ : ابو كثير ، مولى آل جحش ، ويقال مولى الليثيين ، ثقة ، من الثانية ، ويقال له صحبه ، ومنهم من ضبطه بالموحدة ، والتأنيث ، وذكره في الإصابة ١١/٣٢٠ ت ( ٩٦٩ ) .

وقال البيهقي : وقد ذكر البخاري في الترجمة حديث ابن عباس وجده ومحمد بن جحش بلا اسناد ، وهذه اسانيد صحيحة يحتج بها . السنن الكبرى

٢/٢٢٨ ، وقال ابن قيم الجوزية : وطريق الجمع بين هذه الاحاديث ان العورة عورتان : مخفية ومغلظة . فالمغلظة : السوأتان ، والمخفية : الفخذان ولا تنافي بين الامر بغض البصر عن الفخذين لكونهما عورة ، وبين كشفهما لكونهما عورة مخفية . والله اعلم . تهذيب سنن أبي داود ( مختصر سنن أبي داود

١٧/٦ رقم ٣٨٥٧ ) ، وانظر ايضا نصب الراية ٤/٢٤٥ . وفتح الباري ١/٤٧٩ في الصلاة ، باب رقم ( ١٢ ) ، والمحلى ٣/٢٧٦ م ( ٣٤٩ ) . الجواهر النقي

٢/٢٢٨ .

ابن عباس ، وجرهد . ويعارض هذه الاحاديث <sup>(١)</sup> حديث أنس: " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجرى في زقاق خيبر ، ثم حسر الأزارع فخذ ، حتى انى لا نظر الى بيضا فخذ . . الحديث " رواه البخارى <sup>(٢)</sup> هكذا ، ولفظ مسلم <sup>(٣)</sup> " فانحسر <sup>(٤)</sup> ومال الاسماعيلى الى ترجيحها . قال الحافظ <sup>(٥)</sup> : لافرق فى نظرى بين الروایتين من جهة أنه صلى الله عليه وسلم لا يقر على ذلك لو كان حراما ، فاستوى الحال بين أن يكون حسره باختياره أو انحسر بغير اختياره . قلت : فهل ثبت أنه أقر عليه أم حال علمه به غطاء ، الله أعلم . وحديث الترمذى ، والنسائى <sup>(٦)</sup> عن ابن عمر رفعه : " ألا لا يخلون رجل بامرأة الا كان الشيطان <sup>(٧)</sup>

( ١ ) سقط من " م " .

( ٢ ) الصحيح ج ١ ص ٤٧٩ و ٤٨٠ فى الصلاة ، باب ما يذكر فى الفخذ ( ١٢ ) .

الحديث ( ٣٧١ ) و ( ٦١٠ ) .

( ٣ ) الصحيح ٣ / ١٤٢٦ فى الجهاد ، باب غزوة خيبر ( ٤٣ ) الحديث ( ١٢٠ ) .

( ١٣٦٥ ) مطول وهذا طرف منه .

اسناده : متفق عليه .

( ٤ ) كذا أيضا فى نصب الراية ٤ / ٢٤٥ ، وأما فى النسخة المطبوعة " وانحسر " أى انكشف

كما فى النهاية ١ / ٣٨٣ . وقال الزيلعى ، عن الامام النووى : وهذه الرواية تبين

رواية البخارى ، وأن المراد انحسر بغير اختياره ، لضرورة الاجراء ، اهـ .

وقال الحافظ عن القرطبى فى فتح البارى ج ١ ص ٤٨٠ :

حديث أنس وما معه انما ورد فى قضايا معينة فى أوقات مخصوصة يتطرق اليها من

احتمال الخصوصية أو البقاء على أصل الاباحة مالا يتطرق الى حديث جرهد وما معه

لانه يتضمن اعطاء حكم كلى ، واطهار شرح عام ، فكان العمل به أولى .

( ٥ ) الدراية فى تخريج أحاديث الهداية ٢ / ٢٢٧ تحت رقم ( ٩٥٢ ) .

( ٦ ) السنن ٣ / ٣١٥ فى الفتن ، باب فى لزوم الجماعة ( ٧ ) الحديث ( ٢٢٥٤ ) .

( ٧ ) فى عشرة النساء ( الكبرى ٨٤ / ٧ ) كما فى تحفة الاشراف ٨ / ٦٢ رقم ( ١٠٥٣٩ ) .

قلت : الجدير بالذكر أن هذا الحديث يوجد فى مسند عمر بن الخطاب وليس فى

مسند عبدالله بن عمر ، وهو من طريق عبدالله بن دينار - مولى ابن عمر - عن ابن

عمر ، عن عمر ، ومع ذلك اعتبره المخرج ، وقبله الزيلعى فى نصب الراية ٤ / ٢٤٩ ،

وابن الاثير فى جامع الاصول ٦ / ٦٦٩ رقم ( ٤٩٧٢ ) من حديث ابن عمر ، وهو

الراوى عن أبيه ، وهو حديث طويل وفيه خطبته بالجابية ، وهذا طرف منه .

ثالثهما " وصححه ابن حبان <sup>(١)</sup> . وأخرجه <sup>(٢)</sup> من حديث جابر بن سمرة بلفظ: " ولا يخلصون رجل بامرأة ، فان الشيطان ثالثهما " وفي معناه ما أخرجه مسلم <sup>(٣)</sup> ، عن جابر رفعه " لا يبيتان رجل عند امرأة ، الا أن يكون ناكحا ، أو ذا محرم " . وأثر سعيد ، والحسن : لا تفرنكم سورة النور ، فانها في الاناث ، دون الذكور ، ولم يوجد بهذا اللفظ <sup>(٤)</sup> . وإنما لابن <sup>(٥)</sup>

( ١ ) وأخرجه أيضا الامام في مسنده ١٨/١ و ٢٦ ، والحاكم في المستدرک ١١٤/١ في العلم ، باب خطبة عمر رضى الله عنه بالجابية .

اسناده : قال الترمذى : حسن صحيح غريب ، وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي .  
( ٢ ) ابن حبان في صحيحه في النوع الثامن والستين ، من القسم الثالث . كما في نصب الراية ٢٥٠/٤ ، ورواه أيضا الطيالسى في مسنده ( منحة المعبود ١٧٢/٢ رقم ٢٦٤٢ ) .

وهو حديث طويل وفيه خطبته رضى الله عنه ، وهذا طرف منه .

اسناده : صحيح رجاله ثقات .

( ٣ ) الصحيح ١٧١٠/٤ في السلام ، باب تحريم الخلوة بالاجنبية والدخول عليها ( ٨ ) الحديث ( ١٩ ) ( ٢١٧١ ) . من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه .  
ولفظه في النسخة المطبوعة ببعض الزيادة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ألا لا يبيتان رجل عند امرأة ثيب ، الا أن يكون ناكحا أو ذا محرم " ورواها أيضا ابن أبي شيبة في مصنفه ٤٠٩/٤ في النكاح ، باب ما قالوا في الرجل يدخل على المغيبة .  
( ٤ ) قوله تعالى : ( ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء ببعولتهن أو أبناءهن أو أبناء ببعولتهن أو اخوانهن أو بنى اخوانهن أو بنى اخواتهن أو نساءهن أو ما ملكت أيمانهن . . . الآية ) رقم ( ٣١ ) .

قال العلامة القرطبي : ظاهر الآية يشمل العبيد والاماء المسلمات والكتابات ، وهو قول جماعة من أهل العلم ، وهو الظاهر من مذهب عائشة ، وأم سلمة رضى الله عنهما ، وقال ابن عباس : لا بأس أن ينظر المملوك الى شعر مولاه .

وقال العلامة الجصاص : " أو ما ملكت أيمانهن " : تأوله ابن عباس وأم سلمة وعائشة أن للعبد أن ينظر الى شعر مولاه ، قالت عائشة : والى شعر غير مولاه روى أنها كانت تمتشط والعبد ينظر اليها ، وقال ابن مسعود ومجاهد والحسن وابن سيرين وابن المسيب : أن العبد لا ينظر الى شعر مولاه ، وهو مذهب أصحابنا الا أن يكون ذا محرم .

انظر أحكام القرآن ١٧٥/٥ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٣٣/١٢ .

( ٥ ) انظر نصب الراية ٢٥١/٤ ، والدراية ٢٣٠/٢ تحت رقم ( ٩٥٢ ) .

أبى شيبة<sup>(١)</sup> لا تفرنكم الآية : ( الا ماملكت أيمانكم )<sup>(٢)</sup> انما عني به الا ماء ، ولم يعن به العبيد . أخرجه عن سعيد بن المسيب ، وأخرج عن الحسن : أنه كره أن يدخل المملوك على مولاه بغير إذنها . وفي الباب : ما رواه عبد الرزاق في " مصنفه " <sup>(٣)</sup> عن الثوري عن ( ليث ) <sup>(٤)</sup> ، عن طاوس ، ومجاهد ، قالا : لا ينظر المملوك الى شعر سيدته . قال : ففى بعض القراءة ( وماملكت أيمانكم الذين لم ييلغوا الحلم ) <sup>(٥)</sup> . " فصل " فى اللباس وغيره .

( ١٦٣٠ ) حديث على بن أبى طالب رضى الله عنه . عن على بن أبى طالب رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ حريرا فجعله فى يمينه ، وأخذ ذهبا ، فجعله فى شماله ، ثم قال : ان هذين حرام على ذكور أمتى ، حل لائناهم " أخرجه ابن ( ١٩٤ / ب )

ماجه <sup>(٦)</sup> بهذا اللفظ . وأخرجه أبوداود <sup>(٧)</sup> ، والنسائي <sup>(٨)</sup> ، وأحمد <sup>(٩)</sup> ، وابن حبان

( ١ ) المصنف ٢٦٩ / ٤ و ٣٣٥ فى النكاح ، باب فى قوله : ( والمحصنات من النساء ) وباب ما قالوا فى الرجل المملوك ، له أن يرى شعر مولاه .

إسناده : فى اسناد سعيد بن المسيب طارق بن عبد الرحمن البجلي وهو صدوق له أوهام ، وباقي رجاله ثقات .

واسناد الحسن البصرى صحيح رجاله ثقات .

( ٢ ) ( سورة النساء ، الآية : ٢٤ )

( ٣ ) ج ٧ ص ٢١٢ رقم ( ١٢٨٢٧ ) .

وأخرج أيضا ابن أبى شيبة ٣٣٥ / ٤ فى النكاح ، باب ما قالوا فى الرجل المملوك ، له أن يرى شعر مولاه . من طريق وكيع عن سفيان عن ليث عن مجاهد وعطاء : أنهما كرها أن يرى العبد شعر مولاه ، اهـ .

إسناده : ضعيف لاجل ليث بن أبى سليم بن زعيم وهو ضعيف وقد تقدمت ترجمته . وانظر

أيضا الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ( ٩٠ ) رقم ( ٥١١ ) .

( ٤ ) فى " م " " ليس " بدل " ليث " . والصواب كما أثبت .

( ٥ ) فى " م " " الحكم " وهو خطأ . والصواب " الحلم " .

( ١٦٣٠ ) ١٥٧ / ٤ .

( ٦ ) السنن ١١٨٩ / ٢ فى اللباس ، باب لبس الحرير والذهب للنساء ( ١٩ )

الحديث ( ٣٥٩٥ ) .

( ٧ ) السنن رقم ( ٤٠٥٧ ) فى اللباس ، باب فى الحرير للنساء .

( ٨ ) السنن ١٦٠ / ٨ و ١٦١ فى الزينة ، باب تحريم الذهب على الرجال .

( ٩ ) المسند ج ١ ص ٩٦ و ١١٥ .

وصححه ، (١) وقال عبد الحق : (٢)

قال ابن المدينى : حديث حسن ، ورجاله

معروفون . وعن أبى موسى الاشعرى : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : " حرم لباس الحرير ، والذهب على ذكور أمتى ، وأحل لائناهم " . قال الترمذى (٣) بعد إخراجـه :

( ١ ) موارد الظمان ص ( ٣٥٣ ) رقم ( ١٤٦٥ ) . ورواه أيضا الطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢٥٠ / ٤ فى الكراهية ، باب لبس الحرير .

وابن أبى شيبة فى مصنفه ٣٥١ / ٨ فى العقيدة ، باب فى لبس الحرير وكراهية لبسه .  
إسناده : ذكر عبد الحق فى أحكامه هذا الحديث من جهة النسائى ، ونقل عن ابن المدينى أنه قال فيه : حديث حسن ، ورجاله معروفون ، قال ابن القطان فى كتابه : هكذا قال : وأبو أفلح مجهول ، وعبد الله بن زهير مجهول الحال ، قال الشيخ فى الامام وعبد الله بن زهير ذكره ابن سعد فى الطبقات ٢ / ٧ / ٢٠٠ ووثقه ، وقال توفى سنة ( ٨١ ) فى خلافة عبد الملك بن مروان .

أنظر نصب الراية ٢٢٣ / ٤ . قلت : قال الحافظ : عبد الله بن زهير الغافقى ثقة ، وأبو أفلح الهمداني ، مقبول ، وقال العجلي : تابعى ثقة .

أنظر التهذيب ٢١٧ / ٥ وج ١٢ ص ١٣ ، التقریب ٤١٥ / ١ وج ٢ ص ٣٩٢ .  
وقال الامام النووى : رواه أبو داود بإسناد حسن . رياض الصالحين ص ( ٣٥٤ ) رقم ( ٨٠٥ ) .

( ٢ ) فى " م " قال عبد الحق " مكرر مرتين .

( ٣ ) السنن ١٢٢ / ٣ فى اللباس ، باب ماجاء فى الحرير والذهب للرجال ( ١ ) الحديث ( ١٧٧٤ ) .

ورواه أيضا الامام أحمد ٣٩٢ / ٤ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٤٠٧ ، والطيالسى ( منحة المعبود ٣٥٥ / ١ رقم ( ١٨٢٠ ) ، والنسائى ١٦١ / ٨ فى الزينة ، باب تحريم الذهب على الرجال وعبد الرزاق فى مصنفه ٦٨ / ١١ و ٦٩ رقم ( ١٩٩٣٠ و ١٩٩٣١ ) ، وابن أبى شيبة ٣٤٦ / ٨ فى العقيدة ، باب فى لبس الحرير وكراهية لبسه ، والطحاوى فى الآثار ٢٥١ / ٤ فى الكراهية ، باب لبس الحرير ، والبيهقى ٢٧٥ / ٣ .

إسناده : قال الترمذى : حديث حسن صحيح ، ونوه له السيوطى بإشارة الصحيح .  
الجامع الصغير ١ / ١٣ ، وأقر التبريزى تصحيح الترمذى فى مشكاة المصابيح ١٢٤٤ / ٢ رقم ( ٤٣٤١ ) ، قال الحافظ فى الدراية ٢ / ٢١٩ تحت رقم ( ٩٣٩ ) : سعيد بن أبى هند لم يسمع من أبى موسى الاشعرى . وقال ابن حبان : خبر سعيد بن أبى هند عن أبى موسى فى هذا الباب معلول لا يصح ، اهـ . نصب الراية ٢٢٤ / ٤ .  
قلت : رجاله ثقات رجال الصحيحين غير أنه منقطع بهذا الإسناد .



حسن صحيح . ولاهل الشأن فى هذا كلام ، ولكن يكفى الفقيه الاستدلال بتصحیح الترمذی وكثرة المتابعات . (١) فقد أخرج اسحاق ، (٢) والبزار ، (٣) وأبو يعلى ، (٤) وابن أبى شيبة ، (٥) والطبرانى ، (٦) عن عبد الله بن عمرو . قال : " خرج النبى صلى الله عليه وسلم ، وفى إحدى يديه ثوب من حرير ، وفى الاخرى ذهب ، فقال : ان هذين محرم على ذكور أمتى ، حل لاناثم . " وأخرج البزار (٨) مثله من حديث عمر رضى الله عنه . وأخرج البزار ، (٩)

= وصحيح بالشواهد كما سيأتى ، ولم يتعقبه البغوى فى شرح السنة

٣٦/١٢ رقم ( ٣١٠٨ ) .

( ١ ) كذا فى " م " ولعله من الاولى أن يقال : " وكثرة الشواهد " بدل " المتابعات " .

( ٢ ) اسحاق بن راهويه فى مسنده ، وعنه الزيلعى فى نصب الراية ٢٤٤/٤ .

( ٣ ) المسند ، ورواه أيضا ابن ماجه فى سننه ١١٩٠/٢ فى اللباس ، باب لبس الحرير

والذهب للنساء ( ١٩ ) الحديث ( ٣٥٩٧ ) .

( ٤ ) المسند لم اقف عليه والله اعلم ، ورواه أيضا الطيالسى ( منحة المعبود ٣٥٥/١ ) رقم

( ١٨٢١ )

( ٥ ) المصنف ٣٥٢/٨ فى العقيقة ، باب فى لبس الحرير وكراهية لبسه .

( ٦ ) المعجم الكبير ، وهو فى القسم المفقود ، ورواه أيضا الطحاوى فى شرح معانى الاثار

٢٥١/٤ فى الكراهية ، باب لبس الحرير .

من حديث عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الافريقى عن عبد الرحمن بن رافع عنه به .

اسناده : ضعيف ، فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الافريقى ، وهو ضعيف .

وقد تقدمت ترجمته ، وقال الحافظ : فى اسناده الافريقى .

الدراية فى تخريج أحاديث الهداية ٢١٩/٢ تحت رقم ( ٩٣٩ ) .

وقال البوصيرى فى الزوائد : فى اسناده عبد الرحمن بن رافع ، عنه منكير ، قال ابن حبان

لا يحتج بخبره اذا كان من رواية عبد الرحمن بن زياد بن أنعم .

وانما وقع المنكير فى حديثه من أجله ، وقال أبو حاتم : شيخ حديثه منكر ، اهـ .

وضعه الحافظ فى التقريب ٤٧٩/١ . وانظر أيضا التهذيب ١٦٨/٦ .

( ٧ ) فى " م " " عمر " بسقط الواو . والصواب باثباته .

( ٨ ) كشف الاستار ٣٨٢/٣ رقم ( ٣٠٠٥ ) ، ورواه أيضا الطبرانى فى المعجم الصغير ١٦٧/١ .

اسناده : ضعيف ، قال الهيثمى : رواه البزار والطبرانى فى الصغير والوسط ، وفيه

عمرو بن جرير وهو متروك . مجمع الزوائد ١٤٣/٥ .

( ٩ ) كشف الاستار ٣٨٢/٣ رقم ( ٣٠٠٦ ) .

والطبراني<sup>(١)</sup> من حديث ابن عباس مثله . وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup> عن زيد بن أرقم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الذهب والحريز حل لاناث أمتي ، حرام على ذكورها " . وأخرج الطبراني<sup>(٣)</sup> مثله من حديث واثلة بن الاسقع . وروى ابن يونس في تاريخ مصر<sup>(٤)</sup> مثله

( ١ ) المعجم الكبير ١٥ / ١١ رقم ( ١٠٨٨٩ ) و ( ١١٣٣٣ ) .

اسناده : ضعيف ، قال الهيثمي : رواه البزار والطبراني في الكبير والاسبق باسناد يسن في أحدهما : اسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف ، وقد قيل فيه صدوق يهيم وفي الآخر : سلام الطويل وهو متروك ، ومقبة رجالهما ثقات .

مجمع الزوائد ٥ / ١٤٣ . قلت : ليس في اسناده سلام الطويل ، بل محمد بن الفضل ابن عطية ، وهو مجمع على ضعفه ، وقال الحافظ : كذبوه . التقريب ٢ / ٢٠٠ ، وأنظر أيضا الميزان ٤ / ٦ .

( ٢ ) المسند ، كما في نصب الراية ٤ / ٢٢٥ ، وأخرجه أيضا الطبراني في المعجم الكبير

٥ / ٢٤٠ رقم ( ٥١٢٥ ) ، والطحاوي في الآثار ٤ / ٢٥١ .

اسناده : ضعيف ، قال في مجمع الزوائد ٥ / ١٤٣ :

وفيه ثابت بن زيد بن ثابت بن أرقم وهو ضعيف .

( ٣ ) المعجم الكبير ٢٢ / ٩٧ رقم ( ٢٣٤ ) .

اسناده : ضعيف ، فيه محمد بن عبد الرحمن القشيري .

وهو متروك . أنظر الكامل ٦ / ٢٢٦ ، الميزان ٣ / ٦٢٣ ، اللسان ٥ / ٢٥٠ .

( ٤ ) ( لم اعثر على الكتاب ) .

ورواه أيضا البيهقي في السنن الكبرى ٣ / ٢٧٥ و ٢٧٦ في صلاة الخوف باب نهى الرجال عن لبس الذهب ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤ / ٢٥١ في الكراهية ، باب لبس الحرير .

اسناده : قال الامام النووي : وهو حديث حسن يحتج به . المجموع شرح المذهب ٤ / ٢٩٣

وقال الشوكاني : رواه البيهقي باسناد حسن ، ثم قال : وهذه الطرق متعاضدة بكثرتها ينجر الضعف الذي لم تخل منه واحدة منها ، والحديث دليل للجماهير القائلين بتحريم الحرير والذهب على الرجال ، وتحليلهما للنساء .

نيل الاوطار ٢ / ٩٤ كتاب اللباس . قال العلامة ابن قدامة : ولا نعلم في تحريم لبس

الحرير على الرجال اختلافا ، الا لعارض أو عذر ، قال ابن عبد البر : هذا اجماع . المفنى

١ / ٥٨٨ . وقال الحافظ في فتح الباري ١٠ / ٣١٧ : فالنهي عن خاتم الذهب أو التختم

به مختص بالرجال دون النساء فقد نقل الاجماع على اباحته للنساء . وقال الامام =

من حديث عقبة بن عامر الجهني ، وعن ابن عمر ان عمر رضى الله عنه رأى حلة سيرة (١) عند باب المسجد ، فقال : " يا رسول الله لو اشتريت هذه فتلبسها يوم الجمعة ، وللوفد اذا قدموا عليك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انما يلبس ( هذه ) (٢) من لا خلق (٣) له في الآخرة . . الحديث متفق (٤) عليه .

( ١٦٣١ ) حديث : عمر روى الجماعة (٥) ، الا الترمذى عن أبى عثمان

== النووى : اجمع العلماء على تحريم استعمال حلى الذهب على الرجال للاحادِيث الصحيحة السابقة ، ويجوز للنساء لبس الحرير والتحلّى بالفضة وبالذهب — بالاجماع للاحادِيث الصحيحة ، المجموع شرح المذهب ج٤ ص ٢٩٣ و ٢٩٤ وانظر أيضا مراتب الاجماع رقم ( ١٥٠ ) ، وروضة الطالبين ج٢ ص ٢٦٢ و ٢٦٣ .

( ١ ) السيرة : التى فيها خطوط بالابريسم والقز ، وتسمى المسير للخطوط التى فيها كالسيور ، وقيل : حلة سيرة ، كما قالوا : ناقة عشراء ، قال ابو زيد الانصارى : السيرة برود يخالطها الحرير ، انظر شرح السنة ١٢ / ٢٩ ، والنهاية ٢ / ٤٣٣ ، وجامع الاصول ١٠ / ٦٨٣ .

( ٢ ) فى ( م ) " الحرير " بدل " هذه " والتصويب من الصحيحين .

( ٣ ) قيل : معناه من لا نصيب له فى الآخرة ، وقيل : من لا حرمة له ، وقيل : من لا دين له .

صحيح مسلم بشرح النووى ١٤ / ٣٨ .

( ٤ ) رواه البخارى ٢ / ٣٧٣ فى الجمعة ، باب يلبس احسن ما يجد ( ٧ ) الحديث

( ٦٨٨٨ و ٩٤٨٩ و ١٠٤٩٢ و ١٢٦١٩ و ٢٦١٩٠ و ٣٠٥٤ و ١٩٣٠ و ٨٤١٩ و ٨٤١٩ و ٩٨١٩ و ١٥٨١ و ٦٠٨ ) ومسلم

٣ / ٦٨٨ فى اللباس والزينة ، باب تحريم استعمال اناء الذهب والفضة على الرجال

والنساء (٢) الحديث (٦) (٢٠٦٨) ، ورواه ايضا مالك فى الموطأ ٢ / ٩١٧ فى

اللباس ، باب ماجاء فى لبس الثياب ، وابو داود رقم ( ٤٠٤٠ ) فى اللباس ، باب ماجاء

فى لبس الحرير ، والنسائي ٨ / ١٩٦ - ١٩٨ فى الزينة ، باب ذكر النهى عن لبس السيرة

باب ذكر النهى عن لبس الاستبرق ، وتام الحديث .

" ثم جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حلل ، فأعطى عمر منها حلة فقال عمر :

يا رسول الله كسوتنيها ، وقد قلت فى حلة عطاردا ما قلت ؟ فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم : انى لم اكسكها لتلبسها ، فكساها عمرأخا له مشركا ، بمكة " اهـ .

اسناده : متفق عليه .

( ١٦٣١ ) ٤ / ١٥٨ .

( ٥ ) رواه البخارى ١٠ / ٢٨٤ فى اللباس باب لبس الحرير للرجال ، وقد ر مايجوز منه ( ٢٥ )

الحديث ( ٥٨٢٨ و ٥٨٢٩ و ٥٨٣٠ و ٥٨٣٤ و ٥٨٣٥ و ٥٨٣٦ ) .

ومسلم ٣ / ٦٤٢ فى اللباس والزينة ، باب رقم ( ٢ ) الحديث ( ١٢ ) ( ٢٠٦٩ ) . وأبو

داود رقم ( ٤٠٤٢ ) فى اللباس ، باب ماجاء فى لبس الحرير ، والنسائي ٨ / ٢٠٢

فى الزينة ، باب الرخصة فى لبس الحرير ، وابن ماجه ٢ / ١١٨٨ فى اللباس

باب الرخصة فى العلم فى الثوب ( ١٨ ) الحديث ( ٣٥٩٣ ) .

اسناده : متفق عليه .

النهدى قال : (( أتاننا كتاب عمر ونحن مع عتبة بن فرقد بأذربيجان<sup>(١)</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الحرير الا هكذا ، وأشار بأصبعيه اللتين تليان الإبهام قال ابو عثمان : فيما علمنا انه يعنى الأعلام )) زاد ابو داود ، وابن ماجه فيه (( الا (ما كان)<sup>(٢)</sup> هكذا وهكذا : أصبعين ، وثلاثة ، وأربعة )) .  
(١٦٣٢) حديث نهى . أخرج مسلم<sup>(٣)</sup> ، عن قتادة ، عن الشعبي ، عن سويد ابن غفلة : (( ان عمر بن الخطاب خاطب بالجابية ، فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير ، الا موضع أصبعين ، أو ثلاثة ، أو أربع )) ، انتهى . قال الدارقطني<sup>(٤)</sup> : لم يرفعه عن الشعبي ، غير قتادة ، وهو مدلس ، فلعله بلغه عنه ،

(١) جمع عمر رضى الله عنه أذربيجان كلها لعتبة بن فرقد سنة اثنتين وعشرين للهجرة بعد ان عزل حذيفة منها . وروى ابو المنذر هشام بن محمد عن ابي مخنف : ان المغيرة بن شعبه غزا أذربيجان فى سنة عشرين ففتحها ، ثم أنهم كفروا ، فغزاهم الاشعث بن قيس الكندى ، ففتح حصن جابـسـروان ، وصالحهم على صلح المغيرة ، وقال المدائنى : لما هزم المشركون بنهارونسد ، ورجع الناس الى امصارهم ، وبقي اهل الكوفة مع حذيفة ، فغزا بهم أذربيجان فصالحهم على ثمانمائة الف درهم ، ولما استعمل عثمان بن عفان ، رضى الله عنه ، الوليد بن عقبة على الكوفة ، عزل عتبة بن فرقد عن أذربيجان ، فنقصوا ، فغزاهم الوليد بن عقبة سنة خمس وعشرين . انظر الخبر بطوله فى البداية والنهاية ١٣٤/٧ ، ومعجم البلدان ١٢٩/١ .

(٢) سقط من (( م )) والمثبت من السنن .

(١٦٣٢) ١٥٨/٤ .

(٣) الصحيح ١٦٤٣/٣ فى اللباس والزينة ، باب رقم (٢) الحديث (١٥) .  
(٢٠٦٩) .

إسناده : رواه مسلم .

(٤) ذكر الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ٢٢٥/٤ . قال الامام النووى : هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم ، وقال : لم يرفعه عن الشعبي الا قتادة ، وهو مدلس ، ورواه شعبه عن ابي السفر عن الشعبي من قول عمر موقوفا ، ورواه بيان وداود بن ابي هند عن الشعبي عن سويد عن عمر موقوفا عليه وكذا قال شعبه عن الحكم عن خيثمة عن سويد ، وقاله ابن عبد الأعلى عن سويد وابو حصين عن ابراهيم عن سويد هذا كلام الدارقطني . وهذه الزيادة فى هذه الرواية انفراد بها مسلم لم يذكرها البخارى ، وقد قدمنا ان الثقة اذا انفرد برفع ما وقفه الاكثرون كان الحكم لروايته ، وحكم ==

وقد رواه بيان<sup>(١)</sup> ، وداود بن ابي ( هند ، وابن ابي ) السفر ، عن الشعبي ، عن  
سويد ، عن عمر قوله ، انتهى . قلت : علته غير قاذحة عندنا والله اعلم . وسيأتى  
ما يؤيده .

( ١٦٣٣ ) قوله (( واهدى المقوقس ملك الاسكندرية لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
جبة اطرافها من ديباج فلبسها ))<sup>(٥)</sup> .  
( ١٦٣٤ ) قوله (( لانه من زى الاعاجم وقد نهى عنه )) . تقدم فى حديث

== بانه مرفوع على الصحيح الذى عليه الفقهاء والاصوليون ومحققوا المحدثين وهذا  
من ذاك والله اعلم . ا هـ . صحيح مسلم بشرح النووي ٤٨/١٤ .

( ١ ) هو بيان بن بشر الاحمسي - بمهملتين - ابو بشر الكوفي ، ثقة ثبت من الخامسة  
ع/ . انظر الجرح ٤٢٤/٢ ، التهذيب ٥٠٦/١ ، التقريب ١١١/١ .

( ٢ ) هو عبد الله بن ابي السفر : بفتح الفاء ، الثورى الكوفى ، ثقة من السادسة  
مات فى خلافة مروان بن محمد . خ م د س ق . انظر تاريخ ابن معين

٣١١/٢ ، الكاشف ٩٢/٢ ، التهذيب ٢٤٠/٥ ، التقريب ٤٢٠/١ .

( ٣ ) ما بين الحاصرتين سقط من (( م )) والمثبت من نصب الراية ٢٢٥/٤ .

( ١٦٣٣ ) ١٥٨/٤ .

( ٤ ) هو لقب ، واسمه جريج بن ميناء القبطى صاحب الإسكندرية وقد تقدمت ترجمته .

( ٥ ) ثم يوجد بياض فى (( م )) ولم ينسبه المخرج الى ارباب الاصول بهذا السياق .

قلت : لا يوجد عند اهل السير والفتوح الا باللفظ التالى : أى فى رد المقوقس

لكتاب الرسول صلى الله عليه وسلم الذى بعثه اليه . قال : بسم الله الرحمن الرحيم

لمحمد بن عبد الله ، من المقوقس عظيم القبط ، سلام عليك ، اما بعد : فقد

قرأت كتابك ، وفهمت ما ذكرت فيه ، وما تدعوا اليه ، وقد علمت ان ثيبا بقسى ،

وكنت أظن انه يخرج بالشام ، وقد اكرمت رسولك ، وبعثت اليك بجاريتين

لهما مكان فى القبط عظيم ، وبكسوة ، واهديت اليك بغلة لتركبها ، والسلام

عليك ، ولم يزيد على هذا ، ولم يسلم ، والجاريتان : مارية وسيرين ، والبغلة

دل دل ، بقيت الى زمن معاوية . ا هـ . قلت : المذكور هنا "كسوة" وليس "جبة"

اطرافها من ديباج " والله اعلم . انظر الوفاء بالحوال المصطفى ٤٤١/٢ ،

زاد المعاد ٦٩٢/٣ ، البداية والنهاية ٣٠٣/٤ و ٣٠٤ ، شرح

المواهب ٣٤٨/٣ ، نصب الراية ٤٢١/٤ و ٤٢٢ ، ابن سيد

الناس ٢٦٥/٢ و ٢٦٦ ، الاصابة ١٠١/١٠ - ١٠٥ ، امتاع

الاسماع ٣٠٧/٢ .

( ١٦٣٤ ) ١٥٨/٤ ، تقدم فى الحديث رقم ( ١٦٢٦ ) .

النهي عن المكاعة . واخرج مسلم <sup>(١)</sup> عن عبد الله <sup>(٢)</sup> مولى اسماء بنت ابي بكر الصديق قال : (( رأيت ابن عمر في السوق ، وقد اشترى ثوبا شاميا ، فرأى فيه خيطا احمر ، فرده ، فأتيت اسماء ، فذكرت ذلك لها ، فقالت : يا جارية ناوليني جبة [ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاخرجت لي جبة <sup>(٣)</sup> طيالة <sup>(٤)</sup> كسروانية <sup>(٥)</sup> ، لها لبنة <sup>(٦)</sup> ديباج ، وفرجاها مكعوفان <sup>(٧)</sup> بالديباج ، فقالت : كانت هذه عند عائشة رضي الله عنها ، حتى قبضت ، فلما قبضت ، اخذتها ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يلبسها ، فنحن نفسلها للمرضى يستشفون بها )) . ورواه ابو داود <sup>(٨)</sup> ، ولفظه : (( فأخرجت لي جبة مكعوفة الجيب والكمين ، والفرجين بالديباج <sup>(٩)</sup> )) . ورواه البخاري في الادب المفرد ولفظه : (( فاخرجت لي اسماء جبة من طيالة <sup>(١٠)</sup> كسروانية )) .

(١) الصحيح ١٦٤١/٣ في اللباس والزينة ، باب رقم (٢) الحديث (١٠) (٢٠٦٩) .  
اسناده : رواه مسلم .

(٢) هو عبد الله بن كيسان التيمي ، ابو عمر المدني ، مولى اسماء بنت ابي بكر ، ثقة ، من الثالثة . / . التقريب ٤٤٣/١ . وانظر الجرح ١٤٣/٥ ، الميزان ٤٧٥/٢ ، التهذيب ٣٧١/٥ .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من ((م)) .

(٤) جبة طيالة : باضافة جبة الى طيالة ، والطيالة جمع طيلسان ، بفتح اللام على المشهور . صحيح مسلم بشرح النووي ٤٣/١٤ و ٤٤٤ .

(٥) كسروانية : بكسر الكاف وفتحها ، والسين ساكنة والراء مفتوحة وهذه النسبة إلى كسرى صاحب العراق ملك الفرس . انظر المرجع السابق .

(٦) لبنة : بكسر اللام واسكان الباء ، هكذا ضبطها القاضي وسائر الشراح ، قالوا : وهي رقعة في جيب القميص ، وهذه عبارتهم كلهم ، والله اعلم . انظر ايضا المصدر الاول .

(٧) ومعنى "المكعوف" انه جعل لها كفة ، بضم الكاف ، وهي ما يكف به جوانبها ويعطف عليها ، ويكون ذلك في الذيل وفي الفرجين وفي الكمين . انظر ايضا المرجع السابق .

(٨) السنن رقم (٤٠٥٤) في اللباس ، باب الرخصة في العلم وخيط الحرير .

(٩) في ((م)) بعد قوله "بالديباج" زيادة وهي "فقلت كانت" وهذه زيادة سهو من الناسخ والله اعلم .

(١٠) وقد عزاه اليه الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٢٢٦/٤ هكذا بدون السند

وتبعه المخرج ، قلت : لم أقف عليه في نسختي "الادب المفرد" بعد ان تصفحته

بتامه والله اعلم . وقد رواه بهذا اللفظ الامام احمد في مسنده ==

عليها لبنية ، شبر من ديباج ، وان فرجيتها مكفوفان به ، فقالت : هذه جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبسها للجمعة ، وللوفد )) ولا بن حبان في صحيحه (١)  
عن عمر انه قال : (( اياكم والتنعم وزى العجم )) وفي الباب : ما اخرجه البخارى (٢)

== ٣٤٧/٦ و ٣٤٨ و ٣٥٣ و ٣٥٤ .

اسناده : رواه مسلم في صحيحه .

(١) في النوع التاسع ، من القسم الرابع . كما في نصب الراية ٢٢٦/٤ . ورواه ايضا البغوى في شرح السنة ٤٦/١٢ و ٤٧ رقم (٢١١٧) . والامام احمد في مسنده ١٦/١ و ٤٣ ، ومسلم في صحيحه ١٦٤٢/٣ في اللباس والزينة باب رقم (٢) الحديث (١٢) (٢٠٦٩) . من حديث ابى عثمان النهدي مختصر وتماه : قال : (( اتانا كتاب عمر بن الخطاب ونحن باذريجان مع عتبة بن فرقد : اما بعد فاتزروا وارعدوا ، وانتعلوا ، والقوا الخفاف ، والقوا السراويلات ، وعليكم بلباس ابيكم اسماعيل ، وياكم والتنعم ، وزى العجم ، وعليكم بالشمس ، فانها حمام العرب ، وتمعدوا ، واخشوشنوا ، واخشوشبوا واخلولقوا واقطعوا الركب ، وانزوا نزوا ، وارموا الاغراض )) . ولفظ مسلم (( وياكم والتنعم ، وزى أهل الشرك ، ولبوس الحرير )) (شرح الفريب) قوله "تمعدوا" قيل : هو من الغلظ ، يقال للغلام اذا شب وغلظ : تمعد ، وقيل : معناه : تشبهوا بعيش معد ، وكانوا من اهل غلظ وقشف ، يقول : كونوا مثلهم ودعوا التنعم ، وزى العجم . وقوله : " واخشوشنوا " اراد الخشونة في الملابس والمطعم . وقوله : " واخشوشبوا " بالباء فهو من الصلابة ، يقال اخشوشب الرجل : اذا كان صلبا ، ويروى بالجيم من الجشب ، وهو الخشونة في المطعم . انظر شرح السنة ٤٧/١٢ .

اسناده : رواه مسلم .

(٢) الصحيح ٢٩١/١٠ في اللباس ، باب افتراش الحرير (٢٧) الحديث (٥٨٣٧) و ٥٤٢٦ و ٥٦٣٢ و ٥٦٣٣ و ٥٨٣١) . ورواه ايضا النسائي ١٩٩/٨ في الزينة ، باب ذكر النهي عن لبس الديباج ، والامام احمد ٣٩٠/٥ . والبيهقي (مختصر شعب الايمان) ص ٥٧) ، ومسلم في صحيحه رقم (٢٠٦٧) تماه : قال : نهانا النبي صلى الله عليه وسلم ان نشرب في آنية الذهب والفضة وان نأكل فيها . وعن لبس الحرير والديباج ، وان نجلس عليه )) ، اهـ . وهذا لفظ البخارى ، ولفظ الاخرين نحوه . ورواه عبد الرزاق في مصنفه ٦٧/١١ رقم (١٩٩٢٨) .

اسناده : متفق عليه .

فى حديث حذيفة قال : (( نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير —  
والدياج ، وان نجلس عليه )) .

( ١٦٣٥ ) قوله (( وعن ابن عباس انه كان له مرفقة من حرير على بساطه )) . وروى  
ابن سعد<sup>(٢)</sup> فى أول الطبقة الخامسة ، حدثنا ابو نعيم الفضل بن دكين/قال : (١٩٥/أ)  
حدثنا مسعر ، عن راشد مولى لبني عامر ، قال : رأيت على فراش ابن عباس مرفقة<sup>(٣)</sup>  
حرير . واخبرنا عبد الوهاب بن عطاء ، حدثنا عمرو بن ابى المقدام<sup>(٤)</sup> ، عن مؤذن  
بنى وداعة قال : دخلت على عبد الله بن عباس ، وهو متكئ على مرفقة حسيير ،  
وسعيد بن جبير عند رجله ، وهو يقول له : انظر كيف تحدث عني ، فانك خفظت  
عني كثيرا . زاد فى الهداية<sup>(٥)</sup> (( روى ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يجلس على  
مرفقة حرير )) قال المخرجون : لم نجده .<sup>(٦)</sup>

( ١٦٣٥ ) ١٥٨/٤ .

( ١ ) المرفقة : وهى كالوسادة ، واصله من المرفق كأنه استعمل مرفقه واتكأ عليه ،  
وقال فى مختار الصحاح ص ( ٢٥١ ) : المرفقة : بالكسر المَحْدَّة . وانظر  
النهاية ٢٤٦/٢ ، ولسان العرب ١١٩/١٠ .

( ٢ ) الطبقات الكبرى ٣٦٥/٢ ، وعنه الزيلعى فى نصب الراية ٢٢٧/٤ .

اسناده : ضعيف ، فى الاول فيه راشد وهو غير معروف ، وفى الثانى فيه عمرو  
ابن ابى المقدام وهو متروك ، والمؤذن غير معروف وسكت عنه الحافظ الزيلعى ،  
والحافظ فى الدراية ٢٢١/٢ ، قلت : وحديث حذيفة المتقدم المرفوع عند  
البخارى وغيره صريح فى نهى لبس الحرير والجلوس عليه .

( ٣ ) هو مسعر بن كدام ، بكسر أوله وتخفيف ثانيه ، ابن ظهير ، لهلالى ، ابوسلمة  
الكوفى ، ثقة فاضل ثبت ، من السابعة ، مات سنة ( ١٥٥ ) . ع/٠ . التقريب  
٢٤٣/٢ . وانظر الجرح ٣٦٨/٨ ، الميزان ٩٩/٤ ، التهذيب ١١٣/١٠ .

( ٤ ) هو عمرو بن ثابت ، وهو ابن ابى المقدام الكوفى ، مولى بكر بن وائل ، ضعيف  
رمى بالرفض ، من الثامنة ، مات سنة ( ١٧٢ ) . /٠ . التقريب ٦٦/٢ . وقال  
الذهبى : انه متروك . المغنى فى الضعفاء ٦٢/٢ . وانظر تاريخ ابن  
معين ٤٤٠/٢ ، الميزان ٢٤٩/٣ ، التهذيب ٩/٨ .

( ٥ ) انظر شرح فتح القدير ٤٥٤/٨ . ولفظه فيه : (( روى ان النبى صلى  
الله عليه وسلم جلس على مرفقة حرير )) . بدل (( كان يجلس )) .

( ٦ ) نصب الراية ٢٢٧/٤ ، والدراية ٢٢١/٢ تحت رقم ( ٩٤٢ ) .



( ١٦٣٦ ) حديث (( الشعبي ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص فى لبس الحرير والدباج فى الحرب )) قال المخرجون <sup>(١)</sup> : لم نجده . ولا بن عدى فى "الكامل" <sup>(٢)</sup> عن الحكم بن عمير ، وكان من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : (( رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فى لباس الحرير عند القتال )) وفيه ضعيف ، ومستترك ، وعن اسما بنت ابى بكر قالت : عندى للزبير ساعدان <sup>(٣)</sup> من ديباج كان النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهما اياه يقاتل فيهما . رواه أحمد وفيه <sup>(٤)</sup> ابن لهيعة . <sup>(٥)</sup> قال فى الهداية <sup>(٦)</sup> : (( وروى ان الصحابة رضى الله عنهم كانوا يلبسون الخنزير )) <sup>(٧)</sup> .

( ١٦٣٦ ) ١٥٨/٤ .

( ١ ) انظر نصب الراية ٢٢٧/٤ ، والدرية ٢٢١/٢ رقم ( ٩٤٣ ) .  
( ٢ ) ج ٥ ص ١٨٩٠ فى ترجمة عيسى بن ابراهيم بن طهمان الهاشمي . من حديث بقية عن عيسى بن ابراهيم بن طهمان الهاشمي عن موسى بن ابي حبيب عن الحكم بن عمير .  
اسناده : ضعيف جدا ، أعله عبدالحق بعيسى هذا ، وقال : انه ضعيف عندهم بل متروك ، قال ابن القطان : وبقيّة لا يحتج به ، وعيسى ضعيف وموسى بن حبيب ضعيف ايضا . انظر نصب الراية ٢٢٧/٤ . وقال الحافظ : اسناده واه . الدرية ٢٢١/٢ .

( ٣ ) الساعد : ساعد الذراع ، وهو ما بين الزندين والمرفق ، سمي ساعدا لمساعدته الكف اذا بطشت شيئا او تناولته ، وجمع الساعد سواعد . لسان العرب ٢١٤/٣ .

( ٤ ) الدباج : وهو الثياب المتخذة من الابريسم ، فارسي معرب ، وقد تفتح داله ، ويجمع على ديابيج ودبابيج بالياء والباء ، لان أصله دباج . أنظر النهاية ٩٧/٢ ، والمشوف المعلم ٢٨٠/١ .  
( ٥ ) المسند ٣٥٢/٦ .

اسناده : ضعيف ، قال الهيثمي : رواه احمد وفيه ابن لهيعة ، وبقيّة رجال أحمد رجال الصحيح . مجمع الزوائد ١٤٤/٥ . قلت : عبد الله ابن لهيعة بن عقبة ضعيف ، وقد تقدمت ترجمته .

( ٦ ) فى (( م )) (( ابن لهيعة قال رضى الله عنه )) بزيادة ، (( قال رضى الله عنه )) وهذا سهو من الناسخ والله اعلم .

( ٧ ) انظر شرح فتح القدير ٤٥٥/٨ .

( ٨ ) الخز : قال ابن الاثير : الخز المعروف أولا : ثياب تنسج من صوف وابريسم ، وهى مباحة ، وقد لبسها الصحابة والتابعون ، فيكون النهي ==

اخرجه البخارى فى القراءة خلف الامام<sup>(١)</sup> حدثنا مسدد ، حدثنا ابو عوانة ، عن قتادة ، عن زرارة ، قال : (( رأيت عمران بن حصين يلبس الخز )) . وهذا سند الصحيح . واخرج ابن ابى شيبه<sup>(٢)</sup> ، حدثنا اسماعيل بن عليه ، عن يحيى بن<sup>(٣)</sup> اسحاق ، قال : رأيت على أنس بن مالك مطرف<sup>(٤)</sup> خز . وهذا سند الصحيحين . ورواه عبد الرزاق<sup>(٥)</sup> ، حدثنا معمر ، عن عبد الكريم الجزرى قال : رأيت على أنس بن مالك رضى الله عنه جبة خز وكساء خز وأنا اطوف بالبيت مع سعيد بن جبير . وهذا سند كلهم ثقات . ومن طريق عبد الرزاق اخرجه البيهقى فى شعب الايمان<sup>(٦)</sup> .

=== عنها لاجل التشبه بالعجم وزى المترفين ، وان اريد بالخز النوع الآخر ، وهو المعروف الآن فهو حرام ، لان جميعه معمول من الابرسم ، وعليه يحمل الحديث الآخر . (( قوم يستحلون الخز والحرير )) النهاية ٢٨/٢ ، وانظر ايضا لسان العرب ٣٤٥/٥ .

( ١ ) جزء القراءة خلف الامام ص ٢٦ رقم ( ٥٥ ) ، ورواه ايضا ابن سعد فى الطبقات الكبرى ٢٩١/٤ .

اسناده : صحيح رجاله رجال الصحيحين وقد تقدمت ترجمتهم . واخرج الامام احمد فى مسنده ٤٣٨/٤ ، وابن سعد فى الطبقات ٢٩١/٤ . من طريق شعبية عن الفضيل بن فضالة ، عن ابى رجاء العطاردى عمران بن ملحان ، قال : (( خرج علينا عمران بن حصين وعليه مطرف من خز لم نره عليه قبل ذلك ولا بعده ، فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من أنعم الله عز وجل عليه نعمة فان الله عز وجل يحب ان يرى اثر نعمته على خلقه )) . واسناده صحيح رجاله ثقات .

( ٢ ) المصنف ٣٣٩/٨ فى العقيقة ، باب من رخص فى لبس الخز . وعنه الزيلعى فى نصب الراية ٢٢٨/٤ .

اسناده : رجاله ثقات عدا يحيى بن ابى اسحاق الحضرمى النحو وهو صدوق ربما أخطأ .

( ٣ ) سقط من (( م )) .

( ٤ ) المطرف : واحد المطارف ، هى اردية من خز مربعة لها أعلام . قال الفراء : وأصله الضم ، لانه فى المعنى مأخوذ من أطرف ، أى جعل فى طرفيه

العلمان ، ولكنهم استثقلوا الضمة فكسروه . الصحاح ١٣٩٤/٤ .

( ٥ ) المصنف ٧٦/١١ رقم ( ١٩٩٥٩ ) .

اسناده : صحيح رجاله ثقات .

( ٦ ) كذا فى نصب الراية ٢٨٨/٤ .

وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> ، عن العيزار بن حريث ، قال : رأيت على الحسين بن علي كساء خز . ورواه الطبراني<sup>(٢)</sup> من وجه آخر ، عن السدي ، قال : رأيت الحسين ابن علي رضي الله عنه عليه عمامة خز وقد أخرج شعره من تحت العمامة . وأخرج الحاكم<sup>(٣)</sup> ، عن سعد انه دخل وعليه مطرف خز علي ابن عامر ، وتحت مرافق من حرير فامر ابن عامر بها فرفعت ، وقال : صحيح علي شرط الشيخين . وأخرج عبد الرزاق<sup>(٤)</sup> ، عن وهب بن كيسان<sup>(٥)</sup> قال : رأيت ستة من اصحاب رسول الله صلى

(١) المصنف ٨/ ٣٤٠ في العقيقة ، باب من رخص في لبس الخز . من طريق أبي الاحوص عن أبي اسحاق عنه به . وعنه الزيلعي في نصب الراية ٤/ ٢٢٨ .  
اسناده : صحيح رجاله ثقات .

(٢) المعجم الكبير ٣/ ١٠٥ رقم (٢٧٩٦) . وعنه الزيلعي في نصب الراية ٤/ ٢٢٨ .

اسناده : قال في مجمع الزوائد ٥/ ١٤٥ : رجاله ثقات . قلت : فيه السدي هو اسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي وهو صدوق يهيم وقد تقدمت ترجمته ، وهو ضعيف لاجله وباقي رجاله ثقات .

(٣) المستدرک ٢/ ٤٥٥ في التفسير . من حديث سفيان عن عمرو بن دينار سمع صفوان بن عبد الله بن صفوان يقول : (( استأذن سعد علي ابن عامر ، وتحت مرافق من حرير ، فامر بها ، فرفعت فدخل عليه ، وعليه مطرف خز ، فقال ابن عامر استأذنت علي ، وتحتي مرافق من حرير ، فأمرت بها فرفعت ، فقال له : نعم الرجل أنت يا ابن عامر )) . قلت : هذا نصه والمخرج اختصره .  
اسناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح علي شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

(٤) المصنف ١١/ ٧٧ رقم (١٩٩٦٣) من طريق عبد الله بن عمر عنه به . وأخرجه ايضا الطحاوي في شرح معاني الآثار ٤/ ٢٥٦ في الكراهية ، باب الشوب يكون فيه علم الحرير او يكون فيه شيء من الحرير . ولفظه : (( قال : رأيت سعد بن أبي وقاص ، وأبا هريرة ، وجابر بن عبد الله ، وأنس بن مالك ، يلبسون الخز )) اهـ . المذكور فيه اربعة من الصحابة ، وليس فيه ابن عمر وابوسعيد .  
اسناده : ضعيف فيه عبد الله بن عمر بن حفص العمري وهو ضعيف وقد تقدمت ترجمته .

(٥) وهب بن كيسان القرشي مولاهم ، ابو نعيم المدني ، المعلم ، ثقة ، من كبار الرابعة ، مات سنة (١٢٧) . ع/٠ . التقريب ٢/ ٣٣٩ . وانظر سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٢٦ ، تهذيب التهذيب ١١/ ١٦٦ .

صلى الله عليه وسلم يلبسون الخز : سعد بن (ابى) وقاص ، وابن عمر ، وجابر  
ابن عبد الله ، وأبو سعيد ، وأبو هريرة ، وأنس بن مالك . ومن طريق عبد الرزاق  
رواه البيهقي فى شعب الايمان <sup>(٢)</sup> ، وأخرج ابن ابى شيبه <sup>(٣)</sup> عن عمار قال : رأيت  
على ابى قتادة مطرف خز ، ورأيت على ابى هريرة مطرف خز ، ورأيت على ابن عباس  
ملا أحصي . وأخرج عن الشيباني قال : رأيت على عبد الله بن ابى أوفى مطرف  
خز . ورواه ابن سعد فى الطبقات <sup>(٤)</sup> . وأخرج <sup>(٥)</sup> عن ابى بكر أنه كان له مطرف خمز  
سداه حرير فكان يلبسه . ورواه ابن سعد أيضا <sup>(٦)</sup> . وأخرج ابن سعد عن عائذ <sup>(٧)</sup>  
ابن عمرو المزنى انه كان يلبس الخز . <sup>(٨)</sup>

(١) سقط من (( م )) .

(٢) كذا أورده الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ٢٢٨/٤ .

(٣) المصنف ٣٤١/٨ فى العقيقة ، باب من رخص فى لبس الخز . من طريق ابى  
داود الطيالسى عن عمران القطان عنه به . وعنه الزيلعى فى نصب الراية ٢٢٩/٤ .

اسناده : ضعيف فيه عمران بن داود ابوالعوام ، القطان البصرى ، وهو  
صدوق يهم ، ورمى برأى الخوارج . وقد مضت ترجمته . قلت : وهو منقطع ايضا  
لان عمران هذا لم يدرك هؤلاء الصحابة والله اعلم .

(٤) ابن ابى شيبه فى المصنف ٣٤٠/٨ . من طريق على بن مسهر عن الشيبانى  
وعنه الزيلعى فى نصب الراية ٢٢٩/٤ .

اسناده : صحيح رجاله ثقات .

(٥) ج ٤ ص ٣٠١ وج ٦ ص ٢١ فى ترجمة عبد الله بن ابى أوفى .

(٦) الطبقات الكبرى القسم الاول ، من الجزء السابع ص (٩) ، و (١٥) . وعنه

الزيلعى فى نصب الراية ٢٢٩/٤ ، ورواه ايضا ابن ابى شيبه ٣٤٠/٨ فى  
العقيقة ، باب من رخص فى لبس الخز . من طريق وكيع عن عيينة بن عبد الرحمن  
عن أبيه .

اسناده : حسن ، عيينة بن عبد الرحمن هو صدوق ، وياق رجاله ثقات .

(٧) الطبقات الكبرى ، القسم الثانى ، الجزء السابع ص (٢٠) فى ترجمة عائذ بن  
عمرو . وعنه الزيلعى فى نصب الراية ٢٣٠/٤ .

اسناده : صحيح رجاله ثقات .

(٨) عائذ بن عمرو بن هلال المزنى ، أبو هريرة البصرى ، صحابى ، شهد الحديبية

مات فى ولاية عبيد الله بن زياد ، سنة (٦١) . خ م س . انظر الاستيعاب

٣٠٦/٥ رقم (١٣٤٧) ، اسد الغابة ٩٨/٣ ، الاصابة ٣٠٨/٥ رقم

(٤٤٤٢) ، والتقريب ٣٩٠/١ .

وعن ( محمد بن (١) ربيعة بن الحارث (٢) قال : رأيت على عثمان بن عفان مطرف خنز ،  
( ثمنه مائتي ) درهم (٣) . واخرج البيهقي في الشعب (٤) عن ابن عباس ، انه كان  
يلبس الخنز ، وقال : انما يكره المصمت (٦) من الحرير . واخرج عن ابن عمر انه  
كان ربما لبس المطرف الخنز ، ثمنه خمسمائة درهم . واخرج الطبراني عن (٨) عمار  
بن ابي (٩) عمار قال : رأيت زيد بن ثابت ، وابن عباس و ابا قتادة و ابا هريرة  
يلبسون مطارف الخنز . واخرج عن ابن ام حرام (١٠) وكان صلى مع النبي صلى

( ١ ) سقط من ( ( م ) ) .

( ٢ ) محمد بن ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب ، يكنى ابا حمزة ، روى عن عمر ، وعنه  
الاعرج . لم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا . انظر الجرح والتعديل ٢٥٢/٧ .

( ٣ ) في ( ( م ) ) ( ( بثمان مائة ) ) والصواب كما أثبت .

( ٤ ) اخرجه ابن سعد في الطبقات ، القسم الاول ، من الجزء الثالث ، ص ( ٤٠ ) في  
ترجمة عثمان بن عفان .

إسناده : ضعيف فيه الواقدي وهو متروك .

( ٥ ) ورواه ايضا الحاكم في المستدرک ١٩٢/٤ في اللباس ، مثله مرفوعا . واورده

الزيلعي في نصب الراية ٢٢٨/٤ موقوفا عن ابن عباس مثل ما هنا .

إسناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ،  
ووافقه الذهبي . واسناد الموقوف ايضا صحيح رجاله ثقات .

( ٦ ) المصمت : هو الذي جميعه ابريسم لا يخالطه فيه قطن ولا غيره . النهاية ٥٢/٣ .

( ٧ ) البيهقي في الشعب ، كما في نصب الراية ٢٢٩/٤ .

إسناده : صحيح رجاله ثقات .

( ٨ ) المعجم الكبير ج ٣ ص ٢٧١ رقم ( ٣٢٧٣ ) . وعنه الزيلعي في نصب الراية ٢٢٩/٤ .

إسناده : قال في مجمع الزوائد ١٤٥/٥ : ورجاله رجال الصحيح .

( ٩ ) في ( ( م ) ) ( ( عمار بن ياسر ) ) وهذا خطأ والتصحيح من المعجم

الكبير واسمه عمار بن ابي عمار مولى بنى هاشم ابو عمر ، وقد  
تقدمت ترجمته .

( ١٠ ) هو ابو ابي بن ام حرام ، اسمه عبد الله بن عمرو ، وقيل : ابن كعب ،

صحابي نزل بيت المقدس ، وهو آخر من مات من الصحابة بها ، وزعم

ابن حبان ان اسمه شمعون . / د ق . التقريب ٣٨٨/٢ . وانظر

الاستيعاب ١٠٨/١١ رقم ت ( ٢٨٣٠ ) ، اسد الغابة ١٣٣/٥ ،

الاصابة ٥/١١ رقم ت ( ٦ ) .

الله عليه وسلم القبلتين انه كان عليه كساء<sup>(١)</sup> خز . وعن ابن ابى عتبة<sup>(٢)</sup> قال : رأيت رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقال له : الافطس<sup>(٣)</sup> فرأيت عليه (ثوب) خز . واخرج اسحاق<sup>(٤)</sup> عن الجعيد بن عبد الرحمن<sup>(٥)</sup> قال : رأيت السائب بن يزيد ، و(كان)<sup>(٦)</sup> عليه كساء خز ، وجبة خز ، وقطيفة خز ملتحفلا

(١) اخرجه الامام أحمد في مسنده ٢٣٣/٤ ، والطبراني في مسند الشاميين كما في نصب الراية ٣٠/٤ وفي المعجم الكبير ايضا كما في مجمع الزوائد ١٤٤/٥ . قلت : وهو في القسم المفقود من المعجم اي بعد الجزء الثاني عشر . اسناده : ضعيف ، قال في مجمع الزوائد ١٤٤/٥ : وفيه كثير بن مروان وهو ضعيف جدا .

(٢) هو ابراهيم بن ابى عتبة ، بسكون الموحدة ، اسمه شمر : بكسر المعجمة ، ابن يقطان الشامي ، يكنى ابا اسماعيل ، ثقة من الخامسة ، مات سنة (١٥٢) . / خ م س د ق . انظر تاريخ ابن معين ١١/٢ ، سير اعلام النبلاء ٣٢٣/٦ ، التهذيب ١٤٢/١ ، التقريب ٣٩/١ ، خلاصة تذهيب الكمال ص (١٩) . (٣) قال ابن عبد البر : الافطس رجل من الصحابة ، روى عنه ابراهيم بن ابى عتبة قال : رأيت رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، يقال له : أفطس يلبس الخز ، اهد . الاستيعاب ٢٥٨/١ رقم (١٤٧) ، وانظر ايضا اسد الغابسة ١٠٦/١ ، والاصابة ٨٩/١ رقم (٢١٤) .

(٤) في ((م)) ((مطرف)) بدل ((ثوب)) وهذا خطأ ، والصواب كما اثبت . (٥) اخرجه الطبراني في اوائل مسند الشاميين . وعنه الزيلعي في نصب الراية ٢٣٠/٤ ، وقال الحافظ في الاصابة ٨٩/١ : رواه الطبراني في اوائل مسند الشاميين ، وابن ابى عاصم في الآحاد والمثاني ، وابن مندة ، من طريق بقيقة عن ابراهيم بن ابى عتبة ، وذكر بهذا اللفظ . اسناده : حسن .

(٦) المسند ، ورواه عنه الزيلعي في نصب الراية ٢٢٩/٤ . واخرجه ايضا ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٩/٧ ب . اسناده : صحيح .

(٧) وقيل : اسمه الجعد بن عبد الرحمن بن أوس ، وقد ينسب الى جده وقد يصغر ، ثقة ، من الخامسة ، ومات سنة (١٤٤) / خ م د س . انظر التاريخ الصغير للبخاري ق ٧٧/٢ ، الجرح ٥٢٧/٢ ، التهذيب ٨٠/٢ ، التقريب ١٢٨/١ .

(٨) سقط من ((م)) والثبت من الدراية ٢٢٢/٢ .

بها عليه . واخرج ، عن فطر مولى عمرو بن حريث ، قال : رأيت على عمرو بن حريث مطرف خز . واخرج النسائي في الكنى ، عن ابي بلج<sup>(٢)</sup> ( انه رأى ) رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وعليه مطرف خز . واخرج ابو داود<sup>(٥)</sup> مسن ( ١٩٥ / ب ) حديث عبد الله بن سعد<sup>(٦)</sup> الدشتكى ، وعن ابيه<sup>(٧)</sup> ، قال : رأيت رجلا ( ببخارى على

( ١ ) اسحاق بن راهوية في مسنده ايضا ، كما في نصب الراية ٢٢٩ / ٤ .

اسناده : حسن .

( ٢ ) ( لم اعثر على الكتاب ) ، وعنه الزيلعي في نصب الراية ٢٣٠ / ٤ .

وابن عبد البر في الاستيعاب ٢٨٧ / ٩ و ٢٨٨ رقم ت ( ٢٢٤٠ ) .

اسناده : سكت عنه الحفاظ ، ومحمد بن يزيد الراوى عن ابي بلج لم أقف على

ترجمته والله اعلم .

( ٣ ) هو ابو بلج الصغير ، تميمى واسطى ، اسمه جارية بن بلج ، من الخامسة . / تمييز

التهذيب ٤٧ / ١٢ ، التقريب ٤٠ / ٢ .

( ٤ ) كذا في (( م )) ولعل المخرج اختصره ، وقال في نصب الراية ٢٣٠ / ٤ : (( قال

ابو جارية بن بلج : رأيت لبي بن لبا - رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه

وسلم . . . الخ )) . قال ابن عبد البر : لبي بن لبا له صحبة ، كان يلبس الخز

الاحمر ، وذكره بسنده ومثله كالذى عند النسائي في الكنى . انظر الاستيعاب

٢٨٧ / ٩ ت ( ٢٢٤٠ ) ، اسد الغابة ٢٦٠ / ٤ ، الاصابة ٥ / ٩ .

( ٥ ) السنن رقم ( ٤٠٣٨ ) في اللباس ، باب ما جاء في الخز .

اسناده : ضعيف ، لجهالة سعد والد عبد الله فانه لا يعرف . انظر مختصر

سنن ابي داود ٢٧ / ٦ رقم ( ٣٨٨٠ ) ، نصب الراية ٢٣١ / ٤ .

( ٦ ) عبد الله بن سعد بن عثمان الدشتكى ، ابو عبد الرحمن المروزى ، نزيل مرو ،

صدوق ، من العاشرة . / د ت س . الجرح ٦٤ / ٥ ، التهذيب ٢٣٤ / ٥ ،

التقريب ٤١٩ / ١ .

( ٧ ) الدشتكى : بفتح الدال المهملة وسكون الشين وفتح التاء وفي آخرها كاف -

هذه النسبة الى دشتك وهى قرية بالرى من قرى أصبهان . اللباب فى

تهذيب الانساب ٥٠١ / ١ و ٥٠٢ .

( ٨ ) هو سعد بن عثمان الرازى ، والد عبد الله الدشتكى ، وهو سعد بن الازرق ،

مقبول ، من الخامسة . / د ت س . التقريب ٢٨٩ / ١ ، قال العلامة الذهبى :

سعد بن عثمان الدشتكى عن صاحبى رآه ببخارى لا يدري من هما ، تفرد

عن سعد ولده عبد الله . الميزان ١٢٤ / ٢ . وانظر الجرح ٩٠ / ٤ ،

التهذيب ٤٧٨ / ٣ .

بغلة بيضاء<sup>(١)</sup> عليه عمامة خز سوداء ، وقال : كسانيتها رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال ابن القطان<sup>(٢)</sup> : عبد الله بن سعد ، وأبوه ، والرجل الذي ادعى الصحبة كلهم لا يعرفون . واخرج<sup>(٣)</sup> أيضا ، عن ابن عباس : (( انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصمت من الحرير ، فأما المعلم من الحرير وسدى الثوب فلا بأس به )) . فان قلت : اخرج ابو داود<sup>(٥)</sup> ، عن عبد الرحمن بن غنم ، حدثنا ابو عامر<sup>(٦)</sup> ،

(١) سقط من (( م )) والمثبت من السنن .

(٢) انظر نصب الراية ٢٣١/٤ .

(٣) ابو داود في السنن رقم (٤٠٥٥) في اللباس ، باب الرخصة في العلم وخيطة الحرير .

اسناده : ضعيف ، قال المنذرى : في اسناده خفيف بن عبد الرحمن ، وقد ضعفه غير واحد . مختصر سنن ابن داود ٣٥/٦ رقم (٣٨٩٢) ، وقال الذهبي : خفيف بن عبد الرحمن الجزري ، مكثر عن التابعين ، ضعفه احمد وغيره . المغنى في الضعفاء ج ١ ص ٣٠٦ رقم (١٩١٢) ، ورواه الامام احمد في مسنده ج ١ ص ٣١٣ ، بسند آخر صحيح والطبراني في المعجم الكبير ٣٣٩/١١ رقم (١١٩٣٩) وقال في المجمع ٥/٤٥ : رجاله ثقات .

(٤) السدى : المعروف من الثوب ، وهو خلاف اللحمة ، والجمع اسدية ، تقول منه : أسديت الثوب واستيته . انظر الصحاح ٢٣٢٤/٦ .

(٥) السنن رقم (٤٠٣٩) في اللباس ، باب ما جاء في الخزا . ثم قال ابو داود : وعشرون نفسا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أكثر لبسوا الخز : منهم انس والبراء بن عازب .

اسناده : صحيح ، واخرجه البخارى تعليقا بصيغة الجزم ، قال الحافظ : وقد تقرر عند الحفاظ ان الذى يأتى به البخارى من التعاليق كلها بصيغة الجزم يكون صحيحا الى من علق عنه ولو لم يكن من شيوخه ، لكن اذا وجد الحديث المعلق من رواية بعض الحفاظ موصولا الى من علقه بشرط الصحة أزال الاشكال . انظر فتح البارى ٥٣/١٠ فى الاشربة ، باب رقم (٦) وعمدة القارى ١٢٥/٢١ .

(٦) هو ابو عامر الاشعري ، صحابى ، اسمه عبد الله ، وقيل : عبيد بن هانى ، او ابن وهب ، عاش الى خلافة عبد الملك . / خت . التقريب ٤٤٣/٢ . انظر الاستيعاب ٣٤/١٢ ت (٣٠٦٤) ، اسد الغابة ٢٣٨/٥ ، الاصابة ٢٣٥/١١ .



(١) أو مالك الأشعري ، عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : (( ليكونن من امتي اقوام يستحلون الخز والحري )) وذكر كلاما ، قال : (( يمسح منهم آخرين قردة وخنازير الى يوم القيامة )) . وذكر البخاري في صحيحه تعليقا . قلت : قال عبد الحق : (٣) قد روى هذا بوجهين : يستحلون الحر ، بحاء مهمل ، وراء مهمل ، (٤)

(١) ابو مالك الاشعري ، قيل : اسمه عبيد ، وقيل عبدالله ، وقيل عمرو ، وقيل كعب بن كعب ، وقيل عامر بن الحارث ، صحابي ، مات في طاعون عمواس ، سنة (١٨) / ٠ / ختم دس ق . التقريب ٤٦٨ / ٢ . انظر الاستيعاب ١٢ / ١٢٠ ت (٣١٥٩) ، اسد الغابة ٢٨٨ / ٥ ، الاصابة ٣ / ١٢ ت (٩٩٩) التهذيب ٢١٨ / ١٢ .

(٢) ج ١٠ ص ٥١ في كتاب الاشربة ، باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه (٦) الحديث (٥٥٩٠) .

(٣) انظر نصب الراية ٢٣١ / ٤ .

(٤) هكذا ورد لفظه في صحيح البخاري : (( ليكونن من امتي اقوام يستحلون

الحر والحري والخمر والمعارف ، وليزبن اقوام الى جنب علم يروح عليهم بساحة لهم ، ياتيهم - يعني الفقير - لحاجة فيقولوا : ارجع الينا غدا فيبيتهم

الله ، ويضع العلم ، ويمسح آخريين قردة وخنازير الى يوم القيامة )) . قوله :

(( الى جنب علم )) والجمع اعلام وهو الجبل العالي وقيل رأس الجبل . فتح

الباري ٥٥ / ١٠ . قال العلامة العيني في عمدة القاري ١٧٦ / ٢١ : " الحر "

بكسر الحاء المهملة وتخفيف الراء اي الفرج ، واصله الحرج فحذفت احدى

الحائين منه كذا ضبطه ابن ناصر ، وكذا هو في معظم الروايات من صحيح

البخاري ، وقال ابن التين : هو بالمعجمتين يعني الخز ، وقال ابن العربي :

هو تصحيف وانما رويناه بالمهملتين ، وهو الفرج ، والمعنى يستحلون الزنا ،

وقال ابو الفتح القشيري : ان في كتاب ابى داود والبيهقي ما يقتضى انه

الخنز الزاى والخاء المعجمة ، وقال ابن بطال : وهو الفرج وليس كما أوله

من صحفه ، فقال الخز من أجل مقارنته الحري فاستعمل التصحيف بالمقارنة ،

وحكى عياض فيه تشديد الراء ، وقال ابن قرقول : مخفف الراء فخرج

المرأة وهو الاصبوب ، وقيل : أصله بالتاء بعد الراء فحذفت ،

وقال الداودي : أحسب ان قوله من الخز ليس بمحفوظ لان كثيرا

من الصحابة لبسوه . وراجع ايضا فتح الباري ٥١ / ١٠ - ٥٦ كتاب

الاشربة ، باب رقم (٦) . وفتح المبدي ٢٧٦ / ٣ .

قال : وهو الزنا ، وروى بخاء وزاء ، والاول هو الصواب .

( ١٦٣٧ ) حديث (( ان النبي صلى الله عليه وسلم كان له خاتم من فضة نقشه محمد رسول الله )) عن انس بن مالك رضى الله عنه (( ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من فضة ، له فص حبشى ، ونقش فيه محمد رسول الله ))<sup>(١)</sup> . رواه الستة<sup>(٢)</sup> ، ولهم الابن ماجه ، عن قتادة ، عن انس رضى الله عنه (( ان النبي صلى الله عليه وسلم اراد ان يكتب الى بعض الاعاجم ، فقليل له : انهم لا يقرؤن )<sup>(٣)</sup> كتابا الا بخاتم ، فاتخذ خاتما من فضة ، ونقش فيه ( محمد رسول الله ) ، فكسان فى يده حتى قبض صلى الله عليه وسلم ، وفى يد ابي بكر رضى الله عنه حتى قبض ، وفى يد عمر رضى الله عنه حتى قبض ، وفى يد عثمان بن عفان رضى الله عنه حتى

( ١٦٣٧ ) ١٥٩ / ٤ .

( ١ ) قال ابن الاثير : (( فص حبشى )) يحتمل انه اراد بالفص الحبشى : الجزع ، او العقيق او ضربا منهما يكون بالحيشة . جامع الاصول ٤ / ٧١٠ . وانظر الصحاح

١٠٤٨ / ٣ .

( ٢ ) فى (( م )) (( محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم )) بزيادة (( صلى الله عليه وسلم )) وهذه الزيادة اما من الناسخ اما من المخرج نفسه والله اعلم وليست عند ارباب الاصول ولذا حذفها .

( ٣ ) رواه البخارى ٣٣٤٠ و ٣٢٣ / ١٠ فى اللباس ، باب نقش الخاتم ( ٥٠ و ٥١ و ٥٢ ) الحديث ( ٥٨٧٢ و ٥٨٧٤ و ٥٨٧٥ و ٥٨٧٦ ) مسلم ٣ / ١٦٥٦ - ١٦٥٨ فى اللباس والزينة ، باب لبس النبي خاتما من ورق نقشه محمد رسول الله ولبس الخلفاء له من بعده ( ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ ) الحديث ( ٥٦ - ٦٢ ) ( ٢٠٩٢ ) و ( ٢٠٩٣ ) و ( ٢٠٩٤ ) وابوداود رقم ( ٤٢١٤ - ٤٢٢١ ) فى كتاب الخاتم ، باب ماجاء فى اتخاذه الخاتم . والترمذى ٣ / ١٤٠ فى اللباس ، باب ماجاء فى خاتم الفضة ( ١٤ ) و ( ١٥ ) و ( ١٧ ) الحديث ( ١٧٩٣ ) و ( ١٧٩٤ ) و ( ١٧٩٩ ) و ( ١٨٠٠ ) ، وج ٤ ص ١٦٨ فى الاستئذان والآداب ، باب ماجاء فى ختم الكتاب ( ٢٥ ) الحديث ( ٢٨٦١ ) . وقال : حسن صحيح ، والنسائسى ٨ / ١٧٢٣ و ١٧٢٤ فى الزينة ، باب صفة خاتم النبي صلى الله عليه وسلم ، وابن ماجه ٢ / ١٢٠١ فى اللباس ، باب نقش الخاتم ( ٣٩ ) الحديث ( ٣٦٤٠ ) و ( ٣٦٤١ ) .

اسناده : متفق عليه .

( ٤ ) فى (( م )) (( يعرفون )) بدل (( يقرؤن )) والتصويب من سنن ابى داود .

سقط منه في بئر أريس<sup>(١)</sup> ، فأمر بها فنزحت فلم يقدر عليه .

( ١٦٣٨ ) حديث (( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التختم بالذهب )) ، عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه : (( ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن التختم بالذهب ، وعن ثياب القسي<sup>(٢)</sup> ، ( والمعصفر<sup>(٣)</sup> ) وعن القراءة في الركوع والسجود )) رواه الجماعة<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) بئر اريس : بفتح الهمزة وكسر الراء ، وسكون الياء آخر الحروف ، وسين مهملة : بئر بالمدينة ، ثم بقباء مقابل مسجد ها . انظر معجم البلدان ٢٩٨/١ ، فتح الباري ٣٢٩/١٠ في اللباس ، باب رقم ( ٥٥ ) ، عون المعبود ١١/ ٢٧٣ ، بذل المجهود ١٠٤/١٧ .

( ١٦٣٨ ) ( ١٥٩/٤ ) .

( ٢ ) القسي : ثياب يؤتى بها من مصرفيها حرير ، وقيل : انه ضرب من ثياب كتان مخلوط بحرير ، يؤتى به من مصر ، نسب الى قرية على ساحل البحر ، يقلل لها : القس ، قرية من تنيس ، وقيل : هو القزى - بالزاي - فأبدلت الزاي سينا ، والقزى : منسوب الى القز ، الذي هو الحرير ، والاصل الاول ، لانه قد جاء في متن الحديث . انظر غريب الحديث للهروى ٢٢٦/١ ، الفائق ١٩٢/٣ ، جامع الاصول ٧٢٢/٤ .

( ٣ ) في (( م )) (( المعصر )) والتصحيح من صحيح مسلم . والمعصفر : صبغ اصفر اللون قال الخطابي : النهى منصرف الى ما صبغ من الثياب بعد النسيج ، فاما ما صبغ غزله ثم نسيج فليس بداخل في النهى ، وحمل بعض العلماء النهى هنا على المحرم بالحج او العمرة . واختلف العلماء في الثياب المعصفرة وهي المصبوغة بعصفر ، فاباحها جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . وبه قال الائمة الاربعة رحمهم الله . انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٥٤/١٤ .

( ٤ ) رواه مسلم ١٦٤٨/٣ في اللباس والزينة ، باب النهى عن لبس الرجل

الثوب المعصفر ( ٤ ) الحديث ( ٢٩ - ٣١ ) ( ٢٠٧٨ ) ، وابسوداود

رقم ( ٤٢٢٥ ) في الخاتم ، باب ما جاء في خاتم الحديد ، والترمذى

١٣٩/٣ و ١٤٠ في اللباس ، باب ما جاء في كراهية خاتم الذهب

( ١٣ ) الحديث ( ١٧٩١ ) وقال : حسن صحيح . والنسائي ١٧٧/٨

في الزينة ، باب النهى عن الخاتم في السبابة . وابن ماجه ٢/٢٠٢

في اللباس ، باب النهى عن خاتم الذهب ( ٤٠ ) الحديث ( ٣٦٤٢ ) والامام

احمد في مسنده رقم ( ٧١٠ و ٧٢٢ و ٨١٦ و ٩٢٤ و ١٠٠٤ و ١١٦٢ ) .

اسناده : رواه مسلم .

( ١ ) ( الا البخارى ) وفى الصحيحين <sup>(٢)</sup> ، عن البراء : (( ونهانا عن خواتيم او عن التختم بالذهب )) .

( ١٦٣٩ ) قوله (( ويكره التختم بالحديد والصفير للرجال والنساء لانه حلية اهل النار وقد نهى عنه )) أما انه حلية اهل النار فقد جاء به ما اخرجه ابوداود <sup>(٤)</sup> ، والترمذى <sup>(٥)</sup> ، والنسائى <sup>(٦)</sup> ، عن عبدالله بن بريدة ، عن ابيه ، قال : (( جاء رجل الى النبی صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من حديد ، فقال : مالي ارى عليك حلية اهل النار؟ ثم جاء وعليه خاتم من شبه )) وقال الترمذى <sup>(٧)</sup> : (( من صفير فقال : مالي اجد منك ريح الاصنام ؟ فقال يارسول الله من اى شىء اتخذه ؟ قال : من ورق ولا تتمه مثقالا )) . ورواه احمد <sup>(٨)</sup> ، والبزار <sup>(٩)</sup> ، وابو يعلى <sup>(١٠)</sup> ، وابن حبان <sup>(١١)</sup> فى صحيحه .

( ١ ) سقط من ((م)) وقال الحافظ الزيلعى : رواه الجماعة الا البخارى . نصيب الراية ٢٣٥/٤ ، واما الحافظ فى الدراية ٢٢٣/٢ رقم (٩٤٦) . فقال : مسلم والاربعة .

( ٢ ) رواه البخارى ٣١٥/١٠ فى اللباس ، باب خواتم الذهب (٤٥) الحديث (٥٨٦٣) ، ومسلم ١٦٣٥/٣ فى اللباس والزينة ، باب تحريم استعمال اناء الذهب (٢) الحديث (٣) (٢٠٦٦) مختصر من حديث طويل .  
اسناده : متفق عليه .

( ١٦٣٩ ) ١٥٩/٤ .

( ٣ ) هو النحاس يشبه الصفير ، سقى به لشبهه بالذهب لونا . راجع عون المعبود ٢٨١/١١ .

( ٤ ) السنن رقم (٤٢٢٣) فى كتاب الخاتم ، باب ما جاء فى خاتم الحديد .  
( ٥ ) السنن ١٥٨/٣ فى اللباس ، باب رقم (٤٢) الحديث (١٨٤٥) .  
( ٦ ) السنن ١٧٢/٨ فى الزينة ، باب مقدار ما يجعل فى الخاتم من الفضة .  
( ٧ ) فى ((م)) ((من فضة)) وهذا خطأ والتصويب من السنن ، والمعنى (( من شبه )) بفتح الشين المعجمة والموحدة ، وهو ضرب من النحاس يشبه الذهب .  
انظر بذل المجهود ١١٢/١٧ ، وعون المعبود ٢٨١/١١ .

( ٨ ) المسند ج ٥ ص ٢٥٩ .

( ٩ ) المسند (المخطوطة ٢٣٩/٢ فى مسند بريدة الاسلمى ) .

( ١٠ ) المسند ( لم اقف عليه فى مسنده والله اعلم ) .

( ١١ ) فى النوع السادس والثمانين ، من القسم الثانى (ج-٧ ص ٤١١ رقم ٥٤٦٤) .

اسناده : ضعيف ، قال الترمذى : حديث غريب ، وعبدالله بن مسلم ، يكسنى أبا طيبة ، اهد . قال الذهبى : عبدالله بن مسلم ابو طيبة ، عن ابن بريدة . ==

واما النهى عنه <sup>(١)</sup> . وقال فى الهداية <sup>(٢)</sup> : انه عليه السلام رأى على رجل خاتما من صفر ، ورأى على آخر خاتما من حديد . والذى فى هذا انه رجل واحد والله اعلم . حديث (( قبضة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم فضة )) أبو داود <sup>(٣)</sup> ، والترمذى <sup>(٤)</sup> والنسائى <sup>(٥)</sup> وفى لفظ النسائى :

== قال ابو حاتم : لا يحتج به ، وقواه غيره . المغنى فى الضعفاء ج ١ ص ٥٠٩ . وانظر ايضا مختصر سنن ابى داود ١١٥/٦ . وقال الحافظ فى التقریب ١/٤٥٠ : صدوق يهم . والحديث ضعيف لأجله وباقى رجاله ثقات .

( ١ ) ثم يوجد بياض فى (( م )) لم يجده المخرج . قلت : ومن احاديث الباب ما روى الامام احمد فى مسنده رقم ( ٦٥١٨ و ٦٦٨٠ ) من حديث عبد الله بن عمرو : (( ان النبى صلى الله عليه وسلم رأى على بعض اصحابه خاتما من ذهب ، فاعرض عنه ، فאלقه ، واتخذ خاتما من حديد ، فقال : هذا شر ، هذا حلية اهل النار ، فאלقه ، فاتخذ خاتما من ورق ، فسكت عنه )) . اهـ .  
اسناده : حسن ، وقال فى مجمع الزوائد ١٥١/٥ : رجاله ثقات .

( ٢ ) انظر شرح فتح القدیر ٨/٤٥٧ .

( ٣ ) السنن رقم ( ٢٥٨٣ - ٢٥٨٥ ) فى الجهاد ، باب فى السيف يحلى .

( ٤ ) السنن ٣/١١٨ فى الجهاد ، باب ما جاء فى السيوف وحليتها ( ١٦ ) الحديث ( ١٧٤١ - ١٧٤٢ ) .

( ٥ ) السنن ٨/٢١٧ و ٢١٩ فى الزينة ، باب صفة نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وباب حلية السيف . والبيهقى فى السنن الكبرى ٤/١٤٣ فى الزكاة ، باب ما ورد فيما يجوز للرجل أن يتحلى به من خاتم وحلية سيفه . من حديث انس رضى الله عنه .

اسناده : وقد اختلف حفاظ الحديث فى اسناده . قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب . وقد روى بعضهم عن قتادة عن سعيد بن ابى الحسن . وصوب هذا المرسل النسائى . وقال عبد الحق فى " أحكامه " : الذى اسنده ثقة ، وهو جرير بن حازم . كما فى نصب الراية ٤/٢٣٢ . وقال ابن قيم الجوزية فى تهذيب سنن ابى داود ٣/٤٠٤ رقم ( ٢٤٧٣ ) : والصواب ان حديث قتادة عن انس محفوظ من رواية الثقات الضابطين المشتهين ، جرير بن حازم وهمام ، عن قتادة عن انس ، والذى رواه عن قتادة عن سعيد بن ابى الحسن مرسلا هو هشام الدستوائى ، وهشام ، وان كان مقدما فى اصحاب قتادة ، فليس همام وجرير اذا اتفقا ، بدونه . اهـ . واما ابن حزم فى المحلى ٧/٥٧٦ ، المسألة رقم ( ٩٦٥ ) فسكت عنه وهذا مما يدل على انه صحيح عنده والله اعلم ==

(( كان نعل سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة ، وقبيعة سيفه فضة ،<sup>(٢)</sup> وما بين ذلك حلق فضة )) قال الترمذى : حسن غريب . وقد اختلف فى وصله وارساله . وقال عبدالحق<sup>(٤)</sup> : الذى اسنده ثقة ، وهو جرير بن حازم . واخرج الترمذى نحوه ، عن مزينة العصرى<sup>(٦)</sup> ، وحسنه<sup>(٧)</sup> ، وضعفه ابن القطان ، واخرج الطبرانى نحوه ايضا<sup>(٨)</sup> . . .

== وقال البيهقى : تفرد به جرير بن حازم عن قتادة عن انس والحديث معلول وقال ايضا : وروى من وجه آخر مطولاً عن انس . السنن الكبرى ١٤٣/٤ .

(١) نعل سيف : هى الحديدة التى تكون فى اسفل القراب . انظر سنن النسائى بشرح الحافظ السيوطى ٢١٩/٨ .

(٢) قبيعة سيف : هى التى تكون على رأس قائم السيف ، وقيل : هى ماتحت شاربى السيف ، قال الخطابى : قبيعة السيف : هى التومة التى فوق المقبض . انظر معالم السنن ٢٥٧/٢ ، والمصدر السابق ، وعن المعبـود ٢٤٨/٧ .

(٣) فى ((م)) ((حلق من فضة)) بزيادة ((من)) وا لتصحيح من السنن .

(٤) انظر نصب الراية ٢٣٢/٤ .

(٥) السنن ١١٨/٣ فى الجهاد ، باب ما جاء فى السيوف وحليتها (١٦) الحديث (١٧٤١) بلفظ : قال (( دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وعلى سيفه ذهب وفضة ، قال طالب بن حجير : فسألته عن الفضة فقال : كانت قبيعة السيف فضة )) .

اسناده : ضعيف ، قال الذهبى : قال ابن القطان : هو عندى ضعيف لا حسن . وصدق ابن القطان فى تضعيفه لهذا الحديث ، فانه منكر ، فيه طالب بن حجير ، وقد تفرد به ، فما علمنا فى حلية سيف النبى صلى الله عليه وسلم ذهباً ، ا هـ . انظر ميزان الاعتدال ٣٣٣/٢ .

(٦) هو مزينة بن جابر ، او ابن مالك ، وهو اصح ، العصرى ، بفتح المهملتين ، العبدى صحابى مقل . / بخ ت . انظر الاستيعاب ٢٤٤/١٠ رقم ت ( ٢٥٤٦ ) ،

اسد الغابة ٣٥١/٤ ، الاصابة ١٧٧/٩ رقم ت ( ٧٩١٤ ) ، التقريب ٢٤٠/٢ .

(٧) كذا فى ((م)) واما فى نصب الراية ٢٣٣/٤ فقال حسن غريب وكذلك فى الميزان ٣٣٣/٢ ، واما فى النسخة المطبوعة من سنن الترمذى فليس فيه الا غريب ، قال : هذا حديث غريب .

(٨) المعجم الكبير ٣٦٠/٢٠ رقم ( ٨٤٤ ) . بلفظ : (( عن مرزوق الصيقل أنه صقل سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم ذا الفقار ، وكانت له قبيعة من ==

من حديث مرزوق الصيقل<sup>(١)</sup> . واخرج عبدالرزاق<sup>(٢)</sup> ، عن جعفر بن محمد ، قال : (( رأيت سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم قائمته من فضة ، ونعله من فضة ، وبين ذلك حلق من فضة ، وهو عند هؤلاء ، يعني بنى عباس )) . واخرج البخارى فى صحيحه : (( كان سيف الزبير محلّى بفضة ، وكان سيف عروة محلّى بفضة )) اخرجه من طريق هشام بن عروة ، عن ابيه ، واخرج البيهقي<sup>(٤)</sup> عن المسعودى قال : (١٩٦/أ) رأيت فى بيت القاسم بن عبدالرحمن سيفاً قبيعته<sup>(٥)</sup> (من) فضة ، فقلت : سيف من هذا ؟ قال : سيف عبدالله بن مسعود . واخرج عن ابن عمر انه تقلد سيف عمر ،

== فضة ، وحلق فى قيده ، وبكرة فى وسطه من فضة )) .

اسناده : ضعيف ، قال فى مجمع الزوائد ٢٧١/٥ : وفيه ابوالحكم الصيقل ولم أعرفه ، وبقيّة رجاله ثقات . وقال ابن عبدالبر : فى اسناده حديثه لين . الاستيعاب ٢٤١/١٠ ت (٢٥٤١) .

(١) مرزوق الصيقل ، قال العسكري وغيره : له صحبة ، وقال ابن حبان ، يقال : ان له صحبة . انظر الاستيعاب ٢٤١/١٠ ت (٢٥٤١) ، اسد الغابّة ٣٤٨/٤ ، الاصابة ١٦٨/٩ رقم ت (٢٨٩٣) .

(٢) المصنف ج ٥ ص ٢٩٦ رقم (٩٦٦٣) . وعنه الزيلعى فى نصب الراية ٢٣٣/٤ . اسناده : حسن .

(٣) ج ٧ ص ٢٩٩ فى المغازى ، باب قتل ابى جهل (٨) الحديث (٣٩٧٤) . اسناده : رواه البخارى .

(٤) السنن الكبرى ١٤٤/٤ فى الزكاة ، باب ما ورد فيما يجوز للرجل ان يتحلّى به من خاتمه وحلية سيفه اذا كان من فضة . وعنه الزيلعى فى نصب الراية ٢٣٣/٤ .

اسناده : حسن .

(٥) سقط من (( م )) والمثبت من السنن الكبرى .

(٦) البيهقي فى السنن الكبرى ١٤٣/٤ فى الزكاة ، باب ما ورد فيما يجوز للرجل ان يتحلّى به من خاتمه وحلية سيفه ومصحفه اذا كان من فضة . وعنه الزيلعى فى نصب الراية ٢٣٤/٤ . عن عثمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر .

اسناده : ضعيف ، فيه عثمان بن موسى المزنى ، له حديث منكر ، وقد حدث عنه عبدالرحمن بن مهدي . انظر الجرح ١٧٠/٦ ، الميزان ٥٨/٣ ، المغنى فى الضعفاء ٦٠٨/١ .

( يوم قتل عثمان <sup>(١)</sup> ) وكان محلى ، قلت : كم كانت حليته ؟ قال : اربعمائة . وفي السيرة <sup>(٢)</sup> لليعمري <sup>(٣)</sup> : ان النبي صلى الله عليه وسلم كانت له منطقة <sup>(٤)</sup> من اديم منشور ثلاث خلقتها وابزيمها <sup>(٥)</sup> ، وطرفها فضة <sup>(٦)</sup> .  
( ١٦٤٠ ) حديث <sup>(٧)</sup> (( عرفجة )) عن عبدالرحمن بن طرفة <sup>(٨)</sup> : (( ان جده عرفجة ( بن أسعد ) <sup>(٩)</sup> أصيب أنفه يوم الكلاب <sup>(١٠)</sup> فاتخذ انفا من الورق ، فانتن عليه ،

- ( ١ ) سقط من (( م )) والمثبت من السنن الكبرى .  
( ٢ ) عيون الاثر ( ج ٢ ص ٣١٨ ذكر سلاحه عليه السلام ) وهو ايضا في زان المعاد ١٣١/١ فصل في ذكر سلاحه صلى الله عليه وسلم .  
( ٣ ) هو محمد بن محمد بن محمد بن احمد بن سيد الناس ، العلامة الحافظ ابو الفتح بن الفقيه ابى عمرو بن الحافظ ابى بكر اليعمرى الريمى ، توفى يوم السبت حادى عشر شعبان سنة ( ٧٣٤ ) . انظر الدليل الشافى على المنهل الصافى ٦٩٩/٢ ، البداية والنهاية ١٤٧/١٤ ، كشف الظنون ١١٨٣/٢ .  
( ٤ ) المنطق والنطاق : كل ما شد به وسطه . انظر لسان العرب ٣٥٤/١٠ .  
( ٥ ) الإبزام ، والابزيم ، بكسرهما ، والجمع : الابازيم وهو الذى فى رأس المنطقة وما أشبهه وهو نولسان يدخل فيه الطرف الآخر . انظر القاموس المحيط ٨٠/٤ ، الصحاح ١٨٧٢/٥ فى مادة "بزيم" .  
( ٦ ) ولفظه فى زان المعاد ١٣١/١ " ومنطقة من اديم منشور فيها ثلاث حلق من فضة ، والابزيم من فضة ، والطرف من فضة " ثم قال ابن قيم الجوزية : كذا قال بعضهم ، وقال شيخ الاسلام ابن تيمية : لم يبلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم شد على وسطه منطقة ، اهـ .  
( ٧ ) هو عرفجة بن اسعد بن كرب ، التميمى ، صاحبى نزل البصرة . / دق س انظر الاستيعاب ٧٩/٨ ت ( ١٧٩٥ ) ، اسد الغابة ٤٠٠/٣ ، الاصابه ٤١١/٦ ت ( ٥٤٩٨ ) ، التقريب ١٨/٢ .  
( ٨ ) عبدالرحمن بن طرفة بن عرفجة بن سعد التميمى ، وثقة العجلي ، من الرابعة . / د ت س . التقريب ٤٨٥/١ . انظر الكاشف ١٦٩/٢ ، التهذيب ٢٠١/٦ .  
( ٩ ) فى (( م )) (( ابن اسيد )) والتصويب من السنن .  
( ١٠ ) الكلاب : بضم الكاف وتخفيف اللام : اسم ماء بين الكوفة والبصرة ، كانت عنده وقعة العرب ، وقال : الكلاب الاول ، والكلاب الثانى ، وهما يومان مشهوران للعرب ، ومنه حديث عرفجة : ان انفه اصيب فى هذا اليوم ، قال ابو عبيد : ==



فامره النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ انفا من ذهب )) . رواه ابو داود (١) ، والترمذى (٢)  
وقال : حسن ، والنسائى (٣) ، وصرح بأن عبدالرحمن بن طرفة رأى جده عرفجة ، واخرجه  
احمد (٤) ، وقال : عرفجة ابن اسعد ، ورواه ابن حبان فى صحيحه (٥) ، وابو داود الطيالسى  
فى " مسنده " (٦) . وروى الطبرانى فى الاوسط (٧) ، عن هشام بن عروة ، عن ابيه ، عن  
عبدالله بن عمر : (( ان اباہ سقطت ثنيتہ ، فامره النبي صلى الله عليه وسلم ان يشدها  
بذهب )) .

== كلاب الاول ، وكلات الثانى يومان ، كنانا بين ملوك كندة وبنى تميم ، قال : والكلاب  
موضع ، او ماء معروف . انظر معالم السنن ٢١٥/٤ ، مختصر سنن ابى داود  
١٢٣/٦ رقم (٤٠٦٩) . معجم البلدان ٤٧٢/٤ ، لسان العرب ١/٧٢٧ .  
(١) السنن رقم (٤٢٣٢) - (٤٢٣٤) فى كتاب الخاتم ، باب ما جاء فى ربط الاسنان  
بالذهب .

(٢) السنن ١٥٢/٣ فى اللباس ، باب ما جاء فى شد الاسنان بالذهب (٣١) الحديث  
. (١٨٢٦)

(٣) السنن ١٦٤/٨ فى الزينة ، باب من أصيب أنفه هل يتخذ أنفا من ذهب .

(٤) المسند ج ٥ ص ٢٣ .

(٥) موارد الظمان ص ٣٥٣ رقم (١٤٦٦) ، ورواه ايضا البيهقى فى السنن الكبرى  
٤٢٥/٢ فى الصلاة ، باب الرخصة فى اتخاذ الانف من الذهب .

(٦) منحة المعبود ج ١ ص ٣٥٦ رقم (١٨٣٣) . ورواه ايضا الطحاوى فى شرح  
معانى الآثار ٢٥٧/٤ فى الكراهية ، باب الرجل يتحرك سنه هل يشدها بالذهب  
ام لا ؟ ، واليفوى فى شرح السنة ١١٥/١٢ رقم (٣٢٠٠) .

اسناده : قال الترمذى : حديث حسن ، انما نعرفه من حديث عبدالرحمن  
ابن طرفة ، رواه عنه ابو الاشهب ، وقد رواه سلم بن زبير عن عبدالرحمن بن  
طرفة ، نحو حديث ابى الاشهب . وقد روى عن جماعة من السلف انهم شدوا  
أسنانهم بالذهب ، وفى هذا الحديث حجة لهم ، اهـ . وصححه ابن حبان .  
وقال المنذرى : وابوالاشهب - هذا - هو جعفر بن الحارث ، أصله من الكوفة ،  
سكن واسط وكان مكفوا ، ضعفه غير واحد ، وسلم بن زبير احتج به الشيخان .  
انظر مختصر سنن ابى داود ١٢٣/٦ ، ونصب الراية ٢٣٦/٤ . واسناده  
صحيح والله اعلم .

(٧) المعجم الاوسط ( الورقة ١٤٩ ج ٢ ) . وعنه الزيلعى فى

نصب الراية ٢٣٧/٤ .

اسناده : ضعيف ، قال الهيثمى : رواه الطبرانى فى الاوسط وفيه ابو الربيع  
السمان وهو متروك . مجمع الزوائد ١٥٠/٥ .

واخرج ابن قانع ، ( ١ ) عن عبدالله بن عبدالله بن ابي بن سلول ( ٢ ) ، قال : اندقت  
ثنييتي يوم أحد ، فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اتخذ ثنية من ذهب .  
وروى الطبراني ( ٣ ) عن محمد بن ( سعدان ) ( ٤ ) عن ابيه ، ( ٥ ) قال : رأيت انس بن مالك  
رضي الله عنه يطوف به بنوه حول الكعبة - شرفها الله تعالى - على سواعدهم ،  
وقد شدوا أسنانه بذهب .

( ١ ) في معجم الصحابة ( الورقة ٩٠ ب / ) . وعنه الزيلعي في نصب  
الراية ٢٣٧ / ٤ . من طريق محمد بن الفضل بن جابر عن اسماعيل بن ذرارة  
عن عاصم بن عمار عن هشام بن عروة عن ابيه عنه به ، واخرجه البزار ( كشف  
الاستار ٣ / ٣٨٤ رقم ٣٠١١ ) .

اسناده : ضعيف ، فيه عاصم بن عمار ، قال الحافظ : روى عن هشام بن  
عروة ، وعنه اسماعيل بن الحسن بن عمار ، قال ابن سكين : مجهول واورد  
له هذا الحديث . انظر لسان الميزان ٣ / ٢٢٠ و ٢٢١ . وسند البزار  
قال الهيثمي : رواه البزار ورجاله رجال الصحيح ، خلا بشر بن معاذ وهو  
ثقة ، ولكن عروة بن الزبير لم يدرك عبدالله بن عبدالله بن ابي . مجمع  
الزوائد ٥ / ١٥٠ .

( ٢ ) هو عبدالله بن عبدالله بن ابي بن مالك الخزرجي وابوه عبدالله بن ابي هو  
رأس المنافقين ، وكان ابنه عبدالله من فضلاء الصحابة وخيارهم وكان اسمه  
حباب ، فلما اسلم سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدالله وشهد بسدرا  
وأحدا والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبقي الى ان قتل  
يوم اليمامة في حرب مسيلمة الكذاب شهيدا سنة ( ١٢ هـ ) انظر الاستيعاب  
٦ / ٢٧٣ ت ( ١٥٩٠ ) اسد الغابة ٣ / ١٩٧ ، الاصابة ٦ / ١٤٢ ت ( ٤٧٧٥ ) .

( ٣ ) المعجم الكبير ج ١ ص ٢١٢ رقم ( ٦٦٧ ) ، وعنه الزيلعي في نصب الراية  
٤ / ٢٣٧ . ورواه ايضا البيهقي في السنن الكبرى ٢ / ٤٢٦ في الصلاة ،  
باب الرخصة في اتخاذه الانف من الذهب وربط الاسنان به .

اسناده : ضعيف ، فيه محمد بن سعدان وهو مجهول لا يعرف ، وكذلك  
ابوه قال في مجمع الزوائد ٥ / ١٥١ : وفيه من لم أعرفه .

( ٤ ) في (( م )) (( سعد )) والصواب كما اثبت ، قال الذهبي : محمد بن سعدان  
لا يعرف وخبره غلط . ميزان الاعتدال ٣ / ٥٦٠ ، وانظر لسان الميزان ٥ / ١٧٥ .  
( ٥ ) مجهول لا يعرف من هو . انظر المغني في الضعفاء ١ / ٣٦٦ ، الميزان  
٢ / ١١٩ ، اللسان ٣ / ١٥ .

واخرج النسائي في الكنى<sup>(١)</sup> عن ابراهيم بن عبد الرحمن<sup>(٢)</sup> قال : رأيت موسى بن طلحة ابن عبيد الله قد شد أسنانه بذهب . حديث<sup>(٣)</sup> ( نهى عن الشرب في آنية الذهب ) عن حذيفة بن اليمان قال : سمعت رسول صلى الله عليه وسلم يقول : (( لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة<sup>(٤)</sup> ، ولا تأكلوا في صحافها ، فانها لهم في الدنيا ، ولكم في الآخرة )) اخرجه الستة<sup>(٥)</sup> ، قال في الهداية<sup>(٦)</sup> : وعن ابي هريرة (( انه اتى بشراب في اناء فضة فلم يقبله ، وقال : نهانا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم )) . قال المخرجون<sup>(٧)</sup> : لم نجده عنه .

(١) ( لم اعثر على الكتاب ) . عن النفيلي عن هشيم عن ابراهيم بن عبد الرحمن ابوسهيل ، مولى موسى بن طلحة عنه به . وعنه الزيلعي في نصب الراية ٢٣٧/٤ .

اسناده : ضعيف فيه من لا يعرف .

(٢) لم اقف على ترجمته والله اعلم .

(٣) قلت : ليس هذا من حديث الكتاب والمخرج اتى به موها انه منه ولم ينبه عليه والذي في الاختيار ١٥٩/٤ (( ولا يجوز استعمال آنية الذهب والفضة )) قال عليه الصلاة والسلام : (( من شرب في اناء ذهب وفضة فكأنما يجرجس في بطنه نار جهنم )) انتهى . وسيأتى هذا الحديث قريباً .

(٤) في ((م)) ((ولا الفضة)) بزيادة ((لا)) والصواب بدونها .

(٥) رواه البخارى ٥٥٤/٩ في الاطعمة ، باب الاكل في اناء مفضض (٢٩) الحديث

(٥٤٢٦ و ٥٦٣٢ و ٥٦٣٣ و ٥٨٣١ و ٥٨٣٢) . ومسلم ١٦٣٧/٣ في اللباس

والزينة ، باب تحريم استعمال اناء الذهب والفضة على الرجل والنساء (٢)

الحديث (٤ - ٥) (٢٠٦٧) . وابوداود رقم (٣٧٢٣) في الاشربة ،

باب في الشرب في آنية الذهب والفضة . والترمذى ١٩٩/٣ في الاشربة ،

باب ما جاء في كراهية الشرب في آنية الذهب والفضة (١٠٠) الحديث

(١٩٣٩) ، وقال : هذا حديث صحيح حسن . والنسائي ١٩٩/٨ في

الزينة ، باب ذكر النهى عن لبس الديباج . وابن ماجه ١١٣٠/٢ في

الاشربة ، باب الشرب في آنية الفضة (١٧) الحديث (٣٤١٤) ، ورواه ايضا

الامام احمد ٣٨٥/٥ و ٣٩٠ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٤٠٠ و ٤٠٨ .

اسناده : متفق عليه .

(٦) شرح فتح القدير ٤٤١/٨ في أوائل كتاب الكراهية .

(٧) انظر نصب الراية ٢٢٠/٤ ، والدراية ٢١٨/٢ رقم (٩٣٦) .

(١٦٤١) حديث (( من شرب فى اناء ذهب او فضة فانما يجرجر فى بطنه نثار جهنم )) . اخرجه مسلم بهذا من حديث ام سلمة . ولفظ البخارى (( الذى يشرب فى اناء )) (٤) الفضة . . . الحديث )) وفى لفظ لمسلم (( الذى يأكل او يشرب فى آنية الذهب والفضة . . . الحديث )) .

(١٦٤٢) حديث (( قوله انه زى المتكبرين ، وتنعم المترفين ، وانه منهى عنه )) . عن عبدالله بن بريدة ان رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقال له عبيد (٥) قال : (( ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهى كـثـيـرا

( ١٦٤١ ) ١٥٩/٤ .

(١) يجرجر : اى يحدر فى جوفه ، فجعل للشرب جرجرة ، وهى وقوع صوت الماء فى الجوف ، وقيل : هى تردده فيه ، وقيل : هى صب الماء فى الحلق . انظر النهاية ٢٥٥/١ ، وجامع الاصول ٣٨٢/١ .

(٢) الصحيح ١٦٣٤/٣ و ١٦٣٥ فى أوائل كتاب اللباس والزينة ، الحديث رقم ( ٢٠٦٥ ) .

(٣) الصحيح ٩٦/١٠ فى الاشربة ، باب آنية الفضة (٢٨) الحديث (٥٦٣٤) .

(٤) فى ((م)) ((آنية الذهب)) وهذا خطأ والتصويب من البخارى ، وقال الزيلعى ولم يذكر البخارى ((الاكل ، ولا ذكر الذهب)) نصب الراية ٢٢٠/٤ . ورواه

ايضا ابن ماجه ١١٣٠/٢ فى الاشربة ، باب الشرب فى آنية الفضة (١٧) الحديث (٣٤١٣) ، والدارى ١٢١/٢ فى الاشربة ، باب الشرب فى المفضروا الامام مالك فى الموطأ ٩٢٤/٢ فى كتاب صفة النبى صلى الله عليه وسلم ، والامام احمد فى مسنده ٣٠١/٦ و ٣٠٢ و ٣٠٤ و ٣٠٦ ، والطيالسى

( منحة المعبود ) ج ١ ص ٣٥٤ رقم ( ١٨١٣ ) .

اسناده : متفق عليه .

(١٦٤٢) ١٥٩/٤ . قلت : هكذا فى ((م)) ثم يوجد بياض ، وليس هذا ما يدل

انه حديث انما هو من كلام المصنف ساقه تحت حديث المتقدم آنفا ولا أدرى كيف اعتبره المخرج حديثا آخر ، ولعل ذلك سهو منه . والله اعلم بالصواب .

(٥) وفى لفظ ابى داود (( عن عبدالله بن بريدة ، قال : قال رجل لفضالة

ابن عبيد : مالى أراك شعثا ؟ قال : ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم كان ينهانا عن كثير من الارفاه ، قال : مالى لا أرى عليك

حذاء ؟ قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا ان نحتفى

احيانا )) . رواه ابو داود رقم ( ٤٦٦٠ ) فى أوائل كتاب الترجل .

من الارفاه )) (١) . رواه النسائي (٢) . فائدة : قال في الهداية (( روى ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بعض اصحابه .

---

(١) الارفاه : هو كثرة التدهن والتنعم ، وقيل : التوسع في المشرب والمطعم ، وهو من الرفه : ورد الابل ، وذلك ان ترد الماء متى شئت ، اراد ترك التنعم ولين العيش ، لأنه من زى العجم وأرباب الدنيا .  
النهاية ٢٤٧/٢ ، وانظر تهذيب السنن ٨٣/٦ رقم ( ٣٩٩٧ ) . وعون المعبود ٢١٨/١١ .

(٢) السنن ٢٨٥/٨ في الزينة ، باب الترجل .  
اسناده : صحيح رجاله ثقات ، وسكت عنه المنذرى . انظر مختصر سنن ابى داود ٨٣/٦ رقم ( ٣٩٩٧ ) ، ومشكاة المصابيح ج ٢ ص ١٢٦٥ رقم ( ٤٤٤٩ ) .

(٣) انظر شرح فتح القدير ٨/٤٥٩ .

بربط الخيط في أصبعه ليذكره \* قال المخرجون : (١) لم نجده كذلك ، وإنما روى أبو يعلى (٢) ، وابن عدى (٣) ، والعقيلي (٤) ، وابن حبان في الضعفاء (٥) من طريق سالم بن عبد الأعلى (٦) ، عن نافع ، عن ابن عمر : \* أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أشفق من الحاجة أن ينساها ربط في أصبعه خيطا ليذكرها \* وأعلوه بسالم ، قال ابن حبان : يضح . وأخرج ابن عدى (٧) من حديث وثالة : \* أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد الحاجة

( ١ ) أنظر نصب الراية : ٢٣٨ / ٤ ، والدراية : ٢٢٤ / ٢ رقم ( ٩٤٨ ) .

( ٢ ) لم أقف عليه في المسند والله أعلم .

( ٣ ) وقد سبق المخرج في هذا العزو الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٢٣٨ / ٤ ،

ثم الحافظ في الدراية : ٢٢٤ / ٢ رقم ( ٩٤٨ ) وقال : وفي أسناده سالم بن عبد الأعلى ، وفي ترجمته ذكره ابن حبان وابن عدى ( في الكامل ) والعقيلي ، وهو متروك ، اهـ . قلت : لم أقف عليه في الكامل لابن عدى ، وليس فيه إلا سالم بن نوح العطار فقط . ولعل الحافظ الزيلعي وهم في عزوه إليه ثم تبعه الحافظ في الدراية وكذا المخرج والله أعلم .

( ٤ ) في الضعفاء : ج ٢ ص ١٥٢ في ترجمة سالم بن عبد الأعلى أبو الفيز .

( ٥ ) المسجروحين : ج ١ ص ٣٤٣ في ترجمة سالم بن عبد الأعلى . ورواه أيضا الترمذي

في غلله الكبير : ٨٤٥ / ٢ باب جامع رقم الباب ( ٤٢٤ ) ، وابن أبي حاتم في علل الحديث : ٢٥٢ / ٢ رقم ( ٢٣٤٧ ) .

أسناده : ضعيف . جدا ، قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن هذا الحديث ، فقال : حديث باطل ، وسالم هذا ضعيف ، وهذا منه ، اهـ . وقال الترمذي : سألت البخاري عن هذا الحديث ، فقال : سالم بن عبد الأعلى منكر الحديث ، اهـ . وقال الذهبي : في المغنى في الضعفاء : ٣٦٤ / ١ : قال البخاري : تركوه . وقال الحاكم والنقاش : روى عن نافع أحاديث موضوعة . تنزيه الشريعة المرفوعة : ٦٢ / ١ .

( ٦ ) سالم بن عبد الأعلى ، أبو الفيز ، وقيل : سالم بن عبد الرحمن ، وقيل : ابن غيلان ،

قال الذهبي : الظاهر أنه كوفي ، قال عباس عن يحيى : ليس حديثه بشيء ، وقال النسائي والبخاري : متروك . انظر : تاريخ ابن معين : ١٨٦ / ٢ ، الضعفاء الصغير

للبخاري ص ( ٥٥ ) ، رقم ( ١٥٠ ) ، كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ( ٤٦ ) رقم

( ٢٣٠ ) ، التاريخ الكبير للبخاري : ١١٧ / ٤ ، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي :

٣٠٧ / ١ ، الميزان : ١١٢ / ٢ .

( ٧ ) الكامل : ج ٢ ص ٤٤٦ في ترجمة بشر بن إبراهيم الأنصاري . وعنه الزيلعي في نصب

الراية : ٢٣٨ / ٤

( ٢ )

( ١ )

أوثق في خاتمه خيطا \* . وأعل بيشر الأنصاري ، قال ابن عدى : يضع . وأخرج الطبراني من حديث رافع بن خديج نحوه ، وأعل بغياث الكوفي ، قال ابن حبان : يضع . (٤) وأخرج ابن عدى في الكامل (٥) ، عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من حول خاتمه أو عمامته ، أو علق خيطا ليذكره فقد أشرك بالله ان الله هو يذكرك الحاجات " . وأعل بيشر الأصبهاني (٦) والله أعلم .

==== استناده : ضعيف ، بشر بن ابراهيم الأنصاري عن الأوزاعي ، قال ابن حبان وغيره كان يضع الحديث . تنزيه الشريعة المرفوعة ١ / ٤١ . وقال الذهبي : هو عندى ممن يضع الحديث . المغنى فى الضعفاء ١ / ١٦٤ .

( ١ ) هو بشر بن ابراهيم الأنصاري المفلج ، أبو عمرو ، قال العقيلي : يروى عن الأوزاعي موضوعات . أنظر المجروحين لابن حبان ١ / ١٨٩ ، الجرح والتعديل ٢ / ٣٥١ ، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ١ / ١٤٠ ، الميزان ١ / ٣١١ .

( ٢ ) المعجم الكبير ٣٣٦ / ٤ رقم ( ٤٤٣٠ ) .

استناده : ضعيف ، قال فى المجمع ١ / ١٦٦ : وفيه غياث بن ابراهيم وهو ضعيف جدا ، اهـ . بل هو متروك كما سيأتى فى ترجمته قريبا .

( ٣ ) هو غياث بن ابراهيم النخعي ، أبو عبد الرحمن ، يعد فى الكوفيين ، قال أحمد والبخارى : ترك الناس حديثه ، وقال الجوزجاني : كان فيما سمعت غير واحد يقول : يضع الحديث أنظر التاريخ الكبير للبخارى ٧ / ١٠٩ ، المجروحين ٢ / ٢٠٠ الضعفاء الصفيير للبخارى ص ( ٩٣ ) ، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ( ٨٦ ) الميزان ٣ / ٣٣٧ ، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢ / ٢٤٧ ، المغنى فى الضعفاء ٢ / ٩٦ .

( ٤ ) المجروحين ٢ / ٢٠٠ .

( ٥ ) ج ٢ ص ٤٤٣ فى ترجمة بشر بن الحسين أبو محمد الأصبهاني وعنه الزيلعي فى نصب الراية ٤ / ٢٣٩ .

استناده : ضعيف ، فيه بشر بن الحسين ، وهو متروك . وأنظر الدراية ٢ / ٢٢٥ رقم ( ٩٤٨ ) .

( ٦ ) هو بشر بن الحسين أبو محمد الأصبهاني الهلالي ، قال الدارقطني : متروك ، وقال أبو حاتم : يكذب على الزبير بن عدى . . . .

أنظر المجروحين ١ / ١٩٠ ، الميزان ١ / ٣١٥ ، المغنى فى الضعفاء ١ / ١٦٦ ، لسان الميزان ٢ / ٢١ .

( ١ )  
" فصل فى الاحتكار "

( ٢ )

( ١٦٤٣ ) " أثر عمر رضى الله عنه لا تحتكروا الطعام بمكة فانه الحاد . "

وأخرجه الطبرانى فى الأوسط<sup>(٣)</sup> عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : احتكارالطعام بمكة الحاد " / وفيه عبد الله بن المؤمل<sup>(٤)</sup> مختلف فيه . ( ١٩٦ )

( ١٦٤٤ ) حديث " ابن عمر ، عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : الجالب مرزوق

( ١ ) الاحتكار : جمع الطعام ونحوه مما يؤكل واحتباسه انتظار وقت الغلاء به . أنظر

النهاية ٤١٧/١ ، ولسان العرب ٢٠٨/٤ ( ١٦٤٣ ) ١٦٠/٤ .

( ٢ ) بعده يوجد بياض فى " م " لم يجده المخرج بهذا اللفظ ، قلت : وقد أورده الهندي

فى كنز العمال ج ٤ ص ١٨٠ رقم ( ١٠٠٦٢ ) ولفظه عن عمر رضى الله عنه قال :

" احتكار الطعام بمكة الحاد بظلم " وعزه لسعيد بن منصور فى سننه ، وللبخارى فى

التاريخ الكبير ج ٧ ص ٢٥٥ و ٢٥٦ فى ترجمة مسلم بن باذان ، ولا بن المنذر .

( والجديـر بالذكر ان الهـندي لـم يـذكر فى مقدمته فى أى مصنف رواه ابن المنذر ، له تفسير ذكرت فيها أحاديث وآثار

بأسانيدها ، ولعله هذا ولأن الكتانى فى الرسالة المستطرفة ص ( ٥٨ و ٥٧ ) لم

يذكر له كتابا للتخريج سواء والله أعلم ، وأما فى سنن سعيد بن منصور فلم أجده فى

القسم الموجود منه ولعله فى المفقود ) وأورده الحافظ ابن الأثير فى النهاية ٢٣٦/٤

بلفظ " احتكار الطعام فى الحرم الحاد فيه " أى ظلم وعدوان ، وأصل الاحتاد :

الميل والعدول عن الشئ ، اهد . ولم يذكر فيه عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

( ٣ ) المعجم وقد أورده الهيثمى فى مجمع الزائد ١٠١/٤ فى كتاب البيوع ، باب الاحتكار .

اسناده : ضعيف فيه عبد الله بن المؤمل ، وهو ضعيف كما سيأتى فى ترجمته . وقال

الهيثمى فى مجمع الزوائد ١٠١/٤ : فيه عبد الله بن المؤمل وثقة ابن حبان وغيره

وضعه جماعة .

( ٤ ) عبد الله بن المؤمل بن هبة المخزومى المكي ، ضعيف الحديث من السابعة ، مات سنة

( ١٦٠ ) ٠ / بن خ ت ق . التقريب ٤٥٤/١ . وقال العلامة الذهبى : ضعفه الدار

قطنى وجماعة . المغنى فى الضعفاء ٥١٢/١ . وقال ابن معين والنسائى : ضعيف

وقال أبو د اد : منكر الحديث ، قال أبو زرعة وأبو حاتم : ليس بقوى ، وقال ابن عدى :

أحاديثه عليها الضعف بين ، وذكره ابن حبان فى الثقات وقال : يخطئ ، وذكره ابن حبان

فى الضعفاء ، وقال : لا يجوز الاحتجاج بخبره اذا انفرد . أنظر تاريخ ابن معين

٣٣٣/٢ ، الضعفاء والمتروكين للنسائى ص ( ٦٣ ) ، المجروحين ٢٧/٢ ، الكامل

١٤٥٤/٤ ، الميزان ٥١٠/٢ ، التهذيب ٤٦/٦ . ( ١٦٤٤ ) ١٦٠/٤ ، كذا فى

الاختيار أنه من حديث ابن عمر ، والصواب أنه من حديث عمر رضى الله عنهما ، وكذلك

عزه الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ٢٦١/٤ .



والمحتكر محروم" وفي رواية "ملعون" أخرجه النسائي، عن عمر قوله: "الجالب مرزوق والمحتكر محروم". وأخرج ابن ماجة، وإسحاق بن راهوية، والدارمي، وعبد بن حميد، وأبو يعلى، (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨)

والبیهقي في الشعب، عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الجالب مرزوق والمحتكر ملعون". وأعل بعلى بن سالم ضعفه غير واحد. ولمسلم (٩) (١٠)

(١) هكذا في "م" وليس فيه وهو عز وخطأ، ولم ينسبه للنسائي غير المخرج من الحفاظ لا الزيلعي في نصب الراية ٤/٢٦١، ولا الحافظ في الدراية ٢/٢٣٤ رقم (٩٦٤). أما الحافظ المزى في تحفة الأشراف ٨/٢٦ برقم (١٠٤٥٥) فقد عزاه لابن ماجة فقط.

(٢) قال العلامة ابن الأثير في جامع الأصول ج ١ ص ٥٩٦ برقم (٤٤١): ذكره رزين ولم أجده. (هو رزين بن معاوية العبدري السرقسطي وكتابه المسمى بالتجريد للصحاح والسفن كما في الرسالة المستطرفة ص ١٣٠) وذكره ابن الأثير بلفظ التالي عن عبد الله بن عمر: "أن عمر رضي الله عنه قال: الجالب مرزوق، والمحتكر محروم، ومن أحتكر على المسلمين طعاما ضربه الله بالافلاس والجذام"، اهـ. ثم قال: ذكره رزين ولم أجده. قلت: وهذا موقوف ولعل المخرج يعني هذا الأثر لأنه قال: أخرجه النسائي عن عمر قوله، وأورد الشطر الاول منه ثم أغفل عن قول ابن الاثير. وزاد عليه أن نسبه للنسائي ولم يقل به غيره والله أعلم.

(٣) السنن ٢/٧٢٨ في التجارات، باب الحكرة والجلب (٦) الحديث (٢١٥٣).

(٤) وعنه الزيلعي في نصب الراية ٤/٢٦١.

(٥) السنن ٢/٢٤٩ في البيوع، باب النهي عن الاحتكار.

(٦) والحاكم في المستدرک ٢/١١ في كتاب البيوع. وأورده الهندي في كنز العمال ٤/٩٧ برقم (٩٧١٦).

(٧) المسند كما في نصب الراية ٤/٢٦١، ورواه أيضا عبد الرزاق في مصنفه ٨/٢٠٤ رقم (١٤٨٩٣ و ١٤٨٩٤).

(٨) وفي السنن الكبير ٦/٣٠ في البيوع، باب ما جاء في الاحتكار.

اسناده: ضعيف، قال الحافظ: اسناده ضعيف، فتح الباري ٤/٣٤٨ في البيوع باب رقم (٥٤). وقال البوصيري في الزوائد: في اسناده على بن زيد بن جدعان وهو ضعيف. قلت في اسناده على بن زيد بن جدعان وهو ضعيف وقد تقدمت ترجمته، وأنظر أيضا المغني في الضعفاء ٢/١٥، وعلى بن سالم، عن علي بن زيد بن جدعان حديث "المحتكر ملعون" قال الأزدي: لا يتابع على حديثه قاله الذهبي في المغني في الضعفاء ٢/١٥.

(٩) هو علي بن سالم بن شوال، باسم الشهر، ضعيف، من السابعة. /ق. قال الذهبي: ماله غيره يعني الحديث "الجالب مرزوق والمحتكر ملعون" أنظر الميزان ٣/١٣١ التهذيب ٧/٣٢٥، التقريب ٢/٣٧.

(١٠) الصحيح ٣/١٢٢٨ في المساقاة، باب تحريم الاحتكار في الاقوات (٢٦) الحديث (١٢٩ و ١٣٠ و ١٦٠٥). ورواه أيضا الترمذي ٢/٣٦٩ في البيوع، باب ما جاء في الاحتكار (٤٠) الحديث (١٢٨٥)، وأبو داود رقم (٣٤٤٧) في البيوع باب في النهي عن الحكرة.

اسناده: رواه مسلم، وقال الترمذي: حسن صحيح، وقال البغوي: هذا حديث ===

عن سعيد بن المسيب، عن معمر (بن) عبد الله العدوي " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يحتكر الا خاطئ " .

( ١٦٤٥ ) قوله " وعنه - يعنى ابن عمر - عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من احتكر طعاما أربعين يوما فقد برئ من الله ، وبرئ الله منه " أخرجه أحمد (٢) ، وأبو يعلى (٤) ، والبزار (٥) ، والطبرانى فى الأوسط (٦) ، والحاكم (٧) ، وابن أبى شيبه (٨) .

==== صحيح ، ومعمر : هو معمر بن عبد الله بن نضلة ، وأبوه أبو معمر أحد بنى عدى بن كعب . كما فى شرح السنة ١٧٨/٨ . رقم ( ٢١٢٧ ) . وقال أيضا : الحديث وإن جاء بلفظ العام ، فاحتكار الراوى يدل على أنه مختص ببعض الأشياء ، أو ببعض الأحوال اذا لا يظن بالصحابى أنه يروى الحديث ، ثم يخالفه ( قلت : ورد الحديث فى رواية لمسلم وغيره بلفظ : " من احتكر فهو خاطئ " ، فقليل لسعيد : فانك تحتكر قال سعيد : ان معمر الذى كان يحدث هذا الحديث كان يحتكر " انتهى ) وكذلك سعيد بن المسيب لا يظن به فى فضله وعلمه أنه يروى الحديث ، ثم يخالفه الا أن يحمل الحديث على بعض الأشياء ، فروى أنه كان يحتكر الزيت ، اهـ . وراجع أيضا سبل السلام ٢٥/٣ . والافصح عن معانى الصحاح ٣٦٦/١ . وقال : اتفقوا على كراهية الاحتكار . وأختلفوا فى صفته ، ثم ذكر أقوال المذاهب الأربعة .

( ١ ) فى " م " عن " بدل " بن " والتصويب من صحيح مسلم .

١٦٤٥ ( ١٦٤٥ ) / ٤

( ٢ ) فى " م " " أخرجه من حديث " بزيادة " من حديث " وذلك خطأ من الناسخ يجب حذفها .

( ٣ ) المسند ٣٣/٢ .

( ٤ ) المسند ، وعنه الزيلعى فى نصب الراية ٢٦٢/٤ .

( ٥ ) كشف الاستار ١٠٦/٢ رقم ( ١٣١١ ) .

( ٦ ) المعجم كما فى نصب الراية ٢٦٢/٤ ، ورواه أيضا ابن حزم فى المحلى ٧١٨/٩ ،

م ( ١٥٦٨ ) .

( ٧ ) المستدرک ١١/٢ فى كتاب البيوع ، باب ( لا يحتكر الا خاطئ ) .

( ٨ ) المصنف ١٠٤/٦ فى البيوع والأقضية ، باب فى احتكار الطعام . وأوده الهندى فى

كنز العمال ٩٩/٤ برقم ( ٩٧٣٢ ) من حديث ابن عمرو فى سياقهم " أربعين ليلة " بدل " أربعين يوما " هكذا عند الجميع الا فى المحلى والكنز وعلل ابن أبى حاتم

٣٩٢/١ رقم ( ١١٧٤ ) ف " أربعين يوما " .

اسناده : وقد اختلف حفاظ الحديث فى اسناده ، قال الحافظ : فى اسناده مقال

فتح البارى ٣٤٨/٤ فى البيوع ، باب رقم ( ٥٤ ) ، وفى اسناده أصبغ بن زيد وكثير

بن مرة ، والأول مختلف فيه ، والثانى قال ابن حزم أنه مجهول ، وقال غيره معروف ، ==

وفيه أصبغ بن زيد <sup>(١)</sup> اختلف فيه ، وكثير بن مرة <sup>(٢)</sup> جهله ابن حزم ، وعرفه غيره ، ووثقه ابن سعد ، وروى عنه جماعة ، واحتج به النسائي ، وحكى ابن أبي حاتم <sup>(٤)</sup> ، عن أبيه : أنه حديث منكرو فإلله أعلم .

( ١٦٤٦ ) حديث " عن أبي أمانة الباهلي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يحتكر الطعام " . أخرجه الطبراني في الكبير <sup>(٥)</sup> ( وفيه حماد بن عبد الرحمن

- == ووثقه ابن سعد ، وروى عنه جماعة واحتج به النسائي قال الحافظ : ووهم ابن الجوزي فأخرج هذا الحديث في الموضوعات . أنظر نيل الأوطار ٢٤٩/٥ . وقال الحافظ المنذرى : وفي هذا المتن غرابة ، وبعض أسانيده جيد وقد ذكر رزين شطره الأول ، ولم أره في شيء من الأصول التي جمعها . الترغيب والترهيب ٥٨٢/٢ .
- ( ١ ) هو أصبغ بن زيد بن علي الجهنى ، الوراق ، أبو عبد الله الواسطي ، كاتب المصاحف ، صدوق يفرب ، من السادسة ، مات سنة ( ١٥٧ ) / ل ت س ق . التقريب ٨١/١ ، قال العلامة الذهبي : فيه لين . التلخيص على المستدرک ١٢/٢ . وقال ابن عدي : له أحاديث غير محفوظة . الكامل ٤٠٠/١ ، وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به . المجروحين ١٧٤/١ ، ووثقه الدارقطني ، وأنظر التاريخ الصغير للبخاري ١٣٢/٢ ، المغنى في الضعفاء ١٤٩/١ ، التهذيب ٣٦١/١ .
- ( ٢ ) هو كثير بن مرة الحضرمي ، الحمصي ، من الثانية ، ووهم من عده في الصحابة . د ع . التقريب ١٣٣/٢ . وثقه ابن سعد ، وأحمد العجلي وغيرهما ، وقال ابن خراش : صدوق وقال النسائي : لا بأس به . أنظر أسد الغابة ٢٣٣/٤ ، الإصابة ٣٢٦/٨ ت ( ٧٤٧٩ ) سير أعلام النبلاء ٤٦/٤ ، تذكرة الحافظ ٥١/١ ، التهذيب ٤٢٨/٨ .
- ( ٣ ) المحلي ٧١٨/٩ ، المسألة ( ١٥٦٨ ) .
- ( ٤ ) علل الحديث ٣٩٢/١ رقم ( ١١٧٤ ) .
- ( ١٦٤٦ ) ١٦٠ / ٤ .

( ٥ ) المعجم ج ٨ ص ٢٢١ رقم ( ٧٧٧٦ ) . وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٠٢/٦ ففى اليروع والأقضية ، باب فى احتكار الطعام . من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، عن القاسم ، عن أبى أسامة بدل أبى أمانة قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحتكر الطعام " .

إسناده : حسن ، والذي فى مصنف ابن أبى شيبة عن أبى أسامة بدل أبى أمانة تصحيف والله أعلم ، وقد ذكره البيهقى فى السنن الكبرى ٣٠/٦ تعليقا عن أبى أمانة بهذا اللفظ تماما .

منكر الحديث<sup>(١)</sup> .

(١٦٤٧) حديث " عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من احتكر ( على المسلمين ) طعامهم ضربه الله بالجذام والافلاس<sup>(٣)</sup> . أخرجه ابن ماجه<sup>(٤)</sup> من حديثه بهذا الا أنه قال : " من احتكر على المسلمين " . قوله<sup>(٥)</sup>

(١) هكذا فى "م" ولا يوجد فى اسناد الطبرانى هذا الاسم وهو خطأ بلا شك ، واليك سنده قال : حدثنا الحسين بن اسحاق التستري ثنا يحيى الحماني ثنا أبو أسامة وثنا جعفر بن محمد الفريابي ثنا اسحاق بن راهوية ثنا أبو أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن القاسم عن أبي أمانة رضى الله عنه . بهذا اللفظ .

(١٦٤٧) / ٤ / ١٦٠ .

(٢) فى "م" ( على الناس ) بدل " على المسلمين " والتصويب من أرباب الأصول وهو كذلك فى الاختيار أيضا فى النسخة المطبوعة .

(٣) أفلس الرجل : اذا لم يبق له مال ، ومعناه صارت دراهمه فلوسا . النهاية ٣ / ٤٧٠ .

(٤) السنن ٢ / ٧٢٨ فى التجارات ، باب الحكرة والجلب (٦) الحديث (٢١٥٥) . ورواه أيضا الامام أحمد فى مسنده ج ١ ص ٢١ . وأورده الهندي فى كنز العمال ٤ / ١٨١ رقم (١٠٠٦٦) ونسبه لعبد بن حميد فى مسنده ، ولأبى يعلى والأصبهاني فى ترغيبه . وهو حديث طويل وفيه قصة من قول أمير المؤمنين رضى الله عنه ، وروى ابن ماجه المرفوع منه فقط عن يحيى بن حكيم حدثنا أبو بكر الحنفى حدثنا الهيثم بن رافع حدثنى أبو يحيى المكي عن فروخ مولى عثمان بن عفان عنه به .

اسناده : ضعيف ، فيه الهيثم بن رافع ، قال أبو داود : روى حديثا منكرا ، قال الذهبي : هو الذى خرج ابن ماجه ، يعنى هذا ، وفى اسناده أيضا أبو يحيى المكي وهو مجهول ، قال الذهبي : أبو يحيى المكي ، عن فروخ مولى عثمان فى الاحتكار ، يجهل ، والخبر منكر . أنظر المغنى فى الضعفاء ٢ / ٥٠٦ والميزان ٤ / ٣٢٢ ونيل الأوطار ٥ / ٢٤٩ ، وقد نوه له السيوطى بإشارة الضعيف . الجامع الصغير ٢ / ١٦٠ أما الحافظ المنذرى فقال : وهذا اسناد جيد متصل رواه ثقات ، وقد انكر على الهيثم روايته لهذا الحديث مع كونه ثقة . الترغيب والترهيب ج ٢ ص ٥٨٣ فى البيوع ، باب التهريب من الاحتكار وقال البوصيرى فى الزوائد : اسناده صحيح ، ورجاله موثقون .

(٥) كذا فى "م" ولم أجد ( فى الاختيار ٤ / ٦١ و ١٦٢ ) هذا الكلام فى النسخة المطبوعة ولذا لم أرقمه لأنه الغالب فيه سهو من المخرج والله أعلم .

" وفيه أحاديث كثيرة " قلت : منها حديث ( زامل ) بن عمرو ، عن أبيه ( ٢ ) ، عن جده ( ٣ ) ، وفيه  
 " أيها الناس احفظوا لا تحتكروا ولا تتاجشوا ( ٤ ) . . . . " رواه الطبراني ( ٥ ) . حديث أبي  
 الدرداء \* ولفظه " لا تلقوا السلع ولا تحتكروا . . . . " رواه الطبراني في الكبير ( ٧ ) أيضا .  
 حديث أبي هريرة قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من احتكر حكرة يريد أن  
 يفلح بها على المسلمين فهو خاطي " . رواه أحمد ( ٨ ) . حديث معاذ رفعه :

( ١ ) في " م " " وائل " والصواب " زامل بن عمرو " ولم أقف على ترجمته والله أعلم .

( ٢ ) لم أجد من ترجم له أيضا والله أعلم .

( ٣ ) هو أبو عمرو غير منسوب ، قال الحافظ : ذكره الطبراني ، وابن مندة . وأورد  
 هذا الحديث الذي نحن بصدده ، سندا ومتنا . ولم يزد عليه شيئا . أنظر

الاصابة ٢٦٩/١١ ت ( ٨٠٥ ) ، أسد الغابة ٢٦٢/٥ .

( ٤ ) النجش : هو أن يمدح السلعة لينفقا ويروجها ، أو يزيد في ثمنها وهو لا يريد  
 شراءها ، ليقع غيره فيها . النهاية ٢١/٥ .

( ٥ ) المعجم الكبير ج ٢٢ ص ٣٨٢ رقم ( ٩٥٢ ) . وهو حديث طويل وفيه قصة وهذا  
 طرف منه .

اسناده ضعيف جدا . قال في مجمع الزوائد ٨١/٤ : وفيه عمر بن صهبان وهو  
 متروك . قال البخاري : منكر الحديث ، وقال يحيى بن معين : لا يساوى فلسا  
 وقال أبو حاتم والدارقطني والنسائي : متروك الحديث . أنظر الضعفاء الصغير  
 للبخاري ص ( ٨٠ ) ، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ( ٨٤ ) ، التاريخ الكبير  
 للبخاري ١٦٥/٦ ، الميزان ٢٠٧/٣ ، المغني في الضعفاء ٤٥/٢ . قلت :  
 زامل بن عمرو ، وأبوه لم أقف على ترجمتهما ولا ندرى حالهما .

( ٦ ) في " م " " لا تلقى " والتصحيح من المعجم .

( ٧ ) المعجم الكبير ، لم أجده في الأجزاء الموجودة وقد أورده الهيثمي في مجمع  
 الزوائد ٨١/٤ .

اسناده : ضعيف ، فيه عمر بن صهبان أيضا وهو متروك . مجمع الزوائد ٨١/٤ .

( ٨ ) المسند ج ٢ ص ٣٥١ ، ورواه أيضا الحاكم في المستدرک ١٢/٢ في البيوع .

اسناده : ضعيف ، قال في المجمع ١٠١/٤ : رواه أحمد وفيه أبو معشر وهو  
 ضعيف ، اهـ . وفي اسناد الحاكم إبراهيم بن اسحاق العسيلي ، قال الذهبي  
 في تلخيصه : كان يسرق الحديث ، وسكت عنه الحاكم .

"بئس العبد المحتكر" رواه الطبراني<sup>(١)</sup> في الكبير . حديث معقل بن يسار ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم ، كان حقا على الله أن يقعده بعظم من النار يوم القيامة " رواه أحمد<sup>(٣)</sup> ، والطبراني<sup>(٤)</sup> في الكبير ، والأوسط<sup>(٥)</sup> . وحديث على رضي الله عنه قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم

( ١ ) المعجم ج ٢٠ ص ٩٥ رقم ( ١٧٦ ) . وأورده الهندي في كنز العمال ج ٤ / ٩٧ برقم ( ٩٧١٥ ) . وتامه : " بئس العبد المحتكر ، ان أرخص الله تعالى الأسعار حزن ، وان أغلاها الله فروح " ونسبه للطبراني في الكبير ، وللبیهقي في شعب الإيمان وذكره أيضا صاحب مشكاة المصابيح ج ٢ ص ٨٧٦ برقم ( ٢٨٩٧ ) وقال : رواه البيهقي في شعب الإيمان ، ورزين في كتابه . وقال ابن الأثير : ذكره رزين ولم أجده . جامع الأصول ج ١ ص ٥٩٥ . وأورده المنذرى في الترغيب والترهيب ج ٢ ص ٥٨٣ و ٥٨٤ في البيوع ، باب الترهب من الاحتكار ، وقال ذكره رزين في جامعهم ، ولم أره في شيء من الأصول التي جمعها ، انما رواه الطبراني وغيره باسناد واه . اسناده : ضعيف ، قال في مجمع الزوائد ٤ / ١٠١ : وفيه سليمان بن سلمة الخبائري وهو متروك ، ا هـ . قال على بن الجنيد : كان يكذب . أنظر تنزيه الشريعة المرفوعة ج ١ ص ٦٥ . وتركه أبو حاتم وغيره . كما في المغنى في الضعفاء ١ / ٤٠٣ ، الميزان ٢ / ٢٠٩ .

( ٢ ) وفي رواية الطبراني " أن يعذبه في عظم جهنم " وفي رواية أخرى له " أن يقذفه في معظم من النار " .

( ٣ ) المسند ج ٥ ص ٢٧ ، مطولا وهذا طرف منه .

( ٤ ) المعجم الكبير ج ٢٠ ص ٢١٠ رقم ( ٤٧٩ - ٤٨١ ) .

( ٥ ) ورواه أيضا الطيالسي ( منحة المعبود ١ / ٢٦٨ رقم ١٣٥٠ ) . والبيهقي في السنن الكبرى ٦ / ٣٠ في كتاب البيوع ، باب ما جاء في الاحتكار والحاكم في المستدرک ٢ / ١٢ و ١٣ في كتاب البيوع . وأورده الحافظ ابن الأثير في جامع الأصول ١ / ٥٩٦ ، وقال : ذكره رزين ولم أجده ، والمنذرى في الترغيب والترهيب ٢ / ٥٨٤ .

اسناده : ضعيف ، قال في المجمع ٤ / ١٠١ : وفيه زيد بن مرة أبو المعلى ولم أجده من ترجمه وبقية رجاله رجال الصحيح ، ا هـ . ومثله قال المنذرى .

عن الحكرة بالبلد " أخرجه الحارث بن أبي أسامة <sup>(١)</sup> .

( ١٦٤٨ ) قوله " لأنه عليه السلام نهى " مسلم <sup>(٢)</sup> ، عن أبي هريرة قال : " نهى رسول

الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى الجلب " وعن ابن عباس رفعه : " لا تلقوا الركبان ولا يبيع <sup>(٣)</sup>  
حاضر لباد " . متفق عليه ، وقد تقدم . <sup>(٤)</sup>

( ١٦٤٩ ) حديث " ان الله هو المسعر " عن أنس : " غلا السعر على عهد رسول الله

صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : يا رسول الله لو سعرت ؟ فقال : ان الله هو القابض الباسط

المسعر ، وانى لأرجو أن ألقى الله عز وجل ولا يطلبنى أحد بمظلمة ظلمتها اياه فى دم ولا

مال " . رواه الخمسة <sup>(٥)</sup> ، الا النسائى ، وصححه الترمذى ،

( ١ ) رواه ابن أبى شيبة فى مصنفه ١٠٤ / ٦ . وأورده الهندى فى كنز العمال ١٨٢ / ٤ برقم

( ١٠٠٦٩ ) ونسبه اليه . وأخرجه أيضا ابن أبى شيبة فى مصنفه ١٠٤ / ٦ فى

البيوع والأقضية ، باب فى احتكار الطعام . من طريق عبيد الله بن موسى عن الربيع

بن حبيب عن نوفل بن عبد الملك عن أبيه عنه به مثله .

إسناده : ضعيف ، فيه نوفل بن عبد الملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد

المطلب الهاشمى أخو يزيد بن عبد الملك ، قال أبو حاتم : مجهول ، وقال ابن معين

ليس بشئ . أنظر المغنى فى الضعفاء ٣٦٠ / ٢ ، التهذيب ١٠ / ٩١ ، الميزان

٢٨١ / ٤ . وقال الهندى ضعيف .

( ١٦٤٨ ) ١٦١ / ٤ أى " عن تلقى الجلب " .

( ٢ ) الصحيح ١١٥٧ / ٣ فى البيوع ، باب تحريم تلقى الجلب ( ٥ ) الحديث ( ١٦ ) ( ١٧ )

١٥١٩ .

إسناده رواه مسلم . وقد تقدم فى الحديث رقم ( ٨١٣ ) .

( ٣ ) كذا فى " م " ونصب الراية أيضا ٢٦١ / ٤ ، وأما فى النسخة المطبوعة " نهى رسول

الله صلى الله عليه وسلم أن يتلقى الجلب " اهـ . والجلب : فعل بمعنى مفعول ،

وهو ما يجلب للبيع ، أى شئ كان . أنظر صحيح مسلم بشرح النووى ١٠ / ١٦٢ ،

والصاحح ١٠١ / ١ .

( ٤ ) رواه البخارى ٣٧٠ / ٤ فى البيوع ، باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر ؟ ( ٦٨ )

الحديث ( ٢١٥٨ و ٢١٦٣ و ٢٢٧٤ ) . ومسلم ١١٥٧ / ٣ فى البيوع ، باب تحريم

بيع الحاضر للبادى ( ٦ ) الحديث ( ١٩ ) ( ١٥٢١ ) . وقد تقدم فى الحديث

رقم ( ٨١٠ ) .

إسناده : متفق عليه .

( ١٦٤٩ ) ١٦١ / ٤

( ٥ ) رواه أبو داود رقم ( ٣٤٥١ ) فى البيوع ، باب فى التسعير . والترمذى ٢٨٨ / ٢ فى ===

وابن حبان<sup>(١)</sup>، وأخرجه أيضا الدارمي<sup>(٢)</sup>، والبزار<sup>(٣)</sup>، وأبو يعلى<sup>(٤)</sup>. وعن أبي جحيفة مثله. أخرجه الطبراني<sup>(٥)</sup> إلا أنه قال: "في عرض ولا مال". وعن ابن عباس مثله أخرجه الطبراني (في الصغير)<sup>(٦)</sup> (وعن أبي سعيد نحوه، أخرجه الطبراني في الأوسط)<sup>(٧)</sup> آخره "في دين ولا دنيا".

=== البيوع، باب ماجاء في المخابرة والمعاملة (٧١) الحديث (١٣٢٨)، وابن ماجه ٢٤١/٢ في التجارات، باب من كره أن يسعر (٢٧) الحديث (٢٢٠٠)، والامام أحمد في مسنده ٢٨٦ و ١٥٦ و ٨٥ / ٣.

(١) وعنه الزيلعي في نصب الراية ٢٦٣/٤.

(٢) السنن ٢٤٩/٢ في البيوع، باب في النهي عن أن يسعر في المسلمين.

(٣) المسند، لم أقف عليه في المخطوطة.

(٤) المسند ج ٥ ص ١٦٠ رقم (٢٧٧٤)، ورواه أيضا البيهقي في السنن الكبرى ٢٩/٦ في كتاب البيوع. ورواه عبد الرازق في مصنفه ٢٠٥/٨ رقم (١٤٨٩٧) مرسلًا عن الحسن البصري بهذا اللفظ.

اسناده: قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وقال الحافظ: في تلخيص الحبير ١٤/٣ رقم (١١٥٨): واسناده على شرط مسلم.

(٥) المعجم الكبير ج ٢٢ ص ١٢٥ رقم (٣٢٢)، وأورده الهندي في الكنز ١٠١/٤.

اسناده: ضعيف، قال في مجمع الزوائد ١٠٠/٤: وفيه غسان بن الربيع وهو ضعيف اهـ. قلت: يغني عنه حديث أنس المتقدم قريباً.

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من "م" والمثبت من نصب الراية ٢٦٣/٤. أخرجه الطبراني في المعجم الصغير ج ٢ ص ٧ من طريق محمد بن يزيد بن عبد الوارث عن يحيى بن صالح الوحاظي عن عيسى بن يونس عن الأعشى عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس بلفظ حديث أبي جحيفة.

اسناده: سكت عنه الحافظ الزيلعي، والحافظ في التلخيص ١٤/٣ رقم (١١٥٨) واسناده حسن.

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من "م" وقد استدركته من نصب الراية ٢٦٣/٤، والدراية ٢٣٥/٢ رقم (٩٦٧)، ونسبه الزيلعي للطبراني في الأوسط، وقد رواه أيضا الامام أحمد في مسنده ٨٥/٣ وفي آخره "في مال ولا نفس" بدل "دين ولا دنيا" وأورده الهندي في كنز العمال ١٠١/٤ و ١٠٢ برقم (٩٧٤٦ و ٩٧٤١). وابن حبان (موارد الظمان ص ٢٧١) رقم (١١٠٦) مطولاً وفيه قصة. وابن ماجه ٢٤٢/٢ في التجارات، باب من كره أن يسعر (٢٧) الحديث (٢٢٠١) نحو حديث أنس.

اسناده: حسن قال في مجمع الزوائد ٩٩/٤: رواه أحمد والطبراني في الأوسط ورجال أحمد رجال الصحيح. وقال الحافظ في التلخيص ١٤/٣ رقم (١١٥٨): اسناده حسن. وأنظر أيضا نيل الأوطار ٢٤٨/٥.



وقال في الهداية في هذا : " لاتسعروا " . ولم يوجد في شيء من طرقه ، كما أنه لم يوجد التحريك في شيء من طرق حديث " من صافح أخاه وحرك يده " .<sup>(٢)</sup>

( ١٦٥٠ ) قوله " كما ورد في الحديث " هو حديث ابن عمر المتقدم .

( ١٦٥١ ) حديث " لعن (الله) في الخمر عشرة ، وعد منهم حاملها " أخرجه الترمذي ،<sup>(٤)</sup>

وابن ماجه ، من حديث أنس : " أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن في الخمر عشرة . . . فذكره "<sup>(٥)</sup>

وأخرج ابن حبان في صحيحه ، عن ابن عباس : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول :<sup>(٦)</sup>

" أتاني جبريل عليه السلام ، فقال لي : يا محمد ان الله لعن الخمر ، وشاربها ، وساقيتها ، ومسقاها ، وبائعها ، ومبتاعها ، وعاصرها ومعتصرها ، وحاملها ، والمحمولة اليه " .

( ١ ) أنظر شرح فتح القدير ٨ / ٤٨٥ و ٤٩٢ . وتامه " لاتسعروا ، فان الله هو المسعر

القابض الباسط الرازق " . ولم يتعرض له مخرجوا أحاديث الهداية لكونه جاء بصيغة

النهي غير المخرج . أنظر نصب الراية ٤ / ٢٦٢ ، والدراية ٢ / ٢٣٤ رقم ( ٩٦٧ ) .

( ٢ ) وتامه " من صافح أخاه المسلم ، وحرك يده ، ثناثرت عنه ذنوبه " أنظر شرح فتح

القدير ٨ / ٤٨٥ ، ولم يتعرض له أيضا مخرجوا أحاديث الهداية . راجع نصب

الراية ٤ / ٢٥٩ ، والدراية ٢ / ٢٢٣ رقم ( ٩٦٣ ) .

( ١٦٥٠ ) ٤ / ١٦٢ . قال : " واختلفوا في مدة الاحتكار ، قيل أقلها أربعون

يوما كما ورد في الحديث وقد تقدم في الحديث رقم ( ١٦٤٥ ) .

( ١٦٥١ ) ٤ / ١٦٢ .

( ٣ ) سقط من "م" والمثبت من الاختيار . ولكنه في السنن " لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم " .

( ٤ ) السنن ٢ / ٣٨٠ في البيوع ، باب ما جاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك ( ٥٨ )

الحديث ( ١٣١٣ ) .

( ٥ ) السنن ٢ / ١١٢٢ في الأشربة ، باب لعنت الخمر على عشرة أوجه ( ٦ ) الحديث

( ٣٣٨١ ) وتامه : " لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة : عاصرها

ومعتصرها ، وشاربها ، وحاملها ، والمحمولة اليه ، وساقيتها ، وبائعها ، وأكل

ثمنها ، والمشتري لها ، والمشتراة له " اهـ .

إسناده : صحيح ، قال الحافظ المنذرى في الترغيب والترهيب ٣ / ٢٥٠ ففى

الحدود ، باب الترهب من شرب الخمر وبيعها وشراؤها : ورواته ثقات . وكذا

الحافظ فى تلخيص الحبير ٤ / ٧٣ رقم ( ١٧٨٦ ) .

( ٦ ) موارد الظمان ص ( ٣٣٣ ) رقم ( ١٣٧٤ ) . ورواه أيضا الامام أحمد فى مسنده

ج ١ ص ٣١٦ ، والحاكم فى المستدرک ٤ / ١٤٥ فى الأشربة .

=====

وأخرج أبو داود<sup>(١)</sup> ، وأحمد<sup>(٢)</sup> ، وابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> ، وإسحاق<sup>(٣)</sup> ، والبزار<sup>(٣)</sup> ، من حديث ابن عمر<sup>(٤)</sup> ( سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ) " لعن الخمر وشاربها ، وساقيه . . . . ١٩٧ / ١

الى أن قال بدل " المسقاها " و" آكل ثمنها " . وأخرجه الحاكم<sup>(٥)</sup> من وجه آخر مثله ، أحمد<sup>(٦)</sup> والبزار<sup>(٦)</sup> من حديث ابن مسعود ، ولا إسحاق<sup>(٧)</sup> ( ابن عمر رفعه : " ان الله لعن الخمر وغارسها ، لا يفرسها الا للخمر وذكر " نحوه .

=== اسناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي وقال الحافظ المنذرى : رواه أحمد باسناد صحيح ، وابن حبان فى صحيحه والحاكم ، وقال صحيح الاسناد . الترغيب والترهيب ٣ / ٢٥٠ .

( ١ ) السنن رقم ( ٣٦٧٤ ) فى الأشربة ، باب العنب يعصر للخمر .

( ٢ ) المسند ج ٢ ص ٩٧ .

( ٣ ) فى مسانيدهم كما فى نصب الراية ٤ / ٢٦٤ ، ورواه أيضا ابن ماجه فى مسنده

٢ / ١١٢١ فى الأشربة ، باب لعنت الخمر على عشرة أوجه ( ٦ ) الحديث ( ٣٣٨٠ )

والبيهقى فى السنن الكبرى ٨ / ٢٨٧ فى الأشربة والحد فيها .

اسناده : صحيح رجاله ثقات .

( ٤ ) كذا فى " م " وليس فى سياقه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، انما فيه عن

عبد الرحمن بن عبد الله الغافقى ، وأبى علقمة مولاهم ، أنهما سمعا ابن عمر

يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لعن الله الخمر ، وشاربها وساقياها

وبائعها ، ومبتاعها ، وعاصرها ، ومعتصرها ، وآكل ثمنها ، وحاملها ، والمحمولة

اليه " اهـ .

( ٥ ) المستدرک ٤ / ١٤٤ و ١٤٥ فى كتاب الأشربة . مطولا وفيه قصة .

اسناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

( ٦ ) المسند ( كشف الأستار ٣ / ٣٥٧ رقم ٢٩٣٧ ) . ورواه الطبرانى فى المعجم

الكبير ١٠ / ١١٣ رقم ( ١٠٠٥٦ ) . ولم أقف عليه فى سند الإمام أحمد .

اسناده : ضعيف ، قال فى مجمع الزوائد ٥ / ٧٣ : وفيه عيسى بن ابي عيسى الحنات

وهو ضعيف ، اهـ .

( ٧ ) المسند ، وعنه الزيلعى فى نصب الراية ٤ / ٢٦٤ من طريق أبى عامر العقدي عن

محمد بن أبى حميد عن أبى حميد عن أبى توبة البصرى عن أبى عمر ، ورواه أيضا

الطيايسى فى مسنده ( منحة المعبود ج ١ ص ٣٣٧ رقم ١٧١ ) من طريق محمد بن

أبى حميد عن أبى توبة البصرى عن ابن عمر ولفظه مطول وفيه قصة . ==

(١) (١٦٥٢) حديث "ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال مكة حرام وبيع رباعها

حرام". قلت انما هو ابن عمرو ، الا أن نسخ هذا الشرح سقيمة ، كذلك أخرجه الامام محمد بن الحسن في الآثار<sup>(٢)</sup> : أخبرنا أبو حنيفة ، حدثنا عبيد الله بن أبي زياد<sup>(٣)</sup> ، عن ابن أبي نجيح<sup>(٤)</sup> ، عن عبد الله بن عمرو ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "ان الله حرم مكة فحرام بيع رباعها وأكل ثمنها". وقد أخرجه الحاكم<sup>(٥)</sup> ، والدارقطني<sup>(٦)</sup> ، وابن القطان<sup>(٧)</sup>

== اسناده : ضعيف ، فيه محمد بن أبي حميد ، قال الحافظ : هو ضعيف . الدراية ٢٣٥ / ٢ رقم (٩٦٨) ، وقال أيضا في لسان الميزان ٢٣ / ٧ : أبو توبة البصري عن ابن عمر رضي الله عنهما ، روى عنه محمد بن أبي حميد ، قال ابن عساكر لم أجد له ذكرا في شيء من الكتب ، قلت : في حديثه عن ابن عمر رضي الله عنهما في لعن شارب الخمر زيادة منكر ، قال فيه : "ولعن غارسها" اهـ . قلت : قال الحافظ في اللسان : أبو توبة البصري ، بينما قال في الدراية : أبو توبة المصري وهو — كذلك في مسند اسحاق والطيايلى .

(١٦٥٢) ١٦٢ / ٤ .

- (١) الربع : المنزل ودار الاقامة ، ورُبُّ القوم مَحَلَّتُهُمْ ، والرباع جمعه . النهاية ١٨٩ / ٢ .  
(٢) ص ٧٦ رقم (٣٧٢) . ورواه أيضا أبو يوسف في كتاب الآثار ص (١١٦) رقم (٥٤٤) بهذا الاسناد سوا ، ولفظه : "ان الله حرم مكة وبيع رباعها وأخذ أجور بيوتها" .

اسناده : فيه عبيد الله بن أبي زياد وهو ليس بالقوى ، وباقي رجاله ثقات .

- (٣) عبيد الله بن أبي زياد القداح ، أبو الحصين المكي ، لينة يحيى ، وقال أحمد : صالح الحديث ، وقال أبو داود : أحاديثه مناكير ، وقال ابن عدى : لم أر له شيئا منكرا . وقال الحافظ : ليس بالقوى ، مات سنة (١٥٠) د ت ق . أنظر الكامل لابن عدى ١٦٣٤ / ٤ ، تاريخ ابن معين ٣٨٢ / ٢ . الميزان ٨ / ٣ ، المغنى فى الضعفاء ٥٨٩ / ١ ، التهذيب ١٤ / ٧ ، التقريب ٥٣٣ / ١ .

- (٤) كذا فى آثار محمد ، "ابن أبي نجيح" بزيادة "بن" وهو خطأ ، والصواب ما فى آثار أبي يوسف "أبو نجيح" بدون "بن" وهو كذا عند الدارقطني ، والمستدرک ، والبيهقى . واسمه يسار المكي ، أبو نجيح ، مولى ثقيف ، مشهور بكنيته ، ثقة من الثانية ، وهو والد عبد الله بن أبي نجيح ، مات سنة (١٠٩) م د ت س التقريب ٣٧٤ / ٢ . وأنظر الجرح ٣٠٦ / ٩ ، تاريخ ابن معين ٦٨٠ / ٢ ، التهذيب ٣٧٧ / ١١ .

- (٥) المستدرک ج ٢ ص ٥٣ فى كتاب البيوع ، باب مكة مناخ لا تباع رباعها ولا تؤجر بيوتها .  
(٦) السنن ٥٧ / ٣ فى كتاب البيوع .

- (٧) وعنه الزيلعى فى نصب الراية ٢٦٥ / ٤ ، وأخرجه أيضا البيهقى فى السنن الكبرى

من جهة الامام أبى حنيفة ، وقال : فيه عن عبيد الله بن أبى يزيد : قال الدار قطنى ؛  
هكذا رواه الامام أبو حنيفة ووهم فى موضعين ، أحدهما قوله : ابن أبى يزيد ، وانما هو  
ابن أبى زياد القداح ، والثانى : رفعه والصحيح موقوف ، ثم أخرجه عن عيسى بن يونس به  
موقوفا ، وقال ابن القطان : مثل قول الدار قطنى وزاد قوله وقد رواه القاسم بن الحكم ، عن  
أبى حنيفة على الصواب ، فقال ابن أبى زياد : فلعل الوهم فيه من صاحبه محمد بن الحسن  
الشيئاني ، انتهى . قلت : الوهم ممن دون أصحاب أبى حنيفة ، فقد قدمناه من متن آثار  
محمد بن الحسن على الصواب ، ولم أقف على نسخة من الآثار فيها ابن أبى زياد ، وأما الوجه  
الآخر فمردود بتوثيق أبى حنيفة عن أئمتهم كما قدمناه فى الصلاة ، فليس هو بدون عيسى بن  
يونس ، ومحمد بن ربيعة ، كيف ومن شرطه دوام الحفظ من حين السماع الى وقت الأداء . وقد  
روى أحمد بن منيع ، ثنا هشيم ، ثنا الحجاج ، عن عطاء ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : " نهى  
عن أجر بيوت مكة ، وعن بيع رباها " . وروى ابن أبى شيبه ، حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن  
( ١ )

( ١ ) القاسم بن الحكم بن كثير العرنى ، بضم المهملة وفتح الراء بعدها نون ، أبو أحمد  
الكوفى قاضى همدان ، وثقه النسائى ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به ، وكان الامام أحمد  
قد عزم على الرحلة اليه ، ووثقه غير واحد ، وقال أبو زرعة : صدوق . وقال فى التقريب  
١١٦ / ٢ : صدوق ، فيه لين ، مات سنة ( ٢٠٨ ) / بخ ت . أنظر الميزان ٣ / ٣٧٠ ،  
المفنى فى الضعفاء ١١٢ / ٢ ، التهذيب ٣١١ / ٨ .

( ٢ ) قال ابن القطان : علته ضعف أبى حنيفة ، ووهم فى قوله : عبيد الله بن أبى يزيد ،  
وانما هو ابن أبى زياد ، ووهم أيضا فى رفعه ، وخالفه الناس ، فرواه عيسى بن يونس  
ومحمد بن ربيعة عن عبيد الله بن أبى زياد ، وهو الصواب عن أبى نجيع عن ابن عمر  
اهـ . عن نصب الراية ٤ / ٢٦٥ .

( ٣ ) هو محمد بن ربيعة الكلابى ، ابن عم وكيع ، صدوق ، من التاسعة ، مات بعد التسعين  
ومائة . ٤ / بخ . أنظر الكاشف ٣ / ٤٢ ، التهذيب ٩ / ١٦٢ ، التقريب ٢ / ١٦٠ .

( ٤ ) فى " م " " وقد روى من أحمد بن منيع " بزيادة " من " وهو سهو من الناسخ .

( ٥ ) المسند ( لم اعثر عليه والله اعلم ) .

اسناده : ضعيف فيه حجاج بن أرطاة النخعى ، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس  
وقد عنعنه ، وباقى رجاله ثقات .

( ٦ ) المصنف ق ( ج ٤ ص ٣٩١ فى الحج ، باب من كان يكره كراء بيوت مكة وماجا فى ذلك .  
ومن طريقه الجصاص فى أحكام القرآن ٥ / ٦١ ، والزيلعى فى نصب الراية ٤ / ٢٦٦ ، =

مجاهد ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مكة حرام ، حرمة الله لا يحل بيع رباعها ، ولا اجارة بيوتها " .

( ١٦٥٣ ) "وقد روى الدارقطني باسناده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " مكة مناخ لا تباع رباعها ، ولا تؤاجر بيوتها قلت : أخرجه عن اسماعيل بن مهاجر ، <sup>(٢)</sup> عن أبيه ، عن عبد الله بن باباه <sup>(٣)</sup> ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مكة مناخ . . . الحديث " . قال الحاكم <sup>(٤)</sup> : صحيح الاسناد ، قال الدارقطني : مني :

== وأخرجه أيضا عبد الرزاق في مصنفه ١٤٧/٥ رقم ٩٢١١ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٩/٤ في البيوع ، باب بيع أرض مكة واجارتها .

اسناده : مرسل ورجاله ثقات ، ورواه عبد الرزاق من طريق معمر عن منصور عن مجاهد ، والطحاوي من طريق شريك عن ابراهيم بن مهاجر عن المجاهد .

( ١٦٥٣ ) ١٦٢/٤ .

( ١ ) الدارقطني في سننه ٥٨/٣ في كتاب البيوع . ورواه أيضا الحاكم في المستدرک ج ٢ ص ٥٣ في كتاب البيوع ، باب مكة مناخ لا تباع رباعها ولا تؤاجر بيوتها . والجصاص في أحكام القرآن ج ٥ ص ٦١ في سورة الحج ، باب بيع أراضي مكة واجارة بيوتها والبيهقي في السنن الكبرى ج ٥ ص ٣٥ في البيوع ، باب ما جاء في بيع دور مكة .

اسناده : ضعيف . فيه اسماعيل بن مهاجر وهو ضعيف ، وأبوه اسمه ابراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي صدوق ، لين الحفظ . كما في التقريب ٤٤/١ ، وقد تقدمت ترجمته .

( ٢ ) هو اسماعيل بن ابراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي الكوفي ، ضعيف من السابعة . تق . التقريب ٦٦/١ . وأنظر المغنى في الضعفاء ١٢٧/١ ، الميزان ٢١٢/١ ، التهذيب ٢٧٩/١ .

( ٣ ) عبد الله بن باباه : بموحدتين بينهما ألف ساكنة ، المكي ، ثقة ، من الرابعة . ٤٣/٤٠ . أنظر تاريخ ابن معين ٢٩٧/٢ ، الجرح ١٢/٥ ، التهذيب ١٥٢/٥ ، التقريب ١/٤٠٣ .

( ٤ ) المستدرک ٥٣/٢ قال : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، ولم يوافقه الذهبي فقال : اسماعيل ضعفه . وقال ابن التركماني في الجوهر النقي ٣٥/٦ : أخرج الحاكم في المستدرک هذا الحديث من الوجهين الذين ذكرهما البيهقي ، ثم صحح الأول ( أى حديث اسماعيل بن مهاجر ) وجعل الثاني شاهدا عليه ، ثم ذكر البيهقي في آخره حديثا عن عثمان بن أبي سليمان عن علقمة بن نضلة ، ثم قال : هذا منقطع قلت : هذا الحديث أخرجه ابن ماجه بسند على شرط مسلم ، وأخرجه الدارقطني وغيره وعلقمة هذا صاحب كذا ذكر علماء هذا الشأن ، وإذا قال الصحابي مثل هذا الكلام كان مرفوعا على ما عرف به ، وفيه تصريح عثمان بالسمع من علقمة فمن أين الانقطاع ، اهـ . قلت : وسيأتى هذا الحديث قريبا .

اسماعيل بن مهاجر ضعيف ، لا يتابع عليه . قال صاحب التنقيح <sup>(١)</sup> : أبو اسماعيل من رجال مسلم ، قال الثوري : لا بأس به ، ( وأبوه ) <sup>(٢)</sup> ضعفه ، وقال أحمد : أبوه أقوى منه . وهذه متابعة أخرى أخرج الدارقطني في آخر الحج عن أيمن بن نابل <sup>(٤)</sup> ، عن عبيد الله بن أبي زياد ، عن ابن أبي نجيح ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أكل كبراً بيوت مكة - ( شرفها الله ) - أكل الربا " . وأيمن من رجال البخاري ، وثقة غير واحد .

( ١٦٥٤ ) وقال الدارقطني : وكانت تدعى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر ، وعمر السوائب ، من شاء سكن ، ومن استغنى أسكن " قلت : لم يقله من قبل نفسه ، وإنما رواه بإسناده ، فأخرجه من طريقين إلى عمر بن سعيد بن

( ١ ) وعنه الزيلعي في نصب الراية ٢٦٥ / ٤ .

( ٢ ) في " م " وابنه " بدل " وأبوه " والتصويب من نصب الراية ٢٦٥ / ٤ .

( ٣ ) السنن ٢ / ٢٩٩ و ٣٠٠ في كتاب الحج ، وعنه الزيلعي في نصب الراية ٢٦٥ / ٤ .

إسناده : فيه أيمن بن نابل وهو صدوق يهم ، وباقي رجاله ثقات .

( ٤ ) أيمن بن نابل أبو عمران ، ويقال أبو عمرو الحبشي المكي ، صدوق يهم من الخامسة .  
خ ت س ق . أنظر الكامل ١ / ٤٢٣ ، تاريخ ابن معين ٢ / ٤٧ ، الميزان ١ / ٢٨٣ ،

التقريب ١ / ٨٨ .

( ٥ ) زيادة في " م " وليست في السنن الدارقطني . ولعلها من الناسخ والله أعلم .

( ١٦٥٤ ) ١٦٢ / ٤ .

( ٦ ) وسبب الشيء : تركه ، وسبب الدابة ، أو الناقة ، أو الشيء : تركه يسبب حيث شاء .  
أنظر لسان العرب ١ / ٤٧٨ .

( ٧ ) الدارقطني في سننه ٢ / ٩٥٨ هـ في كتاب البيوع . ورواه أيضا ابن ماجه في سننه ١٠٣٧ / ٢ في المناسك ، باب أجر بيوت مكة ( ٢ ) . الحديث ( ٧ ) . ٣١ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤ / ٤٩ في البيوع ، باب بيع أرض مكة واجازتها ، والبيهقي في السنن الكبرى ٥ / ٣٥ في البيوع ، باب ما جاء في بيع دور مكة ، وابن أبي حاتم في علله ج ١ ص ٢٩٣ رقم ٨٧٥ . والجصاص في أحكام القرآن ٥ / ٦١ في سورة الحج ، باب بيع أراضي مكة واجارة بيوتها .

إسناده : وقد اختلف حفاظ الحديث في إسناده ، قال الحافظ في فتح الباري ٣ / ٥٠ في الحج

باب توريث مكة وبيعها وشراؤها ( ٤٤ ) : إشارة بهذه الترجمة ( يعني البخاري ) إلى

تضعيف حديث علقمة بن نضلة ، وفي إسناده انقطاع وارسال ، وقال بظاهره : ابن

عمر ومجاهد وعطاء . وقال البوصيري في الزوائد : إسناده صحيح على شرط مسلم ،

وليس لعلقمة بن نضلة ، عند ابن ماجه ، سوى هذا الحديث ، وليس له شيء في بقية =

(١) أبي حسين، عن عثمان بن أبي سليمان، عن علقمة بن نضلة، قال : " توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبو بكر، وعمر وماتدعي رباة مكة، الا السوائب من احتاج سكن، ومن استغنى أسكن " وأخرجه من طريق فأدخل بين علقمة بن نضلة وعثمان بن أبي سليمان نافع بن جبير ابن مطعم، ولفظه فيه : " كانت بيوت مكة تدعى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر، وعمر، السوائب لاتباع من احتاج سكن، ومن استغنى أسكن " . وأخرجه الأزرقي (٤) (٥) في " تاريخ مكة " بلفظ : " كانت الدور والمساكن بمكة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر وعمر، وعثمان رضى الله عنهم ماتكرى ولاتباع، ولا تدعى الا السوائب، من احتاج سكن، ومن استغنى أسكن " قال يحيى بن سليم، قلت لعمر بن سعيد : انك تكرى (٦)

=== الكتب . وقال السندى : قلت : الحديث حجة ان يروى ذلك، لكن قال الدميرى :

علقمة بن نضلة لا يصح له صحبة، وليس له فى الكتب شىء سواه، وذكره ابن حبان فى اتباع التابعين من الثقات، وهذا الحديث ضعيف، وان كان الحاكم رواه فى مستدركه اهد. قلت : وليس هذا فيه وقد وهم فى عزوه اليه، بل أخرج حديث عبد الله بن باباه، وحديث ابن أبي نجيج كلاهما عن عبد الله بن عمرو، وقد تقدم ما قريبا . وقال البيهقى : هذا منقطع. أما ابن أبي حاتم فلم يزد فيه غير قوله قال أبى : كذا قال مسدد، وانما هو عثمان بن أبي سليمان، اهد. العلل ٢٩٣/١ رقم (٨٧٥).

(١) عمر بن سعيد بن أبي حسين الكوفى، المكي، ثقة، من السادسة. / خ م فقت س ق . أنظر الجرح ١١٠/٦، التهذيب ٤٥٣/٧، التقريب ٥٦/٢ .

(٢) عثمان بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم، القرشى النوفلى، المكي قاضيه، ثقة، من السادسة. / خ م د تم س ق . أنظر الجرح ١٥٢/٦، التهذيب ١٢٠/٧، التقريب ٩/٢ .

(٣) علقمة بن نضلة، بفتح النون وسكون المعجمة المكي، كنانى، وقيل كندى، تابعى صغير مقبول، وأخطأ من عده فى الصحابة. / ق . أنظر أسد الغابة ١٤/٤، الميزان ١٠٨/٣،

المغنى فى الضعفاء ٦/١، الاصابة ٢٢/٨، التهذيب ٢٧٩/٧، التقريب ٣١/٢ .

(٤) الدارقطنى ٥٩/٣ فى البيوع.

اسناده : يقال له ما قيل لسابقه تماما .

(٥) (اخبار مكة ج ٢ ص ١٦٣) . وعنه الزيلعى فى نصب الراية ٢٦٨/٤ .

(٦) هو يحيى بن سليم الطائفى، نزيل مكة، صدوق سىء الحفظ، من التاسعة، مات سنة

(١٩٥) . ع/٠ . التقريب ٣٤٩/٢ . وأنظر الميزان ٣٨٣/٤، المغنى فى الضعفاء

٤٠٤/٢، التهذيب ٢٢٦/١١، الخلاصة ص (٤٢٤) .

قال : قد أحل الله الميمنة للمضطر اليها<sup>(١)</sup> وأخرج ابن ماجه<sup>(٢)</sup> ، وابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> ، والطبراني<sup>(٤)</sup> باللفظ الأول ، انتهى . زاد في الهداية<sup>(٥)</sup> : " من آجر أرض مكة فكأنما أكل الربا " قال حافظ ١٩٧ ب / (٥) العصر : هذا كأنه تصحيف من قوله " فكأنما يأكل نارا " وقد مضى بيانه . قلت : أما ما أشار اليه الحافظ من الحديث ، فقد أخرجه محمد بن الحسن في الآثار<sup>(٦)</sup> ، أخبرنا أبو حنيفة ، أخبرنا عبيد الله بن أبي زياد ، عن ابن أبي نجيح ، عن عبد الله بن عمرو ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : " من آجر من بيوت مكة شيئا فانما يأكل نارا " وأخرجه من هذا الوجه بلفظ عن ابن أبي يزيد بدل ابن أبي زياد الحاكم ، والدارقطني ، وسكت عليه الحاكم ، وقال الدارقطني ما قدمنا دفعه . وأما ما ذكره في الهداية فهو ما رواه الدارقطني<sup>(٧)</sup> من آخر الحجج كما قدمناه .

- 
- (١) السنن ١٠٣٧/٢ في المناسك ، باب رقم ١٠٢ الحديث ٣١٠٧ .  
 (٢) المصنف ق ١ ج ٤ ص ٣٩٣ في الحج ، باب في بيع رباع مكة .  
 (٣) المعجم الكبير ج ١٨ ص ٨ رقم ٧ ، وقد تقدم اختلاف الحفاظ في اسناده .  
 (٤) انظر شرح فتح القدير ١٩٥/٨ .  
 (٥) الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٢٣٦/٢ رقم ٩٧٠ . وقال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٢٦٦/٤ : غريب بهذا اللفظ .  
 (٦) في "م" " فانما " بدل " فكأنما " والتصويب من الدراية .  
 (٧) ص ٧٦ رقم ٣٧١ . ولفظه في النسخة المطبوعة : " من أكل من أجور بيوت مكة . الخ " .  
اسناده : فيه عبيد الله بن أبي زياد وهو ليس بالقوى ، وباقي رجاله ثقات .  
 (٨) السنن ٣٠٠/٢ في آخر كتاب الحج . بلفظ " من أكل كرا بيوت مكة أكل نارا " . وقد تقدم قريبا .

فائدة : قال ابن قيم الجوزية : ذهب جمهور الائمة من السلف والخلف ، الى أنه لا يجوز بيع أراضي مكة ، ولا اجارة بيوتها ، هذا مذهب مجاهد وعطاء في أهل مكة ، ومالك في أهل المدينة ، وأبى حنيفة في أهل العراق ، وسفيان الثوري والامام أحمد بن حنبل ، واسحاق بن راهويه . أنظر زاد المعاد ج ٣ ص ٤٣٥ . وبالجواز قال الجمهور ، واختاره الطحاوي ، وأبو يوسف من الحنفية ، واختلف عن محمد بن الحسن الشيباني ، وقال أيضا بجواز بيع أراضي مكة واجارة بيوتها من الحنفية العلامة العيني وساق لذلك أدلة الجواز وقال كلاما نفيسا يطول ذكره هنا . ولكن راجع عدة القاري ٩/٢٢٧ و٢٢٨ ، وفتح الباري ٣/٤٥٠ في الحج ، باب رقم ٤٤ ، وشرح معاني الآثار ٤٩/٤ و ٥٠ ، والمحلى ٧/٤١١ م ٩٠٠ ، وشرح فتح القدير ٨/٤٩٥ ، والمغنى لابن قدامة ج ٤ ص ٢٨٩ .



## (١) (فصل)

(١٦٥٥) "نهى عن العزل". عن عمر بن الخطاب : "أن النبي صلى عليه وسلم نهى عن أن يعزل عن الحرية إلا بإذنها". أخرجه أحمد<sup>(٢)</sup> ، وابن ماجه<sup>(٣)</sup> ، والدارقطني<sup>(٤)</sup> ، والبيهقي<sup>(٥)</sup> ، قال الدارقطني<sup>قطني</sup> : الصواب في سنده عن الزهري ، عن حمزة بن عبد الله بن عمر ، عن عمر مرسل ليس فيه عن أبيه .

(١٦٥٦) وقوله "وقال لمولى الأمة : أعزل (عنها)<sup>(٦)</sup> ان شئت". عن جابر بن عبد الله ، قال : "جاء رجل من الأنصار إلى رسول الله صلى عليه وسلم ، فقال : ان لى جارية أطوف عليها وأنا أكره أن تحمل ، قال : أعزل عنها ان شئت ..... الحديث "

١٦٥٥ (١٦٣/٤) .

(١) قال الأزهري : العزل عزل الرجل الماء عن جاريته اذا جامعها لئلا تحمل . أنظر

لسان العرب ١١/٤٤١ ، وغريب الحديث للهرودي ٣/١٦٩ .

(٢) المسند ج ١ ص ٣١ .

(٣) السنن ١/٦٢٠ فى النكاح ، باب العزل . ٣٠ الحديث ١٩٢٨ .

(٤) السنن - وكذاه عزاه الحافظ الزيلعي فى نصب الراية ٤/٢٥١ ، ولم أقف عليه فى نسخة المطبوعة من سننه والله أعلم .

(٥) السنن الكبرى ٧/٢٣١ فى كتاب الصداق ، باب من قال يعزل عن الحرية بإذنها .

إسناده : ضعيف فيه عبد الله بن لهيعة وهو ضعيف . وقال البوصيري فى الزوائد : فى إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف . وقال ابن تيمية فى المنتقى من أخبار المصطفى ج ٢ ص ٦٤٥ رقم ٣٦٣٩ : رواه أحمد وابن ماجه ، وليس إسناده بذلك . قلت : ويشهد له ما روى عبد الرزاق فى مصنفه ٧/١٤٣ رقم ١٢٥٦٢ ، والبيهقي ٧/٢٣١ عن ابن عباس قال : "تستأمر الحرية فى العزل ، ولا تستأمر الأمة" وإسناده صحيح رجاله ثقات الا أنه موقوف .

١٦٥٦ (١٦٣/٤) .

(٦) سقط من "م" .

(٧) هكذا فى "م" ونسبه لمسلم فقط وهذا لفظ أبى داود ، ولفظ مسلم كما يلى : " أن

رجلا أتى رسول الله صلى عليه وسلم فقال : ان لى جارية هى خادمنا وسانيتنا ، وأنا أطوف عليها ، وأنا كره أن تحمل ، فقال اعزل عنها ان شئت ، فانه سيأتيها ما قدر لها ، فلبث الرجل ، ثم أتاه فقال : ان الجارية قد حبلى ، فقال : قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها " اهـ . قوله ( وسانيتنا ) أى التى تسقى لنا شبيهها بالبعير فى ذلك . أنظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٠/١٣ .

أخرجه مسلم. (١)

(٢)

(١٦٥٧) قوله "ويكره استخدام الخصيان لأنه تحريض على الخصاء المنهى عنه لكونه

مثله " وذكره في الهداية من حديث عائشة، وقال المخرجون: لم نجده. وأما ما أخرج ابن أبي شيبة

(١) الصحيح ١٠٦٤/٢ في النكاح، باب حكم العزل ٢٢ الحديث ١٣٤ و ١٣٥ (١٤٣٩).  
ورواه أيضا أبو داود في سننه رقم ٢١٧٣ في النكاح، باب ما جاء في العزل. وسعيد  
بن منصور في سننه ١٣٥/٢ رقم ٢٢٣٨ في جامع الطلاق. والامام أحمد في مسنده  
٣١٢/٣ و ٣٨٦، والبيهقي ٢٢٩/٧، وعبد الرزاق في مصنفه ١٤٠/٧ رقم ١٢٥٥١  
وابن أبي شيبة في مصنفه ٢٢٠/٤ في النكاح، باب في العزل والرخصة فيه. والطحاوي  
في شرح معاني الآثار ٣٥/٣ في النكاح، باب العزل. والبقوي في شرح السنة  
١٠٢/٩ رقم ٢٢٩٤.

إسناده: قال البقوي: هذا حديث صحيح أخرجه مسلم عن أحمد بن عبد الله بن  
يونس عن زهير عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه. وماروي البخاري ٣٠٥/٩  
في النكاح، باب العزل ٩٦ الحديث ٥٢١٠، ومسلم ١٠٦١/٢ في النكاح، باب حكم  
العزل ٢٢ الحديث (١٢٥) (١٤٣٨). عن أبي سعيد الخدري قال: "أصبنا  
سبيا، فكنا نعزل، فسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أو انكم لتفعلون؟ قالها  
ثلاثا - ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا هي كائنة" اهـ. وسياقه للبخاري.  
إسناده متفق عليه.

وروي البخاري ٣٠٥/٩ في النكاح، باب رقم ٩٦ الحديث ٥٢٠٨. عن علي بن عبد  
الله حدثنا سفيان قال: قال عمرو: أخبرني عطاء أنه سمع جابرا رضي الله عنه يقول:  
"كنا نعزل والقرآن ينزل" اهـ.

(١٦٥٧) ١٦٣/٤.

(٢) الخصيان: الجلدتان اللتان اليهما البيضان، وخصيت الفحل أخصيه خصاء بالكسر  
والمد إذا سللت خصيه. مختار الصحاح ص ١٧٨.

(٣) انظر شرح فتح القدير ٨/٤٧٠، ٤٩٧ ولفظه قالت عائشة رضي الله عنها: "الخصاء  
مثله".

(٤) أنظر نصب الراية ٤/٢٥٠ والدرية ٢/٢٣٠ تحت رقم ٩٥٧.

(٥) المصنف ١٢/٢٢٧ في كتاب الجهاد، باب ما قالوا في خصاء الخيل والدواب ممن  
كرهه، من طريق أسباط بن محمد، وابن فضيل، عن مطرف عن رجل، عن ابن عباس قال:  
"خصاء البهائم مثله، ثم تلا (ولا منهم فليغيرن خلق الله)" (سورة النساء، الآية:

١١٩)، وأخرجه الطبري في تفسيره ٩/٢١٥ من طريق وكيع عن ابن فضيل به.

إسناده: ضعيف فيه مجهول لا يعرف من هو؟ وهو الراوي عن ابن عباس.

عن ابن عباس : " خصاء البهائم مثله " وعن شهر بن حوشب <sup>(١)</sup> " الخصاء مثله " فليس مما نحن فيه .

( ١٦٥٨ ) حديث " كل لعب ابن آدم حرام " . عن عطاء بن أبي رباح ، قال :  
 " رأيت جابر بن عبد الله ، وجابر بن عمير يرميان ، فمل أحدهما ، فقال الآخر :  
 أكسنت ؟ قال : نعم ، فقال أحدهما للآخر : ما سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقول : كل شيء ليس من ذكر الله فهو لهو ، ولعب ، وفي لفظ : سهو ولفو الا  
 أربعة : ، ملاعبة الرجل امرأته ، وتأديب الرجل فرسه ، ومشى الرجل بين الغرضين ،  
 وتعلم الرجل السباحة " . أخرجه النسائي <sup>(٤)</sup> من طرق ، وأخرجوه اسحاق <sup>(٥)</sup> ،

( ١ ) شهر بن حوشب الأشعري ، الشامي ، مولى أسامة بنت يزيد بن سكن ، صدوق ،  
 كثير الارسال والأوهام ، من الثالثة مات سنة ١١٢ / بخ م ٤ . التقريب ١ / ٣٥٥ .  
 وأنظر سير أعلام النبلاء ٤ / ٣٧٢ ، الميزان ٢ / ٢٨٣ ، البداية والنهاية  
 ٩ / ٣٤١ ، التهذيب ٤ / ٣٦٩ .

( ٢ ) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٤ / ٤٥٧ و ٤٥٨ رقم ٨٤٤٦ و ٨٤٤٨ . عن  
 مجاهد ، وشهر بن حوشب ، هكذا نسبه الحافظ الزيلعي في نصب الراية  
 ٤ / ٢٥١ ، بينما المخرج أوهم أنه في مصنف ابن أبي شيبة وليس فيه ، ثم قال  
 الزيلعي : والمصنف استدلل به على أن نظر الخصي الى الأجنبية كالفحل ، وليس  
 بدليل ناجح ، اهـ .

اسناده : ضعيف ، في اسناد مجاهد ليث بن أبي سليم وهو ضعيف ، وشهر  
 ابن حوشب صدوق كثير الارسال والأوهام .

( ١٦٥٨ ) ٤ / ١٦٣ . وتامه " . . . . الا ثلاثا : ملاعبة الرجل مع امرأته ، ورميه  
 عن قوسه ، وتأديبه فرسه " ، اهـ .

( ٣ ) جابر بن عمير الأنصاري له صحبة عداة في أهل المدينة . . أنظر  
 الاستيعاب ٢ / ١١٥ ، أسد الغابة ١ / ٢٥٩ .

( ٤ ) كذا عزاه الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٤ / ٢٧٣ قال : أخرجه النسائي في  
 " عشرة النساء " من ثلاث طرق دائرة على عطاء بن أبي رباح وذكر الحديث .  
 قلت : لم أقف عليه في سننه في كتاب عشرة النساء ، وقال الهيثمي في  
 كشف الاستار ج ٢ ص ٢٨٠ رقم ١٧٠٤ بعد إيراده : عزاه صاحب الأطراف  
 الى عشرة النساء ، ولم أره في المجتبى ، اهـ . ولذا اعتبره من الزوائد والله  
 أعلم . ولم يذكره أيضا ابن الأثير في موضعه من جامع الأصول ٥ / ٣٦ - ٤٤ . ولو  
 كان فيه لذكره .

( ٥ ) وعنه الزيلعي في نصب الراية ٤ / ٢٧٤ ، ورواه أيضا البيهقي في السنن  
 الكبرى ١٠ / ١٥ في أوائل كتاب السبق والرمي .

والطبراني<sup>(١)</sup> ، والبزار<sup>(٢)</sup> . قال حافظ العصر<sup>(٣)</sup> : اسناده حسن . وعن أبي هريرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " كل شيء من لهو الدنيا باطل ، الا ثلاثة : انتضالك بقوسك ، وتأديك فرسك ، وملاعبتك أهلك ، فانهن من الحق " أخرجه<sup>(٤)</sup> الحاكم<sup>(٥)</sup> ، وفيه سويد بن عبد العزيز وهو ضعيف ، رواه عن ابن عجلان ، عن سعيد المقبري عنه . قال ابن أبي حاتم<sup>(٦)</sup> ، عن أبيه وأبي زرعة : أخطأ فيه سويد ، وانما هو عن ابن عجلان ، عن ابن أبي حسين ، عن رجل ، عن أبي الشعثاء مرسل . وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كل لهو يكسره ، الا ملاعبة الرجل امرأته ، ومشيه بين الهدفين ، وتعليمه فرسه " أخرجه الطبراني في الأوسط<sup>(٧)</sup> ، وذكره ابن حبان في " الضعفاء " في ترجمة المنذر بن زياد<sup>(٨)</sup> .<sup>(٩)</sup>

( ١ ) المعجم الكبير ج ٢ ص ٢١١ رقم ١٧٨٥ .

( ٢ ) كشف الأستار ٢٧٩/٢ رقم ١٧٠٤ .

اسناده : صحيح ، قال في مجمع الزوائد ٢٦٩/٥ : رواه الطبراني في الأوسط والكبير ، والبزار ، ورجال الطبراني رجال الصحيح خلا عبد الوهاب بن بخت وهو ثقة ، اهـ . وقال المنذرى في الترغيب والترهيب ٢٧٩/٢ في كتاب الجهاد ، باب الترغيب في الرمي : رواه الطبراني في الكبير باسناد جيد .

( ٣ ) الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٢٤٠/٢ تحت رقم ( ٩٧٦ ) . قلت : ولكنه قال في الاصابة ٤٩/٢ ت ( ١٠٣٠ ) في ترجمة جابر بن عمير : رواه النسائي باسناد صحيح .

( ٤ ) أي يرمون بالسهام ، يقال : انتضل القوم وتناضلوا : أي رموا للسبق وناضله ، اذا راماه . أنظر النهاية ٧٢/٥ .

( ٥ ) المستدرک ج ٢ ص ٩٥ في كتاب الجهاد . مختصر . وأورده الهندي في كنز العمال ٣٥٤/٤ برقم ١٠٨٦٣ .

اسناده : ضعيف ، قال الحاكم : حديث صحيح على شرط مسلم ، اهـ وتعبه الذهبي في مختصره فقال : سويد بن عبد العزيز متروك ، اهـ . وأنظر أيضا المغني في الضعفاء ج ١ ص ٤١٧ . ونصب الراية ٢٧٤/٤ ، والدراية ٢٣٩/٢ رقم ٩٧٦ .

( ٦ ) علل الحديث ج ١ ص ٣٠٢ و ٣٣٥ رقم ٩٠٥ و ٩٩٧ .

( ٧ ) المعجم ( الورقة ١٥١/ج ٢ ) . وعنه الزيلعي في نصب الراية ٢٧٤/٤ .

اسناده : ضعيف ، قال في مجمع الزوائد ٢٦٩/٥ : فيه المنذر بن زياد الطائي وهو ضعيف .

( ٨ ) المجروحين ج ٣ ص ٣٧ في ترجمة المنذر بن زياد الطائي .

( ٩ ) منذر بن زياد الطائي ، قال الدارقطني : متروك ، وقال الفلاس : كان كذابا .

أنظر المغني في الضعفاء ٣٢٣/٢ ، الميزان ١٨١/٤ ، لسان الميزان ٨٩/٦ .

( ٢ )

( ١ )

وأخرج الترمذى، والحاكم، عن عقبة عن عامر الجهنى : " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ليس من اللهو، الا ثلاثة : تأديب الرجل فرسه، وملاعبة امرأته، ورميه بقوسه ونبله " . وفى رواية له عن عقبة رفعه : " كل لهو المؤمن باطل الا ثلاث فانهن حق . . . . . " وساقه .

( ٣ )

( ١٦٥٩ ) حديث " لست من دد ولا الدد منى " . أخرجه أبو عبيد فى غريب الحديث، ( ٤ )

( ١ ) السنن ٩٥ / ٣ فى الجهاد، باب ماجاء فى فضل الرمي فى سبيل الله ( ١ ) الحديث

١٦٨٨ و ١٦٨٧

( ٢ ) المستدرک ٩٥ / ٢ فى كتاب الجهاد . ورواه أيضا أبو داود رقم ٢٥١٣ فى الجهاد،

باب فى الرمي، والنسائي ٢٢٢ / ٦ فى كتاب الخيل، باب تأديب الرجل فرسه، وابن ماجه ٩٤٠ / ٢ فى الجهاد، باب الرمي فى سبيل الله ١٩ الحديث ٢٨١١ . والامام أحمد فى مسنده ٤٤ / ٤ و ١٤٨، وسعيد بن منصور فى سننه ٢٠٦ / ٢ رقم ٢٤٥٠ فى الجهاد، باب ماجاء فى الرمي وفضله، والدرامى ٢٠٥ / ٢ فى الجهاد، باب فى فضل الرمي والأمر به والبيهقى فى السنن الكبرى ١٣ / ١٠ فى أوائل كتاب السبق والرمي . والطبرانى فى المعجم الكبير ١٧ / ٣٤٠ رقم ٩٤١ و ٩٤٢ .

أسناده : حسنه الترمذى، وقال الحاكم : صحيح الاسناد، ووافقه الذهبى، وقال الحافظ فى التلخيص ١٦١ / ١ رقم ٢٠١٩ : رواه الحاكم وأصله فى الصحيحين . وسكت عنه الزيلعى فى نصب الراية ٢٧٣ / ٤، والمنذرى فى مختصر سنن أبى داود ٣ / ٣٧١ رقم ٢٤٠٣، والترغيب والترهيب ٢ / ٢٧٧، وقال العراقى فى تخریج أحاديث احياء علوم الدين ٢ / ٢٨٥ : فيه اضطراب، اهـ . قلت : رواه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبى سلام عن خالد بن زيد عن عقبه به أخرجه أبو داود، والنسائي، والحاكم، وأحمد ٤ / ١٤٦ و ١٤٨، وخالفه يحيى بن أبى كثير، فقال : حدثنا أبو سلام عبد الله الأزرق، عن عقبه بن عامر، أخرجه الترمذى وابن ماجه وأحمد ٤ / ١٤٤ و ١٤٨ . ولعل هذا الاضطراب <sup>الذى</sup> يقصده العراقى بقوله فيه اضطراب، وقال الشوكانى : فى أسناده خالد بن زيد أو ابن يزيد وفيه مقال، وبقيّة رجاله ثقات . نيل الأوطار ٨ / ٩٧ . خالد بن زيد ذكره ابن حبان فى الثقات . التهذيب ٣ / ٩٣ . وقال فى التقريب ١ / ٢١٣ : مقبول . من الثالثة . ويشهد له حديث جابر المتقدم .

( ١٦٥٩ ) ٤ / ١٦٤

( ٣ ) الدد : اللهو واللعب، وهى محذوفة اللام . أنظر النهاية ٢ / ١٠٩ . ولسان العرب

١٤ / ٢٥٢ و ٢٥٣ فى مادة " دد " .

( ٤ ) ج ١ ص ٤٠ بدون السند فى النسخة المطبوعة . وأخرجه أيضا الزمخشري فى الفائق

ج ١ ص ٤٢٠ .

ثنا نعيم بن حماد ، عن الدراوردي ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن رجل ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ما أنا من دد ولا الدد مني " . وأخرجــــه البخاري في الأدب المفرد ، (١) والبزار ، والطبراني ، (٣) من رواية يحيى بن محمد بن قيس ، (٤) عن عمرو بن أبي عمرو ، عن أنس ، واستنكره ابن عدى ، وقال ابن أبي حاتم (٥) : رواه الدراوردي عن عمرو ، عن مولاة المطلب ، عن معاوية

=== اسناده : ضعيف فيه نعيم بن حماد أبو عبد الله المروزي وهو صدوق يخطئ كثيرا ، وعمرو بن أبي عمرو ، قال ابن معين : ليس بحجة ، وقال أبو داود : ليس بذلك . كما في سير أعلام النبلاء ١١٩/٦ . قلت : ولا يروى هو عن الصحابة إلا عن أنس بن مالك رضي الله عنه فقط ، والراوي الذي روى عنه مجهول لا يعرف من هو ، ولا يعتقد أنه صاحب ولو كان صحابيا لا يضمر جهالته ، وهو حديث ضعيف بهذا الاسناد والله أعلم .

(١) فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد ج٢ ص ٢٦٣ برقم ٧٨٨ .

(٢) كشف الأستار ١٢٩/٣ رقم ٢٤٠٢ .

(٣) المعجم الكبير ٣٤٣/١٩ و ٣٤٤ رقم ٧٩٤ . ("من حديث معاوية عنده") .

ورواه أيضا البيهقي في السنن الكبرى ٢١٧/١٠ في الشهادات ، باب من كره كلما لعب الناس به ، وابن عدى في الكامل ٢٦٩٨/٧ في ترجمة يحيى بن محمد بن قيس . كلهم بلفظ الكتاب وبهذا الاسناد . والبيهقي في المعرفة الورقة ٢٧٤/١ : اسناده : ضعيف ، قال في مجمع الزوائد ٢٢٥/٨ : رواه البزار ، والطبراني في الأوسط ، وفيه يحيى بن محمد بن قيس ، وقد وثق ولكن ذكروا هذا الحديث من منكرات حديثه والله أعلم . وقال الذهبي : قد تابعه عليه غيره ، اهـ . وقال ابن عدى : وعامة أحاديثه مستقيمة إلا هذه الأحاديث التي بينها ، اهـ . قلت : وهذا الحديث ذكر من ضمنها . وقال الحافظ : يحيى بن محمد ابن قيس صدوق يخطئ كثيرا . التقريب ٣٥٧/٢ .

(٤) هو يحيى بن محمد بن قيس ، أبو زكير المدني ثم البصري المؤدب ، قال ابن معين : ضعيف ، قال الفلاس : ليس هو بمترك ، وقال ابن حبان : لا يحتج به ، وقال العقيلي : لا يتابع على حديثه . وقال أبو زرعة : أحاديثه مقاربة ، وقال الذهبي : ثقة مشهور ، وقال الحافظ : صدوق يخطئ كثيرا . / بخ مسدت سق . أنظر الميزان ٤٠٥/٤ ، المغني في الضعفاء ٤١٢/٢ ، التهذيب

٢٧٤/١١

(٥) علل الحديث ٢٦٦/٢ رقم ٢٢٩٥ .

نحوه مرفوعاً ، وهو الأشبه .

( ١٦٦٠ ) حديث " ما ألهاك عن ذكر الله فهو ميسر " قال المخرجون : لم نجده .  
مرفوعاً . وأخرج الامام أحمد في الزهد <sup>(٤)</sup> ، عن القاسم بن محمد ، قال : كل ما  
ألهى عن ذكر الله ، وعن الصلاة فهو ميسر . وأخرجه البيهقي في الشعب من <sup>(٥)</sup>  
طريق عبيد الله بن عمر ، قلت للقاسم هذه النرد تكرهونها ، فما بال الشطرنج ؟ <sup>(٦)</sup>  
قال : كل ما ألهى عن ذكر الله وعن الصلاة فهو الميسر .

أ/١٩٨

( ١ ) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٣٤٣/١٩ رقم ٧٩٤ ، والبيهقي ٢١٧/١٠ .  
من طريق محمد بن اسماعيل الجعفي عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن  
عن عمرو بن أبي عمرو عن المطلب عن معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال " لست من رد ولا رد مني " . ١٠ هـ . وأوره الهندي في كنز العمال  
٢١٩/١٥ برقم ٤٠٦٦٣ .

اسناده : ضعيف وقد تقدم توضيحه قبله .

( ١٦٦٠ ) ١٦٤/٤ .

( ٢ ) الميسر : قمار العرب بالأزلام ، والميسر مأخوذ من اليسر ، وهو وجوب الشيء  
لصاحبه ، يقال : يسر لي كذا اذا وجب فهو ييسر يسرا وميسرا . والياسر  
اللاعب بالقдах . أنظر المحرر الوجيز ٢/٢٢٣ ، والجامع لأحكام القرآن  
٣/٣٥٢ و ٣٥٣ ( سورة البقرة : ٢١٩ ) .

( ٣ ) أنظر نصب الراية ٤/٢٧٥ ، والدراية ٢/٢٤٠ رقم ٩٧٨ .

( ٤ ) لم أجده في نسخة المطبوعة بعد أن تصفحته والله أعلم ، وعنه الزيلعي في  
نصب الراية ٤/٢٧٥ من طريق ابن نمير ( محمد بن عبد الله بن نمير ) عن  
حفص بن غياث عن عبيد الله بن عمر بن حفص .

( ٥ ) شعب الايمان ، في الباب الحادي والأربعون ، كما في نصب الراية ٤/٢٧٥  
وأخرجه أيضا في السنن الكبرى ١٠/٢١٧ و ٢١٨ في الشهادات ، باب ممن  
كره كلما لعب الناس .

اسناده : صحيح ورجاله كلهم ثقات .

( ٦ ) النرد : معروف شيء يلعب به ، فارسي معرب وليس بعربي ، وهو النرد شير ،  
النرد : اسم أعجمي معرب وشير بمعنى حلو . أنظر لسان العرب ٣/٤٢١ .  
وقال في القاموس المحيط ١/٣٤١ : النرد معرب وضعه ارد شير بن بابك ولهذا  
يقال النرد شير .

( ٧ ) الشطرنج : لعبة فارسي معرب . لسان العرب ٢/٣٠٨ ، القاموس

١٩٦/١ .

( ١٦٦١ ) قوله "وعن علي رضي الله عنه أنه مر على قوم يلعبون بالشطرنج فلم يسلم عليهم ، وقال: ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون؟" وعن ابن عمر مثله "أما أثر علي رضي الله عنه فأخرجه ابن أبي شيبه حدثنا ، وكيع قال : حدثنا فضيل بن مرزوق ، عن ميسرة النهدي قال : مر علي رضي الله عنه على قوم يلعبون بالشطرنج ، فقال: ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون؟" وأخرج العقيلي في الضعفاء (٦) من طريق مطهر بن الهيثم ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال: "مر النبي صلى الله عليه وسلم

( ١٦٦١ ) ١٦٤/٤ . المصنف ٧٣٨/٨ في الأدب ، باب في اللعب بالشطرنج . والبيهقي في السنن الكبرى ٢١٢/١٠ في الشهادات ، باب الاختلاف في اللعب بالشطرنج. وأورده الهندي في كنز العمال ٢٢٥/١٥ رقم ٤٠٦٨٥ .

اسناده : حسن . وفي رواية للبيهقي رجاله ثقات ، وأما في اسناد ابن أبي شيبه فيه فضيل بن مرزوق وهو صدوق يهيم .

( ٢ ) فضيل بن مرزوق الأغر الرقاشي الكوفي أبو عبد الرحمن ، صدوق يهيم ، رمى بالتشيع من السابعة . / م ٤ . أنظر تاريخ يحيى بن معين ٤٧٦/٢ ، والمغني في الضعفاء ١٠٨/٢ ، التهذيب ٢٩٨/٨ ، التقريب ١١٣/٢ .

( ٣ ) هو ميسرة بن حبيب النهدي ، أبو حازم الكوفي ، صدوق ، من السابعة . / بخ د ت س . التقريب ٢٩١/٢ . وأنظر الجرح والتعديل ٢٥٣/٨ ، التهذيب ٣٨٦/١٠ ، خلاصة تذهيب الكمال ٣٩٤ .

( ٤ ) النهدي : بفتح النون وسكون الهاء وي بعدها دال مهملة — هذه النسبة إلى نهد بن زيد بن ليث النهدي . الباب في تهذيب الأنساب ٣٣٦/٣ .

( ٥ ) ثم يوجد بياض في "م" أكثر من سطر لم يجد المخرج أثر ابن عمر ، وقد أخرج البيهقي ٢١٢/١٠ عن عبيد الله بن عمر عن نافع ابن عمر أنه سئل عن الشطرنج فقال : هو شر من النرد ، ا هـ .

واسناده صحيح . ولكنه ليس بلفظ الكتاب .

( ٦ ) ج ٤ ص ٢٦١ رقم ١٨٦٣ في ترجمة مطهر بن الهيثم . وعنه الزيلعي في نصب الراية ٢٧٥/٤ ، ورواه أيضا ابن الجوزي في العلل المتناهية ج ٢ ص ٢٩٧ رقم ١٣٠٥ ، وابن حبان في المجروحين ٢٦/٣ .

اسناده : ضعيف فيه مطهر بن الهيثم وهو متروك . وقال الحافظ في الدراية ٢٤٠/٢ رقم ٩٧٧ : أخرجه العقيلي وابن حبان في ترجمة مطهر بن الهيثم ، وهو متروك ، وفي رجاله متروكان مجهولان أيضا ، ا هـ . قلت : وهما : شبل وعبد الرحمن .

( ٧ ) مطهر ، بتشديد الهاء المفتوحة ، ابن الهيثم بن الحجاج الطائي ، البصري

متروك ، من التاسعة . / ق . التقريب ٢٥٤/٢ . وأنظر الميزان ١٢٩/٤ ،

المغني في الضعفاء ٣٠٦/٢ ، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٥/٣ ، التهذيب ١٨٠/١٠



يقوم يلعبون الشطرنج ، فقال ما هذا الكوبة ؟ ألم أنه عنها ؟ لعن الله من لعب بها \* .  
وأعله بمطهر ، وقال : لا يصح حديثه . ولا بن حبان في الضعفاء<sup>(١)</sup> ، عن واثلة ابن الأسقع  
قال النبي صلى الله عليه وسلم : " ان لله عز وجل في كل يوم ثلاثمائة وستين نظرة ، لا  
ينظر فيها الى صاحب الشاة - يعنى الشطرنج " وأعله بمحمد بن الحجاج المصفر تركوه .  
(٣) (٤) (٥) (٦) (٧)  
(١٦٦٢) حديث " لعن الله الواصلة والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة ، والواشرة

(١) ج ٢ ص ٢٩٧ في ترجمة محمد بن الحجاج المصفر . وأخرجه أيضا ابن الجوزي في  
العلل المتناهية ج ٢ ص ٢٩٧ رقم ١٣٠٤ وأورده الذهبي في الميزان ٣ / ٥١٠ .  
اسناده : ضعيف ، فيه محمد بن الحجاج المصفر وهو متروك . الدراية ٢ / ٢٤٠ .  
(٢) محمد بن الحجاج المصفر ، قال البخاري : سكتوا عنه ، وروى عباس عن يحيى : ليس  
بثقة ، وقال أحمد : قد تركنا حديثه ، وقال ابن حبان : لا تحل الرواية عنه ، وقال  
النسائي : متروك الحديث . مات سنة ٢١٦ أنظر الضعفاء للنسائي ص ٩٣ ،  
التاريخ الكبير ١ / ٦٤ ، الميزان ٣ / ٥٠٩ ، المغنى في الضعفاء ٢ / ١٧٦ ، لسان  
الميزان ٥ / ١١٧ .

(١٦٦٢) ٤ / ١٦٤ .

(٣) الواصلة : التي تصل شعرها بشعر غيرها ، تريد بذلك أن يظن بها طول الشعر ،  
أو يكون شعرها أصهب ، فتصله بشعر أسود ، فهذا من باب الزور ، قال أبو عبيد :  
وقد رخص الفقهاء في القرامل ( نبات طويل الفروع لين ) وكل شيء وصل به الشعر  
مالم يكن الوصل شعرا ، فلا بأس به . قال أبو داود : كان أحمد يقول : القرامل  
ليس بها بأس . أنظر غريب الحديث لأبى عبيد ١ / ١٦٦ و ١٦٧ ، وشرح السنة  
١٢ / ١٠٤ ، وفتح الباري ١٠ / ٣٧٥ .

(٤) المستوصلة : التي تأمر من يفعل بها ذلك . النهاية ٥ / ١٩٢ .

(٥) الواشمة : من الوشم وهو أن تفرز المرأة ظهر كفها ، أو معصمها بابر حتى تدميه  
ثم تحشوه بالكحل ، فيخضر ، أو تجعل في وجهها الخيلان بكحل ، أو مداد . أنظر  
غريب الحديث لأبى عبيد ١ / ١٦٧ .

(٦) المستوشمة : هي التي تسأل وتطلب أن يفعل ذلك بها . أنظر شرح السنة ٢ / ١٠٤ .

(٧) الواشرة : المرأة التي تحد أسنانها وترقق أطرافها ، تفعله المرأة الكبيرة تشبهه  
بالشواب . أنظر لسان العرب ٥ / ٢٨٤ .

والمؤتشرة ، والنامصة ، والمتنمصة <sup>(٣)</sup> . عن أسماء <sup>(٤)</sup> : " أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : يا رسول الله ان ابنتي أصابتها الحصبة فأمرق شعرها ، واني زوجتها أفأصل فيه ؟ فقال : لعن الله الواصلة والمستوصلة " أخرجه البخاري ، ومسلم <sup>(٥)</sup> ، والنسائي <sup>(٦)</sup> . وعن أبي هريرة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لعن الله <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup>

( ١ ) المؤتشرة : التي تأمر من يفعل بها ذلك . وفي "م" " المستوشرة " بدل " المؤتشرة " ، والتصحيح من شرح السنة ١٠٥ / ١٢ . ولسان العرب

٥ / ٢٨٤ .

( ٢ ) النامصة : هي التي تأخذ من شعر حاجب غيرها ، وترققه ليصير حسناً ، قاله الامام النووي في رياض الصالحين ٦٢٩ عند الحديث رقم ١٦٤٣ ، وقال أبو عبيد في الغريب ١ / ١٦٦ : قال الفراء : النامصة : التي تنتف الشعر من الوجه .

( ٣ ) المتنمصة : التي تفعل ذلك . وأنظر الصحاح ٣ / ١٠٦٠ .

( ٤ ) هي أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما .

( ٥ ) الحصبة : بفتح الحاء المهملة وسكون الصاد المهملة وفتحها وكسرهما وفتح الباء الموحدة ، هي بثرات حمرة تخرج في الجلد متفرقة ، وهي نوع من الجدري . أنظر فتح الباري ١٠ / ٣٧٨ في اللباس ، باب رقم ٨٥ ، وعمدة القاري ٢٢ / ٦٦ .

( ٦ ) في "م" "تمزق" بدل "أمرق" والتصحيح من البخاري ، "أمرق" بتشديد الميم فقط وأصله "نمرق" فقلبت النون ميما وادغمت الميم في الميم من المروق وهو خروج الشعر من موضعه . أنظر عمدة القاري ٢٢ / ٦٦ في اللباس ، باب الموصولة .

( ٧ ) الصحيح ١٠ / ٣٧٨ و ٣٧٤ في اللباس ، باب الموصولة ٨٥ . و ٨٣ الحديث ٥٩٣٥ و ٥٩٣٦ و ٥٩٤١ .

( ٨ ) الصحيح ٣ / ١٦٧٦ في اللباس والزينة ، باب تحريم فعل الواصلة ٣٣ الحديث ١١٥ و ١١٦ ، ٢١٢٢ .

( ٩ ) السنن ٨ / ١٨٧ و ١٨٨ في الزينة ، باب لعن الواصلة والمستوصلة . ورواه أيضا ابن ماجه ١ / ٦٤٠ في النكاح ، باب الواصلة والواشمة ٥٢ الحديث ١٩٨٨ .

اسناده : متفق عليه .

الواصلة والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة<sup>(١)</sup> . أخرجه الستة مثله من حديث ابن عمر .  
ولأبي داود<sup>(٣)</sup> ، عن ابن عباس : " لعنت الواصلة والمستوصلة ، والنامصة والمتنمصة<sup>(٤)</sup> ،  
والواشمة والمستوشمة ، من غير داع<sup>(٥)</sup> " . وعن عبد الله بن مسعود قال : لعن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الواشمت والمستوشمت والمتنمصات والمتفلجات<sup>(٥)</sup>

( ١ ) رواه البخارى فى صحيحه ٢٠٣/١٠ فى الطب ، باب العين حق ٣٦ الحديث  
٥٧٤٠ و ٥٩٤٤ ، وفى كتاب اللباس ج ١ ص ٣٧٤ ، باب وصل الشعر ٨٣  
الحديث ٥٩٣٣ . ومسلم فى صحيحه ١٧١٩/٤ فى السلام ، باب الطب  
والمرض والرقى ١٦ الحديث ٤١ ( ٢١٨٧ ) ، والنسائى ٤٨/٨ فى الزينة ،  
باب الموتشمت وذكر الاختلاف على عبد الله بن مرة والشعبى فى هذا . واللفظ  
للبخارى ، وسياق مسلم : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العين حق " اهـ ،  
وفى رواية للبخارى : " العين حق ، ونهى عن الوشم " وقد جمع هذه الروايات  
ابن الأثير فى جامع الأصول ٧٧٨/٤ ، ونسبه للبخارى ومسلم والنسائى ، فقلده  
المخرج دون التأكد فيه حيث لا يوجد فى سياق مسلم كلمة واحدة من حديث  
الباب والله أعلم .

اسناده : رواه البخارى .

( ٢ ) رواه البخارى ٣٧٤/١٠ فى اللباس ، باب وصل الشعر ٨٣ الحديث ٥٩٣٧ و  
٥٩٤٠ و ٥٩٤٢ و ٥٩٤٧ ، ومسلم ١٦٧٧/٣ فى اللباس والزينة ، باب تحريم  
فعل الواصلة والمستوصلة ٣٣ الحديث ١١٩ ( ٢١٢٤ ) . وأبو داود رقم ١٤٦٨  
فى الترحيل باب فى صلة الشعر . والترمذى ١٩٣/٤ ، فى الاستئذان ، باب  
٦٧ الحديث ٢٩٣٣ ، وقال حسن صحيح ، والنسائى ١٤٥/٨ فى الزينة  
باب المستوصلة . وابن ماجه ٦٣٩/١ فى النكاح ، باب الواصلة والواشمة ٥٢  
الحديث ١٩٨٧ . ولفظه عند الجميع عن أبى عمر رضى الله عنه " أن النبى  
صلى الله عليه وسلم قال : " لعن الله الواصلة والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة " .  
اسناده : متفق عليه .

( ٣ ) السنن رقم ٤١٧٠ فى كتاب الترجيل ، باب فى صلة الشعر .

اسناده : حسن قال الحافظ فى فتح البارى ٣٧٦/١٠ فى اللباس باب رقم  
٨٣ : وسنده حسن . وسكت عنه المنذرى فى مختصر سنن أبى داود ٦/  
٨٩ رقم ٤٠٠٧ .

( ٤ ) فى " والمستنمصة " وهذا خطأ ، والتصويب من السنن .

( ٥ ) المتفلجات : هن اللواتى يعالجن أسنانهن بعد ما شرعن فى السن حتى يكون  
لها تحدود ورقة وأشر ، فيتشبهن بالشواب . أنظر معالم السنن ٢٠٩/٤ ، وشرح  
السنة ١٠٥/١٢ .

للحسن المغيرات خلق الله تعالى " . أخرجه الترمذى ، وابن ماجه <sup>(٢)</sup> . وعن عائشة رضى الله عنها : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلعن القاشرة <sup>(٣)</sup> والمقشورة <sup>(٤)</sup> " . رواه أحمد <sup>(٥)</sup> . وتقدم النهى عن الواشرة أيضا فى حديث المكامعة <sup>(٦)</sup> .

( ١ ) السنن ١٩٣/٤ فى الاستئذان والآداب ، باب ما جاء فى الواصلة والمستوصلة ٦٧ الحديث ٢٩٣٢ . وقال : هذا حديث حسن صحيح .  
( ٢ ) السنن ٦٤٠/١ فى النكاح ، باب الواصلة والواشمة ٥٢ الحديث ١٩٨٨ . كذا فى "م" عزاه المخرج للترمذى وابن ماجه فقط وهذا تقصير منه فقد أخرجه أيضا البخارى فى صحيحه ٣٧٢/١ فى اللباس باب المتفلجات للحسن ٨٢ الحديث ٥٩٣١ ، ومسلم ١٦٧٨/٣ فى اللباس والزينة ، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة ٣٣ الحديث ١٢٠ ( ٢١٢٥ ) ، وأبو داود رقم ٤١٦٩ فى الترجل ، باب فى صلة الشعر ، والنسائى ٤٦/٨ و ١٤٧ فى الزينة ، باب المتنصصات ، والامام أحمد ٤١٥/١ . كلهم بهذا اللفظ سواء ، وفيه قصة ، وهذا لفظ البخارى ، والترمذى . وقد جمع هذه الروايات العلامة ابن الأثير فى جامع الأصول ٧٧٩/٤ راجع ان شئت .

اسناده : قال الامام البغوى : هذا حديث متفق على صحته . شرح السنة ١٠٤/١ رقم ٣١٩١ .

( ٣ ) القاشرة : التى تعالج وجهها أو وجه غيرها بالغمرة ليصفو لونها ، والمقشورة : التى يُفَعَلُ بها ذلك ، كأنها تقشر أعلى الجلد . أنظر النهاية ٤ / ٦٤ .  
( ٤ ) فى "م" الواشرة والموشرة وهذا خطأ والتصحيح . من المسند ، ومجمع الزوائد ١٦٩/٥ ، والفتح الربانى ج ١ ص ٢٩٧ فى كتاب اللباس والزينة ، أبواب ما يجوز للنساء من الزينة وغيرها .

( ٥ ) المسند ٢٥٠/٦ وتماه " الواشمة والمستوصلة والواصلة والمتصلة " وبهذا السياق الذى هنا أورده الهيثمى وقلده المخرج فيه لأنه نقله عنه .

اسناده : ضعيف ، قال الهيثمى فى مجمع الزوائد ١٦٩/٥ : رواه أحمد وفيه من لم أعرفه من النساء ، ا هـ . وسنده قال عبد الله : حدثنى أبى ، ثنا عبد الصمد قال : حدثنى أم نهار بنت رفاع ، قالت : حدثنى آمنة بنت عبد الله ، عن عائشة رضى الله عنها . قلت أم نهار لم أقف على ترجمتها ، وأما آمنة بنت عبد الله قال الحافظ فى تعجيل المنفعة ص ٥٥ : لا تعرف .

( ٦ ) المكامعة : أن يجتمع الرجلان أو المرأتان فى ازار واحد لا حاجز بينهما . وقد تقدم هذا فى الحديث رقم ( ١٦٢٦ ) .

( ١٦٦٣ ) قوله " فقد جاء في الأثر البيهقي في الدعوات من حديث ابن مسعود رفعه : " اثنتا عشرة ركعة تصلين من ليل أو نهار ، وتتشهد (٢) كل ركعتين ، فإذا تشهدت من آخر صلاتك ، فأثن على الله عز وجل ، وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأقرأ وأنت ساجد فاتحة الكتاب سبع مرات ، وآية الكرسي سبع مرات ، وقل لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على شيء قدير ، عشر مرات ، ثم قل : اللهم إني أسألك بمعاقب العز (٣) من عرشك ، فذكره وفي آخره ، ثم سل حاجتك ، ثم ارفع رأسك ، ثم سلم يميناً وشمالاً ولا تعلموها السفهاء ، فانهم يدعون بهافيستجاب لهم " وأخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات" ونقل تكذيب ابن معين لعمر بن هارون راويه (٥) ، قال : وقد صح النهي عن القراءة في السجود . قال حافظ العصر (٦) : فظاهر السياق أنه

١٦٦٣ / ٤

( ١ ) الدعوات الكبير (مخطوط بالمكتبة الاصفية بحيدرآباد في الهند برقم ١٤ أدعية).

وعنه الزيلعي في نصب الراية ٢٧٢ / ٤ و ٢٧٣ ، وذكر ضعفه .

( ٢ ) في " م " في " بدل " بين " والصواب كما أثبت .

( ٣ ) قال فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير : وان كان من العقد وهو المعروف في

هذا الدعاء ، فانه يكره أيضا لأنه يوهم تعلق عزه بالعرش ، وان عزه حادث ان تعلق بالمحدث والله تعالى عزيز لم يزل موصوفاً به ولا يزال موصوفاً به . أنظر شرح فتح

القدير ٤٩٨ / ٨

( ٤ ) ( ج ٢ ص ١٤٢ في الصلاة باب ذكر صلوات مرويات مطلقاً )  
وعنه السيوطي في اللآلي المنصوعة ج ٢ ص ٦٨ فـ  
كتاب الصلاة . وهو في تنزيه الشريعة المرفوعة ج ٢ ص ١١٢ في كتاب الصلاة .

اسناده : قال ابن الجوزي : هذا حديث موضوع بلا شك ، واسناده مخبط كما ترى وفي اسناده عمر بن هارون ، قال ابن معين فيه : كذاب ، وقال ابن حبان : يروى عن الثقات المفضلات ، ويدعى شيوخاً لم يرهم ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن القراءة في السجود ، اهـ . وله طريق آخر أخرجه ابن عساكر من حديث أبي هريرة وفيه الحسن بن يحيى الخشني تركوه . تنزيه الشريعة ١١٣ / ٢ .

( ٥ ) عمر بن هارون بن يزيد ، الثقفي مولا هم ، البلخي ، متروك ، وكان حافظاً من كبار

التاسعة ، مات سنة ١٩٤ . / ت ق . التقريب ٦٤ / ٢ ، وانظر المجروحين ٩٠ / ٢ ،

الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٨٥ . وابن الجوزي ٢١٨ / ٢ ، الميزان ٢٣٣ / ٣ ،

المفني في الضعفاء ٥٤ / ٢ .

( ٦ ) الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٢٣٩ / ٢ رقم ٩٧٥ .